شرح الدماميني

على مغني اللبيب

للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني

المتوفى سنة ٨٢٨ هجرية

صححه وعلق عليه

أحمد عزو عناية

الناشر

مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان

شرح الدماميني

على مغني اللبيب

للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني

المتوفى سنة ٨٢٨ هجرية

صححة وعلق عليه

أحمد عزو عناية

الجزء الأول

الناشر

مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

THE ARABIC HISTORY
Publishing & Distributing

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف ٥٤٠٠٠٠ - ٥٤٤٤٤٠ - فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ١١/٧٩٥٧
Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel: 540000 - 544440 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11
E-mail-darcta@cyberia.net.lb

شرح الدماميني

على مغني اللبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليله أرسله بالهدى ودين الحق.

وبعد:

فإن من فضل الله تعالى علينا وكرمه أن شرفنا بخدمة هذا الكتاب العظيم القدر والفائدة، وإخراجه بحلة جديدة، واسأله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يحفظنا من الخطأ والزلل إنه سميع قريب مجيب والحمد لله رب العالمين.

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى الأخوة الكرام الذين ساهموا في العمل بهذا الكتاب سائلاً المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم خير الجزاء وأجزله.

وكتبه أحمد عزو عناية

بتاريخ ١/ ذي القعدة/ ١٤٢٦ الموافق ١/ ١٢/ ٢٠٠٥

سوريا/ دمشق/ تلفاكس: ٥٢٢١٧٥١/ جوال/ ٠٩٣٤٢٧٦٣٠/

E - mail: ahmad 1973 @ mywy. com

ترجمة الإمام الدماميني
(صاحب الحاشية)

ـ اسمه ونسبه:

هو: بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي النحوي الأديب.

ـ ولادته:

قال السيوطي: ولد بالإسكندرية سنة أربع وستين وسبعمائة من الهجرة، واستوطن في القاهرة.

ـ سيرته وصفاته:

تفقه وفاق في النحو، والنظم، والنثر، والخط، ومعرفة الشروط، وشارك في الفقه وغيره، وناب في الحكم، ودرس بعدة مدارس، وتقدم ومهر واشتهر ذكره، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم رجع إلى الإسكندرية واستمر يقرىء بها ويحكم، ويتكسب بالتجارة، ثم قدم القاهرة، وعُيِّن للقضاء فلم يتفق له، ودخل دمشق سنة ثمانمائة، وحج منها وعاد إلى بلده، وتولى خطابة الجامع وترك الحكم، وأقبل على الاشتغال، ثم أقبل على أشغال الدنيا وأمورها، فمارس الحياكة، وصار له دولاب متسع فاحترقت داره، وصار عليه مال كثير، ففر إلى الصعيد، فتبعه غرماؤه وأحضروه مهاناً إلى القاهرة، فقام معه الشيخ تقي الدين بن حجة، وكاتب السر ناصر الدين البارزي، حتى صلحت حاله، ثم حج سنة تسع عشرة، ودخل اليمن سنة عشرين، ودرس بجامع زبيد نحو سنة، فلم يرج له بها أمر، فركب البحر إلى الهند، فحصل له إقبال كثير، وعظَّموه وأخذوا عنه، وحصل له دنيا عريضة، فبغته الأجل ببلد كلبرجة من الهند.

ـ تصانيفه: له من التصانيف:

شرح الخزرجية.

جواهر البحور في العروض.

تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب.

شرح البخاري.

شرح التسهيل.

الفواكه البدرية من نظمه.

مقاطع الشرب ونزول الغيث وهو حاشية على الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم للصفدي.

عين الحياة مختصر حياة الحيوان للدميري.

ـ من شعره:

رماني زماني بما ساءني ... فجاءت نحوس وغابت سعود

وأصبحت بين الورى بالمشيب ... غليلا فليت الشباب يعود

وله في امرأة جبانة:

مذ تعانت لصنعة الجبن خود ... قتلتنا عيونها الفتانه

لا تقل لي كم مات فيها قتيل ... كم قتيل بهذه الجبانة

ومن نظمه أيضاً:

قلت له والدجى مول ... ونحن بالأنس في التلاقي

قد عطس الصبح يا حبيبي ... فلا تشمته بالفراق

ـ وفاته:

بغته الأجل ببلد كلبرجة من الهند في شعبان مسموماً، سنة سبع وعشرين وثمانمائة.

ـ مصادر ترجمته:

١ ـ شذرات الذهب ٧/ ١٨١.

٢ ـ الضوء اللامع ٧/ ١٨٤.

٣ ـ بغية الوعاة ص ٢٧.

٤ ـ الأعلام للزركلي ٦/ ٥٧.

ترجمة ابن هشام
(صاحب المغني)

اسمه ونسبه:

هو العلامة الشيخ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، أبو محمد، جمال الدين.

المولد والمنشأ:

ولد ابن هشام بمصر في مدينة القاهرة في ذي القعدة سنة سبعمائة وثمان من الهجرة، ونشأ وترعرع فيها وشب محباً للعلم والعلماء فأخذ عن الكثيرين منهم، ولازم بعضاً من الأدباء والفضلاء.

سيرته:

تفقه للشافعي ثم تحنبل في آخر حياته، وأتقن العربية ففاق أقرانه من أهل مصر وغيرهم، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والإستدراكات العجيبة والتحقيق البالغ والاقتدار على التصرف في الكلام والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده.

وكان رحمه الله يمتاز بالتواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب، وكان عالماً ورعاً، لم يتهم باعتقاده ولا بتدينه ولا بسلوكه، وكان صبوراً في طلب العلم مداوماً عليه حتى آخر حياته، ومن شعره في الصبر على طلب العلم:

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ... ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل

ومن لم يذل النفس في طلب العلا ... يسيراً يعش دهراً طويلاً أخاذل

شيوخه:

لزم رحمه الله عدداً من كبار أهل العلم في عصره وتلقيالعلم على أيديهم منهم:

ابن السراج وأبو حيان، والتاج التبريزي، والتاج الفاكهاني، والشهاب بن المرحّل، وابن جماعة وغيرهم.

ـ آثاره: لابن هشام مصنفات كثيرة منها:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

شرح شذور الذهب.

شرح الشواهد الصغرىٰ.

شرح الشواهد الكبرىٰ.

شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ.

مختصر الانتصاف من الكشاف.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

شرح البردة.

شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية.

عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب.

وغيرها كثير.

ـ وفاته:

توفي ابن هشام ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدىٰ وستين وسبعمائة من الهجرة، ودفن بمقبرة الصوفية بمصر.

ـ مصادر ترجمته:

١ ـ شذرات الذهب ٦/ ١٩١.

٢ ـ الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨.

٣ ـ بغية الوعاة ٢/ ٦٨.

٤ ـ النجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦.

٥ ـ الأعلام للزركلي ٤/ ١٤٧.

خطبة المؤلّف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أما بعدَ حمد الله على إفضاله، ....

[خطبة المؤلّف]

(بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمداً على إفضاله).

الظرف الأول متعلق عند بعض إما بفعل الشرط المحذوف، أي: مهما يكن من شيء بعد، حمد الله تعالى، أو بأما لنيابتها عن فعل الشرط، وعند بعض بالفعل الواقع بعد الفاء في الصلة أو الصفة، وهو تقترح، أي: مهما يكن من شيء، فإن أولى ما تقترحه القرائح بعد حمد الله تعالى كذا، بناء على أن التقديم لغرض مهم لم يلتفت معه إلى وجود المانع في غير هذا الموضع، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

والحمد: مخفوض بإضافة الظرف إليه وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وقيل في تعريفه: هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل، ولا يخفى أن لفظ الوصف إذا أطلق لم يتبادر منه إلا فعل اللسان كما في قولك: وصفت فلاناً بكذا، وعليه فيكون مورد الحمد هو اللسان فقط، ولا شك أن الجميل يتناول الإنعام وغيره، وأن الوصف الواقع في التعريف لم يقيد بكونه في مقابلة النعمة، وعليه فيكون متعلق الحمد أعم من النعمة، إذ قد يكون واقعاً بإزائها، وقد لا يكون، وهذا بخلاف الشكر في الأمرين فإنه يكون بالقول، وبالفعل، وبالاعتقاد، ولا يكون إلا في مقابلة النعمة وحدها، فظهر أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه على ما هو المشهور، وإنما اشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهراً وباطناً، لأنه إذا عري عن مطابقة الاعتقاد، أو خالفته أفعال الجوارح لم يكن حمداً حقيقة، بل استهزاء وسخرية، وهذا لا يقتضي أنّ الحمد كما يكون باللسان يكون بالجنان، وبغير اللسان من الجوارح وهو خلاف ما مرّ من أنه لا يكون إلا باللسان فقط، لأن اعتبار كل من فعل الجنان والأركان إنما هو من حيث كونه شرطاً لكون فعل اللسان حمداً فلا إشكال.

وعطف التبجيل على التعظيم من قبيل العطف الواقع بين المترادفين، وفائدته تقرير المعنى

والصَّلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله، ....

في الذهن، وينضم إليها هنا رعاية السجع المعين على تلقي الأذهان للمعاني، ولا يغرنك ما وقع لبعض أهل البيان في باب الإطناب من أن ذلك تطويل لا لفائدة، فإنه غير مسلم والظرف الثاني لغو متعلق بالحمد، وكون على على حقيقتها، أو هي بمعنى اللام فيه كلام ستراه بالعين إن شاء الله تعالى.

والإفضال الإحسان، يقال: أفضل عليه وتفضل بمعنيٍ.

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله) كلٌّ من الصلاة والسلام مخفوض، لكن الصلاة معطوفة على الحمد قولاً واحداً، والسلام إما معطوف عليه أيضاً، أو على الصلاة على القولين المشهورين ذكرهما أبو حيان وغيره، أي: أما بعد حمد الله وبعد الصلاة والسلام، وهما عاملان تنازعا الظرف الواقع بعدهما، ويحتمل أن يكون مستقراً في محل نصب على الحال منهما، أي بعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سيدنا محمد، فإن قلت: أنىٰ يصح هذا وهما مضافان إليهما، والحال من المضاف إليه إنما يقع في الصور الثلاث المشهورة، وليس هذا منها؟

قلت: لمَّا كانا بمعنى ما ليس بمضاف إليه جاءت الحال منهما؛ إذ المعنى مهما يكن من شيء تأخر عن الحمد والصلاة والسلام.

وجمع المصنف بينهما؛ لأنهما مخصوصان بذلك حيث أمر الله تعالى بهما جميعاً في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] والصلاة: اسم يوضع موضع المصدر تقول: صليت صلاة، ولا تقول تصلية كذا في «الصحاح»، وفيه أيضاً السلام اسم من التسليم.

وهي في اللغة الدعاء بخير، وتعدية فعلها بعلى لتضمنه معنى العطف، تقول: عطفت على فلان، وهو من الله تعالى الإحسان، ومن غيره طلب الإحسان، وسيأتي فيه كلام في الباب الخامس من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وآل النبي صلى الله عليه وسلم: بنو هاشم، وبنو المطلب على المشهور عند المالكية، والمختار عند الشافعية، وقيل: عترته، وهم نسله ورهطه الأدنون، وقيل: جميع أمته، ونسب هذا القول إلى الإمام مالك، وقيل أتقياء المؤمنين.

قال القاضي عياض: وفي رواية أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم من آل محمد فقال: «كل تقي»[1] وإنما يشتمل الآل الصحابة على هذا القول، وأما على الأول والثاني فإنما يشمل بعضهم.

---

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/٢٦٩، وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه نوح بن أبي مريم وهو ضعيف.
=

فإنَّ أوْلى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تَجْنَحُ إلى تحصيله الجَوانح، ما يتيسَّر به فهم كتاب الله المُنْزَل، ويتَّضح به معنى حديث نبيّه المُرْسل، ....

(فإن أولى ما تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح).

أولى إما بمعنى أحق تقول فلان أولى بكذا، أي: أحق به، قال الجوهري: وفلان أحق بكذا، أي أحرى به وأجدر، وإما بمعنى أقرب من الولي وهو القرب والدنو، وتقترحه تسأله من غير روية، وهو دليل على الشغف البليغ.

والقرائح جمع القريحة، وهي الطبيعة، قال الجوهري: القريحة أوّل ماء يستنبط من البئر، ومنه قولهم لفلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع.

وتجنح: تميل، يقال: جنح يجنح بفتح النون في الماضي والمضارع، وتحصيل الشيء رده إلى حاصله، والجوانح الأضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر، كالضلوع مما يلي الظهر، والواحدة جانحة، وأطلقت هنا على القلوب مجازاً مرسلاً والعلاقة المجاورة. وفي تقترحه القرائح جناس الاشتقاق، أو ما يشبهه، وكذا في تجنح الجوانح، وفي قوله: أولى وأعلى الجناس اللاحق، ويجوز ضبط كل من تقترحه وتجنح بالمثناة الفوقية والتحتية؛ إذا المسند إليه مؤنث غير حقيقي، لكن الأولى ضبطه بالتحتية فيما يظهر من كلام الجماعة لوجود الفاصلة، نحو: فمن جاءه موعظة، وأنا أقول قد تتبعت الواقع من ذلك في القرآن العزيز، فوجدت المواضع التي لم تلحق فيها علامة التأنيث نحو: خمسين موضعاً، ووجدت الأماكن التي لحقت فيها العلامة تزيد على مائتي مكان منها، قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]وقوله: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾، [البقرة: ٦١]وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] وقوله: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] إلى غير ذلك مما يطول استقصاؤه، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أفصحيته، فالأولى عندي ضبط ذلك وأمثاله بالمثناة الفوقية.

(ما يتيسر به فهم كتاب الله تعالى المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) يتيسر، أي: يسهل. ويتضح، أي: يتبين، ويظهر.

والمعنى في الأصل مصدر تقول: عني زيد بلفظة كذا عناية، ومعنى، ومعناة، ثم يستعمل مراداً به المفعول، أي: المعني بتشديد الياء، كما في قولهم: هذا الثوب نسج فلان، أي منسوجه.

= وأخرجه الطبراني في الأوسط ٣/٣٣٨، وفي الصغير ١/١٩٩، والديلمي في مسند الفردوس (١٦٩٢) ١/ ٤١٨.

فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذّريعة إلى تحصيل المصالحِ الدينيَّة والدنيويَّة، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صَوْب الصواب. ....

قلت: ولا يمنع أن يكون اسم مكان مفعلاً بمعنى المقصد من عناه، أي: قصده ولا شك أن ما يراد باللفظ محل للقصد؛ لأنه قصد بذلك اللفظ، ويجوز أن يضبط المنزل بتشديد الزاي مع الفتح من التنزيل، وبتخفيفها من الإنزال والثاني أولى؛ لأن التناسب بين المنزل والمرسل باعتبار التوافق في الزنة.

والمرسل صفة لنبيه وإنما نبهت على ذلك مع ظهوره، لأني رأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد تجويز جعله صفة للحديث ولا وجه له.

(فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية) الفاء للسببية وضمير الاثنين راجع إلى كتاب الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم، وأفرد المصنف الوسيلة والذريعة إشارة إلى أنهما في معنى الشيء الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المعتبر، ولا شك أن كلاً منهما اشتمل على الأمر بكل محمود والنهي عن كل مذموم والإرشاد إلى مصالح المعاش والمعاد، فالعمل بهما موصل إلى سعادة الدارين، والظفر في الدنيا والآخرة بخيري الدارين.

والذريعة: بالذال المعجمة، كالوسيلة وزناً ومعنىً.

(وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب) المراد بالأصل ههنا ما يبنى عليه غيره، والإشارة راجعة إلى ما سبق، فالأمر الذي ينبني عليه ما يتيسر به فهم القرآن، ويتضح به معنى الحديث هو علم الإعراب، أي: علم النحو، وليس المراد الإعراب الذي هو قسيم البناء.

والهادي: المرشد، وإسناد الهداية إلى علم الإعراب مجاز، وكأن المراد بالصوب الاستقامة من قولك: صاب السهم إذا قصد، ولم يحد عن الغرض، والصوب أيضاً: المطر أو نزوله، ويمكن أن يراد هنا على سبيل الاستعارة، فإما أن يكون الصواب مشبهاً بالسحاب من قبيل الاستعارة بالكناية[1]، وإثبات الصوب له مراداً به المطر استعارة تخييلية، وإما أن يكون

---

(١) قال الإمام الشمني في حاشيته: وفي تفسيرها مذاهب:

أحدها: ما يفهم من كلام السلف، وصححه بعض متأخري الخلف، أن لا يصرح بذكر المستعار، بل بذكر ريفه ولازمه الدال عليه، فالمقصود بقولنا: أظفار المنية، استعارة السبع للمنية، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسداً، لكنا لم نصرح بذكر المستعار، أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه، أعني الأظفار لينقل منه إلى المقصود، كما هو شأن الكناية، فالمستعار هو لفظ السبع الذي لم يصرح به =

وقد كنتُ في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكّة، زادها الله شرفاً، كتاباً في ذلك، مُنَوِّراً من أرجاء قواعده كلَّ حالك؛ ....

مشبهاً بالمطر، وأثبت له الصوب المراد به نزول المطر على حسب ما مرّ، ووجه الشبه حصول النفع المبهج للنفوس، وفي صوب الصواب ما يشبه جناس الاشتقاق **(وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله تعالى شرفاً كتاباً في ذلك منوراً من أرجاء قواعده كل حَالِك)** عام تسعة بالمثناة الفوقية في أوله، وهذا عام الوباء الكبير الواقع في الديار المصرية، وغالب أقطار الدنيا على ما قيل، وكثيراً ما يقع هذا التركيب وهو مشكل، وذلك أن المراد بقولك: وقع كذا في عام أربعين مثلاً الإخبار بوقوع ذلك في العام الأخير من الأربعين، وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين، وتقرير الإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر؛ إذ ليست فيه الإضافة بمعنى اللام، ضرورة أن المضاف إليه ليس جنساً للمضاف، ولا ظرفاً له، فيكون معنى نسبة العام إلى الأربعين كونه جزءاً منها، كما في يد زيد، وهذا لا يؤدي المعنى المقصود؛ إذ يصدق بعام ما منها سواء كان الأخير أو غيره، وهو خلاف الفرض، ويمكن أن يقال: قرينة الحال معينة؛ لأن المراد الأخير، وذلك؛ لأن فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها، ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحداً من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرض لم يكن لتخصيص الأربعين مثلاً معنى يحصل به كمال التمييز للمقصود، لكنّ قرينة إرادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو مكمل عدة الأربعين، أو يقال: حذف مضاف لهذه القرينة، والتقدير في عام آخر أربعين، والإضافة بيانية، أي: في عام هو الأخير من أربعين، فتأمله فالإشارة من قوله: (كتاباً في ذلك). ترجع إلى علم الإعراب وينبغي أن يقرأ **(ذلك)**. و**(حالك)** بسكون الكاف محافظة على السجع، إذ لو فتحت

= والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو المنية، وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿**ينقضون عهد الله**﴾.

ثانيها: ما صرح به صاحب المفتاح، وهو أن يذكر المشبه ويراد المشبه به ادعاء لا حقيقة بواسطة قرينة، وهي أن ينسب إليه شيء من لوازم المشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعل لفظها مرادفاً لاسم السبع، وإضافة شيء من لوازم السبع إليها وهو الأظفار.

ثالثها: ما ذهب إليه صاحب التلخيص، وهو أن يضمر التشبيه في النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى، المشبه، ويدل على ذلك التشبيه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حساً أو عقلاً يجري عليه اسم ذلك الأمر، فالتشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية، وإثبات ذلك الأمر للمشبه إستعارة تخييلية. اهـ ص ٥.

ثم إنني أُصِبْتُ به وبغيره في مُنْصَرَفِي إلى مصر. ولمَّا منَّ الله تعالى عَلَيَّ عام ستَّةٍ وخمسين بمُعَاودة حَرَم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شَمَّرتُ عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفتُ العمل لا كَسِلاً ولا متوانياً، ....

الأولى وكسرت الثانية لفات، والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز، نعم الفاضل الطبع يأتي بالفواصل على وجه يتحصل به السجع من غير تفاوت بين الوصل والوقف، كما تقدم في كلام المصنف، فينبغي أن يعد ذلك من باب لزوم ما لا يلزم، وإن كانوا لم يذكروه، وأكثر السجع الواقع في «مقامات الحريري» من هذا النمط.

والأرجاء بالمد على زنة أفعال جمع الرجا بالجيم مقصوراً، والمراد بها النواحي، وهو من ذوات الواو يقال لناحيتي البئر رجوان.

والقواعد: جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته، ليتعرف أحكامها منه. والحالك: هو الشديد السواد يقال: حلك الشيء يحلك حلوكة اشتد سواده، ويقال: أسود حالك، وحانك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف [أتى] باللام لمحافظته على محسن بديعي وهو لزوم ما لا يلزم. ومنوراً: اسم فاعل من التنوير أتى به على جهة الاستعارة التبعية والمراد أن كتابه مزيل عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لما فيه من التحقيق. شبه ما في كتابه من التحقيق بالنور في الاهتداء به إلى المقصود وشبه المشكلات بالظلمة التي اشتد سوادها من حيث إن صاحبها لا يهتدي إلى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود **(ثم إني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر)** معنى أصبت به تلف مني وذهب، والمنصرف: يحتمل أن يكون مصدراً فيتعلق به إلى مصر، ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به، وإنما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهباً إلى مصر أو عائداً إلى مصر **(ولما منّ الله تعالى عليّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة بخير بلاد الله)** فيه حذف عاطف ومعطوف للعلم بالمقصود، أي في عام ستة وخمسين وسبعمائة، والمعاودة كالعود بمعنى الرجوع، والباء الداخلة عليه للإلصاق متعلقة بمنّ، والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة، وهي اللبث بالمكان، ويطلق على الاعتكاف بالمسجد، ومراده بخير بلاد الله مكة شرفها الله تعالى، وهو مبني على أحد القولين في المسألة وتوفي المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا بستة أعوام أو نحوها.

(شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانياً) شمرت جواب لما إن كانت حرفاً، وعاملها إن كانت ظرفاً، وتشمير الإزار رفعه، أي: رفعت الساتر عن ساعد الاجتهاد فالمفعول محذوف إن لم ينزل الفعل المذكور منزلة اللازم، وإلا فمتروك أي: فعلت التشمير، وفيه استعارة مكنية من حيث تشبيه الاجتهاد بإنسان شديد الاهتمام بالعمل النافع،

ووضعتُ هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، ....

وتخييلية من حيث أثبت له الساعد الذي لا يكمل العمل إلا به، وذكر التشمير ترشيحاً، ويحتمل أن تكون إضافة الساعد إلى الاجتهاد للملابسة، وثانياً صفة مقدر إما ظرف، أو مصدر أي: زماناً ثانياً أو تشميراً ثانياً، واستئناف العمل ابتداؤه، والكسل بفتح السين المهملة الفتور، وكذا التواني والكسل بكسرها صفة مشبهة، والمتواني: اسم فاعل من توانى بمعنى ونى وليس من باب تجاهل وتغافل نفي المصنف عن نفسه كون الكسل صفة له لا ثابتة ولا حادثة، فانتفى أصلاً: أما الأوّل فمن قوله: لا كسلاً؛ إذ هي صفة مشبهة، وهي لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، وأما الثاني: فمن قوله: ولا متوانياً: إذ هو اسم فاعل كما تقدم فهو لمن قام به الفعل على معنى الحدوث، فاندفع ما قد يتوهم من أن نفي الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقاً، بل قد يفيد ثبوته في الجملة، ونفي إظهار الفتور لا يلزم منه نفي الفتور من أصله، وفي هاتين السجعتين إلزام ما لا يلزم.

(ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف) وضعت هنا جعلت وأنشأت، والظرف إما لغو على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر في محل نصب على الحال من مفعوله، أي كائناً على أحسن إحكام، والمعنى أنه وضعه مبنياً على ذلك ففيه استعارة مكنية وتخييلية.

قال الجوهري: وتصنيف الشيء جعله أصنافاً وتميز بعضها عن بعض، قال ابن أحمر:

سقيا بحلوان ذي الكروم وما صنف من تينه ومن عنبه[1]

اهـ كلامه.

وحلوان اسم بلد معروف بطيب التين والعنب قال:

حلوان حلوان من يختار بلدتها حلوان لا ينكران التين والعنب[2]

الأوّل اسم بلد، والثاني اسم ما يعطى، والثالث تثنية حلر، والظاهر أن المصنف أشار بهذا إلى الكتاب، فأطلق التصنيف عليه مبالغة، والإحكام: الإتقان، ويقال رصفت الحجرة أرصفها رصفاً إذا ضممت بعضها إلى بعض ولم أقف على التضعيف، كما فعل المصنف والفاء من التصنيف والترصيف ساكنة ليتأتىٰ السجع كما مر.

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو لابن أحمر الباهلي في ملحق ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٩/ ١٩٩ (صنف)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/ ٢٠٢ اهـ.

(٢) البيت من البحر البسيط، ولم أجده.

وتَتَبَّعْتُ فيه مُقْفَلات مسائل الإعراب فافتتحتها، وَمُعْضِلات يَسْتشكلُها الطلابُ فأوضحتُها ونقّحتها، ....

(وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها) معنىٰ تتبعت الشيء تطلبته متتبعاً له، وتشبيه مسائل الإعراب بالخزائن استعارة بالكناية، وإثبات الأقفال لها استعارة تخييلية والافتتاح ترشيح، ويحتمل أنه شبه المسائل المشكلة بالأشياء التي توضع الأقفال عليها من حيث لا يوصل إلى الغرض منها إلا بإزالة المانع، فيكون استعارة تحقيقية، وكذا تشبيه التحقيق الرافع للإشكال بفتح القفل المفضي للوصول إلى ما وراءه من المطلوب، وآثر افتتحتها على فتحها إشارة إلى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشكلة كان باجتهاد وفيه إيماء إلى أن مثل ذلك لا ينال بالهوينا.

(ومعضلات تستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها) معضلات: جمع معضلة، أو معضِل بكسر الضاد من قولك: أعضله الأمر إذا اشتد واستغلق، وأمر معضل لا يهتدي لوجهه بسهولة، أي: مسائل معضلات أو أبحاث معضلات، ويستشكلها الطلاب، أي يطلبون إشكالها أي: إزالة إشكالها وهو التباسها وإبهامها فالهمزة فيه للسلب، كما حكاه الجوهري نقلاً عن بعض الكتب أنه يقال: أشكلت الكتاب بالألف إذا أزلت عنه الإشكال والالتباس، فإن قلت: القاعدة أخذ استفعل، وسائر أبواب المزيد من المجرد، وأشكل غير مجرد، قلت: حكي شكل مجرداً بمعناه.

قال في القاموس: وأشكل الأمر التبس كشكل، فلا إشكال حينئذٍ وعلى تقدير أن لا يكون شكل المجرد موجود، أو أنّ المسموع أشكل مزيداً فما ذكر من هذه القاعدة إنما هو أمر أكثري فقد سمع من كلامهم استعان، أي: طلب الإعانة، واستعاد الحديث، أي: طلب إعادته، واستعفاه من الخروج، أي: طلب إعفاءه منه، واستجاره بالراء، طلب منه الإجارة، واستجازه بالزاي، طلب منه الإجازة، واستخلاه مجلسه، أي: طلب منه إخلاءه له، وجعل منه الزمخشري، الاسترضاع في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الأم الصبي، من أرضعت المرأة الصبي، لا على طلب أن يرضع الصبي الأم من رضع الصبي الأم أو الثدي، فلهذا جعله مأخوذاً من أرضع لا من رضع، وجعل منه القاضي ناصر الدين البيضاوي استنجحت الله، أي: طلبت إنجاحه.

والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام، جمع طالب ككاتب وكتاب.

والإيضاح: التبيين، والتنقيح: التهذيب وتنقيح الجذع تشذيبه، وهو إزالة قشره وما فيه من شوك ونحوه. وكل شيء فيه أذى إذا نحيته فقد نقحته، والكلام المنقح هو الذي أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التي لا يحتاج إليها.

وأغلاطاً وَقَعَتْ لجماعة من المُغْرِبين وغيرهم فنبَّهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تُشَدُّ الرِّحَالُ فيما دونه، وتقف عندهُ فحولُ الرجال ولا يَعْدونه، إذ كان الوضعُ في هذا الغرض لم تسمحْ قريحة بمثالِهِ، ولم يَنْسُجْ ناسجٌ على مِنْوالِه.

(وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها) والأغلاط: جمع غلط وهو ما يقع على سبيل الذهول.

والتنبيه على الشيء هو التوقيف عليه، والإصلاح إخراج الشيء من حيز الفساد إلى حيز الصلاح وفي هذه السجعة مع السابقتين عليها لزوم ما لا يلزم، وهو الإتيان بالحاء قبل التاء.

(فدونك كتاباً تشد الرحال فيمادونه، وتقف عنده فحول الرجال، ولا يعدونه) الفاء فصيحة، وثم شرط مقدر، أي: إذا كان الأمر كذلك، ودونك اسم فعل بمعنى خذ، ومفعوله محذوف، أي: فدونكه، أي: هذا التصنيف، وكتاباً حال موطئة، ويحتمل أن يكون كتاباً هو المفعول فلا حذف، وفيه حينئذٍ إقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وتقوية داعي الأمور، وكان القياس على هذا أن يحليه باللام العهدية، لكن نكره تفخيماً لشأنه.

والرحال: جمع رحل يطلق على ما يستصحبه الإنسان من الأثاث في سفره، وعلى رحل البعير وهو أصغر من القتب، وكلا المعنيين متأتٍ هنا، وهو كناية عن التعظيم، وفي من قوله فيما دونه سببية مثل: «دخلت النار امرأة في هرة»[1] أي تشد الرحال بسبب ما دونه، «وما» إما موصولة أو موصوفة، ودونه متعلق بمحذوف صلة، أو صفة، وفحول الرجال أعلاهم همة، وأعظمهم شأناً جمع فحل، وكأنه استعاره من فحل الإبل وهو ذكرها إذا كان كريماً ومنجباً في ضرابه ويعنونه بفتح حرف المضارعة، أي يجاوزونه من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه، وتقدم عنه.

(إذ كان الوضع في هذا الغرض) لم تسمح قريحة بمثاله.

(ولم ينسج ناسج على منواله)، إذ تعليلية ومتعلقها إما مذكور، وهو اسم الفعل، أو تشد أو تقف على سبيل التنازع، أو محذوف، أي: وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول دونه، والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالإقدام عليه،

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري في كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم (٣٣١٨). ولفظه: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض».
وأخرجه مسلم في السلام، باب تحريم قتل الهرة (٢٢٤٢).

ومما حَثَّنِي على وضعه أنني لما أنشأتُ في معناه المقدّمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» حَسُنَ وَقْعُها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاَّب، ....

وينسج بكسر السين وضمها مضارع نسج إذا ضم اللحمة[١] إلى السدى[٢] على وجه يستحكم به تداخلها ويستقل به ذلك المنسوج، وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية، وإثبات المنوال له استعارة تخييلية، والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي أنشأ هو عليها فتكون الاستعارة في هذه الأجزاء تحقيقية؛ لكنها تبعية في الأوّل والثاني، أصلية في الثالث، وفي الصحاح: وفلان نسيج وحده، أي: لا نظير له في علم أو غيره، وأصله في الثوب؛ لأن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره، وإذا لم يكن رفيعاً عمل على منواله سد العدة أثواب.

(ومما حثني على وضعه، أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب) الظاهر أن الواو استئنافية لا عاطفة لعدم تأتي العطف، أو لعدم حسنه إذا تأملت، والحث على الشيء هو الحض عليه، والحمل على فعله بتأكيد.

والضمير في وضعه ومعناه عائد على هذا التصنيف الذي تقدم ذكره في قوله: ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام، وترصيف، ويوجد في بعض النسخ بدل قوله في معناه ما نصه في هذا الغرض.

والمقدمة: إما بفتح الدال اسم مفعول من قدم بمعنى أن الإنسان يقدمها، أو بكسرها اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم، قال تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١].

والإعراب الأوّل: لغوي بمعنى الإبانة والإظهار، والثاني اصطلاحي أريد به النحو وإجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية، كما يقال أعرب هذه القصيدة إذا تتبع ألفاظها، وبين كيفية جريها على علم النحو، ومنه قولهم هذا كتاب إعراب القرآن، فتبين أن الهمزة في الموضعين مكسورة وأن بينهما جناساً تاماً[٣]، ورأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد ضبط الكلمة الثانية بفتح الهمزة، وهو خطأ، إذ الأعراب سكان البوادي، ولا معنى له هنا.

والوقع: السقوط مصدر وقع يقع، والألباب: جمع لب وهو العقل، وحسن جواب لما

---

(١) لحمة الثوب بالفتح ما ينسج عرضاً. (٢) ما ينسج طولاً.

(٣) الجناس هو اتفاق الكلمتين في كل الحروف أو أكثرها مع اختلاف المعنى.

مع أن الذي أودعتُه فيها بالنسبة إلى ما ادَّخرته عنها كشَذْرة من عِقْدِ نَحْر، بل كقَطْرةٍ من قطرات بَحْر، وها أنا بائحٌ بما أسرَرْته، مفيدٌ لما قرَّرته وحَرَّرْته، ....

وعاملها، وأن وصلتها في محل رفع على أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق، أي: ومما حثني على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتي عند العقلاء حين أنشأتها.

(مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر) مع تتعلق إما بحسن، أو بسار على طريق التنازع، وأودع يتعدىٰ بنفسه إلى مفعولين تقول: أودعت زيداً مالاً؛ لكن المصنف ضمنه معنىٰ وضع فعداه إلى الثاني بفي، وبالنسبة ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ضمير النصب في أودعته، أي: أودعته فيها ملتبساً بالنسبة، وادخرت افتعلت من الذخر بالمعجمة فقلبت تاء الافتعال دالاً، وأدغمت الفاء التي هي ذال معجمة فيها بعد إبدالها مهملة، كما في ادكر على الوجه القوي.

والشذرة بشين وذال معجمتين: قال الجوهري: الشذر من الذهب ما يلتقط من المعدن من غير إذابة الحجارة، والقطعة منه شذرة.

وقال أيضاً: والشذر صغار اللؤلؤ، وكأن هذا الأخير هو مراد المصنف، والعقد بكسر العين: القلادة، والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء، أو غيره من المائع من كل ما يتقاطر شيئاً فشيئاً، والقطرات الجمع بفتح الطاء.

والبحر خلاف البر قال الجوهري: يقال سمي بذلك لعمقه واتساعه، قلت: ولا يظهر للإتيان بقطرات هنا معنى، بل المقام يقتضي عدم ذكرها، وذلك؛ لأن المراد التدريج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس إلى ما لم يضعه فيها، ولا شك أن القطرة بالنظر إلى كونها من جملة البحر أقل منها بالنظر إلى قطرات من البحر، وفي هاتين السجعتين الجناس المضارع.

(وها أنا بائح بما أسررته) بائح اسم فاعل من باح يبوح، يقال باح بسره إذا أظهره، والمراد بما أسره هو ما ادخره عن تلك المقدمة، ووقع للمصنف نظير هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس، فقال: في الجهة الأولى وها أنا مورد بعون الله تعالى أمثلة، وقال في الجهة الثانية: وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك، وفي هذه المواضع الثلاثة إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة، والمصنف يأباه كما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف الهاء من هذا الكتاب.

(مفيد لما قررته وحررته) التقرير تثبيت الشيء في مقره، والتحرير التهذيب، وأخذ الخلاصة وإظهارها بمنزلة جعل الشيء جزءاً خالصاً، وفي قررته وحررته الجناس اللاحق، وفي

مُقَرِّبُ فوائده للأفهام، واضع فَرَائده على طَرَفِ الثُّمَام، لينالها الطّلابُ بأدنى إلمام، سائلٌ مَنْ حَسُن خِيمُه، وسلِمَ من داءِ الحسد أَدِيمُه، ....

هذه السجعة مع ما قبلها لزوم ما لا يلزم، وقد ينتقد هذا التركيب بأن أفاد متعدٍ لاثنين بنفسه، تقول: أفدت زيداً مالاً، وأنا مفيد إياه علماً، فقد اشتمل على إدخال لام التقوية على مفعول ما هو متعدٍ لاثنين، وهو ممتنع على ما صرح به ابن مالك، وجوابه أن هذا محمول على ما إذا كان المفعولان مذكورين معاً متقدمين على العامل أو متأخرين عنه؛ إذ في علة المنع التي ذكرها إيماء إلى ذلك المعنى؛ لأنه قال إن زيدت اللام في المفعولين فلا يجوز؛ إذ لا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم الترجيح بغير مرجح، وقضية هذا أنه لو لم يذكر إلا واحد فقط، أو ذكرا معاً، لكن مع تقديم أحدهما جاز لقيام المرجح، ولا يخفى أن أحد المفعولين هنا محذوف؛ لأن الغرض تعلق بالمذكور، وهو ما يفاد لا بالمحذوف، وهو من يفاد، فنزل منزلة المتعدي إلى واحد فصح دخول لام التقوية.

(مقرب فوائده للأفهام واضع فرائده على طرف الثمام لينالهما طالبهما بأدنى إلمام) الفوائد جمع فائدة، وهو اسم للأمر المنتفع به. وقال الجوهري: الفائدة ما استفيد من علم أو مال تقول منه فادت له فائدة، قلت وهو يائي العين أو واويها، سمع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس، وواضع، أي ملق.

والفرائد: الدُّر: إذا أنظم وفصل بغيره، ويقال فرائد الدر كبارها، وهو جمع فريد شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينها في بديع البيان، ونكت التفسر بالدر الذي نظم، وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكبار الدر في النفاسة، وعزة وجودها.

والثمام: بثاء مثلثةٍ مضمومة: نبت ضعيف له خوص، أو شيء شبيه بالخوص الواحدة ثمامة شبه تسهيله للمباحث الجليلة بما ذكر في كونه سبباً للنيل من غير مشقة، والإلمام النزول ومقاربة الشيء وكلاهما ممكن هنا، وفي فوائده وفرائده الجناس المضارع، وفي الثمام مع قوله إلمام لزوم ما لا يلزم.

(سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه) سأل يتعدى تارة بنفسه إلى مفعولين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟﴾ [محمد: ٣٦ ـ ٣٧] ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الأوّل، وقوله فيما يأتي أن يغتفر مفعوله الثاني، ويتعدى تارة إلى الأول بنفسه وإلى الثاني نحو ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩] أو في معناها نحو ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] والخيم بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة. قال الجوهري: لا واحد له من لفظه والأولى أن ينون سائل لمكان المناسبة لما تقدم،

إذا عَثَرَ على شيء طَغَى به القلم، أو زلَّت به القَدَم، أن يغتفرَ ذلك في جَنْبِ ما قَرَّبْتُ إليه من البعيد، ورددت عليه من الشَّريد، وأرحته من التعب، وصيَّرْت القاصيَ يناديه من كَثَب، وأن يُحْضِر قلبَه أن الجواد قد يكْبو، وأن الصَّارم قد يَنبو، وأن النار قد تَخْبو ......

ولا مانع من إضافته، والحسد ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها إلى الحاسد، شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالأديم عن القلب **(إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم)** الظرف يتعلق بسائل وعثر بمثلثة، أي: اطلع: يقال عثر عليه يعثر يفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عثراً، كقتلاً، وعثوراً، كقعوداً، وطغى تجاوز الحد، وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائي اللام وواويها، يقال طغى طغياناً، وطغى طغواناً.

والقلم: معروف، وهو القصبة التي يكتب بها، وزلة القدم: خروجها غلبة عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه، وكلاهما كناية عن وقوع الخطأ، وصدور ما لا ينبغي، والمعنى إذا عثر على شيء حاولت فيه الصواب، فحدث عنه بغير اختيار، والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية، وفي القلم والقدم الجناس المضارع، وتعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معينة، وهما قلم المصنف وقدمه، فهذا تعريف لامي قائم مقام التعريف الإضافي، وليست اللام عوضاً عن المضاف كما يراه الكوفيون، وسيأتي فيه كلام في أل من حرف الألف المفردة.

(أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصي يناديه من كثب) الغفر الستر، أي: أسأل من وصف بحسن السجية، والسلامة من الحسد أن يستر ما اطلع عليه من سهو وخطأ في جنب ما ذكرته من المحاسن، أي يجعل المساوىء مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطياً لتلك وساتراً لها، وفيه إشارة إلى أن إماتة المساوىء بالإعراض عنها من حيث جعلها كالمقبور في الرمس[1]، وآثر يغتفر على يغفر للمبالغة في الستر، والشريد: الطريد، والقاصي بالصاد المهملة: البعيد، وهو صفة للمعنى، وإسناد ينادي إلى ضميره مجاز، والكثب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة.

(وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وأن الصارم قد ينبو وأن النار قد تخبو) أن يحضر معطوف على أن يغتفر، وهو مفعول سائل الثاني، وأن الجواد قد يكبو مفعول يحضر، وما بعده

---

(١) الرمس: هو القبر، وما يُحثىٰ على الميت من التراب، وأصله الدخن وحثيُ التراب عليه، يقال: رمسه بالتراب. اهـ.
انظر: اللسان، مادة /رمس/، وتاج العروس، مادة /رمس/.

وأن الإنسان محلُّ النسيان، وأن الحسنات يُذْهبن السيّئات [من الطويل]:

١ - وَمَنْ ذا الذِي تُرْضَى سَجَاياه كُلُّها كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهْ

معطوف عليه والأخير معطوف على الثاني أو الأول على الخلاف الذي سبق ذكره، وفيه تلميح بالإشارة إلى أمثال للعرب مشهورة، والجواد الفرس الجيد كبا يكبو سقط يسقط، والصارم السيف القاطع، ونبا ينبو، إذا لم يعمل في الضريبة، والنار مشتقة من نار ينور إذا نفر، لأن فيها حركة، واضطراباً، وخبت النار تخبو إذا طفئت، يعني: أنه إذا استحضر أن هذه الأمور مع رفعة مقدارها لا يحطها ما قد تتصف به مما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة.

(وأن الإنسان محل النسيان وأن الحسنات يذهبن السيئات) كلٌّ من هذين معطوف على ما يليه، أو على الأول كما سبق، والمعنى: أن يحضر قلبه أن الإنسان محل النسيان، فلا يؤاخذ بما صدر عنه ناسياً له، وقد روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه: «إنما سمي إنساناً لأنه عهد إليه فنسي»[(١)]، وعلى هذا فليس وزنه فعلان، بل هو أفعلان، والأصل إنسيان فحذفت الياء تخفيفاً لكثرة دوره على الألسنة وردوها في التصغير فقالوا أنيسيان، لأنه لا يكثر حينئذٍ، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واستحضار أن الحسنات يذهبن السيئات مما يبعث على اغتفار ما يقع للمصنف في هذا الكتاب، فإن محاسنه فيه غالبة، وفيه تلميح إلى الآية.

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه[(٢)]

هذا البيت أنشده ابن سعيد الأندلسي في كتابه المسمى «بملوك الشعر»، منسوب إلى يزيد بن خالد المهلبي من شعراء المائة الثانية.

والمرء: يحتمل أن يضبط بالنصب مفعول كفى، وأن تعد معايبه في محل رفع على أنه فاعل، ويحتمل أن يضبط بالرفع، وأن تعد معايبه بدل اشتمال، ونبلاً بنون مضمومة فموحدة ساكنة، أي: فضلاً، وقد يوجد في بعض النسخ بهذا اللفظ بدل نبلاً، وفي القاموس: النبل الذكاء والنجابة، وانتصاب نبلاً أو فضلاً على التمييز عن النسبة، فالمعنى على الأول أجزأ المرء فضل عد معايبه، أي الفضل الذي هو عد معايبه جعل ذلك فضلاً من جهة أنه ملزوم لكثرة

---

(١) ذكره الإمام القرطبي في تفسيره ١١/ ٢٥١، وابن جرير في تفسيره ١٤/ ٢٧، والهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٦٧، والطبراني في الصغير ٢/ ١٤٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو ليزيد المهلبي في تاج العروس ١٠/ ٥١٠ (حبر)، وخزانة الأدب للحموي ١/ ٤٥٦.

ويَنْحَصر في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المُفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجُمَل وذكر أقسامِها وأحكامها.

المحاسن، وذلك لأن عدّ المعايب يقتضي بحسب العرف قلتها؛ إذ القليل هو الذي يتعرض لعده وإحصائه، وقلتها يستلزم كثرة المحاسن، والمعنى على الثاني أجزأ فضل عد معايب المرء والمفعول محذوف، ويحتمل الحالية، والتنوين فيه للتفخيم، أي كفى ذلك حالة كونه فضلاً عظيماً.

(**وينحصر**) هذا التصنيف (**في ثمانية أبواب**) وإلى ذلك أشرت في تقريظي لهذا الكتاب حيث قلت:

ألا إنما مغني اللبيب مصنف جليل به النحوي يحوي أمانيه
وما هو إلا جنة قد تزخرفت أما تنظر الأبواب فيه ثمانيه

ووجه الحصر في الأبواب الثمانية: أن المتكلم فيه إما أن يكون كيفية الإعراب أولا فإن كان الأول فهو الباب السابع، وإن كان الثاني فإما أن يتعلق بالإعراب من جهة ما يتطرق إليه من الخلل أو لا.

الأول هو الباب السادس، إن كان من قبيل ما اشتهر بين المعربين، والباب الخامس إن لم يكن من هذا القبيل، والثاني إما أن يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بألفاظ غير معينة من مفردات وجمل، أو لا يكون كذلك، والأول هو الباب الرابع، والثاني إما أن يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل، أو ما يتردد بين المفرد والجملة أو لا، والثاني هو الباب الثامن، والأول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فإن تعلق الكلام بمفردات معينة من جهة تفسيرها وذكر أحكامها، فهو الباب الأول وإن تعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها، وذكر أقسامها وأحكامها فهو الباب الثاني، وإن تعلق الكلام بالظرف وشبهه، وذكر أحكامها فهو الباب الثالث.

(**الباب الأول: في تفسير المفردات**) المعينة كهمزة الاستفهام، وباء الجر، وبل، وبلى، والنداء، وغير ذلك.

(**وذكر أحكامها**) التي تعرض لها عند التركيب.

(**الباب الثاني: في تفسير الجمل، وذكر أقسامها**) ككونها اسمية أو فعلية، وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين.

(**و**) ذكر (**أحكامها**) ككونها في محل رفع أو نصب أو جر إلى غير ذلك.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردَّدُ بين المفردات والجمل، وهو الظَّرف والجارُّ والمجرور، وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثُر دَوْرُها، ويَقْبُح بالمُعربِ جَهْلُها.

الباب الخامس: في ذكر الأوْجُه التي يدخُل على المعرِب الْخَلَلُ من جهتها.

الباب السادس: في التَّحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصَّوابُ خلافُها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمورٍ كليَّة يتخرَّج عليها ما لا ينحصرُ من الصُّور الجزئية.

واعلم. ....

(**الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف**) كما في نحو: زيد عندك.

(**والجار والمجرور**) كما في نحو: زيد في الدار، ووجه جعلهما مترددين أنهما تارة يتعلقان بمفرد، وتارة يتعلقان بجملة، فلم يلزما طريقة واحدة، بل يسلك بهما طريق الإفراد وقتاً وطريق الجملة أخرى.

(**وذكر أحكامهما**) أي: القسمين أحدهما الظرف والآخر الجار والمجرور.

(**الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها**) وهذه تتعلق بأبواب معينة كمسوغات الابتداء بالنكرة، وما افترق فيه الحال والتمييز، وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة إلى غير ذلك.

(**الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها**) وهذه لم تشتهر بين المعربين على الوجه الذي أورده المصنف في هذا الباب على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى، والأوجه جمع وجه، والمراد به هنا الطريق يقال هذا وجه الشيء، أي طريقه.

(**الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها**) وهذه الأمور أيضاً من الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، لكنها امتازت عما تقدم باشتهارها بين المعربين، ولذلك خصها بلفظ التحذير.

(**الباب السابع: في كيفية الإعراب**) والمنتفع بهذا الباب غالباً المبتدىء الناشىء في هذا الفن.

(**الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية**) ويشتمل هذا الباب على ثنتي عشر قاعدة، كما ستراه إن شاء الله تعالى والواو من قوله: (**واعلم**) إما استئنافية، أو عاطفة على مدخول الفاء من قوله: فيما تقدم فدونك كتاباً، وقد يستبعد الثاني

أنني تأمَّلْتُ كتبَ الإعراب فإذا السببُ الذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أمورٍ:

أحدها: كثرةُ التَّكرار، فإنها لم تُوضَعْ لإفادة القوانين الكليَّة، بل للكلامِ على الصور الجزئيَّة.

فتراهم يتكلَّمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيثُ جاءت نظائرُه أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنَّهم حيثُ مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢، ٣] ذكروا أنَّ فيه ثلاثةَ أوجه، ....

بطول الفصل جداً، ولفظ اعلم كثيراً ما يقدمه المصنفون أمام الكلام الذي يلقونه لغرض الاعتناء به واستدرار الإصغاء إليه ليقبل عليه السامع ويتمكن منه فضل تمكن، ولا يخفى أن متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المثابة، وهو قوله: **(أنني تأملت)** أي: نظرت متبيناً **(كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور)** وهنا مضاف محذوف إما من المبتدأ، أو من الخبر لتصحيح الحمل، فالتقدير على الأول فإذا أنواع السبب، أو أقسام السبب، والتقدير على الثاني فإذا السبب الذي اقتصى طولها ذو ثلاثة أمور، وإذا هذه فجائية فإما أن تجعل الفاء الداخلة عليها للسببية، المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئاً عن هذه الأمور لازمة للتأمل، أو هي للعطف على ظاهر كلام ابن الحاجب، أي تأملت ففجأت وقت تعدد هذا السبب، وسيأتي الكلام على ذلك عند وصول إذا الفجائية إن شاء الله تعالى.

(أحدها: كثرة التكرار فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية) المنطبقة على ما يندرج تحتها من الجزئيات.

(بل للكلام على الصور الجزئية) فيسوقهم إلى الكلام على جزئية وإن تكررت **(فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام)** فيفضي إلى كثرة التكرار فيحصل التطويل.

(ألا تراهم حيث مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] **ذكروا فيه ثلاثة أوجه)** هي أوجه إعراب الاسم، فالجر على أنه نعت تابع، والرفع على أنه في الأصل نعت لكن قطع إلى الرفع بجعله خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أو على أنه مبتدأ خبره ما بعده، والنصب على أنه في الأصل نعت لكنه قطع إلى النصب بعامل واجب الحذف، والقطع في هذه الصور بوجهيه لإرادة المدح، وفي غيرها بحسب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترحم، ووجه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على ما قصد به مما ذكرناه من المدح والذم والترحم أن في الافتنان بمخالفة الإعراب، وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع،

وحيث جاءهم مثلُ الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ٣٥] ذكروا فيه ثلاثةَ أوجه أيضاً، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] ذكروا فيه وجهَيْن، ....

وتحريك لرغبته في الاستماع، وذلك لا سيما مع حذف المبتدأ، أو الفعل أدل دليل على الاهتمام بالمذكور، وذلك يكون لمدح أو ذم، أو نحو ذلك مما يعنيه المقام، وقال ابن مالك: إنه التزم حذف الفعل إشعاراً بأنه لإنشاء المدح كالمنادى، ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ ليجري الوجهان على سنن واحد، وحيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكروا، وتقديمه عليه للاهتمام، لأنه بصدد تعداد الأماكن التي وقع فيها التكرار، وأما تقديمه على الظرف الآخر اللغو، وهو فيه فواجب لئلا يعود الضمير على غير متقدم.

(وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ٣٥]، **ذكروا أيضاً ثلاثة أوجه)** هي كون أنت تأكيداً للضمير المنصوب، وكونه فصلاً، وكونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده، وأيضاً مفعول مطلق حذف عامله وجوباً سماعاً، كما ذكر بعضهم أو حال حذف عاملها وصاحبها، أو وقع ذلك معترضاً بين ذكروا والمفعول الذي هو ثلاثة أوجه، والأصل ذكروا فيه ثلاثة أوجه أرجع إلى الإخبار عنهم بذكر الأوجه الثلاثة رجوعاً، أو أخبر بما تقدم راجعاً إلى الإخبار عنهم بذكر الأوجه الثلاثة فعلى الأول هو مفعول مطلق، وعلى الثاني هو حال من ضمير المتكلم.

واعلم أن أيضاً: كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر، فخرج بالشيئين جاء زيد أيضاً مقتصراً عليه لفظاً وتقديراً، وبالتوافق بينهما، نحو: جاء زيد ومات عمرو أيضاً، وبإمكان الاستغناء نحو: اختصم زيد وعمرو أيضاً فلا يقال شيء من ذلك على هذه الوجوه المحترز عنها، وإنما تستعمل هذه الكلمة عند وجود الضابط المذكور، وهي هنا مصدر آض بمعنى رجع وأعربه جماعة في مثل قال زيد كذا، وقال أيضاً حالاً من ضمير قال المستكن على أنه بمعنى اسم الفاعل مثلاً، أي: وقال أيضاً، أي: راجعاً إلى القول، وهذا إنما يحسن إذا صدر القول المقيد بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح أن يقال: إنه راجع إلى القول بعد ما فرغ عنه، وليس ذلك شرطاً في استعمال أيضاً بدليل صحة، قلت اليوم كذا، وقلت أمس أيضاً، والذي يطرد في جميع المواضع ما قدمناه، ويؤيده أنك تقول: عند زيد مال، وأيضاً علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فتحتاج إلى التقدير فتأمله.

(وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] **ذكروا فيه وجهين)** هما كونه تأكيداً، وكونه فصلاً، وسقط كونه مبتدأ لنصب ما بعده.

ويكرِّرون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فَصْلاً، أَلَهُ محلّ باعتبار ما قَبْلَه أم باعتبار ما بعدَهُ أم لا محلَّ له؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] أو «إنْ» في نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٧] أو الظرف في نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] ....

(ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له) الضمير المجرور بفي عائد إلى مثل الضمير المنفصل الذي تقدم ذكره، وإذا ظرف للخلاف وأله محل إلى آخره في محل جر على أنه بدل اشتمال من الضمير المجرور المتقدم، وثم مضاف محذوف أي: جواب أله محل، والمعنى ويكررون ذكر الخلاف في جواب قول السائل أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده، فإن قلت يشكل عليه قوله: أم لا محل له فإن هذا القول لا يتأتى مع إعرابه فصلاً، أي: مع جعله معرباً بحسب المحل، قلت: إنما يشكل إذا جعلت أم متصلة عاطفة على ما سبق أما إذا جعلت منقطعة لمجرد الإضراب، أي: بل لا محل له أصلاً: إذ لا يكون هذا حينئذٍ من محل الخلاف إذا أعرب فصلاً فإن قلت فلِم لا يجوز أن يكون المراد بالإعراب الإعراب اللغوي، أي: إذا ظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلاً وحينئذٍ فتكون المحتملات الثلاث موانع للاختلاف؟

قلت: هو خروج عن الأصل لا لداعٍ، إذ الأصل حمل كلام أهل كل فنٍ على ما هو متعارف بينهم، وقد أمكن بالطرق التي مرت فلا يعدل عنه، ويحتمل أن يكون أله محل باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده في محل نصب، أو رفع على أنه محكي لمقدر، أي قائلين أله محل أو مقولاً فيه أله محل على أن يكون حالاً من ضمير يكررون أو فيه، والأولى ما سبق.

(**والخلاف**) بالنصب عطفاً على المضاف من قوله يكررون ذكر الخلاف وبالجر عطفاً على المضاف إليه المذكور، أي: فيكررون ذكر الخلاف (**في كون المرفوع فاعلاً، أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو**: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]) وكونه فاعلاً يفسره مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، وكونه مبتدأ مذهب الأخفش.

(**أو**) بعد (**إن**) الشرطية (**في نحو**: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]) وكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم، وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً فلم أعلم قائلاً به، نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه، أن يكون فاعلاً بمحذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون، وأن يكون فاعلاً بالفعل المتأخر؛ لأنهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه، وأن يكون مبتدأ، وأظن الأخفش يجوز هذا الأخير.

(**أو**) بعد (**الظرف في نحو**: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]) ووجوب كونه فاعلاً نقله ابن

أو «لو» في نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] وفي كون «أنَّ» و«أنْ» وصلتهما بعد حذفِ الجارّ في نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ﴾ [النساء: ٨٩] في موضع خفضٍ بالجارِّ المحذوف على حَدِّ قوله [من الطويل]:

٢ ـ [إذا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابِعُ

هشام الأندلسي عن الأكثرين، وأما كونه مبتدأ فلا أعلم من قال بوجوبه، وإنما قال: ض[١] الأرجح كونه مبتدأ، ويجوز كونه فاعلاً وعكس ابن مالك فرجح فاعليته كما ستعرفه في الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

(أو) بعد (**لو في نحو**: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]) وكونه فاعلاً بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره الزمخشري وابن الحاجب، وكونه مبتدأ مذهب سيبويه وجماعة.

(**و**) يكررون أيضاً ذكر الخلاف (**في كون أن**) المشددة (**أو أن**) الخفيفة (**وصلتهما**) بضمير التثنية، ولو أفرد لكان أحسن؛ لأن العطف بأو، أي وصلة إحدى هاتين الكلمتين، (**بعد حذف الجار في نحو**: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]) أي بأنه وهذا مثال للأول، وهو أن المشددة.

(**ونحو**: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠]) أي: عن أن يقاتلوكم، وهذا مثال للثاني، وهو أن الخفيفة.

(**في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله**) أي: قول الفرزدق:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة (أشارت كليب بالأكف الأصابع)[٢]

أي: إلى كليب والأصابع فاعل أشارت، وبالأكف ظرف مستقر حال منها، أي أشارت الأصابع حالة كونها مع الأكف يريد أن الإشارة وقعت بمجموع الأصابع والأكف، وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة، فإن قلت كيف تجعل أنَّ أو أن مع الصلة في محل خفض بالمحذوف على حدّ ما وقع في هذا البيت، والواقع فيه ليس بشاذٍ عند القائل به؟ قلت: إنما جعل على حده في مطلق الجر بالمحذوف لا في خصوصية الجر به من حيث كونه شاذاً.

---

(١) هكذا العبارة في الأصل، وذكرها الدسوقي في حاشيته بقوله: «قال بعضهم: الأرجح كونه...» اهـ. ص ٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق، انظر: ديوانه ١/ ٤٢٠، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤، وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٧٨.

أو نَصْبٍ بالفعل المَذْكور على حدِّ قوله [من الكامل]:

٣ - [لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ] فيهِ كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

وكذلك يُكرِّرون الخلافَ في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتَّصل المرفوع من غير وجودِ الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصي ....

(أو) في موضع **(نصب بالفعل المذكور على حد قوله:)** في صفة رمح:

لدن بهز الكف يعسل متنه (فيه كما عسل الطريق الثعلب)(١)

الأصل كما عسل في الطريق، وذلك؛ لأن الطريق ظرف مختص فلا يتسلط عليه العامل إذا أريدت الظرفية إلا بواسطة في أو ما هو بمعناه تقول: سرت في الطريق، وسرت بالطريق فإن وصل الفعل إليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ، ولم يقس كالبيت، وقد علمت ما فيه من سؤال وجواب كالبيت.

ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للرمح، قال الجوهري: يقال رمح لدن، ورماح لدن، ولم يرد على ذلك، وفي القاموس: اللدن اللين من كل شيء، ويعسل يهتز ومتنه صدره، وضمير فيه يعود إلى الهز، وفي للمصاحبة نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، يقول: إن هذا الرمح يضطرب بصدره مع هز الكف للينه.

(وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض) كما في نحو مررت بك وزيد، وما فيها غيره وفرسه، والجواز مطلقاً مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش، واختاره ابن مالك، والمنع في السعة، والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين.

(و) في جواز العطف **(على الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل)** إما مؤكد أو غيره، وصرح بعضهم بأن مذهب البصريين المنع إلا في الضرورة، وقال الرضي: البصريون يجيزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح لا أنهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب، وأما الكوفيون: فيجيزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح.

(و) كذلك يكررون الخلاف **(في غير ذلك)** الذي تقدم ذكره **(مما إذا استقصي)** بالبناء

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لساعدة الهذلي، في تخليص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٩. اهـ.

أَمَلَّ القلم، وأعْقب السَّأم؛ فجمعتُ هذه المسائل ونحوَها مُقرَّرة محرَّرة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمُراجعته، فإنّك تجد به كَنْزاً واسعاً تنفق منه، وَمَنْهلاً سائغاً تَرِدُهُ وتَصْدُر عنه.

للمفعول، أي طلب أقصاه بحيث انتهى إلى غايته، **(أمل القلم)** استعارة تبعية في الفعل فإن الإملال الحقيقي، وهو إحداث السآمة وضجر النفس لا يتعلق بالقلم.

(وأعقب السأم) بفتح السين المهملة والهمزة، وهو الملالة أي: جعل السأم واقعاً عقب الاستقصاء من غير تراخ.

(فجمعت هذه المسائل) المتقدمة **(ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب)** وإذا كان الأمر كذلك **(فعليك بمراجعته)** أي: بالعود إليه، وعليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وإنما فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول، فهو مثل «عليك بذات الدين»(١)، وصرح الرضي بأن الباء في مثله زائدة، قال: والباء تزاد كثيراً في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل، فتعمل بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول.

قلت: الزيادة خلاف الأصل وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متعدٍ بالباء، كما رأيت فلا يعدل عنه، ثم علل المصنف الأمر بالمراجعة بقوله: **(فإنك تجد به)** أي: الباب الرابع **(كنزاً واسعاً تنفق منه)**، والكنز المال المدفون، والمراد بسعته كثرته.

(ومنهلاً) وهو اسم لمحل الشرب الذي ترده الشاربة، واسم لما فيه من الماء المشروب.

(سائغاً)، أي: سهل الدخول إلى الحلق، فإن جعل المنهل اسماً للماء المشروب فالإسناد حقيقي، وإن جعل اسماً لمكان ذلك فالإسناد مجازي نحو نهر جارٍ **(ترده)** أي: تصل إليه نائلاً منه، وفي القاموس: الورود الإشراف على الماء وغيره دخله أو لم يدخله.

قلت: لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الإشراف عليه.

(وتصدر) بضم الدال المهملة وكسرها مضارع صدر بمعنى رجع **(عنه)** أي: عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلاً لما ينتفع به الناظر في نفسه، ويستفيد منه، ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذي يرده الشارب، ويصدر عنه رياناً لما ناله منه، ومحلاً لما ينفع به ناظره

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في النكاح، باب الأكفاء في الدين (٥٠٩٠)، ومسلم في الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين (٧١٥) ولفظ: «إن المرأة تنكح على دينها، ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك».

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلَّق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسْمٍ، أهو من السِّمة كما يقول الكوفيُّون، أو من السُّمُوِّ ....

من عداه. ويفيده إياه، ومن هذه الجهة شبه بالكنز الذي ينفع صاحبه الناس بما ينفقه منه، وإن أراد أن ذلك أمر مستمر، ولهذا عبر في الموضعين بالمضارع المفيد للاستمرار، ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب تجد به مكان تجده، فإن قلت هل من فرق بين النسختين؟ قلت: نعم فإن تجده في الأول بمعنى تعلمه، ومنه: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] فالضمير المنصوب أول المفعولين وكنزاً ثانيهما، ومنهلاً معطوف على الثاني، وتجد في النسخة الثانية بمعنى تصب، كما في قولهم وجد ضالته إذا أصابها.

ومنه قول أبي الطيب المتنبي:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ... ذا عفة فلعلةٍ لا يظلم[1]

وبه لغو يتعلق بتجد، وكنزاً هو المفعول به فإن قلت فأيتهما أحسن؟ **قلت**: الثانية لاشتمالها على مبالغة ليست في الأولى، وذلك؛ لأن هذا من قبيل التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة لكمال تلك الصفة فيه حتى بلغ من الاتصاف إلى حيث يصح أن ينزع منه موصوف آخر بتلك الصفة.

فإن قلت فلما هذه الباء؟ قلت: يجوز أن تكون سببية، والمعنى أنك تجد بسبب وجوده كنزاً ومنهلاً، فيكون التجريد فيه مثله في قولهم سألت بزيد البحر، ولقيت به الأسد، ويجوز أن تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨].

(الأمر الثاني) من الأمور التي اقتضت التطويل **(إيراد ما لا يتعلق بالإعراب)** وذلك فضول وتعرض إلى ما لا حاجة إليه في المقصود فيطول الكلام بإيراده **(كالكلام في اشتقاق اسم)** أي: هذا اللفظ مقولاً في السؤال عنه. **(أهو من السمة)** وهي العلامة الأصل: وسمة فحذفت الفاء كما في عدة وعلى هذا فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء.

(كما يقول الكوفيون) وهم النحاة المنسوبون إلى الكوفة، وهي بلد معروف، ويقال لها كوفة الجند؛ لأنها اختطت فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه، خططها السائب.

(أم من السموّ) وهو العلو والرفعة، فيكون اسم من قبيل المحذوف اللام.

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للمتنبي، انظر خزانة الأدب للحموي ١/ ١٩٣، وقرى الضيف ١/ ٢٥٩.

كما يقول البصريّون؟ والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على أَلِفِهِ، لِمَ حُذفت من البسملة خطًّا؟ وعلى باء الجرّ ولامه، لِمَ كُسرتا لفظاً؟ وكالكلام على ألف «ذا» الإشاريّة، أزائدة هي كما يقول الكوفيُّون ....

(كما يقول البصريون) وهم النحاة المنسوبون إلى البصرة، ويقال لها قبة الإسلام، وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وهي بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاهن الأزهري.

قال النووي: أفصحهن الفتح، وهو المشهور والنسب إليها بَصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران، ولم يقولوه بالضم، وإن ضمت البصرة على لغة؛ لأن النسب مسموع كذا في تهذيب الأسماء واللغات.

(والاحتجاج لكل من الفريقين) فريق البصريين، وفريق الكوفيين.

(وترجيح الراجح من القولين) المنسوبين إليهما فيرجح قول الكوفيين باعتبار المعنى، فإن كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها أظهر من كونها رفعة للمسمى، ويرجح قول البصريين باعتبار اللفظ، فالمسموع في الجمع أسماء، وأسام، لا أوسام، وأواسم وفي التصغير سمي، لا وسيم، وسمع في الفعل سميت وجاء في الاسم لغَةً أخرى، وهي سمىً كهدى، وكل ذلك يشهد لكونه من السمو، وادعاء القلب في الجميع بعيد، وأيضاً فإن الهمزة لم تعهد في كلامهم داخلة على ما حذف صدره.

(وكالكلام على ألفه) أي: ألف اسم مقولاً في السؤال عنها **(لِمَ حذفت من البسملة خطاً)**، أي: حذف خطها، وهي صورتها التي تكتب بها فخطاً منصوب على التمييز عن النسبة الواقعة في جملة وحذفت، وعلة الحذف كثرة الاستعمال، وهي باعثة على التخفيف.

(وعلى باء الجر ولامه) مقولاً في السؤال عنهما **(لِمَ كسرتا لفظاً)** أي: كسر لفظهما فهو تمييز كما مرَّ، والعلة قصد موافقة حركتهما لأثرهما الناشىء عنهما.

(وكالكلام على ألف ذا الإشارية) لا الموصولة مقولاً في السؤال عنها **(أزائدة هي كما يقول الكوفيون)** لأن تثنيته ذان بحذف الألف، ولولا أنها زائدة لم تحذف، والجواب أنها حذفت لاجتماع الألفين ولم ترد إلى أصلها فرقاً بين المتمكن نحو فتيان وغيره، كما حذفت الياء من اللذان.

قال ابن يعيش: لا بأس بأن نقول هو ثنائي كماً وذلك أنك إذا سميت به قلت ذاء فتزيد ألفاً أخرى، ثم تقلبها همزة كما تقول لاء إذا سميت بلا وهكذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً إذا كان ثانيها ألفاً، ولو كان أصله ثلاثة لقيل ذايٍ رداً إلى أصله.

أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟ والعجب من مكي بن أبي طالب إذ أوْردَ مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللُّغات، وما رُوي من القراآت، وإن لم يَنْبَنِ على ذلك شيءٌ من الإعراب.

(أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون) فحكموا بأنه من الثلاثية، لا من الثنائية، والذي حملهم على ذلك غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه، والوصف به وتثنيته وتحقيره وجعلوه من مضاعف الياء لأنس[1] حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم مثل تركيب حيوه، ولامه أيضاً ياء، وأصله ذي بلا تنوين بتحرك العين بدليل قلبها ألفاً، وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً، ثم قلبت العين؛ لأن المحذوف اعتباطاً كالعدم، ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الأخرى إلى نحو مرتو، وقد زعم بعضهم أن العين ساكنة وهي المحذوفة لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة، والأول أولى؛ لأن اللام في موضع التغيير فحذفها أولى، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطاً، وكثر المحذوف اللام كدم ويد وعد ونحوها، وقيل أصله دوي؛ لأن باب طويت أكثر من باب حييت، ثم إما أن تقول حذفت اللام فقلبت عينه ألفاً والإمالة تمنعه، وإما أن تقول حذفت العين وحذفها قليل. كما مرّ فلا جَرَم كان جعله من باب حييت أولى كذا في الرضي.

(والعجب من مكي بن أبي طالب، إذ أورد مثل ذلك في كتابه الموضوع لمشكل الإعراب مع أنه ليس من الإعراب في شيء) وهذا كالتركيب الواقع في مثل ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] فالظرف الأوّل صفة في الأصل لشيء لكن قدم عليه فانتصب على الحال، فإن قلت تقديم حال المجرور عليه ممتنع على الأصح؟

قلت: ذلك إذا لم يكن الحال ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، أما إذا كانت كذلك فقد نص ابن برهان على جواز تقدمها على عاملها الذي هو ظرف، أو جار ومجرور نقله الرضي عنه في شرح الكافية.

(وبعضهم إذا ذكر الكلمة) القرآنية **(ذكر تكسيرها)** أي جمعها جمع تكسير، **(وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ذكر)** وفي بعض النسخ وما ورد **(فيها من اللغات وما روي)** فيها **(من القراآت، وإن لم ينبني على ذلك شيء من الإعراب)** وذلك كله تطويل لا يحصل فائدة في الغرض المقصود.

---

(١) هكذا في الأصل ولعل المراد به سيبويه.

والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطِف والمعطوف، وأكْثَرُ الناس استقصاء لذلك الحُوفيّ.

وقد تجنَّبْتُ هذين الأمرين وأتيتُ مكانهما بما يتبصَّر به الناظر، ويتمرَّن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشَّواهد الشعرية، وبعض ما اتَّفق في المجالس النحوية.

ولما تمَّ هذا التصنيف على الوجه الذي قصدتُه، وتيسَّر فيه من لطائف المعارف ما أردتُه واعتمدتُه، ....

(و) الأمر **(الثالث)** من الأمور الثلاثة المتقدمة، ولا أدري لما خالف الأسلوب المتقدم حيث وصل هذا بحرف العطف، وحذف الموصوف وفصل في الأمر الثاني وأثبت الموصوف.

(إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف) ذكر العاطف مستدرك؛ لأنه لا يكون إلا حرفاً فلا إعراب له أصلاً، فلا وجه لذكره هنا، وأما الجار فتارة يكون حرفاً فلا يكون له إعراب، وتارة يكون اسماً وهو المضاف على القول بأنه جار المضاف إليه فيكون له إعراب بحسب ما يقتضيه العامل المسلط عليه.

(وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي) نسبة إلى الحوف بحاء مهملة مفتوحة فواو ساكنة ففاء، وهي ناحية تجاه بليس من أعمال الديار المصرية.

(وقد تجنبت هذين الأمرين) وهما ذكر ما لا ينبني عليه شيء من الإعراب والكلام في إعراب الواضحات حذفاً للتطويل بما لا يترتب عليه فائدة في المقصود.

(وأثبت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن) أي: يتعود **(به الخاطر)** وهو في الأصل الهاجس الذي يخطر بالبال والمراد هنا محله.

(من إيراد النظائر القرآنية) فيزداد الوثوق بصحة التركيب المماثل لتلك النظائر ويتمكن في النفس فضل تمكن.

(والشواهد الشعرية) والمراد عندهم بالشواهد الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد، وبالأمثلة الجزئيات المذكورة لإيضاحها فالشواهد أخص.

(وبعض ما اتفق في المجالس النحوية) من سؤال يتعلق بالإعراب، وجواب عنه فإتيان المصنف مكان ذينك الأمرين اللذين تجنبهما بهذه الأمور التي ذكرها، وإن حصل بها تطويل، فإنه لم يخل من فائدة تتعلق بغرض الإعراب، ولقد أجاد المصنف رضي الله تعالى عنه.

(ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته) اللطائف جمع لطيفة، وهي من الكلام ما دق معناه وخفي، والمعارف الأمور التي

سمَّيْتُه بـ «مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب» وخطابي به لمن ابتدأ في تعلُّم الإعراب، ولمن استمسكَ منه بأوْثَقِ الأسباب.

ومن الله تعالى أستمدُّ الصواب، والتوفيق إلى ما يُحْظِينِي لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل، والفَهْم من الزَّيغ والزَّلل؛ ....

يحصل بها العرفان؛ لكن المتبادر منها بحسب العرف الأمور الحسنة النفيسة، وفي هاتين السجعتين لزوم ما لا يلزم.

(سميته بمعني اللبيب عن كتب الأعاريب) وهذا علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من الإشعار بالمدح؛ فيكون لقباً، واللبيب العاقل، وكذا الأريب، فلو قال: مغني الأريب لكان أحسن؛ لاشتمال السجع حينئذٍ على لزوم ما لا يلزم، وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القيراطي رحمه الله تعالى يقرظ هذا الكتاب:

جلا ابن هشام من أعاريبه لنا ... عروساً عليها غيره الدهر لا يبني

وأبدى لأصحاب اللسان مصنفاً ... يفدى بعين كلما حل في أذني

ولقبه مغنى اللبيب فأصبحوا ... وما منهم إلا فقير إلى المغني

(وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب) يعني أنه وضع كتابه هذا للمبتدىء والمنتهي، لاشتماله على المسائل النافعة للناشئين في هذا الفن التي تدرك بسهولة، والمباحث الغامضة التي لا يدركها إلا من ارتقى فيه إلى ذروة الكمال، وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما ادعاه، والأسباب: جمع سبب وهو الحبل، ويطلق أيضاً على كل ما يتوصل به إلى غيره وكل منهما ممكن الإرادة ههنا، لكن الأوّل على سبيل الاستعارة.

(ومن الله أستمد التوفيق والصواب إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب) الاستمداد طلب المدد، والصواب خلاف الخطأ، والتوفيق خلق القدرة والداعية إلى الطاعة، ويحظيني، أي يجعلني ذا حظوة، والجزيل العظيم، والثواب الجزاء كالمثوب.

(وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخلل، والفهم من الزيغ والزلل) العصمة: المنع، والخطأ معروف، والخلل: الكلام الفاسد المضطرب، والمراد أن يعصم القلم من كتابة هذين الأمرين، أي: كتابة ما يدل عليهما، والزيغ: الميل، والمراد هنا الميل عن جهة الصواب، والزلل الخروج عما يراد الثبوت عليه.

إنه أكرم مَسْؤل، وأعظم مأمول.

* * *

(إنه أكرم مسؤل) بواو واحدة في الخط وكان القياس أن يكتب بواوين إحداهما الواو التي تسهل بها الهمزة، والثانية: واو مفعول، وقد تقرر في علم الخط أنه متى أدى القياس في المهموز وغيره إلى اجتماع لينين، نحو رؤوس وداود حذف واحد إن لم يفتح الأول كقراء وقارئين، وإنما نبهنا على ذلك لكثرة وقوع الغلط في كتابة هذه الكلمة.

(وأعظم مأمول) أي: مرجوّ من قولك أملته بتخفيف الميم، إذا رجوته.

الباب الأول
في تفسير المفردات، وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروفَ وما تَضَمَّن معناها من الأسماء والظُّروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتَّبتها على حروف المعجم ....

(الباب الأوّل) من الكتاب **(في تفسير المفردات)** أي: تبيين معانيها التي وضعت تلك المفردات بإزائها.

(وذكر أحكامها) كالحذف والإثبات والزيادة وغير ذلك ولما كان لفظ المفردات عاماً ومراد المصنف به الخصوص أتى بما يبين مراده، فقال: **(وأعني)** بفتح الهمزة، أي: أقصد **(بالمفردات الحروف)** وهي: الكلمات التي لا تدل إلا على معنى في غيرها.

(و) أعني: أيضاً بالمفردات **(ما تضمن معناها)** أي: معنى الحروف **(من الأسماء)** التي ليست بظروف كأي، ومن، وما.

(والظروف) كإذ، وإذا، ومتى، فظهر بما قدرناه جعل الظروف قسيمة للأسماء، وهذا الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في تضمن العائد على ما، ومن بيانية، وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبيينها بالأسماء والظروف، لكن إعادة الضمير مفرداً مذكراً للفظها.

(فإنها) أي: المفردات المذكورة هي **(المحتاجة إلى ذلك)** الذي تقدم ذكره في تفسير المعاني، وذكر الأحكام والفاء لمجرد السببية.

(وقد رتبتها) أي: المفردات التي عنيتها **(على حروف)** الخط، **(المعجم)** أي: الذي وقع عليه الإعجام وهو النقط تقول: أعجمت الحرف، إذا نقطته، والمراد بهذه الحروف حروف الهجاء التي تتركب منها الألفاظ، ولا يخفى أن النقط إنما هو في بعضها فإطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب.

قال الجوهري: وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مثل المخرج والمدخل.

قال التفتازاني: وقد يقال معناه حروف الإعجام، أي: إزالة العجمة، وذلك بالنقط.

قلت: إنما يتم إذا كان جعله الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة.

ليسهل تناولها، ورُبَّما ذكرت أسماءً غير تلك وأفعالاً، لِمَسيس الحاجة إلى شرحها.

حرف الألف

الألف المفردة ـ تأتي على وجهَيْن.

أحدهما: أن تكون حرفاً يُنادى به القريبُ، ....

(ليسهل) متعلق بالفعل من رتبتها ومعنى **(تناولها)** أخذها تقول: ناولته كذا فتناوله، أي: أخذه وهو مخصوص بالأجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة، ولما فيه من المبالغة حيث جعلت تلك اللأمور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة.

(وربما ذكرت) على سبيل القِلة **(أسماء غير تلك)** التي عنيتها أولاً، وهي ما ليس متضمناً لمعنى الحروف ولا ظرفاً ككل، وكلا، وكلتا، **(و)** ربما ذكرت أيضاً **(أفعالاً)** كحاشا، وخلا، وعدا، وإنما لم يصف الأفعال كما وصف الأسماء بكونها غير تلك؛ لأن الأفعال لم تدخل في تلك المفردات التي عناها أولاً حتى يقول: وأفعالاً لا غير تلك **(لمسيس الحاجة إلى شرحها)** أي: شرح الأسماء التي لم تتقدم إرادتها والأفعال، وقد يقال مقتضى قوله: أولاً فإنها المحتاجة إلى ذلك أن لا يثبت لغيرها احتياج إلى ذلك لضرورة الحصر، وهنا أثبت لغيرها الاحتياج فتنافى الكلامان، وجوابه أن الحصر في الأول باعتبار شدة الاحتياج، والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس.

(حرف الألف) أي: الحرف الذي هو الألف فالإضافة بيانية، والمراد به الهمزة، وإنما عبّر عنها بالألف نظراً إلى أنها تصور في الخط كذلك، وأما الألف المراد به الحرف الهوائي الممتنع الابتداء به فسيذكره المصنف تالياً لحرف الواو ثم المذكور في هذا الحرف المراد به الهمزة، كلمات منها ما هو حرف واحد، هو الألف، ومنها ما هو فوق ذلك وأوله ألف.

(الألف المفردة تأتي) بتاء التأنيث لإسناده إلى ضمير المؤنث، ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز لكن الأول أولى؛ لأنه أنث أولاً بقوله المفردة، فالتأنيث ثانياً لغرض المناسبة **(على وجهين)** أي: طريقين تقول هذا وجه الكلام أي: طريقه المقصود منه.

(أحدهما أن تكون) بتاء التأنيث **(حرفاً ينادىٰ به القريب)** والإخبار عن الهمزة بأنها حرف للنداء كالإخبار في قولك: زيد قائم، إذ هو باعتبار المسمى، والمراد أن مسمى الهمزة وهوآه من قولك أزيد مثلاً حرف نداء، وهذا كقولهم: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، أو يقال هو على تقدير مضاف حذف لظهور المراد، والمعنى اسم ينادى به، والباء اسم حرف جر، والواو اسم حرف عطف، وكذا كل ما هو بهذه المثابة، والأمر فيه سهل وإنما نبهنا عليه، لأن الشيخ

كقوله [من الطويل]:

٤ ـ أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هذَا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرمِي فَأَجْمِلي

بهاء الدين السبكي رحمه الله تعالى قدح في عبارة القوم، وادعى أنها غير محررة، ذكر ذلك في شرح التلخيص، وينادى مبني للمفعول، والقريب نائب عن الفاعل، ولو جعل الفعل مبنياً للفاعل المخاطب، والخطاب لكل من يصلح أن يخاطب، ونصب القريب على أنه مفعول به لصح، قيل، والسر في كونها وضعت لنداء القريب دون البعيد أن نداء البعيد يحتاج إلى رفع الصوت، وهو يحصل بكثرة الحروف وإلى مده، وهو يحصل بأن يكون آخره ألفاً، والمعنيان منتفيان من الهمزة فجعلت لنداء القريب.

(كقوله) أي: قول امرىء القيس، وجاز الإضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له، فإن قلت: قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال: كقوله وقولها، أي: الشاعر والشاعرة وإن لم يشتهر بل جهل القائل بيقين؟

قلت: هذه لا تدفع جواز الإضمار نظراً إلى شهرة القائل، كما ظنه الشيخ سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح، والحاصل: أن القائل تارة يجهل، فيقال كقوله مثلاً، ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول، وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور النسب إليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول إلى معرفة قائله، فيجوز الإضمار بناء على هذا، وما نحن فيه من هذا القبيل.

(أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل) وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي[(١)]

وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان وكذا جزؤه الأوّل، وهو مقفى بمعنى أن عروضه جاءت على وفق ضربه زنة ورويا من غير إخراج للعروض عن وزنها المعهود، وأكثر ما تكون التقفية في مطلع القصيدة، وقد تأتي في أثنائها عند الخروج من غرض إلى غرض كما وقع هنا فإن أمرأ القيس استعمل التقفية في أوّل قصيدته حيث قال:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل[(٢)]

ثم قفى هنا بعد أبيات مرت له، والأصل أفاطمة فرخم بحذف الهاء وأبقى الميم على

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢، والجني الداني ص ٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٧. اهـ.

(٢) البيت في البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٨، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٣٢. وخزانة الأدب للحموي ١/ ١٩، وصبح الأعشى ٢/ ٣٠٧.

ونقلَ ابنُ الخَبَّاز عن شيخِهِ أنه للمتوسِّطِ، وأنَّ الذي للقريب «يا» وهذا خَرْقٌ لإجماعهم.

فتحها جرياً على اللغة الفصحى، وهي لغة من ينوي المحذوف، مهلاً مفعول مطلق كإمهالاً إلا أنه حذف زائده، وجعل بدلاً من اللفظ بالفعل كضرباً زيداً فبعض منصوب به؛ لأن الفعل الذي جعل المصدر بدلاً منه على الأصح كما صرح به ابن مالك في التسهيل، وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف، أي: أمهلي بعض هذا التدلل، أي: أخريه عنا هذا الوقت، والتدلل بدال مهملة التغنج، والإزماع الإجماع، وتصميم العزم عليه.

قال الجوهري: تقول: أزمعت الأمر، ولا تقول أزمعت عليه، وقال الفراء: أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعته وأجمعت عليه، والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه إذا قطعه، والصرم بالضم اسم للقطيعة والإجمال الإحسان، فإن قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب؟

قلت: القرينة الصارفة إلى ذلك، ألا ترى إلى قوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة.

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات إنك مرجلي

تقول وقد مال الغبيط بنا معاً ... عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل

فقلت لها سيري وأرخي زمامه ... ولا تبعديني عن جناك المعلل

المراد بعنيزة المشار إليها هنا هي فاطمة المناداة، في قوله: أفاطم مهلاً. . . البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المعجمة، وسكون الدال المهملة الهودج ومرجلي، أي: مصيرتي راجلاً لعقرك ظهر بعيري، والغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة على وزن الرغيف: رحل يسند به الهودج للنساء، والجني: ما يجنى، أي: يقتطف من الثمرة عبّر به هنا عن اللذة التي ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة، والمعلل ترشيح؛ إذ التعليل جني الثمرة مرة بعد أخرى.

(ونقل ابن الخباز) بخاء معجمة وزاي وهو شارح ألفية ابن معطي. **(عن شيخه أنه)**، أي: هذا الحرف الذي هو أحد أحرف النداء.

(للمتوسط) أي لنداء المنادى المتوسط بين القرب والبعد، **(وأن)** الحرف **(الذي)** وضع **(للقريب)** أي: لنداء القريب هو **(يا)** دون غيره من أحرف النداء.

(وهذا) الكلام المنقول عن الشيخ **(خرق لإجماعهم)** أي: لإجماع النحاة من وجهين:

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقتُه: طَلَبُ الفَهْم، نحو: «أزيدٌ قائمٌ» ....

الأوّل: دعوى أن الهمزة للمتوسط وإنما هي عندهم لنداء القريب فقط.

والثاني: كون القريب لم يوضع لندائه غير (يا)، والقدح بخرق إجماع النحاة مبني على أن إجماعهم في الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه، ووقع لبعض العلماء تردد فيه، وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق لغرض المبالغة في التشنيع، وتأويله بذو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر الشيخ عبد القاهر في قوله:

فـــإنـــمـــا هـــي إقـــبـــال وإدبـــار[1]

أنه لا مجاز في شيء من الطرفين، وإنما المجاز في الإسناد نفسه حيث جعلت كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار، قال: ولو قلنا المراد ذات إقبال وإدبار خرجنا إلى شيء مغسول، وكلام عامي مرذول.

(و) الوجه (**الثاني**) من وجهي الألف المفردة (**أن تكون**) هي (**للاستفهام وحقيقته طلب الفهم**)، ولو قيل طلب الإفهام لكان له وجه؛ إذ لا يطلب من المستفهم إلا ما يمكن أن يفعله، وإنما يفعل الإفهام لا الفهم القائم بغيره، فيكون الإفهام هو المطلوب منه، وغايته أن يكون الاستفعال أخذ من المزيد، وليس ببدع فقد تقدّمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف في الديباجة ومعضلات يستشكلها الطلاب، وفي كلام الجوهري إشارة إلى ذلك، فإنه قال: واستفهمني الشيء وأفهمته، وقد يجاب بأن المطلوب الحقيقي في الاستفهام هو الفهم، والإفهام وسيلة إلى ذلك المطلوب، واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل، فلذلك جعل لطلب الفهم لا الإفهام، فإن قيل ينتقض بنحو: افهم فإن حقيقته طلب الفهم، وليس باستفهام؟ فالجواب أن المراد طلبه الفهمَ وذلك؛ لأن الطلب مصدر أضيف إلى المفعول، فلا بد له من فاعل، والأصل وحقيقة الاستفهام: طلب الإنسان فهمه، فحذف الضمير المضاف إليه وعوض عنها لام التعريف على رأي الكوفيين، أو تقول: هي للعهد، والتعريف اللامي قائم مقام التعريف الإضافي من غير حذف وتعويض، فالمعهود هو فاعل الطلب، فإذن لا يرد النقض فافهم فإنه وإن كان لطلب الفهم لكنه لطلب فهم شخص آخر غير الطالب.

(**نحو**) همزة: (**أزيد قائم**) برفع نحو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو نحو كذا،

---

(١) عجز بيت من البسيط، صدره (ترتع ما رتعت حتىٰ إذا ادكرت)، وهو للخنساء، انظر ديوانها ص ٣٨٣، ولسان العرب (رهط)، والأغاني ١٥/ ٧٨، ودلائل الإعجاز ١/ ٢٣١.

وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين: ﴿أَمَنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] وكونُ الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير «يا» ويقربُهُ سلامتهُ من دَعْوَى المجاز، إذ لا يكون الاستفهامُ منه تعالى على حقيقته، ....

وبنصبه على تقدير فعل، أي: أعني مثلاً، وجوّز بعضهم في مثله أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض أي في نحو كذا.

قلت: وليس ذلك بمقيس في مثل هذا الموضع فلا ينبغي التخريج عليه.

(وقد أجيز الوجهان) وهما كون الهمزة للنداء وكونها للاستفهام. **(في قراءة الحرميين)** نافع المدني وابن كثير المكي، قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿أَمِنَ﴾ بميم واحدة خفيفة ﴿هُوَ قَـٰنِتٌ﴾ أي قائم بوظائف العبادات ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ أي ساعاته، واحدها: إنو بكسر الهمزة وسكون النون أي كحِمْل، قلت: وليست هذه القراءة مختصة بالحرميين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأ بها حمزة أيضاً.

(وكون الهمزة فيه) أي في هذا الكلام **(للنداء هو قول الفراء)** من الكوفيين **(ويبعده)** إما من الإبعاد أو من التبعيد، والثاني أولى لمناسبة قوله بَعدُ: ويقربه فإنه من التقريب **(أنه ليس في التنزيل نداء بغير ياء)** هذا فاعل الفعل من يبعده، أي ويبعد قول الفراء انتفاءُ وقوع نداءٍ بغير ياء، فجَعلُ الهمزة هنا للنداء حملٌ على ما لم يقع له نظير في القرآن مع إمكان السلامة منه، وهو بعيد، قال بعض من عاصر المصنف: الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر فكم في القرآن مِن مفرد لم يقع إلا في محل واحد كضيزى والزبانية والعهن، قلت: هذا لا يشبه ما الكلام فيه، فإن البحث مفروض في كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لأحدهما نظير في القرآن دون الآخر، كالهمزة في الآية حيث ترددت بين أن تُجعل للاستفهام ـ وله في التنزيل نظائر ـ وأن تجعل للنداء ولا نظير له فيه، فأين هذا من ضيزى ونحوه؟! وفي تفسير ابن عطية تجويز الوجهين، لكنه أبعد وجه النداء بأنه أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده، قلت: وفيه نظر لأن المأمور بالقول في الآية السابقة ـ وهو قل تمتع ـ هو النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا هو المخاطب بقوله: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ﴾ [الزمر: ٥٣] وقوله: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ﴾ [الزمر: ١١] وقوله: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى﴾ [الأنعام: ١٥] وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَـٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [الزمر: ١٥] فما بعد الآية المتقدّمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبي عنها.

(ويقربه) أي: قول الفراء شيئان الأوّل **(سلامته من دعوى المجاز)** اللازم على جعل الهمزة للاستفهام.

(إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) ضرورة أنه يستلزم الجهلَ بالمستفهَم عنه،

ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند مَنْ جعلها للاستفهام: أَمَنْ هو قانِتٌ خيرٌ أم هذا الكافر، أي المخاطَبُ بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨] فحذف شيئان: معادِلُ الهمزة والخبرُ؛ ....

والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل، قال الشيخ بهاء الدين السبكي في «شرح التلخيص»: (لا شك أن الاستفهام طلب الفهم ولكن هل هو طلب فهم المستفهم، أو وقوع فهم من لم يفهم كائناً من كان، فإذا قال من يعلم قيام زيد لعمرو بحضور بكر الذي لا يعلم قيامه: هل قام زيد، فقد طلب من المخاطب الفهم، أعني فهم بكر، وإذا كان كذلك فلا بدع في صدور الاستفهام ممن يعلم المستَفهم عنه، ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها، بناءً على أن طلب الفهم مصروف إلى غير المستفهِم كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ [المائدة: ١١٦] فهو استفهام حقيقي، طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك؛ ليحصل فَهمُ النصارى ذلك، فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه)، هذا كلامه.

قلت: «ومنه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والإسلام والإحسان حيث قال: ما الإيمان؟ قال: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث، قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه، وفي آخر الحديث: ثم أدبر فقال: ردوه فلم يروا شيئاً فقال: هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم»(١)، فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم؛ ليجيب بما أجاب فيفهمَ الحاضرون ويتعلموا دينهم، ولم يكن غرضه طلب فهم نفسه، بل فهم غيره ممن يستمع الجواب، وهو على هذا استفهام حقيقي.

(و) الثاني سلامته **(من دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر، أي المخاطب بقوله)** أي بمكحي قوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨] ولو جعل القانت غير القانت، كافراً كان أو عاصياً لكان حسناً فإنه ذُكر أولاً مقابل القانت باعتبار القسمين أما الكافر فصريحاً، وأما غير المخلص فتلويحاً.

(فحذف شيئان معادل الهمزة) وهو أم **(والخبر)** وهو خير، بل ثلاثةَ أشياء، هذان الأمران ومعادل مدخول الهمزة، وهو ما دخلت عليه أم، وهذا أليق بتقرير كثرة الحذف، وكلام المصنف هذا صريح في أن أم المقدرة متصلة، وأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون للإنكار وسيأتي الكلام فيه.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام والإحسان (٥٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (٨)، والترمذي، كتاب الإيمان عن رسول الله، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام (٢٦١٠).

ونظيره في حذف المُعَادل قولُ أبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِي [من الطويل]:

٥ ـ دَعـانِـي إِلَـيْـهَـا الْـقَـلْـبُ، إِنِّـي لأَمْـرِهِ سَـمِـيـعٌ، فَـمَـا أَدْرِي أَرُشْـدٌ طِـلاَبُـهَـا

تقديره: أم غَيٌّ، ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعةً قبل «أم»: ....

(ونظيره) أي نظير هذا الكلام **(في حذف المعادل)** وهذا ظرف لغو يتعلق بنظير **(قول أبي ذؤيب الهذلي)** ذؤيب بهمزة بعد ذال معجمة، تصغير ذئب:

دعـانـي إلـيـهـا الـقـلـب إنـي لأمـره سـمـيـع فـمـا أدري أرشـد طـلابـهـا[1]

وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان.

(تقديره) أي تقدير المعادل المحذوف: **(أم غي)** فأم معادلة للهمزة في أرشد وما بعد أم ـ وهو غي ـ معادل لما بعد الهمزة وهو رشد، وضمير المؤنث من إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة، وإني لأمره سميع حال من القلب أو معترضة، والرشد ـ بضم الراء وإسكان الشين المعجمة ـ خلاف الغي والطلاب: مصدر طالب طلب كخادع بمعنى خدع، ووجه العدول عن المجرد إلى المزيد قصد المبالغة، لأن المفاعلة في الأصل للمغالبة، والفاعل متى غولب في الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوي داعيته إلى تحصيله فيجيء أبلغ وأقوى، واللام في لأمره للتقوية، وتقديم المعمول لإرادة الحصر، أي إني أسمع أمره لا أمر غيره، والفعلية الأخيرة معطوفة على الأولى والاستفهامية في محل نصب على أنها مفعول أدري، وهو معلق عن العمل، والمعنى: إن قلبه دعاه إلى طلب الوصل من هذه المحبوبة، فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشدٌ هو أم غي.

وقد كرر المصنف إنشاء هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على أم حيث قال:

مسألة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها، كقول الهذلي وأنشده وكرر أيضاً إنشاد بعضه وهو.

فما أدري أرشد طلابها.

في أواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف المعطوف.

(ونظيره) أي نظير تركيب تلك الآية **(في مجيء الخبر كلمة خير واقعة قبل أم)** آية فصلت

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد ص ١٤٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥١، والدرر ٦/ ١٠٢، والمزهر ٢/ ٢٨٥.

﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠]، ولك أن تقولَ: لا حاجة إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت، لصحة قولك: ما أَدرِي هل طِلابُها رُشْد، وامتناع أن يُؤْتى لها بمُعادِل، وكذلك لا حاجةَ في الآية إلى تقديرِ مُعَادِل لصحَّةِ تقدير الخبر بقولك: كمَنْ لَيسَ كذلك؛ ....

﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠] لكن الخبر في هذا مذكور وفي تلك مقدر.

(ولك أن تقول) والخطاب هنا لكل من يصلح أن يخاطب، لا لمعين شخص: **(لا حاجة في البيت)** المذكور **(إلى تقدير معادل لصحة قولك: ما أدري هل رشد طلابها)** يعني أن الهمزة في البيت محتملة لأن تكون لطلب التصديق، وحينئذٍ يمتنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذٍ لأن يكون تصويرياً مع فرض كونه تصديقياً هذا خلف **(وامتناع)** أي ولامتناع **(أن يؤتى لها بمعادل)** لأن الإتيان به يقتضي أن يكون الاستفهام مصروفاً لطلبه مسنداً أو مسنداً إليه أو غير ذلك، فتكون هل حينئذٍ لطلب التصور وهي لا تستعمل إلا لطلب التصديق، قلت: وهذا منتقض بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما: هل تزوجت بكراً أم ثيباً[1]، ساقه البخاري بهذا النص في «كتاب الجهاد» في «باب استئذان الرجل الإمام».

قال ابن مالك في التوضيح: فيه شاهد على أن هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين، فتكون أم بعدها متصلة غير منقطعة؛ لأن استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابراً لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه إما بكراً أو ثيباً، فطلب فيه الإعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأي، فالموضع إذاً موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل، وثبت بذلك أن أم المتصلة تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة.

قلت: وقد يعترض بأنّا لا نسلم اتصالها في الحديث لجواز أن تكون منقطعة، وثيباً مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور، فاستفهم أولاً ثم أضرب واستفهم ثانياً، والتقدير بل أتزوجت ثيباً.

(وكذا لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك) ويخرج حينئذٍ عن أن يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف، إذ المعنى مع كون التقدير، أمن هو قانت أناء الليل كمن ليس كذلك، مستقيم من غير احتياج إلى تقدير المعادل، قلت: ولو جعل المصنف المقدر لفظ كغيره، كما فعل الزمخشري لكان أولى، تقليلاً للمحذوف ما أمكن، فإن قلت: قد يرجح تقدير المعادل في الآية بموافقته للقراءة الأخرى وهي: أمن هو

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، استئذان الرجل الإمام (٢٩٦٧).

وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]: أن التَّقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يُوَحِّدُوهُ، ....

قانت، مشددة الميم بإدخال أم على من، والتقدير أغير القانت خير أم من هو قانت، قلت هو معارض بجواز تقدير أم المذكورة منقطعة، أي بل أمن هو قانت كغيره، والإضراب هنا حسن الموقع كأنه بعد ما لخص الموجب لأن يخص الله تعالى بالعبادة وإخلاص الدين له قيل: دع بيان الموجب وسلهم هل من شكر ربه وقام بوظائف العبودية كمن غمط نعمه وآثر الإشراك على التوحيد، ومعنى الاستفهام على قراءتي التخفيف والتشديد: التبكيت.

(وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] **أن التقدير)** أحد شيئين إما **(كمن ليس كذلك أو لم يوجدوه)** وهمزة إن من قوله: أن التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم، وهو سائغ تقول مثلاً: قال أبو حنيفة هذا الحكم أي اعتقده ورآه، وتقول أيضاً قال فلان بكذا أي جزم به، فالفتح على الأوّل كما في عرفت أن زيداً فاضل، وعلى الثاني كما في قولك جزمت بأن عمراً قائم لكن حذف الجار، ويحتمل أن يكون القول بمعناه المشهور، فتكسر همزة إن على الحكاية، لكن ذلك يتوقف على صدور هذا اللفظ المحكي بعينه منهم، ولسنا على يقين منه، فإن ثبت أنهم قالوه كذلك فالكسر واضح، على أنه لو علم صدور المحكي عنهم على هذا الوجه لم تتعين الحكاية، وكان لك أن تجعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم، ولا يخل ذلك بالغرض؛ إذ المقصود الإعلام بأنهم جعلوا التقدير كذا، وهو حاصل سواء فتحت أو كسرت، ويحتمل أن يقال: يجوز الكسر وإن لم يتحقق صدور المحكي بعينه منهم، بناء على صرف الحكاية إلى المعنى كما لو قال شخص: إن زيداً قائم وقصدت الحكاية بالمعنى، فيجوز لك إذن أن تقول: قال فلان لزيد قائم، أي: قال معنى هذا اللفظ، وهو إن زيداً قائم، فمؤدى العبارتين واحد.

وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في الحكم الرابع الذي اختصت به الألف عن بقية أدوات الاستفهام، وهو تمام التصوير حيث قال: وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] واعلم أن في الآية سؤالين.

أحدهما: أنها سيقت مساق الاحتجاج على المشركين في إشراكهم بالله، فما وجه ارتباط الكلام بما قبله وتفرعه عليه ليصح موقع الفاء، وجوابه: أنه لما ذكر: بل لله الأمر جميعاً أي ليس لأحد منه شيء، يضل من يشاء ويهدي من يشاء ويصيب الكافرين بما أراد من القوارع، ويملي لهم ثم يأخذهم قيل أفالله الذي هذه أفعاله القائم على كل نفس بما كسبت كشركائهم الذين لا يملكون لهم ضراً ولا نفعاً، حتى يكفروا به وبآياته ويعرضوا عن توحيده.

ويكون: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ٣٣] معطوفاً على الخبر، على التّقدير الثّاني؛ وقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٢٤]، أي كمن يُنَعَّمُ في الجنَّة؛ ....

السؤال الثاني: لم عدل عن الاسم الصريح إلى الموصول، وجوابه: أن ذلك لقصد التفخيم بواسطة الإبهام الذي يتضمنه الموصول، مع تحقيق أن القيام كائن وأنهم عارفون به محققون منه ما تدهش له الألباب.

(ويكون) مدخول الواو من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ٣٣] معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني وقد صرح به الزمخشري في الكشاف فقال: ويجوز أن يقدر ما يقع خبراً للمبتدأ ويعطف عليه وجعلوا، وتمثيله أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له ـ وهو الله الذي يستحق العبادة وحده ـ شركاء، هذا كلامه وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر الراجع إلى من دلالة على أنهم أثبتوا الشركاء للإله الحق، الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص، ولهذا أتى بالاسم الجامع لمعاني الأسماء الحسنى كلها وهو الله، وانظر لم لا يجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر في الأول، وهو كمن ليس كذلك فإنه مقدر بجملة على رأي الأكثرين.

فإن قلت: لعلهم رأوا وجهه أن الهمزة للإنكار الإبطالي، وهو غير متأتٍ في العطف؛ إذ إشراكهم ثابت لا يتطرق إلى وقوعه إبطال، قلت: لا يتعين جعل الإنكار إبطالياً حتى يرتكب؛ إذ يجوز أن يكون توبيخاً بمعنى لا ينبغي أن يكون، وذلك أن مضمون الأولى على هذا التقدير هو اعتقادهم أن القائم على كل نفس بما كسبت مماثل لمن ليس كذلك، وهذا لا ينبغي أن يقع، ومضمون الثانية إثباتهم لله سبحانه وتعالى شركاء، وهذا أيضاً مما لا ينبغي أن يكون، وقد رأيت لبعض العصريين من أهل الشام أن العلة في امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقولهم: كمن ليس كذلك، هي أن ليس لنفي الحال وجعلوا للماضي، فلا يحسن العطف عليه إلا لنكتة، قلت وهو غلط إذ الجملة المصدرة بليس صلة لا خبر، والعطف إنما هو على الخبر لا على الصلة.

(وقالوا التقدير في قوله تعالى) في سورة الزمر: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ﴾ [الزمر: ٢٤] وهو أعز أعضائه الذي كان يتقي المخاوف بغيره وقاية له، فصار حيث ألقي في النار مغلولة يداه إلى عنقه يتقي بوجهه ﴿سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ أي: شدته (﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، أي كمن ينعم في الجنة) وقدره الزمخشري بقوله: كمن أمن مِن العذاب، والظاهر أن قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر، فلا معنى حينئذٍ لإدخال حرف التفسير على الخبر، ويمكن أن يجعل

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ﴾ [فاطر: ٨]، أي: كمن هَدَاه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطر: ٨]، أو التقدير: ذَهَبَتْ نفسُكَ عليهم حَسْرَةً، بدليلِ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطر: ٨]؛ ....

خبر هذا المبتدأ محذوفاً، أي: التقدير ثابت، فدل ذلك على أن ثمَّ مقدراً مفسراً بقوله: كمن ينعم فلإدخال حرف التفسير حينئذٍ موقع.

(و) قالوا أيضاً (**في قوله تعالى**) في سورة فاطر: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ﴾ [فاطر: ٨] التقدير: (**كمن هداه الله**) وإنما صاروا إلى التقدير لأن مَن مبتدأ وهي إما موصولة أو شرطية، ومدخول الفاء من قوله فرآه حسناً معطوف على زين له سوء عمله، داخل في حكم الصلة أو الشرط، فيلزم المصير إلى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام ويقتضيه المقام، فيجوز أن يكون التقدير كمن هداه الله (**بدليل**: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطر: ٨]) والهمزة على هذا لإنكار التساوي، والمحذوف خبر قطعاً ومَنْ موصولة.

(**أو التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرة**) بإعادة ضمير الجماعة على مَنْ باعتبار معناها والهمزة على هذا لإنكار التحسر المذكور، والمحذوف إما خبر ومَنْ موصولة أو جزاء ومن شرطية، وقدروا هذا المحذوف (**بدليل**: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطر: ٨]) والفاء من فلا تذهب للسببية، فإن ما تقدمه سبب للنهي عن التحسر.

وعليهم: متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حباً ومات عليه حزناً، ومنع الزمخشري تعلقها بحسرات قال: لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه قلت: وفيه كلام ستقف عليه إن شاء الله تعالى في الباب الثالث، وحسرات: مفعول له، أي: لا تهلك نفسك لأجل الحسرات، وفي جمعها إشعار بتضاعف اغتمامه على أحوالهم، وكثرة مساوي أفعالهم المقتضية للتأسف عليهم، فإن قلت: كيف عدل المصنف عن الجمع إلى الإفراد وهو مفوت لهذه النكتة؟ قلت: وقع نظيره لصاحب المفتاح واعتذر عنه الشريف الجرجاني بقوله: وقال حسرة دون حسرات مبالغة في الإنكار، أي ما كان ينبغي أن يكون منك تحسرٌ ما إذ لا ينفع ولا يجدي، لأن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ما أنت عليهم بوكيل.

وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في النوع السادس من الجهة السادسة من الباب الخامس، حيث قال: وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ﴾ [فاطر: ٨] إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات، أو كمن هداه الله بدليل فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء،

وجاء في التنزيل موضعٌ صُرِّح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس ممَّا نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا﴾ [محمد: ١٥] أي أمَنْ هو خالِدٌ في الجنة يُسْقَى من هذه الأنهار كمن هو خالدٌ في النار، وجاءَا مصرَّحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى

والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة، إلى هنا كلام المصنف، وفيه بحث ستراه إن شاء الله تعالى عند اقتضاء النوبة إليه.

(وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ) ببناء حذف مفعول ورفع المبتدأ على أنه نائب عن الفاعل، وهذا **(على العكس مما نحن)** أي: مما كلامنا **(فيه وهو قوله)** في سورة القتال: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا﴾ [محمد: ١٥] أي أفمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميماً فقطع أمعاءهم وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعيناً لجواز أن يكون ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ﴾ بدلاً من ﴿كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾ [محمد: ١٤] ويكون قوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ١٥] معترضاً بين البدل والمبدل منه، ويجوز أيضاً أن يكون ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ﴾ خبر مثل الجنة على حذف مضاف تتم به المعادلة، وتصح المقابلة والتقدير: أمثل ساكن كمثل من هو خالد، أو التقدير: أمثل الجنة كمثل جزاء من هو خالد في النار، وهو كلام في صورة الإثبات، ومعناه النفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الإنكار، ودخوله في حيزه وهو قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ [محمد: ١٤] وفائدة حذف حرف الإنكار زيادة تصوير لمكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة والتابع لهواه، وأنه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الأنهار، وبين النار التي يسقى أهلها الحميم.

(وجاءا) أي: المبتدأ والخبر **(مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى)** في سورة الأنعام [١٢٢]: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ أي ضالاً فهديناه ﴿وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ والمراد به اليقين والحكمة ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ﴾ أي كالكافر الذي صفته في الظلمات ليس بخارج منها قال الزمخشري: كمن صفته هذه وهي قوله: في الظلمات ليس بخارج منها، يعني أن هذه الجملة كما هي تقع صفة للكافر في قولك: مررت برجل في الظلمات ليس بخارج منها خابط فيها لا ينفك عنها، ولا يتخلص منها، فإذا قلت: صفته في الظلمات ليس بخارج منها، فمعناه أنه إذا تم وصفه بهذه العبارة فهو مبتدأ وخبر، أي صفته هذا اللفظ، **(وكذا)** جاءا مصرحاً بهما

الظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ [محمد: ١٤].

والألف أصلُ أدواتِ الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام:

● **أحدها: جواز حَذْفها**، سواء تقدَّمت على «أمْ» كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٦ ـ بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي، وإِنْ كُنْتُ دَارِياً، بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟

أراد أبسبع، ....

على الأصل في قوله تعالى في سورة القتال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [محمد: ١٤] أي حجة وبرهان من عنده، والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ وعد آية الله ورسوله والمراد أهل مكة.

(والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت) دون بقية الأدوات الاستفهامية **(بأحكام)** لا تثبت لغيرها من تلك الأدوات، وكان الصواب أو الأولى أن يقول: ولهذا خصت بها أحكام لما ستراه قريباً.

(أحدها جواز حذفها) مفردة عما تدخل عليه، وإلا فغيرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه، فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال **(سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة)** المخزومي ولد في الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه وهي ليلة الأربعاء، لأربع بقين من ذي الحجة سنة (٢٣) وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى إذا جرى ذكر ذلك يقول: إن حق رفع وإن باطل وضع.

بدا لي منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت ببنان

فلما التقينا بالثنية سلمت ونازعني البغل اللعين عناني[(١)]

(فوالله ما أدري وإني لحاسب بسبع رمين الجمر بثمان)

أراد أبسبع) المِعصم بكسر الميم وفتح الصاد المهملة: موضع السوار من الساعد، وجمرت: رمت جمرات المناسك، والكف مؤنثة ولهذا أنث الضمير العائد إليها من زينت وخضيب بمعنى مخضوبة، إما بالحناء أو غير ذلك مما يتزين به النساء، والبنان أطراف الأصابع

---

(١) الأبيات من البحر الطويل، وهي لعمر بن أبي ربيعة. انظر خزانة، الأدب للبغدادي الشاهد (٩٠٣).

أم لم تتقدَّمْها كقول الكُمَيْتِ [من الطويل]:

٧ ـ طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلا لَعِباً مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد أو ذو الشيب يلعب؟ واختُلِف في قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

٨ ـ ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ الرَّمْلِ والْحَصَى وَالتُّرَابِ

فقيل: أرادَ أتحبها؟ ....

والثنية طريق العقبة، وإن كنت دارياً جملة معترضة بين أدري ومعموله المعلق هو عنه، وهو بسبع رمين وضمير رمين عائد إلى البنان أو إلى هذه المرأة وصواحبها، ويروى رمينا بألف بعد النون، ومعناه ظاهر، والجمر جمرات المناسك والمعنى: إنه ذهل بسبب رؤية ما بدا له من محاسن هذه المرأة عند رميها الجمرات، فلم يدر ـ مع كونه من أهل الدراية ـ أبسبع حصيات رمين أم بثمان؟

(**أم لم تتقدم**) أي الألف على أم (**كقول الكميت**) بصيغة التصغير:

(**طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب**)[1]

.

وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت ومدحهم، والتألم لما اتفق لهم من مصائب الدنيا، وفي «الصحاح» الطرب: خفة تصيب الإنسان لشدة حزن أو سرور، والظاهر أنه استعمله في مطلق الخفة، يقول: حصلت لي خفة لكن لا لأجل شوق إلى النساء ولا لأجل لعب وإنما حصلت للحاق المحن بأهل بيت النبوّة.

قال المصنف: (**أراد أو ذو الشيب يلعب**) وهو استئناف على تقدير سؤال كأنه قيل: ولِمَ لا تلعب فقال: أو ذو الشيب يلعب، على جهة الإنكار فأشار إلى علة عدم اللعب، وهي كونه ذا شيب ولقائل أن يقول: لا يتعين هذا شاهداً على حذف الهمزة لجواز أن يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة، أي وذو الشيب لا يلعب.

(**واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة:**

ثم قالوا تحبها قلت بهراً عدد القطر والحصى والتراب[2]

فقيل أراد أتحبها) فهو كلام إنشائي حذف منه همزة الاستفهام، فيكون من قبيل ما نحن فيه

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للكميت بن زيد الأسدي في جواهر الأدب ص ٣٩، وخزانة الأدب ٤/٣١٣، والدرر ٣/ ٨١، والأغاني ١٧/ ٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ٦٩.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه ص ٤٣١، والدرر ٣/ ٦٣، وشرح شواهد المغني ص ٣٩، والأغاني ١/ ٨٧.

وقيل: إنّه خبر، أي أنت تُحبّها؛ ومعنى «قلت بَهْراً» قلت أحبُّها حبًّا بَهَرَني بَهْراً، أي غَلَبَني غلبةً؛ وقيل معناه عجباً. وقال المتنبي [من البسيط]:

٩ ـ أَحْيا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلا، وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلاَ

وأَحْيَا: فعلٌ مضارع، والأصل أأَحْيَا، فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجُّب من حياته، يقول: كيف أحْيَا وأقلُّ شيءٍ قاسيْتُه قد قتل غيري؛

(**وقيل: إنه خبر أي أنت تحبها**) بكسر همزة إن على الحكاية، وبفتحها على أن القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم كما مر، وتقدير المصنف لأنت ليس على أنه محتاج إليه بحسب الصناعة، وإنما هو لتحقيق كون الكلام خبراً لا إنشاءً (**ومعنى قلت بهراً**) بفتح الموحدة وإسكان الهاء وبراء مهملة، (**قلت أحبها حباً بهرني بهراً، أي: غلبني غلبة**) فهو مفعول مطلق حذف عامله جوازاً، والجملة صفة موصوف محذوف على ما قدره، وقد يقال لا حاجة إلى هذا التقدير؛ إذ يمكن أن تقدر بهرني حبها بهراً، وهو محصل للمقصود من الإخبار بكونه يحبها، وهو أولى تقليلاً للمحذوف ما أمكن.

(**وقيل معناه عجباً**) وبهذا جزم في «الصحاح» وأنشد البيت شاهداً على ذلك.

(**وقال**) أبو الطيب (**المتنبي**):

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا[1]

أحيا فعل مضارع والأصل أأحيا فحذف همزة الاستفهام) وهذا لم يذكره المصنف شاهداً ليستدل على مدعاه، حتى يَرِد عليه أن المتنبي ليس مما يحتج بكلامه في اللغة العربية، وإنما أورده مثالاً.

(**والواو**) من قوله: وأيسر ما لاقيتُ ما قَتَلا (**للحال، والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري**) وجوز ابن الحاجب هذا الوجه الذي ذكره المصنف، وأبدى وجهاً آخر لا همزة تقدر معه، فقال: ويجوز أن يكون أحيا من باب أفعل التفضيل، حذف المضاف إليه استغناء بما شرك بينه وبينه فيه، كأنه قال: أحيا ما قاسيت وأيسر ما قاسيت، فحذف المضاف إليه في الأول استغناء عنه بالثاني، أو حذف من الثاني استغناء عنه بالأول، ثم أخر ليعتمد الثاني من حيث اللفظ كما في قولهم نصف وربع درهم، وأما أحيا باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذاً من حيي الشيء إذا كان فيه حياة، كأنه قال: أظهر شيء فيه حياة مما

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للمتنبي، انظر ديوانه ٣/ ٢٨٢ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٢٥.

والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أَمْنِ اللَّبس، وحملَ عليه قولَهُ تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٧] في المواضع الثلاثة، والمحقِّقون على أنه خبر، وأنَّ مثل ذلك يقوله ....

قاسيته يَقتل، ويجوز أن يكون مبنياً من أحييته إذا جعلته حياً كأنه قال: أظهر شيء يحيا مما قاسيته يقتل.

(**والأخفش يقيس ذلك في الاختيار**) وفي الضرورة من باب أولى، ولكن قياسية هذا الحذف (**عند أمن اللبس**) وأما عند خوفه فلا يجوز الحذف قولاً واحداً، وتخصيص الأخفش بنسبة هذا الحكم إليه في عرف المصنفين يقتضي أن غيره يخالف ذلك، وقد صرح بعضهم بأن حذفها عند أمن اللبس من ضروريات الشعر، قال ابن قاسم في «الجني الداني»: وهو ظاهر مذهب سيبويه، قال: والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم لكثرته نظماً ونثراً.

قلت: وهو كثير مع فقد أم والأحاديث طافحة بذلك، وقول ابن الحاجب ـ حذف الهمزة شاذ وإنما تقع للضرورة وسره أن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ـ منظور فيها باعتبار هذه الملازمة فإنها غير مسلمة (**وحمل**) أي الأخفش (**عليه**) أي على حذف الهمزة (**قوله تعالى**) حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢] أي ذللتهم واتخذتهم عبيداً فإن حذف الهمزة هنا لا يُوقع في الإلباس بالخبر، ضرورة أن ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو نقمة فكيف يتوهم الإخبار بأنها نعمة وإنما المقصود الإنكار المفاد بالهمزة المحذوفة، قال الزمخشري: وتلك إشارة إلى خصلة شنعاء مبهمة لا يدرى ما هي إلا بتفسيرها ومحل أن عبدت الرفعُ عطف بيان لتلك، ونظيره ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ [الحجر: ٦٦] والمعنى تعبيدك لبني إسرائيل و(**قوله تعالى**: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ **في المواضع الثلاثة**) المحكية عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حيث قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنعام: ٧٦ ـ ٧٨] فإنه لا يخفى أن إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الإخبار في شيء من المواضع الثلاثة بربوبية ما رآه من تلك الأجرام السماوية، وحاشاه من ذلك بل قصد الاستهزاء والإنكار عليهم، فحذفه الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس.

(**والمحققون على أنه**) أي: على أن الكلام الواقع في الصورتين (**خبر وأن مثل ذلك يقوله**

مَنْ يُنْصِفُ خَصْمه مع عِلْمِهِ بأنه مُبْطل؛ فيحكي كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجّة، وقرأ ابن مُحَيْصن: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ وقال عليه الصَّلاة والسلامُ لجبريل عليه السَّلام: «وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ؟» فقال: «وإن زنى وإن سرق».

والثاني: أنها تَرِدُ لطلب التَّصَوُّرِ، نحو: «أزيدٌ قائِمٌ أم عمرو»، ولطلب التَّصديق، نحو: «أَزَيْدٌ قائم؟». ....

من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل، فيحكي كلامه) كما هو غير متعقب لمذهبه لأنه أدعى إلى قبول الحق، وأنجى من التعب.

(ثم يكر) أي: يرجع **(عليه)** أي: على كلام خصمه **(بالإبطال بالحجة)** بعد ما حكاه أولاً على صورته، ولا محذور في ذلك، بل فيه إظهار النصف أو استدراج الخصم إلى الإقرار بالحق.

(وقرأ ابن محيصن) بميم فحاء مهملة فياء تصغير فصاد مهملة فنون ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بهمزة واحدة وهمزة التسوية محذوف **(وقال عليه الصلاة والسلام: وإن زنى وإن سرق قال جبريل: وإن زنى وإن سرق)** فالشاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم إذ الأصل أَوَ إن زنى أَوَ إن سرق، روى «البخاري» في أول «كتاب الجنائز» **(عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتاني آتٍ من ربي فأخبرني أو بشرني أنه مَنْ مات مِنْ أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق قال وإن زنى وإن سرق)**[1] ووقع في مواضع، وفي بعضها التصريح بأن الآتي هو جبريل، فهذا مما حذفت فيه الهمزة لأمن اللبس؛ لأنه عليه الصلاة والسلام قصد استفهام جبريل عن دخول الجنة لمن مات من أمته، لا يشرك بالله شيئاً أيثبت مع فرض زناه وسرقته؟ ولا بد من تقدير الهمزة، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الأصل: أيدخل الجنة وإن زنى وإن سرق، فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعاً لدلالة ما سبق على ذلك، والجملة الواقعة بَعدُ حالية فلا يكون هذا من فرض المسألة في شيء على ما ذكرناه أولاً فتأمله.

(الثاني أنها ترد لطلب التصور) وهو السؤال عن إدراك غير النسبة **(نحو: أزيد قائم أم عمرو)** فالنسبة هنا معلومة لا يطلب إدراكها، وإنما السؤال عن تعين المسند إليه **(ولطلب التصديق)** وهو السؤال عن إدراك النسبة **(نحو: أزيد قائم)** فإن المسؤول عنه هو إدراك النسبة بين هذين الطرفين، وأما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند إليه، فليس بمسؤول عنه، وقد

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله (١٢٣٧).

و«هَلْ» مختصَّةٌ بطلب التَّصديق، نحو: «هل قامَ زيدٌ». وبقيَّةُ الأدوات مختصَّة بطلبِ التصوُّرِ، ....

نازع بعض المتأخرين في قول الجماعة: إن المسؤول عنه في نحو المثال الأول ـ وهو أزيد قائم أم عمرو ـ هو إدراك المسند إليه على التعيين لا النسبة، فإنها معلومة فقال: تصور زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال، فكيف يسأل عنه وإنما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام إلى أحدهما على التعيين، وهو غير التصديق الذي كان حاصلاً عنده، ذلك لأن التصديق بأن أحدهما لا بعينه قائم أمر حاصل عنده، وليس مسؤولاً عنه، والمطلوب بالسؤال هو التصديق بأن أحدهما معيناً كزيد بخصوصه قائم، وهذان التصديقان يختلفان إلا أنه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند إليه في أحدهما وعدم تعينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلاً توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل، وأن المطلوب هو تصور المسند أو المسند إليه أو قيد من قيودهما. وهذا كلام حسن فتأمله.

(وهل تختص بطلب التصديق) بمعنى أنها لا تكون لغيره لكن عبارته لا توفي بذلك، فقد صرحوا بأن المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥] يجعل رحمته مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس، فكان المناسب أن يقول: وهل يختص بها طلب التصديق كما قال صاحب «التلخيص» ولاختصاص التصديق بها، وصوبه شارحه الشيخ بهاء الدين السبكي، وشدد النكير على ما خالف هذا الاستعمال، وفي حاشية «الكشاف» للتفتازاني أن الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزمخشري في الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد به، والشائع العربي هو الأول هذا كلامه وعليه يتمشى ما وقع للمصنف هنا، ثم يقال: دعوى اختصاص التصديق لهل ينتقض بقوله عليه الصلاة والسلام: **(هل تزوجت بكراً أم ثيباً)**[١] إذ هي فيه للتصور وقد علمت ما فيه، وفي شرح الكافية للرضي: وربما تجيء هل قبل المتصلة على الشذوذ يعني قبل أم المتصلة، وقضية هذا مجيء هل لطلب التصور قليلاً فإن كان سنده في ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم.

(وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور) أي: لا تستعمل لغيره وفيه ما مرّ، وهو منتقَض بأم المنقطعة فإنها من بقية أدوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط، قال الشيخ بهاء الدين السبكي في «شرح التلخيص»: ولا شك أنها ـ يعني أم ـ من أدوات الاستفهام، وقد عدها السكاكي في «شرح المفتاح».

(١) تقدم تخريجه.

نحو: «مَنْ جَاءك»؟ و «ما صَنَعت»؟ و «كَمْ مالُكَ»؟ و «أين بَيْتُكَ»؟ و «متَى سَفَرُكَ؟».

الثالث: أنَّها تدخلُ على الإثبات كما تقدَّم، وعلى النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١]، ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، ....

ووجهه أنها إن كانت متصلة فالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهي مقدرة قبل الهمزة، لا يقال إن كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فإنها لا تستعمل إلا مع الهمزة، وإن كانت منقطعة ففيها إضراب؛ لأنا نقول: كون المتصلة لا تستعمل إلا مع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام، ولا شك أن كل واحد مما قبلها وما بعدها مستفهم عنه، وكون المنقطعة فيها إضراب؛ لأن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها، وإنما نعني المنقطعة التي فيها استفهام دون الممحضة للإضراب، وقد صرح النحاة بعدِّ أم من حروف الاستفهام، وذكره الشيخ أبو حيان وغيره، إلى هنا كلامه.

قلت لكني أنا أستشكل عدَّهم لأم من أدوات الاستفهام.

أما المتصلة فلأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة، فثبت مشاركته لما قبله في كونه مستفهماً عنه بقضية العطف، ألا ترى أنك إذا قلت أزيد قائم أو عمرو، وكان ما بعد أو مستفهماً عنه كما كان مع أم المتصلة، ولم يقل أحد بأن أو من حروف الاستفهام.

وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنييها، بل المفيد له الهمزة المقدرة، ولكن هذا البحث لا يجدي المصنف نفعاً في رفع النقض الوارد عليه هنا، فإنه معترف بما قاله غيره من أن أم من أدوات الاستفهام كما يجيء قريباً إن شاء الله تعالى.

(نحو مَنْ جاءك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سفرك) فالاستفهام في ذلك كله لطالب التصور، وهذا ظاهر، فإن قيل: السائل بقوله: من جاءك قد حصل التصديق بأن أحداً جاء المخاطب، وهذا التصديق مغاير للتصديق بأن زيداً مثلاً جاء المخاطب، فهو لسؤاله بطلب التصديق الثاني قطعاً فتكون مَنْ لطلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق في الهمزة مع أم المتصلة، نحو: أزيد قائم أم عمرو فالجواب أن بينهما فرقاً، وذلك أن السائل بمن جاء لم يتصور خصوصية زيد أو عمرو بهذا السؤال، فإذا أجبت بزيد مثلاً أفاد زيادة في تصور المسند إليه بحسب خصوصية، ويختلف بحسب التصديق أيضاً بخلاف قوله: أزيد قائم أم عمرو؛ إذ لا يختلف فيه الجواب تصوراً بل مجرد التصديق.

(الثالث أنها) أي الهمزة **(تدخل على الإثبات كما تقدم)** في التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو **(وعلى النفي نحو** ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الانشراح: ١]، وهذا واضح، ونحو ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] وقد أولع كثير

وقوله [من البسيط]:

١٠ ـ أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي؟

ذَكَرهُ بعضُهم، وهو مُنْتَقِضٌ بـ «أَمْ»؛ فإنها تشاركها في ذلك، تقول: «أقامَ زيد أم لم يقم»؟

ممن رأيناه بالاعتراض على المصنف هنا، ويجعلون التمثيل بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي من قبيل السهو؛ لظهور أن لما في الآية وجودية.

والمعنى: أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها، فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار فهو في معنى النفي فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورة، فصح التمثيل من هذه الجهة قلت: كذا ذكر بعض العصريين من أهل الشام، وليس بشيء لأن الإنكار في هذه الآية توبيخي لا إبطالي، فما بعده ليس منفياً لا صورة ولا معنى، بل هو متحقق الثبوت، ولذلك يتعلق التوبيخ بوجوده، وقد يقال: إن الواو للعطف، والمعطوف عليه محذوف أي ألم تجزعوا وقلتم كذا حين أصابتكم تلك المصيبة، فالهمزة داخلة على نفي مقدر كما أنها داخلة في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ على نفي مذكور ويكون هذا حسناً؛ لأن فيه تمثيلاً للنفي باعتبار حالته من الذكر والتقدير، فإن قلت: المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف، بل يرى أن الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على أصالتها في تمام التصدير، كما سيصرح به قريباً فإذاً يكون المعطوف عليه مرّ من قوله تعالى في قصة أحد: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وعلى هذا فلا نفي لا مذكوراً ولا مقدوراً والإشكال بحاله، قلت: المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجوه التي قلت: الهمزة في ذلك للإنكار والإبطال وهو ظاهر بالنسبة[١]؛ (و) نحو (قوله:

ألا صطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي[٢].

وسيأتي الكلام على هذا البيت في أقسام ألا (ذكره) أي: هذا الحكم الثالث (**بعضهم**) ولم يرتضه المصنف، بل قال: (**وهو منقوض بأم فإنها تشاركها**) أي تشارك الهمزة (**في ذلك**) الحكم وهو الدخول على الإثبات تارة وعلى النفي أخرى (**تقول: أقام زيد أم لم يقم**) بإدخال أم على النفي، وتقول: أقام زيد أم قعد بإدخالها على الإثبات، وفي هذا اعتراف من المصنف بأن أم من أدوات الاستفهام.

---

(١) هكذا العبارة في الأصل فليحرر.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨، وجواهر الأدب ص ٢٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، وخزانة الأدب ٤/ ٧٠.

الرابع: تمام التَّصدير، بدليلَيْن:

أحدهما: أنَّها لا تُذكر بَعْد «أم» التي للإضراب كما يُذكر غيرها، لا تقولُ: «أقامَ زيد أم أَقَعَد»، وتقول: «أمْ هل قعد».

والثاني: أنها إذا كانت في جملةٍ معطوفةٍ بالواو أو بالفاء أو بـ «ثُمَّ» قُدِّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التَّصدير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩ وغيرها] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياسُ جميع أجزاء الجملةِ المعطوفة، نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥ وغيرها]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]. ....

الحكم (**الرابع: تمام التصدير بدليلين: أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها**) من بقية الأدوات الاستفهامية (**لا تقول: قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد**) وأنا لا [أ]تحقق صحة هذا الحكم، وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الإضرابية، فإن صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأختها بل الإضرابية، إذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه الزمخشري وغيره أنه قرىء بل أأدرك عملهم في الآخرة، وقرىء أيضاً بل أدرك بفتح اللام وتشديد الدال، وأصله: بل أدرك على الاستفهام.

(**والدليل الثاني أنها**) أي الهمزة (**إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التقدير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا﴾** [الأعراف: ١٨٥]) ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [محمد: ١٠] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] فساق الأمثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب الممثل له في الذكر وكان الأصل أن يقال: وألم ينظروا، فألم يسيروا، وأثم إذا ما وقع؛ لأن أول الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على رسوخ تقدمها في التصدر؛ لأنها أصل أدوات الاستفهام (**وأخواتها**) أي: أخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام (**تتأخر**) والأولى يتأخرن كما في الأجذاع انكسرن فإنه أقل من انكسرت حيث هو جمع قلة، والأخوات كذلك فينبغي أن يقال: يتأخرن (**عن حرف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة**) من تأخرها عن العاطف، (**نحو ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾**، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١] ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨] هذا) الذي ذكرناه من أن الهمزة مقدمة على العاطف لفظاً

هذا مذهبُ سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أوَّلُهم الزَّمَخْشري، فزعموا أن الهمزةَ في تلك المواضِع في مَحلِّها الأصليّ، وأنَّ العطف على جملةٍ مُقَدَّرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التَّقدير في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [يوسف: ١٠٩ وغيرها]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝٥٨﴾ [الصافات: ٥٨]: أَمَكَثُوا فلم يسيروا في الأرض، أنُهْمِلُكم فنَضرِب عنكم الذكر صفحاً، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مُخَلَّدُون فما نحن بميّتين، ويضعف قولهم ما فيه من التكلُّف، وأنّه غير مطَّرِد في جميع المواضع. ....

لغرض التنبيه على تمام التصدير، مؤخرة عنه حكماً هو (**مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري**) ولو قال: منهم لكان حسناً فقد نقل عمن سبق الزمخشري أنه قال بذلك، (**فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي**) ولا تقديم ولا تأخير (**وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في** ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [يوسف: ١٠٩] ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝٥٨﴾ أمكثوا فلم يسيروا) وهذا هو التقدير في الآية الأولى (**أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً**) وهذا هو التقدير في الآية الثانية.

(**أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم**) وهذا هو التقدير في الآية الثالثة.

(**أنحن مخلدون فما نحن بميتين**) وهذا هو التقدير في الآية الرابعة، والعطف في هذه وفي الآية الأولى والثانية تفسيري، وأما في الآية الثالثة فعلى الأصل، وقد ساق المصنف التقدير على طريق اللف والنشر المرتب، وكان ينبغي أن يقول التقدير: في كذا وكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف من مثل هذا بمقيس حتى يرتكبه، فإن قلت وكذا فعل في قوله فيما سبق نحو أفلم ينظروا، أفلم يسيروا، أثم إذا ما وقع فهلا أوردت ذلك عليه هناك، قلت: الفرق واضح، وذلك أن نحو: خبر مبتدأ محذوف تقديره هو، أي تقديم الهمزة على العاطف نحو كذا، نحو كذا، فهي أخبار متعددة كل منها خبر مستقل، نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياساً، وغايته أنه حذف هناك مضاف من بعض الأمثلة لدلالة ما تقدم عليه، أي نحو: أفلم يسيروا أثم إذا ما وقع.

(**ويضعف قولهم**) شيئان:

أحدهما: (**ما فيه من التكليف**.

و) الثاني (**أنه غير مطرد**) في جميع المواضع.

أما الأول فلدَعْوَى حَذْف الجملة، فإن قُوبِلَ بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه؛ لأن المُتَجَوِّزَ فيه على قولهم أقلُّ لفظاً، مع أن في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي في أصالة الهمزة في التصدير، وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] ....

(أما الأول) وهو التكلف **(فلدعوى حذف الجملة)** وفيه نظر لأن هذه الجملة معطوف عليها، وحذف المعطوف عليه لقرينة جائز جملة كان أو غير جملة، ولا تكلف فيه وقد يجاب بأن التكلف إنما جاء من قبل خصوصية واقعة قبل حذف المعطوف عليه، وذلك لأن مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثيراً، ولم يصرح في شيء من صوره بهذا المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف.

قال ابن مالك: المدعي لحذف شيء يصح المعنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحاً للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف، وما نحن بصدده يخالف ذلك فمن ثم جاء التكلف، **(فإن قوبل)** هذا الوجه **(بتقديم بعض المعطوف)** الذي ارتكبه الجمهور حيث جعلوا الهمزة من جملة أجزاء المعطوف، ولكنها قدمت على العاطف، ولا شك أن هذا التقديم على خلاف الأصل، كما أن الحذف كذلك **(فقد يقال: إنه)** أي: تقديم الهمزة **(أسهل)** من حذف الجملة **(لأن المتجوز فيه على قولهم)** أي: قول الجمهور **(أقل لفظاً)** من المتجوز فيه على قول الحاذفين، لأن هذا مفرد وذاك جملة، وقد يعارض بأن هذا المفرد حرف والتجوز في الحروف قليل **(مع أن في هذا التجوز)** بتقديم الهمزة على مركزها الأصلي **(تنبيهاً على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في التصدير)** والترجيح بهذا الوجه غير قوي فتأمله.

(وأما الثاني) وهو عدم الاطراد **(فلأنه غير ممكن في نحو)** قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] ولذا قال ابن قاسم في «الجنى الداني»: وفيه نظر أما أولاً فلا نسلم عدم الإمكان فيه إذ يجوز أن يجعل من مبتدأ خبره محذوف وهو لم يوحدوه، وتجعل هذه الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام، والتقدير: أهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه، والهمزة للإنكار التوبيخي.

وأما ثانياً فلأنه على تقدير عدم إمكانه فقد يقال: بأن ما تقوله الجماعة غير ممكن أيضاً في قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ١٠٠] إذ لا مجال لعطفه على ما تقدم عليه، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة: ٩٩] فيتعين المصير إلى جعل الهمزة داخلة على معطوف عليه محذوف، تقديره: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا عهداً نبذه، أي نقضه ورفضه، وإنما قال فريق منهم لأن منهم من لم

وقد جَزَم الزمخشريُّ في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]: أنه عطْفٌ على ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥] وقوله في: ﴿أَئِنَّا لَمَبعُوثُونَ أَوَ آباؤنا﴾ [الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨] فيمن قرأ بفتحِ الواو: إن ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ عطف على الضمير في ﴿مَبْعُوثُونَ﴾، وأنه اكْتَفى بالفَصْل بينهما بهمزة الاستفهام، ....

ينقض، وفي «حاشية الكشاف» في تفسير سورة «الأعراف» ما نصه: وقال بعض المحققين: إن الواو والفاء وثم إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر، إذ لو كان كذلك كان وقوعها في أول الكلام قبل أن يتقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم يجد ذلك مستعملاً بل لا بد من أن يكون مبنياً على كلام متقدم، إلى هنا كلامه.

(**وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة**) سيبويه والجمهور (**منها: قوله في:** ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧] **أنه عطف على** ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥]) بفتح الهمزة من أنه على جعل القول بمعنى الاعتقاد، أو بمعنى الجزم وحذف الجار، ولا وجه لكسر الهمزة على الحكاية اللفظية لأن ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذه العبارة، حتى يحكى، وإنما قال ما نصه: والفاء والواو في أفأمن وأوأمن حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار، فإن قلت: ما المعطوف عليه ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟

قلت: المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغتة، وقوله ولو أن أهل القرى إلى يكسبون وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء لأن المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون، وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى، إلى هنا كلامه.

(و) منها (**قوله في** ﴿أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾ [الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨] **فيمن قرأ بفتح الواو إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون، وأنه اكتفى بينهما بالفصل بهمزة الاستفهام**) والهمزة من أو آباؤنا وأنه اكتفى مفتوحة على ما مر، ولا سبيل إلى الكسر على الحكاية اللفظية، فإن ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذا النص، وأقر المصنف هذا الكلام ولم يتعقبه على ما فيه من المناقشة؛ وذلك لأن قضية قوله إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون أن يكون من عطف المفردات، والهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد، ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملاً فيما بعدها بواسطة العاطف، وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل تعليق، فيتعين حينئذٍ أن يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون، لدلالة ما قبله عليه والعطف إذ ذاك من عطف الجمل، وقد يجاب عنه بما سيذكره قريباً عن الطيبي إن شاء الله تعالى.

وجوّز الوَجْهينِ في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسَّطَتِ الهمزة بينهما، ويجوز أن يُعْطَف على محذوف تقديره: أَيَتولَّوْنَ فَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُون.

فصل

قد تَخْرج عن الاستفهام الحقيقيّ، فترِدُ لثمانيةِ معَانٍ

أحدها: التَّسْوية، وربَّما تُوهِّم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمةِ «سَواء»

(وجوّز الوجهين في موضع فقال: في: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] **دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف أي: أيتولون فغير دين الله يبغون)** وما حكاه عنه في الوجه الأوّل مشكل، وإنما جاء الإشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه، وتقرير الإشكال: أن دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين، فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب وللتراخي، ونص ما في «الكشاف»: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثم توسطت الهمزة بينهما، هذا كلامه ولا إشكال فيه، قلت: في دعوى المصنف أن الزمخشري في بعض المواضع جزم بما تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر؛ وذلك لأن ظاهر كلامه في مواضع من «الكشاف» أن الهمزة داخلة على العاطف المذكور من غير أن يكون هناك تقديم وتأخير، وهذا مكشوف من قوله في ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْۚ﴾ [آل عمران: ١٤٤] الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى السببية، والهمزة لإنكار أن يجعلوا خلوّ الرسل قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتل مع علمهم أن خلو الرسل قبله، وبقاء دينهم متمسكاً به يجب أن يجعل سبباً للتمسك بدين محمد عليه الصلاة والسلام، وقد صرح الطيبي بأن الهمزة في مثل ذلك مقحمة مزيدة للإنكار أو غيره مما يصح اعتباره بحسب المقامات، وبهذا يتأتى الجواب عن الإشكال الذي أسلفناه قريباً فيقال: إذا كانت الهمزة مقحمة مزيدة فلا نسلم أنها مانعة من عمل ما قبلها فيما بعدها فتأمله.

(فصل: قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان) أي: لأحد ثمانية معان، واستعمالها حينئذٍ في واحد من تلك المعاني الثمانية استعمال في غير ما وضعت له، فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين: وتحقيق هذا المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله، وقد حاول بعضٌ تحقيق ذلك في بعض المواضع بما لا يخلو من كلفة كما ستراه.

(أحدها التسوية وربما توهم) بالبناء للمفعول **(أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء**

بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تَقَعُ بعدها تقع بعد «ما أُبالي»، و «ما أَدري»، و «ليت شعري»، ونحوهنَّ، والضابطُ: أنَّها الهمزةُ الدَّاخلةُ على جملةٍ يصحُّ حلول المصدر محلَّها، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، ونحو: «ما أُبالِي أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ». أَلا تَرى أنَّه يصحُّ: سواءٌ عليهم الاستغفارُ وعَدَمُه، ....

بخصوصيتها) بضم الخاء المعجمة وبفتحها أيضاً وتشديد الباء، والحامل على هذا التوهم تخيل أن التسوية مأخوذة من كلمة سواء **(وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي)** نحو ما أبالي أقمت أم قعدت، فالذي يظهر لي أن الجملة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري: وقولهم: لا أباليه أي لا أكترث به انتهى. فهو فعل معد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي؛ لأن معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراءً به فجاء التعليق من هذه الجهة، **(وما أدري)** وتسليم المصنف لصحة وقوع همزة التسوية بعدما أدري معارض لرده على ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم، وذلك أن ابن الشجري ادعى أن الهمزة للتسوية في قول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء[1]

فرده المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة لمنافاته لفعل الدراية، وستقف عليه إن شاء الله تعالى.

(وليت شعري) نحو: ليت شعري أسافر زيد أم أقام، **(ونحوهن)** نحو لا أفكر أقمت أم قعدت، والظاهر أن الهمزة الواقعة بعد ما أدري وليت شعري ونحوهما للاستفهام لا للتسوية كما ستراه إن شاء الله تعالى، وقد قال الرضي: وأما همزة التسوية وأم التي للتسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم ما أبالي، وتصرفان نحو قولك: سواء علي قمت أم قعدت، ولا أبالي أقام أم قعد، فقصرهما على ما ذكر دون ما أدري وليت شعري ونحوهما **(والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها)** وظاهر هذا يقتضي أن المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة، وليس كذلك بل هو قائم مقامهما جميعاً **(نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾** [المنافقون: ٦] **ونحو ما أبالي أقمت أم قعدت، ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه)** فسواء خبر مقدم، والجملتان في تقدير مفردين متعاطفين بالواو، وأوَّلهما مبتدأ والثاني معطوف عليه، وادّعى الرضي أن سواء خبر لمحذوف أي الأمر أن سواء والجملتان بيان لذينك الأمرين، وسيأتي في حرف السين كلام في ذلك.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى، انظر ديوانه ص ٧٣، والدرر ٢/٢٦١، وشرح شواهد المغني ص ١٣٠، وخزانة الأدب للحموي ١/٢٧٨.

وما أُبالي بقيامِك وعَدَمِهِ.

والثاني: الإنكار الإبطاليّ: وهذه تَقْتَضي أنَّ ما بعدها غير واقع، وأن مُدَّعيه كاذب، ونحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ [الإسراء: ٤٠]، ....

(**وما أبالي بقيامك وقعودك**) وفي بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك، واستعمل المصنف أبالي متعدياً بالباء، وقد تقدم عن الجوهري ما يقتضي أنه متعد بنفسه وكذا في «القاموس» ولم يذكر تعديته بالباء فحرره، قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: وقولهم لا أبالي به قد استعملوه في هذه الكتب وغيرها وهو صحيح، وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا، وزعم أن الفقهاء يلحنون في هذا وأن الصواب لا أباليه، وأنه لم يسمع من العرب إلا هكذا، وغلط الزاعم بل أخبرنا بجهالته وقلة بضاعته، يقال: لا أبالي به وهو صحيح مسموع عن العرب، وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي الإمام، في أول كتابه «أدب الفقيه» بإسناده عن معاوية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ومن لم يبال به لم يفقهه**)[١] ورويناه هكذا في «حلية الأولياء» وثبت في «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يبالي بتأخير العشاء»[٢]، هكذا في «الصحيحين» بالياء، وثبت في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (**ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال من حلال أم من حرام**)[٣] ذكره في باب قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] في أول كتاب البيوع وثبت في «صحيح مسلم» و «أبي داود» في «كتاب الجنائز» منهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال: «اتقي الله واصبري، فقالت: وما تبالي بمصيبتي»[٤].

(**الثاني**) من المعاني الثمانية (**الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب، نحو** ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ [الإسراء: ٤٠]) وأورد السبكي في

---

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن معاوية بن أبي سفيان، وعزاه لأبي يعلىٰ ١/ ١٨٣، وأبو نعيم في الحلية ٥/ ٢١٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال (٥٤١)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التكبير في الصبح... (٦٤٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب قوله الله تعالىٰ **﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا﴾** (٢٠٨٣).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب في الصبر علىٰ المصيبة عند الصدمة الأولىٰ (٩٢٦)، وأبو داود، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة (٣١٢٤).

﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الصافات: ١٤٩]، ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ﴾ [الطور: ١٥]، ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْۚ﴾ [الزخرف: ١٩]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات:

هذه الآية سؤالاً فقال: المنكر ما يلي الهمزة على ما تقرر، والذي يليها الإصفاء بالبنين، وليس هو المنكر إنما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثاً، وأجاب بأنه إما أن يقال: إن لفظ الإصفاء يشعر بزعم أن البنات لغيرهم، وإما أن يقال: المراد مجموع الجملتين، فينحل منهما كلام واحد، والتقدير: أجمع بين الإصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للمعية، لأن زعمهم لمجموع الجملتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما وإن كانت فاحشة، ونحو ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الصافات: ١٤٩] والظاهر أن هذه الجملة المقترنة بالهمزة في محل مفعول مقيد بالجار على ما قرروه والفعل معلق؛ لأن الاستفتاء طريق إلى العلم، كالسؤال فجاز تعليقه كما علق فعل السؤال، نحو: ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [القلم: ٤٠] فإن قلت جيء في الآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًاۚ﴾ [الإسراء: ٤٠] بالجملة الفعلية وقدم الكلام في أمر البنين على الإناث، وجيء في الآية الثانية بالجملة الاسمية، وقدم الكلام في شأن البنات على البنين فما الحكمة؟

قلت: يمكن أن يقال لما خوطب في الآية الأولى الكفار قدم ما يتعلق بهم وهو دعواهم الإيثار بالذكور والاختصاص بهم، وجيء بالماضوية إشارة إلى أن ما يدعونه من ذلك أمر قد تحقق ودخل في الوجود، ولما خوطب النبي صلى الله عليه وسلم في الآية الثانية بالأمر في استفتائهم فيما يدعونه في هذه القضية الشنعاء قدم في الاستفتاء أبشع الأمرين، وأشنعهما، وهو دعواهم اختصاص الإله الحق بالبنات جل وتعالى، وأورد السؤال بالاسمية لتأكيد الشناعة وتقريرها حيث ادعوا في هذا الأمر الباطل أنه ثابت مستقر والله تعالى أعلم.

ونحو: ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ﴾ [الطور: ١٥] وهذا من قبيل ما زعموه صريحاً وكذبوا نفيه ونحو ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْۚ﴾ [الزخرف: ١٩] وهذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة، بل ألزموا به إلزاماً وذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة إناثاً جزم من شاهد خلقهم كانوا كمن زعم أنه قد شهد خلقهم.

ونحو ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُۚ﴾ [الحجرات: ١٢] وفي هذا الكلام مبالغات.

منها الاستفهام الإنكاري، ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة، ومنها إسناد الفعل إلى أحدكم إشعاراً بأن أحداً من الأحدين لا يحب ذلك، ومنها أنه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان حتى جعل الإنسان أخاً، ومنها أنه لم يقتصر على لحم الأخ

١٢]، ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥]، ومن جهةِ إفادة هذه الهمزةِ نَفْيَ ما بعدَها لزم ثبوتُه إن كان منفيًا، لأن النَّفْيَ إثبات، ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، أي الله كافٍ عبدَه؛ ولهذا عطف مَدْخولُ الواو من ﴿وَوَضَعْنَا﴾ [الشرح: ٢] على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١] لما كان معناهُ شَرَحْنا؛ ومثله: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ ﴿وَوَضَعْنَا﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى: ٦ ـ ٧]، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾ [الفيل: ٢ ـ ٣]، ولهذا أيضاً كانَ قولُ جريرٍ في عبد الملك [من الوافر]:

حتى جعله ميتاً كذا في «المدارك» وقال ابن الحاجب في الأمالي: إنه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتاً، وأتى به على صيغة الإنكار تنبيهاً على أنه مما لا يفعلونه، ثم كان ذلك التشبيه سبباً لذكر تحقق الكراهة، فقال بعد ذلك فكرهتموه، فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهي عنه وثبوتها مسبباً عن هذا التشبيه الذي قصد به تأكيد كراهة ما نهي عنه، إذ به يتحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يأتونه ويكرهونه.

ونحو ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥] أي لم نعي ولم نعجز عن الخلق الأول فكيف نعجز عن الثاني، يقال: عني بالأمر إذا لم يهتد لوجه عمله.

(ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً لأن نفي النفي إثبات) ضرورة أنه لا واسطة بين النفي والإثبات، فإذا انتفى أحدهما لزم تحقق الآخر وثبوته.

(ومنه ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]**)** فأفادت الهمزة المذكورة نفي عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة إثبات كفايته إياه **(أي: الله كاف عبده، ولهذا عطف)** مدخول الواو من **(ووضعنا على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾** [الإنشراح: ١] **لما كان معناه شرحنا)** فيه نظر من جهة أنه جعل العلة في عطف وضعنا على ألم نشرح كونه في معنى شرحنا، أو ذلك يقتضي أن النفي لو لم يكن مؤولاً بالإثبات لم يصح العطف، وليس كذلك إذ لا نزاع في صحة العطف في نحو لم يجيء زيد وأكرمته، ويمكن أن يجاب عنه بأن معناه ولهذا أي لكونه خبراً باعتبار أنه للإنكار الإبطالي جاز عطف وضعنا عليه من حيث كونه خبراً، لا من حيث كونه مثبتاً بحسب المعنى، **(ومثله ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾** [الضحى: ٦ ـ ٧] **﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾** [الفيل: ٢ ـ ٣]**)** والكلام في هذا كالأول سؤالاً وجواباً **(ولهذا كان قول جرير في عبد الملك)** ابن مروان:

١١ ـ أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

مَدْحاً، بل قيل: إنه أَمْدَحُ بيتٍ قالَتْهُ العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقيِّ لم يكن مَدْحاً البتَّة.

والثَّالث: الإنكار، التوبيخيّ، فيقتضي أنَّ ما بَعْدَها واقعٌ، وأن فاعِلَهُ مَلُومٌ، نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا نَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الصافات: ٨٦]، ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]، ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا﴾ [النساء: ٢٠]، وقول العجّاج [من الرجز]:

(ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح)[(١)]

المطايا: جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها أي تسرع، وأندى: أسخى، والراح: الأكف الواحد راحة ونسب السخاء إلى بطونها؛ لأن العطاء كثيراً ما يكون بها، **(مدحاً بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب)** على ما نقله ابن الشجري في أماليه ولولا صراحته في المدح وعلوه في بابه لما ارتاح له الممدوح، حتى قال: من أراد أن يمدحنا فليمدحنا بمثل هذا، وأعطى جريراً على ذلك مائة من الإبل **(ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة)** وهي بمعنى القول المقطوع، قال الرضي: وكأن اللام فيها في الأصل للعهد أي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها، فالتقدير هنا أجزم بهذا الأمر وهو أنه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعة واحدة، والمعنى أنه ليس فيها تردد بحيث أجزم ثم يبدو لي ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتين أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر، فالبتة بمعنى القطعة، ونصبها نصب المصادر.

(والثالث الإنكار التوبيخي فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم) نحو ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا نَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] ونحو ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠] ونحو ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦] إفكاً مفعول لأجله والتقدير: أتريدون آلهة دون الله إفكاً، وإنما قدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأنه؛ لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم، ويجوز أن يكون إفكاً مفعولاً به أي أتريدون إفكاً ثم فسر بقوله: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ على أنها إفك في نفسها أو حالاً أي أتريدون آلهة من دون الله آفكين، ونحو ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا﴾ [النساء: ٢٠] وإثماً مبيناً والبهتان: أن تستقبل الإنسان بأمر قبيح تقذفه [به] وهو بريء منه؛ لأنه يبهت عند ذلك، أي يتحير، وانتصب بهتاناً على الحال أي باهتين وآثمين **(و)** نحو: **(قول العجاج)** بجر قول

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٨٥، والجنى الداني ص ٣٢، والأغاني ٨/٩/، وخزانة الأدب للحموي ٢/٣١٣.

١٢ ـ أَطَـرَبـاً وَأَنْـتَ قِـنَّـسْـرِيُّ وَالـدَّهْـرُ بـالإنْـسَـانِ دَوَّارِيُّ

أي أَتَطْرَبُ وأَنْتَ شيخٌ كبير؟

والرابع: التقرير، ومعناه حَمْلُكَ المخاطَبَ على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده ثبوتُهُ أو نَفْيُه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به، ....

عطفٌ على المضاف إليه المتقدم، وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع، ولكن على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما قدرناه.

(أطـربـاً وأنـت قـنـسـري والـدهـر بـالإنـسـان دواري[١]

أي: أتطرب وأنت شيخ كبير) فطرباً مصدر مؤكد لفعل محذوف أي: أتطرب أو مفعول به لمحذوف، أي: أتأتي والجملة بعده حالية، وقنسري بقاف مكسورة ونون مشددة إما مفتوحة وإما مكسورة، والسين ساكنة معهما، ويحتمل أن يكون بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين مفتوحة، والمراد بذلك كله الشيخ الكبير قاله الشيخ، ودوار صيغة مبالغة في اسم الفاعل من دار يدور، وزيدت ياء النسب للمبالغة أيضاً كقولهم في الخارج: خارجي والأحمر أحمري وفي الأعجم أعجمي.

(والرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف) وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه في أول هذا الشرح **(بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه)** ليقر بما يعرفه من ذلك **(ويجب أن يليها الشيء الذي تقرّره به)** هكذا قاله غير واحد من علماء البيان، وذكر المصنف هنا وفي الكلام على أم أن ذلك يجب في الاستفهام أيضاً وقد ذكره ابن الحاجب وغيره، قلت: وفي كتاب سيبويه ما نصه:

هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو وأزيد لقيت أم بشراً ثم قال: واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأل عن النفي وإنما تسأل عن أحد الاسمين في هذا الحال فبدأت بالاسم؛ لأنك بصدد أن تبين أي الاسمين عنده وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأوّل، فصار النفي لا يسأل عنه بينهما ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً لكان جائزاً حسناً، هذا كلامه، وحسبك به شاهداً على خلاف ما ذهبوا إليه من وجوب إيلاء المستفهم عنه للهمزة ويأتي مثله في التقرير، وقد اطلع الرضي على نص سيبويه في المسألة فأورد الحكم فيها على مقتضاه، قلت: والعجب من الشيخ بهاء الدين

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو للعجاج، انظر البيان والبيتن ١/ ١٩٩.

تقول في التقرير بالفعل: «أَضَرَبْتَ زيداً؟» وبالفاعل: «أأنْتَ ضَرَبْتَ زَيْداً»، وبالمفعول: «أزيداً ضَرَبْتَ»، كما يجب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٢] محتملٌ لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به؛ ....

النحاس فإنه ساق في تعليقه على المقرب قول ابن عصفور: والأحسن فيها توسط الذي لا يسأل عنه، ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره فقال: ولهذا الأمر جعله ابن الحاجب شرطاً، ونص فيه على أنه يجب أن يلي أحد المتعادلين الهمزة والآخر أم، فيجب عنده أن يقول: أزيد عندك أم عمرو بتأخير عندك عن زيد، ولا يجوز تقديمه عنده أصلاً، والمصنف ـ يعني ابن عصفور ـ ذكر جواز تقديمه فتحصلنا من هذين الكلامين على تردد في أنه شرط أولا، انتهى. فغفل رحمه الله عن نص سيبويه على المسألة بعينها مع أن هذا الرجل ممن اشتهر بمعرفة الكتاب فطار ذكره بذلك (**فتقول في التقرير بالفعل أضربت زيداً**) بإيلاء الفعل المقرر به الهمزة (**و**) في التقرير (**بالفاعل أأنت ضربت زيداً**) بإيلاء فاعل الضرب الهمزة، وهذا وإن لم يكن فاعلاً صناعياً فهو فاعل معنوي (**و**) في التقرير (**بالمفعول أزيداً ضربت**) بإيلاء المفعول المقرر به الهمزة (**كما يجب ذلك في المستفهم عنه**) فتقول أعندك زيد أم في السوق وأزيد في الدار أم عمرو (**وقوله تعالى**: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا﴾ [الأنبياء: ٦٢]) (**محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا**) أي: الكفار (**لم يعلموا أنه**) أي أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو (**الفاعل**) لكسر الأصنام، قال صاحب «التلخيص» في إيضاحه: إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الأصنام، واعترض بوجوه:

أما أولاً فلأن الدال لا ينحصر فيما تضمنه السياق، ولو كانوا كفاراً ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم.

وأما ثانياً فلقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا، فإن بل في الغالب إذا وقعت الجملة بعدها كانت إضراباً عما قبلها على وجه الإبطال له، ولو كانت الهمزة للاستفهام المحض لما قصد إبطاله، بل كأنهم قالوا له: أأنت فعلت فقال: لم أفعل بل فعله كبيرهم.

وأما ثالثاً فبالقرائن السابقة مثل لأكيدن أصنامكم، وقولهم: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] (**ولإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا**) أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر أصنامهم، وهذا هو الظاهر بدلالة القرائن السابقة، وقد روي أنهم خرجوا وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد، فلما أبصروه يكسرها أقبلوا عليه يسرعون ليكفوه (**ولا يكون**) الاستفهام المفاد بالهمزة (**استفهاماً عن الفعل**) وهو كسر الأصنام هل وقع أوْلا (**ولا تقريراً به**) بحيث يكون مرادهم حمل

لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعِلِ بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣].

فإن قلت: ما وَجْهُ حَمْل الزمخشريّ الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦] على التقرير؟

قلت: قد أعتذرُ عنه بأنَّ مرادَهُ التقرير بما بعد النفي، لا التَّقرير بالنفي، ....

إبراهيم صلى الله عليه وسلم على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان **(لأن الهمزة لم تدخل عليه)** أي: على الفعل فلا يكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة أنها لو كانت كذلك لوجب إيلاء الفعل لها ولم يول. **(ولأنه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: بل فعله كبيرهم هذا)** يعني: أنه لو كان الاستفهام عن الفعل أو للتقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أولم يقع فلما قال: فعله كبيرهم هذا دل على أن المراد التقرير بالفاعل، وعن الكسائي أنه يقف على فعله، والفاعل محذوف وهو يجوزه أي: فعله من فعله وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وهذا خروج عما يقتضيه السياق، وكأنه ارتكبه فراراً مما يلزم من إخبار الصادق بخلاف الواقع، إذ الكبير لم يفعل الكسر قطعاً، وجوابه كما قال الزمخشري: أنه نسب الفعل إلى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه وإثباته لها على وجه تقريعي تبكيتاً لهم وإلزاماً للحجة عليهم، لأنهم إذا نظروا النظر الصحيح علموا عجز كبيرهم وأنه لا يصلح إلهاً وهذا كما يقول لك صاحبك وقد كتبت كتاباً بخط رشيق أنيق: أأنت كتبت هذا؟ فتقول: بل كتبته أنت وقصدك بهذا الجواب تقريره لك، مع الاستهزاء به لا نفيه عنك وإثباته للأمي، لأن إثباته للعاجز منكما والأمر دائر بينكما استهزاء به، وإثباته للقادر، ويمكن أن يقال: غاظته تلك الأصنام حين أبصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعل إليه؛ لأن الفعل كما يسند إلى مباشره يسند إلى الحامل عليه، ويجوز أن يكون حكاية لما يعود إلى تجويزه مذهبهم كأنه قال لهم: مما تنكرون أن يفعله كبيرهم فإن من حق من يعبد ويدعى إلهاً أن يقدر على هذا **(فإن قلت: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾** [البقرة: ١٠٦] على التقرير قلت: قد أعتذر) بالبناء للمفعول **(عنه)** أي: عن الزمخشري **(بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي)** وقد أجاز قوم أن تكون الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] للإنكار الإبطالي كما تقدم وأن تكون للتقرير أي: لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي، وهو الله كاف عبده لا بالنفي وهو ليس الله، وكذا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١] ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾ [الضحى: ٦] وما أشبه ذلك فقد يقال: إن الهمزة فيه للإنكار وقد يقال: إنها للتقرير وكلاهما حسن، فعلم أن التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرفه المخاطب من

والأولى أن تُحْمَل الآية على الإنكار التوبيخيّ أو الإبطاليّ، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

والخامس: التَّهَكُّمُ، نحو: ﴿أَصَلَواتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يعبد آباؤنا﴾ [هود: ٨٧].

والسادس: الأمر، نحو ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: أَسْلِمُوا.

والسابع: التعجُّيب، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

ذلك الحكم وعليه قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] فإن الهمزة فيه للتقرير أي: بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بأنه قال ذلك، وقد مر تجويز جعلها للاستفهام الحقيقي على ذلك الوجه، وأنت خبير بأن هذا كله مبني على أنه لا يجب إيلاء المقرر به للهمزة، وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافاً وقضية هذا أنه لا يوافق على هذا الاعتذار الذي اعتذر به عن الزمخشري، لكنه قد وافق على صحته في الجملة بدليل قوله: **(والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي، أو الإبطالي أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ)** وجهُ ذلك أن المنكر للنسخ قد يكون معانداً، وقد يكون غير معاند.

فإن كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد حمل الاستفهام على الإنكار التوبيخي، فإن عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجه.

وإن كان الخطاب للكافر المنكر على وجه العناد والمكابرة حمل الاستفهام على الإنكار الإبطالي، ضرورة أن علمه واقع بحسب الادعاء، ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله: إن الله تعالى ليس كذلك.

(والخامس: التهكم) أي الاستهزاء **(نحو** ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧]) وذلك أن شعيباً عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: أصلواتك تأمرك الهزأة والسخرية، لا حقيقة الاستفهام تأمل.

(والسادس: الأمر نحو) ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٢٠] ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ أي: أسلموا لظهور أنه ليس المراد أمره بأن يستفهم حقيقة هل أسلموا أوْلا، وإنما المراد أمره إياهم بالإسلام.

(والسابع: التعجيب) على زنة التكريم، وفي بعض النسخ التعجب على زنة التكرم **(نحو** ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]) وقد يقال: التعجب من رؤية كيفية مد الظل، لا من عدم الرؤية، وسيأتي جوابه قريباً.

والثامن: الاسْتِبْطاء، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾ [الحديد: ١٦].

وذكر بعضُهم معانيَ أُخَرَ لا صحَّة لها.

(**الثامن: الاستبطاء نحو** ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]) وقد يقال: الاستبطاء لحضور خشوعهم لا لعدمه، يقال: أنى يأنى أنياه إذا حضر، ويجاب بأن الاستبطاء وإن كان متعلقاً بالحضور لكنه عدل عن الاستفهام عن الإثبات إلى الاستفهام عن النفي، إشعاراً بأن الراجح من الطرفين هو عدم الحضور، فعلق به الاستفهام وفيه من المبالغة ما لا يخفى، وقد ظهر الجواب عما تقدم في التعجيب.

هذا وقد حاول بعض الفضلاء المتأخرين بيان وجه التجوز في بعض الأمور المتقدمة، فقال: في استعمال الهمزة للإنكار إنكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة، وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن إليه، المستدعي للجهل به المفضي إلى الاستفهام عنه، أو تقول: الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن إليه، المناسب لكراهته والنفرة عنه، وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعاً، وقس على هذا حال الإنكار بمعنى التكذيب، وقال في استعمال الهمزة للتقرير: الاستفهام عن المعلوم للمخاطب يستلزم حمله على الإقرار بما هو معلوم منه، وقال في استعمالها للتهكم: الاستفهام عن كون صلواته آمرة لذلك يناسب ادعاء أن المخاطب معتقد له، وادعاء اعتقاده إياه يناسب الاستهزاء والتهكم، وبالجملة استعلام هذه الحال منه يناسب التهكم به والتحقير والتهويل والاستبعاد، ومناسبة هذه الأمور للاستفهام واضحة، فإن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به، المناسب لحقارته من وجه لأن الحقير لا يلتفت إليه، فلا يعلم ولتهويله من وجه آخر، لأن الأمر الهائل لعظمته وفخامته ينافي أن يحاط به علماً، ولاستبعاد وقوعه أيضاً لأن ما هو قريب الوقوع فالأولى أن يكون معلوماً، وقال في استعمال الاستفهام للتعجب الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب للتعجب؛ لأنه كيفية نفسانية تابعة لإدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب، وقال في استعماله للاستبطاء: الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به، والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو ادعاء؛ لأن الأنسب بما هو قريب أن يكون معلوماً إما بنفسه أو بأماراته، والأنسب بما هو بعيد أن يكون مجهولاً واستبعاده يستلزم استبطاءه، وقس على ذلك نظائره، هذا كلامه فتأمله.

(**وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها**) والظاهر أن المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء أن الاستفهام غير الحقيقي، الذي تستعمل له الهمزة منحصر في تلك الأمور الثمانية خاصة، من غير زيادة عليها، وهذا غير مسلم، فأي مانع يمنع من أن كلمة الاستفهام عند امتناع حملها على

تنبيه ـ قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون «وَأَى» بمعنى «وَعَد»، ومضارعه يَئِي بحذفِ الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: «وَفَى يَفِي»، و «وَقَى يَقِي»، والأمر منه «إِهْ»، بحذف اللام للأمر، وبالهاء للسّكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرَّج اللّغْزُ المشهورُ، وهو قوله [من الخفيف]:

١٣ ـ إنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الحَسْنَاءَ، وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ

حقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام خارجاً عن تلك المعاني الثمانية؟

ألا ترى أنك إذا قلت لمن يسيء إليك ـ وهو يعلم أنك أدبت فلاناً على إساءته إليك، وأن ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضاً ـ ألم أودب فلاناً على إساءته إليّ؛ فإن المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام، فحينئذٍ يتولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد، وعلى ذلك فقس.

(**تنبيه: قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون وأى بمعنى وعد، ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول وقى يقي**) بالقاف أي: صان يصون، ويجوز أن يضبط بالفاء من الوفاء ضد الغدر (**ونى يني**) بالنون أي: فتر يفتر (**والأمر منه إه بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف**) وأما في الوصل فتحذف لفظاً لا خطاً، فإن وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس تخفيف الهمزة قلت: قل بالخير يا زيد أي: عد بالخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل، وفي تاء قالت، وتقول على هذا: يا زيد قلي يا هند فبقيت الحركة والياء بعدها إنما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلاً بفعل الأمر المحذوف، ومن هذا يفهم ما نظمته في هذه البلاد في سنة إحدى وعشرين حيث قلت:

تقول يا أسماء قو لي ثم يا زيد قلي

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل (**وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور**) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وضمها وإسكانها، وهو ما يعمى به المقصود بحيث يخفى على الناظر فيه إلا بفضل تأمل ومزيد نظر (**وهو قوله**:

إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء[1]

---

(١) البيت من الخفيف وهو ليوسف بن أحمد الصعلي في إنباه الرواة ٤/ ٧٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠١.

فإنه يقال: كيف رُفِعَ اسم «إنَّ» وصفتُهُ الأولى؟ والجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتَّوكيد، والأصل: «إينَّ» بهمزةٍ مكسورةٍ، وياءٍ ساكنة للمخاطبة، ونون مشدَّدة للتوكيد، ثم حُذِفت الياء لالتقائها سَاكنة مع النُّون المُدْغمة كما في قوله [من البسيط]:

١٤ ـ لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتِ يَوماً بَعْضَ أَخْلَاقِي

و «هندُ»: منادى مثل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، و «المليحةُ»: نعتٌ لها على اللفظ كقوله [من الرجز]:

١٥ ـ يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ

فإنه يقال كيف رفع اسم إن وصفته الأولى).

مع أن القياس نصبهما وهذا وجه التعمية.

(والجواب: أن الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد) وليس الأمر كما توهمه الناظر، أن مجموعهما حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر.

(والأصل إِيْنَّ بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله:

لتقرعن عليّ السن من ندم إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي)[1]

قرع السن ضغطها، والندم التأسف على فوات أمر، أو الوقوع فيه والتذكر التفعل من الذكر القلبي، والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كائنة ما كانت، والأخلاق جمع خلق بخاء معجمة مضمومة ولام ساكنة، أو مضمومة وقاف وهو السجية والطبع.

(وهند: منادى) حذف حرف ندائه أي: يا هند.

(مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]**)** أي: يا يوسف، وإنما قدرت يا دون غيرها من أحرف النداء، لأنها أعم تلك الحروف وأكثرها دوراً في كلامهم، والحذف نوع من التصرف فينبغي أن يكون موقعه ما كثر دون غيره.

(والمليحة نعت لها على اللفظ كقوله:

يا حكم الوارث عن عبد الملك)[2]

بضم حكم لكونه منادى معرفة، والوارث مرفوع على أنه صفة له على اللفظ والجماعة

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لتأبط شراً، انظر ديوانه ٣٠، والأغاني ٢١/١٤٤.

(٢) صدر بيت في الزجر، عجزه ميراث أحساب وجود منسفك، وهو لرؤبة بن العجاج، انظر: ديوانه ١٩.

و «الحسناءَ»: إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

١٦ ـ يَعُودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَلَىٰ قُرَيشٍ وتَفْرُجُ عنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدَادا

معترفون بأن هذه الضمة إعرابية، وأن الإتيان بها على خلاف القياس، إذ المبني إنما يتبع باعتبار محله في الإعراب لا باعتبار لفظه في البناء، ألا ترى أنك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم اعتباراً لمحل هؤلاء من الإعراب، ولا تكسر الميم اعتباراً بالكسرة البنائية التي في لفظه آخراً واعتذر بعضهم عن ذلك بأن ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء، وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث إنها عارضة، كما أن الرفع عارض، وصارت أداة النداء كالعاملة لتلك الضمة فجاز لأجل هذا المعنى الإتباع على اللفظ.

وفي «اللباب» أن الضم لاطراده هنا أشبه الرفع، واعترضه بعض الشارحين بأن الاطراد ليس سبباً لجري المعرب على لفظ المبني، فإن كسرة نحو هؤلاء وأمس مطردة، ومع ذلك لا توجب إجراء الصفة على لفظه.

وأجاب صاحب «العباب» بأن نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي، حتى يقال إن كسرته مطردة، إذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الإشارة كهؤلاء، أو ظرفاً كأمس يكون البناء فيه على الكسر، قلت: هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين، وليس بمطرد إذ لو أورد الشارح الأوّل فعال لسب المؤنث في باب النداء نحو يا فساق، ويا خباث فإنه مبني على الكسر قياساً مطرداً بلا نزاع لم يتأت للشارح الثاني هذا الجواب البتة، وبعد فالرفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جداً على مقتضى قولهم: إن الحركة إعرابية، وتقرير الإشكال: أن كل حركة إعرابية إنما تحدث بعامل، وهنا لا يصح أن يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره، إذ عامل المنادى أدعو مثلاً، وهو يقتضي النصب لا الرفع، وقول القائل: حرف النداء كالعامل ترويج لا يلتفت إليه، وقولهم: شبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة الإعراب لا يغني في دفع السؤال شيئاً، ولم أقف إلى الآن على جواب لهذا الإشكال **قلت**: وإنما نشأ من التزامهم أن حركة التابع حركة إعراب، وإلا فلو قيل: بأنها حركة إتباع لا حركة إعراب ولا بناء لكان حسناً ولم يتجه هذا الإشكال أصلاً.

(والحسناء إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا[1]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير، انظر خزانة الأدب للبغدادي، الشاهد (٧٦٤).

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ، يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

وإما بتقدير: «أمدح»، وإمَّا نعت لمفعول به محذوف، أي: عِدِي يا هندُ الخلَّةَ الحسناءَ؛ وعلى الوجهين الأوَّلَيْنِ فيكون إنما أَمَرَهَا بإيقاع الوعد الوفيّ، من غير أن يُعيِّن لها الموعود؛ وقوله: «وَأيّ» مصدرٌ نوعيٌّ منصوب بفعل الأمر، والأصل: «وأياً» مثلَ «وَأيِ مَنْ»؛ ومثلُه ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وقوله: «أضمرتْ» بتاء التأنيث محمول على معنى «مَنْ» مثل «مَنْ» كانت أمّك»؟

* * *

فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا)

الفضل الإحسان، وقريش القبيلة المشهورة، وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة إذا كشفها، والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف وإسكان الراء، هي الحزن والغم، وكعب بن مامة وابن سعدى من أجود العرب المشهورين.

(وإما بتقدير أمدح وإما نعت لمفعول به محذوف، أي: عدي يا هند الخلة الحسناء) وفي بعض النسخ: المرأة الحسناء وليست بشيء؛ لأنه ليس المقصود أمرها بأن تعد المرأة الحسناء؛ إذ لا يتعلق بذلك غرض للشاعر، وإنما غرضه أن تعد خلة حسنة وأمراً جميلاً من مواصلة وملاطفة ونحو ذلك.

(و) إن بنيت **(على)** الوجهين **(الأوّلين)** وهما كونه نعتاً على الموضع وكونه بتقدير أمدح **(فيكون)** الشاعر **(إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي، من غير أن يعين لها الموعود)** بخلاف الوجه الثالث، وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون، ولو لم نقدر ذلك لزم زيادتها، وهو خلاف الأصل، وكثير من النحاة يأباه، فإن قلت: كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل، ضرورة أنه يصلح أن يجعل شرطاً، وكل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه، قلت: هو مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] فيتخرج على ما يتخرج عليه الآية، وستعرفه عند إفضاء النوبة إليه إن شاء الله تعالى.

(وقوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر، والأصل: وأياً مثل وأي من؛ ومثله ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، **وقوله: أضمرت بالتاء)** وفي بعض النسخ بالتأنيث **(محمول على معنى من)** لا على لفظها، إذا المراد منها هنا المرأة المخاطبة **(مثل من كانت أمك)** بنصب الأم على أنه خبر كان، واسمها ضمير مؤنث عائد على من، لأن المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان.

● **(آ) بالمدّ** ـ حرفٌ لنداءِ البعيد، وهو مسموعٌ، لم يذكره سيبويه، وذكره غيرُه.

● **(أَيا)** حرف كذلك، وفي الصِّحَاح أنَّه حرفٌ لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

١٧ ـ أَيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نَسِيمُهَا

(آ بالمد: حرف لنداء البعيد) ومناسبته لذلك تعرف مما أسلفناه في أوّل الكلام على الألف المفردة **(لم يذكره سيبويه، وذكره غيره.**

أياً حرف كذلك) أي: لنداء البعيد **(وفي «الصحاح» أنه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال)** الشاعر:

(أيا جبلي نعمان بالله خلّيا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها)[(1)]

فإن الصبا ريح إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

نعمان بفتح النون الأولى وادٍ في طريق الطائف يخرج منه إلى عرفات قال:

تضوغ مسكاً بطن نعمان إذ مشت به زينب في نسوة عطرات[(2)]

ويقال له: نعمان الآراك قال:

أما والراقصات بذات عرق ومن صلى بنعمان الآراك[(3)]

وفي «الوسيط» للواحدي وذكر ابن خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الأرغياني أنه ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٩٤] أن ريح الصبا استأذنت ربها عز وجل أن تأتي يعقوب بريح يوسف عليهما الصلاة والسلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص، فأذن لها فأتته بذلك فلهذا يستريح محزون بريح الصبا، وهي من المشرق إذا هبت على الأبدان نعمتها وهيجت الأشواق إلى الأوطان والأحباب، وأنشد ذينك البيتين الأولين، والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتنسمت أي هبت، وتجلت انكشفت وذهبت.

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير من قوله نسيمها؟ قلت: يحتمل أن يعود على النسيم

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمجنون ليلىٰ، انظر ديوانه ص ٩٦، والأغاني ٥/ ٢٤٣، وبلا نسبة في الحماسة الشجرية ٢/ ٥٨٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعبد الله بن نمير في لسان العرب ٨/ ٢٢٩ (ضوع)، ولمحمد بن عبد الله بن النميري عن الأغاني ٦/ ٢٠٦.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي العميثل الأعرابي في تاج العروس (نعم)، والأغاني ١٧/ ١١٠، وديوان الحماسة ٢/ ١٤٥.

وقد تبدل همزتها هاء، كقوله [من الكامل]:

١٨ ـ فأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يكُونَ حَيّاً ... وَيقُولُ مِنْ فَرَحٍ: هَيَا رَبَّا

● (أَجَلْ) بسكون اللام ـ حرفُ جوابٍ مثل «نَعَم»؛ فيكون تصديقاً للمخبرِ، وإعلاماً للمستخبرِ، ووَعْداً للطالب؛ فتقع بعد نحو: «قام زيد» ونحو: «أقام زيد؟»، ونحو: «اضْرِبْ زيداً». ....

الأول وهو المضاف إلى الصبا، ويختلف حينئذٍ المراد بهما، فيراد بالنسيم الأول ريح الصبا، والإضافة للبيان ويراد بالنسيم الثاني نفس الريح الضعيف.

قال في «المحكم»: والنسيم نفس الريح إذا كان ضعيفاً، ويحتمل أن يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر.

أما إن جرى ذكرها فواضح، وأما إن لم يجر لها ذكر فلتنزلها منزلة المذكور المعلوم، لأنها حاضرة عنده لا تغيب عنه، ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم إن قصد المصنف بإنشاد هذا البيت الاستشهاد به على أن أياً ترد لنداء البعيد فقريب، وإن قصد به الرد على الجوهري وهو الذي يعطيه سياق كلامه فلا وجه له؛ لأن نداء البعيد في هذا البيت بأياً لا يدل على أنها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات.

(وقد تبدل همزتها هاء) فيقال هيا **(كقوله:**

وحديثها كالقطر يسمعها ... داعي سنين تتابعت جدبا

فأصاخ يرجو أن يكون حياً ... ويقول من فرح هيا ربا)[1]

المراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر، والجدب بجيم مفتوحة فدال مهملة ساكنة المحل خلاف الخصب، وأصاخ بالخاء المعجمة والصاد المهملة استمع، والحيا بالقصر المطر، ويجوز أن يكون مرفوعاً وكان تامة، أو منصوباً وكان ناقصة على أنه خبر والاسم ضمير يعود إلى القطر، والمعنى: أنه رجا أن يكون ما سمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم.

(أجل: بسكون اللام) وفتح الهمزة والجيم **(حرف جواب مثل نعم)** وإذا كان كذلك **(فتكون تصديقاً للمخبر)** سواء كان الخبر مثبتاً أو منفياً **(وإعلاماً للمستخبر)** أي المستفهم **(ووعداً للطالب)** سواء كان آمراً أو ناهياً **(فتقع بعد نحو قام زيد)** إذ هو خبر، وكذا بعد نحو ما قام زيد **(و)** تقع بعد **(نحو أقام زيد)** إذ هو كلام مستخبر **(و)** تقع أيضاً بعد **(نحو اضرب زيداً)** إذ هو

---

(١) الأبيات من البحر الكامل، وهي بلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٨٤، والبيان والتبيين ١/ ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ص ٦٣.

وقَيَّد المالِقِيُّ الخَبَرَ بالمثبت، والطلبَ بغير النَّهي، وقيل: لا تجيءُ بعد الاستفهام؛ وعن الأخفش هي بعدَ الخبر أحسنُ من نَعَمْ، ونَعَمْ بعد الاستفهام أَحْسَنُ منها، وقيل: تختصُّ بالخبر، وهو قول الزمخشريّ وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكونُ بعده.

● **(إذَنْ)** فيها مَسائِل:

الأولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرفٌ، وقيل: اسم، والأصل في «إذن أُكْرِمَكَ» إذَا جِئْتَنِي أُكْرِمُكَ، ثم حذفت الجملة، وعُوِّضَ التنوين عنها، وأُضمرت «أنْ»،

كلام طالب وكذا بعد نحو لا تضرب زيداً **(وقيد المالقي)** بفتح اللام منسوب إلى مالقة مدينة كبيرة بالأندلس، وضبطها السمعاني بكسر اللام قال ابن خلكان: وهو غلط ذكر ذلك في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي **(الخبر بالمثبت)** فلا تقع عنده بعد نحو ما قام زيد**(والطلب بغير النهي)** فلا تقع على رأيه بعد نحو لا تضرب زيداً **(وقيل لا تجيء بعد الاستفهام)** ومقتضاه أنه تجيء بعد الخبر والأمر والنهي، والذي نقله ابن قاسم[1] في «الجنى الداني» أنها لتصديق الخبر ماضياً كان أو غيره موجباً أو غيره، ولا تجيء جواباً للاستفهام وهذا أخص من الأوّل.

(وعن الأخفش) أنها تكون في الخبر والاستفهام لكن **(هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها)** فإذا قلت: أنت سوف تذهب قلت: أجل وكان أحسن من نعم، وإذا قال: أتذهب قلت نعم، وكان أحسن من أجل **(وقيل تختص بالخبر)** سواء كان الخبر مثبتاً أو منفياً ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والأمر وغيرهما **(وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة)** منهم ابن الحاجب **(وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده)** أي بعد الخبر وتجيء أيضاً بعد غيره، لكن مغلوباً لا غالباً.

(إذن) بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون **(فيها مسائل:**

الأولى في نوعها قال الجمهور): هي **(حرف وقيل اسم)** والقائل بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن قاسم في «الجنى الداني»، **(والأصل)** عند هذا القائل باسميتها **(في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك)** برفع أكرم **(ثم حذفت الجملة)** التي أضيفت إذن إليها وهو جئتني **(وعوض التنوين عنها)** كما عوض عنها في نحو حينئذٍ ويومئذٍ **(وأضمرت أن)** فانتصبت الفعل الواقع صدراً للجملة الجوابية.

---

(١) العبارة في الأصل ابن أم قاسم، والصواب ما أثبتناه ابن قاسم كما في كشف الظنون (١/ ٦٠٧).

وعلى القول الأول؛ فالصّحيح أنها بسيطة، لا مُرَكَّبَة من «إذْ» وَ «أَنْ»، وعلى البَساطة فالصَّحْيح أنَّها الناصِبة، لا «أنْ» مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناه. قال سيبويه: معناها الجوابُ والجزاءُ، فقال الشّلوبين:

فإن قلت: إضمارها يوجب تأويلها مع صلتها بمفرد فيكون مبتدأ والخبر محذوف، فالجملة اسمية فتجب الفاء الرابطة كما لو قلت: إذا جئتي فإكرامك حاصل، ولا فاء هنا فيشكل، قلت: لهذا الكوفي أن يمنع كون ذلك مبتدأ ويجعله فاعلاً أي: إذا جئتني وقع إكرامك، فالجملة حينئذٍ فعلية ولا إشكال.

(و) إذا بنينا **(على)** القول **(الأول)** وهو القول بحرفيتها **(فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأنْ)** خلافاً للخليل في أحد أقواله **(و)** إذا بنينا **(على البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها)** خلافاً للخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة والزجاج والفارسي، واختار الرضي غير هذه الآراء كلها فقال: الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة، بعدما كان مختصاً بالماضي، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ إذا الذي بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص: أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك أي إذ تزورني أكرمك أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعوض التنوين من المضاف إليه؛ لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة نحو كل وبعض، إلا أنهما معربان وإذ مبني، ثم قال بعد كلام طويل: فلما احتمل إذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في إذن نصب المضارع بأن المقدرة؛ لأنها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل إذن على ما هو الغالب فيه أعني كونه للجزاء؛ لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي علم للاستقبال، هذا كلامه.

وحاصله أن إذن هي إذ وتنوين العوض من الجملة المضاف إليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بأن مضمرة.

(والمسألة الثانية في معناها قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء فقال) أبو علي **(الشلوبين)** بفتح الشين المعجمة وضم اللام وفتحها أيضاً وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء

في كلِّ موضعٍ، وقال أبو علي الفارسيّ: «في الأكثر، وقد تتمحَّضُ للجواب، بدليلِ أنَّه يُقال لك: «أُحبُّك»، فتقول: «إذن أظنّك صادقاً»؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة».

والباء وهو عجمي: **(في كل موضع)** أي هذا الأمر ثابت لها في كل موضع، فلا تخرج في تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء.

(وقال) أبو علي **(الفارسي في الأكثر)** لا في كل موضع **(وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال: لك أحبك)** من الحب أي: أنا متصف في الحال بمحبتي لك **(فتقول)** في جواب هذا الكلام: **(إذن أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا)** ضرورة أن ظن الصدق واقع في الحال، ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل، قال المصنف في حاشية التسهيل: معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء مشكل؛ لأنهم إن أرادوا به ما يراد من تسمية جزاء الشرط جواباً ـ ويؤيده تسميتها جزاء مثله، وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر ـ أبطل ذلك استعمالها في نحو أظنك صادقاً بعد قول القائل: أنا أحبك، وهذا لا مجازاة فيه، وإن أريد ما أريد بقولنا في نعم وأخواتها إنها أحرف جواب، فيرد على هذا أنهم إذا عدوا أحرف الجواب لم يعدوها منها، وأنها لا يجوز أن يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب، قلت ليس المراد بالجواب شيئاً من المعنيين اللذين ردد بينهما، وإنما المراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر، سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو آخره، ولا تقع في مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب، ويدل عليه كلام الزمخشري في مواضع من «الكشاف» قال في تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ ۝٣٤﴾ [المؤمنون: ٣٤] إذاً واقع في جزاء الشرط وجواب الذين قاولوهم من قومهم أي: تخسرون عقولكم وتغبنون في آرائكم، وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فإن قلت: إذاً لا تدخل إلا على كلام هو جزاء وجواب، فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجواباً ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت: الشرط محذوف تقديره: ولو كان معه آلهة، وإنما حذف لدلالة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ عليه، وهو جواب لمن معه المحاجة من المشركين.

وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء [٢٠]: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ۝٢٠﴾ فإن قلت: إذاً جواب وجزاء معاً والكلام وقع جواباً لفرعون، فكيف وقع جزاء؟ قلت: قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى أنك جازيت نعمتي بما فعلت، فقال له موسى: نعم فعلتها مجازاة لك تسليماً لقوله؛ لأن نعمته كانت جديرة بأن تجازى بنحو ذلك الجزاء، فانظر هذا الكلام فإنه يؤخذ

والأَكْثَرُ أن تكونَ جواباً لـ «إنْ» أو «لَوْ» ظاهرتَيْنِ أو مقدَّرتين؛ فالأول كقوله [من الطويل]:

١٩ ـ لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيلُهَا

منه أنه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسبباً عن شيء واقع بعد أداة الشرط المفيد للتعليق، بل المراد ما هو أعم من ذلك فتأمله.

وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الشعراء: ٤٢] ولما كان قوله: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣] في معنى جزاء الشرط لدلالته عليه، وكان قوله: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ معطوفاً عليه ومدخلاً في حكمه، دخلت إذاً عليه تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء، إلى هنا كلامه.

وفي «المفصل»: وإذن جواب وجزاء يقول الرجل: أنا آتيك فتقول: إذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاءً له على إتيانه، انتهى.

وأما قول المصنف في الوجه الأول، وهو أنه المراد بها ما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها جزاء مثله، فهذا لا تأييد فيه وكيف وهو يلزم منه في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على مرادفه، وهو خلاف الأصل، وأما استناده إلى قولهم: لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر فظاهر، لكن قال الرضي: وإنما قلنا بكون الغالب في إذن تضمن الشرط، ولم نقل بوجوبه كما أطلق النحاة؛ لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] **(والأكثر أن تكون)** إذن **(جواباً لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين)**.

فإن قلت: إذن ليست نفس الجواب قطعاً، فإن أراد المصنف أنها رابطة الجواب بالشرط فقد عاب هو على المعربين قولهم: الفاء جواب الشرط مورداً له فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه، فكيف وقع فيما عابه؟ قلت: لعله لم يرد هذا وإنما أراد أنها حرف تصحب الجواب وإن لم يكن رابطاً، فأطلق عليه الجواب تجوزاً نظراً إلى ملابستها له ووقوعها في صحبته.

(فالأول) أي: فالقسم الأول وهو وقوعها جواباً لأن أو لو ظاهرتين **(كقوله:**

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها)[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة، انظر ديوانه ص ٣٠٥، وخزانة الأدب ٨/ ٤٧٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٥، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٧.

وقول الحماسي [من البسيط]:

٢٠ ـ لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبلي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا
إذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا

فقوله: «إذاً لقامَ بنَصْري» بدلٌ من «لم تَسْتبح»، وبدلُ الجوابِ جواب؛ ....

عبد العزيز هو بعض الخلفاء الأمويين، والضمير في مثلها عائد إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر، وذلك أنه امتدحه بقصيدة، فأعجب بها فقال له: تمن أعطك، فتمنى أن يكون كاتباً له فلم يجبه الخليفة، وأعطاه جائزة يقول: إن عاد لي الخليفة بمثل تلك المقالة، وأمكنني منها لم أقله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولاً، قلت: إيراد المصنف هذا البيت شاهداً لوقوع إذن جواباً لأن مخالف للقاعدة المشهورة، وهي أن القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما، واللام التي في البيت هي التي تصحب قسماً مذكوراً قبلها أو مقدراً وهو هنا مذكور، فإن قبل هذا البيت:

حلفت برب الراقصات إلى منى يغول الفيافي نصها وذميلها

فيكون الجواب الملفوظ للقسم لا للشرط، ولهذا لم يجزم الفعل، وإلا فلو كان للشرط لجزم، والراقصات صفة للإبل، وإلى منى متعلق به، ويغول بغين معجمة، أي: يهلك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة، جعل ذلك إهلاكاً كاللأرض على سبيل الاستعارة، والفيافي المفازات التي لا ماء فيها، وفي بعض النسخ البوادي، والنص والذميل بذال معجمة ضربان من السير.

(وقول الحماسي) بالجر عطفاً على مجرور الكاف المتقدم، والحماسي بفتح الحاء المهملة نسبة للحماسة وهي كتاب فيه جملة من أشعار العرب، جمعها أبو تمام الطائي الشاعر المشهور:

(لو كنت من مازن لم تسبح إبلي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا[1]
إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

فقوله إذن لقام بنصري بدل من لم تستبح، وبدل الجواب جواب) فيحسن الاستشهاد به حينئذٍ، ولكن الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠] أولى لأمرين:

أحدهما: الجري على عادة المصنف في الاستشهاد بالقرآن ما أمكنه.

---

(١) البيتان من البحر البسيط، وهما لابن نباتة المصري، انظر: خزانة الأدب للحموي ١/٣٠٦، والمثل السائر ٢/١٠٠، وديوان الحماسة ١/٤.

والثَّاني نحو أن يقال: آتيك، فتقول: «إذن أُكْرِمك» أي: إن أتَيْتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]. قال الفرَّاء: حيث جاءَتْ بعدَها اللامُ فقَبْلها «لو» مقدَّرة، إن لم تكن ظاهِرَة.

المسألة الثالثة: في لَفْظِها عندَ الوقفِ عليها، والصَّحيحُ أنَّ نونها تُبدل ....

والآخر أن الواقع في الآية هو الجوابِ وفي البيت بدله، ومازن أبو قبيلة من تميم ومازن أيضاً من بني صعصعة بن معاوية، وفي بني شيبان وتستبح إبلي أي: تستأصلها أي: تأخذها بجملتها، وبنو اللقيطة قوم من العرب، وذهل بضم الذال المعجمة وإسكان الهاء، وشيبان إما من شاب يشيب فوزنه فعلان أو من شاب يشوب إذا خلط فوزنه في الأصل فعيلان ثم حذفت واوه بعد قلبها ياء، كما في ميت وهين، والمعشر جماعة من الناس كذا في «الصحاح» وبعض أهل اللغة يقولون: المعشر هم الجمع الذين شأنهم واحد كالأنبياء والفقهاء والإنس والجن، وكل قسم من هؤلاء يطلق عليهم معشر، وخشن بضم الخاء والشين المعجمتين أي: ليسوا بلينين جمع خشن كنمرة ونمر أو جمع اخشن، وضمت الشين اتباعاً، والحفيظة الخصلة التي يحفظ لها أي يغضب، ولوثة بضم اللام وهي الضعف وبفتحها وهي القوة، والثاء مثلثة فيهما قال الإمام المرزوقي: والرواية الصحيحة هي ضم اللام قال: وهو تعريض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا لنصرته، وهو في البعث والتحريض أحسن من التصريح كما أنه في الذم كذلك.

(و) القسم (**الثاني**) وهو كونها جواباً لإن أو لو مقدرتين (**نحو أن يقال آتيك فتقول: إذن أكرمك**) بنصب أكرم لتوفر شرائط عمل إذن من التصدير وغيره كما سيأتي، فإن قلت يشكل على هذا قوله: (**أي إن تأتني إذن أكرمك**)، لأن تقدير الشرط يوجب إهمالها لوقوعها حشواً ويجزم الجواب حينئذٍ أو يرفع، ولا يجوز النصب قلت: إنما قدر المصنف الشرط ليظهر أن ما بعدها جواباً[1] له من حيث المعنى، ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها؛ فإن المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى.

(**وقال الله تعالى**: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]) التقدير كما مر: ولو كان معه آلهة إذن لذهب كل إله بما خلق.

(**قال الفراء: حيث جاء بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة**) وقال ابن أم قاسم: الظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن.

(**المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح**) وهذه الواو استئنافية (**أن نونها تبدل**

---

(١) كذا في الأصل (جواباً) بالنصب ولعلها (جواب) بالرفع خبر «أن».

ألفاً، تشبيهاً لها بتنوينِ المَنْصوب، وقيل: يُوقَف بالنون، لأنّها كنون «لَنْ» و «إنْ»؛ ورُوي عن المازني والمبرّد، ويَنْبني على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف، والمازنيُّ والمبرّدُ بالنون؛ وعن الفرَّاء إن عمِلَتْ كُتِبت بالألف، وإلاَّ كُتِبت بالنون، للفرقِ بينهما وبين «إذَا» وتَبِعه ابنُ خروف.

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصبُ المضارع، بشرط تَصْدِيرها، واستقباله، واتِّصالهما أو ....

ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون لأنها كنون لن وإن) وهذا هو الظاهر؛ لأن النون من أصل الكلمة[1]، وأي داع إلى تشبهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة، اللهم إلا أن يراد السماع بما قاله الجمهور فسمعاً وطاعة **(روي)** هذا القول وهو الوقف عليها بالنون **(عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف)** بالألف **(والمازني والمبرد)** يكتبانها **(بالنون)** على مقتضى قولهما في الوقف، وعن المبرد أشتهي أن تكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل إن ولن، ولا يدخل التنوين في الحروف، لكن نقل عن المازني كتبها بالألف فإن صح هذا النقل عنه مع قوله إنه يوقف عليها بالنون فهو مشكل؛ لأن الأصل في الكلمة أن تكتب بتقدير الإبتداء بها والوقف عليها، وخلاف ذلك خارج عن الأصل فلا يرتكب إلا لداع إليه **(وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف)** إذ لا تلتبس حينئذٍ بإذا الظرفية؛ لقيام المانع من الإلباس وهو العمل **(وإلا)** تعمل **(كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه)** على ذلك أبو الحسن **(ابن خروف)** ومما يؤنسك به أن نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفاً بلا خلاف، وقد فصلوا في رسمها فقالوا: تكتب بالألف إن لم تلتبس نحو لنفسعاً، وبالنون إن التبست نحو اضربن ولا تضربن؛ إذ لو كتبت بالألف في مثل هذا لالتبست بألف الاثنين، وحكى ابن قاسم **عن** صاحب «رصف المباني» أنه قال: والذي عندي فيها من الاختيار **أن** ينظر فإن وصلت بالكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف، وإذا وقف عليها كتبت بالألف؛ لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة مثل دماً ويداً.

(المسألة الرابعة: في عملها وهو نصب المضارع) وهذا على رأي الجمهور القائلين بأنها الناصب بنفسها **(بشرط تصديرها)** في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها **(واستقباله)** هو يعني: المضارع **(واتصالهما)** جميعاً بحيث لا يكون بينهما فاصل **(أو**

---

(١) العبارة في الأصل «سخ الكلمة» والصواب ما أثبتناه كما في حاشية الدسوقي اهـ. (١٩).

انفصالهما بالقَسَم أو بـ «لا» النافية، يقال: «آتيك»، فتقول: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، ولو قلت: «أنا إذن»، قلت: «أكرمُكَ» بالرَّفع، لِفَواتِ التَّصدير، فأما قوله [من الرجز]:

٢١ ـ لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي إِذاً أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فمُؤَوَّل على حذف خبر «إنّ» أي: إنِّي لا أقدرُ على ذلك، ثم استأنفَ ما بعده، ولو قلتَ: «إذاً يا عبدَ الله»، قُلْت: «أُكْرِمُكَ» بالرفع، للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابن

انفصالهما) لا بأي شيء كان مطلقاً بل **(بالقسم)** نحو قولك: إذن والله أكرمك بنصب الفعل في جواب من قال سأجيء إليك **(أو بلا النافية)** كقولك: إذن لا أهينك بالنصب جواباً لمن قال: سأفعل ما قلت، **(يقال: آتيك فتقول: إذن أكرمك)** بالنصب لاجتماع الشروط **(ولو قلت: أنا إذن قلت: أكرمك بالرفع لفوات التصدير)** بسبب وقوعها حشواً واعتماد ما بعدها على ما قبلها؛ قال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: وإنما لم تعمل معتمداً ما بعدها على ما قبلها؛ لأنه أي: لأن الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها، ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأول، فبقي كما كان عليه قبل مجيئها إيذاناً ببقاء المعنى، وكراهة أن يتوهم تغير المعنى فيه بسببها، بخلاف قولك: زيد لن أكرمه وشبهه؛ فإنه ليس كذلك، وقال تلميذ ابن الحاجب؛ إنما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً **(فأما قوله:**

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك وأطيرا)(١)

شطيراً بشين معجمة وطاء مهملة أي: غريباً، وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها، وهذا يرد نقضاً على اشتراط التصدير فإنه أعملها في البيت مع كون ما بعدها معتمداً على ما قبلها، إذ هو خبر فأجاب عنه بقوله: **(فمؤول على حذف خبر إن، أي: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده)** فجاء النصب لتحقق شرطه، وذكر الرضي في تخريجه وجهاً آخر، وهو أن يكون الخبر مجموع قوله إذن أهلك لا أهلك وحده.

قلت: يعني أن المانع الذي هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها فقط منتف؛ إذ المعتمد هنا هو المجموع لا ما بعدها فقط، وفيه نظر إذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد إذن يقيم الصلاة، بالنصب على أن يجعل الخبر هو المجموع من إذن وما دخلت عليه، وظاهر كلامهم يأباه.

(ولو قلت إذاً يا عبد الله قلت: أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا) إذ الفصل وقع هنا

---

(١) البيت من البحر الرجز، وهو بدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٢١١، والأغاني ٢/٤١٧.

عُصْفور الفصلَ بالظرف، وابنُ بابشاذ الفصلَ بالنِّداء وبالدُّعاء، والكسائيّ وهشام الفصلَ بمعمولِ الفعل، والأرجَحُ حينئذٍ عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفع؛ ولو قيل لك: «أحبّك»، فقلت: «إذن أظنُّك صادقاً» رفَعْت، لأنه حَالٌ.

تنبيه ـ قال جماعةٌ من النَّحويّين: إذا وقعَتْ «إذن» بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوَجْهان، ....

بالنداء، وهو غير ما تقدم **(وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف)** نحو إذن يوم الجمعة أكرمك بنصب الفعل؛ ووجهه ظاهر **(وابن بابشاذ الفصل بالنداء)** كما مر تمثيله **(والدعاء)** نحو إذن عافاك الله أكرمك، بالنصب، قال ابن أم قاسم: ولم يسمع شيء من ذلك، والصحيح منعه، وابن بابشاذ هذا هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي، حكى ابن خلكان في ترجمته وحكاه غيره أيضاً أنه كان يوماً في سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه، فحضر قط فرموا إليه لقمة فأخذها في فيه وغاب، ثم عاد فرموا له شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً، وهم يرمون له فيأخذ ويعود، فعجبوا منه فتبعوه فإذا هو يأخذ ذلك الطعام ويدخل به إلى خربة شبه بيت خرب، وفي مسطحه قط أعمى فإذا هو يضع الطعام بين يدي ذلك القط الأعمى، فتعجبوا لذلك فقال الشيخ ابن بابشاذ: إذا كان حيوان أخرس قد سخر له هذا القط وهو يقوم بكفايته، ولم يحرم الرزق فكيف يضيع مثلي؟ ثم قطع الشيخ علائقه وترك خدمة السلطان، ولزم بيته واشتغاله متوكلاً على الله تعالى إلى أن مات في رجب سنة تسع وستين وأربعمائة رحمة الله تعالى عليه، وبابشاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور، وانظر هل ذالها مهملة أو معجمة؟ وهل هي مخففة أو مشددة؟ وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة؟ فلم يتحرر لي في ذلك ما اعتمد عليه.

(و) أجاز **(الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل)** كما تقول إذاً زيداً أكرم **(والأرجح حينئذٍ)** أي: حين إذ وقع الفصل بمعمول الفعل **(عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع)** لضعف عملها بوجود الفاصل، وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحاً **(ولو قيل: لك أحبك)** من المحبة **(فقلت: إذن أظنك صادقاً رفعت)** الفعل **(لأنه حال)** والشرط في الإعمال استقبال الفعل، قال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: وإنما لم تعمل إلا في المستقبل إجراء لها مجرى النواصب كلها، وقال تلميذه: الاستقبال شرط في النواصب؛ لأن فعل الحال له تحقق في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيها عوامل الأفعال.

(تنبيه قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها) أي: في إذن **(الوجهان)** وهما الإعمال والإلغاء وصرح بعضهم بأن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء

نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقُرِىءَ شاذًّا بالنصب فيهما؛ والتَّحقيقُ أنه إذا قيل: «إن تَزُرْنِي أَزُرْكَ وإِذَنْ أُحْسِنَ إِلَيْكَ» فإنْ قَدَّرْتَ العطفَ على الجواب جَزَمْتَ وبطُلَ عمل «إذن» لوقوعِها حَشْواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ لتقدُّمِ العاطِف؛ وقيل: يتعيّن النصب، لأنّ ما بعدها مُستأنَفٌ، لأن المعطوف على الأوّل أوّل، ....

القرآن (**نحو** ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]) هكذا ثبت في القراءات السبع في الموضعين (**وقرىء شاذاً بالنصب فيهما**) وقد يقال: إن شاذاً حال من النصب المجرور بالباء، وليس فعل ذلك بسديد؛ لأن تقديم الحال على صاحبها المجرور، إما ممتنع وإما ضعيف قلت: ويمكن أن يقال ليس بحال وإنما هو صفة مصدر محذوف أي: وقرىء قرآناً شاذاً، يقال: قرأ يقرأ قرأ وقرآناً وقراءة.

(**والتحقيق: أنه إذا قيل إن تزرني أزرك وإذاً أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت**) بسبب أن المعطوف عليه مجزوم (**وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً**) أي: ذات حشو فهو منصوب على الحال، ولا يحسن أن يقال على إسقاط الخافض أي في حشو؛ لأن ذلك غير مقيس في مثل هذا (**أو**) قدرت العطف (**على الجملتين**) جملة الشرط وجملة الجزاء (**جاز الرفع والنصب**) في الفعل الواقع بعد إذن (**لتقدم العاطف**) فمن حيث إن إذاً في أوّل جملة مستقلة هو متصدر فينتصب الفعل، ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط، فليس بمتصدر في الظاهر (**وقيل يتعين النصب؛ لأن ما بعدها**) أي: ما بعد إذا (**مستأنف**) لا يطلبه شيء مما قبله، (**أو لأن المعطوف على الأول أول**) لعدم الصرف يعني أن ما قبل العاطف غير مسبوق بشيء يطلبه فهو أول، فما عطف عليه مثله إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وفيه نظر وهذا هو الأول في المعنى أو قريب، والذي يشير إليه كلام الزمخشري هو هذا القول الأخير؛ فإنه لما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية إلى أُبي ثم قال: فإن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أما الشائعة فقد عطف الفعل على الفعل، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم، وأما قراءة أُبي ففيها الجملة برأسها التي هي إذاً لا يلبثون على جملة قوله: وإن كادوا ليستفزونك، هذا كلامه وظاهره أنك إذا عطفت على الجملة فالنصب متعين، وإذا عطفت على الفعل فالرفع متعين، قيل: وفي قوله عطف على جملة قوله: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦] نظر؛ لأنه على هذا التقرير لا يتحقق معنى قول سيبويه. إذن جواب وجزاء، وأجيب بأنه يمكن أن يفهم كونه جواباً

ومثل ذلك: «زيد يَقُومُ وإذن أَحْسِنِ إليه» إن عَطَفْتَ على الفعليّة رفعتَ، أو على الاسميَّة فالمذهبانِ.

* * *

(إن) **المكسورة الخفيفة** ـ ترد على أربعة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تكون **شرطيَّة**، نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال: 38]، ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: 19]، ....

وجزاء من حيث المعنى نحو: وإذن كان كذلك إذ لا يلبثون.

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل» في مباحث الحروف قولك: زيد يقوم وإذن يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين، وذلك أنك إن عطفت وإذن نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت إذن عن العمل، وصار بمنزلة الخبر؛ لأن ما عطفت على شيء صار واقعاً موقعه فكأنك قلت: زيد إذن نكرمك فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ لأنه خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام، فأعمل لذلك وهذا كالأول في أنه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة إلا الرفع ولا مع العطف على مجموعها إلا النصب (**ومثل ذلك زيد يقوم وإذاً أحسن إليه إن عطفت على الفعلية**) وهي الجملة الصغرى (**رفعت**) قولاً واحداً (**أو على الاسمية**) وهي الجملة الكبرى (**فالمذهبان**) الأول جواز الرفع والنصب، والثاني تعين النصب وقد مر الكلام على ذلك.

(**إن**) المكسورة الهمزة (**الخفيفة**) النون، وفي بعض النسخ المخففة اسم مفعول من خفف، والأولى أولى فيكون المقسوم صادقاً على كلٍ من الأقسام الأربعة التي ذكرها.

أما صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة فظاهر.

وأما صدقه على المخففة من الثقيلة؛ فلأن الكلمة صارت إلى الخفة بحذف النون منها، فيصدق عليها أنها خفيفة وأنها مخففة أي: جعلت خفيفة بالحذف.

وأما على النسخة الثانية فلا تصدق المخففة على تلك الأقسام الثلاثة إلا بتكلف، وهو أن يقال: أطلقت المخففة على كلٍ منهن وإن لم يسبق لها نقل باعتبار نسبتها إلى الخفة؛ لكونها موضوعة على حرفين بالأصالة فهو اسم مفعول من قولك: خففت الكلمة، أي: نسبتها إلى الخفة كفسقت زيداً إذا نسبته إلى الفسق (**تأتي على**) أحد (**أربعة أوجه**:

أحدها: أن تكون شرطية نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38]) (﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: 19]) قال الرضي: وشرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى

....

الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٦] وإنما اختص ذلك بكان؛ لأن الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط، ومع النص على المضي لا يمكن إفادة الاستقبال، وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال الناقصة، وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشاف.

قلت: والقول بأن إن الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى المضي بل هو باقٍ معها هو مذهب المبرد، نقله عنه جدي من قبل الإمام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى «بالبحر الكبير» قال: والصحيح أنها يعني: كان الواقعة بعد إن الشرطية بمنزلة غيرها من الأفعال الماضية، وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي؛ لأنه قال: والماضي بالموضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه، وهي أدوات الشرط كلها إلا لو ولما، قال جدي المشار إليه: ولو كانت إن لا تقلب معنى كان إلى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضي لما جاز أن تأتي بعد إن، والمراد بها الاستقبال في موضع من المواضع، وليس الأمر كذلك ألا ترى أن المعنى على الاستقبال في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

وقال ابن الحاجب في «شرح منظومته»: وقد يراد به يعني الفعل الواقع شرطاً؛ لأن الماضي مع المستقبل جميعاً، لا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعاً، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠] والمراد به أصحاب الأخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم، قلت: ليس ما في هذه الآية من قبيل الشرط الذي فيه الكلام حتى يورده هنا، ولكن لما كان هذا مشابهاً للشرط، وكان الحكم الذي ذكره هنا جارياً في مشابه الشرط أورد هذا المثال أيضاً؛ تنبيهاً على جريان الحكم المذكور فيه، ثم قال: وكذلك ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ﴾ [الطلاق: ١١] وأشباهه والمراد من آمن ومن يؤمن؛ لأن المعنى والسياق يقتضي ذلك، ولذلك يحكم بالعموم في مثل إن جاءك رجل عالم فأكرمه، وبالتكرير في المطلق؛ لأن السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك، إذ العرف في مثله قصد التكرير كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦] وكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] ولا إشكال في ذلك، فإن قلت: فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط، ومعلوم أنك لو قلت: إن دخلتِ الدار فأنتِ طالق، فدخلت مرة طلقت، ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق.

وقد تَقْترنُ بـ «لا» النافية فيظُنُّ مَنْ لا معرفة له أنها «إلاَّ» الاستثنائيَّة، نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]، ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٣]؛ وقد بلغني أنّ بعض مَنْ يدَّعي الفَضْلَ سُئِلَ في: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] فقال: ما هذا الاستثناء؟ متَّصِل أم مُنْقطع؟

الثاني: أن تكون **نافية**، وتدخل على الجملة الاسميَّة، نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ومن ذلك: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٨] أي: ومَا أَحَد من أهل ....

قلت: هذا إذا لم يكن العرف اقتضى التكرير، وقد علم من عرف الشارع أن هذه الشروط في التعليم والترغيب والترتيب كلها وإن كانت مطلقة المعنى فيها قصد تكرير المشروط عند تكررها؛ لأن المقصود التعليم مستمراً والترغيب مستمراً والترتيب مستمراً، والعرف في مثله قصد التكرير، ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه: إن المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط، إلا أن يكون العرف في مثله قصد التكرير كقول القائل: إن تركت صلاة الوتر فعلي كذا، فإنه يتكرر عليه بتكرر الشرط، حتى كأنه قال: كلما أترك أديت ذلك لا يقصد فيه المرة الواحدة، وإنما المراد المحافظة على ذلك مستمراً ولا يستقيم ذلك إلا بتكرر المشروط عند تكرر الشرط، إلى هنا كلامه.

قلت: والحاصل أنه أخرج الفعل الواقع شرطاً في مثل ذلك عن دلالته على الزمن الخاص الذي وضع له، واستعمل في مطلق الزمان مجازاً للقرينة من باب استعمال المقيد في المطلق، فصدق على الماضي كما صدق على المستقبل **(وقد تقترن)** إن الشرطية **(بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها إلا الاستثنائية)** من جهة أنه يجب قلب نون إن لاماً وإدغامها في لام النافي الذي بعدها، فيصير مجموعهما في اللفظ كإلا الاستثنائية **(نحو**: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا﴾ [التوبة: ٣٩] ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧] ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣٣] **وقد بلغني أن بعض من يدعي الفضل)** وهو كاذب في دعواه **(سأل في إلا تفعلوا فقال: ما هذا الاستثناء متصل)** هو **(أم منقطع)** قلت: وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل، ومنقطع من الفضل.

الوجه **(الثاني)** من وجوه إن الأربعة **(أن تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو** ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]) ونحو (﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢] **ومن ذلك)** قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩] **(أي: وما أحد من أهل**

الكتاب إلاَّ ليؤمننَّ به، فحذف المبتدأ، وبقيت صفتُه؛ ومثله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾

الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ) وهو أحد **(وبقيت صفته)** وهو الجار والمجرور، والخبر هو الجملة الواقعة بعد إلا، والاستثناء مفرغ نحو ما زيد إلا قائم، والضمير من به يرجع إلى عيسى عليه السلام، والضمير من موته راجع إلى ذلك المبتدأ المحذوف، والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى إلا سيؤمن قبل أن يموت بأن عيسى عبد الله ورسوله، وهذا الإيمان لا بدّ من وقوعه من كل أحد، ولو حين تزهق روحه ولا ينفعه إيمانه، ويؤيده قراءة من قرأ إلا ليؤمنن به من قبل موتهم، بضم النون لأن أحداً في معنى الجميع، وهذا كالوعيد لهم والتحريض على معالجة الإيمان قبل أن يضطروا إليه ولا ينتفعوا به، وقيل: الضميران لعيسى عليه السلام والمعنى: إذا نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة، روي «أنه ينزل من السماء حين يخرج الدجال فيقتله ويؤمن به أهل الكتاب جميعاً وتصير الملة كلها إسلامية، ويقع الأمن حتى ترتع الأسود مع الإبل والنمور مع البقر، والذئاب مع الغنم، ويلعب الصبيان بالحيات، ويلبث بالأرض أربعين سنة، ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون ويدفنونه»[١]، فإن قلت: لِمَ غير المصنف أسلوبه في سوق الأمثلة المتقدمة فقال: هنا ومن ذلك؟ قلت: لعله إنما فعل ذلك؛ لأن المبتدأ في هذه الآية غير مذكور، فربما توهم أن لا جملة اسمية بناء على فقد المبتدأ صورة، فأراد التصريح بأنها من قبيل الجملة الاسمية، لينتبه لأن المبتدأ محذوف، فإن قلت: صرح الزمخشري بأن ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف، تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، فالاستثناء عنده مفرغ من أعم الأوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر، أو فاعل للظرف، فلم عدل المصنف عن ذلك؟ قلت: لأنه يرى أن إجازة التفريغ في الصفة مخالف لكلام النحويين، فلا يرضاه كما ستعرفه إن شاء الله تعالى في أواخر الباب الثاني.

فإن قلت: ويلزم على إعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفاً، وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في أنه مخصوص بالشعر، قلت: إنما ذاك إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن، أو في، وهو في الآية بعض مجرور بمن فجاز، ولعلنا نتعرض لهذه المسألة في غير هذا المحل.

(ومثله) في دخول إن النافية على جملة قسمية حذف المبتدأ منها قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] أي: وإن أحد منكم إلا واردها وما بعد إلا خبر، وعند الزمخشري أنه صفة كما مر في تلك الآية.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٩٠١٧).

[مريم: ٧١]، وعلى الجملة الفعلية، نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]، ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧]، ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وقولُ بعضهم: لا تأتي «إنِ» النافية إلاّ وبعدها «إلاّ» كهذه الآيات، أو «لَمّا» المشدَّدة التي بمعناها كقراءةِ بعضِ السبعة: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤] بتشديد الميم، أي: ما كلّ نفس إلاّ عليها حافظ، مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥]، ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

وخَرَّج جماعة على «إن» النافية قولَه تعالى: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿قُلْ

(و) تدخل أيضاً على **(الجملة الفعلية)** ماضياً كان فعلها **(نحو** ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]**)** أو مضارعاً نحو: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧] هي اللات والعزى ومناة، وعن الحسن لم يكن حي من أحياء العرب إلا ولهم صنم يعبدونه يسمونه أنثى بني فلان، وقيل: كانوا يقولون في أصنامهم هي بنات الله جل وعلا وتقدس اسمه عن ذلك علواً كبيراً وقيل: إناثاً أي ضعافاً؛ لأن الأنثى ضعيفة، ونحو: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] ونحو: **(**﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥] **وقول بعضهم: لا تأتي إن النافية إلا وبعدها إلا كهذه الآيات أو لما المشددة التي بمعناها)** أي: بمعنى إلا **(كقراءة بعض السبعة)** يعني: ابن عامر وعاصماً وحمزة؛ **(**﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] **بتشديد الميم أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ)** وقرأ الباقون بتخفيف الميم، فإن مخففة من الثقيلة لا نافية واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة **(مردود)** خبر المبتدأ المتقدم، وهو قول المضاف إلى بعضهم **(بقوله تعالى:** ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]**)** وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١] فإن في هذه الآيات الثلاثة نافية، وليس بعدها إلا ولا لما أختها، وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن له ذلك، وقد تقدم التنبيه على مثله.

(وخرج جماعة على إن النافية قوله تعالى) ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧] أي: ما كنا فاعلين، وهذا قول الزجاج وجماعة، وعليه فتزاد هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل، وكذا ما يأتي بعد، والأكثرون على أنها في هذه الآية شرطية أي إن كنا ممن يفعل ذلك، ولسنا بفاعليه لاستحالته في حقنا، وخرج على ذلك جماعة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١] أي: ما كان للرحمن ولد.

(وعلى هذا) أي: وإذا بنينا على هذا القول **(فالوقف هنا)** لا على قوله: ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾

إن كان للرحمن ولد﴾ [الزخرف: ٨١]، وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه﴾ [الأحقاف: ٢٦]، أي: في الذي ما مكنّاكم فيه؛ وقيل: زائدة، ويؤيِّد الأولَ ﴿مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم﴾ [الأنعام: ٦]، وكأنه إنما عُدِلَ من «ما» لئلاً يتكرَّر فيثقل اللفظ؛ قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطيَّة «ما» قَلَبُوا ألف «ما» الأولى هاءَ فقالوا: «مَهْمَا»، وقيل: بل هي في الآية بمعنى «قد»، وإن من ذلك: ﴿فذكر إن نفعت

[الزخرف: ٨١] عند من يراها شرطية، وعليه فالكلام وارد على سبيل الفرض، والمراد نفي الولد وذلك أنه علق العبادة بكينونة الولد، وهي محال في نفسها فكان المعلق بها محالاً مثلها، ونظيره قول سعيد بن جبير للحجاج حين قال له: والله لأبدلنك بالدنيا ناراً تلظى: لو عرفت أن ذلك إليك ما عبدت إلهاً غيرك، وقيل: المعنى إن كان للرحمن ولد في زعمكم فأنا أول العابدين، أي: الموحدين لله المكذبين قولكم بإضافة الولد إليه، وقيل المعنى: إن كان للرحمن ولد فأنا أول الآنفين من أن يكون له ولد، من عبد بكسر الباء يعبد بفتحها إذا اشتد أنفه، ولا يخفى أن هذا محل العطف بالواو وأن تركها محل مؤاخذة كما مرّ.

(و) خرج أيضاً جماعة على إن النافية (**قوله تعالى:** ﴿ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه﴾ [الأحقاف: ٢٦] **أي: في الذي ما مكناكم فيه**) فجعل ما موصولة ويجوز أن تكون موصوفة، أي: في شيء ما مكناكم فيه.

(**وقيل**) إن في الآية (**زائدة، ويؤيد الأول**) وهو جعلها نافية قوله تعالى: ﴿ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم﴾ [الأنعام: ٦] فإن الذي سيق له الكلام أن كفار مكة دون أولئك في التمكين في الأرض، والمعنى: لم نعط أهل مكة نحو ما أعطيناه عاداً وثمود وغيرهم من البسطة في الأجسام والسعة في الأموال والاستظهار بأسباب الدنيا، (**وكأنه إنما عدل**) في هذا المحل وهو في ما إن مكناكم (**عن ما لئلا تتكرر**).

لو قيل: فيما ما مكناكم (**فيثقل اللفظ**) وكذا قال الزمخشري.

(**قيل ولهذا**) أي: لثقل اللفظ بالتكرير (**لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا ألف**) ما (**الأولى هاء فقالوا: مهما، وقيل بل هي**) أي: إن (**في الآية**) المذكورة وهي ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه (**بمعنى قد**) ولا يخفاك أنه غير مناسب لما سيقت الآية له (**وأن من ذلك**) بفتح همزة **إن** وكسرها كما أسلفناه غير مرة ﴿فذكر إن نفعت الذكرى ۝٩﴾ [الأعلى: ٩] أي: قد نفعت ذكراك؛ إذ بها قد حصل إيمان كثير من الناس، ولا يظهر كونها شرطية إذا الشرط فيها غير مراد، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم مأمور بالذكرى نفعت أولم تنفع، فإذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الأمر بالتذكير مطلقاً.

ٱلذِّكۡرَىٰ ﴿٩﴾ [الأعلى: ٩]، وقيل: في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبردَ، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أنْ عَمَّهم بالتذكير ولَزِمَتْهُمُ الحجَّة، وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذَمُّهم واستبعادٌ لنفع التَّذكير فيهم، كقولك: عِظِ الظَّالمين إن سَمِعُوا منك، تريد بذلك الاستبعادَ، لا الشَّرط.

١وقد اجتمعت الشرطيَّة والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١] الأولى شرطية، والثانية نافية، جوابٌ للقَسَم الذي آذَنَتْ به اللام الداخلة

(وقيل في هذه الآية) الأخيرة **(إن التقدير وإن لم تنفع)** فحذف العاطف والمعطوف **(مثل** ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] **أي: والبرد)** ويدل على المعطوف قوله: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلۡأَشۡقَى ﴿١١﴾﴾ [الأعلى: ١١] وهذا قول الواحدي ومحيي السنة قالا: عظ يا محمد أهل مكة إن نفع التذكير أولم ينفع؛ لأنه صلوات الله تعالى عليه وسلامه بعث مبلغاً للإنذار فعليه التبليغ في كل حال نفع أولم ينفع تأكيداً للحجة واكتساباً للمثوبة، ولا يخفاك أن إن على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط، ضرورة أن الأمر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه، وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية، ويقع في كلام بعضهم أنه يجوز استعمالها بدون الواو، وإنما معناه أنك تجعل نقيض الشرط محذوفاً مع العاطف لا أنك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما يسبق إلى أوهام القاصرين؛ لأن حذف العاطف بمفرده قليل، وقد قيل: إنه منوط بضرورة الشعر، فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه.

(وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير، ولزمت الحجة) فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك، وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري قال: قد استفرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم مجهوده في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى إلا عتواً وطغياناً، وكان عليه الصلاة والسلام يتلظى حسرة وتلهفاً ويزداد جداً في تذكيرهم، فقيل له: وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد، فأعرض عنهم وقل: سلام وذكر إن نفعت الذكرى، وذلك بعد إلزام الحجة بتكرير التذكير.

(وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: عظ الظالمين إن سمعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط) وهذا هو الوجه الثاني من وجهي الزمخشري.

(وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١] **الأولى شرطية)** وهي التي دخلت عليها اللام المؤذنة بالقسم **(والثانية نافية جواب القسم)** أي جزء جواب القسم، وإلا فليست بمفردها جواباً للقسم **(الذي آذنت به اللام الداخلة**

على الأولى، وجوابُ الشَّرْط محذوف وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسميَّة لم تعمل عند سيبويه والفرَّاء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالَهَا عملَ «ليس»، وقرأ سعيدُ بن جُبَيْر: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بنُونٍ مخفَّفة مكسورة لالتقاء الساكنين، ونصب «عباداً» و«أمثالكم». وسُمِعَ من أهل العالية: ....

على الأولى وجواب الشرط محذوف وجوباً) على القاعدة المقررة في موضعها، وهذا مما يقضي بسهو المصنف حيث ادعى في قول الشاعر:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها[1]

إن إذن جواب لأن الظاهرة في أول البيت وقد أسلفناه **(وإذا أدخلت إن النافية على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه)** من البصريين **(والفراء)** من الكوفيين **(وأجاز الكسائي)** منهم **(والمبرد)** من البصريين **(إعمالها عمل ليس)** فترفع الاسم وتنصب الخبر **(وقرأ سعيد بن جبير ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾** [الأعراف: ١٩٤] **بتخفيف النون)** من إن **(وكسرها لالتقاء الساكنين)** وهما النون المذكورة ولام الذين الأولى **(ونصب عباداً)** على أنه خبر إن، واسمها هو الموصول **(و)** نصب **(أمثالكم)** على أنه صفة عباداً، فإن قلت كيف هذا وهما متخالفان بالتنكير والتعريف، قلت: بل هما متوافقان في التنكير فإن أمثالكم بمعنى مماثليكم، فالإضافة فيه لفظية، فإن قلت: ظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عباد وأمثالكم؛ إذ مقتضاها إثبات مماثلة المدعوين من دون الله تعالى المخاطبين، ومقتضى القراءة الأخرى نفي المماثلة، فهل من سبيل إلى التوفيق؟

قلت: نعم يمكن ذلك بأن تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية، أي: أن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله تعالى، والمماثلة المنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية، أي: ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الإنسانية، إذ هم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم؟! وأظن أني وقفت على معنى هذا الكلام في شرح التسهيل للقاضي محب الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى.

(وسمع من أهل العالية) وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليها عالي، ويقال أيضاً علوي على غير قياس كذا في «الصحاح».

---

(١) تقدم تخريجه.

«إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بالْعَافِيَةِ»، وَ «إنْ ذلك نَافِعَكَ ولا ضَارَّكَ». وممَّا يتخرَّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم: «إنَّ قَائم»، وأَصْلُه: «إنْ أنا قائم»؛ فحُذِفت همزة «أنا» اعتباطاً، وأُدغمت نون «إنْ» في نونها، وحُذِفت ألفها في الوصل، وسُمع «إنَّ قائماً» على الإعمال. وقَوْلُ بعضهم نُقِلت حركةُ الهمزة إلى النُّون ثم أُسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سُكِّنت النون وأُدغمت، مَرْدودٌ، لأن المحذوفَ لِعِلَّةٍ كالثابت، ولهذا تقول: «هٰذَا قَاضٍ» بالكسر لا بالرفع، لأن حذفَ الياء لالتقاء السَّاكنين؛ فهي مُقَدَّرة الثُّبوت، وحينئذٍ فيمتنع الإدغام، لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ....

(**إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية**) بنصب خيراً على أنه خبر إن (**وإن ذلك نافعك**) بالنصب على أنه خبرها (**ولا ضارك**) بالنصب أيضاً عطفاً على الخبر (**ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين**) من العرب (**إن قائم وأصله إن أنا قائم فحذفت همزة أنا اعتباطاً**) بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة أي: لا لعلة موجبة للحذف، مأخوذ من قولهم عبط الذبيحة أي: نحرها من غير علة، وهي سمينة فتية، وقولهم عبطت الدواهي الرجل نالته من غير استحقاق، ومات عبطة، أي: شاباً صحيحاً، واعتبطه الموت وأعبطه أخذه وهو كذلك.

(**وأدغمت نون إن**) النافية (**في نونها**) أي: في نون أنا التي هي ضمير رفع منفصل (**وحذفت ألفها في الوصل**) في اللغة المشهورة (**وسمع إن قائماً على الأعمال**) كما في قولهم: ما زيد قائماً، بالنصب، وكيفية العمل في الحذف والإدغام كما مر.

(**وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون**) التي نقلت إليها حركة الهمزة (**وأدغمت**) في نون أنا بعد ذهاب همزتها (**مردود؛ لأن المحذوف لعلة**) تقتضي الحذف (**بمنزلة الثابت**) الذي لم يحذف أصلاً (**ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع**)؛ إذ الأصل هذا قاضي بضمة على الياء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استثقلت الضمة على الياء بعد كسرة، فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعلة الالتقاء، وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الإعلال، فقيل: هذا قاض بالكسر (**لأن حذف الياء للساكنين**) أي لالتقائهما (**فهي مقدرة الثبوت**) فتكون الضاد مكسورة (**فحينئذٍ**) أي: حين إذ كان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت الوجود (**يمتنع الإدغام**) في إن أنا إذا حكم بنقل حركة الهمزة إلى النون (**لأن الهمزة فاصلة في التقدير**) وهي في حكم الموجودة في النطق، ومع ذلك لا يتصور الإدغام أصلاً، قلت: غاية ما قاله المصنف أنه لا يعتد بالعارض، وهو أصل مختلف فيه فقد قيل: إن العارض يعتد به ألا ترى أن مثل الأحمر إذا نقلت حركة همزته إلى لام التعريف، فإن شئت أبقيت ألف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لأنها عارضة، وإن شئت

ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨].

الثالث: أن تكون **مخفَّفة من الثقيلة**، فتدخل على الجملتين: فإن دخَلَتْ على الاسميَّة جاز إعمالُها خلافاً للكوفِيِّين، ....

حذفت الألف معتداً بلفظ الحركة بعدها، وعلى هذا أجاز القراء في مذهب ورش أن يقرأ ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] ونحوه بثبوت الألف وحذفها، وعلى هذا قرىء ﴿لَمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] بفتح نون من اعتبار[اً] بسكون اللام؛ لأنه الأصل كما تقول من الرجل، وقرىء في الشاذ لمن لاثمين بإدغام نون من في اللام اعتداداً بحركتها العارضة، كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أثير الدين أبي حيان رحمه الله تعالى:

راض حبيبي عارض قد بدا ... يا حسنه من عارض رابض(١)

وظن قوم أن قلبي سلا ... والأصل لا يعتد بالعارض

ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] قال الزمخشري أصله لكن أنا فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النون فكان الإدغام، ونحوه قول القائل:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب ... وتقلينني لكن إياك لا أقلي(٢)

أي: لكن أنا لا أقليك، هذا كلامه.

قلت: وهذا هو الوجه المردود عند المصنف، وقد علمت ما فيه، وقراءة ابن عامر بإثبات ألف أنا في الوصل والوقف جميعاً، وحسن ذلك وقوع الألف عوضاً من حذف الهمزة وغيره إلا في الوقف.

الوجه (**الثالث**: **أن تكون مخففة من**) إن (**الثقيلة فتدخل على الجملتين**) الاسمية والفعلية (**فإن دخلت على**) الجملة (**الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين**) وظاهر هذه العبارة أن خلاف الكوفيين في الحكم المذكور، وهو جواز الإعمال، وقضية ذلك أنهم قائلون بكونها مخففة من الثقيلة، وأن إلغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية، وليس كذلك فإن الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلاً، وإن التي يراها البصريين مخففة من الثقيلة يقولون: إنها النافية،

---

(١) البيت من البحر السريع، وهو لأبي حيان الأندلسي، انظر: نفح الطيب ٢/١٠٢٩.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣، والجنى الداني ص ٢٣٣، وجواهر الأدب ص ٢١٨، وخزانة الأدب ١١/٢٥٥.

لنَا قراءةُ الحرمِيَّين وأبي بكر ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] ....

ويمكن أن يجاب عنه بأن قوله خلافاً للكوفيين يرجع إلى صدر المسألة فقط، وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة، فإن قلت: قوله لنا قراءة الحرميين وأبي بكر يدفعه، فإن دليله المذكور منصوب لجواز الإعمال وذلك مقتض لأن يكون الإعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف، قلت: يلزم من الإعمال كونها مخففة، فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية لا المخففة، وقد أجاد المصنف في التعبير عن هذا المقصود في الكلام، على أن المشددة فيما يأتي فقال هناك: وتخفف فتعمل قليلاً وتهمل كثيراً، وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل: إن زيد لمنطلق فإن نافية واللام بمعنى إلا، فإن قلت: على ماذا انتصب قوله خلافاً؟ قلت: يجوز فيه وجهان:

أحدهما أن تكون مصدر خالف أي: خالفوا في ذلك خلافاً كما أن قولك: يجوز كذا اتفاقاً أو إجماعاً بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقاً، وأجمعوا عليه إجماعاً، فإن قلت: فما هذه اللام الواقعة بعد خلافاً فإنها لا يصح تعليقها بهذا المصدر، إذ هو مؤكد لا بفعله إذ هو متعد بنفسه؟ قلت: هي لام التبيين مثلها في سقياً لك فيتعلق بمحذوف أي: إرادتي للكوفيين.

وثانيهما أن يكون حالاً والتقدير أقول ذلك خلافاً للكوفيين أي مخالفاً لهم وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي الفارسي: هو من حديث البحر قل ولا حرج، ودل على هذا المحذوف أن كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به، فكان القول مقدراً قبل كل مقالة، وكذا قال المصنف في بعض تعاليقه (**لنا**): أيها القائلون بالإعمال (**قراءة الحرميين وأبي بكر وإن كلاً لما ليوفينهم**) بنصب كلاً وهو ظاهر في إعمال إن المخففة، وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه الآية متفقة من كل وجه، فإنهما يقرآن بتخفيف النون والميم من إن ولما، وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم، فلو اقتصر المصنف على قوله وإن كلاً لصح، وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعاً، سواء شددت ميم لما أو خففت، ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على لما: وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين:

أحدهما أن تكون مخففة من الثقيلة ويأتي في لما تلك الأوجه.

والثاني: أن تكون نافية وكلاً مفعول بإضمار أرى ولما بمعنى إلا، انتهى كلامه، فأنت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر، فكيف يتأتى له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره؟ ثم للكوفيين أن يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك، فيقولوا: لا نسلم أن كلاً منصوب بأن وإنما هو منصوب بفعل محذوف، واللام بمعنى إلا على ما هو معروف من مذهبهم، فإن قلت: يترجح مذهب البصريين لسلامته من الحذف الذي ارتكبه

وحكاية سيبويه «إنْ عَمْراً لمنطلقٌ» ويكثر إهمالها، نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢]، وقراءة حفص ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنَّه شدَّد نونَ «هٰذَانِّ». ومن ذلك ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خفَّفَ «لَما»، وإن دخلت على الفعل أُهملت وجوباً، والأكثر كَوْنُ الفعل ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ويُقاس على النوعين ....

الكوفيون وهو خلاف الأصل، قلت: لكنه لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض حروفه التي وضع عليها، وهو خلاف الأصل، ومذهب الكوفيين سالم من ذلك، وبالجملة فالنظر في المذهبين متعارض فتأمله.

(و) لنا أيضاً أيها القائلون بالإعمال (**حكاية سيبويه**) عن العرب (**إن عمراً لمنطلق**) وقد يقول الكوفيون هو مخرج على الحذف أيضاً أي: إن أرى عمراً لهو منطلق (**ويكثر إهمالها بنحو**: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]) ونحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢] وما في الآيتين صلة، وجميع فعيل بمعنى مفعول أي: كلكم لمجموعون لدينا (**وقراءة حفص**: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]) بتخفيف نون إن فأهملت (**وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذّان**) وحفص خففها، وأما الباقون فقرؤوا بتشديد نون إن، لكن أبو عمرو قرأ هذين بالياء، ومن عداه بالألف وقراءة ابن كثير شاهدة للإهمال كقراءة حفص.

(**ومن ذلك**) وهو إعمال إن المخففة (**قوله تعالى**: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤] **في قراءة من خفف لما**) من السبعة وهم من عدا عاصماً وحمزة وابن عامر، وأما من شدد لما وهم هؤلاء الثلاثة فإن نافية ولما بمعنى إلا، وما على تلك القراءة صلة ولا يظهر وجه لفصل هذه الآية عن المثل المتقدمة بقوله: ومن ذلك (**وإن دخلت**) أي: إن المخففة (**على**) الجملة (**الفعلية وجب إهمالها، والأكثر**) في الاستعمال (**كون الفعل**) من تلك الجملة الفعلية (**ماضياً ناسخاً**) بأن يكون من باب كان وأخواتها، أو باب كاد أخواتها (**نحو** ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]) ونحو: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ونحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] فهذه الآيات من تلك الأبواب الثلاثة على ترتيبها في الذكر المتقدم (**ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً**) فيكون كثيراً لا أكثر (**نحو** ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]) ونحو (﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦] **ويقاس على النوعين**) وهما الماضي الناسخ والمضارع الناسخ

اتفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قوله [من الكامل]:

٢٢ ـ شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ولا يُقاس عليه خلافاً للأخفش، أجازَ «إِنْ قَامَ لأنا، وإن قَعَدَ لأَنْتَ»، ودون هذا أن يكونَ مضارعاً غير ناسخٍ كقول بعضهم: «إِنْ يَزِينُكَ لنَفْسُك، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ»، ولا يقاسُ عليه إجماعاً. ....

اتفقوا على ذلك (اتفاقاً ودون هذا أن يكون) الفعل (ماضياً غير ناسخ) فيكون قليلاً لا كثيراً (نحو:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد)[1]

الشلل فساد في اليد يقال شلت يده بالفتح تشل فهو من باب علم يعلم (ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش) وقد عرفت وجه نصب خلافاً في مثل ذلك (أجاز إن قام لأنا وإن قعد لأنت) والجماعة يمنعون مثل هذا، ويعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذاً (ودون هذا) في القلة (أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه)[2].

فحرف المضارعة من هذين الفعلين مفتوح، يقال: زانه يزينه وشانه يشينه والهاء من لهيه للسكت، ومثل هذا التركيب من الشذوذ بمكان (ولا يقاس عليه) أجمعوا على ذلك (إجماعاً) فإن قلت: لم كان الأكثر دخول إن المخففة على الأفعال الناسخة، قلت: لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر؛ لئلا يزول عنها وضعها بالكلية، ألا ترى أنها إذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخراً عليها، إذا الاسمان مذكوران بعدها؛ لأنك إذا قلت إن كان زيد لقائماً فمعناه إن زيداً لقائم، هذا معنى كلام ابن الحاجب، فإن قلت فلم كان الأكثر أن يكون ذلك الفعل الناسخ ماضياً؟ قلت: لم أر من تعرض لهذا السؤال، ويمكن أن يجاب عنه بأن إن وأخواتها مشابهة للفعل لفظاً ومعنى.

أما لفظاً فلبنائها على الفتح ولكونها ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل.

وأما معنى فلأنها في معنى أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت هكذا قرره نجم الدين سعيد في «شرح الكافية» وذكره غيره أيضاً، ومقتضاه مشابهتها للفعل الماضي فقصدوا في

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد، انظر: الأغاني ١٨/٦٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤١.

(٢) انظر أوضح المسالك ١/٣٦٩.

وحيثُ وجدت «إنْ» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصْلَها التَّشديد. وفي هذه اللام خلافٌ يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة كقوله [من البسيط]:

٢٣ ـ مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

وأكثرُ ما زيدت بعد «ما» النَّافية إذا دخلت على جملة فعليَّةٍ كما في البيت، أو اسميَّة كقوله [من الوافر]:

إن بعد تخفيفها أن يدخلوها غالباً على ما هو مشابه لها لفظاً ومعنى، وهو الفعل الماضي لهذه المناسبة **(وحيث وجدت إن)** بتخفيف النون **(وبعدها اللام المفتوحة، كما في هذه الأمثلة فاحكم)** على مذهب البصريين **(بأن أصلها التشديد)** فإن قلت: ما هذه الفاء من قوله فاحكم؟ قلت: هي فاء الجواب إما على إجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره س[1] نحو: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١] وإما على جعله من باب ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ٥]، أي: مما أضمر فيه أما، وقد يجيء كلام في هذا المعنى بعد **(وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام إن شاء الله تعالى.**

و) الوجه **(الرابع)** بإدخال العاطف هنا ولم يفعل ذلك في الثاني ولا الثالث **(أن تكون زائدة كقوله)** أي قول النابغة الذبياني:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل فالسند[2]

(ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي)

أراد بالمؤمن الله تعالى، والعائذات اللائذات الملتجئات منصوب على المفعول بالمؤمن، والطير بدل منه أو عطف بيان، والغيل بغين معجمة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فلام، والسند بسين مهملة ونون مفتوحتين ودال مهملة، وهما أجمتان كانتا بين مكة والمدينة، يريد أن ركبان مكة لا تأخذ هذه الطير ولا تصيدها بل تمسحها ولا تضرها، حلف بما ذكر أنه لم يأت شيئاً يكرهه الممدوح، فإن فعل ذلك فشلت يده حتى لا تقدر على رفع السوط.

(وأكثر ما زيدت بعد ما النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت) الذي أنشد المصنف صدره **(أو)** جملة **(اسمية كقوله:**

---

(١) كذا في الأصل ولعل المراد بها سيبويه.

(٢) البيتان من البحر البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥، وخزانة الأدب ٥/ ٧١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨٦.

٢٤ ـ فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلٰكِنْ مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخَرِينَا

وفي هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازيّة كما في البيت، وأما قوله [من البسيط]:

٢٥ ـ بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَباً وَلاَ صَرِيفاً، وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

في رواية مَنْ نصَب ذهباً وصريفاً، فخرج على أنّها نافية مؤكِّدة لـ «مَا».

وقد تزاد بعد «ما» الموصولة الاسميّة، كقوله [من الوافر]:

٢٦ ـ يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إنْ لاَ يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا)[1]

المراد بالطب هنا العادة كذا في «الصحاح» والجبن خلاف الشجاعة، والمنايا جمع منية وهي الموت والدولة في الحرب بمعنى النصر والغلبة، تقول: كان لفلان على فلان في الحرب دولة أي: انتصر عليه وغلبه، قال أبو عمرو بن العلاء: الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب، وقال عيسى بن عمرو: كلتاهما في المال والحرب، وقال يونس: أما أنا فوالله ما أدري ما بينهما.

(**وفي هذه الحالة**) وهي حالة زيادة إن بعد ما (**تكف عمل ما الحجازية**) فيبقى المبتدأ والخبر بعدها على ما كانا عليه من الرفع (**كما في البيت المتقدم وأما قوله:**

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف[2]

في رواية من نصب ذهباً وصريفاً) لا في رواية من رفعهما، والنصب لهما يرد في الظاهر نقضاً لقوله: إن زيادة إن بعد ما كافة لعملها عند الحجازيين (**فخرج على أنها نافية مؤكدة لما**) لا زائدة فلهذا لم تكفها عن العمل، وغدانة بضم الغين وبالدال المهملة والنون حي من يربوع، والصريف الفضة الخالصة والخزف، قال الجوهري: الجر، وفي «القاموس» هو الجر وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخاراً.

(**وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله:**

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب)[3]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لفروة بن مسيك في الجنى الداني ص ٣٢٧، وخزانة الأدب ٤/ ١١٢.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠، وخزانة الأدب ٤/ ١١٩.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في الخزانة ٨/ ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٥.

وبعد «ما» المصدرية كقوله [من الطويل]:

٢٧ ـ وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزِيدُ

وبعد «ألاَ» الاستفتاحيَّة كقَوْلِهِ [من الطويل]:

٢٨ ـ ألاَ إن سَرَى لَيْلي فَبِتُّ كَئِيبا ... أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبا

وَقَبْلَ مَدَّة الإنكار، ....

تعرض كأنه من الاعتراض يقال: عرضت له القول بفتح الراء وكسرها، فعلى الثاني تعرض بفتح الراء، ويحتمل أن يكون تعرض بمعنى تظهر، يقال: عرض له أمر كذا أي: ظهر، وأدناه أقربه، والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة، وهو سبب الأمر يقال: ما خطبك؟ أي ما سبب أمرك الذي أنت عليه؟ وغلب استعمال الخطوب في الأمور الشاقة الصعبة **(وبعد ما المصدرية كقوله:**

وَرَجِّ الفتى للخير ما إن رأيته ... على السِّن خيراً لا يزال يزيد)[1]

الفتى الشاب يقال: فتي بكسر التاء يفتي فتاء بالمد فهو فتى بالقصر، والسن العمر وهنا مضاف محذوف أي: على زيادة السن وخيراً مفعول يزيد، قلت: ولا يتعين البيت شاهداً لما ذكر لاحتمال أن تكون ما زائدة وإن شرطية **(وبعد إلا الاستفتاحية كقوله:**

ألَا إنْ سَرَى لَيْلي فَبِتُّ كئيباً ... أحاذرُ أن تَنْأى النوى بغَضُوبا)[2]

سرى بمعنى سار وإسناده إلى الليل مجاز والكئيب المسيء الحال، يقال: كئب الرجل يكأب كأبة على زنة تمرة وكآبة على زنة كمالة، وتنأى تبعد، والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، وهي مؤنثة لا غير كذا في «الصحاح» وغضوب اسم امرأة بغين وضاد معجمتين.

(و) تزاد إن أيضاً **(قبل مدة الإنكار)** وهي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول: جاءني زيد فيقول: من يقصد إنكار مجيئه لك أزيد إنيه أي: كيف يجيئك؟ فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك، أو يقول ذلك من لا يشك في أن زيداً جاءك، ويستنكر أن لا يجيئك فكأنه يقول: من يشك في هذا وكيف لا يجيئك.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/ ١٨٩، ولسان العرب ١٣/ ٣٥ (أنن).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢١١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣.

سمع سيبويه رجلاً يقال له: «أتخرج إن أخصبَت البادية»؟ فقال: «أأنَا إنِيْه»؟ منكراً أن يكون رأيه عَلَىٰ خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد الإيجابيَّة، وهو سَهْو، وإنما تلك أن المفتوحة.

وزيد على هٰذِهِ المعاني الأربعة معنَيَانِ آخران، فزعَم قُطْرُب أنها قد تكون بمعنى «قَدْ»، كما مرَّ في: ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩] وزعمَ الكوفيُّون أنها تكونُ بمعنى «إذا»، وجعلوا منه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ»، ونحو ذلك ....

(سمع سيبويه رجلاً يقال له: **أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك**) وهذا يحتمل أن تكون مدة الإنكار اجتلبت بعد زيادة إن فتكون المدة ياء لأنك تكسر النون لالتقاء الساكنين، فلا يكون الزائد إلا ياء ويحتمل أن تكون المدة اجتلبت قبل زيادة أن فتكون المدة ألفاً للحاقها بعد فتحة نون الضمير، والأصل آناه، ثم زيدت أن بين النون والألف فالتقى ساكنان فكسر أولهما نون أن المزيدة فانقلبت الألف ياء، (**وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لما الإيجابية، وهو سهو وإنما تلك في أن المفتوحة**) الهمزة وجزم المصنف بالسهو من غير تثبت يستند إليه غير مناسب، فابن الحاجب إمام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو، ولم أر أحداً من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه، وفهم الأئمة النقاد بل أقروا ذلك ولم يتعقبوه، وقال الرضى: زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول: لما أن جلستَ جلستُ فتحاً وكسراً والفتح أشهر.

(**وزيد على هذه**) المعاني الأربعة (**معنيان آخران فزعم قطرب**) وهو أبو علي محمد بن المستنير البصري أحد تلامذة سيبويه، ويقال إنه هو الذي لقبه بقطرب لمباكرته إياه في الأسحار، قال له يوماً: ما أنت إلا قطرب الليل، والقطرب دويبة تستريح بالنهار وتسعى بالليل (**إنها**) أي: إن المكسورة (**قد تكون بمعنى قد كما مر في** ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]) ومر ما في ذلك من الكلام، (**وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ**) التعليلية (**وجعلوا منه** ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]) أي: لأجل كونكم مؤمنين فهي بمعنى إذ التي ترد للتعليل، وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] وهذا موضع العطف، ولكن المصنف تركه وقد مر التنبيه على مثله (**وقوله عليه الصلاة والسلام: (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون)**[1]**، ونحو: ذلك**)

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (٢٤٩)، والنسائي، كتاب =

ممَّا الفعلُ فيه محقَّقُ الوقوع، وقوله [من الطويل]:

٢٩ ـ أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

قالوا: وليست شَرْطيَّة، لأن الشَّرط مُسْتَقبل، وهذه القصَّة قد مضت.

وأجابَ الجُمهور عن قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧] بأنه شرط جيء به للتَّهْييجِ والإلهاب، كما تقول لابنك: «إنْ كنتَ ابني فلا تَفْعَلْ كذا».

وعن آية المشيئة بأنَّه تعليمٌ للعِباد كيف يتكلَّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يُذكر للتبرُّك؛ أو أن المعنى لتدخُلنَّ جميعاً ....

بنصب نحو عطفاً على المنصوب المتقدم **(مما الفعل)** الواقع **(فيه)** بعد إن الشرطية **(محقق الوقوع)** فلا يصلح أن يكون شرطاً لما علمته قبل هذا **(و)** جعلوا من ذلك أيضاً **(قوله:**

أتغضب إن أُذْنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم)(١)

على رواية من رواه بإن المكسورة وحزتا بحاء مهملة وزاي قطعتا، وجهاراً بكسر الجيم، أي: مجاهرة غير سر **(قالوا: وليست)** إن فيه **(شرطية لإن الشرط)** الذي يقع بعدها **(مستقبل وهذه القصة)** وهي حز أذني قتيبة جهاراً **(قد مضت، وأجاب الجمهور)** عن جميع ما تقدم فأجابوا **(عن قوله تعالى:** ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧] **بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب كما تقول: لابنك إن كنت ابني فلا تفعل كذا)** وفي ذلك من التهييج له على أن لا يفعل ذلك المنهي عنه ما لا يخفى، وهذه نكتة لإبراز مثل هذا المحقق الواقع في قالب المعدوم المشكوك في وقوعه، فلا حاجة إلى جعل الأداة غير شرطية، بل جعلها كذلك تذهب هذه النكتة.

(و) أجابوا **(عن آية المشيئة)** وهي ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] **(بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل)** متأدبين بأدب الله تعالى مقتدين بسنته، روى الواحدي عن أحمد بن يحيى أنه قال: استثناء الله فيما يعلم واستثناء الخلق فيما لا يعلمون، وأمر بذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤] **(أو بأن ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك)** وبهذا يجاب عن الحديث **(أو أن المعنى لتدخلن جميعاً**

= الطهارة، باب حلية الوضوء (١٥٠)، وأبو داود كتاب الجنائز، باب ما يقول إذا زار القبور أو مر بها (٣٢٣٧)، وأحمد (٧٩٣٣).

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق، انظر ديوانه ٢/ ٣١١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٠.

إن شاء الله أن لا يموتَ منكم أحدٌ قبل الدخول، وهذا الجواب لا يرفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله ـ ﷺ ـ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا، أو من كلام المَلَك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمُول على وجهين:

أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مُقام المسبَّب، والأصل: أَتَغْضَبُ إن افْتَخَرَ مُفْتَخِرٌ بسبب حزِّ أُذُنَيْ قتيبة، إذ الافتخارُ بذلك يكون سبباً للغضب ومُسبَّباً عن الحزِّ.

إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يرفع السؤال) بالراء وفي بعض النسخ لا يدفع، ووجه ما قاله: أن الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعاً، فلزم تحقق مشيئته، لأن لا يموت منهم أحد قبل الدخول، إذ لو شاء موت أحد منهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت، وهذا باطل لاستلزامه الخلف في الوعد، وهو على الله تعالى محال.

(وأن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام) فالشرط على هذين التقديرين، على بابه، وفيه نظر وذلك لأنه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير أن يكون في الكلام إشعار بأنه محكي، ثم هذا لا يدفع الإشكال؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي وحق، فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة، وكذا في حق الملك؛ لأنه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه.

(وأما البيت فمحمول على وجهين:

أحدهما: على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أن يكون إن افتخر مفتخر) في المستقبل **(بسبب حزه)** فيما مضى **(أذني قتيبة إذ الافتخار بالحز يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحز)**، فإن قلت: الهمزة الداخلة على تغضب للإنكار التوبيخي فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم، وإذا كان الغضب واقعاً استحال كون جواب الشرط أو دليل الجواب؛ إذ لا يتسبب الماضي عن المستقبل، قلت: الإنكار التوبيخي على قسمين:

إما بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو أعصيت ربك؟ فيكون الموبخ عليه قد تحقق وقوعه.

وإما بمعنى لا ينبغي أن يكون نحو أتعصي ربك؟ فلا يكون الموبخ عليه قد وقع ولكن بصدد أن يقع، فما في البيت من القسم الثاني لا الأول.

الثاني: أن يكون على معنى التَّبيّن، أي أتغضب إنْ تبيَّنَ في المستقبل أن أُذني قتيبة حُزَّتا فيما مضى، كما قال الآخر [من الطويل]:

٣٠ ـ إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْني لَئِيمَةٌ ولَم تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا

أي: يتبيَّن أني لم تلدني لئيمةٌ.

وقال الخليل والمبرِّد: الصوابُ «أَنْ أُذُنَا» بفتح الهمزة من «أَنْ»، أَي: لأن أُذُنَا، ثم هي عند الخليل «أن» النَّاصبة، وعند المبرّد أنها «أن» المخفَّفة من الثقيلة.

ويردُّ قولَ الخليل أنَّ «أنِ» الناصبةَ لا يليها الاسمُ على إضمارِ الفعل، وإنما ذلك لِـ «إن» المكسورة، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

وعلى الوجهَيْنِ ....

والوجه الثاني: (**أن يكون على معنى التبيين أي: أتغضب أن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال**) هو أي الشاعر:

(**إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من أن تقري به بدا**)(١)

أي: يتبين أني لم تلدني لئيمة) برفع يتبين لا بجزمه جواباً لإذاما؛ لأنها لا تجزم إلا شاذاً قال الجوهري: وقولهم لا بد من كذا كأنه قيل لا فراق منه، ويقال البد العوض، ومن أن تقري متعلق ببداً وضمير به يعود إلى القول المتقدم أي لم تجدي بداً من إقرارك بما قلته من أني لم تلدني لئيمة، يقول: إذا ما ذكرنا أنسابنا علمت يا هذه أني لست بابن لئيمة وظهر لك ما يلجئك إلى الاعتراف بذلك، وإنما قال لم تلدني لئيمة؛ لإن الأم إذا كانت من الكرام فالأب أولى؛ لأن العرب لا يزوجون من هو دونهم وربما تزوجوا من دونهم.

(**وقال الخليل والمبرد: الصواب أن أذنا بفتح الهمزة**) من أن (**أي: لأن أذنا، ثم هي عند الخليل أن الناصبة**) الخفيفة بحسب الوضع (**وعند المبرد أنها المخففة من الثقيلة**) واسمها ضمير شأن محذوف والجملة الاسمية خبره (**ويرد قولَ الخليل الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك؛ لإن المكسورة نحو** ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]) وعلى تخريج الخليل يلزم أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أي: إن حزت أذنا قتيبة، فيكون الاسم قد وليها على إضمار الفعل، وانظر لم امتنع ذلك (**وعلى الوجهين**)

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لزائد بن صعصعة الفقعسي في حاشية الأمير على المغني ١/٢٥، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٥.

يتخرَّجُ قَولُ الآخر [من الكامل]:

٣١ - إِنْ يَقْتُلُوك، فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أي: إنْ يفتخروا بسببِ قتلِك، أو: إنْ يتبيَّن أنهم قتلوك.

● **(أن) المَفْتوحة الهمزة السَّاكِنة النون** ـ على وجهَيْنِ: اسم، وحرف.

والاسمُ على وجهين: **ضمير المتكلِّم في** قول بعضهم: «أَنْ فَعَلْتُ» بسكونِ النُّون، والأكثرون على فَتْحِها وَصْلاً، وعلى الإتيان بالألف وَقْفاً، **وضمير المخاطب في** قولك: «أَنْتَ»، وَ «أَنْتِ»، و «أَنْتما»، ....

المذكورين، وهما إقامة السبب مقام المسبب، وإرادة معنى التبيين **(يتخرج قول الآخر:**

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك وربَّ قتل عار)[1]

فإن قتله قد وقع ومضى، لكنه جعل شرطاً على ما تقدم **(أي: إن يفتخروا بسبب قتلك أو إن يتبين أنهم قتلوك)** وعار إما خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة قتل، أو خبر لهذا المجرور برب إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

(أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون تأتي على وجهين: اسم وحرف) الظاهر رفعهما على أنهما خبر بعد خبر، أي: إن اسم وحرف وجرهما على الإبدال من وجهين غير بين، لأدائه إلى قولك إن على اسم وحرف وفيه ما لا يخفى، اللهم إلا أن يقدر محذوف أي: وجه اسم ووجه حرف، أي طريقته فيمكن الإبدال حينئذٍ.

(والاسم على وجهين: ضمير المتكلم) برفع ضمير وفيه ما مر، **(في قول بعضهم)** أي: بعض العرب **(إن فعلت بسكون النون)** وصلاً ووقفاً وهي لغة حكاها قطرب **(والأكثرون)** من العرب، وهم من عدا تميماً **(على فتحها وصلاً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً)** وأما تميم فيثبتونها وصلاً ووقفاً، وبها قرأ نافع، ومذهب البصريين أن الضمير هو الهمزة والنون، وأما الألف فزائدة بدليل حذفها في الوقف، وقال الكوفيون: الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم، فإن: قلت على ماذا انتصب وصلاً ووقفاً؟ قلت: على الظرفية باعتبار مقامهما مقام مضاف محذوف، أي: زمن وصل وزمن وقف **(وضمير المخاطب)** بالرفع عطفاً على المتقدم، وفيه أيضاً ما مر، وهذا هو الثاني من وجهي الاسم وهو أن يكون ضمير المخاطب **(في قولك أنت)** للواحد المذكر **(وأنت)** للواحدة المؤنثة **(وأنتما)** للمخاطبين أو

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لثابت قطنة، انظر الأغاني ١٤/ ١٢٧٠.

و «أَنْتُمْ»، و «أنتنَّ»، على قول الجمهور: إن الضَّمير هو «أَنْ» والتَّاء حرف خطاب.

والحرف على أربعةِ أوجُهٍ:

أحدها: أن تكون **حرفاً مصدريًا ناصباً، للمُضارع**، وتقع في موضعين، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠]، ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وزعَم الزجَّاج أن منه: ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، أي: خيرٌ لكم، فحذف الخبر؛ ....

للمخاطبتين **(وأنتم)** لجماعة المخاطبين **(وأنتن)** لجماعة المخاطبات هذا **(على قول الجمهور أن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب)** ومذهب الفراء أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة، وقال بعضهم: الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة، كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عمدوها لتستقل لفظاً.

(والحرف على أربعة أوجه:

أحدها أن يكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، ويقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء فتكون) هي وصلتها **(في موضع رفع نحو** ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦] ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] **وزعم الزجاج أن منه** ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٢٤] **أي: خير لكم فحذف الخبر)** وليس بمتعين لذلك لما سيأتي، ولجواز كون ذلك في محل جر على أنه عطف بيان لإيمانكم، أي: للأمور المحلوف عليها التي هي البر والتقوى والإصلاح بين الناس، [و] الأصل في ذلك أن بعض الناس كان يحلف أن لا يفعل بعض الخيرات من صلة رحم، أو عبادة أو إصلاح ذات بين، ثم يقول: أخاف الله تعالى أن لا أحنث في يميني، فيترك البر إرادة البر في يمينه، فقيل لهم: لا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم، أي: حاجزاً لما حلفتم عليه وسمي المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام: **(من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها)**[1] والعرضة اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حاجزاً ومانعاً منه.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها... (١٦٥٠)، والترمذي، كتاب النذور والأيمان عن رسول الله، باب ما جاء في الكفارة قبل الحنث (١٥٣٠)، والنسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب الكفارة قبل الحنث (٣٧٨١).

وقيل: التقدير مخافَةَ أن تبرّوا؛ وقيل في ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ﴾ [التوبة: ١٣]: إن «أحقّ» خبر عمّا بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] كذلك، والظاهرُ فيهما أن الأصلَ أحقُّ بكذا. والثاني: بعد لفظ دالّ على معنًى غير اليَقين، ....

(والثاني) من موضعي وقوعها أن تقع (**بعد لفظ دال على معنى غير اليقين**) سواء كان دالاً على ظن أو غيره، وكأنه قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما تتميز به الناصبة من المخففة وفيه نظر، فقد قال الإمام المرزوقي في قول الحماسي:

همـمـت بـأن لا أطـعـم الـدهـر بـعـدهـم حـيـاة وكـان الـصـبـر أبـقـى وأكـرمـا[1]

أطعم منصوب بأن ولو رفع لجاز على أن تكون مخففة من الثقيلة، ويكون اسمها مضمراً فدل ذلك على أن المخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين، وهذا ينافي غرض المصنف، وقد يجاب بأن الهم يرد بمعنى العزم على الشيء وهو الجد فيه، وبمعنى حديث النفس كما صرح بعض أئمة اللغة، فيكون يقينياً بالاعتبار الأول وغير يقيني بالاعتبار الثاني، فلعل المرزوقي أجاز كونها مخففة نظراً إلى كون الفعل يقينياً، وأجاز كونها ناصبة نظراً إلى كون الفعل غير يقيني، فاندفع النظر.

وقد ذكر ابن الحاجب في «شرح المفصل» ضابطاً يعلم به موضع تعين الناصبة وتعين المخففة وموضع جواز الأمرين، سواء كنت منشئاً للكلام أو سامعاً فقال: لفظ إن إما أن تذكر بفعل قبلها مسلط عليها أوْلا، فإن كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو إما أن يكون فعل تحقيق أو ظن أو غيرهما، فالأول يتعين للمشددة والمخففة منها، والثالث يتعين للناصبة، والثاني يجوز فيه الأمران.

وإن لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو إما إن يكون مصدراً بها الجملة أوْلا، فإن صدرت بها الجملة تعينت الناصبة للفعل مثل قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وإن لم تصدر بها جازتا كقولك: حسن أن يقوم وحسن أن تقوم، على أن أصله أنك تقوم، وقد ظهر لك بهذا الكلام مؤاخذة على المصنف إن كان مقصوده بذكر ذينك الموضعين تمييز ما يتعين فيه أن الناصبة من المخففة، وهو الظاهر من سياق كلامه فتأمله، وقد يقال أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيقي والتقديري فلا تتم المؤاخذة، وإذا وقعت الناصبة بعد فعل غير

---

(١) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان الحماسة ١/ ٤٢٤.

فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦] الآية، ونحو: «يُعْجِبُني أن تَفْعَل»، ونصب نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وخفض، نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢]، ومحتملة لهما، نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، أصلُه: في أنْ يغفر لي، ومثلُه: ﴿أَن تَبَرُّوا۟﴾ [البقرة: ٢٢٤] إذا قُدِّر: «في أن تبرّوا» أو «لئلاّ تبرّوا»، ....

دال على اليقين (فتكون) أي فقد تكون هي وصلتها (في موضع رفع نحو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ﴾) [الحديد: ١٦] ونحو ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] (و) في موضع (نصب نحو ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾) [يونس: ٣٧] كذا أعربه غير واحد على أنه خبر كان، فإن يفترى مقدر بمصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كما ذكر المصنف في أواخر الكتاب، وإنما احتيج إلى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الإخبار، وجعله من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى في هذا المحل، وقال الرضي: إن هذه هي المضمرة بعد لام الجحود محذوفة، وهما متعاقبان فإن أثبت اللام لم تأت بأن وإن حذفت أن لم تأت باللام، وعليه فيحتمل المحل النصب والجر كنظائره، وقدر أبو البقاء الخبر ممكناً فيكون المحل رفعاً على أنها وصلتها فاعل بالمحذوف، قلت: ولو قيل بأن كان تامة وأن يفترى في محل رفع على أنه بدل اشتمال من فاعلها، والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار إلى تأويل، ونحو ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢] ونحو ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩].

وفي موضع (خفض نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] ونحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠]) ونحو ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] وسيأتي الكلام على هذه اللام في حرفها هل هي زائدة أوْلا (و) تكون أن مع صلتها (محتملة لهما) أي لموضع النصب ولموضع الخفض (نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] أصله في أن يغفر لي، ومثله أن تبروا) في الآية المتقدمة لكن ليست مثليتها للمحتملة للنصب والخفض على الإطلاق وإنما هي (إذا قُدِّر في أن تبرّوا) والجار على هذا التقدير متعلق بعرضة لما فيه من معنى الاعتراض، أي: ولا تجعلوا الله معترضاً في البر، أي: إنه عرضة (أو) إذا قدر (لئلا تبروا) فحذف الجار والنافي جميعاً، وحينئذٍ يتعلق الجار بالفعل المنهي عنه أي: ولا تجعلوا الله لأجل ترك البر والتقوى، والإصلاح عرضة لأيمانكم أي: حاجزاً ومانعاً من ترك ما حلفتم عليه بها وإتيان الذي هو خير، فعلى أحد هذين التقديرين

وهل المحلُّ بعد حذف الجارّ جرّ أو نصب؟ فيه خلاف، وسيأتي، وقيل: التقدير: «مخافَةَ أن تبرّوا».

واختُلِف في المحل من نحو: «عَسَى زَيْدٌ أن يَقُومَ» فالمشهور أنه نصب على الخبريَّة، وقيل: على المفعوليَّة؛ وإنَّ معنى «عَسَيتَ أَنْ تَفْعَلَ»: قاربْتَ أن تفعل، ونُقِلَ عن المبرّد؛ وقيل: نصب بإسقاط الجارّ أو بتضمينِ الفعل معنى «قارب»، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإنّ المعنى: دَنَوْتَ من أن تفعل، ....

يحتمل المحل الجر والنصب[1]، وأما إذا جعل أن تبروا عطف بيان على الإيمان كما مر فالمحل جر ليس إلا وإذا جعل مبتدأ كما ذهب إليه الزجاج فيما تقدم فالمحل رفع ليس إلا، ولما كانت الآية محتملة لهذه الأمور ولم تتعين مثالاً لما يحتمل النصب والخفض فقط فصلها عما سبقها من المثل بقوله: ومثله أن تبروا **(وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب فيه خلاف)** مرت الإشارة إليه أول الكتاب **(وسيأتي)** الكلام عليه مشبعاً في آخر الباب الرابع، فإن قلت كيف ساغ الإخبار عن المحل بقوله جر أو نصب؟ قلت: لأنه على حذف مضاف، إما من الابتداء أي: وهل إعراب المحل جر أو نصب، وإما من الخبر أي: وهل المحل محل جر أو محل نصب، أو ذو جر أو ذو نصب وهذا أمر سهل وإن استصعبه بعض المدعيين لعلم النحو بهذه البلاد.

(وقيل: التقدير مخافة أن تبروا) فيكون المحل نصباً ليس إلا؛ لأن المضاف لما حذف أقيم المضاف إليه مقامه، فأعطي إعرابه، وإبقاؤه على الجر بعد حذف المضاف شاذ، فلا يرتكب تخريج القرآن عليه لغير ضرورة.

(واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم، فالمشهور أنه نصب على الخبرية)، وأن عسى بمثابة كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويقدر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضافاً إما من الاسم أي: عسى حال زيد أن يخرج، أو من الخبر أي: عسى زيد صاحب أن يخرج، وفي هذا التقدير تكلف إذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر.

(وقيل: على المفعولية وإن معنى عسيت أن تفعل قاربت أن تفعل) فهي فعل متعد إلى واحد كضرب، وليست من أخوات كان، **(ونقل)** هذا القول **(عن المبرد وقيل: نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى دنوت من أن تفعل)** هذا هو الأصل ثم حذف الجار توسعاً، فصار المحل نصباً على أحد القولين في المسألة

---

(١) العبارة في حاشية الدسوقي كما يلي: فعلىٰ هذين التقديرين يحتمل اهـ ص ٤٧.

أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأوّل بعيد، إذ لم يُذْكر هذا الجارّ في وقت؛ وقيل: رفع على البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سدَّ في قراءة حمزة ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ﴾ [آل عمران: ١٧٨] مَسَدَّ المفعولين.

(أو قاربت أن تفعل) فلا حذف، ولا خلاف على صحة هذا التقدير في أن المحل نصب، **(والتقدير الأول)** وهو النصب على إسقاط الجار **(بعيد إذ لم يذكر هذا الجار في وقت)**، وإنما يتأتى هذا الاستبعاد أن لو كان المدعى أن هذا الجار محذوف على سبيل الجواز، وأما إذا كان المدعى أنه محذوف وجوباً فلا وجه للاستبعاد حينئذٍ؛ لجريانه في كل شيء واجب الحذف.

(وقيل): محل أن يقوم من نحو: عسى زيد أن يقوم. **(رفع على البدل)** من زيد وهو بدل اشتمال كما في قولك: أعجبني زيد قيامه، واعترض هذا القول بأنه يلزم عليه كون البدل لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل، **قلت**: ولا مانع من أن يكون البدل لازماً لكونه المقصود بالحكم، وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم فقد رأينا بعض التوابع يلزم كتابع مجرور رب إذا كان ظاهراً **(وسد)** البدل على هذا القول **(مسد الجزأين)** اللذين يحتاج إليهما عسى، فإنها على المشهور داخلة على ما هو في الأصل مبتدأ وخبر **(كما سد)** البدل **(في قراءة حمزة ولا تحسبن)** بالتاء الفوقية وفتح السين (﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] **مسد المفعولين)** ولا يضر الاقتصار على مفعول واحد لحسب وإن كان في غير هذا الموضع ممتنعاً على المختار عند كثيرين؛ وذلك لأن المبدل منه في حكم المنحى المطرح، والمقصود إنما هو البدل وهو كافٍ في تمام الكلام؛ لكون أن المفتوحة مع الاسم والخبر يصلح للوقوع موقع المفعولين، إما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلبي بالنسبة إلى المبتدأ والخبر، وإما باعتبار الحذف أي: لا تحسبن خيرية الإملاء ثابتة على اختلاف الرائين، ولا بعد في أن يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على المفعول الأول وهو مع الإتيان بالبدل يصح كما في قول الحماسي:

فما كان قيس هلكه هلك واحد ... ولكنه بنيان قوم تهدما[١]

فإنه يمتنع بدون البدل إذ لا يقال: ما كان قيس هلك واحد ويصح معه كما رأيت، وإنما لم يجعل إنما نملي لهم خير مفعولاً ثانياً؛ لأنه في تأويل خيرية إملائنا لهم، ولا يصح أن يكون خبر الذين كفروا لمغايرته له وعدم صدقه عليه، ويمكن أن يكون المعنى: ولا تحسبن حال الذين كفروا، أو لا تحسبن الذين الذين كفروا أنما تملي لهم خير فيتم الكلام حينئذٍ بالمفعولين؛ لارتفاع المانع من الإخبار.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعبدة بن الطيب في ديوانه ص ٨٨، والأغاني ١٤/ ٨٧.

و «أَنْ» هذه موصولٌ حرفيّ، وتُوصَل بالفعل المتصرِّف، مضارعاً كان كما مَرّ، أو ماضياً نحو: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤] أو أمراً كحكاية سيبويه: «كَتَبْتُ إليهِ بأن قُم». هذا هو الصحيح.

وفي «حواشي التسهيل» للمصنف قال ابن الخباز في «شرح الإيضاح» ويقرأ ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم بالتاء، وهو على على حذف مضاف أي: شأن الذين، كقوله:

وما حسبتك أن نجينا

أي: وما حتسبت شأنك المجيء **(وإن هذه)** وهي الثنائية بحسب الوضع **(موصول حرفي)** والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر، زاد ابن مالك ولم يحتج إلى عائد احترازاً من الذي إذا وقع صفة مصدر نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] إذ التقدير: كالخوض الذي خاضوه، وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور في شرحي على التسهيل فراجعه إن شئت.

(وتوصل بالفعل المتصرف) لا الجامد نحو: عسى **(مضارعاً كان كما مر أو ماضياً نحو:** ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]) ونحو (﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤] **أو أمراً كحكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم، هذا هو)** القول **(الصحيح)** وصرح به في «الكشاف» عند تفسير قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [يونس: ١٠٤، ١٠٥] فقال: فإن قلت: عطف قوله: أن أقم على أن أكون فيه إشكال؛ لأن أن لا تخلو من أن تكون التي للعبادة، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يصح أن تكون للعبادة وإن كان الأمر مما يتضمن معنى القول؛ لأن عطفها على الموصول يأبى ذلك، والقول بكونها موصولة مثل الأولى لا يساعد عليه لفظ الأمر وهو أقم؛ لأن الصلة حقها أن تكون جملة تحتمل الصدق والكذب.

قلت: قد سوغ سيبويه أن توصل أن بالأمر والنهي، وشبه ذلك بقولهم: أنت الذي تفعل على الخطاب؛ لأن الغرض وصلها بما تكون معه في معنى المصدر، والأمر والنهي دالان على المصدر دلالة غيرهما من الأفعال، إلى هنا كلامه، ومعناه أن وجه التشبيه الذي ذكره سيبويه هو النظر إلى المعنى في الجانبين، وذلك أن قولهم: أنت الذي تفعل بتاء الخطاب منظور فيه إلى المعنى من حيث إن الذي خبر لأنت فهو بمعناه، فعاد الضمير إليه من الصلة بالخطاب نظراً إلى المعنى، وإلا فالأصل أن يكون ضميره غائباً إذ هو اسم ظاهر فطريقه طريقة الغيبة، وكذا وصل أن المصدرية بالأمر والنهي منظور فيه إلى المعنى من حيث كان الغرض أن تكون هي وما بعدها في تأويل المصدر، وهو حاصل سواء كان الفعل خبرياً أو إنشائياً.

وقد اختُلِفَ من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولةُ بالمضارع، والمخالِفُ في ذلك ابنُ طاهرٍ، زعم أنّها غيرها، بدليلين:

أحدهما: أن الدّاخلة على المضارع تُخَلِّصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسّين وسوف.

والثاني: أنها لو كانت الناصبةَ لحكم على موضعهما بالنصب كما حُكِم على موضعِ الماضي بالجزم بعد «إنِ» الشرطيّة، ولا قائل به.

والجوابُ عن الأول أنه منتقضٌ بنون التوكيد، فإنها تُخلِّص المضارعَ للاستقبال وتدخلُ على الأمر باطّراد واتّفاق، وبأدوات الشرط فإنها أيضاً تُخَلِّصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

(**وقد اختلف من ذلك في أمرين**) ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له في الأصل ثم قدم وجعل حالاً وقد مر الكلام على بعض هذا في قوله في ديباجة الكتاب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء.

(**أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم**) بدون واو على أن الجملة استئنافية على سؤال سائل كأنه لما قيل: والمخالف في ذلك ابن طاهر قيل: فماذا زعم؟ فقيل: زعم كذا، وفي بعض النسخ وزعم بالواو كأنه عطف على محذوف، والتقدير خالف في ذلك وزعم أنها غيرها (**بدليلين:**

أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف.

والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما) أي: موضع الماضي والأمر الموصولة هي بهما (**بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد أن الشرطية، ولا قائل به**) فثبت أن الداخلة على الماضي والأمر غير الداخلة على المضارع.

(**والجواب عن**) الدليل (**الأول أنه منتقض بنون التوكيد**) خفيفة كانت أو ثقيلة (**فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد، وبأدوات الشرط**) الجازمة (**فإنها أيضاً تخلصه**) للاستقبال (**مع دخولها على الماضي باتفاق**)، وإنما قيدنا الأدوات الشرطية بالجازمة احترازاً من نحو لو ولما على القول بأنهما حرفا شرط.

وعن الثاني أنه إنما حُكِم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيّة لأنها أثرت القلبَ إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في مَحَلّه، كما أنها لَما أثرت التخليصَ إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصبَ في لفظه.

الأمر الثاني: كونها تُوصَل بالأمر، والمخالِفُ في ذلك أبو حيّان، زعم أنها لا تُوصل به، وأن كل شيءٍ سمع من ذلك فـ «أنْ» فيه تفسيريّةٌ، واستدل بدليلين:

أحدهما: أنهما إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر.

(و) الجواب عن الدليل الثاني بإبداء الفارق وذلك **(أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، لأنها أثرت الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله)** وأن المصدرية إذا دخلت على الماضي مثلاً لا تؤثر في معناه شيئاً، فلا تؤثر عملاً في محله فافترقا **(كما أنها)** أي: المصدرية **(لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه)** وقد يقال: ليس بين تأثير الأدوات لتخليص المعنى إلى الاستقبال، وتأثيرها لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف.

(الأمر الثاني كونها توصل بالأمر والمخالف في ذلك) الشيخ أثير الدين **(أبو حيان زعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سمع من ذلك فإن فيه تفسيرية)** لا مصدرية، فإن قلت: فماذا تصنع في الآية المتقدمة وهي ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [يونس: ١٠٤، ١٠٥] فقد مر أنه لا يصح عطف أن أقم إذا جعلت فيه أن تفسيرية على أن أكون لمكان التخالف بالإفراد والجملية.

قلت: من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض، فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذٍ: وأمرت أن أقم، وهذا وإن كان سائغاً من حيث الإعراب لكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل أن مصدرية معطوفة مع صلتها على أن أكون، وذلك أن قوله: وأن أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤] على أسلوب أعجبني زيد وكرمه داخل معها في حكم المأمور به، فلو قدر هذا الوجه وهو جعل أن مفسرة، والتقدير: وأمرت أو أوحي إلي أو نوديت أن أقم فات ذلك الغرض، وكانت الجملة مستقلة معطوفة على مثلها كذا قرره بعضهم **(واستدل بدليلين:**

أحدهما: أنهما) أي أن وما دخلت عليه **(إذا قدر بالمصدر فات معنى الأمر)** الذي كان مستفاداً من الصيغة ضرورة أن المصدر لا دلالة له على الطلب البتة.

الثاني: أنهما لم يَقَعَا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح «أَعْجَبني أن قُمْ»، ولا «كَرِهْتُ أَنْ قُمْ» كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع.

والجوابُ عن الأول أن فَوَات معنى الأمْرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كَفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يُسَلِّم مصدريَّة «أن» المخفَّفة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، إذ لا يفهم الدُّعاء من المَصدر إلاَّ إذا ....

الدليل **(الثاني: أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً)** والمصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلتها فاعلاً نحو أعجبني أن أحسنت وأن تحسن، ومفعولاً نحو كرهت أن أساءت وأن تسيء بخلاف الموصولة بالطلب فإنه لا يصح فيها ذلك، ألا ترى أنه **(لا يصح أعجبني أن قم ولا كرهت أن قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع كما مثلناه)** والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولية بالماضي نحو أعجبني أن قمت **(والموصولة بالمضارع)** نحو أعجبني أن تقوم **(عند التقدير المذكور)** وذلك أنك إذا أولت بالمصدر فيهما فقلت: أعجبني قيامك فات معنى المضي والاستقبال، كما أنك إذا أولت بالمصدر في قولك: كتبت إليه بأن قم، فقلت: كتبت إليه بالقيام فات معنى الأمر فكما أنه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة في الأول لا يضر في الثاني، ولا فرق.

قلت: ولأبي حيان أن يفرق بأن الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم تفت بالكلية، والفائت إنما هو الدلالة الوضعية فقط، وإلا فمعنى الزمن مدلول عليه التزاماً ضرورة أن الحدث لا بدله من زمان، بخلاف معنى الأمر فإنه فات بالكلية، ولا يلزم من اغتفار الأول اغتفار الثاني، على أنا نقول: الموصولة بالأمر والنهي عند التأويل بالمصدر إنما تؤول بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل على الطلب، فإذا قلت: كتبت إليه بأن قم أو بأن لا تقم فالمعنى: كتبت إليه بالأمر بالقيام أو بالنهي عنه، فإنما فات الدلالة بالصيغة فقط، وعلى ذلك جرت عادة الزمخشري في مواضع من «الكشاف» وصرح به في سورة نوح فقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] فقال: إن الناصبة للفعل أي: إنا أرسلناه بأن أنذر أي: بأن قلنا له: أنذر أي بالأمر بالإنذار **(ثم إنه)** أي: أبا حيان **(يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾** [النور: ٩]**)** على قراءة نافع بتخفيف النون وكسر الضاد، فالفعل دعائي وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء؛ **(إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا**

كان مفعولاً مطلقاً نحو سَقْياً وَرَعْياً.

وعن الثاني أنه إنَّما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية «كي»، لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضةً بلام التعليل.

ثم مما يُقْطَعُ به على قول بالبطلان حكايةُ سيبويه: «كَتَبْتُ إليه بأنْ قُمْ»، وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله [من البسيط]:

٣٢ ـ هُنَّ الْحَرَائرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ ... سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

كان مفعولاً مطلقاً نحو سقياً ورعياً) وهو في الآية ليس بمفعول مطلق، فلا يفهم منه الدعاء، فإن قلت: ينتقض هذا بنحو سلام عليكم فإنه مفيد للدعاء، وهو ليس بمفعول مطلق.

قلت: هو بحسب الأصل مفعول مطلق، فإن أصله قبل الرفع سلاماً عليكم أي: سلمت سلاماً، ثم عدل إلى الرفع للدلالة على الثبوت فإفادته للدعاء إنما هو باعتبار كونه في الأصل مفعولاً مطلقاً.

(و) الجواب **(عن الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره)** من نحو: أعجبني أن قم وكرهت أن قم **(لأنه لا معنى لتعلق الإعجاب والكراهية بالإنشاء)** الذي لا خارج له **(لا لما ذكر)** هو أن المصدرية لا بد من صحة وقوعها مع صلتها فاعلاً أو مفعولاً، وقد أسلفنا أن الموصولة بفعل أمر مؤول مع صلتها بمصدر مادته تدل على الطلب، وإذا فعلت ذلك هنا لم يظهر مانع من تعلق الإعجاب والكراهية به إذ التقدير: أعجبني الأمر بالقيام وكرهت الأمر، **(ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل)** نحو جئت لكي تكرمني وهو قد سلم مصدريتها فدل ذلك على فساد ما ذهب إليه، **(ثم مما يقطع به على)** التباس **(قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم)** فإنه لا محيص فيه عن كون أن مصدرية لوجود حرف الجر، فيلزم كون مدخوله اسماً صريحاً أو مؤولاً به ولا سبيل إلى التأويل إلا بأن تكون مصدرية.

(وأجاب عنها) أي عن حكاية سيبويه **(بأن الباء محتملة للزيادة، مثلها في قوله:)**

تلك الحرائر لاربات أخمرة ... سود المحاجر **(لا يقرأن بالسور**[1]

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للراعي النميري، انظر ديوانه ٧، والأغاني ٢٤/ ١٥٥، وأدب الكاتب ١/ ٤١٦.

وهذا وَهْمٌ فاحِش، لأنَّ حروفَ الجرّ ـ زائدةً كانت أو غيرَ زائدة ـ لا تدخل إلاً على الاسم أو ما في تأويله.

تنبيه ـ ذكر بعضُ الكوفيّين وأبو عُبَيْدة أنَّ بعضهم يجزم بـ «أنْ»، ونقله اللِّحْيَاني عن بعضِ بني ....

وهذا) الذي أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة في ذلك (**وهم فاحش**) والوهم بفتح الهاء مصدر وهم بكسر الهاء يوهم بفتحها إذا غلط، قال القرطبي في المفهم حكاية عن ثعلب: إنه يقال: وهمت في الحساب وغيره أوهم أي غلطت أغلط، وعلى هذا فمصدره الوهم بالفتح؛ لأن فعل بفتح العين مصدر قياسي بفعل اللازم المكسور العين من غير الألوان كفرح فرحاً وجوي جوى وفي «الصحاح»: وهمت في الحساب بالكسر أوهم وهما إذا أغلطت فيه وسهوت، وظاهر هذا اختصاصه بالغلط في الحساب، وأما الوهم بإسكان الهاء فمصدر قولك: وهمت في الشيء بالفتح وهم بذلك إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره، وهذا المعنى ليس مراداً هنا، وقد قال المصنف في الباب الثاني من الكتاب في أثناء الكلام على الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي الواقعة مفعولاً حيث تكلم على المسألتين؛ (**لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله**) وإذا جعلت في مثال سيبويه المتقدم تفسيرية كما ادعاه أبو حيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم، ولا ما هو في تأويل الاسم، قلت: ويجب أن يخصص هذا بما إذا كانت حروف الجر غير مكفوفة، وإلا فالمكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ما هو في تأويله، وبعد هذا كله فأنا أقول: لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع، لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع، فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر من غير داعٍ إليه، ولا دليل لهم أيضاً على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر أو النهي موصول حرفي، إذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة.

فالأول نحو: أرسلت إليه أن قم أو لا تقم، ومنه ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ [نوح: ١].

والثاني نحو: كتبت إليه بأن قم أو بأن لا تقم فأن فيه زائدة، زيدت لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت إليه بقم أو بلا تقم، أي: بهذا اللفظ وإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم، وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل.

(**تنبيه: ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة**) بصيغة التصغير وهاء تأنيث في آخره (**أن بعضهم**) أي بعض العرب (**يجزم بأن ونقله اللحياني**) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة (**عن بعض بني**

صَبَاح، وأنشدوا عليه قوله [من الطويل]:

٣٣ - إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا　　تَعَالَوا إلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقوله [من الطويل]:

٣٤ - أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا　　فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَا

وفي هذا نظر، لأنّ عطفَ المنصوب عليه يدلُّ على أنه مُسكَّن للضرورة، لا مجزوم.

صباح) بتشديد الموحدة، وهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث **(وأنشدوا)** في الاستشهاد على الجزم بها لامرىء القيس:

(إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا　　تعالوا إلى أن يأتينا الصيد نحطب)[1]

غدونا بكرنا، ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب، أي: جمع الحطب، وأنشده القاضي الفاضل في بعض كتبه:

إلى أن يأتي الصيد، وعليه فلا شاهد فيه قال القاضي الفاضل: وكنت رويت هذا البيت:

قال ولدان حينا

فقال لي بعض الأدباء: الذي قال الشاعر:

قال ولدان أهلنا

فقلت ولدان حينا أمدح ويستحق امرؤ القيس لفظة يحسن بها معناه ويرجح، ولا خفاء بما بينهما من خصوص طعمة الصيد بأهله وعمومها بحيه.

(و) أنشدوا أيضاً **(قوله:**

أحاذر أن تعلم بها فتردها　　فتتركها ثقلاً علي كما هيا)[2]

بإسكان ميم تعلم على أنه مجزوم بأن **(وفي هذا)** الاستشهاد بالبيت الثاني **(نظر؛ لأن عطف المنصوب)** وهو ترد وتترك بفتح الدال والكاف **(عليه)** أي: على المسكن بعد أن وهو تعلم **(يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم)** وإلا كان المعطوف عليه مجزوماً لا منصوباً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٣٨٩، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لزفر بن الحارث الكلابي، انظر ديوانه ص ١٧١، ولسان العرب ٢٤٨/٤ (خضر). اهـ.

وقد يُرفع الفعلُ بعدها كقراءة ابن مُحَيصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقول الشاعر [من البسيط]:

٣٥ ـ أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وَأَن لا تُشْعِرا أَحَدا

وزعم الكوفيُّون أنَّ «أنْ» هذه هي المخفَّفة من الثَّقيلة شذَّ اتِّصالُها بالفعل، ....

(وقد يرفع الفعل المضارع بعدها) أي: بعد أن المصدرية فتكون حينئذٍ مهملة **(كقراءة ابن محيصن)** بنون بعد الصاد المهملة على صيغة تصغيرها محصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بضم الميم فدل على أنها قد تهمل، وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير الغائبين عائداً على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها.

فإن قلت: لو كان كذلك لرسم بالواو والألف على ما تقرر في علم الخط، قلت: رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن، وإنما هو سنة تتبع وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه، وفي الباب الخامس من الجهة الرابعة منه أن بعضهم ذهب في الآية إلى أن الأصل أن يتموا بالجمع قال المصنف: وهو حسن.

(وقول الشاعر) بخفض قول عطفاً على قراءة ابن محيصن:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

أن تحملا حاجة لي خف محملها ... وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

(أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا)[1]

أن تحملا منصوب بفعل مقدر أي: أسألكما وأن تقرآن إما في محل نصب بدلاً من أن تحملا أو من حاجة، وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أي: هي أن تقرآن، فقد أهمل الشاعر بعد ما أهمل وأعمل بعدما أهمل **(وزعم الكوفيون أن هذه هي المخففة من الثقيلة عند اتصالها بالفعل)** وذلك أن المخففة إذا وقع بعدها فعل، فإن كان جامداً نحو ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ (٣٩)﴾ [النجم: ٣٩] أو دعاء نحو ﴿وَالْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ في قراءة نافع بصيغة الماضي فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين ذلك الفعل وإن لم يكن جامداً ولا دعاء فلا بد من الفصل بقد، نحو ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] أو بلو نحو ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَٰمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] أو بحرف تنفيس نحو

---

(١) الأبيات من البحر البسيط، الأول بلا نسبة في اللسان ٣/ ١٧٦ (وصل)، والبيت الثالث بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣.

والصوابُ قولُ البصريِّين: إنها «أن» الناصبة أُهمِلت حَمْلاً على «ما» أختها المصدريَّة، وليس من ذلك قوله [من الطويل]:

٣٦ ـ وَلاَ تَدْفِنَنِّي فِي الْفَلاَةِ، فإِنَّنِي أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَنْ لاَ أَذُوقُهَا

كما زعم بعضُهُمْ، لأن الْخَوْفَ هنا يقين، فـ «أَنْ» مخففة من الثقيلة.

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] أو بحرف نفي نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وهذا على الغالب وقد تتصل بالفعل المتصرف الخبري غير مقترنة بشيء من ذلك كقوله:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل[١]

وما خرج عليه الكوفيون ذلك البيت من هذا القبيل **(والصواب قول البصريين إنها أن الناصبة أعملت حملاً على أختها ما المصدرية)** بدليل أن الشاعر أعمل أولاً حيث قال: أن تحملا، وثانياً حيث قال: وتصنعا، ورابعاً حيث قال وأن لا تخبرا، فيحمل قوله ثالثاً أن تقرآن على أن هذه هي تلك، ولكنه أهملها لما ذكر **(وليس من ذلك)** أي من إهمال أن الناصبة **(قوله)** أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم وإسكان الحاء المهملة وفتح الجيم:

(إذا مت فادفني إلى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها[٢]

ولا تدفنني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

كما زعم بعضهم؛ لأن الخوف هنا يقين وأن مخففة من الثقيلة) لا الناصبة أهملت، وقد يقال: لا يلزم من تيقن العقلاء أنه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر، لأن اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها أمر مشهور، وله في ذلك حكايات معروفة، فلعل ذلك حمله على أن يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره، ولذلك أمر بدفنه إلى جانب الكرمة رجاء أن ينال منها بعد الموت، ومن ثم قيل إن هذا أحمق بيت قالته العرب.

ويحكى أن معاوية رضي الله تعالى عنه، قال لولد أبي محجن هذا أبوك الذي يقول: إذا مت فادفني البيتين، فقال: أبي الذي يقول:

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٢، وتخليص الشواهد ص ٣٨٣.

(٢) الأبيات من البحر الطويل، وهي لأبي محجن الثقفي في ديوانه ص ٤٨، والأغاني بلفظ (تروي شاشي) ١٨/ ٣٨٤.

والوجه الثاني: أن تكون **مُخفَّفة من الثقيلة** فتقعَ بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منزلَته، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فيمن رفعَ تكون، وقوله [من الكامل]:

٣٧ ـ زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعاً أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مِرْبَعُ

و «أَنْ» هذه ثُلاثيَّة الوضع، وهي مصدريَّة أيضاً، وتنصب الاسمَ وترفع الخبر، خلافاً للكوفيِّين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً، ....

وقد أجود وما مالي بذي فناء وأكتم السر فيه ضربة العنق[1]

الوجه الثاني: (**أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين، وأما ما نزل منزلته نحو**: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]) ونحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] فهاتان الآيتان مثالان لِما وقعت فيه المخففة **بعد فعل اليقين**، ونحو (﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] **فيمن رفع**) أي: في قراءة من رفع تكون، قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحمزة، وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة الفعل الدال على اليقين، نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم، وقرأ الباقون بنصب يكون على الظاهر؛ لأن الحسبان ليس من أفعال التحقيق، قلت: وادعى ابن مالك أن حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم، والظاهر أن مراده أن ذلك بحسب الوضع (**و**) نحو (**قوله**) أي: قول جرير:

(**زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً أبشر بطول سلامة يا مربع**)[2]

مربع بكسر الميم كمنبر لقب وعوعة بن سعيد راوي جرير بواوين مفتوحتين بينهما عين ساكنة مهملة، وبعد الواو الثانية عين أخرى مهملة، عليها هاء تأنيث، والفرزدق على زنة سفرجل لقب همام بن غالب بن صعصعة، الشاعر المشهور بينه وبين جرير مناقضات كثيرة وأهاج كثيرة، واستعمل الزعم هنا في القول الباطل أي: دعواه أنه سيقتل مربعاً دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء بتحقيقها (**وأن هذه ثلاثية الوضع**) إذ هي مخففة من الثقيلة (**وهي مصدرية أيضاً**) كما أن أصلها المخففة هي عنه كذلك، وكما أن الثنائية الوضع التي تنصب المضارع وتوصل به وبالماضي والأمر مصدرية.

(**وتنصب**) أي: المخففة من الثقيلة (**الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين زعموا أنها لا تعمل شيئاً**) وفائدة الإتيان بقوله زعموا إلى آخره بعد قوله خلافاً للكوفيين رفع ما قد يتوهم، من

---

(١) البيت من البحر البسيط وهو لأبي محجن الثقفي في ديوانه ص ٢١، ولسان العرب ١/ ١٢٤ (فنأ).

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٢/ ٩١٦ وخزانة الأدب ٨/ ١٢٤، ولسان العرب ٨/ ١١٢ (ربع).

وشَرْطُ اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً؛ وربما ثبتَ كقوله [من الطويل]:

٣٨ ـ فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ، لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وهو مختصٌّ بالضرورة على الأصحّ، وشرطُ خبرها أن يكونَ جملة، ولا يَجُوز إفراده، إلا إذا ذُكِر الاسم فيجوزُ الأمرانِ، ....

أن خلافهم راجع إلى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع، وأنها مصدرية وأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهم إنما يخالفون من هذا كله في الحكم الأخير فقط وهو العمل.

(**وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً**) سواء كان ضمير شأن أو غيره على ما صرح به المصنف عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع، وهو ظاهر كلام ابن مالك، وأما ابن الحاجب وجماعة فعلى أنه يشترط في اسمها أن يكون ضمير شأن (**وربما ثبت**) أي: اسمها أو ذلك الضمير المحذوف ثبوتاً قليلاً (**كقوله**:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق)[1]

يخاطب امرأته واصفاً لنفسه بالكرم والجود، وقوله: في الرخاء من التتميم، وكذا قوله وأنت صديق، لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود معتمداً لنكتة هي المبالغة في الاتصاف بالجود والكرم، ويحتمل أن يكون مراده وصف نفسه بمحبة هذه المرأة، وأنه يؤثر ما تختاره هي على ما يؤثر هو حرصاً على رضاها وحصول مرادها، والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث، يقال للمرأة صديقة بهاء أيضاً، (**وهو**) أي: وثبوت اسمها أو الضمير الذي قلنا بوجوب حذفه (**مختص بالضرورة**) فلا يستعمل في سعة الكلام (**على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة**) إما اسمية مجردة نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] أو مصدرة بلا نحو ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أو بأداة شرط نحو أعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن إليه، أو برب كقوله:

تيقنت أن رب امرىء خيل خائناً أمين وخوان يخال أمينا[2]

وإما فعلية يقترن فعلها غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء بقد أو بلو أو بحرف تنفيس، وقد تقدم (**ولا يجوز إفراده**) في وقت من الأوقات (**إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران**) كونه مفرداً

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢، وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧، والدرر ٢/ ١٩٥.

وقد اجتمَعَا في قوله [من المتقارب]:

٣٩ ـ بِأَنكَ رَبِيعٌ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ، وَأَنكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

وكونه جملة (وقد اجتمعا في قوله:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا)[1]

فأتى بالخبر مفرداً في الصدر وجملة في العجز، والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا، وربيع الأزمنة وهو المراد هنا، فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال: إلا شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر، وأما ربيع الأزمنة فربيعان الربيع الأول الذي يأتي فيه النور والكمأة، الثاني الذي تدرك فيه الثمار.

والسنة ستة أزمنة شهران منها الربيع الأول، وشهران صيف، وشهران قيظ، وشهران الربيع الثاني، وشهران خريف، وشهران شتاء كذا في «القاموس»، والغيث المطر والكلأ ينبت بماء السماء، إما بفتح الميم إن جعل الغيث اسماً للكلأ أي: خصيب، وإما بضمها إن جعل الغيث اسماً للمطر، يقال: مرع الوادي إذا أخصب، فتدخل همزة التعدية عليه فتقول: أمرع الغيث الوادي أي: جعله مريعاً، ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراس كما في قوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمى[2]

على أنه لو جعل المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر، والإسناد مجازي من باب الإسناد إلى السبب، إذ المطر سبب في صيرورة الأرض مريعة لجاز، والثمال بكسر المثلثة الغياث.

واعلم أنه قد رتب بعض أصحابنا الفضلاء المصريين ـ ذكره الله تعالى بالصالحات ـ أربعة أسئلة في هذا المقام، وأجاب عنها بما ستراه.

السؤال الأول: ما وجه التفرقة بين أن وإن المخففة حيث أوجبوا إعمال الأولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة، مع أن القياس يقتضي عدم التفرقة؛ لأن المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى، كما هو مقرر في موضعه وقد زال بتخفيفهما شبههما

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢، وتخليص الشواهد ١/ ٣٠٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٨٤. اهـ.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٨، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٣٦٥ (همي).

....

اللفظي؛ لأنه اعتبر فيه فتح آخرهما، فإن كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزاً للإهمال، ووجود الشبه المعنوي مجوز للإعمال فينبغي أن يستويا في جواز الوجهين.

وإن كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة الشبه المعنوي فليستويا في وجوب الإعمال.

السؤال الثاني: أنه حيث فرق بينهما فينبغي أن تكون التفرقة على العكس؛ لقوة الأصل بالنسبة إلى الفرع.

السؤال الثالث: أنهم حيث أعملوا أن أعملوها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل إن أعملوها في ظاهر لا في مقدر فما الحكمة في ذلك.

السؤال الرابع: لم أوجبوا في ذلك المقدر أن يكون ضمير شأن ولم يجوزوا تقديره ظاهراً.

والجواب عن السؤال الأول: أنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد أن المفتوحة المخففة وبينهما ارتباط معنوي؛ لأنها مع جملتها في تقدير مفرد؛ إذ هي مصدرية أرادوا أن يكون بينهما أيضاً ارتباط لفظي؛ ليتطابق اللفظي والمعنوي، ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا، ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله، كاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه، ألا ترى أن لات فرع لا وعمل لا قليل، وعمل لات مجمع عليه لشدة شبهها بأصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى، ولا كذلك لا، وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب، وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني.

والجواب عن السؤال الثالث: أنه لما كانت أن المفتوحة فرعاً عن إن المكسورة كان في التزام إعمالها ظاهراً دائماً مزية للفرع على الأصل في الظاهر، فجعلوها في الظاهر كالملغاة وأعملوا أن المخففة في اسم ظاهر ليرى بحسب الظاهر أنه قد رتب الأصل على فرعه إذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضاً؛ لأنه فرع عن الظاهر الذي يفسره، وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب.

وقال بعضهم إنما قدر الأولون ضمير الشأن في الخفيفة المفتوحة؛ لأنهم رأوها داخلة على أفعال غير ناسخة، وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها قياساً لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية؛ فوجب إعمال المفتوحة في ضمير شأن مقدر لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق؛ لأنها حينئذٍ لا تخرج عن أصل وضعها، قلت: قد يقدح فيه بأن المقصود من

الثالث: أن تكون مُفسِّرة بمنزلة أيْ، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وتحتمل المصدريَّة بأن يُقَدَّرَ قبلها حرف الجرّ، فتكون في الأولى «أن» الثُّنَائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخفَّفة من الثقيلة لدخولِهَا على الاسميَّة.

وعن الكوفيّين إنكارُ «أن» التفسيريّة ألبتَّةَ، وهو عندي مُتَّجه، لأنه إذا قيل: «كَتَبْتُ إليه أَنْ قُمْ» لم يكن «قُمْ» نفسَ «كتبت»، كما كان الذهبُ نفسَ العَسجدِ في قولك: «هَذا عَسْجَدٌ أي ذَهَبٌ»؛ ....

عدم إخراجها عن أصلها حاصل أيضاً بإعمالها في ضمير غير الشأن، نحو: علمت أن ستقوم إذا قدر المحذوف ضمير المخاطب.

قال ابن الحاجب في «أمالي المسائل المتفرقة»: وإنما لم يحكم بتقدير ضمير الشأن في المخففة المكسورة لما ثبت من إعمالها في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] فتعذر إضمار اسمها؛ إذ لا يكون لها منصوبانِ فوجب أن لا يقدر لها اسم آخر، فإن قيل: فليقدر إذا لم تعمل في مثل قولهم إن زيد قائم فالجواب ما قاله أيضاً في الأمالي أنه لو قدر لوجب امتناع العمل؛ لتعذر أن يكون لها اسمان، وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد، وهو أن يقال: إن زيداً قائم، وفي امتناع ذلك خرق للإجماع، ومراده إجماع البصريين قلت: إنما يتم هذا أن لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائماً، أما لو قيل الواجب إما تقدير الضمير أو عملها في الظاهر فلا يلزم المحذور، ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله لامتنع العمل فتأمله.

(**الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمنزلة أي نحو**: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]) مما وقع فيه بعدها جملة فعلية ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣] مما وقع فيه بعدها جملة اسمية (**ويحتمل**) في الآيتين (**المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر، فتكون في**) الآية (**الأولى أن الثنائية**) وضعاً (**لدخولها على الأمر**) والمخففة لا تدخل عليه، والتقدير: وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك (**و**) تكون (**في**) الآية (**الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الجملة الاسمية**) وهي لا تكون صلة؛ لأن الثنائية الوضع (**وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة وهو**) قول (**متجه لأنه**) أي: لأن الشأن (**إذا قلت كتبت إليه أن قم فليس قم نفس كتبت، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي: ذهب**)، وهذا الكلام من المصنف رحمه الله تعالى مبني على أن قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهمه إنما التفسير في ذلك لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب، وقم هو نفس ذلك الشيء، قال

ولهذا لو جئت بـ «أيّ» مكانَ «أنْ» في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع.

ولها عند مُثْبِتها شروط:

أحدها: أن تُسْبَق بجملة؛ فلذلك غُلِّط من جعل منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠].

والثاني: أن تتأخَّر عنها جملة؛ فلا يجوز: «ذكرت عسجداً أنْ ذهباً»، بل يجب الإتيان بـ «أيْ» أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعليَّة كما مَثَّلْنا والاسمية، نحو: «كتبْتُ إليه أنْ ما أنتَ وَهذا».

الرضي: وأن لا تفسر إلا مفعولاً مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [الصافات: ١٠٤] فقوله: يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي: ناديناه بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم، وكذلك قولك كتبت إليه أن قم، أي: كتبت إليه شيئاً هو قم، فأن حرف دال على أن قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت، وقد تفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨ - ٣٩] إلى هنا كلامه **(ولهذا لو جئت بأي مكان أن في المثال)** المذكور فقلت كتبت إليه أي: قم **(لوجدت الطبع غير قابل له)** وهذا ممنوع، ولو سلم فلا مدخل للطبع في الأحكام النحوية لا رداً ولا قبولاً، قال الرضي: ولو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة زائدة في مفعولي ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه، فمعنى أمره أي: قم، قال له: قم بتأويل أمر بقال، أو بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف، وأن زائدة وهذا يطرد في جميع الأمثلة.

(ولها) أي: لأن المفسرة **(عند مثبتها شروط:**

أحدها: أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها) أن الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] إذ لم يقع قبلها إلا مفرد، وهو مبتدأ والجملة بعدها خبر ذلك المبتدأ فهو من تتمة السابق، ومرتبط به لكونه خبراً عنه، وما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فلا تكون الآية من هذا القبيل.

(والثاني أن يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجداً أن ذهباً، بل يجب الإتيان بأي) فتقول: ذكرت عسجداً أي: ذهباً وهل هي حرف عطف أو لا؟ فيه خلاف سيأتي **(أو ترك حرف التفسير)** فتقول: ذكرت عسجداً ذهباً **(ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا)** بقولهم: كتبت إليه بأن قم **(والاسمية نحو كتبت إليه أن ما أنت وهذا)** وظاهر كلامه أنه لم يمثل للاسمية فيما مر،

والثالث: أن يكون في الجملة السَّابقة معنى القول كما مرّ، ومنه ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦]، إذ ليس المراد الانطلاق المَشْيَ، بل انطلاقَ ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنّه ليس المراد بالمشي المشي المُتَعارف، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشريّ أنّ التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] مفسّرة، وردَّهُ أبو عبد الله الرازي بأنَّ قبله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، والوحي هنا إلهام باتّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدريّة، أي باتخاذ الجبال بيوتاً.

وليس كذلك بل مثل لكلتا الجملتين الفعلية والاسمية في صدر الكلام بقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

(والثالث أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦] **إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل)** المراد به **(انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام)** فيكون فيه معنى القول، وكأنه والله أعلم قصد بذكر هذه الآية وبيان أنها مما نحن فيه الرد على من تمسك بها على جواز تفسير أن لما فيه من صريح القول مدعياً أن التقدير: وانطلق الملأ منهم قائلاً بعضهم لبعض أن امشوا، فأبطل المصنف التمسك بها بما ذكره من أن المراد انطلاق الألسنة بذلك الكلام وليس المراد به المشي المعروف، وأجيب أيضاً باحتمال أن تكون أن في الآية زائدة لا مفسرة، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، قال الرضي: أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول؛ لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون عما جرى فيه، أو بأن انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه، قلت: وهذا الأخير هو الذي قاله المصنف، والذي قبله ذكره الزمخشري قال اليمني: والمراد أن الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة، وإنما قلنا على العادة المعهودة ليعلم أنه ليس بفعل في معنى القول كما في كتبت ونحوه، ولكنه لما لم ينفك عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو في معناه **(كما أنه ليس المراد بالمشي)** المشي **(المتعارف)** وهو المشي على الأرجل **(بل المراد به الاستمرار على المشي)** أي دوموا على عبادة أصنامكم واستمروا عليها.

(وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] **مفسرة ورده أبو عبد الله الرازي)** بزاي قبل ياء النسبة نسبة إلى الري على خلاف القياس **(بأن قبله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾** [النحل: ٦٨] **والوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول)** فلا تكون أن مفسرة، قال: وإنما هي مصدرية على تقدير الباء قبلها **(أي: باتخاذ الجبال بيوتاً)** والصواب: باتخاذ بيوت من الجبال، على أن الزمخشري صرح بأن الإيحاء فيه معنى القول، يريد

والرابع: أن لا يكونَ في الجملة السابقة أحْرُف القول؛ فلا يُقال: «قلتُ له أن افْعَلْ». وفي شرح الجُمل الصَّغير لابن عُصفور أنها قد تكون مُفسِّرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أنّه يجوز أن تكون مفسِّرة للقول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتُهم إلا بما أمْرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: أن لا يكون فيها حروفُ القولِ إلا والقولُ مُؤوَّل بغيره، ....

الإيحاء الواقع هنا، وقال قبل ذلك: الإيحاء إلى النحل إلهامها والقذف في قلوبها وتعليمها على وجه هو أعلم به لا سبيل لأحد إلى الوقوف عليه، وإلا فنيقتها[1] في صنعتها ولطفها في تدبير أمرها، وإصابتها فيما يصلحها دلائل بينة شاهدة على أن الله تعالى أودعها علماً بذلك، وفطنها كما أولى أولي العقول عقولهم هذا كلامه، وارتكاب أن الوحي في الآية فيه معنى القول ليس ببعيد.

(والرابع) من الشروط **(أن لا يكون في الجملة السابقة)** على أن المفسرة **(أحرف القول)** **فلا يقال:** قلت له: أن افعل لعدم وجوده في كلامهم، وبتقدير وجوده لا تتعين أن فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة **(وفي «شرح الجمل»)** لأبي القاسم الزجاجي **(الصغير)** صفة للشرح المنسوب **(لابن عصفور)** وله عليه شرح آخر كبير **(أنها)** أي: أن التفسيرية **(قد تكون مفسرة بعد صريح القول)** والخلاف في المسألة مأثور، ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح **(وذكر الزمخشري في قوله تعالى:** ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] **أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن و)** إذا بنينا **(على هذا)** التأويل الذي ذكره الزمخشري **(فيقال في هذا)** المقام الذي نحن فيه:

(الضابط) بالرفع على أنه مبتدأ خبره **(أن لا يكون فيها)** أي في الجملة السابقة **(حروف القول إلا والقول مؤول بغيره)** وهذه الجملة الواقعة بعد إلا حال من الضمير المستكن في فيها، أو يحتمل أن يكون الضابط مجروراً على أنه صفة لهذا، ويكون قوله أن لا يكون فيها الخ خبر مبتدأ محذوف، والجملة منه ومن خبره معمول القول.

واعلم أنه قد نقل عن الزمخشري أنه قال في غير «الكشاف»: كأن الأصل ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فوضع القول موضع الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن؛ لئلا يجعل نفسه وربه معاً آمرين ودل على الأصل بإدخال أن المفسرة، ولابتناء جعل القول في معنى الأمر على هذه النكتة

---

(١) أي: تأنقها. انظر الصحاح.

ولا يجوز في الآية أن تكون مفسَّرة لـ «أمرتني» لأنه لا يصحُّ أن يكون ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧] مقولاً لله تعالى؛ فلا يصحّ أن يكونَ تفسيراً لأمره، لأن المفسَّر عينُ تفسيره، ....

لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتجعل أن مفسرة له كما يشعر به كلام المصنف، قال التفتازاني: لكن في جعل أن مفسرة لفعل الأمر المذكور صلته مثل أمرته بهذا أن قم نظر، أما في طريق القياس فلأن أحدهما مغنٍ عن الآخر، وأما في الاستعمال فلأنه لا يوجد قلت: كلا وجهيه منظور فيه.

أما الأول فلأن في الجمع بينهما من الفائدة ما في ذكر الشيء مرتين مبهماً أولاً ومفسراً ثانياً، وله من الموقع في النفوس ما لا يخفى.

وأما الثاني فشهادة على النفي، وفي الكتاب العزيز ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٨ ـ ٣٩] فإن قلت: ما في هذه الآية تفسير لمفعول أوحينا لا لفعل الإيحاء، والكلام إنما هو في جعلها مفسرة للفعل الذي ذكرت صلته؟ قلت: إنما أراد الزمخشري بكونها مفسرة للقول المؤول بالأمر كونها مفسرة لمقول القول لا لنفس القول، وكيف يتصور أن يكون اعبدوا الله تفسيراً للقول المراد به المعنى المصدري، وعليه فهو نظير الآية التي أوردناها، وقد أسلفنا في أول الكلام على أن المفسرة أنها لا تفسر إلا مفعولاً مقدر اللفظ دال على معنى القول، وأنها قد تفسر المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمله.

(ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني؛ لأنه لا يصح أن يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره) أي لمأموره **(لأن المفسر عين تفسيره)** في المعنى، ويمكن أن يقال: المحكي إنما هو اعبدوا الله، وقوله: ربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام، أردف به الكلام تعظيماً لله سبحانه وتعالى، كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود: إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله، ويجوز أن يضع لذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعاً لعيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يذكرونه وتعظيماً لما أرادوا بمثله، وقال ابن الحاجب «في أماليه»: وإذا حكىٰ حاك كلاماً فله أن يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه، ويمكن أن يصرف التفسير إلى المعنى بأن يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى، فكأنه تعالى قال له: مرهم أن يعبدوني، أو مرهم بأن يعبدوا الله ربك وربهم، فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم، وعنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذٍ، ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيۡنَا قَوۡلُ رَبِّنَآۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الصافات: ٣١] والأصل إنكم

ولا أن تكون مصدريَّة وهي وصلتها عطف بيانٍ على الهاء في «به»، ولا بدلاً من «ما»، أما الأول فلأن عَطْف البيان في الجوامد بمنزلةِ النعتِ في المشتقات، فكما أن الضمير لا يُنعت كذلك لا يُعْطف عليه عطف بَيَانٍ ووهِمَ الزمخشريُّ فأجاز ذلك ذُهُولاً عن هذه النُّكتة، ومِمن نصّ عليها من المتأخّرين أبو محمد بن السيِّد ....

لذائقون ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا عن أنفسهم، وكذا قول الشاعر:

ألم تر أني يوم جر سويقة بكيت فقالت لي هنيدة ماليا[1]

أي: مالك وسيأتي فيه كلام، ولا يمتنع أيضاً أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام: قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم، فحكاه كما أمر به ولا إشكال حينئذٍ، فإن قلت: القصر الواقع في الآية من أي قصر هو؟ قلت من قصر القلب، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] فيه أن المبعوث إليهم عيسى عليه السلام يدعون أنه قال لهم ذلك، وحاشاه منه وكأنه صلى الله عليه وسلم قال: لم أقل لهم ما يدعونه، ما قلت لهم: إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله، **(ولا)** يصح **(أن تكون)** أن في الآية **(مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلاً من ما.**

أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد) كالهاء من به **(بمنزلة النعت في المشتقات)** وإذا كان كذلك **(فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان)** بنصب عطف بالفعل المتقدم، والنائب عن الفاعل قوله عليه، أو بالرفع على أن يكون هو النائب وعليه لغو متعلق بيعطف فهو منصوب المحل، وكما في محل نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو حال، والتقدير: وإذا كان كذلك فلا يعطف على الضمير عطف بيان يرتكب ذلك ارتكاباً، مثل ارتكاب عدم نعت الضمير، أو يفعل ذلك في حالة كونه مماثلاً لعدم نعت الضمير، فإن قلت: فما موقع كذلك في هذا التركيب؟ قلت: لك أن تجعله توكيداً لكما فهو في محل نصب، وأن تجعله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع، أي: الأمر كذلك، ولا يخفى أن تقديم كما وما دخلت عليه هنا أمر واجب؛ لاشتمال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر، فلو ذهبت تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممتنع.

(ووهِم) بكسر الهاء أي: غلط **(الزمخشري فأجاز ذلك)** أي: عطف البيان على الضمير **(ذهولاً عن هذه النكتة)** وهي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر؛ إذ يقارنها غالباً نكت الأرض بأصبع أو نحوها **(وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد)** عبد الله **(ابن السيد)** بكسر السين

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق، انظر: الأغاني ١٠/ ٢٧٦.

وابنُ مالك، والقياسُ معهما في ذلك؛ وأما الثاني فلأن العبادة لا يَعْمَل فيها فعلُ القول، نعم إنْ أُوِّلَ القولُ بالأمر، كما فعل الزمخشري في وجه التفسيريَّة جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطْلَق المنع.

فإن قيل: لعلّ امتناعَهُ من إجازته لأن «أمَرَ» لا يتعدَّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً، فكذا ما أول به.

البطليوسي بموحدة وطاء مهملة مفتوحتين ولام ساكنة، ومثناة تحتية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة نسبة إلى بطليوس بلدة بالأندلس **(وابن مالك)** جمال الدين صاحب «التسهيل» **(والقياس معهما في ذلك)**، قلت: وليست نكتته المذكورة بالتي تصل في القوة إلى حيث يوهم الزمخشري بالذهول عنها، ولعله لم يذهل عنها وإنما رآها غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له، ألا ترى أن المنادى المفرد المبني منزل منزلة الضمير ولذلك بني، والضمير لا ينعت مطلقاً على المشهور، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور.

(وأما الثاني) وهو امتناع جعل أن اعبدوا بدلاً من ما **(فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول)**؛ لأن العبادة لا تقال.

قال التفتازاني: وكذا لو اعتبرت معنى الطلب؛ فإن طلب العبادة لا يقال أيضاً قلت: وفيه نظر، إذ التقدير ما قلت لهم إلا ما أمرهم بالعبادة، ولا شك أن الأمر بالعبادة مما يقال، وقد أسلفنا عن الزمخشري أن أن الموصولة بالأمر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الأمر، وإذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولاً.

(نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز) لصحة تسليطه حينئذٍ على العبادة إذ هي مما يؤمر به **(وقد فاته هذا الوجه فأطلق المنع)**، وقد يقال: إنما منع بناء على أن القول بمعناه ليس مؤولاً بشيء على ما يرشد إليه قوله؛ لأن العبادة لا تقال وإلا فلو أول بالأمر لزال المانع وصح بيان جعلها مصدرية؛ إذ العبادة مما يؤمر بها، وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها على أن يكون المعنى: ما قلت لهم إلا عبادة الله تعالى أي: الزموا عبادته، ويكون هذا المراد مما أمرتني به وتكون الجملة وهي الزموا عبادته بدلاً من ما أمرتني به، من حيث إنها في حكم المفرد لأنها مقولة، وما أمرتني مفرد لفظاً وجملة معنى.

(فإن قيل: لعل امتناعه) يعني الزمخشري **(من إجازته)** بإضافة المصدر إلى المفعول أي: من إجازة الوجه المدعي فواته له **(لأن أمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً)** نحو أمرتك الخير، والكثير أمرتك بالخير **(فكذا ما أول)** أي للفظ الذي أول به، أي: بالأمر وحيث أول قلت: بأمرت لزم تعديه بنفسه إلى ما أمرتني، وذلك من قبيل ما هو قليل فلا يصار إليه.

قلنا: هذا لازمٌ له على توجيهه التفسيريَّة؛ ويصحُ أن يُقدَّر بدلاً من الهاء في «به»، ووهَم الزمخشريُّ فمنع ذلك، ظنًّا منه أن المبدَلَ منه في قوّة السَّاقط فتبقى الصِّلة بلا عائد، والعائد موجود حِسًّا فلا مانع.

والخامس: أن لا يدخل عليها جارّ، فلو قلت: «كتبتُ إلَيْه بأنِ افْعَلْ»، كانت مصدريَّة.

مسألة ـ إذا وَلِيَ «أن» الصَّالحة للتفسير مضارعُ معه «لا»، نحو: «أشَرْتُ إليه ....

(**قلنا: هذا**) الذي ذكره السائل (**لازم له**) أي: للزمخشري على توجيهه (**للتفسيرية**) ولكنه لم يعتبره مانعاً، بناء على أنه لا يلزم من تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حكم ما هو مؤول به، وإنما قلنا: إنه لم يعتبره؛ لأنه أجاز التفسيرية وصححها ولم يلتفت إلى ما ذكره السائل، فلا يكون هذا مانعاً عنده فيلزمه القول بصحة البدل من ما على التأويل، وهو قد منع ذهولاً عن التأويل في هذا المحل، هذا معنى كلام المصنف وقد أشرنا إلى وجه اندفاعه (**ويصح أن يقدر**) أن اعبدوا على جعل أن فيه مصدرية (**بدلاً من الهاء في به، ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد**) وهو محذور، ورده المصنف بقوله: (**والعائد موجود حساً فلا مانع**)، وأقعد من هذا في الرد إلزام الزمخشري بما لا محيص له عنه، ولا يستطيع إنكاره، وذلك أنه قد قال في «المفصل» ما هذا نصه: وقولهم إن البدل في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصلة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول وإطراحه الأتراك، تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً ضاحكاً، فلو ذهبت تهدر الأول لم يشتد كلامك، فانظر هذا مع ما وقع له في «الكشاف» وانظر إجازته؛ لأن يكون قوله: أن اعبدوا الله عطف بيان على الهاء في به، مع تصريحه بمنع أن تكون تفسيرية لفعل الأمر؛ لأنه لا يصح أن يكون أن اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره، وهذا بعينه لازم على القول بجعل المصدر عطف بيان على الهاء، وكذا إجازة المصنف أن يقدر المصدر بدلاً من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه فتأمله.

(**والخامس**) من الشروط: (**أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت: كتبت إليه بأن افعل كانت مصدرية**) لا تفسيرية لما تقرر من أن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم أو ما هو في تأويله، وأن افعل بتقدير كون أن فيه مصدرية في تأويل الاسم، فيصح دخول الجار عليه وبتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا في تأويله، فيمتنع دخول حرف الجر عليه وقد تقدم تمثيله.

(**مسألة: إذ ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا**) نافية كانت أو ناهية (**نحو أشرت إليه**

أن لا تَفْعل»، جاز رَفْعُهُ على تقدير «لا» نافيةً، وجَزْمه على تقديرها ناهيةً، وعليهما فـ «أَنْ» مُفسِّرة، ونَصْبُهُ على تقدير «لا» نافيةً و «أَنْ» مصدرية، فإن فُقِدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

والوجه الرابع: أن تكونَ زائدة، ولها أربعة مواضع:

أحدها ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد «لمَّا» التوقيتية، نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

والثاني: أن تقعَ بين «لَوْ» وفعل القسم: مذكوراً كقوله [من الطويل]:

٤٠ ـ فأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

أن لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية و) إذا بنينا **(عليهما)** أي على هذين الوجهين **(فأن مفسرة)** والفعل مع النافية مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، ومع الناهية مجزوم بها، **(ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية)** ونصب الفعل حينئذٍ بها، **(فإن فقدت لا امتنع الجزم)** لفقدان عامله **(وجاز الرفع)** على جعل أن تفسيرية **(والنصب)** على جعلها مصدرية.

(والوجه الرابع): من أوجه أن التي تقدم ذكرها **(أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع:**

أحدها: وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية) وهي التي بمعنى حين عند بعضهم، وإنما سميت توقيتية نسبة إلى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه؛ لأنها يوقت بها، أي: يعين بها الوقت، فإذا قلت: لما جاء زيد جاء عمرو فقد عينت وقت مجيء عمرو، وأخبرت أنه وقت مجيء زيد، وبعضهم يطلق على لما هذه أنها حرف وجود لوجود، واحترز المصنف بالتوقيتية من لما النافية، وهي الجازمة ومن لما الموجبة وهي التي بمعنى إلا **(نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾** [هود: ٧٧]) فإن قلت: في عبارة المصنف مناقشة؛ وذلك لأنه جعل لأن الزائدة مواضع، ثم أخبر عن أحدها بوقوعها بعد لما التوقيتية، وليس كذلك فإن وقوعها في ذلك المحل حالة من حالاتها لا موضع من مواضعها، ومكانها ما بعد لما مثلاً قلت: هو على حذف مضاف أي: أحدها موضع أن تقع بعد لما، وكذا في الثاني والثالث والأمر فيه سهل.

(و) الموضع **(الثاني)** من مواضع زيادتها **(أن تقع بين لو وفعل القسم مذكوراً)** كان فعل القسم **(كقوله:**

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم)[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمسيب بن علس في خزانة الأدب ٤/ ١٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك =

أو متروكاً كقوله [من الوافر]:

٤١ ـ أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ

هذا قولُ سيبويه وغيره، وفي «معرب» ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيءَ به لربطِ الجواب بالقسَم، ويُبْعِده أنَّ الأكثر تركُهَا، والحروف الرابطة ليسَت كذلك.

ولا يخفى أنه قد توالى في البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير جواب واحد، وهو قوله لكان لكم، فيجعل هنا جواباً للقسم؛ إذ هو السابق على القاعدة المقررة في ذلك، وقد نص بعض المغاربة أنه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة، وأما ابن مالك فوافق على ذلك إن لم يكن الشرط امتناعياً، واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي، فظاهر ما قاله في باب القسم أن الجواب للو وأنها مع جوابها جواب القسم، وكلامه في باب الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو **(أو متروكاً كقوله:**

أمــا والله أن لـــو كـــنـــت حـــراً ومـا بـالـحـر أنـت ولا الـعـتـيـق)[1]

المراد بالعتيق هنا الكريم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه، وقد يلتزم وفائدته ماأسلفناه في أول هذا الشرح، أو يقال العتيق أخص من الحر؛ لأن العتيق يستدعي تقدم الملك بخلاف الحرية، وجواب القسم في البيت على رأي الجماعة، أو جواب الشرط على أحد رأيي ابن مالك محذوف، أي: لو كنت حراً لقاومتك.

(هذا) الذي قلناه من كون أن مزيدة بين فعل القسم ولو هو **(قول سيبويه وغيره، وفي «مقرب» ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم)** وهذا يشعر بأن جواب القسم وهو ما بعد أن من لو، وما في حيزها من شرط وجواب كما أسلفناه عن ابن مالك فتأمله، **(ويبعده أن الأكثر)** في استعمالات العرب **(تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك)** وقد ينتقض باللام الداخلة على جواب لو المنفي كقوله:

ولـو نـعـطـي الـخـيـار لـمـا افـتـرقـنـا ولـكـن لا خـيـار مـع الـلـيـالـي[2]

فإنها حرف رابط والأكثر تركها نحو ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢].

= ٤/ ١٦٠، وجواهر الأدب ص ١٩٧.

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف / ١٢١، وخزانة الأدب ٤/ ٤.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٥.

والثالث ـ وهو نادر ـ أن تقعَ بين الكاف ومخفوضِها كقوله [من الطويل]:

٤٢ ـ وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَمْ

في رواية من جرَّ «الظبية».

والرابع: بعد إذا، كقوله [من الطويل]:

٤٣ ـ فَأمْهَلَهُ حَتَّى إذَا أنْ كَأنَّه ... مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ

وزعم الأخفش أنها تُزاد في غير ذلك، وأنها تنصِب المضارع كما تجرّ «مِنْ» ....

(والموضع الثالث) من مواضع زيادتها (وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:) أي قول أرقم اليشكري.

(ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[١]

في رواية من جر ظبية) فإنه يتعين حينئذٍ كون الكاف جارة وأن زائدة، وأما في رواية من نصب الظبية فعلى أن كان خففت وأعملت في الظاهر، وأما في رواية من رفعها أنها خففت وأهملت أو أعملت في ضمير محذوف، أي: كأنها ظبية، والموافاة الإتيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن، يقال: فلان قسم الوجه ومقسم الوجه، وتعطو أي: تتطاول إلى الشجر لتتناول منه كذا في «القاموس» والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق، مثل أورق أي: صار ذا ورق، ويروى ناضر السلم، والنضرة الحسن والبهجة، والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك.

(و) الموضع (الرابع: بعد إذا كقوله:

فأمهله حتى إذا أن كأنه ... معاطي يد في الجنة الماء غامر)[٢]

المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجيم معظم الماء، وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية، من غمره الماء إذا غطاه، والمعنى: أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه، وهذه حالة الغريق، (وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك) المذكور وهو المواضع الأربعة (وأنها تنصب المضارع) وإن كانت زائدة إذ لا منافاة بين الزيادة والعمل (كما تجر من

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١، والدرر ٤/ ٩٧.

والباءُ الزائدتان الاسمَ، وجعل منه: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وقال غيره: هي في ذلك مصدريَّة، ثم قيل: ضُمِّن «ما لنا» معنى «ما مَنَعَنا»، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمالُ الجارّ والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا تكون «لا» زائدة، والصوابُ قولُ بعضهم: إن الأصل: «وما لنا في أن لا نفعل كذا»، وإنما لم يجز للزائدة أن تعملَ لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولِها على الحرف وهو «لَوْ» و «كأنَّ» في البيتين، ....

والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]) ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦] والمعنى عنده: أي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله، وقد فعل الله تعالى بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذي يحب سلوكه في الدين، وأي شيء ثبت لنا في حالة تركنا للقتال في سبيل الله وقد وقع ما يقتضيه، فما بعد أن عنده جملة خالية، فإن قلت: المضارع يتعين للاستقبال بمصاحبة ناصب، وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال، فكيف هذا؟ قلت: إنما يكون الناصب معيناً للاستقبال إذا لم يكن زائداً فلا يرد حينئذٍ مثل هذا.

(**وقال غيره: هي في ذلك**) الذي استشهد به (**مصدرية، ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا**) ومنع يتعدى إلى مفعولين تقول: منعت زيداً أثاثه فتكون أن وصلتها في محل نصب على أنه المفعول الثاني، (**وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول**) المصرح حتى يصح هذا التخريج، (**ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة**)، وإذا قيل: إن ما لنا ضمن معنى ما منعنا لزم زيادة لا إذ المعنى أي شيء منعنا التوكل ومنعنا القتال، وقد يقال: على الأول: إنما يرد ذلك أن لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولاً مصرحاً كما سبق تقريره، وليس في كلامه ما يقتضيه، وقد قال الجوهري يقال: منعته عن كذا فامتنع، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى أن «أنَّ» وصلتها معمولان للجار والمجرور المتضمنين معنى منعنا على تقدير نزع الخافض، أي ما منعنا عن كذا فلا يكون مفعولاً به مصرحاً فلا يمتنع عمل الجار والمجرور على التضمين، والمحل حينئذٍ إما نصب أو خفض على الخلاف.

(**والصواب قول بعضهم إن الأصل**) بفتح الهمزة أو كسرها على ما مر (**وما لنا في أن لا نفعل كذا**) ثم حذف الجار وهو في مثله قياس، ثم شرع المصنف في رد قياس الأخفش عمل أن الزائدة على عمل حرف الجر الزائد بإبداء الفارق فقال: (**وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف، وهو لو وكان في البيتين**) بل الأبيات الثلاثة فإنها دخلت على لو في قوله: فأقسم أن لو التقينا، وقوله: أما والله أن لو كنت حراً البيت،

وعلى الاسم وهو «ظَبْيَة» في البيت السابق بخلافِ حرفِ الجرّ الزائد، فإنه كالحرف المُعَدَّى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه.

مسألة ـ ولا معنى لِـ «أن» الزّائدة غيرُ التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعَم الزمخشريُّ أنه ينجرّ مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]: دخلت «أن» في هذه القصّة ولم تدخل في قصّة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [هود: ٦٩] تنبيهاً وتأكيداً، على أن الإساءة كانت تَعْقُبُ المجيء، فهي مؤكّدة في قصّة لوط للاتِّصال واللُّزوم، ولا كذلك في قصّة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأوّل؛ وقال الشَّلوبين: ....

وعلى كان في قوله: حتى إذا أن كأنه البيت. **(وعلى الاسم وهو ظبية)** بالكسر والتنوين على الحكاية، وبالرفع مع ترك التنوين؛ لأنه اسم علم على نفس هذا اللفظ، ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع **(في البيت)**، وهو قوله ويوماً توافينا إلى آخره، **(بخلاف حرف الجر الزائد؛ فإنه كالحرف المعدى)** أي الذي يعدي الفعل، أو ما في معناه إلى المفعول **(في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل)** ولم يلتفت إلى كونه زائداً.

(مسألة ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد) قال الرضي: فإن قيل فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل: إنما سميت زائدة؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها، ويلزمهم على هذا أن يعدوا أن ولام الابتداء وألفاظ التوكيد اسماً كانت أو لا زوائد، ولا يقولوا به، إلى هنا كلامه.

(قال أبو حيان وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧] **دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾** [هود: ٦٩] **تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تعقب المجيء)** على أن تعقب فعل مضارع، والمجيء منصوب به أو على أنه بباء ظرفية داخلة على المضاف إلى المجيء، أي: كانت في أثر المجيء **(فهي مؤكدة للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة الخليل، إذ ليس الجواب فيه كالأول، وقال الشلوبين)** هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، والشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون، وهي بلغة الأندلسيين الأبيض الأشقر، مات سنة خمس وأربعين وستمائة، كذا من ابن خلكان.

«لما كانت «أنْ» للسبب في «جِئتُ أن أُعطي» أي: للإعطاء، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقيبه، وكذلك في قولهم: «أما والله أنْ لَوْ فعلتَ لفعلْتُ»، أكَّدَتْ أنْ ما بعد «لو» وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذَكَرَاه لا يعرفه كبراء النحويّين». انتهى.

والذي رأيتُه في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصُّه: «أَنْ» صِلَةٌ أكَّدت وجود الفعلين مرتَّباً أحَدُهما على الآخر في وَقتَيْنِ متجاوِرَين لا فاصلَ بينهما، كأنهما وُجِدا في جزء واحدٍ من الزمانِ، كأنّه قيل: لما أحَسَّ بمجيئهم فاجأته المَسَاءة من غير رَيْثٍ، انتهى.

والرَّيثُ: البُطْءُ، وليس في كلامه تعرُّضٌ للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النَّحويِّين، لإطْباقهم على أنَّ الزائد يؤكِّد معنى ما جيء به لتوكيده. و «لَمَّا» تُفِيد وقوعَ الفِعل الثاني عقبَ الأول وترتُّبه عليه، فالحرف الزائد يؤكّد ذلك، .....

(لما كانت أن للسبب في جئت أن تعطي أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه) على الضبطين المتقدمين، أي: وتقع عقبه أو لأجل المجيء وفي عقبه **(وكذلك في قولهم:**

أما والله إن فعلت لفعلت، أكدت أن ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكراه) أي الزمخشري والشلوبين **(لا يعرفه كبراء النحويين انتهى)** كلام أبي حيان **(والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: إن صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث انتهى)** كلام الزمخشري **(والريث البطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه)** أبو حيان **(ولا كلامه مخالف لكلام النحويين)** كما ادعاه أبو حيان أيضاً، **(لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به)** وهذا الضمير للزائد **(لتأكيده)** وهذا الضمير راجع إلى ما، **(ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك)** فإن قلت: هبك أن الزمخشري لم يتعرض للفرق بين القصتين لكن وقع في سورة هود ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧]، ووقع في سورة العنكبوت ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت: ٣٣] فذكرت أن في الثانية دون الأول، والقصة واحدة فما السر في التفريق بين المحلين؟ قلت: لما رتب في آية هود على مجيء الرسل لوطاً عليهم السلام أمور هي مساءته وضيق ذرعه بهم، وقوله: هذا يوم عصيب، ومجيء قومه يهرعون إليه لم يؤت بأن لمنافاة معناها لهذا المقام، وذلك أن

ثم إن قصَّة الخليل التي فيها: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ﴾ [هود: ٦٩] ليست في السورة التي فيها ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، بل في سورة هود، وليس فيها «لمَّا» ثم كيف يتخيَّل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنما يحسن اعتقاد تأخُّر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ﴾ [العنكبوت: ٣١]، ثم إن التعبير بالإساءة لَحن، لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصوابُ المَسَاءة، وهي عبارة الزمخشريّ.

مجموع هذه الأمور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع، ليس شديد الاتصال لمجيء الرسل حتى يعد المجموع كأنه واقع في جزء واحد من الزمان، دخلت أن في آية العنكبوت؛ لأنه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه، وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء، فأتى بها إشعاراً بهذا المعنى كما قال الزمخشري فتأمله، والذرع مصدر مأخوذ من الذراع، ولما كان الذراع موضع شدة الإنسان قيل في الأمر: الذي لا طاقة للإنسان به ضاق بهذا الأمر: ذراع فلان، وذرعه أيضاً أي: حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا: فلان رحب الذراع إذا وصفوه باتساع القدرة، ومنه قول القائل:

يا سيداً ما أنت من سيد ... موطأ الأكناف رحب الذراع[1]

(ثم إن قصة الخليل التي فيها قالوا: سلاماً ليست في السورة التي فيها سيىء بهم) وهي سورة العنكبوت **(بل هي في سورة هود، وليس فيها لما)** ونص التلاوة فيها أعني: في سورة هود ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٖ﴾ [هود: ٦٩] فإن قلت: قصة الخليل التي فيها قالوا سلاماً وقعت في سورة هود كما تلوناه، وفيها ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [هود: ٧٧] فإن لم يصدق قول: المصنف ليست في السورة التي فيها سيىء بهم، قلت: المراد بسيىء بهم ما وقع جواباً للما المزيد بعدها أن، وهي التي تلاها أبو حيان وهذه في سورة العنكبوت فقط، وهذه السورة لم يقع فيها قصة الخليل التي فيها قالوا سلاماً، وإنما وقعت في سورة هود فكلام المصنف مستقيم.

(ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟! وإنما يحسن اعتقاد تأخر الجواب) عن المجيء **(في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها** ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ﴾ [العنكبوت: ٣١]) لا قولهم قالوا سلاماً كما في سورة هود **(ثم التعبير)** أي: تعبير أبي حيان **(بالإساءة لحن؛ لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل)** في قوله: سيىء بهم **(والصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري)**

---

(١) البيت من البحر السريع، وهو للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٦/ ٩٥، والدرر ٣/ ٢٣.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيدَ للتعليل في مثاله إنما هو لام العلّة المقدّرة، لا «أنْ».

والثاني: أنَّ «أنْ» في المثال مَصْدَريَّة، والبحث في الزائدة.

تنبيه ـ وقد ذكر لـ «أنْ» معانٍ أربعة أُخر:

أحدها: **الشرطية** كـ «إن» المكسورة، وإليه ذهب الكوفيُّون، ويُرَجِّحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمَكْسُورة على المحلّ الواحد، والأصل التوافق، فقُرِئَ بالوجهينِ قولُه تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ....

وأما الإساءة فمصدر أساء اللازم، لا أساء المتعدي تقول: أساء إلي زيد وساءني ما صدر منه من الإساءة، والذي في الآية متعدٍ لا لازم.

(وأما ما نقله) أبو حيان **(عن الشلوبين فمعترض من وجهين:**

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله) وهو قولك: جئت أن تعطي **(إنما هو لام العلة المقدرة)** إذ التقدير جئت لأن تعطي **(لا أن)** نفسها.

(والثاني أن أن) نفسها **(في المثال)** المذكور **(مصدرية)** لا زائدة **(والبحث في الزائدة)** لا في المصدرية، فلا معنى لإيراد هذا المثال فيما نحن فيه.

(تنبيه: وقد ذكر لأن) المفتوحة المخففة وهي التي الكلام فيها **(معان أربعة أخر)** جمع أخرى وإن كان واحد الموصوف معنى، وإنما يقال فيه آخر لا أخرى، وهذا على حد قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] والوجه فيه أن الموصوف إذا كان جمع مذكر مما لا يعقل فأنت بالخيار في صفته، إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما في الآية وعبارة المصنف، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث تقول: صمت أياماً أخرى، وذكرت معاني أخرى وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال.

(أحدها الشرطية كإن المكسورة وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندي أمور:

أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد، والأصل التوافق) وفيه نظر بل الأصل عدم الترادف **(وقرىء بالوجهين)** فتح الهمزة وكسرها **(قوله تعالى)**: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] قرأ حمزة إن تضل بكسر الهمزة فتذكر بالتثقيل والرفع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو أن تضل بفتح الهمزة فتذكر بالتخفيف والنصب، والباقون بفتح الهمزة أيضاً وتثقيل تذكر ونصبه، وعلى الجملة فمن قرأ بفتح همزة أن قرأ بنصب تذكر، وقد يقال: إن نصبه يوجب أن يكون المعطوف عليه وهو تضل منصوباً لا

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن

مجزوماً، فيتعين أن تكون غير شرطية، فيرد على المصنف، ويمكن أن يجاب بأنا لا نسلم أن نصب هذا الفعل بالعطف على تضل بل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد الشرط، كما في قولك: إن جئتني فتكرمني أجئك بنصب تكرم، فهو عطف مصدر على اسم متصيد من الفعل المتقدم، والمعنى إن يكن منك مجيء إلي فإكرام منك لي أجئك، أجروا المضارع بعد الفاء في سياق الشرط مجراه بعدها في سياق الأمر والنهي وأخواتهما، مما هو مقرر في محله لكن ذاك قليل، والمشهور في توجيه هذه القراءة أن تذكر منصوب معطوف على تضل المنصوب بأن واللام مقدرة على ما صرح به سيبويه، وجمع من المحققين، حيث قالوا: إن المعنى استشهدوا امرأتين لأن تذكر إحداهما الأخرى، وإنما ذكر أن تضل؛ لأن الضلال هو السبب الذي به وجب الإذكار، ومثله أعددت الخشبة أن تميل الحائط فأدعمه وإنما أعددتها للدعم لا للميل، لكن ذكر الميل إنما هو سبب الدعم كما ذكر الإضلال؛ لأنه سبب الإذكار، وأما قراءة حمزة بكسر الهمزة فتضل مجزوم؛ والفتح لالتقاء الساكنين والفاء في الجواب لتقدير المبتدأ، وهو ضمير القصة أو الشهادة، قال التفتازاني: ولا يخلو عن تكلف بخلاف قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أي: فهو ومما كان ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار إحداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر؛ إذ ليست المذكرة هي الناسية إلا أن يجعل إحداهما الثانية في موقع المفعول، ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الإلباس، نعم يصح أن يقال: فتذكرها الأخرى فلا بدّ للعدول من نكتة، إلى هنا كلامه.

وفي «أمالي» ابن الحاجب رحمه الله تعالى: أن المقصود هو إفادة كون التذكير من إحداهما للأخرى كيف ما قدر، ولا يستقيم إلا كذلك، ألا ترى أنه لو قيل أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى وجب أن يكون ضميراً لمفعول عائداً على الضالة، فيتعين لها وذلك يخل بالمعنى المقصود؛ لأن الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر، فالمذكرة حينئذٍ هي الضالة، فإذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير إلى الضالة، وإذا قيل فتذكر إحداهما الأخرى كان مبهماً في كل واحدة منهما، فلو ضلت إحداهما وذكرتها الأخرى فذكرت كان داخلاً، ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضاً تحته لوقوع قوله فتذكر إحداهما الأخرى على غير معين، فظهر الوجه الذي لأجله عدل عن فتذكرها إلى فتذكر إحداهما، هكذا قيل وفيه بحث، وقرىء أيضاً بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢] فابن كثير وأبو عمرو على كسر الهمزة، والباقون على الفتح، وكذا قرىء بهما في قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن

﴿كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥﴾ [الزخرف: ٥]، وقد مضى أنه رُوي بالوجهين قوله [من الطويل]:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقوله [من البسيط]:

٤٤ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

﴿كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] فقرأ نافع وحمزة والكسائي بكسر همزة إن والباقون بفتحها، وفي كلام المصنف حذف العاطف في موضعين والواجب إثباته **(وقد مضى أنه روي بالوجهين قوله:**

أتغضب أن إذنا قتيبة حزتا) جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم[1]

والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من أن الأصل التوافق، إما بمعنى الترادف وفيه ما علمت، وإما بمعنى أن التركيب المعين إذا وجد تركيب آخر لم يخالفه إلا في بعض مفرداته، فالأصل أن يكون معنياهما متفقين لا مختلفين وهذا أيضاً ممنوع.

(والثاني مجيء الفاء بعدها كثيراً كقوله) أي: قول العباس بن مرداس السلمي:

(أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع)[2]

واستظهر الرضي كون أن في هذا البيت شرطية لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، أما المعنى فلأن معنى قوله: أما أنت ذا نفر البيت إن كنت ذا عدد فلست بمفرد، وأما اللفظ فلمجيء الفاء كما قاله المصنف، ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدر، وأن مصدرية كما يقول الجماعة لا شرطية، والمعنى: لا تتعزز علي؛ لأن كنت ذا نفر فإن فخرت بذلك فخرت أنا بمثله فإن قومي باقون لم تستأصلهم الأزمان، فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه، وأبو خراشة بخاء معجمة مضمومة، وراء وشين معجمة، وقد حكى بعض الكسر في خائه كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة، وهي أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة، والنفر أيضاً الرهط وهو المراد في البيت، والضبع على زنة الرجل السنة المجدبة، وفيه تورية لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة، شبهها بالآكل فهو استعارة تبعية.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٣.

الثالث: عطفها على «إن» المكسورة في قوله [من البسيط]:

٤٥ ـ إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

الرواية بكسر «إن» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريَّةً لزم عطفُ المفرد على الجملة، وتَعَسَّف ابنُ الحاجب في توجيه ذلك، فقال: «لمَّا كان معنى قولك: «إن جِئْتَنِي أكْرَمْتُكَ»، وقولك: «أكْرِمُكَ لإتيانِك إيّاي» واحداً صَحَّ عطفُ التَّعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: «إن جِئْتَني وأحسنتَ إليَّ أكرمْتُكَ»، ثم تقول: «إن جِئْتني ولإحسانِك إليَّ أكرمْتُك» فتجعل الجواب لهما» انتهى.

وما أظنُّ أن العربَ فاهت بذلك يوماً ما.

المعنى الثاني: **النفي** كـ «إن» المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧١] ....

(الثالث عطفها على المكسورة كقوله:

إمـا أقـمـت وأمـا أنـت مـرتـحـلاً فـالله يـكـلأ مـا تـأتـي ومـا تـذر[1]

الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) واللازم باطل، وبيان الملازمة أن المفتوحة المصدرية تؤول مع صلتها بمصدر، وهو من قبيل المفردات، والمكسورة شرطية فإنما تدخل على الجملة، وهذه الملازمة التي ذكرها مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة، وهو ممنوع، لجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعلاً بفعل محذوف أي: إن أقمت ووقع ارتحالك، فإنما عطف جملة على جملة. **(وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال: لما كان معنى قولك إن جئتني أكرمتك، وقولك أكرمك لإتيانك إياي واحداً صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك)** أي: ولأجل كون التعليل في معنى الشرط **(تقول)** وفي بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول: **(إن جئتني وأحسنت إلي أكرمتك ثم تقول إن جئتني ولإحسانَك إلي أكرمتك، وتجعل الجواب لهما انتهى)** كلام ابن الحاجب، **(وما أظن العرب فاهت بذلك يوماً)** يعني الظاهر كون هذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له نظير في كلام العرب.

(والمعنى الثاني) من المعاني الأربعة المزيدة **(النفي كإن قاله بعضهم في)** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي

---

(١) البيت من البحر البسيط، هو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٠، وخزانة الأدب ٤/ ١٩.

وقيل: إنَّ المعنى: ولا تؤمنوا بأن يُؤْتَىٰ أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلاّ لمن تَبعَ دينكم، وجملة القول اعتراض.

والثالث: معنى «إذ» كما تقدَّم عن بعضهم في «إن» المكسورة، وهذا قاله بعضهم في: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢]، ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟﴾ [الممتحنة: ١]، وقوله [من الطويل]:

أَتَـغْـضَـبُ أَنْ أُذْنَـا قُـتَـيْـبَـةَ حُـزَّتَـا

والصَّوابُ لها أنها في ذلك كلِّه مصدريّة: وقبلها لام العلة مقدَّرة.

لا يؤتى أحد، **(وقيل: إنما المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب، إلا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض)**، وهذا كلام الزمخشري قال: ولا تؤمنوا متعلق بقوله أن يؤتى وما بينهما اعتراض، أي: ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون غيرهم، أرادوا أسروا تصديقكم بأن المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم، ولا تفشوه إلا إلى أشياعكم وحدهم دون المسلمين انتهى، ولم يتعقبه المصنف، وقد يقال عليه: إنما يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً نحو ما قام أحد إلا زيد الفاضل، وما بعد إلا في الآية على ما ذهب إليه الزمخشري ليس شيئاً من الثلاثة، وقيل: إن الكلام ثم عند قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، ومعنى قوله أن يؤتى لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، قلتم ذلك ودبرتموه لا لشيء آخر، يعني أن ما بكم من الحسد والبغي أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من العلم والكتاب دعاكم إلى أن قلتم ما قلتم، آن بالمد والاستفهام يعني ألآن يؤتى أحد منكم مثل ما أوتيتم من الكتاب فعلتم ذلك، كذا في «الكشاف» وجوز غير ذلك أيضاً فقف عليه.

(الثالث) من المعاني الأربعة المزيدة **(معنى إذ)** وهي المفيدة للتعليل **(كما تقدم عن بعضهم في إن المكسورة، وهذا المعنى في المفتوحة قاله بعضهم في)** قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢] وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟﴾ [الممتحنة: ١] وفي كلام المصنف حذف العاطف أي في بل عجبوا ويخرجون **(و)** في **(قوله:**

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا) في رواية من رواه بفتح الهمزة من أن **(والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة)** بالنصب على الحال من الضمير المستكن في قبلها، أو من لام العلة على أنه فاعل بالظرف المتقدم، وبالرفع على الخبر، وقبلها حينئذٍ لغو متعلق به، قلت: ومن جملة ذلك كله قوله:

والرابع: أن تكون بمعنى «لئلاَّ»، قيل به في: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقوله [من الوافر]:

٤٦ ـ نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

والصواب أنها مصدرية، والأصل: كراهِيَةَ أن تضلُّوا، ومخَافَةَ أن تشتموناِ، وهو قول البصريّين. وقيل: هو على إضمار لامٍ قبل «أنْ» و «لا» بعدها، وفيه تعسُّف.

● (إنَّ) ـ **المكسورة المشدَّدة**، على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ **توكيدٍ**، تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر، ....

أتـغـضـب أن أذنـا قـتـيـبـة حـزتـا[1]

فهذا اعتراف منه بأن القول بأنها في هذا البيت شرطية خطأ، وقد أشار فيما سبق إلى أن الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض.

(والرابع) من المعاني الأربعة المزيدة **(أن تكون بمعنى لئلا قيل به في** ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] و) في **(قوله:**

نـزلـتـم مـنـزل الأضـيـاف مـنـا فـعـجـلـنـا الـقـرى أن تـشـتـمـونـا)[2]

القرى مقصور بكسر القاف ما يقدم للضيف والشتم السب، يقال: شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في المضارع **(والصواب أنها مصدرية، والأصل)** في الآية **(كراهية أن تضلوا)** بتخفيف ياء كراهية، **(و)** في البيت **(مخافة أن تشتمونا)**، أو كراهة أن تشتمونا فحذف المضاف المنصوب على أنه مفعول لأجله وأقيم المضاف إليه مقامه، **(وقيل: هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها، وفيه تعسف)** من جهة ارتكاب حذف شيئين مع إمكان حذف شيء واحد، وقد يقال: حذف الجار قبل أن مطرد وحذف الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام، وليس تعدد المحذوف بمفرده موجباً للتعسف.

(«إن» المكسورة) الهمزة **(المشددة)** النون **(على وجهين:**

أحدهما أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر) كأخواتها، والسر في عملها على هذا الوجه أن هذه الحروف شابهت الأفعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلاً، وشابهت

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٧٣، والأزهية ص ٧١.

قيل: وقد تنصبهما في لغة، كقوله [من الطويل]:

٤٧ ـ إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وفي الحديث «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً»، وقد خُرِّج البيتُ على الحاليّة وأنَّ الخبر محذوف، أي تَلْقاهم أسداً، والحديثُ على أن القعر مصدر «قَعَرْت البئر» إذا بلغت قَعْرَها، و «سبعين» ظرف، أي: إن بلوغَ قَعْرِها يكون في سبعين عاماً.

مطلق الأفعال الماضية من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، ومن فتح أواخرها كما أسلفناه فكانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة ما الحجازية، فجعل عملها أقوى بأن قدم منصوبها على مرفوعها؛ وذلك لأن العمل الطبيعي عندهم أن يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرف في العمل، وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل، وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية، ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الأولى، كذا قاله الرضي، **(قيل: وقد تنصبهما)** أي الاسم والخبر **(في لغة)** لبعض العرب **(كقوله:**

إذا السود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا)[1]

بنصب الجزءين والجنح بضم الجيم وكسرها طائفة من الليل، والخطا جمع خطوة بالضم، وهي ما بين القدمين، وخفافاً جمع خفيفة والحراس جمع حارس، وأسداً بإسكان السين جمع أسد، قال الجوهري: هو مخفف من أسد بضمتين، لكنه قال: أسد هذا مقصور من أسود وهو منتقد، **(وفي الحديث «إن قعر جهنم سبعين خريفاً»)**[2] ووجه الاستدلال به أنه قد ورد إن قعر جهنم لسبعون خريفاً على ما حكاه الرضي، فأخبر بقوله سبعون على القعر، والظاهر أن المراد أن مسافة قعر جهنم أي: مسافة السير إليه سبعون خريفاً فيكن النصب كذلك، **(وخرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً)** وخرج أيضاً على أن يكون المنصوب مفعولاً به لا حالاً والتقدير يشبهون أسداً، **(و)** خرج **(الحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت)** بالخطاب **(قعرها، وسبعين ظرف)** متعلق بالخبر المحذوف لا خبر **(أي: إن بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً)** أي: يوجد في سبعين عاماً، وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا برواية الرفع؛ لأنه قد ظهر بها أن القعر اسم عين لا مصدر، ويجاب بأن كونه اسم عين على رواية الرفع لا

---

(١) البيت من البحر الوافر هو لعبد اللطيف الأطاسي، انظر: خزانة الأدب للبغدادي، الشاهد ٨٤٢.

(٢) أخرجه البزار في مسنده ٧/ ٢٦١.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمُها ضميرَ شأنٍ محذوفاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون»، الأصل: إنه أي الشأن، كما قال [من الخفيف]:

٤٨ ـ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

وإنما لم تجعل «مَنْ» اسمها لأنَّها شرطيّة، بدليل جزمِهَا الفعلين، والشرطُ له الصَّدْرُ، فلا يعمل فيه ما قبله.

يمنع من جعله مصدراً على رواية النصب، قلت: وعلى كل تقدير فلا يقدح التخريج المذكور في نقل صاحب هذا القول إن نصب الجزءين بها لغة لبعض العرب، **(وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»**[1] **الأصل إنه أي الشأن)** وصرح ابن الحاجب وجماعة بأن حذف هذا الضمير ضعيف، قال الرضي: ومجوز حذفه منصوباً مع ضعفه صيرورته بالنصب[2] في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه **(كما قال)** الشاعر:

(إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء)[3]

الجآذر بالذال المعجمة جمع جؤذر بضم الجيم مع ضم الذال وفتحها ولد البقرة الوحشية **(وإنما لم تجعل «من» اسمها؛ لأنها شرطية بدليل جزمها للفعلين)**؛ إذ لام الأول مكسورة لالتقاء الساكنين، ولام الثاني محذوفة للجزم، **(والشرط له المصدر، فلا يعمل فيه ما قبله)** من رافع أو ناصب، وأما الجار فلا يمتنع عمله فيه لشدة اتصاله، تقول: بمن تمرر أمرر وغلام من تضرب أضرب، وكذا قول الآخر:

إن من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب

وفي «شرح المفصل» للسخاوي أن حذف هذا الضمير مختص بالشعر، وقال ابن مالك: وليس كذلك بل يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثراً ونظماً، سواء كان ضمير شأن أو غيره، فمثال حذف ضمير الشأن في النظم ما مر، ومثاله في النثر قولهم: إن يك زيد مأخوذ، ومثال حذف غيره في النظم قوله:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة (٥٩٥٠)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان (٢١٠٩)، والنسائي، كتاب الزينة، باب ذكر أشد الناس عذاباً (٥٣٦٤).

(٢) هكذا العبارة في الأصل فليحرر.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو للأخطل في خزانة الأدب ١/ ٤٥٧، والدرر ٢/ ١٧٩، وهو ليس في ديوانه.

وتخريج الكسائي الحديثَ على زيادة «مِنْ» في اسم «إنَّ» يأباه غيرُ الأخفش من البصريين، لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصحّ، والمعنى أيضاً يأباه، لأنهم ليسوا أشَدَّ عذاباً من سائر الناس.

وتُخَفَّف فتعمل قليلاً، وتُهْمَل كثيراً، وعن الكوفِيّين أنها لا تُخفَّف، وأنه إذا قيل «إنْ زَيْدٌ لَمُنطلِق» فـ «إنْ» نافية، واللام بمعنى «إلاَّ»، ويردُّه أنَّ منهم مَنْ يُعْمِلها مع التَّخفيف، حكى سيبويه «إنْ عمراً لمُنْطَلِق»، وقرأ الحرميانِ وأبو بكر: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١].

الثاني: أن تكون حرفَ جوابٍ بمعنى «نَعَمْ»، ....

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ... ولكن زنجي عظيم المشافر[١]

ومثاله في النثر قولهم إن يك مأخوذ أخواك، ولا يجوز أن يقدر المحذوف ضمير شأن؛ لأنه لا يفسر إلا بجملة، ولا جملة في البيت ولا في المثال، والتقدير: ولكنك زنجي وإنك يك مأخوذاً خواك، (**وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح**) وهم يخالفون في الشقين فيشترطون كون المجرور نكرة، وكونه بعد نفي أو شبهه (**والمعنى**) المراد من الحديث (**أيضاً يأباه؛ لأنهم**) أي المصورين (**ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس**) وفيه نظر؛ فقد قيل إن الحديث وارد فيمن يصدر الصور لتعبد من دون الله تعالى، وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذٍ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذاباً، ويؤيده أن الحديث قد روي في الصحيحين بطريق ليس فيها لفظ من، وبه يقوى تأويل الكسائي لفظاً ومعنى.

(**وتخفف**) إن المشددة (**فتعمل**) من الإعمال (**قليلاً وتهمل كثيراً وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل إن زيد لمنطلق فإن نافية واللام بمعنى إلا، ويرده أن منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه إن عمراً لمنطلق، وقرأ الحرميان وأبو بكر وإن كلاً لَمَا ليوفينهم**) وقد تقدم هذا الفصل برمته في الكلام على إن المكسورة الخفيفة، ومر البحث فيه وما عليه من المناقشة.

الوجه (**الثاني**) من وجهي إن المشددة (**أن تكون حرف جواب بمعنى نعم**) فتقع تصديقاً

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤، ولسان العرب ٤/ ٤١٩ (شغر).

خلافاً لأبي عُبَيدة، استدلَّ المُثْبِتون بقوله [من مجزوء الكامل]:

٤٩ ـ ويَـقُـلْـنَ: شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلاَ ... كَ، وَقَـدْ كَـبِـرْتَ، فَـقُـلْـتُ: إِنَّـهْ

ورُدَّ بأنَّا لا نسلِّم أن الهاء للسكت، بل هي ضميرٌ منصوبٌ بها، والخبر محذوف، أي: إنه كذلك، والجيِّدُ الاستدلالُ بقول ابن الزُّبَيْر رضي الله عنه لمن قال له: «لَعَن الله ناقةً حملَتْني إليك»: «إنَّ، وَرَاكِبَهَا»، أي: نعم، ولَعَنَ راكبها، إذْ لا يجوز حذفُ الاسم والخبر جميعاً.

للمخبر وجواباً وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب، فتقول: إن في جواب من قال: قام زيد، ومن قال: أذهب عمرو، ومن قال: أكرم خالداً، (**خلافاً لأبي عبيدة**) بالتصغير وتاء التأنيث، فإنه أنكر وقوعها في الكلام كذلك، وحكى الأندلسي عنه أنه قال: قولهم إن بمعنى نعم إنما يريدون به التأويل لا أنه في اللغة موضوع لذلك (**استدل المثبتون بقوله**):

بـكـر الـعـواذل فـي الـصـبـو ... ح يـلـمـنـنـي وألـومـهـنـه[1]

(**ويـقـلـن شـيـب قـد عـلا ... ك وقـد كـبـرت فـقـلـت إنـه**)[2]

العواذل عاذلة، والصبوح بفتح الصاد الشرب في أول النهار والظاهر أنه أريد به شرب الخمر، والشيب: الشعر الأبيض ويطلق أيضاً على بياضه كما أن المشيب يطلق على المعنيين، وكبرت بكسر الباء وضمها، أي: علا سنك وامتد عمرك، وهذا الاستدلال مبني على أن الهاء من أنه للسكت، (**ورد بأنا لا نسلم أن الهاء للسكت**) بحيث تكون حرفاً لاحقاً للحرف (**بل هي ضمير منصوب بها**) أي بأن فهي اسمها، (**والخبر محذوف أي إنه كذلك**) والمعنى إنه الأمر كما قلتن، (**و**) الاستدلال (**الجيد**) هو (**الاستدلال بقول**) عبد الله (**ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك إن، وراكبها**) فقوله: إن وراكبها هو مقول ابن الزبير المستدل به؛ ويقال إن المقول له ذلك شخص يقال له: فضالة بن شريك، حكي أنه أتى ابن الزبير في حاجة فأقبل عليه فقال: إن ناقتي تعبت، فقال: أرحها فقال: وأعطشها الطريق فقال: اسقها فقال فضالة: ما جئتك مستطباً وإنما جئتك مستمنحاً لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن وراكبها فالاستدلال بها أحسن، (**إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً**) فلا يكون في كلام ابن الزبير إن التي تنصب الاسم وترفع الخبر، إذ لو جعلت كذلك فيه للزم حذف اسمها

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٦٦، والأزهية ص ٢٥٨، والأغاني ٤/ ٢٩٦.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، في ديوانه ص ٦٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣.

وعن المبرّد أنه حملَ على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، واعترض بأمرين:

أحدهما: أن مجيء «إنّ» بمعنى «نعم» شاذّ، حتى قيل: إنه لم يثبت.

والثاني: أنَّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأُجيب عن هذا بأنّها لام زائدة، وليست للابتداء، ....

وخبرها معاً، فإنهما لم يذكرا فيه واللازم باطل فتعين جعلها بمعنى نعم، لسلامته من هذا المحذور، لكن قد يقدح في ذلك بأنها ليست في هذا التركيب بمعنى نعم، ضرورة أنها فيه لتقرير مضمون الدعاء، وهو ليس من مواقع نعم، قلت: ولم يجعلها الزمخشري بمعنى نعم، وإنما قال: وتخرج إن المكسورة إلى معنى أجل، وصرح في أجل أنها لا تصدق بها إلا في الخبر خاصة، ويشكل عليه كلام ابن الزبير فإنه ساقه لفصل فيما جاءت فيه بمعنى أجل فتأمله.

(وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]) بتشديد إن وإثبات الألف في هذان، وهم من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصاً، وأما ابن كثير فأسكن نون إن مخففة وشدد نون هذان وأثبت الألف فيها ولم يشدد النون المذكورة أحد غيره، وأما حفص فخفف نون إن وجعل إن هذين بياء على ما هو الظاهر، وإنما المشكل تلك القراءة المتقدمة، فخرجها المبرد كما حكاه المصنف: أن إن فيه بمعنى نعم وتبعه على ذلك جماعة، قلت: ويحكى أن أبا علي الفارسي رده بأن ما قبل إن المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه نعم؛ إذ لا يصح أن يكون جواباً لقول موسى عليه السلام: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] ولا أن يكون جواباً لقوله: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾ [طه: ٦٢] وهذا كلام حسن ولم ينقله المصنف وإنما قال: **(واعترض بأمرين:**

أحدهما: أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت) وهذا أمر لا يلتفت إليه مع نقل سيبويه وغيره له عن العرب الفصحاء وتلقي الأئمة له بالقبول، فإن قلت: جعل المصنف القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيء إن بمعنى نعم، فكيف يتصور؟ قلت: يمكن أن يقال هو غاية لما يستلزمه قوله شاذ من معنى الخفاء، فكأنه قيل قد خفي حتى إنه لم يطلع عليه بعض الناس؛ لما فيه من الخفاء فقال: إنه لم يثبت.

(والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ) وقد دخلت هنا؛ لأن قوله: هذان مبتدأ، وساحران خبره. **(وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء)** فلا محذور حينئذٍ، وذلك لأن لام الابتداء إنما امتنع دخولها في الخبر؛ لأن لها الصدرَ ووقوعها في الخبر المفرد منافٍ

أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد «إنَّ» هذه لشبهها بـ «إنَّ» المؤكّدة لفظاً، كما قال [من الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

فزاد «إنْ» بعد «ما» المصدريّة لشبهها في اللفظ بـ «ما» النّافية، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخَبر خاصَّةٌ بالشعر، ....

لذلك لخروجها حينئذٍ عن الصدر، بخلاف اللام الزائدة، **(أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف: أي لهما ساحران)** فلا محذور حينئذٍ؛ لأنها متصدرة في جملتها، فلا يضرنا تسليم كونها لام الابتداء على هذا التقدير. **(أو بأنها دخلت بعد إن هذه)** وهي التي بمعنى نعم؛ **(لشبهها بأن المؤكدة لفظاً)** وهو منصوب على التمييز عن النسبة في شبه الجملة، كما في أعجبني طيبه أباً أي: لشبه لفظها بإن المؤكدة **(كما قال)** الشاعر:

(ورج الفتى للخير ما إن رأيته   على السن خيراً لا يزال يزيد)

وقد تقدم إنشاده **(فزاد إن بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية)** وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية، اعتبروه في مواضع منها باب التسوية، فإنه خرج فيه الاستفهام عن حقيقته وبقي كونه صدراً، ومنها أن خبر المبتدأ يجوز دخول الفاعلية إذا كان المبتدأ شبيهاً بمن الشرطية أو ما أختها في العموم واستقبال ما يتم به المعنى، نحو: الذي يأتيني فمكرم إذا لم يقصد آتياً معيناً، وقد تنتفي هذه العلة ويجوز مع ذلك دخول الفاء حملاً للشبيه على الشبيه؛ لأن المبتدأ المقصود به معين مشابه في اللفظ لما قصد به غير معين، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦] فإن مدلول ما معين ومدلول أصابكم ماض، وكما في الحديث الذي رأيته يشق رأسه فكذاب إلى غير ذلك من المواضع، وسيأتي في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

(ويضعف) الجواب **(الأول)**: وهو القول بأن لام لساحران زائدة لا ابتدائية **(أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر)** ولا تكون في غيره، كما في قول الشاعر:

مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم   قال الذي سألوا أمسى لمجهودا[1]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩، وخزانة الأدب ١٠/٣٢٧.

والثَّاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافِيَيْن. وقيل: اسم «إنَّ» ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوعَ لتقويةِ الكلام لا يُنَاسبهُ الحذف، والمسموع من حذفه شاذٌ إلا في باب «أنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، فاستسهلوه لوروده في كلامٍ بُني على التَّخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ....

فإن قلت: هلا مثلت بالبيت المشهور وهو قوله:

أم الحليس لعجوز شهربه ... ترضى من الشاة بعظما لرقبة[1]

قلت: لعدم تعينه لذلك؛ فقد قيل فيه إن اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهي عجوز، ومثل ذلك في البيت الأول غير متأت فهو نص في المقصود، فلا جرم آثره على ما هو محتمل.

(و) يضعف الجواب **(الثاني)**: وهو القول بأن لام لساحران لام ابتداء داخلة على مبتدأ محذوف **(أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين)** من حيث إن التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد والاعتناء به، وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فيتنافيان، ولقائل أن يقول: إنما ينافي هذا أن لو كان المؤكد باللام هو المبتدأ المحذوف، وهو ممنوع وإنما المؤكد نسبة الخبر، إلى المبتدأ كما سيأتي صريحاً من كلام المصنف، سلمنا أن المؤكد هو المبتدأ لكن لا نسلم التنافي؛ لأن المحذوف لدليل في حكم الثابت، وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو: مررت بزيد، وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقدير: هما صاحباي أنفسهما، وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما، وقد يقال: إن مراده أن مقام التأكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار، فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين، فبنى المصنف التنافي على هذا لاعلى أن المؤكد هو المبتدأ المحذوف **(وقيل: اسم إن ضمير الشأن)** وحذف، والأصل إنه هذان لساحران.

(وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف) وضمير الشأن كذلك من جهة أنه يتمكن ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكن، لما فيه من الإبهام ثم التفسير **(والمسموع من حذفه شاذ)** في كل موضع **(إلا في باب أن المفتوحة إذا خففت، فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعاً)**، أي: لأجل التبعية **(لحذف النون)**، ورب شيء يحذف تبعاً ولا يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل، ولا يحذف وحده، وحذف هذا الضمير لعلة أخرى أيضاً، وهي أن الضرورة داعية إلى حذفه عند إرادة تخفيف الحرف؛ **(لأنه لو**

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٠، وله أو لعنترة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب).

ذُكِرَ لوجبَ التَّشديد، إذ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن مَنْ يَقول: «لَدُ»، و «لم يَكُ»، و «والله» يقول: «لدُنْكَ»، و «لم يكُنْهُ» و «بكَ لأفعلن»؛ ثم يَرِدُ إشكال دخول اللام، وقيل: «هذان» اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنَّى بالألف دائماً، كقوله [من الرجز]:

٥٠ ـ إنّ أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهَـا قَـدْ بَـلَـغَـا فـي الـمـجـدِ غَـايَـتَـاهَـا

ذكر لوجب التشديد إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول لد) بحذف النون تخفيفاً. **(ولم يك)** بحذف النون أيضاً **(ووالله)** بالإتيان بواو القسم التي ليست بأصل لحروف القسم، **(تقول)** عند الإتيان بالضمير **(لدنه ولم يكنه)** بإثبات النون فيهما **(وبك لأفعلن)** بالإتيان بالباء التي هي أصل حروف القسم، وقد يورد على هذا نحو قوله:

فـلـو أنـك فـي يـوم الـرخـاء سـألـتـنـي[1]

وقوله:

بـأنـك ربـيـع وغـيـث مـريـع[2]

فإن قلت: هو ضرورة فلا يرد، قلت: فما تصنع بمثل يدك ودمك وفيك؟ **(ثم يرد إشكال دخول اللام)** على لساحران فإنه على هذا الرأي خبر المبتدأ الذي هو هذان، وقد مر الكلام فيه، **(وقيل: هذان اسمها ثم اختلف)** على ذلك القيل في التوجيه، **(فقيل: جاءت)** هذه القراءة **(على لغة الحارث بن كعب)** أي: بني الحارث، لكن خفف بحذف ما عدا الباء، وقد رأيتهم يكتبونه على هذه الصورة بلام تلي الباء، وهكذا يكتبون مثل قول الفرزدق:

ولـكـن طـغـت عـلـمـاء مـنـزلـة خـالـد[3]

بعين يليها لام، ولقد وجد بخط الزمخشري هذا اللفظ مكتوباً بألف فاصلة بين العين واللام قال السخاوي: وهذا القياس؛ لأن ألف على ولامه قد حذفا فاتصلت العين باللام، فكتبت بألف بعد العين كما تكتب بالماء ونحوه، قلت: وعليه فيكتب بالحارث ونحوه بألف بعد الباء وهو ظاهر **(في إجراء المثنى بألف دائماً)** أي: في حال الرفع والنصب والجر **(كقوله)**:

إن أبـاهـا وأبـا أبـاهـا **(قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا)**[4]

---

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.

(٣) لم أجده.

(٤) الرجز يُنسب لأبي النجم العجلي وابن الوردي ورؤبة، انظر: الإنصاف ١/ ١٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥.

واختار هذا الوجهَ ابنُ مالكٍ، وقيل: «هذان» مَبْنِيٌّ لدلالته على معنى الإشارة؛ وإن قولَ الأكثرين «هذين» جرّاً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابنُ الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة «هذان» أَقْيَسُ، إذ الأصلُ في المبنيّ أن لا تختلف صِيَغُه، مع أنَّ فيها مناسبة لأَلِف «ساحران»، وعكسه الياء في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، فهي هنا أرجَحُ لمناسبة ياء «ابنتيَّ»، وقيل: لمَّا اجتمعت ألف «هذا» وألف التثنية في التقدير قَدَّرَ بعضُهم سقوطَ ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير.

* * *

فأثبت ألف المثنى في حالة النصب كما في الآية، **(واختار هذا الوجه ابن مالك)** قال بعضهم: وهذه اللغة هي القياس؛ إذ كانت لألف إنما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا لذلك، وللرفع إذ كان الإعراب إنما يستحق بالتركيب والألف سابقة عليه.

(وقيل هذان مبني لدلالته على معنى الإشارة) وهي الموجبة هنا للبناء كما في هذا وهؤلاء **(وإن قول الأكثرين هذين جراً ونصباً ليس إعراباً)** وإنما هي صيغة وضعت للاثنين المشار إليهما في حالتي الجر والنصب، وليست تثنية لهذا، **(واختاره ابن الحاجب)** وذكر الوزير القنمطي في تاريخ النحاة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان: أن القاضي إسماعيل كان معتنياً بما يأتي به من مقاييسه الغريبة، وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور، فقال له يوماً: يا أبا الحسن ما تقول في قراءة إن هذان لساحران، ما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان ملياً، ثم قال: نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الأمر، فقال له القاضي: فما علة بنائها؟ فقال: لأن المفرد هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني، فتحمل التثنية على الوجهين، فعجب القاضي من سرعة إجابته وحدة خاطره وبعيد غوصه، وقال له: ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد، فقال: ليقل به القاضي وقد حسن، وإن من قول المصنف: وإن قول الأكثرين بالكسر على الحكاية لا غير؛ إذ القول المتقدم من قوله، وقيل: على بابه ولذلك حكى به الجملة الواقعة بعده، وهذه الثانية معطوفة عليها، فلا سبيل إذن إلى الفتح؛ لأنها إذ ذاك تؤول بالمفرد، فلا يستقيم العطف، نعم إن ارتكب تقدير فعل بعد الواو أي: وجزم صاحب هذا القول أو اعتقد أن قول الأكثرين هذين جراً ونصباً ليس إعراباً فالفتح متجه.

(قلت) وإذا بنينا **(على هذا فقراءة هذان أقيس)** من قراءة هذين؛ **(إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه مع أن فيها)** أي: في قراءة هذان **(مناسبة لألف ساحران وعكسه الياء في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾** [القصص: ٢٧]، **فهي أرجح لمناسبة ياء ابنتي، وقيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية، فلم تقبل ألف هذا التغيير)**، وهذا التقدير

تنبيه ـ تأتي «إنَّ» فعلاً ماضياً مُسنداً لجماعة المؤنَّث من «الأيْنِ» ـ وهو التَّعَب ـ تقول: «النساء إنَّ»، أي: تَعِبْنَ، أو من «آنَ» بمعنى «قَرُبَ»، أو مسنداً لغيرهن على أنه من «الأنين» وعلى أنه مبنيّ للمفعول على لغة من قال في «رُدَّ» و «حُبَّ»: «رِدَّ» و «حِبَّ»، بالكسر تشبيهاً له بـ «قيل» و «بِيعَ»، والأصل مثلاً: «أَنَّ زيدٌ يوم الخميس»، ثم قيل «إنَّ يَوْمَ الخميس»، أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من «الأيْن»، أو من «آنَ»، بمعنى «قَرُبَ»، أو للواحدة مؤكّداً بالنون من «وَأي» بمعنى «وَعد»، كقوله:

إنَّ هِـنْـدُ الْـمَـلِـيـحَـةُ الْـحَـسْـنَـاءَ

عن مظان التوجيه بمعزل؛ إذ لا مقتضي لتقدير حذف الألف المسوقة لغرض الدلالة على التثنية، وإبقاء الألف التي هي من سنخ الكلمة، وليست علامة على شيء، وقيل: إن ألف هذان تشبه ألف يفعلان، فلما لم تنقلب هذه لم تنقلب تلك، وهذا أيضاً فاسد، لأن ألف يفعلان من قبيل الأسماء وألف هذان حيث تجعل للتثنية من قبيل الحروف، وإنما لم يصح انقلاب ألف يفعلان؛ لأنها لا يتعاقب عليها ما تختلف به معناها؛ لأنها لا تكون إلا فاعلاً أو نائباً عنه بخلاف ألف هذان.

(**تنبيه: تأتي إن فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من الأين وهو التعب، تقول: النساء إن**) والأصل أين فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان فحذف أو لهما وهو الألف، فبقيت الفاء وهي الهمزة مفتوحة، فكسرت لبيان أن الكلمة من ذوات الياء على طريقة ابن الحاجب. (**أو من آن بمعنى قرب**) والعمل كالأول سواء (**أو**) فعلاً ماضياً (**مسنداً لغيرهن على أنه من الأنين، وعلى أن يكون مبنياً للمفعول**) والأصل أنن على زنة ضرب للمجهول، أدغمت النون الأولى في الثانية، وكسرت الهمزة (**على لغة من قال في رد وحب**) بضم الفاء فيهما (**رد وحب بالكسر**) فيهما، (**تشبهاً له**) أي: لهذا الفعل المضاعف المدغم (**بقيل وبيع، والأصل مثلاً أن زيد يوم الخميس، ثم قيل إن يوم الخميس**) برفع اليوم على أنه نائب الفاعل (**أو**) تأتي أن (**فعل أمر للواحد من الأنين أو**) تأتي أن (**فعل أمر لجماعة الإناث من الأين، أو من آن بمعنى قرب**) والعمل فيهما واحد، والأصل أين بتسكين لام الفعل وهي النون لاتصالها بنون الفاعل، فتدغم ويلتقي ساكنان محذوف أولهما، وهو الياء التي هي عين الكلمة، (**أو للواحدة**) يعني أو فعل أمر للواحدة (**مؤكداً بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله:**

إن هـنـد الـمـلـيـحـة الـحـسـنـاء[1]

---

(١) تقدم تخريجه.

وقد مرّ، ومركَّبة من «إن» النافية و «أنا»، كقول بعضهم: «إنَّ قائم»، والأصلُ: إنْ أنا قائم، ففعل فيه ما مضى من شرحه.

فالأقسامُ إذَنْ عشرة: هذه الثمانية، والمؤكّدة، والجوابيّة.

تنبيه ـ في الصّحاح «الأيْنُ»: الإِعياء، وقال أبو زيد: **لا يُبْنَى منه فعلٌ**، وقد خُولف فيه، انتهى، فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام.

* * *

● **(أنَّ) ـ المفتوحة المشدَّدة النُّون**، على وجهين:

أحدهما: أنْ تكون **حرفَ توكيدٍ**، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فَرْعٌ عن «إنَّ» المكسورة؛ ....

وقد مر) الكلام عليه في الألف المفردة **(و)** تأتي أن أيضاً **(مركبة من إن النافية وأنا كقول بعضهم)** أي: بعض العرب **(إن قائم والأصل إن أنا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه)** في إن الخفيفة من حذف همز أنا اعتباطاً وإدغام النون الساكنة فيها، ومر ما ادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة إلى النون الساكنة إلى آخر تلك المقالة وما عليها، **(فالأقسام إذن عشرة هذه الثمانية، والمؤكدة والجوابية)**.

قلت: ولا ينبغي للمصنف عد بعض هذه الأقسام هنا؛ وذلك لأن الكلام إنما هو في اللفظ المفرد، وأن إذا كانت كما قال فعلاً ماضياً مسنداً إلى ضمير الإناث وكان ذلك جملة فعلية، وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على أنه لا ينبغي أن يعد من أقسام أما مثل قوله: أما أنت ذا نفر، ولا من أقسام أما مثل أما قمت، ولا من أقسام إلا مثل إلا تفعلوه، فكيف خالف ذلك هنا، ثم عبارته غير محررة؛ وذلك لأنه قال: تأتي إن فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث، فجعل مجموع هذا اللفظ وهو إن فعلاً مسنداً، وليس كذلك والعبارة المحررة فيه أن يقال: إن فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث.

(تنبيه: وفي «الصحاح» الأين الإعياء قال أبو زيد: لا ينبني منه فعل، وقد خولف فيه انتهى) كلام صاحب «الصحاح»، **(فعلى قول أبي زيد تسقط منه بعض الأقسام)** وهو جعل أن فعلاً ماضياً من الأين أو أمراً منه، والفاعل عليهما ضمير الإناث فتصير الأقسام على رأيه ثمانية.

(أن المفتوحة) الهمزة **(المشددة)** النون **(على وجهين:**

أحدهما: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر) نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد: ١١] **(والأصح أنها فرع إن المكسورة)** قيل: ولهذا لم

ومن هنا صحّ للزمخشري أن يدَّعي أنّ «أنما» بالفتح تفيد الحصر كـ «إنَّما»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأولى لقصْرِ الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيّان: «هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلاّ في «إنَّما» بالكسر» مردودٌ بما ذكرتُ، وقوله: «إنَّ دعوى الحصْرِ هنا باطلة لاقْتِضائها أنه لم يُوحَ إليه غيرُ التوحيد» مردودٌ أيضاً بأنه قَصْر مُقَيَّد، إذ الخطابُ مع المشركين، فالمعنى: ما أوحي إليَّ في أمر الربوبيَّة إلا التوحيد، لا الإشراك، ويُسَمَّى ذلك قَصْر قَلْب، لقَلْبِ اعتقاد المخاطب، ....

يعدها سيبويه مع الحروف المشبهة بالفعل، وكذا تركها المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول نظراً إلى فرعيتها عن المكسورة، **(ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما)** بالكسر وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها للحصر من حيث إن الفرع لا يستلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه، نعم المواجب للحصر في إنما بالكسر عند القائل به قائم في أنما بالفتح، فمن قال: سبب إفادة إنما للحصر تضمنها معنى ما وإلا، قال بذلك في أنما بالفتح؛ لوجود هذا السبب فيها، ومن قال: السبب اجتماع حرفي توكيد، قال به في أنما أيضاً كذلك، وأما أن السبب في جعل أنما بالفتح للحصر كون أن المفتوحة فرعاً عن إن المكسورة فوجه مخدوش كما مر.

(وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، **فالأولى لقصر الصفة على الموصوف)** كقولك: إنما يقوم زيد، فالموحى إليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد، كما أن القيام في المثال المذكور مقصور على زيد، **(والثانية: بالعكس)**، أي: لقصر الموصوف وهو إلهكم على الصفة وهي الوحدانية. **(وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر مردود بما ذكرت)** من أن أن بالفتح فرع عن إن بالكسر، والحصر لإنما المكسورة ثابت، فيكون الحصر لأنما المفتوحة ثابتاً إذ هي فرعها، وفيه ما عرفت، ثم المردود هو دعوى أبي حيان أن هذا أمر لم يقل به إلا الزمخشري، وأنه لا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر، ورد هذا بأن يثبت أن غير الزمخشري قال بذلك، وأن القول به معروف مشهور عند النحاة لا بكون أن المفتوحة فرع المكسورة، فإن هذا لا يقتضي أن يكون القول بإفادة إنما بالفتح للحصر معروفاً، حتى يرد به قول أبي حيان فتأمله.

(وقوله: إن دعوى الحصر هنا باطلة، لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود أيضاً بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحي إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب) فإنه في هذه الصورة يعتقد صفة هي

وإلا فما الذي يقولُ هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؟ فإنَّ «ما» للنفي و «إلاّ» للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام مُنْحَصِرة في الرسالة، ولكن لمَّا استعظموا مَوْتَه جُعِلُوا كأنهم أثبتُوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمَّى قَصْرَ إفراد.

الإشراك مكان صفة هي التوحيد، فقلب اعتقاده بإثبات التوحيد ونفي الإشراك، ثم ما اعتقد أبو حيان بطلانه لازم له، سواء كانت إنما المفتوحة للحصر أو لا؛ لأن إلزامه إنما جاء من جهة إنما المكسورة، ولو قيل إنما يوحى إلي وحدانية الله لزم به ذلك، وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد الحصر الواقع بما وإلا، وقد نص صاحب «المفتاح» وغيره على امتناعه، لكن وقع في «الكشاف» مثل هذا التركيب في قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [آل عمران: ١٤] وقال: إن المزين لهم ما هو إلا شهوات لا غير، واعتذر عنه بعضهم بأن لا من قوله لا غير ليست للعطف، بل هي لمجرد النفي، وقوله: لا غير صفة لشهوات، أي: ما هو إلا شهوات موصوفة بأنها ليست غير الشهوات، أي: موصوفة بأنها شهوات صرفة، قال الطيبي: وهذا القدر وإن صح في هذا المقام، فكيف يصح في قوله في سورة النساء ما أردنا بتحاكمنا إلى غيرك إلا إحساناً لا إساءة؛ إذ لا يجوز فيه إلا العطف؛ لأن اسم لا المفرد لا يكون منصوباً أبداً بل إذا كان مضافاً أو مشبهاً به، قال: والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها، هذا كلامه، ولعلنا نتكلم إن شاء الله في ذلك عند الكلام على لا.

(وإلا) يفهم أبو حيان الكلام الواقع في تلك الآية على أنه من قبيل قصر القلب، ويفرض دعوى الحصر لبطلانها عنده، **(فما الذي يقول هو في)** نحو: (﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] **فإن ما)** الكائنة **(للنفي وإلا)** الكائنة للإيجاب مفيدان **(للحصر قطعاً)**، وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال يرد على المصنف، وذلك أن ظاهر كلامه كون ما اسماً لأن، وللنفي خبراً لها وإلا معطوف على الاسم، وللحصر معطوف على الخبر أو هما مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة، وكلاهما مشكل فإن الحصر هو إثبات أمر لمذكور ونفيه عن غيره بطريق مخصوص، وإلا ليست بمفردها للحصر بهذا الاعتبار، وإنما الذي للحصر هنا مجموع ما وإلا وبالطريق الذي سلكناها في تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال.

(وليست صفته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم) مع وصف الرسالة، **(فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى ذلك قصر إفراد)**، وقد صرح صاحب «المفتاح» بما ذكره المصنف من أن هذا قصر إفراد إخراجاً للكلام لا على مقتضى الظاهر، بتنزيل استعظامهم هلاكه منزلة استبعادهم إياه، وإنكارهم له حتى كأنهم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبري عن الهلاك، فقصر على

والأصح أيضاً أنها موصولٌ حَرْفيٌّ مع معمولَيْهِ بالمصدر، فإن كان الخبرُ مشتقًّا فالمصدر المُؤوَّل به من لفظه، فتقدير «بَلَغني أنك تنطلق» أو «أنك منطلق»: بَلغني الانطلاقُ، ومنه «بلَغني أنك في الدار»، التقدير: استقرارُكَ في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من «استقرّ» أو «مُستقِرّ»؛ وإن كان جامداً قُدِّر بالكَون، نحو: «بلغني أن هذا زيد»، تقديره: بلغني كونه زيداً، لأن كل خبر جامد تصح نسبته إلى

الرسالة نفياً للتبريء عن الهلاك، وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذي هو ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] حتى كأنه لم يجعله وصفاً بل ابتداء كلام؛ لبيان أنه ليس متبرئاً عن الهلاك كسائر الرسل؛ إذ على اعتبار الوصف لا يكون القصر إلا قصر قلب؛ لأنهم لما انقلبوا على أعقابهم كأنهم اعتقدوا أنه رسول لا كسائر الرسل في أنه يخلو كما خلوا، ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم، فرد عليهم بأنه ليس إلا رسولاً كسائر الرسل يخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم.

قال التفتازاني في حاشية «الكشاف»: ومن زعم أنه يلزم من حمله على قصر القلب أن يكون المخاطبون منكرين للرسالة فقد أخطأ خطأً بيناً، وذهل عن الوصف، قال: ثم لا خفاء في أن الفاء في أفائن مات تفيد تعليق الجملة الشرطية، أعني: مضمون الجزاء مع اعتبار التقييد بالشرط بالجملة قبلها، وهي ما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل تعليقاً تسبيباً على الجملة السابقة وترتبها عليها، وتوسط الهمزة لإنكار ذلك، أي: لا ينبغي أن يجعلوا خلو الرسل من قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكهم، بل سبباً لتمسكهم بدينه كما هو حكم سائر الأنبياء، ففي انقلابهم على أعقابهم تعكيس لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولاً يخلو كما خلت الرسل، **(والأصح أيضاً أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر)**. وهذه كالصفة الكاشفة للموصول الحرفي، وإذا كانت كذلك **(فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه)** أي: من لفظ ذلك الخبر فعلاً كان أو اسماً، **(بتقدير بلغني أنك تنطلق، أو أنك منطلق بلغني الانطلاق)** أي: انطلاقك بإضافة المصدر إلى فاعل ذلك الفعل أو شبهه، **(ومنه بلغني أنك في الدار، والتقدير استقرارك في الدار؛ لأن الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر)**، ولو جعلته بكان أو كائن لكان التأويل بلغني كونك في الدار.

قال التفتازاني في حاشية «الكشاف»: ومما يجب التنبيه له أنه إذا قدر الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة، وإلا لكان الظرف في موقع الخبر فتقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات. **(وإن كان جامداً قدر بالكون نحو بلغني أن هذا زيد، تقديره بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى**

المخبر عنه بلفظِ الكون، تقول: «هذا زيد»، وإن شئت: «هذا كائن زيداً» إذ معناهما واحد، وزعم السهيلي أن الذي يُؤَوَّلُ بالمصدر إنما هو «أن» الناصبة للفعل لأنها أبداً مع الفعل المتصرِّف، و «إنَّ» المشدَّدة إنما تؤوَّل بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويُؤيِّده أنّ خبرها قد يكون اسماً محضاً، نحو: «علمتُ أنَّ الليث الأسد»، وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أن هذا يُقدَّر بالكون.

المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد وإن شئت هذا كائن زيداً ومعناهما واحد)، وقدره الرضي بقولك: بلغني زيديتك؛ فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها هاء التأنيث أفادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية.

(وزعم) أبو القاسم (السهيلي) صاحب «الروض الأنف» في شرح السيرة النبوية **(أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل؛ لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، وأن المشددة إنما تؤول بالحديث)**، فإن قلت: بلغني أن زيداً قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث، **(قال: وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً)** يعني: جامداً **(نحو: علمت أن الليث الأسد، وهذا لا يشعر بالمصدر اهـ)** كلامه، **(وقد مضى أن هذا يقدر بالكون)** فلا تخرج بذلك عن المصدرية، وذلك تأويله بالأسدية فيفيد معنى المصدر كما مر.

وهنا تنبيهات الأول ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من إفادة أن المفتوحة للتوكيد هو الذي نص النحويون عليه، واستشكله بعضهم بأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيداً قال ابن القاسم: وليس هذا الاستشكال بشيء.

التنبيه الثاني كون أن المفتوحة فرع المكسورة هو الأصح كما تقدم، وهو مذهب سيبويه والفراء، وذهب إليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور، وقيل: إن المفتوحة أصل المكسورة، وقيل هما أصلان.

واستدل الأول بأوجه منها: أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة، والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه.

ومنها: أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة.

ومنها: أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به كقولك في عرفت: أنك بر إنك بر، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة والمرجوع إليه بحذف أصل.

ومنها: أن المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التوكيد، والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها، فكانت فرعاً.

....

ومنها: أن المكسورة أشبه بالفعل؛ لأنها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل.

ومنها: أن المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبعض اسم، ولا يخفاك أن المقصود الاستدلال على أن المفتوحة فرع عن المكسورة، لا أنها فرع في الجملة، ولا يخفاك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمله.

التنبيه الثالث قد سلف أن المفتوحة تؤول مع صلتها بمصدر، وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع، وقد يجوز، وقد يمتنع، فحيث يلزم التأويل يجب الفتح، كما إذا وقعت مع معموليها في موضع مرفوع بالابتداء، نحو: عندي أنك قائم، ونحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣] أو بالفعل نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] ونحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١] ونحو: لا آتيك ما أن في السماء نجماً، أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر، ولا محكي بالقول نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] وخرج نحو: ظننت زيداً أنه قائم، ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] أو في موضع مجرور نحو ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، ونحو ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح والكسر، نحو: أول قولي إني أحمد الله تعالى فالفتح على أن المعنى أول أقوالي حمد الله تعالى، من حيث هو بأي عبارة كان، والكسر على أن المعنى أول أقوالي هذا اللفظ المعين، وكذا نحو:

إذا أنــه عــبــد الــقــفــا[1]

أي: إذا هو عبد القفا، أو إذا عبوديته وكذا نحو ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] أي: فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته إياه حاصلان، وحيث يمتنع التأويل يمتنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام، نحو ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١] أو جواب قسم نحو: والله إن زيداً قائم، أو محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه، أو في موضع الحال نحو ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، أو خبر اسم عين نحو: زيد إنه فاضل، أو قبل لام معلقة، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الفتح، والمواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الأمران، والأصل في ذلك هو ما قررناه، وإنما تعرضنا لذكر ذلك؛ لأن المصنف أغفله ولم

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٣٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٥.

وتُخفَّفُ «أنَّ» بالاتّفاق، فيبقى عملُها على الوجه الذي تقدم شَرْحُه في «أن» الخفيفة.

الثاني: أن تكون لغة في «لعَلَّ» كقول بعضهم: «ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً» وقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وفيها بَحْث سيأتي في بابِ اللام.

* * *

● (أم) ـ على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متَّصلة، وهي منحصرة في نوعين، وذلك لأنها إما أن تتقدَّمَ عليها همزةُ التسوية، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وليس منه قولُ زهير [من الوافر]:

يتعرض إليه في شيء من هذا الكتاب فأردنا إتمام الفائدة بذكره.

(وتخفف) أن المفتوحة **(بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في أن الخفيفة)** وأسلفنا الكلام على ذلك مشبعاً.

(الثاني) من وجهي أن المفتوحة المشددة **(أن تكون لغة في لعل كقول بعضهم)** أي: بعض العرب **(إيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً)** حكاه الخليل، وإنما يتم الاستدلال بذلك إذا أثبت أن العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي، وإلا فاللفظ محتمل لإرادة التعليل على حذف اللام أي: لأنك تشتري **(وقراءة)** بالجر أي: وكقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] بفتح همزة أن وهي قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وأبا بكر عن عاصم، وقرأ هؤلاء المستثنون بالكسر، **(وفيها بحث سيأتي إن شاء الله تعالى في باب اللام.**

(أم) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين وذلك) الانحصار فيها؛ **(لأنها إما)** ذات **(أن يتقدم عليها همزة التسوية)** ولك أن تقدر أن يتقدم مرفوعاً على الابتداء والخبر محذوف، أي: لأنها إما تقدم همزة التسوية عليها، فخبر أن على التقدير الأول مفرد، وعلى الثاني جملة، وقد عرفت فيما تقدم أن همزة التسوية هي التي يصلح حلول المصدر محلها مع ما دخلت عليه **(نحو** ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]**)** أي: سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه، ونحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] أي: سواء علينا الجزع والصبر.

(وليس منه) أي: من قسم أم الواقعة بعد همزة التسوية **(قول زهير:**

٥١ ـ وَمَــا أَدْرِي وَسَــوْفَ إِخَــالُ أَدْرِي أَقَــوْمٌ آلُ حِــصْــنٍ أَمْ نِــسَــاءُ

لما سيأتي، أو تتقدَّم عليها همزةٌ يُطلب بها وبـ «أم» التَّعيين، نحو: «أزَيْدٌ في الدار أم عَمْرو»، وإنَّما سُمِّيت في النوعين متَّصِلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر؛ ....

ومــا أدري وســوف إخــال أدري أقــوم آل حــصــن أم نــســاء[(١)]

بل هو من القسم الثاني (**لما سيأتي**)، ويأتي أيضاً ما يتوجه عليه من النقد، وإخال بكسر الهمزة أي: أظن وتفتح على الأصل، وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حد قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، وقال الزمخشري: إن اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية، وفي البيت المذكور قال: وأما قولهم في قوم فرعون وقوم عاد هم الذكور والإناث فليس لفظ القوم بمتعاط، يعني: بمتناول للفريقين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الإناث؛ لأنهن توابع لرجالهن، قال: وهو في الأصل جمع قائم كصوم وزور، ويجوز أن يكون تسمية بالمصدر، قال بعض العرب: إن أكلت أحببت نوماً وبغضت قوماً، أي قياماً هذا كلامه، وقد انتقد من وجهين:

الأول: أن قوله: اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب أن يقول اختصاص الرجال بالقوم، وقد عرفت ما في ذلك فيما سبق.

والثاني: أن قوله: هو في الأصل جمع فيه نظر؛ لأن فعلاً ليس من أبنية الجموع إلا على مذهب الأخفش.

(أو يتقدم) بالنصب عطفاً على المنصوب المتقدم في قوله: إما أن يتقدم (**عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين**) كما يطلب بأي (**نحو أزيد في الدار أم عمرو**)؟ أي: أيهما في الدار، وأم هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور، وفي كتاب «البديع» أنها ليست بحرف عطف، وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها أو والميم بدل من الواو، وذكر أبو جعفر النحاس في أم هذه خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، فإذا قلت: أقام زيد أم عمر؟ فالمعنى أعمرو قام؟ فيصير على مذهبه استفهامين.

(وإنما سميت في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق، فأطلق عليها أنها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين،

---

(١) تقدم تخريجه.

وتسمَّى أيضاً **مُعَادِلة**؛ لمعادَلتها للهمزة في إفادة التَّسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني.

ويفترق النوعان من أربعةِ أوجه:

أولها وثانيها: أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها، وبعضهم يقول: سميت متصلة؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى أي: فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الأول؛ لأن الاتصال على هذا الوجه راجع إليها نفسها، لا إلى أمر خارج عنها لكن هذا إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، فيترجح الوجه لشموله للنوعين.

(وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني، ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

أولهما وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام) بل هو خبر محض، وهذا هو الوجه الأول، وما أحسن ما قاله المصنف لا تستحق جواباً؛ لأن الخبر قد يجاب بقول القائل: جاء زيد، فتقول في جوابه: نعم لا من جهة كونه يستحق ذلك، وإنما تقول لغرض التصديق، وكيف يستحق الخبر جواباً، وإنما ذكر لغرض الإعلام لا لغرض الاستفهام.

(وأن الكلام معها) أي: مع أم المعادلة لهمزة التسوية **(قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر وليست تلك)** وهي أم المعادلة لهمزة الاستفهام **(كذلك)** أي: يكون الكلام معها قابلاً للتصديق والتكذيب؛ **(لأن الاستفهام معها على حقيقته)** فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده إذ هو إنشاء، وهذا هو الوجه الثاني من الأوجه التي تفترق فيها النوعان.

وقد كنت أورد على هذا الكلام النقض بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي، كما إذا كانت للإنكار أو التعجب، وقد وقع للمصنف من ذلك أشياء منها قوله في أول الكتاب: إن قول الفراء في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] إن الهمزة فيه للنداء يقرب سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على

والثالث والرابع: أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله [من الطويل]:

٥٢ ـ وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

ومختلفتين، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] ....

حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؛ فحذف معادل الهمزة والخبر، وفي هذا تقرير؛ لأن أم متصلة مع تصريحه بأن الاستفهام الذي سبقها مجازي لا حقيقي، فإن قلت: لم لا تقدر منقطعة بمعنى بل والهمزة مراداً بها الإبطالي؟ قلت: لأن حرف الإضراب لا يقدر لعدم الدال عليه، وسيأتي قريباً ما يشير إليه في عبارة سيبويه، وأيضاً هو تقدير شيء مستغنى عنه، وأيضاً تعبيره بالمعادل يأبى حملها على الانقطاع، وسيأتي له مواضع من هذا القبيل ننبه عليها أو على بعضها عند المرور بها، ثم ظهر لي أنه يمكن الجواب عن ذلك بأنه ليس المراد بقوله؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائماً، وإنما المراد وجوده في الجملة، فيكون وجه الفرق أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة، بل الكلام معها خبر محض دائماً، وأما الواقعة بعد الهمزة التي ليست للتسوية فيوجد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة، أي في بعض الصور كما في قولك: أزيد قائم أم عمرو، وهذا محصل للغرض، وإن لم تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يرد النقض بشيء من تلك الصور، ثم تذكرت أنه قال بعد هذا: إن الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده، وهذا يقدح فيما ظهر لي ثانياً فبقي الإشكال الأول على حاله فتأمله.

(الثالث والرابع أن) أم **(الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين)** كما سبق في أوائل الكتاب **(ويكونان)** أي: الجملتان اللتان تقع أم بينهما **(فعليتين كما تقدم)**، من قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] ، **(واسميتين كقوله:**

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناء أم هو الآن واقع)[1]

ناء أي بعيد **(ومختلفتين نحو:** ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]**)**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٥١.

و «أم» الأخرى تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردَيْن، وتكونان أيضاً فِعْلِيَّتَيْنِ، كقوله [من الطويل]:

٥٣ ـ فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فأَرَّقَنِي فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

وهذا مما يدل على أن همزة التسوية ليست بمعنى إن الشرطية، كما ذهب إليه الرضي لدخولها على الجملة الاسمية، واعتذاره عن الآية بأنه إنما جاز لتقدم الفعلية وإلا لم يجز ساقط؛ فإن الهمزة في البيت باشرت الاسمية، وهو نص في جواز ما منعه، ولا يفيده التعلل بتقدم الفعلية في الآية، فإن الجملة المعطوفة على جملة الشرط يمتنع كونها اسمية.

(وأم الأخرى) وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام **(تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها نحو:** ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾﴾ [النازعات: ٢٧]**)** ووجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة أن السماء معطوف على أنتم، وأشد خلقاً خبر مؤخر على المتعاطفين تقديراً فهو في التقدير كقولك: أزيد أم عمرو قام؟

(وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين) فظهر أن الوجه الثالث من أوجه الافتراق هو أن ذات همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، وذات همزة الاستفهام لا تتقيد بذلك بل تقع بين الجملتين والمفردين، وظهر أن الوجه الرابع هو أن الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان إلا في تأويل المفردين، وأنهما مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان إلا في تأويل المفردين.

(ويكونان) أي: الجملتان اللتان تقع بينهما أم المصاحبة لهمزة الاستفهام **(أيضاً فعليتين)** كما يكونان مع أم الأخرى **(كقوله:**

فقمت للطيف مرتاعاً فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم)[1]

المراد بالطيف هنا خيال المحبوبة المرئي في النوم، والمرتاع الخائف، وأرقني أسهرني وأهي بإسكان الهاء بعد الهمزة، في «التسهيل» ما يقتضي أنه قليل وفي «شرحه» لمصنفه أن الإسكان في ذلك لم يجيء إلا في الشعر، وسرت سارت ليلاً، وعادني جاءني، والحلم بضمتين رؤيا النوم وتسكن لامه أيضاً، قال ابن الحاجب: يريد أي: قمت من أجل الطيف منتبهاً مذعوراً للقائه وأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق، ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٢.

وذلك على الأرجح في «هي» من أنها فاعلٌ بمحذوف يفسر سَرَتْ. واسميتين، كقوله [من الطويل]:

٥٤ ـ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً، شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

الأصل «أَشُعَيْثٌ» بالهمز في أوّله والتنوينِ في آخره، فحَذَفهما للضَّرورة، ....

في المنام؟ ويجوز أن يريد فقمت للطيف وأنا في النوم إجلالاً في حال كوني مذعوراً لاستعظامها، وأرقني ذلك لما انتبهت فلم أجده محققاً، ثم من فرط صبابته شك أهي في التحقيق سرت أم كان ذلك حلماً؟ على عادتهم في مبالغتهم كقوله:

أأنت أم أم سالم[1]

قلت: حاصله احتمال كون القيام في اليقظة أو في المنام، وأما الشك في الاجتماع هل كان في النوم أو اليقظة فثابت على كل من الاحتمالين، **(وذلك)** الذي قلناه من كون الجملتين في البيت فعليتين مبني **(على الأرجح في هي من أنها فاعل بمحذوف)** أي: فعل محذوف **(يفسره سرت)**؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لأن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال؛ لأنها إنما تتجدد، وأما عن الذوات فقليل، ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال، في نحو أزيداً ضربت، ويجوز في البيت أن يكون مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملتان مختلفتين.

(واسميتين كقوله:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر[2]

الأصل أشعيث بالهمزة) في أوله والتنوين في آخره **(فحذفهما للضرورة)**، وأقول: أما أن الأصل أشعيث بالهمزة فمسلم وأما أن حذفها للضرورة فليس بمتفق عليه، وقد علمت الخلاف في ذلك في الكلام على ما اختصت به الهمزة من الأحكام، وأما أن الأصل شعيث بالتنوين فممنوع، فقد قال السيرافي شرح «الكتاب» عند إنشاد هذا البيت: لا بد من تقدير الألف؛ لأنه يهجو هذه القبيلة، فيقول لم تستقر على أب؛ لأن بعضاً يعزوها إلى منقر وبعضاً يعزوها إلى سهم. قلت: فيحتمل أن يكون في البيت ممنوعاً من الصرف نظراً إلى أنه اسم القبيلة، فلا يكون

---

(١) البيت: أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أأنت أم أم سالم من البحر الطويل، وهو لذي الرمة، انظر: ديوانه ٤٣. والأغاني ١٨/ ٩.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٧، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ولأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٩، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٨.

والمعنى: ما أدري أيُّ النَّسَبَيْنِ هو الصَّحيح، ومثلُه بيتُ زُهَيْرٍ السّابق.

والذي غَلّط ابنَ الشَّجَري حتى جعله من النَّوع الأول توهُّمُه أنَّ معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتَّةَ، لِمُنافاته لفعل الدِّراية.

وجوابُه أن معنى قولك: «علمت أزيد قائم»: علمت جوابَ أزيد قائم، وكذلك «ما علمت».

حينئذ تنوينه ضرورة، فإن قلت: الإخبار بابن يمنع إرادة التأنيث قلت: هو كقوله:

ومـــــمـــــن ولـــــدوا عـــــامـــــــر ذو الـــطـــول وذو الـــعـــرض[1]

في رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين.

(والمعنى: ما أدري أي النسبين هو الصحيح)، وقد ظهر أن ابن سهم خبر شعيث لا صفته، فثبتت ألف ابن وكذا الكلام في ابن منقر وشعيث بثاء مثلثة في آخره، ومنقر بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف وبراء مهملة.

(ومثله بيت زهير السابق) يريد أن بيت زهير الذي أنشده أولاً مثل البيت الذي أنشده آخراً، من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين، وهو معترض بأنها بحسب الظاهر إنما وقعت بين جملة اسمية ومفرد، فإن قلت: التقدير أم هم نساء، قلت: هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفريقه بين الآية الشريفة وهي قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] وبين بيت زهير؛ فإن أم وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر، فتقدير جزء تتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم، **(والذي غلط ابن الشجري)** فيه **(حتى جعله من النوع الأول)**، وهو ما وقعت فيه أم بعد همزة التسوية **(توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة لمنافاته لفعل الدراية)**، وقد مر للمصنف أن همزة التسوية تقع بعد ما أدري، وأسلفنا التنبيه على أن ذلك معارض لاعتراضه على ابن الشجري هنا فتأمله.

(وجوابه) أي: جواب ما توهمه من منافاة الاستفهام لفعل الدراية **(أن معنى قولك: علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم، وكذا ما علمت)** أعمرو ذاهب معناه ما علمت جواب أعمرو ذاهب، فالاستفهام هنا باقٍ على حقيقته، والعلم إنما تسلط على جوابه، وهذا مما يرد على المصنف، فإنه جعل أم في بيت زهير متصلة مع أن الاستفهام ليس على حقيقته؛ لأنه لم يجهل

---

(١) البيت من بحر الهزج وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٤٨، والأغاني ٣/٨٨، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٠١.

وبين المختلفتَيْنِ، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [الواقعة: ٥٩]، وذلك أيضاً على الأرجح من كون «أنتم» فاعلاً.

مسألة ـ «أم» المتَّصِلة التي تستحقُّ الجوابَ إنما تُجَابُ بالتَّعيين، لأنها سؤالٌ عنه، فإذا قيل: «أَزيدٌ عندك أم عمرٌو»، قيل في الجواب: «زيدٌ»، أو قيل: «عمرٌو»، ولا يقال: «لا»، ولا «نعم».

فإن قلت: فقد قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٥٥ ـ تَقُولُ عَجُوزٌ، مَدْرَجِي مُتَرَوِّحاً   عَلَى بَابِهَا، مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيا:

حال آل حصن باعتبار رجوليتهم، بل هو عالم بكونهم رجالاً لكنه أبرز الكلام في قلب التوبيخ والإنكار عليهم في تعاطيهم أفعال النساء، فالاستفهام غير حقيقي وليست الهمزة فيه للتسوية على رأي المصنف، فكيف جعل أم فيه متصلة مع أنها ليست من النوعين، وقد يجاب عن هذا بأن الاستفهام مع المتجاهل حقيقي بحسب الادعاء وإن كان غير حقيقي بحسب الواقع فتأمله. (وبين) الجملتين (**المختلفتين**) بالاسمية والفعلية (**نحو**: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [الواقعة: ٥٩] **وذلك على الأرجح من كون أنتم فاعلاً**)؛ لأن الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم على ما مر، وقد يقال: لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلاً على كونه مبتدأ، بل يجوز الأمران في نظر النحوي على حدٍ سواء؛ وذلك لأن للفعلية مرجحاً وهو كثرة إيلاء الفعل الهمزة، لما تقدم، وللاسمية مرجحاً وهو تناسب المتعاطفين فاستويا، وأيضاً فالاستفهام المفاد بالهمزة ليس حقيقياً فلا ينبغي على رأيه أن تكون أم فيه متصلة.

(**مسألة: أم المتصلة التي تستحق الجواب**) وهي المسبوقة بهمزة الاستفهام، (**وإنما تجاب بالتعيين**) لما يسأل عنه مسنداً إليه أو مسنداً، أو غير ذلك من التعلقات كالظرف والحال؛ (**لأنها سؤال عنه**) كما قد أشرنا إليه قبل.

(**فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو**)؛ لأنه هو الظاهر (**ولا يقال**) في جواب ذلك (**لا ولا نعم**)، لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدها، واحترز المصنف بقوله: المتصلة من المنقطعة فإنها تجاب بنعم أوْلا من حيث إنها لطلب التصديق لا لطلب التصور، فإذا قيل إنها لإبل أم شاء، قلت في الجواب: نعم أولا؛ إذ السؤال عن تلك الأشباح المرئية أهي شاء فالجواب بنعم أولا محصل للمقصود، (**فإن قلت**) ليس الأمر كذلك (**فقد قال ذو الرمة**:

تقول عجوز مد رجي متروحاً   على بابها من عند أهلي وغاديا

أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ، أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا؟
فَقُلْتُ لَهَا: لاَ، إنَّ أهْلِيَ جِيرَةٌ لأكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعاً، ومَالِيَا
وَمَا كُنْتُ مُذْ أبْصَرْتِنِي في خُصُومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا - يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ - قَاضِيَا

قلت: ليس قوله «لا» جواباً لسؤالها، بل ردٌّ لما توهَّمته من وقوع أحد الأمرين: كونِهِ ذا زوجة، وكونِهِ ذا خُصومة، ولهذا لم يكتفِ بقوله: «لا»، إذ كان ردَّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التامِّ، فلهذا قال: «إن أهلي جيرة - البيت» و «ما كنت مذ أَبْصَرْتِنِي - البيت».

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا
فقلت لها لا إن أهلي جيرة لأكثبة الدهنا جميعاً وماليا
وما كنت مذ أبصرتني في خصومة أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا)[1]

فأجاب بلا مع أن السؤال بالهمزة وأم المتصلة، والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك: درج الرجل مشى، والمتروح اسم فاعل من تروح إذا ذهب في الزمن المسمى بالرواح، وهو من زوال الشمس إلى الليل تقول: راح يروح رواحاً وهو نقيض قولك: غدا يغدو غدواً، والزوجة منكوحة الرجل بعقد ويقال لها: زوج أيضاً، كما يقال لبعلها بدون هاء، وأنكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للمرأة، والبيت راد عليه، وذو زوجة خبر مبتدأ محذوف، يقدر متأخراً على سبيل الوجوب عند ابن الحاجب وابن المصنف وجماعة، لكون المستفهم عنه هو الخبر، وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما مر، والتقدير: أذو زوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة، والجيرة جمع قلة للجار، والأكثبة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم، والدهناء مكان معروف، وقد يستشكل عطف الشاعر قوله: غادياً مع أنه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله: على بابها أو بقوله: من عند أهلي، ففيه الإخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته وهو ممتنع، ويجاب بمنع أن يكون على بابها أو من عند أهلي خبراً بل الكل من معمولات المصدر، والخبر محذوف أي: حاصل.

(قلت: ليس قوله لا جواباً لسؤالها بل) هو **(رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله: لا إذ كان رد ما لم يلفظ به إنما يكون بالكلام التام، ولهذا قال: إن أهلي جيرة البيت وما كنت مذ... البيت)** وهذا السؤال وجوابه مسطوران

---

(١) الأبيات من البحر الطويل وهي لذي الرمة في ديوانه ص ١٣١١، ١٣١٢، ولسان العرب ١٣/١٦٣ (دهن)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٩٤.

مسألة ـ إذا عطَفْتَ بعد الهمزة بـ «أو»، فإن كانت همزةَ التسوية لم يَجُزْ قياساً، ....

في «شرح الجمل» لابن عصفور، ومذكوران فيما وجد له من شرح الجزولية، ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل الموارد والاتفاق، ولم يطلع على كلامه، وفي شرح سيبويه «للصفار» ما نصه: فإن قلت: كيف شرطتم في المتصلة أن يكون جوابها بأحد الاسمين، وذو الرمة يقول: تقول عجوز وساق الأبيات الأربعة، ثم قال قلت: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أأنت ذو خصومة فتكون منقطعة فأجابها بلا، وهذا ليس بشيء؛ لأن الجواب مع المنفصلة يكون للثاني لا للأول، ألا ترى أنه قد أضرب عن الأول فلا يقع عنه جواب، وهو هنا قد أجابها عن الأول بقوله: إن أهلي جيرة، ثم أجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله: وما كنت مذ أبصرتني فإنما ينبغي أن يكون لا رداً لما انبنى عليه سؤالها فكأنه قال لها: غلطت في أنك اعتقدت أني أحد هذين، فلست هذا ولا هذا فما ورد من ذلك فإن تخريجه على هذا، إلى هنا كلامه، قلت: وظاهر كلامهم أن لا في كلام ذي الرمة هي الجوابية أخت نعم، ولو قيل: بأنها الناهية، والمعنى لا تظني ما ذكرت من أني متصف بأحد ذينك الأمرين، وحذف الفعل المنهي عنه لقرينة قوله إن أهلي إلى آخره لكان حسناً، واندفع السؤال بذلك؛ لابتنائه على أن لا هي الجوابية وقد منعناه فتأمله.

(**مسألة إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً**) وقد يعارض هذا بما سيأتي له في أو حيث قال: إنها تأتي للتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع، حكاه عن الحريري وغيره، ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة التسوية، وقد مرّ له في أول الكتاب أن ضابطها: هو أن تكون داخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، وهذا متأت في المثال المذكور فتكون الهمزة فيه للتسوية، وقد صرح سيبويه في الكتاب بجواز الإتيان بأو [أو] بأم في نظير هذا المثال، فقال: ما أدري أزيد عندك أو عمرو، وإن شئت قلت: ما أدري أزيد عندك أم عمرو، وتقول: ليت شعري ألقيت زيداً أو عمراً، وحلول المصدر متأت لصحة قولك: ما أدري كون زيد عندك، وليت شعري لقاء زيد برفع لقاء، وسبق للمصنف أن ما بعد أدري وليت شعري من مواقع همزة التسوية، فإن قلت: ما ذكرته في المثال الأخير مبني على جعل الجملة المقترنة بالهمزة من قولك: ليت شعري أقام زيد خبر ليت، كما أشار إليه ابن الحاجب، وقد استشكله الرضي بأن الشعر مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية، فهي من حيث المعنى مفعول شعري، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه؛ لأن علمك بالشيء غير ذلك الشيء، قال: وإنما خبر ليت هنا واجب الحذف لا ساد مسده؛ لكثرة الاستعمال قلت: هذا الإشكال مندفع بأن المصدر هنا بمعنى المفعول كالقول بمعنى المقول، فالجملة إذن خبره أي:

وقد أُولِعَ الفقهاءُ وغيرُهم بأن يقولوا: «سواءٌ كانَ كذا أو كذا»، وهو نظير قولهم: «يجب أقلّ الأمرينِ من كذا أو كذا»، والصوابُ العطفُ في الأوَّل بـ «أم»، وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح «تقول: سواءٌ عَلَيَّ قُمتَ أو قَعَدْتَ» انتهى. ولم يذكر غيرَ ذلك، وهو سَهْو؛ وفي كامل الهُذَلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزَّعفراني: ﴿سَوَاءٌ عليهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾ [البقرة: ٦] وهذا من الشُّذوذ بمكان، ....

ليت مشعوري قيام زيد، وما ارتضاه من أن الخبر محذوف وجوباً يلزم منه الخروج عما استقر في كلامهم، من أنه لا يحذف وجوباً بدون ساد مسده، على أنه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الإشكال عن المصنف؛ لأن المصدر يصح حلوله هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت، وغاية الأمر أنك تقدر مع ذلك خبر ليت، وليس ذلك بضار في حلول المصدر في هذا المحل.

(وقد أولع) بالبناء للمفعول **(الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بأم)** فيقال: سواء كان كذا أم كذا.

(وفي الثاني بالواو) فيقال: يجب أقل الأمر من كذا وكذا، **(وفي «الصحاح» تقول: سواء علي قمت أو قعدت اهـ)** وهذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء وغيرهم مخطئاً لهم، **(ولم يذكر)** الجوهري **(غير ذلك، وهو سهو وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني أو لم تنذرهم)** بلفظ أو مكان أم الثانية في قراءة الجماعة **(وهذا من الشذوذ بمكان)**، وأقول: اعلم أن السيرافي قال في شرح «الكتاب»: وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها، كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك: سواء علي قمت أو قعدت اهـ كلامه، وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا وكذا، أو بصحة التركيب الواقع في «الصحاح» وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء، فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية.

فإن قلت: فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً أو لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة، قال: فإذا قلت سواء علي قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما علي سواء، وعليه فلا تكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء أو سواء علي قيامك أو قعودك؛ بل سواء خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر، وصرح الرضي بمثل ذلك فقال: ويجوز بعد سواء ولا أبالي أن تأتي بأو مجرداً عن الهمزة نحو وسواء علي قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت بتقدير حرف الشرط، وأنشد قول الشاعر:

وإن كانت همزةَ الاستفهام جاز قياساً، وكان الجواب بـ «نَعَمْ» أو بـ «لا»، وذلك أنه إذا قيل «أزيدٌ عندَكَ أو عَمْرٌو» فالمعنى أأحدهما عندك أم ....

ولست أبالي بعد آل مطرف حتوف المنايا أكثرت أو أقلت[1]

وحكى الرضي أيضاً أن أبا علي الفارسي قال: لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال: سواء علي قمت أو قعدت، قال: لأنه يكون المعنى سواء علي أحدهما.

قلت: ولعل هذا هو مأخذ المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب، قال الرضي: ويرد عليه أيضاً أن معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء علي أقمت أم قعدت سواء علي أيهما فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين لتجرد أي من الاستفهام، وهذا أيضاً ظاهر الفساد، وإنما لزمه ذلك في أو وأم؛ لأنه جعل سواء خبراً وما بعده مبتدأ، والوجه أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط، هذا كلامه.

قلت: وفيه مسامحة من جهة قوله: إن معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء، وليس كذلك إذ هي موضوعة لعطف أحد الشيئين أو الأشياء مراداً من حيث هو أحدهما أو أحدها، وليس معناها نفس ذلك الأحد، ومن جهة أن قوله ساد مسد جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف، وليس الأمر كذلك فإن الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر، ثم العجب من إيراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في العطف بعد همزة التسوية، وكذا ما في «الصحاح»، والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها، فقدر الهمزة؛ إذ لم تكن مذكورة، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا مندفع بما مر، وأما قراءة ابن محيصن التي نسبها إلى كامل الهذلي وهي: سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم بهمزة واحدة، وبأو كما دل عليه مجموع كلامه في الألف المفردة وهنا، فوجهها في العربية صحيح على ما قاله السيرافي، ولا يتأتى حينئذٍ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة، كما سبق في أول الكتاب، وأما تخطئة الفقهاء في قولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، وأن الصواب فيه العطف بالواو فمبني على أن المبين هو الأمران جميعاً وهو ممنوع، بل المبين أقلهما والأقل هو أحدهما فجاز العطف بأو بل تعين والحالة هذه.

(وإن كانت) تلك الهمزة التي وقع العطف بعدها بأو **(همزة الاستفهام جاز)** العطف بأو **(وكان الجواب بنعم أو بلا، وذلك أنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك أم**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمليح بن علاق العقيني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٩، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٢٧.

لا، فإن أجَبْتَ بالتَّعيين صحّ، لأنه جوابٌ وزيادة، ويقال: ألحسنُ أو الحسين أَفْضَلُ أم ابنُ الْحَنَفِيَّة؟» فتعطف الأوَّل بـ «أو»، والثاني بـ «أم»، ويجاب عندنا بقولك: أحدهما، وعند الكَيْسَانية بابن الحَنَفِيَّة، ولا يجوز أن تُجيب بقولك: الحسَن أو بقولك الحُسين، لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحَنَفِية، ولا من الحسين وابن الحنَفِيَّة، وإنما جعل واحداً منهما لا بِعَيْنِهِ قَرِيناً لابن الحنفية، فكأنه قال: «أأَحَدهما أفضلُ أم ابن الحنفية؟».

* * *

لا)؟ فيصح الجواب بنعم من حيث إن المعنى: أحدهما عندي، وبلا من حيث إن المعنى معه: ليس أحدهما عندي وكل منهما محصل لغرض السائل من الجواب المطلوب.

(وإن أجبت) بالبناء للفاعل مع تاء المخاطب بالبناء للمفعول مسنداً إلى ضمير يعود إلى السائل بذلك التركيب **(بالتعيين)** فقلت: زيد عندي مثلاً **(صح)** الجواب به؛ **(لأنه جواب)** من حيث إن المعين لدي أجبت به يصدق عليه أنه أحدهما، ولهذا يحصل المطلوب **(وزيادة)** من حيث وجود التعيين، **(ويقال: ألحسن)** بهمزة قطع للاستفهام بعدها ألف على المختار من الوجهين في نحوأ ألغلام فعل، والوجه الآخر تسهيل الهمزة الثانية بين بين **(أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية)** وهو محمد بن علي رضي الله تعالى عنه **(فيعطف الأول وهو الحسين بأو)**؛ لأن المراد أحدهما **(والثاني)** وهو ابن الحنفية **(بأم)**؛ لأنه جعل معادلاً لأحدهما؛ **(ويجاب عندنا)** أهل السنة **(بأحدهما وعند الكيسانية)** بفتح الكاف وهم طائفة من الرافضة، ينسبون إلى المختار بن أبي عبيد ولقبه كيسان **(بابن الحنفية، ولا يجوز أن تجيب بقولك: الحسن ولا بقولك الحسين؛ لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية، ولا من الحسين وابن الحنفية، وإنما جعل واحداً منهما لا بعينه قريناً لابن الحنفية، وكأنه قال: أحدهما أفضل أم ابن الحنفية)** فإن قلت: هذا الكلام معترض من وجهين:

أحدهما: أنه معارض لما أجازه آنفاً من الجواب بالتعيين؛ لأنه جواب وزيادة وهنا كذلك.

والثاني: جمعه بين اللام ومن في قوله الأفضل من الحسن وابن الحنفية، قلت: إنما منع من الجواب هنا بالتعيين؛ لإفضائه إلى الإخبار بغير الواقع؛ إذ مقتضى التعيين في هذا المقام اختصاص المعين بالأفضلية وليس كذلك، وأما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه إذا لم تكن من التفضيلية، ومن هنا تبعيضية لا تفضيلية، وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من الأفضل، أي: لأنه لم يسأل عن الأفضل كائناً من الحسن وابن الحنفية، وهذا أمر ظاهر.

مسألة ـ سُمِعَ حذف «أم» المتصلة ومعطوفِهَا، كقول الهُذَلي [من الطويل]:

دَعَانـي إلَيْـهـا الْـقَـلْـبُ، إنِّـي لأمْـرِهِ سَـمِـيـعٌ، فَـمَـا أدْري أرُشْـدٌ طِـلاَبُـهَـا

تقديره: أم غيّ، كذا قالوا: وفيه بحث كما مرّ، وأجاز بعضهم حذفَ معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]: إنَّ الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يُبْتَدأ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢]، وهذا باطل، إذ لم يُسْمَع حذف معطوفها بدون عاطفه، وإنما المعطوفُ جملة ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾، ووجه المعادَلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصلَ: أم تبصرون، ثم أقيمتِ الاسميّةُ مُقَامَ الفعليّة والسببُ مقام المسبَّب، لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بُصَراء، وهذا معنى كلام سيبويه.

(مسألة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول) أبي ذؤيب **(الهذلي:**

دعـانـي إلـيـهـا الـقـلـب إنـي لأمـره سـمـيـع فـمـا أدري أرشـد طـلابـهـا[1]

تقديره أم غيّ، كذا قالوا وفيه بحث كما مر) في الألف المفردة، من جواز جعل الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذٍ، **(وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾** [القصص: ٧٢] أم أن الوقف هنا وإن التقدير أم تبصرون ثم يبتدىء أنا خير، وهذا باطل، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف ويرد عليه مثل ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] ومثل:

وزجـجـن الـحـواجـب والـعـيـونـا[2]

و عـلـفـتـهـا تـبـنـاً ومـاء بـاردا[3]

واشتريته بدرهم فصاعداً ففي جميع ذلك حذف المعطوف بدون عاطفه، ولعل مراده: حذف المعطوف وما له من متعلق إن كان، فلا يرد شيء من هذه الأمثلة.

(وإنما المعطوف جملة أنا خير، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بصراء، هذا معنى كلام سيبويه) وهذا الكلام الذي ساقه المصنف هنا مأخوذ من كلام الزمخشري فإنه قال: أم هذه متصلة إلا أنه وضع قوله: أنا خير موضع تبصرون؛ لأنهم إذا قالوا

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) شطر بيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٤٧٢، والإنصاف ٢/ ٦١٠.

(٣) صدر بيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٥، والإنصاف ٢/ ٣١٣.

فإن قلت: فإنهم ....

له أنت خير فهم عنده بصراء، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب انتهى، لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزمخشري نص فيه، وكلامهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراه، وقد يقال: إن قولهم له: أنت خير سبب في كونهم بصراء عنده، والواقع بعد أم هو أنا خير وذلك خير مقوله لا مقولهم، ويجاب بأن المراد أم تقولون أنت خيراً لكن حكاه بالمعنى، كما إذا قال لك زيد: أنت فاضل، فتقول حاكياً له: قال زيد: أنا فاضل، فتقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب؛ لوجود القرينة وظهور المعنى المراد، ويحتمل أن يكون هذا من إقامة المسبب مقام السبب؛ لأن اعتقاد خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء، وأما سيبويه فإنه قال في «الكتاب»: هذا باب أم منقطعة وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك، ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد، ويدلك على أن الآخر منقطع عن الأول قول الرجل: إنها لإبل ثم يقول أم شاء يا قوم، فكما جاءت أم هاهنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أن حين قيل: أعمرو عندك فقد ظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه، وكذلك إنها لإبل أم شاء، إنما أدركه الشك حين مضى كلامه على اليقين، ثم قال: ومثل ذلك ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢] كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقوله: أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء، لأنهم لو قالوا؛ أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء، ثم قال: ومن ذلك أعندك زيد أولا، كأنه حين قال: أعندك زيد كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا، انتهى كلامه، فأنت تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه، مع القول بأن أم متصلة.

قال السيرافي في تقرير كلام سيبويه ما معناه: إنه إذا كان بعد أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة؛ وذلك لأن السائل لو اقتصر في ذلك المثال على قوله أعندك زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا، فقوله أم لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الأول وإنما يذكره الذاكر؛ ليبين أنه عرض له الظن في نفي أنه عنده كما كان قد عرض له الظن في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله: أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له: تبصر أوْ لا تبصر، فكان في غنية عن ذكر ما بعده، لكنه أفاد بقوله: أم أنا خير عروض الظن له في أنهم يبصرون بعد ما ظن أولاً أنهم لا يبصرون، هذا كلامه.

(فإن قلت:) ما ادعيتموه من أن المعطوف لا يحذف بدون عاطفه ليس بصحيح **(فأنتم**

تقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصْلُ أم لا تفعل.

قلت: إنما وقع الحذفُ بعد «لا»، ولم يقع بعد العاطف، وأحرفُ الجواب تُحْذف الجملُ بعدها كثيراً، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة، لوجودِ ما يُغْني عنها.

وأجاز الزمخشريُّ وحده حذفَ ما عطَفَتْ عليه «أمْ» في ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. يجوز كونُ «أم» متصلة على أن الخطاب لليهود، وحُذفَ مُعادِلها، أي: أتَدَّعُون على الأنبياء اليهوديَّة أم كنتم شهداء؟ وجَوَّز ذلك الواحِديُّ أيضاً، وقدَّر: أبَلَغَكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصَائِهِ بنيه باليهوديَّة أم كنتم شهداء، انتهى.

تقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصل أم لا تفعل) فحذف المعطوف وهو تفعل، وبقي العاطف وهو أم **(قلت: إنما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيراً وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها)** ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل، وهذا المجموع لم يحذف وإنما حذف بعضه والكلام في الأول لا في الثاني، فيتجه على المصنف مؤاخذة من جهة تسليمه للسائل أن المعطوف حذف، وليس كذلك على أن ظاهر كلامه أن أم في المثال المذكور متصلة، ولذلك جعلها عاطفة وإلا فالمنقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة، وقد علمت أن سيبويه يرى أنها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريباً.

(وأجاز الزمخشري حذف ما عطفت) بالبناء للفاعل، أي: حذف اللفظ المعطوف عليه الذي عطفت **(عليه أم)** مدخولها **(فقال في:** ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: ١٣٣] **يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها، أي: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء، وجوز ذلك الواحدي أيضاً وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء، انتهى)** قال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره المسمى «بالكفيل» جعلها متصلة مشكل من وجهين، من اللفظ والمعنى.

أما اللفظ: فلأن المتصلة حرف عطف، وتقدير معطوف عليه محذوف شاذ غير مقيس.

وأما المعنى: فإن أم المتصلة لا بد أن تقدر بأيهما أو أيهم؛ لأن المستفهم بها يجهل أحد الشيئين فيريد تعيينه، وهذا مستحيل في حق الباري تعالى، فإن قلت: الاستفهام في هذا خارج عن بابه، قلت: هذا إنما يكون في الهمزة وحدها، أو ما ضارعها من حروف الاستفهام، وأما أم المتصلة التي يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام فيها إلا على بابه حقيقة، إلى هنا كلامه.

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثةُ أنواع: مسبوقة بالخبرِ المَحْضِ، نحو: ﴿تَنْزِيل الْكِتابِ لا رَيْبَ فيه مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ أَمْ يَقُولونَ افْتَراه﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣]، ومسبوقة بهمزة لغير استفهام، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتَّصلة لا تقع بعده، ومسبوقةٍ باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنى «أم» المنقطعة الذي لا يفارقها الإضرابُ، ثم تارةً تكونُ له مجرّداً، وتارة

قلت: ما ادعاه [من] أن حذف المعطوف عليه شاذ غير مقيس لم أقف عليه إلا من جهته، وقد خرج جماعة على ذلك قوله تعالى: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت ولم يتعقبه أحد من الأئمة فيما علمت، وقال ابن مالك في «التسهيل»: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً، وقدر ذلك مع أو ولم يذكر وقوع ذلك مع أم.

وأما دعواه أن الاستفهام المفاد بالهمزة المصاحبة لأم المتصلة لا بد أن يكون على حقيقته فهو موافقة لدعوى المصنف فيما تقدم، وعلى ذلك فكان من الواجب عليه أن لا يسلم للزمخشري دعوى الاتصال في هذه الآية، والله تعالى أعلم.

(الوجه الثاني) من أوجه أم الأربعة: **(أن تكون منقطعة وهي ثلاثة أنواع مسبوقة بالخبر المحض نحو**: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣]) معناه بل أيقولون: افتراه إنكاراً لقولهم وتعجباً منه؛ لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه، **(ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام، نحو**: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥] **إذ الهمزة في ذلك للإنكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة بها لا تقع بعده)**، وإنما تقع بعد الاستفهام الحقيقي كما قدمه في أول الكلام على أم، وقد عرفت ما فيه **(ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو** ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]) وهذا الحصر في الأنواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمرو عندك أم عندك زيد، فإن أم فيه منقطعة مع أنه ليس شيئاً من تلك الثلاثة، وهذا الإشكال أوردته قديماً وأظنه في سنة سبع وتسعين وسبعمائة على الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى، حيث كان يقرأ عليه هذا المحل في حلقة تدريسه بالقاهرة ولم يجب بشيء.

(ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب، ثم الغالب أن تكون له مجرداً) عن

تتضمَّن مع ذلك استفهاماً طلبياً.

فمن الأول: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦]. أمّا الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثّانية فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعْتقادِ الشركاء، قال الفرّاء: يقولون «هل لك قِبَلَنا حَقٌّ أم أنت رجل ظالم»، يريدون: بل أنت.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور: ٢٩] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون؛ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزمَ المُحَالُ.

ومن الثالث قولهم: «إنّهَا لإبِلٌ أم شاء» التقدير: بل أهي شاء.

الاستفهام (**وقد تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً أو استفهاماً طلبياً**) فهذه ثلاثة أقسام:

(**فمن الأول**): وهو ما تكون فيه للإضراب المجرد قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦]) أم (**الأولى فلأنه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام**)، فلو كانت متضمنة هنا للاستفهام، وقد دخلت على هل الاستفهامية للزم دخول الاستفهام، والتوكيد خلاف الأصل.

(**وأما**) أم (**الثانية**) الداخلة على قوله: ﴿جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ (**فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء**) لا استفهامهم عن ذلك، ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي، ففيه مع الإخبار بإشراكهم إفادة توبيخهم، وهو أولى من جعلها لمجرد الإضراب كما ذكر، قال الزمخشري: أم جعلوا بل أجعلوا ومعنى الهمزة الإنكار.

(**وقال الفراء: يقولون**) أي: العرب (**هل لك قبلنا**) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: في جهتنا (**حق أم أنت رجل ظالم؟ يريدون بل أنت**) رجل ظالم على الإخبار بظلم المخاطب، ولا استفهام البتة.

(**ومن الثاني**): وهو ما تتضمن فيه أم مع الإضراب استفهاماً إنكارياً قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور: ٣٩] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون إذ لو قدرنا أم للإضراب المحض لزم المحال، (**ومن الثالث**) وهو متضمناً للاستفهام الطلبي (**قولهم: إنها لإبل أم شاء التقدير: بل أهي شاء**) إذ غرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الأئمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي، لا الإخبار، والشاء جمع شاة، وهي الواحدة من الغنم للذكر والأنثى، وتكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحمر الوحش كذا في «القاموس».

وزعم أبو عُبَيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرَّد، فقال في قول الأخطل [من الكامل]:

٥٦ - كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

إن المعنى: هل رأيتَ.

ونقل ابن الشَّجَرِي عن جميع البصريّين أنها أبداً بمعنى «بل» والهمزة جميعاً، وأن الكوفيّين خالفوهم في ذلك، ....

(وزعم أبو عبيدة) بالتصغير وهاء تأنيث (أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد) عن الإضراب (فقال في قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا[1]

إن المعنى هل رأيت) وغيره يجعلها متصلة، والهمزة المعادلة لها محذوفة، أي: أكذبتك عينك أم رأيت؟ وواسط بلد بالعراق اختطها الحجاج في ستين، وهو مصروف وقد يمنع، ويقال لها أيضاً: واسط القصب، والغلس ظلمة آخر الليل، والرباب بفتح الراء السحاب الأبيض، واسم امرأة.

(ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك) فقالوا: تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون لمجرد الإضراب كما مر، فإن قلت: كيف يصح النقل المذكور عن جميع البصريين، وهذا إمامهم العظيم سيبويه قال في «الكتاب» في الباب الذي عقده لبيان أم: لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف ما نصه: قلت: فما بال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف، فقال: إن أم إنما تجيء ههنا بمنزلة لا بل؛ للتحويل من الشيء إلى الشيء، والألف لا تجيء أبداً إلا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها، واحتاجوا إلى أم إذ كانت لترك شيء إلى شيء؛ لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى، ففي هذا الكلام دليل واضح على أن أم إذا دخلت على أداة استفهام، نحو ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] تكون لمجرد الإضراب، فكيف يصح النقل عن جميع البصريين أنها دائماً بمعنى بل والهمزة؟ قلت: يحتمل أن يكون البصريون قائلين جميعاً: بأن أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة دائماً وأن الآتية لمجرد الإضراب ليست متصلة ولا منقطعة، والكوفيون يقولون هي في القسمين منقطعة.

والحاصل أن أهل البلدين اتفقوا على أن أم تجيء للإضراب المجرد، لكن اختلفوا هل

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥، وخزانة الأدب ٦/ ٩، وبلا نسبة في الأغاني ٧/ ٧٩.

والذي يظهر لي قولُهم، إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريّين دَعْوَى التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد: ١٦]، ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، وقوله [من البسيط]:

٥٧ ـ أَنَّى جَزَوْا عَامِراً سُوءاً بِفِعْلِهِمُ، أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأَى مِنَ الْحَسَنِ؟
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ؟

العَلُوق ـ بفتح العين المهملة ـ النّاقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنْحَر ثم

هي في هذه الحالة منقطعة أولا؟ وعلى هذا فالخلاف لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية «الكشاف» بأن أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى بل، وليست متصلة ولا منقطعة، فعلى هذا يصح نقل ابن الشجري فتأمله، وفي كلام سيبويه الذي نقلناه من الكتاب أن حرف الإضراب لا يحذف؛ لإيقاعه في الإلباس وهو ما كنا وعدنا به من قبل، **(والذي يظهر قولهم)** أي: قول الكوفيين **(إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾** [الرعد: ١٦] **ليس على الاستفهام)** إن إراد الحقيقي فلا يضر، ولا يرد على البصريين فإنهم يقولون: إنها بمعنى بل والهمزة، سواء كان الاستفهام المفاد بها حقيقياً أو غير حقيقي، وقد سبق أنها في الآية بمعنى بل والهمزة التي للإنكار التوبيخي، **(ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾** [الرعد: ١٦] ونحو ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] ونحو: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]) وفي كلامه حذف العاطف كما عرفت، وهذا منه بناء على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا تجيء لمجرد الإضراب، وقد أسلفنا أنهم يقولون بذلك ويوافقون الكوفيين عليه، لكن يخالفونهم في تسميتها في هذا الحالة منقطعة، فظهر أن كلام المصنف غير محرر **(وفي قوله)** بالجر عطفاً على ما أضيف إليه نحو من قوله في نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ أو على نحو أي وفي قوله:

(أنّى جزوا عامراً سوأ بفعلهم أم كيف يجزونني السوأى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنفٍ إذا ماضن باللبن)[1]

فأدخل أم على كيف في البيت الأول وفي البيت الثاني، فتكون لمجرد الإضراب وإلا لزم دعوى التأكيد.

(العلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه ينحر ثم يحشي جلده

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لأفنون بن صريم التغلبي في البيان والتبيين ١/ ٢٠، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٨٤.

يُحْشَى جِلْدُه تِبْناً ويُجعل بين يديها لتشمَّه فتَدِرَّ عليه؛ فهي تسكن إليه مرّة، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت يُنْشَد لمن يَعِدُ بالجميل ولا يفعله؛ لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائيّ في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي؛ فرفع «رِئمان» فردَّه عليه الأصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائيّ: اسكت ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجرّ فسكت. ووَجْهُهُ أن الرفع على الإبدال من «ما» والنصب بـ «تعطي»، والخفض بدلٌ من الهاء، وصَوَّب ابنُ الشَّجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رئمانها للبَوّ بأنفها هو عطيّتها إياه لا عَطِيَّة لها غيره؛ فإذا رفع لم يبق لها عطيَّة في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء تعطي من مفعوله لفظاً وتقديراً، ....

تبناً) وهو ما ينقطع من أصول الحنطة أو الشعير عند الدرس **(ويجعل بين يديها لتشمه)** بفتح الشين من باب علم يعلم، وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل **(فتدر عليه، فهي تسكن إليه مرة)**، لكونه ولدها، والمرة في الأصل مصدر مر يمر ثم استعملت ظرفاً على الاتساع **(وتنفر)** بكسر الفاء وضمها أي: تجزع وتتباعد **(عنه)** مرة **(أخرى)** لما تنكره من عدم حركته وخروجه عما كان عليه في حال الحياة.

(وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله، لانطوائ قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي فرفع رئمان) وهو بكسر الراء المهملة وإسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها إذا عطفت عليه وأحبته، **(فرده عليه الأصمعي وقال: إنه بالنصب فقال له: اسكت ما أنت وهذا)** يعني لست من أئمة النحو حتى تنظر في وجوه الإعراب، وإنما أنت لغوي تنقل المفردات ومعانيها، أو قد يكون الأصمعي إنما أنكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية، يريد أن المروي في البيت النصب ولم يرو فيه الرفع فلا يتجه رد الكسائي عليه بقوله: **(يجوز الرفع والنصب والجر)**؛ لأن هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحو، وليس الكلام فيه إنما الكلام في المروي عن قائل هذا البيت **(فسكت)** الأصمعي.

(ووجهه) أي: وجه ما ذكره الكسائي من تجويز وجوه الإعراب الثلاثة **(أن الرفع على الإبدال من ما)** وهو فاعل ينفع، **(والنصب بتعطي)** على أنه مفعول ثانٍ والأول محذوف أي: إعطاء العلوق البوّرئمان أنف **(والخفض)** في رئمان أنف **(بدلاً من الهاء)** في به العائدة على البوّ **(وصوّب ابن الشجري إنكار الأصمعي، قال: لأن رئمانها للبوّ بأنفها هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يسبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء تعطي من مفعوله لفظاً وتقديراً)** والبو جلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، والحوار ولد الناقة، وما استند إليه

والجر أقربُ إلى الصواب قليلاً، وإنما حقُّ الإعراب والمعنى النصبُ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رئمانُ أنفٍ له.

والضَّمير في «بفعلهم» لعامر، لأن المراد به القبيلة، و «مِنْ» بمعنى البدل مثلها في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وأنكر ذلك بعضُهم، وزعم أن «مِنْ» متعلّقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً كان يأتي الرِّياشيَّ ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي «بازل» من قوله [من الرجز]:

٥٨ ـ مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوانُ مِنِّي بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي

ابن الشجري في إنكار الرفع من أنه يلزم عليه إخلاء تعطي من مفعول لفظاً وتقديراً قد يلتزم، ولا محذور فيه؛ لأن الفعل المتعدي قد يكون الغرض من ذكره إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط، فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول، تقول: فلان يعطي أي: يفعل الإعطاء فلا تذكر للفعل مفعولاً ولا تقدره؛ لأن ذلك مخل بالغرض، وفي البيت ممكن اعتبار ذلك، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الضمير من قوله به عائداً على مالا على البوّ وبه متعلق بيعطي على أنه مضمن معنى تجود، فلا يكون تعطي مخلى من مفعول مع رفع الرئمان.

(**والجر أقرب إلى الصواب قليلاً**)؛ لأنه غير محتاج إلى تقدير محذوف بخلاف الرفع؛ فإنه عنده مفتقر إلى تقدير الرابط، (**وإنما حق الإعراب والمعنى النصب و**) إذا بنينا (**على الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه أي: رئمان أنف له**) بناء على أنه بدل بعض أو اشتمال ولا تتعين بدليته لذلك؛ بل يجوز أن يكون بدل كل من كل فلا تحتاج إلى تقدير رابط.

(**والضمير في فعلهم لعامر؛ لأن المراد به القبيلة**) ولو قال: الحي لكان أحسن؛ لأن عامراً في البيت مصروف باعتبار إرادة الحي، إذ لو أراد الشاعر به القبيلة لمنعه من الصرف.

(**ومن**) في قوله: من الحسن (**بمعنى البدل**) والمعنى: أم كيف يجزونني السوأى بدل الحسن (**مثلها في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾** [التوبة: ٣٨]؟ **وأنكر بعضهم ذلك وزعم أنها متعلقة بكلمة البدل محذوفة**) وسيأتي الكلام على ذلك في محله إن شاء الله تعالى.

(**ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً كان يأتي الرياشي**) بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية، وبالشين المعجمة (**يسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي بازلاً من قوله:**

ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني[١]

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لأبي جهل في السيرة النبوية ٣/ ١٨٢.

لِـــمِـــثْـــلِ هَـــذَا وَلَـــدَتْـــنِـــي أُمِّـــي

فقال ثعلب: أَلِمِثْلي تقولُ هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المُقَطَّعات والخُرافات، يروى البيتُ بالرَّفع على الاستِئْناف، وبالخفضِ على الإتباع، وبالنَّصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد، ولهذا قدّروا المبتدأ في «إنّها لإِبِلٌ أمْ شَاءٌ»،

لـــمـــثـــل هـــذا ولـــدتـــنـــي أمـــي)

تنقم بكسر القاف مضارع نقم بفتحها، والعوان من الحروب التي قوتل فيها مرة، وكأنهم جعلوا الأولى بكراً، والبازل اسم فاعل من بزل البعير يبزل بزولاً أي: انشق نابه ذكراً كان أو أنثى، وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة، **(فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا، إنما أصير إليك لهذه المقطعات)** وهي جمع مقطعة، وهي ما نقص عن عشرة أبيات، ويقال لها أيضاً المقطوع.

(والخرافات) بتخفيف الراء وضم الخاء المعجمة جمع خرافة، وهو الحديث الذي لا أصل له، قيل: وأصل الخرافة ما اخترف، أي: اجتني من الفواكه من الشجر ثم جعل اسماً لما يتلهى به من الأحاديث، ويقال: إن خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع إلى قومه وكان يحدثهم بالأباطيل، وكانت العرب إذا سمعت ما لا أصل له قالت: حديث خرافة، وفي «الصحاح» وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن، فكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويروى عن النبي ﷺ أنه قال وخرافة حق اهـ.

قال صاحب «الكشف»، وفي الحواشي عن المصنف يعني الزمخشري المسموع من العرب الخرافات بالتشديد، ويجمع أيضاً على خراريف.

(ويروى البيت بالرفع على الاستئناف) أي: على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي أنا بازل عامين، والجملة استئنافية، **(وبالخفض على الإتباع)** أي: على البدل من الضمير في مني، وفيه نظر فإن هذا بدل من ضمير الحاضر بدل كل، وإنما يجوز إذا أفاد الإحاطة كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] نعم الأخفش يقول بالجواز مطلقاً وعليه يتمشى هذا، **(وبالنصب على الحال)** من الضمير المذكور، فإن قلت: هل في هذه الأبيات العيب المسمى بالإكفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج؛ فإن الروي في الأولين نون وفي الثالث ميم؟ قلت: لا فإن الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا إكفاء، **(ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدأ في إنها لإبل أم شاء)** فقالوا: التقدير بل أهي شاء، وإنما كان كذلك؛ لأنها لا تكون منقطعة إلا إذا كانت بمعنى بل والهمزة، ومن ضرورة ذلك أن يكون

وخَرَق ابنُ مالك في بعض كتبه إجماعَ النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ «بلْ»، وقدَّرها هنا بـ «بَلْ» دون الهمزة، واستدلَّ بقول بعضهم: «إن هناك لإبلاً أمْ شاءً» بالنصب، فإن صحت روايتُه فالأولىٰ أن يقدر لـ «شاء» ناصبٌ، أي: أم أرَى شاءً.

تنبيه: قَد تَرِدُ «أم» محتملةً للاتِّصال والانقطاع: فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]، قال الزمخشريّ: يجوز في «أم» أن تكون مُعادلة بمعنى: أي الأمرين كائن، على سبيل التَّقرير، ....

الواقع بعد الهمزة جملة لا مفرداً كما أسلفناه في أوائل الكتاب، **(وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فقال: لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم أنها تعطف المفردات كبل، وقدرها هنا ببل دون الهمزة)**، وقد يعارض هذا الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي: وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداد خبراً عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في إنها لإبل أم شاء، وذلك لأن قوله عند الجمهور مقتض لوجود الخلاف في لزوم دخول المنقطعة على الجمل، وقوله: أولاً يقتضي عدم الخلاف في ذلك، فإن قلت: اعتبر هناك خلاف ابن مالك فعبر بالجمهور، وأراد هنا بالإجماع إجماع من عداه فلا تعارض، قلت: تعبيره بخرق الإجماع يؤذن في الظاهر بإلغاء هذا القول، ونقله الخلاف ثانياً يقتضي اعتباره فجاء التعارض بحسب الظاهر على أن بعض العلماء تردد في إجماع النحاة هل يكون معتبراً بحيث لا يجوز خرقه كما مرّ في أول الألف المفردة. **(واستدل بقول بعضهم)** أي: بعض العرب **(إن هناك لإبلاً أم شاء بالنصب)** عطف على إبلاً فيتعذر حينئذٍ تقدير الهمزة، والمعروف في هذا المثال قولهم: إنها لإبل أم شاء بالرفع كما مر، **(فإن صحت روايته)** أي: رواية ابن مالك التي ذكرها بالنصب، **(فالأولى أن يقدر لشاء ناصب أي: أم أرى شاء)** فتبقى المنقطعة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت خروجها عن أصلها بأمر محتمل، وقضية تمسك المصنف بإجماع النحاة أن المنقطعة لا تدخل إلا على جملة أن يقول: فالواجب أن يقدر لشاء ناصب وإلا فالأولوية تقتضي عند[1] جواز تقدير الناصب، وهو خرق الإجماع وذلك محذور عند فتأمله.

(تنبيه: قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] قال الزمخشري: يجوز في أم أن تكون معادلة) أي: متصلة **(بمعنى أي الأمرين كائن)** وهذا الاستفهام **(على سبيل التقرير)**

---

(١) لعلها: عنده.

لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة. انتهى.

ومن ذلك قول المتنبي [من الوافر]:

٥٩ ـ أُحَادٌ أمْ سُدَاسٌ فِي أُحادِ لُيَيْلَتُنا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنادِ؟

فإن قَدَّرْتَها فيه متَّصلة فالمعنى أنه ....

أي: الحمل على الإقرار؛ وذلك لأن علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجود أحد الأمرين على التعيين وهو الافتراء حاصل، وهذا معنى قوله (**لحصول العلم بكون أحدهما**) معيناً وهو الافتراء، وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريرياً لا تحقيقياً، ووجهه ظاهر فإن حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة إنما تكون حيث يستوي الأمران في علم المستفهم، ويكون السؤال عن التعيين وذلك منتف هنا كما عرفت، ويقع في بعض نسخ «الكشاف» آخرهما بالخاء المعجمة والراء أي: لحصول العلم بآخر الأمرين وهو الافتراء، وأما قوله فلن يخلف الله عهده، فقيل يجوز أن يكون جواب شرط مقدر والتقدير: إن اتخذتم عند الله عهداً فاعلموا أن الله لن يخلف عهده، فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، والأصل أأتخذتم عند الله عهداً أم تقولون على الله ما لا تعلمون، ويجوز أن تكون الفاء سببية فيكون اتخاذ العهد مرتباً عليه عدم إخلاف الله عهده، فالمنكر إذن المجموع؛ لأنهم لما قالوا: لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة أنكر عليهم هذا القول، يعني هذا الذي تقولونه لا يكون إلا بأن عاهدتم الله عليه فهو لا يخلف عهده، ويؤيده إعادة لن، ثم اعلم في تسليم المصنف للزمخشري إجازة كون أم في الآية متصلة اعترافاً بأنه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها أن يكون حقيقياً، وهو خلاف ما قرره أولاً، وقد مضى له منه مواضع.

(**ويجوز أن تكون منقطعة اهـ**) وعليه فالاستفهام في اتخذتم للإنكار وفي تقولون للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت، وإن شئت فبمعنى الحمل على الإقرار.

(**ومن ذلك قول المتنبي**:

أحاد أم سداس في أحاد لييلتنا المنوطة بالتناد)[1]

المنوطة المعلقة بالتناد على حذف مضاف أي: المعلقة بيوم التناد وهو يوم القيامة (**فإن قدرتها**) أي: أم (**فيه**) أي: في قول المتنبي ويحتمل عوده إلى البيت (**متصلة فالمعنى: أنه**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٧٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٦.

استطال الليلة فشكَّ: أواحدة هي أم ستٌّ اجتمعت في واحدة فطلَب التَّعْيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله [من الطويل]:

٦٠ ـ أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقاً؟ كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أحاد» ....

استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة) وهذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار، وشك وهو العامل معلق عن العمل إذ هو فعل قلبي، والمعنى فشك في وحدتها وتعددها بهذا العدد الخاص **(فطلب التعيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله)** وكان الأحسن أن لو قال: كقولها؛ لأن الشعر لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها حين قتله يزيد الشيباني، ووجه التذكير أنه أراد كقول من قال:

(أيا شجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع علي ابن طريف)[١]

فالاستفهام في قولها مالك للتوبيخ وهو تجاهل مع معرفتها بأن الشجر لا يتأثر بموت من مات، قال الشيخ بهاء الدين السبكي: لك أن تقول ليست النكتة هنا إرادة توبيخ الشجر، بل النكتة إرادة إيهام أن الحزن على المذكور من الأمور العامة حتماً لا يختص بها إنسان عن شجر، فهو تجاهل، وأتى في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة العلو بالوجه المستحيل كقوله:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق[٢]

فإن قلت: هل يرد على المصنف هنا أنه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي، فيعارض ما تقدم له أولاً كما مر له في غير موضع؟ قلت: لا لما أسلفته من أن الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء، **(و)** إن بنينا **(على هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاد)** كما في قوله:

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر أتوني وقالوا من ربيعة أو مضر[٣]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لليلى بنت طريف في الأغاني ١٢/ ٨٥، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٢٩.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي نواس في خزانة الأدب ٢/ ١٨، والإيضاح ١/ ٣٤١.

(٣) البيت من البحر الطويل، هو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٥٩، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨١.

ويكون تقديمُ الخبر وهو «أحاد» على المبتدأ وهو «ليلتنا» تقديماً واجباً؛ لكونه المقصودَ بالاستِفهام مع «سُداس»؛ إذ شرطُ الهمزة المعادِلة لـ «أمْ» أن يليها أحدُ الأمرين المطلوب تعيينُ أحدهما، ويلي «أم» المعادل الآخر، ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه. تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أزيْدٌ قائم أمْ عَمْرٌو»، وإن شئت: «أزيدٌ أم عَمْرٌو قائم»، إذا استفهمتَ فالمعنى أنه أخْبر عن ليلتِهِ بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشكَّ، فجزَم بأنها ستّ في ليلة فأضرب، أو شكَّ هل هي ست في ليلة أم لا فأضربَ واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدَّرة، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب؛ إذ الكلامُ خبر، وأظهَر الوجهين الاتصالُ، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون «سداسٌ» خبراً عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في «إنها لإبِلٌ أم شاء»، ومن الاعتراض بجملة «أم هي سداس» بين الخبر وهو «أحاد» والمبتدأ وهو «ليلتنا»؛ ومن

(**ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديماً؛ واجباً؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس، إذا شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، تقول: إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم أم عمرو، وإن شئت أزيد أم عمرو قائم، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد أم قاعد، وإن شئت أقائم أم قاعد زيد**)، وقد أسلفنا مناقشة المصنف في أن تقديم مثل ذلك واجب بما نص عليه سيبويه في الكتاب، من أن ذلك أولوي لا واجب، ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكره الرضي أيضاً كما مر، (**وإن قدرتها منقطعة فالمعنى: أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر إلى طولها فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب**) فتكون أم لمجرد الإضراب كبل؛ إذ الفرض أنه جازم لا شاك فلا يجعلها بمعنى بل والهمزة، (**أو شك هل هي ست في ليلة أو لا فأضرب واستفهم**) فتكون أم بمعنى بل والهمزة جميعاً، (و) إذا بنينا (**على هذا**) الذي قدمناه من أنه أخبر أولاً عن ليلته بأنها واحدة ثم أضرب جازماً أو شاكاً (**فلا همزة مقدرة**) قبل أحاد لما فرضنا من قصد الإخبار المحض في أول الأمر، (**ويكون تقديم أحاد**) على المبتدأ ليس (**على الوجوب**) كما كان في الوجه الأول، (**إذ الكلام خبر**) لا إنشاء، (**وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبراً عنه في وجه الانقطاع**)؛ لأن أم المنقطعة لا تدخل إلا على جملة، فيلزم أن يكون التقدير أم هي سداس (**كما لزم عند الجمهور**) تقدير مبتدأ (**في إنها لإبل أم شاء**) أي: بل أهي شاء، وقد عرفت ما يتوجه على المصنف في قوله هنا عند الجمهور، (و) لسلامته (**من الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلتنا و**) لسلامته (**من الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة؛ فإن**

الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلومٌ لا فائدة فيه، ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتِّصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لَحَنات: استعمال «أُحاد» و «سُدَاس» بمعنى «واحدة» و «ست»، وإنما هما بمعنى: «واحدة واحدة» و «ستّ ستّ»، واستعمال «سُداس» وأكثرهم يأباه، ويخصّ العدَدَ المَعْدول بما دون الخمسة، وتصغير «ليلة» على لييلة»، وإنما صغرتها العربُ على «لُيَيْلِيَة» بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مبنية على «ليْلاَة» في نحو قول الشاعر [من الرجز]:

ذلك معلوم لا شك فيه) ولا تحصل به فائدة، وفيه نظر فإنه إنما أخبر عن ليلته بأنها واحدة والإخبار صحيح باعتبار أنها ليلة لم يزد فيها، **(ولك أن تعارض الأول)** وهو الترجيح بالسلامة من الاحتياج إلى تقدير المبتدأ في وجه الانقطاع، **(بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ)** فإنه كثير.

(واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات) بفتح الحاء وهو جمع لحنة بسكونها واللحن هو الخطأ والخروج عن طريقة العرب في استعمال الألفاظ.

اللحنة الأولى **(استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست وإنما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست)**، ويحتمل أن المتنبي قصد التقسيم فالمعنى الإخبار عن ليلة فراقه للأحبة بأنها منقسمة إلى واحدة واحدة، أي أن كل جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة، ثم رأى أنها أطول من ذلك، فأضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست، في كل واحدة واحد واحد من أجزاء الليلة، هذا إن جعلت أم منقطعة، وإن كانت متصلة فالمعنى طلب التعيين لأحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه فتأمل.

(و) اللحنة الثانية: **(استعمال سداس وأكثرهم يأباها ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة)** ومثل هذا لا يعد لحنا؛ لأنه ليس بخارج عن كلام العرب قطعاً لوجود النقل من كثيرين أنه من كلامهم، ولو كانت مخالفة الأكثرين لحناً لزم أن يلحن كثير من العلماء الذاهبين إلى ما لم يقل به غير القليل، وهذا عن الإنصاف بمراحل.

(و) اللحنة الثالثة: **(تصغير ليلة على لييلة وإنما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل إنها مبنية على ليلاة)** كما وقع **(في قول الشاعر:**

في كل يوم وكل ليلاه[1]

---

(١) البيت من الرجز بدون نسبة في الخصائص ١/ ٢٦٧.

٦١ ـ [يا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أشقاه!] فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلاَهْ

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله [من الطويل]:

٦٢ ـ [وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الأَنَامِلُ

الثالث: أن تقع زائدة. ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]: إن التقدير: أَفَلاَ تُبْصِرون أنا خير، والزيادةُ ظاهرةٌ في قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ [من البسيط]:

٦٣ ـ يا لَيْتَ شِعْرِي، وَلاَ مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ، أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

وكذا جمع الليلة على الليالي هو على غير قياس، قال في العباب: الليل واحد بمعنى الجمع، واحدته ليلة مثل تمرة وتمر وقد جمع على ليالي وليائل، فزادوا في الليالي ياء على غير قياس، ونظيره أهل وإهال، ويقال: كان الأصل فيه ليلاة فحذفت الألف؛ لأن تصغيرها لييلية، وقال الفراء: ليلة كانت في الأصل ليلية، ولذلك صغرت على لييلية قال: ومثلها لكيكة للبيضة كانت في الأصل كيكية وجمعها الكياكي. **(وقد يستشكل فيه)** أي: في بيت المتنبي **(أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله)** أي كقول لبيد رضي الله تعالى عنه:

وكل أناس سوف يدخل بينهم **(دويهية تصفر منها الأنامل)**[(١)]

يريد الموت فصغر؛ لإرادة التعظيم وعليه فيسقط ذلك الإشكال.

الوجه الثالث من أوجه أم: **(أن تقع زائدة ذكره أبو زيد في قوله تعالى:** ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢] **إن التقدير: أفلا تبصرون أنا خير)** والظاهر أن هذه الجملة الاسمية استئنافية على تقدير سؤال، كأنه لما قال: أفلا تبصرون قدر أنهم قالوا: ما نبصر، فقال: أنا خير **(والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية)** بجيم مضمومة فهمزة مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فهاء تأنيث:

(يا ليت شعري ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم)[(٢)]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجمهرة اللغة ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ١٥٩/٦، وبلا نسبة في الإنصاف ١٣٩/١، وخزانة الأدب ٩٤/١.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في الأزهية ص ١٣١، وخزانة الأدب ١٦١/٨، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣١٩، ولسان العرب ٣٦/١٢ (أمم).

الرابع: أن تكون للتعريف، نُقِلت عن طَيِّىء، وعن حِمْير، وأنشدوا [من المنسرح]:

٦٤ ـ ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وفي الحديث «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ» كذا رواه النمر بن تَوْلَب رضي الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مختصَّة بالأسماء التي لا تُدْغَم لامُ ....

فإن الجملة الاستفهامية في محل نصب بشعري على أن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل، أي: يا ليت شعري بهذا الأمر ثابت كما يقوله الرضي، أو في محل رفع على أنها خبر ليت والشعر بمعنى المشعور كما يقوله ابن الحاجب.

وأما الآية فلا معنى لادعاء الزيادة فيها مع إمكان جعلها متصلة أو منقطعة كما مر، فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت كذلك.

الوجه **(الرابع)** من أوجه أم: **(أن تكون للتعريف نقلت)** هذه اللغة عن طيىء وعن حمير وأنشدوا لبعض الشعراء الطائيين:

(ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بأمسهم وامسلمة)[1]

ذو موصول عند أهل هذه اللغة، وهو هنا بمعنى الذي وامسلمة بفتح السين المهملة وكسر اللام واحدة السلم وهي الحجارة، وأنشدوا أيضاً لبعض طيىء:

أإن شمت من نجد بريقاً تألقا تبيت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا[2]

شمت نظرت ونجد من بلاد العرب وهو خلاف الغور، والغور هنا تهامة وكل ما ارتفع عنها إلى أرض العراق فهو نجد، وبريقاً تصغير برق، وتألق بلغ والألق شبه الجنون.

(وفي الحديث: «ليس من امبر ام صيام في أمسفر»[3] **كذا رواه النمر)** بفتح النون وسكون الميم ابن تولب بمثناة فوقية مفتوحة فواو ساكنة فلام مفتوحة فباء موحدة. **(رضي الله تعالى عنه)** قال في «الكاشف»: هو صحابي روى عنه يزيد بن الشخير ولكن لم يسم في الكتابين، يعني: الصحيحين، **(وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء)** أي: تختص بها الأسماء **(التي لا تدغم لام**

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو لبجير بن غنمة في الدرر ١/٤٤٦، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٣، ولسان العرب ١٢/٣٦ (أمم).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ١/٢٢٢، وبلا نسبة في الدرر ١/٨٨، وشرح الأشموني ١/٤٢.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٩/ ١٧٢ (٣٨٧).

التعريف في أوْلها، نحو: «غلام» و «كتاب»، بخلاف «رجل» و «ناس» و «لباس». وحكى لنا بعضُ طلبةِ اليمن أنَّه سمع في بلادهم مَنْ يقول: «خذ الرُّمْحَ، واركب امْفَرَسَ»، ولعلّ ذلك لغة لبعضهم، لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق، وأنها في الحديث دخلت على النوعين.

● (أل) ـ على ثلاثة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وهي الدَّاخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، ....

التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس) بالنون ولباس، وأدخل المصنف الباء على المقصور عليه، على خلاف الشائع كما تقدم. **(وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح)** فلم يدخلها مع الراء؛ لأنها مما يدغم فيه لام التعريف. **(واركب امفرس)** فأدخلها مع الفاء؛ لأنها لا تدغم فيها لام التعريف. **(ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق)** فإنه أدخلها فيه على السين، وهي مما تدغم فيه اللام **(وأنها في الحديث داخلة على النوعين)** ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء، وما تدغم فيه وهو الصاد والسين.

(أل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي) المراد به واحد مذكر **(وفروعه)** من الاثنين والجماعة لمذكر كان ذلك أو مؤنث، والدليل على اسميتها رجوع الضمير إليها في السعة نحو الممرور به زيد والضاربها أنا هند، فإن قيل: إنما يرجع الضمير إلى الموصوف المقدر، أي الرجل الممرور به والمرأة الضاربها أنا لا إلى الألف واللام، قلت: لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا في الضرورة كما ستعرفه في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

(وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين) وهنا ليس في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه، وإنما هو إذا لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب فأكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها، ولا خلاف كذا قال الرضي، وإنما لم تكن صلة الألف واللام إلا اسم فاعل أو مفعول؛ لأنهم لما رأوها موافقة للألف واللام الحرفية في نحو: الرجل لفظاً ومعنى.

أما لفظاً فواضح، وأما معنى؛ فلأنها للتعريف مثل اللام الحرفية، فلما وافقتها قصدوا أن لا تدخل إلا على المفرد كما لا تدخل تلك إلا على المفرد للمشابهة المذكورة، هكذا قال

قيل: والصفات المشبَّهة، وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثُّبوت فلا تُؤوَّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولةً باتّفاق؛ وقيل: هي في الجميع حرفُ تعريف، ولو صحَّ ذلك لَمَنَعتْ من إعمال اسْمَي الفاعل والمفعول، كما منع فيه التَّصغيرُ والوصْفُ؛ وقيل: موصولٌ حَرْفيّ، وليس بشيءٍ لأنّها لا تُؤَوَّل بالمصدر، وربَّما وُصِلت بظرف، أو بجملة اسميَّة أو فعلية فعلُها مضارعٌ، وذلك دليل على أنَّها ليست حرفَ تعريفٍ؛ فالأول كقوله [من الرجز]:

ابن الحاجب رحمه الله، وفيه نظر؛ لأن أل الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم، والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول، فأين إحداهما من الأخرى بحسب المعنى، **(قيل: والصفات المشبهة)** يعني: أن بعضهم أجاز وصلها بالصفة المشبهة، كما أجاز الكل وصلها باسم الفاعل واسم المفعول **(وليس)** هذا القول **(بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل)**؛ لدلالته على الحدوث وهو مناف للغرض المصوغة هي له، **(ولهذا)** الذي ذكرنا من عدم التأويل بالفعل **(كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق)**، وما ذاك إلا لأن اسم التفضيل لا يؤول بالفعل.

(وقيل: هي في الجميع حرف تعريف) وهو مذهب الأخفش **(ولو صح لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول)** بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لوجود المبعد له عن مشابهة الفعل **(كما منع منه التصغير والوصف)** واللازم باطل فإنها لا تمنع من إعمالهما، نحو جاء الضارب الآن زيداً والمعطي غداً ديناراً، وللقائل بحرفيتها أن يلتزم منع الإعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المنصوب بعد اسم الفاعل أو المفعول المحلى بها مثلاً كما في المثالين بفعل مقدر لا بشيء منهما. **(وقيل: موصول حرفي وليس بشيء؛ لأنها لا تؤول)** مع صلتها **(بالمصدر)** كما هو الشأن في كل موصول حرفي، وقد يقال: بل يمكن التأويل بالمصدر على أن يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف، فالتقدير في مثل جاء الضارب جاء ذو الضرب.

(وربما وصلت) قليلاً **(بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف)** كما يقول الأخفش، ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح؛ لأن حرف التعريف لا يدخل إلا على اسم مفرد، وأما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف، ويحتمل أن يقال: مراده بالظرف ما كان مضافاً وهو الواقع في الشاهد الذي ينشده فيمتنع حينئذٍ كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف.

(فالأول): وهو دخولها على الظرف **(كقوله:**

٦٥ ـ مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتَ سَعَهْ

والثاني كقوله [من الوافر]:

٦٦ ـ مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

والثالث كقوله [من الطويل]:

٦٧ ـ [يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَىٰ رَبِّنَا] صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

والجميعُ خاصٌّ بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

من لا يزال شاكراً على المعة فهو حر بعيشة ذات سعة)[1]

أي: على الذي معه، وحر بالحاء المهملة أي: خليق وجدير.

(والثاني): وهو دخولها على الجملة الاسمية **(كقوله:**

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد)[2]

دانت خضعت، ولا يقال: يحتمل كون أل هنا زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم؛ لأن أل فيه جنسية فمدخولها نكرة في المعنى، أو في محل نصب على الحال نظراً إلى صورة التعريف؛ لأنا نقول القوم الذين رسول الله منهم معينون معهودون، فالظاهر فيه إرادة العهد، والأصل عدم الزيادة فالظاهر أنها موصولة كما قال المصنف.

(الثالث): وهو دخولها على الفعلية ذات المضارع **(كقوله:**

يقول الخنىٰ وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا **(صوت الحمار اليجدع**[3]

الخنا: اللفظ القبيح، ويجدع بالدال المهملة، من قولك: جدعته أي: سجنته وحبسته، وذلك أن الحمار إذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه، وأما إذا جعل من الجدع الذي هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى، وحكى الجوهري في التجديع الذي هو بمعنى السجن إعجام الدال أيضاً. **(والجميع خاص بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير)** وهو دخولها على الفعلية التي فعلها مضارع، وأنشد ابن مالك على ذلك أبياتاً أخر وادعى أن

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/ ١٦٠.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في جوهر الأدب ص ٣١٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ص ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣١، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٥١، وجواهر الأدب ص ٣٢٠.

والثاني: أن تكونَ حرفَ تعريفٍ، وهي نوعان: **عَهْدية، وجِنسية**، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما أن يكون مصحوبُهَا **معهوداً ذِكْرياً**، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦]، ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]، ونحو: «اشتريْتُ فرساً ثم بعثُ الفرَسَ»، وعبرةُ هذه أن يَسُدَّ الضميرُ مَسَدَّهَا مع مصحوبها؛ ....

ذلك ليس بضرورة فيها؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: صوت حمار يجدع، ثم صنع ذلك في سائر الأبيات التي أنشدها، وهذا منه رحمه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بأنها ما لا مندوحة للشاعر عنه، وهو رأي يفضي إلى عدم تحقق الضرورة؛ لأن الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والإتيان بالأساليب المختلفة، وقلما يتحقق تركيب معين لا مندوحة لهم عنه، وكيف وهم أمراء الكلام وفرسانه المقتدرون على ركوب الطرق المتغايرة في التعبير عن المعنى الواحد، وأيضاً فلا يلزم الشاعر تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق، وأمكننا في كل ما يدعى أنه ضرورة أن ندعي أنه أمر اختياري لتمكن الشاعر أن يأتي بغير العبارة ويعين تركيباً آخر يتم الوزن به، وهذا أسهل على من له محاولة لنظم الشعر، ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها، وقد فسر الأئمة الضرورة بغير ما ذكره فقالوا: هي ما لم يرد ارتكابه إلا في الشعر، وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أو لا، ثم قد ينقض قوله: إن الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من أن رجلاً أقبل فقيل: ها هو ذا، فقال: ذلك العربي نعم أيها هوذا.

(الثاني): من أوجه أل الثلاثة **(أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام:**

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها) الذي دخلت هي عليه **(معهوداً)** أي: حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة، يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته **(ذكرياً)** بكسر الذال نسبة إلى الذكر غير القلبي **(نحو**: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] **ونحو**: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥] **ونحو اشتريت فرساً ثم بعت الفرس، وعبرة هذه)** أي: الأمر الذي تعتبر به وتختبر، يعني: علامتها **(أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها)**، ألا ترى أنه يصح أن تقول في المثال الأخير: اشتريت فرساً ثم بعته، فسد الضمير مسد الفرس وكذا الكلام في تلك الآيات، وقد

أو **معهوداً ذِهْنِيًا**، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ونحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، **أو معهوداً حُضوريًا**، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعدَ أسماءِ الإشارة، نحو: «جَاءَني هذا الرجُلُ»، أو «أيّ» في النداء، نحو: «يا أَيُهَا الرَّجُلُ»، أو «إذا» الفُجَائيَة، نحو: «خَرَجْتُ فإِذَا الأسَدُ»، أو في اسم الزمان ....

يورد على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًاۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌۗ﴾ [النساء: ١٢٨] فإن أل في الصلح دخلت على لفظ تقدم ذكره، والضمير يسد مسدها مع مصحوبها؛ إذ يصح أن يقال: وهو خير، ومع ذلك ليست الأداة فيه عهدية، بل هي للاستغراق، ولهذا يستدل بها على خبرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرهما، وجوابه أنا نمنع على هذا التقدير صحة حلول الضمير محلها مع مصحوبها؛ إذ الأصل مساواة الضمير لمرجعه، قالوا: والمعهود قد يتقدم ذكره صريحاً كما في المثل المتقدمة، ويسمى العهد الخارجي الحقيقي، وقد يتقدم كناية ويسمى العهد الخارجي التقديري كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في إني وضعتها أنثى، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن لفظة «ما» و«إن» عمت الذكور والإناث، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لبيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث، والمعنى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها، فإن قلت: فترد هذه الآية إذن على المصنف؛ لأن اللام في الأنثى للعهد الذكري، ولا يصح حلول الضمير محلها مع مصحوبها؛ إذ يمتنع كهي على الفصيح حسبما تقرر في محله، قلت: العلامة لا يجب انعكاسها إنما يجب اطرادها بمعنى أنها كل ما وجدت وجد ما هي علامة عليه كأل التي هي من علامات الاسم، وهنا كذلك حيثما وجد سد الضمير مسدها مع مصحوبها حكمنا بأنها للعهد الذكري، ولا يحكم عند فقد هذه العلامة بأنها ليست له، على أنه لو سلم وجوب الانعكاس لم يرد؛ لأن امتناع الإتيان بالضمير في هذا المحل لمانع خاص، وهو كون الجار كافاً وإلا فلا مانع من سد الضمير لو جر بغيرها فقيل مثلها.

(**أو معهوداً ذهنياً**) والمراد بها ما يتفرد المتكلم بمعرفته كما أن المراد بالخارجي ما كان السامع يعرفه، وإلا فالعهد لا يكون إلا في الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي، وفيه نظر، بل المراد بالمعهود الذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود بينهما لكنه لم يتقدم ذكره أصلاً ولم يكن حاضراً عند التكلم، (**نحو**: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] **ونحو**: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، **أو معهوداً حضورياً**) يعرفه المتكلم والمخاطب، وهو حاضر عند المتكلم.

(**قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، أو أي في النداء نحو: يا أيها الرجل، أو إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد، أو في اسم الزمن**

الحاضر، نحو «الآنَ» انتهى؛ وفيه نظر؛ لأنك تقول لِشاتم رجلٍ بحَضْرَتك: «لا تَشْتُمِ الرَّجُلَ»، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد «إذاً» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تُشْبِه ما الكلامُ فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على «الآن» أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يعرف أن التي للتعريف وردَتْ لازمة، بخلاف الزائدة، والمثالُ الجيّدُ للمسألة قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والجنسية إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تَخْلُفُهَا «كُلّ» حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢ ـ ٣]، أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كلّ» مجازاً، نحو: «زيد الرَّجلُ علماً»،

الحاضر نحو: الآن اهـ، وفيه نظر؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذه للحضور في غير ما ذكر)، وهذا كله كلام الإمام جمال الدين بن مالك في شرح الكافية الشافية؛ **(ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم)** وإنما هي لتعريف شيء كان موجوداً قبل التكلم **(فلا تشبه ما الكلام فيه)**، وهو ما كانت لتعريف شيء حاضر عند التكلم؛ **(ولأن الصحيح في)** أل **(الداخلة على الآن أنها زائدة، لأنها لازمة)** ويحتمل أن يكون ابن عصفور لم يقصد أن أل المنطوق بها في الآي التي هي لتعريف الحضور، وإنما أراد أل التي بني هذا الظرف لتضمنه إياها، وهذا الذي حكى المصنف أنه الصحيح هو مذهب الفارسي، وقال السيرافي: يبنى لشبه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعاً واحداً وبقائه في الاستعمال عليه، وسائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال، فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحروف لا يتصرف فيها، قلت: وهذا ظاهر في أن اللام المذكورة فيه للتعريف، ومراده بسائر الأسماء أسماء الأجناس التي يعتورها التعريف والتنكير، وإلا ورد جميع المعارف بحسب الوضع الأصلي، **(ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾** [المائدة: ٣]**)** وقد ذهب قوم إلى أن تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالأداة وهي لازمة عند الأكثرين، فإن **قلت**: وأيضاً فقد حكي عن سيبويه **أن** اللام في البتة لازمة مع كونها للتعريف، قلت: في «الصحاح» ويقال: لا أفعله بتة ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه، ونصبه على المصدر وكذا في «العباب» للصغاني.

(والجنسية: إما لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [النساء: ٢٨]**)** أي: كل إنسان **(ضعيفاً)**، والعموم في هذا ظاهر بلا شك **(نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾** [العصر: ٢ ـ ٣]**)** والاستثناء من الأول آية شموله واستغراقه، **(أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها كل مجازاً نحو: زيد الرجل علماً)** أي: هو كل

أي: الكاملُ في هذه الصفة، ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أو لتعريفِ الماهيَّة، وهي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقةً ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقولك: «والله لا أتزوَّج النساء» أو «لا ألبس الثياب»، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما. وبعضُهم يقول في هذه: إنها لتعريف العَهْد، فإن الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان مُتَمَيز بعضُها عن بعض، وَيُقَسَّمُ المعهودَ إلى شخصٍ وجنسٍ.

رجل باعتبار العلم، (**أي: الكامل في هذه الصفة**) فكل تخلف أل في ذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة، (**ومنه** ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]) أي: الكتاب الكامل في الهداية فكأنه كل كتاب؛ لاشتماله على ما فيها من الهداية على وجه أبلغ، وهذا الذي ذكره المصنف في هذا القسم يصدق على الاستغراق العرفي نحو: جمع الأمير الصاغة أي: صاغة بلده أو صاغة مملكته، فإن كلاً تخلف الأداء فيه بتجوز، وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ، وهو صاغة بلد الأمير أو مملكته دون من عداهم. (**أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً نحو:** ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]) أي: وخلقنا من الماء كل حيوان، وظاهر أنه ليس المعنى أنه خلق كل حيوان من كل ماء، فلا يصح أن تخلف هنا كل الأداة لا حقيقةً ولا مجازاً، بل المراد الماهية.

(**و**) نحو: (**قولك: والله لا أتزوج النساء أو لا ألبس الثياب**) فإن المراد فيه الماهية (**ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما**) أي من هذين الأمرين، حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث، ولو لبس ثوباً واحداً حنث، ولمانع أن يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية، بل هي للاستغراق، وما استند إليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة ولبس ثوب واحد منازع فيه، فمذهب الشافعي أنه لا يحنث إلا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي؛ بناء على أن معنى الجمع باقٍ مع أداة العموم وليس مسلوباً بها كما ذهب إليه قوم، قال الشيخ بهاء الدين: فحافظوا على الجمع ولم ينظروا إلى جمع الكثرة حتى لا يحنث إلا بأحد عشر.

(**وبعضهم يقول: في هذه**) التي لتعريف الماهية (**إنها لتعريف العهد فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها من بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس**) والألف واللام عند السكاكي إنما هي لتعريف العهد الذهني خاصة، وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية عهداً خارجياً، فكلها داخلة تحت العهد الذهني، واستند في ذلك إلى أمر نوزع فيه، والكلام فيه يطول فمن أحب الوقوف على ذلك فعليه بمراجعة «المفتاح» وشروحه.

والفرق بين المعرَّف بـ «ألْ» هذه وبين اسم الجنس النَّكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقَيْدِ حضورِها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد.

(والفرق بين المعرف بأل هذه) التي لتعريف الماهية **(وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك أن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد)** فالحضور معتبر في المعرفة في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة، وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم، وهذا الفرق وقع في «الجنى الداني» لابن أم قاسم، وهو في الأصل منسوب للشيخ شمس الدين الخسرو شاهي، ووقع في «الأشباه والنظائر» للقاضي تاج الدين السبكي كلام أردنا إيراده برمته لما فيه من زيادة الفائدة ولينظر فيه.

قال: مسألة معروفة بالإشكال موصوفة بمغالبة الرجال مشهورة بالفرسان مذكورة لتصحيح الأذهان، اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الأفراد، وعلم الجنس الموضوع لها مقصوداً به تمييز الجنس عن غيره، من غير نظر إلى الأفراد هذا هو الذي كان الشيخ الإمام يختاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، وقد ذكرت ذلك مبسوطاً في منع الموانع، وأنا قائل بما قاله الوالد رحمه الله تعالى، غير أن لي فيه زيادة ونقصاً ومعه مباحثة.

أما الزيادة فإني لا أشترط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الأفراد وإنما اكتفي بملاحظة الواضع عند الوضع للأفراد، فأقول: اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظاً فيه الصور الخارجية، فلك أن تجعل قول الشيخ الإمام باعتبار وقوعها على الأفراد، فلا يكون فيما ذكرناه زيادة، ولك أن تجعل اسم الجنس مشروطاً فيه الصور الخارجية، فلا يكون ما في الذهن موضوعاً له، وهو الظاهر من كلامه، غير أنا لا نراه.

وأما النقص فقوله في علم الجنس: إنه الموضوع للماهية مقصوداً به التمييز إن عنى بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا قصد تمييزه عن غيره، وإن عنى أمراً آخر فلا بد من بيانه، فأنا أنقض هذا القيد، وأقول: علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الأفراد، ثم قال الشيخ الإمام تفريعاً على الفرق الذي أبداه: إذا دخلت أل الجنسية على اسم الجنس ساوى علم الجنس، وأقول: ينبغي على هذا أن لا يدخل على اسم الجنس الألف واللام الجنسية إلا إذا صحبها العموم، وأما إذا اقتصرت على أصل الحقيقة فالمعنى مستفاد قبل دخول أل عليه، فلا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الإمام في كل: إنها لا تدخل على المفرد المعرف باللام إذا

....

أريد بكل منهما العموم؛ لعدم الفائدة، ثم قال: ويستنتج من هذا أن علم الجنس لا يثنى ولا يجمع؛ لأن التثنية والجمع إنما يكونان للأفراد.

قلت: وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه إلا على تأويل، وتحصل من هذا أن الواضع يتصور الماهية، ثم قد يضع لها من حيث هي، وقد يضع لها بقيد تعينها في الخارج، وقد يضع منها للصورة الحاضرة في ذهنه، وقد يضع لها صورة في الذهن غير مخصص لها بالوضع، وقد يضع لها ملاحظاً الأفراد الخارجية غير مخصص لها بالوضع، فهذه خمسة أقسام واسم الجنس عندي منها الخامس، وعلم الجنس الرابع، وكان الخسرو شاهي يقول: علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني، واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد، فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه، واسم الجنس الصورة الأولى، وكان يتبجح بهذا الفرق، واعترض عليه الشيخ الإمام بأنه ينبغي أن يشترط أن يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة؛ لأن العلم إنما يكون كذلك وحينئذٍ لا يصدق على غيرها من الصور، قال: وبهذا يفسد فرقه؛ لأن أسامة ونحوه من أعلام الأجناس لا يختص بواحد، قال: فإن أخذ في وضعه للصورة الذهنية ما يشبهها من الصور أو المنتزع من بينها ساوى الوضع الخارجي، فكيف يجعل أحدهما علماً والآخر نكرة، قال: فالحق أن العلم إنما يكون موضوعاً لشخص واحد لا تعدد فيه، وإنما العرب أجرت على أسامة ونحوه حكم الأعلام، ولعلهم شبهوا الصورة الذهنية وإن اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسرو شاهي، قلت: إن تم بهذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد التشخيص الذهني، فإنه صريح في أن الوضع لصورة مشخصة في الذهن أخص من سائر الصور، وقول الشيخ الإمام: العلم إنما يكون لواحد لا تعدد فيه.

أقول: ذلك العلم التحقيقي وهو علم الشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعينها وتشخصها في الخارج بالنسبة إلى واحد معين، وليس الكلام فيه إنما الكلام في علم الجنس، فلم قال: إنما يكون لواحد معين؟ فإن قلت: وهل يكون العلم لمتعدد؟ قلت: قال النحاة في باب غير المنصرف: العدل تحقيقي وتقديري، وفسروا التقديري بأنه الذي اضطررنا إليه حين وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بأن منعوه من الصرف، وأقول على مساق هذا شيئاً رأيته لنحوي عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله تعالى.

قد يقال: على ذلك: العلم علمان تحقيقي كزيد وعلم تقديري كأسامة، فإنا إنما حكمنا بكونه علماً حين وجدناهم عاملوه معاملة الأعلام، فمنعوه من الصرف ومن دخول أل ومن الإضافة، وصححوا الابتداء به في قولهم: هذا أسامة أجرأ من ثعالة، وجوزوا مجيء الحال منه

تنبيه ـ قال ابنُ عصفور: أجازوا في نحو «مَرَرتُ بهذا الرَّجُلِ» كونَ «الرجل» نعتاً وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان في أن يكونَ أعرفَ من المُبَيَّن، وفي النعت أن لا يكون أعرفَ من المنعوتِ، فكيف يكون الشيءُ أعْرَفَ وغَيْرَ أعرف؟

وأجاب بأنه إذا قُدِّر بياناً قدرَتْ «أل» فيه لتعريف الحضور؛ فهو يُفيدُ الجنسَ بذاته، والحضورَ بدخول «أل»؛ والإشارة إنما تدلُّ على الحضور دون الجنس؛ وإذا قُدِّر نعتاً قدرَتْ «أل» فيه للعهد، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهودُ بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدلُّ عليه، فكانت أعْرفَ. قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

في قولهم: هذا أسامة أجرأ من ثعالة مقبلاً، ونعته بالمعرفة دون النكرة، ولولا ذلك لقضينا بأنه نكرة شائع في أفراد جنس الأسد، فهذا من الاستدلال بالأثر على المؤثر، وكذلك مسألة العدل سواء، إلى هنا كلامه، ومراده بالشيخ الإمام والده قاضي القضاة تقي الدين السبكي، علامة وقته غير مدافع، وبعبد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذي نحن في شرحه رحمة الله عليهم أجميعين.

(**تنبيه: قال ابن عصفور: أجازوا في نحو**: مررت **بهذا الرجل كون الرجل نعتاً، وكونه عطف بيان مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين، وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف، وأجاب بأنه إذا قدر**) الرجل (**بياناً**) أي: عطف بيان (**قدرت أل فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس**)، فيكون ذو اللام الحضورية أعرف منه بهذا الاعتبار، (**وإذا قدر**) الرجل (**نعتاً قدرت أل فيه للعهد، فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور**)؛ لفقدان ما يدل عليه، (**والإشارة تدل عليه**) بذاتها (**فكانت أعرف**) منه بهذا، (**قال: وهذا معنى كلام سيبويه**)، وقد أعاد المصنف كلام ابن عصفور هذا في الباب الخامس في الجهة السادسة منه، وحكى هناك عن ابن مالك أنه قال: أكثر المتأخرين يتوهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك، واستشكل هو أعني المصنف كلام ابن عصفور حيث أول الرجل الحاضر أو المشار إليه إذا قدر نعتاً، فقال: وفيه نظر؛ لأن الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً كمررت بزيد هذا، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له، قلت: قد جعل سيبويه ذا الجمة من قولهم: يا هذا ذا الجمة عطف بيان على أن اسم الإشارة أخص من المضاف إلى ذي الألف واللام، وهو مخالف لما حكاه ابن عصفور.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمةٌ، وغَيْرُ لازمة.

فالأولى كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأنَّ تعريفها بالصلَة، وكالواقعة في الأعلام، بشرط مُقَارنتها لنَقْلها كـ «النَّضْر» و «النُّعْمان» و «اللاَّتِ» وَ «الْعُزَّى»، أو لارْتِجالِهَا كـ «السَّمَوأَل» ....

(**الوجه الثالث**) من أوجه أل الأربعة: (**أن تكون زائدة وهي نوعان: لازمة وغير لازمة، فالأولى**) وهي الزائدة اللازمة (**كالتي في الأسماء الموصولة**) نحو: الذي والتي وفروعهما، (**على القول بأن تعريفها بالصلة**) من جهة ما فيها من العهد، وذلك لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أنه معلوم عند المخاطب، فلا تقول: أنا الذي أكرم هنداً إلا لمن تعتقد أنه يعلم أن شخصاً أكرمها، وهذا القول هو المختار، وقيل: تعريف ما فيه أل من الموصولات بها كالذي والتي، وتعريف أي بالإضافة، وما ليس فيه إضافة ولا أل، كمن يكون في معنى ما فيه أل، وينقل هذا القول عن الأخفش، وعلى الأول فأل فيما هي فيه من الموصولات زائدة لازمة، وفيه نظر فإنها قد تحذف فيقال: لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي حكاه في «التسهيل»، وحكى عن أبي عمرو أن أعرابياً قرأ صراط لذين، وفي «كتاب الشواذ» لأبي محمد عبد السلام المقرىء السلامي: صراط لذين قرأ أبي بن كعب وابن السميقع وأبو رجاء بتخفيف اللام، حيث كان جمعاً أو واحداً، (**وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر**) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة، نقل من النضر الذي هو اسم للذهب، (**والنعمان**) بضم النون نقل من اسم (**واللات والعزى**) علمين لصنمين أما اللات فكانت لثقيف بالطائف، وقيل: بنخلة يعبدها قريش وهو في الأصل اسم فاعل من لت يلت فهو مشدد التاء، إلا أنه خفف عند النقل، وحكي عن ابن عباس أنه قرأها بتشديد التاء، وأما العزى ففكوه من تأنيث الأعز كانت لغطفان، وأول من اتخذها ظالم بن سعد، وقيل: كانت مرة بعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فأحرقها أو قطعها، قلت: في جعل أل في مثل ذلك زائدة لازمة نظر؛ لأن العلم بالفرض هو مجموع الألف واللام وما دخلت عليه فهي جزء من العلم كالزاي من زيد والجيم من جعفر، ومثل ذلك لا يقال فيه: إنه زائد (**أو**) بشرط مقارنتها (**لارتجالها**) أي: جعلها أعلاماً من غير أن تستعمل قبل العلمية لغيرها (**كالسموأل**) بسين مهملة مفتوحة ولام، وهو علم على ابن عادياء اليهودي أحد شعراء الحماسة وهو القائل من قصيدة:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ... فكل رداء يرتديه جميل

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس إلى حسن الثناء سبيل[1]

---

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما للسموأل في ديوانه ص ٩٠، وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي =

أو لِغَلَبتها على بعض مَنْ هي له في الأصل كـ «البَيْتِ» للكعبة و «المَدِينة» لِطَيْبَةَ و «النَّجْمِ» للثريَّا، وهذه في الأصل لتَعْرِيف العهد.

والثانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها.

فالأولى الداخلة على عَلَم منقول من مجرَّد صالح لها مَلْمُوحِ أصلُه ....

وفي كون هذا العلم مرتجلاً نظر، ففي «القاموس» أنه يطلق على ذباب الخل فانظره، وفي دعوى زيادة أل فيه نظر كما مر.

(أو) بشرط مقارنتها **(لغلبتها)** أي: لكونها أعلاماً لا بوضع واضع معين بل لأجل الغلبة **(على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة)** بلد الهجرة النبوية، **(والنجم للثريا، وهذه في الأصل لتعريف العهد)** ولكنه ليس من قبيل العهد الخارجي الذي يكون بجري ذكر المعهود قبل، وإنما هو من قبيل العهد الذهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكر لشهرته، فالبيت اشتهر استعماله في بيت الله؛ لأن غيره كأنه بالنسبة إليه ليس بيتاً، وكذا المدينة النبوية بالنسبة إلى غيرها من المدن، وكذا النجم للثريا بالنسبة إلى غيرها من النجوم.

قلت: وقد يورد على المصنف أن العيوق ويوم الإثنين والنابغة من قبيل ما هو علم بالغلبة، مقارن للأداة وقد سمع نزعها حيث قالوا: هذا عيوق وهذا يوم اثنين مباركاً فيه، وقال:

ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من تراب موضّع[(١)]

وقد يجاب عن هذا وعما تقدم إيراده على الأسماء الموصولة بأن نزع الأداة قليل نادر، فلم يحفل به وأطلق اللزوم مريداً به الغلبة وفيه نظر.

(والثانية): وهي غير اللازمة **(نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح)** ولكنها لم تصل من الكثرة بحيث يقال عليها **(وغيرها)** أي: غير كثيرة.

(فالأولى) وهي الكثيرة الواقعة في الفصيح هي **(الداخلة على علم منقول من مجرد)** من أل **(صالح لها)** احترازاً من نحو يشكر مضارع شكر مسمى به، فإنه قبل التسمية لا يصلح لدخول أل عليه **(ملموح أصله)** الذي نقل منه ذلك احترازاً مما إذا لم

= المعروف بالجلاح الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٤٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٤٣١ (وسط).

كـ «حَارِث» و «عَبَّاس» و «ضَحَّاك»، فتقول فيها: «الْحَارِثُ»، و «الْعَبَّاس»، وَ «الضَّحَّاك»، ويتوقّف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو «محمد» و «معروف» و «أحمد»؟

والثانية نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذٍ من النثر.

فالأولى كالداخلة على «يَزِيدَ» وَ «عَمْرو» في قوله [من الرجز]:

٦٨ ـ بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وفي قوله [من الطويل]:

٦٩ ـ رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهُ

يلمح الأصل، فلا تدخل الأداة عليه **(كحارث وعباس وضحاك)** وفضل وليث **(فتقول: فيها الحارث والعباس والضحاك)** والفضل والليث بإدخال الأداة، وليس إدخالها عند اللمح متعيناً، بل لمح الأصل يقتضي ثبوت حكمه، وهو قبل العلمية كان يستعمل بالأداة تارة وبدونها أخرى فكذا بعد العلمية؛ إذا لحظ الأصل، **(ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال: مثل ذلك في محمد ومعروف وأحمد)** فإن قلت: المسألة مفروضة فيما إذا كان العلم المجرد منقولاً مما يصلح لدخول الأداة عليه، وأحمد منقول من مضارع خال من الضمير، فلا يصلح للأداة فلا يصح التمثيل به في هذا المقام، قلت: لا نسلم أنه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل للفاعل أو المفعول، فقد وقع في كلامهم ما يقتضي استعماله بمعنى أكثر محمودية من سائر المحمودين، فجوز في أحمد اسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون بمعنى أجل الحامدين وأجل المحمودين.

(والثانية): وهي غير الكثيرة **(نوعان واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر، فالأولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله:)**

باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها[1]

وقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله[2]

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لأبي النجم العجلي من المفصل ص ٣٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣١٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢ وخزانة الأدب ٢/٢٢٦، والدرر ١/٨٧.

فأما الداخلة على «وليد» في البيت فلِلَمْح الأصل، وقيل: «أل» في «اليزيد» و «العمرو» للتعريف، وإنهما نُكِّرَا ثم أُدخلت عليهما «أل»، كما يُنكَّر العلم إذا أضيف كقوله [من الطويل]:

٧٠ ـ عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُمْ [بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ]

ولا يخفى أن عمراً علم منقول، إذا العمر بالفتح لغة في العمر إلا أنه لا يكاد يستعمل إلا في القسم قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢]، وهو أيضاً واحد عمور الأسنان وهو اللحم الذي بينها والعمر أيضاً الشنف، والنخل الطويل، فهذا العلم منقول من أحد هذه الأشياء، ولا شك أنه صالح للألف واللام فيمكن أن يلمح أصله وتدخل عليه الأداة؛ لكن فارق الأول في أن ذلك واقع في السعة، وهذا إنما وقع في الشعر، وأعباء الخلافة أحمالها جمع عبء بالكسر وهو الحمل، وهذه استعارة تحقيقية شبه أمور الخلافة وما يحتاج إليه فيها من سداد النظر وحسن السياسة والقيام بمصالح الأمور بالأحمال الثقيلة، التي لا ينال الغرض منها إلا بعد نقلها من المحل التي هي مطروحة فيه، والكاهل ما بين الكتفين ويقال له: الحارك وشدته بحيث يحمل تلك الأعباء، كناية عن كفاية الممدوح للإمامة العظمى، وأهليته لها وهذا أحد خلفاء بني أمية وهو الوليد بن اليزيد بن عبد الملك.

حكى الماوردي في كتاب «أدب الدنيا والدين» أن الوليد هذا تفاءل يوماً في المصحف فخرج له قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾﴾ [إبراهيم: ١٥] فمزق المصحف وأنشد:

تـهـدد كـل جـبـار عـنـيـد فـهـا أنـا ذاك جـبـار عـنـيـد
إذا مـا جـئـت ربـك يـوم حـشـر فـقـل يـا رب مـزقـنـي الـولـيـد[1]

فلم يلبث إلا أياماً ثم قتل شر قتلة وعلقت رأسه على قصره، ثم على سور بلده نسأل الله السلامة والعافية، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا.

(فأما الداخلة على وليد في البيت) الثاني **(فللمح الأصل، وقيل: أل في اليزيد والعمرو للتعريف وإنهما نكرا ثم أدخلت عليهما أل)** فليست الأداة فيهما زائدة، **(كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله:**

عـلا زيـدنـا يـوم الـنـقـا رأس زيـدكـم بـأبـيـض مـاضـي الـشـفـرتـيـن يـمـانـي[2]

---

(١) البيت من البحر الوافر، انظر الأغاني ٧/ ٦٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩.

واختلف في الداخلة على «بنات أُوْبَرَ» في قوله [من الكامل]:

٧١ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فقيل: زائدة للضَّرورة، لأن «ابن أَوْبَر» عَلَم على نوع من الكَمْأة، ثم جمع على «بَنات أوبر» كما يقال في جمع «ابن عِرْس»: «بَنَاتُ عِرْس»، ولا يقال: «بنُو عِرْسٍ» لأنَّه لِما لا يعقل، وردَّه السَّخَاوي بأنها لو كانت زائدةً لكان وجودُها كالعَدَم، فكان يخفضه بالفتحة، لأن فيه العلميَّةَ والوَزْنَ، وهذا سَهْو منه، لأن «أل» تقتضي أن ينجرَّ الاسمُ بالكسرة ولو كانت زائدةً فيه، لأنه قد أمن فيه التنوين؛ ....

والنقا: بفتح النون والقاف الرمل، والمراد بالأبيض السيف، قال الرضي: وتعريف العلم المنكر بالإضافة أكثر من تعريفه باللام، قال: وعندي أنه تجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى، نحو: زيد صدق يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد، ومثله قولهم مضر الحمراء وأنمار الشاء وزيد الخيل؛ فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق، هذا كلامه.

(واختلف في الداخلة على بنات أوبر في قوله:

ولقد جنيتك اكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر)[1]

جنى يتعدى إلى واحد تقول: جنيت الثمرة أي: قطعتها وفي البيت عداه إلى اثنين، فإما أن يكون الأصل جنيت لك، ثم حذف الجار فانتصب المجرور بالفعل، وإما أن يكون ضمنه معنى أعطيت فعداه إلى مفعولين، والأكمؤ جمع كمء وهو نبات معروف يقال: لواحده كمء وللجماعة منه: كمأة بالتاء على غير قياس، وهو من النوادر والعساقيل جمع عسقول بضم العين، وهي الكمأة، الكبار البيض ويقال لها شحمة الأرض، وبنات الأوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب. **(فقيل: زائدة للضرورة؛ لأن ابن أو بر علم على نوع من الكمأة)** وقد بيناه **(ثم جمع على بنات أوبر كما يقال في جمع ابن عرس: عرس ولا يقال بنو عرس، لأنه لما لا يعقل، ورده السخاوي)** شارح «المفصل» وشارح «الشاطبية» في القرآت السبع وأظنه أول شارحيها **(بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، وكان يخفضه بالفتحة؛ لأنه فيه العلمية والوزن، وهذا سهو منه)** بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم وإلا فمثل هذا الأمر الظاهر لا يخفى على أصاغر الطلبة فضلاً عن إمام فاضل؛ **(لأن أل تقتضي أن ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة؛ لأنه قد أمن فيه التنوين)** وهذا مبني على أن المحذوف لمنع الصرف بالأصالة هو

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في مجمع الأمثال / ١٦٩.

وقيل: «أل» فيه للَمْح الأصل، لأن «أَوْبر» صفة كـ «حَسَن» و «حُسَيْن» وَ «أَحْمَر»؛ وقيل: للتعريف، وإن «ابن أَوْبَرَ» نكرة كـ «ابن لَبُون»، فـ «أَلْ» فيه مثلُهَا في قوله [من البسيط]:

٧٢ ـ وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

قاله المبرد، ويردُّه أنه لم يُسْمَع ابن أَوْبَر إلا ممنوع الصرف.

التنوين، ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وهو قول الأكثرين وأيدوه بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر، فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصالة، وقال قوم: لما شابه غير المنصرف الفعل حذف الكسر والتنوين معاً لمنع الصرف، قال الرضي: والأقرب الأول؛ لأن الكسر يعود في حال الضرورة تابعاً للتنوين مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر يحذف أيضاً لمنع الصرف، كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه أو مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة، وإنما تبعه الكسر في الحذف؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً كما في الوقف، ومع اللام والإضافة والبناء، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لو لم يسقط إلا لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل، هذا كلامه وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي وإلا، وفيه كلام مر وسيأتي إن شاء الله تعالى.

(وقيل: أل فيه للمح الأصل؛ لأن أوبر صفة كحسن وحسين وأحمر، وقيل:) هي فيه **(للتعريف وإن ابن أوبر نكرة كابن اللبون قال فيه مثلها في قوله:**

وابن اللبون إذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس)(١)

وابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة، ولز شد وألصق، والقرن حبل يقرن به البيران، والصولة الوثوب والبزل بضم الموحدة وإسكان الزاي جمع بازل، وهو من الإبل ما طلع نابه، والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الإبل، والنون فيه زائدة، ويقال: حمل قناعس بضم القاف أي: عظيم الخلق والجمع قناعس بفحتها، **(قاله)** أي: كون ابن أوبر نكرة واللام فيه للتعريف أبو العباس **(المبرد، ويرده أنه لم يسمع ابن أو بر إلا ممنوع الصرف)** ولو كان نكرة لصرف، إذ ليس فيه إلا وزن الفعل فقط؛ إذ هو اسم بالفرض وليس وصفاً، قلت: ولا يلزم من كونه لم يسمع إلا ممنوع الصرف أن لا يكون نكرة، فسيبويه يرى في أحمر علماً ونحوه أنه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتباراً للصفة الأصلية؛ لزوال المانع من

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٨، والأغاني ٥/ ٣٢٠، ولسان العرب ٥/ ٤٠٥ (لزز).

والثانية كالواقعة في قولهم: «ادْخُلُوا الأوّلَ فالأوّلَ»، و «جاؤوا الْجَمَّاءَ الْغَفير»، وقراءة بعضهم: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] بفتح الياء، لأن الحال واجبة التنكير، فإن قدرت «الأذلَّ» مفعولاً مطلقاً على حذفِ مضافٍ، أي: خروج الأذَلِ كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل».

* * *

اعتبارها وهو العلمية، وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فإن أوبر صفة في الأصل كما مر، يقال: هذا أو بر أي: كثير الوبر فإذا جعل علماً منع الصرف للعلمية والوزن، وإذا نكر منع الصرف أيضاً اعتباراً للصفة الأصلية مع الوزن، ويمكن أن تكون أل فيه للتعريف، نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأي الأخفش القائل بأن مثل أحمر إذا نكر بعد التسمية يصرف، وللمبرد أن لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه، ولا يخفاك أن الأعلام الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علماً وحده كأوبر وهريرة من ابن أوبر وأبي هريرة، فلا يستنكر قولنا إذا جعل ابن أوبر علماً من جهة أن الكلام فيما إذا كان جزء علم.

(والثانية): وهي الواقعة في شذوذ من النثر **(كالواقعة في قولهم: ادخلوا الأول فالأول)** أي: مترتبين، **(وجاؤوا الجماء الغفير)** والجماء من الجم وهو الكثير، يقال: امرأة جماء المرافق أي: كثيرة اللحم على المرافق، والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر أي: الساترين لكثرتهم وجه الأرض، حذفت التاء حملاً للفعل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول، وهو صفة الجما أي: الجماعة الكثيرة الساترة. **(وقراءة بعضهم ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾** [المنافقون: ٨]**)** فأل في هذه المنصوبات كلها زائدة؛ **(لأن الحال واجب التنكير)**؛ لأن الأصل النكرة، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً وتلك المنصوبات التي مثل بها المصنف جميعها أحوال، فيحكم بزيادة أل فيها لتجري على ما تقرر في الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت، ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التي حكاها؛ فقد قرىء أيضاً ليخرجن الأعز بالبناء للمفعول، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة لنخرجن بالنون والبناء للفاعل، ونصب الأعز والأذل حكى الزمخشري القراءات الثلاث.

قال: ومعناه خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل، والتأويل الأول خاص بالقراءة الأولى، والثاني بالثانية والثالثة أيضاً، والثالث عام للثلاث، وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله: **(فإن قدرت الأذل مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف أي: خروج الأذل كما قدره الزمخشري لم تحتج إلى دعوى زيادة أل)**؛ لزوال ما كان محوجاً إليها وهو جعل الأول حالاً، والله أعلم بحقيقة الحال.

تنبيه ـ كتب الرشيدُ ليلةً إلى القاضي أبي يوسف يسألهُ عن قولِ القائل [من الطويل]:

٧٣ ـ فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أيْمَنٌ ... وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلاَقٌ والطَّلاَقُ عَزِيمَةٌ ... ثَلاَث، وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفَع الثّلاث وإذا نصَبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألةٌ نحويَّة فقهيَّة، ولا آمَنُ الخطأ إن قلتُ فيها برأيي، فأتيتُ الكسائيَّ وهو في فراشه، فسألتُه، فقال: إن رَفَعَ «ثلاثاً» طُلِّقت واحدة. لأنه قال: «أنتِ طلاق»، ثم أخبر ....

(تنبيه: كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن ... وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم)[١]

الرفق بكسر الراء ضد العنف، يقال: رفق به يرفق بفتح الفاء في الماضي وضمها في المضارع، قال الجوهري: وحكى أبو زيد رفقت به وأرفقته بمعنى وكذلك ترفقت به، قال: والخرق مصدر أخرق وهو ضد الرفيق وقد: خرق بالكسر يخرق خرقاً، والاسم الخرق بالضم، وفي «القاموس» أنه يقال: خرق كفرح وخرق ككرم، والأيمن مأخوذ من اليمن وهو البركة، والإشام من الشؤم وهو ضد اليمن، وزعم ابن يعيش أن في البيت الثاني حذف الفاء من جواب الشرط والمبتدأ أيضاً، والمعنى فهو أعق وأظلم، قلت: هذا بناءً على أن من شرطية وهو غير متعين في البيت؛ لجواز أن تكون موصولة وتسكين القاف للتخفيف، كقراءة أبي عمر وما يشعركم بإسكان الراء، وأعق خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح، **(فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها، قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطا إن قلت فيها برأي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال: إن رفع ثلاثاً طلقت واحدة)** يقال: طلَقتْ المرأة بفتح اللام تطلُق بضمها هي طالق وطالقة أيضاً قال الأعشى:

أجارتنا بيني فإنك طالقة[٢]

قال الأخفش: ولا يقال طلقت بالضم كذا في «الصحاح»؛ **(لأنه قال: أنت طالق ثم أخبر**

---

(١) البيتان من البحر الطويل، والبيت الثاني بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٤٥٩.

(٢) صدر بيت من الطويل، عجزه: كذاك أمور الناس غادٍ وطارقة، وهو للأعشى في الإنصاف ٢/٧٦٠.

أنَّ الطلاق التامّ ثلاث؛ وإن نصَبَهَا طُلِّقت ثلاثاً، لأن معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملةٌ معترضة. فكَتَبْتُ بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليَّ بجوائز، فوجَّهتُ بها إلى الكسائي، انتهى مُلخَّصاً.

وأقول: إنّ الصواب أنَّ كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، أما الرفعُ فلأن «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول «زَيْدٌ الرَّجُلُ»، أي: هو الرَّجل المعتدُّ به، وإما للعهد الذِّكري مثلها في ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمةٌ ثلاث؛ ولا تكون للجنس الحقيقي، لئلا يلزم الإخبار عن العامّ بالخاصّ كما يقال: «الحيوان إنسان»، وذلك باطل إذ ليس كلّ حيوانٍ إنساناً، ولا كلُّ طلاق عزيمة ولا ثلاثاً، فعلى العهديّة يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي؛ وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي وقوع الطَّلاق الثلاث، إذ المعنى فأنتِ طالقٌ ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة، وحينئذٍ لا يلزمُ وقوع الثلاث، لأن المعنى: ....

أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثاً؛ لأن معناه أنت طالق ثلاثاً وما بينهما جملة معترضة فكتب بذلك إلى الرشيد فأرسل إلي بجوائز فوجهت بها إلى الكسائي اهـ ملخصاً) وفيه دليل على إنصاف أبي يوسف وورعه ومكارم أخلاقه رحمه الله تعالى ورضي عنه.

(**وأقول: إن الصواب أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحد، أما الرفع فلأن أل في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول: زيد الرجل أي: هو الرجل المعتد به، وإما للعهد الذكري مثلها في** ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦] **أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا يكون للجنس الحقيقي)** وهي التي تخلفها كل حقيقة؛ لئلا يلزم الإخبار عن العام) وهو الطلاق المراد به كل طلاق (**بالخاص**) وهو ثلاث الذي هو فرد من أفراد ذلك العام، (**كما يقال: الحيوان إنسان وذلك باطل إذ ليس كل حيوان إنساناً ولا كل طلاق عزيمة وثلاث**) وهذا من عطف الجمل، ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات، (**فعلى العهدية يقع الثلاث**) وهذا الوجه فات الكسائي (**وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي، وأما النصب فلأنه يحتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي**) النصب على ذلك (**وقوع الثلاث إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً**) كما قال الكسائي، (**ثم اعترض**) ولا معنى لثم هنا والأحسن أن لو قال: واعترض (**بينهما بقوله: والطلاق عزيمة و**) يحتمل (**لأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة، وحينئذٍ فلا يلزم وقوع الثلاث؛ لأن المعنى**

والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنما يقع ما نَوَاه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النَّظرِ عن شيءٍ آخر، وأمّا الذي أراده هذا الشاعر المعيّن فهو الثلاث لقوله بعدُ [من الطويل]:

فَبِينِي بِهَا إنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لامْرِىءٍ بَعْدَ الثَّلاثِ مُقَدَّمُ

* * *

مسألة ـ أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابَةَ «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخَرَّجُوا على ذلك ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات: ٤١]، ....

والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً؛ فإنما يقع ما نواه) وفيه نظر.

أما أولاً: فلأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذي ذكره، بأن تجعل أل للعهد الذكري كما تقدم له في أحد وجهي الرفع كأنه قال: والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثاً.

وأما ثانياً: فلأنه لا يظهر داع إلى الإتيان بقوله: إذا كان مع جعله ثلاثاً حالاً من الضمير في عزيمة إلا أن يكون غرضه بيان أن الحال في معنى الظرف، كما تقول: معنى جاء زيد قائماً جاءني حال كونه قائماً، والأمر قريب فيه، فإن قلت: وفيه نظر من وجه آخر وهو قوله: إن في العزيمة ضميراً مستتراً؛ إذ هي مصدر والمصدر لا يضمر فيه، قلت: إنما ذلك إذا لم يؤول وهنا مؤول فيحتمل الضمير كما في زيد عدل، فإن قلت: لو تحمله لأنث وثني وجمع في نحو هند صوم والزيدان عدل، والزيدون عدل، قلت: روعي فيه جهتان: جهة المشتق الذي أول به فتحتمل وجهة أصله فلم يغير **(هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر، وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد:**

فـيـبـنـي بـهـا إن كـنـت غـيـر رفـيـقـة ومـا لامـرىء بـعـد الـثـلاث مـقـدم)[1]

البينونة: الفراق والضمير من بها عائد على الثلاث المتقدم ذكرها، وأن مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة أي: فارقني بهذه التطليقات الثلاث، لأجل أنك كنت غير رفيقة أي: لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف، ومقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم أي: ليس لأحد تقدم إلى العشرة بعد إيقاع الثلاث؛ إذ بها تمام الفرقة.

(مسألة: أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]) وذلك أن الموصول من

---

(١) البيت من البحر الطويل، انظر خزانة الأدب للبغدادي، الشاهد ٢٤٥.

و«مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهُ»، و «ضُرِب زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ» إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدّرون: هي المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه [في الأمثلة]؛ وقيَّد ابنُ مالكٍ الجوازَ بغير الصلة. وقال الزمخشريّ في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]: إن الأصل أسماء المسمَّيات، وقال أبو شامة في قوله [من الطويل]:

٧٤ ـ بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوّلا [تَبارَكَ رحماناً رحيماً ومَوئلا]

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠] مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع أنها خالية عن العائد إليه، فجعلوا أل نائبة عن الضمير العائد إليه، والأصل فإن الجنة هي مأواه، (**ومررت برجل حسن الوجه، وضرب زيد الظهر والبطن إذا رفع الوجه والظهر والبطن**)، وإنما قيد ذلك بالرفع ليحتاج إلى الضمير الرابط فتجعل أل نائبة عنه، وذلك أن الوجه إذا رفع في قولك: مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر، وقد وقعت صفة لرجل فيحتاج إلى جعل أل نائبة عن الضمير العائد إلى الموصوف، والأصل برجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة ونابت أل عنه، أما إذا جر الوجه أو نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف، فلا تحتاج إلى تقدير رابط، وكذا ضرب زيد الظهر والبطن إذا رفع الظهر والبطن فهما في الأصل بدل بعض، ولكن أجريا هذا مجرى التأكيد بكل من جهة أن الغرض الإحاطة والشمول؛ إذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما، بل المراد ضرب زيد كله وعلى كلا الأمرين فلا بد من رابط؛ إذ لا يستعمل بدونه بدل البعض، والتأكيد بكل فيكون الأصل ضرب زيد ظهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة، وأنيبت الألف واللام عنه، وقد سمع في هذا المثال النصب في الظهر والبطن، وعليه فلا يحتاج إلى تقدير رابط بل هو منصوب على إسقاط الخافض، أي: في الظهر والبطن وإن كان ليس بمقيس، (**والمانعون يقدرون هي المأوى له**) في الآية، (**والوجه منه**) في المثال الثاني، (**والظهر والبطن منه**) في المثال الثالث وأل في ذلك غير نائبة عن شيء، (**وقيد ابن مالك الجواز**) أي: جواز نيابة أل عن الضمير (**بغير الصلة**) فخرج نحو زيد الذي ضرب الظهر والبطن، وكثير لم يتعرض إلى هذا القيد وهو مصرح به في التسهيل، (**وقال الزمخشري في**) قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] **إن الأصل أسماء المسميات**) وإنما احتاج إلى اعتبار هذا الحذف؛ ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه أنبئوني بأسماء هؤلاء، ولم يجعل المحذوف مضافاً أي: مسميات الأسماء لينتظم تعليق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم.

(**وقال أبو شامة في قوله**) أي قول الشاطبي رحمه الله تعالى.

(**بدأت ببسم الله في النظم أولاً**) تبارك رحماناً رحيماً وموئلاً

إن الأصل: في نظمي، فجوَّزَا نيابَتَها عن الظَّاهِرِ وعن ضمير الحاضِر، والمعروف من كلامهم إنما هو التَّمثيلُ بضميرِ الغائب.

مسألة ـ من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قُطْرُب «أَلْ فَعَلْتَ؟» بمعنى: هل فَعَلْتَ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً كما في الآل عند سيبويه، ولكن ذلك سهل، لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخفُّ الحروف.

(**إن الأصل في نظمي فجوزا**) أي: الزمخشري وأبو شامة (**نيابتها عن الظاهر وضمير الحاضر**) وهذا إنما هو على التوزيع؛ فإنهما لم يجتمعا على كل واحد من الأمرين.

(**والمعروف من كلامهم**) أي: كلام النحاة القائلين بتجويز نيابة أل عن اسم آخر (**إنما هو التمثيل بضمير الغائب**) لا عن الظاهر كما فعل الزمخشري، ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك أن ما نسبه المصنف إليهما هو ظاهر كلامهما، ولكن الزمخشري نفى ذلك في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٩] فوجب أن يحمل كلامه على أن الأصل أسماء المسميات، وأن الأسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامي قائماً مقام التعريف الإضافي، وليست اللام عوضاً من المضاف إليه توفيقاً بين كلاميه، كذا قال التفتازاني قلت: ويمكن حمل كلام أبي شامة على هذا، فلا يؤخذ منه أن أداة التعريف عوض عن الباء، ومن العجب أن المصنف نسب إلى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي، وقد وقع مثله للزمخشري ولم ينسبه إليه، وذلك أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١] أي أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] هذا كلامه، وهو ظاهر في أن الأصل في الآية الأخيرة واشتعل رأسي، فحذف المضاف إليه الذي هو ضمير الحاضر وعوض منه اللام، فهذا كقول أبي شامة في ذلك البيت سواء، ومع ذلك أهمله المصنف.

(**مسألة: من الغريب أن أل تأتي للاستفهام وذلك في حكاية ثعلب**) عن بعض العرب (**أل فعلت بمعنى هل فعلت**) فأبدلت الهاء همزة (**وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً**) فإن الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة إليها وهذا الإبدال (**كما في الآل**) أي: كما في إبدال الهمزة من الهاء في الآل (**عند سيبويه، لكن ذلك**) الإبدال الواقع في الآل (**سهل؛ لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف**)؛ وذلك لأن الهاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة، فاجتمعت همزتان في كلمة أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة، فوجب إبدال الساكنة حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها وهو الألف؛ إذ هو المجانس للفتحة وإنما قال عند سيبويه؛ لأن غيره يرى أن آلا واوي العين محركها فقلبت الواو فيه ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها إلى القياس، فلا يكون نظيراً لما نحن فيه.

● (أَمَا) بالفتح والتخفيف ـ على وجهين:

أحدهما: أن تكون حَرْفَ استفتاح بمنزلة «ألاَ»، وتكثر قبل القَسَم كقوله [من الطويل]:

٧٥ ـ أَما وَالَّذي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

وقد تُبْدل همزتها هاءً أو عيناً قبلَ القسم، وكلاهما مع ثبوتِ الألف وحذفها، أو تحذف الألف مع ترك الإِبدال؛ ....

(أما بالفتح) للهمزة **(والتخفيف)** للميم **(على وجهين:**

أحدهما: أن تكون حرف استفتاح) يبتدأ بها الكلام وتفيد تنبيه المخاطب لما يلقى إليه بعدها **(بمنزلة إلا)** وسيجيء تحقيق الكلام فيها، **(وتكثر قبل القسم كقوله:**

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر[1]

وجواب القسم قوله بعد هذا البيت:

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى إليفين منها لا يروعهما الذعر

أن أرى في محل نصب أو خفض بالجار والمحذوف وهو على أو اللام، ويروعهما يخيفهما، والذعر بضم الذال المعجمة الخوف يقول: لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالمقاطعة والفراق أحسد الوحش على ما أرى من الإلفة بين اثنين منهما، بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع الإلفة بينهما، وإذا كان يحسد ما ليس من جنسه فلأن يحسد من هو من جنسه أولى.

(وقد تبدل همزتها هاء) فيقال هما والله لأشكرنك، **(أوعيناً)** فحصل عند الإتيان بالعين عما فانظر **(قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الألف)** كما قلناه، **(وحذفها)** فيقال: هم وعم **(أو تحذف الألف مع ترك الإبدال)** فيقال أم والله لأقومن.

وقال ابن يعيش في شرح «المفصل» إن أخت جساس بن مرة كانت تحت كليب فقتل أخوها زوجها وهي حبلى بهجرس بن كليب، فلما شب قال:

أصاب أبي خالي وما أنا بالذي أميل أمري بين خالي ووالدي

ووارث جساس بن مرة غصة إذا ما اعترتني حرها غير باردي[2]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٣/ ٢٨١، ولسان العرب ٢/ ١٥٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٣٦.

(٢) البيتان من البحر الطويل، انظر: المستطرف ١/ ٤٥٤.

وإذا وقعت «أن» بعد «أمَا» هذه كُسِرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية.

والثاني: أن تكون بمعنى «حَقًّا» أو «أحَقًّا»، على خلافٍ في ذلك سيأتي، وهذه تفتح «أنَّ» بعدها كما تفتح بعد «حقًّا»، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع «أنَّ» ومعموليها كلاماً تركَّبَ من حرف واسم كما قاله الفارسي في «يا زَيْدُ» وقال بعضهم: هي اسم بمعنى «حَقًّا»، وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام و «ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى: أحقًّا، وهذا هو ....

ثم قال:

يا للرجال لقلبي ما له آس كيف العزاء وثأري عند جساس[(١)]

الآسي: الطبيب المداوي، والعزاء: الصبر، ثم قال:

أم وسيفي وذريه ورمحي ونصليه
وفرسي وأذنيه لا يدع الرجل قاتل أبيه[(٢)]

وهو ينظر إليه ثم طعنه فقتله.

قلت: لقد أعجب في قتل أسد بكليب، قال ابن يعيش: وحكى محمد بن الحسن عن العرب: أم والله لأفعلن يريدون أما والله فحذفوا الألف تخفيفاً، قال: وذلك شاذ قياساً واستعمالاً، (**وإذا وقعت إن بعد أما هذه كسرت**) أي: استديم كسرها (**كما تكسر**) أي: كما يستدام كسرها (**بعد ألا الاستفتاحية**) فتقول: أما إن زيداً قائم، كما تقول ذلك بعد ألا نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢] وما ذاك إلا لأن هذا موضع الجملة لا المفرد وقد تقدم التنبيه على ما يضبط ما يجب فيه الكسر، وما يجب فيه الفتح وما يجوز فيه الوجهان.

(**والثاني: أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقاً**) أي يستدام فتحها هناك كما يستدام فتحها هنا.

(**وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع أن ومعموليها**) وهما الاسم والخبر (**كلاماً تركب من حرف واسم، كما قال الفارسي في يا زيد**)، وكما قال سيبويه في إلا ماء إن إلا للتمني وماء اسمها وليس لها خبر لا ملفوظ ولا مقدر، كما سيجيء وهذا القول المحكي عن ابن خروف حكاه عنه ابن أم قاسم في «الجني الداني»، (**وقال بعضهم هي اسم بمعنى حقاً، وقال آخرون: هي كلمتان الهمزة**) حرف (**وما اسم بمعنى شيء، ذلك الشيء حق فالمعنى أحقاً وهذا هو**)

---

(١) انظر التخريج السابق.
(٢) انظر الأغاني ٥/ ٦٧.

الصواب، وموضعُ «ما» النصبُ على الظرفية كما انتصب «حقًّا» على ذلك في نحو قوله [من الوافر]:

٧٦ ـ أحقًّا أن جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا [فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ]

وهو قولُ سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله [من الطويل]:

٧٧ ـ أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ [وأَنَّكِ لاَ خِلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ]

فأدخل عليها «في»، و «أنَّ» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، ....

الصواب) الجاري على القواعد؛ فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام واستعمال ما بمعنى شيء كما ستقف عليه، فليس في الجمع بينهما ما يستنكر، **(وموضع ما النصب على الظرفية، كما انتصب حقاً على ذلك في قوله:**

أحقاً أن جيرتنا استقلوا)[1]

الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحده جار، واستقلوا ارتحلوا **(وهو قول سيبويه، وهو الصحيح بدليل قوله:**

أفي الحق أني مغرم بك هائم) وأنك لا خل هواك ولا خمر[2]

المغرم: اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه، والغرام الشر الدائم الملازم، والهائم اسم فاعل من هام على وجهه يهيم هيماناً ذهب من العشق، أو من غيره والمراد به هنا الهيمان من العشق، ومعنى أنك لا خل هواك أنك ليس عندك خل فقط ولا خمر فقط، بل هو شيء ممتزج متحير فيه، والمراد أنه ليس عندك محض نفارٍ يقع به اليأس، ولا محض إقبال يقع به الرجاء، بل حالك متردد موقع في الحيرة والتعب، **(فأدخل عليها في، وإن وصلتها مبتدأ والظرف خبره)**، والتقدير أفي الحق غرامي بك ولا يتعين هذا الإعراب الذي ذكره المصنف، فالمرفوع بعد الظرف الواقع بعد ما يعتمد عليه من استفهام أو غيره فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: عكسه وهو رأي ابن مالك.

---

(١) صدر بيت من الوافر، عجزه: فنيتنا ونيتهم فريق، وهو للمفضل النكري في الأصمعيات ص ٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨، وللعبدي في خزانة الأدب ١٠/ ٢٧٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لفائد بن المنذر في شرح التصريح ١/ ٣٣٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٣٢.

وقال المبرّد: «حقًّا» مصدر لـ «حُقَّ» محذوفاً، و «أَنَّ» وصلتها فاعل.

وزاد المالقيُّ لـ «أما» معنًى ثالثاً، وهو أن تكون حرفَ عَرْضٍ بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل، نحو: «أما تقوم» و «أَمَا تَقْعُد» وقد يُدَّعَى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريريِّ مثلها في «ألم» و «ألاَ»، وأنّ «ما» نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله [من الخفيف]:

٧٨ ـ مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أبادَ مَعَدًّا وَأبادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ

والثالث: وجوب كونه فاعلاً، وزعم ابن هشام الخضراوي أن هذا مذهب الأكثرين، وقد ذكر المصنف هذه المذاهب الثلاثة في الباب الثالث.

(وقال المبرد: حقاً مصدر لحق محذوفاً) في قولك: أحقاً إنك قائم، **(وإن وصلتها فاعل، وزاد المالقي)** بفتح للام **(لأما)** الخفيفة الميم **(معنى ثالثاً وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا فتختص بالفعل)** أي: لا يكون بعدها إلا الفعل فأدخل الباء على المقصور عليه، وفيه ما عرفت فيما تقدم **(نحو: أما تقوم أما تقعد)**، والمعنى إنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، هل يفعلهما أو لا؟ قال المالقي: فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل تقول: أما زيداً أما عمراً والمعنى أما تبصر أو نحو ذلك مما تقوم عليه القرينة، قال ابن أم قاسم: ونص يعني: المالقي على أن التي للعرض بسيطة كأما التي للاستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم: وكون أما حرف عرض لم أره في كلام غيره، والظاهر أن أما في هذه المثل التي مثل بها مركبة من الهمزة وما النافية، وقد ذكر هو وغيره أن أما قد تكون همزة استفهام داخلة محل حرف النفي، فيكون المعنى على التقرير كما في ألم وهذا هو معنى قول المصنف. **(وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم وإلا وأن ما نافية)**، ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض، وقد صرح الرضي بأن أما تستعمل للعرض نحو: أما تعطف علي، ثم المصنف قد أسلف في الاستفهام التقريري أنه يجب أن يلي الهمزة الشيء المقرر به، وتالي الهمزة هنا هو حرف النفي وما دخل عليه فيلزم أن يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام وعدم القعود، وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعاً لما بعد النفي لم يتجه أيضاً؛ إذ ليس الغرض من قولك: أما تقوم، حمل المخاطب على أن يعترف بقيامه.

(وقد تحذف هذه الهمزة) من أما **(كقوله:**

مـا تـرى الـدهـر قـد أبـاد مـعـداً وأبـاد الـسـراة مـن عـدنـان)[1]

يعني: أما ترى، وأباد: أذهب وأهلك، ومعد بن عدنان: أبو العرب، والمراد هنا هو

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦١، والجنى الداني ص ٢٩٣.

● **(أمَّا) بالفتح والتشديد** ـ وقد تبدل ميمُها الأولى ياءً، استثقالاً للتَّضْعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٧٩ ـ رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى، وَأَيْمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

وهو حرفُ شرطٍ وتَفصيل

أبو القبيلة وفي ميمه خلاف قيل زائدة فيكون من العدد، وقيل أصلية لقولهم تمعدد أي: تزيا بزي معد في تقشفهم أو تنسب أو تصبر على عيشهم، والسراة بفتح السين الخيار والسادات، قال الجوهري: هو جمع سري وهو جمع عزيز أن يجمع فعل على فعلة، لا يعرف غيره وجمع السراة سروات، وأنكر السهيلي في «الروض الأنف» كونه جمعاً، وفي «القاموس» أنه اسم جمع، وفي «التسهيل» أن خبيثاً جمع على فعلة بفتحات، وهذا البيت أنشده ابن السيد في كتابه المسمى «بإصلاح الخلل في شرح أبيات الجمل» شاهداً على ما ذكره المصنف، وفيه قحطان مكان عدنان، فإن قلت: ويمكن أن ما في البيت نافية ولا همزة محذوفة، والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه، ولكن عنده غفلة وانهماك في اللذة تنزيلاً له منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم من حيث إن علمه بهلاك هؤلاء يقتضي التيقظ، والتحفظ من الاسترسال في الغفلة، والتلطخ بأدناس الشهوات، وحيث خالف هذا المقتضى بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذي لا علم عنده بهذا، والله أعلم.

(أما بالفتح والتشديد قد تبدل ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف كقول عمر بن أبي ربيعة:

رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحي وأما بالعشي فيخصرُ)[1]

فجمع بين الأمرين حيث أبدل في الصدر ولم يبدل في العجز، والمراد بمعارضة الشمس اعتراضها في الأفق وارتفاعها بحيث تصير حيال الرأس، ويضحي يبرز للشمس وماضيه ضحى وضحي بكسر الحاء وفتحها، والمضارع منهما مفتوح الحاء والمصدر ضحاء بالمد، وهو يائي اللام بدليل قولهم: قلةِ ضحيانة أي: بارزة للشمس، ويخصر بفتح الضاد مضارع حضر الرجل بكسرها، إذا آلمه البرد في أطرافه، يقول: رأت رجلاً فقيراً لا ثياب له فهو إذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفأ وإذا جاء العشي آلمه البرد.

(وهي حرف شرط) وفي عبارة الزمخشري وغيره حرف فيه معنى الشرط، **(وتفصيل)** يبين

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤، والأزهية ص ١٤٨، والأغاني ١/ ٨١، وخزانة الأدب ٥/ ٣١٥.

وتوكيد. **أما أنها شرط** فيدلُّ لها لزومُ الفاء بعدها، نحو ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] الآيَةَ، ولو كانت الفاء للعَطْف لم تدخل على الخبر، إذ لا يُعْطَف الخبرُ على مُبْتَدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها، ولمّا لم يصحَّ ذلك وقد امتنع كونُها للعطف تعيَّن أنها فاء الجزاء.

فإن قلت: قد استغني عنها في قوله [من الطويل]:

٨٠ ـ فأمَّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمٰن بن حسّان [من البسيط]:

٨١ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَانِ]

ما في نفس المتكلم أو ما في كلامه من أقسام متعددة (**وتوكيد، أما أنها شرط**) ولم يقل حرف شرط؛ لأن دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية (**فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو** ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] **الآية**) بالنصب أي: اتل الآية أو اذكر الآية، (**ولو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر**) في الآية وهو يعلمون أولاً ويقولون ثانياً (**إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها**)، وقد تمنع الملازمة؛ إذا الزائد قد يلزم كما في الآن ونحوه، (**ولما لم يصح ذلك**) أي: وهو الحكم بزيادتها (**وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء**) وهي الفاء السببية؛ إذ ليس لنا قسم آخر حتى تكون الفاء له (**فإن قلت: قد استغنى عنها في قوله:**

فأما القتال لا قتال لديكم) ... ولكن سيراً في عراض المواكب[(١)]

فحذف الفاء والأصل فلا قتال لديكم وخبر لكن محذوف أي: ولكن لديكم مشياً (**قلت: هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان**) بالصرف ومنعه:

(**من يفعل الحسنات الله يشكرها**) ... والشر بالشر عند الله سيان

فإنما هذه الدنيا وزينتها ... كالزاد لا بد يوماً أنه فاني[(٢)]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ١/٤٥٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦.

(٢) البيتان من البحر البسيط، وهي لكعب بن مالك، انظر: الجمل في النحو ص ٢٢٠، والخصائص ٢/٢٨١، وفي إعراب القرآن ١/٦٨.

فإن قلت: قد حُذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحُذِف القول استغناءً عنه بالمَنقُول فتبعته الفاء في الحذف، ورُبَّ شيء يصح تبعاً ولا يصحُ استقلالاً، كالحاج عن غيره يُصلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلَّى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصحّ على الصحيح،

أي فالله يشكرها، وينسب هذا الشعر لكعب بن مالك، ويروى مثلان مكان سيان، ولقائل أن يمنع كونه ضرورة؛ لاستعماله في السعة فقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»[1]، وقال أيضاً «أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي»[2]، وفي رواية «إذا ينحدر»، وقال أيضاً: «أما بعد أشيروا علي في أناس ابنوا أهلي»[3]، وقال أيضاً في حديث الفتح يخاطب الأنصار: «قلتم أما الرجل قد أخذته رأفة بعشيرته ورغبة في قريته»[4]؛ وقال عمر رضي الله تعالى عنه: أما بعد أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة، وقالت: عائشة رضي الله تعالى عنها: وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً، وقال البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه: أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول يومئذٍ، **(فإن قلت قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى:** ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] **قلت: الأصل فيقال لهم: أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول)** وهو كثير، قال أبو علي الفارسي: هو كالبحر حدث عنه ولا حرج **(فتبعته الفاء في الحذف)**، ولم يقصد إلى حذفها بطريق الاستقلال فاغتفر ذلك، **(ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف)** فيصح بطريق التبعية **(ولو صلى أحد عن غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح)**، ونظير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلالاً أي: لم يحذف وحده في مثل قام زيد، ويجوز حذفه تبعاً لحذف الفعل في مثل

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل (٢١٦٨)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب المكاتب (٢٥٢١) وأحمد (٢٥٢٥٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب التلبية إذا انحدر في الوادي (١٥٥٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات (١٦٦)، وأحمد (٢٤٩٧).

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿**إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة...**﴾، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٢٧٧٠)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة النور (٣١٨٠).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة (١٧٨٠)، وأحمد (١٠٥٦٥).

وهذا قول الجمهور. وزعم بعضُ المتأخرين أن فاء جواب «أمَّا» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجوابَ في الآية ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، والأصْلُ: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المَقُولِ، وأن ما بينهما اعتراض، وكذا قال في آية الجاثية: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]، الآية، قال: أصله فيُقالُ لهم ألم تكن آياتي، ثم حُذِف القول وتأخَّرت الفاء عن الهمزة.

وأما التَّفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدَّم في آية البقرة، ومن ذلك ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢]، الآيات، وقد يُتْرَكُ تكرارُها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذْكَرُ بعدها في موضع ذلك القِسْم؛ فالأول نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ....

قولك: نعم لمن قال هل قام أحد أي: نعم قام زيد، **(هذا)** الذي قلناه في الآية من أن الأصل فيقال فحذف، القول والفاء بطريق التبعية له، هو **(قول الجمهور، وزعم بعض المتأخرين أن فاء الجواب)** الواقع **(في)** سياق **(أما لا تحذف في غير الضرورة أصلاً)**، ونصب مثل هذا نصب المفعول المطلق **(وأن الجواب في الآية ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾** [آل عمران: ١٠٦]) والأصل فيقال: لهم ذوقوا فحذف، القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما وهو أكفرتم بعد إيمانكم **(اعتراض)** لا محل له، من الإعراب، وعلى الأول فهو في محل رفع على أنه نائب الفاعل لفعل القول المحذوف المبني للمفعول، **(وكذا قال)** هذا المتأخر **(في آية الجاثية)** وهي قوله تعالى: (﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١] **الآية، قال: أصله فيقال لهم: ألم تكن آياتي ثم حذف القول، وتأخرت الفاء عن الهمزة)** تنبيهاً على أصالة الهمزة في التصدر كما تقدم نحو أفلم يسيروا.

(وأما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة) وهي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] **(ومن ذلك ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾** [الكهف: ٧٩] **و﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ الآيات، وقد يترك تكرارها؛ استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر)**، ولا يذكر في موضع هذا الآخر كلام بل يكتفى بدلالة القرينة عليه، **(أو)** يترك تكرارها استغناء **(بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم)**.

فالأول نحو: ﴿بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٤]) أي: رسول أو معجزات باهرة على يده، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤] أي: قرآناً يستضاء به في ظلمات الحيرة، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ

ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٤ ـ ١٧٥]، أي: وأمَّا الذين كفروا باللَّهِ فلهم كذا وكذا؛ والثاني نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: وأمَّا غَيْرُهم فيؤمنون به ويَكِلون معناه إلى رَبِّهِم، ويدل على ذلك: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، أي: كلٌّ من المتشابه والمُحكَم من عند الله، والإيمان بهما واجبٌ، وكأنه قيل: وأمَّا الراسخونَ في العلم فيقولون؛ وهذه الآية في «أمَّا» المفتوحة نظيرُ قولك في «إمَّا» المكسورة «إما أن تَنطِقَ بخيرٍ وإلا فَاسْكُتْ» وسيأتي ذلك. كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقْفُ على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ....

ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٥] أي: بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن، ﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧٥] أي: في جنة ﴿وَفَضْلٍ﴾ أي: إحسان زائد على ذلك، فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا استغناء بذكره عنه، **(أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا.**

والثاني): وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد أما **(نحو)** قوله تعالى: (﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] **أي وأما غيرهم فيؤمنون ويكلون معناه إلى ربهم)** فقد حذف هذا القسم، وذكر في موضعه ما يدل عليه وهو معنى قول المصنف: **(ويدل على ذلك**: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] **أي: كل من المتشابه والمحكم من عند الله، الإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية)** أي: وحال هذه الآية **(في أما المفتوحة)** باعتبار ذكر كلام في موضع القسم المطوي الذكر **(نظير)** حال **(قولك في إما المكسورة: إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت)** حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها، **(وسيأتي ذلك)** قريباً في الكلام على إما المكسورة **(كذا ظهر لي و)** إذ بنينا **(على هذا فالوقف على إلا الله)**.

قال صاحب «الكشف» من علماء الحنفية: والوقف عليه واجب؛ لأنه لو وصل فهم أن الراسخين يعلمون تأويله فيتغير الكلام، قال: فقوله: والراسخون يكون ثناءً مبتدأ من الله تعالى عليهم بالإيمان والتسليم بأن الكل من عند الله تعالى، قال: والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه إن تأويله إلا عند الله تعالى، وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه، ويقول الراسخون، قال: وذهب أكثر المتأخرين إلى أن الراسخ يعلم المتشابه وأن الوقف على قوله والراسخون في العلم، لا على ما قبله والواو فيه للعطف لا للاستئناف وهو مذهب عامة المعتزلة.

قلت: وقد ذكر الزمخشري هذا الأخير أولاً وذكر بعده القول الآخر ثم قال: والوجه

وهذا المعنى هو المشارُ إليه في آية البقرة السابقة فتأمَّلها.

وقد تأتي لغير تفصيلٍ أصلاً، نحو: «أمَّا زيد فمنطلق».

الأول، قال التفتازاني: أما أولاً فلأنه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابلاً لحظ الزائغين لكان المناسب أن يقال: وأما الراسخون فيقولون.

وأما ثانياً فلأنه لا فائدة حينئذٍ في قيد الرسوخ بل هذا حكم العالمين كلهم.

وأما ثالثاً فلأنه حينئذٍ لا ينحصر الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى ظاهر العبارة، حيث لم يقل ومنه متشابهات؛ لأن ما لا يكون متضح المعنى وتهتدي العلماء إلى تأويله ورده إلى المحكم، مثل ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣] لا يكون محكماً ولا متشابهاً بالمعنى الذي ذكرتم وهو كثير جداً.

وأما رابعاً فلأن المحكم حينئذٍ لا يكون أماً للكتاب بمعنى رجوع المتشابه إليه؛ إذ لا رجوع إليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه، وقد يرجح الثاني بأن أما للتفصيل فلا بد في مقابلة الحكم على الزائغين من حكم على الراسخين، ليتحقق التفصيل غاية الأمر أنه حذف كلمة أما والفاء من اللفظ، وبأن الآية من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم، فالجمع في قوله: ﴿أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٧]، والتقسيم في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، والتفريق في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعلق بالمحكم وهو مضمون قوله: ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [النساء: ١٦٢] إلى قوله: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [النساء: ١٦٢] ، والجواب أن كون أما للتفصيل أكثري لا كلي، ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم، ثم لو سلم كون الآية من الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال، أعني: يقولون إلخ كاف في ذلك.

والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على إلا الله، وإن أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤوّل فالحق العطف. إلى هنا كلامه.

(**وهذا المعنى**) الذي ذكرناه من انقسام الخلق في المتشابه إلى قسمين: مؤمنين به مسلمين فيه إلى الله مع اعتقاد حقية المراد عنده (**هو المشار إليه في آية البقرة السابقة**) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] (**فتأملها**) تجدها موافقة لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظر، (**وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً نحو: أما زيد فمنطلق**) وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه على «التسهيل» فإنه قال فيها: والظاهر أن أما زيد

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذَكَرَهُ، ولم أَرَ مَنْ أَحْكَمَ شَرْحه غير الزمخشريّ؛ فإنه قال: فائدةُ «أمَّا» في الكلام أن تُعْطِيه فَضْلَ توكيدٍ، تقول: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ»، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك وأنه لا مَحالةَ ذاهب، وأنه بِصَدَد الذهاب، وأنه منه عَزيمة قلت «أمَّا زَيْد فَذَهِبٌ»، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، انتهى.

فمنطلق لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نسياهما أو أحدهما إلى ذلك فهي على هذا للتفصيل، أي: وأما غيره فليس كذلك، وهذا مقتضى إطلاق المصنف ـ يعني ابن مالك ـ وغيره أنها للتفصيل، نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى.

وقال ابن الحاجب في «شرح الكافية»: إلا أنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد فقد تذكر، ولا يذكر بعدها أمر آخر ولكن يفهم أنه ترك لأمر.

وقال في «شرح المفصل»: لا يلزم أن تذكر أقسام متعددة بل قد تذكر ويذكر لها قسم واحد، ولا ينافي ذلك أن تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فتذكر قسماً وتترك الباقي.

(وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال) في «الكشاف»: **(فائدة أما)** وإنما قال: وفائدته بالضمير عائداً إلى لفظ أما لتقدم ذكره فإنه قال: وأما حرف فيه معنى الشرط ولذلك يجاب بالفاء، وفائدته **(في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب)** أي: بقربه يقال فلان بصدد كذا أي: بقربه وقبالته، **(وأنه منه عزيمة قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين)** أي: محضر لهما يقال أدلى بحقه وحجته أحضرهما، وأدلى بمال فلان إلى الحكام دفعه، **(بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط انتهى)** كلام الزمخشري، فأما كونه في معنى الشرط فواضح، قال الرضي: وليس مراد سيبويه أن أما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم، بل قصد إلى المعنى البحت قال: ويجوز أن تكون إما عند الكوفيين إن الشرطية ضمت إليها ما، على ما ثبت من مذهبهم في أما أنت منطلقاً انطلقت.

وأما وجه التأكيد فإنه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما؛ لأن معنى مهما يكن من شيء أن يقع هذا وذلك إلى ما لا يحصى، وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى إن ذهاب زيد ثابت البتة، وعلى كل حال قال ابن المنير: وهذا في الحقيقة ضد الشرط؛ لأن الشرط يفهم تخصيص المشروط بالشرط دون غيره، ألا تراك تقول: مهما تحسن إلي أحسن إليك، فيكون إحسانك إليه خاصاً بما إذا كان محسناً إليك، فإن كان مسيئاً لم يستحق من الوعد شيئاً،

ويُفصَل بين «أمّا» وبين الفاء بواحد من أمور ستة:

فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام، وأن المشروط واقع على تقدير دون تقدير، فإذا قلت: أما أنت فأحسن إليك كان وعداً مطلقاً لا شرط فيه، فإذا تأملت وجدته شرطاً لفظياً والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط، فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض.

(ويفصل بين أما والفاء بواحد من أمور ستة) لا بأكثر من واحد؛ لأنهم لما التزموا حذف الشرط لما سيذكر لزم دخول حرف الشرط على فاء الجواب، وذلك مستكره فدعت الضرورة إلى الفصل بينهما بشيء ما بعد الفاء، وذلك حاصل بأن يكون الفاصل واحد لا أكثر؛ لارتفاع الاستكراه بواحد، وعلى هذا فيشكل ما وقع في «المدارك» في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] حيث ادعى أن الظرف متعلق بيقول فلزم الفصل بالمبتدأ وبمعمول الفعل، فإن قلت: فبماذا يتعلق الظرف حتى تتفصى عن عهد الفصل بأكثر من جزء واحد؟ قلت: بمحذوف تقديره فأما شأن الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه، وقد صرح بعضهم بأن نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز إعمالها في الظروف خاصة، وإن لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥] والسر في جواز الإعمال تضمن معانيها الحصول والكون، وقد ذكر ابن الحاجب في وجه تقديم ما في حيز الفاء عليها كلاماً حسناً نورده ههنا.

قال رحمه الله تعالى: والتزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة، كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبراً، مثل زيد في الدار؛ لأن المعنى: مهما يكن من شيء أو يذكر من شيء، والتزموا أن يقع بينها وبين جزأيها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف، ثم اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع، والصحيح أنه آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية؛ وذلك لأن وضعها لتفصيل الأنواع وما ذكر بعدها أحد الأنواع المتعددة، وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء، والغرض من التقديم الدلالة على أنه هو النوع المراد تفصيل جنسه، وكان قياسه أن يقع مرفوعاً على الابتداء؛ لأن الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء؛ إيذاناً من أول الأمر بأن تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به لا مصدراً، أو غير ذلك، ألا ترى أنك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه، وقولك: ضربت في يوم الجمعة، وإن كان في الموضعين مضروباً فيه إلا أنه ذكر في الأول ليدل على أنه حكم عليه، ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم أن الضرب واقع فيه، وفي الثاني ذكر؛ ليدل على أنه الذي وقع الضرب فيه من أول الأمر، فلما

أحدُها: المبتدأ كالآيات السابقة.

والثاني: الخَبَرُ، نحو «أمّا في الدار فزيد»، وزعم الصفار أن الفصل به قليل.

والثالث: جملة الشّرط، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩].

كان كذلك قصد أن يكون الواقع بعد أما من أول الأمر على حسب ما هو عليه في جملته، ولزم أن يكون على معناه وإعرابه الذي كان له، وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقاً، أو بشرط أن لا يكون هناك مانع، وتبين وجه ما قيل: إن لها خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه، وحاصله التنبيه على أن الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل، والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء.

وشرع المصنف في تعديد تلك الأمور الستة التي يفصل بواحد منها بين أما والفاء فقال: **(أحدها المبتدأ كالآيات السابقة)** كلها ما في سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]، وما في سورة الكهف من قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩] وأما الغلام وأما الجدار الآيات، وما في سورة النساء من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥]، وما في سورة آل عمران من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧].

(والثاني: الخبر نحو أما في الدار فزيد، وزعم الصفار) شارح كتاب سيبويه **(أن الفصل به قليل)**.

(والثالث: جملة شرط نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩] الآيات) فجعل المصنف الجواب لأما والفاء داخلة عليه، وجملة الشرط فاصلة بينهما، فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفاً مدلولاً عليه بالشرط الأول وجوابه.

قال المصنف في حاشية «التسهيل»: وإنما كان الجواب المذكور لأما دون الشرط الآخر لوجهين:

أحدهما: أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد؛ فإنه يجعل لأولهما.

الثاني: من شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها، قلت: ظاهره امتناع حذف جواب إما للإجحاف، وقد أجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريباً إن شاء الله تعالى، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن ثم شرطين اجتمعا بل الجواب المذكور للثاني وهو

والرابع: اسم منصوب لَفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩] الآيات.

والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: «أمَّا زَيْداً فَاضْرِبْهُ»، وقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل؛ فكأنها فعلٌ، والفعل لا يلي الفعل؛ وأما نحو «زَيْدٌ ....

وجوابه للأول، والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديراً، والأصل مهما يكن من شيء، فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح، ثم قدم الشرط على الفاء جرياً على القاعدة في إيثار الفصل بين أما والفاء كراهية لالتقائهما لفظاً فالتقى فاءان الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إن فحصل الثقل، فدفع بحذف الثانية؛ لأنها التي أوجبت الثقل، ولأن في ذلك جرياً على أكثر الحذفين نظائر، قال الرضي: وقد تقع كلمة الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩] فقوله: فروح جواب أما استغنى به عن جواب إن، هذا كلامه قلت: وفيه تدافع فإن صدر الكلام يقتضي أن قوله فروح جواب الشرط الثاني، وآخره يقتضي أن الجواب المذكور للأول لا للثاني فتأمله.

(والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب) أي: بفعل الجواب **(نحو** ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ الآيات) [الضحى: ٩] الثلاث يعني والاثنتين بعدها وهما ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾ [الضحى: ١٠ ـ ١١] فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظاً بفعل الجواب وبنعمة ربك منصوب محلاً بالفعل الواقع بعد فاء الجواب.

(والخامس اسم كذلك) أي: منصوب لفظاً أو محلاً **(معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو زيداً فاضربه، و)** نحو **(قراءة بعضهم** ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] **بالنصب)** على طريق الاشتغال، والراجح الرفع الذي قرأ به الجماعة نحو زيد ضربته، وهذان المثالان للمنصوب لفظاً، وأما المنصوب محلاً فكقولك: أما الذي يكرمك فأكرمه، وكذا نحو: أما بزيد فامرر به عند من أجازه كما سيجيء في الباب الثالث إن شاء الله تعالى، **(ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه)** فيكون التقدير في ذينك المثالين؟ أما زيداً فاضرب اضربه، وأما ثمود فهدينا هديناهم؛ **(لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل)**، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن أما نائبة عن شيء أصلاً، ولو سلم كونها نائبة عن شيء فإنما هي نائبة عن جملة الشرط بأسرها، لا عن فعل الشرط وحده فلم يجاور الفعل فعلاً ولا نائباً عنه، نعم يمتنع تقدير الفعل قبل الفاء من جهة أنه لا يفصل بين أما والفاء بأكثر من جزء واحد، **(وأما نحو: زيد**

كان يَفْعَل» ففي «كان» ضمير فاصل في التقدير؛ وأمّا «لَيْس خَلَقَ اللّهُ مِثْلَه» ففي «ليس» أيضاً ضمير لكنَّه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل بأنَّ «ليس» حرف فلا إشكال، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا: «لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ» بالرفع.

والسادس: ظرف معمول لـ «أمَّا» لما فيها من معنى الفِعل الذي نابَتْ عنه أو للفِعْل المحذوف، نحو: «أمَّا الْيَومَ فإني ذاهِبٌ، وأما في الدار فإنَّ زَيْداً جالسٌ»، ولا يكون العامل ما بعد الفاء، لأن خبر «إنَّ» لا يتقدَّم عليها فكذلك معمولُهُ، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، ....

كان يفعل ففي كان ضمير) مستتر عائد إلى زيد، **(فاصل في التقدير)** بين كان ويفعل، **(وأما ليس خلق الله مثله ففي ليس أيضاً ضمير لكنه ضمير الشأن، والحديث)** فاصل بين ليس والفعل المصدرية خبرها، **(وإذا قيل بأن ليس حرف فلا إشكال)** أصلاً؛ لأن المباشر حينئذٍ للفعل حرف لا فعل **(وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف)**؛ لضعف فعليتها حينئذٍ بمشابهة الحرف **(ولهذا أهملها بنو تميم؛ إذ قالوا ليس: الطيب إلا المسك بالرفع)** نظراً إلى شبهها بما النافية، وقد يقال على كلام المصنف: إذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك في أما فإنها عريقة في الحرفية.

(والسادس: ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه)، وقد عرفت ما عليه، **(أو للفعل المحذوف نحو: أما اليوم فإني ذاهب وأما في الدار فإن زيداً جالس، ولا يكون العامل ما بعد أما؛ لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذا معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور)**، وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذي أسلفناه ما يرد عليه، ولا يخفى أن هؤلاء لا يخالفون في أن ما بعد أما في نحو: أما زيداً فاضرب معمول لما بعد الفاء، والفاء لا يتقدم ما في حيزها عليها، فإن قيل: لم يتفقوا هنا لكونها مانعة؛ لأن التقديم لغرض مهم قلنا إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء، فلا بأس بجوازه مع مانعين وأكثر؛ لأن الغرض أهم فيجوز لتحصيله إلغاء مانعين فصاعداً، كذا قرره الرضي.

قال: والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو أما زيد فإنه قائم، ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت، وإذا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو: أما اليوم فإني ذهب كون الظرف معمولاً لفعل الشرط أولا ما كان الفاصل بين الفاء وأما جزءاً مما في حيز فعل الشرط لا الجواب، والفاء ليست مزالة عن مركزها الأصلي بل هي فيه داخلة على الجواب، فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءاً من الجواب، نحو: أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وتارة يكون جزءاً من متعلقات فعل الشرط، نحو: أما اليوم

وخالفهم المبرّد وابن دُرُسْتُوَيْهِ والفرّاء، فجعلوا العامل نفسَ الخبرِ، وتوسَّع الفرّاء فجوّزه في بقية أخَوات «إنَّ»؛ فإن قلت «أمّا الْيَومَ فأنا جالسٌ» احتمل كون العامل «أمّا» وكونَه الخبر لعدم المانع، وإن قلت: «أما زيداً فإنّي ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن «أمّا» لا تنصب المفعول، ومعمول خبر «إنَّ» لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومَنْ وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان ـ الأول: أنه سُمع «أما الْعَبِيدَ فَذُو عَبيدٍ» بالنصب، «وأَمَّا قُرَيْشاً فأنا أَفْضَلُها» وفيه عندي دليل على أمور:

أحدها: أنه لا يلزم أن يُقدَّر: مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يُقدَّر غيره مما يليق

فإني ذاهب إذ التقدير: مهما يكن من شيء اليوم، وأما الفاء في جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير، أو على شيء منه كالمثال الذي قبله، هذا كله رأي الجمهور، **(وخالفهم المبرد وابن درستويه)** بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية. **(والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر)** ولم يلتفتوا إلى ذلك المانع الذي اعتبره أولئك؛ لما قررناه. **(وتوسع الفراء في بقية أخوات إن)**، واختاره ابن الحاجب مستنداً لما أسلفناه عنه.

(فإن قلت: أما اليوم فأنا جالس احتمل) هذا التركيب **(كون العامل أما)** عند الجمهور، **(وكونه الخبر)** عندهم أيضاً؛ **(لعدم المانع)**؛ فإن الفاء بمجردها لا يرونها مانعة كما مر، **(وإن قلت: أما زيداً فإني ضارب لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن أما لا تنصب المفعول)**، لكن ينصبه فعل يمكن أن يجعل شرطاً أي: مهما ذكرت زيداً فهلا قالوا؛ فإنهم لا يرون بوجوب كون الفاصل بين الفاء وأما جزءاً مما في حيز الفاء كما مر **(ومعمول خبر إن لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر)**، وألغوا ذلك المانع في جنب الغرض المهم من جعل الفاصل جزءاً مما في حيز الفاء على ما سبق.

(تنبيهان الأول سمع) من كلام العرب **(أما العبيد فذو عبيد بالنصب)** للعبيد، **(وأما قريشاً فأنا أفضلها)** ولم يضبط هذا كما ضبط ذلك بالنصب؛ لأن كتابة قريشاً بالنصب بالألف قاضية بأنه منصوب فلا يحتاج إلى قيد النصب بخلاف العبيد، لكن مع كونه مسموعاً قال سيبويه: هي لغة خبيثة قليلة، قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف إلا إذا كان غير معين، ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير، وأما إذا أردت بالعبيد عبيداً معينة، فلا يجوز فيه إلا الرفع كما في قولك: أما البصرة فلا بصرة لك وأما أبوك فلا أبا لك، **(وفيه عندي دليل على أمور:**

أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق

بالمحل، إذ التقدير هنا: مهما ذكَرتَ، وعلى ذلك يتخرّج قولُهم: «أما الْعِلْم فَعالم»، و «أمَّا عِلْماً فعالِم»، فهذا أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعولٌ لأجله إن كان معرَّفاً، وحالٌ إن كان منكراً.

والثاني: أن «أمَّا» ليس العامِلَةَ، إذ لا يعمل الحرفُ في المفعول به.

والثَّالث: أنه يجوز «أمَّا زيداً فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام «أمَّا» التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] ولا التي في قول الشاعر [من البسيط]:

بالمحل؛ إذ التقدير هنا مهما ذكرت)، ولو كان كذلك لم يكن ثم معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرف باللام غير معين، مع أن الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال، وقال: بل هو مفعول به لما بعد الفاء؛ لأن معنى ذو عبيد يملك، وذلك كما روى الكسائي، أما قريشاً فأنا أفضلهم أي أغلبهم في الفضل، **(وعلى ذلك يتخرج قولهم: أما العلم فعالم وأما علماً فعالم)** أي: مهما ذكرت العلم أو علماً فهو عالم، وهو تخريج مطرد في المعرف والمنكر **(فهو أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق لما بعد الفاء)**، فإنه لا يتأتى في نحو: أما العلم فذو علم، أو فإنه عالم أو فلا علم له، ونحو: أما علماً فإنه عالم؛ لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله، وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر، **(أو مفعول لأجله إن كان)** المصدر المنصوب **(معرفاً أو حال إن كان منكراً)** فلم يطرد توجيه النصب كما اطرد التوجيه المتقدم، وهذا الذي نسبه المصنف إلى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستنداً في ذلك إلى المثالين اللذين ذكرهما المصنف مسموعين من كلام العرب، وإلى شيء آخر قرره في «شرح التسهيل».

(والثاني: أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف) النائب عن الفعل **(في المفعول به)** وكونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضي امتناع عمله في الظرف، وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل أما مطلقاً حتى يرد عليهم النقض بهذا، وإنما ادعوا عملها في الظرف لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، فكيف يرد عليهم هذا.

(والثالث أنه يجوز أما زيداً فإني أكرم، على تقدير العمل للمحذوف)، وقد علمت أن هذا المسموع الذي استند إليه لغة خبيثة بنص سيبويه، فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية، هذا مع أنها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه كما سبق.

(التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام أما) البسيطة التي ذكرت الكلام فيها أما **(التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾** [النمل: ٨٤] **ولا)** أما **(التي في قول الشاعر:**

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فَـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَـمْ تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ

بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي «أم» المنقطعة و «ما» الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل؛ والتي في البيت هي «أن» المصدرية و «ما» الزائدة، والأصل: لأن كُنْت، فحذف الجار وكان للاخْتِصار، فانفصلَ الضمير، لعدم ما يتَّصل به، وجيء بـ «ما» عوضاً عن «كان»، وأُدغمت النون في الميم للتقارب.

● (إمَّا) المَكْسورة المشدَّدة ـ قد تُفتح همزتها، وقد تُبْدَل ميمُها الأولى ياءً، ....

أبـا خـراشـة أمـا أنـت ذا نـفـر فـإن قـومـي لـم تـأكـلـهـم الـضـبـع[1]

وقد تقدم الكلام عليه في أن المفتوحة الخفيفة **(بل هي فيهما)** أي: في الآية والبيت **(كلمتان، فالتي في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية وأدغمت الميم في الميم للتماثل)**، وقد أسلفنا التنبيه على أن أم الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا منقطعة، بل هي حرف لمجرد الإضراب، وما ذكره المصنف من أن ما استفهامية فيكون ذا بعدها موصولاً ليس بمتعين، لجواز أن يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام. **(والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة والأصل لأن كنت، فحذف الجار وكان للاختصار، فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضاً عن كان وأدغمت النون في الميم للتقارب)**، وقد يناقش المصنف بأن اعترافه بأن أن التي في البيت هي المصدرية مناف لما قدمه من أنها فيه شرطية كما قاله الكوفيون، اللهم إلا أن يقال أورد الكلام هنا على رأي الجماعة لا على معتقده هو، والله تعالى أعلم بالصواب.

(إما المكسورة) الهمزة **(المشددة)** الميم **(وقد تفتح همزتها)** كقوله:

تـلـقـحـهـا أمـا شـمـال عـريـة وأمـا صـبـا جـنـح الـعـشـي هـبـوب[2]

أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهمزة من أما في الموضعين، والشمال بفتح الشين المعجمة، الريح التي تهب من ناحية القطب، وتلقحها تصلحها وتهيئها للإثماروعرية بعين مهملة مفتوحة وراء مكسورة على وزن فعيلة أي: باردة، والصبا والجنح تقدما والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح.

(وقد تبدل ميمها الأولى ياء) مثناة تحتية مع فتح الهمزة وكسرها كما نص عليه غير واحد،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي القمقام الأسدي في خزانة الأدب ١١/ ٨٧، والدرر ٦/ ١٢٠، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

وهي مركَّبة عند سيبويه من «إنْ» و «ما»، وقد تُحذف «ما» كقوله [من المتقارب]:

٨٢ ـ سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

أي: إمَّا من صيفٍ وإما من خريف، وقال المبرّد والأصمعي: «إنْ» في هذا البيت شرطيّة، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الريَّ، وليس بشيء لأن المراد وَصْفُ هذا الوَعِلِ بالريّ على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: «إنْ» في البيت زائدة.

لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الإبدال إلا مع فتح الهمزة كما سيأتي، **(وهي مركبة عند سيبويه من أن وما)** أدغمت النون في الميم للتقارب، وإنما قال عند سيبويه؛ لأن غيره يرى أنها حرف بسيط، وهذا هو الأصل **(وقد تحذف ما)** وتبقى إن **(كقوله:**

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما[1]

أي إما من صيف وإما من خريف) فحذف إما الأولى وما من إما الثانية، والرواعد صفة للسحاب جمع راعدة يقال: رعدت السحابة إذا سمع منها صوت الرعد، ويقال: أرعدت بالهمزة أيضاً، والصيف بتشديد الياء، **(وقال الأصمعي والمبرد: إن في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب، والمعنى وإن سقته من خريف فلن يعدم الري)** بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية، **(وليس)** هذا القول **(بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل)** بفتح الواو والعين المهملة كفرس وبفتح الواو وكسر العين ككتف، وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدئل، وهذا نادر والمراد بالوعل تيس الجبل، **(بالري)** وعدم العطش **(على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك)** إذ يصير انتفاء العطش معلقاً بشرط سقي السحائب له في الخريف، ومفهومه ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو مناف للغرض، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال، وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع، فأخبر أولاً بما وقع من سقي سحائب الصيف له، وذلك مقتض لريه منها ثم أخبر بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر، ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائماً فمع الإتيان بأما التي هي هنا لأحد الشيئين لا يلزم ذلك.

(وقال أبو عبيدة) بالتصغير وهاء التأنيث: **(إن في البيت زائدة)** وعلى هذا يتأتى ما ذكره

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨١، والأزهية ص ٥٦، وخزانة الأدب ٩٣/١١.

وإمَّا عاطفة عند أكثرهم، يعني «إمَّا» الثانية في نحو قولك: «جاءني إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عمرو»، وزعم يونس والفارسيُّ وابن كَيْسان أنها غيرُ عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً الواوَ العاطفة، ومن غير الغالب قولُه [من البسيط]:

٨٣ ـ يا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُها أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ

المصنف من وصف ذلك الوعل بالري على كل حال، **(وإما عاطفة عند أكثرهم)** أي: أكثر النحويين **(يعني)** هو أي: القائل بذلك **(إما الثانية في قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو)** قال الرضي: وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو، ولا يلزم ذلك فإن معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية، والأولى تنصب المضارع دون الثانية، **(وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى)**؛ فإنها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي. **(ووافقهم ابن مالك)** على ذلك **(لملازمتها غالباً الواو العاطفة)** ولا يدخل عاطف على عاطف، قال: ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها، ولا هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن إما كذلك، قلت: صرح ابن الحاجب في شرح «المفصل» بأن مجموع قولنا: وإما هو العاطف في جاء إما زيد وإما عمرو، قال: ولا يبعد أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع آخر، كيا مع أيا وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتجوا به، **(ومن غير الغالب)** وهو استعمال إما بدون الواو **(قوله:**

يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار)[1]

قال المصنف في حواشيه على «التسهيل» عند قوله وربما استغنى عن واو: وإما لا أحفظ ذلك إلا مع تخفيف كلمة إما بالبدل نحو:

لا تفسدوا آبالكم أيما لنا أيما لكم

يا ليتما أمنا[2]

البيت وقد أنشد الرضي هذا البيت بدون إبدال، ثم قال: ويروى أيما إلى جنة وهي لغة في إما، وقول الشاعر: شالت نعامتها كناية عن موتها؛ فإن النعامة باطن القدم، وشالت ارتفعت، ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه، فظهرت نعامة قدمه وأما قول بعضهم: إن مراد العرب

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢٢١، ولسان العرب ١٤/٤٦ (أمّا)، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ١١/٨٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٨٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب، الشاهد /٩٠٠/.

وفي شاهد ثانٍ، وهو فتحُ الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدالُ، ونقل ابن عصفور الإجماعَ على أن «إمّا» الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العَطْفِ لمُصاحبتها لحرفه، وزعم بعضُهم أن «إمَّا» عطَفَت الاسمَ على الاسم، والواو عطفت «إمَّا» على «إمَّا»، وعطف الحرف على الحرف غريب؛ ولا خلاف أن «إمَّا» الأولى غيرُ عاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: «قام إمَّا زَيْدٌ وَإمَّا عَمْرو»، وبين أحد معمولَي الفعل ومعموله الآخر في نحو «رأيْتُ إمَّا زَيْداً وَإمَّا عَمْراً»، وبين المُبْدَل منه وبدلِهِ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، فإنّ ما بعدَ الأولى بَدَل مما قبلها.

بقولهم: شالت نعامتهم الدعاء أي: هزمهم الله وراعهم حتى يذهبوا على وجوههم كما تفر النعامة فلا يتأتى تفسير ما في البيت به، **(وفيه شاهد ثانٍ وهو فتح الهمزة)** لكن مع الإبدال، **(وثالث وهو الإبدال)** لكن مع فتح الهمزة **(ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى)** وليس بسديد؛ لأن الكتب طافحة بنقل الخلاف في ذلك، **(قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه)** وهو الواو فهي، لكن لما كان المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وإنما المراد أحد الشيئين أو الأشياء جيء بما قرينة على ذلك، **(وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت إما على إما وعطف الحرف على الحرف غريب)** وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزه، وقال: إنه لا يبعد، وحكى الرضي عن الأندلسي أن إما الأولى مع إما الثانية حرف عطف قدمت؛ تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لإما الثانية على الأولى حتى يصير الحرف واحداً، ثم يعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى، قال الرضي: وهذا عذر بارد؛ لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض، وعطف الحرف غير موجودة، قلت: الأولان لازمان وأما الثالث ففيه نظر؛ لأن صاحب هذا الرأي لم يقل بأنه عطف حرف على حرف؛ إذ العاطف عنده مجموع إما الأولى وإما الثانية، فهما بالنسبة إلى العطف حرف واحد. **(ولا خلاف أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إما زيد وإما عمرو)**؛ إذ زيد فاعل بقام، وقد اعترضت بينهما إما فكيف يتصور أن تكون عاطفة والحالة هذه، **(وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر، نحو: رأيت إما زيداً وإما عمراً)** إذ تاء المتكلم فاعل برأى، وزيداً مفعول به، وإما معترضة بينهما، ولا يتصور عطف مفعول على فاعل، **(وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥] **فإن ما بعد إما الأولى بدل مما قبلها)** ولا يمكن عطف البدل على المبدل منه.

ولـ «إمّا» خمسة معانٍ:

أحدها: الشكّ، نحو: «جاءني إمّا زَيْدٌ وإمّا عمرو»، إذا لم تعلم الجائيَ منهما.

والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والثالث: التخيير، نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، ووهِمَ ابنُ الشَّجري، فجعل من ذلك ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

(ولإما خمسة معانٍ) إنما هي لأحد الشيئين أو الأشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس إما، وإنما تستفاد من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا في أو وفاته هنا، ولا فرق بين الحرفين في ذلك.

(أحدها: الشك نحو قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو إذا لم تعلم) أنت **(الجائي منهما.**

والثاني الإبهام) على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك، **(نحو** ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]**)** أي: إن صدوا ولم يتوبوا، ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦] أي: إن تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فالله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم، وما يؤول إليه أمرهم، لكن أبرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه بأحد الأمرين معيناً، ولكن يشك.

(والثالث التخيير نحو): ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] فخير بين تعذيبهم بالقتل إن أصروا على الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم بإكرامهم وتعليم الشرائع إن آمنوا، ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل، وباتخاذ الحسن الأسر؛ لأنه بالنظر إلى القتل إحسان لما فيه من بقاء الحياة مدة، فإن قلت: التي للتخيير لا بد أن تكون واقعة بعد الطلب، ولا طلب في الآية قلنا: التقدير ـ والله تعالى أعلم ـ قلنا: يا ذا القرنين افعل إما أن تعذب، وإما أن تتخذ فيهم حسناً، فإن وصلتها بعد إما الأولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف، وما بعد إما الثانية معطوف على الأولى أي: افعل إما تعذيبهم وإما اتخاذ الحسن فيهم، ونحو ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥] وإن وصلتها في محل نصب على المفعولية بفعل مقدر، أي: اختر إلقاءك أولاً أو كوننا الملقين أولاً، وجوز فيه أن يكون في محل رفع على أنه خبر لمحذوف أي: الأمر إلقاؤنا أو إلقاؤك، **(ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك)** الآية المتقدمة وهي قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]، وإنما هي من قبيل الإبهام كما مر ولم يبين المصنف وجه الوهم، وكأنه ما تقرر من أنه لا بد

والرابع: الإباحة، نحو: «تَعَلَّم إما فقهاً وإمَّا نحواً»، و «جالِسْ إمَّا الحسَنَ وإما ابنَ سِيرِينَ»؛ ونَازَعَ في ثبوت هذا المعنى لـ «إمّا» جماعة مع إثباتهم إياه لـ «أوْ».

والخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وانتصابهما على هذا على الحال المُقَدَّرة؛ وأجاز الكوفيون كَوْنَ «إمَّا» هذه هي «إنِ» الشرطيّة و«ما» الزائدة. قال مكي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسمُ أداةَ الشرط حتى يكون بعده ....

أن يكون حرف التخيير مسبوقاً بطلب، وليس هنا طلب ولابن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك، ويقول: المعني بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلم أو للسامع الخيرة في فعل ما شاء من ذينك الأمرين، أو تلك الأمور من غير جمع بينهما، أو بينهن ولا يشترط سبق الطلب، ولا شك أن لله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين، وأنه عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم.

(**والرابع: الإباحة نحو: تَعَلَّم إما فقهاً وإما نحواً، وجالس إما الحسن وإما ابن سيرين، ونازع في ثبوت هذا المعنى لإما جماعة مع إثباتهم إياه لأو**) والظاهر أن لا وجه لما قاله هؤلاء الجماعة.

(**والخامس التفصيل نحو**) قوله تعالى: (﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣] **وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة**) وذلك؛ لأن الظاهر أنه حال من الهاء في هديناه، والمعنى بينا له الطريق وأوضحناها، فالحال مقدرة؛ لأن المراد بالشكر العمل بما بين له، والعمل بذلك ليس مقارناً للتبيين فاحتيج إلى كون الحال مقدرة، قال الزمخشري: ويجوز أن يكونا حالين من السبيل، أي: إما سبيلاً شاكراً وإما سبيلاً كفوراً كقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد: ١٠] فوصف السبيل بالشكر مجاز، وقرأ أبو السمال بفتح الهمزة من أما وهي قراءة حسنة، والمعنى إما شاكراً فبتوفيقنا وإما كافراً فبسوء اختياره.

قلت: هذا يلزم عليه حذف جواب إما وهو ما كنا قدمنا الوعد بوقوفك عليه، وقوله: فبسوء اختياره يعني ليس إلا، وهو مبني على قاعدة الاعتزال، قال ابن المنير: واختيار هذه القراءة؛ لأجل التقسيم لا يفيده، فيجوز أن يكون المراد إما شاكراً فمثاب وإما كفوراً فمعاقب.

قلت: ويمكن أن تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون إما هذه هي التي لأحد الشيئين أو الأشياء؛ كما أنها كذلك في القراءة المشهورة، ولكن فتحت الهمزة على اللغة المحكية فيها أولاً، (**وأجاز الكوفيون كون إما هذه**) الواقعة في إما شاكراً وإما كفوراً. (**هي إن الشرطية وما الزائدة، قال مكي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده**

فعلٌ يُفَسِّره، نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، وَرَدّ عليه ابنُ الشجري بأنّ المضمر هنا «كان»، فهو بمنزلة قوله [من البسيط]:

٨٤ ـ قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِباً [فَمَا اعتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلاَ]؟

وهذه المعاني لـ «أَوْ» كما سيأتي، إلا أن «إمَّا» يُبْنَى الكلامُ معها من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكٍّ وغيره، ولذلك وجب تكرارُها في غير نُدور، و «أو» يُفْتَتَح الكلامُ معها على الجزم، ثم يطرأُ الشكُّ أو غيره، ولهذا لم تتكرَّر.

وقد يُستغنى عن «إمَّا» الثانية بذكر ما يُغْني عنها، نحو: «إمَّا أنْ تَتَكَلَّم بخير وإلاَّ ....

فعل يفسره، مثل ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨] **ورد عليه ابن الشجري بأن المضمر هنا كان)** أي: إن كان شاكراً أثيب وإن كان كافراً عوقب، وكان لا تحتاج في جواز حذفها إلى فعل مفسر يقع بعدها، وإنما ذلك لغيرها من الأفعال وخصوصها باغتفار الحذف بدون مفسر بعدها؛ لكثرة دورها في الكلام، **(فهو)** أي: حذف كان في آية الإنسان **(بمنزلة)** حال **(قوله)** أي: قول حسان رضي الله تعالى عنه:

(قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً) فما اعتذارك عن شيء إذا قيلا[1]

وينسب أيضاً لغير حسان، والتقدير إن كان أي: القول حقاً وإن كان كذباً، فحذف بلا مفسر وهو شائع، **(وهذه المعاني)** الخمسة وهي الشك والإبهام والتخيير والإباحة والتفصيل ثابتة **(لأو كما سيأتي، إلا أن إما)** الثانية وهي العاطفة **(يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها؛ لأجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها)** أي: ذكرها مرة أخرى قبل المعطوف عليه ليفهم السامع المقصود من أول الأمر **(في غير ندور)**، وسيجيء الاستشهاد على هذا الندور **(و أو بفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تكرر)** وفيما قاله نظر، إذ يجوز أن يكون المتكلم بقام زيد أو عمرو مثلاً قاطعاً بقيام زيد، ثم عرض له الشك في كون القيام حصل منه أو من عمرو فعطف بأو كما قاله المصنف، ويجوز أن يكون شاكاً من أول الأمر وإن لم يأت بحرف دال عليه، كما تقول: جاء القوم وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلا زيداً، وقد يجاب بأن معنى افتتاح الكلام معها على الجزم أن ذلك بحسب الصورة الظاهرة، مع أنه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون، ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه، لا أن يكون المتكلم بها لا بد أن يكون جازماً ثم يشك فتأمله، **(وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر ما يغني عنها)** من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه **(نحو: إما أن تتكلم بخير وإلا**

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني ١٥/ ٢٩٥، وخزانة الأدب ٤/ ١٠، والدرر ٢/ ٨٢.

فَاسْكُتْ» وقول المُثَقِّب العبديّ [من الوافر]:

٨٥ ـ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ   فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وِإلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي   عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

فاسكت) أي: وإما أن تسكت **(و)** نحو: **(قول المثقب)** بفتح النون وكسر القاف المشددة **(العبدي)** بفتح العين المهملة وسكون الموحدة، وأظن أن هذه النسبة نسبة إلى عبد القيس:

(فأما أن تكون أخي بصدق   فأعرف منك غثي من سميني
وإلا فاطرحني واتخذني   عدواً أتقيك وتتقيني[(١)])

أي: وإما أن تطرحني وتتخذني عدواً، وأن الأولى وصلتها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف، أي: وإما أخوتك لي حاصلة، والغث الرديء والسمين الجيد، وأتقيك وتتقيني صفة عدواً، والأصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى، فأتى بضمير المتكلم والمخاطب، ويروى بحق مكان بصدق وهذان البيتان من قصيدة له منا قوله:

وما أدري إذا أممت أرضاً   أريد الخير أيهما يليني
أألخير الذي أنا أبتغيه   أم الشر الذي هو يبتغيني[(٢)]

ومنها قوله قبل ذلك:

رددن تحية ونسين أخرى   وثقبن الوصاوص بالعيون[(٣)]

نقبن ثقبن، والوصاوص جمع وصوص وهو الخرق في الستر بمقدار ما تنظر العين منه أي: ثقبن في الستور خروقاً بكثرة نظرهن بالعيون منها، ويقال: إنه لقب بالمنقب لهذا البيت وقلت: مخاطباً لشريف أنشدني هذه القصيدة:

يا أيها السيد أنشدتنا   قصيدة العبدي كالعقد
فقلت للقوم اسمعوا واعجبوا   لسيد يروي عن العبد

---

(١) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١١ ـ ٢١٢، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، والدرر ٦/ ١٢٩.

(٢) البيتان من البحر الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٧، ولسان العرب ١٢/ ٣٧ (أنم).

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو للمثقب العبدي في طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٧١.

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله [من المتقارب]:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفِ

البيت، وقد تقدَّم، وقوله [من الطويل]:

٨٦ ـ تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أي: إمَّا بدارٍ، والفرَّاء يَقيسُه، فيُجيز «زيد يقومُ وإمّا يقعد» كما يجوز «أو يقعد».

تنبيه ـ ليس من أقسام «إمّا» التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، بل هذه «إنِ» الشرطيَّة و«ما» الزائدة.

(وقد يستغنى عن) إما (الأولى لفظاً) لا تقديراً (نحو:

سقته الرواعد من صيف[(١)]

البيت) التقدير إما من صيف وإما من خريف، (وقد تقدم) البيت ومر الكلام عليه (و)، نحو (قوله:

تلم بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها[(٢)]

أي إما بدار) وإما بأموات وتلم تنزل وعهدها إما بمعنى أمرها الذي يعهد منها أو محلها الذي يتعاهد بالرجوع إليه بعد الذهاب عنه، (والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم وإما يقعد) وظاهر قوله: (كما يجوز أو يقعد) أنه لا يحتاج إلى تقدير إما قبل المعطوف وهو ظاهر قول ابن قاسم في «الجنى الداني»، وأجاز الفراء أن لا تكرر وأن تجري مجرى أو، فإن كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قوله والفراء يقيسه، إذ هذا الضمير المنصوب عائد على الاستغناء عنها لفظاً والفراء على ظاهر كلام مهم يرى أنها مستغنى عنها البتة لفظاً وتقديراً فتأمله.

(تنبيه: ليس من أقسام إما التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]) ولو كانت إياها في هذا المحل لم يكن وجه لتأكيد الفعل بالنون (بل هذه إن الشرطية وما الزائدة) ولذلك أكد الفعل وجوابها قوله: ﴿فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] وهذا كله ظاهر.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرّمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠، وللفرزدق في ديوانه ٢/ ٧١، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، ولذي الرمة، أو الفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦.

● (أو) ـ حرفُ عطفٍ، ذكر له المتأخّرون معاني انتهت إلى اثني عشر.

الأول: الشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣] و[الكهف: ١٩].

والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] الشاهد في الأولى، وقول الشاعر [من الخفيف]:

٨٧ ـ نَحنُ أَوْ أَنتُمُ الأُلىٰ أَلِفُوا الحَقْـ ... ـقَ، فَبُعْداً لِلْمُبْطِلينَ وَسُحْقا

والثالث: التَّخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقَبْلَ ما يمتنع فيه الجمع، نحو:

(أو حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر) معنى.

(أحدها: الشك) من جهة المتكلم **(نحو)** قوله تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ۝١١٢ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٢ ـ ١١٣] استقصروا مدة لبثهم في الدنيا بالإضافة إلى خلودهم في العذاب، واستقلوها بحيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم.

(والثاني الإبهام) على السامع **(نحو:** ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] **الشاهد في أو الأولى)** ولا أدري لِمَ لَمْ يكن الشاهد في أو الثانية، والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم أن من وحد الله وعبده فهو على الهدى، وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين، وهذا من كلام المضف الذي كل من يسمعه من موال أو مناف يقول لمن خوطب به: قد أنصفك صاحبك وجاء في جانب الهدى بعلى؛ لأن صاحبه ذو استعلاء وتمكن مما هو عليه يتصرف حيث يشاء، وجاء في الضلال بفي؛ لأن صاحبه منغمس في حيرة مرتبك فيها لا يدري أين يتوجه **(و)** نحو **(قوله:**

نحن أو أنتم الألى ألفوا الـ ... حق فبعداً للمبطلين وسحقا)(1)

اسحقا بمعنى بعداً فهو من باب

وألفى قولها كذباً وميناً(2)

وآخر المصراع الأول هو القاف الساكنة من قوله ألفوا الحق، والبيت من بحر الخفيف.

(والثالث: التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع) مع ما قبله **(نحو**

---

(1) البيت من البحر الخفيف، ولم أعثر عليه.

(2) عجز بيت من البحر الوافر، وهو لعدي بن زيد، وصدره: فقدمت الأديم الراهشيه.
انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٧٦، والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٧١، والمستقطي في أمثال العرب ١/٢٤٣.

«تَزَوَّجْ هِنْداً أَوْ أُخْتَهَا»، و«خُذ منْ مَالِي دِينَاراً أَوْ دِرْهماً».

فإن قلت: فقد مثَّل العُلماء بآيَتَي الكفّارة والفِدْية للتخيير مع إمكان الجمع.

قلت: لا يجوز الجمع بين الإطعام والكُسوة والتَّحرير على أنّ الجميع الكفّارة، ولا بينَ الصيام والصدقة والنسك على أنهنّ الفِدْية، بل تقع واحدة منهن كفَّارة أو فِدْية، والباقي قُرْبة مستقلّة خارجة عن ذلك.

والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطّلب وقَبْل ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالِسِ العُلَمَاء أو الزهّاد»، و«تعلَّم الفِقْهَ أو النحو». وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعلُ الجميع، نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] إذ المعنى لا تُطع أَحدَهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، ....

تزوج هنداً أو أختها) والجمع بينهما ممتنع، (و) نحو: **(خذ من مالي درهماً أو ديناراً)** والجمع بينهما ممتنع؛ لأن عصمة المال تمنع من الإقدام على تناوله إلا بمقتضٍ، وإنما اقتضت أو أحد الأمرين فلا يباح له أحدهما معاً؛ إذ لا مقتضي له.

(فإن قلت: قد مثل العلماء بآياتي الكفارة والفدية) وهما قوله تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] **(للتخيير مع إمكان الجمع قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة، و)** يمتنع الجمع **(بين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية)** فلا يتصور الجمع بين تلك الخصال بصفة كون كل واحدة منهن في حالة الجمع كفارة أو فدية **(بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك)**، وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية؛ فإنه ممكن وإنما الكلام فيه بالاعتبار الأول وهو ممتنع لما عرفت، وقربة يحتمل الرفع على أنه خبر والباقي مبتدأ، ومستقلة خارجة صفة للقربة، ويحتمل النصب على الحال من الباقي بناء على أنه معطوف على فاعل يقع، أي: ويقع الباقي قربة فينصب حينئذٍ مستقلة وخارجة، فإن قلت: أو التي للتخيير إنما تقع بعد طلب كما مر، قلت: لفظ الآيتين وإن كان خبراً لكن المعنى على الطلب، أي: فليكفر وليفد.

(والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب، وقيل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء أو الزهاد) إذ لا يمتنع مجالسة الفريقين، **(وتعلم الفقه أو النحو)** فيجوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا، **(وإذا دخلت لا الناهية)** على ما فيه أو التي للإباحة **(امتنع فعل الجميع نحو:** ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] **إذ المعنى لا تفعل أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما)**،

وتلخيصه أنها تدخل للنَّهي عمَّا كان مُباحاً؛ وكذا حُكْم النَّهي الداخل على التخيير، وفاقاً للسيرافي. وذكر ابنُ مالك أن أكثر ورود «أو» «للإباحة» في التشبيه نحو: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، والتقدير، نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٩]، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب.

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيّون والأخفش والْجَرْمي، واحتجوا بقول تَوْبَة [من الطويل]:

وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت فيه أو للإباحة قبل دخول الناهي؟ وكيف يصح قول المصنف، (**وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً**)؟ وهذا في الآية غير متأت البتة؛ لأن طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكفر لا تباح أصلاً بل تحرم، ولعل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من أن طاعة الآثم والكفور مباحة، لا حرج على من ارتكبها فتأمله. (**وكذلك حكم النهي الداخل على التخيير**) نحو لا تأخذ من مالي ديناراً أو درهماً فيمتنع أخذ الجميع؛ إذ المعنى لا تأخذ أحدهما فأيهما أخذه فهو أحدهما كما مر (**وفاقاً للسيرافي**)، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد وأن يكون النهي عن الجميع كذا في «الجنى الداني»، ومراده بالنهي عن كل واحد النهي عنه على الانفراد أي: لا تأخذ أحدهما فقط، فلو أخذ الجميع لم يكن مخالفاً لمقتضى النهي هكذا أفهم بقرينة قوله: وأن يكون على الجميع فتأمله.

(**وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو للإباحة في التشبيه نحو: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾** [البقرة: ٧٤]، والتقدير نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٩]) يعني: أن تشبيه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح، وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين أو بما هو أقرب من ذلك مباح، (**فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب**) وما قاله محل تأمل.

(**الخامس: الجمع المطلق كالواو**) وتعبيره هنا بالجمع المطلق، وسيأتي الكلام معه في ذلك إن شاء الله تعالى، (**قاله الكوفيون والأخفش والجرمي**) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم وهي قبيلة مشهورة، وهو أبو عمرو صالح بن إسحاق أحد نحاة البصرة، كان ذا دين وورع ولا يلتفت إلى ما اشتهر عند قوم من أنه بضم الجيم ولا إلى من زعم أنه بكسرها زاعماً أنه رواه في الشاطبية كذلك عن أبيه عن جده، ولا إلى قول من جوز فيه تثليث الجيم لما رأى كلاً منهما له معنى في اللغة فكل هذا خبط وتحريف، (**واحتجوا بقول توبة**) وكأنه منقول من التوبة من الذنب، وهو ابن الحمير على صيغة تصغير الحمار وهو صاحب ليلى الأخيلية:

٨٨ ـ وَقَدْ زَعَمَتْ لَيلَىٰ بِأَنّيَ فَاجِرٌ، لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

وقيل: «أو» فيه للإبهام، وقول جرير [من البسيط]:

٨٩ ـ جَاءَ الخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَىٰ عَلَى قَدَرِ

والذي رأيته في ديوان جرير «إذْ كانَتْ» وقوله [من البسيط]:

٩٠ ـ وَكَانَ سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَماً أَو يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَٱغْبَرّتِ السُّوحُ

أي: وكان ....

(وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها)[(١)]

أي: لها تقواها وعليها فجورها، **(وقيل: أو فيه للإبهام)** على السامع، والمعنى على هذا أنه يعلم اتصافه بأحد الأمرين معيناً من التقى أو الفجور، لكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب، **(وقول جرير)** بالجر عطفاً علي المجرور بالباء المتقدم:

(جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر)[(٢)]

فاعل جاء ضمير يعود إلى الخليفة الممدوح، ومعنى كانت له قدراً كانت مقدرة لا سعي له فيها، **(والذي رأيته في ديوان جرير إذ كانت)** لكن ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة، ويحتمل أن أو فيه للشك، كأنه قال: نال الخلافة لما أرادها؛ لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلب؛ اعتناء من الله تعالى به، وكأنه شك أي: ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من أجلها أحق بالخلافة من غيره، من حيث كان من الدين بحيث يعتني الله تعالى به فيبلغه أعلى المراتب، هكذا في شرح الجزولية لابن عصفور **(وقوله:**

وكان سيان أن لا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها واغبرت السوح)[(٣)]

النعم واحد الأنعام وهي المال الراعية، ويسرحوا مضارع سرح بفتح العين فيهما، يستعمل متعدياً كما في البيت تقول: سرحت الإبل إذا تركتها ترعى، ولازماً كما في سرحت الإبل بنفسها، والسوح جمع ساحة، مثل بدنة وبدن وخشبة وخشب، واغبرارها عدم النبات بها، **(أي: وكأن**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لتوبة بن الحمير في ديوانه ص ٣٧، والأزهية ص ١١٤، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٣٢، ولسان العرب ١٤/ ٥٥.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٤١٦، وخزانة الأدب ١١/ ٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٤، والجنى الداني ص ٢٣٠.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ١٣٤، ولسان العرب ١٤/ ٤١٢ (سوا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩.

الشأن أن لا يَرْعُوا الإبلَ وأن يرعوها سيان لوجود القَحْطِ، وإنما قدرنا «كان» شَأْنِيَّة لئلا يلزم الإخبار عن النَّكرة بالمعرفة، وقول الراجز:

٩١ - إنَّ بِـهَـا أَكْـتَـلَ أَوْ رِزَامَـا ... خُـوَيْـرِبَـيْـنِ يَـنْـقُـفَـانِ الْـهَـامَـا

الشأن) ولا يريد المصنف أن لفظ الشأن هو اسم كان وحذف، وإنما مراده أن اسمها ضمير يفسره الشأن وهو مستتر في كان، والمعنى وكان هو **(أي: الشأن أن لا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان؛ لوجود القحط وإنما قدرنا كان شانية؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكرة)**، وهي سيان إذا جعلتها اسم كان **(بالمعرفة)** وهي أن لا يسرحوا؛ لأن إن مع الصلة متأول عندهم بمصدر معرف، بل جعلوه في حكم الضمير كما سيجيء، ولقائل أن يقول: الإخبار عن النكرة، بالمعرفة مغتفر في الضرورة، وما نحن فيه شعر، فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على أن ابن مالك قال بجوازه مطلقاً، وهذا البيت أنشده أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وقال معتذراً عنه: إنما استجاز هذا الكلام بأو؛ لأنه يرى قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيجوز أن يجالسهما ويسمع، ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يطيعهما، كما أنه قيل له ذلك بالواو وكان كذلك فلما رآها تجري مجرى الواو في نحو هذه المواضع أجراها مجراها مع سيان، فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا والذي سوغه عند قائله ما وصفنا ومثله قول المحدث:

سـيـان كـسـر رغـيـفـه ... أو كـسـر عـظـم مـن عـظـامـه[(١)]

(وقول الراجز:

(إن بـهـا اكـتـل أو رزامـا ... خـويـربـيـن يـنـقـفـان إلـهـامـا)[(٢)]

اكتل بمثناة فوقية كأفضل علم رجل، وكذا رازم براء مكسورة فزاي وخويربين تثنية خويرب تصغيرها خارب وهو اللص، والنقف كسر الهامة عن الدماغ، والهام الرؤوس واحدها هامة، فإن قلت: الراجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز، وعادتهم أنهم لا يقولون: قال الراجز إلا إذا كان المنقول من هذا البحر، وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله:

(يـا صـاحـبـي رحـلـي أقـلا عـذلـي)[(٣)]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لدعبل الخزاعي، انظر: وفيات الأعيان ٦/ ١٨٨.

(٢) البيت من بحر الرجز، انظر: المحكم والمحيط الأعظم، مادة /ضرب/، وتاج العروس، مادة /ضرب/، ولسان العرب، مادة /ضرب/.

(٣) البيت من البحر الرجز، وهو بلا نسبة في قرى الضيف ٢/ ١٠٤.

إذ لم يقل «خويرباً» كما تقول: «زيد أو عمرو لص»، ولا تقول: «لصان»، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خُوَيْرِبَيْنِ» بتقدير «أشتم» لا نعت تابع، وقول النابغة [من البسيط]:

٩٢ ـ قالَتْ: ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ سِتًّا وَسِتِّينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

قلت: إن وجد قبل هذا أو بعده ما يعين أنه من السريع ورد وإلا فهو محتمل أن يكون بيتاً مصرعاً من عروض الرجز الأولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن، وأو في هذا النظم بمعنى الواو؛ **(إذ لم يقل خويرباً)** بالإفراد، وتقريره أن خويربين حال من الضمير المستكن في قوله بها، والتقدير أن اكتل أو رزاماً كائنان بتلك الأرض حالة كونهما خويربين، فلو كانت أو على حالها من كونها لأحد الشيئين لكان الضمير عائداً إلى الأحد بصيغة الإفراد فتكون حاله مفردة أيضاً، **(كما تقول: زيد أو عمرو لص ولا تقول: لصان)**؛ لأن المعنى أحدهما فتمتنع التثنية، فيجب الإفراد وأحسن المصنف في التمثيل بهذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة إلى تفسير خويربين المذكور في الشعر، **(وأجاب الخليل عن هذا بأن خويربين بتقدير أشم، لا نعت تابع)** وكيف تكون نعتاً تابعاً وهو نكرة والموصوف معرفة، فإن قلت: غرض الخليل من الجواب إبقاء أو في هذا النظم على كونها لأحد الشيئين، وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود إلى الأحد؛ لأنه ضمير اثنين؟ قلت: إنما يجب إفراد الضمير في الخبر ونحوه، أما إذا وقع في جملة استئنافية فإنه يكون بحسب قصد المتكلم، فإن قصد أحدهما وجب الإفراد وإن قصد كليهما وجب الاتيان بضمير الإثنين، تقول: جاءني زيد أو عمرو، ثم تقول: مستأنفاً وقد جئتهما وأكرمتهما، وتقول: هذا إما جوهر أو عرض، ثم تقول: وهما محدثان فكذا ما نحن فيه، **(وقول النابغة)** يخاطب النعمان بن المنذر.

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام شراع وارد الثمد[1]

(قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فحسبوه فألفوه كما ذكرت تسعاً وتسعين لم ينقص ولم يزد)

أراد بفتاة الحي زرقاء اليمامة، والمراد باحكم كن حكيماً كما كانت هي حكيمة إذ أصابت ووضعت الشيء موضعه، فلا تقبل سعاية مختلف يفترى علي عندك، وكانت هذه المرأة نظرت

---

(١) الأبيات من البحر البسيط، وهي للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والأزهية ص ٨٩، والأغاني ٣١/١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٩/١٠، وخزانة الأدب ١٥٧/٦.

وَيُقَوِّيه أنه روي «ونصفه» وقوله [من الكامل]:

٩٣ ـ قَوْم إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ   مَا بَيْنَ مُلْجِم مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

ومن الغريب أن جماعةً ـ منهم ابن مالك ـ ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا»، نحو: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ﴾ ....

إلى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة، فقال:

ليت الحمام لِيَه إلى حمامتيه   أو نصفه قديَه تم الحمامُ رميَه[1]

قال أصحاب المعاني: لما أراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسبة بسرعة إصابتها شدد الأمر وضيقه؛ ليكون أبلغ في مدحها بالإصابة، وذلك أنه جعلها تحزر الطير إذ كان الطير أخف ما يتحرك، ثم كونه حماماً مما يؤكد هذا الغرض لكونه أسرع الطير، ثم كثرة العدد تقتضي شدة الطيران؛ لأن ذلك مظنة استباقها ثم ورودها الماء مما يوجب المبالغة في الإسراع؛ لأنها حالة عطش وحرص على سرعة الوصول إلى الماء، قلت: وكون الماء قليلاً مما يقتضي شدة الازدحام عليه، وكونه لا مادة له أشد في الحرص على النيل منه، والثمد الماء القليل الذي لا مادة له وحسبوه بالتشديد عدوه فألفوه وجدوه، ويروى كما حسبت بدل كما ذكرت وكون أو في البيت بمعنى الواو ظاهر (**ويقويه أنه يروى ونصفه بالواو وقوله:**

يا قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم   من بين ملجم مهره أو سافع)[2]

الصريخ: صوت المستصرخ، والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس، والسافع: هو الآخذ بناصية فرسه، ومنه ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] ومن إما زائدة على رأي الأخفش والكوفيين أي: رأيتهم بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما، وإما للابتداء متعلقة بفعل الرؤية أي: رؤيتك إياهم ابتدأت من بين هذين القسمين، وعلى كل من الاحتمالين فأو بمعنى الواو ضرورة اقتضاء بين الإضافة إلى متعدد، وإذا كانت أو على بابها كان المعنى بين أحد هذين القسمين ولا تعدد في الأحد، ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع، فكل واحد من القسمين ذو تعدد، فهو كقولك: جلست بين العلماء أو الزهاد وأو لأحد الأمرين ولا إشكال، (**ومن الغريب أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى ولا نحو:** ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾) أي: لا حرج ﴿أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ﴾

---

(١) البيت من البحر الرجز وهو لزرقاء اليمامة في لسان العرب ١٢/١٥٩ (حمم).

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٥، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٢١٨، وأوضح المسالك ٣/٣٧٩.

﴿أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وهذه هي تلك بعينها، وإنَّما جاءت «لا» توكيداً للنفي السَّابق، ومانعةً من توهُّم تعليق النفي بالمجموع، لا بكلٍّ واحد، وذلك مستفاد من دليلٍ خارجٍ عن اللفظ وهو الإجماع، ونظيرُه قولُكَ: «لا يحلُّ لك الزِّنى والسَّرِقة» ولو تركت «لا» في التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضاً أن «أو» التي للإباحة حالَةٌ محلَّ الواو، وهذا أيضاً مردود، لأنَّه لو قيل: «جالِسِ الحَسَنَ وابنَ سيرين»، كان المأمورُ به مجالستهما معاً، ولم يخرج المأمور عن العُهْدَة بمجالسةِ أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشريّ عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أن الواو تأتي للإباحة، ....

أي بيوت أولادكم؛ لأن ولد الرجل بعضه، وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أنت ومالك لأبيك»[1] (﴿أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١] **وأو هذه**) أي: التي في الآية المتلوة أو التي جعلوها بمعنى ولا (**هي تلك**) التي بمعنى الواو (**بعينها، وإنما جاءت لا**) منطوقاً بها في اللفظ الذي يفسرونها به في الآية (**تأكيداً للنفي السابق، ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد، وذلك**) أي: تعليق النفي بكل واحد (**من دليل خارج وهو الإجماع**) القائم على أنه لا حرج على الإنسان أن يأكل من بيت ولده ولا أن يأكل من بيت والده، وأما اللفظ الواقع في الآية فلا دليل فيه على ذلك.

(**ونظيره قولك: لا يحل لك الزنا والسرقة**) فتقدر لا يحل لك الزنا ولا السرقة؛ لقيام الإجماع على حرمتها مجتمعين ومفترقين (**ولو تركت**) بالبناء للمفعول أو للفاعل، أي: تركت أنت (**لا في التقدير لم يضر ذلك**)، لقيام الدليل على المراد وهو الإجماع القائل: لا يحل كل واحد من الزنا والسرقة على الإطلاق.

(**وزعم ابن مالك أيضاً أن أو التي للإباحة حالة في محل الواو وهذا أيضاً مردود؛ لأنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين**) بالواو (**كان المأمور به مجالستهما**) جميعاً (**ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما**) وهذا مشكل فأي عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا إلزام فيه بالفعل، ولا حرج فيه بالترك. (**هذا**) الذي ذكرناه من التفريق بين العطف بأو والعطف بالواو بعد أمر الإباحة على الوجه المذكور آنفاً (**هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾** [البقرة: ١٩٦] **أن الواو تأتي للإباحة**،

---

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده (٢٢٩١)، وأحمد (٦٨٦٣).

نحو: «جالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ»، وأنه إنما جيء بالفَذْلكة دَفْعاً لتوهُّم إرادة الإباحة في ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقَلَّده في ذلك صاحبُ الإِيضاح البَيَانِيّ، ولا تُعْرَف هذه المقالة لنحويّ.

والسادس: الإِضراب كـ «بَلْ»، فَعن سيبويه إجازةُ ذلك بشرطين: ....

نحو: جالس الحسن وابن سيرين، وأنه إنما جيء بالفذلكة يعني: تلك عشرة كاملة **(دفعاً لتوهم الإباحة في** ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]) حتى أنه لو صام الثلاثة فقط أو السبعة فقط أجزأه، فأتى بالفذلكة دفعاً لأن يتوهم مثل هذا، والفذلكة في الحساب أن تذكر تفاصيل ثم تجمل فيقال فذلك كذا وكذا. **(وقلده في ذلك صاحب «الإيضاح البياني»)** أي: المصنف في علم البيان، ويعني بصاحبه قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن بن محمد القزويني الشافعي صاحب «تلخيص المفتاح»، وإنما وصف الإيضاح بالبيان احترازاً من «الإيضاح» المصنف في النحو لأبي علي الفارسي، **(ولا تعرف هذه المقالة)** وهي كون الواو تأتي للإباحة **(لنحوي)**، بل هي معروفة لبعض النحاة، فقد قال السيرافي في شرح «الكتاب»: ومما تقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب، وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال له: دع مجالسة أهل الريب، وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث، أو قال: جالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث، فذلك كله بمعنى، انتهى.

قلت: وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على «التسهيل»: إن أو تأتي للجمع كالواو ثم قال: فإن قلت: كيف وافقت على أن أو في الإباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين، وقولك أو ابن سيرين؟

قلت: الصواب أن لا فرق فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل، وهو إباحة المجالسة فكأنه قيل: أبحت مجالستهما ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه، ولم يمتنع عليه إفراد أحدهما ولا الجمع بينهما؛ لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه لا حرج في فعله ولا في تركه، فإذا أبيح شيئان جاز لنا فيهما أربعة أوجه، وكذلك المعنى إذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو، وقد بينا أنه مع الواو كذلك؛ لأن الإباحة إنما استفيدت من الأمر، فالواو جمعت بين الشيئين في الإباحة إلى هنا كلامه.

المعنى **(السادس)** من معاني أو الاثني عشر **(الإضراب كبل فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين:**

تقدُّم نفي أو نهي، وإعادةِ العامل، نحو: «ما قامَ زَيْدٌ أو ما قام عمرو»، و«لا يقم زَيْدٌ أو لا يَقُمْ عمرٌو»، ونقلَه عنه ابنُ عُفصور، ويؤيِّده أنه قال في ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، ولو قلتَ: «أو لا تطع كفوراً»، انقلبَ المعنى، يعني أنه يصيرُ إضراباً عن النهي الأوّل، ونهياً عن الثاني فقط، وقال الكوفيّون وأبو علي وأبو الفتح وابنُ بَرْهَان: تَأتي للإِضراب مطلقاً، احتجاجاً بقولِ جرير [من البسيط]:

٩٤ ـ مَاذَا تَرَى فِي عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاَّ بِعَدَّادِ؟
كَانُوا ثَمانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادي

تقدم نفي أو نهي) وهذا أحد الشرطين **(وإعادة العامل)** وهذا الشرط الآخر **(نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو)** المعنى: بل ما قام عمرو فهو إضراب عن الأول، وهذه صورة تقدم النفي على أو، **(و)** نحو **(لا يقم زيد أو لا يقم عمرو)** المعنى بل لا يقم عمرو فهو إضراب عن الأول، وهذه صورة تقدم النهي على أو، **(ونقله)** أي: هذا القول **(عنه)** أي: عن سيبويه **(ابن عصفور)** وهذه الفعلية معطوفة على المتقدمة؛ إذ المعنى فثبت عن سيبويه كذا ونقله عنه ابن عصفور، ويجوز كون الأولى اسمية وهذه معطوفة عليها، ولا يضر التخالف بذلك كما ستعرفه، **(ويؤيده)** أي: ويؤيد نقل ابن عصفور المذكور **(أنه)** أي: سيبويه **(قال في** ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، **ولو قلت: أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى، لأنه يصير إضراباً** عن **المنهي الأول ونهياً عن الثاني فقط)** وذلك باطل؛ لأن النهي عن كل منهما ثابت لا يتطرق إليه الإبطال أصلاً.

(وقال الكوفيون وأبو علي) الفارسي **(وأبو الفتح)** ابن جني **(وابن برهان)** بفتح الموحدة ومنع الصرف وهؤلاء الثلاثة من النحاة الآخذين لمذهب أهل البصرة **(تأتي)** أو **(للإضراب مطلقاً)** أي: إتياناً مطلقاً، ويجوز أن يكون حالاً من الإضراب، أي: تأتي له في حالة كونه مطلقاً أي: سواء تقدمه نفي أو نهي أو لم يتقدمه، وسواء أعيد العامل أو لم يعد **(احتجاجاً)** مفعول لأجله، والعامل قال أي: قال أولئك الجماعة كذا احتجاجاً، ويجوز أن يكون حالاً أي: ذوي احتجاج أو محتجين **(بقول جرير:**

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي)[1]

---

(١) البيتان من البحر البسيط، وهما لجرير في ديوانه ص ٧٤٥، وجواهر الأدب ص ٢١٧، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤.

وقراءة أبي السمال ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْۚ﴾ [البقرة: ١٠٠] بسكون واو «أو»، واختُلِف في ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ۝١٤٧﴾ [الصافات: ١٤٧]، فقال الفرّاء: بل يزيدون، هكذا جاءَ في التفسير مع صحّته في العربيّة، وقال بعض الكوفيّين: بمعنى الواو؛ وللبصريّينَ فيها أقوال، قيل: للإبهام، وقيل: للتَّخيير، أي: إذا رآهم الرائي تخيَّر بين أن يقول هم مائةُ ألفٍ، أو يقول هم أكثر، نقله ابن الشجري عن سيبويه، وفي ثبوته عنهُ نظَر؛ ولا يصحّ التخيير بين شيئين الواقعُ أحدهُما؛ ....

العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عاله غيره يعوله إذا أنفق عليه وقام بمصالحه، برمت بكسر الراء ضجرت والاستشناء مفرغ بالنسبة إلى الأحوال أي: لم أحص عدتهم إلا في حال كوني مستعيناً بعداد، وهذا كناية عن الكثرة، وأو في البيت الثاني للإضراب مع فقد ما اشترطه سيبويه، فهي ظاهرة في الاحتجاج، (**وقراءة أبي السمال** ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْۚ﴾ [البقرة: ١٠٠] **بسكون الواو**) لا بفتحها كما في القراءة المشهورة فأو هنا للإضراب كبل، والذي قبل هذا الكلام قوله: تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٩٩﴾ [البقرة: ٩٩] فإذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيبويه.

(**واختلف في**) قوله تعالى: (﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ۝١٤٧﴾ [الصافات: ١٤٧] **فقال الفراء**) المعنى (**بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية**)، قال الرضي: وإنما جاز الإضراب في كلامه تعالى؛ لأنه أخبر عنهم بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالماً بعددهم أنهم يزيدون، ثم أخذ تعالى في التحقيق مضرباً عما يغلط فيه الناس، بناء على ظاهر الحزر أي: أرسلنا إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك، وكذا قوله تعالى: ﴿كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧] أو هو أقرب.

(**وقال بعض الكوفيين**) أو في هذه الآية (**بمعنى الواو**) أي: إلى مائة ألف ويزيدون وانظر هذا العطف كيف هو، (**وللبصريين فيها أقوال قيل: للإبهام**) على السامع، (**وقيل: للتخيير أي: إذا رآهم الرائي تخير**) لشدة كثرتهم (**بين أن يقول: مائة ألف أو يقول هم أكثر**) من مائة ألف (**نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر**)، ولا يتأتى أن يكون وجه النظر أنها إنما تكون للتخيير بعد الطلب على ما تقدم ولا طلب هنا؛ لأن النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه ممن لا يعتبره، والظاهر أن المصنف أشار إلى وجه النظر بقوله: (**ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما**) فإن حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أمرين فإما أن يكونوا مائة ألف وإما أن يكونوا أزيد من ذلك، فإن كانوا في الواقع مائة ألف فكيف يسوغ للرائي أن يخبر بأنهم أزيد؟ وإن كانوا أزيد فكيف يسوغ الإخبار بأنهم مائة ألف؟ ولقائل أن يقول: لصاحب هذا الرأي أن لا

وقيل: هي للشكّ مصروفاً إلى الرّائي، ذكَره ابن جنّي، وهذه الأقوال - غيرَ القول بأنها بمعنى الواو - مقولةٌ في ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

والسابع: التقسيم، نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ذكَره ابن مالك في مَنْظومته الصُّغرى وفي شرح الكُبْرى، ثم عدَل عنه في التسهيل وشرحه، فقال: تأتي للتفريقِ المجرَّدِ من الشكّ والإبهام والتَّخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كلٍّ منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومَثَّل بنحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، ....

يلتزم أن عدد المرسل إليهم في الواقع منحصر في هذين القسمين، بل يقول: يجوز أن لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئاً منهما، أو أنهم عدد كثير جداً بحيث إذا رآهم الرائي كان له أن يقول: هم مائة ألف، وكان له أن يقول: هم أزيد من مائة ألف، أي: هم كثيرون كثرة مفرطة، ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص، على أنه هو الموجود بحسب الواقع، كما إذا جاءك شخص مراراً كثيرة جداً جاز لك أن تقول: جئتني ألف مرة، وأن تقول: جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك؛ لأن المقصود ليس كمية هذا العدد المعين أن لا يزيد ولا ينقص، وإنما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الآية.

(**وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي ذكره ابن جني، وهذه الأقوال غير القول**) بنصب غير على الاستثناء، أي: إلا القول (**بأنها بمعنى الواو مقولة في**) قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧] ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

المعنى (**السابع**) من معاني أو الاثني عشر (**التقسيم**) أي: تبيين أقسام الشيء (**نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، ذكره ابن مالك في منظومته**) الصغرى المسماة «بالخلاصة» وتعرف بالألفية، (**وفي شرح**) منظومته (**الكبرى**) المسماة «بالكافية الشافية»، (**ثم عدل عن ذلك**) أي: عن ذكر التقسيم (**في «التسهيل» وشرحه فقال: تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره**) وهو الشك أو الإبهام أو التخيير، (**ومثل**) لهذا المعنى المجرد مما ذكر (**بنحو ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]**) أي: إن يكن المشهود عليه غنياً فلا تمتنعوا من الشهادة عليه لغناه طلباً لرضاه، أو إن يكن فقيراً فلا تمتنعوا من الشهادة رحمة له، فأتى بأو هنا لمجرد التفريق، أي ذكر الأقسام ولا شك ولا إبهام ولا تخيير، ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: ومثل بنحو هذه الآية لما ذكره، وهو ظاهر، فإن قلت: كان من حق المصنف أن يأتي بالعاطف فيقول: ونحو: وقالوا إذ ليس هذا

قال: وهذا أَوْلَى من التَّعْبير بالتقسيم، لأن استعمالَ الواو في التقسيم أجودُ، نحو: «الكلمة اسم وفعل وحرف»، وقوله: [من الطويل]:

٩٥ ـ [ونَنْصُرُ مَوْلاَنَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ] كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

ومن مجيئه بـ «أَوْ» قولُه [من الطويل]:

٩٦ ـ فَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ

انتهى، ....

موضع حذفه قلت: يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف، والتمثيل بقالوا: كونوا هوداً أو نصارى، فلا يرد السؤال، فإن قلت: التلاوة إنما هي وقالوا بالواو فكيف حذفت، قلت: وقد وقع مثله في أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام حيث سئل عن الخمر: «ما أنزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] هكذا هو في مواضع من صحيح البخاري في مواضع، وسيأتي الكلام في هذه المسألة مشبعاً في حرف الميم إن شاء الله تعالى، قال ابن مالك **(وهذا أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو في التقسيم أجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله)**:

ونـنـصـر مـولانـا ونـعـلـم أنـه **(كما الناس مجروم عليه وجارم)**(١)

مجروم عليه وجارم أي: مجني عليه وجان يقال: جرم فلان على أهله إذا أذنب وجنى عليهم جناية، **(ومن مجيئه بأو قوله:**

فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل)(٢)

أشرعت أي: صوبت وسددت تقول: أشرعت الرمح نحو العدو إذا صوبته نحوه وقصدت طعنه، فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما إجمالاً بقوله ثنتان، ثم قسمهما بأو إلى القسمين المذكورين، والمراد بهما القتل والأسر أي: لنا خصلتان هما صدور الرماح المشرعة، والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الأسر، **(انتهى)** كلام ابن مالك.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمرو بن براقة من أمالي القالي ٢/ ١٢٢، والدرر ٤/ ٢١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في الدرر ٦/ ١١٩، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٣٤. اهـ.

ومجيء الواو في التقسيم أجود لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له، بل إثباتُه الأكثرية للواو يقتضي ثبوتَهُ بقلّةٍ لـ «أوْ»، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل، لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحذف المضاف كما قيل في: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: ٢٢] وغيرُه عَدَلَ عن العبارتين، فعبَّر بالتفصيل، ومَثَّله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [البقرة: ١٣٥]، إذ المعنى: وقالت اليهودُ كونوا هوداً وقالت النَّصارى كونوا نصارى، وقال بعضُهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فـ «أو» فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قَالُوا۟﴾ ....

(**ومجيء الواو في التقسيم أجود لا يقتضي أن أو لا تأتي، بل يقتضي ثبوت ذلك غير أجود**)، وفي بعض النسخ: ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن أو لا تأتي له بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي الثبوت في أو بقلة، وكأن المصنف غير هذه لما فيها من المناقشة، أما أولاً فلأن ابن مالك لم يقل: إن استعمال الواو في التقسيم أكثر، وإنما قال أجود، وأما ثانياً فلأن إثبات الأكثرية للواو إنما يقتضي الثبوت في أو بكثرة لا بقلة كما ادعاه، (**وقد صرح**) ابن مالك (**بثبوته**) أي: ثبوت التقسيم (**في البيت الأخير**) وهو فقالوا لنا ثنتان إلى آخره، (**وليس فيه دليل**) على ما قاله من أن أو فيه للتقسيم؛ (**لاحتمال أن يكون المعنى: لا بد من إحداهما فحذف المضاف كما قيل في** ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: ٢٢]) أي: من أحدهما فإن ذلك إنما يخرج من البحر الملح لا من العذب، وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم، وإنما هو بيان لإحدى الخصلتين بأحد المتعاطفين بأو.

هذا وأنا لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين، حتى إذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتاً في محل قلنا: يسوغ الإتيان بما شئت من الواو وأو، لكن استعمال الواو أجود فتأمله.

(**وغيره**) أي: غير ابن مالك (**عدل عن العبارتين**) التقسيم والتفريق المجرد (**فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى:** ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] ﴿قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، **إذا المعنى**) في الآية الأولى (**وقالت اليهود: كونوا هوداً، وقالت: النصارى: كونوا نصارى**)، والمعنى في الآية الثانية (**وقال: بعضهم ساحر، وقال: بعضهم مجنون فأو فيهما لتفصيل الإجمال في قالوا**) وهذا هو الذي ذكر أهل البديع أنه أحد قسمي اللف والنشر؛ وذلك لأن المتكلم تارة يذكر متعدداً على التفصيل، ثم ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه وهو ظاهر، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل، وتارة يذكر المتعدد على سبيل الإجمال ثم ما لكل إلخ، ومثلوا لذلك بهذه الآية وبقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا

وتَعَسَّف ابن الشجَري فقال في الآية الأولى: إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان

مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰۗ﴾ وقال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: واعلم أن ما ذكروه في هذه الآية الكريمة يعني الآية الأخيرة لا يخلو عن نظر؛ فإن أو في قوله تعالى: ﴿أَوْ نَصَٰرَىٰۗ﴾ إما أن يقدر بعدها قول مقدر أو لا، فإن قدر بأن يكون تقديره أو قالوا: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى لم يصح؛ لأن ذلك حينئذٍ موضع الواو لا أو، ثم إنا ولو جعلنا أو بمعنى الواو وقدرنا قولاً محذوفاً يخرج عن اللف، فإنه يصير الضمير الأول لليهود فقط، وهذا ليس مرادهم قطعاً، ألا ترى قول الزمخشري: فلف القولين وإن لم نقدر قولاً بعد أو فكيف ينسب إلى أهل الكتاب على الإطلاق هذا القول، وهو بجملته غير صادر من أحد منهم، بل مخالف لقول كل من الفريقين، غير أنه إجمال وتفصيل باعتبار ذلك، ويحتمل أن يقال في الآية الكريمة: إنها ليست من اللف والنشر في شيء، وإن المراد نسبة هذا القول بجملته إلى كل من اليهود والنصارى بأن يكون جرد من قولي الفريقين قول كلي تضمنته مقالتهما، فإن قول اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً يتضمن أن غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة، وكذلك قول النصارى فنسب إلى كل من الفريقين: لن يدخل الجنة أحد ليس يهودياً ولا نصرانياً، ثم إن قلنا: الاستثناء من النفي ليس إثباتاً فلا حاجة بنا إلى الزيادة على ذلك.

وإن قلنا: إنه إثبات فوجهه أنهم لما كان مقصودهم الأعظم نفي دخول المسلمين الجنة، وكان كل من فريقي النصارى واليهود أحقر عند الآخر من الانتصاب لمعارضته، كان قول اليهود مثلاً: لن يدخل الجنة إلا يهودي يتضمن نفي دخولها عن غير اليهودي والنصراني، فأشير إليه بالنفي ويتضمن إثبات دخولها لأحد فريقي اليهود والنصارى؛ لأن إثبات دخولها لأحد الفريقين عيناً، وهم اليهود مثلاً إثبات لدخول أحد الفريقين مطلقاً؛ لأن الأخص يستلزم الأعم فقولهم: لن يدخل الجنة إلا يهودي يصدق أن ينسب به إليهم أنهم قالوا: لن يدخل الجنة إلا اليهود أو النصارى؛ لأن من أثبت قيام زيد دون عمرو يصدق عليه أنه أثبت قيام أحد الرجلين، لا يقال: فيلزم أن يحكى عنهم أنهم قالوا: لن يدخل الجنة إلا يهودي أو نصراني أو مسلم؛ لأنا نقول: لما كان مقصودهم الأصلي هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيه، ولم يذكر الأعم الشامل ولما كان قول كل منهم لن يدخل الجنة إلا يهودي أكثر قبحاً من قوله: لن يدخل الجنة إلا يهودي أو نصراني حكى من كلامهم الثاني، الذي هو موجود في ضمن قولهم الأول، بل هو أبلغ في الشناعة عليهم؛ لأنه يتبين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالإبعاد عن الجنة، فليتأمل ما ذكرنا فإنه حسن دقيق هذا كلامه.

(وتعسف ابن الشجري فقال: في الآية الأولى: إنه حذف منها مضاف وواو وجملتان

فعليّتان، وتقديره: وقال بعضهم - يعني اليهود - كونوا هوداً، وقال بعضهم - يعني النصارى - كونوا نصارى، قال: فأقام ﴿أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى.

والثامن: أن تكون بمعنى «إلاّ» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقولك: «لأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسْلِمَ»، وقوله [من الوافر]:

٩٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وحَمَلَ عليه بعضُ المحقِّقين قولَه تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فقدّر ﴿تَفْرِضُوا﴾ منصوباً بـ «أن» مضمرةً، لا مجزوماً بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ لئلاّ ....

فعليتان وتقديره: وقال بعضهم يعني اليهود: كونوا هوداً، وقال بعضهم يعني النصارى: كونوا نصارى قال: فقام أو نصارى مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى) كلامه، والكلفة ظاهرة على وجهه الذي أبداه.

المعنى **(الثامن)** من معاني أو الاثني عشر **(أن تكون بمعنى إلا في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقوله)** أي: قول القائل: **(لأقتلنه أو يسلم)** فهو بمنزلة ما لو قال: لأقتلنه إلا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرغ، والمعنى لأقتلنه في كل وقت إلا في وقت إسلامه **(وقوله:**

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما)[1]

غمزت أي عصرت، والقناة معروفة وهي ما يجعل فيها سن الرمح، والكعوب هي النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية، شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطراف أنابيبها ارتفاعاً يمنع من اعتدالها، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم، **(وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾** [البقرة: ٢٣٦] **فقدر تفرضوا منصوباً بأن مضمرة)** ليصير المعنى: لا جناح عليكم في مهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء المسيس إلا أن تفرضوا، أي: إلا وقت فرضكم لهن مهراً مسمى، فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى، فقدر هذا القائل لإفادة هذا المعنى تفرضوا منصوباً على الوجه المذكور، **(لا مجزوماً بالعطف على تمسوهن)** لوجهين؛ **(لئلا**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه، ص ١٠١، والأزهية ص ١٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢.

يصيرَ المعنى لا جناح عليكم فيمَا يتعلق بمُهورِ النّساء إن طلقتموهنّ في مدّة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفَرْضُ دون المَسِيسِ لزم مهرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفَرْضِ، لزم نصفُ المسمَّى، فكيف يصح نَفْيُ الجُنَاح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلّقات المفروض لهنّ قد ذُكِرْنَ ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٧]، وترك ذكر المَمْسُوسات لما تقدَّم من المفهوم، ولو كان ﴿تَفْرِضُواْ﴾ مجزوماً لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهنّ مستويَيْنِ في الذكر، وإذا قدّرت «أو» بمعنى: إلاّ، خرّجت المفروضَ لهنَّ عن مشاركة الممسوساتِ في الذكر.

وأجاب ابنُ الحاجب عن الأول بمَنْع كون المعنى مدَّة انتفاء أحدهما، بل مدةَ لم يكن واحدٌ منهما، وذلك بنفيهما جميعاً، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحَدهما.

يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهر النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين) وهما المسيس والفرض، **(مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين)** مع أنه قد تقرر في الشرع إثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الأمرين ووجود الآخر، وهذا هو الوجه الأول؛ **(ولأن المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية)** يعني قوله عز وجل: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، **(وترك ذكر الممسوسات، لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر)** أولاً ولِمَ خَصّ أحد القسمين بالذكر ثانياً وترك الآخر **(وإذا قدرت)** بالبناء للمفعول والتاء للتأنيث، أو بالبناء للفاعل والتاء ضمير المخاطب، **(أو بمعنى إلا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر)** أولاً، وظهر وجه إفرادهن بالذكر ثانياً، وهذا هو الوجه الثاني.

(وأجاب ابن الحاجب عن) الوجه **(الأول بمنع أن يكون المعنى مدة انتفاء أحدهما، بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول)** وهو كون المعنى مدة انتفاء أحدهما، **(فإنه لا ينفي إلا أحدهما)**، وحاصل كلامه أن الغرض الحامل على جعل أو بمعنى إلا يتأدى بإبقائها على حقيقتها من جعلها هنا عاطفة لأحد الشيئين على الآخر؛ وذلك لأن نفي الأحد المبهم يفيد العموم؛ لأنه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذٍ إلى جعلها بمعنى إلا، وإخراجها عن حقيقتها، وذكر التفتازاني في حاشية «الكشاف» معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال: فإن قيل: لم لم تجعل أو عاطفة

وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهنّ إنما كان لتعيين النصف لهنّ، لا لبيان أن لهنَّ شيئاً في الجملة.

وقيل: «أو» بمعنى الواو، ويؤيّده قول المفسِّرين: إنها نزلت في رجل أنصاريّ طَلَّق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قولٌ آخرُ سيأتي.

والتاسع: أن تكون بمعنى «إلى» وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ «أنْ» مضمرةً، نحو: «للألزمَنَّكَ أوْ تَقْضِيني حَقّي»، وقوله [من الطويل]:

لتفرضوا على تمسوهن، ويكون المعنى: ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر، لما تقرر من أن أو في سياق النفي تفيد العموم، ثم ذكر بأنه أجيب عن ذلك: بأن العطف يوهم تقدير إعادة حرف النفي، أي: أولم تفرضوا فيفيد أن شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لا نفي أحد الأمرين أعني نفي كل، وليس كذلك قال التفتازاني: وفيه نظر؛ لأن محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله، وكما لا وهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بلم قال: ويمكن الجواب بأن عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء، حتى ذهبوا في نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] إلى تأويلات، وقد أمكن ههنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه، على أن مساق قوله: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] يكون بعد الحكم بأنه لا مهر إذا كان الطلاق قبل المسيس، إلا أن توجد أو إلى أن توجد تسمية المهر، أي: فإذا كان ذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى، بخلاف ما لو قيل: لا مهر ما لم يوجد شيء من الأمرين فإن المناسب حينئذٍ أن يقول: فإن وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا إلى هنا كلامه، **(وأجاب بعضهم عن)** الوجه **(الثاني بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن، لا لبيان أن لهن شيئاً في الجملة)** فقد استفيد ثانياً بذكرهن ما لم يستفد أولاً، **(وقيل: أو)** في هذه الآية **(بمعنى الواو)** أي: ما لم تمسوهن وتفرضوا أي: مدة انتفاء مجموع هذين الأمرين، ولا شك أنه لا مهر أصلاً إن وقع الطلاق في هذه الحالة **(ويؤيده)** أي: يقويه **(قول المفسرين: إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس، وقبل الفرض وفيها)** أي: في أو الواقعة في هذه الآية **(قول آخر سيأتي)** وهو كونها بمعنى إلى.

(و) المعنى **(التاسع)**: من معاني أو الاثني عشر: **(أن تكون بمعنى إلى، وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة نحو: لألزمنك أو تقضيني)** أي: إلى أن تقضيني **(حقي و)**

٩٨ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى، فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

ومَنْ قال في ﴿أَوْ تَفْرِضُوا﴾ [البقرة: ٢٣٦] إنه منصوب جوَّز هذا المعنى فيه، فيكون غايةً لنفي الجُنَاح، لا لنفِي المسيس، وقيل: «أو» بمعنى الواو.

والعاشر: التقريب، نحو: «مَا أَدْرِي أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّع» قاله الحريري وغيره.

الحادي عشر: الشرطيّة، نحو: «لأَضْرِبَنَّهُ عاش أَوْ مَاتَ»، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله: «لآتِيَنَّكَ أَعْطَيْتَنِي أَوْ حَرَمْتَنِي»، قاله ابن الشجري.

الثاني عشر: التبعيض، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] نقله ابن الشَجرِي عن بعض الكوفيِّين، والذي يظهر لي أنه إنّما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإنَّ

(لأستسهلن الصعب أو إدرك المنى) فما انقادت الآمال إلا لصابر[1]

المنى جمع منية وهي اسم لما يتمناه الإنسان، وانقياد الآمال موافقتها للمراد ومجيئها على حسبه، وهو استعارة وأنت خبير بأن جعل أو في هذين الأمرين بمعنى إلا الاستثنائية متأت، وبأن جعلها على بابها لعطف أحد الشيئين أو الأشياء ممكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى إلا أو إلى، نحو: لأقتلنه أو يسلم ولألزمنك أو تقضيني حقي وهذا البيت؛ إذ المضارع في الكل منصوب بأن مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر، ويعطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم، أي: ليكونن قتل مني أو إسلام منه، وليكونن لزوم مني له أو قضاء منه لحقي، وليكونن استسهال مني الصعب أو إدراك للمنى. **(ومن قال في أو تفرضوا: إنه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون)** الغاية المستفادة منه **(غاية لنفي الجناح، لا لنفي المسيس)**، وهذا هو القول الآخر الذي وعد بإتيانه في الآية المذكورة.

المعنى **(العاشر)** من معاني أو: **(التقريب نحو: ما أدري أسلم أو ودع، قاله الحريري وغيره)** وقد أسلفنا في أم مناقشة عن المصنف في هذا المثال فراجعه.

المعنى **(الحادي عشر: الشرطية نحو: لأضربنه عاش أو مات، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله لآتينك أعطيتني أو حرمتني)** أي: إن أعطيتني وإن حرمتني **(قاله ابن الشجري)**.

المعنى **(الثاني عشر: التبعيض نحو** ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]**، نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين، والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل؛ فإن**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢، والدرر ٤/ ٧٧. اهـ.

كلٍّ واحد مما قبل «أو» التفصيليّة وما بعدها بعضٌ لما تقدَّم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيدَ مجرَّد معنى التبعيض.

تنبيه ـ التحقيقُ أن «أو» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تخرجُ إلى **معنى «بَلْ»**، وإلى **معنى الواو**. وأمّا بقيةُ المعاني فمستفادة من غيرها، ....

كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها بعض مما تقدم عليهما) أي: على ما قبلها وما بعدها، **(ولم يرد أنها ذكرت لتفيد معنى التبعيض)** حتى تكون قسماً مستقلاً برأسه خارجاً عما مر.

(تنبيه: التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء) أي: لتعلق الحكم بأحد الأمرين المذكورين قبلها وبعدها أو الأمور، **(وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى بل)** فتكون للإضراب ولا تكون حينئذٍ لأحد الشيئين أو الأشياء، **(أو)** تخرج **(إلى معنى الواو)** فتفيد جمع المتعاطفين في الحكم، ولا تكون حينئذٍ لأحدهما، بل لهما معاً، **(وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها)** لا منها، وفي «الكشف» نقلاً عن البزدوي وشمس الأئمة أنهما قالا: هذه الكلمة ليست للتشكيك؛ لأن الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضعاً، أي: ليس بمقصود في المخاطبات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع في الكلام، وليس معناه أن الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ، لأن لفظ الشك قد وضع لمعناه، بل المعنى ما ذكرناه؛ وذلك لأن موضوع الكلام إفهام السامع لا تشكيكه، فلا يكون الشك من مقاصده، فلا تكون هذه الكلمة موضوعة لذلك بل هي موضوعة لأحد المذكورين غير عين كما قلنا، إلا أنها في الإخبارات تفضي إلى الشك باعتبار محل الكلام؛ لأنه أخبر عن مجيء أحدهما في قوله: جاء زيد أو عمرو، ومعلوم أن فعل المجيء وجد من أحدهما عيناً نكرة، إذ لا تصور لصدور الفعل من غير العين، وبإضافة الفعل إلى أحدهما غير عين لا ينتقل الفعل من العين إلى النكرة، بل يبقى مضافاً إلى العين كما وجد، وإنما جهله السامع، فوقع الشك في الذي وجد منه فعل المجيء، فتبين أن التشكيك إنما يثبت حكماً واتفاقاً بكون الكلام خبراً لا مقصوداً بحرف أو، ألا ترى أنها إذا استعملت في الإنشاء لا تؤدي معنى الشك أصلاً مع أنها حقيقة فيه لا مجاز، وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الأصلي، وكذا التخيير يثبت بمحل الكلام أيضاً؛ لأنها إذا استعملت في الابتداء كقولك: اضرب زيداً أو عمراً تناولت أحدهما غير معين، والأمر للائتمار ولا يتصور الائتمار بوقوع الفعل في غير العين، فيثبت التخيير ضرورة التمكن من الائتمار، ولهذا لو اختار أحدهما قولاً لا يصح؛ لأنه لا ضرورة في ذلك إنما هي في حق الفعل انتهى.

ومن العجب أنهم ذَكَرُوا أنَّ من معاني صيغة اَفْعل التخيير والإباحة، ومَثَّلوه بنحو: «خُذْ من مالي درهماً أو ديناراً»، أو «جالس الحسنَ أو ابن سيرين»، ثم ذكروا أن «أو» تفيدهما، ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البيِّن الفساد هذا المعنى العاشر، و«أو» فيه إنما هي للشكّ على زعمهم، وإنما اَستفيد معنى التَّقريب من إثبات اشتباه السلام بالتَّوديع، إذْ حصول ذلك ـ مع تباعُد ما بينَ الوقْتين ـ ممتنع أو مُسْتبعد، وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطيَّة أن يقول وللعطف لأنه قَدَّر مكانها «وإنْ»، والحقُّ أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط كما قدَّره هذا القائل، وأنَّ «أوْ» على بابها، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوفُ في معنى الشرط.

* * *

● **(ألاَ) بفتح الهمزة والتخفيف** ـ على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون للتنبيه؛ فتدلُّ على تحقُّق ما بعدها، ....

(**ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير والإباحة ومثلوه بنحو: خذ من مالي درهماً أو ديناراً**) وهذا للتخيير، (**وجالس الحسن أو ابن سيرين**) وهذا للإباحة، (**ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين، ومن البين الفساد المعنى العاشر**) وهو التقريب، نحو: ما أدري أسلم وأودع، (**وأو فيه إنما هي للشك على زعمهم وإنما استفيد التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع، إذ حصول ذلك**) الاشتباه (**مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد**) فيحصل التقريب ضرورة، (**وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطية أن يقول: وللعطف؛ لأنه قدر مكانها وإن**) وهما حرف عطف وحرف شرط. (**والحق: أن الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل، وأن أو على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط**) عملاً بما تقتضيه أو من التشريك، ولو قيل: بأن هذا من باب الحال المقدرة أي: لأضربنه مقدراً حياته أو مقدراً موته، والمعنى لأضربنه على كل حال لأمكن وكذا لآتينك مقدراً إعطاءك أو حرمانك ولا حاجة إلى تقدير الشرط ولا قد، على ما اختاره ابن مالك وجماعة.

(ألا)

(**بفتح الهمزة والتخفيف**) أي تخفيف اللام (**على خمسة أوجه**:

أحدها أن تكون) هي (**للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها**)، وسيأتي بيان وجه ذلك،

وتدخل على الجملتين، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ويقول المُعْرِبون فيها: حرف استفتاح، فيبيّنون مكانها، ويُهملون معناها وإفادتها التحقيقَ من جهة تركيبها من الهمزة و«لاَ»؛ وهمزةُ الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيقَ، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝٤٠﴾ [القيامة: ٤٠]. قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكادُ تقعُ الجملة ....

(وتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية وذلك (نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]) هذه اسمية ونحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وهذه فعليه (ويقول المعربون فيها) هي (حرف استفتاح فيبينون مكانها) وهو المحل الذي تقع فيه، وهو ابتداء الكلام (ويهملون) ذكر (معناها) الذي وضعت له وهو التنبيه وذلك غير سديد، وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال: تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح؛ لأن إضاقة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة من إضافته إلى أمر ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف، بخلاف الاستفتاح ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون إلا مستفتحاً بها، ولم تسم حروف استفتاح؛ لأنه ليس من دلالتها، وإنما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولاً لها، وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء، وحروف الشرط وحروف الاستقبال والجر وغير ذلك. (وإفادتها التحقيق من جهة تركبها) في الأصل (من الهمزة ولا) لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه، تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل ألا إن زيداً قائم، ولا تقول: إن زيداً قائم، (وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو: أليس ذلك بقادر) أي: هو قادر، وقد يقال: ليس كل همزة استفهام إذا دخلت على النفي أفادت الإثبات، وإنما ذلك حيث تكون للإنكار الإبطالي، ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الإثبات وقوته، ولا يلزم من حصول الإثبات تأكيده فمن أين جاء هذا التحقيق المدعى، فالذي ينبغي أن يقال هنا: هذه الهمزة للاستفهام بطريق الإنكار للنفي فجاء الثبوت المدعى، وإنما جاء بطريق اللزوم؛ لأنه يلزم من رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت، فهو كدعوى الشيء ببينة فمن هذه الجهة جاء التحقيق، وأيضاً فنفي النفي إثبات دائم مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك، ولا يخفاك أن ألا التي للتنبيه كما يقع بعدها الإثبات نحو ألا إن زيداً قائم يقع بعدها النفي نحو ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وإفادتهما التحقيق في القبيلتين ثابتة لما مر.

(قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة) برفع الجملة على أنها اسم تكاد، وتقع خبر متقدم متحمل لضمير عائد على ذلك الاسم، ولا يصح أن يكون

بعدَها إلاّ مُصَدَّرَة بنحو ما يُتَلَقى به القسمُ، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]، وأختها «أما» من مُقَدِّمَات اليمين وطلائعه، كقوله [من الطويل]:

٩٩ - أَمَا وَالَّذِي لاَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ   وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ

وقوله [من الطويل]:

أَمَا وَالذي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي   أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

والثاني: التوبيخ والإنكار، كقوله [من البسيط]:

اسم تكاد ضميراً عائداً على ألا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغير ضمير عائد على الاسم، وهو إما ممتنع أو ضرورة أو نادر، والتقدير على الأول: لا تكاد الجملة تقع (**بعدها إلا مصدرة بنحو: ما يتلقى به القسم**) يعني: إن والنفي، وذلك لمشاركتها للقسم في كونها للتأكيد مثله (**نحو**: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ) لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] ونحو: ألا لا يقوم زيد، (**وأختها أما من مقدمات اليمين وطلائعه**) وطليعة الجيش مقدمته، وما يطلع قبله (**كقوله**:

أما والذي لا يعلم الغيب غيره)   ويحيي العظام البيض وهي رميم

لقد كنت أختار القرى طاوي الحشا   محاذرة من أن يقال لئيم[(١)]

القرى الإحسان إلى الضيف، والحشا ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما يتبعه، والطاوي الجائع، **قوله**:

أما والذي أبكي وأضحك والذي   أمات وأحيا والذي أمره الأمر)[(٢)]

وقد تقدم في أما إنشاد هذا البيت وما بعده وهو:

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى   إليفين منها لا يروعهما الذعر[(٣)]

(**والثاني التوبيخ والإنكار**) وهذا المعطوف مستغنى عنه؛ إذ التوبيخ لا يكون بدون إنكار، ولكن قصد زيادة البيان، (**كقوله**) أي: كقول حسان رضي الله تعالى عنه:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٧٥، ولسان العرب ١٢/ ٢٥٣ (رمم)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٣٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٣/ ٢٨١، والدرر ٥/ ١١٨، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٣٦.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧، وبلا نسبة في تاج العروس (ألا).

١٠٠ ـ ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إلاّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

وقوله [من البسيط]:

١٠١ ـ ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

(ألا طعان ألا فرسان عادية ألا تجشؤ كم حول التنانير)[١]

الطعان مصدر طاعن بالرمح وهو معروف، العادية إما من العدو أو العدوان أي: مسرعة إلى الحرب مسبقة إليها، أو ظالمة لخصومها بشدة بأسها، والعرب تتمدح بمثله من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة، والتجشؤ خروج نفس من الفم ينشأ عن امتلاء المعدة، وهو منصوب على الاستثناء المنقطع، والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه، يوبخ هذا الناظم هؤلاء القوم على عدم الشجاعة وصرف همتهم إلى شبع بطونهم **(وقوله:**

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم)[٢]

الإرعواء الكف عن الشيء واستعمل كثيراً في ترك ما يستهجن يقال: ارعوى عن القبيح، وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزية مشبوبة، أي: قوية مشتعلة وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد، وقال: الأصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال، والهرم كبر السن فإن قلت: من هنا موصولة أو موصوفة وولت شبيبته صلة أو صفة، ولا إشكال فيه وآذنت بمشيب معطوف على الصلة أو الصفة ولا ضمير فيه يعود إلى من فما وجهه؟ قلت: يمكن الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها أنا لا نسلم أن الواو عاطفة بل هي للحال، وقد مضمرة على رأي من يقول به.

والثاني على تقدير جعلها عاطفة يحصل الغرض من الارتباط؛ وذلك لأن ضمير آذنت يعود إلى الشبيبة المضاف إلى ضمير من، وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتي.

الثالث أنا على تقدير كونها عاطفة لا نجعل الصلة أو الصفة هي المعطوفة عليها بل نجعل كلتا الجملتين المتعاطفتين صلة أو صفة، فيكتفى حينئذٍ منهما بضمير واحد؛ لارتباطهما وصيرورتهما كالجملة الواحدة، من حيث إن المعنى: ألا ارعواء لمن قارن الإيذان بالشيب تولى

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩، وتلخيص الشواهد ص ٤١٤، والجنى الداني ص ٣٨٤، وخزانة الأدب ٤/ ٦٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٥، وتخليص الشواهد ص ٤١٤، والدرر ٢/ ٢٣٢.

والثالث: التمنّي، كقوله [من الطويل]:

١٠٢ ـ أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

ولهذا نصب «يَرْأَبَ» لأنه جواب تَمَنٍّ مقرون بالفاء.

والرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله [من البسيط]:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَىٰ أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي؟

شبيبته، والمقارنة معلومة من المقام باعتبار تنزل الجملتين منزلة الواحدة كما ستعرفه في الباب الثاني في الجمل التي لها محل عند الكلام على الجملة التابعة إن شاء الله تعالى.

واعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع ألا، والنفي المفاد بلا باقٍ على حاله، ففي البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان، أو عدوانهم وعدم الارعواء أمر ثابت، والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذٍ فهما حرفان كل منهما يفيد معنى يختص به، فأين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ، وهو الذي فيه الكلام.

(والثالث التمني كقوله:

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات)[(١)]

يرأب يصلح وفاعله ضمير يرجع إلى الرجوع، وأثأت بمثلثة أي خرمت وفتقت الخرز يقال: ثأى الخرز يثأى إذا تخرم والثأى الخرم والفتق، قال جرير:

هو الوافد الميمون والراتق الثأىٰ إذا النعل يوماً بالعشيرة زلت[(٢)]

ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية، ولا خفاء بأن ألا في البيت للتمني **(ولهذا نصب يرأب؛ لأنه جواب تمن مقرون بالفاء)** برفع مقرون على أنه صفة المضاف المرفوع من قوله: جواب تمن ونصب الفعل الجوابي بأن مضمرة على ما عرف في محله.

(الرابع الاستفهام عن النفي كقوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي[(٣)]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٦، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، والجنى الداني ص ٣٨٤، وخزانة الأدب ٤/٧٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٦٣٦، ولسان العرب ١٤/١٠٠٧ (تأنىٰ)، وتاج العروس (ثأىٰ).

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨، وجواهر الأدب ص ٢٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٤، والجنىٰ الداني ص ٣٨٤.

وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجودَ هذا القِسْم، وهو الشَّلوبين.

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدُّخول على الجملة الاسمية، وتعمل عمل «لا» التَّبْرئة، ولكن تختصُّ التي للتمنّي بأنها لا خَبر لها لفظاً ولا تقديراً، وبأنها لا يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكرَّرت؛ أمَّا الأولُ فلأنها ....

وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم، وهو) الأستاذ أبو علي **(الشلوبين)** فإن الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب، يعني انتفى صبرها عند موتي أم تتجلد، فأم فيه متصلة والمعنى أي: الأمرين كائن الجزع أم الجلد، ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهم أولاً عن الجزع وهو عدم الصبر، ثم أضرب واستفهم ثانياً عن الجلد وهو الثبات، وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والمراد بالذي لاقاه أمثاله الموت، وإذا عرفت ما أسلفناه لك قريباً بان لك أن في كلام المصنف نظراً من وجهين:

الأول أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني ألا؛ وليست ألا استفهاماً عن النفي إنما الاستفهام عنده بالهمزة وحدها.

الثاني أن الاستفهام متى كان مفاداً بالهمزة والنفي مفاداً بلا لزم أن يكون مجموع ألا كلمتين، والكلام إنما هو في الحروف المفردة بالأصالة، أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعد به في المفردات، **(وهذه الأقسام الثلاثة)** وهي ألا التوبيخية والتي للتمني والتي للاستفهام عن النفي **(مختصة بالدخول على الجمل الاسمية)**؛ لأن لا معها باقية على عملها الذي كان، وهو لا يكون إلا في الجمل الاسمية، وهذا بخلاف ألا التي للتنبيه فإنها تدخل على الجملتين كما مر، وفي كلام المصنف إدخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت.

(وتعمل) هذه الأقسام الثلاثة **(عمل لا التبرئة)** وهي التي لنفي الجنس، قال الأندلسي: إنما سميت بذلك؛ لأنها تنفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه قلت: وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل، وعليه فالتبرئة صفة للا بالتأويل المذكور، ولا يقال: إنه على حذف مضاف أي: ذات التبرئة لفوات المبالغة، ويحتمل أن تكون لا مضافة للتبرئة **(لكن تختص التي للتمني)** عن التي للإنكار التوبيخي، والتي للاستفهام عن النفي **(بأنها لا خبر لها لا لفظاً ولا تقديراً)**، فإذا قيل: ألا ماء كان ذلك كلاماً مركباً من حرف واسم نظراً إلى المعنى، وما زالوا يستغربون قول الفارسي إن نحو: يا زيد كلام مركب من حرف واسم، فهذا سيبويه إمام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك، **(وبأنها لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها)** فلا يقال: ألا ماء عذب بالرفع بناء على أنها مع اسمها في محل اسم مرفوع بالابتداء، **(وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت)** فلا يقال: ألا ماء وألا عسل بالرفع فيهما أو في أحدهما، **(أما الأول فلأنها)** أي:

بمعنى: أتمنّى، و«أتمنّى» لا خبر له؛ وأما الآخران فلأنها بمنزلة «لَيْتَ»، وهذا كلّه قولُ سيبويه ومَنْ وافقه. وعلى هذا فيكون قولُه في البيت: «مستطاعٌ رجوعُه» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون «مُستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل، و«رجوعه» مرفوع به عليهما لما بيَّنا.

والخامس: العَرْض والتَّحْضِيض، ومعناهما: طلبُ الشيء، لكن العَرْضُ طلبٌ بلِين، والتَّحضيض طلب بَحَثّ، وتختص «ألاَ» هذه بالفعليّة، ....

فلان ألا المراد بها التمني (**بمعنى أتمنى، وأتمنى لا خبر له**) فكذا ألا لا يكون لها خبر إذ التمني يغنيها عنه، ويصير اسمها بمثابة المفعول من جهة المعنى، فقولك: ألا ماء في معنى أتمنى ماء (**وأما الآخران**) وهما امتناع مراعاة المحل وامتناع الإلغاء؛ (**فلأنها بمنزلة ليت**) وليت يمتنع فيها الأمر فكذا ما هو بمنزلتها (**وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه**)، وقد خالف في ذلك المازني والمبرد، واختار الجزولي وابن الحاجب مذهبهما، (**وعلى هذا**) الذي ذهب إليه سيبويه وموافقوه يفصل الكلام (**فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبراً على التقديم**) للخبر (**والتأخير**) للمبتدأ، (**والجملة**) في محل نصب (**صفة على اللفظ**) إذ لا مانع منه، (**ولا يكون مستطاع خبراً**) لا لا (**أو نعتاً على المحل ورجوع مرفوع به عليهما**) أي على التقديرين وهما كونه خبراً وكونه نعتاً على المحل؛ (**لما بينا**) من أن سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لا لا هذه خبراً ولا يجوزون مراعاة محلها مع اسمها، وقد استبينت أن الفاء من قوله: فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه، وقد يقال إن قوله: وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط؛ إذ معناه وإن بنينا على هذا فتكون الفاء رابطة الجواب، لكن يقدح فيه بأن الجواب متى صلح لجعله شرطاً امتنعت الفاء، ولا شك أن يكون صالحاً لأن يقع شرطاً، فإن قلت: هو كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾ [المائدة: ٩٩]، قلت: ليس كذلك فإن الفعلية الواقعة بعد الفاء في هذه الآية خبر مبتدأ هو ضمير يعود إلى من، فالجواب إذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء، ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر؛ فإن ذهبت إلى تقدير مبتدأ وهو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعاً.

(**والخامس العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين، والتخصيص طلب بحث**) وهذا صريح في أن ألا بجملتها مفيد لذلك وضعاً وبعضهم يقول: إن العرض مولد من الاستفهام؛ وذلك لأن همزة الاستفهام لما دخلت على فعل منفي ممتنع حمله على حقيقة الاستفهام؛ للعلم بعدم النزول مثلاً في قولك: ألا تنزل عندنا، وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه، ويمكن أن يقال مثله في الإنكار التوبيخي والتمني (**وتختص ألا هذه**) التي للعرض والتحضيض (**بالفعلية**) أي: بالجملة الفعلية؛ لأنها

نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]؛ ومنه عند الخليل قولُه [من الوافر]:

١٠٣ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

والتقدير عنده «ألا تُرُونَنِي رجلاً هذه صفته»، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى؛ وزعم بعضُهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي: ألا جَزَى الله ....

للطلب ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به، بخلاف الاسمية؛ لأنها للثبوت وعدم الحدوث (**نحو** ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢])، ونحو ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]، وكأن الآية الأولى مثال للعرض، والثانية مثال للتحضيض، (**ومنه عند الخليل**) قول الشاعر:

(ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت)[(١)]

المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن أي: تجعله حاصلاً، قال الجوهري: والبيت مضمن أي: تبيت تفعل كذا يعني أن تبيت فعل ناقص، وأن خبره مذكور بعد هذا البيت ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين، وهو افتقار البيت إلى ما بعده كقول النابغة:

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ أني
شهدت لهم مواطن صادقات شهدن لهم بحسن الظن مني[(٢)]

وإنما أنشد الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال: ويروى ألا رجلاً بمعنى هات لي رجلاً، ويروى ألا رجل بمعنى ألا من رجل، قلت: والذي يظهر في توجيه الرفع أن يكون رجلاً فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور أي: ألا يدل رجل، وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير ألا دلالة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كما في قراءة من قرأ: والله يريد الآخرة بالجر أي: ثواب الآخرة، ويدل على هذا المحذوف بدل والمعنى: ألا تحصلون لي دلالة رجل، وأما رواية النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضي أن تكون ألا للعرض، (**والتقدير عنده ألا تروني رجلاً هذه صفته فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى**)، وتوجيه الجوهري للنصب يقتضي أنه جعل ألا للتنبيه (**وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي: ألا جزى الله**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن قعاس المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، والجنى الداني ص ٣٨٢.

(٢) البيتان من البحر الوافر، وهما للنابغة في ديوانه ص ٢٧ و١٢٨، ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن).

رَجُلاً جزاه خيراً، و«ألا» على هذا للتَّنبيه. وقال يونس: «ألا» للتمنّي، ونَوَّنَ اسم «لا» للضرورة، وقولُ الخليل أَوْلَى، لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين؛ وإضمار الخليل أَوْلىٰ من إضمار غيره؛ لأنه لم يُرِد أن يدعُوَ لرجلٍ على هذه الصفة، وإنما قَصْدُه طلبه. وأما قولُ ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: «إنَّ «يَدُلُّ» صفة لـ «رجل»، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسّرة وهي أجنبيّة» فمردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] ثم الفَصْلُ بالجملة لازمٌ وإن لم تقدّر مفسرة، إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية.

رجلاً جزاه خيراً وألا على هذا للتنبيه) لا للعرض؛ لأن ألا التي للعرض لا تدخل على الجمل الإنشائية من حيث إن العرض طلب، والمطلوب إنما هو أمر يقع في الخارج والإنشاء لا خارج له فيطلب، **(وقال يونس: ألا)** في البيت المذكور **(للتمني ونون الاسم للضرورة)**، وإلا فقد كان حقه البناء؛ لأنه مفرد، **(وقول الخليل أولى)** من قول يونس؛ **(لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل)** بدليل أنه يقع في سعة الكلام **(بخلاف التنوين)** في مثل هذا المحل فإنما يرتكب لضرورة الشعر، ولا يرتكب في السعة؛ وإذا دار الأمر بين وجه لا يفعل إلا للضرورة، ووجه سالم من ذلك فالحمل على الثاني أولى بلا شك، **(وإضمار الخليل)** تروني **(أولى من إضمار غيره)** جزى الله **(لأنه)** أي: لأن الشاعر **(لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة)** حتى يضمر الفعل الدعائي **(وإنما قصده طلبه)** وإضمار الخليل موف بهذا القصد، قلت وفيه نظر؛ لأن الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات، كقول السائل: رحم الله امرأً أعانني وهو هنا متأتٍ، **(وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: إن يدل صفة لرجل)** المنصوب في البيت **(فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة)**، وفيه تسامح من جهة أن المفسر فعلها لا هي بأسرها **(وهي أجنبية فمردود بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾** [النساء: ١٧٦]) فإن هلك جملة تفسيرية، وقد فصل بها بين الموصوف وهو أمرؤ وصفته وهي ليس له ولد، وحاصله منع أن تكون المفسرة أجنبية، أو منع الفصل بها مع أجنبيتها، قلت: وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون قوله: ليس له ولد جملة خالية من الضمير المستتر في هلك، كما صرح به بعض المعربين ونوزع في ذلك بأن المسند إليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف، فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له، أما الضمير ففي جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهي كالمؤكدة وإذا دار الأمر بين هذين فمعتمد الإسناد أولى، فلو قلت: ضربت زيداً ضربت زيداً العاقل انبغى أن يكون العاقل صفة للأول، وهذا يشعر بأن المفسرة غير أجنبية على أنه لو سلم كونها أجنبية لا يضر فيما نحن فيه؛ لأنه شعر ومثل ذلك مغتفر فيه، **(ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية)** وفيه نظر؛ إذ لا

● (إلاّ) بالكسر والتشديد ـ على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون **للاستثناء**، نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح؛ ونحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريّين، ويُبعده أنه لا ضميرَ معه في نحو: «ما جَاءني أحَدٌ إلا زيدٌ» كما في نحو: «أكلت الرغيف ثُلثَه»، ....

يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة؛ لجواز أن تقدر معمولة لمقولاً محذوفاً صفة لرجلاً، أي: إلا رجلاً مقولاً فيه جزاه الله خيراً يدل فلم يقع فصل بجملة، ولو سلم كونها غير محكية بالقول جعلت معترضة والفصل بها مغتفر واقع في الفصيح نظماً ونثراً.

(إلا بالكسر) للهمزة **(والتشديد)** للام **(على أربعة أوجه:**

أحدها أن تكون للاستثناء نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] **وانتصاب مابعدها في هذه الآية ونحوها)** مما وقع فيه المستثنى منصوباً وإن لم يكن الاستثناء متصلاً **(بها)** أي: بإلا **(على الأصح)** من الأقوال المذكورة في هذه المسألة، وما حكاه المصنف هو مذهب المبرد والزجاج، ووجهه أن معنى الاستثناء قائم بإلا والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وقد يقال عليه ينتقض بنحو: ما قام أحد إلا بكر بالرفع على البدل؛ إذ الاستثناء بها موجود ولا نصب، وقال البصريون: العامل فيه الفعل المتقدم، أو ما فيه معنى الفعل بتوسط إلا، وقال ابن الحاجب: العامل فيه المستثنى منه بواسطة، إلا قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه، والعمل موجود نحو القوم إلا زيداً إخوتك، قال الرضي: وللبصريين أن يقولوا إن في إخوتك معنى الفعل وإن كان في أخوة النسب أي ينتسبون إليك بالأخوة، قلت: مثل هذا الاعتذار لا يتأتى في مثل قولك: هذه الأعيان إلا هذه الخشبة حجارة، على أن كلاً من القولين يرد عليه ما سبق.

(ونحو ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]) وهذا معطوف على قوله أولاً ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] يعني أن كون إلا للاستثناء ثابت مع نصب المستثنى ورفعه كما في الآيتين، **(وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، ويبعده أنه)** أي: البدل الواقع بعد إلا **(لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد كما)** كان الضمير مع البدل **(في أكلت الرغيف ثلثه)** وجوابه أنهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير، وإنما اشترطوه من حيث كونه رابطاً فإذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود

وأنه مخالف للمُبْدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، و«إلاّ» حرفُ عطفٍ عند الكوفيين؛ وهي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفيّ بعد إيجاب، وهذا موجَبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: «مَا قَامَ إلاَّ زيدٌ»، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل «مَا قام أحدٌ إلا زيدٌ».

الثاني: أن تكونَ بمنزلة «غير» ....

على اشتراط وجوده، وهنا الربط متحقق بدونه وذلك؛ لأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول، وإلا لإخراج الثاني من الأول، فعلم أنه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج إلى الضمير، بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه فإنه لا رابط فيه إلا الضمير فاحتيج إليه.

(و) يبعد القول بالبدل أيضاً **(أنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب)** وهو محذور، قال الرضي: ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة، نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم، جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل، والإعراب على الاسم كذلك نجعل في نحو: ما جاء أحد إلا زيد، قولنا إلا زيد بدلاً، والإعراب على الاسم فارتفاع ما بعد إلا على البدلية عند البصريين كما عرفت.

(وعلى أنه معطوف على المستثنى منه وإلا حرف عطف عند الكوفيين، وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك) أي: ما بعد لا العاطفة في قولك جاء زيد لا عمرو **(منفي بعد إيجاب وهذا)** الذي نحن فيه وهو الواقع بعد إلا في نحو: ما جاءني أحد إلا زيد **(موجب بعد نفي)**، فإن قلت: كان من حقه أن يشير بهذا إلا ما بعد لا العاطفة؛ لأنه القريب، وبذلك إلى ما بعد إلا؛ لأنه بعيد بالنسبة إلى الأول فَلِمَ عكس؟ قلت: لما كان ما بعد إلا هو فرض المسألة المحدث عنها نزله منزلة القريب المشاهد الذي هو نصب العين، فأشار إليه بهذا وما بعد لا العاطفة إنما جاء بطريق العرض لغرض التشبيه، فكان حقيقاً بالبعد عن هذا المقام الذي هو بصدده فأشار إليه بذلك.

(ورد) مذهب الكوفيين **(بقولهم)** أي: قول العرب: **(ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل)** ولذلك حكم على إما الأولى من قولك: قام إما زيد وإما عمرو بأنها ليست حرف عطف، **(وقد يجاب)** عن هذا الرد **(بأنه)** أي بأن العاطف الذي هو إلا عندهم **(ليس تاليها)** أي تالي العوامل **(في التقدير)** وإن وليها في اللفظ؛ **(إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد)** وغايته أن المعطوف عليه حذف في اللفظ؛ ولا محذور فيه.

(الثاني: أن تكون بمنزلة غير) في أن ما بعدها مغاير لما قبلها ذاتاً أو صفة كما بعد غير،

فيوصفُ بها وبِتَاليها، جمعٌ مُنكَّر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلا يجوز في «إلاّ» هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى، إذ التقديرُ حينئذٍ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهمُ الله لم يفسدا، وليس ذلك المراد؛ ....

في مثل قولك: مررت برجل غير زيد، ودخل عمرو بوجه غير الوجه الذي خرج به، ولا يعتبر مغايرته له نفياً وإثباتاً كما كانت إلا في حالة الاستثناء، وقد صرح غير واحد بأن إلا هذه وهي التي بمنزلة غير حرف، بل صرح التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على لا فارض ولا بكر، بأنه لا قائل باسميتها، وأقول: لو ذهب إليه ذاهب لم يبعد، فإن قلت: يمنع منه عدم إلزام خفض ما بعدها، ولو كانت اسماً بمعنى غير لكان ما بعدها مضافاً إليه، فيخفض دائماً، قلت: لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها، كما قيل في لا في نحو قولك: زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير، وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي، **(فيوصف بها وبتاليها)** لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم، قال ابن قاسم: وهو تجوز في العبارة والتحقيق: أن الوصف إنما هو بها وبتاليها لا بها وحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها؛ لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة هذا كلامه، قلت: ولو جعلت بمعنى غير اسماً كما أشرنا إليه لكان الوصف بها وحدها، وتاليها إنما ذكر لبيان ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع، ولكن الذي قاله جماعة: إنه يوصف بها وبتاليها **(جمع منكر أو شبهه)** أي: شبه الجمع المنكر، فيدخل تحته أمران:

أحدهما الجمع المعرف تعريفاً لفظياً لا يخرجه عن معنى التنكير، فهذا جمع معرف شبيه بالمنكر.

والآخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع، ولكنه في معناه فهذا يصدق عليه أيضاً شبه المنكر، وسيذكر المصنف أمثلة الكل.

(مثال الجمع المنكر ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] **فلا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء)** لا **(من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذٍ)** أي: حين إذ تكون للاستثناء الذي قضيته خروج المستثنى من المستثنى منه **(لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد)** بل المراد أن الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو.

ولا من جهة اللفظ، لأن «آلهة» جمع منكَّر في الإثبات فلا عموم له فلا يصحُّ الاستثناء منه، فلو قلت: «قام رجَالٌ إلا زيداً» لم يصحّ اتفاقاً. ....

(ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه) ومن هنا أشكل كلام الزمخشري على بعض العلماء، وذلك أنه قال في الكشاف في تفسير سورة الحجر حيث تكلم على قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨ ـ ٥٩] الاستثناء إن كان من قوم فمنقطع لوصفهم بالإجرام، فاختلف الجنسان وإن كان من الضمير في مجرمين فمتصل، كأنه قيل: إلى قوم أجرموا كلهم إلا آل لوط وحدهم.

وتقرير الإشكال: أن النكرة في الإثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له، فالتفريق مشكل، وحاول الطيبي الجواب بأن الضمير في مجرمين وإن كان معرفة فالتعريف فيه للجنس وآل لوط بعض منهم، والمقصود الإخراج وهو حاصل، هذا كلامه، وقد يقال عليه: إنما يعم الضمير بعموم معاده، والمعاد في الآية ليس بعام لكونه نكرة في الإثبات كما قلنا، فمن أين عموم الضمير العائد عليه؟ والذي ينبغي الاعتماد عليه في الجواب أن يقال: لا يمتنع عموم النكرة في الإثبات لمقتضٍ وهذا كذلك بدليل آية لوط ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٠]، والقصة واحدة فثبت أن المراد من المنكر هنا هو ذلك المعرف، فعمت النكرة في الإثبات لقيام دليل العموم، وحينئذٍ اتجه الفرق وذلك أن هذا الظاهر العام بالفرض صار بعد تخصيصه بالمجرمين في قوة قولك مجرمي قوم لوط، فلم يشمل الآل لكونهم غير مجرمين، فاختلف الجنسان فتعين الانقطاع، ويكون الإرسال حينئذٍ في معنى الإهلاك فقط، وإن عاد الاستثناء إلى الضمير المستكن في مجرمين، وقد فرضنا أن معاده عام يشمل الآل وغيرهم تحقق الإخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال، والمعنى: إنا أرسلنا إلى قوم لوط الذين منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقون، والإرسال حينئذٍ ليس بمعنى الإهلاك كما كان في الأول وإنما هو بمعنى البعث لإنجاء المحسنين وإهلاك المجرمين فتأمله.

وعلى تقدير كون الجمع المنكر في الإثبات لا عموم له **(فلو قلت: قام رجال إلا زيداً لم يصح اتفاقاً)**، ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الأصوليون الخلاف في عموم الجمع المنكر في الإثبات، قال التفتازاني في التلويح: لا شك في عمومه بمعنى انتظام جمع من المسميات، وإنما الخلاف في العموم بوصف الاستغراق والأكثرون على أنه ليس بعام؛ لأن رجالاً في الجموع كرجل في الوحْدَانِ يصح إطلاقه على كل جمع كما يصح إطلاق رجل على كل فرد على سبيل البدل، وبعضهم على أنه عند الإطلاق للاستغراق فيكون عاماً هذا كلامه، والمنقول عند النحاة أن مذهب الجمهور منهم أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه، وأن المبرد

وزعم المبرِّد أن «إلاّ» في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجّاً بأن «لو» تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه؛ وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو: «لَوْ كان مَعَنا إلا زَيْدٌ أجودُ كلام؛ ويردُّهُ أنهم لا يقولون: «لو جاءَني دَيَّارٌ أكْرَمْتُه»، ولا «لَوْ جاءَني مِنْ أحَدٍ أكرمته»، ولوْ كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز «مَا فيها ديَّار»، و«ما جاءَني مِنْ أحَدٍ». ولما لم يجز ذلك دلَّ على أن الصواب قولُ سيبويه إنَّ «إلاَّ» وما بعدها صفة.

قال الشَّلوبين وابن الضَّائع: ولا يصحُّ المعنى حتى تكون «إلا» بمعنى «غير»، والتي يُراد بها البدل والعوض، ....

يخالف في ذلك ذاهباً إلى أنه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول، فما هذا الاتفاق الذي نقله المصنف؟! وقد رأيت في نسخة بهذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظة اتفاقاً.

(وزعم المبرد أن إلا في الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل، محتجاً بأن لو تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو لو كان معنا إلا زيد، أجود كلام) لوقوع التفريغ في النفي، فكأنه قيل في المثال: ما كان معنا إلا زيد، وفي الآية ما فيهما آلهة إلا الله، وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] مجرى النفي فأجاز البدل في قوم يونس، فإن قلت: هب أن الجمع المنكر هنا وقع في سياق النفي كما قاله المبرد، فكان مستغرقاً لا أن استثناء المفرد منه لا يجوز، كما إذا قلت: ما جاءني رجال لم يصح أن تقول إلا عمرو؛ لأن المعنى ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة، فلا يدخل فلا يستثنى على ما صرح به الرضي، قلت: قد أجاب عنه بقوله: وأما عدم دخول الله في الآلهة فلا يضر المبرد؛ لأنه يكتفى في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم.

(ويرده) أي يرد مذهب المبرد **(أنهم)** أي: العرب **(لا يقولون: لو جاءني ديار أكرمته، ولا لو جاءني من أحد ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك، كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد ولما لم يجوز ذلك دل)** عدم جوازه، **(على أن الصواب قول سيبويه أن إلا وما بعدها صفة)** وللمبرد أن يقول: قد أجمعنا على إجراء النفي المؤوّل مجرى النفي الصريح في مثل: أبى زيد إلا القيامَ فأجزنا التفريغ فيه، قال الله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩] وقال تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] مع أنه لا يجوز أن يقال: أبى ديار المجيء وأبى من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا **(قال الشلوبين وابن الضائع)** بضاد معجمة وعين مهملة، **(ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التي يراد بها العوض والبدل)** لا

قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا»، أي: رجل مكان زَيْدٍ أو عوضاً من زيد، انتهى.

قلت: وليس كما قالاَ، بل الوَصْفُ في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مُخصِّص مثلُه في قولك: «جاء رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيدٍ»، وفي الآية مؤكّد مثلُه في قولك: «متعدّد موصوف بأنه غير الواحد»، وهكذا الحكم أبداً: إنْ طابَقَ ما بعد «إلاّ» موصوفَهَا بالوصفُ مُخَصِّص له، وإن خالَفَهُ بإفرادٍ أو غيره فالوصف مؤكِّد. ولم أرَ مَنْ أَفْصَحَ عن هذا، لكن النحويّينِ قالوا: إذا قيل: «له عِندِي عَشَرَةٌ إلا درهماً» فقد أقرّ له بتسعة، فإن قال: «إلا دِرْهَمٌ» فقد أقرَّ له بعشرة، وسِرُّه أن المعنى حينئذٍ عشرة موصوفة بأنّها غيرُ درهم، وكلُّ عشرةٍ فهي موصوفة بذلك، فالصِّفة هنا مؤكِّدة صالحة للإسقاط مثلها في ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وتتخرَّج الآية على ذلك، إذ المعنى حينئذٍ: لو كان فيها آلهةٌ لفسدتا، أي أن الفساد يترتّب على تقدير تَعَدُّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد.

ومثالُ المعرَّف الشبيه بالمنكَّر قولُه [من الطويل]:

بمعنى غير التي يراد بها مطلق المغايرة، فعلى هذا يكون المعنى في الآية: لو كان فيهما آلهة عوضاً عن الله وبدلاً منه لفسدتا، (**قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا أي: رجل مكان زيد أو عوضاً عن زيد**) وليس المعنى لو كان معنا رجل مغاير لزيد لغلبنا؛ فإن هذا يصدق بما إذا كان زيد فيهم إذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقدان زيد منهم، وليس هذا هو المقصود إنما المقصود أن زيداً لو لم يكن معنا وكان رجل آخر مكانه لغلبنا، (**انتهى**) كلامهما، (**قلت: وليس كما قالاه بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مخصص مثله في قولك: جاء رجل موصوف بأنه غير زيد، وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بأنه غير الواحد، وهذا الحكم أبداً إن طابق ما بعد إلا موصوفها، فالوصف مخصص له وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد، ولم أر من أفصح عن هذا لكن النحويين قالوا: إذا قيل له: عندي عشرة إلا درهماً فقد أقر له بتسعة**)؛ لأنه قد أخرج من العشرة واحداً (**فإن قال: إلا درهم**) بالرفع (**فقد أقر له بعشرة**) ضرورة أن الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيئاً؛ (**لأن المعنى عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل عشرة فهي موصوفة بذلك**) فلم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء ولم تخصص بذلك (**والصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في نفخة واحدة**) ضرورة أن أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة (**وتتخرج الآية**) وهي ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] (**على ذلك إذ المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي: إن الفساد يترتب على تقدير تعدد الإله، وهذا هو المعنى المراد ومثال**) الجمع (**المعرف الشبيه بالمنكر قوله:**)

١٠٤ ـ أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فوق بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إلاَّ بُغَامُهَا

فإن تعريف «الأصوات» تعريفُ الجنسِ.

ومثالُ شبه الجمع قولُه [من البسيط]:

١٠٥ ـ لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمَىٰ، الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ، إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها)(١)

أنيخت أبركت، والبلدة الصدر يقال: فلان واسع البلدة أي واسع الصدر، والبلدة أيضاً الأرض يقول أبركت هذه الناقة أو هذه الإبل، فألقت صدرها على الأرض ففيه جناس تام، وقليل بها الأصوات صفة لبلدة المجرور بالإضافة، وبغام الناقة بضم الموحدة وبالغين المعجمة صوت لا تفصح به، فقد وقع إلا بغامها صفة لجمع شبيه بالمنكر **(فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس)** وحكم ما هو فيه حكم النكرة كقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني(٢)

أي: لئيم من اللئام والمعنى في البيت: ليس بها أصوات إلا بغام الناقة أو الإبل، فإن قلت: لا خفاء بأن الصفة في البيت مخصصة لا مؤكدة مع أنها مخالفة لموصوفها؛ إذ هي مفردة وهو جمع فيلزم انهدام القاعدة التي بنى المصنف عليها كلامه، قلت: البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة.

(ومثال شبه الجمع قوله:

لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر)(٣)

سليمى منادى محذوف حرف النداء، أي يا سليمى والدهر منصوب إما على أنه ظرف مستقر خبر كان، أي: لو كان غيري موجوداً في هذا الدهر الصعب، وصح الإخبار به عن الجثة كما في قولك: نحن في يوم طيب، وإما على أنه مفعول بفعل محذوف، أي: لو كان غيري يقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها، وهي جمع حادثة وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب، والصارم السيف القاطع والذكر من السيوف وكذا المذكر: ما كان ذا ماءٍ ورونق، والمعنى: لو كان غيري الموصوف بأنه مغاير للصارم الذكر يقاسي شدائد هذا الزمان، ولو كان

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤١٨، والدرر ٣/ ١٦٨.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٦٢، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (إلا).

فـ «إلاّ الصارم»: صِفة لـ «غيري».

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشْترط كونُ الموصوف جمعاً أو شبهه، لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إلا زيد لَغَلَبْنَا»، وهو لا يُجْرِي «لو» مجرى النفي، كما يقول المبرّد.

وتُفَارِق «إلا» هذه «غَيْراً» من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: «جَاءَني إلاّ زيد»، ويقال: «جَاءَني غَيْرُ زَيْدٍ»، ونَظِيرُهَا في ذلك الْجُمَلُ والظروفُ، فإنها تقعُ صفاتٍ، ولا يجوز أن تَنُوبَ عن موصوفاتها.

في هذا الدهر الشديد لغيره سقوط النوائب لكني لم يغيرني ذلك لما أنا عليه من الصبر وثبات الجنان، (**فإلا الصارم صفة لغيري**) وغيري وإن كان مفرد اللفظ فهو متعدد المعنى فهو شبيه بالجمع (**ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل إلا زيد**) لغلبنا ورجل ليس بجمع قطعاً، (**وهو**) أي: سيبويه (**لا يجري لو**) من جهة دلالتها على النفي بحسب المعنى (**مجرى النفي**) الصريح (**كما يقول المبرد**) حتى يكون شبيهاً بالجمع من حيث شموله للأفراد، لكونه نكرة في سياق النفي (**وتفارق إلا هذه**) وهي التي يوصف بها وبتاليها (**غيراً**) التي بمعناها (**من وجهين**:

أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها) أي: موصوف إلا التي بمعنى غير (**لا يقال: جاءني إلا زيد**) بحذف الموصوف، (**ويقال: جاءني غير زيد**) بحذفه لأصالة غير في الوصفية وتطفل إلا عليها في ذلك، فلم تقو قوتها، (**ونظيرها**) أي: نظير إلا التي بمعنى غير (**في ذلك**) أي: في وقوعها صفة مع امتناع حذف موصوفها (**الجمل والظروف فإنها تقع صفات**) مثل: جاءني رجل أبوه كريم وهذا رجل في الدار، (**ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها**) فلا يجوز أن يقال: جاءني أبوه كريم، وهذا في الدار على حذف الموصوف، وليس هذا الإطلاق صحيحاً فقد قالوا في الجمل: إذا كانت صفة لموصوف هو بعض من مجرور بمن، أو في متقدم جاز الحذف قياساً فالأول كقولهم: منّا ظعن ومنا أقام أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، والثاني كقوله:

لو قلت ما في قومها لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم[1]

أصله: لو قلت: ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف وهو أحد وكسر

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لحكيم بن معية في خزانة الأدب ٥/٦٢، ٦٣، وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٦/١٩، ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٣/٥٩.

والثاني: أنه لا يوصَفُ بها إلا حيث يصحُّ الاستثناء، فيجوز «عندي درهمٌ إلاّ دانق» لأنه يجوز إلاّ دانقاً، ويمتنع «إلاّ جيد»، لأنه يمتنع إلا جيداً، ويجوز «دِرْهَمٌ غَيْرُ جيد» قاله جماعات. وقد يُقال إنّه مخالفٌ لقولهم في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولمثالِ سيبويه «لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا».

وشَرَطَ ابنُ الحاجب في وقوع «إلاّ» صفةً تعذُرَ الاستثناء، وجعل من الشاذّ قولَه [من الوافر]:

حرف المضارعة من تأثم، وأبدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وقدم جواب لو فاصلاً بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف، وكذا قالوا في الظرف أيضاً كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]، وقوله: مافي القوم دون زيد أي أحد دون زيد.

(والثاني أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز: عندي درهم إلا دانق) بكسر النون وفتحها وهو سدس الدرهم، ويقال أيضاً داناق بألف بعد النون؛ **(لأنه يجوز إلا دانقاً)** بالنصب على الاستثناء لدخول الدانق في الدرهم **(ويمتنع إلا جيد)** بالرفع على الوصف؛ **(لأنه يمتنع إلا جيداً)** بالنصب على الاستثناء؛ لعدم شمول الدرهم المنكر في سياق الإثبات للجيد وغير الجيد، فلا عموم فلا استثناء، **(ويجوز)** عندي **(درهم غير جيد)** برفع غير على الوصف؛ مع عدم صحة الاستثناء؛ ففارقت إلا في ذلك **(قاله جماعات)** منهم ابن مالك وغيره.

(وقد يقال: إنه مخالف لقولهم في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] **الآية ولمثال سيبويه لو كان معنى رجل إلا زيد لغلبنا)** فإنهم صرحوا بأن إلا فيهما للصفة مع تعذر الاستثناء لما عرفت، فإن قلت: إذا جاز وقوع إلا بمعنى غير في مثال المصنف: عندي درهم إلا دانق فالمخبر عنه درهم كامل، والوصف مؤكد إذ كل درهم موصوف بأنه غير دانق، وإذا كان كذلك انتقض ما قرره أولاً من قاعدته القائلة متى طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص؛ فإن ما بعد إلا في المثال المذكور وهو دانق مطابق لموصوفها وهو درهم، باعتبار أن كلاً منهما مفرد، قلت: لما كان الدرهم في معنى قولك: ستة دوانق لم يقع ذلك التطابق معنى، **(وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء)** كما في الآية ومثال سيبويه **(وجعل من الشاذ قوله:**

١٠٦ ـ وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ، لَعَمْرُ أبِيكَ، إلاَّ الفَرْقَدانِ

والوصف هنا مخصص لا مؤكد، كما بينت من القاعدة.

والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظِ والمعنى، ذَكَرَه الأخفشُ والفَرَّاء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قولَه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١]، أي: ولا الذين ظلموا، ولا مَنْ ظلم، وتَأَوَّلهما الجمهورُ على الاستثناءِ المنقطع.

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان)[1]

قال: وفي البيت شذوذانِ: وصفُ كل دون المضاف إليه والمشهور في مثله وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط، والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل، **(والوصف هنا مخصص)** لمطابقة ما بعد إلا وهو الفرقدانِ ما قبلها في الإثنينية؛ لأن المعنى كل أخوين متفارقان إلا الفرقدان، وكل بحسب ما يضاف إليه فليس الوصف مؤكداً وإنما هو مخصص **(لما ثبت من القاعدة)** المتقدمة من أنه متى طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص وإلا فمؤكد، والفرقدان نجمان قريبان من القطب.

(والثالث) من أوجه إلا الأربعة **(أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة)** بالتصغير وهاء التأنيث **(وجعلوا منه)** قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقوله تعالى: ﴿يَا مُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١] **(أي: ولا الذين ظلموا)** في الآية الأولى **(ولا من ظلم)** في الآية الثانية، وفي كلام المصنف حذف عاطف في غير محله كما رأيت، **(وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع)** وهو في الآية الثانية ظاهر؛ لأن الأنبياء لا يصدر من أحد منهم ظلم حتى يكون الأول شاملاً لمن ظلم منهم ومن لم يظلم، فيستثنى الظالم، وإنما المعنى: لكن من ظلم من غيرهم، ففي «الكشاف»: وإلا بمعنى؛ لكن؛ لأنه لما أطلق نفي الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة لطروّ الشبهة فاستدرك ذلك، والمعنى ولكن من ظلم منهم أي: فرطت منه صغيرة مما يجوز على الأنبياء كالذي فرط من آدم ويونس وسليمان.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٧٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١.

والرابع: أن تكون زائدةً، قاله الأصمعي وابن جنّي، وحملاً عليه قولَه [من الطويل]:

١٠٧ ـ حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً   عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

وابن مالك، وحمل عليه قوله [من الطويل]:

وأما الآية الأولى فقيل فيها: يحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا استثناء منهم، أي: لئلا يكون حجة لأحد من اليهود في خلاف ما في التوراة من تحويل القبلة إلا للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه وحباً لبلده ولو كان على الحق للزم قبلة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهذا تحويم على أن الاستثناء متصل وأن المعنى إلا الظالمين فإنه يكون لهم حجة بما ذكر، ومعلوم أن هذا ليس بحجة بل شبهة ظاهرة البطلان يسوقونها مساق الحجة والبرهان، فإن أريد بالأولى الحجة الحقيقية، ومثل هذه الحجة لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وإلا لم يصح الاستثناء، قال التفتازاني: ولا محيص سوى أن يراد بالحجة المتمسك حقاً كان أو باطلاً، ومن ههنا ذهب بعضهم إلى أن هذا من قبيل:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم   بهن فلول من قراع الكتائب[1]

(والرابع) من أوجه إلا **(أن تكون زائدة قاله الأصمعي وابن جني وحملا عليه قوله)** أي: قول ذي الرمة:

(حراجيج ما تنفك إلا مناخة   على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا)[2]

الحراجيج بحاء مهملة في الأول وجيمين بعدها جمع حرجوج بضم الحاء، وهي الناقة الطويلة على وجه الأرض، والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المكان الذي يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطناً، وإنما المراد بها الأرض فقد تطلق البلد والبلدة على مطلق الأرض، والقفر المفازة لا نبات فيها ولا ماء، ووجه ما ذهب إليه الأصمعي وابن جني من زيادة إلا في هذا البيت أن المراد وصف تلك الإبل بأنها لا تنفك عن إناختها على حالة غير مرضية، أو السير بها إلى أرض خالية من نبات ترعاه وماء تشربه، وإنما يتأدى هذا المراد بزيادة إلا، **(و)** قاله أيضاً **(ابن مالك وحمل عليه قوله:**

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٤، والأزهية ص ١٨٠، وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧، ولسان العرب ٨/ ٢٦٥ (قرع).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩، وتخليص الشواهد ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧.

١٠٨ - أَرَى الدَّهْرَ إلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّباَ

وإنمّا المحفوظ «وما الدهر» ثم إن صحَّت روايتُه فَتُخرَّج على أن «أرى» جواب لقَسم مقدَّر، وحُذفت «لا» كحذفها في ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥]، ودلَّ على ذلك الاستثناءُ المُفرَّغ. وأمَّا بيت ذي الرمة فقيل: غلط منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية «آلاً» بالتنوين، أي شَخصاً، وقيل: «تنفكُّ» تامَّة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تَخلُصُ منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال. وقال جماعة كثيرة: هي ناقِصَة والخبر «على الخَسْف» و«مناخة» حال، وهذا فاسد، لبقاءِ الإشكال، إذ لا يقال: «جاءَ زيد إلاَّ باكياً».

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله) وما صاحب الحاجات إلا معذبا[1]

أي أرى الدهر منجنونا أي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عالياً، وتارة يعكس فيرد العالي سافلاً، ولا استقامة لهذا المعنى إلا بالزيادة فيحمل البيت عليها.

(وإنما المحفوظ وما الدهر) ومثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ. **(ثم إن ثبتت روايته فيتخرج على أن أرى جواب لقسم مقدر، وحذفت لا كحذفها في تالله تفتؤ)**، وإنما قدر القسم ليكون حذف لا جارياً على القياس **(ودل على ذلك)** النافي المحذوف **(الاستثناء المفرغ)** فإنه إنما يكون في النفي لا في الإيجاب **(وأما بيت ذي الرمة)** والرمة بالضم قطعة من حبل وتكسر وبه سمي ذي الرمة كذا في القاموس، **(فقيل غلط منه)** وليس بسديد؛ لأنه من فصحاء العرب وإن كان بعضهم غمزه بمخالطة البقالين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة، وفتح هذا الباب يطرق إلى القدح في كل ما يتمسك به من كلام العرب.

(وقيل:) غلط **(من الرواة وإن الرواية إلاً بالتنوين)** على أنه اسم لا حرف **(أي شخصاً)** وهذا أيضاً ليس بجيد إذ لا تقدح رواية في أخرى، **(وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه فنفيها نفي)** باقٍ على حاله لا إيجاب معه، وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فإنه يفيد الإيجاب الدائم، من حيث إن معنى الناقصة نفي، والنفي إذا دخل على النفي اقتضى الإثبات المستمر **(ومناخة حال)** وهذا وجه حسن لا غبار عليه ولا كلفة فيه، **(وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال)** من الضمير المستكن في الخبر قدمت عليه، **(وهذا فاسد لبقاء الإشكال)** وهو ارتكاب التفريغ في الإيجاب **(إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكباً)** لما يلزم عليه من ارتكاب المحذور والمذكور، وقد يقال عليه: إن ابن الحاجب ذكر أن الاستثناء المفرغ يقع في الإيجاب بشرطين:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٧٦، وتخليص الشواهد ص ٢٧١.

تنبيه ـ ليس من أقسام «إلاّ» التي في نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وإنما هذه كلمتان «إن» الشرطية و«لا» النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام «إلاّ».

● (ألاّ) بالفتح والتشديد ـ حرفُ تحضيضٍ مُخْتَصّ بالجُمل الفعليَّة الخبريَّة كسائر أدوات التَّحضيض، ....

أحدهما أن يكون فضلة لا عمدة.

والثاني أن تحصل به فائدة فلا يجوز ضربت إلا زيداً؛ إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيداً، ويجوز قرأت إلا يوم كذا؛ لأنه يجوز أن يقرأ في جميع الأيام إلا في ذلك اليوم، ومن هنا ينحل إشكال أن مناخة حال لا خبر؛ لأنه إذا كان خبراً كان عمدة، وإذا كان حالاً كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك: لا يزال زيد شجاعاً إلا ماشياً، لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عاملها المعنوي، وكلاهما محذور عند البصريين.

(**تنبيه ليس من أقسام إلا**) التي ذكرت أوجهها، وهي الحرف البسيط (**التي في نحو** ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]) وقد مضى التنبيه على ذلك في أن المكسورة الخفيفة (**وإنما هذه**) التي في الآية (**كلمتان إن الشرطية ولا النافية**) غير أنه أدغمت النون في اللام لمكان التقارب فاشتبهت بهذه لفظاً، (**ومن العجب أن ابن مالك على إمامته**) التي نشأ عنها تصنيف الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولا سيما كتابه الذي نحن بصدد شرحه (**ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا**)، وأنا أظن أني وقفت في شرح التسهيل على ما يدفع هذه البشاعة التي باح بها المصنف، ولكن لم أستحضر ذلك الآن وليس هذا الشرح بيدي في هذه البلاد.

(ألا)

(**بالفتح**) للهمزة (**والتشديد حرف تحضيض مختص**) بالرفع صفة حرف المرفوع (**بالجمل الفعلية**) من حيث إن التحضيض طلب لأمر يتجدد، وهذا شأن الفعلية لا الاسمية (**الخبرية**) من حيث إنه لا يطلب إلا ما يتحصل في الخارج، والإنشاء لا خارج له (**كسائر أدوات التحضيض**) فإنها لطلب الفعل والحض عليه، وهذا ظاهر إذا كان الفعل مضارعاً نحو ألا تصلي أي: صل.

وأما إذا كان ماضياً فلأنها تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه إلا وهو مطلوب، فتكون للطلب مطلقاً فأشبهت لام الأمر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الأمر به لكونها للطلب، فإن قيل: طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون في هذا الحرف إذا

فأما قوله [من الطويل]:

١٠٩ - وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَىٰ شَفِيعُهَا

فالتقدير: فهلاّ كان هو، أي الشأن، وقيل: التقدير فهلاّ شَفَعَتْ نفسُ ليلى، لأنَّ الإِضمار من جنس المذكور أَقْيَسُ، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفعيها.

* * *

تنبيه - ليس من أقسام «ألاَّ» التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ﴾ [النمل: ٣٠ - ٣١] بل هذه كلمتان «أن» الناصبة و«لا» النافية، أو «أن» المفسِّرة أو المخفَّفة من الثقيلة و«لا» الناهية، ....

وقع بعده الماضي دلالة على الطلب، فيتعذر النصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه، والجواب ما قاله ابن الحاجب في أمالي المفصل؛ لأنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحاً له، وإنما وقع بعدها الماضي تنبيهاً على أن المطلوب منه ذلك فوته حتى انقضى وقته، وصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب، فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء، وجزم بغير فاء، واستشعر المصنف نقضاً يرد على قوله: إن جميع أدوات التحضيض مختصة بالجمل الفعلية، وذلك أن هلا من هذه الأدوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشد؛ فأجاب عن ذلك بأن قال: (**فأما قوله**:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها[1]

فالتقدير فهلا كان هو أي: الشأن) فإنما دخلت على فعلية، والاسمية في محل نصب خبر لكان المحذوفة، وقد سبق له أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام، فلا يناسبه الحذف، اللهم إلا أن يقال: حذف هنا تبعاً لحذف الفعل فاغتفر، (**وقيل: التقدير فهلا شفعت نفس ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها**.

تنبيه ليس من أقسام إلا التي في قوله تعالى: (﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ﴾ [النمل: ٢٩ - ٣١] **بل هذه كلمتان**) إما (**أن الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة ولا الناهية**) ولم يذكر الزمخشري إلا الثاني قال: وأن في أن لا تعلوا مفسرة أيضاً أي: لا تعلوا لا تتكبروا كما يفعل الملوك، ثم قال: يروى أن نسخة الكتاب.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥٤ ولإبراهيم الصولي في ديوانه، ص ١٨٥، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤.

ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول فهي بدل من ﴿كِتَٰبٌ﴾ [النمل: ٢٩] على أنه بمعنى: مكتوبٌ، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب، بقرينة ﴿وَأْتُونِي﴾ [النمل: ٣١]، ومثلها ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة التشديد، ولكن «أنْ» فيها الناصبة ليس غير، و«لا» فيها محتملة للنفي؛ فتكون «ألا» بدلاً من ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤] أو خبراً لمحذوف، أي: أعمالهم ألاّ يسجدوا، وللزيادة فتكون ﴿أَلَّآ﴾ [النمل: ٢٥] مخفوضة بدل من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾

من عبد الله سليمان بن داود إلى بلقيس ملكة سبأ، السلام على من اتبع الهدى أما بعد: فلا تعلوا علي وأتوني مسلمين، **(ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول)** وهو أن تكون أن ناصبة ولا نافية **(فهي)** مع ما دخلت عليه في محل رفع **(بدل من كتاب على أنه بمعنى مكتوب)** على أنه مصدر كأنه قيل: ألقي أن لا تعلوا علي، **(وعلى أن الخبر بمعنى الطلب)** أي هذا وإن كان خبراً بمعنى انتفاء العلو فهو بمعنى النهي، أي: لا تعلو علي **(بقرينة وأتوني)** مسلمين، ويجوز أن يكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أن لا تعلوا علي أجازه أبو البقاء، قلت: وأن على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر بمعنى الطلب كما مر، وقيل: هو على حذف الجار أي بأن لا تعلو فيختلف في محله أهو نصب أم جر أم يجوز الأمران على ما هو معروف؟ فإن قلت: بماذا يتعلق هذا الجار المحذوف؟ قلت: يجوز أن يتعلق بألقي والباء للظرفية أي ألقي إلي في هذا المعنى، ويجوز أن يكون ظرفاً مستقراً في محل الحال من النائب والباء للمصاحبة، أي: ألقي إليّ كتاب كريم حال كونه ملتبساً بالنهي عن العلو على سليمان عليه السلام والأمر بإتياننا إليه مسلمين، أو في محل رفع صفة ثانية لكتاب أي كتاب كريم ملتبس بذلك.

(ومثلها) ألا المشددة في قوله تعالى: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [النمل: ٢٤ ـ ٢٥] **(في قراءة التشديد)** وهي قراءة الجماعة إلا الكسائي فإنه قرأ بالتخفيف على أن ألا حرف تنبيه، أي ويا حرف نداء والمنادى محذوف، أي: يا قوم اسجدوا، **(لكن أن فيها الناصبة ليس غير)** وفي بعض النسخ لا غير، وسيصرح المصنف في حرف الغين المعجمة بأن التعبير بذلك لحن، وستمر بك مواقع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن، وننبه على كل في محله إن شاء الله تعالى، **(ولا فيها محتملة للنفي فتكون ألا)** يسجدوا في محل نصب **(بدلاً من أعمالهم)**، أي: فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا، وما بين البدل والمبدل منه معترض **(أو)** في محل رفع **(خبر لمحذوف)** كما أجازه أبو البقاء، والتقدير: هي أن لا يسجدوا **(أي: أعمالهم أن لا يسجدوا)** محتملة **(الزيادة فتكون إلا مخفوضة بدلاً من السبيل)** فيكون المعنى: فصدّهم عن السجود لله، وقوله: فهم لا يهتدون معترض

[النمل: ٢٤]، أو مختلفاً فيها: أمخفوضة هي أم منصوبة، وذلك على أن الأصل لئلاً واللام متعلّقة بـ «يهتدون».

● (إلَى) ـ حرف جر، له ثمانية معانٍ:

أحدها: **انتهاء الغاية الزمانية**، نحو ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]، **والمكانية** نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]، وإذ دلَّتْ قرينة على دُخولِ ما بعدها نحو «قرأت القرآن من أوّلهِ إلى آخِره»، أو خروجه نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٍۚ﴾ [البقرة: ٢٨٠] عُمِلَ بها، ....

(**أو مختلف فيها**) حالة كونها مقولاً في السؤال عنها (**أمخفوضة هي أم منصوبة**) فتكون هذه الجملة الاستفهامية في محل رفع على أنها محكية بالقول المبني للمفعول، ويحتمل أن تكون في محل جر بدلاً من المجرور بفي على أن الأصل في جواب سؤالها، أي: جواب السؤال عنها، فأضيف السؤال إليها للملابسة، وحذف المضافان، والاستفهامية بدل من السؤال، كأنه قيل في جواب أهي مخفوضة أم منصوبة، وقد مر مثله في أوائل الكتاب، (**وذلك على أن الأصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون**) أي: فهم لا يهتدون للسجود لله، أو على أن الأصل لئلا واللام متعلقة بزين أو بصد، ويجوز أن يكون الأصل مخافة أن يسجدوا فلا زائدة والمحل نصب ليس إلا.

(إلى)

(**حرف جر له ثمانية معان:**

أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]) **والمكانية نحو**: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١] وغير الزمانية والمكانية، نحو: أعطيته من درهم إلى ألف، (**وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها**) أي ما بعد إلى فيما قبلها (**نحو: قرأت القرآن من أوّله إلى آخره**)؛ لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله، وذلك مناف لخروج الغاية، (**أو على خروجه نحو**: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]) ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال، وهو أن يصوم يومين من غير أن يفطر بالليل، وذلك لأنه أمر بالصيام المغيا بالليل، وذلك بطريان ضده وهو الإفطار، ومبناه على أن الليل غاية للصوم وإلى متعلقة به وهو ظاهر، قلت: وبهذا اندفع ما قيل إن الإتمام فعل ما به التمام وإنما يتحقق في الجزء الأخير وهو لا يتكرر، والمغيا لا بد أن يتكرر قبل الغاية فكيف يكون الليل غاية الإتمام نحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٍۚ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ لأن الإعسار علة الإنظار وبوجود الميسرة تزول العلة، ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظراً في حالتي العسر واليسر (**عمل عليها**) أي: على القرينة

وإلاّ فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول؛ فيجب الحمل عليه عند التردُّد.

والثاني: **المعية**، وذلك إذا ضمت شيئاً إلى آخَرَ، وبه قال الكوفيُّون وجماعة من البصريّين في ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقولهم: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ»، والذَّود: من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى: إذا جُمع القليلُ إلى مثله صار كثيراً، ولا يجوز «إلى زَيْدٍ مال» تريد مع زَيْدٍ مال.

الدالة على الخروج أو الدخول؛ وهذا جواب إذا من قوله: وإذا دلت قرينة **(وإلا)** تدل قرينة لا على الدخول ولا على الخروج، وهذا كناية عن عدم القرينة إذ انتفاء دلالتها لازم لعدمها، **(فقيل: يدخل)** ما بعد إلى فيما قبلها **(إن كان من الجنس)** نحو سر بالنهار إلى وقت العصر، **(وقيل:)** يدخل **(مطلقاً)** أي: سواء كان من الجنس كما تقدم أو لا نحو سر بالنهار إلى الليل، **(وقيل: لا يدخل مطلقاً)** سواء كان من الجنس أو لا **(وهو الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردد)** في الدخول إلحاقاً للفرد بالأعم الأغلب، وحينئذٍ فلا دليل في قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] على أحد الأمرين، فأخذ الجمهور بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل وأخذ داود وزفر بالمتيقن فلم يدخلاها، وبعضهم يرى أن الغاية للإسقاط لا للغسل، وسيأتي الكلام في ذلك.

(والثاني) من معاني إلى **(المعية وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر)** سواء كان من جنسه، أو لم يكن إذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذينك الشيئين **(وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في)** قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي: مع الله فضم الأنصار باعتبار معنى النصرة المتعلقة بالله وبهم، **(وقولهم)** أي: قول العرب **(الذود)** بإعجام الأولى وإهمال الثانية **(إلى الذود إبل)**، وفي القاموس: الذود ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين، أو ما بين الثنتين، والتسع مؤنث، ولا يكون إلا من الإناث وهو واحد وجمع لا واحد له من لفظه، أو واحد جمعه أذواد، وقولهم الذود إلى الذود إبل يدل على أنهما في موضع اثنتين؛ لأن الثنتين إلى الثنتين جمع إلى هنا كلامه، فقد ضممت أحد الذودين إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بالطرفين وهو الجمع، **(ولا يجوز إلى زيد مال، تريد مع زيد مال)**؛ لأنه لم يقع ضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما، قال بعضهم: والتحقيق أنها في هذا الوجه أيضاً بمعنى الانتهاء، أي: من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، والذود مضافة إلى الذود، وقيل: إلى الله في تلك الآية يتعلق بمحذوف حالاً من الياء من أنصاري، أي: من أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجئاً إليه، فإن قلت على أي شيء انتصب مضافة في

والثالث: **التبيين**، وهي المبيِّنة لفاعِلِيَّةِ مجرورها بعد ما يُفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجُّب أو اسم تفضيل، نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

والرابع: **مرادفة اللام**، نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، وقيل: لانتهاء الغاية، أي: مُنْتَهٍ إليك، ويقولون: «أحمد إليك الله سبحانه»، أي: أُنهِي حَمْدَه إليك.

والخامس: **موافقة «في»**، ذكره جماعة في قوله [من الطويل]:

١١٠ ـ فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ ٱلْقَارُ أَجْرَبُ

قول من قدرها في قولهم: الذود إلى الذود إبل فإنه لا يلوح فيه إلا الحالية وليس ثم إلا المبتدأ، وهو لا يكون صاحب حال، قلت: هو حال من ضمير مفعول محذوف، والتقدير: أعينها مضافة إلى الذود.

(والثالث) من معاني إلى **(التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها)** أي: لكونه فاعلاً بحسب المعنى للحدث الذي تعلقت به إلى **(بعدما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب)**، نحو: ما أحب زيداً إلي، وما أبغض عمراً إلي، فقد بينت إلي في ذلك أن المجرور بها فاعل للحب والبغض المدلول عليهما بفعل التعجب، **(أو اسم تفضيل: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣])** فعرف بإلى أن مجرورها وهو المتكلم المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل، يعني: للحدث الذي يدل عليه أحب.

(الرابع) من معاني إلى **(مرادفة اللام نحو ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾** [النمل: ٣٣]، والأصل في هذا اللام، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] هذا مثل ابن مالك، **(وقيل)** هي في الآية على بابها **(لانتهاء الغاية أي:)** والأمر **(منته إليك)**، وقدره بعضهم موكول إليك، ويحتمل أن يقدر راجع أي قد عرضنا ما عندنا من الرأي في المحاربة، والأمرُ راجع إليك ويقولون: **(أحمد إليك الله سبحانه)** وقد يتوهم أن إلى فيه بمعنى اللام وإنما هو على التضمين **(أي: أنهي إليك حمده.**

والخامس) من معاني إلى **(موافقة في)**، والتعبير في الأول بمرادفة اللام وهنا بموافقة من باب التفنن في العبارة، **(ذكره جماعة في قوله)** أي: قول النابغة:

(فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب)[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٣، والأزهية ص ٢٧٣، والجنى الداني ص ٣٨٧، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٥.

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، وتأوّل بعضُهم البيتَ على تعلُّق «إلى» بمحذوف، أي: مَطْلِيّ بالقار مضافاً إلى «الناس»، فحذف وقلب الكلامَ، وقال ابن عصفور: هو على تضمين «مطليّ» معنى «مُبَغَّض»، قال: ولو صح مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز «زيد إلى الكوفة».

الوعيد التهديد ومطلي مدهون والقار والقير شيء أسود يطلى به الإبل والسفن، والأجرب ذو الجرب وهو داء بظاهر الجسد معروف، والمعنى كأنني في الناس جمل أجرب جعل عليه القار.

(قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه) أي: مما جاءت فيه إلى بمعنى في قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: في يوم القيامة، وإنما قال ويمكن ولم يجزم بذلك لاحتمال أن يكون قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ ضمن معنى ليضمنكم فعدي لأجل ذلك بإلى، أو تكون إلى متعلقة بمحذوف، أي: ليجمعنكم مضمومين إلى يوم القيامة، أي: إلى عرض هذا اليوم أو حسابه، جعلنا الله من الفائزين فيه بمنه وكرمه. **(وتأول بعضهم البيت على تعليق إلى بمحذوف أي مطلي بالقار مضافاً إلى الناس، فحذف)** الشاعر متعلّق الجار وهو مضافاً **(وقلب الكلام)**؛ لأنه كان في الأصل مطلي بالقار وفيه مبالغة لا تخفى.

(وقال ابن عصفور: هو) أي البيت متأول **(على تضمين مطلي معنى مبغض)** وكذا قال الرضي: الوجه أن إلى بمعناها يعني في هذا البيت، وذلك أن معنى مطلي به القار أجرب مكره مبغض، والتكريه يعدى بإلى قال تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجرات: ٧] قلت: ولو قيل: بأن إلى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال في قول امرىء القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً ... لدى وكرها العناب والحشف البالي[(١)]

أي: كأنني مبغضاً إلى الناس بسبب الوعيد، جمل أجرب طلي به القار أي: جعل فيه أو ألصق به، ويدل على مبغضاً المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه والتبغيض لكان وجهاً فتأمله.

(قال) ابن عصفور: **(ولو صح مجيء إلى بمعنى في لجاز زيد إلى الكوفة)** أي: في الكوفة فلما لم تقله العرب وجب أن يتأول ما أوهم ذلك، ولهذا ارتكب تأويل البيت بما ذكره.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢٩.

والسادس: **الابتداء**، كقوله [من الطويل]:

١١١ ـ تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بالْكُورِ فَوْقَهَا: أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إلَيَّ ٱبْنُ أَحْمَرَا؟

أي: منّي.

والسابع: **موافقة «عِنْدَ»**، كقوله [من الكامل]:

١١٢ ـ أَمْ لاَ سَبِيلَ إلى الشَّبَابِ، وذِكْرُهُ أَشْهَى إلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟

(السادس) من معاني إلى **(الابتداء)** أي ابتداء الغاية **(كقوله)** أي قول ابن أحمر:

(تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمرا[1]

أي:) فلا يروى **(مني)** وعاليت بالكور رفعته والكور بضم الكاف: الرحل مطلقاً وقيل الرحل بأداته، والجمع أكوار وأكْور وكيران ويروى بفتح الواو مضارع روي بكسرها إذا زال عطشه بالشرب، وإنما يتعدى بمن تقول: رويت من الماء مثلاً، والشاعر عداه بإلى فتكون بمعنى من التي لابتداء الغاية، والمراد أن ناقة هذا الشاعر تشكر منه حيث جعل الكور عليها قائلة بلسان الحال: أيركبني فلا يترك ركوبي ولا يمل منه، على طريقة الاستعارة التمثيلية شبهت حالها في ذلك بحال من يسقى من شيء فلا يروى منه، وخرج ما في البيت على تقدير فلا يروى ظمؤه إلى فحذف المضاف.

(السابع) من معاني إلى **(موافقة عند كقوله)** أي كقول أبي كبير الهذلي:

(أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلي من الرحيق السلسل)[2]

الرحيق صفة الخمر والسلسل بسينين مهملتين ولامين: السهل الدخول في الحلق، وهنا سؤالان:

أحدهما أن معنى أشهى إلي أحب إلي، وقد عرف أن إلى المتعلقة بما يفهم حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين، فعلى هذا هي في البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها، وليست قسماً آخر ولا يحضرني جواب عنه.

الثاني أن جعل إلى بمعنى يفضي إلى كونها اسماً، وجوابه أن هذا الإطلاق مجازي، وذلك؛ لأن بين عند وإلى إذا أراد بها معنى الحضور تعلقاً باعتبار الدلالة على أصل المعنى،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ٨٤، وأدب الكاتب ص ١١٥، والجنى الداني ص ٣٨٨.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب (٤٠٢).

والثامن: **التوكيد**، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو، وخُرِّجَتْ على تضمين «تهوى» معنى «تميل»، أو أن الأصل: «تَهْوِي» بالكسر، فقلبت الكسرة فتحةً والياءُ ألفاً كما يقال في «رَضِيَ»: «رَضَا»، وفي «ناصِيَة»: «نَاصَاة»، قاله ابن مالك، وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل.

لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة إلى عليه بالنظر إلى غيرها، وهو المجرور بها فلما كان بينهما هذا التعلق قيل: إن إلى بمعنى عند على طريق التجوز، وقد قال صاحب «المفتاح»: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: من معناها ابتداء الغاية، وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض، وهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً بل اسماً؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى، وإنما هي متعلقات معانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه المتعلقات بنوع استلزام.

(الثامن) من معاني إلى **(التوكيد وهي)** أي: وإلى المفيدة للتوكيد هي **(الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم** ﴿فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] **بفتح الواو)** على أنه مضارع هوي بكسرها أي: أحب، إذ المعنى: واجعل أفئدة من الناس تهواهم، أي تحبهم فإلى زائدة للتوكيد، **(وخرجت)** هذه القراءة **(على تضمين تهوى معنى تميل)** فعدى تهوى بإلى كما يعدى تميل بها، وفي حواشي المصنف على التسهيل، فإن قيل: الأحسن في قراءة تهوى أن يقال: ضمن معنى تسقط، أي تسقط إليهم بسبب حبها؛ لأنه لم يطلب مجرد الميل الذي يدل عليه هوي بالكسر، بل طلب الميل والإتيان ليجدوا رفقاً بالآتي المحب، فالجواب: أن معنى سقوط القلوب إليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط، ولو كان التركيب: واجعل طائفة لأمكن هذا التأويل، قال: وفي المصابيح للوزير سأل الله أن يحبب الحج إلى عباده، وقيل: الأفئدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه، قلت: ويكون إطلاق الأفئدة على الجماعات إطلاقاً مجازياً من تسمية الشيء باسم جزئه كتسمية الربيئة عيناً، **(أو على أن الأصل تهوي بالكسر)** أي: تسقط **(فقلبت الكسرة)** التي على الواو **(فتحة و)** قلبت **(الياء ألفاً كما يقال في رضي)** بكسر الضاد وفتح الياء **(رضا)** بفتحها وألف بعدها، **(وفي ناصية ناصاة قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل)** كما في رضي وناصية وهذا غير موجود في تهوى.

● (إي) **بالكسر والسكون** ـ حرفُ جوابٍ بمعنى «نَعَمْ»، فيكون لتَصْدِيق المخبر ولإعلام المستخبِر، ولِوَعْد الطالب، وتقع بعد «قام زيد»، و«هل قام زيد»، و«اضرِب زيداً» ونحوهنّ كما تقع «نَعَمْ» بعدهنّ. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم. وإذا قيل: «إي والله» ثم أسقطت الواو، جاز سكون الياء وفَتْحُها وحذفها، وعلى الأوّل فيلتقي ساكنان على غير حَدِّهما.

● (أيْ) **بالفتح والسكون** ـ على وجهين:

(إي)

(بالكسر) للهمزة **(والسكون)** للياء: **(حرف جواب بمعنى نعم فتكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولِوعْدِ الطالب، وتقع)** ولو قال: فتقع بالفاء[1] لكان أحسن **(بعد قام زيد)** فتكون حينئذٍ لتصديق الخبر، **(وهل قام زيد)** فتكون إذ ذاك لإعلام المستخبر، **(واضرب زيداً)** فتكون إذن لوعد الطالب **(ونحوهن)** مثل يقوم زيد، وهل يضرب عمرو ولا تضرب بكراً **(كما تقع نعم بعدهن)**، وظاهر هذا الكلام أن أي تقع بعد الخبر موجباً كان أو منفياً، وبعد الأمر والنفي والاستفهام موجباً كان ما تعلق به أو منفياً، فإن نعم تقع في هذه المواضع كلها.

(وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، **ولا تقع عند الجميع)** لا ابن الحاجب ولا غيره **(إلا قبل القسم، وإذا قيل إي والله ثم أسقطت الواو)** التي للقسم، فقلت: إي الله **(جاز إسكان الياء)** أي: النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف واو القسم **(وفتحها)** كما فتحت نون من مع لام التعريف والفتح هنا لأمرين:

أحدهما المحافظة على تتميم اسم الله كما ذكروا في ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢].

والآخر الفرار من الثقل الناشيء عن اجتماع كسرتين كما ذكروا في ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] بل الثقل هنا أشد؛ لأن أولى الكسرتين على الهمزة والأخرى على ياء **(وحذفها)** لالتقاء الساكنين لاعتلالها، **(وعلى الأول)** وهو إسكان الياء تبقى ساكنة **(فيلتقي ساكنان على غير حدهما)**؛ لأن الساكنين ليسا في كلمة كما في الضالين وتمود الثوب، وإنما هما في كلمتين كما في التقت حلقتا البطان.

(أي)

(بالفتح) للهمزة **(والسكون)** للياء **(على وجهين)** وهو خبر أول لقوله أي: وما بينهما

---

(١) وهي بالفاء في بعض النسخ ولعل الدماميني رحمه الله لم تصله تلك النسخة فعلق بما رأيت والله أعلم.

(١) **حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط**، على خلاف في ذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

١١٣ ـ أَلَمْ تَسْمَعِي، أَيْ عَبْدَ، فِي رَوْنَقِ الضُّحَى
بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

وفي الحديث: «أيْ رَبِّ»، ....

معترض أي: أعنيها بالفتح والسكون به لضبط النطق بهذه الكلمة، والخبر الثاني قوله (**حرف**) موضوع (**لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط**) وهذا مبني (**على خلاف في ذلك**) فإن من الناس من ذهب إلى أنها لنداء البعيد، ومنهم من قال: هي لنداء القريب، ومنهم من قال: هي لنداء المتوسط (**قال**) الشاعر:

(**ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير**)[١]

عبد مرخم عبدة اسم امرأة ورونق الضحى حسنه وبريقه، والضحى هو حين تشرق الشمس قال في «الصحاح»: هو مقصور يذكر ويؤنث، فمن أنث ذهب إلى أنه جمع ضحوة، ومن ذكر ذهب إلى أنه اسم على فعل مثل صرد ونقر، والهدير صوت الحمام وهو المراد في البيت، والهديل أيضاً فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جارح من جوارح الطير، قالوا: وليس من حمامة إلا وتبكي عليه قال الشاعر:

وما من تهتفين به لنصر بأسرع إجابة لك من هديل[٢]

كذا في «الصحاح» وليس في البيت الذي أنشده المصنف مايعين حال المنادي من قرب أو بعد أو توسط.

(**وفي الحديث «أي رب»**) وأنا معهم»[٣] وفيه أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمه أبا طالب: «أي عم قل لا إله إلا الله»[٤]، وقع لي في تعليقي على «البخاري» المسمى «مصابيح

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٧٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٦، ولسان العرب ١٠/ ١٢٨ (رنق).

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للكميت الأسدي في ديوانه ٢/ ٥٨، ولسان العرب ١١/ ٦٩١ (هدل)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦/ ١٩٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير (٧٤٥).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب (٣٨٨٤)، والنسائي في كتاب الجنائز، باب النهي عن الاستغفار للمشركين (٢٠٣٥)، وأحمد (٢٣١٦٢).

وقد تُمَدُّ ألِفُهَا.

(٢) وحرف تفسير، تقول «عِنْدِي عَسْجَد، أيْ ذَهَبٌ»، و«غَضَنْفَرٌ أي: أَسَدٌ»، وما بعدها عطفُ بيانٍ على ما قبلها أو بدل، لا عطف نَسقٍ، خلافاً للكوفِيِّين وصاحبي المستوفي والمِفْتاح، لأنّا لم نر عاطفاً يَصْلُح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً مُلاَزماً لعطف الشيء على مُرَادِفِهِ. وتقع تفسيراً للجُمَل أيضاً، كقوله [من الطويل]:

١١٤ ـ وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ، أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ وَتَـقْـلِـيـنَـنِـي، لَـكِـنَّ إيَّـاكِ لا أَقْـلِـي

الجامع» وأي هنا لنداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة.

(وقد تمد ألفها) أي: همزتها فتكون بعدها ألف تليها الياء، وظاهره أن هذا الحكم ثابت مع كونها للبعيد أو القريب أو المتوسط على الخلاف الذي ذكره، وفي ذلك نظر.

(وحرف تفسير) بالرفع عطفاً على الخبر الثاني، وهو قوله حرف لنداء البعيد **(تقول: عندي عسجد)** بعين وسين مهملتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر **(أي ذهب)** وفي «القاموس» العسجد: الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت **(وغضنفر)** بغين وضاد معجمتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء **(أي: أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق)** وأي حينئذٍ من حروف العطف **(خلافاً للكوفيين وصاحبي «المستوفي» و «المفتاح»)** وأبي العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن أبي عمرو الزاهد عنه **(لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً)** وأي تصلح للحذف دائماً فلا تكون حرف عطف، واحترز بقيد الدوام من العاطف الذي يصلح للسقوط في بعض الأوقات دون بعض، كالعاطف المتوسط بين الأخبار في مثل قولك: زيد قائم وضاحك وباك، والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر **(ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه)** وأي ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف، واحترز بالملازم مما يعطف الشيء على مرادفه تارة دون أخرى كقوله:

وألـفـى قـولـهـا كـذبـاً ومـيـنـا[1]

فإنها كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف المرادف **(وتقع)** أي **(تفسيراً للجمل أيضاً كقوله:**

وتـرمـيـنـي بـالـطـرف أي أنـت مـذنـب وتـقـلـيـنـنـي لـكـن إيـاك لا أقـلـي)[2]

ترمينني تشيرين إلى وتقلينني، أي: تبغضينني قلاه يقليه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وإذا وقعت بعد «تقول» و«قيل» فعل مسند للضمير حكى الضمير، نحو: «تقول اسْتَكْتَمْتُه الحديث، أي: سألتُهُ كتمانه»، يقال ذلك بضمِّ التاء. ولو جئتَ بـ «إذا» مكان «أي» فتحتَ التاء فقلت: «إذا سألتَهُ» لأن «إذا» ظرفٌ لـ «تقول»، وقد نظم ذلك بعضُهم فقال [من البسيط]:

١١٥ ـ إِذَا كَنَيْتَ بـ «أيْ» فِعْلاً تُفَسِّرُهُ ... فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإِنْ تَكُنْ بـ «إذا» يَوْماً تُفَسِّرُهُ ... فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلِفِ

* * *

والمد يقلاه لغة طيء، وأصل لكنَّ لكنْ أنا فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان، فكان الإدغام وقد مر الكلام على ذلك في إن المكسورة الخفيفة، ومر أن المصنف اختار أن الهمزة حذفت اعتباطاً، وتقديم المفعول لرعاية القافية، والمعنى: لكن أنا لا أقليك **(وإذا وقعت)** أي **(بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير)** وهو في عبارة المصنف للمتكلم **(تقول استكتمته الحديث أي: سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء)** من سألته كما أنها كذلك في استكتمته **(ولو جئت بإذا مكان أي: فتحت فقلت: إذا سألته)** على الخطاب وإن كان الأول على التكلم **(لأن إذا ظرف لتقول)** وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك، ومن هنا ناقش التفتازاني الزمخشري فإن في «الكشاف» يقال لقيته ولاقيته إذا استقبلته فقال التفتازاني: حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أي استقبلته بضم التاء وأي المفسرة، وذلك أنه أريد تفسير الفعل المسند إلى ضمير المتكلم فإن أتى بكلمة أي كان ما بعدها تفسيراً لما قبلها، فتجب مطابقتهما ويجوز في صدر الكلام، تقول على الخطاب ويقال على البناء للمفعول وإن أتى بكلمة إذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء، فيجب أن يكون ما بعد إذا على لفظ الخطاب، أي إذا استقبلته تقول: لقيته ولا يستقيم إذا استقبلته يقال: لقيته إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب لكنها عبارة قلقة إلى هنا كلامه، وفيه زيادة على ما قاله المصنف **(وقد نظم بعضهم ذلك فقال:**

إذا كنيت بأي فعلاً تفسره ... فضم تاءك فيه ضم معترف
وإن تكن بإذا يوماً تفسره ... ففتحة التاء أمر غير مختلف)

كنيت سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى، وقوله بأي يتعلق بمحذوف يدل عليه تفسره، أي إذا كنيت حال كونك مفسراً بأي فعلاً، ولا يجوز أن يكون فعلاً منصوباً بكنيت وبأي يتعلق بتفسره؛ لما يلزم عليه من الفصل بالأجنبي وتقديم معمول الصفة على الموصوف، وكلاهما محذور والباء من قوله: وإن تكن بإذاً تفسره للمصاحبة لا للآلة؛ لأن إذا ليست المفسرة وإنما

● (أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء ـ اسم يأتي على خمسة أوجه:

(١) شرطاً، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨].

(٢) واستفهاماً، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقد تخفّف كقوله [من الطويل]:

١١٦ ـ تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكيْنِ أَيْهُمَا عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ ٱسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ

(٣) وموصولاً، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] التقدير: لننزعنّ الذي هو أشدّ، قاله سيبويه؛ ....

المفسر ما بعدها، أي: وإن تكن مفسراً له مع إذا بما يذكر بعدها.

(أي)

(بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على) أحد (خمسة أوجه:

شرطاً نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]) بدليل جزم تدعو وإدخال الفاء الرابط على الجملة الاسمية وهي الجواب ونحو (﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨]) بدليل الإتيان بالجواب وفاء الربط.

(واستفهاماً نحو ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]) ونحو (﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠] وقد تخفف) أي الاستفهامية (كقوله:

تنظرت نصراً والسماكين أيهما علي من الغيث استهلت مواطره)[1]

تنظرت انتظرت في مهلة ونصراً اسم رجل، والسماكين هما كوكبان يقال لأحدهما: السماك الأعزل، وهو من منازل القمر والآخر السماك الرامح، وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة صفة للسحائب، أي: صبت سحائبه المواطر، والضمير من أيهما يعود على الأمرين المتقدمين الذين أحدهما نصر والآخر السماكان.

(وموصولاً نحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]) التقدير: لننزعن الذي هو أشدّ، قاله سيبويه) والمعنى: لنخرجن من كل طائفة تبعث غاوياً من الغواة من هو أشد جراءة وفجوراً وعلى الرحمن، إما متعلق بالمصدر إن جوزنا مثل تقديم هذا المعمول

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في اللباب ٢/ ١٠٧، والتبيان ١/ ٦.

وخالفه الكوفيّون وجماعة من البصريّين؛ لأنهم يرون أن «أيًا» الموصولة معربة دائماً كالشرطيّة والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبيَّن لي أن سيبويه غَلِط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يُسَلّم أنها تعرب إذا أُفرِدَتْ، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت؟ وقال الجرمي: خرجْتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكّة أحداً يقول: «لأَضرِبَنّ أيُّهُمْ قائم» بالضم، ا هـ. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهاميَّة، ....

عليه، أو بأشد وهو للبيان لا صلة لشيء مما ذكر **(وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن أياً الموصولة معربة دائماً)** سواء حذف صدر صلتها أو لم يحذف، وسواء كانت مضافة أو غير مضافة **(كالشرطية)** أي كأي الشرطية **(و)** أي **(الاستفهامية)** فإن الإعراب لا يزايلهما في وقت من الأوقات **(قال الزجاج)** وهو من كبار النحاة البصريين(**: ما تبين لي أن سيبويه غلط)** بكسر اللام **(إلا في موضعين: هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟!)** مع أن الإضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء، واعتذر سيبويه بأن قال:

لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأي الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخواتها فغيروها تغييراً ثانياً، فإن التغيير يؤنس بالتغيير قلت: ومراده مخالفته لأخواتها في الحذف الخاص، وذلك لأن حذف أحد جزأي الابتداء من صلة أي يجوز مطلقاً ومن صلة أخواتها إنما يجوز في الأمر الشائع، بشرط طول الصلة، وإلا فلا مخالفة بينها وبينهن في مطلق الحذف كما عرفت، وقال الرضي: إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة، وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها قلت: كلا الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقض بأي إذا أفردت وحذف صدر صلتها، فإنها معربة مع وجود العلة التي علل بها البناء، وإنما بنيت أي المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبيهاً بقبل وبعد؛ لأنها قد حذف بعض ما يوضحهما ويبينها من الصلة؛ لأنها المبينة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف إليه المبين للمضاف.

(وقال الجرمي) بفتح الجيم **(خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً)** يعني من العرب **(يقول: لأضربن أيهم قائم، بالضم، انتهى)** وظاهر الكلام أن المراد بالخندق خندق البصرة، والذي نقله الرضي عنه أنه قال: خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة فلم أسمع أحداً يقول نحو اضرب أيهم أفضل إلا منصوباً.

(وزعم هؤلاء) القائلون بأن أياً الموصولة معربة دائماً **(أنها)** أي: أن أياً المذكورة **(في الآية استفهامية)**.

وأنها مبتدأ، و«أَشَدُّ» خبر، ثم اختلفوا في مفعول «ننزع»، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعَنَّ الفريقَ الذي يُقال فيهم أيهم أشدّ، وقال يونس: هو الجملة، وعُلِّقَتْ «ننزع» عن العمل كما في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]. وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة، و«مِنْ» زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة؛ وذلك على قولهما في جواز زيادة «مِنْ» في الإيجاب. ويردُّ أقوالَهم أنَّ التعليق مختصٌّ بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز «لأَضْرِبَنَّ الفاسِقُ» بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة مِنْ في الإيجاب، وقولُ الشاعر [من المتقارب]:

١١٧ ـ إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لا موصولة (**وأنها مبتدأ وأشد خبر، ثم اختلفوا في مفعول «ننزع»، فقال الخليل:**) هو (**محذوف**) لا مذكور (**والتقدير: لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد**) فالجملة في محل رفع على أنها محكية بالقول المبني للمفعول، وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته، وبقي معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية (**وقال يونس:**) المفعول هو (**الجملة**) الاسمية الاستفهامية ولا حذف (**وعلقت ننزع عن العمل**) لفظاً لوجود المانع وهو الاستفهام (**كما في** ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ) لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] **وقال الكسائي والأخفش:**) المفعول هو (**كل شيعة ومن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة**) لا محل لها من الإعراب (**وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ويرد أقوالهم**) وهذا لفّ ذكره بعد النشر غير مرتب على حسب التعداد المتقدم (**أن التعليق مختص بأفعال القلوب**) وننزع ليس منها وهذا الرد المذكور أولاً يتعلق بقول يونس الذي ذكر هناك ثانياً (**وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه: هو الفاسق**) وهذا الرد المذكور ثانياً يتعلق بقول الخليل المذكور هناك أولاً، وإنما يتم هذا أن لو كان الخليل يمنع هذا التركيب وإلا فله أن يلتزم جوازه على نحو ما قاله في الآية، نعم إن قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب انتهض الرد والشأن فيه.

(**وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب**) وهذا الرد الثالث يتعلق بقول الكسائي والأخفش المذكور هنا ثانياً، (**و**) يرد أقوالهم أيضاً (**قول الشاعر**:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل[1]

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢، وشرح التصريح ١/ ١٣٥، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦/ ٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠.

يُروَى بضم «أيّ». وحروف الجر لا تعلَّقُ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارِّ على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجار.

وجَوَّز الزمخشري وجماعة كونَها موصولة مع أن الضمّة إعراب، فقدَّروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قُدِّر أنه سئل: مَنْ هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حُذف المبتدآن المكتنِفان للموصول، وفيه تعسُّف ظاهر، ....

يروى بضم أي) وبجرها، والرد به يتوجه على رواية الضم فقط، وهو راد على تلك الأقوال الثلاثة بأسرها، فأشار إلى رد قول يونس بقوله **(وحرف الجر لا يعلق)** عن العمل إجماعاً وأشار إلى رد قول الخليل بقوله: **(ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته)**؛ إذ الأصل في ذلك على قياس قول الخليل في الآية، فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل، وأشار إلى رد قول الكسائي والأخفش بقوله **(ولا يستأنف ما بعد الجار)** للزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده، ولا يجيز أحد في مثل سلم على زيد أن تقول: سلم على مكتفياً بالجار عن التلفظ بالمجرور، وإذا بطلت الأقوال الثلاثة في البيت تعين أن تكون أي فيه موصولة مبنية بحذف صدر صلتها، وهي في محل جر بعلى ولا إشكال **(وجوز الزمخشري وجماعة كونها)** أي: كون أي في تلك الآية **(موصولة مع أن الضمة إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل: هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول)** أي: المحيطان به أو الكائنات بكنفيه أي ناحيتيه **(وفيه تعسف ظاهر)** من جهة اجتماع أمور هي حذف مفعول لننزعن فإن من كل شيعة ليس مفعوله حقيقة، وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين والظاهر أن لا تعسف؛ لأن هذه الأمور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد، إذ لا نزاع في صحة قولك أخذت من الدراهم ولا في حسنه ولا في أن الاستئناف على تقدير سؤال سائغ شائع في تراكيب البلغاء، وفي الكتاب العزيز منه شيء كثير، ولا في جواز حذف المبتدأ لقرينة، ثم لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أن الزمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية إعرابية على التقدير المذكور، والذي في «الكشاف» نصه:

واختلف في إعراب ﴿أيهم أشد﴾ فعن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد، وسيبويه على أنه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب وقيل: أيهم هو أشد، ويجوز أن يكون النزع واقعاً على من كل شيعة، كقوله: وهبنا له من رحمتنا، أي: لننزعن بعض كل شيعة، فكأن قائلاً قال: من هم فقيل: أيهم أشد عتياً هذا كلامه وليس فيه تعرض إلى ضمة أيهم هل هي ضمة إعراب أو بناء، ولا يخفى أنه يلزم على

ولا أعلمهم استعملوا «أيًا» الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطّراوة أن «أيًا» مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيت، وأن ﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] مبتدأ وخبر؛ وهذا باطل برسم الضمير متَّصِلاً بـ «أيّ»، والإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانَتْ معربة.

وزعم ثعلب أن «أيًا» لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يُسمع «أيُّهم هو فاضِلٌ جاءني» ....

جعلها إعرابية الحكم بأن أياً معربة مع حذف صدر صلتها، وهو باطل على القول المختار **(ولا أعلمهم استعملوا أياً الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب)** وهذا الكلام من المصنف إن كان من تمام التعقب على الزمخشري فمشكل؛ لأن أيهم على رأيه خبر لا مبتدأ، وإن كان هذا إخباراً عن حكم من أحكام أي الموصولة لا رداً على الزمخشري فهو غير مناسب؛ لأنه لا تعلق له بها.

(وزعم) أبو الحسين **(ابن الطراوة أن أياً مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بأي)** فدل على أنه ضمير جر أضيفت إليه أي، ولو كان مبتدأ لكان ضمير رفع منفصلاً فلم ترسم أي متصلة به، وفيه نظر ففي الكشاف في تفسير سورة الشعراء عند الكلام على قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ﴾ [الشعراء: ١٧٦] ما نصه: قرىء أصحاب الأيكة بالهمزة وبتخفيفها، وبالجر على الإضافة وهو الوجه، ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاده إليه خط المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة، وفي سورة (ص) بغير ألف، وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ قط، كما يكتب أصحاب النحو؛ لأن ولولى على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة على أن ليكة اسم لا يعرف إلى هنا كلامه، ومراده بالنصب الفتح وسيأتي للمصنف في الكلام على لات أن ثم من ذهب إلى أن لا هي النافية، وأن التاء مزيدة في أول الحين لرسمها متصلة بها في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه، ورده المصنف بأن قال: ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس، فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره؟! مع أنه بسبيل من أن يقول: لا دليل فيما ذكرت فكم من خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس **(وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة)** وهذا رد منقدح لا إشكال في صحته.

(وزعم ثعلب أن أياً لا تكون موصولة) وفي بعض النسخ موصولاً **(أصلاً وقال)** في الاحتجاج لما زعمه من ذلك: **(لم يسمع)** يعني: من كلام العرب **(أيهم هو فاضل جاءني**

بتقدير: الذي هو فاضل جاءَني.

(٤) والرابع: أن تكون **دالّة على معنى الكمال**، فتقع صفةً للنكرة نحو: «زَيْدٌ رجلٌ أيُّ رجُل»، أي: كاملٌ في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة، كـ «مررتُ بعبدِ الله أيَّ رجل».

(٥) والخامس: أن تكون **وُصْلَةً إلى نداء ما فيه «أل»**، نحو: «يا أيُّهَا الرجُلُ».

بتقدير: الذي هو فاضل جاءني) ولو كانت أي موصولة لسمع ذلك، وفي صحة هذه الملازمة نظر.

(والرابع) من أوجه أي **(أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي: كامل في صفات الرجال)** ونحو قول الشاعر:

دعوت امرأً أي امرىءٍ فأجابني فكنت وإياه ملاذاً وموئلاً[(١)]

(وحالاً للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل) وكقول الشاعر:

فأومأت إيماءً خفياً لحبتر فلله عيناً حبتر أيما فتى[(٢)]

قال في التسهيل: ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً، ومراده بالوصف ما تعلق به وصف في الجملة، أعم من أن يكون تابعاً أو غيره يشمل الموصوف الاصطلاحي وذا الحال، ومثال الإضافة إلى ما يماثل معنى فقط في الموصول قولك: مررت برجل أي إنسان، وإلى ما يماثل لفظاً ومعنى في ذي الحال ومعنى ولفظاً في الموصوف، فقد مر التمثيل له، فإن قلت: لم غير المصنف الأسلوب المتقدم في هذا الوجه وما بعده حيث قال: والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكمال، وصلة إلى نداء ما فيه أل كما قال أولاً شرطاً واستفهاماً وموصولاً، قلت: لوقوع الفصل الطويل، فلو عطف مع ذلك لأوشك أن يقع تشويش على الناظر ففعل ما فعل.

(والخامس أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل) وذلك؛ لأنهم استكرهوا اجتماع آلتي تعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه، فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم في الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الإبهام، ويعين الماهية

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٣٠٥ وهمع الهوامع ١/ ٩٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٣، وتذكرة النحاة ص ٦١٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٠.

وزعم الأخفش أن «أيًا» لا تكون وُصْلَة، وأن «أيًا» هذه هي الموصولة حُذِف صَدْرُ صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَنْ هو الرجل، ورُدَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كونُ صلته جملة اسميّة، وله أن يجيب عنهما بأن «ما» في قولهم: «لا سِيَّما زَيْدٌ» بالرفع كذلك.

فيصير المنادى مميزاً لماهية معلوم الذات، فوجدوا ذلك الاسم أياً إذا اقتطع عن الإضافة واسم الإشارة حيث وضعا مبهمين، مشروطاً إزالة إبهامهما إلا أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية، فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أي فكان أدخل في الإبهام فلذا جاز يا هذا، ولم يجز يا أي بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه، وذلك اسم الجنس؛ لأنه الدال على تعيين الماهية، ويجري مجراه الذي ومثناه ومجموعه ومؤنثها، وقد يجري مجراه اسم الإشارة الموصوف بذي اللام.

(وزعم الأخفش أن أياً هذه) وهي الواقعة بعد حرف النداء **(هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى يا من هو الرجل)**، قال الرضي: ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع، وندور كونها موصوفة، ثم نقل أنه أورد عليه أنها لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف، فوجب نصبها، وأجاب بأنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم، فحرف النداء على هذا يكون داخلاً على اسم مبني على الضم، فلم يغيره وإن كان مضارعاً للمضاف كما في قولك: يا من قال كذا. إلى هنا كلامه، قلت: إنما تبنى عند حذف صدر صلتها إذا كانت مضافة، وأما إذا لم تضف فهي معربة بالإجماع ولا شك أن الواقعة في النداء غير مضافة، فكيف يتم ما ذكره الرضي من هذا الجواب؟! **(ورد)** أي قول الأخفش **(بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه)** والعائد على رأيه في يا أيها واجب الحذف، قال الرضي: وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادي، **(ولا موصول التزم كون صلته)** جملة **(اسمية)** وأي المذكورة على دعواه موصول يلزم كون صلته جملة اسمية، فخرج عن النظير في الأمرين **(وله)** أي: للأخفش **(أن يجيب عنهما)** أي: عن وجهي هذا الرد **(بأن ما في قولهم: لا سيما زيد بالرفع كذلك)** أي: موصول وجب حذف عائده، والتزم كون صلته جملة اسمية، والأصل لا مثل الذي هو زيد، وإنما ذكر قيد الرفع لزيد ليتحقق كون ما موصولة، إذ لو جر لكانت زائدة ولو نصب في القول بجوازه لكانت ما كافة، ولقائل أن يقول: لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في قولهم لا سيما بالجملة الاسمية؛ فقد نص في «التسهيل» على أنها قد توصل بظرف أو جملة فعلية فالأول كقوله:

وزاد قِسْماً، وهو: أن تكون نكرة موصوفة نحو: «مَرَرْتُ بأيٍّ معجب لك» كما يقال: بمَنْ مُعْجب لك، وهذا غير مسموع.

ولا تكون «أيّ» غير مذكور معها مضاف إليه ألبتّة إلا في النِّداء والحِكاية، يُقال: «جاءني رجل»، فتقول: «أيٌّ يا هذا»، و«جاءني رجلانِ»، فتقول: «أيّانِ»، و«جَاءَني رجال»، فتقول: «أيُّونَ».

تنبيه ـ قولُ أبي الطيب [من الخفيف]:

يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب[١]

والثاني كقوله:

فق الناس في الخير لا سيما بنيلك من ذي الجلال الرضا[٢]

(وزاد) الأخفش **(قسماً)** سادساً **(وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك، وهذا غير مسموع)**، إنما المسموع عند وصفها كونها معرفة على قول الجمهور في نحو: يا أيها الرجل، **(ولا تكون أي غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية)** يعني: أن أياً لا تستعمل مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى إلا في النداء والحكاية، وقطعها في غير هذين البابين عن الإضافة إنما هو بحسب اللّفظ لا بحسب المعنى، وإليه أشار بقوله: البتة أي: لا يذكر المضاف إليه معها لا لفظاً ولا تقديراً، وهو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم، والتقدير: بت القول بترك المضاف البتة، أي: يقطع القول بتركه القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظاً وينوى تقديراً، **(يقال: جاءني رجل فتقول)** في الحكاية بأي **(أي: يا هذا، و)** يقال: **(جاءني رجلان فتقول: أيان، و)** يقال: **(جاءني رجال فتقول: أيون)** فتحكي بأي ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من إعراب وتذكير وتأنيث، أو جمع تصحيح يصلح له فرجال وإن لم يكن جمع تصحيح، لكنه صالح لأن يوصف بالجمع السالم فيقال: رجال صالحون، فمن ثم قلت في حكايته أيون وأي في الجميع مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى، ولم يمثل المصنف للنداء لأنه قدمه قريباً.

(تنبيه قول أبي الطيب) المتنبي:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٤٧، والدرر ٣/ ١٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٤.

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٤٧، والدرر ٣/ ١٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٥.

١١٨ ـ أيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ لَمْ تَرُعْنِي ثَلاَثَةً بِصُدُودِ؟

ليست فيه «أيّ» موصولة، لأن الموصولة لا تُضاف إلاَّ إلى المعرفة، قال أبو علي في التَّذْكِرة في قوله [من الكامل]:

١١٩ ـ أرأيْتَ أيُّ سَوَالِفٍ وَخُدُودِ بَرَزَتْ لَنا بَيْنَ اللِّوَى فَزَرُودِ؟

لا تكون «أي» فيه موصولة، لإضافتها إلى نكرة، انتهى.

ولا شرطية، لأن المعنى حينئذٍ: إنْ سَرَرْتَنِي يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يُراد به النفي، ....

(أي يوم سررتني بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود[1]

ترعني مضارع راعه أي: أخافه والصدود المنع، والمراد منه ما منع الوصال، **(ليست في أي موصول؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو علي)** الفارسي **(في)** كتاب **(التذكرة في قوله:**

أرأيت أي سوالف وخدود برزت لنا بين اللوى فزرود)[2]

السوالف جمع سالف، وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط إلى قلت الترقوة أي: النقرة التي فيها، واللوى بكسر اللام والقصر منقطع الرمل، وزرود بفتح الزاي موضع، **(لا تكون أي موصول لإضافتها إلى نكرة انتهى)** كلامه، والمسألة منصوصة في التسهيل وغيره، قال بعض المتأخرين: القياس يقتضي جواز إضافة أي الموصولة إلى نكرة، إذ ليس المراد بالإضافة تعريفها، فإن تعريفها بالصلة كغيرها من الموصولات على القول المختار، وإنما المقصود من إضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه، وذلك حاصل بالنكرة، قال: وإذ قد منعوا من ذلك فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر، **(ولا شرطية)** هذا معطوف على موصولة من قوله أولاً في بيت أبي الطيب: ليست فيه أي موصولة؛ **(لأن المعنى)** تعليل لانتفاء كونها في ذلك البيت شرطية، أي: لا يصح القول بشرطيتها فيه؛ لأن المعنى **(حينئذٍ)** أي حين إذ تكون شرطية، **(إن سررتني يوماً بوصالك أمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وذلك عكس المعنى المراد)** الذي سيذكر، **(وإنما هي للاستفهام)** الإنكاري **(الذي يراد به النفي**

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو للمتنبي في خزانة الأدب ١/ ١٩٧.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي تمام، انظر: وفيات الأعيان ١/ ٨٦.

كقولك لمن ادّعى أنه أكْرَمَكَ: «أيّ يوم أكرمتني؟» والمعنى ما سررتني يوماً بوصالك إلا رَوَّعْتَنِي ثلاثةً بصدودك، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّم ظرفها؛ لأن له الصَّدْر، والثانية إما في موضع جرّ صفة لـ «وِصال» على حذف العائد: أي لم تَرُعْنِي بعده، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ الآية [البقرة: ٤٨]؛ أو نصب حالاً من فاعل «سَرَرْتَني» أو مفعولِهِ، والمعنى: أي يوم سررتني غير رَائع لي، أو غير مَرُوع منك، وهي حال مُقَدَّرة مثلها في ﴿طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أو لا محلّ لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة ....

كقولك: لمن ادعى أنه أكرمك: أي يوم أكرمتني؟) تريد ما أكرمتني يوماً من الدهر، وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم الذي وقع فيه الإكرام، **(والمعنى)** في بيت المتنبي: **(ما سررتني يوماً بوصالك إلا روعتني ثلاثة بصدودك، والجملة الأولى)**، وهي أي يوم سررتني بوصالك **(مستأنفة قدم ظرفها)** وهو أي يوم؛ **(لأن له الصدر)** بسبب اشتماله على الاستفهام، **(والجملة الثانية)** وهي لم ترعني ثلاثة بصدود **(إما في موضع جر)** حالة كونها **(صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف)** العائد على الموصول **(في قوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ الآية)**، يريد قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] فقد حذف العائد منها في مواضع، أي لا تجزى فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ فيه ولا هم ينصرون فيه، ولذلك قال الآية: يشير إلى أن التمثيل بها ليس مقصوراً على ما تلاه منها بل هو في بقيتها أيضاً، **(أو)** في موضع **(نصب)** حالة كونها **(حالاً من فاعل سررتني)** وهو ضمير المخاطب، **(أو مفعوله)** وهو ضمير المتكلم، **(والمعنى: أي يوم سررتني)** حالة كونك أيها الحبيب **(غير رائع لي)**، وهذا على كون الجملة حالاً من الفاعل، **(أو)** حالة كوني أيها المحب **(غير مروع منك)** وهذا على كون الجملة حالاً من المفعول **(وهي حال مقدرة)**؛ لأن عدم الروع بالصدود ليس مقارناً للعامل، ضرورة أنه قدر ذلك بقوله: لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة، **(مثلها في قوله تعالى: ﴿طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾** [الزمر: ٧٣]) فإن الخلود ليس مقارناً للدخول وإنما هو مقدر، قلت: ويمكن أن يجعل من قبيل الحال المقارنة، على أن يكون التقدير: لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده، أي: بعد الوصال والمعنى على هذا: ما سررتني يوماً بوصال إلا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم، فالإخافة مقارنة لمضمون العامل، وهو السرور وكذا الخوف إن قدرت الحال من المفعول فتأمله.

(أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة) والتقدير: أي يوم

كما قيل في: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٧]، وكذا في بقية الآية، وفيه بُعْد. والمحقّقون في الآية على أنَّ الجُمل مستأنفة بتقدير: فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومَنْ روى «ثلاثةٌ» بالرفع لم يجز عنده كونُ الحال من فاعل «سَرْرتني»، لخلو «تَرُعْني» من ضمير ذي الحال.

* * *

● (إذْ) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات:

سررتني فلم ترعني، **(كما قيل في قوله)** تعالى: (﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٧]، **وكذا في بقية الآية، وفيه بعد)** في الآية والبيت.

أما في الآية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف، مع أن حذفه لم يثبت في السعة بيقين، وأما في البيت فلأن فيه مع حذف العاطف ارتكاباً لما لا يؤدي المعنى المقصود، وذلك لأن عطف جملة على أخرى لا يقتضي مشاركة الثانية للأولى فيما اشتملت عليه من القيود، فإذن لا يلزم تسلط النفي على المعطوف ويؤول الأمر إلى الإخبار بجملتين، إحداهما فيها نفي معنوي وهي الأولى، والثانية فيها نفي صريح باق على حاله؛ لعدم تسلط النفي الأول عليه، والمعنى لم تسرني يوماً بوصال فلم ترعني ثلاثة أيام بصدود، وليس هذا هو المعنى المراد، فإن قلت: لا مانع من تسليط النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى، قلت: هذا وإن كان ممكناً لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف ففيه بعد، **(والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير: فما قالوا فما قال لهم)** لا على أن ثم فاء عاطفة محذوفة، **(ومن روى ثلاثة)** في بيت المتنبي **(بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني؛ لخلو ترعني من ضمير ذي الحال)** وهو ضمير المخاطب، قلت: ويجوز أن يكون التقدير عند هذا القائل: لم ترعني منك ثلاثة بصدود، فيحصل الربط باعتبار المحذوف، والله أعلم بالصواب وإليه المآب.

(إذ)

(على أربعة أوجه:

أحدهما أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربع استعمالات) وفي بعض النسخ أربعة بالتاء ووجهها أن مفرد استعمالات استعمال وهو مذكر فلا إشكال، ووجه الأربع أن يقال: إما أن يكون أنث باعتبار أنه أراد بالاستعمال الحالة، أو جعله جمعاً لاستعمالة لا لاستعمال،

أحدها: أن تكون **ظَرْفاً**، وهو الغالب، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٤٠].

والثاني: أن تكون **مفعولاً به**، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦].

والغالب على المذكورة في أوائل القَصَصِ في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير «اذكر»، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] وغيرها، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤] وغيرها، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠]. وبعضُ المُعربين يقول في ذلك: إنه ظرفٌ لـ «اذكرْ» محذوفاً، وهذا وهم فاحش، لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلّق الخطاب بالمكلّفين مِنّا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

ويرجح نسخة الأربعة بالتاء قوله في التفصيل أحدها والثاني والثالث والرابع، فذكر الكل ويحتمل أن يكون أنث وذكر باعتبارين.

(أحدها أن تكون ظرفاً نحو) ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٤٠] وأسند الإخراج إلى الكفار؛ لأنهم حين هموا بإخراجه أذن الله له في الخروج فكأنهم أخرجوه.

(والثاني) من الاستعمالات الأربعة **(أن تكون مفعولاً به نحو:** ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]) أي: واذكروا نفس هذا الوقت **(والغالب على المذكور في أوائل القصص)** بكسر القاف جمع قصة **(في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير اذكر نحو:** ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠])، وجوز الزمخشري هذا الوجه، وهو أن تكون منصوبة باذكر ووجهاً آخر، وهو أن تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفاً، فيكون التقدير: وقالت الملائكة: إذ قال ربك لهم: إني جاعل في الأرض خليفة: أتجعل فيها، وأورد على الوجه الأول أن فيه حذفَ فعل من غير قرينة، فلا يجوز، وأجيب بأن كثرة وروده في القرآن منصوباً به يكفى قرينة، لا سيما والظرف محل التوسع، واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مضمر مناسب، قلت: إذا لم يكن منصوباً باذكر لم يكن ظرفاً كما عرفت، فلا معنى لقول المجيب هنا لا سيما والظرف محل التوسع، **(نحو** ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠] **وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لاذكر محذوفاً وهذا وهم)** بفتح الهاء أي غلط **(فاحش؛ لاقتضائه حينئذٍ)** أي حين إذ جعل ظرفاً لاذكر، **(الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا)** فكيف يكون المستقبل واقعاً في الزمن الماضي، **(وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه)** فتكون إذ

والثالث: أن تكون **بَدَلاً من المفعول**، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، فـ «إِذْ»: بدل اشتمالٍ من «مريم» على حدّ البدل في: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠] يحتمل كونَ «إِذْ» فيه ظرفاً للنعمة وكونَها بدلاً منها.

والرابع: أن يكون **مضافاً إليها اسمُ زمانٍ صالح للاستغناء عنه**، نحو: «يَوْمَئِذٍ»، و«حِينَئِذٍ»، أو غيرُ صالحٍ له، نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

حينئذٍ مفعولاً به لا مفعولاً فيه، واعلم أن الهمزة من قول المصنف بتقدير اذكر، وقوله ظرف لاذكر همزة قطع؛ لأنه اسم علم مسماه هذا اللفظ، وقد عرفت في محله أنه متى سمي بفعل فيه همزة وصل كانطلق، فإنها تقطع في حال العلمية فتنبه لمثله مما يرد عليك.

(والثالث) من استعمالات إذ **(أن تكون مبدلاً من المفعول نحو** ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، **فإذا بدل اشتمال من مريم)** والرابط الضمير العائد إليها المستتر في الفعل، أي: واذكر وقت انتباذ مريم، **(على حد البدل في:** ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] **وقوله تعالى)** برفع القول على أنه مبتدأ: (﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠])، وخبر ذلك المبتدأ قول المصنف: **(يحتمل كون إذ فيه ظرفاً للنعمة)** فيكون من الاستعمال الأول، **(وكونها بدلاً منها)** أي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه.

(والرابع: أن تكون مضافاً إليها اسم زمان) إما **(صالح للاستغناء عنه، نحو حينئذٍ ويومئذٍ)** تقول: أكرمتني فأثنيت عليك يومئذٍ وحينئذٍ؛ فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما؛ إذ يجوز أن تقول: فأثنيت عليك إذ أكرمتني، والمعنى بحاله فإن قلت: ما هذه الإضافة الواقعة في مثل هذا التركيب، قلت: قال ابن مالك: هو من إضافة المؤكد إلى التأكيد والذي يظهر أن هذا من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك؛ وذلك لأن إذ مضاف إلى جملة محذوفة، فإذا قلت: جاء زيد وأكرمته حينئذٍ فالمعنى حين إذ جاء، فالثاني مخصص بالإضافة إلى المجيء والأول عارٍ من ذلك فهو أعم منه، فلا يكون الثاني مؤكداً له، نعم يكون مفسراً له ومبيناً للمراد به كما يبين الأعم بالأخص فالإضافة فيه بيانية، أي: وأكرمته حيناً هو حين مجيئه فتأمله.

(أو غير صالح) للاستغناء عنه، **(نحو قوله تعالى)**: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] فإن الظرف المضاف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه، فيحذف؛ لعدم ما يدل عليه

وزعم الجمهورُ أن «إذْ» لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] ظرفٌ لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القولَ التَّصْريحُ بالمفعول في: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: ١٦٤]: إنه يجوز أن يكون التقدير مَنُّه إذ بعث، وأن تكون «إذ» في محل رفع كـ «إذا» في قولك: أَخْطَبُ ما يَكُون الأَمِيرُ إذا كان قائماً، أي لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وَقْتُ بعثه، انتهى؛ ....

لو ترك مع أنه مقصود، **(وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفاً)** وهو الاستعمال الأول، **(أو مضافاً إليها)** وهو الاستعمال الرابع وأنكروا الثاني والثالث، **(و)** زعموا **(أنها في نحو ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾** [الأعراف: ٨٦]**)** ليست مفعولاً به كما ادعاه المخالفون، وإنما هي **(ظرف لمفعول محذوف أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم))** قليلاً، **(و)** أنها **(في نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾** [مريم: ١٦] **ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي واذكر قصة مريم)**، والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشأن ونحوها كما أسلفناه، وسيجيء في الكلام على إذ في المتن إن شاء الله تعالى.

واعلم أنه ثبت فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب كلمة إلى من قوله: ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، ولو حذفت هذه الكلمة، وقيل: لمضاف مفعول محذوف لكان حسناً فإن القصة المقدرة هي لفظ مضاف إلى مريم، وهو مفعول محذوف، وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بأن يكون قوله: محذوف صفة لمضاف، والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف، وهو لفظ مريم، ولكن لو عرف فقيل إلى المفعول لكان أحسن.

(ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣]**)** فيحمل المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول على ما صرح به، لتجري المحال على سنن واحد، وفيه بحث، **(ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ﴾** [آل عمران: ١٦٤]**، أنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، ويجوز كون إذ في محل رفع كإذا في قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً أي لقد من الله على المؤمنين وقت بعثه، اهـ)** كلامه، وهو نقل بالمعنى وغالب اللفظ، وهمزة إن من قوله: أنه يجوز مفتوحة ليس إلا فإن هذا اللفظ لم يقع بعينه في كلام الزمخشري حتى يحكى، وإنما قال: وقرىء لقد من الله على

فمقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تَنْظيره بالمثال غير مناسب، لأن الكلام في «إذْ» لا في «إذا»، وكان حقه أن يقول: «إذْ كان»، لأنهم يُقدرون في هذا المثال ونحوه «إذْ» تارة و«إذا» أخرى، بحسب المعنى المراد؛ ثم ظاهره أن المثال يُتَكَلَّم به هكذا. والمشهورُ أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدَّرة في المثال في موضع نصب، ولكن جَوَّز عبدُ القاهر كونَهَا في موضع رفع، تمسُّكاً بقول بعضهم: ....

المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً، وفيه وجهان أن يراد لقد من الله المؤمنين منه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو تكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لقد من الله على المؤمنين وقت بعثه، هذه عبارته بحروفها، وعلى الثاني فلا حذف وإنما الحذف على الأول، وهو جعل إذ ظرفية فحذف المبتدأ، وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به وقد من الله خبره، والدال على المحذوف هو الخبر إن قدر منه والظرف إن قدر بعثه، واعترض المصنف الوجه الثاني بقوله: (**فمقتضى هذا التوجيه أن إذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً**)، وأقول: إذا كان الجمهور يجوّزون خروجها عن الظرفية عند إضافتها، وغيرهم عند الإتيان بها مفعولاً به، أو بدلاً منه صدق حينئذٍ أنها ظرف متصرف، فلا يمتنع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه إلى سماع خاص من العرب، (**ثم تنظيره بالمثال**)، وهو قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً (**غير مناسب؛ لأن الكلام في إذ لا في إذا وكان حقه**) بالنصب على أنه خبر كان نحو: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥]، واسم كان هو قوله: (**أن يقول: إذ كان؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال، ونحوه إذ تارة وإذا أخرى بحسب المعنى المراد**) ولكنه عدل عن ذلك؛ ليفيد أن كلاً من إذ وإذا يستعمل اسماً غير ظرف (**ثم ظاهره أن المثال يتكلم به كذا**) على الصورة التي تلفظ بها، وهي أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، (**والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب**) فإنما يقال: أخطب ما يكون الأمير قائماً، ويظهر لي أن في كلام الزمخشري إشارة إلى أن العرب لا تنطق به هكذا، أو ذلك؛ لأنه قال: في قولك ولم يقل في قولهم، فأشار إلى أن هذا هو التقدير الذي ينطق به عند إرادة التفسير، أي: في قولك عند القصد إلى إبراز ما يقدر في هذا المثال، وقد يشعر قول المصنف والمشهور بأن ثم قولاً غير مشهور بأن حذف هذا الخبر جائز لا واجب، والظاهر أن وجوب الحذف في مثله عارٍ عن الخلاف، اللهم إلا أن يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب، وعرف من كلامهم لا المشهور الذي يشير به المصنفون إلى وجود قول آخر غير مشهور، (**وكذلك المشهور أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوّز عبد القاهر**) الجرجاني (**كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم**)

أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة، بالرفع. فقاس الزمخشري «إذْ» على «إذا» والمبتدأ على الخبر.

والوجه الثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤]، والجمهورُ لا يُثبتون هذا القِسْمَ، ويجعلون الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] وغيرها أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلَةَ ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١] فإنَّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في «إذْ»؛ فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

والثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ۝٣٩﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكُمْ في العذاب؛ لأجل ....

أي: بعض العرب: (**أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع**) فتكون إذا الواقعة في موضعه كذلك، وهي مما يقوي أن المصنف أراد بالمشهور أولاً ما أراد به ثانياً من الإشارة إلى الخلاف فحرره، (**فقاس الزمخشري إذ على إذا والمبتدأ على الخبر**) وهذا تشنيع، ولعل الزمخشري لم يستند إلى هذا القياس وإنما بنى على ما ذكرناه قبل.

(**الوجه الثاني**) من أوجه إذ (**أن تكون اسماً للزمن المستقبل نحو**: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤]) فإن تحديثها بأخبارها هو عند النفخة الثانية حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء، وقد جعل يومئذٍ ظرفاً لذلك التحديث الواقع في الزمان المستقبل، فيلزم كون الظرف مستقبلاً وقد تقدم أن الإضافة في نحو يومئذٍ من إضافة المؤكد إلى تأكيده، أو هي بيانية فلزم المطلوب (**والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب** ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [يس: ٥١] **أعني: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع**)، فنزّل التحديث المستقبل منزلة الماضي، فمن هذه الحيثية ساغ جعل إذ ظرفاً له، (**وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى**: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]، **فإن يعملون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في إذ فيلزم أن تكون بمنزلة إذا**) وفيه نظر؛ إذ لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤] فيقال: هذا من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ أي: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع، وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك.

(و) الوجه (**الثالث**) من أوجه إذ (**أن تكون للتعليل نحو**: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩] ،**أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل**

ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرفٌ بمنزلة لام العلّة أو ظرفٌ والتعليل مستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: ضَرَبْتَهُ إذ أساءَ، وأريد بـ «إذ» الوقتُ، اقتضى ظاهرُ الحالِ أن الإساءة سببُ الضربِ؟ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأوّل؛ فإنه لو قيل: «لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ في العذاب» لم يكن التّعليل مستفاداً، لاختلافِ زَمَني الفعلين؛ ويبقى إشكال في الآية، وهو أن «إذ» لا تُبْدَلُ من اليوم لاختلافِ الزمانين، ولا تكون ظرفاً لِـ «ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ....

ظلمكم في الدنيا)، وإنكم مشتركون في محل رفع على أنه فاعل ينفع، والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب، أي: كما كان عموم البلوى يطيب القلب في الدنيا، ومنه قول الخنساء ترثي أخاها صخراً:

ولولا كثرة الباكين حولي ... على إخوانهم لقتلت نفسي[1]

ولا يبكون مثل أخي ولكن ... أسلي القلب عنه بالتأسي

أما هؤلاء المشتركون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم، ولا يروحهم لعظم ما هم فيه، واليوم وإذ كلاهما متعلق بالفعل.

(وهل) إذ **(هذه)** التي للتعليل **(حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب)** من جهة أن تعليق الحكم بوصف مشعر بعلية الوصف لذلك الحكم، هذان الاحتمالان **(قولان)** ذهب إلى كل منهما بعض النحاة، وانظر القول الثاني؛ فإنه يلزم عليه أن تكون إذا للتعليل في نحو قولك سأضرب زيداً إذا أساء ولا قائل به.

(وإنما يرتفع السؤال) الذي سيورده قريباً **(على القول الأول)** وهو جعل إذ حرف علة، وأما على القول الثاني وهو جعلها ظرفاً والتعليل مستفاد من قوّة الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال؛ **(فإنه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين)** النفع المنفي والظلم فإن زمن الأول زمن الآخرة، وزمن الثاني زمن الدنيا، **(ويبقى إشكال الآية)** وهو المراد بالسؤال المذكور أولاً، **(وهو أن إذ لا يبدل من اليوم لاختلاف الزمانين)** وهما زمان الآخرة وزمان الدنيا كما عرفت، ولا إبدال مع الاختلاف **(ولا تكون ظرفاً لينفع)** لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية؛ **(لأنه)**، أي: لأن الفعل **(لا يعمل في ظرفين)**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للخنساء في المستطرف ٢/ ٥٨٨.

ولا لِـ «مشتركون»، لأن معمول خبر الأحْرُفِ الخمسة لا يتقدَّم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدَّم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

ومِمّا حملوه على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ ....

زمانيين مثلاً كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال، بحيث لا يكون الثاني تابعاً للأول، **(ولا)** يكون ظرفاً **(لمشتركون؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة)**، وهي إن وكأن ولكن وليت ولعل، **(ولا يتقدم عليها)** أي: على تلك الأحرف، وكان الأولى بالمصنف أن لو قال: الأحرف الستة لتدخل أن المفتوحة التي فيها الكلام؛ إذ هي التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهراً، وتقريره أن يقال: ثبت أن معمول كل من الأحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف، وأن المفتوحة منها فلو جعلت في الآية ظرفاً لمشتركون للزم تقديم معمول ما هو من تلك الأحرف الستة عليه وهو باطل.

وأما مع الاقتصار على الخمسة فيرد عليه أن المفتوحة ليست منها والكلام إنما هو في المفتوحة، فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة: إنها تركت كما فعل سيبويه ومتابعوه؛ لأنها فرع عن المكسورة، ولم يكن بالمصنف في هذا المقام داع إلى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه؛ **(ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول)**، وبيان ذلك أن أن المفتوحة موصول حرفي لتأوّلها مع صلتها بمصدر، وصلتها معمولاها الاسم والخبر وقد فرض أن إذا المتقدمة على أن ظرف لخبرها الذي هو مشتركون، فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور، قلت: ويتجه على المصنف أن يقال: كان الصواب أحد الأمرين:

إما أن يسقط العلة الثانية ويقال: الأحرف الستة كما مر.

وإما أن يسقط العلة الأولى ويثبت الثانية، وأما الجمع بينهما فمشكل؛ وذلك لأن العلة في امتناع تقديم معمول خبر الأحرف الخمسة عليها أن لها الصدر، والعلة في ذلك بالنسبة إلى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولاً لا هذه العلة؛ فإنها مسلوبة الصدرية بدليل أعجبني أنك محسن وكرهت أنك مسيىء، إذا تقرر ذلك فنقول: إن أراد خصوص الخمسة فقط فلا معنى لذكرها في هذا المقام، وإن أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين؛ إذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة إلى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولاً حرفياً؛ إذ العلة هي الثانية لا الأولى فتأمله؛ **(ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم)** الواقع في الدنيا، فلا يصلح تعلق إذ ظلمتم بمشتركون.

(ومما حملوه على التعليل) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾

[الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُوٓا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦] وقوله [من البسيط]:

١٢٠ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيش، وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقول الأعشى [من المنسرح]:

[الأحقاف: ١١]، فإن علقوا إذ بسيقولون أشكل؛ لاقترانه بالفاء المانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها، وقال الزمخشري: العامل في إذ محذوف لدلالة الكلام عليه، تقديره: وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم، وقوله: فسيقولون هذا إفك قديم مسبب عنه.

وقال ابن الحاجب: يجوز أن تكون إذ متضمنة معنى الشرط؛ لدلالة الفاء بعدها فتكون بمعنى إذاً، وحسن التعبير بها لدلالتها على تحقق ذلك لكونها للماضي، ومما حملوه على التعليل أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾ [الكهف: ١٦]، والمعنى: وإذ اعتزلتموهم واعتزلتم معبوديهم ﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ استثناء متصل؛ لأنهم كانوا يقرون بالخالق ويشركون معه غيره، كأهل مكة، أو منقطع أي: وإذا اعتزلتم الكفار والأصنام التي تعبدونها من دون الله، أو هو كلام معترض إخبار من الله تعالى عن الفتية أنهم لم يعبدوا غير الله ﴿فَأْوُوٓا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، ويرد على هذا ما مر، ويأتي فيه ما ذكره ابن الحاجب من تضمن إذ لمعنى الشرط على نحو ما تقدم، قال الرضي: ويجوز أن يكون هذا من باب الرجز فاهجر أي: مما أضمر فيه أما، ومما حملوه على التعليل قوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[1]

قريش: هم ولد النضر بن كنانة وقيل: بنو فهر بن مالك بن كنانة، والأصح الذي عليه الجمهور أنهم سموا بذلك لقرشهم، أي: لتكسبهم يقال: قرش بفتح الراء يقرش بكسر الراء، وكانوا أصحاب كسب، وقيل: قريش تصغير قرش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم؛ لقوتهم وقيل: غير ذلك، والرواية في مثلهم فتح اللام، وسيأتي الكلام عليه في ما، والبشر الإنسان ذكراً أو أنثى واحداً أو غيره، وقد يجمع فيقال أبشار، (**وقول الأعشى**:

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠.

١٢١ ـ إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاً

أي: إنّ لنا حُلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإنّ في الجماعة الذين ماتُوا قبلنا إمهالاً لنا، لأنهم مَضَوْا قَبلنا وبقينا بعدهم. وإنما يصح ذلك كلّه على القول بأن «إذِ» التعليلية حرفٌ كما قدّمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعْتُ أبا علي مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] الآية، مستشكلاً إبدال «إذْ» من «اليوم»، فآخِرُ ما تحصّل منه أن الدنيا والآخرة مُتَّصِلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكأن اليوم ماضٍ أو كأن «إذ» مُسْتقبلة، انتهى.

وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم، ....

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً(١)

السفر جماعة المسافرين وسافر وسفر كصاحب وصحب وراكب وركب، والسافر هو الذي خرج للسفر، والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة **(أي: إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها)** فجعل كلاً من المحل والمرتحل مصدراً ميمياً، **(وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم)** فتحقق الإمهال إذ لم نمض معهم، **(وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليلية حرف كما قدمنا، والجمهور لا يثبتون هذا القسم)**، وعدم الصحة في تينك الآيتين آية الأحقاق وآية الكهف قد يظهر للتنافي بين المضي والاستقبال.

وأما في البيتين فكون التعليلية هما ليست بظرف محل نظر.

(وقال أبو الفتح) ابن جني: **(راجعت أبا علي)** الفارسي **(مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾** [الزخرف: ٣٩] **الآية مستشكلاً إبدال إذ من اليوم فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء فكأن اليوم ماض أو كأن إذ مستقبلة اهـ)**، فأما كون اليوم المستقبل في حكم الماضي فظاهر؛ لأنه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيهاً على تحقق الوقوع، وأما كون الماضي الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر، **(وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم)** عندكم، وثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة، فكأنه قيل: وإن ينفعكم اليوم إذ صح ظلمكم عندكم، فهو بدل ولا إشكال؛ لأن إذ

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩.

وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليها أيضاً فـ «إذْ» بدلٌ من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]؛ لأن المدَّعى هناك أنها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في «يومئذٍ»، لأنها لا تحذف لدليل، وإذا لم تقدر «إذ» تعليلاً فيجوز أن تكون «أنَّ» وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، أو إلى «القَرينِ»، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿إِنَّكُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] بالكسر على الاستئناف.

والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد «بَيْنَا» أو «بَينما»، كقوله [من البسيط]:

للاستقبال على هذا التقدير، فلم يختلف الزمنان، (**وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، و**) إذا بنينا (**عليهما أيضاً فإذ بدل من اليوم**) لما ذكرناه كما أن البدل متأت على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، ولما كان هنا مظنة سؤال تقديره أن يقال: قد سلف أن بعد المضافة إلى إذ في نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] اسم زمان لا يصلح للاستغناء عنه، فلا يحذف، وهنا على التقدير الماضي قد حذف وهو مناف للكلام السابق، أجاب عنه المصنف بقوله: (**وليس هذا التقدير مخالفاً لما قدمناه في بعد إذ هديتنا؛ لأن المدعى هنالك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذٍ، لا أنها لا تحذف لدليل**)، وهنا لم نقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم، وإنما قلنا: بأنها مرادة مقصود معناها لكنها حذفت لدليل، (**وإذا لم نقدر إذ تعليلاً فيجوز أن تكون إن وصلتها تعليلاً**) على حذف لام العلة، (**والفاعل**) ضمير (**مستتر راجع إلى قولهم: يا ليت بيني وبينك بُعْدُ المشرقين**) أي: ولن ينفعكم اليوم هو، أي: هذا القول، أو ولن ينفعكم هذا التمني أو هذا الاعتذار؛ لأنكم في العذاب مشتركون، أي: لاشتراككم في سببه وهو الكفر، (**أو**) راجع (**إلى القرين**)، المذكور في قولهم: فبئس القرين (**ويشهد لهما**) أي: لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميراً راجعاً إلى قولهم يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين، وكونه ضميراً راجعاً إلى القرين مع كون أن وصلتها تعليلاً (**قراءة بعضهم إنكم بالكسر على الاستئناف**)؛ فإنه جواب لسؤال عن العلة مقدر، كأنه قيل: لم لا ينفعنا ذلك؟ فقيل: إنكم في العذاب مشتركون.

(**والرابع**) من أوجه إذ (**أن تكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد بينا وبينما**) وقد تجيء بعدهما إذا الفجائية (**كقوله:**

١٢٢ ـ اسْتَقْدِرِ اللَّه خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

استقدر الله خيراً وارضين به ... فبينما العسر إذ دارت مياسير[1]
وبينما المرء في الأحياء مغتبط ... إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير)

فوقعت إذ بعد بينما في البيت الأول وإذا بعدها في البيت الثاني، وقد لا يوجد في بعض النسخ إلا البيت الأول؛ لأنه المثال المطابق لما هو بصدده، وكأن الأصمعي لا يستفصح إلا ترك إذ وإذا في جواب بينا وبينما؛ لكثرة مجيء جوابهما بدونهما قال الرضي: والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته.

قال: ولما قصد إلى إضافة بين اللازم إضافته إلى المفرد إلى الجملة، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليه ما الكافة؛ لأنها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، لأنه كأنه وقف عليه، والألف قد يؤتى به للوقف كما في ﴿أَنَا۠﴾ [الأعراف: ١٢]، و﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، وأصل بين أن يكون مصدراً بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما أي: مكان فراقكما وتقدير فقلت: بين خروجك ودخولك أي: زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان، وأما إذا كف بما أو الألف وأضيف إلى الجمل فلا يكون إلا للزمان مضاف، لما تقرر من أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث، وبين في الحقيقة مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيد قائم أي: بين أوقات قيام زيد، اهـ كلامه.

وحكى الحريري في «**درة الغواص**» أن عبيد الجرهمي عاش ثلاثمائة سنة، وأدرك الإسلام فأسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال له: حدثني بأعجب ما رأيت، فقال: مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتاً لهم فلما انتهيت إليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر:

يا قلب إنك من أسماء مغرور ... فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد ... حتى جرت بك إطلاقاً محاضير
فلست تدري أفي الأحوال عاجلها ... أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في الدرر ٣/ ١٠٠، ولسان العرب ٤/ ٢٩٣ (دهز)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٤.

وهل هي ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائد؟ أقوال، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنّي: عاملُها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا» و«بينما» محذوف يُفسِّره الفعل المذكور، وقال الشَّلوبين: «إذْ» مُضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعلُ ولا في «بينا» و«بينما»، لأن المضاف إليه لا

فاستقدر الله خيراً وارضين به ... فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبينما المرء في الأحياء مغتبط ... إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه ... وذو قرابته في الحي مسرور[1]

قال فقال لي رجل: أتعرف من يقول هذه الأبيات؟ قلت: لا والله إلا أنني أرويها منذ زمان، فقال: والذي تحلف به إن قائلها لصاحبنا الذي دفناه آنفاً وأنت الغريب الذي تبكي عليه ولست تعرفه، وهذا الذي خرج من قبره أمسَّ الناس به رحماً، وهو أسرهم بموته كما وصف فتعجبت لما ذكره في شعره، والذي صار إليه من قوله كأنه ينظر إلى مكانه من جنازته، فقلت: إن البلاء موكل بالمنطق فذهبت مثلاً، فقال له: معاوية لقد رأيت عجباً اهـ.

والإطلاق جمع طلق بفتح الطاء المهملة واللام وهو الشوط يقال: عدا الفرس طلقاً أو طلقين، والمحاضير جمع محضير وهو الفرس الذي يرتفع في سيره والمراد هنا الاستعارة، شبه الأحوال التي تتقلب بالإنسان سرعة بالخيل العادية، والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر، وجمع تنبيهاً على إرادة أنواعه والمغتبط هنا المسرور، والرمس تراب القبر، والمعنى: إذا هو ذو الرمس وتعفوه تمحوه وتجعله دارساً والأعاصير جمع إعصار وهي ريح تهب فتثير الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود، **(وهل هي ظرف مكان أو ظرف زمان أو حرف بمعنى المفاجأة)** أي: يدل على المفاجأة في غيره، **(أو حرف مؤكد)** بكسر الكاف أي: زائد هذه الاحتمالات.

(وأقوال: و) إذا بنينا **(على القول بالظرفية المكانية أو الزمانية (فقال)** أي: فقد قال(: **ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه)** فلا مانع حينئذٍ من عمله فيها، **(وعامل بيننا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور)** فإذا قلت: بينا أنا قائم إذ جاء عمرو، فالمعنى جاء عمرو، في زمن ما جاء بين أوقات قيامي.

(وقال الشلوبين: إذ مضافة للجملة) الواقعة بعدها **(ولا يعمل فيها الفعل، ولا في بينا وبينما؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف)** وهو إذ، **(ولا فيما قبله)** وهو بينا أو بينما

---

(١) انظر تخريج البيت السابق.

يعمل في المضاف ولا فيما قبله؛ وإنما عاملُها محذوف يدلّ عليه الكلام، و«إذْ» بدلٌ منهما، وقيل: العامل ما يلي «بين» بناءً على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: «بين» خبر لمحذوف، وتقدير قولك: «بينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامي مجيء زيد؛ ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ «جاء زيد»؛ وقيل: مبتدأ، و«إذ» خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء زيد.

وذكر لـ «إذْ» معنيان آخران، أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آياتٍ منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] وغيرها؛ والثاني: التحقيق كـ «قد» وحُمِلت عليه الآية، ....

(وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، وإذا بدل منهما) أي: من بينا أو بينما فالتقدير في ذلك المثال وافقت مجيء زيد بين أوقات قيامي زمان مجيئه.

(وقيل: العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه) فلا يمتنع عمله فيها، وهذا ظاهر في أن العامل المذكور غير عامل في إذ، فانظر عاملها عند صاحب هذا القول ما هو **(كما يعمل تالي اسم الشرط فيه)**، نحو قولك: أياً تضرب أضرب.

(وقيل: بين خبر لمحذوف، وتقدير قولك: بينما أنا قائم إذ جاء عمرو: بين أوقات قيامي مجيء عمرو، ثم حذف المبتدأ) وهو مجيء عمرو المخبر عنه ببين أوقات قيامي **(مدلولاً عليه بجاء عمرو)** وكأن إذ عند هذا القائل إما حرف زائد أو للمفاجأة.

(وقيل:) بين **(مبتدأ وإذ خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء عمرو)** فأخرج كل من بين وإذ عن الظرفية، وهذا ليس شيئاً من تلك الأقوال الأربعة التي حكاها المصنف في إذا الفجائية.

(وذكر لإذ) لا بقيد كونها للمفاجأة **(معنيان آخران:**

أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة) بالتصغير وها التأنيث **(وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾** [البقرة: ٣٠].

والثاني التحقيق كقد) والظاهر أنها حرف على كل من هذين القولين **(وحملت عليه)** أي: على التحقيق **(الآية)** المتقدمة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الزخرف: ٣٩] وإنما حملناه على ذلك ولم نحمله على أن المراد بالآية قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]؛ لأنه سيقول، وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل، وهذا محقق في آية الزخرف؛ لأن إذ ظلمتم على القول بأن إذ فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل، وهو ينفع، وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون، ومثل هذا

وليس القولان بشيء. واختار ابن الشَّجَري أنها تقع زائدة بعد «بينا» و«بينما» خاصة، قال: لأنك إذا قلت: «بينما أنا جالس إذْ جاء زيد» فقدّرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة «جاء زيد»، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين»، فيعمل المضافُ إليه فيما قبل المضاف، ا هـ.

وقد مضى كلامُ النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

مسألة ـ تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إما اسميَّة، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعلية فعلُها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ ....

في ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ لا يتأتى بوجه (**وليس القولان**) المذكوران وهما القول بالزيادة والقول بالتحقيق (**بشيء**)؛ لأنه إخراج للكلمة عن موضعها المعروف بغير ثبت، (**واختار**) من الاختيار وفي بعض النسخ وأجاز من الإجازة (**ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة، قال: لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد وقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر**) وهو جالس، (**وهي مضافة إلى جملة جاء زيد وهذا الفعل**) وهو جاء، (**هو الناصب لبين فيعمل المضاف إليه**) أي جزء المضاف إليه، فإن المضاف إليه هو جملة جاء زيد والعامل جاء وهو جزؤها، (**فيما قبل المضاف**) وهو محذور (**انتهى**) كلام ابن الشجري، (**وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك**) بما يكون التركيب معه صحيحاً جارياً على القواعد بدون دعوى الزيادة فلا داعي إذاً إليها.

(**و**) إذا بنينا (**على القول بالتحقيق في الآية**) التي هي قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الزخرف: ٣٩] (**فالجملة**) التي هي إذ ظلمتم (**معترضة بين الفعل**) وهو ينفع (**والفاعل**) وهو أنكم في العذاب مشتركون.

(**مسألة: تلزم إذ الإضافة**) بالنصب على المفعولية فإذ فاعل، وبالرفع على الفاعلية فإذ مفعول أي: تلزمها الإضافة (**إلى جملة**) إما (**اسمية نحو:** ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦])، لكنهم نصوا على استقباح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو جئت إذ زيد قام؛ لأن الخبر من مظان الاسم، أو مضارعه إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول ولا ضرورة هنا، فلذلك حسن إذ زيد قائم وإذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون إذ، ولم يحسن إذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون إذ؛ لأن الغرض هناك بيان مضي الفعل وهو هنا مستفاد من إذ.

(**أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو** ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾)، ونحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ

[البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٢١] أو فعليَّة فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقد اجتمعت الثَّلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] الأولى ظرف لـ «نَصَره»، والثانية بدلٌ منها، والثالِثة قيل: بَدَل ثانٍ، وقيل: ظرفٌ لـ «ثاني اثنين»، وفيهما وفي إبدال الثانية نَظَر، لأنَّ الزّمن الثاني والثالث غيرُ الأول فكيف يُبْدَلان منه؟ ثم لا يُعرف أنَّ البدل يتكرَّر إلا في بدل الإِضراب، وهو ضعيف لا يُحْمَلُ عليه التنزيلُ، ....

إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ونحو ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٢١] فهذه ثلاثة أمثلة الفعل في كل منها ماضٍ لفظاً ومعنى.

(**أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو:** ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧]،) ونحو: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠]، ونحو ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فهذه ثلاثة أمثلة في هذا القسم أيضاً الفعل في كل منها ماض معنى، ولكن أتى بالمضارع لحكاية الحال الماضية، (**وقد اجتمعت الثلاثة**) الاسمية والفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لا لفظاً (**في قوله تعالى:** ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]) فإذ أخرجه مثال للماضوية لفظاً ومعنى وإذ هما في الغار مثال للاسمية وينبغي أن يتعين هنا تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل أو فعلاً مضارعاً؛ لئلا يؤدي إلى التركيب المستقبح مثل زيد قام على ما تقدم آنفاً، (و) إذ (**الأولى ظرف لنصره، و**) إذ (**الثانية بدل منها، و**) إذ (**الثالثة**) مختلف فيها، (**قيل**) هي (**بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما**) أي في هذين القولين وهما كون إذ الثالثة بدلاً ثانياً من الأولى وكونها ظرفاً لثاني اثنين، (**وفي إبدال**) إذ (**الثانية**) أيضاً (**نظر؛ لأن الزمن الثاني**) وهو زمن كونهما في الغار، (**والثالث**) وهو زمن قوله لا تحزن إن الله معنا (**غير**) الزمن (**الأول**) وهو زمن إخراج الكافرين له بحيث لا يصدق على شيء منهما، (**فكيف يبدلان منه**) بدل الكل من الكل ولا مساغ لبدل البعض ولا الاشتمال هنا بلا ريب، (**ثم لا يعرف أن البدل يتكرر**) والمبدل منه واحد (**إلا في بدل الإضراب وهو ضعيف**) كما في قولك: وجه زيد قمر شمس، (**لا يحمل عليه التنزيل**) لضعفه وإنما زدنا فيه وحدة المبدل منه؛ لأنه لو جعل الثالث بدلاً من البدل لم يمتنع وسيقع إن شاء الله تعالى في ذلك كلام في الجهة السادسة

ومعنى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأنَّ تقاربَ الأزمنة ينزِّلها منزلةَ المتَّحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والظرف يتعلّق بوهم الفعل وأيْسَرِ روائحه.

وقد يحذف أحد شَطْرَي الجملة، فيظنّ مَنْ لا خبرة له أنها أُضيفت إلى المفرد، كقوله [من البسيط]:

١٢٣ ـ هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا؟

والتقدير: إذ ذاك كذلك، ....

من الباب الخامس، (**ومعنى ثاني اثنين**) وكان ينبغي نصبه إن قصد حكاية ثاني اثنين الواقع في الآية (**واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل، وقد يجاب**) عن هذا النظر (**بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة أشار إلى ذلك أبو الفتح**) ابن جنى (**في**) كتاب (**المحتسب**) بفتح السين، وكأنه أراد بذلك ما قدمه عنه من قوله: راجعت أبا علي مراراً في قوله: تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٣٩] الآية مستشكلاً إبدال إذ من اليوم فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان وأنهما في حكم الله تعالى، سواء فكان اليوم ماض أو كان إذ مستقبلة وبهذا يخرج الجواب الذي ذكره فإن زمن كونهما في الغار، وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الإخراج فنزلا منزلته وجعل الكل في حكم المتحد (**والظرف**) كما يجيء في الباب الثالث (**يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه**) فيصح تعلقه في الآية بثاني اثنين وإن كان بمعنى واحداً من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الثني، فكأنه مشتق من قولك ثنيت (**وقد يحذف أحد شطري الجملة**) التي تضاف إذ إليها ولا يظهر الإعراب (**فيظن من لا خبرة له**) بالحكم المقرر في إذ (**أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:**

هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا)[1]

فيظن الظان أن ذاك في محل جر بإضافة إذ إليه، فيلزم أن تكون مضافة إلى مفرد وليس كذلك، بل ذاك في محل رفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليه (**والتقدير: إذ ذاك كذلك**)، والأفنان إما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال، والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال، وإن كانت نكرة لتخصيصها، وعامل إذ منقلب واسم الإشارة الأول يرجع إلى العيش باعتبار حاله، والثاني

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٥، والدرر ٣/ ٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٥.

وقال الأخطل [من البسيط]:

١٢٤ ـ كـانَتْ مَنَازِلَ أُلَّافٍ عَـهِـدْتُـهُـمُ إذْ نَـحْـنُ إذْ ذَاكَ دُونَ الـنَّـاسِ إِخْـوَانَـا

«أُلَّاف» ـ بضم الهمزة ـ جمع «آلف» بالمدّ مثل «كافر» و«كفار»، و«نحن» و«ذاك» مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخواناً إذْ نحن متآلفون؛ إذ ذاك كائن، ولا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن»، لأنه زمانٌ و«نحن» اسمُ عينٍ، بل هي ظرف للخبر المقدَّر؛ و«إذ» الأولى ظرف لـ «عهدتهم»؛ و«دون»: إما ظرف له أو للخبر المقدَّر أو لحال من «إخواناً» محذوفة، أي: متصافِينَ دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكيرُ صاحبِ الحال، ....

المحذوف المجرور بالكاف يرجع إلى حال الأفنان، والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى: هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الأغصان الملتفة في نضارتها وحسنها، أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة، وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حالة أن عيشنا منقلب من طور إلى طور؛ إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأغصان في الرونق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن، **(وقال الأخطل**:

كـانـت مـنـازل آلآف عـهـدتـهـم إذ نـحـن إذ ذاك دون الـنـاس إخـوانـا[١]

ألاف بضم الهمزة جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما والتقدير: عهدتهم إخواناً إذ نحن متألفون إذ ذاك) التألف **(كائن، ولا تكون إذ الثانية خبراً عن نحن؛ لأنه زمان ونحن اسم عين)** ولا مانع من أن تكون خبراً عنه، على أن يكون قائماً مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى، كما في قولهم: أكل يوم ثوب تلبسه أي: تجدد ثوب والتقدير في البيت: إذ تألفنا إذ ذاك أي: إذ تألفنا كائن في زمن وجود التجاور، ولقائل أن يقول لا يحتاج إلى الحذف أصلاً؛ فإن من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل نحن في شهر كذا، وهو عين ما في البيت، وإنما منعوا الإخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة؛ وذلك لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل أيضاً **(بل هي ظرف للخبر المقدر)** وهو متألفون، **(وإذ الأولى ظرف لعهدتهم ودون إما ظرف له)** أي: لعهدتهم أيضاً، **(أو للخبر المقدر)** وهو متألفون، **(أو لحال من إخواناً محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال)** وهو

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للأخطل، ولم أجده.

لتأخُّره؛ فهو كقوله [من مجزوء الوافر]:

١٢٥ - لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

ولا كونه اسم عينٍ، لأن «دون» ظرفُ مكانٍ لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوزُ المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء [من المتقارب]:

١٢٦ - كأنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى، إذِ النَّاسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

«إذ» الأولى ظرف لِـ «يتّقى»، أو لـ «حِمّى»، أو لـ «يكونوا» إن قلنا: إن لـ «كان» الناقصة مصدراً؛ ....

إخواناً (لتأخره) عن الحال (فهو كقوله:

لمية موحشاً طلل) يلوح كأنه خلل[1]

الطلل ما شخص من آثار الدار، والخلل من الأضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثاني، (**ولا كونه اسم عين؛ لأن دون ظرف مكان لازمان، والمشار إليه بذاك التجاور المفهوم**) فقد ظهر لك أن بيت الأخطل مما قد يظن من لا خبرة له أن إذ فيه مضافة إلى مفرد بالنسبة إلى قوله إذ ذاك، إذ ليس فيه ما يمنع ظاهراً من كون ذاك في محل جر، وأما نحن فلا يتخيل فيه ذلك؛ لكونه ضمير رفع إلا على هذهب الأخفش، وعلى الجملة فتخريج البيت على ما ذكروا فيه في الموضعين مضافة إلى جملة.

(**وقالت الخنساء:**

كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عز بزا)[2]

وهذا أيضاً مما يظن فيه غير الخبير أن إذ من قولها إذ ذاك مضافة إلى مفرد، وليس كذلك على ما سيبينه والحمى هو الممنوع مما يضره، ويتقي يحذر ويخاف ومن عز بز مثل مشهور، ومعناه من غلب أخذ السلب، (**إذ الأولى ظرف ليتقي أو لحمى، أو ليكونوا إن قلنا إن لكان الناقصة مصدراً**)، وهو الصحيح الذي اختاره ابن مالك، وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٠، والخصائص ٢/ ٤٩٢.

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو للخنساء في ديوانها ص ٢٧٤، والمستقصى ٢/ ٣٥٧.

والثانية ظرف لـ «بَزَّ»، و«مَنْ»: مبتدأ موصول لا شَرْط، لأن «بَزَّ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حيّز الشرط فيما قبلَه عند البصريّين، و«بز»: خبر «مَنْ»، والجملة خبر «الناس»، والعائد محذوف، أي: مَنْ عَزَّ منهم، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم». ولا تكون «إذ» الأولى ظرفاً لِـ «بزَّ»، لأنه جزءُ الجملة التي أضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف؛ ولا «إذ» الثانية بدلاً من الأولى، لأنها إنما تكمل بما أُضيفت إليه، ولا يُتْبَع اسمٌ حتى يكمل؛ ولا تكون خبراً عن «الناس»، لأنها زمان و«الناس» اسم عين؛ و«ذاك»: مبتدأ محذوف الخبرِ، أي: كائن، وعلى ذلك فقِسْ.

وقد تحذف الجملة كلُّها للعلم، ويعوَّضُ عنها التنوين، وتكسر الذَّال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]. وزعم الأخفش أن «إذ» في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب، لأن «اليوم» مضافٌ إليها؛ ....

(والثانية: ظرف لبز ومن مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن بز عامل في إذ الثانية ولا يعمل ما في حيز الشرط) من جواب وغيره **(فيما قبله عند البصريين)**، وأما الكوفيون فيجوزون ذلك، **(وبز خبر من والجملة خبر الناس، والعائد إليهم محذوف أي من عز منهم، كقولهم السمن منوان بدرهم)** أي: منوان منه، **(ولا تكون، إذ الأولى ظرفاً لبز لأنه جزء الجملة التي أضيفت إذ الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا)** تكون **(إذ الثانية بدلاً من الأولى؛ لأن الأولى؛ إنما تكمل بما أضيفت إليه)** وهو مجموع قولك: من عز بز وهذا المجموع لم يتم قبل المجيء بإذ الثانية، بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقي، **(ولا يتبع اسم حتى يكمل)** ألا ترى أنك لا تقول: جاء الذي الفاضل قام فتتبع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة، وليس هذا خاصاً بالموصول بل يجري في غيره أيضاً، **(ولا تكون)** إذ الثانية **(خبراً عن الناس؛ لأنها زمان والناس اسم عين)**، وقد مر أنهم جوزوا مثل نحن في شهر كذا وهذا مثله فليجز، **(وذاك مبتدأ محذوف الخبر أي: كائن، و)** أما **(على ذلك)** الذي خرَّجنا عليه تلك الأبيات **(فقس)** ما يرد عليك من أمثالها.

(وقد تحذف الجملة) المضاف إليها إذ **(كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين)** وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، **(وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذٍ)** أي: ويوم إذ يحل ما وعد الله به من غلبة الروم لفارس **(يفرح المؤمنون)** بنصر الله، **(وزعم الأخفش أن إذ في ذلك معربة)** وأن التنوين تنوين التمكين لا تنوين العوض؛ **(لزوال افتقارها إلى الجملة)** المضاف إليها وهو الذي كان علة في بنائها، والمعلول يزول بزوال علته فيثبت الإعراب إذ لا واسطة بينهما، **(و)** زعم **(أن الكسرة إعراب)** لإذ؛ **(لأن اليوم مضاف إليها)** فتكون مجرورة بالإضافة

ورُدَّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل، قال [من مجزوء الكامل]:

١٢٧ ـ نَحْنُ الأُولىٰ، فاجْمَعْ جُمُو عَكَ، ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي: نحن الأولى عُرِفوا، وبأن العوض ينزل منزلةَ المعوَّض عنه، فكأنَّ المضاف إليه مذكور، وبقوله [من الوافر]:

١٢٨ ـ نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍو بِعَافِيَةٍ، وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

وعلامة جرها الكسرة، (ورد) بأنا لا نسلم أن بناءها لافتقارها إلى الجملة، بل لأمر آخر وهو مشابهتها للحرف وضعاً، وإليه أشار بقوله: **(بأن بناءها لوضعها على حرفين)** كهل وبل، سلمنا أن بناءها لافتقارها إلى الجملة لكن لا نسلم زواله، وإليه أشار بقوله: **(وبأن الافتقار باقٍ في المعنى)** وإن زال ذلك اللفظ نطقاً **(كالموصول تحذف صلته لدليل)** وافتقاره إليها هو سبب بنائه وقد زالت لفظاً وبقي بناؤه؛ لبقاء الافتقار إليها بحسب المعنى.

(قال) الشاعر:

(نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا[(١)]

أي: نحن الأولى عرفوا بالنجدة والشجاعة، ولا ينهض البيت دليلاً على الأخفش إلا إذا كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة، وإلا فلو قال: معرب لأمكن في البيت، **(و)** رد أيضاً قول الأخفش، **(بأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكأن المضاف إليه مذكور)** وأنت خبير بأن هذا مبني على أن التنوين تنوين العوض، والأخفش يمنعه كما مر، **(و)** رد أيضاً **(بقوله:**

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذاً صحيح)[(٢)]

وقد مر أن الطلاب هو الطلب، وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية، والمعنى: حال كونك متلبساً بعافية، والاسمية المقترنة بالواو حالية من صاحب الحال الأولى، وهي بمعناها ووجه الرد بالبيت أن إذ ظرف لقوله صحيح، فكان القياس على تقدير كونه معرباً أن ينصب فيقال

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (أولىٰ ألاء)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٢.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ولسان العرب ٣/ ٤٧٦ (أذذ)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠١.

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذٍ، ثم حذف المضاف وبقي الجرّ كقراءة بعضهم: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: ثوابَ الآخرة.

* * *

تنبيه ـ أضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية، فاحتملت الظرفية والتعليليَّة في قول المتنبي [من الكامل]:

١٢٩ ـ أمِنَ ازْدِيَارَكِ في الدُّجَى الرُّقَبَاءُ إذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

وشرحه: أنّ «أمِنَ» فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهَّم شخص ادعى الأدبَ في زماننا وأصَرّ على ذلك، و«الازديار» أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكَسْب، لأن الافتعال للتصرُّف، والدال بَدَل ....

إذا، (**فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذٍ ثم حذف المضاف وبقي الجر**) على حاله قبل الحذف، (**كقراءة بعضهم**) في الشواذ (**والله يريد الآخرة**) بالكسر (**أي: ثواب الآخرة**)، ولا يخفى أن هذا الجواب ضعيف؛ لأنه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين، وعلى عدم إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ.

(**تنبيه: أضيفت إذ إلى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي:**

أمن ازديارك في الدجى الرقباء إذ حيث كنت من الظلام ضياء)[1]

الدجى جمع دجية وهي الظلمة، والرقباء جمع رقيب وهو الحارس، واختار ذكر الضياء على النور؛ لقوته ويشير إلى أنها شمس، (**وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الأدب في زماننا، وأصر على ذلك، والازديار أبلغ من الزيارة كما إن الاكتساب أبلغ من الكسب**) ومن ثم جاء في التنزيل ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي: للنفس ما حصل لها من الثواب بأي وجه اتفق حصوله، سواء كان بإصابة مجردة أو بتحصيل وسعي وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار لها وسعي، نبه تعالى على أن الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها، أو لم يكن كذلك، وأما العقاب فلا يكون عليها إلا بقصدها وتحصيلها، وإنما كان ذلك أبلغ؛ (**لأن الافتعال للتصرف**) وهو السعي والمبالغة في تحصيل ذلك المعنى، (**والدال**) في الازديار (**بدل**

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ١٤٠.

عن التاء؛ و«في»: متعلقة به، لا بـ «أمِن»، لأن المعنى أنهم أمنوا دائماً أن تزوري في الدُّجى؛ وإذ: إما تعليل أو ظرف مُبدل من محلٍّ في الدُّجى؛ و«ضياء»: مبتدأ خبره «حيث»، وابتدىء بالنكرة لتقدُّم خبرها عليها ظرفاً، ولأنها موصوفة في المعنى، لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالاً منها؛ و«من» للبدل، وهي متعلقة بمحذوف؛ و«كان» تامّة، وهي وفاعلها خَفْضٌ بإضافة «حيث»، والمعنى: إذ الضياء حاصلٌ في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام.

* * *

من التاء، وفي متعلقة به لا بأمن؛ لأن المعنى أنهم آمنون دائماً أن تزوري في الدجى) يعني ولو علق بأمن لتقيد به فلا يكون الأمن مطلقاً، كما في التقدير الأول وهذا لا يتم؛ لأن التقييد به للتنبيه، على أن أمنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة، **(وإذ إما تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث)**، وجوز ابن الحاجب أن تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة، أي: المكان الذي تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبني على أن حيث متصرف، **(وابتدىء بالنكرة)** وهو ضياء على إعراب المصنف، **(لتقدم خبرها عليها ظرفاً)**، قلت: وهذا معارض لما وقع له في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالنكرة، فإنه ادعى في نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] أن المسوغ هو كون الخبر ظرفاً مختصاً، وأنكر على من قال من النحاة: إن للتقديم مدخلاً في التخصيص، قال: وإنما وجب التقديم في مثل رجل في الدار، لدفع توهم الصفة لا لكونه مسوغاً؛ **(ولأنها)** في البيت **(موصوفة في المعنى؛ لأن في الظلام صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالاً منها، ومن)** في قوله: من الظلام، **(للبدل وهي متعلقة بمحذوف)** إما كون مطلق كغيرها من الظروف المستقرة أي كائناً بدل الظلام، وإما لفظ البدل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم في أم حيث تكلم على قول الشاعر:

إنـي جـزوا عـامـراً سـوأ بـفـعـلـهـم أم كيف يجزونني السؤى من الحسن[1]

أي بدلاً من الظلام، **(وكان)** من قوله حيث كنت **(تامة)** أي: حصلت، **(وهي وفاعلها اخفض)** باعتبار المحل **(بإضافة حيث والمعنى: إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام)**، فلهذا أمن الرقباء زيارتها في الليل.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لأفنون بن صريم التغلبي في شرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤، وتاج العروس ١/ ٢٧٦ (سوأ)، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٩٧ (سوأ).

● **(إذْما)**: **أداة شرط** تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إنِ» الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السَّراج والفارسي، وعملُها الجزمَ قليلٌ، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم.

* * *

(إذ ما) (أداة شرط) كقوله:

إذ مـا دخـلـت عـلـى الـنـبـي فـقـل لـه حـقـاً عـلـيـك إذا اطـمـأن الـمـجـلـس[1]

وعبر بالأداة؛ ليشمل قول من يقول: هي حرف، ومن يقول: هي ظرف **(تجزم فعلين)** ومن الجزم بها قول الشاعر:

فــإنــك إذ مــا تــأت مــا أنــت آمــر بـه لا تـجـد مـن أنـت تـأمـر آتـيـا[2]

(وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي) ومدلولها من الزمان عند هؤلاء القائلين بظرفيتها صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً، وما كافة لها عن طلب الإضافة، ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى وهو الاستقبال وعمل هو الجزم، قال ابن مالك: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها؛ لدلالتها على وقت ماض دون شيء آخر يدعى أنها دالة عليه ولمساواتها الأسماء في قبول علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به، وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه المجازاة وهو من معاني الحروف، ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر زائداً على ذلك فلا حجة له، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها.

(وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافاً لبعضهم) فإنه قال: لا يجزم بها إلا في الشعر، وجعلها كإذا.

قال ابن قاسم في «الجنى الداني» والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار وزاد المصنف أن ذلك قليل.

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٩، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٣١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣.

● (إذا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمُفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: «خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ بالباب» ومنه: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [يونس: ٢١].

وهي حرفٌ عند الأخفش، ويرجِّحه قولهم: «خَرَجْتُ فإذا إنَّ زَيْداً بالْبَاب» بكسر «إنّ»، لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرفُ مكانٍ عند المبرّد ....

باب (إذا)

(على وجهين:

أحدهما أن تكون للمفاجأة) بهمزة بعد الجيم، والمراد بها الهجوم والبغتة، تقول: فاجأني كذا إذا هجم عليك بغتة **(فتختص بالجمل الاسمية)** هذا على أحد الأقوال في ذلك وقد حكاها المصنف في آخر الكلام على قد، وهي ثلاثة أقسام:

الأول اختصاصها بالجمل الاسمية كما ذكر هنا.

الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية.

الثالث الفرق بين أن تقترن الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها وأن لا تقترن بها فيمتنع.

(ولا تحتاج لجواب) لعدم تضمنها للشرط **(ولا تقع في الابتداء)** أي: في صدر الكلام؛ لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها فلزم أن لا تقع في الابتداء.

(ومعناها الحال لا الاستقبال) فهذه أربعة أوجه فارقت بها إذا الفجائية إذا الشرطية **(نحو خرجت فإذا الأسد بالباب ومنه)** قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ۝١٩ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ١٩ ـ ٢٠] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١] والمراد بالمكر إخفاء الكيد وطيه أي: إذا أذقناهم خصباً وسعة بعد قحط وجوع مكر بآياتنا بدفعها وإنكارها، وهؤلاء الناس أهل مكة على ما قيل.

(وهي حرف عند الأخفش ويرجحه قولهم: خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إن) فلو كانت غير حرف لكانت ظرف مكان أو زمان، ولا ثالث فتحتاج إلى عامل وليس ما قبل الفاء قطعاً، فلم يبق إلا ما بعد وهو خبر إن ولا يصح عمله فيها **(لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)** وقد يجاب بأن العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح **(وظرف مكان عند المبرد)** ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلا حيث قال الرضي: وما

وظرف زمان عند الزجّاج. واختار الأولَ ابنُ مالك، والثانيَ ابن عصفور، والثالث الزمخشريُّ، وزعم أن عاملها فعلٌ مقدّر مشتق من لفظ المفاجأة. قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ [طه: ٢٠] الآية: إن التقدير إذا دعاكم فاجأتُم الخروجَ في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، ....

ذهبت إليه لا يطرد في جميع مواضع إذا الفجائية إذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب، قلت: وفيه نظر لإمكان كون بالباب بدلاً من بالمكان.

(**وظرف زمان عند الزجاج**) والرياشي ونسب أيضاً إلى المبرد وهو ظاهر كلام سيبويه.

(**واختار الأول**) وهو كونها حرفاً (**ابن مالك والثاني**) وهو كونها ظرف مكان (**ابن عصفور، والثالث**) وهو كونها ظرف زمان (**الزمخشري**) وابن طاهر وابن خروف (**وزعم**) الزمخشري (**أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى**) في سورة الروم (﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ الآية) وهي ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] (**التقدير: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره**) وهذا لا يضره إذا كان المعنى معه صحيحاً ولم يخرج عن قواعد العربية، ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله أن التقدير في نحو خرجت فإذا السبع بالباب: خرجت ففاجأت وقت وجود السبع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلاً من المفاجأة، لكن ظاهره أنه أخرج إذا عن الظرفية بجعله إياها مفعولاً للفعل من فاجأت، ويحتمل أن يكون مراده: ففاجأت السبع وقت وجوده بالباب، فتكون ظرفية كما يقوله الزمخشري ثم لم أر في الكشاف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئاً مما ذكره المصنف، والذي رأيته فيه في هذا المحل نصه.

فإن قلت ما الفرق بين إذا وإذا قلت الأولى للشرط والثانية للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط اهـ، ولكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] وإذا للمفاجأة أي: ثم فاجأتم وقت كونكم بشراً منتشرين في الأرض، وظاهر هذا أنه أخرجها عن الظرفية وجعلها اسم زمان مجرداً عنها مضافاً للاسمية الواقعة بعدها. كما فعله ابن الحاجب في ظاهر ما حكيناه عنه، ووقع للزمخشري في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهم مكر في آياتنا﴾ [] ما نصه: وإذا الأولى للشرط والأخيرة جوابها وهي للمفاجأة، ثم قال بعد كلام: وإذا رحمناهم من بعد ضراء فاجؤوا وقوع المكر منهم، وسارعوا إليه فهذا التقدير يضاهي التقدير الذي حكاه المصنف عنه في آية الروم، على أنه يمكن أن يقال ما ذكره عنه المصنف هناك على تقدير صحته لا يقتضي إعمال فعل المفاجأة في إذا الفجائية، بل يقال: هو عامل في إذا الشرطية على مذهب الأكثرين في أن عاملها ما في الجواب من فعل أو

وإنما ناصبُها عندهم الخبرُ المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس»، أو المقدر في نحو: «فإذا الأسَدُ» أي: حاضر، وإذا قَدَّرْتَ أنها الخبر فعاملُها «مستقرٌ» أو «استقرّ».

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصَرَّحاً به، نحو: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾ [النازعات: ١٤].

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسدُ» صحَّ كونُها عند المبرّد خبراً، أي فبالحضرة الأسَدُ، ولم يصحّ عند الزجاج، لأن الزمان لا يُخْبَرُ به عن الجثة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يُخْبر به ولا عنه. فإن قلت: «فإذا القتَالُ» صحّت خبريَّتُها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيدٌ جالس» أو «جالساً» ....

شبهه، وأما إذا الفجائية فعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم، فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة عن معنى إذا للمفاجأة، وهو معمول للخروج الذي قدره حيث قال: فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، وقال في تفسير قوله تعالى في سورة طه: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ ما نصه: يقال في إذا هذه إذا المفاجأة، والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها، وجملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾ ففاجأ موسى وقت تخييلهم سعي حبالهم وعصيهم اهـ. وظاهر هذا أنها ليست ظرفية (**وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس، أو المقدر في نحو فإذا الأسد أي: حاضر وإن قدرت أنها الخبر**) في نحو فإذا الأسد وقدرت ظرف مكان بلا حذف من المبتدأ، أو ظرف زمان مع الحذف منه أي: حضور الأسد (**فعاملها مستقر أو استقر، ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحاً نحو** ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾) [طه: ٢٠] ﴿فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾ [يس: ٣٩] ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨] ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾ [النازعات: ١٤]) وإذا قيل خرجت فإذا الأسد صح كونها عند المبرد خبراً أي فبالحضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج؛ لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة بلا تأويل (**ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإن قلت: فإذا القتال**) حيث تجعل المبتدأ اسم معنى لا اسم عين (**صحت خبريتها عند غير الأخفش**)؛ لأن الظرف يقع خبراً لاسم المعنى زمانياً كان أو مكانياً، وأما الأخفش فتمتنع الخبرية عنده لما مر من أنه يراها حرفاً، والحرف لا يخبر به ولا عنه (**وتقول خرجت فإذا زيد جالس**) بالرفع (**أو جالساً**) بالنصب، ومنه الحديث الواقع في بدء الوحي «فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء

فالرفع على الخبريّة، وإذا نصب به، والنصب على الحاليَّة والخبر «إذا» إن قيل بأنها مكان، وإلا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدّرها خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حَذْف مضاف كأن تقدر في نحو: «خرجت فإذا الأسد»: فإذا حضور الأسد.

* * *

مسألة ـ قالت العرب: «قَدْ كُنْتُ أظنُّ أن العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسعَةً مِنَ الزنْبُورِ فإذا هُوَ هِيَ»، وقالوا أيضاً: «فإذا هو إيّاها». وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لمَّا سأله الكسائيُّ، وكان من خبرهما أنَّ سيبويه قَدِمَ على البرامكة، فعزم يحيى بنُ خالدٍ على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه تَقَدَّم إليه الفَرَّاء وخلَفٌ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له: أخطَأت؛ ثم سأله ثانيةً وثالثةً، وهو يجيبه،

والأرض»[(١)]، روي برفع جالس ونصبه **(فالرفع على الخبرية وإذا نصب)** أي: منصوب على إرادة اللفظ أو منصوبة على إرادة الكلمة، ولكنه لم يؤنث رعاية لأصل المصدر كما في قولهم: الكلمة لفظ، والضمير من قوله: **(به)** عائد على الخبر **(والنصب على الحالية)** وصاحب الحال الضمير المستكن في الخبر **(والخبر)** كلمة **(إذا إن قيل بأنها مكان وإلا)** يقل بذلك **(فهو)** أي: فالخبر **(محذوف)** والتقدير: فإذا زيد حاضر في حالة كونه جالساً **(نعم يجوز أن تقدرها)** أي تقدر إذا **(خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف، كأن تقدر في نحو خرجت فإذا الأسد فإذا حضور الأسد)** والمخبر عنه حينئذٍ في الحقيقة ليس هو الجثة، وإنما هو اسم المعنى الذي أضيف إليها.

(مسألة: قالت العرب: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور) بضم الزاي وهو ذباب لساع، ويقال له زنبورة بهاء التأنيث، وزنبار أيضاً **(فإذا هو)** أي: الزنبور **(هي)** أي: العقرب بناء على أنها مؤنث، وسمع فيها التذكير **(وقالوا أيضاً: فإذا هو إياها)** بضمير النصب **(وهذا)** الوجه الثاني **(هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد البرمكي على الجمع بينهما)** أي: بين سيبويه والكسائي **(فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف)** الأحمر **(فسأله خلف عن مسألة فأجاب عنها، فقال له أخطأت، ثم سأله)** مرة **(ثانية وثالثة وهو يجيبه**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣٢٣٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١٦١)، وأحمد في مسنده (١٤٦١٧).

ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوءُ أدب، فأقبلَ عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حِدَّةً وعَجَلَة، ولكن ما تقول فيمن قال «هؤلاء أُبون وَمَرَرْتُ بأَبِينَ» كيف تقول على مثال ذلك من «وَأَيْتُ» أو «أَوَيْتُ» فأجابه.

فقال: أعِدِ النظر.

فقال: لست أُكلِّمكما حتى يحضر صاحبكُما.

فحضر الكسائي فقال له الكسائي: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سَلْ أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: «فإذا هو هي»، ولا يجوز النصب؛ وسأله عن أمثال ذلك نحو: «خَرَجت فإذا عبدُ الله القائمُ، أو القائمَ»، فقال له: كل ذلك بالرفع.

فقال الكسائي: العربُ ترفع كلَّ ذلك وتنصب.

فقال يحيى: فقد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلدَيْكما، فمن يحكم بينكما؟

فقال له الكسائي: هذه العربُ ببابك، قد سمع منهم أهلُ البلدين، فيُحضَرُون ويُسألُون. فقال يحيى وجعفر: أنْصَفْت، فأُحضروا، فوافقوا الكسائي، ....

ويقول له: أخطأت فقال) سيبويه: **(هذا سوء أدب)** ولقد صدق سيبويه رحمه الله في أن هذا سوء أدب من الأحمر **(فأقبل عليه الفراء، فقال له: إن في هذا الرجل)** يعني خلفاً الأحمر **(حدة)** أي بأساً وشدة، وهو بكسر الحاء المهملة **(وعجلة)** بفتحات أي: سرعة **(ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون ومررت بأبين)** بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني **(كيف تقول على مثال ذلك، من وأيت)** بمعنى وعدت **(أو أويت)** بمعنى انضممت **(فأجابه فقال: أعد النظر فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له)** أي: لسيبويه **(تسألني أو أسألك فقال له سيبويه: سل أنت فسأله عن هذا المثال)** قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي **(فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب وسأله عن أمثال ذلك، نحو خرجت فإذا عبد الله القائمُ)** بالرفع **(أو القائمَ)** بالنصب **(فقال)** سيبويه: **(كل ذلك بالرفع فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصبه)** وهذا خلاف ما حكاه الرضي من أن الكسائي قال: لا يجوز إلا إياها، وكذلك حكاه الأندلسي في شرح «المفصل» وأنا أظن أن الصواب ما حكاه المصنف فإن الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن، ولم ينقل ذلك فدل على أن الكسائي أجاز الرفع والنصب معاً **(فقال يحيى)** بن خالد البرمكي: **(قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما)** فسيبويه رئيس البصرة، والكسائي رئيس الكوفة **(فمن يحكم بينكما، فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين)** يعني البصرة والكوفة **(فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر)** البرمكيان **(أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي**

فاستكان سيبويه.

فأمَرَ له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس، فأقامَ بها حتى مات، ولم يَعُدْ إلى البَصْرة.

فيُقَال: إن العرب قد أُرشوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائيّ عند الرشيد. ويقال: إنهم قالوا: القولُ قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرْهم أن ينطقوا بذلك، فإنَّ ألْسنتهمْ لا تطوع به. ولقد أحسن الإمامُ الأديب أبو الحسن حازمُ بن محمَّد الأنصاري القَرْطاجَنِّي إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذه الواقعة والمسألة [من البسيط]:

فاستكان سيبويه) أي خضع أو تحول من كون البسط إلى كون القبض **(فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس)** وهي بلاد الفرس، لك فيها الصرف وتركه **(فأقام بها حتى مات ولم يعد إلى البصرة، فيقال إن العرب أرشوا على ذلك)** أي: دفعت لهم رشوة على إظهار موافقة الكسائي **(أو)** فعلوا ذلك **(أنهم)** أي: لأجل أنهم **(علموا منزلة الكسائي عند الرشيد)** فقصدوا التقرب إليه **(ويقال: إنهم إنما قالوا: القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وإن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به)** والله أعلم بحقيقة الحال في ذلك كله **(ولقد أحسن الإمام الأديب الأريب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري؛ إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذه الواقعة والمسألة)** وأقول: هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري القرطاجني، بقاف مفتوحة فراء ساكنة فطاء مهملة فألف فجيم مفتوحة فنون فياء نسبة، من قرطاجنة الأندلس لا من قرطاجنة تونس، كان إماماً بليغاً رياناً من الأدب نزل بتونس، وامتدح بها المنصور صاحب إفريقية أبا عبد الله محمد ابن الأمير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص، ومات سنة أربع وثمانين وستمائة، أخبرني بالموجود من هذه القصيدة إجازة شيخنا قاضي القضاة ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون المالكي، قال: أخبرني المحدث العلامة أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن محمد عبد المهيمن الحضرمي قال: أخبرني ابن رشيد قال: أنشدني حازم، وأخبرني بذلك أعلى من هذا شيخنا مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم الكافي الحنفي والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغماري المالكي رحمهما الله تعالى، قالا: أخبرنا الشيخ أثير الدين أبو حيان قال: أنشدنا حازم المذكور، والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتاً وأولها.

الحمد لله معلي قدر من علما ... وجاعل العقل في سبل الهدى علما

ثم الصلاة على الهادي لسنته ... محمد خير مبعوث به اعتصما

وَالْعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأَخْبارَ بعد إِذَا، إِذَا عَنَتْ فَجْأَةَ الأَمْرِ الَّذِي دَهَمَا

ثم الدعا لأمير المؤمنين أبي عبد الإله الذي فاق الحيا كرما
خليفة خلفت أنوار غرته شمس الضحى ونداه يخلف الديما
سالت فواضله للمقتفي نعما صالت نواصله بالمعتدي نقما

ومنها:

يا أيها الملك المنصور ملكك قد شب الزمان به من بعد ما هرما
فلو رأى من مضى أدنى مكارمكم لم يذكروا بالندى معنا ولا هرما
إن الليالي والأيام مذ خدمت بالسعد ملكك أضحت أعبداً وأما

ومنها:

أما على أثر حمد الله ثم على أثر الصلاة على من بلغ الحكما
وما تلا ذاك من وصل الدعاء ومن نشر الثناء على من أسبغ النعما
فاسمع لنظم بديع قد هدت فكري له سعادة ملك أجزل القسما
حديقة تبهج الأحداق إن سطرت من نحوها ناسم للنحو قد نسما
فاسمع إلى القول في طرق الكلام وما علم اللسان به قد حد أو رسما
النحو علم بأحكام الكلام وما من التغايير يعدو اللفظ والكلما
وللكلام كمال في حقيقته فإن ترد حده فاسمعه منتظما
إن الكلام هو القول الذي حصلت به الإفادة لما تم والتأما

ومر الناظم في الغرض الذي أراده إلى أن قال حاكياً تلك الواقعة والمسألة كما حكى المصنف:

(والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا إذا عنت فجأة الأمر الذي دهما)

ونحن نذكر ما يحتاج إليه من الكلام على ألفاظ هذه الأبيات خارجاً عما ذكر في المتن، فنقول: العُرْب بضم العين وسكون الراء كالعَرَب بفتحهما خلاف العجم، وهم سكان الأمصار، والأعراب سكان البادية منهم، وعنت أرادت وقصدت، والفجأة على وزن الرحمة مصدر فجئه الأمر، وفجأه إذا أتاه بغتة وكذا الفجاءة بضم الفاء وهمزة بعد الألف، ودهم بكسر الهاء جاء بغتة.

وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ إِذَا، ورُبَّمَا رَفَعُوا مِن بَعْدِهَا، رُبَمَا
فَإِنْ تَوَالَى ضَمِيرانِ اكْتَسَى بِهِمَا وَجْهُ الحَقِيقَةِ مِنْ إشكالِهِ غَمَمَا
لِذَاكَ أَعْيَتْ عَلَى الأَفْهَام مَسْأَلَةٌ أَهْدَتْ إلى سِيبَوَيْهِ الْحَتْفَ وَالْغُمَمَا
قَدْ كَانَتِ الْعَقربُ العَوْجَاءُ أَحْسَبُهَا قِدماً أَشَدَّ مِنَ الزّنْبُورِ وَقْعَ حُمَا
وَفِي الجوابِ عَلَيْها هَلْ «إذَا هُوَ هِي» أَوْ هَلْ «إِذَا هُوَ إِيَّاهَا» قَدِ اخْتَصَمَا

(وربما نصبوا بالحال بعد إذا وبعد ما رفعوا من بعدها ربما)

يحتمل أن تكون الباء من قوله بالحال للسببية أي: نصبوا الواقع بعدها بسبب إرادة الحال، أو تكون بمعنى على أي: نصبوا على الحال، وقد تكلم المصنف على معنى قوله وبعد ما رفعوا من بعدها، وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما، والمعنى أنهم قد ينصبون ما بعد إذا قليلاً ويرفعونه كثيراً فتكون ربما الأولى للتقليل والثانية للتكثير.

(فإن توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من إشكاله غمما)

يريد بالحقيقة المراد من اللفظ، والغمم بفتح الغين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا، وتشبيه وجه المراد بالشيء المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية، وإثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخييلية، واكتسي ترشيح أو تشبيه، المراد: بالشكل الحسن استعارة بالكناية، وإثبات الوجه له استعارة تخييلية، والغمم ترشيح وكذا اكتسى.

(لذاك أعيت على الأفهام مسألة أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما)

أعيت صعبت والحتف الموت والغمم جمع غمة، وهي الكربة واستعار الإهداء الذي هو الاتحاف بما يقتضي سرور المهدى إليه لما هو ضد ذلك على سبيل التلميح، ولا يخفى أن بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف.

(وفي الجواب عليها هل إذا هو هي أو هل إذا هو إياها قد اختصما)

عليها إما لغو ومتعلق بالجواب وعلى بمعنى عن، فأما مستقر في محل نصب على الحال، وعلى بمعناها المعروف والمعنى بحسب القرينة، وأراد عليها وتسكين ياء هي للضرورة، واختصم إما مبني للمفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مختص، أي: الاختصام المعروف ولا يجوز أن يكون النائب الجار والمجرور المتقدم؛ لامتناع تقديم النائب على رافعه كالفاعل، وإما مبني للمعلوم، والألف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسائي، لتبادر الذهن إليهما عند ذكر هذه المسألة لشهرة اختصامهما فيها.

وخَطَّأ ٱبْنُ زِيَادٍ وٱبْنُ حَمْزَةَ، في ... ما قَالَ فِيهَا، أبا بِشْرٍ، وَقَدْ ظَلَمَا

وَغَاظَ عَمْراً عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ ... يَا لَيْتَهُ لم يَكُنْ في أَمْرِهِ حَكَمَا

كغَيْظِ عَمْرٍو عليًّا في حكومته، ... يَا لَيْتَهُ لم يكن في أمره حَكَمَا

وَفَجَّعَ ٱبْنُ زِيادٍ كلَّ مُنْتَحِبٍ ... مِنَ ٱهْلِهِ، إذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دِمَا

كَفَجْعَةِ ابنِ زيادٍ كلَّ مُنتحبٍ ... مِنْ أَهْلِهِ إذْ غَدَا مِنْهُ يَفيضُ دَما

(وخطأ ابن زياد وابن حمزة في ... ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما

وغاظ عمراً علي في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما

كغيظ عمرا علياً في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما

وفجع ابن زياد كل منتحب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما

كفجعة ابن زياد كل منتحب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما)

المنتحب هو الذي يبكي أشد البكاء، وضمير أهله في البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر، وفي البيت الأخير يعود على علي المراد به أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، وإحدى قافيتي البيتين الأخيرين دماً بكسر الدال المهملة جمع دم، وقصره للضرورة، والأخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور دفعاً للإيطاء بوجه بديعي وهو الجناس، ويقع في بعض النسخ إحدى تينك القافيتين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور، الدماء بالمد والمراد به بقية الروح، لكن المناسب أن يكون معه يقيظ بياء مضمومة وظاء معجمة من قولهم: أقظت نفسه أي أذهبتها، وفي أصل القصيدة بعد هذا البيت زيادة لم يذكرها المصنف، وهي:

فظل بالكرب مكظوماً وقد كربت ... بالنفس أنفاسه أن تبلغ الكظما

الكرب الغم مكظوماً مأخوذاً بكظمه بفتح الكاف والظاء المعجمة، وهو مفتح الفم كربت كادت بالنفس، حال من أنفاسه والباء للمصاحبة، والمعنى أنه كادت أنفاسه حال كونها ملتبسة بنفسه أن تبلغ مفتح الفم، أي: كاد يموت وأدخل أن في حيز كرب وهو قليل:

قضت عليه بغير الحق طائفة ... حتى قضى هدراً ما بينهم هدما

قضت حكمت وكأن مراده بالطائفة العرب الذين أرشوا على موافقة الكسائي، قضى مات هدراً باطلاً وهدماً بمعناه يقال: دماؤهم بينهم هدم أي: هدر وهدم أيضاً بسكون الدال، وذلك

وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الأَنْقَاسُ بَاكِيَةً، فِي كُل طِرْسٍ، كَدَمْعٍ سَحَّ وَانْسَجَمَا
وَلَيْسَ يَخْلُو امْرؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضِمٍ لَوْلا التنافُسُ في الدنيا لَمَا أُضِمَا

إذا قتلوا ولم يودوا، وفي البيت الجناس التام بين الفعلين من قضت وقضى، والجناس اللاحق بين الاسمين من هدراً وهدماً:

من كل أجور حكماً من سدوم قضى عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما

من سدوم، أي: من قاضي سدوم وهي قرية قوم لوط عليه الصلاة والسلام يضرب بهذا القاضي المثل في الجور، وقضى الأول معناه مات والثاني معناه حكم ما مر، والسدم الندم والحزن ففي البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه:

حساده في الورى عمت فكلهم تلفيه منتقداً للقول منتقما
فما النهي ذمما فيهم معارفها ولا المعارف في أهل النُهَى ذمما

انتقاد القول التفتيش عن معايبه، والمناقشة فيه والانتقام معروف، والنُهى جمع نهيه بالضم وهي العقل والذمم جمع ذمة وهي العقد والميثاق، يعني: أن العقول ليست ذمماً في هؤلاء الحساد معارفها، وليست المعارف في أهل العقول منهم ذمماً، ورفع معارفها بذمماً لتأوله بمرعية، وفي البيت الأول الجناس وفي الثاني العكس والتبديل.

فأصبحت بعده الأنفاس كامنة في كل صدر كان قد كظ أو كظما

الأنفاس جمع نفس بفتح الفاء، وكامنة مختفية وكظ جهد من الكرب، وظاؤه معجمة وكظم أخذ الغم بكظمه، وهو مفتح فيه كما مر، وبعد هذا البيت ما أنشده المصنف وهو قوله:

(وأصبحت بعده الأنقاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما

الأنقاس بالقاف جمع نقس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنقس أيضاً تقول منه نقس دواته تنقيساً، والطرس الصحيفة هو الكاغد وسح سال، وانسجم مثله.

(وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم لولا التنافس في الدنيا لما أضما

وبعد هذا البيت في أصل القصيدة

فكم مصيب عزا من لم يصب خطأ له وكم ظالم تلقاه مظلماً

عزا نسب يقول كم ينسب مخطىء إلى المصيب خطأ، وكم ظالم تجده يتظلم فلم ينشد المصنف هذا البيت وبعده ما أنشده في المتن وهو قوله:

والـغَـبْـنُ فِـي الـعِـلْـمِ أَشْـجَـى مـحـنـةٍ عُـلِـمَـتْ

وَأَبْـرَحُ الـنَّـاسِ شَـجْـواً عَـالِـمٌ هُـضِـمَـا

وقوله: «وربما نصبوا ـ الخ»، أي: وربما نصبوا على الحال بعد أن رَفَعوا ما بعدَ «إذا» على الابتداء، فيقولون: «فإذا زَيْدٌ جالساً».

وقوله: «رُبَما» في آخر البيت بالتخفيف توكيد لِـ «ربَّما» في أوّله بالتشديد.

و«غَمَماً» في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، و«غُمَماً» في آخر البيت الرابع بضمّها جمع «غُمَّة».

وابن زياد: هو الفرّاء، واسمهُ يحيى، وابن حمزة هو الكسائي، واسمهُ عليّ، وأبو بشر: سيبويه، واسمه عمرو، وألِف «ظلمَا» للتثنية إن بنيته ....

(والغبن في العلم أشجى محنة علمت وأبرح الناس شجواً عالم هضما)

أشجى أفعل تفضيل من شجاه يشجوه إذا أحزنه، والشجو الحزن وأبرح معناه أشد يقولون: هذ الأمر أبرح من ذاك أي أشد، والبرح الشدة والأذى **(وقوله: وربما نصبها)** اذكر أو أنشد **(البيت أي: وربما نصبوا على الحال)** فجعل المصنف الباء من قول الناظم باء الحال بمعنى على، وقد أسلفنا فيه تجويز وجه آخر وهو أن تكون للسببية، **(بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء)** والأحسن أن لو قال على الخبرية لأن الذي جعل حالاً هو الذي كان قبل ذلك خبراً، ووجه قول المصنف أن الخبر مرفوع بالابتداء على رأي جماعة، ولكنه ليس مذهب سيبويه **(فيقولون: فإذا زيد جالساً)** بعد أن قالوا فإذا زيد جالس **(وقوله: ربما في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في أوله بالتشديد)** من باب التوكيد اللفظي **(وغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين)** المعجمة **(كناية عن الإشكال والخفاء)** فأريد من الغمم الموضوع لسيلان الشعر كما مر لازم معناه، وهو خفاء ما تحته واستتاره **(وغُمماً في آخر)** البيت **(الرابع بضمها جمع غمة)** وقد عرفت أن معناه الكربة **(وابن زياد)** المذكور في قوله وخطأ ابن زياد **(هو الفراء واسمه يحيى، وابن حمزة)** هو **(الكسائي واسمه علي)** وقيل له الكسائي لأنه أحرم في كساء أو لأنه كان في حداثته يبيع الأكسية، أو لأنه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كسايا، أو لأنه كان يتشح في مجلس حمزة بكساء، وكان حمزة يقول: اعرضوا على صاحب الكساء الأهوازي، وهذا القول أشبه بالصواب **(وأبو بشر هو سيبويه واسمعه عمرو، وألف ظلما للتثنية)** وفيه مسامحة إذ ليست للتثنية وإنما هي ضمير الاثنين، وقول بعضهم ضمير المثنى لا ينطبق على مثل زيد وعمرو قاما **(إن بنيته**

للفاعل، وللإطلاق إن بَنَيته للمفعول. وعمرو وعلي الأوّلان: سيبويه والكسائيّ، والآخران: ابنُ العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما. وحَكما الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس دفعاً للإيطاء. وزياد الأول: والد الفرّاء، والثاني زياد ابن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابنُ مَرْجَانة المُرْسَل في قتلة الحسين رضي الله عنه؛ و«أضِم» كـ «غضب» وزناً ومعنًى، وإعجام الضاد، والوصف منه «أضِمٌ»: كـ «فَرِح»، و«هُضِمَ» مبني للمفعول، أي لم يُوفَ حَقه.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن «أبُونَ» جمع «أبٍ»، و«أبٌ» فَعَل بفتحتين وأصله «أبَو»، فإذا بَنَيْنَا مثله من «أوىً» أو من «وأى» قلنا: «أوىً» كـ «هَوى»، أو قلنا «وَأَى» كـ «هوى» أيضاً، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف «مُصْطَفى»،

للفاعل وللإطلاق) وهو إشباع حركة الروي فيتولد منها حرف مجانس لها **(إن بنيته للمفعول وعمرو وعلي الأولان سيبويه والكسائي)** رحمهما الله **(والآخران)** بكسر الخاء ويجوز الفتح هما **(ابن العاصي)** بإثبات الياء وحذفها **(وابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما، وحكما الأول اسم والثاني فعل أو)** ذلك **(بالعكس)** أي متلبس به، فيكون الأول فعلاً والثاني اسماً **(دفعاً للإيطاء)** وهو تكرير القافية بلفظها ومعناها، احترازاً من نحو العين للباصرة والعين الجارية.

(وزياد الأول والد الفراء والثاني زياد ابن أبيه) وهو الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بأبيه، وكان يعترف بأنه أخوه وهو من دهاة العرب **(وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة)** المسمى بعبيد الله على التصغير **(المرسل في قتلة الحسين)** بن علي **(رضي الله تعالى عنه)** وعن أبيه **(وأضم كغضب وزناً ومعنى، وإعجام ضاد والوصف منه أضم كفرح)** وأضم بمعنى حسد وحقد أيضاً، والوصف منهما كالأول وكلاهما متأت في البيت، فإن جعلته من الحسد كان تأكيداً لفظياً لحاسد، وإن جعلته من الحقد فظاهر، وأما أضم الواقع في القافية فهو فعل، ويمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة **(وهضم مبني للمفعول أي لم يوف حقه)** بنصب الحق على أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً عائداً على العالم، وبالرفع على أنه النائب ولا ضمير في الفعل.

(وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبون جمع أب، وأب فعل بفتحتين وأصله أبو) إلا أنه حذفت لامه اعتباطاً؛ فإذا جمع جمع سلامة للمذكر جعلت حركة الباء مع الواو ضمة، ومع الياء كسرة إذ لا اعتداد بذلك المحذوف؛ لكونه حذف نسياً منسياً **(فإذا بنينا مثله)** على ما يقتضيه القياس من الاعتداد بلامه المحذوفة **(من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى، أو قلنا: وأى كهوى أيضاً ثم تجمعه بالواو والنون)** أو بالياء والنون ونفعل فيه ما نفعله إذا جمعنا المقصور هذا الجمع **(فتحذف الألف)** من أوى أو من وأى **(كما تحذف ألف مصطفى)** إذا جمعناه كذلك حيث تقول

وتبقى الفتحة دليلاً عليها. فتقول: «أَوَوْنَ» أو «وَأَوْنَ» رفعاً، و«أَوَينَ» أو «وَأَيْنَ جرّاً ونصباً، كما تقول في جمع «عَصاً» و«قفاً» اسم رجل «عَصَوْنَ» و«قَفَوْنَ» و«عَصَيْنَ» وَ«قَفَيْنَ»، وليس هذا مما يَخْفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغدادَ فألْقِيَتْ عليَّ مسائلُ، فكنتُ أجيبُ فيها على مذهبي، ويُخَطِّئوني على مذاهبهم، ا هـ.

وهكذا اتَّفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو «فإذا هُوَ هِيَ» هذا هو وَجْهُ الكلام، مثل: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ﴾ [طه: ٢٠]. وأما «فإذا هو إياها» إنْ ثَبَتَ فخارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاء كالجزم بـ «لَنْ»، والنصب بـ «لَمْ»، والجر بـ «لعلَّ»، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتُونَ لمثل ذلك، وإن تكلَّم بعضُ العرب به.

أمصطفون ومصطفين **(وتبقى الفتحة دليلاً عليها)** أي على تلك الألف المحذوفة **(فتقول: أوون أو وَأوْنَ رفعاً، وأوينَ، أو وَأَينَ جراً ونصباً كما تقول في جمع عصا وقفاً)** حالة كون كل منهما **(اسم رجل)** فجاءت الحال باعتبار كل واحد، أو جاءت من الأخير، وحذف من الأول أو بالعكس وإلا فمقتضى الظاهر أن يقال اسمي رجل أو اسمي رجلين **(عصون وقفون وعصين وقفين، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ولكنه)** أي ولكن الأمر **(كما قال أبو عثمان المازني، دخلت بغداد)** بموحدة مفتوحة وغين معجمة ساكنة ودالين بينهما ألف مهملتين أو معجمتين، أو بإهمال الأولى وإعجام الثانية، أو بالعكس ويقال فيهما أيضاً بغدان وبغدين ومغدان وهي مدينة السلام **(فألقيت)** أي: طرحت **(علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئوني على مذاهبهم)** يعني من غير أن ينظروا في الأدلة **(اهـ، وهكذا اتفق لسيبويه)** أي: في حق سيبويه **(رحمه الله تعالى، وأما سؤال الكسائي)** في قول العرب: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، هل يجوز أن يقال فيه فإذا هو إياها **(فجوابه ما قاله سيبويه: وهو فإذا هو هي هذا وجه الكلام مثل ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾** [الأعراف: ١٠٨] ومثل (﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ﴾) [طه: ٢٠] برفع ما بعد المبتدأ الواقع بعد إذا على أنه خبره فتكون هي ضمير رفع؛ لأنه خبر عن هو، فإن قلت: كيف صح الحمل مع التباين وعدم الصدق، قلت: هو مثل زيد زهير فالأصل فإذا لسعته مثل لسعتها، أو فإذا هو مثلها في شدة اللسع **(وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء)** وهذا جواب لأما لا لإن من قوله: إن ثبت وقوله: إن ثبت جملة معترضة بين أما وجوابها **(كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل، وسيبويه وأصحابه)** البصريون **(لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم به بعض العرب،**

وقد ذكرَ في توجيهه أمور:

أحدها لأبي بكر بن الخياط، وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى «وجدت» و«رأيت»، فجاز له أن ينصب المفعول كما ينصبه «وَجَدت» و«رأيت»، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده، انتهى.

وهذا خطأ: لأن المعاني لا تنصب المفاعيلَ الصحيحةَ، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليهَا.

والثاني: أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له

وقد ذكر في توجيهه أمور أحدها لأبي بكر بن الخياط:

وهو أن إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له أن ينصب المفعول) كما ينصبه وجدت ورأيت **(وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم)** المذكور **(بعده اهـ)** وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين، ولذلك قال الزجاج مشنعاً عليهم: فإذا عندهم كالنعامة قيل لها: احملي قالت: أنا طائر فقيل لها: طيري فقالت أنا جمل، كذلك إذا تطالب برفع ما بعدها فتقول أنا بمعنى وجدت فانصب، فيقال فانصبي الاسم الواقع بعدك فتقول: أنا ظرف، فإن قلت: ما معنى مطالبة إذا برفع ما بعدها فإن كان المراد رفع الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ مخبر عنه بها فقد رفعته في الواقع عند الكوفيين، ولا معنى لمطالبتها حينئذٍ بذلك، إذ هو تحصيل الحاصل، وإن كان المراد رفع الاسمين معاً فما معنى مطالبتها بذلك وهي لا تقتضيه، قلت: يحتمل أن يكون المراد مطالبتها بأن يكون الاسمان الواقعان بعدها مرفوعين؛ لأنها تطالب برفعها هي لهما أي: بعملها الرفع فيهما، ووجه المطالبة حينئذٍ أن الاسم الأول مرفوع على أنه مبتدأ باعترافهم فيكون الثاني مرفوعاً على أنه خبر آخر كما يقولونه هم إذا لم يكن ثم نصب للجزء الثاني، **(وهذا)** التوجيه الذي ذكره ابن الخياط **(خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة)** وهي ما لم يكن ظرفاً ولا حالاً **(وإنما تعمل في الظروف والأحوال)** كما سيجيء **(ولأنها تحتاج على زعمه)** بفتح الزاي وضمها وكسرها أيضاً كذا في «القاموس» قال الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه **(إلى فاعل وإلى مفعول آخر)** غير الذي نصبته في قولهم فإذا هو إياها **(فكان حقها أن تنصب ما يليها)**؛ إذ المعنى عنده فوجدته إياها **(والثاني أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك)** كما استعير ضمير الرفع في مكان ضمير الجر في قولهم: ما أنا كانت ولا أنت كانا **(ويشهد له)** أي للإتيان بضمير النصب في مكان ضمير الرفع

قراءة الحسن ﴿إياك تُعْبَد﴾ [الفاتحة: ٥] ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتَّى فيما أجازوه من قولك: «فإذا زيد القائمَ» بالنصب، فينبغي أن يُوَجَّه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة «أل»، وليس ذلك مما ينقاس. ومَنْ جوَّز تعريفَ الحال أو زعم أن «إذا» تعْمَل عملَ «وجدت»، وأنها رفعت «عبد الله» بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ، لأن «وجد» ينصبُ الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.

والثالث: أنَّه مفعول به، والأصل: فإذا هو يُساويها، أو فإذا هو يشابِهُهَا، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضاً، ونظيره قراءة عليّ رضي الله عنه: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يوسف: ١٤] بالنصب ـ أي نوجدُ عصبةً أو نُرَى عصبةً.

(قراءة الحسن إياك يعبد ببناء الفعل للمفعول) ولكني لا أتحرر الآن هل قرأ تعبد بالتاء الفوقية، وهذا ظاهر إذ المعنى أنت تعبد أو قرأه بالياء التحتانية، وهذا يحتاج إلى حذف أي: أنت إله يعبد والظاهر الأول **(ولكنه)** أي: ولكن هذا التوجيه **(لا يتأتى فيما أجازوه من قولك: فإذا زيد القائم بالنصب)** ضرورة أنه لا ضمير هنا حتى يقال: استعير ضمير مكان ضمير **(فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع)** أي اذكر القائم **(أو حال على زيادة أل وليس ذلك)** أي: القول بزيادة أل في الحال **(مما ينقاس)** حتى يجوز في أي مثال كان من غير سماع **(ومن جوز تعريف الحال، أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت وأنها رفعت عبد الله)** في قولهم خرجت فإذا عبد الله القائم، وهو المثال الذي أورده الكسائي في مجلس مناظرته لسيبويه كما أسلفه المصنف هناك، **(بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد)** على نفي أو استفهام أو غير ذلك **(فقد أخطأ لأن وجد تنصب الاسمين)** وهذا تعليل لخطأ صاحب الرأي الثاني **(ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل)** وهذا تعليل لخطأ الرأي الأول فأتى بالعلتين على غير الترتيب السابق، فجعل الأول هنا للثاني هناك وجعل الثاني هناك للأول هنا.

(والثالث أنه مفعول به والأصل فإذا هو يساويها أو فإذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير) ولا استعارة هنا لضمير في مكان ضمير فإنه منصوب في حالتي ذكر الفعل وحذفه، إنما التفاوت بالاتصال والانفصال فقط **(وهذا الوجه لابن مالك أيضاً)** ولكنه لا يتأتى في مثل قولهم: فإذا زيد القائم بالنصب فيوجه بأنه نعت مقطوع كما مر **(ونظيره)** في حذف الخبر الفعلي **(قراءة علي رضي الله تعالى عنه: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾** [يوسف: ١٤] **بالنصب أي: نوجد عصبة،**

وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر: ٣] إذ قيل: إنّ التقدير: يقولون ما نعبدهم، فإنّما حَسَّنه أن إضمار القولِ مُسْتَسْهل عندهم.

والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسعُ لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول «ما زَيدٌ إلا شُربَ الإبل» ثم حذف المضاف، نقله الشلوبين في حواشي المفصَّل عن الأعلم، وقال: هو أشبه ما وُجِّهَ به النصبُ.

الخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلَهَا، ثم حُذف المضاف فانفصلَ الضمير، وانتصبَ في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: «قضِيَّة وَلاَ أبا حَسَنٍ لهَا» على إضمار «مِثْل»، قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب، أعني انتصابَ ....

وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣] (**إذا قيل إن التقدير يقولون: ما نعبدهم**) أي: فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلي (**فإنما حسنه أن إضمار القول مستسهل عندهم**) أي: عند العرب أو عند النحاة، وهو كثير جداً حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر قل: ولا حرج، وقوله: فإنما حسنه جواب أما والشرطية المصدرة بإذا معترضة كما مر، وإنما قيد هنا بذلك لتكون الآية على وفق المسألة المتكلم فيها، وهو حذف خبر المبتدأ إذا كان فعلياً وإلا فإذا قلنا بأن الذين اتخذوا مبتدأ، أو يقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا، والخبر إن الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما يتكلم فيه البتة.

(**الرابع أنه مفعول مطلق والأصل فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد إلا شرب الإبل**) أي: إلا يشرب شرب الإبل ثم حذف يشرب وهو الخبر، وكذا حذف الخبر في ذلك المثال وهو يلسع (**ثم حذف المضاف**) من لسعتها، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب، وانفصل لفقد ما يتصل به (**نقله الشلوبين في حواشي «المفصل»**) عن الأعلم قال: وهو أشبه ما وجه به النصب.

(**الخامس أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف، فانفصل الضمير**) لتعذر اتصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق، (**وانتصب في اللفظ**) لا في المعنى إذ هو في التقدير مضاف إليه، ولكن عند حذف المضاف إليه قام هو مقامه فانتصب (**على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا قضية ولا أبا حسن لها على إضمار مثل**) أي: ولا مثل أبي حسن لها، فحذف مثل وأقيم المضاف إليه وهو أبا حسن مقامه، فساغ دخول لا التبرئة عليه (**قاله ابن الحاجب في «أماليه» وهو وجه غريب أعني: انتصاب**

الضمير على الحال، وهو مبنيّ على إجازة الخليل: «لَهُ صوتٌ صَوْتُ الحمارِ» بالرفع صفة لـ «صوت»، بتقدير «مِثْل»، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف، وممن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضافُ إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تَخْلُفَها المعرفة في التنكير، فتقول: «مررتُ برجلٍ زهير» بالخفض صفة للنكرة، و«هذا زيدٌ زهيراً» بالنصب على الحال، ومنه قولهم: «تفرّقوا أيادي سَبَا»، و«أيدي سبا» وإنما سُكِّنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في «معد يكرب» و«قَالي قلا».

الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل: له صوت صوت الحمار، بالرفع) لصوت المعرف بإضافته إلى الحمار **(صفة لصوت)** الأول الذي هو نكرة **(بتقدير: مثل)** أي صوت مثل صوت الحمار، وإنما وصفت النكرة بنكرة إذ مثل لا يزول تنكيره بإضافته إلى المعرفة لتوغله في الإبهام، غير أنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة؛ لأن الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الأصالة، فهذا مثل ما أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالاً على سبيل النيابة.

(وأما سيبويه فقال: هذا) أي: له صوت صوت الحمار بالرفع **(قبيح ضعيف)** وقال: لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل، أي: مثل الطويل **(وممن قال بالجواز ابن مالك قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة مثل جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول: مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة، وهذا زيد زهيراً بالنصب على الحال)** والأصل مررت برجل مثل زهير، وهذا زيد مثل زهير **(ومنه)** أي: من باب هذا زيد زهيراً في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل **(قولهم: تفرقوا أيدي سبأ وأيادي سبأ)** أي: مثل أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدي كناية عن الأبناء لأنهم في التقوي بهم والبطش بمنزلة الأيدي، ولا يتعين هذا للنصب على الحالية، بل يجوز ذلك كما قال المصنف ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى: مثل تفرق أيادي سبأ وأيدي سبأ **(وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان)** على الحالية كما قال **(لثقلهما)** بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف، أي: لثقل الكلمتين وهما أيادي وأيدي **(بالتركيب)** مع سبأ **(والإعلال)** من حيث إنّ آخر كل منهما حرف علة وهو الياء **(كما في معد يكرب)** وهو اسم رجل **(وقالي قلا)** وهو اسم بلد فإنهما لا يتأثران لفظاً بالعوامل مع جعل الأول مضافاً إلى الثاني فتقول: رأيت معد يكرب وقالي قلا بإسكان الياء في حالة النصب وظاهر كلام صاحب «التسهيل» أن ذلك متعين وفي «البسيط» وشرح سيبويه للصفار أنه يجوز في حالة النصب فتح الياء وإسكانها، فإن قلت: إذا كان أيادي سبأ وأيدي سبأ مركبين فهما مبنيان، فليست الياء منهما محلاً للنصب بل المجموع هو في محل نصب، قلت: نقل المصنف في حواشيه على

والثاني من وَجْهَيْ «إذا» أن تكون لغير مُفَاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مُضَمنة معنى الشرط، وتختصُّ بالدخول على الجملة الفعليّة، عكس الفُجَائيَّة. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]. ....

«التسهيل» أنه يقال أيادي سبأ وأيدي سبأ بالتنوين فهو مضاف، ويقال: بغير تنوين، قال: ولك فيه حينئذٍ وجهان:

البناء على أنه مركب تركيب خمسة عشر.

والإعراب بناء على أنه مضاف ومضاف إليه، وترك تنوين سبأ؛ لأنه غير منصرف ولم تظهر الفتحة على الياء استصحاباً للتركيب الأصلي، وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الإضافي، وفي شرح «الحاجبية» للرضى أن سبأ من قولهم أيدي سبأ لا ينون؛ لأنه اسم رجل إذ معنى أيدي سبأ أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة كما أوّل في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ [سبا: ٣٤] ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾ [سبا: ٣٤] قال: وأما قالي قلا فعده سيبويه من أخوات أيدي سبأ، وجار الله من أخوات معد يكرب، ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه لأنه مجموع الكلمتين علم بلدة، فيجوز أن لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنياً هذا كلامه، وهنا تنبيه: وهو أنه وقع في النسخ كتابة معدي كرب وقالي قلا مفصولين هكذا، وهو مبني على أن تركيبهما إضافي وإلا فالمنقول في علم الخط أن الكلمتين متى تنزلتا منزلة شيء واحد كبعلبك ومعد يكرب عند كونهما مركبين تركيباً مزجياً فإنهما يكتبان متصلتين، تنبيهاً على الامتزاج وشدة الاتصال، فإن جعلت تركيبهما إضافياً فالغالب الاتصال استصحاباً لما ثبت لهما في حالة المزج، ويجوز مع ذلك أن يكتبا منفصلتين لأن الإعراب الإضافي فصلهما.

(والثاني من وجهي إذا أن تكون لغير مفاجأة، والغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل) لا يقال: قد عاب المصنف في الباب السابع الذي عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها قولهم: إن إذا ظرف لما يستقبل من الزمان بأنه يوهم أن إذا ظرف مظروفه الزمان، وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك، إذ معنى كلامه أنها ظرف للزمان المستقبل؛ لأنا نقول: ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم، بل هو صفة للحدث **(وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية، وقد اجتمعتا)** أي: الشرطية والفجائية **(في قوله)** تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨] فإذا الثانية في الآيتين للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب

ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذُؤيب [من الكامل]:

١٣٠ - وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

الشرط (**ويكون الفعل بعدها**) أي: بعد إذا الشرطية (**ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك**) أي قليلاً ويحتمل أن يكون مراده أن الأول كثير جداً وأن الثاني كثيراً أيضاً، لكن دون تلك الكثرة ولذا لم يقل قليلاً (**وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب**) الهذلي.

(**والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع**)(1)

وجاء بالمسند من قوله والنفس راغبة اسماً لإفادة أن رغبتها في الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم، وأتى بالماضوية في إذ رغبتها لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لقوة الأسباب المتآخذة في حصوله، أو أتى بها لإظهار الرغبة في حصول الشرط، ولما كانت قناعتها بالقليل وردها إليه ليسا بهذه المثابة أتى فيها بالمضارع، وهذا البيت من جملة قصيدة لأبي ذؤيب المذكور يرثي بنين خمسة ماتوا في عام واحد بالطاعون، ومات هو في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه، وقبل هذا البيت:

أمن المنون وريبه تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع
أودى بني وأعقبوني حسرة تنفي الرقاد وعبرة ما تقلع
فالعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع
سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع
ولقد حرصت بأن أدافع عنهم وإذا المنية أقبلت لا تدفع
وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع
وتجلدي للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع
حتى كأني للحوادث مروة لصفا المشرق كل يوم تقرع

والنفس راغبة البيت، وليس بمعتب أي: مرضٍ يقال: أعتبه إذا أرضاه، وأودى هلك، والحداق جمع حدقة وهي سواد العين، وسملت بسين مهملة فقئت، وهوى أي هواي فقلب الألف ياء وأدغم على لغة هذيل، وأعنقوا أسرعوا فتخرموا بالبناء للمفعول، أي: أخذوا يقال تخرمته

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي ذؤيب في الدرر ٣/ ١٠٢، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٠٦.

وإنّما دخلَتِ الشرطيَّة على الاسم في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] لأنه فاعلٌ بفعل محذوف على شريطَةِ التفسير، لا مبتدأ خلافاً للأخفش، وأما قوله [من الطويل]:

١٣١ ـ إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدَرَّعُ

فالتقدير: إذا كان باهليٌّ، وقيل: حنظليّة فاعل لـ «استقرّ» محذوفاً، و«باهليّ»: فاعل بمحذوف يفسِّره العامل في حنظليَّة، ويردُّه أن فيه حذف المفسّر ومفسّره جميعاً، ويسهّله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل «إذا» الجزم ....

المنية أي: أخذته والتميمة خرزة رقطاء تنظم في السير، ثم يعقد في العنق، وريب الدهر صرفه وحوادثه وأتضعضع أي: أخضع وأذل والمروة جبل بمكة والصفا من مشاعرها يلحق بأبي قبس.

(وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الإنشقاق: ١] **لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير)** والأصل إذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرافع للفاعل مدلولاً عليه بالمفسر الواقع بعده، **(لا مبتدأ خلافاً للأخفش)** فإنه جوز كونه مبتدأ، ولم يمنع الأول فالأمران عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف، وجواب إذا محذوف إما للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، أو محذوف لدلالة فملاقيه عليه أي: إذا السماء انشقت لاقى الإنسان كدحه أي: جزاء جهد النفس في العمل، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، وقيل: الكدح كتاب سطرت فيه الأعمال.

(وأما قوله:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع)

الباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة في تميم، والمدرع الذي يكسي الدرع بالدال المهملة، وهذا قد يشكل على بعض من حيث أنه ليس بعد الاسم المذكور بعد إذا فعل يجعل مفسراً لفعل محذوف يرفع ذلك الاسم كما في الآية، وليس بمشكل إذا تؤمل **(فالتقدير: إذا كان باهلي وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفاً)** والأصل إذا باهلي استقر تحته حنظلية **(وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية)** أي: إذا استقر باهلي استقر تحته حنظلية **(ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً)** وهو محذور **(ويسهله أن الظرف يدل على المفسر)** بكسر السين والظرف مذكور **(فكأنه)** أي: فكأن المفسر **(لم يحذف)** تنزيلاً لذكر الدال عليه منزلة ذكره نفسه، قلت: وقد يشكل بأن عامل الظرف فعل وقع في جملة هي صفة، فكيف يفسر عامل الموصوف؟! **(ولا تعمل إذا الجزم)** وإن

إلا في ضرورة كقوله [من الكامل]:

١٣٢ ـ اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قيل: وقد تَخْرُجُ عن كلّ من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فَصْلٌ.

الفصل الأول
في خُروجها عن الظَّرْفية

زعم أبو الحسن في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] أن «إذا» جَرٌّ بـ «حتى»، ....

كان فيها معنى الشرط لما تقرر من أن الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع، فلم يرسخ فيه معنى أن الدالة على الغرض، والتقدير بل صار عارضاً على شرف الزوال فلهذا لم تجزم **(إلا في الضرورة كقوله:**

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل)[1]

ما مصدرية ظرفية أي: استغن مدة إغناء ربك إياك، وبالغنى يحتمل أن يتنازعه الفعلان ويحتمل تعليقه بالأول فقط، والخصاصة الفقر والحاجة، وتجمل إما بالجيم أي: أظهر الجمال وعدم الحاجة، أو كل الجميل وهو الشحم المذاب تعففاً، وإما بالحاء المهملة أي تكلف حمل هذه المشقة **(قيل: وقد تخرج إذا عن كل من الظرفية والاستقبال والشرط)** الثابت لها في غالب الأحوال **(وفي كل من هذه فصل.**

الفصل الأول في خروجها عن الظرفية.

زعم أبو الحسن) الأخفش **(في)** قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ في سورة الزمر في الآية المتعلقة بالكافرين، وهي قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] وفي الآية المتعلقة بالمتقين وهي قوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] وسيأتي الكلام على هذه الآية في حرف الواو إن شاء الله تعالى. **(أن إذا جر بحتى)** أي: وسيقوا إلى وقت مجيئهم إياها فجعلها اسم زمان لا ظرفية فيه، ولا شرطية، ولم ينقل الرضي هذا القول عن أبي الحسن على إمامته، بل ذكره عن بعضهم ولم يسمعه، ونصه:

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في الدرر ٣/ ١٠٢، ولسان العرب ٧١٢ (كرب)، ولحارثة ابن بدر الغداني في أمالي المرتضى ١/ ٣٨٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٥ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ الآية [الواقعة: ١]، فيمن نصب ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣﴾ [الواقعة: ٣] أن «إذا» الأولى مبتدأ، والثَّانية خبر، والمنصوبَيْنِ حالان، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾ [الواقعة: ٢] ومعموليها. والمعنى وَقتُ وقوع الواقِعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقتُ رَجِّ الأرض. ....

قال: بعضهم يجوز أن يتجرد معنى إذا بعد حتى عن الشرطية وتنجر بحتى، ولعله حمله عليه قوله:

حتى إذا سلكوهم في قتائده نشلاً كما تطرد الجمالة الشردا[1]

وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز أن يقال: إن جوابه مقدر محافظة على أغلب أحوالها، وقال الميداني إذا فيه زائدة، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة، إذ أحرف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز، وهذا كلامه، والقتائدة بقاف مضمومة ومثناة فوقية بعدها ألف فمثناة تحتية فدال مهملة فهاء تأنيث تثنية أو عقبة، ونشلاً بالشين المعجمة من قولك: نشل الشيء أسرع نزعه، والجمالة بالجيم أصحاب الجمال، والشرد جمع شريد وهو الطريد.

(**وزعم أبو الفتح**) ابن جني (**في**) قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ اذكر (**الآية**) وهي ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ۝٤﴾ [الواقعة: ١ـ ٤] (**فيمن نصب** ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ **أن إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها**) وهي ليس لوقعتها كاذبة (**والمعنى: وقت وقوع الواقعة**) متحققة بلا ريب (**خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض**) وهذا نظير ما حكاه شارح «اللب» عن سيبويه في قولك: إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي: وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو، وفي ثبوته عن سيبويه نظر فابن جني إمام حافظ بصري وإنما حكاه عن المبرد، قال في شرح «الحماسة»: وقد أجاز أبو العباس المبرد أن تقول: إذا يقوم زيد إذا يقعد جعفر على أن تكون الأولى مرفوعة بالابتداء، والثانية مرفوعة لكونها خبراً عن الأولى، حتى كأنه قال: وقت يقوم زيد وقت يقعد جعفر، وقال الرضي: وعن بعضهم أن إذا الزمانية تقع اسماً صريحاً نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو أي: وقت قيام زيد وقت قيام عمرو، وإن لم أعثر على شاهد من كلام العرب. إلى هنا كلامه، وإنما قيد تخريج أبي الفتح بقوله: فيمن نصب خافضة رافعة؛ لأن مع رفعهما كما في القراءة المشهورة لا يحتاج إلى ذلك التخريج، بل تبقى إذا على ظرفيتها وتنتصب إما بليس

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في الأزهية ص ٢٠٣، وخزانة الأدب ٣٩/٧، ولابن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٧٩.

وقال قوم في «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ»: إن الأصلَ أَخْطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير إذا كان قائماً، أي: وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات ونابت «ما» المصدريّة عنها، ثم حذف الخبر المرفوع، وهو إذا، وتبعها «كان» التامّة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحالُ عن الخبر، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: «أخطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير يومَ الجمعة» إذا نصبت «اليوم»، لأنَّ الزمانَ لا يكونُ محلاً للزّمان.

وقالوا في قول الحماسيِّ [من الطويل]:

١٣٣ ـ وَبَعْدَ غَدٍ، يَا لَهْفَ قَلْبِيَ مِنْ غَدٍ إذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

إن «إذا» في موضع جرٍّ بدلاً من «غد».

كقولك: يوم الجمعة ليس لي شغل أو بمحذوف أي: إذا وقعت كان كيت وكيت.

(وقال قوم في أخطب ما يكون الأمير قائماً: إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً أي: وقت قيامه، ثم حذف الأوقات ونابت ما المصدرية عنها) كما نابت عنه في نحو: أكرمك ما دمت متقياً لله، **(ثم حذف الخبر المرفوع وهو إذا وتبعتها كان التامة، وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال)** وهي قولك قائماً **(عن الخبر وهو إذا)** المضافة إلى كان **(ولو كانت إذا على هذا التقدير)** وهو أن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً **(في موضع نصب لاستحالة المعنى)**؛ إذ المعنى حينئذٍ الوقت الذي هو أخطب أوقات أكوان الأمير كائن في وقت وجوده قائماً **(كما يستحيل)** المعنى **(إذا قلت: أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة إذا نصبت اليوم)**؛ لأن أفعل التفضيل هو بحسب ما يضاف إليه، وقد أضيف إلى الأوقات فيكون وقتاً وقد جعلت هذا الوقت واقعاً في يوم الجمعة فيستحيل، **(لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان وقالوا في قول الحماسي:**

وبعد غدٍ يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح[1]

إن إذا في موضع جر بدلاً من غد) وقال ابن جني: حديث إذا في هذا البيت ظريف، وذلك أن هنا وقعت موقعاً غريباً لأنها عندنا بدل من غد، وفي موضع جر فكأنه قال: يا لهف نفسي من إذا راح أصحابي، إلا أن هذا بغير توسط البدل منه يقبح؛ لأن إذا قلما تباشر الجار،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي الطمحان القيني في الأغاني ١٣/ ١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٦.

وزعم ابن مالك أنَّها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصَّلاةُ والسلام لعائشة رضي الله عنها: «إنِّي لأعلم إذا كُنتِ عَنِّي رَاضِيَةً وإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبىٰ».

والجمهورُ على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفيَّة، وأنّ «حتى» في نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] حرفُ ابتداء دخل على الجملة بأسرِها، ولا عمل له. وأما ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ [الواقعة: ١] فـ «إذا» الثانية بدلٌ من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحَسَّنه طولُ الكلام، وتقديره بعد «إذا» الثانية، ....

على أن أبا الحسن قد ذهب في نحو قولنا: حتى إذا كان كذا جرى كذا أن إذا مجرورة الموضع بحتى، وهذا البيت يؤكد الاعتداد بالمبدل منه، وأنه ليس في حكم الساقط اهـ، وبعد غد ظرف لمحذوف أي: تروحون أو تلهف، والأصحاب جمع صاحب كناصر وأنصار، وشاهد وأشهاد كذا قيل، والحق أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت حتى قيل: بأن أصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وأنمار، أو صحب بالسكون اسم لجمع كنهر وأنهار.

(**وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليَّ غضبى**)[1] أي: لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك، وفي «المدارك» لمولانا حافظ الدين النسفي: إذا وقعت الواقعة أن انتصاب إذا باذكر وهو كقول ابن مالك في الحديث (**والجمهور**) من النحاة (**على أن إذا لا تخرج عن الظرفية وأن حتى**) وفي بعض النسخ وأنها والضمير يرجع إلى حتى (**في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾** [الزمر: ٧١] **حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها**) فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، قال الشيخ أبو حيان: وكان بعض الأذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من إذا وجوابها بعد حتى، ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط؟ فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط، فالتقدير المعنوي الإعرابي في آية الزمر مثلاً ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق، وعلى ذلك فقس.

(**وأما إذا وقعت**) الواقعة الآية (**فإذا الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف**) إما لفعل الشرط أو الجواب على الخلاف الذي يجيء قريباً (**وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه**) أي: حسن حذف الجواب (**طول الكلام وتقديره بعد إذا الثانية**) لئلا يفصل بين البدل والمبدل منه

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب غيرة النساء ووجدهن (٥٢٢٨)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة (٢٤٣٩)، وأحمد (٣٧٩٧).

أي: انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة. وأما «إذا» في البيت فظرف لِـ «لهف»، وأما التي في المثال ففي موضع نصب، لأنا لا نُقدِّر زماناً مضافاً إلى ما يكون، إذ لا موجب لهذا التقدير. وأما الحديث فـ «إذا» ظرف لمحذوف، وهو معمول «أعْلَم»، وتقديرهُ: شأنَكِ ونحوه، كما تعلق «إذ» بالحديث في ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥].

الفصل الثاني
في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي كما تجيء «إذا» للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾ [التوبة: ٩٢]، ....

(**أي: انقسمتم أقساماً** ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴿٧﴾﴾ [الواقعة: ٧] **وأما إذا في البيت فظرف للهف**) من قوله يا لهف نفسي، لا بدل من غد المجرور بمن (**وأما**) إذا (**التي في المثال**) وهو قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً، حيث يكون الأصل أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً (**فهي في موضع نصب**) بالخبر المحذوف أي: أخطب أكوان الأمير حاصل في زمن وجوده قائماً (**لأنا لا نقدر زماناً مضافاً إلى ما يكون**) كما فعله أولئك القوم (**إذ لا موجب لهذا التقدير**)، ولا داعي إليه (**وأما الحديث**) وهو «إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبى» (**فإذا**) فيه (**ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم وتقديره: شأنك**) بالنصب على الحكاية (**ونحوه**) بالرفع عطفاً على شأنك المحكي باعتبار الإعراب المقدر فيه (**كما تعلقت إذ بالحديث في** ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]) ويجوز أن يتعلق بالمكرمين إذا فسر بإكرام إبراهيم لهم، وإلا فبإضمار اذكر أي: اذكر وقت دخولهم عليه؛ لأن إكرام الله لهم وكونهم مكرمين في أنفسهم ليس بمقيد بوقت دخولهم كما تقيد إكرام إبراهيم به.

(**الفصل الثاني: في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين:**

أحدهما أن تجيء للماضي كما جاءت إذ للمستقبل في قول بعضهم) فتتقارض الكلمتان حيث استعملت كل واحدة منهما في معنى الأخرى (**وذلك**) الذي ذكرناه من مجيء إذا للماضي (**كقوله تعالى**: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾[التوبة: ٩٢]) وهذا إخبار بقضية وقعت في

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، وقوله [من الوافر]:

١٣٤ ـ وَنَدْمانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً سَقَيْتُ إذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

الزمان الماضي فتكون إذاً له وتولوا جوابها، وقلت إما حال من كاف أتوك أو استئناف، كأنه قيل: إذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقيل: ما لهم تولوا باكين فقيل قلت: لا أجد ما أحملكم عليه إلا أنه توسط معترضاً بين الشرط والجزاء، قال شارح «التسهيل» القاضي محب الدين ناظر الجيش: ويمكن أن يقال في هذه الآية المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا في الفعل، وإذا كان كذلك كان المحل حينئذٍ موقع إذا، دون إذ، قلت: إنما يكون المحل؛ لإذا حيث يكون المراد الاستقبال، والمعنى على ما أول به على الحال فالموقع ليس لإذا في هذا المحل؛ لأنها للاستقبال لا للحال (**وذلك كقوله تعالى**: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]) وهذا إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه منهم إلا اثني عشر رجلاً[(١)]، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، فتكون إذا فيها للماضي، وحاول ناظر الجيش أيضاً الجواب عن الاستدلال بهذه الآية على ذلك، فقال: المراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم وديدنهم، فالمعنى حال هؤلاء أنهم إذا رأوا تجارة أو لهواً كان منهم ما ذكر، ولو أتى بإذ في هذ المحل لصار المعنى الإخبار عن واقعة وقعت منهم، ولا يلزم من الإخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم، قلت لا نسلم أن المراد الإخبار بأن ذلك شأنهم وديدنهم فإن هذا ذم بليغ، وكيف وهم الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق، ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي اتخذوه عادة وديدناً من الخصال الذميمة القبيحة، وإنما المراد الإخبار عن أمر وقع منهم على سبيل الندرة، لا أنه عادتهم المستمرة فالمحل إذاً محل الماضي لا محل الزمن المستمر، التي تستعمل إذا فيه في بعض الأحيان كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ⑪﴾ [البقرة: ١١] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ٧٦] أي: هذه عادتهم المستمرة، وهذا شأنهم الذي لا ينفكون عنه (**وقوله**:

وندمان يزيد الكاس طيباً سقيت إذا تغورت النجوم)[(٢)]

---

(١) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب إذا نفر الناس عن الإمام... (٩٣٦)، ومسلم، كتاب الجمعة، باب في ﴿وإذا رأوا تجارة﴾ (٨٦٣)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن الجمعة (٣٣١١).

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للبرج بن سهر (أو الحلاس) في الأغاني ١٤/ ١٢، ولسان العرب ١٠/ ٢٤٣.

والثاني: أن تجيءَ للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ①﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ①﴾ [النجم: ١]، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم، لأنه إنشاء لا إخبار عن قَسَم يأتي، لأن قَسَم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم، لأن الحالَ والاستقبال مُتَنافيان. وإذا بطل هذان الوجهانِ تعيّن أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال. ا هـ.

والصَّحيحُ أنه لا يصحُّ التعليقُ بـ «أُقْسِمُ» الإِنشائيّ، لأن التقديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزَّمان، ....

المراد بالندمان هنا النديم لا النادم، قال الشاعر:

إذا كنت ندماني فبالأكبر اسقني ولا تسقني بالأصغر المتثلم[1]

والكأس مؤنثة مهموزة، الإناء يشرب فيه، وقيل: ما دام الشراب فيه فإذا كان خالياً منه سمي قدحاً، وتغورت غربت، والبيت ليس بقاطع على مجيء إذا للماضي لجواز إن سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب إذا أي: إذا غربت النجوم اسقنيه.

(**والثاني أن تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو** ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ①﴾ [الليل: ١] **ونحو** ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ①﴾ [النجم: ١] **قيل**) دل استعمال إذا بعد القسم في نحو هاتين الآيتين على أنها للحال؛ (**لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي، لأن قسم الله سبحانه وتعالى قديم ولا يكون محذوف وهو حال من الليل**) في الآية الأولى (و) من (**النجم**) في الآية الثانية؛ (**لأن الاستقبال والحال متنافيان**) فلا يجعل أحدهما ظرفاً للآخر (**وإذا بطل هذان الوجهان**) وهما كونها ظرفاً لفعل القسم وكونها ظرفاً للحال مع جعل إذا للاستقبال (**تعين أنه**) أي: أن لفظ إذا (**ظرف لأحدهما**) وهو إما فعل القسم أو الكون المحذوف الذي هو حال من الليل والنجم (**على أن المراد به**) أي: بإذا (**الحال**) فلا تنافي حينئذٍ ولا مانع لأن الإنشاء حالي فلا ينافيه أن المراد بهما الحال؛ ولأن الكون المحذوف حال بالفرض فلا يمتنع كونه مظروفاً لإذا المراد بها الحال (**اهـ**) كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله: (**والصحيح أنه لا يصح التعليق بأقسم الإنشائي لأن القديم لا زمان له لا حال ولا غيره، بل سابق على الزمان**) وهذا ليس بخاص بالإنشاء بل يجري في الخبر أيضاً؛ لأن كلام الله تعالى قديم لا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للنعمان بن نضل العدوي في الأزهية ص ٢١٨، ولسان العرب ١٠/ ٣٥ (حسن)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ١٠٧ (دهق).

وأنه لا يمتنع التَّعليقُ بـ «كائن» مع بقاء «إذا» على الاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتّفاق، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِدًا به غداً»، أي: مُقَدَّراً الصيد به غداً، كذا يُقدِّرون. وأوضح منه أن يقال: مُرِيداً به الصَّيدَ غداً، كما فسّر «قمتم» في ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] بـ «أردتم».

مسألة ـ في ناصب «إذا» مذهبان، أحدهما: أنه شَرْطُها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة «مَتَى» و«حيثما» و«أيَّانَ». وقولُ أبي البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غيرُ وارد، لأن «إذا» عند هؤلاءِ غيرُ مضافة، كما يقوله الجميع إذا جَزَمَتْ كقوله [من الكامل]:

يوصف بزمان من الأزمنة، وإخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه، فيلزم أن لا تقع إذاً ظرفاً لفعل خبري وقع في كلام الله تعالى؛ لأنه قديم والقديم لا زمان له، فما أجاب به المصنف عن هذا فهو جواب خصمه عن ذاك (**وأنه لا يمتنع التعلق بكائناً مع بقاء إذا على الاستقبال**)؛ إذ لا مانع من وقوع الحال الصناعية مراداً بها الزمن المستقبل كما تقول: سأدخل البلد راكباً فإن الحال مقيدة لعاملها والعامل هنا مستقبل وقيده مقارن له في ذلك الزمن (**بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً أي مقدراً الصيد به غداً**) وقد يقال: هذا لا يفضي إلى مطلوبه؛ لأن الحال على هذا التقدير في الحقيقة إنما هو قولك: مقدراً وزمنه حالي لا استقبالي وغداً ظرف للصيد لا للتقرير (**وكذا يقدرون وأوضح منه أن يقال: المعنى مريداً**) الآن (**به الصيد غداً كما فسر قمتم في إذا قمتم إلى الصلاة بأردتم**) القيام وإنما عبروا عن إرادة الفعل بلفظ الفعل؛ لأنه يوجد عند القصد والإرادة بغير فاصل وعلى حسبه، فكان منه بسبب قوي وملابسة ظاهرة.

(**مسألة في ناصب إذا مذهبان:**

أحدهما: أنه شرطها وهو قول المحققين فتكون بمنزلة حتى وحيثما وأيان) في أنهن منصوبات بشروطهن، لكن يلزم على هذا أن تكون إذا ظرفاً مبهماً لا مختصاً، وهي من الظروف المختصة عندهم، فإن قلت: قد قال ابن الحاجب: إن تعيين الوقت في إذا يحصل بمجرد الفعل بعده، وإن لم يكن مضافاً كما يحصل في قولنا زماناً طلعت فيه الشمس قلت: رده الرضي بأنه إنما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده، لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافياً في تخصيصها لتخصصت متىٰ في قولك: متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقاً (**وقول أبي البقاء**) العكبري (**إنه مردود لأن إذا عند هؤلاء**) القائلين بأن ناصبها هو شرطها (**غير مضافة**) إلى الشرط (**كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله**):

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهِه، وهو قول الأكثرين، ويَرِدُ عليهم أمورٌ:

أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عاملِهِ.

الثاني: أنه ممتنع في قول زهير [من الطويل]:

١٣٥ ـ بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضىٰ ولا سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

لأن الجواب محذوف، وتقديره إذا كان جائياً فلا أَسْبقه، ولا يصحّ أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه، لأن الشيء إنما يُسْبَقُ قبل مجيئه. وهذا لازم لهم أيضاً ....

استغن ما أغناك ربك بالغنى **(وإذا تصبك خصاصة فتجمل)**[1]

لأن الإضافة من خصائص الأسماء فتنافي الجزم.

(و) المذهب **(الثاني أنه ما في جوابها من فعل أو شبهة وهو قول الأكثرين، ويرد عليهم أمور:**

أحدها أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب) من حيث هو معمول لما فيها من فعل أو شبهه **(والمعمول داخل في جملة عامله)** فكما لا يكون قولك: قمت حين قام زيد، جملتين لا يكون إذا قام زيد قمت على ذلك التقدير.

(والثاني أنه ممتنع في قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا[2]

لأن الجواب محذوف وتقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه) ولا حاجة إلى إدخال الفاء لتصير الجملة اسمية أي: فأنا لا أسبقه ولو قال: إذا كان جائياً لا أسبقه صح وكان الجواب فعلية **(ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم أيضاً**

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص ٢٨٧، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤.

إن أجابوا بأنها غير شرطيَّة وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق. وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعامِلُها إما خبرُ «كان»، أو نفسُ «كان»، إن قلنا بِدَلالتها على الحَدَث.

والثالث: أنه يلزمهم في نحو: «إذا جئْتَني اليوم أكرمْتُك غداً» أن يعمل «أكرمتك» في ظرفَيْنِ متضادَّين، وذلك باطل عَقْلاً؛ إذ الحدثُ الواحد المعيّن لا يقع بتمامه في زمانين، وقَصْداً؛ إذِ المرادُ وقوعُ الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلت: فما ناصبُ «اليوم» على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظَرْفي زمانٍ؟

قلنا: لم يتضادَّا كما في الوجه السّابق، وعملُ العاملِ في ظرفَيْ زمانٍ يجوز إذا كان أحَدهُمَا أَعَمَّ من الآخر نحو: «آتِيكَ يَوْمَ الجمعة سَحَرَ»؛ وليس بدلاً؛ لجواز «سِيرَ عليه يومُ الجمعة سَحَرَ» ....

إن أجابوا بأنها غير شرطية، وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب) وهو ما قدره أولاً **(وعاملها إما خبر كان)** يعني جائياً **(أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث)** وهو المختار عند ابن مالك وجماعة كما ستعرفه في الباب الثالث إن شاء الله تعالى، وقد عرفت أنه يرد على أصحاب هذا القول أنه يلزم كون إذا ظرفاً غير مختص، ولقائل أن يقول: السابق في البيت بمعنى الفائت، ويتجه فيه مذهب الجمهور حينئذٍ، إذ المعنى: إني لا أدرك الماضي ولا أفوت المستقبل الجائي إلي بل سيدركني، فهي شرطية، والتقدير: إذا كان شيء جائياً إني لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل في وقت المجيء، فاستقام وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على أنها غير شرطية فتأمله.

(الثالث أنه يلزمهم في نحو إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين) وهما غداً وزمن المجيء، وهو اليوم **(وذلك باطل عقلاً، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين)** نعم يقع بعضه في زمن وبعضه في زمن آخر **(وقصداً إذ المراد وقوع الإكرام في الغد، لا في اليوم)** ولهم أن يقولوا: معنى التركيب إذا جئتني اليوم يكون ذلك سبباً لإكرامي لك غداً، فليس أكرمتك في الحقيقة جواباً فطاح الإشكال.

(فإذا قلت) إذا كان الأمر كذلك **(فما ناصب اليوم على القول الأول)** المنقول عن المحققين **(وكيف يعمل العامل الواحد)** وهو الفعل من قولك جئتني **(في ظرفي زمان؟)** وهما إذا واليوم **(قلت:)** الناصب هو الفعل المذكور، وإنما عمل في الظرفين المذكورين؛ لأنهما **(لم يتضادا كما)** تضادا **(في الوجه السابق)** الآتي على قول الجمهور **(وعمل العامل)** الواحد **(في ظرفَيْ زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر)**، وأقول: ليس

برفع الأولِ ونصب الثاني، ونصّ عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق [من الطويل]:

١٣٦ ـ مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا

فـ «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى»، لعدم اقترانه بحرف الشّرط، ولهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلاً من «إذا»، ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ «تجد»، ....

بين السحر واليوم عموم وخصوص، وذلك أن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل، واليوم هو ما بين الشمس وغروبها، أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان، اللهم إلا أن يقال: أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب إطلاق أحد المتجاورين على الآخر، فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر، ولا شك أن جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمله، **(وليس)** سحر **(بدلاً)** من يوم الجمعة حتى يقال: إنما عمل الفعل في الثاني بطريق التبعية، والكلام إنما هو في عمله في الظرفين بطريق الأصالة؛ **(لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر، برفع الأول ونصب الثاني)** ولا سبيل إلى البدلية في هذا، فيحمل التركيب الأول عليه **(نص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق:**

متى تردن يوماً سفار تجد بها أديهم يرمي المستجيز المعورا)[1]

ورود الماء هو الشرب منه، أو الوصول إليه وسفار اسم لبئر لبني مازن بن مالك، والأديهم تصغير أدهم وهو الأسود، والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لأرض أو ماشية، يقال: استجزت فلاناً فأجازني إذا أعطاك ماء لأرضك أو ماشيتك، وأما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الأمر صرفته عنه، قال أبو عبيدة ويقال للمستجيز الذي يطلب الماء إذا لم تسقه قد عورت شربه، وأنشد للفرزدق:

متى تردن يوماً سفار... البيت

كذا في «الصحاح» **(فيوماً يمتنع أن يكون بدلاً من متى؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط)** والاقتران به شرط في البدل من اسم الشرط تقول: متى جئتني إن يوم الجمعة وإن يوم الخميس أكرمتك، كما أن الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو من جاءك أزيد أم عمرو؟ **(وبهذا)** السبب **(يمتنع في اليوم في المثال)** المتقدم وهو إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً **(أن يكون بدلاً من إذا ويمتنع)** أيضاً **(في اليوم)** الواقع في بيت الفرزدق **(أن يكون ظرفاً لتجد)** وهو

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٢٨٨، ولسان العرب ٤/٣٧١ (سفر)، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٢٤.

لئلا ينفصل «ترد» من معموله ـ وهو «سَفار» ـ بالأجنبي، فتعيَّن أنه ظرفٌ ثانٍ لـ «ترد».

والرابع: أن الجواب وَرَدَ مقروناً بـ «إذا» الفجائيّة نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وبالحرف الناسخ، نحو: «إذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ فَإِنِّي أُكْرِمُكَ»، وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وورَدَ أيضاً والصالح فيه للعمل صفة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨ ـ ٩] ولا تعمل الصفة فيما قَبل الموصوف. ....

جواب متى، **(لئلا يفصل ترد من معموله وهو سفار بالأجنبي)** وهو يوماً المعمول لتجد، **(فتعين أنه ظرف ثان لترد.**

والرابع) من الأمور الواردة على الجمهور **(أن الجواب ورد مقروناً بإذا الفجائية، نحو ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾** [الروم: ٢٥]) وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها، وجواب هذا وما بعده أن الجمهور إنما يقولون بأن العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً، ولم يكن ثم مانع فإن منع من عمله فيها مانع كإذا الفجائية وإن ونحوها فالعامل فيها حينئذٍ مقدر، يدل عليه الجواب **(و)** ورد مقروناً **(بالحرف الناسخ نحو إذا جئتني اليوم فإني أكرمك، وكل منهما)** أي: من إذا الفجائية والحرف الناسخ **(لا يعمل ما بعده فيما قبله)** وقد عرفت جوابه، فإن قلت: في قوله فإني أكرمك مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب، فلم اقتصر على الأول وترك الثاني؟ قلت: لعله اعتمد على ما صرح به أبو البقاء في إعرابه، من أن الفاء الداخلة في جواب إذا لا تمنع من عمل مابعدها فيما قبلها، وذكر الحوفي والزمخشري أن العامل في ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١] سبح وهذا يدل على أن الفاء عندهما لا تمنع كما قال أبو البقاء، قال ابن قاسم: وفيه نظر **(وورد)** الجواب **(أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝٨﴾** [المدثر: ٨]) أي نفخ في الصور وهي النفخة الأولى وقيل: الثانية **(فذلك)** إشارة إلى وقت النقر وهو مبتدأ **(يومئذٍ)** مبني على الفتح لإضافته إلى إذ التي هي اسم غير متمكن، وهو في محل رفع على البدل من ذلك **(يوم عسير)** وهذا خبر ذلك المبتدأ كأنه قيل: فيوم النقر يوم عسير **(ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف)** فيمتنع عمل عسير في إذا، فيرد على الجماعة وقد مر الجواب، فإن قلت: في كلام المصنف تدافع وذلك؛ لأنه جزم أولاً بأن الصالح للعمل صفة، وجزم ثانياً بعدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف، قلت: يحتمل أنه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع، وفي «الكشاف» عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلَۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣] ما نصه: فإن قلت: بم تعلق قوله في أنفسهم قلت: بقوله بليغاً أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم، أو يتعلق بقوله: قل أي قل

وتخريجُ بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ وما بعد الفاء خَبر لا يصحُ إلا على قول أبي الحسن ومَنْ تابعه في جواز تصرُّف «إذا» وجوازِ زيادة الفاء في خبر المبتدأ، لأن «عُسْرَ اليوم» ليس مُسَبَّباً عن «النَّقرِ»، والجيِّدُ أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بـ «عسير»، أي: عَسُرَ الأمر. وأمَّا قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بذلك فإنه إشارة إلى «النقر»، فمردود، لأدائه إلى اتّحاد السبب والمسبّب، وذلك ممتنع؛ وأما نحو: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ ....

لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولاً بليغاً أو قل لهم في أنفسهم خالياً بهم ليس معهم غيرهم، مساراً لهم بالنصيحة؛ لأنها في السر أنجع قولاً بليغاً يبلغ منهم ويؤثر فيهم اهـ قلت: وعلى الأول فمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف فحرره.

(وتخريج بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن، ومن تابعه في جواز تصرف إذا وجواز زيادة الفاء في الخبر) ولا يجوز أن تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر، حيث يتضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتيني فله درهم؛ **(لأن عسر اليوم ليس سبباً عن النقر)**، فيلزم كون الفاء لمحض الزيادة فإن قلت: قد يكون المراد من جواب الشرط الإعلام به فيكون هو المشروط، كما في قولك: إن أكرمتني اليوم أكرمتك أمس، فههنا يستحيل أن يكون مضمون الجملة وهو الإكرام الواقع في الأمس مسبباً عن الإكرام الواقع بعده، وإنما المشروط هو الإعلام بمضمون الجملة والإخبار به أي: إن إكرامك إياي في هذا اليوم سبب لأن أخبرك بإكرامي إياك أمس، وهذا متأت هنا بأن يقال: المسبب عن النقر ليس العسر، وإنما الإخبار به هو المسبب، كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] إن هذه الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعم، جهلوا معطيها وشكوا فيه فاستقرارها مجهولة أو مشكوكة سبب للإخبار بأنها من الله، قلت: الإخبار بالمسبب عن النقر وهو حصول الأهوال العظيمة لا يصلح لأن يكون معلقاً بالنقر **(والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير أي: عسر الأمر)** كذا قدره صاحب «الكشاف» وجماعة **(وأما قول أبي البقاء أنه يكون مدلولاً عليه بذلك؛ لأنه إشارة إلى النقر فمردود لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع)** وعند التأمل لا يمتنع؛ لأن النقر سبب لوقوع الأهوال العظيمة فإذا جعل جواباً للشرط المتحد معه لفظاً جعل الجواب مسببه، وكان من حذف المسبب وإقامة السبب مقامه، ولا إشكال حينئذٍ **(وأما نحو «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»[1] فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أي:**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية (٥٤)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله =

وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُه إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» فمؤوَّل على إقامة السبب مُقَام المسبب، لاشتهار المسبب، أي: فقد استحقَّ الثوابَ العظيم المستقرّ للمهاجرين.

قال أبو حيان: ورد مقروناً بـ «ما» النافية، نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ الآية [الجاثية: ٢٥]، و«ما» النافية لها الصَّدْر، انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء، مثل: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤]، وإنما الجوابُ محذوف، أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة.

فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين) وهذا متأت في قول أبي البقاء الذي تقدم على ما أسلفناه، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٧٦] ولا شك أن عدم تبليغ الرسالة سبب لما لا يخفى، فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه صوناً له عليه الصلاة والسلام عن أن يواجه بما يترتب على عدم التبليغ المفروض، ومعاملة له بما يليق بمنصبه الشريف من الإجلال والتعظيم.

(قال أبو حيان: وورد مقروناً بما النافية نحو ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الجاثية: ٢٥]) اذكر **(الآية)** وهي قوله تعالى: ﴿ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتونا بآبائنا إن كنتم صادقين﴾ وليس لقوله هنا الآية موقع عند المصنفين؛ فإن العادة جارية عندهم بأنهم إنما يفعلون ذلك إذا كان في بقيته شاهد آخر لما يتلونها بسببه، فيقتصرون على بعضها لما فيه من الشاهد ويشيرون بقولهم الآية إلى ما في بقيتها من شاهد أو أكثر لما هم بصدده، وليس الأمر هنا بهذه المثابة **(وما النافية لها الصدر)** فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (اهـ) كلام أبي حيان **(وليس هذا الجواب وإلا لاقترن بالفاء مثل** ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤]) ولقائل أن يقول: لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك؛ لأن الشرط هنا بإن وهي أصلية في بابها، بخلاف إذا، قال الرضي: ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] وقرن المصنف جواب إن الشرطية باللام وهو ممتنع، وسيأتي له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثيراً **(وإنما الجواب محذوف أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة)** ويمكن أن يقال: إن المعنى على قسم مقدر مقدم قبل إذا فيكون الجواب له لفظاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]

= إنما الأعمال بالنيات. . . (١٩٠٧)، والترمذي في كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا (١٦٤٧)، والنسائي كتاب الطلاق، باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه (٣٤٣٧)، وأبو داود، كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات (٢٢٠١).

وقولُ بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء مثلُ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠] مردُودٌ بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا، [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ]

و«الوصيّة» في الآية نائِبٌ عن فاعل كُتِب، و«للوالدين»: متعلّق بها، لا خبر، والجواب محذوف، أي: فليُوصِ.

وقول ابن الحاجب «إنَّ «إذا» هذه غير شرطيَّة فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد «ما» النافية كما عمل ما بعد «لا» في «يوم» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] وإن ذلك من التوسُّع في الظرف» مردود بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسُّع خاص بالشعر كقوله [من الرجز]:

١٣٧ ـ وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

(وقول بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء مثل) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠] أي: فالوصية (مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها) والشر بالشر عند الله مثلان[1]

وقد تقدم إسناده في إما (والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب) وذكر فعلها للفاصل، ولأنها بمعنى أن يوص ولذلك ذكر الضمير الراجع في قوله: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ﴾ [البقرة: ١٨١] (وللوالدين متعلق بها لا خبر) عنها كما توهمه ذلك القائل (والجواب محذوف أي:) إن ترك خيراً (فليوص، وقول ابن الحاجب إن إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب وإن عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] وإن ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور:

أحدها أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله:

ونحن عن فضلك ما استغنينا)[2]

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وله أو لعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٠.

(٢) الشطر من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحه في ديوانه ص ١٠٧، وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٤.

والثاني: أن «ما» لا تقاسُ على «لا»، فإن «ما» لها الصَّدْرُ مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا»، فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً لتوسُّطها بين العامل والمعمول في نحو: «إنْ لاَ تَقُمْ أَقُمْ»، و«جاء بِلاَ زَادٍ»، وقوله [من المتقارب]:

١٣٨ ـ أَلاَ إِنَّ قُـرْطـاً عـلـى آلـةٍ ... أَلاَ إِنَّـنِـي كَـيْـدَهُ لاَ أَكِـيـدُ

وقيل: إن وقعت «لا» في جواب القسم فلها الصدر: لحلولها محلَّ أدواتِ الصَّدْرِ، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصابَ «حَبَّ العراق» في قوله [من البسيط]:

١٣٩ ـ آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... [والْحَبُّ يَأْكُلُهُ في الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

فكيف يخرج القرآن عليه

(والثاني: أن ما لا يقاس على لا فإن ما لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في لا) والظاهر أن اختلافهم في غير لا الناسخة، أما لا الناسخة فلا يختلفون في أن لها الصدر، وعلى هذا لا يتأتى هذا القول فحرر النقل في هذه المسألة، فلست على وثوق منه الآن **(فقيل: لها الصدر مطلقاً)** أي سواء وقعت في صدر جواب القسم أو لا **(وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول)** فعلاً كان المعمول أو اسماً **(في نحو إن لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله:**

ألا إن قـرطـاً عـلـى آلـة ... ألا إنـنـي كـيـده لا أكـيـد)[1]

قرط بقاف مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل، والآلة الحالة والمراد بها هنا السببية، والكيد: المكر والخبث أي: أن هذا الرجل على حالة سوء، ولست أكيد كيده **(وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم فَلَهَا الصدر لحلولها محل أدوات الصدور، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب حب العراق في قوله:**

آلـيـت حـب الـعـراق الـدهـر أطـعـمـه) ... والـحـب يـأكـلـه فـي الـقـريـة الـسـوس[2]

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو للأخرم السنبسي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٠٠، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد ص ٥٠٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص ٩٥، وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٨٠.

على التوسع وإسقاط الخافض وهو «عَلى»، ولم يجعله من باب «زيداً ضَرَبْتُه» لأن التقدير: لا أطعمه، و«لا» هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسِّر في هذا الباب عاملاً.

والثالث: أن «لا» في الآية حرفٌ ناسخ مثله في نحو: «لا رَجُلَ»، والحرفُ الناسخ لا يتقدَّمه معمولُ ما بعده، ولو لم يكن نافياً، لا يجوز «زيداً إِنِّي أَضْرِبُ» فكيف وهو حرف نفي؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مَصْدر، وهم يُطْلقون القولَ بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي: اذكر يوم، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على ....

آليت بفتح التاء أي: حلفت **(على التوسع فإسقاط الخافض وهو على)** أي: آليت على حب العراق، ثم حذف الجار فانتصب بالفعل على طريق التوسع **(ولم يجعله من باب زيداً ضربته)** وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير، **(لأن التقدير لا أطعمه)** وهذا جواب القسم، وحذف التاء في منه كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] **(ولا هذه لها الصدر)**؛ لوقوعها في جواب القسم **(فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب)** وهو باب المنصوب على شريطة التفسير، ويعرف بباب الاشتغال **(عاملاً)** فخرج من هذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البيت آليت لا أطعم حب العراق الدهر لا أطعمه، فإن قلت: ما فائدة تقييد المصنف بقوله: في هذا الباب؟ قلت: الاحتراز عن مثل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فإن استجار مفسر لعامل أحد، هو لا يمكن عمله في ذلك المعمول لو سلط عليه؛ ضرورة أن رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين.

(الثالث أن لا في الآية حرف ناسخ مثله في لا رجل، والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافياً لا يجوز زيداً إني أضرب فكيف) يتقدم المعمول على الناسخ **(وهو حرف نفي، بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مصدر، وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله)** فقد اجتمع في الآية ثلاثة موانع، كون العامل مصدراً وكونه بعد حرف ناسخ وكون ذلك الناسخ نافياً، ولو استقل واحد منها لكفى، ومن النحاة من تساهل في الظرف والجار والمجرور فأجاز تقديمهما على المصدر المقدر بالموصول الحرفي وصلته، ومنع تقديمهما على صريح الحرف المصدري وصلته وحكى ابن قاسم في شرح «التسهيل» أنه نقل عن الأخفش أنه يجيز تقديم المفعول به على المصدر نحو يعجبني عمراً ضرب زيد **(وإنما العامل محذوف أي: اذكر يوم)** يرون الملائكة **(أو يعذبون يوم)** يرون الملائكة، أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة، فحذف العامل مدلولاً عليه بقوله: ﴿لا بشرى﴾ **(ونظير ما أورده أبو حيان على**

الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝﴾ [سبا: ٧] فيقال: لا يصحُّ لـ «جديد» أن يعمل في «إذا»، لأن «إنَّ» ولامَ الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصدر؛ وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضاً أن الجواب محذوف مدلول عليه بـ «جديد»، أي: إذا مزقتم تجدّدون، لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥]، وأمَّا ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] فالجملة جوابٌ لقسم محذوف مقدَّر قبل الشرط، بدليل ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] الآية، ولا يسوغ أن يقال: قدّرها خالية من معنى الشرط، فتستغني عن جوابٍ، وتكون معمولة لما قبلها وهو ﴿قَالَ﴾ [سبا: ٧] أو ﴿نَدُلُّكُمْ﴾ [سبا: ٧] أو ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبا: ٧] لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

الأكثرين أن يورد عليهم قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا: ٧] **فيقال: لا يصح لجديد أن يعمل في إذا لأن أن ولام الابتداء يمنعان من ذلك؛ لأن لهما الصدور وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف)** وقد نبهناك على أنه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف ذلك.

(والجواب أيضاً) عن هذه الآية كالجواب عن تلك الآية **(أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد أي: إذا مزقتم تجددون؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو** ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥]) وقد أسلفنا أن الرضي أجاز وقوع الجملة الاسمية جواباً لإذا مع خلوها عن الفاء؛ لعدم عراقة إذا في الشرطية وعليه تتخرج هذه الآية إن صح ولا حذف **(وأما** ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] **فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل** ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] **الآية)** فإن الجواب فيها للقسم قطعاً بشهادة اللام ونون التأكيد، فيلزم تقديره قبل الشرط وبقية الآية ليست من الشاهد في شيء إذ الباقي منها هو ومعمول يمسن من مفعول وفاعل، والآية هي قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **(ولا يسوغ أن يقال: قدرها)** في آية سبأ **(خالية من معنى الشرط فتغنى)** بفتح النون مضارع غني بكسرها أي: فتستغني **(عن جواب وتكون)** بالنصب عطفاً على تغني المنصوب بإضمار أن بعد الفاء الواقعة بعد الأمر وهو قدرها أي: ليكن تقديرك فغناها عن جواب وكونها **(معمولة لما قبلها، وهو قال)** من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ [سبا: ٧] **(أو ندلكم أو ينبئكم؛ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت)** فلا تكون إذا ظرفاً لها.

الفصل الثالث
في خروج «إذا» عن الشرطية

ومثالُه قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ۝٣٩﴾ [الشورى: ٣٩]، فـ «إذا» فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها. ولو كانت شرطيّة والجملة الاسميّة جواباً لاقترنت بالفاء مثل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]؛ وقول بعضهم: «إنه على إضمار الفاء» تقدم ردُّه؛ وقول آخر «إن الضَّمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب» ظاهرُ التعسُّف؛ وقول آخر «إن جوابها محذوف مَدلولٌ عليه بالجملة بعدها» تكلُّفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعد القَسَم نحو: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ [النجم: ١]، إذ لو كانت شرطيّة لكان ما قبلها جواباً في المعنى كما في قولك: «آتيكَ إذا أَتَيْتَنِي»، فيكون التَّقدير: إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت.

وهذا ممتنع؛ لوجهين:

أحدهما: أن القَسم الإنشائي لا يقبلُ التعليق، لأن الإنشاء إيقاع، والمعلَّق يحتمل

(الفصل الثالث في خروج إذا عن الشرطية، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]**)** وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ۝٣٩﴾ [الشورى: ٣٩] فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء، مثل ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] وقد يقال: اغتفر مجيئها بدون الفاء، لعدم عراقة إذا في الشرطية كما مر عن الرضى **(وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء تقدم رده)** بأن ذلك لا يقع إلا في ضرورة الشعر **(وقول آخر: إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب ظاهر التعسف، وقول آخر: إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف لا داعي إليه)** وقد يقال: بل الداعي قائم وهو إبقاء إذا على غالب أمرها، من كونها متضمنة لمعنى الشرط.

(ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]**)** ونحو ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ [النجم: ١] فهي في ذلك ظرف لكون محذوف كما مر، ولا يمنع كونه حالاً أي: أقسم بالليل كائناً إذا يغشى، وأقسم بالنجم كائناً إذا هوى ولا يصح جعلها للشرط؛ **(إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى، كما في قولك آتيك إذا اتيتني فيكون التقدير إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم أقسمت، وهذا ممتنع لوجهين:**

أحدهما أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع والمعلق يحتمل

الوقوع وعَدَمه، فأما «إنْ جَاءَنِي فَوَاللَّهِ لأَكْرِمَنَّهُ»، فالجواب في المعنى فِعْلُ الإِكرام، لأنه المسبَّبُ عن الشرط، وإنما دَخَلَ القسم بينهما لمجرَّد التوكيد، ولا يمكن ادّعاء مثل ذلك هنا، لأن جوابَ والليل ثابت دائماً، وجواب والنجم ماضٍ مستمرّ الانتفاء، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبَلٍ وهو فعل الشرط.

والثاني: أن الجواب خَبرِيّ، فلا يدلّ عليه الإِنشاء، لتباين حقيقتهما.

الوقوع وعدمه) قال نجم الدين سعيد في شرحه للحاجبية: جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية معلقة بالشرط؛ لأن الإنشاء ثابت، والثابت لا يقبل تعليقاً وقولنا: أنت حر إن دخلت الدار، إنشاء للتعليق لا تعليق للإنشاء، وأنكره الرضي مستدلاً بما وقع كثيراً في القرآن من الجمل الإنشائية جزاء للشرط، وهو مقتضى قول التفتازاني: إن الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو إنشائية، واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول بأن قال: لا شك أن مثل أكرم زيداً يدل بظاهره على طلب في الحال لإكرامه في الاستقبال، فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل إلا بتأويل، فالإكرام إما أن يعلق على الشرط من حيث طلبه، أو من حيث وجوده فإذا علق من حيث هو مطلوب فكأنك قلت: إذا جاءك زيد فإكرامه مطلوب منك، فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال، ويلزم من انتفائه في الحال تأويل الطلبي بالخبري، وأما إن علق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلاً في الحال فكأنه قيل: إذا جاءك زيد يوجد إكرامك إياه مطلوباً منك في الحال، فيلزم تأويل الطلبي بالخبري، وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلاً، وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل، ثم قال: ويتفرع على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طلبي وإن كان الطلب في نفسه لا يحتملهما. **(فأما إن جاءني فوالله لأكرمنه، فالجواب في المعنى فعل الإكرام؛ لأنه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا؛ لأن جواب والليل)** وهو إن سعيكم لشتى **(ثابت دائماً، وجواب والنجم)** وهو ما ضل صاحبكم وما غوى **(ماضٍ مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسببهما)** أي: تسبب هذين الجوابين **(عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط.**

والثاني أن الجواب) المقدر في الآيتين قيل: إن التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت **(خبري)** لما قدمه من أن الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارن في الوجود والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه **(فلا يدل عليه الإنشاء)** وهو أقسم الذي يتعلق به حرف القسم، فإن قلت: اختار المصنف كون إذا في الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره، ويرد عليه أنها تقدر على رأيه بكون محذوف يجعل حالاً من المجرور، ولا شيء يقدر عاملاً في هذه الحال إلا

● **(أيمن) المختص بالقسم**، اسمٌ لا حرف، خلافاً للزَّجاج والرمّاني، مفرد مُشْتق من «اليُمْن» ـ وهو البركة ـ وهمزته وَصْل، لا جمع «يَمِينٍ» وهمزته قطع، خلافاً للكوفيين، ويردُّه جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: «أَفْلُسٍ» و«أَكْلُبٍ»، وقولُ نُصَيْب [من الطويل]:

١٤٠ ـ فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ: نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

فحذف ألفها في الدَّرْجِ، ....

فعل القسم، فيلزم أن تكون الأقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت: يدفعه جعل الحال مقدرة، والله تعالى أعلم بالصواب.

(أيمن المختص بالقسم)

بحيث لا يستعمل إلا فيه واحترز عن الواقع في مثل قولك: حلف القوم بالله وبرت أيمنهم، فإن هذا لا يطرقه الخلاف الآتي أصلاً **(اسم لا حرف خلافاً للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن)** وهو البركة **(وهمزته وصل، لا جمع يمين وهمزته قطع خلافاً للكوفيين)** وحجتهم أن هذا الوزن مختص بالجمع كأفلس وأكلب، وقد سمع جمع يمين على أيمن كقوله:

يأتي لها من أيمن وأشمل[١]

وكقول زهير:

فتجمع أيمن منا ومنكم بمقسمة تمور بها الدماء[٢]

(ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب و) يرده أيضاً **(قول نصيب)** على زنة تصغير فلس:

(فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري[٣]

الفريق الطائفة من الناس، ونشدتهم استحلفتهم بالله **(فحذف ألفها في الدرج)** وللكوفيين

---

(١) الشطر من بحر الرجز، وهو لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/ ٥٠٣ ولسان العرب ٣/ ٢٥٩ (صمز)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٦.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص ٧٨، والجنىٰ الداني ص ٥٣٩، ولسان العرب ١٢/ ٤٨٣ (قسم).

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ص ٩٤، والأزهيه ص ٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٠.

ويلزمه الرفعُ بالابتداء، وحَذْفُ الخبرِ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى: خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ في إجازة جَرِّه بحرف القَسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى «الكعبة» ولكافِ الضمير، وجَوَّز ٱبنُ عصفور كونَهُ خبراً والمحذوف مبتدأ، أي قَسَمي أَيْمُن اللَّهِ.

ــ حرف الباء ــ

● **الباء المفردة** ـ حرفُ جر لأَرْبَعَةَ عَشَرَ مَعنىً:

أن يقولوا: خففت بذلك لكثرة الاستعمال **(ويلزمه الرفع بالابتداء، وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله تعالى خلافاً لابن درستويه)** بفتح الدال والراء المهملتين، وسكون السين المهملة **(في إجازة جره بحرف القسم)** وهو مقيد بالواو عنده، أجاز أن تقول: وأيمن الله فلم يكن للمصنف هذا الإطلاق **(ولابن مالك في إجازة إضافته إلى الكعبة)** محتجاً بما سمع من قولهم: ليمن الكعبة **(وكاف الضمير)** محتجاً بقول عروة بن الزبير: ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت، وجوز ابن مالك أيضاً إضافته إلى الذي محتجاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ليمن الذي نفسي محمد بيده» وترك المصنف حكاية ذلك عنه، وقد أضيف إلى غير ذلك في الشعر كقوله:

ليم أبيهم لبئس الغدرة اغتدروا[1]

(وجوّز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ أي: قسمي أيمن الله) والأول أولى بناء على أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى، وفي هذه الكلمة لغات أيمن بفتح الهمزة والميم وإيمِن بكسر الهمزة وفتح الميم، وأيمُن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم، وأيم وإيم بحذف النون مع فتح الهمزة وكسرها، وإمُ بكسر الهمزة وضم الميم وحذف الياء، ومن مثلث الحرفين مع توافق الحركتين فهذه عشر لغات وم مثلثاً فهذه ثلاث عشرة لغة حكاها في «التسهيل» وحكى غيره لغات أخر في هذه الكلمة منها إيم الله بكسر الهمزة والميم وحذف النون، وأمِ بفتح الهمزة وكسر الميم وأمُ بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الياء والنون، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

(حرف الباء)

(الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى:

---

(١) لم أجده.

أولها: الإلصاق، قيل: وهو مَعنًى لا يفارقها، فلهذا اقتصرَ عليه سيبويه، ثم الإِلصاق **حقيقيٌ** كـ «أمْسَكْتُ بزيدٍ» إذا قبضْتَ على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه؛ ولو قلت: «أمسكته» احتمل ذلك أن تكون منعته من التصرف؛ **ومجازيٌ** نحو: «مررت بزيدٍ» أي ألصقْتُ مروري بمكان يَقْرب من زيد. وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد، بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الصافات: ١٣٧]. وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًا إذا كان مُفْضِياً إلى نفس المجرور كـ «أمسكت بزيد، وصعِدتُ عَلَى السَّطْحِ» فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ «مررت بزيد» في تأويل الجماعة، وكقوله [من الطويل]:

١٤١ ـ [تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا] وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

أولها الإلصاق قيل: وهو معنى لا يفارقها) في شيء من موارد استعمالها، فظهر بذلك أنه معناها الأصلي الموضوعة هي له؛ **(فلهذا اقتصر عليه سيبويه)** ولم يذكر غيره قال: وإنما هي للإلصاق والاختلاط، ثم قال: فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله **(ثم الإلصاق حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه)** أي على شيء يحبس زيداً، أو على الذي يحبس زيداً **(من ثوب ونحو، ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن يكون منعته من التصرف)** ولا خفاء في أن الإلصاق بزيد حيث يقبض على شيء من جسمه حقيقي، وأما في الثاني بحيث تمسك بما هو لابسه من ثوب ونحوه فالظاهر أن الإلصاق فيه مجازي لا حقيقي؛ إذ القبض على ثوبه ليس قبضاً عليه نفسه حتى يكون الإلصاق حقيقياً، وإنما هو إلصاق بما يجاوره ويقرب منه، فجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيدٍ مجازاً لما بينهما من المجاورة **(ومجازي نحو مررت بزيد أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد)** فالباء عنده في نحو هذا المثال ليست للإلصاق، وإنما هي للاستعلاء كعلى **(بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الصافات: ١٣٧])** وفيه نظر قرره المصنف بقوله: **(وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور، كأمسكت بزيد)** إذا قبضت على شيء من جسمه **(وصعدت على السطح، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة)** وهذا مثال للإلصاق المجازي **(وكقوله)** أي قول الأعشى:

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها **(وبات على النار الندى والمحلق)**[1]

---

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، والأغاني ٩/ ١١١، وخزانة الأدب ٧/ ١٤٤، =

فإذا استوى التقديران في المجازيّة، فالأكثرُ استعمالاً أولىٰ بالتَّخريج عليه، كـ «مررت بزيد، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما في ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصافات: ١٣٧]، ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥] [من الكامل]:

وهذا مثال للاستعلاء المجازي فإن المراد بالندى الجود، وبالمحلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام، واليفاع بمثناة تحتية مفتوحة وفاء المكان المرتفع، وتشب توقد والمقرور الذي أصابه القر وهو البرد، والمراد بالمقرورين هنا الندى والممدوح، والاصطلاء الاستدفاء بالنار والمحلق المذكور هو عبد العزيز بن حفص، من ولد أبي بكر بن كلاب من بني عامر كان رجلاً فقيراً وله بنات كثيرة لا يتزوجهن أحد من قومه؛ لفقرهن فخرج المحلق من بينهم ونزل في مغارة فَمَرَ بها الأعشى ليلاً فرأى نار المحلق فقصدها ونزل به، فنحر له ناقة ليس له غيرها فلما أصبح قال له الأعشى: هل لك إليّ حاجة فقال نعم أن تمدحني بقصيدة وتنشدها في نادي قومي فلعلهم يتزوجون بناتي فامتدحه الأعشى بالقصيدة التي منها هذان البيتان، وأنشدها في ناديهم فتنافسوا في بنات المحلق وخطبوهن إليه حتى لم يبق عنده منهن واحدة، وما أحسن قول شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني يضمن صدر البيت الثاني الذي أنشدناه:

وأهيف فاق الورد حسناً بوجنة ... أنزه طرفي في رياض جنانها

كان بها من حول خالية جمرة ... تشب لمقرورين يصطليانها

(فإذا استوى التقديران في المجازية) فإن جعل الباء للإلصاق في المثال المذكور ليس حقيقياً ضرورة أن المرور لم يلتصق بزيد، وإنما التصق بملابسه وهو المكان الذي يقرب منه، وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقياً أيضاً ضرورة أن المرور لم يكن فوق زيد، فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية **(فالأكثر استعمالاً)** وهو الإتيان بالباء في صلة هذا الفعل **(أولى بالتخريج عليه)**؛ لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على، واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي، وما ذكره الجماعة ليس فيه إلا تجوز واحدا وهو استعمال الباء للإلصاق فيما لا يفضي إلى نفس المجرور **(ومررت عليه وإن كان قد جاء)** في الفصيح **(نحو** ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ ونحو ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، نحو ﴿أو كالذي مر على قرية﴾ ونحو قول الشاعر:

= وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/١١٩.

١٤٢ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي]

إلا أنَّ «مررتُ به» أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً، ويتخرَّج على هذا الخِلافِ خلافٌ في المُقَدَّر في قوله [من الوافر]:

١٤٣ ـ تَمُرُّون الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ]

أهو الباء أو على؟

الثاني: التعدية، وتُسَمَّى باء النقل أيضاً، وهي المعاقِبَة للهمزة ....

(ولقد أمر على اللئيم يسبني) فمضيت ثمت قلت لا يعنيني[١]

(إلا أن مررت به أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً) من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذاك في الكثرة، وهذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل بمعنى الباء، وفيه نظر إذ لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقته، وحمله على حرف آخر في معنى ليس حقيقياً له، وفي «شرح اللب» أن مررت عليه إنما يقال إذا جاوزته في المرور، لأنك بمجاوزتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير، أو إذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضاً، فإن صح هذا أشكل قول المصنف وقول الأخفش أيضاً، فإن قلت: لا يخفى أن مررت عليه من قول المصنف، ومررت عليه وإن كان قد جاء مبتدأ فأين خبره وما موقع الشرط والاستثناء الواقعين بعده؟ قلت: الخبر محذوف وإن هي الوصلية، والواو الداخلة عليها واو الحال عند بعض، والاستثناء منقطع والتقدير: ومررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلاً وإن سمع مثله في الفصيح، لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الأصالة **(ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله:**

تمرون الديار ولم تعوجوا) كلامكم على إذاً حرام[٢]

(أهو الباء) وهذا رأي الجماعة **(أم على)** وهذا رأي الأخفش، وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع، وكل منهما محتمل في البيت أي: تمرون بالديار ولم تقفوا عندها إكراماً لنا أو لم ترجعوا إلينا وإليها.

(الثاني) من معاني الباء الأربعة عشر **(التعدية وتسمى باء النقل أيضاً وهي المعاقبة للهمزة**

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨، والأغاني ٢/ ١٧٩، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، وخزانة الأدب ٧/ ١٥٨.

في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعَدِّي الفعْلَ القاصر، تقول في«ذهب زيد»: «ذهبتُ بزيد»، و«أذهَبْتُهُ»، ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقُرىء ﴿أَذْهَبَ ٱللَّهُ نُورَهُمْ﴾]، وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقولُ المبرد والسهيلي «إن بين التَّعديتين فرقاً، وإنك إذا قلت: «ذهبت بزيد» كنت مُصَاحباً له في الذهاب» مَرْدُودٌ بالآية، ....

في تصيير الفاعل مفعولاً) وفسرها بذلك؛ ليعلم أن مراده بالتعدية هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير؛ احترازاً من التعدية بالمعنى الآخر، فإنهم يطلقونها على توصيل العامل إلى المعمول بواسطة الحرف، وهي بهذا المعنى لا خصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة، وما هو في حكم الزائد، وقال ابن مالك في ضابطها: هي الداخلة بعد الفعل اللازم قائمة مقام الهمزة في إيصالها إلى المفعول، واعترضه أبو حيان بأنها قد وردت مع المتعدي في قولهم: صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض النَّاس ببعض، وكأن المصنف عدل عن ضابط ابن مالك إلى ما قاله هو، ليشمل اللازم والمتعدي، فإن قيل هو وإن شملهما لا يشمل هذين المثالين ونحوهما؛ لأن الباء داخلة فيهما على ما كان مفعولاً؛ إذ الأصل صك الحجر الحجر ودفع بعض الناس بعضاً فالجواب أنا لا نسلم أن هذا هو الأصل، بل الأصل صك الحجر الحجر ودفع بعض الناس بعض بتقديم المفعول، ثم دخلت باء التعدية على ما هو الفاعل في الأصل، والمعنى أن المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صاكاً أو دافعاً للمجرد منها **(وأكثر ما تعدى)** أي: ما تعديه فحذف العائد وما عبارة عن الأفعال، أي: وأكثر الأفعال التي تعديها الباء **(الفعل القاصر تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد وأذهبت زيداً ومنه** ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]) أي: أذهب نورهم وأزالهم **(وقرىء)** في الشواذ **(أذهب الله نورهم)** وهي بمعنى القراءة المشهورة **(وقول المبرد والسهيلي إن بين التعديتين فرقاً، وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذهاب)** بخلاف ما إذا قلت أذهبت زيداً فإنه لا إشعار له بهذا المعنى **(مردود بالآية)** لاستحالة مصاحبة الله لنورهم في الذهاب، قال السهيلي: لو كانت الباء كالهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز أمرضته ومرضت به وأسقمته وسقمت به، وأعميته وعميت به، قياساً على أذهبته وذهبت به، ويأبى الله ذلك والعلماء قال: وإنما الباء تعطي معنى التعدية طرفاً من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهمزة، ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بأن النور والسمع كل بيده، وقد قال بيده الخير وهذا من الخير الذي بيده وإذا كان بيده فجائز أن يقال: ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله: بيده الخير كائناً ما كان ذلك المعنى، ألا ترى أنه لما ذكر الرجس قال: ليذهب عنكم الرجس، ولم يقل: يذهب به، وكذا قال: ويذهب عنكم رجز الشيطان تعليماً لعباده حسن الأدب معه، حتى لا يضاف إليه شيء من الأرجاس وإن كانت خلقاً له وملكاً، فلا

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] فيحتمل أن الفاعل ضميرُ البرق.

ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز: «أقمتُ بزيد»، وأما ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فيمن ضمّ أوّله وكسر ثالثه، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدّهن، أو المفعول، أي: تنبت الثمَرَ مصاحباً للدهن، أو

يقال فيها على الخصوص هي بيده تحسيناً للعبارة وتنزيهاً له، وفي مثل السمع [و] البصر والنور يحسن أن يقال: هي بيده فحسن أن يقال: ذهب الله بنورهم هذا كلامه، وفيه بحث وذلك أن السمع والبصر مثلاً من الأعراض فلا يصح انتقالهما فذهابهما عدمهما، والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال، فكيف يصح أن يقال في الذهاب المسند إليه: إن المراد به العدم مع استحالته عليه، وقد درج الزمخشري في «الكشاف» على الفرق بين التعديتين، فقال في سورة البقرة والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله، ويقال: ذهب به إذا استصحبه ومضى به معه، وقال في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩] إذا عدي بالباء فمعناه الأخذ والاستصحاب كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥] وأما الإذهاب فكالإزالة، وقرر جدي قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره هذا الفرق، وارتضاه قال: ومن ثم فرق الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في النذر بين أن يقول: إن فعلت كذا فأنا أحج فلاناً أو أحج به، فألزمه في الثانية أن يحج بنفسه وأن يحج معه صاحبه، بخلاف الأولى فله أن يصاحبه وله أن يقعد.

(وأما قوله) تعالى (﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق) فلا ينتهض مع هذا الاحتمال رداً على السهيلي **(ولأن الهمزة والباء متعاقبتان)** على الكلمة في التعدية، فإذا وجدت إحداهما فقدت الأخرى ولا يجتمعان **(لم يجز أقمت بزيد)** بالجمع بين الهمزة والباء، ولما كان هناك مظنة سؤال تقريره أن يقال: لا شك أن نبت لازم تقول نبت الزرع ويعدى بالهمزة فيقال: أنبته الله، ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] إذ هو في قراءة من جعله من الرباعي مضارع أنبت المتعدي بالهمزة، أجاب المصنف على ذلك بقوله: **(فأما تنبت بالدهن فيمن ضم أوله وكسر ثالثه)** وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والباقون على فتح الأول وضم الثالث، مضارع نبت ولا سؤال عليه **(فخرج على زيادة الباء)** في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا بمقيسة كما ستعرفه، فلا ينبغي التخريج على ذلك **(أو على أنها للمصاحبة فالظرف حال الفاعل)** وهو الضمير المستتر في تنبت العائد على الشجرة **(أي:)** تنبت هي **(مصاحبة للدهن أو)** حال

أن «أنْبَت» يأتي بمعنى «نبت»، كقول زهير [من الطويل]:

١٤٤ ـ رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِيناً لَهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

ومن ورودها مع المتعدِّي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] و «صَكَكْتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ»، والأصل: دفع بعض الناس بعضاً، وصكَّ الحجر الحجر.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلةِ الفعلِ، نحو «كَتَبْتُ بالْقَلَمِ»، و «نَجَرْتُ بالْقَدُومِ». ....

(المفعول) المحذوف **(أي: تنبت الثمر مصاحباً للدهن، أو)** على **(أن أنبت بمعنى نبت)** فليست الهمزة معدية، حتى يضر اجتماعها مع الباء **(كقوله)** أي قول زهير:

(رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أنبت البقل)[(١)]

أي: نبت البقل قال صاحب «الصحاح» يقال: نبتت الأرض وأنبتت بمعنى، ونبت البقل وأنبت بمعنى وأنشد البيت، والقطين الخدم والأتباع يستوي فيه الواحد وغيره، والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير:

هذا ابن عمي في دمشق خليفة لو شئت ساقكم إلي قطينا[(٢)]

(ومن ورودها) أي: ورود باء التعدية **(مع)** الفعل **(المتعدي)** قولهم: **(دفع الله بعض الناس ببعض، وصككت الحجر بالحجر)** فإن كلاً من دفع وصك متعد قبل دخول الباء إلى واحد **(والأصل)** قبل الإتيان بباء التعدية **(دفع بعض الناس بعضاً، وصك الحجر الحجر)** بتقديم الفاعل، وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه، ولو قال: إن الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر لكان حسناً، ولم يتوجه ذلك السؤال.

(الثالث) من معاني الباء الأربعة عشر **(الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم)** وفي «القاموس» والقدوم آلة للنجر مؤنثة، وفي «الصحاح» والقدوم الذي ينحت به مخففاً، قال ابن السكيت: ولا تقل: قدوم بالتشديد وظاهر كلامه أنه مذكر، وقد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجها في السببية، قال: لأن مثل هذه الباء واقعة في القرآن ولا يجوز

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ١/ ٥٠، ولسان العرب ٢/ ٩٦ (بنت).

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٨٨، ولسان العرب ١٣/ ١٢ (أذن)، واللمع ص ١٤٦.

قيل: ومنه باء البسملة، لأن الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلا بها.

والرابع: السببيَّة، نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ومنه: «لقيت بزيدٍ الأسَدَ»، أي: بسبب لقائي إياه، ....

التعبير بالاستعانة في الأفعال المسندة إلى الله تعالى، وجعل ضابط باء السببية أن يصح إسناد معداها إلى مصحوبها مجازاً كما يقال: كتب القلم، وأخرج الماء الثمرة، وأثبت باء التعليل ومثل لها بنحو ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤] والضابط السابق صادق على هذا ألا ترى أن اتخاذ العجل سبب ظلمهم أنفسهم، ويصح إسناد الفعل إلى السبب مجازاً فكان حقه أن يسقط هذا المعنى؛ لاندراج أمثلته تحت السببية، والظاهر أن المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى.

(**قيل: ومنه باء البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها**) وهذا أحد الوجهين اللذين جوزهما الزمخشري قال: والثاني أن يتعلق به تعلق الدهن بالإنبات في قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] على معنى متبركاً باسم الله اقرأ، يعني أن التقدير ملتبساً باسم الله؛ ليكون المقدر من الأفعال العامة، لكن المعنى بحسب القرينة متبركاً فلهذا يجعل الظرف مستقراً لا لغواً، ثم قال: وهذا الوجه أعرب وأحسن، قال التفتازاني: أعرب أي أفصح وأبين وأدخل في العربية وأحسن أي: أوفق لمقتضى الحال؛ لأن في استعمال الباء للتبرك باسم الله من التأدب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات، فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب، ووجهه بعضهم بأن قال إنما كان هذا الوجه أعرب بمعنى أنه أدخل في العربية؛ لأنه لا يتوقف إلا عليها فيتخرج عليها فقط بخلاف جعلها للاستعانة فإنه يتوقف على غير العربية، وهو أن الشرع لما جعل الفعل إذا لم يبدىء باسم الله كلا فعل في عدم الكمال صح جعلها للاستعانة فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم.

(**الرابع**) من المعاني الأربعة عشر (**السببية نحو** ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]) ونحوه ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠] فاتخاذهم العجل سبب في ظلمهم الأنفس وذنب كل سبب في أخذه (**ومنه**) قولهم (**لقيت بزيد الأسد أي: بسبب لقائي إياه**) وهذه هي الباء التجريدية، ويظهر من كلامهم أن فيها قولين:

أحدهما: أنها للسببية كما قال المصنف فجردت من زيد أسداً مبالغة في كمال شجاعته حيث بلغ أن ينتزع منه أسد، وقد أشار في «الكشاف» إلى أن باء التجريد سببية حيث قال في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] إنه يجوز أن يكون المعنى فاسأل بسؤاله خبيراً، كقولك رأيت به أسداً أي: برؤيته، والمعنى إن سألته وجدته خبيراً.

وقوله [من الرجز]:

١٤٥ ـ قَدْ سُقِيَتْ آبالُهُمْ بالنَّارِ [والنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الأُوارِ]

أي: أنها بسبب ما وُسِمَتْ به من أسماء أصحابها يُخَلَّى بينها وبين الماء.

الخامس: المصاحبة، نحو: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، أي: معه، ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] الآيةَ.

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣] فقيل: للمصاحبة، و «الحمد» مضاف إلى المفعول، ....

والثاني: أنها للظرفية أي: لقيت في زيد الأسد كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي، قلت: وقد عدوا مثل قوله:

شوهاء تعدو بي إلى صارخ الوفاء بمستلئم مثل العتيق المرجل

من التجريد والباء فيه للمصاحبة وسيأتي الكلام عليه (و) نحو (**قوله**:

قد سقيت آبالهم بالنار)(1).

والإبال جمع إبل (**أي: إنها**) بكسر الهمزة؛ لأنه يفسر الجملة المذكورة يريد أن معنى البيت هو معنى قولك: إنها (**بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يخلي بينها وبين الماء**) وهذا ليس بمتعين في البيت، لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة.

(**والخامس**) من المعاني الأربعة عشر (**المصاحبة**) ولها علامتان إحداهما أن يحسن في موضعها «مع» (**نحو** ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨] **أي: معه**) ونحو (﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] **الآية**) يعني قوله: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١] فالتمثيل بها من وجهين أي: وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه، والعلامة الأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال فالتقدير في الآية الأولى اهبط مسلماً عليك، وفي الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك، ولصلاحية وقوع الحال موقعها سماها كثير من النحويين باء الحال، فإن قلت: ظاهر هذا أنها لا تكون إلا ظرفاً مستقراً قلت: الأمر كذلك ولكن قال الرضي: والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً (**وقد اختلف في الباء من قوله تعالى**: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] **فقيل: للمصاحبة والحمد مضاف إلى المفعول**) والفاعل هو المخاطب،

---

(1) البيت من البحر السريع، وهو بلا نسبة في المثل السائر ٢/ ٢١٣، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٣٨، ولسان العرب مادة (نور).

أي: فسبِّحْهُ حامداً له، أي: نزّهه عمّا لا يليق به، وأثبِتْ له ما يليق به، وقيل: **للاستعانة**، و «الحمد» مضاف إلى الفاعل: أي: سَبِّحه بما حَمِدَ به نفسَه، إذ ليس كلّ تنزيه بمحمود؛ ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيلَ كثيرٍ من الصفات.

واختلف في «سُبْحَانَكَ اللّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ»، فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة؛ وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلّق الباء محذوف، أي: وبحمدك سَبَّحْتُكَ، وقال الْخَطَّابي: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب عليَّ حَمْدَكَ سبَّحْتك، لا بحولي وقوّتي، يريد أنه مما أقيم فيه المسبَّب مُقَام ....

ولكنه لم يذكر والتقدير: بحمد ربك **(أي سبحه حامداً له)** فجعل موضع الباء ومصحوبها الحال، وهو إحدى العلامتين المتقدمتين **(أي نزهه عما لا يليق به)** وهذا معنى التسبيح **(وأثبت له ما يليق به)** وهذا معنى الحمد، إذ هو الثناء بالصفات الجميلة، فإن قلت: من أين يلزم الأمر بالحمد وهو إنما وقع حالاً مقيدة للتسبيح، ولا يلزم من الأمر بالشيء الأمر بحاله المقيدة له، بدليل اضرب هنداً جالسة قلت: إنما يلزم ذلك إذا لم يكن الحال من نوع الفعل المأمور به، ولا من فعل الشخص المأمور كالمثال المذكور، أما إذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو حج مفرداً أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرماً فهي مأمور بها، وما تكلم به المصنف من هذا القبيل، **(وقيل: للاستعانة والحمد مضاف إلى الفاعل أي: سبحه بما حمد به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى أن تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير الصفات)** فليس تسبيحهم المقتضي لذلك بمحمود **(واختلف في)** قوله صلى الله عليه وسلم **«سبحانك اللهم وبحمدك»**[1] **فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة)** والأصل سبحناك بحمدك سبحاناً، ثم أضيف سبحان إلى المفعول فوجب حذف فعله كما في ﴿فضرب الرقاب﴾، فإن قلت: كيف عد هذا جملة واحدة مع أن فيه جملة النداء؟ قلت: هي معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها **(وقيل: جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي:)** سبحناك يا الله **(وبحمدك سبحناك)** وهذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافاً في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب، بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين، وإنما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين، وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء، فما معنى ذكره هنا؟ **(وقال الخطابي: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوّتي، ويريد أنه مما أقيم فيه المسبب)** المذكور هو الحمد **(مقام**

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة (٣٩٩)، والترمذي، كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢)، والنسائي، كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر (٨٩٩)، وأحمد (٣٨٨١).

السبَبِ. وقال ابن الشَّجَري في: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٥٢]: هو كقولك: «أجبته بالتَّلْبية»، أي: فتجيبونه بالثناء، إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلّقة بحال محذوفة، أي: مُعْلِنين بحمده، والوجهان في ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣].

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

السبب) المحذوف، وهو المعونة التي هي نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه **(وقال ابن الشجري في)** قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٥٢] **(هو كقوله: أجبته بالثناء)** والاستجابة والإجابة بمعنى قال الشاعر:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندا ... فلم يستجبه عند ذاك مجيب[(١)]

(أي فيجيبونه بالثناء إذ الحمد هو الثناء) فتكون الباء متعلقة بتستجيبون على أنها للاستعانة **(أو الباء للمصاحبة)** بمعنى مع **(متعلقة بحال محذوفة)** فيكون الظرف مستقراً، والمعنى فتستجيبون ملتبسين بحمده، والمراد بهذا الالتباس بحسب القرينة الإعلان **(أي: معلنين)** أصواتكم **(بحمده والوجهان في ﴿فسبح بحمد ربك﴾** أي: جواز كون الباء للاستعانة وكونها للمصاحبة، وهذا من مقول ابن الشجري، فلا يقال: إنه تكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه.

(والسادس) من المعاني الأربعة عشر **(الظرفية)** وعلامتها أن يحسن وقوع كلمة في موقعها **(نحو ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾** [آل عمران: ١٢٣]**)** وهذا مثال للظرف المكاني وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة، كان لرجل اسمه بدر فسمي به ونحو ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] أي: في سحر وهو الوقت الذي قبيل طلوع الفجر، وهذا مثال للظرف الزماني ومنه ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨] وهي كثيرة في الكلام، فإن قلت: هل تقع للظرفية المجازية قلت: قال العزيزي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْاْ بِٱلنُّذُرِ ﴿٣٦﴾﴾ [القمر: ٣٦] أي: شكوا فيها وقال المصنف في حواشيه على «التسهيل» لا أعرف مجيء الباء للظرفية المجازية في غيره، فإن صح قوله في الآية لتعين المعنى الذي ذكره فيكون سماعاً إذ لا يقال: بزيد خير ولا بعمرو أدب، كما يقالان بفي التي هي أصلية في الظرفية فتقبل التجوز، قلت: وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴿٦﴾﴾ [القلم: ٦] على رأي الأخفش أن تكون الباء ظرفية أي: في أيكم الفتنة وهي مجازية، وأجيز في قولهم لا خير بخير بعده النار، كونها ظرفية على جهة المجاز.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦، ولسان العرب ١/ ٢٨٣ (جوب) وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١١/ ٢١٩.

والسابع: البدل، كقول الحماسي [من البسيط]:

١٤٦ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغارةَ فُرْساناً وَرُكْبانَا

وانتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

والثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعْوَاض، نحو: «اشتريتُه بألفٍ»، و «كافأتُ إحسانه بِضِعْفٍ»، ....

(والسابع) من المعاني الأربعة عشر **(البدل)** وعلامتها أن يحسن الإتيان في موضعها بكلمة بدل **(كقول الحماسي:**

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرساناً وركبانا)[(١)]

ويروى شنوا بالنون أي: فرقوا الإغارة من كل وجه والإغارة دفع الخيل على من يراد أخذه أو قتاله **(وانتصاب الإغارة على المفعول من أجله)** كما في قول الشاعر:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء[(٢)]

وجر مثل هذ باللام أكثر من نصبه، وفي التنبيه على مشكل الحماسة لابن جني مثل ما قال المصنف إن انتصاب الإغارة على المفعول لأجله قال: وشد هذه غير متعدية، وإذا أريد تعديها وصلت بعلى قال الشاعر:

أشد على الكتيبة لا أبالي ... أحتفي كان فيها أم سواها[(٣)]

قلت: الحق أن البيت محتمل لأن يكون شدوا بمعنى حملوا فتنتصب الإغارة على أنها مفعول لأجله، ولأن تكون بمعنى قوّوا من قولك شددت الشيء إذا جعلته شديداً قوياً فتنصب الإغارة على أنها مفعول به.

(والثامن) من المعاني الأربعة عشر **(المقابلة)** وقد تسمى باء العوض **(وهي الداخلة على الأعواض)** أثماناً كانت أو غير أثمان **(نحو اشتريته بألف)** وهذا مثل دخولها على العوض الذي هو ثمن **(وكافأت إحسانه بضعف)** وضعف الشيء بكسر الضاد مثله، وضعفاه مثلاه وقيل:

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٦/ ٢٥٣، والدرر ٣/ ٨٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠.

(٢) البيت في بحر الرجز، وهو لابن مالك الجياني في خزانة الأدب ٢/ ٤١٦.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو للعباس بن مرداس في خزانة الأدب ٢/ ٤٣٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨.

وقولهم: «هذا بذاك» ومنه ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نقدّرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجَنَّةَ بعَمَلِهِ»، لأن المُعْطَى بعوضٍ قد يُعطَى مَجّاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبيّن أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملي الباءين جَمْعاً بين الأدلة.

والتاسع: المُجَاوزة كـ «عنْ»، فقيل: تختص بالسؤال، نحو: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡۖ﴾ [الأحزاب: ٢٠]؛ ....

الضعف المثل إلى ما زاد قال الخليل: التضعيف أن يزاد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر **(وقولهم: هذا بذاك)** فوقعت هنا مستقراً ووقعت في المثالين المتقدمين لغواً **(ومنه)** أي من مجيئها للمقابلة قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وقوله: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] **(وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في)** قوله عليه الصلاة والسلام **(«لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»[1] لأن المعطى)** بفتح الطاء اسم مفعول **(بعوض قد يعطى)** بالبناء للمفعول أيضاً **(مجاناً)** بفتح الميم وتشديد الجيم، أي: بلا عوض وينبغي أن يكون مراد المصنف بالجميع أهل السنة، وإلا فلو أراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعاً، لأشكل فإن المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة، فيكون العمل الصالح موجباً عندهم لذلك وسبباً فيه، فكيف يتأتى على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث **(وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين)** بما ذكرناه من جعل الباء للمقابلة في الآية، وللسببية في الحديث **(أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين)** الواقعتين فيهما جميعاً **(جمعاً بين الأدلة)** الدالة على أن الله لا يجب عليه شيء، وأنه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلاً منه سبحانه وتعالى، ويصح ضبط المحل هنا إما بكسر الميم على أنه اسم مكان، إذ الآية محل لحمل الباء على المقابلة، والحديث محل لحملها على السببية واسم المكان من الثلاثي على زنة المضارع، ومضارع حمل بفتح الميم يحمل بكسرها فيكون اسم المكان منه كذلك، وأما بفتحها على أنه مصدر ميمي أي: لاختلاف الحملين فللباء حمل في الآية مخالف لحملها في الحديث كما عرفت.

(والتاسع) من المعاني الأربعة عشر **(المجاوزة كعن فقيل تختص بها بالسؤال نحو)** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٢] أي عنه بدليل ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡۖ﴾ [الأحزاب: ٢٠] وفي

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله (٢٨١٦)، وأحمد في مسنده (٧٤٣٠).

وقيل: لا تختص به بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]. وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في «شققت السَّنام بالشَّفْرة» على أن «الغمام» جُعل كالآلة التي يُشق بها، قال: ونظيره ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]. وتأوَّل البصريّون ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] على أن الباء للسببيّة، وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً، وفيه بعد، لأنه لا يقتضي قولُكَ «سألت بسببه» أن المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] الآية، بدليل ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]، ....

كون هذا دليلاً للحكم المذكور نظر (**وقيل: لا تختص به بدليل قوله تعالى:** ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]) أي عن أيمانهم وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] أي: عن الغمام، والاستدلال بذلك على عدم الاختصاص بالسؤال ظاهر (**وجعل الزمخشري هذه الباء**) الواقعة في الآية الثانية (**بمنزلتها في شققت السنام**) بفتح السين المهملة، أعلى ظهر البعير (**بالشفرة**) بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء، وهي السكين العظيم (**على أن الغمام جُعل كالآلة التي يُشق بها**) فتكون الباء في الآية للاستعانة، لا للمجاوزة (**قال**) الزمخشري (**ونظيره السماء منفطر به**) أي: بذلك اليوم وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ۝١٧ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٧ ـ ١٨] وهذا وصف لليوم بالشدة أي: السماء على عظمها وإحكامها تنفطر به أي: تنشق فما ظنك بغيرها من الخلائق، والتذكير على تأويل السماء بالسقف، أو السماء شيء منفطر به أو هو على إرادة النسب، أي: ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أي: ذات لبن وتمر قاله الخليل، وفي «الكشاف» ويجوز أن يراد السماء مثقلة به أثقالاً يؤدي إلى انفطارها لعظمته عليها (**وتأول البصريون** ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ **على أن الباء سببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً وفيه**) أي: في هذا التأويل الذي ادعوه (**بعد؛ لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه أن المجرور بالباء هو المسؤول عنه**) بدليل أنك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك أن تقول: سألت بزيد، والمقصود من مثل فاسأل به خبيراً أن يكون مجرور الباء مسؤولاً عنه، وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيداً.

(**العاشر**) من المعاني الأربعة عشر (**الاستعلاء نحو** ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]) فالشاهد منها في موضع آخر غير الذي تلاه وإلى ذلك أشار بقوله (**الآية**) فالباء فيها بمعنى على أي: تأمنه على قنطار وتأمنه على دينار (**بدليل** ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤])

ونحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ۝٣٠﴾ [المطففين: ٣٠] بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصافات: ١٣٧] وقد مضى البحث فيه، وقوله [من الطويل]:

١٤٧ ـ أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ

بدليل تمامه:

لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

فعدى الفعل المذكور بعلى في موضعين (**ونحو** ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ۝٣٠﴾ [المطففين: ٣٠]) على رأي الأخفش (**بدليل ﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين﴾**) (**وقد مضى البحث عن هذا**) بما يقتضي أن تكون الباء في مروا بهم للإلصاق المجازي، وعلى في لتمرون عليهم للاستعلاء المجازي، ولا يقال فيه: إن الباء بمعنى على؛ لأنه أمر لا داعي إليه ولما يلزم عليه من التجوز من وجهين (**و**) **نحو** قوله:

(**أرب يبول الثعلبان برأسه**)[1]

الهمزة فيه للإنكار والباء بمعنى على أي: على رأسه (**بدليل تمامه**) أي: تمام البيت وهو قوله:

(**لقد ذل من بالت عليه الثعالب**)

فعدى الفعل بعلى، وهذا البيت أنشده الكسائي وجماعة بضم الثاء واللام والنون من الثعلبان، وهو ذكر الثعالب قيل: وهو وهم فقد رواه أبو حاتم الرازي الثعلبان بفتح الثاء واللام وكسر النون على أنه تثنية ثعلب، وذكر أن بني ثعلب كان لهم صنم يعبدونه فبينما هو ذات يوم أقبل ثعلبان يشتدان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم، وكان للصنم سادن يقال له غاوي بن ظالم فقال: البيت ثم كسر الصنم وأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «ما اسمك» فقال: غاوي بن ظالم فقال: «بل راشد بن عبد الله»[2]، وفي «نهاية الغريب» لابن الأثير أنه رجل كان له صنم وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه فيقول: أطعم، فجاء ثعلبان فأكلا الخبز والزبد، ثم بالا على رأس الصنم، وفي كتاب الهروي فجاء ثعلبان وأكلا الخبز والزبد، أراد تثنية ثعلب اهـ. قال الحافظ بن ناصر: أخطأ الهروي في تفسيره وصحف في روايته، وإنما

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ملحق ديوانه ص ١٥١، وللعباس أو للغاوي بن ظالم السلمي أو لأبي ذر الغفاري في لسان العرب ١/ ٢٣٧ (ثعلب)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ١٠٣، ٢٩٠.

(٢) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٥/ ٩٢.

الحادي عشر: التبعيض، أَثْبَتَ ذلك الأصمعيُّ والفارسيُّ والقُتَبيُّ وابن مالك، قيل: والكوفيُّون، وجعلوا منه: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، وقوله [من الطويل]:

١٤٨ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُم ترفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيجُ

وقوله [من الكامل]:

١٤٩ ـ [فَلَثَمتُ فاها آخِذاً بِقُرُونِهَا] شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ

الحديث فجاء ثعلبان وهو الذكر من الثعالب اسم له معروف لا مثنى فأكل الخبز والزبد، ثم عضل على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره، ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك، وقال فيه شعراً والحديث مذكور في «معجم البغوي» وابن شاهين وغيرهما، والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه مشروح في كتاب «دلائل النبوة» لأبي نعيم الأصبهاني، وأهل اللغة يستشهدون بهذ البيت في أسماء الحيوان، والفرق فيها بين الذكر والأنثى كما قالوا: الأفعوان ذكر الأفاعي والعقربان ذكر العقارب انتهى، والحاصل أنه اختلف في الثعلبان في البيت هل هو مفرد أو مثنى.

(الحادي عشر) من المعاني الأربعة عشر **(التبعيض أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي)** بقاف مضمومة فمثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فياء نسب **(وابن مالك قيل: والكوفيون وجعلوا منه** ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]**)** المقربون أي: يشرب منها **(وقوله)** بالنصب عطف على المتقدم أي: وجعلوا منه قوله:

(شربن بماء البحر ثم ترفعت) متى لجج خضر لهن نئيج[١]

يصف السحائب يقول: شربن من ماء البحر ثم ترفعن من لجج خضر لهن نئيج، أي مر سريع مع صوت **(وقوله)** بالنصب أيضاً:

فلثمت فاها آخذ بقرونها **(شرب النزيف ببرد ماء الحشرج)**[٢]

لثم الفم بكسر الثاء المثلثة إذا قبله وربما جاء بالفتح وفي «الصحاح» قال ابن كيسان: سمعت المبرد ينشد قول جميل:

فلثمت فاها آخذاً بقرونها

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨١ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥، وأوضح المسالك ٣/ ١٠٦.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٨٨، والأغاني ١/ ١٨٤، ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٣٥، ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية ٩/ ٤٧.

قيل: ومنه ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] والظاهر أن الباء فيهنّ للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفاً وقَلْباً؛ فإنّ «مَسَحَ» يتعدّى إلى المُزَالِ عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء؛ فالأصل: امْسَحُوا رؤوسكم بالماء، ....

بالفتح والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر، والنزيف السكران وفيه أيضاً الحشرج حسى يكون في حصى، نقله عن ابن السكيت، وأنشد بيت جميل هذا وقال في باب الواو والياء: والحسى بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل، فإذا صار إلى صلابة أمسكته فتحفر عنه الرمل فتستخرجه، ومعنى البيت أنى قبلتها ممسكاً بخصل شعرها شارباً ريقها شرباً مثل شرب السكران من الماء البارد، الذي يستخرج من ذلك المكان.

(قيل: ومنه) قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] أي: ببعض رؤوسكم فيتأدى الواجب بأدنى ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه **(والظاهر أن الباء فيهن)** أي: في الأمثلة التي ساقها برمتها آية الوضوء وغيرها **(للإلصاق)** وهو معناها الحقيقي المشهور، فلا تجعل لغيره إلا بثبت لا سيما وقد أنكر ابن جني وجماعة ورود الباء للتبعيض، وتأولوا ما يوهمه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جني، وقال: هو شهادة على نفي وهي غير مقبولة.

وأجيب: بأن الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة نحو إن العرب لم تنصب الفاعل، وظنية عن استقراء صحيح نحو ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة، وشائعة غير منحصرة نحو لم يطلق زيد امرأته من غير دليل، فهذا هو المردود وكلام ابن جني من الثاني؛ لأنه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى، قلت: وفيه نظر؛ لأن غيره من الأئمة مثبت وهو ناف وفي «الكشف» أن عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه أن الباء في الآية المذكورة صلة أي: زائدة للتأكيد كما في قوله: ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] وقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أي: لا تلقوا أيديكم وإذا كانت مزيدة وجب مسح الكل، كما لو قيل وامسحوا رؤوسكم قال: وما قدمناه وإن كان فيه عمل بالمجاز إلا أنه أحوط، لأن فيه الخروج عن العهدة بيقين فكان الأخذ به أولى على أنا إن عملنا بحقيقتها فذلك يوجب الاستيعاب أيضاً؛ لأن الباء للإلصاق حقيقة وقد ألصق المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه، فيقتضي مسح جميع الرأس إلى هنا كلامه، **(وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة وإن في الكلام حذفاً وقلباً؛ فإن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه)** والرؤوس مزال عنها الحدث المقدر قيامه بها، فكان القياس أن يتسلط عليها فعل المسح بدون باء **(وإلى المزيل بالباء)** وهو هنا الماء الذي يمسح الرؤوس به، فالقياس أن يعدي الفعل المذكور بالباء وإذا كان كذلك **(فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء)**

ونظيره بيتُ الكتاب [من الكامل]:

١٥٠ ـ كَنواحِ رِيشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

يقول: إن لِثَاتِك تضربُ إلى سُمْرة، فكأنَّك مسحتها بمَسْحُوق الإثمد؛ فقلب معمولي «مَسَحَ»، وقيل في «شربن»: إنه ضُمِّن معنى «رَوِينَ»، ويصح ذلك في: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان: ٦] ونحوه؛ وقال الزمخشري في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾: المعنى: يشرب بها الخمر كما تقول: «شربتُ الماءَ ....

فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلة على المزيل إلى المزال عنه، وحذف المفعول الآخر **(ونظيره بيت الكتاب:**

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الإثمد)[1]

النواحي جمع ناحية، لكنه حذف الياء تخفيفاً للضرورة واللثة بلام مكسورة فثاء مثلثة، هي ما يدخل الأسنان وأصله لثى والهاء عوض من الياء، والجمع لثاث ولثى، والإثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما حجر الكحل (**يقول: إن لثاتك**) أيتها المرأة (**تضرب إلى سمرة**) وهو وصف محمود عند العرب (**فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد**) وقضية هذا أنه فسر العصف بالمسحوق، ولم أقف عليه (**فقلب معمولي مسح**) حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان، ولم يدخلها على عصف الإثمد وهو الممسوح به، وقرر بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجه يقتضي أن لا قلب، ولكن يقتضي الحذف فقال: مسح يتعدى إلى مفعول بنفسه وهو المزال عنه، وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية وامسحوا أيديكم برؤوسكم، قلت: فجعل الرأس هي الآلة لدخول الباء عليها، ولا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضي استيعاب الرأس بالمسح؛ لأنه غير مضاف إليها بل أضيف إلى اليد، فلا يلزم مسح كل الرأس، وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية التبعيض لا بكون الباء مفيدة له بالوضع.

(**وقيل في شربن**) بماء البحر (**إنه ضمن معنى روين**) فالباء فيه للاستعانة (**ويصح ذلك**) أيضاً (**في** ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] (**ونحوه**) يريد شرب النزيف ببرد ماء الحشرج فيقدر في الآية، يروى بها عباد الله وفي البيت ري النزيف ببرد الماء (**وقال الزمخشري: في** ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾) عباد الله (**المعنى: يشرب بها الخمر كما تقول: شربت الماء**

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٥١٤، والإنصاف ٢/٥٤٦، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٧٧٢.

بالعسل».

الثاني عشر: القَسم، وهو أصل أَحْرُفِهِ؛ ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معه، نحو: «أقْسِمُ باللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ»، ودخولها على الضمير نحو: «بِكَ لأفعَلَنَّ» واستعمالها في القَسَم الاستعطافيّ، نحو: «بِاللَّهِ هَلْ قام زيد»، أي: أسألك باللَّهِ مُسْتحلفاً.

الثالث عشر: ....

بالعسل) فالباء على هذا للإلصاق أو للمصاحبة.

(الثاني عشر) من المعاني الأربعة عشر **(القسم وهي أصل حروفه ولذلك)** امتازت عن سائر حروفه بثلاثة أمور:

(خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله لتفعلن) وغيرها من أحرف القسم يجب معه حذف الفعل، نحو والله لأقومن وهذا أحد تلك الأمور.

(ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن) وغيرها من الأحرف القسمية إنما يجر الظاهر لا الضمير، وهذا هو الأمر الثاني.

(واستعمالها في القسم الاستعطافي) وهو ما كان جوابه طلبياً وغيرها من أحرف القسم لا يستعمل فيه **(نحو بالله هل قام زيد أي: أسألك بالله مستحلفاً)** وهذا هو الأمر الثالث، ومنه قول الشاعر:

بربك هل ضممت إليك ليلى قبيل الصبح أو قبلت فاها[١]

وزاد بعضهم رابعاً وهو أن الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه؛ فإنهما لا يجران إلا في القسم ونقضه ابن قاسم باللام فإنها تستعمل جارة في القسم وغيره.

(الثالث عشر) بفتح الثاء على أنه مركب مع عشر، وكذا الرابع عشر ونحوه، ولا يجوز فيه الضم على الإعراب وذلك أنه إذا صيغ موازن فاعل من التسعة فما دونها بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة، فلك فيه أوجه:

أحدها: أن تضيفه إلى المركب المطابق له فتقول هذا **ثالث** عشر ثلاثة عشر.

والثاني: أن تقتصر عليه مع البناء على الفتح فتقول: هذا ثالث عشر.

والثالث: أن تقتصر عليه وتعرب الأول مضاف إلى الثاني مبنياً فتقول هذا ثالث عشر بضم

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢، والأغاني ٢/ ٣٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢.

الغاية، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إليَّ، وقيل: ضمن أحسن معنى لطف.

الرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع.

أحدها: الفاعل، وزيادتُها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة.

فالواجبة في نحو «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» في قول الجمهور: إن الأصل: «أَحسَن زَيدٌ» بمعنى: صَارَ ذا حُسْنٍ، ثم غُيِّرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ،

الثاء مثلاً، وهذ الأخير إنما يكون مع فقد حرف التعريف أما إذا وجد تعين البناء وامتنعت الإضافة؛ لامتناع مثل جاء الغلام رجل، إذا تقرر ذلك استبان لك وجوب فتح الثاء من قولك الثالث عشر.

(الغاية) أي: انتهاء الغاية فتكون بمنزلة إلى **(نحو)** قوله تعالى: **(﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾** [يوسف: ١٠٠] **أي: إلي وقيل ضمن أحسن معنى لطف)** فأتى بالباء في صلته كما تقول لطف الله بك، والباء على هذا للإلصاق.

(والرابع عشر التوكيد وهي الزيادة) فإن قلت أنث الضمير مع أن مفاده وهو التوكيد مذكر قلت: أنثه باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك أن الخبر لما كان في معنى المبتدأ ومسماه جاز إجراء حكمه عليه في التذكير، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] إذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره فإنه أجرى فيه حكم الخبر على المبتدأ في التذكير؛ لأنه ذكر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث وهو السورة، كما أجرى عليه حكمه في التأنيث في قولهم من كانت أمك بنصب الأم نص عليه في «الكشاف» وفي بعض النسخ وهي الزائدة بإعادة الضمير على الباء المؤكدة.

(وزيادتها في ستة مواضع:

أحدها: الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة، فالواجبة في نحو أحسن بزيد في قول الجمهور: إن الأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحاً للفظ) ولزمت بحيث لا يجوز حذفها إلا مع إن وأن كقوله:

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدما[1]

ومن كلام الإمام علي كرم الله وجهه أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً، ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقاً وقال ابن مالك: لو اضطر شاعر إلى حذف في مثل أحسن

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢، والدرر ٥/ ٢٣٤، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩، والدرر ٥/ ٢٤٢.

وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى، وإن فيه ضميرَ المُخَاطب مستتراً فالباء مُعَدِّيَة مثلها في «امْرُرْ بِزَيدٍ».

والغالبة في فاعل «كَفَى»، نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]؛ وقال الزجاج: دخلت لتضمّن «كَفَى» معنى: اكْتَفِ، وهو من الحسن بمكان، ويُصحِّحه قولهم: «اتَّقى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ»، أي: ليتَّقِ ولْيَفْعَلْ، بدليل جزم «يُثَبْ»؛ ....

بزيد لزمه أن يرفع على مذهب الجمهور وأن ينصب على قول الفراء، وسيأتي تقرير قوله.

واعلم أنه استضعف مذهب الجمهور من ثلاثة أوجه:

أحدها: استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو اتقى الله مرؤ فعل خيراً يثب عليه.

والثاني: استعمال أفعل بمعنى صار كذا نحو أغد البعير أي صار ذا غدة وهو قليل.

والثالث: زيادة الباء في الفاعل (**وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معدية مثلها في امرر بزيد**) وليست زائدة كما يقول أولئك الجماعة، وهذا هو قول الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف، فأحسن عندهم أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت؛ فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال:

وقد وجدت مكان القول ذا سعة ... فإن وجدت لساناً قائلاً فقل[1]

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وإنما لم يتصرف افعل وإن كان المخاطب به غير مفرد مذكر؛ لأنه جرى مجرى المثل.

(**والغالبة في فاعل كفى**) قال ابن قاسم: بمعنى أحسب (**في نحو** ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الإسراء: ٩٦] **وقال الزجاج: دخلت لتضمن كفى**) وفي بعض النسخ لتضمن الفعل (**معنى اكتف**) كأنك قلت: اكتف بالله شهيداً فليس المجرور فاعلاً في المعنى ولا الباء زائدة (**وهو**) أي: ما قاله الزجاج في ذلك (**من الحسن بمكان**) رفيع (**ويصححه قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه، أي: ليتق وليفعل**) فاستعمل الماضي هنا بمعنى الأمر كما في كفى من ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ على قول الزجاج (**بدليل جزم يثب**) ولولا أن ما سبق عليه في معنى الأمر لم يكن لجزمه وجه، كما أنك لو قلت مخبراً: قام زيد لم يجز أن تقول أكرمه بالجزم على أنه جواب

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للمتنبي في المستطرف ١/ ٤٩٧.

ويوجبه قولهم: «كفى بِهِنْدٍ» بترك التاء، فإن احتج بالفاصل فهو مجوِّز لا مُوجب، بدليل: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَتٍ﴾ [فصلت: ٤٧]؛ فإن عُورض بقولك: «أحسِنْ بهِندٍ» فالتاء لا تلحق صِيَغَ الأمر، وإن كان معناها الخبَر. وقال ابن السراج: الفاعل ضميرُ الاكتفاء، وصحّة قوله موقوفة على جواز تعلُّق الجارّ بضمير المصدر، وهو قول الفارسي والرمانيّ، أجازا: «مُرُورِي بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرو قَبيحٌ».

وتقول: ليقم زيداً أكرمه بالجزم **(ويوجبه)** أي يوجب المصير إلى ما قاله الزجاج من أن كفى ضمن معنى اكتف **(قولهم كفى بهند بترك التاء)** التي يؤتى بها لتأنيث الفاعل؛ فإنه لولا أن الفعل هنا بمعنى الأمر لقيل كفت بهند ولا يقال **(فإن احتج)** لترك الإتيان بعلامة التأنيث **(بالفاصل)** أي: بوجود الفاصل وهو الباء الزائدة **(فهو مجوز لا موجب، بدليل ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾** [الأنعام: ٥٩] **﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَتٍ﴾** [فصلت: ٤٧]) بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل، وهو من الزائدة فدل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل في كفى بهند إذ التأنيث فيه ممتنع، والفاصل لا يمنعه **(فإن عورض)** هذا الذي ردد بابه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجبه **(بقولك أحسن بهند)** فإن أحسن بمعنى أحسن الذي هو فعل ماض والباء فاصلة، والتأنيث ممتنع فثبت أن الفاصل قد يوجب ترك التأنيث في بعض الصور، فليكن كفى بهند من هذا القبيل **(فالتاء)** التي تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل **(لا تلحق صيغ الأمر وإن كان معناه الخبر)** فلذلك امتنع التأنيث في أحسن بهند؛ رعاية لصيغة الأمر وهذا بخلاف كفى بهند فإن الفعل فيه ماض فلا مانع من لحاق العلامة ولو كان معناه الخبر.

(وقال ابن السراج: الفاعل) في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] ليس الاسم الظاهر، وإنما هو **(ضمير الاكتفاء)** ففي قولك كفى ضمير يعود إلى الاكتفاء المفهوم من المقام **(وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر)** وكذا قال غير المصنف، قلت: وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقاً على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر، والمعنى كفى هو أي: الاكتفاء في حال كونه ملتبساً بالله **(وهو)** أي تعلق الجار بضمير المصدر **(قول الفارسي والرماني: أجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح)** واستدلا على ذلك بقول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم   وما هو عنها بالحديث المرجم[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٠، والدرر ٥/ ٢٤٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٣.

وأجاز الكوفيون إعمالَه في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريّين إعماله مطلقاً، قالوا: ومن مجيء فاعل «كَفَى» هذه مجرَّداً عن الباء قول سُحَيْم [من الطويل]:

١٥١ ـ [عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غَازِيَا] كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

ووَجهُ ذلك ـ على ما اخترناه ـ أنه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى: اكتفِ.

ولا تزاد الباء في فاعل «كَفَى» التي بمعنى: «أَجْزَأَ» و «أغنى»، ولا التي بمعنى «وَقى»، والأولى متعدّية لواحد كقوله [من الوافر]:

١٥٢ ـ قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلٰكِنْ قَلِيلُكَ لا يقالُ لَهُ قَلِيلُ

(وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره) نظراً إلى أن الضمير هو مفسره بحسب المعنى، والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضربك زيداً حسن، وهو عمراً قبيح وضربك عمراً، ولم أقف لذا على شاهد **(ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً)** أي: سواء كان المعمول ظرفاً أو غيره لحصول الضعف بالإضمار من جهة زوال حروف الفعل، التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبه الفعل حينئذٍ، وبزوال حروفه بالإضمار زال التشبيه فامتنع العمل **(قالوا)** أي قال الذين ذهبوا إلى أن فاعل كفى تزاد فيه الباء غالباً **(ومن مجيء فاعل كفى هذه)** في نحو ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ **(مجرداً عن الباء قول سحيم)** بالسين والحاء المهملتين، وكأنه تصغير ترخيم وهو الأسود.

(كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً)(١)

وكان الجاري على الغالب أن يقال كفى بالشيب، وكأن المصنف لم يرتضه ولذلك عبر بقالوا **(ووجه ذلك)** أي: تجريد فاعل كفى في قول سحيم من الباء **(على ما اخترناه)** من أن الباء في كفى بالله غير زائدة، وإنما جاءت لكون كفى بمعنى اكتف **(أنه)** أي: أن سحيماً **(لم يستعمل كفى بمعنى اكتف)** وإنما استعملها بمعناها الأصلي متضمنة لمعنى اكتف، فلذلك لم تدخل الباء على الفاعل **(ولا تزاد الباء في فاعل كفى الذي بمعنى أجزأ وأغنى)** وكأن هذا هو معناها الأصلي قبل الضمير، فهي في بيت سحيم مستعملة بهذا المعنى أي أجزأ الشيب **(ولا التي)** أي: ولا تزاد الباء أيضاً في فاعل كفى التي **(بمعنى وقىٰ)** أي: منع **(والأولى)** وهي التي بمعنى أجزأ وأغنى **(متعدية لواحد كقوله:**

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل)(٢)

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، صدره: عميرة ودع إن تجهزت غازياً، وهو لعمر بن الخطاب في البيان والتبيين ١/ ٥٢.

(٢) تقدم تخريجه.

والثانية متعدّية لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]. ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل «كفى» المتعدّية لواحد، قال [من الطويل]:

١٥٣ ـ كَفَى ثُعَلاً فخراً بأنّك مِنهُمُ ... وَدَهْرٌ لَأَنْ أَمسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ

ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهذا إما لسهوٍ عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء، و «ثُعَل»: رَهْط الممدوح وهم بطن من طيىء وصرَفه للضرورة إذْ فيه العدل والعلميَّة كـ «عُمَر»؛ و «دَهْر»: مرفوع عند ابن جنّي بتقدير: وليفخر دهر؛ و «أهل»: صفة له بمعنى «مستحق»؛ واللام متعلقة بـ «أهل»؛ وجوّز ابن الشجري في «دهر» ثلاثة أوجه: ....

أي: قليل منك يجزيني ويغنيني.

(والثانية) وهي التي بمعنى وقى **(متعدية لاثنين)** كما أن وقي كذلك تقول: وقيته الشر أي منعته إياه كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥] وقوله تعالى: (﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] **ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال:**

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ... ودهر لأن أمسيت من أهله أهل)[1]

أي: أجزأ ثعلاً فخراً كونك منهم وأغناهم ذلك **(ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا)** أي: الذي فعلوه من ترك الانتقاد عليه **(إما لسهو عن شرط الزيادة)** للباء في فاعل كفى، وهذا يقتضي أنها لا تزاد فيه إلا إذا كان قاصراً، وفيه نظر وظاهر كلام ابن عصفور أنه متعد حيث قال في «المقرب» والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى **(أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثعل رهط الممدوح)** أي: قومه وقبيلته **(وهم بطن من طيء)** بياء مشددة مكسورة بعد الطاء المهملة المفتوحة، وهمزة في الآخر **(وصرفه للضرورة، إذ فيه العدل والعلمية كعمر)** وإذ يصح أن يكون متعلقاً بالفعل المقيد بالعلة المذكورة، ويحتمل تعلقه بمحذوف أي: وهو ممنوع من الصرف، وفي «المحكم» خلاف ما قاله المصنف قال فيه: وبنو ثعل بطن وليس بمعدول إذ لو كان كذلك لم يصرف **(ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر، وأهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة بأهل)** لما فيه من معنى الوصفية **(وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه:**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٣/٣٠٧، وبلا نسبة في تاج العروس (الباء).

أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بـ «أهل»؛ والثاني كونه معطوفاً على فاعل «كفى»، أي: أنهم فخروا بكونه منهم وفخَروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجهٌ لا حذفَ فيه؛ والثالث أن تجرَّه بعد أن ترفَع «فخراً»، على تقدير كونه فاعل «كفى» والباء متعلّقة بـ «فخر»، لا زائدة، وحينئذٍ تجرّ «الدهرَ» بالعطف، وتقدِّر «أهلاً» خبراً لـ «هو» محذوفاً. وزعم المعريّ أن الصواب نصب «دهر» بالعطف على «ثعلاً»، أي: وكفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ وشَرْحه أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو «ثُعَلاً»، والفاعل المتأخِّر وهو «أنك منهم» منصوباً ومرفوعاً وهما «دهراً» و «أنَّ» ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الرَّبعي أن النصب بالعطف على اسم «أنّ»، وأن «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره.

أحدها) على تقدير رفعه **(أن يكون مبتدأ حذف خبره أي)** دهر مستحق لكونك من أهله **(يفتخر بك وصح الابتداء بالمنكر)** لقربه من المعرفة بسبب تخصصه؛ **(لأنه قد وصف بأهل)** فهو نحو ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] **(والثاني كونه معطوفاً على فاعل كفى)** بأن الباء زائدة في الفاعل **(أي: أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه)** أي: حسنها ورونقها **(وهذا وجه لا حذف فيه.**

والثالث أن تجره بعد أن يرفع فخراً على تقدير كونه فاعل كفى، والباء متعلقة بفخر لا زائدة وحينئذٍ يجر الدهر بالعطف) على مجرور الباء **(ويقدر أهل خبراً لهو محذوفاً)** والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثاني سواء **(وزعم)** أبو العلاء **(المعري)** بتشديد الياء نسبة إلى المعرة بفتح الميم والعين المهملة والراء المشددة، وهي بلد بين حماه وحلب من أرض الشام ويقال لها: معرة النعمان **(أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلاً أي: وكفى دهراً هو أهل؛ لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وشرحه أنه)** أي: أن الشاعر **(عطف على المفعول المتقدم، وهو ثعلاً والفاعل المتأخر وهو أنك منهم منصوباً ومرفوعاً وهما دهراً وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى)** وهذا لا يتمشى على قول البصريين قاطبة، ولا الأكثرين من غيرهم فإنهم لا يجوزون حذف الفاعل **(وزعم الربعي)** بفتح الباء **(أن النصب بالعطف على اسم أن وأن أهل عطف على خبرها)** والتقدير وكفى ثعلاً فخراً أن دهراً أهل لكونك من أهله **(ولا معنى للبيت على تقديره)** كما رأيت، وقد يقال: بل له معنى فإن دهراً إذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفاً لذلك

والضرورة كقوله [من الوافر]:

١٥٤ ـ أَلَمْ يأتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

وقوله [من السريع]:

١٥٥ ـ مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ، أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

وقال ابن الضائع في الأول: إن الباء متعلِّقة بـ «تنمي»، وإن فاعل «يأتي» مضمر، فالمسألة من باب الإِعمال.

الدهر، ولا شك أنه من ثعل فحصل الفخر للقبيلة من حيث إن واحداً منها تشرف الدهر بأن أصبح أهلاً لوجوده فيه فتأمله، (**والضرورة**) أي: وزيادة الباء التي هي الضرورة (**كقوله**:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد)[1]

الأنباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي ترفع وتنقل، واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاء والإبل (**وقوله**:

مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعلي وسرباليه)[2]

وهذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الأولى المطوية المكسوفة، وضربها الثاني المماثل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله:

هاج الهوى رسم بذات الغضا مخلولق مستعجم محول[3]

وفي «الصحاح» السربال القميص وفي «القاموس» السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس (**وقال ابن الضائع**) بالضاد المعجمة والعين المهملة (**في الأول: إن الباء متعلقة بتنمي**) وهو بفتح حرف المضارعة من نميت الحديث، إذا أسندته ورفعته (**وإن فاعل يأتي مضمر وإن المسألة من باب الإعمال**) ويعرف بباب التنازع، وهذا إنما يتمشى على قول البصريين القائلين بأنك إذا أعملت الثاني وكان الأول يطلب العمل على جهة الفاعلية فإنك تضمر الفاعل في الأول، والكوفيون يمنعون من الإعمال على هذه الصورة لما يلزم علمه من الإضمار قبل الذكر لكن

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠.

(٢) البيت من البحر السريع، هو لعمرو بن ملقط في الأزهية ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥١، وخزانة الأدب ٩/ ١٠٥٢٤هـ.

(٣) البيت من البحر السريع، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٨٨ (خلق)، وتاج العروس ٢٥/ ٢٦١ (خلق).

وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء مُعَدِّية كما تقول: «ذَهَبَ بنعلي»، ولم يتعرّض لشرح الفاعل، وعلامَ يعود إذا قدّر ضميراً في «أودى»؟ ويصحّ أن يكون التقدير: أودى هو، أي: مُودٍ، أي: ذَهَبَ ذاهب، كما جاء في الحديث: «لا يَزنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ وَلا يَشْرَبُ الْخَمر حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤمِنٌ»، أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني.

والثاني مما تزاد فيه الباء: المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥]، ......

الكسائي يقول بحذف الفاعل والفراء يضمره مؤخراً منفصلاً كما يجيء في محله إن شاء الله تعالى، وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع، وأن الثاني أعمل بعد أن ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل، قال: والمعنى على الأول يعني احتمال زيادة الباء أوجه، إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره **(وقال ابن الحاجب: في)** البيت **(الثاني الباء معدية)** لا زائدة **(كما تقول: ذهب بنعلي)** فجعل أودى بمعنى ذهب، وأما على القول بالزيادة فمعناه هلك على ما صرح به اللغويون، وما قاله ابن الحاجب محتمل **(ولم يتعرض لشرح الفاعل)** ما هو **(و)** لا ذكر **(على م يعود)** ذلك الفاعل **(إذا قدر ضميراً في أودى، ويصح أن يكون التقدير أودى هو)** وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر، ولكنه توكيد له **(أي مود)** فالضمير راجع إلى ما يقتضيه الفاعل من المحل، الذي قام هو به **(أي: ذهب ذاهب كما جاء في الحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[1] أي: ولا يشرب هو أي: الشارب إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني)** فيتقيد الوعيد بمن جمع بين وصفي الزنا وشرب الخمر، فلا يعود الضمير المستتر في يشرب إلى الزاني بخصوصه بل إلى الشارب من حيث هو، زانياً كان أو غير زان.

(والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول) وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها، نص عليه ابن قاسم في «الجنى الداني» وأهمل المصنف التنبيه على ذلك **(نحو ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾** [البقرة: ١٩٥]**)** ونحو ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥] ونحو ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٥] أي: لن ينصر الله رسوله في الدنيا والآخرة **(فليمدد بسبب)** أي حبل **(إلى السماء)** أي:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب النهي بغير إذن صاحبه (٢٤٧٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان (٥٧)، والنسائي، كتاب قطع السارق، باب تعظيم السرقة (٤٨٧٠).

﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [ص: ٣٣]، أي: يمسح السوق مَسْحاً، ويجوز أن يكون صفة، أي: مسحاً واقعاً بالسوق، وقوله [من الرجز]:

١٥٦ ـ [نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الفَلَجْ] نَضْرب بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرج

الشاهد في الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله [من البسيط]:

هُنَّ الْحَرائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُود المَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

سماء بيته ثم ليقطع أي: ليختنق به وسمي الاختناق قطعاً؛ لأن المختنق يقطع نفسه بحبس مجاريه، ﴿فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥] أي: فليصور في نفسه أنه إن فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذي يغيظه؟ **(ونحو ومن يرد فيه)** أي في المسجد الحرام **(بإلحاد)** بظلم، والإلحاد العدول عن القصد فالتقدير في هذه الآيات: ولا تلقوا أيديكم، وهزي إليك جذع النخلة، فليمدد سبباً، ومن يرد فيه إلحاداً ونحو **(﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾** [ص: ٣٣] **أي: يمسح السوق مسحاً)** وقد تقدم أنه قيل بزيادة الباء في آية الوضوء **(ويجوز أن تكون صفة)** للمسح **(أي مسحاً واقعاً بالسوق)** فالباء على هذا غير زائدة، **(و)** نحو **(قوله)**:

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج **(نضرب بالسيف ونرجو بالفرج)**[(١)]

وضبة علم على رجل وهو ابن أذعم تميم بن مر، والظاهر أن المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن لم يحك صاحب «الصحاح» فيه غير سكون اللام، فيحتمل أن يكون الشاعر اتبعه فتحة الفاء للضرورة **(الشاهد في)** الباء **(الثانية)** وهي الجارة للفرج؛ إذ المعنى ونرجو الفرج **(فأما الأولى)** وهي الداخلة على السيف **(فللاستعانة)** مثلها في كتبت بالقلم **(و)** نحو **(قوله)**:

هن الحرائر لاربات أخمرة **(سود المحاجر لا يقرأن بالسور)**[(٢)]

الإشارة بتلك إلى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يليه وهو:

صلى على عزة الرحمن وابنتها لنبي وصلى على خالاتها الآخر[(٣)]

والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهي الكريمة ضد الأمة، والأخمرة جمع خمار بكسر الخاء المعجمة وهو ما تستر به المرأة رأسها، وفي «القاموس» وكل ما ستر شيئاً فهو خمار والمحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين، والمراد به ما يبدوا من النقاب والسور

---

(١) لم أجده. (٢) تقدم تخريجه.
(٣) البيت من البحر البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٢٢، ولسان العرب ١٤/ ٤٦٥ (صلا).

وقيل: ضمّن «تلقوا» معنى «تُفْضُوا»، و «يريد» معنى «يَهُمّ»، و «نرجو» معنى «نطمع»، و«يقرأن» ....

جمع سورة قال صاحب «الكشاف» والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات اهـ، وهذا تفسير لسورة القرآن وإلا فالسورة أعم، بدليل قولهم: إن من سور الإنجيل سور الأمثال وما قيل: من أن الكتب المنزلة على الأنبياء سورة مترجمة للسور، ومعنى قوله: المترجمة المسماة باسم كسورة الفاتحة وسورة البقرة، وبه يقع الاحتراز عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب، ولا يرد مثل آية الكرسي، لأنه مجرد إضافة لا تسمية وتلقيب وقوله: التي أقلها ثلاث آيات تنبيه على أن أقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات، لا قيد في التعريف، إذ لا يصدق على شيء من السور أنها طائفة مترجمة أقلها ثلاث آيات، وفيه تأمل كذا في حاشية التفتازاني، وقول الشاعر لا يقرأن صفة ثانية لربات أخمرة، والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كريمات في العرب لا من نسائهم البدويات، اللاتي يقرأن القرآن (**وقيل: ضمن تلقوا معنى تفضوا**) فعدى بالباء، كما يقال أفضى بيده إلى الأرض إذا مس ببطن راحتيه في سجوده، وسكت المصنف عن تخريج وهزي إليك بجذع النخلة، وتخريج فليمدد بسبب إلى السماء، فإما هذه الثانية فلم أر من تعرض إلى كون الباء فيها غير زائدة، وأما آية مريم ففي «الكشاف» والباء في بجذع النخلة للتأكيد كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أو على معنى إفعلي الهز به كقوله: يجرح في عراقيبها نصلي قلت: يعني بالوجه الثاني أنه نزل هزي مع كونه متعدياً منزلة اللازم للمبالغة، نحو فلان يعطي ويمنع، ثم عدي كما يعدى اللازم كقوله:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ... إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي(١)

أي يفعل الجرح في عراقيبها، وعن المبرد أن رطباً مفعول به والعامل هزي والمعنى وهزي إليك بجذع النخلة تتساقط عليك، فالباء للاستعانة لا مزيدة، ولا يخفى أن إعمال تساقط أولى من إعمال هزي لما يلزم من تأخر ما في حيز الأمر عن جوابه، ولأنه خلاف الظاهر (**و**) ضمن (**يرد**) في ومن يرد فيه بإلحاد (**معنى يهم**) فعدي بالباء كما في قولك: هممت بالأمر أهم به (**و**) ضمن (**نرجو**) في قوله: ونرجو بالفرج (**معنى نطمع**) فجيء معه بالباء الظرفية، كما تقول طمعت بكذا أي: طمعت فيه، وقد تقدم أن المصنف ادعى في حواشي «التسهيل» أنه إن ثبت استعمال الباء للظرفية المجازية كان متوقفاً على السماع عليه، (**و**) ضمن (**يقرأن**) في قوله لا يقرأن بالسور

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦، وأساس البلاغة ص ٢٩٦ (عذر)، وخزانة الأدب ٢/ ١٢٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٥١.

معنى «يرقين» و «يتبرّكن»، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يقال: «قرأت بكتابك» لِفوَات معنى التبرّك فيه، قاله السُّهيلي. وقيل: المراد لا تُلْقُوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك: «كتبت بالقلم»، أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال: لا تُفْسِدْ أَمْرَكَ برأيك.

وكثرت زيادتُها في مفعول «عرفت» ونحوه، وقَلَّتْ في مفعول ما يتعدَّى إلى اثنين كقوله [من الكامل]:

١٥٧ ـ تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

(**معنى يرقين ويتبركن**) فعدى بالباء التي للإلصاق ويرقين بكسر القاف، يقال: رقاه يرقيه إذا عوذه (**وأنه يقال: قرأت بالسورة على هذا المعنى**) وهو معنى التبرك أي: تبركت بالسورة (**ولا يقال قرأت بكتابك**) حيث لا يكون المخاطب ممن يتبرك به؛ (**لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلي، وقيل المراد**) في الآية الأولى (**ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في كتبت بالقلم أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال لا تفسد أمرك برأيك**) فالباء على هذا للسببية (**وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه**) مما يتعدى إلى واحد كعلمت التي بمعناها، وسمعت تقول: عرفت بزيد وعلمت به وسمعت بحال عمرو (**وقلت**) زيادتها (**في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله:**

تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام)[1]

تبلت بمثناة فوقية فموحدة أي: أفسدت قال الجوهري يقال: تبله الحب وأبتله أي: أسقمه وأفسده، والفؤاد القلب على المشهور وقيل: هو باطن القلب، وقيل: غشاؤه، والخريدة من النساء هي الحيية، وقيل العذراء وخاؤها معجمة ودالها مهملة، وتسقي بفتح حرف المضارعة وضمه والمراد بالضجيع ضجيع تلك الخريدة، وهو الذي يضجع جانبه على الأرض إلى جانبها، قلت: ويمكن أن تكون الباء في هذا البيت للاستعانة مثل سقيته بالقدح، والمراد بالبارد البسام الثغر والمفعول الثاني محذوف أي: تسقي الضجيع ريقها ببادر بسام، وأما على ما قاله المصنف فتكون الباء زائدة داخلة على ثاني المفعولين أي: تسقي الضجيع بادراً بساماً وفيه نظر؛ لأن المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام، وهو لا يسقي لكن لا يجوز أن يكون على حذف مضاف، وعليه

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٠٧، والأغاني ٤/١٣٧، والجنى الداني ص ٥١.

وقد زيدت في مفعول «كفى» المتعدّية لواحد، ومنه الحديث «كَفَى بالمرءِ إثماً أنْ يحَدِّث بكل ما سَمِعَ».

وقوله [من الكامل]:

١٥٨ ـ فكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنا حُبُّ النَّبيّ محمَّدٍ إيَّانَا

وقيل: إنها هي في البيت زائدة في الفاعل، و «حب»: بدل اشتمال على المحلّ، وقال المتنبي [من البسيط]:

١٥٩ ـ كَفَى بِجِسْمي نُحُولاً أَنَّني رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

ففي البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف، وفي شرح «الحاجبية» للرضي أن الباء تزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسقيت وأحسست، فجعلها قياساً فيما ادعى المصنف فيه القلة بالنسبة إلى سقيت **(وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث (كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع»[١] وقوله))** بالرفع عطفاً على المبتدأ المتقدم وهو الحديث.

(فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا)[٢]

أي: فكفانا بمعنى أجزأنا وأغنانا ومن إما موصوفة نحو مررت بمن معجب لك، والمعنى في البيت على فريق غيرنا وإما زائدة على رأي من جوزه **(وقيل: إنما هي)** أي: الباء **(في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل)** نقل هذا القول ابن قاسم عن ابن أبي العافية **(وقال)** أبو الطيب **(المتنبي:**

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني)[٣]

فزاد الباء في مفعول كفى المتعدية إلى واحد، والنحول بضم النون والحاء المهملة الهزال، وأتى بضمير الحضور في صفة رجل مع أن طريقه الغيبة؛ إذ هو اسم ظاهر لكونه مسنداً إلى ضمير الحاضر من قوله إنني ومثله يجوز فيه الأمران، نظراً إلى المخبر عنه وإلى الخبر تقول: أنا رجل قمت وأنا رجل قام.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب (٤٩٩٢)، ونحو مسلم، كتاب المقدمة باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (٥).

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٠، ولبشير بن عبد الرحمٰن في لسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٢.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/ ٣١٩، والجنى الداني ص ٥٣، وخزانة الأدب ٦/ ٦٢.

الثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: «بحَسْبك درهم»، و «خَرَجْتُ فإذا بِزَيْدٍ»، و «كَيْفَ بك إذا كان كذا»، ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم: ٦]؛ وقال أبو الحسن «بأيّكم» متعلّق باستقرار محذوف مُخْبَر به عن «المَفْتون»، ثم اختلف، فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة؛ وقيل: الباءُ ظرفيّة، أي: في أيِّ طائفة منكم المفتون.

* * *

تنبيه ـ من الغريب أنَّها زيدت فيما أصلهُ المبتدأ وهو اسمُ «ليس»، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءَة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب «البرّ»، وقوله [من المتقارب]:

(الثالث) من محال زيادة الباء **(المبتدأ وذلك في قولهم: بحسبك درهم)** وإنما مثل بدرهم المنكر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة الباء في المبتدأ وإلا فلو مثل بالمعرف نحو حسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفاً فيه، هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما يقول غيره؟ **(وخرجت فإذا بزيد، وكيف بك إذا كان كذا)** إذا المعنى خرجت، فإذا زيد وكيف أنت إذا كان كذا **(ومنه عند سيبويه)** قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم: ٥ ـ ٦] أي: بأيكم المجنون، لأنه فتن أي: محن بالجنون **(وقال: أبو الحسن)** الأخفش **(بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون)** فليست الباء فيه كما قال سيبويه **(ثم اختلف)** على قول الأخفش **(فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة)** ومجيء صيغة مفعول للمصدر لم يثبته سيبويه، وأثبته غيره مع الاعتراف بقلته كالميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر المجلود بمعنى الجلد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع، والمعقول بمعنى العقل **(وقيل: الباء ظرفية)** والمفتون اسم مفعول لا مصدر **(أي: في أي طائفة منكم المفتون)** وقضية هذا أن الباء على القول الأول وهو جعل المفتون مصدراً بمعنى الفتنة، ويحتمل أن تكون للسببية أو للإلصاق على ذلك القول فتأمله.

(تنبيه: من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر)، وكأن السر في ذلك أنه حينئذٍ يكتسب شبهاً بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله في محله، فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كما تزاد في الخبر، **(كقراءة بعضهم** ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ **بنصب البر، وقوله:**

١٦٠ ـ أَلَيْس عَجِيباً بأنَّ الفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذي في يَدَيْهِ

والرابع: **الخبر**، وهو ضربانِ: غير موجب فينقاس نحو: «لَيْسَ زيد بقائم»، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٠]، وقولهم: «لاَ خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَه النار» إذا لم تُحمل على الظرفيَّة؛ ومُوجَبٌ فيتوقَّف على السماع، وهو قول الأخفش ومَنْ تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] وقولَ الحماسي [من الوافر]:

أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه[١]

الفتى بالقصر الشاب، والسخي الكريم، وبالمد الشباب.

(والرابع) من مواضع الزيادة **(الخبر وهو ضربان: غير موجب فينقاس)** دخول الباء الزائدة عليه، وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفعل الناسخ المنفي كقوله:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل[٢]

قال ابن قاسم: وظاهر كلام بعضهم أن هذا يجوز القياس عليه **(نحو: ليس زيد بقائم)**، ولو مثل بنحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] لكان أولى جرياً على عادته في عدم العدول عن الآيات ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ والظاهر أنه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك، وسيأتي فيه كلام **(و)** نحو **(قولهم: لا خير بخير بعده النار إذا لم تحمل)** الباء **(على الظرفية)** وحملها عليها في ذلك هو الظاهر كما قال الرضي، وكان الأولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله:

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب[٣]

والفتيل ما في شق النواة وما فتلته بين أصابعك من الوسخ، وهو موضوع موضع المصدر في قولك: ما أغنى فلان عن فلان فتيلاً، أو ما أغنى غناء حقيراً فكيف يغني غناء منتفعاً به **(وموجب فيتوقف على السماع، وهو)** أي: القول بزيادتها فيه موقوفة على السماع **(قول الأخفش ومن تابعه)**، والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلاً ولا يثبتون سماعه **(وجعلوا)** أي: الأخفش ومتابعوه **(منه)** أي: من هذا القسم قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] **وقول الحماسي)**:

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لمحمود الوراق النحاس في البيان والتبيين ٣/ ١٩٧، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٠١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للشنفري في ديوانه ص ٥٩، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: المنتظم ٢/ ٣٤٥، والبداية والنهاية ٢/ ٣٣٥.

١٦١ ـ [فَلاَ تَطْمَعْ، أبَيْتَ اللَّعْنَ، فِيهَا] وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

والأولىٰ تعليقُ ﴿بِمِثْلِهَا﴾ باستقرارٍ محذوف هو الخبر، و «بشيء» بـ «منعكها»، والمعنى: ومنعكها بشيء مَّا يستطاع؛ وقال ابن مالك في «بحسبك زيد» إن «زيداً» مبتدأ مؤخَّر، لأنه معرفة و «حسب» نكرة.

فلا تطمع أبيت اللعن فيها (ومنعكها بشيء يستطاع)[(١)]

والظاهر أن الواو حالية وذو الحال إما فاعل تطمع أو مجرور في، ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء.

(والأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر)، وقد صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على جمل الاعتراض، بأن الأظهر أن الذين ليس مبتدأ بل هو معطوف على الذين الأولى، أي: للذين أحسنوا وزيادة، ﴿وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها﴾، وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الأخفش، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين، ورجحه بأن الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء ويكون جزاء عطفاً على الحسنى، فلا يحتاج إلى تقدير، فبين اختياريه تعارض، **(و)** تعليق **(بشيء بمنعكها والمعنى: ومنعكها بشيء ما يستطاع)** وأجاز ابن جني الوجهين فقال: هي زائدة والمعنى ومنعكها شيء يستطاع أي: أمر مطاق غير باهظ أي: فاله عنه ولا تعلق فكرك بها، ويجوز أن يريد ومنعكها بمعنى من المعاني مما يستطاع، وذلك المعنى إما غلبة ومعازة لك أو فداء نفديها به منك، فيكون المعنى قريباً من الأول إلا أنه ألين جانباً منه، فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلته، قال: ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بنفس يستطاع أي: يستطاع بمعنى من المعاني ويقدر عليه، **(وقال ابن مالك في بحسبك زيد: إن زيد مبتدأ مؤخر، لأنه معرفة وحسبك نكرة)** فيكون خبراً لذلك المبتدأ، فقال: بزيادة الباء في الخبر الموجب، قلت: وقد سمع زيادتها في خبر لكن مع أنه موجب قال:

ولكن أجراً لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر[(٢)]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١١، ولرجل من تميم في تلخيص الشواهد ص ٨٩، وله أو لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٨، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٣.

والخامس: الحال المنفي عاملُها، كقوله [من الوافر]:

١٦٢ ـ فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وقوله [من البسيط]:

١٦٣ ـ [كَائِنْ دُعِيتُ إلى بَأْسَاءَ داهِمَةٍ] فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ وَلاَ وَكِلِ

(الخامس) من أماكن الزيادة **(الحال المنفي عاملها)** وهذا القيد يظهر أن في اعتباره خلافاً فقد وقع في «البحر» لأبي حيان ما معناه: أنه لو قيل في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢] إنه يجوز كون الجار والمجرور راجعاً للفعل أو الفاعل أو المفعول، والتقدير: إما رزقاً غير ذي حساب أو يرزق غير محاسب للمرزوق، أو يرزق من يشاء غير محاسب ذلك المرزوق. اهـ، وعليهن فالباء زائدة في الحال وصاحبها مختلف أما على الأول فهو ضمير الرزق، وأما على الأخيرين فهو ضمير الفاعل والمفعول، وذلك دليل على أن هذا القائل لا يشترط النفي، وأضعفهن الأول لاشتماله على ما اشتمل عليه الآخران من زيادة الباء، وعلى تقدير مفعول مطلق، والتقدير يرزقه أي: الرزق، وعلى تقدير مضاف أي: غير ذي حساب، وقد يقال: وعلى الأخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر، وعلى الجملة ففي الأول ثلاثة لا اثنان ولا واحد، رجعنا إلى كلام المصنف قال: في حواشيه على «التسهيل»، وإنما جاز جر الحال بالباء الزئدة من حيث هي خبر في المعنى، وإنما اشترط تقدم النفي؛ لأن ذلك شرط الزيادة في الخبر، وإنما كان الجر قبل الجر هنا بالباء لأن المشبه بالشيء ينقص عنه **(كقوله:**

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها)[1]

الخيبة حرمان المطلوب، والركاب الإبل التي يسار عليها الواحدة راحلة، ولا واحد لها من لفظها كذا في «الصحاح» وأعرفهم ضبطوا والد سعيد بن المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها، وأما والد حكيم هذا فلا أتحقق ضبطه، ومعنى البيت أن الركاب التي منتهاها هذا الرجل لم ترجع خائبة، بل رجعت بالظفر بالمقصود ونيل المطلوب، **(وقوله)**:

كائن دعيت إلى بأساء داهمة **(فما انبعثت بمزؤود ولا وكل)**[2]

كائن بمعنى كم وستأتي في حرفها، والبأساء الشدة قال الأخفش: مبني على فعلاء وليس

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للعجيف العقيلي في خزانة الأدب ١٠/١٣٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٧، والجنىٰ الداني ص ٥٥.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الجنىٰ الداني ص ٥٦.

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخَرَّج البيتين على أن التقدير: بحاجة خائبة، وبشخص مَزْؤود أي: مذعور، ويريد بالمزؤود نفسَه، على حد قولهم: «رأيت منه أسداً». وهذا التَّخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني، لأن صفات الذم إذا نُفيت على سبيل المبالغة لم ينتفِ أصْلُها؛ ....

له أفعل، لأنه اسم كما يجيء أفعل في الأسماء ليس معه فعلاء نحو أحمد، ومعنى داهمة آتية على بغتة وانبعثت أسرعت، والمزؤد المذعور الخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره إلى غيره، **(ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخرج البيتين على أن التقدير)** فما رجعت **(بحاجة خائبة)** فالباء للإلصاق أو للمصاحبة، لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل، وقد يخرج على جعل رجع من أخوات كان، فالباء زائدة في الخبر على حد لم أكن بأعجلهم، **(وبشخص مزؤد أي: مذعور ويريد بالمزؤد نفسه على حد قولهم: رأيت به أسداً)** فيكون من التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه، والباء حينئذٍ للملابسة والمصاحبة كما في قوله:

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل[1]

أي فرس قبيح لسعة أشداقه كذا في شرح «التلخيص» للتفتازاني، وقال ابن السبكي: الشوهاء صفة محمودة في الفرس، ويقال: يراد بها سعة أشداقها وتعدو تسرع، وصارخ الوغى المستغيث في الحرب، والفنيق الفحل الذي لا يؤذي ولا يركب لكرامته على أهله، والمرحل المرسل السائر، أي: تعدو بي هذه الفرس ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر مستعداً لها، **(وهذا التخريج)** الذي ذكره أبو حيان **(ظاهر في البيت الأول)** وقد عرفت ما عليه من حيث إن حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه، ولا دليل عليه في البيت مع أن المصنف استظهر التخريج على ذلك فيه **(دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها)** وينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت؛ لأنه ليس المراد أن نفيها مبالغ فيه، وإنما يتعلق بمحذوف هو حال من ضمير نفيت العائد على الصفات، وهذا الحكم ليس مخصوصاً بصفات الذم بل هو جار في كل مقيد بقيد إذا دخل عليه النافي، مثل ما جئت راكباً فيرجع النفي إلى القيد فقط، ويثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت غير راكب، وقد ذكر في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٩٩، بلفظ (المدجّل) وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٩، وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥.

ولهذا قيل في: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] إنّ «فَعَّالاً» ليس للمبالغة بل للنسب كقوله [من الطويل]:

١٦٤ - [وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ] وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: وما ربُّك بذي ظلم؛ لأنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلم الناسَ شيئاً. ولا يُقال: لقيتُ منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإِقدام أو الكرم.

والسادس: التوكيد بـ «النفس» و «العين»، وجعل منه بعضُهم قولَه تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتَّصل المؤكد بـ «النفس» أو بـ «العين» أن يؤكَّدَ أوَّلاً بالمنفصل، نحو: «قمتم أنتم أنفسُكم»، ....

وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣] أنه نفي للصمم والعمى وإثبات للخرور هذا هو الأكثر، وقد يقصد نفي الفعل والقيد جميعاً بمعنى انتفاء كل من الأمرين فيكون قولك: ما جئت راكباً بمعنى لا مجيء ولا ركوب، (**ولهذا قيل في** ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ **إن فعالاً هنا ليس للمبالغة**)؛ لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فقط، فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، (**وإنما هو للنسب كقوله**) أي قول امرىء القيس:

(وليس بذي سيف وليس بنبال)[1]

أي بذي نبل فتخرج الآية عليه (**أي: وما ربك بذي ظلم**) فينتفي الظلم رأساً، (**ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف**) بالإقدام والشجاعة في قولك: رأيت منه أسداً، (**والكرم**) في قولك: رأيت منه بحراً.

(**والسادس**) من محال زيادة الباء (**التأكيد بالنفس والعين**) نحو: جاء زيد بنفسه وذهب عمرو بعينه، ولم يحكوا خلافاً في جواز زيادة الباء في ذلك، لكن وقع في شرح «الملحة» للحريري أجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين، فأشعر بخلاف في ذلك، (**وجعل منه بعضهم**) ﴿وَالْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (**وفيه نظر إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولاً بالمنفصل، نحو قمتم أنتم أنفسكم**) وليس حقه ذلك على التعيين، بل حقه أحد أمرين إما التأكيد وإما الفصل، نص عليه أبو حيان في «الارتشاف» فيصح أن يقال: جئتم يوم الجمعة نفسكم، ويمكن هنا أن يقال اكتفى بالباء الزائدة

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، صدره: وليس بذي رمح فيطعنني به، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٣، ولسان العرب ١١/ ٦٤٢ (نبل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٣٣٩.

ولأنّ التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربُّص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: «زَارَنِي الخليفة نفسهُ»؛ وإنما ذكر «الأنفس» هنا لزيادة البعث على التربّص؛ لإِشعارِهِ بما يستنكِفْنَ منه طمُوحِ أنفسهنَّ إلى الرجال.

* * *

تنبيه ـ مذهب البصريّين أن أحْرُفَ الجرّ لا ينوبُ بعضُها عن بعضٍ بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرفَ النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مُؤَوَّلٌ تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]: إن «في» ليست بمعنى «على»، ولكن شبَّه المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحالِّ في الشيء؛ وإما على تضمين

في الفصل، كما يكتفي بلا الزائدة في العطف نحو ما قمتم ولا زيد، **(ولأن التأكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص، لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: زارين الخليفة)** إذ قد يذهب الوهم إلى أن الزائر غلامه مثلاً لا هو نفسه، فإذا أكد مثل هذا النفس كان للتأكيد فائدة، وهو رفع ذلك الأمر المتوهم، وأما في الآية فليس كذلك، ولقائل أن يمنع عدم ذهاب الوهم إلى أن المأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات، فقد قال علماء الحنفية: إن الزوج إذا طلق الرابعة ثلاثاً لا يتزوج الخامسة حتى تقتضي عدة هذه، وكذا لو أراد نكاح أختها لم يجز له أن يتزوجها حتى تنقضي عدة الأخت المطلقة، فقد أمر الزوج المطلق أن يتربص زمن العدة، فلم لا يمكن ذهاب الوهم إلى أزواجهن فيرفع بذكر الأنفس، **(وإنما ذكر)** الله تعالى **(الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص، لإشعاره بما يستنكفن منه)** أي: يستكبرن عنه **(من طموح أنفسهن إلى الرجال)**، أي: تطلعها في ارتفاع من قولك: طمح بصره إلى كذا أي: ارتفع وهذا معنى كلام الزمخشري، فإنه قال في ذكر الأنفس تهييج لهن على التربص، وزيادة بعث؛ لأن فيه ما يستنكفن منه فيحملهن على أن يتربصن، وذلك أن أنفس النساء طوامح إلى الرجال فأمرن أن يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح، ويجبرنها على التربص.

(تنبيه: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك) أي: وقوع نيابة حرف جر عن حرف جر آخر **(فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في)** قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] إن في ليست بمعنى على كما يقوله جماعة، **(ولكن شبه المصلوب لتمسكه في الجذع بالحال في الشيء)** فأتى بفي على طريق الاستعارة التبعية، وفي «الكشاف» شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعاية فلذلك قيل: ﴿في جذوع النخل﴾ **(وأما على تضمين**

الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم «شربن» في قوله [من الطويل]:

شـــربـــن بـــمـــاء الـــبـــحـــر

معنى رَوِينَ، و «أَحْسَنَ» في ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] معنى: «لَطَفَ»؛ وإمّا على شذوذ إنابةِ كلمةٍ عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيّين وبعض المتأخِّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبهم أقلُّ تعسفاً.

* * *

● (بَجَلْ) على وجهين: **حرف بمعنى، «نعم»، واسم**، وهي على وجهين: **اسم فعل بمعنى: «يكفي»**، واسمِ مُرَادِف لِـ «حسب»، ويقال على الأول: «بَجَلْنِي» وهو نادر،

الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربن في قوله:

شـــربـــن بـــمـــاء الـــبـــحـــر

معنى روين) فعداه بالباء كما يعدى روى به، (**وأحسن في**) في قوله تعالى: (﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] **معنى لطف**) فجيء بالباء كما تجيء في قولك: لطف بي، (**وأما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى**) حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال، وحيث لا يتأتى التضمين، (**وهذا الأخير**) وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى (**هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً**)، وهذا موجب لما قلناه من جعل الإشارة في قوله: وهذا الأخير إلى كون الكلمة نائبة عن أخرى، ولو جعلت راجعة إلى شذوذ الإنابة لنافى آخر الكلام أوله، (**ومذهبهم أقل تعسفاً**) وهذا جنوح من المصنف إلى مخالفة البصريين، قلت: وكان حق هذا التنبيه أن يكون إما مذكوراً عقيب كلامه على إلى في حرف الألف؛ لأن ذلك أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض، وإما مذكوراً عند الكلام على الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النيابة، هذا الذي تقتضيه صناعة التصنيف، والأمر في ذلك قريب.

(بجل)

(**على وجهين**) وهذا خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله: (**حرف بمعنى نعم، واسم**) خبر آخر؛ ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على (**وهي**) أي: وبجل التي هي اسم (**على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب**)، والكلام في إعراب هذا كالمتقدم (**يقال على الأول**) وهو كونها اسم فعل بمعنى يكفي (**بجلني**) بلحاق نون الوقاية (**وهو نادر**) نعم إذا كانت بمعنى حسب جاز الأمران إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها، فندور بجلني بالنون إنما هو إذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي، قال ابن قاسم في «الجنى الداني»: وأما بجل الاسمية فلها قسمان:

وعلى الثاني: «بَجَلِي»، قال [من الطويل]:

١٦٥ - [ألاَ إِنَّنِي أُشْرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكاً] ألاَ بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ ألاَ بَجَلْ

● (**بَلْ**) **حرفُ إضراب**، فإن تَلاَهَا جملة كان معنى الإضراب إما **الإبطال**، نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي بل هم عباد،

أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال: بجلني، والثاني أن تكون اسماً بمعنى حسب، فتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها تلحقها قليلاً، فإن قلت في «التسهيل» في نون الوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز، وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت فأطلق في بجل، ولعله مستند المصنف قلت: لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل مجيء بجل اسم فعل بمعنى يكفي، وإنما ذكرها حيث تكون ياء المتكلم في محل جر بها، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت بمعنى حسب، فإن قلت: لعل قول المصنف وهو نادر إنما يرجع إلى استعمال بجل اسم فعل، فلا يرد هذا، قلت: لا نسلم أن استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف إيراد هذا الحكم في هذا المحل وإنما موضع إيراده عند قوله اسم فعل.

(**و**) يقال (**على الثاني**) وهو استعمالها بمعنى حسب بدون نون الوقاية (**بجلي قال**:

ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل)[(١)]

وقد تقدم أنها تستعمل مع نون الوقاية إذا كانت بهذا المعنى إلا أن ذلك قليل، وفي «الصحاح»: وبجل بمعنى حسب قال الأخفش: هي ساكنة أبداً يقولون بجلك كما يقولون قطك إلا أنهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكن يقولون: بجلي أي: حسبي قال لبيد:

فمتى أهلك فلا أحفله بجلي الآن من العيش بجل[(٢)]

(بل)

(**حرف إضراب فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو** ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] **أي بل هم**) أي: الملائكة الذين زعم القائلون المفترون أنهم بنات الله سبحانه وتعالى (**عباد مكرمون**) مقربون وليسوا بأولاد؛ إذ العبودية تنافي الولادة، قيل في الآية: وإن لم يقع بعدها في اللفظ إلا مفرد لكن هذا المفرد خبر مبتدأ

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لطرفة بن العبد في لسان العرب، مادة (سود).

(٢) البيت من البحر الرمل، وهو للبيد في لسان العرب، مادة (حفل).

ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وإما **الانتقال** من غَرَضٍ إلى آخر. ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦]، ونحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣]، وهي في ذلك كله حرفُ ابتداءٍ لا عاطفة على الصحيح، ومن دخولها على الجملة قولُه [من الرجز]:

١٦٦ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ [لا يُشْتَرى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ]

محذوف، فالواقع في التحقيق بعدها جملة اسمية (**نحو** ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]) فوقع بعدها جملة فعلية ومعنى الإبطال في الآيتين ظاهر.

(**وإما الانتقال من غرض إلى آخر**) مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول المنتقل عنه، (**ووهم ابن مالك إذ زعم في «شرح كافيته» أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه**) ومحمل كلامه هذا على أنها لا تقع بيقين في القرآن إلا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره، فلا يتم توجيهه بتينك الآيتين الشريفتين، إذ ليس الإضراب على وجه الإبطال متعيناً في شيء منهما؛ لاحتمال أن يكون الإضراب فيهما عن القول، لا عن المقول المحكي، ولا شك أن الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال بوجه، فيكون الإضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر إلى استئناف أمر آخر، (**ومثاله** ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦] **ونحوه**: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣]) ﴿مِّنْ هَٰذَا﴾ فالإضراب فيها لمجرد الانتقال من غير إبطال، (**وهي**) أي بل (**في ذلك كله**) حيث تليها جملة وتكون هي للإبطال، أو لمجرد الانتقال (**حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح**) وظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، وصرح به ولده بدر الدين في شرح الألفية، وكذا صاحب «رصف المباني» فيما نقله ابن قاسم (**ومن دخولها على الجملة قوله**:

بل بلد ملء الفجاج قتمه)[1]

الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في «الصحاح»، وأما قتمه فيحتمل أن يكون بفتح القاف والتاء كما في قول الحماسي:

---

(١) صدر بيت من الرجز، عجزه: لا يشترك كتانه وجهرمه، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠، والدرر ١/ ١١٤، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٢٥.

إذ التقدير: بل رُبّ بلدٍ موصوف بهذا الوصف قَطَعتهُ. ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارّة.

وإن تلاها مفرد فهي **عاطفة**؛ ثم إن تقدَّمها أمرٌ أو إيجاب ....

كـأنـهـا الأسـد فـي عـريـنـتـهـم ونـحـن كـالـلـيـل جـاش فـي قـتـمـه[(١)]

العرين المحل الذي يأوى إليه الأسد وكذا العرينة، قال الجوهري: وأصل العرين جماعة الشجر، وجاش كأنه مستعار من قولهم: جاش البحر إذا زخر وجاشت القدر إذا غلت، والقتم السواد، قال ابن جني: ينبغي أن يكون أراد في قتامه فحذف الألف تخفيفاً، كما روينا عن قطرب من قول الشاعر:

ألا لا بـارك الله فـي سـهـيـل إذا مـا الله بـارك فـي الـرجـال[(٢)]

وكما قال الآخر:

مـثـل الـنـقـى لـبـده ضـرب مـن الـظـلـل[(٣)]

يريد الظلال، وقد يجوز أن يكونا لغتين فعلاً وفعالاً كزمن وزمان، وقال الإمام المرزوقي: والقتام والقتم والقتمة تجيء في الظلمة والغبار والريح، وجاء الفعل منه فقيل: قتم يقتم قتماً وقتاماً، وذكر بعضهم أنه أراد القتام وحذف الألف كما قال:

ألا لا بـارك الله فـي سـهـيـل[(٤)]

ومصدر ما كان على فعل الفعل في الأكثر فلا أدري لم أنكره حتى اعتذر بما ذكره؛ **(إذ التقدير)** تعليل لدخولها على الجملة في البيت المذكور، أي: لأن التقدير **(بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته)** فبلد مجرور برب، والمتعلق محذوف فثبت وقوع الجملة فيه بعد بل، **(ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة)** بمنزلة رب قد، حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على أن الجر بعد بل لا بها، وقال الرضي: أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما بل بربٍ المقدرة بعدهما، **(وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب)** أي: أو

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو لرجل من حمير في ديوان الحماسة ١/ ١٢٢.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٤١، ولسان العرب ١٣/ ٤٧١ (أله)، وتاج العروس (أله).

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لابن الأعرابي في لسان العرب مادة طلل. وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٣٤.

(٤) تقدم تخريجه.

كـ «اضربْ زَيْداً بل عمراً»، و «قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، فهي تجعلُ ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يُحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدّمها نفيٌ أو نهيٌ فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضدّه لما بعده، نحو: «ما قامَ زيدٌ بل عمرو» و «لا يَقُمْ زيد بل عمرو»، وأجاز المبرّد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما، فيصبح «ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، وبل قاعد» ويختلف المعنى؛ ومنع الكوفيون أن يُعطَفَ بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: مُحَالٌ: «ضربت زيداً بل إياك» اهـ.

ومَنْعُهم ذلك ....

خبر موجب (**كاضرب زيداً بل عمراً وقام زيد بل عمرو**) على طريق النشر المطابق للف في الترتيب (**فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء**) فزيد في المثالين كالمسكوت عن الأمر بضربه، والإخبار بقيامه، (**وإثبات الحكم لما بعدها**) فعمرو في ذينك المثالين هو المأمور بضربه والمخبر بقيامه، (**وإن تقدمها نفي أو نهي، فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها، نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو**)، ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد وأثبتت القيام لعمرو، وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد وأثبتت الأمر بضرب عمرو، وهذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك، وظاهر كلام الأندلسي أن معنى الإضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه، ففي قولك: ما جاءني زيد بل عمرو أفادت بل أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه، يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كما أن الأمر كذلك مع الإيجاب، (**وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها**) هذا مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم، فالأمران جائزان عندهما على ما صرح به ابن قاسم في «الجنى الداني»، قلت: وقد صرح ابن مالك بأن ما جوزاه مخالف لاستعمال العرب (**وعلى قولهما**) يتأتى التفريع (**فيصح ما زيد قائماً بل قاعداً**) بالنصب عطفاً على الخبر والإيجاب؛ لأنها نقلت معنى النفي إلى ما بعدها، (**وبل قاعد**) بالرفع على أنها جعلت ضد النفي لما بعدها فهو مثبت، لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أن ما لا تعمل عند انتقاض النفي، فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، أي: بل هو قاعد وحينئذٍ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها، ويخرج عما الكلام فيه وهو حيث يتلوها مفرد فتكون عاطفة فتأمله، (**ويختلف المعنى**) إذ القعود منفي على التقدير الأول مثبت على التقدير الثاني، (**ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي**) نحو: ما قام زيد بل عمرو، (**وشبهه**) نحو: لا يقم بكر بل خالد، (**قال هشام: محال ضربت زيداً بل إياك. اهـ، ومنعهم ذلك**

مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قِلَّته.

وتُزَاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب بعد الإِيجاب، كقوله [من الخفيف]:

١٦٧ ـ وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ....

مع سعة روايتهم دليل على قلته) إن قصد بذلك الرد على الجمهور فيلزم القدح في كل ما منعه فريق من أهل البلدين، وأجازه الفريق الآخر فتأمله **(وتزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله:**

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وأفول)(١)

أظن الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير إلى السواد، والأفول الغيبوبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله:

عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات أفول(٢)

وما أحسن قول بديع الزمان:

وكاد يحكيك صوت الغيث منسكباً لو كان طلق المحيا بمطر الذهبا

والدهر لو لم يخن والشمس لو نطقت والليث لو لم يصد والبحر لو عذبا(٣)

(ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي) ففي مثل قولك: ما قام زيد لا بل عمرو تكون لا مزيدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد، قال الرضي: وإذا ضممت لا إلى بل بعد الإيجاب أو الأمر نحو: قام زيد لا بل عمرو، واضرب زيداً لا بل عمراً، فمعنى لا يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى ما بعد بل، ففي قولك: لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته لعمرو، ولو لم تجىء بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت، وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيداً لا بل عمراً، أي: لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً ولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد، وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو. اهـ كلامه، وهو نص

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦.

(٢) البيت من البحر الرجز، وهو للجاحظ في الإيضاح (٢٤٦).

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لبديع الزمان الهمذاني في شذرات الذهب ٢/ ١٥٠ ووفيات الأعيان ١/ ١٢٨، وقرى الضيف ٤/ ٣٣٦، والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٩.

ومَنَعَ ابن دُرُسْتُوَيْهِ زيادتَها بعد النفي، وليس بشيء، لقوله [من البسيط]:

١٦٨ ـ وَمَا هَجَرْتُكِ، لا، بَلْ زَادَنِي شَغَفاً هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إِلَىٰ أَجَلِ

● (بَلَىٰ) حرفُ جوابٍ أصليّ الألف، وقال جماعة: الأصل: «بَلْ»، والألف زائدة، وبعضُ هؤلاء يقول: إنها للتأنيث، بدليل إمالتها. وتختصّ بالنفي، ....

في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة، بل أتى بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها، وهو خلاف ما في المتن قلت: ووقع للمصنف في حرف اللام، حيث ذكر شروط لا العاطفة أن قال: فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو، فالعاطف بل ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة هذا كلامه وهو صريح في أن لا في ذلك نافية لا زائدة، فهو معارض لما هنا فتأمله، **(ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي)** لا بعد الإيجاب فيصح أن يقال: قام زيد لا بل عمرو، ولا يصح ما قام زيد بل عمرو **(وليس بشيء لقوله)** بلام العلة.

(وما هجرتك لا بل زادني شغفاً هجر وبعد تراخي لا إلى أجل)(١)

وهذا قاطع في رد ما قاله ابن درستويه، والشغف بالشين والغين المعجمتين المفتوحتين مصدر شغفة الحب إذا خرق شغاف قلبه حتى وصل إلى الفؤاد، والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال لها: لسان القلب والشعف بالعين المهملة أيضاً.

(بلى)

(حرف جواب أصلي الألف) وهذا هو الظاهر **(وقال جماعة: الأصل بل والألف زائدة)** قال الفراء: زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو **(وبعض هؤلاء)** القائلين بزيادة الألف **(يقول: إنها للتأنيث)** أي: تأنيث الكلمة كالتاء في ربت وثمت **(بدليل إمالتها)** كإمالة ألف حبلى، ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كألف قبعثرى لم تمل.

(ويختص) إما بياء المضارعة التحتية على أنه مسند لضمير يعود على قوله حرف جواب، والجملة صفة له أو على بلى بناء على تذكيره باعتبار اللفظ، والجملة خبر ثان، وإما بالتاء الفوقية على أنه مسند لضمير بلى بتاء التأنيث باعتبار الكلمة، والجملة على هذا خبر ثان **(بالنفي)** فلا تقع بعد الإثبات، وحكى الرضي عن بعضهم أنه أجاز استعمالها بعد الإيجاب تمسكاً بقوله:

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/١٣٨، وهمع الهوامع ٢/١٣٦.

وتفيد إبطاله، سواء كان مجرَّداً، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧] أم مقروناً بالاستفهام، حقيقيًّا كان، نحو: «أَلَيْسَ زَيْد بقائم»، فتقول: بلى، أو توبيخيًّا، نحو: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤]؛ أو تقريريًّا، نحو: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]، ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أجْروا النفي مع التقرير مُجْرى النفي المجرّد في ردِّه بـ «بلى»، ولذلك قال ابن عبّاس وغيره: لو قالوا: «نعم» لكفروا، ووجْهُهُ أن «نعمْ» تصديقٌ للمُخْبِرِ بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال «أليسَ لي عليك ألف»، فقال: «بلى» لزمته، ولو قال: «نعم» لم تلزمه. وقال آخرون: تلزمه فيهما، ....

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها ... بلى إن من زار القبور ليبعدا[(١)]

أي: ليبعدن بالنون الخفيفة، وقد قال الرضي: واستعمال بلى في البيت لتصديق الإيجاب شاذ، (**وتفيد إبطاله سواء كان مجرداً نحو** ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ﴾ [التغابن: ٧]) فيكون قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ تصريحاً بما أفادته بلى، من إبطال النفي المتقدم (**أم**) كان (**مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان**) ذلك الاستفهام (**نحو**) أن يقول قائل: (**أليس زيد بقائم فتقول:**) أنت في جوابه: (**بلى**) أي: هو قائم، (**أو توبيخاً نحو**) قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠] أي: بل نسمع ذلك، فأبطلت النفي الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [القيامة: ٣] أي: الكافر المنكر البعث ﴿أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤] أي: بلى نجمعها، (**أو تقريرياً نحو** ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]) أي: بل أتانا نذير (**و**) نحو ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: بلى أنت ربنا (**أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا، ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب**) والواقع في الآية نفي، فلو أجيب بنعم لكان معناه نعم لست بربنا، وهو كفر والعياذ بالله، (**ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: أليس لي عليك ألف؟ فقال: بلى لزمته**) الألف؛ لأن بلى تفيد إبطال النفي، فكأنه قال: بلى لك علي ألف، فهو إقرار بالألف فتلزمه، (**ولو قال: نعم لم تلزمه**)؛ إذ معناه نعم ليس لك على ألف، وهذا ليس إقراراً بثبوت الألف عليه فلا تلزمه، (**وقال آخرون تلزمه**) الألف (**فيهما**) أي:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٠.

وجَرَوْا في ذلك على مقتَضَى العُرْفِ لا اللغة، ونازع السهيلي وغيره في المحكيّ عن ابن عبّاس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريريَّ خبر مُوجَب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متَّصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢] لأنها لا تقع بعد الإِيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فـ «نَعَمْ» بعد الإيجاب تصديق له، انتهى.

ويُشْكِل عليهم أن «بَلىٰ» لا يُجَاب بها عن الإِيجاب، وذلك متَّفق عليه، ....

في الصورتين المذكور في إحداهما بلى، وفي الأخرى نعم **(وجروا في ذلك على مقتضى العرف)** الجاري عندهم في ذلك **(لا اللغة)**، والأقارير مبنية على ما هو مستعمل عند أهل العرف، ولا يلزمون فيها إلا بما هو المتعارف بينهم، قال ابن الحاجب: غير العرف نعم في الإيجاب نفي معه استفهام، ولذلك لو قال شخص: نعم في جواب أليس لي عليك ألف ألزمناه بالألف تغليباً للعرف؛ إذ المراد منه عرفاً لك علي ألف، والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع، ومستند إخراج العرف نعم عن وضعه الأصلي أن النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير، فيكون موجباً من حيث المعنى، **(ونازع السهيلي وجماعة في المحكى عن ابن عباس وغيره في الآية)** وهي ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] **(متمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى:** ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢] **فإنها لا تقع بعد الإيجاب)** وهذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه، من أنه يراها في هذه الآية متصلة، والحق ما ذكره هنا، وقد أسلفنا نص سيبويه من أنه يراها في الكتاب في ذلك المحل، وما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبني على أن الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لأم لا بد أن يكون حقيقياً، وقد أسلفنا الكلام عليه، **(وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له)** فلا يلزم الكفر، إذ مضمون ألست بربكم أنا ربكم، فذكر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفر **(اهـ)** كلام هؤلاء الجماعة، قال الرضي: وجوز بعضهم إيقاع نعم في موضع بلى إذا جاء بعد همزة داخلة على نفي، لفائدة التقرير أي: الحمل على الإقرار والطلب له، فيجوز أن يقول في جواب: ألست بربكم، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، نعم؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب، فتكون نعم في الحقيقة للخبر المثبت المؤول به الاستفهام، ولا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام فلا تكون جواباً للاستفهام، لكون ما بعد أداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريراً لما بعد الهمزة، والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقضان **(ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه)** ولا إشكال في الحقيقة؛ فإن

ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهامُ المجرَّدُ؛ ففي صحيح البخاري في «كتاب الإيمان» أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْن أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟» قالوا: بلى. وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة «أيَسُرُّك أن يكونوا لك في البرّ سواء؟» قال: بلى، قال: «فلا إِذَنْ». وفيه أيضاً أنه قال «أنتَ الذي لقيتَني بمكة؟» فقال له المجيب: بلى. وليس لهؤلاء أن يحتجّوا بذلك، لأنه قيل فلا يتخرَّج عليه التنزيل.

واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارةُ جماعةٍ ومرادهم أنه تقرير بما بعد

هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فأجيب ببلى حيث يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة، وجوزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها، وهو إيجاب كما سلف ودعواه الاتفاق مناقش فيها، أما إن أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ورأساً فقد أسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف.

وأما إن أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود، ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون، وقد تقدم هنا أنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رد ببلى، (**لكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد**) عن النفي، (**ففي «صحيح البخاري» في كتاب الأيمان**) والنذور (**أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا: بلى**)[1]، ووجه ذكر الحديث في كتاب الإيمان أن في بقيته قال: «أفلا ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قالوا: بلى قال: فوالذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة» (**وفي «صحيح مسلم» في كتاب الهبة: أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال: بلى قال فلا إذن**[2]، **وفيه أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال: أنت**) وهذا على حذف همزة الاستفهام، أي أأنت (**الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب: بلى**)[3]، (**ليس لهؤلاء**) الجماعة (**أن يحتجوا بذلك**) في آية ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ (**لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل، وقد عرفت أن هؤلاء الجماعة في غنية عن هذا الاحتجاج، وأن ما أورده المصنف عليهم غير وارد.**)

(**واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقرير بما بعد**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ (٦٦٤٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عبسة (٨٣٢).

النفي كما مَرَّ في صَدْر الكتاب، وفي الموضع بَحْثٌ أوسع من هذا في باب النون.

● (بَيْد) ويقال: مَيْدَ، بالميم، وهو اسمٌ ملازمٌ للإِضافة إلى «أنَّ» وصِلَتِها ....

النفي كما مر في صدر الكتاب، وفيه بحث أوسع من هذا في باب النون) يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

(بيد)

(ويقال ميد بالميم وهي اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها)، أما أنه اسم فدعوى لم يقم عليها دليل ولو قيل بأنه حرف استثناء كإلا لم يبعد هكذا كنت أقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على إعراب مشكلات البخاري ما نصه والمختار عندي في بيد أن تجعل حرف استثناء ويكون التقدير إلا أن كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لأن معنى إلا مفهوم منها ولا دليل على اسمها. اهـ وأما استعماله متلواً بأن وصلتها فهو المشهور كالحديث «بيد أني من قريش»[١] وكالبيت الذي أنشده المصنف:

عـمـداً فـعـلـت ذاك بـيـد أنـي[٢]

وكقول الآخر:

بـيـد أن الله قـد فـضـلـكـم فـوق مـن أحـكـا صـلـبـا بـإزار[٣]

هكذا أنشده ابن مالك، وأنشده الجوهري منسوباً لعدي بن زيد يصف جارية، أجل إن الله وأحكا: شد والإزار واحد الإزر، قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث «ونحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أتوا الكتاب من قبلنا»[٤]، وخرجه على أن الأصل بيد أن كل أمة فحذفت أن وبطل عملها، وأضيفت بيد إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين؛ لأن قال وهذا الحذف في أن نادر ولكنه غير مستبعد بالقياس إلى حذف أن فإنهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف أن في قول الزبير رضي الله تعالى عنه:

---

(١) ذكره ملا علي القاري في المصنوع (٦٠)، والعجلوني في كشف الخفاء ١/٢٣٢، وابن حجر في تلخيص الحبير ٢/٦.

(٢) صدر بيت من بحر الرجز، عجزه: أخاف إن هلكت أن ترني، وهو للأصمعي في إصلاح المنطق ص ٢٤.

(٣) البيت من البحر الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه بلفظ (أجل أن الله) ص ٩٤، وجمهرة اللغة ص ١٠٥١، ولسان العرب ٤/١٨.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار (٣٤٨٦)، وأحمد (٧٢٦٨).

وله معنيان:

أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفةً ولا استثناءً متصلاً، وإنما يُستثنى به في الانقطاع خاصّة، ومنه الحديث: «نَحْنُ الآخرون السابقون، بَيْدَ أنهم أوتُوا الكتاب من قبلنا». وفي مُسند الشافعي رضي الله عنه: «بائد أنهم»؛ وفي الصحاح «بَيْدَ بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيدَ أنه بخيل» اهـ؛ وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسَّرها فيه بمعنى «على»، ....

ولولا بنوها حولها لخبطتها[1]

قلت في كلامه نظر أما أولاً فقوله: وأضيفت بيد مخالف لما اختاره من كونها حرفاً وقد يكون أراد التخريج على قول الجماعة لا على مختاره هو.

وأما ثانياً فلان ما يضاف إلى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها.

(وله معنيان أحدهما غير) أي: معنى غير **(إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً)** كما تقع غير كذلك، **(بل)** يقع **(منصوباً ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً)** أي: ولا أداة استثناء متصل، **(وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث نحن الآخرون)** بكسر الخاء أي: زماناً في الدنيا **(السابقون)** أي: منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا قبل الخلائق وفي دخول الجنة **(بيد أنهم)** أي: اليهود والنصارى **(أوتوا الكتاب من قبلنا، وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى بائد أنهم)** بألف بعد الباء وهمزة بعد الألف فإن قلت لا يتأتى في بائد أن يكون حرفاً؛ لكونها على زنة اسم الفاعل قلت ليس مجرد زنة الاسم مقتضياً للاسمية، فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى اسماً **(وفي الصحاح)** بفتح الصاد على أنه اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال: صححه الله فهو صحيح، وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة كثيرين كسر الصاد على أنه جمع صحيح، وبعضهم ينكره بالنسبة إلى تسمية هذا الكتاب، وأتيت مرة إلى شخص أطلب منه إعارة كتاب الصحاح فقلت مخاطباً له:

مولاي إن وافيت بابك طالباً ... منك الصحاح فليس ذاك بمنكر

البحر أنت وهل يلام فتى سعى ... للبحركي يلقى صحاح الجوهر

(بيد بمعنى غير يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل. اهـ، وفي المحكم) لابن سيده **(أن هذا المثال حكاه ابن السكيت)** بكسر السين والكاف المشددتين، **(وأن بعضهم فسرها بمعنى على**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للزبير بن العوام في تخليص الشواهد ص ٢٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١.

وأن تفسيرها بـ «غير» أعلى.

والثاني: أن تكون بمعنى «مِنْ أَجْلِ»، ومنه الحديث: «أنا أَفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش وَاسْتُرْضِعْتُ في بَني سَعْد بن بَكْرٍ». وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا بمعنى «غير»، على حد قوله [من الطويل]:

١٦٩ ـ وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

وأن تفسيرها بمعنى غير أعلى)، قلت: وابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب إصلاح المنطق من شعره قوله:

يصاب الفتى من عثرة من لسانه ... وليس يصاب المرء من عثرة الرجل
فعثرته بالقول تذهب رأسه ... وعثرته بالرجل تبرأ على مهل[١]

ومن الحكايات الغريبة أنه رحمه الله أنشد ولدي المتوكل وهو يعلمهما هذين البيتين، ثم جلس بعد ذلك بيسير مع المتوكل فأقبل ولده المعتز والمؤيد تلميذا ابن السكيت فقال له: المتوكل يا يعقوب أيما أخير ابناي هذان أم الحسن والحسين؟ فقال ابن السكيت: والله إن قنبراً خادم علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه خير منك ومن ابنيك، فقال المتوكل للأتراك: سلوا لسانه من قفاه ففعلوا به ذلك فمات في ليلة الإثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائتين رحمة الله تعالى عليه.

(والثاني أن تكون بمعنى من أجل) بفتح الهمزة وكسرها، قال الجوهري: ويقال فعلت ذلك من أجلك، أي: من جراك، وقال في حرف الراء: وفعلت كذا من جراك أي: من أجلك فتأمل، **(ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد)** أي أفصح العرب؛ لأن الضاد ليست في غير لسانهم كذا في القاموس، **(بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر)**[٢] وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان، **(وقال ابن مالك وغيره إنها هنا)** أي: في قوله عليه الصلاة والسلام «بيد أني من قريش»[٣]، **(بمعنى غير على حد قوله)** أي قول النابغة الذبياني:

(ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب)[٤]

---

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما بلا نسبة في وفيات الأعيان ٦/ ٣٩٩.

(٢) ذكر نحوه ابن حجر في تلخيص الحبير ٤/ ٦، وابن هشام في السيرة النبوية ١/ ٣٠٤.

(٣) ذكره العجلوني في كشف الخفاء ١/ ٢٣٢ وقال لا أصل له، وملا علي القاري في المصنوع ص ٦٠ وقال: لا يعلم من أخرجه ولا إسناده.

(٤) تقدم تخريجه.

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجْلِ» قوله [من الرجز]:

١٧٠ ـ عَـمْـداً فَـعَـلْـتُ ذَاكَ بَـيْـدَ أَنِّـي أَخَـافُ إِنْ هَـلَـكْـتُ أَنْ تُـرِنِّـي

وقوله: «تُرِنِّي»: من الرنين، وهو الصوت.

● (بَلْهَ) على ثلاثة أوجه: اسم لِـ «دَعْ»، ....

فلول جمع فل وهو الكسر في حد السيف، والقراع المضاربة، والكتائب بالتاء الفوقية الجيوش جمع كتيبة، وهذا عند أهل البديع من تأكيد المدح بما يشبه الذم، ووجهه في الحديث أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال، فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع، ووجهه في البيت من جهتين.

إحداهما ما تقدم، والأخرى أنه كدعوى الشيء ببينة إذ معناه إثبات شيء من العيب للمدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيباً، فعلق نقيض المدعى وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب متحقق فالبيت يفارق الحديث في هذه الجهة الأخيرة، ويشاركه في الأولى وباعتبارها قال على حد قوله **(وأنشد أبو عبيدة)** بالتصغير مع هاء التأنيث، وقد مر مرات **(على مجيئها بمعنى من أجل قوله)** يخاطب امرأة:

(عـمـداً فـعـلـت ذاك بـيـد أنـي أخـاف إن هـلـكـت أن تـرنـي)[1]

وقوله ترني من الرنين وهو الصوت)، وأنشد الجوهري هذا البيت شاهداً على أنه يقول: أرنت بمعنى صاحت، فإنه قال: الرنة الصوت يقال: رنت المرأة ترن رنيناً وأرنت أيضاً صاحت، وفي كلام أبي زبيد الطائي شمراؤه مغنه وأطياره مرنه، قال الشاعر:

عـمـداً فـعـلـت ذاك بـيـد أنـي أخـاف إن هـلـكـت لـم تـرنـي

وأنشده بلم وكان ينبغي للمصنف أن يقول من الأرنان؛ لأن الفعل هنا رباعي كما أشار إليه الجوهري.

(بله)

(على ثلاثة أوجه:

اسم لدع) بمعنى ترك فهي من أسماء الأفعال.

---

(١) تقدم تخريجه.

ومصدر بمعنى الترك، واسم مُرَادف لِـ «كيف»، وما بعدها منصوبٌ على الأول، ومخفوضٌ على الثاني، ومرفوعٌ على الثالث؛ وفتحها بِنَاءً على الأوّل والثالث، وإعرابٌ على الثاني، وقد رُوِي بالأوْجُه الثلاثة قولُه يصف السيوف [من الكامل]:

١٧١ ـ تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفُّ كأنَّها لَمْ تُخْلَقِ

(ومصدر بمعنى اترك)، وقال ابن قاسم: وتكون مصدراً بمعنى ترك النائب عن اترك، وهذا القيد أهمله المصنف.

(واسم مرادف لكيف) وفات المصنف وجه رابع، وهو أنها حرف جر على مذهب الأخفش، حكاه عنه ابن قاسم في «الجنى الداني» قال: ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب.

(وما بعدها منصوب) لكونه مفعولاً به (على) الوجه (الأول) وهو كونها اسم فعل، (ومخفوض على) الوجه (الثاني) وهو كونها مصدراً والخفض حينئذٍ بإضافة المصدر إلى المفعول على ما قاله ابن قاسم، وقال أبو علي: هو مضاف إلى الفاعل، قلت: ولعل هذا هو الحامل للمصنف على أن قال: أولاً: ومصدر بمعنى الترك فأطلق ولم يقيده بالأمر، ليشمل قول أبي علي وغيره، وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدراً نحو بهل زيد، (ومرفوع على) الوجه (الثالث) وهو كونها اسماً مرادفاً لكيف، ورفعه على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله، (وفتحها) أي: فتح بله (بناء على الأول والثالث)؛ أما على الأول فلأنها اسم فعل، وأسماء الأفعال من المبنيات، وأما على الثالث؛ فلتضمنها حرف الاستفهام مثل كيف، (وإعراب على الثاني)؛ فلأنها حينئذٍ مصدر لا موجب لبنائه، (وقد روي بالأوجه الثلاثة) الرفع والنصب والجر (قوله) أي قول كعب بن مالك، (يصف السيوف:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق)[1]

الجماجم جمع جمجمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ، قال الجوهري: وجماجم العرب القبائل التي تجم البطون فينسب إليها دونهم، نحو كلب بن وبرة، إذا قلت: الكلبي استغنيت أن تنسبه إلى شيء من بطونهم؛ والبيت محتمل لكل من المعنيين، وضاحياً بارزاً ظاهراً، والهامات الرؤوس جمع هامة، فالمعنى على رواية الرفع أن تلك السيوف تترك الجماجم المستورة بارزة للإبصار كأنها لم تخلق في محالها، كيف الأكف أي: إذا كانت حالة الجماجم

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥، وخزانة الأدب ٦/ ٢١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢١٧، وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٢.

وإنكارُ أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقُطْرُب له، وإذا قيل: «بَلْهَ الزيدين، أو المسلمين، أو أحْمَد، أو الهندات» احتملت المصدريةَ واسمَ الفعل.

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير «ألم» السجدة: يقول الله تعالى: أَعْدَدْتُ لِعبادي الصالحين ما لا عَيْنٌ رَأتْ، ولا أذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً مِنْ بَلهِ ما أطلعتم عليه.

واستعمِلَتْ معربة مجرورة بـ «مِنْ» خارجة عن المعاني الثلاثة، وفَسَّرها بعضُهم بـ

هذه الحالة مع خفائها وعزة الوصول إليها فكيف حال الأكف التي هي ظاهرة يوصل لها بسهولة؟ وعلى رواية النصب أنها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الأكف فأمرها أيسر وأسهل، وعلى الجر أنها تترك الجماجم ترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها، **(وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له)** والمثبت مقدم على النافي، **(وإذا قيل: بله الزيدين)** بكسر النون على أنه مثنى، **(أو المسلمين)** بفتحها على أنه جمع، **(أو أحمد أو الهندات احتملت المصدرية)** فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف إليه المصدر **(واسم الفعل)**، فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل، وهذا ظاهر لا إشكال فيه، **(ومن الغرائب أن في البخاري في تفسير «ألم السجدة» يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ذخراً من بله ما اطلعتم عليه»**[1]**، فما استعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر)** وأقول: نص ابن التين في شرح «البخاري» على أن بله ضبط بالفتح والجر وكلاهما مع وجود من، فأما الجر فقد وجهه المصنف، وأما توجيه الفتح فقد قال الرضي: وإذا كان بله بمعنى كيف جاز أن يدخله من حكى أبو زيد أن فلاناً لا يطيق حمل الفهم، فمن بله أن يأتي الصخرة، أي: كيف ومن أين هذا كلامه، قلت: وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى كيف التي يقصد بها الاستبعاد، وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء، والخبر من بله والضمير من عليه عائد على الذخر أي: كيف، ومن أين اطلاعكم على الذخر الذي أعددته لعبادي الصالحين؛ فإنه أمر قلما تتسع العقول لإدراكه والإحاطة به، والذخر بالذال المعجمة مصدر ذخرت الشيء أي: أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿فلا تعلم نفس ما أخفي...﴾ (٤٧٨٠)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، بابٌ (٢٨٢٤)، وأحمد (٩٦٨٨).

«غير»، وهو ظاهر، وبهذا يتقوّى مَنْ يعدُّها في ألفاظ الاستثناء.

ـــ حرف التاء ـــ

التاء المُفردة ـ مُحرَّكة في أوائل الأسماء، ومحرَّكة في أواخرها، ومحرَّكة في أواخر الأفعال، ومسكَّنة في أواخرها.

فالمحرّكة في أوائل الأسماء **حرف جرّ معناه القَسَم**، وتختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، ....

أي: ذخرت ذلك لهم ذخراً **(وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء)** وهم الكوفيون والبغداديون، فإنها قد استعملت كغير وهي ترد للاستثناء، وجمهور البصريين على أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض كذا في «الجنى الداني»، قال: وليس بصحيح بل النصب مسموع من كلام العرب، قلت: واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء؛ لأمرين:

أحدهما: أن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ألا ترى أن الأكف في البيت ليست من الجماجم.

والثاني: أن الاستثناء عبارة عن إخراج الثاني مما دخل في الأول، والمعنى في بله ليس كذلك ألا ترى أن الأكف مقطوعة بالسيوف كالجماجم، قلت: وفيه نظر أما الأول فلأنا نسلم لا أن كل استثناء يكون ما بعد الأداة فيه من جنس ما قبلها، بدليل المنقطع.

وأما الثاني فلتحقق الإخراج باعتبار الأولوية والله تعالى أعلم.

(حرف التاء)

(التاء المفردة) على أربعة أقسام:

(محركة في أوائل الأسماء) وهذا قسم.

(ومحركة في أواخرها) وهذا قسم ثان.

(محركة في أواخر الأفعال) وهذا قسم ثالث.

(ومسكنة في أواخرها) وهذا قسم رابع.

(فالمحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم) وفيه نظر، وإنما معناه كون مجروره مقسماً به، **(وتختص)** هذه التاء المحركة الجارة **(بالتعجب)**، وذلك أن المقسم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع علم ذلك بالاستقراء، والنادر موقع للتعجب، **(واسم الله تعالى)** نحو: ﴿تَاللَّهِ

وربما قالوا: «تَرَبِّي»، و «تَرَبُّ الْكَعْبَةِ»، و «تَالرَّحْمٰنِ». قال الزَّمخشري في: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]: الباءُ أصل حروف القسَم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجُّب، كأنه تعجّب من تسهيل الكَيْدِ على يَدِهِ وتأتّيه مع عُتُو نمروذ وقهره. ا هـ.

والْمحَرَّكة في أَوَاخِرِها حرفُ خطاب نحو: «أَنْتَ» و «أَنْتِ».

والمحرَّكة في أواخر الأفعال ضميرٌ، نحو: «قُمتُ» و «قمتَ» و «قمتِ»؛ ووهَم ابن خروف فقال في قولهم في النسب: «كُنْتِي»: ....

تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، **(وربما قالوا: تربي، وترب الكعبة، وتالرحمن)** وتحياتك، حكاه ابن قاسم قال: وذلك شاذ قليلاً، **(قال الزمخشري في** ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] **الباء أصل أحرف القسم، والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده، وتأتيه مع عتو نمرود وقهره. اهـ)** كلامه ملخصاً.

فأما أن الباء الموحدة أصل أحرف القسم فقد مر وجهها، وأما أن الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجاً ومعنى؛ لأن الإلصاق قريب من الجمع الذي هي له، وأما أن التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة، بدليل تراث في وارث.

(والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو: أنت) بالفتح خطاباً للمفرد المذكر **(وأنت)** بالكسر خطاباً للمفرد المؤنث، وهذا مبني على مذهب الجمهور وأن الضمير هو أن وحده، وعليه لو سميت بأنت حكيته؛ لأنه مركب من اسم وحرف، وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير، فالتاء على هذا بعض اسم لا حرف معنى، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلت وفعلت، ولكنها كثرت بأن فالتاء على هذا اسم لا حرف.

(والمحركة في أواخر الأفعال ضمير نحو قمت) للمتكلم المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً، **(وقمت)** للمخاطب المفرد المذكر، **(وقمت)** للمخاطب المفرد المؤنث، **(ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب)** إلى كنت: **(كنتي)** كما قال:

فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً ... وشر خصال المرء كنت وعاجن[1]

العاجن من قولهم: عجن الرجل إذا نهض معتمداً على الأرض، يقول: أصبحت منسوباً

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأحمد بن يحيى في سر صناعة العربية ١/ ٢٢٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٠، ومتخار الصحاح مادة (عجن).

إن التاء هنا علامة كالواو في «أَكَلُوني البَرَاغِيثُ»، ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التَّاء الاسميَّة أنها جرّدت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في «أَرَأيْتَكُما» و «أَرأيتَكُمْ» و «أرأيتَكَ» و«أرأيتَكِ»، و «أَرَأيتَكُنَّ»، إذ لو قالوا: «أَرأيْتَماكُمَا» جَمَعُوا بين خطابَيْنِ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غلامكم» فلم يقولوه، كما قالوا: «يا غلامَنَا» و «يا غلامهم» ـ مع أن «الغلام» طار عليه الخطابُ بسبب النّداء، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد؛ فهذا أَجْدَرُ، وإنما جاز «وَا غُلامكِيه» لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ....

إلى كنت؛ لأنك تقول: كنت كذا وكنت كذا، وأصبحت، وأصبحت شيخاً كبيراً لا تطيق النهوض إلا مع الاعتماد على الأرض، وهما شر خصال الإنسان، **(أن التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث)**، وهذا إن أراد به الفرار من شذوذ النسبة إلى لفظ الجملة على ما هي عليه فالشذوذ على رأيه لازم؛ لأن المركب تركيباً غير إضافي سواء كان إسناداً نحو تأبط شراً، أو مزجياً كبعلبك أو غيرهما نحو: حيثما إنما ينسب إلى صدره ويحذف ما عداه، فكان القياس أن يقال في النسب إلى كنت: كوني سواء جعلت التاء اسماً كما يقول الجماعة أو حرفاً كما يقوله هو، **(ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء)** وهي المحركة في أواخر الأفعال **(تكون علامة)** فلا معنى للمصير إلى القول بها من غير ثبت، **(ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، فالتزم فيها لفظ التذكير والإفراد)**، وإن كان المخاطب باللفظ الذي فيه مؤنثاً وغير مفرد **(في أرأيتكما)** للمخاطبة مذكرين أو مؤنثين، **(وأرأيتكم)** للمخاطبين المذكرين **(وأرأيتك)** للمخاطبة **(وأرأيتكن)** للمخاطبات، وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطاً في حرف الكاف، **(إذ لو قالوا: أرأيتكما كما جمعوا بين خطابين)** لمخاطب واحد في كلام واحد، وقد يقال: أي محذوف في ذلك؛ فقد أجازوا مثله في أفعال القلوب نحو: علمتك منطلقاً وعلمتاكما منطلقين أي: علمت نفسك وعلمتما أنفسكما، **(وإذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلامنا ويا غلامكم، مع أن الغلام)** في يا غلامكم **(طارىء عليه الخطاب بسبب النداء)**، وليس ذلك فيه بحسب الوضع الأصلي، **(وأنه خطاب لواحد)** وهو الغلام **(لا لاثنين)** كما في رأيتكما لمحكوم بمنعه، **(فهذا)** الذي قلنا بمنعه **(أجدر)** بالمنع؛ لأن الخطاب فيه وضعي، لا طارىء والمخاطب به اثنان لا واحد، ولقائل أن يقول: إنما امتنع نحو يا غلامك ويا غلامكما ويا غلامكم؛ لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه في حالة واحدة، كما قال الرضي: ومثل هذا مفقود في نحو أرأيتاكما، **(وإنما أجازوا غلامكيه؛ لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة)** وإنما

ويأتي تمامُ القول في «أرأيتكَ» في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتَّاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وُضِعَ علامةً للتَّأنيس كـ «قامتْ»، وزعم الجلولي أنها اسم، وهو خَرْق لإجماعهم، وعليه فيأتي في الظَّاهر بعدها أن يكون بدلاً، أو مبتدأً، والجملة قبله خبر، ويردُّه أن البدل صالحٌ للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عَوْد الضمير على ما هو بدل منه نحو: «اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم» قليلٌ، وأن تقدُّمَ الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضاً، كقوله [من الطويل]:

هو متفجع عليه، **(ويأتي تمام القول في أرأيتك في حرف الكاف إن شاء الله تعالى)** وهناك نبسط القول كما وعدنا به.

(والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث) أي: تأنيث المسند إليه **(كقامت)** هند وطلعت الشمس، **(وزعم الجلولي)** بفتح الجيم نسبة إلى جلولاء وهي قرية بناحية فارس، قال الجوهري: والنسبة إليها جلولي على غير قياس مثل حروري في النسبة إلى حروراء **(أنها اسم، وهو خرق لإجماعهم)**، وقد اغتر الصلاح الصفدي من الأدباء المتأخرين بذلك، فزعم في شرحه «للامية العجم» أن التاء من قوله:

أصالة الرأي صانتني عن الخطل وحلية الفضل زانتني لدى العطل[1]

فاعل بالفعل المذكور، **(وعليه)** يكون الإعراب محتملاً **(فيأتي في الظاهر)** حالة كونه واقعاً **(بعدها أن يكون بدلاً أو مبتدأ، والجملة قبله خبر)**، وحينئذٍ يحتمل الفعلية أن تكون ذات محل من الإعراب، وهو الرفع إن جعلت خبر المبتدأ، وأن تكون لا محل لها من الإعراب إذا جعل الظاهر بدلاً من الضمير، **(ويرده أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه)** كما في قولك: قام زيد أخوك، فأخوك وهو البدل صالح؛ لأن يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد، فإن قلت: ينتقض بنحو: أكلت الرغيف ثلثه؛ إذ ذكر المبدل منه في مثل هذه الصورة متعين؛ لكونه مفاداً للضمير فلا يستغنى عنه بالبدل، قلت: عدم الاستغناء هنا أمر عارض لا بالنظر إلى المبدل منه من حيث كونه مبدلاً منه، فلا يرد وإذا كان كذلك فالبدل في قولك: قامت هند لا يصلح لأن يستغنى به عن المبدل منه، فتقول: قام هند؛ لأن هذا لا يقال كذلك في الغالب، **(وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم» قليل)** وهذا التركيب، وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضي قلته؟! **(وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضاً كقوله:)**

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٤٢٣.

١٧٢ ـ إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

وربما وُصِلتْ هذه التاء بـ «ثُمّ» و «رُبَّ»، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

ـــ حرف الثاء ـــ

● (ثُمَّ) ويقال فيها: «فُمَّ»، كقولهم في «جَدَثٍ»: «جَدَفٌ» ـ **حرفُ عطفٍ يقتضي** ثلاثة أمور: **التشريك في الحكم، والترتيب، والمُهْلَة**، ....

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره)[١]

فقوله أبوه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهي ما أمه من محارب، والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله ملك، ومحارب قبيلة من فهر، والظاهر أن المراد بكليب رهط جرير الشاعر، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة، ووجه الرد بذلك كما مر، وهو أن يقال: تقديم الخبر الذي هو جملة وإن كان مقيساً قليل، فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير، فإن قلت: التفريع على قول خارق للإجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف؟ قلت: لزيادة التشنيع على صاحب هذا القول، يعني: أن قوله ذلك مع كونه خارقاً لإجماع القوم لا يتأتى تخريجه على وجه مستقيم، **(وربما وصلت هذه التاء)** الساكنة **(بثم ورب)** فيقال: ثمت وربت، وفات المصنف ذكر لعل، فإنها تشاركهما في ذلك تقول: لعلت زيداً يقوم، نص عليه في «التسهيل» وغيره، **(والأكثر تحريكها معهما)** أي: تحريك الثاء مع ثم ورب **(بالفتح)**، ومن شواهده في ثم قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني[٢]

(حرف الثاء)

(ثم حرف عطف، ويقال فيها: فم) بالفاء، **(كقولهم في جدث)** وهو القبر**(: جدف)**، وقولهم في الثوم وهو النبات المأكول الكريه الرائحة: فوم، وفي سيرة ابن هشام تقول: العرب التحنث والتحنف يريدون الحنيفية، فيبدلون الفاء من الثاء وهذا عكس مسألتنا، **(يقتضي)** بالمثناة الفوقية أو التحتية، وقد مر الكلام في نظيره **(ثلاثة أمور: التشريك في الحكم والترتيب والمهلة)**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٠، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨، وهمع الهوامع ١/١١٨.

(٢) تقدم تخريجه.

وفي كلٍّ منها خلاف.

فأمّا التَّشريك فزعمَ الأخفش والكوفيُّون أنه قد يتخلَّفُ، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفةً ألبتّة، وحَمَلُوا على ذلك قولَه تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجأَ مِنَ اللَّهِ إلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨] وقولَ زهير [من الطويل]:

١٧٣ ـ أَرَانـي إِذَا أَصْـبَـحْـتُ أَصْـبَـحْـتُ ذا هَـوًى
فَـثُـمَّ إِذَا أَمْـسَـيْـتُ أَمْـسَـيْـتُ غَـادِيَـا

وخُرِّجت الآيةُ على تقدير الجواب، والبيتُ على زيادة الفاء.

هذا هو أصل وضعها، (**وفي كل منها خلاف.**

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة)، وحينئذٍ فالخلاف في وقوعها زائدة غير عاطفة لا في اقتضائها التشريك مع كونها عاطفة، فالعبارة غير محررة، وفي ظاهرها تدافع (**حملوا على ذلك قوله تعالى**: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]) أي: مع سعتها ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾ أي: من فرط الوحشية والغم ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ أي: وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره، ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم، وهؤلاء هم الثلاثة الذين خلفوا مرارة بن الربيع، وكعب بن مالك، وهلال بن أمية أول أسمائهم مكة وآخر أسماء أبائهم عكة، (**وقول زهير**) بنصب قول عطفاً على المنصوب والمتقدم، أي: وحملوا على ذلك قول زهير:

(**أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت عادياً**)(١)

يقول: أصبح ذا هوى وأمسى تاركاً له متجاوزاً عنه يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه، فثم زائدة والمعنى: فإذا أمسيت، (**وخرجت الآية على تقدير الجواب**) وما بعد ثم معطوف عليه، والتقدير: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا لا ملجأ من الله إلا إليه لجؤوا إلى الله وتابوا، ثم تاب عليهم، أي: قبل توبتهم، (**والبيت على زيادة الفاء**)؛ لأنها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع بيقين، ولم تعهد زيادة ثم بيقين،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في الأشباه والنظائر ١/ ١١١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤.

وأما التَّرتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه، تمسُّكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ

فإذا دار الأمر في محل بين زيادة تلك حمل على ما عهد له نظير، دون ما لم يعهد له نظير، فإن قلت: لا شك أن العطف من جملة التوابع؛ والتابع هو الثاني الذي أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، ونحن نرى العطف يجري في الجمل التي لا إعراب لها أصلاً كقام زيد ثم قعد عمر، فكيف هذا؟ قلت: يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب في شرح «المفصل»، ونحن نورده برمته لما فيه من الفائدة.

قال رحمه الله: إن وقع بعد حروف العطف المفردات فلا إشكال.

وإن وقع بعدها الجمل، فإن كانت من الجمل التي هي صالحة لمعمولية ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل وإعرابه نحو: أصبح زيد قائماً وبكر قاعداً، وإن كانت غير ذلك فلا يخلو إما أن تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح أن يكون الفعل معطوفاً عليه باعتبار عامله، أي: اعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولاً؛ فإن كان ذلك عطف على ما تقدم باعتباره، أي: باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول؛ لتخالفهما في ذلك كقولك: أريد أن يضرب زيد عمراً ويكرم بكر خالداً، فعطفت يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة؛ لاشتراكه معه في عامله، وهو إن ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الأول ومفعوله؛ لتعذر عطفهما عليهما إذ لم يشرك معمولا الأول والثاني في عامل واحد، بخلاف الفعلين فإن معنى التشريك فيهما حاصل مراد، فيصح فيهما ما لا يصح في معمولهما، وإن كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بأن كانت الجملة اسمية أو فعلية، لكن لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفاً عليه باعتبار عامله؛ بناء على أنه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمر ومنطلق، وقام زيد وخرج عمرو، والمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجملتين، فكأنه حصل قيام زيد وخروج عمرو فيدخل في حد العطف حينئذٍ؛ لأن المعطوف يكون مقصوداً بالنسبة وهي نسبة الحصول إلى متبوعه؛ وفائدة العطف الإيذان بحصولهما وأن لا يتوهم أن المقصود الجملة الثانية، وأن الأولى من الغلط كما في بدل الغلط إذا قيل: جاء زيد عمرو فالعاطف رابط بينهما، وهذا أحسن من قول إمام الحرمين فائدة العطف في الجمل تحسين الكلام لا غير، فإنه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو وثم، ونحن قاطعون بأن معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر.

(وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه تمسكاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾) هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب، وهو

﴿مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٩]، ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ وقول الشاعر [من الخفيف]:

١٧٤ ـ إِنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ ثُـمَّ قَـدْ سَـادَ قَـبْـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهْ

سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصد بالتلاوة إلا الآية التي في سورة الزمر، وليس فيها هو الذي، وإنما هي ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ أي: ذكر وأنثى من الإبل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الأنعام، وأما الآية التي فيها: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾ فهي في سورة الأعراف وليس فيها ثم وإنما هي هكذا: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ والحاصل أنه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي وكلمة ثم، والاستشهاد حاصل بآية الزمر؛ فإن خلق حوّاء لم يكن بعد خلق الذرية، فثبت أن ثم استعملت بمعنى الواو مجازاً للاتصال الذي بينهما في معنى العطف، فالواو لمطلق العطف وثم لعطف مقيد، والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي، فيجوز أن تستعمل بمعنى الواو، فقال هؤلاء القوم بذلك تمسكاً بهذه الآية، وبقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٨] أي: ذريته وسميت الذرية نسلاً؛ لأنها تنسل، منه: أي: تنفصل وتخرج من صلبه ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾ أي: من نطفة، ﴿مِّن مَّآءٍ﴾ أي: من مني وهو بدل من الأول، ﴿مَّهِينٍ﴾ أي: ضعيف حقير، ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ﴾ أي: قومه، ﴿وَنَفَخَ﴾ أي: أدخل ﴿فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السجدة: ٩] وهذه الإضافة للتخصيص، كأنه قال: ونفخ فيه من الشيء الذي اختص هو به وبعلمه، والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية، لا الأولى؛ فإن تسوية آدم لم تكن جعل نسله من ماء مهين، وبقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وهذا خطاب لهذه الأمة، ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] فالاستشهاد واضح؛ لأن إيتاء موسى الكتاب كان سابقاً على ذلك، فلا تكون ثم للترتيب (**وقول الشاعر**) بالجر أي وتمسكاً بقول الشاعر:

(إن مـن سـاد ثـم سـاد أبـوه ثـم قـد سـاد قـبـل ذلـك جـده)[1]

بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف، ولا يستقيم وزنه إلا بإثبات قد بعد ثم، وسقطت سهواً في بعض النسخ المعتمدة، ووجه الاستشهاد به واضح؛ لأن سيادة الأب قبل سيادة الابن،

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو لأبي نواس في ديوانه ١/ ٣٤٤، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٢٨.

والجواب على الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها: أن العطف على محذوف، أي: من نفسٍ واحدة، أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

الثاني: أن العطف على ﴿وَٰحِدَةٍ﴾ على تأويلها بالفعل، أي من نفس تَوَحَّدَتْ، أي: انفردت. ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذُّرِّية أُخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ، ثم خُلِقت حوّاء من قُصَيْرَاه.

الرابع: أنّ خَلْق حوّاء من آدم لما لم تَجْزِ العادة بمثله جيء بـ «ثم» إيذاناً بترتُّبِه

وسيادة الجد قبل سيادة الأب، فالشاهد فيه في موضعين، **(والجواب عن الآية الأولى)** ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] **(من خمسة أوجه:**

أحدها أن العطف على محذوف أي: من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها) وإنما حذف لدلالة المعنى عليه، ووجه الدلالة أن من في قوله: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] بدل على أن النفس مبتدأ ومنشأ للخلق، وعلى أنها مخلوقة منشأة إذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأ للمخلوق.

(الثاني: أن العطف على واحدة على تأويلها بالفعل)، كما في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] على قراءة عاصم أي: فلق الإصباح وجعل الليل، وكما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] أي يصففن ويقبضن، فكذا تلك الآية **(أي: من نفس توحدت، أي: انفردت ثم جعل منها زوجها)**، وكان الأولى بالمصنف أن لو قال وجدت لوجهين:

أحدهما أن واحدة ليس مأخوذاً من المزيد، وإنما هو من الثلاثي وقد سمع يقال: وحد كعلم ووحد كطرق بمعنى انفرد.

الثاني أنه كان يحسن حينئذٍ تفسيره بانفردت؛ لأن استعمال وحد بهذا المعنى ليس في الشهرة كتوحد.

(الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر) بالذال المعجمة، وهي صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة، الواحدة ذرة، **(ثم خلقت حوّاء)** بالمد، وهي زوج آدم عليه السلام **(من قصيراه)** والقصيرى الضلع الأسفل، وهو أقصر الضلوع.

(الرابع أن خلق حوّاء من آدم لما لم تجر عادة بمثله جيء بثم إيذاناً بترتبه

وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس: أن «ثُمَّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: «بَلَغَني مَا صَنَعْتَ الْيَوم ثُمَّ مَا صَنَعْتَ أمْسِ أَعْجَبُ»، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب، لأنها تُصحِّحُ الترتيب والمُهْلَة، وهذا يُصحِّح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخِيَ بين الإِخبارين، ولكن الجواب الأخير أعمّ؛ لأنه يصحّ أن يُجَاب به عن الآية الأخيرة والبيت.

وقد أجيب عن الآية الثانية ....

وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه) وهذا مأخوذ من كلام الزمخشري، فإنه قال: هما آيتان من جملة الآيات، تشعيب هذا الخلق الفائت للحصر من نفس آدم، وخلق حوّاء من قصيراه إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجر بها العادة، ولم يخلق غير حوّاء من قصيرى رجل فكانت أدخل في كونها آية، وأجلب لعجب السامع، فعطفها بثم على الآية الأولى، للدلالة على مباينتها فضلاً ومزية، فهو من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود. اهـ.

وقال صاحب «الفرائد» أي: مانع يمنع من أن يكون التراخي في الوجود، ولعل خلق حوّاء من آدم بعد مدة، ورد بأن المانع ظاهر وذلك؛ لأن الجعل لم يعطف على خلق آدم، فكيف يصح أن يكون خلق حوّاء متأخراً في الوجود عن خلق الذرية.

(الخامس أن ثم لترتيب الإخبار) في الآية المذكورة **(لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب، والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب)** الأخير؛ **(لأنها تصحح الترتيب والمهلة)**، ففيها توفير معنى الكلمة الذي وضعت له عليها؛ لأن ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة، **(وهذا)** الجواب الأخير **(يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين)** ضرورة أن أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلا مهلة، ففيه تفويت بعض ما وضعت ثم له من إفادة المهلة، **(ولكن الجواب الأخير أعم)** من تلك الأجوبة؛ **(لأنه يصح أن يجاب عن الآية الأخيرة)** وهي ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٣ ـ ١٥٤]، **(والبيت)** المتضمن لسيادة الابن ثم الأب ثم الجد، فإن اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الإخبار فيهما ممكن، ووجهه في البيت أن سيادة الأب وإن كانت متقدّمة على سيادة الابن، لكن أخرها عنها؛ لأن سيادة نفسه آخرية من سيادة أبيه، وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد، ولا يخفى أن تلك الأجوبة الأربعة لا تجري في الآية الأخيرة، ولا في البيت المذكور، **(وقد أجيب عن الآية الثانية)** وهي آية السجدة

أيضاً بأنَّ ﴿سَوَّىٰهُ﴾ عطف على الجملة الأولى، لا الثانية.

وأجاب ابنُ عُصْفور عن البيت بأن المراد أن الجد أَتاه السؤدَدُ من قبل الأب، والأبَ من قبل الابن، كما قال ابن الرومي [من البسيط]:

١٧٥ ـ قَالُوا: أبو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبَانَ، قُلْتُ لَهُمْ: كَلاَّ لَعَمْرِي، وَلٰكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ

وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلاَ بابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ

(**أيضاً**) أي: بجواب آخر غير الجواب الخامس، وهو كون الترتيب باعتبار الإخبار، فإنه ممكن في هذه الآية، أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية، كما أجيب عن الأولى والثالثة فالآضية باعتبار أصل الجواب وإن كان ما أجيب عن تينك الآيتين مغايراً لما أجيب به عن هذه الآية، (**بأن سواه معطوف على الجملة الأولى**) وهي بد أخلق الإنسان من طين (**لا الثانية**) وهي جعل نسله من سلالة من ماء مهين، وحينئذٍ فالترتيب متحقق ولا إشكال، (**وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب و**) أن (**الأب**) أتاه ذلك (**من قبل الابن**)، والقبل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند، تقول: لي قبل فلان حق أي: عنده (**كما قال**) أبو العباس: (**ابن الرومي**):

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان)[1]

شيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في «القاموس»، والذي في «الصحاح» وشيبان حي من بكر وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة، وظاهر كلامهما أن وزنه فعلان من شاب يشيب، ويحتمل أن يكون في الأصل فيعلان من شاب يشوب، فحذفت الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت، وقد أسلفنا ذكر هذين الاحتمالين في الكلام على إذن، وقد صرح بهما ابن جني في «التنبيه على مشكل الحماسة»، والذرى بضم الذال المعجمة الأعالي، الواحدة ذروة بالكسر، وذروة بالضم، والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه؛ وهذا الذي قاله ابن عصفور من أن المتقدم قد يأتيه الشرف من جهة المتأخر ممكن، لكن يرد عليه في البيت أن قول الشاعر قبل

---

(١) البيتان من البحر البسيط، وهما لابن الرومي في ديوانه ٦/١٧٩، وخزانة الأدب ١١/٣٨، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٨٧.

وأما المُهْلَة فزعم الفرَّاء أنها قد تتخلَّفُ، بدليل قولك: «أَعْجَبَني مَا صَنَعْتَ الْيَوْمَ ثُمَّ مَا صَنَعْتَ أَمْسِ أَعْجَبُ»، لأن «ثمَّ» في ذلك لترتيب الإِخبار، ولا تراخي بين الإِخبارين، وجعل منه ابن مالك ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]الآية، وقد مر البحثُ في ذلك، ....

ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك؛ لأن مضمون الكلام على ما أجاب به أن سؤدد الابن سابق لسؤدد الأب وسؤدد الأب سابق لسؤدد الجد، والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء، فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده، وسيادة الأب سابقة لسيادة الجد، وقول الشاعر قبل ذلك مناف لهذا بلا شك.

وبعد فأنا أقول: لا خفاء في أن القائل بأن ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو، ويقول: بأن ذلك استعمال مجازي، ولا يشترط في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة، بل يكتفي بالعلاقة على المذهب المختار، وقد بينا وجه العلاقة المصححة فيما مر، وإذا كان كذلك فالسعي في تأويل تلك الأمثلة بما يصح الترتيب فيها نظر في أمر جزئي لا يقتضي بطلان المدعى من أصله فتأمله.

(وأما المهلة فزعم الفراء أنها قد تختلف) فتكون ثم حينئذٍ مستعملة استعمال الفاء مجازاً **(بدليل: قولك: أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب؛ لأن ثم في ذلك لترتيب الأخبار ولا تراخي بين الإخبارين)** كما تقدم ضرورة اتصال أحدهما بالإخبار.

(وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية، وقد مر البحث في ذلك) بما يقتضي أن يكون منه، حيث قال: إن الجواب الأخير وهو كون ثم لترتيب الأخبار يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة، وصرح به في «المدارك» فقال: ثم أخبركم أن آتينا موسى الكتاب.

وفي «الكشاف» إشعار به فإن فيه مانصه: فإن قلت: علام عطف قوله ثم آتينا موسى الكتاب؟ قلت: على وصاكم به، فإن قلت: كيف صح عطفه عليه بثم والإيتاء قبل التوصية؟ قلت: هذه التوصية قديمة لم تزل توصاها كل أمة على لسان نبيها، كما قال ابن عباس: محكمات لم ينسخهن شيء من جميع الكتب، فكأنه قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعظم من ذلك أنا آتينا موسى الكتاب، وأنزلنا هذا الكتاب المبارك، قال التفتازاني: ويعني بقوله: على وصاكم به جملة ذلكم وصاكم به؛ لظهور أنه ليس عطفاً على الفعلية الواقعة خبر ذلكم، وقوله والإيتاء قبل التوصية؛ لأنها في القرآن المنزل بعد التوراة بمدة، وأول الجواب يشعر بأن ثم للتراخي الزماني؛ لأن التوصية كانت قبل التوراة، وآخره يشعر بأنه للتراخي الرتبي لكون إيتاء التوراة وإنزال القرآن أعظم من تلك التوصية؛ لاشتمالها عليها وعلى أمثالها مع

والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله [من المتقارب]:

١٧٦ ـ كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

إذا الهزُّ متى جرى في أنابيب الرُّمْح يعقبه الاضطراب، ولم يَتَرَاخَ عنه.

* * *

مسألة ـ أجرى الكوفِيُّون «ثُمَّ» مُجْرَى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، ....

أحكام آخر، فنقول: تقدير الجواب أنه يرد على السائل مقدمته القائلة بأن الإيتاء قبل التوصية؛ لأنها كانت قبل التوراة ومعها وبعدها؛ لكونها مما لم يزل يوصى بها الأمم على لسان أنبيائهم، ثم يحكم بأن ثم للتراخي الرتبي دون الزماني؛ لأن ابتداء التوصية وإن كان قبل الإيتاء لكن تمامها سيما المتعلقة بهذه الأمة الظاهرة في الخطاب ليس مقدماً على الإيتاء والحاصل أنه قدح في بعض مقدمات السائل، ثم أجاب بما يتم على تقدير تسليم تلك المقدمة أيضاً ثم في تقريره إشارة إلى أن قوله وهذا كتاب أنزلناه إليك عطف على آتينا موسى الكتاب، داخل في حيز ثم ولم يذكر على أسلوب آتينا موسى الكتاب، فلم يقل: وأنزلنا إليك هذا الكتاب المبارك إظهاراً لشرفه ومزية رتبته، ولهذا جعل الفاصل ثم لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون، وهاهنا لعلكم ترحمون هذا كلامه، **(فالظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله:**

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب)[1]

الرديني صفة للرمح يقال: رمح رديني وقناة ردينية قال في «الصحاح»: زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة، وكانت تقوم القنا بخط هجر، والعجاج الغبار والأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب، **(إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه)** وهذا ظاهر كما قال، وانظر هل يمكن أن يعود ضمير اضطرب إلى العجاج.

(مسألة: أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط) بأن مضمرة، وهذه المسألة لم يذكرها في «التسهيل»، وإنما ذكر أن «أن» الناصبة قد تضمر بعد الواو والفاء الواقعتين بعد مجزومي أداة شرط أو بعدهما، فمثال القسم الأول إن تأتي وتحسن إلى أكافئك بنصب تحسن، وإن تأت فتحدثني أحسن إليك بنصب تحدث، والتقدير فيهما إن يكن منك إتيان وإحسان أو إتيان فحديث، ومثال القسم الثاني بعد الواو قوله:

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه ص ٢٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٦٣، والجنى الداني ص ٤٢٧.

واستُدِلَّ لهم بقراءة الحسن ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب ﴿يُدْرِكَ﴾. وأجراها ابنُ مالك مجراهما بعد الطَّلب، فأجاز في قوله ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائمِ الَّذِي لا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» ثلاثة أوجه: الرفْع: بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية، ....

ومن يعتزل عن قومه لا يزل يرى مصارع مظلوم مجراً ومسحباً

وتدفن منه الصالحات وإن يسيء يكن ما أساء النار في رأس كبكبا[١]

كبكب اسم جبل منع من الصرف على إرادة البقعة، تقول: إن الغريب لا يزال يظلم وتخفى محاسنه كإخفاء الميت في القبر، وتظهر مساويه كإظهار النار على رأس الجبل العالي، وهذا على رواية من نصب تدفن، ومثال ذلك بعد الفاء: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] على قراءة من نصب يغفر والمصنف قيد نصب المضارع المقرون بثم بكونه بعد فعل الشرط، ومسألة الفاء والواو غير مقيدة بذلك، فينبغي أن يحرر مذهب الكوفيين في المسألة، والظاهر أن لا فرق بين وقوعه بعد فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزاء جميعاً، (**واستدل لهم بقراءة الحسن،** ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] **بنصب**) الفعل من (**يدركه**) بإضمار أن، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط، والتقدير: من يقع خروجه مهاجراً ثم إدراك الموت له فقد وقع أجره على الله، (**وأجراها ابن مالك**) أي أجرى ثم (**مجراهما**) أي: مجرى الفاء والواو (**بعد الطلب**) نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولا تدن من الأسد فيأكلك، (**فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه»**[٢] **ثلاثة أوجه:**

(**الرفع**) على الاستئناف (**بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية**) عند حملة الحديث، وتقدير هو ليس لأجل كونه متعيناً ولا بد، وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفاً كما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستئناف، وهذا مقتض لأن تكون ثم استئنافية لا عاطفة كما أن الواو تقع كذلك، وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء، وقد صرح صاحب «رصف المباني» فيما حكاه ابن قاسم عنه أن ثم تقع حرف ابتداء، وقد فات المصنف عد هذا القسم.

---

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ص ١٦٣، وجمهرة اللغة ص ١٧٧، ولسان العرب ١/ ٤٥٤ (زيب).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عند البول في الماء الراكد (٢٨٢)، والنسائي كتاب الطهارة، باب الماء الدائم (٥٨)، وأبو داود، كتاب الطهارة، باب البول في الماء الراكد (٦٩).

والجزم بالعطف على موضع فعل النَّهي، والنصب قال: بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع؛ فتوهَّم تلميذه الإمام أبو زكريا النّووي، رحمه الله، أن المراد إعطاؤها حُكْمَهَا في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب، لأنه يقتضي أن المنهيَّ عنه الجمعُ بينهما، دون إفراد أحدهما؛ وهذا لم يَقُلْه أحد، بل البول منهيٌّ عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى.

وإنّما أراد ابن مالك إعطاءَها حكمها في النصب، لا في المعيّة أيضاً، ثُمَّ ما أورده إنما جاءَ من قِبَلِ المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليلٌ آخر عَلَى عَدم إرادته؛ ....

(والجزم بالعطف على موضع فعل النهي)؛ لأنه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد، فليس بمعرب لفظاً ولا تقديراً، وإنما هو في محل جزم فلهذا عبر المصنف بالموضع، وهو مبني على المذهب المشهور، وأما على قول من يرى أن اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتض للبناء فهو معرب تقديراً، والعطف حينئذٍ ليس على الموضع وإنما هو على الفعل المعرب باعتبار إعرابه المقدر.

(والنصب، قال) ابن مالك **(بإعطاء ثم حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الإمام)** محيي الدين **(أبو زكريا)** يحيى **(النووي)** نسبة إلى نوى وهي بلدة بالشام **(رحمه الله تعالى أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال)** في شرح مسلم: **(لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما)** أي: بين البول في الماء الدائم والاغتسال منه **(دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد بل البول)** في ذلك الماء **(منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه أم لا. اهـ)** كلام النووي، **(وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب لا في المعية أيضاً)**، وأنا أقول: ليست المعية حكماً من أحكام الواو التي ينتصب بعدها المضارع، وإنما المعية معناها ومدلولها الذي وضعت هي بإزائه، وحكمها انتصاب المضارع بعدها بإضمار أن، وكلام المصنف مشعر بأن المعية من أحكام الواو حيث قال: إعطاؤها حكمها في النصب لا في المعية أيضاً، وإنما كان ينبغي أن يقول: إنما المراد إعطاؤها حكمها في النصب، ولم يرد المعية أصلاً، **(ثم ما أورده)** النووي من أنه يلزم أن لا يكون إفراد أحدهما منهياً عنه **(إنما جاء من قبل المفهوم)**، وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، بأن يكون حكماً لغير المذكور وحالاً من أحواله **(إنما جاء من قبل المفهوم)** وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، بأن يكون حكماً لغير المذكور وحالاً من أحواله **(لا المنطوق)** وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق، **(وقد قام دليل آخر على عدم إرادته)** أي: إرادة المفهوم الذي مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر، وذلك الدليل هو الإجماع القائم على النهي عن الفسد والنصوص الواردة فيه، فإذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منهياً عنه قطعاً؛ لأنه مؤد إلى فساده والله لا يحب الفساد.

ونظيرهُ إجازةُ الزجّاج والزمخشريّ في: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] كون ﴿تَكْتُمُوا﴾ مجزوماً، وكونَه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجميع.

تنبيه ـ قال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١]: معناه أهنالك، وليست «ثمّ» التي تأتي للعطف، انتهى. وهذا وهم اشتبه عليه ثُمَّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها.

● **(ثَمّ) بالفتح ـ اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد،** نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤]، ....

(ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في) قوله تعالى: (﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] كون تكتموا مجزوماً داخلاً تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا، **(وكونه منصوباً)** بإضمار أن **(مع أن النصب معناه النهي عن الجمع)**، وقد صرح الزمخشري بذلك فقال: والواو بمعنى الجمع أي: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، قال: والمراد بلبس الحق بالباطل كتبهم في التوراة ما ليس منها، وبكتمانهم الحق أن يقولوا لا نجد في التوراة صفة محمد أو حكم كذا، أو تمحوا كذا وتكتبوه على خلاف ما هو عليه، فهذا الذي أجازه الزجاج والزمخشري في الآية نظير ما أجازه ابن مالك في الحديث، مع أنه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث، وذلك بأن يقال: النهي عن الجمع بين اللبس والكتمان يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون الكتمان والعكس، كما في مسألة السمك واللبن، وجوابه أن النهي عن الجمع إن دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فإنما هو حيث لم يقم دليل على المنع، والدليل هنا قائم فإنه قد علم أن كلاً من هذين الأمرين قبيح، غير أنه جمع بينهما لإفادة المبالغة في النعي عليهم وإظهار قبيح أفعالهم، من كونهم جامعين بين الفعلين اللذين إذا انفرد كل منهما كان مستقلاً بالقبح والشناعة.

(تنبيه قال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] **معناه أهنا لك وليست ثم التي تأتي للعطف. اهـ)** كلامه، وهو صريح لا يقبل تأويلاً، ولا شك في أنه سهو **(وهذا وهم)** ظاهر **(اشتبه عليه ثم المضمومة بالثاء بالمفتوحة)** والإنسان محل النسيان.

(ثم)

(بالفتح اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤]) وكثيراً ما يستعمله المصنفون وقد يتراءاى أنهم استعملوه للقريب، فإنهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا، وكأنهم نزلوا المتقدم منزلة البعيد؛ لانقضائه والفراغ منه أوعدوه بعيد

وهو ظرف لا يتصرَّف؛ فلذلك غُلِّط مَن أعربَه مفعولاً لِـ «رأيت» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، ولا يتقدّمه حرف التنبيه ولا يتأخَّرُ عنه كافُ الخطاب.

ـ حرف الجيم ـ

● (جَيْرَ) بالكسر على أصلِ الْتقاء الساكنين كـ «أَمْسِ»، وبالفتح للتَّخفيف كـ «أَيْنَ» و «كَيْفَ» ـ حرفُ جواب بمعنى «نَعَمْ»، لا اسم بمعنى: «حقًّا» فتكون مصدراً، ولا بمعنى «أبداً» فتكون ظرفاً، وإلاَّ ....

المنزلة باعتبار شرفه **(وهو ظرف)** مكان **(لا يتصرف)** أي: لا يستعمل غير ظرف ولا يجر بغير من **(فلذلك غلط)** بالبناء للفاعل واللام خفيفة مكسورة، أو للمفعول وهي شديدة مكسورة **(من أعربه مفعولاً لرأيت)** أي: مفعولاً به، إنما ترك التقييد بقوله به؛ لأنه شاع عندهم إرادة المفعول به عند عدم التقييد **(في قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ووجه الغلط أو التغليط أن في جعله مفعولاً به إخراجاً له عما وضع عليه من ملازمة الظرفية، وإنما هو ظرف والمعنى: وإذا رأيت في الجنة، وليس لرأيت مفعول به ظاهر ولا مقدر ليشيع في كل مرئي، والتقدير: وإذا وقعت رؤيتك في الجنة ورأيت نعيماً وملكاً كبيراً **(ولا يتقدمه حرف التنبيه)** فلا يقال هاثم إجراء له في المنع مجرى ذلك المقرون باللام؛ لأنه بمثابته في البعد، **(ولا يتأخر عنه كاف الخطاب)** فلا يقال: ثمك كما يقال: ذاك؛ لأن ثم تدل على البعد بذاتها فلا حاجة إلى داخل ما يفيده فيها والله تعالى أعلم.

(حرف الجيم)

(جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس) قالوا: وإنما كان الأصل أن يحرك بالكسر؛ لأن الجزم في الأفعال عوض الجر في الأسماء، وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً منه، فإن جر بغير الكسر فذلك لعارض، **(وبالفتح للتخفيف كأين وكيف)**، قال ابن قاسم: والكسر أشهر فيها **(حرف جواب بمعنى نعم)** فيكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب **(لا اسم بمعنى حقاً فتكون مصدراً)**، قال ابن مالك: وذلك لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه حقاً فإلحاقها بنعم أولى، وأيضاً فإن لها شبهاً بنعم لفظاً واستعمالاً، ولذلك بنيت قلت: وفيه نظر، فإن المشابهة اللفظية بينها وبين نعم منتفية، ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما ثلاثي الحروف أمر لا يلتفت إليه، ثم إنه معترف بأنها حرف فكيف يتطلب سبب بنأيها، **(ولا)** اسم بمعنى **(أبداً فتكون ظرفاً)** زمانياً **(وإلا)** تكن حرفاً بل كانت اسماً

لأُعربت ودخلَتْ عليها «أل» ولم تؤكَّدْ «أجَلْ» بـ «جير» في قوله [من الطويل]:

١٧٧ ـ وَقُلْنَ: عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

ولا قوبل بها «لا» في قوله [من الرجز]:

١٧٨ ـ إذَا تَقُولُ لا ابْنَةُ الْعُجَيْرِ تَصْدُقُ، لاَ إذَا تَقُولُ جَيْرِ

وأما قولُه [من الوافر]:

بمعنى حقاً أو أبداً (**لأعربت ودخلت عليها أل**)، وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة إدخاله اللام على جواب إن الشرطية، وقد مر مثله ومناقشة معنوية من جهة أن صدق الملازمة بين كونها اسماً بمعنى حقاً أو أبداً، وبين الإعراب ودخول أل عليها ممنوع، وسنده ما التي بمعنى شيء ونحوها، وسنبين وجه البناء عند من جعلها كحقاً، وأما عند من جعلها كأبداً فالبناء مشكل، (**ولم تؤكد**) بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير يعود إلى جير، والمفعول هو قوله: (**أجل**) ويوجد في بعض النسخ بالبناء للمجهول والنائب هو أجل، وبعد ذلك لفظ بجير فالنسخة هكذا، ولم تؤكد أجل بجير في قوله:

وقلن على الفردوس أول مشرب (أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره)[1]

الفردوس البستان، والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المنثلم، كذا في «الصحاح»، ووجه الاستدلال أن أجل حرف بمعنى نعم وقد أكدت بجير فيلزم أن تكون مثل أجل، ولمن ذهب إلى أن جير بمعنى حقاً أن يمنع كونها مؤكدة لأجل في البيت؛ لاحتمال أن يكون المعنى نعم يحق ذلك أو يقع ذلك حقاً لكن يطالب بسبب البناء، وقد يجيب بأنها بنيت لموافقتها لجير الحرفية لفظاً ومعنى إن كان هذا القائل يرى أن جير ترد حرفاً واسماً، (**ولا قوبل بها لا في قوله:**

إذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا إذا تقول جير)[2]

يعني أنها تصدق إذا قالت: لا، ولا تصدق إذا قالت: نعم، والعجير بعين مهملة وجيم وراء اسم رجل، (**وأما قوله:**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمضر بن ربعي في ديوانه ص ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٦٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٣. اهـ.

(٢) البيت من الرجز، ولم أعثر عليه.

١٧٩ ـ وَقَائِلَةٍ: أَسِيتَ، فَقُلْتُ: جَيْرِ أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ

فخرج على وجهين:

أحدهما: أن الأصل: جَيْرِ إنَّ، بتأكيد «جَيْر» بـ «إنَّ» التي بمعنى: «نَعَمْ»، ثم حذفت همزة «إنَّ» وخفِّفت.

الثاني: أن يكون شَبَّهَ آخر النصف بآخر البيت، فنونه تنوينَ الترنمِ، وهو غير مختص بالاسم، وَوَصل بنية الوقف.

* * *

● (جَلَلْ) حرف بمعنى: «نعم»، حكاه الزجّاجُ في كتاب الشجرة، ....

وقائلة أسيت فقلت جيرِ أسي إنني من ذاك إنه)[1]

أسيت على وزن علمت أي: حزنت، وأسى خبر مبتدأ محذوف أي: أنا أسى أي حزين والإشارة بذلك راجعة إلى الحزن أي: إني مخلوق من الحزن ولا يجوز أن يكون أسى خبر إن، ومن ذاك متعلقاً به؛ لأن خبر الحرف الناسخ لا يتقدم عليه وإنه إما بمعنى نعم والهاء للسكت، أو إن الناسخة والخبر محذوف أي إنه أي: إن الأمر كذلك (**فخرج على وجهين:**

أحدهما أن الأصل جير إن بتأكيد جير بإن التي بمعنى نعم، ثم حذفت همزة إن وخففت) بحذف نونها الثانية، وهذا بعيد إذ لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف إن التي بمعنى نعم ولا حذف.

(**الثاني أن يكون**) الشاعر (**شبه آخر النصف**) الأول (**بآخر البيت فنونه تنوين الترنم، وهو غير مختص بالاسم**) بل يكون في الفصل والحرف أيضاً، (**ووصل بنية الوقف**) وهذا التخريج ظاهر التعسف، وبقي على المصنف قول آخر في جير لم يحكه، وهو أن يكون اسم فعل حكاه ابن أبي الربيع، وحكى الرضي عن عبد القاهر أنه اسم فعل بمعنى أعرف، قال الرضي: ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق.

(جلل)

(**حرف بمعنى نعم، حكاه الزجاج في كتاب «الشجرة»**) «رصف المباني» وليس لها في كلام

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو الأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١١١، والدرر ٤/ ٢٤٤.

واسم بمعنى «عظيم» أو يَسِير» أو «أجَل».

فمن الأول قوله [من الكامل]:

١٨٠ ـ قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا ـ أُمَيْمَ ـ أَخِي، فَإِذا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَئِنْ عَفَوْتُ لأَعْفُونْ جَلَلاً، وَلَئِنْ سَطَوْتُ لأُوهِنَنْ عَظْمِي

العرب إلا معنى الجواب خاصة، يقول القائل: هل قام زيد؟ فتقول في الجواب: جلل، أي: نعم، **(أو اسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل)** وهذا لا ينبغي للمصنف عده؛ لأن الكلام في جلل المبنية على السكون، ولا تكون إلا حرفاً لا ينبغي أيضاً عدها؛ لأنه إنما يذكر في هذا الباب الحروف، وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وما تمس الحاجة إلى ذكره من فعل جامد أو اسم معرب يختص عن غيره من المعربات مثل كل، وجلل الاسم بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم له يختص به دونها، ومجرد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره، وإلا فما باله لم يقل في نعم: إنها تكون اسماً وهي واحدة الأنعام، ولم يقل في إلى: إنها تكون اسماً بمعنى النعمة واحدة الآلاء.

(فمن الأول) وهو ورودها اسماً بمعنى عظيم:

(قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت يصيبني سهمي
فلئن عفوت لأعفون جللاً ولئن سطوت لأوهنن عظمي)[1]

أميم ترخيم أممية ارتكبه في غير النداء؛ للضرورة، ولكنه رخم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف، وهي اللغة الفصحى، فإن قلت: أي دليل عليه فإن الميم هنا مفتوحة نويت المحذوف أم لم تنوه؛ إذ هو مفعول قتلوا؟ قلت: الدليل عليه ترك التنوين؛ لأنه اعتد بالمحذوف فمنعه الصرف، فإن قلت: لعله إنما منع للضرورة لا للاعتداد بتاء التأنيث المحذوفة، قلت: هذا مصير إلى القول المرجوح فإن المصروف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح، وجللاً إما صفة مصدر محذوف أي: عفواً عظيماً أو منصوب على إسقاط الخافض؛ أي: لا عفواً عن عظيم وإنما تكتب نون التوكيد الخفيفة هنا بالألف لعدم الإلباس كما في لنسفعاً، والسطو القهر بالبطش، وأوهن أضعف.

---

(١) البيتان من البحر الكامل، وهما للحارث بن وعلة في الدرر ٥/ ١٢٣، ولسان العرب ١١/ ١١٨ (جلل)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٣.

ومن الثاني قول امرىء القيس وقد قُتِل أبوه [من المتقارب]:

١٨١ ـ بِقَـتْـلِ بَـنِـي أَسَـدٍ رَبَّـهُـمْ ... أَلاَ كُـلُّ شَـيْءٍ سِـوَاهُ جَـلَـلْ

ومن الثالث قولهم: «فَعَلْتُ كَذَا مِنْ جَلَلِكَ» وقال جميل [من الخفيف]:

١٨٢ ـ رَسْمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـهْ ... كِـدْتُ أَقْـضِـي الْـحَـيَـاةَ مِـنْ جَـلَـلِـهْ

فقيل: أراد من أجْلِه، وقيل: أراد من عظمه في عَيْني.

ـ حرف الحاء المهملة ـ

● (حاشا) على ثلاثة أوجه:

أحدها: **أن تكون فعلاً متعدّياً متصرّفاً**؛ تقول: «حاشَيْتُه» بمعنى استَثْنيتُه، ....

(ومن الثاني) وهو ورودها اسماً بمعنى يسير **(قول امرىء القيس وقد قتل أبوه)** حجر بن عمرو الكندي:

بقتل بني أسد ربهم ... **(ألا كل شيء سواه جلل)**[1]

(ومن الثالث) وهو ورودها اسماً بمعنى أجل **(قولهم: فعلت ذلك من جللك، وقال:**

رسم دار وقفت في طلله ... كدت أقضي الغداة من جلله)[2]

رسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض، والطلل ما شخص من آثارها، وأقضي أي: أموت، والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، **(فقيل: أراد من أجله)** وهذا الظاهر، **(وقيل: أراد من عظمه في عيني)** وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به، وإنما هو بمعنى العظم، فلو قال: أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسباً، والله أعلم بالصواب.

(حرف الحاء)

(حاشا على ثلاثة أوجه:

أحدها أن تكون فعلاً) متعدياً **(متصرفاً تقول: حاشيته بمعنى استثنيته)** وأحاشيه، حكاه ابن سيده، والظاهر أنه مشتق من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً، فمعنى حاشيت زيداً قلت: حاشى زيد

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٦١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ٨/ ٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ٧٧.

ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أُسامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِليَّ ما حاشى فاطمةَ»، ما: نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ فاطمة. وتوهَّم ابنُ مالك أنَّها «ما» المصدريَّة، و «حاشا» الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدلّ به على أنه قد يقال: «قامَ القَوْمُ ما حَاشا زَيْداً»، كما قال [من الوافر]:

١٨٣ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ، مَا حَاشَا قُرَيْشاً ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ

ويردُّه أنَّ في معجم الطبراني: «ما حاشا فاطمة ولا غَيْرَها»، ودليلُ تصرُّفه ....

كما تقول: لوليت إذا قلت: لولا ولا ليت إذا قلت: لا لا، **(وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة»[1] ما نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية؛ بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام)** فيكون قد استثنى فاطمة، والمعنى أسامة أحب الناس إلي إلا فاطمة فإنه ليس أحب إلي منها، فيحتمل أن تكون هي أحب إليه، ويحتمل أن يكونا متساويين في الحب **(فاستدل به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيداً كما قال:**

رأيت الناس ما حاشا قريشاً ... فإنا نحن أفضلهم فعالا)[2]

الفعال بفتح الفاء الكرم، وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح، والمعنيان جائزان في البيت، والظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي: دوننا، ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الأخفش في مثل زيد فقائم، **(ويرده)** أي: يرد الاستدلال المذكور **(أن في معجم الطبراني)** الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد منسوب إلى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة، وهي قصبة الأردن **(ما حاشا فاطمة ولا غيرها)** فزيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي، ويتعين حينئذٍ أن تكون ما نافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك، ويكون هذا من كلام الراوي قلت: وهذا ليس بقاطع إذ يحتمل أن تكون لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوف على فاطمة، والمعنى: ولا أستثني أنا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام، ولا تعارض حينئذٍ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمله، والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، **(ودليل تصرفه)** أي: تصرف

---

(١) أخرجه أحمد (٥٦٧٤)، وذكره الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر ص ٤٧.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للأخطل في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٧، والدرر ٣/ ١٨٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

قولُه [من البسيط]:

١٨٤ ـ وَلاَ أَرى فاعِلاً فِي النَّاس يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الاقْوَامِ مِنْ أحَدِ

وتوهَّم المبرّدُ أن هذا مُضارع «حاشا» التي يُسْتثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمّنه معنى الحرف.

الثاني: أن تكون تنزيهيّة؛ نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] وهي عند المبرّد وابن جني والكوفِيّين فعلٌ. قالوا: لتصرُّفهم فيها بالحذف، ولإِدخالهم إيَّاها على الحرف، وهذان الدَّليلان ينفيانِ الحرفية، ولا يُثبتانِ الفِعليّة.

حاشي المحكوم بفعليته **(قوله)** أي النابغة:

(ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد[1]

وتوهم المبرد أن هذه) الكلمة وهي أحاشي المذكورة في البيت **(مضارع حاشا التي يستثنى بها)** وليس كذلك، **(وإنما تلك حرف أو فعل جامد؛ لتضمنه معنى الحرف)** الاستثنائي.

(الثاني) من أوجه حاشا **(أن تكون تنزيهية)** أي: تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء **(نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾)** ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته، فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى: إن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه، فيكون آكد وأبلغ قال تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل، **(وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف)** فإن الأصل حاشا بالألف فحذفت في حاش لله، **(ولإدخالهم إياها على الحرف في حاش لله)** وحاشا لله بحذف الألف [و] إثباتها **(وهذان الدليلان ينفيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية)**، وجزم المصنف رحمه الله بانتفاء الحرفية اعتماداً على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة.

أما الأول فلأن الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه، نحو: سو أفعل وسف أفعل في سوف أفعل.

وأما الثاني فقد قال شارح «الكتاب»: لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر؛ فإن اللام في حاشا لله زائدة، عوضت عما حذف من حاشا، قلت: وفيه بعد، لأنه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشيء، تدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف، وقد يقال أيضاً: ولو

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠، وأسرار العربية ص ٢٠٨.

قالوا: والمعنى في الآية: جانَبَ يوسفُ المعصيَةَ لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويلُ في مثل: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] والصحيحُ أنها اسمٌ مُرادِف للبَرَاءة من كذا؛ بدليل قراءة بعضهم: ﴿حَاشاً للَّهِ﴾ بالتنوين، كما يقال: «بَرَاءةٌ للَّهِ مِنْ كَذَا»، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿حَاشَ اللَّهِ﴾ كـ «معاذ الله» ليس جارّاً ومجروراً كما وَهم ابن عطيّة، لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخُولِها على اللام في قراءةِ السبعة، والجارّ لا يدخل على الجارّ، وإنما تُرِكَ التنوين في قراءتهم ......

كانت اللام عوضاً عن الألف المحذوفة لم تجامعها، وقد اجتمعتا في قراءة بعض السبعة ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾، بإثبات الألف، ويجاب عن ذلك بأن اللام عند ثبوت الألف ليست عوضاً، لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضيتها عن المحذوف، فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه، **(قالوا: والمعنى في الآية)** التي هي ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾، **(جانب يوسف المعصية؛ لأجل الله ولا يتأتى مثل هذا في** ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا) إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، فإن هذا ليس مقام التبرئة من المعصية، وإنما هو مقام التعجب من الحسن البارع، **(والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة)** وفي بعض النسخ مرادف للتنزيه **(بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين، كما يقال براءة)** وفي النسخة التي ثبت فيها لفظ التنزيه تنزيهاً لله من كذا، **(و)** إذا بنينا **(على هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله، وليس جاراً ومجروراً كما توهم ابن عطية؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء)** وليس هنا استثناء، وقد ذكر النبلي شارح «الحاجبية» أن حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء، ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية: في حروف الجر: وحاشا في الاستثناء، وزعم أنه يقال: حاشا زيد أن يقوم على الابتداء والخبر، والتقديم والتأخير كما تقول: على زيد أن يقوم نقله المصنف عنه في حواشي «التسهيل»، ولم يتعقبه بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك، **(ولتنوينها في القراءة الأخرى)** والتنوين لا يدخل الحرف، **(ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار)** إلا شذوذاً كقوله:

فلا والله لا يلفى لما بي ... ولا للما بهم أبداً دواء[1]

ولابن عطية أن يقول: إنما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام، والكلمة تستعمل اسماً وحرفاً، فحيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية، وحيث انتفيا جاز الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف، **(وإنما ترك التنوين في قراءة الجماعة**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/٣٠٨، والدرر ٥/١٤٧، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣.

لبناءِ «حاشَا»، لشبهها بـ «حاشا» الحرفيّةِ. وزعم بعضُهم أنها اسم فعل ماضٍ بمعنى: «تبرَّأت»، أو «بَرِئْتُ»، وحامِلُه على ذلك بناؤها، ويردُّه إعرابُهَا في بعض اللغات.

الثالث: أن تكون للاستثناء؛ فذهب سيبويه وأكثرُ البصريّين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة «إلاَّ» لكنها تجرُّ المستثنى، وذهب الْجَرْمِيُّ ....

لبناء حاشى لشبهها بحاشا الحرفية) لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلأن الحرفية للاستثناء، فهي لإخراج مجرورها مما قبلها، أو التنزيهية لتنحية ما بعدها عن السوء وإبعاده منه، وهو شبيه بمعنى الإخراج، ولا يريد المصنف لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ فقط؛ لأن ذلك بمجرده غير كاف في البناء ألا ترى أن إلى بمعنى النعمة مشابه في اللفظ لإلى الحرفية، ومع ذلك لم تبن؛ لانتفاء كمال المشابهة؛ لفقد الشبه المعنوي.

(وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت) وأظنه أراد بهذا البعض ابن الحاجب؛ فقد وقع له في شرح «المفصل» عند تفسير الزمخشري لحاشا الله ببراءة الله أن قال: والأولى أن يقال: إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى برىء الله من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيهات هيهات لما توعدون، ولعله - يعني الزمخشري - لم يقصد إلا اسم الفعل، وفسره بالمصدر؛ لكونه اسماً فقصد إلى تفسيره باسم، ولذلك نصب براءة ولا ينصب إلا بفعل مقدر فكان المعنى برىء الله، وحاصله التفسير بالفعل وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل، هذا كلامه، فإن كان المصنف أراده فابن الحاجب لم يقل: إن حاشا اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت، وإنما قال: بمعنى تبرأت؛ لأنه يرى أن اسم الفعل ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلاً، وفي المسألة خلاف، **(وحامله على ذلك)** الذي ادعاه من كونها اسم فعل **(بناؤها)** وفيه نظر إذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل، حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملاً على القول بأنها اسم فعل، **(ويرده إعرابها في بعض اللغات)**؛ لأنه لا شيء من أسماء الأفعال بمعرب، وكأن المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا لله بالتنوين؛ فإنه معرب منصوب مثل تنزيهاً، وتنوينه تنوين تمكين، وفيه نظر؛ لجواز أن يكون مبنياً وتنوينه تنوين تنكير، ومثله ليس بعزيز في أسماء الأفعال.

(الثالث) من أوجه حاشا **(أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف، وأنها بمنزلة إلا لكنها تجر المستثنى)** حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى، كقولك: ضربت القوم حاش زيد ولذلك لا يحسن ضل الناس حاش زيد، لفوات معنى التنزيه، كذا قال ابن الحاجب: وبه يتقوى الشبه بين حاشا التنزيهية وحاشا الحرفية، **(وذهب الجرمي)**

والمازني والمبرّد والزجّاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تُسْتَعْمَل كثيراً حرفاً جارّاً، وقليلاً فعلاً متعدّياً جامداً لتضمُّنهِ معنى «إلاّ»، وسمع «اللّهُمَّ اغْفِر لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغ» وقال [من الكامل]:

١٨٥ - حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ، إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ والشَّتْمِ

ويروى أيضاً «حاشا أبي» بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال [من الرجز]:

بفتح الجيم (والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، أو قليلاً فعلاً متعدياً جامداً؛ لتضمنه معنى إلا، وسمع) فيما حكاه الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم: (اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وأبا الأصبغ) بفتح الهمزة وإعجام الغين وإهمال الصاد، وهذا كلام نثر لا شعر كما قد توهم (وقال:

حاشى أبا ثوبان إن به ضناً على الملحاة والشتم)[1]

بنصب أبا بحاشا والضن بكسر الضاد المعجمة البخل، مصدر قولك: ضننت بالشيء أضن له بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، والملحاة بفتح الميم وسكون اللام اللوم، والشتم السب، قال ابن مالك: كثير من النحاة ينشده على هذا الوجه، وليس كذلك إنما هما بيتان صورتهما:

حاشى أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة قدم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا على الملحاة والشتم

فأخذوا صدر البيت الأول فركبوه مع عجز البيت الثاني، والصواب ما ذكرناه، وعلى الصواب أنشده ابن عصفور إلى هنا كلامه، والبكمة الخرس أي: ليس بذي بكمة والقدم العي، ويروى أيضاً حاشى أبي في البيت بالياء، وكذا روي، وأبي في ذلك النثر مع خفض الشيطان (ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ص ٢١٨، والجنى الداني ص ٥٦٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٨٠، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٢.

إنَّ أبَـــاهَـــا وَأبَـــا أَبَـــاهَـــا قـد بَـلَـغَـا فِـي الْـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا

وفاعل «حاشا» ضميرٌ مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القومُ حاشا زيداً» فالمعنى: جَانَبَ هو - أي قيامُهم، أو القائمُ منهم، أو بعضُهم - زيداً.

● (حتى) حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: **انتهاء الغاية**، وهو الغالب، ....

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا)(١)

فاستعمل الأب مقصوراً معرباً بحركات مقدرة **(وفاعل حاشا غير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها)**، فيقال في ذلك النثر مثلاً التقدير: جانب هو أي: الغفران الشيطان، **(أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: قام القوم حاشى زيداً. فالمعنى: جانب هو أي: قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيداً)** وفيه لف ونشر مرتب، والقولان الأولان ظاهران، وأما القول الأخير ففيه نظر؛ لأن المقصود من قولك: قام القوم حاشا زيداً، وكذا في خلا زيداً وعدا زيداً أن زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم إياه خلوا الكل، ولا مجاوزة الكل قاله الرضي، وقد يقال: يجوز أن يراد ببعضهم من عدا المستثنى، فلا يتم ما قاله لكن إطلاق البعض على الأكثر قليل، ومثل هذا الترتيب شائع كثير.

(حتى)

قال في «التسهيل» وإبدال حائها عينا لغة هذيلية، وفي «العباب» قال الفراء: حتى لغة قريش وجميع العرب إلا هذيلاً وثقفياً؛ فإنهم يقولون: عتى قال وأنشدني به بعض أهل اليمامة:

لا أضـــع الـــدلـــو ولا أصـــلـــي عـــتـــىٰ أرى عـــلـــتـــهـــا تـــولـــي

صـــوادراً مـــثـــل قـــبـــاب الـــتـــل(٢)

ولما قرأ ابن مسعود عني حين أرسل إليه عمر أن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فاقرىء الناس بلغة قريش. **(حرف يأتي لأحد ثلاثة معان:**

انتهاء الغاية) نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

---

(١) صدر بيت من الرجز، عجزه: قد بلغا في المجد غايتاها، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨، وله أو لأبي النجم في الدرر، وله أو الرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥. اهـ.

(٢) الرجز لبعض أهل اليمامة في الفائد ٢/ ٣٩.

والتَّعليل، وبمعنى «إلاَّ» في الاسْتِثْناءِ، وهذا أقلّها، وقلَّ مَنْ يذكره.

وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: **أن تكون حرفاً جارّاً بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل**، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنّ لمخفوضها شرطين، أحدهما عامّ، وهو أن يكون ظاهراً لا مُضمراً، خلافاً للكوفيّين والمبرّد، فأما قوله [من الوافر]:

١٨٦ ـ أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لاَ تَخِيبُ

فضرورة؛ واختُلف في عِلَّة المنع، فقيل: هي أنَّ مجرورَها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كبعضٍ منه، فلم يمكن عودُ ضميرِ البعض على الكل، ويردُّه أنَّه قد يكون ضميراً حاضِراً كما في البَيت، فلا يعودُ على ما تقدَّم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدَّم غير الكل، كقولك: «زَيْد ضَرَبْتُ ....

(والتعليل) نحو: أسلم حتى تدخل الجنة.

(وبمعنى إلا في الاستثناء) نحو: لا يكون فلان عالماً حتى يحل المشكلات، **(وهذا أقلها وقل من يذكره، وتستعمل حتى على أحد ثلاثة أوجه:**

أحدها أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة إلى في المعنى) وهو الدلالة على انتهاء الغاية، **(والعمل)** وهو الجر **(ولكنها تخالفها من ثلاثة أمور:**

أحدها أن لمخفوضه شرطين:

أحدهما عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد فأما قوله:

أتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب[1]

فضرورة) فلا يسوغ ارتكاب مثل ذلك في السعة، **(واختلف في علة المنع فقيل: هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضاً لما قبلها أو كبعض مثله، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويرده أمران:)**

أحدهما **(أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت، فلا يعود على ما تقدم.**

و) الثاني **(أنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل، كقولك: زيد ضربت**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/١١١، وهمع الهوامع ٢/٢٣.

القَوْمَ حَتَّاهُ»؛ وقيل: العلّة خشية التباسها بالعاطفة، ويردّه أنها لو دخلت عليه لقِيلَ في العاطفة: «قاموا حتَّى أنتَ، وأكرمتهم حتَّى إياك» بالفَصل، لأنَّ الضميرَ لا يتَّصل إلاَّ بعامله، وفي الخافضة «حتَّاك» بالوصل كما في البيت، وحينئذٍ فلا التباس. ونظيرهُ أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب «رأيْتُكَ أَنْتَ»، وفي البدل منه «رأيْتُكَ إِيَّاكَ»، فلم يحصل لَبْسٌ. وقيل: لو دخلتْ عليه قُلِبت أَلِفُها ياء كما في «إلي»، وهي فرع عن «إلى»؛ فلا تحتمل ذلك. والشرط الثاني خاصٌّ بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرورُ آخراً نحو: ....

القوم حتاه)، وأيضاً يجوز عود ضمير البعض على من يندرج تحت كل متقدم، مثل: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنه يعود على الرجعيات المتدرجات في عموم المطلقات من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، **(وقيل العلة: خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها)** أي: أن حتى العاطفة **(لو دخلت عليه)** أي: على الضمير **(لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك بالفصل)** في المثالين(؛ **لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله)** وحتى العاطفة غير عاملة كالواو، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، **(وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت، وحينئذٍ)** يختلف اللفظان **(فلا يكون التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: رأيتك أنت)** بالإتيان بضمير الرفع المنفصل، وكان القياس أن يؤكد بالمنصوب المنفصل، **(وفي البدل منه رأيتك إياك)** بالإتيان بضمير النصب المنفصل **(فلم يحصل لبس)**، وهذا إنما هو على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجعلون إياك في المثال الثاني من قبيل التأكيد اللفظي، وهو ظاهر **(وقيل: لو دخلت)** حتى **(عليه)** أي: على الضمير **(قلبت ألفها ياء، كما في إلى)**، حيث تقول: إليك وإلينا وإليه، **(وهي فرع من إلى، فلا يحتمل ذلك)** القلب مع كونها فرعاً، ولم يرد المصنف هذا القول كما رد الأولين، كأن هذا من قبيل المرتضى عنده، وقد يقال: غايته أن لا يرتكب التغيير بالقلب؛ لأجل الفرعية، ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء ألفها بدون قلب، لكن قال ابن الحاجب: حكمة ترك استعمال المضمر بعد حتى أنها لو دخلت عليه، فقيل: حتاه لأثبتوا مع المضمر ألفاً فيما غيروا ألف أمثاله إلى الياء كقولك: إليه وعليه ولديه، وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصل، ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الأصلية في أن المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة، وهنا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بإلى، وحاصله أنه لما كان كل من قلب الألف وإقرارها ملزوماً لمخالفة قاعدة طرحوه، فلم يدخلوها على المضمر.

(والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور) بحتى **(آخراً نحو:**

«أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأْسِهَا»، أو ملاقياً لآخر جزء، نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]. ولا يجوز: «سِرْتُ البارحَةَ حتَّى ثُلُثِيها أو نِصْفِهَا»، كذا قال المغاربة وغيرهم. وتوهّم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزَّمخشري، واعترض عليه بقوله [من الخفيف]:

١٨٧ ـ عَيَّنَتْ لَيْلَةً، فَمَا زِلْتُ حتَّى نِصْفِهَا رَاجِياً، فَعُدْتُ يَؤُوسَا

وهذا ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل: فما زلتُ في تلك الليلة حتى نِصْفِها، وإن كان المعنى عليه، ولكنَّه لم يصرح به.

الثاني: أنها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخولَ ما بعدها كما في قوله [من الكامل]:

أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) فإن الرأس هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة، ابتداء من ذنبها **(أو ملاقياً لآخر جزء نحو ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾** [القدر: ٥]) فإن مطلع الفجر ليس جزءاً أخيراً من الليلة وإنما هو ملاق لآخر جزء منها، **(ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثيها)** وفي بعض النسخ ثلثها بالإفراد، **(أو نصفها)** فإن الثلثين أو الثلث أو النصف ليس جزءاً أخيراً من الليلة ولا ملاقياً لآخر جزء منها، والبارحة أقرب ليلة مضت، **(كذا قاله المغاربة وغيرهم)** والسيرافي وجماعة أوجبوا كون مجرورها آخر جزء مما قبلها، فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح، كذا نقله الرضي قلت: وآية الفجر مستند عتيد في الرد عليهم، **(وتوهم ابن مالك أن ذلك)** الذي قال به المغاربة وغيرهم، من أن مجرورها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقياً له **(لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله:**

عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجياً فعدت يؤوسا)[1]

فإن النصف ليس آخر جزء من الليلة ولا ملاقياً لآخر جزء، **(وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به)**، وهذا كما تراه جمود على الظاهر، وإذا كانت الليلة مرادة قطعاً كانت في حكم الملفوظ بها، ولا أثر لخصوص النطق بها في ذلك فإذن يكون اعتراض ابن مالك موجهاً.

(الثاني) من الأمور الثلاثة التي تخالف حتى إلى فيها **(أنها)** أي: أن حتى **(إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها)** في ما قبلها **(كما في قوله:**

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنىٰ الداني ص ٥٤٤، والدرر ٤/ ١٠٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣.

١٨٨ ـ أَلْقَىٰ الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزَّادَ، حـتَّـى نَـعْـلَـهُ أَلْـقَـاهَـا

أو عدم دخوله كما في قوله [من البسيط]:

١٨٩ ـ سَقَى الْحَيا الأرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لَـهُـمْ، فَـلاَ زَالَ عَـنْـهـا الْـخَـيْـرُ مَـجْـدُودَا

حُمل على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد «إلى» بعدم الدخول، حَمْلاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين، وزعم الشيخُ شهاب الدين القَرَافي أنه لا خلاف في وجوب دخول «ما» بعد «حتى»، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور،

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها)[١]

فإن القرينة هنا وهي ألقاها تقتضي دخول النعل في الملقى، فإن قلت: الذي أخبر أولاً أن ألقاه هو الصحيفة، والزاد والنعل مقطوع بعدم دخولها في شيء منهما، قلت: يؤول ذلك بالمثقل كما يجيء، فدخل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله، **(أو عدم دخوله كما في قوله:**

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدوداً)[٢]

الحيا بالقصر المطر ويمد كذا في «القاموس»، وعزيت نسبت ومجدوداً بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين، أي: مقطوعاً، ولا أعلم الرواية في البيت هل هي بالإهمال أو بالإعجاز، وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقيا **(حمل على الدخول)**، هذا جواب إذا من قوله: إذا لم تكن معها قرينة، ويحكم **(في مثل ذلك)** حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول ولا قرينة تقتضي عدمه **(لما بعد إلى بعدم الدخول)**، على العكس من حتى **(حملاً على الغالب في البابين)** باب حتى وباب إلى، **(هذا هو الصحيح في البابين)** ولم يقل فيهما قصداً لزيادة التقرير والتثبيت في النفس، حتى يكون مستحضراً لا يزول عن البال، لا سيما وقد وقع في إنكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء.

(وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي: أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور)، ومن الناس من يقول: إن مذهب أكثر النحاة أن ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في إلى نقله صاحب «الكشف» من الحنفية، وذكر أنه قول ابن جني

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧، ولأبي (أو لابن) مروان في خزانة الأدب ٣/ ٢١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٨٠.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٩.

وإنما الاتفاقُ في «حتى» العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفَةَ بمعنى الواو.

والثالث: أن كلاً منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر.

فممّا انفردت به «إلى» أنه يجوز: «كَتَبْتَ إِلَى زيدٍ وأنا إلى عمروٍ»، أي: هو غايتي، كما جاء في الحديث: «أَنَا بِكَ وإِلَيْكَ»، و «سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة»؛ ولا يجوز: حتى زيدٍ وحتى عمروٍ، وحتى الكوفةِ، أمّا الأوّلان فلأنّ «حتى» موضوعة لإفادة تَقَضِّي الفعل قبلَها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و «إلى» ليست كذلك. وأما الثالث فلضَعْفِ «حتى» في الغاية؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

وإليه كان يميل أبو النصر الصفار والبزدوي، ولكنه لا يستقيم على الإطلاق بل إن كان ما بعد حتى بعضاً لما قبلها دخل، نحو: رآني أشراف البلدة حتى الأمير، وإلا فلا نحو: قرأت الليلة حتى الصباح، **(وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة، والفرق بينهما أن العاطفة بمنزلة الواو)** فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها، ولا يتأتى بخروجه.

(والثالث) من الأمور الثلاثة التي تخالف حتى إلى فيها **(أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر، فما انفردت به إلى أنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي: هو غايتي كما جاء في الحديث «أنا بك وإليك»**[١] **وسرت من البصرة إلى الكوفة، ولا يجوز حتى زيد)** في المثال الأول فلا تقول: كتبت حتى زيد، **(وحتى عمرو)** في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو، **(وحتى الكوفة)** في المثال الثالث فلا تقول: سرت من البصرة حتى الكوفة **(أما الأولان)** وهما امتناع كتبت حتى زيد، وأنا حتى عمرو؛ **(فلأن حتى موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية)** وليس ما قبل حتى في ذينك المثالين مقصوداً به التقضي شيئاً فشيئاً، فلا وجه لدخولها ثم **(وإلى ليست كذلك)** فجاز دخولها فيها؛ لانتفاء المانع.

(وأما الثالث) وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة **(فلضعف حتى في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية)**، وهذا معنى ما نقله صاحب «الكشف» عن كتاب «بيان حقائق الحروف» من أن إلى لانتهاء الابتداء فيما تدل عليه، على نقيض من يقول: خرجت من البصرة إلى الكوفة، فمن لابتداء الغاية وإلى لانتهاء الغاية، ولا يجوز أن تستعمل حتى في مقابلة من، لا يقال: خرجت من البصرة حتى الكوفة؛ وذلك لأن إلى أصل في الغاية لا تخرج عن معناه إلى معنى آخر، وحتى ضعيفة في معنى الغاية فإنها تخرج إلى غيرها من المعاني.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (٧٧١)، والترمذي، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب منه (٣٤٢٢)، والنسائي، كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر والدعاء (٨٩٧).

ومما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: «سِرْتُ حتّى أدخلها»، وذلك بتقدير: حتى أنْ أدخُلَها، و «أن» المضمرة والفعل في تأويلِ مصدرٍ مخفوضٍ بـ «حتى»، ولا يجوز: «سرت إلى أدخلها»، وإنما قلنا: إن النصب بعد «حتى» بـ «أن» مضمرة لا بنفسها، كما يقول الكوفيُّون، لأن «حتى» قد ثبت أنها تخفِضُ الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

ولـ «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثةُ معانٍ: مُرادفة «إلى»، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ....

(ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى، ولا يجوز سرت إلى أدخلها) بنصب الفعل بإضمار أن بعد إلى، ولم أتحرر العلة في ذلك، **(وإنما قلنا: إن النصب بعد حتى بأن مضمرة بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون؛ لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس)**، وهذا لا يتوجه اعتراضاً على جميع الكوفيين، فالكسائي منهم يقول: إن حتى في لسان العرب ليست حرف جر وإن الجر الذي بعدها في نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] بتقدير حرف الجر أي: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يرد عليه الاعتراض بأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل، كما يرد على غيره من الكوفيين، نعم يرد عليه أنها غير مختصة بقبيل فكيف نصبت الفعل؟ ويرد أيضاً عليه أن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلة، فكيف اطرد بعد حتى، وأيضاً كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم كذا قال الرضي، فإن قلت: هذه الكلية التي ساقها المصنف، وهو أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس يشكل، بمثل قولك: أي رجل تضرب أضرب بالجزم، فإن أياً فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم المضاف إليه على الصحيح، في أن عامل المضاف إليه هو المضاف، ويشكل أيضاً بِكَيْ، فإنها جارة وناصبة، قلت: إنما جزمت أي من جهة تضمنها؛ لأن الشرطية، وجرها ليس من هذه الجهة، وكي الجارة للتعليل والناصبة مصدرية كأن فلم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة، ومقصود الجماعة أن عامل أحد القبيلين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القبيل، نعم، تنتقض هذه القاعدة على الكوفيين إن قالوا بها باللام الزائدة؛ فإنها تعمل الجر في الاسم إجماعاً، وتعمل عندهم النصب في مثل: ما كان زيد ليفعل، وهي للتأكيد في كل من الحالين.

(ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ مرادفة إلى نحو) ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ) حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ أي: قالوا: لن نزال مقيمين على العجل وعبادته إلى أن يرجع إلينا

ومرادفه «كي» التعليلية، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧]، وقولك: «أَسْلِمْ حتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»؛ ويحتملهما: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]؛ ومرادفه «إلاَّ» في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «وَاللّه لاَ أَفْعَلُ إلاَّ أن تفْعَلَ» المعنى: حتى أن ....

موسى (**ومرادفة كي التعليلية نحو**: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧] **و**) نحو: (﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧] **و**)، نحو: (**قولك: أسلم حتى تدخل الجنة، ويحتملهما**) أي: المعنيين المذكورين مرادفة إلي ومرادفة كي التعليلية قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، أي: كي ترجع أو إلى أن ترجع، والفيء الرجوع، وقد يسمى به الظل، وظاهر كلام المصنف أن الأمثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملهما، فأما قولك: أسلم حتى تدخل الجنة فمسلم أن حتى فيه لا تحتمل غير التعليلية، وأما الآيتان: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧] فكل منهما يحتمل الأمرين كالآية الأخيرة، وحكى الرضي عن الأندلسي إنكار مجيء حتى بمعنى كي زاعماً أنها دائماً بمعنى إلى، وأول الأمثلة كلها بذلك، وهو تكلف ولا يتمشى له في مثل أسلمت حتى أدخل الجنة، فإن قلت: حتى الداخلة على المضارع حرف جر ضرورة؛ لأن نصب المضارع بأن مضمرة وهي وصلتها مؤوّلة بمصدر مجرور بحتى، والمصنف قد أسلف في أول الكلام على هذا الحرف أن حتى الجارة بمنزلة إلى في المعنى والعمل، فكيف يستقيم أن يقول هنا إن الداخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة لكن التعليلية ومرادفة لإلا في الاستثناء، وهل هذا إلا تناقض؟ قلت: الأول مطلق أو عام، وهذا مقيد له أو مخصص، فكأنه قال: حتى الجارة بمعنى إلى إن لم تدخل على المضارع المنصوب، فإن دخلت عليه فقد تكون بمعنى كي التعليلية، وقد تكون بمعنى إلا الاستثنائية أو كأنه قال: حتى الجارة بمعنى إلى في كل موضع إلا إذا دخلت على المضارع المنصوب، فقد تخرج عن ذلك وتستعمل بمعنى كي أو إلا، (**ومرادفة إلا في الاستثناء**) لا في الوصف ولا في الزيادة على رأي من يقول بها، وسواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، ولا يضر كونها جارة مع أنها بمعنى إلا الاستثنائية؛ لأن عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما، (**وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل**)، والاستثناء هنا متصل مفرغ بالنسبة إلى الظرف؛ إذ المعنى: لا أفعل وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك، (**المعنى: حتى أن**

تفعل؛ وصرّح به ابن هشام الْخَضْرَاوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والظاهر في هذه الآية خِلافُه، وأن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله [من الكامل]:

١٩٠ ـ لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

ومن قوله [من الرجز]:

١٩١ ـ وَاللَّهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاَ حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلاَ

تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي) نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس **(وابن مالك، ونقله أبو البقاء)** العكبري **(عن بعضهم في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾)** أي: إلا أن يقولا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والاستثناء مفرغ في الظرف كما سبق، **(والظاهر في هذه الآية خلافه، وإن أراد معنى الغاية)** أي: يمتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك، وهذا ممكن إلا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به ظاهراً كما قاله المصنف فتأمله، **(نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله:**

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل)[1]

الفضول جمع فضل وهو الزيادة، والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج إليه منه، والسماحة الجود، والمعنى: إعطاؤك من زيادات مالك لا يعد سماحة إلا أن تعطي في حالة قلة المال، والاستثناء على هذا منقطع، والمصنف استظهره مع أنه يحتمل الغاية أي: انتفاء كون عطائك معدوداً من السماحة ممتداً إلى زمن إعطائك في حال قلة مالك، فثبت حينئذٍ أن إعطاءك من الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الإقلال يدل على أن السماحة غريزة لك، فتكون ما أعطيته مع وجود الثروة سماحة أيضاً، ويحتمل التعليل بأن يكون المراد إني أحكم بأن إعطاءك من الفضول ليس سماحة، كي أبعثك بذلك على الجود مع الإقلال، والله أعلم بالصواب، **(و)** هو أي معنى الاستثناء **(ظاهر)** أيضاً **(في قوله:**

والله لا يذهب شيخي باطلاً حتى أبير مالكاً وكاهلاً)[2]

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للمقنع الكندي في خزانة الأدب ٣/ ٣٧٠، والدرر ٤/ ٧٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٥٥.

(٢) البيت من الرجز، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣٤، والأغاني ٩/ ٨٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٠.

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَواهُ هُما اللَّذانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» إذ زمَنُ الميلادِ لا يتطاولُ فتكون «حتَّى» فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علتُه اليهوديّة والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي يولد على الفطرة ويستمرّ على ذلك حتى يكون.

أبير أهلك يقال: بار الرجل إذا هلك، وأباره الله إذا أهلكه، والغاية في البيت ممكنة أي: لا أترك ثأره إلى أن أقتل هذين الحيين، فأترك حينئذٍ لحصول القصد بإهلاكهما، وكذا التعليل ممكن أيضاً أي: لا أترك الأخذ إلا أخذاً بالثأر كي أقتل هذين الحيين، والاستثناء فيه إنما يظهر مع الانقطاع كما في البيت الذي قبله؛ **(لأن ما بعدهما)** أي: ما بعد حتى التي في البيت الأول وحتى التي في البيت الثاني، وهو الجود مع القلة والإبارة لذينك الحيين **(ليس غاية لما قبلهما)**، وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في الأول والانقضاء وانتفاء ذهاب شيخه باطلاً في الثاني، **(ولا مسبباً عنه)** وكلا هذين الأمرين في حيز المنع، وقد بينا وجه ذلك في البيتين، **(وجعل ابن هشام من ذلك الحديث)** المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم: **(«كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه»[1] إذ زمن الميلاد لا يتطاول، ويمتد فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته)** بإضافة العلة إلى الضمير العائد على الكون المذكور، أي: ولا علة كونه يولد على الفطرة هي **(اليهودية والنصرانية فتكون)** حتى **(فيه للتعليل)** فلم يبق إلا أن تكون فيه بمعنى إلا الاستثنائية، والاستثناء منقطع فيما يظهر، **(ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً أي: يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون)**، والتخريج متأتٍ على وجه حسن، بدون ارتكاب هذا الحذف، وذلك بأن يجعل قوله: يولد صفة لمولود، وقوله: على الفطرة ظرفاً مستقراً خبر المبتدأ أي: كل مولود يولد مستقراً على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه، والمعنى: إن استقراره على الفطرة ممتد إلى أن يقع التهويد والتنصير، فيزول ذلك الاستقرار حينئذٍ، فإن قلت: فما فائدة هذه الصفة؟ قلت: فائدتها توكيد العموم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، حيث وصف دابة وطائر[اً] بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما أي: الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد الوصف تأكيد العموم، وكذا القول في يولد سواء، وقد قال المصنف في أوائل

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين (١٣٨٥)، وأبو داود، كتاب السنة، باب في ذراري المشركين (٤٧١٤)، وأحمد (٧١٤١).

ولا ينتصب الفعل بعد «حتَّى» إلا إذا كان مُستقبلاً، ثم إن كان استقبالُه بالنظر إلى زمن التكلّم فالنصب واجب، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ وإن كان بالنسبة إلى ما قبلَها خاصّة فالوجهان، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] الآية؛ فإن قولهم: إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قَصّ ذلك علينا.

الباب الخامس: إن الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على، وإن على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد، ويولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف، فإن قلت: الظرف المستقر إنما يتعلق بمطلق الكون لا الكون الخاص، والأعم أعني مطلق الكون لا دلالة له على الأخص، أعني الامتداد والاستمرار فيحتاج إلى تقدير ممتد مثلاً، وهذا عين ما قدره المصنف، وهو ويستمر وإلا فلا يخلص من الإشكال سواء جعل الظرف المستقر خبراً كما ذكرته أنت، أو حالاً كما جعله المصنف في الباب الخامس، قلت: لا امتداد لفعل ما حقيقة؛ لأنه عرض لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده، لكن بعض الأفعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الأمثال من غير فصل، كالسير والجلوس والركوب، ومنه الاستقرار الذي هو مطلق الكون، فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذه الطريق، ولا حاجة إلى الامتداد أصلاً لكن في تصور ذلك على تقرير الحالية التي جوزها المصنف بحث، سنذكره في محله إن شاء الله تعالى، (**ولا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً**) ليس بينه وبينها فاصل في اللفظ، وأجاز الأخفش الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظاً أداته إن، نحو: انتظر حتى إن قسم شيء تأخذ، بنصب تأخذ ولكنه مع إجازته اعترف بقبحه لما علم به من أن الفصل بين الجار والمجرور قبيح، والوجه الحسن في هذا المثال جزم تأخذ، وتكون حتى حينئذٍ ابتدائية لا جارة، (**ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو**: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]) فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلاً بالنظر إلى الزمن الذي تكلموا فيه بقولهم: لن نبرح عليه عاكفين، (**وإن كان استقباله بالنسبة إلى ما قبلها خاصة، فالوجهان**) جائزان الرفع والنصب (**نحو**: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] **الآية**) أي: اذكر الآية أي: بقيتها وهي: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾ والظاهر أنه ليس لبقية الآية مدخل في استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشير إليها، وإنما أراد الإشارة إلى المقول لتحقق كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها خاصة، (**فإن قولهم**) أي: قول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله؟ ألا إن نصر الله قريب (**إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى قص ذلك علينا**) وبالنصب قرأ غير نافع.

قال ابن الحاجب: من رفع يقول فعلى أن الإخبار بوقوع شيئين: أحدهما الزلزال والآخر

وكذلك لا يرتفع الفعلُ بعد «حتّى» إلاّ إذا كان حالاً، ثم إن كانت حاليّته بالنسبة إلى زمن التكلُّم فالرفعُ واجب، كقولك: «سِرْتُ حتّى أَدْخُلُهَا» إذا قلتَ ذلك وأنت في حالة الدخول. وإن كانت حاليَّته ليست حقيقيَّة ـ بل كانت محكيَّة ـ رُفِعَ. وجاز نصبُه إذا لم تُقدَّر الحكاية نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] قراءة نافع بالرّفع بتقدير: حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

القول، والخبر الأول على وجه الحقيقة، والثاني على حكاية الحال، والمراد مع ذلك الإعلام بأمرٍ ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال.

ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال، وبأن شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه عند حصول الزلزال، وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع؛ وإن كان الوقوع ثابتاً في نفس الأمر، ولكن ثبوته بدليل آخر من هذه القراءة انتهى، وذلك الدليل هو قراءة الرفع؛ لأن القراءتين كالآيتين وإنما قدر المقول مترقباً في قراءة النصب، ليكون مستقبلاً وإلا فلو قدره واقعاً لكان حالاً على وجه الحكاية لأمر ماض، فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى أي: حركوا بأنواع البلايا إلى الغاية التي هي قول الرسول، وهو اليسع أو شعيا وأصحابه المؤمنون، ويحتمل أن تكون بمعنى كي أي: وزلزلوا كي يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك. **(وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى)** وقتاً من الأوقات **(إلا إذا كان حالاً ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب)**، كما أن النصب هناك واجب إذا كانت استقبالية الفعل بالنظر إلى زمان التكلم، **(كقولك: سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول)** وإنما وجب الرفع عند إرادة الحال؛ لأنهم إنما نصبوا عند إمكان تقدير الناصب، ألا ترى أن الفعل مستقبل وتقدير أن الناصبة معه ممكن؛ لأنها للاستقبال بخلاف موضع الرفع، فإنه للحال وتقدير أن معه مناف له، وإذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء؛ لأنها لو كانت حرف جر لوجب أن يقدر الفعل اسماً ليصح دخولها عليه، ولا يقدر اسماً إلا بأن لكن تقدير أن يمتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب، قلت: وفي قوله ولا يقدر اسماً إلا بأن نظر، فلقائل أن يقول: لم لا تكون جارة ويقدر ما المصدرية، وهي ليست بمنافية للرفع ويجاب بأن تقدير ما لم يثبت مع أنه لا داعي إلى التزام كونها جارة، حتى يحتاج إلى التقدير، **(وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية)** ومعنى حكاية الحال أن يفرض ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع **(رفع)** حتماً عن قصد الحكاية إذ النصب بأن مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب **(وجاز النصب إذا لم يقدر الحكاية نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾** [البقرة: ٢١٤] **قراءة نافع بالرفع بتقدير: حتى حالتهم حينئذٍ)** أي: حين إذ وقع الزلزال **(أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا)**

واعلم أنه لا يرتفع الفعلُ بعد «حتّى» إلا بثلاثةِ شروط: أحدها أن يكون حالاً أو مؤوّلاً بالحال كما مثّلنا؛ والثاني أن يكون مسبَّباً عمّا قبلَها، فلا يجوز: «سِرْتُ حتَّى تطْلع الشمس»، ولا «ما سِرْتُ حتى أدخلها، وهَلْ سرت حتى تدخلها»، أما الأوّل فلأن طلوع الشمس لا يتسبَّب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبَّب عن عدم السير، وأما الثالث فلأنَّ السبب لم يتحقَّق وجوده. ويجوزُ «أَيُّهُمْ سَارَ حتَّى يَدْخُلُها»، و «مَتى سِرْتَ حتَّى تَدْخُلُها» لأن ....

وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة الشأن، واستحضار صورتها في مشاهدة السامع للتعجيب.

(واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا) للقسمين معاً، فالحال الحقيقي كقولك في حال دخولك البلد: سرت حتى أدخلها، والمؤول بالحال كالآية الشريفة: وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع.

(والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها) وذلك بأن يؤدي حصول مضمون ما قبلها إلى حصول مضمون ما بعدها، سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو: سرت حتى أدخلها الآن، أو لم يتصل نحو: رأى زيد بالأمس مني شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه اليوم بشيء، وإنما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط معنى حيث فقد لفظاً، وذلك؛ لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً زال الاتصال اللفظي، فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراً لما فات من الاتصال اللفظي، **(فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس، ولا ما سرت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها.**

أما الأول) وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس؛ **(فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.**

وأما الثاني) وهو امتناع ما سرت حتى أدخلها؛ **(فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير)** وعلى هذا، فإن قلت: قلما سرت حتى أدخلها فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع، قال الرضي: ولكن على ضعف لإجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به، وإن أردت به النفي الصرف وهو الأغلب في كلامهم امتنع الرفع.

(وأما الثالث) وهو امتناع هل سرت حتى تدخلها؛ **(فلأن السبب)** وهو السير **(لم يتحقق وجوده)** فهو غير محكوم بثبوته جزماً، بل هو مشكوك فيه، فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول، **(ويجوز أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها؛ لأن**

السير محقق، وإنما الشكُّ في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الأخفشُ الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسرِهِ، لا على ما قبل «حتى» خاصة، ولو عُرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما مَنَعه إذا كان النفي مسلَّطاً على السَّبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك؛ والثالث أن يكون فَضْلةً، فلا يصح في نحو: «سَيْرِي حتى أدخلها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: «كان سيري حتَّى أدخلها» إنْ قدّرت «كان» ناقصة، فإن قدَّرتها تامَّة أو قلت: «سَيْرِي أمْسِ حتى أدخلها» جاز الرفع، إلا إن عَلَّقت «أمس» بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

السير محقق) محكوم بحصوله غير مستفهم عنه، **(وإنما الشك في عين الفاعل)** للسير في الصورة الأولى وهي قولك: أيهم سار حتى يدخلها، **(أو في عين الزمان)** الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك: متى سرت حتى تدخلها، **(وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة)**، لكن الأخفش معترف بأن العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي، فكأنه إنما أجاز بالقياس لا بالسماع، **(ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك)**، ويظهر لي إجراء هذا في الاستفهام أيضاً بأن يقدر أصل الكلام خالياً عن الاستفهام، ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة، كأن يقول شخص لآخر: سرت حتى تدخل البلد، فتشك أنت في صدق المخبر، فتقول لذلك المخاطب: هل سرت حتى تدخلها أي: هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح؟

(والثالث) من شروط رفع الفعل بعد حتى **(أن يكون فضلة)** لا عمدة **(فلا يصح)** الرفع **(في نحو سيري حتى أدخلها؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر)** وذلك؛ لأنك إذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء، والجملة الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم خلو المبتدأ عن الخبر، ولقائل أن يقول: إن عنوا أن المبتدأ يبقى بلا خبر لفظاً وتقديراً فممنوع؛ إذ يمكن جعل الخبر مقدراً أي: سيري حاصل، وإن عنوا بقاءه بلا خبر لفظاً فمسلم، ولا يضر، وما أظنهم يمنعون المسألة إلا عند تقدير الخبر، **(ولا في نحو: كان سيري حتى أدخلها، إن قدرت كان ناقصة)**؛ لأن الناقصة تقتضي خبراً ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر، فتبقى كان الناقصة بغير خبر لفظاً وتقديره يفسد معناها، **(فإن قدرتها تامة، أو قلت: سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع)**، لأن التامة لا خبر لها وأمس خبر السير فارتفع المانع وهو بقاء الناقصة، والمبتدأ بلا خبر **(إلا إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف)** فالمنع باق؛ لبقاء سببه وهو بقاء المبتدأ بلا خبر وفيه ما مر.

الثاني من أوْجُه «حتى»: **أن تكون عاطفة بمنزلة الواو**، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ لمعطوفِ «حتى» ثلاثَة شروط:

أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره.

والثاني أن يكون إما بَعْضاً من جمع قبلها، كـ «قَدِمَ الحاجُّ حتَّى الْمُشَاة»، ....

(الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو)، ومقتضى هذا أن لا ترتيب فيها ولا مهلة، وصرح ابن الحاجب بأن حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة، قال الجزولي: والمهلة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيد للمهلة، قال الرضي: والذي أرى أن حتى لا مهلة فيها بأن تفيد أن المعطوف بها هو الجزء الفائق، إما في القوّة أو الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه، وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالأجزاء الأخر، كقولك: توفى الله كل أب لي حتى آدم، وقد يكون في أثناء تعلقه بتلك الأجزاء نحو مات الناس حتى الأنبياء، والمقصود أن الترتيب الخارجي غير معتبر فيها، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهاباً من الأضعف إلى الأقوى، كما في مات الناس حتى الأنبياء، ومن الأقوى إلى الأضعف كما في قدم الحجاج حتى المشاة، وحكى ابن مالك في «التسهيل» الخلاف في إفادتها الترتيب، وجعل القول بعدم إفادتها له هو الأصح وعليه اعتمد المصنف، وانظر تمثيل الرضي لما يكون تعلق العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالأجزاء الأخر بقوله: توفى الله كل أب لي حتى آدم ففيه نظر؛ لأن التمثيل بهذا يتوقف على أن يكون آدم توفي قبل جميع أولاده، ومن الجائز أن يكون لآدم أولاد توفي بعضهم قبله بعد أن وجد له نسل، وهذا القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم، ومن أين تحقق كون آدم توفي قبل جميع أولاده لا بد له من دليل، **(إلا أن بينهما)** أي: بين حتى والواو **(فرقاً من ثلاثة أوجه)**:

أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط:

أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف عليه لغيره).

والشرط **(الثاني أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها)** أي: جزئياً من كلي، بدليل مقابلته بالجزء من الكل، وإلا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة، **(كقدم الحجاج حتى المشاة)** حيث لا يراد بالحجاج المجموع من حيث هو المجموع، وإلا كان المشاة

أو جزءاً من كل، نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رأسَها»، أو كجزء، نحو: «أعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حتَّى حَدِيثُها»، ويمتنع أن تقول: «حتَّى وَلَدُهَا»؛ والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء، وتمنع حيث يمتنع؛ ولهذا لا يجوز: «ضربتُ الرجلَيْنِ حتى أفضلهما» وإنما جاز:

* حــتَّـــى نَــعْــلَــه ألــقــاهــا*

لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله.

والثالث أن يكون غايةً لما قبلها إما في زيادة أو نقص، فالأول، نحو: «ماتَ الناس حتى الأنبياء»، ....

حينئذٍ جزءاً لا جزئياً، (**أو جزءاً من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها**)، فإن حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء، (**ويمتنع أن تقول:**) أعجبتني الجارية (**حتى ولدها**)؛ لأنه ليس جزء منها ولا بمنزلة الجزء (**والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، ويمتنع**) أي: ويمتنع دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل، ولا خفاء في صحة قولك: أعجبتني الجارية إلا حديثها مع الاتصال تنزيلاً لحديثها منزلة بعضها، ولا في امتناع أعجبتني الجارية إلا ولدها على إرادة الاتصال، (**ولهذا**) الضبط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء (**لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما**)؛ لأنه لا يصح أن تقول: ضربت الرجلين إلا أفضلهما؛ لأنه إخراج لما دخل أولاً بطريق النص لا بطريق الظهور، كما لا يصح ضربت زيداً وعمراً إلا زيداً هكذا قيل، ويرد عليه الاستثناء من أسماء العدد، ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع العطف في قول الشاعر:

ألـقـى الـصـحـيـفـة كي يـخـفـف رحـلـه والـزاد حـتـى نـعـلـه ألـقـاهـا[1]

إذ الاستثناء المتصل فيه ممتنع؛ لعدم شمول الصحيفة والزاد للنعل، وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط، أجاب المصنف عنه بقوله: (**وإنما جاز حتى نعله ألقاها، لأن ألقى الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله**) كما أسلفناه، وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء، فلا يختل الضابط.

والشرط (**الثالث أن يكون**) معطوف حتى (**غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص.**

فالأولى نحو: مات الناس حتى الأنبياء)، إذ هم صلوات الله وسلامه عليهم أرفع الناس منزلة، وأقواهم شرفاً.

---

(١) تقدم تخريجه.

والثاني نحو: «زارك الناس حتَّى الْحجَّامُونَ»، وقد اجتمعا في قوله [من الطويل]:

١٩٢ ـ قَهَرْنَاكُمْ، حتَّى الْكُمَاةَ، فَأَنْتُمُ تَـهَـابُـونَـنَـا، حـتَّـى بَـنِـيـنَـا الأَصَـاغِـرَا

الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جُزءاً مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتَّى ذلك إلا في المفردات. هذا هو الصحيح، وزعم ابن السيِّد في قول امرىء القيس [من الطويل]:

(**والثاني نحو: زارك الناس حتى الحجامون**) وكفى بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام: «كسب الحجام خبيث»[1] (**وقد اجتمعا في قوله:**

قهرناكم حتى الكماة فأنتم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا)[2]

الكمأة جمع كمى وهو الشجاع، قال الجوهري: كأنهم جمعوا كامياً مثل قاض وقضاة، وهذا غاية لما قبله في القوّة، والبنون الأصاغر غاية لما قبله في الضعف.

(**الفرق الثاني أنها لا تعطف الجمل وذلك؛ لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا**) أو يكون بعضاً مما قبلها كما مر، ولو عبر بهذا فقال: أن يكون بعضاً أو كبعض لكان أولى؛ لأن كونه بعضاً أعم من كونه جزءاً فيشمل الجزء كأكلت السمكة حتى رأسها، أو غير الجزء نحو: قدم الحجاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع، فإن المشاة بعض الحجاج وهو على ذلك التقدير جزئي لا جزء، وإن ثبت أن أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالاقتصار على الجزء كاف بلا شك، إلا أن المصنف لم يمش على ذلك فيما تقدم، بل فرق بينهما، (**ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات**)، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز في بعض الجمل أن يكون مضمون إحداها بعضاً من مضمون أخرى، كما تقول: أكرمت زيداً بما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له، فإقامة نفسك خادماً بعض من الإكرام بما تقدر عليه، وكذا قولك: بخل علي زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً، فمنع الدانق بعض من البخل بكل شيء، وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أن الجملة الثانية قد تنزل بدل البعض من الأولى، كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣] الآية، (**وهذا هو الصحيح، وزعم ابن السيد**) بكسر السين البطليوسي (**في قول امرىء القيس:**

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن (١٥٦٨)، والترمذي، كتاب البيوع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في ثمن الكلب (١٢٧٥)، وأبو داود، كتاب البيوع، باب في كسب الحجام (٣٤٢١)، وأحمد (١٥٣٨٥).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الجنىٰ الداني ص ٥٤٩، والدرر ٦/ ١٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦.

١٩٣ ـ سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وحتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بأَرْسَانِ

فيمن رفع «تكل» أن جملة «تكل مطيهم» معطوفة بـ «حتى» على «سريت بهم».

الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أُعِيدَ الخافض، فرقاً بينها وبين الجارَّة، فتقول: «مَرَرْتُ بالقوم حتى بزيد». ذكر ذلك ابن الخبّاز وأطلَقه، وقيَّده ابن مالك بأن لا يتعيّن كونُها للعطف، نحو «عَجِبْتُ من الْقَوْمِ حتَّى بَنِيهِمْ»، وقوله [من الخفيف]:

١٩٤ ـ جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ في الْخَلْقِ حتَّى بَائِسٍ دَانَ بالإِسَاءَةِ دِينَا

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان(١)

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت) والسري هو السير ليلاً، وتكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تعيا وتتعب، والمطي جمع المطية وهي الدابة تمطو في سيرها أي: تمتد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع، وتقدن تمسكن بمقاودها لتسير ولا تركب، والأرسان جمع رسن وهو الحبل يقول: سار بهؤلاء القوم ليلاً إلى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لا يمسك بأرسانها، بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعبها.

الفرق (**الثالث أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض**) سواء كان المجرور مظهراً أو مضمراً، وبهذا يحصل الفرق، وإلا فالواو إذا عطفت على مجرور مضمرٍ أعيد الخافض على الصحيح (**فرقاً بينها**) أي: بين حتى العاطفة، (**وبين الجارة فتقول: مررت بالقوم حتى بزيد، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه**) فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له، (**وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف، نحو: عجبت من القوم حتى بنيهم**) نحو (**قوله**:

جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالإساءة دينا)(٢)

البائس الذي أصابه بؤس أي: شدة، ودان بالإساءة أي: تعبد بها بمعنى أنه اتخذها طريقاً وعادة يلزمها كالدين الذي يتعبد به الإنسان، والمعنى أن جوده عم من أساء ومن لم يسىء، فحتى في المثال والبيت متعينة للعطف، ولا يصلح أن تكون جارة لما سيذكر المصنف من أن

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٣، والدرر ٦/ ١٤١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧، وجواهر الأدب ص ٤٠٤.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٧.

وهو حسن، وردّه أبو حيان، وقال في المثال: هي جارة، إذ لا يشترط في تالي الجارّة أن يكون بعضاً أو كبعض، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا: «أَعْجَبَتْني الجاريةُ حتى ولدها» قال: وهي في البيت محتملة، انتهى.

وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يُفْهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقرّهُ أبو حيان عليه. ولا يلزمُ من امتناع «أعْجَبَتْنِي الجارية حتى ابنها» امتناعُ «عجبتُ من القوم حتى بنيهم»، لأن اسم القوم يشمل أبناءَهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها. ويظهر لي أن الذي لحظهُ ابنُ مالك أن الموضع الذي يصحُّ أن تحلَّ فيه «إلى» محلّ «حتى» العاطفة فهي فيه محتملة للجارّة، فيحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجارّ عند قَصْد العطف، نحو: «اعْتَكَفْتُ في الشّهرِ حتى في آخره» ....

إلى لا تحل محلها فيهما (**وهو حسن، ورده أبو حيان وقال في المثال**) وهو عجبت من القوم حتى بنيهم(**: هي جارة؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض**) حتى يمتنع في المثال كونها جارة؛ إذ بنو القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم، وإذا لم يكن هذا شرطاً فلا مانع من جعلها في المثال جارة (**بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها، قال: وهي في البيت محتملة**)؛ لأن تكون جارة أو عاطفة فإن البائس بعض الخلق، ومع الاحتمال لا ينتهض الدليل (**اهـ**) كلام ابن حيان، (**وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض**)، فلا يصح إطلاق أبي حيان القول بأنه لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض، بل ذلك مقيد بما إذا لم يكن ما قبلها مفهماً للجمع، وأما إذا كان مفهماً فلا بد من اشتراطه، قلت: وإذا كان هذا شرطاً فلم أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة، (**وقد ذكر ابن مالك ذلك في حروف الجر، وأقره أبو حيان عليه**) فما باله خالف ذلك هنا (**ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم؛ لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها**) ولأبي حيان أن يقول: إنما يشمل القوم الأبناء إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك، والقرينة هنا قائمة وهي إضافة البنين إلى ضمير القوم، فعلم أن المراد من القوم غير بنيهم وإلا لم تصح الإضافة، وحينئذٍ يستوي المثالان في أن تالي حتى فيهما ليس بعضاً مما قبلها، لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة، (**ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذٍ**) أي: حين إذ يقع الاحتمال بسبب ذلك (**إلى إعادة الجار عند قصد العطف**)؛ ليتعين المراد، ويرتفع الاحتمال (**نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره**)، فإنك لو قلت: حتى آخره بدون إعادة في احتمل أن تكون عاطفة، وأن تكون

بخلاف المثال والبيت السابقين. وزعم ابن عصفور أن إعادة الجارّ مع «حتى» أحسن، ولم يجعلها واجبة.

الثالث من أوْجُهِ «حتى»: أن تكون حرف ابتداء: أي حرفاً تُبْتَدأ بعده الْجُمَلُ، أي تُستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية، كقول جرير [من الطويل]:

١٩٥ ـ فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقال الفرزدق [من الطويل]:

جارة ومع إعادتها يرتفع احتمال كونها جارة، إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر **(بخلاف المثال والبيت السابقين)**، إذ لا يصح فيهما حلول إلى محل حتى، فلا يقال: عجبت من القوم إلى بنيهم، وجود يمناك فاض في الخلق إلى بائس، فلا احتمال فلا حاجة إلى إعادة الجار، وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل، وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى إلى بنيهم، وفيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس فيكون المحل صالحاً لإلى فتأمله.

(وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن، ولم يجعلها واجبة)، ووجهه أن إعادة الجار إنما هو لرفع احتمال كونها جارة، ولا يشترط في الكلام أن يكون نصاً في المقصود بحيث ينتفي عنه الاحتمال.

(تنبيه العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك، على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل)، فالتقدير في الأول: جاء القوم حتى جاء أبوك، وفي الثاني: رأيتهم حتى رأيت أباك، وفي الثالث: مررت بهم حتى مررت بأبيك، وفي الأخير حذف الجار وإبقاء عمله وهو شاذ.

(الثالث من أوجه حتى أن تكون حرف ابتداء أي: حرفاً تبتدأ بعده الجمل أي: تستأنف) ولم يرد بكونها حرف ابتداء أنها حرف، فيلزم وقوع المبتدأ والخبر بعده، **(فتدخل على الجمل الاسمية كقول جرير:**

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل)[1]

تمج ترمي ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر بغداد، والأشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان وقول الفرزدق:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣، والأزهية ص ٢١٦، والجنى الداني ص ٥٥٢،

١٩٦ ـ فَوَا عَجَبَا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

ولا بُدَّ من تقديرِ محذوف قبلَ «حتى» في هذا البيت يكون ما بعد «حتّى» غايةً له، أي: فوا عجباً يسبُّني الناسُ حتى كليبٌ تسبّني؛ وعلى الفعليّة التي فعلُها مضارع كقراءة نافع رحمه الله: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع «يقول»، وكقول حسّان [من الكامل]:

١٩٧ ـ يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الـمُقْبِلِ

(فواعجباً حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع)[1]

واعجباً من قبيل الندبة للتوجع، كأنه يقول: أنا أتوجع لعدم حضورك فاحضر لهذا الأمر الذي يتعجب منه، كليب على التصغير قبيلة ونهشل بنون وشين معجمة وزن جعفر، ومجاشع كمجاهد بجيم وشين معجمة وعين مهملة اسما رجلين، **(ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له، أي: فواعجباً تسبني الناس حتى كليب تسبني)** قال الرضي: ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى أن يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم يفد، وهذا يتأتى له في بيت الفرزدق، وأما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرىء القيس:

سريت بهم حتى تكلم مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[2]

ففيه نظر، **(وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى)** وزلزلوا **(حتى يقول الرسول)** برفع يقول، **(وكقول حسان:**

يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل)[3]

يغشون يجاء إليهم، وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد، كذا في «الصحاح» و«القاموس»، والمعنى أن الكلاب تسأم وتذهل لكثرة الأضياف واتصال مددهم فلا تهر، ويحتمل أن الكلاب إنما تترك الهرير؛ لاشتغالها بما ينحر للأضياف ومشاركتها لهم،

وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٩، وخزانة الأدب ٥/ ٤١٤، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨١، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، والدرر ٤/ ٧٦.

وعلى الفعليَّة التي فعلُها ماضٍ، نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥]. وزعم ابن مالك أن «حتّى» هذه جارّة، وأنَّ بعدها «أنْ» مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سَلَفاً، وفيه تكلُّفُ إضمارٍ من غير ضرورة؛ وكذا قال في «حتى» الداخلة على «إذا» في نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] إنها الجارّة، وإن «إذا» في موضع جرٍّ بها. وهذه المقالة سبقه إليها الأخفشُ وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرفُ ابتداء، وأن «إذا» في موضع نصب بشرْطِها أو جوابها، الجوابُ في الآية محذوف، أي: امتحنتم، أو انقسمتم

والسواد الشخص أي: يعطون من يأتي ولا يسألون من هو، **(وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو)** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ﴾ [الأعراف: ٩٥] أي: أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء، والمحنة، الرخاء والسعة والصحة، **(حتى عفوا)** أي: كثروا ونموا في أنفسهم وأموالهم من قولهم: عفا النبات إذا كثر، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «وأعفوا اللحى»[(1)]، ﴿وَقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ﴾ [الأعراف: ٩٥] أي: قالوا: هذه عادة الدهر في تقلب أحواله واختلافها كما وقع لآبائنا، وما ذلك بعقوبة ذنب، **(وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة، وأن بعدها أن مضمرة)** والمعنى إلى أن عفوا، وقالوا: **(ولا أعرف له في ذلك سلفاً)**، وقال أبو حيان: وهم ابن مالك في ذلك؛ لأن حتى ابتدائية وأن مضمرة بعدها، **(وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة)** يعني أن حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية، فجعلها جارة يستدعي إضماراً لم تدع إليه ضرورة، وإن كان إضمار أن بعد حتى سائغاً شائعاً لكن حيث تدعو إليه ضرورة بأن يقع المضارع بعدها منصوباً، **(وكذا قال)** ابن مالك **(في)** حتى **(الداخلة على إذا في نحو:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢]**)** أي: جبنتم وهبتم الإقدام ﴿وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون، **(إنها الجارة وإنها في موضع جر بها)** فلا تكون حينئذٍ ظرفاً، بل تكون اسماً للوقت مجروراً بحتى متعلقة بالفعل من قوله: إذ تحسونهم بإذنه، والحس القتل والمعنى إذ تقتلونهم بإذن الله إلى وقت فشلكم وتنازعكم، **(وهذه المقالة)** الأخيرة وهي جعل إذا في محل جر بحتى **(سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها)** أي: حتى **(حرف ابتداء وإذا في موضع نصب بشرطها)** عند المحققين أو **(جوابها)** عند الأكثرين على ما مر محرراً مقرراً في الكلام على إذا، **(والجواب في الآية محذوف أي: امتحنتم)** أي: اختبرتم، **(أو انقسمتم**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب إعفاء اللحىٰ. . (٥٨٩٣)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، (٢٥٩)، والترمذي، كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في إعفاء اللحية (٢٧٦٣)، وأحمد (٤٦٤٠).

قسمين، بدليل: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]؛ ونظيرُه حذف جواب «لمَّا» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك؛ وأما قول ابن مالك إن ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ هو الجواب فمبنيّ على صحة مجيء جواب «لمَّا» مقروناً بالفاء، ولم يثبت. وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو ﴿وَعَصَيْتُم﴾ [آل عمران: ١٥٢] أو ﴿صَرَفَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وهذا مبني على زيادة الواو و«ثم»، ولم يثبت ذلك.

قسمين بدليل) قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وهذه الآية في غزوة أحد، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحداً خلف ظهره واستقبل المدينة، وأقام الرماة عند الجبل فأمرهم أن يثبتوا في مكانهم ولا يبرحوا، كانت الدولة للمسلمين أو عليهم، فلما أقبل المشركون جعل الرماة يرشقون خيلهم، والباقون يضربونهم بالسيوف حتى انهزموا، والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى إذا فشلوا وتنازعوا، فقال بعضهم: قد انهزم المشركون فما موقفنا هنا فادخلوا عسكر المسلمين، وخذوا الغنيمة مع إخوانكم، وقال بعضهم: لا نخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم[1] فهذان هما القسمان.

(ونظيره) أي: ونظير حذف جواب إذا في هذه الآية **(حذف جواب لما في قوله تعالى)**: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ **أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد)** أي: باق على الإيمان الذي كان منه والإخلاص لم يعد إلى الكفر، ﴿ومنهم غير ذلك﴾ أي: غير مقتصد بل ترك الإيمان الذي كان منة في تلك الحالة، وعاد إلى الكفر بدليل قوله على أثر الأول: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢]، والضمير في قوله: إذا غشيهم موج عائد إلى الكفار، **(وأما قول ابن مالك: إن فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب لما مقروناً بالفاء، ولم يثبت)** وسيأتي الكلام فيه في حرف اللام إن شاء الله تعالى، **(وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى)** وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] **(مذكور وهو عصيتم)** المقترن بالواو **(أو صرفكم)** المقترن بثم، **(وهذا مبني على زيادة الواو وثم، ولم يثبت ذلك)** فلا يلتفت إلى هذا

---

(١) الحديث بتمامه أخرجه أحمد (٢٦٠٤) وهو حديث طويل.

وقد دخلت «حتّى» الابتدائيةُ على الجملتين الاسميّة والفعليّة في قوله [من الطويل]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رواه برفع «تكلّ»، والمعنى: حتى كَلَّتْ، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية، كقولك: «رأيْتُ زيداً أمْسِ وهو راكب»؛ وأما مَنْ نصب فهي «حتّى» الجارّة كما قدمنا، ....

القول، (وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية الفعلية في قوله) أي: قول امرىء القيس:

(سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[1]

فيمن رواه برفع تكل والمعنى) سريت بهم **(حتى كلت، ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية)**، وليس ذلك بمتعين؛ لاحتمال أن يكون تكل للحال حقيقة، بأن يكون أخبر بهذا في حال كلال المطي كما تقول: سرت إلى المدينة حتى أدخلها، وأنت في حالة الدخول **(كقولك: رأيت زيداً أمس وهو راكب)** فإن هذا من حكاية الحال الماضية، ضرورة أن العامل متحقق المضي والحال مقيدة له، فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي، ولكنها حكيت، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن هذا من حكاية الحال الماضية، فإن اسم الفاعل صالح للأزمنة الثلاثة بلفظ واحد، فمن الجائز أن يكون هذا للمضي ولا حكاية، نعم لو أعمله فقال: وهو راكب فرساً لتعين أن لا يكون للماضي، ضرورة أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال، فيكون حينئذٍ للحال والمراد حكاية الماضي مثل: ﴿وَكَلْبُهُم بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨].

(وأما من نصب) تكل **(فهي حتى الجارة كما قدمنا)** أنها إذا دخلت على مضارع منصوب، فنصبه بأن مضمرة وحتى حينئذٍ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلتها، وعلى هذا التخريج يخرج البيت عن أن يكون شاهداً على ما أوردوه من دخول حتى الابتدائية على الجملتين إذا فرضنا أن الداخلة على المضارع المنصوب جارة، لا ابتدائية وليس ثم جملة واقعة بعدها، وإنما هو اسم مفرد مجرور فلم يبق البيت مثالاً حينئذٍ إلا لدخول الابتدائية على الجملة الاسمية، وهو ما وقع في عجز البيت، فإن قلت: لكن يشكل حينئذٍ عطف الجملة المقرونة بالواو؛ إذ لا يصح عطفها على متعلق سريت إذ هو مفرد، ولا على سريت لبقاء حتى الابتدائية حينئذٍ بدون معنى لها قلت: يقدر المعطوف محذوفاً وحتى غاية لذلك المحذوف، أي: وسريت بهم حتى الجياد ما

---

(١) تقدم تخريجه.

ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى «تكلُّ»، أي: إلى زَمَانِ كَلاَلِ مطيّهم.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثة، كقولك: «أَكَلْت السَّمَكَةَ حَتَّى رَأسهَا»، فلك أن تخفض على معنى «إلى»، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قولُه [من البسيط]:

١٩٨ ـ عَممْتَهُم بِالنَّدَى حَتَّى غُوَاتُهُمْ ... فكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ

وقوله [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّاد حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا

إلاّ أن بينهما فرقاً من وجهين:

أحدهما: أنَّ الرفع في البيت الأول شاذ، لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تَهْيئة العامل للعامل وقَطْعُهُ عنه، ....

يقدن بأرسان، فهو من عطف الجمل، **(ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى أن تكل)** مطيهم **(أي)**: سريت بهم **(إلى زمن كلال مطيهم، وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام حتى الثلاثة)**، وهي كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء **(كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، فلك أن تخفض على معنى إلى)** أي: أكلت السمكة إلى رأسها، **(وأن تنصب على معنى الواو)** أي: أكلت السمكة ورأسها، **(وأن ترفع على الابتداء)** أي: أكلت السمكة حتى رأسها مأكول، فدخول الرأس في الأكل لا نزاع فيه على الثاني والثالث، وأما على الأول فيجري على الخلاف السابق، **(وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:**

عممتهم بالندى حتى غواتهم ... فكنت مالك ذي غي وذي رشد[1]

وقوله):

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... **(والزاد حتى نعله ألقاها**[2]

إلا أن بينهما، أي: بين هذين البيتين **(فرقاً من وجهين:**

أحدهما أن الرفع في البيت الأول شاذ لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه) ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحاً لذلك، ومعنى قطعه عنه منعه من العمل

---

(١) البيت من البحر البسيط، ولم أجده.

(٢) تقدم تخريجه.

وهذا قول البصريِّين، وأوجبوا إذا قلت: «حتى رأسُها» بالرفع أن تقول «مأكول».

والثاني: أن النَّصب في البيت الثاني من وجهين، أحدهما: العطف، والثاني إضمار العامل على شريطة التَّفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت: «قام القوم حتى زيدٌ قامَ» جاز الرفع والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه، أحدُها: الابتداء، والثاني العطف، والثالث إضمار الفعل، ....

الذي كان صالحاً بحسب الصورة الظاهرة، فالفعل من قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحاً للعمل في رأسها؛ لأنه مفرد يصح تسلطه على نصبه، ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان صالحاً له؛ لأنه عند الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصباً، فإذا صرح بالخبر فقيل: حتى رأسها مأكول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل؛ وذلك لأن هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة، فلم يكن فيه قطع عما كان هيىء له من العمل (**هذا قول البصريين**)، وظاهره أن ذلك قول جميعهم، وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي أن هذا قول بعضهم لا كلهم؛ وذلك لأنه قال في أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع، وقد أباه بعض البصريين، وليس بالجيد، لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف، واعترضه المصنف في حواشيه على «التسهيل» بأنه ليس المانع عدم الدلالة عليه، بل لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وإن كان معلوماً؛ (**أوجبوا إذا قلت حتى رأسها بالرفع أن تقول مأكول**)، وهذا الذي حكاه ابن الحاجب عن بعضهم.

(**والثاني أن النصب في البيت الثاني**) في قوله: حتى نعله ألقاها (**من وجهين**:

أحدهما العطف) إما على الصحيفة أو على الزاد على الخلاف في تعدد المعطوف، كما أسلفناه في أوائل الكتاب.

(**والثاني: إضمار العامل على شريطة التفسير**) أي: حتى ألقى نعله ألقاها، وحتى على هذا ابتدائية لا عاطفة إذ الواقع بعدها جملة، وهي لا تعطف الجمل على الصحيح، (**وفي البيت الأول من وجه واحد**) وهو العطف.

(**وإذا قلت: قام القوم حتى زيد قام جاز**) لك في زيد (**الرفع**) على الأوجه التي تأتي (**والخفض**) على أن حتى جارة (**دون النصب**) فلا يجوز لفقد ما يقتضيه، (**وكان لك في الرفع**:

أوجه أحدها الابتداء) فيكون زيد مبتدأ.

(**والثاني العطف**) على الفاعل وهو القوم من قولك: قام القوم.

(**والثالث إضمار الفعل**) على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلاً بفعل محذوف يفسره ما بعده.

والجملة التي بعدها خبرٌ على الأول، ومؤكِّدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مُفَسِّرة، وزعمَ بعضُ المغاربة أنه لا يجوز «ضَرَبْتَ القوم حتى زيدٍ ضَرَبْتَهُ» بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعلٍ، لأنه يمتنع جعلُ «ضربته» توكيداً لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في:

حَــــتَّــــى نَــــعْــــلِــــهِ

لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدّر أنه للنعل.

ولا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية خلافاً للزجّاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ، زَعَمَا أنها في محل جر بـ «حتَّى»؛ ويردُّه أن حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل، وإنما تدخل على المفردات ....

(**والجملة التي بعده**) أي: بعد زيد (**خبر على الأول**) فمحلها رفع (**ومؤكدة على الثاني**) فلا محل لها، (**كما أنها كذلك**) أي: مؤكدة (**مع الخفض**) فلا محل لها أيضاً.

(**وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة**) ولا محل لها أيضاً، وقد سبق التنبيه على أن في هذا الإطلاق تجوزاً إذ المفسر هو فعل الجملة لا كلها، (**وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض، ولا بالعطف**) فيكون منصوباً على ذلك (**بل بالرفع**) على أنه مبتدأ وضربته الخبر، (**أو بالنصب**) على شريطة التفسير (**بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القوم**) ولا شك أن التأكيد على هذا الوجه ممتنع، ولكن لم لا يجوز أن يكون تأكيداً لضرب زيد الثابت له في الكلام المتقدم، ولا مانع حينئذٍ؛ لأنه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق، (**قال: وإنما جاز الخفض في حتى نعله؛ لأن ضمير ألقاها للصحيفة**) فيجوز أن تكون هذه الجملة تأكيداً للأولى وهي ألقى الصحيفة؛ إذ هو بمثابة قولك: ضربت زيداً ضربته ولا إشكال فيه، (**ولا يجوز على هذا الوجه**) وهو خفض النعل بحتى (**أن يقدر**) في ضمير ألقاها المنصوب (**أنه للنعل**)؛ لأن الجملة حينئذٍ لا تصلح أن تكون مؤكدة لألقى الصحيفة، فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما امتنع ضربت القوم حتى زيداً ضربته على تقدير التأكيد، وأما إذا قدر أن ضمير ألقاها عائد إلى الثلاثة الصحيفة والزاد والنعل جاز التأكيد بلا شك؛ لارتفاع ذلك المحذور، (**ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافاً للزجاج وابن درستويه زعماً أنها في محل جر بحتى**)، وهذا في الحقيقة إنكار لوجود حتى الابتدائية؛ لأن ما يحكم الجماعة بأن حتى فيه ابتدائية يحكمان أنها فيه حرف جر، (**ويرده**) كما قال ابن الخباز: (**أن حروف الجر لا تعلق عن العمل**)، ومعنى التعليق: منع العمل لفظاً لقيام مانع منه، وهذا إنما ثبت في بعض الأفعال، ولم يثبت في الحروف الجارة، (**وإنما تدخل على المفردات**) نحو: مررت بزيد وسرت

أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها «إنَّ» كسروها، فقالوا: «مَرِضَ زَيْدٌ حتى إنهم لا يَرْجُونَهُ»، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أنَّ فُتِحت همزتها، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

* * *

● (حيث) وطيء تقول: «حَوْثُ»، وفي الثاء فيهما: الضمُّ تشبيهاً بالغايات؛ ....

من البصرة إلى الكوفة، (أو ما في تأويل المفردات) نحو: عجبت من أنك قائم وعجبت حين جاء عمرو؛ إذ المعنى عجبت من قيامك وعجبت حين يجيء عمرو، فإن قلت: إن كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري، ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان المضافة إلى الجمل، فللزجاج وابن درستويه أن يقولا: الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد، مجرور بها لا على معنى أن الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد، وحتى عاملة في محلها فلا يرد الاعتراض بأن حرف الجر لا يعلق؛ إذ لا تعليق على هذا التقدير، قلت: يمكن أن يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما ما قرره المصنف بقوله: (**وأنهم إذا أوقعوا بعدها أن كسروها**) أي كسروا همزتها، (**فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والقاعدة أن حروف الجر إذا دخلت على أن فتحت همزتها نحو**: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]) ولا محيص لهما عن هذا الاعتراض.

(حيث)

(**وطيء تقول حوث**) بواو مكان الياء، وزعم ابن سيده أن الأصل حوث وأن حيث فرع عنها، وأنشد الفارسي في «التذكرة»:

يـــا رب إن كـــنـــت لـــزيـــد ربـــاً فـابـعـث لـه مـن حـيـث شـئـت ركـبـا
أكـــلاً تـــلـــقـــامـــا وشـــربـــاً قـــأبـــا(١)

التلقام مصدر قولك تلقمت للقمة إذا ابتلعتها في مهلة، والقأب بقاف مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مصدر قأب من الشراب، إذا ثملا أي شربا متملئاً منه، وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل؛ لأنها مفتقرة بحسب الأصالة وغيرها، كما أن الحرف كذلك، (**وفي الثاء فيهما**) أي: في حيث وحوث (**الضم تشبيهاً بالغايات**) وهي ما قطع عن الإضافة، وبني من قبل

---

(١) لم أجده.

لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثَرَها ـ وهو الجرّ ـ لا يظهرُ، والكسر على أصل الْتِقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.

ومن العرب من يَعْرِب «حيثُ»، وقراءة من قرأ ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] بالكسر تحتملها وتحتملُ لغةَ البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزّمان، والغالبُ كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بـ «مِنْ»، وقد تخفض بغيرها كقوله [من الطويل]:

وبعد وسائر الجهات الست نحو أمام وخلف ووراء وقدام وفوق وتحت، وسميت غايات؛ لأنها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها أن لا تكون غاية، وإنما تكون الغاية في المنسوب إليه فلما حذفت، وضمنت معناه سميت باسم غريب إيذاناً بأنها وقعت مخالفة لوضعها، أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً كذا قال الرضي، فإن قيل: كيف تشبه حيث بالغايات وهي مقطوعة عن الإضافة وهي مضافة؟ قلنا: **(لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها وهو الجر لا يظهر)** لفظاً فساغ التشبيه من هذه الحيثية، **(والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف ومن العرب ومن يعرب حيث)** وهم بنو فقعس، ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب، **(وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها)** أي: تحتمل لغة الإعراب، **(وتحتمل لغة البناء على الكسر)**، وكذا لو قيل: جلست حيث جلست بفتح الثاء احتملت لغة الإعراب ولغة البناء على الفتح، **(وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان)** واحتج له بقول الشاعر:

لـلـفـتـى عـقـل يـعـيـش بـه حـيـث تـهـدي سـاقـه قـدمـه[1]

أي: في زمن الهداية ولا حجة فيه لاحتمال المكان، **(والغالب كونها في محل نصب على الظرفية)** نحو ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] **(أو خفض بمن)** نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩]، **(وقد انخفض بغيرها)** أي: بغير من **(كقوله:**

---

(١) البيت من البحر المديد، وهو لطرفة بن العبيد في ديوانه ص ٨٦، وخزانة الأدب ١٩/٧، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩٢/٤.

١٩٩ ـ فَشَدَّ، وَلَمْ يُنْظِرْ بُيُوتاً كَثِيرَةً، لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ

وقد تقع «حيث» مفعولاً به وفاقاً للفارسي، وحمل عليه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه تعالى يعلمُ نفسَ المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان، وناصِبُها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بـ «أعلم»، لا «أعلم» نفسه، لأن أفعَلَ التفضيل لا ينصب المفعول به، ....

لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم)[١]

وأم قشعم الحرب والمنية والداهية وهو من الأعلام الجنسية، كأم عريط للعقرب، وقشعم بالقاف والشين المعجمة والعين المهملة على وزن جعفر، وهنا مسألة وهي أنه تقرر أن المضاف إليه في مثل هذه الأعلام يجري عليه حكم العلم؛ لكن هل المراد حكم علم المذكر حتى يصرف في نحو أم كلثوم، وكما هو الجاري على ألسنة المحدثين؛ لأن كلثوماً لو كان علماً لمذكر انصرف، ويمنع في نحو أم سلمة؛ لأن سلمة لو سمي به مذكراً امتنع من الصرف، أو المراد حكم علم ذلك المسمى مؤنثاً كان أو مذكراً فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد، حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يمنعونه، هذا محل ينبغي أن يحرر ولم أقف فيه على شرح صريح، وعلى الاحتمال الأول يكون الصرف في البيت على القياس، وأما على الثاني فيكون للضرورة.

(وقد تقع) حيث **(مفعولاً به وفاقاً للفارسي)**، قال بذلك **(وحمل عليه)** قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان، ولو قيل: بأن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها، والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك **(وناصبها)** في الآية على تقدير جعلها مفعولاً به، **(يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم لا أعلم نفسه)** وهذا عطف على خبر ناصبها، وهو يعلم فهو مرفوع، ويوجد في بعض النسخ: لا بأعلم نفسه بإدخال الباء على أعلم وهو عطف على المعنى، إذ الكلام الأول في معنى قولك وتنصب بيعلم؛ **(لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به)** مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق؛ لضعف

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، صدره: فشدوا ولم تفزع بيوت كثيرة، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص ٢٢، وخزانة الأدب ٣/ ١٥، ولسان العرب ١٢/ ٤٨٥ (قشعم).

فإن أوّلته بـ «عالم» جاز أن ينصبه في رأي بعضهم؛ ولم تقع اسماً لـ «أنّ»، خلافاً لابن مالك، ولا دليل في قوله [من الطويل]:

٢٠٠ ـ إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنتَ رَاعِيـ ـهِ حِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

لجواز تقدير «حيث» خبراً، و«حِمىً» اسماً؛ فإن قيل: يؤدّي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قلنا: هو نظير قولك: «إنَّ في مَكَّةَ دَارَ زَيْدٍ»، ونظيره في الزمان: «إنَّ في يومِ الجمعة ساعَةَ الإِجابة».

وتلزم «حيث» الإِضافَة إلى جملةٍ، ....

مشابهته للفعل، فإن وجد ما يوهم ذلك قدر ناصب المفعول الواقع بعده محذوفاً كما فعل المصنف، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧] أي: أعلم من كل أحد يعلم من يضل عن سبيله، وكذا قول الشاعر:

واضرب منا بالسيوف القوانسا[١]

أي: يضرب القوانس وهي بيضات الحديد جمع قونس **(فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم)** كما صرح به في «التسهيل»، ووجهه أنه إذا خرج بالتأويل عن التفضيل جاز أن يضاف إلى ما ليس بعضه؛ نظراً إلى زوال المانع وهو قصد التفضيل، فكذا يجوز أن يعمل النصب لمشابهته حينئذٍ للفعل بلا ضعف ويجري الجر والنصب إذ ذاك على وتيرة واحدة، **(ولم تقع)** حيث **(اسماً لإن خلافاً لابن مالك ولا دليل له في قوله:**

إن حيث استقر من أنت راعيه حمى فيه عزة وأمان[٢]

لجواز تقدير حيث خبراً وحمى اسماً فإن قيل يؤدي إلى جعل المكان وهو الحمى؛ إذ هو اسم لمكان حمى من دخوله والقرب منه (حالاً في المكان) وهو محل الاستقرار بخلاف تقرير ابن مالك؛ فإنه ليس فيه إلا الإخبار عن مكان استقرار، من يرعاه الممدوح بأنه مكان فيه عزة وأمان، وهذا لا محذور فيه، **(قلنا: هو نظير قولك: إن في مكة دار زيد ونظيره في الزمان إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة)** وهذا من باب التوسع.

(وتلزم حيث الإضافة إلى جملة) إما برفع الإضافة على أنها فاعل تلزم وحيث مفعول،

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، صدره: أكر وأحمىٰ للحقيقة منهم، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩، والأصمعيات ص ٢٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اسميَّةً كانت أو فعليَّةً، وإضافتها إلى الفعليَّة أكثر، ومن ثَمَّ رجحَ النصبُ في نحو: «جلستُ حيث زيدٌ أراه»، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله [من الطويل]:

٢٠١ ـ وَنَطْعنُهُمْ تَحتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

أنشدهُ ابن مالك والكسائي يقيسه، ويمكن أن يُخَرَّج عليه قولُ الفقهاء: «من حيث أن كذا». وأَنْدَرُ من ذلك إضافَتها إلى جملة محذوفة كقوله [من الطويل]:

أي: الإضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية، وحيث فاعل أي: حيث لازمة للإضافة لا تنفك وإنما لزمت الإضافة إلى الجملة؛ لأنها لمكان النسبة وهي مستدعية للجملة (**اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر**) من إضافتها إلى الاسمية، وذلك؛ لأن حيث دالة على المجازاة في المكان كإذا في الزمان، نحو: حيث تجده فأكرمه فكانت موقعاً للفعلية، لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال إذاً، ولعدم عراقتها في المجازاة دخلت على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقاً، نحو اجلس حيث زيد جالس (**ومن ثم**) أي: من جهة إضافتها إلى الفعلية أكثر، (**ترجح النصب في نحو جلست حيث زيداً أراه**) على الرفع؛ لأنه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب.

(**وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله**):

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ... (**ببيض المواضي حيث لي العمائم**)[(١)]

بجر لي ونطعنهم بضم العين مضارع طعن بالرمح، والكلى بضم الكاف جمع كلية أو كلوة ولكل كليتان وهما لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين، عليهما شحم محيط بهما كالغلاف لهما، والبيض السيوف والمواضي القواطع، ولي العمائم شدها على الرؤوس (**والكسائي يقيسه**) ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث أن كذا بفتح همزة أن، والأولى عندي أن يخرج على إن حيث مضافة إلى الجملة على الجادة، وإن ومعمولاها بتأويل مصدر وهو مبتدأ تلك الجملة والخبر محذوف، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير عزيز، (**وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله**:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٣.

٢٠٢ ـ إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ

أي: إذا رَيْدَة نفحَتْ له من حيثُ هَبَّتْ، وذلك لأن «رَيْدَة» فاعل بمحذوف يُفسِّره «نَفَحَتْ»، فلو كان «نفحت» مضافاً إليه «حَيْثُ» لزم بطلانُ التفسير؛ إذ المضافُ إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعملُ لا يفسّر عاملاً. قال أبو الفتح في كتاب التمام: ومَنْ أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها، انتهى.

ورأيت بخطّ الضابطين [من الرجز]:

إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله)(1)

الريدة براء مهملة مفتوحة وياء مثناة تحتية ساكنة ودال مهملة ريح لينة الهبوب، ونفحت فاحت، **(أي: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت)** له **(وذلك؛ لأن ريدة فاعل بـ)**فعل **(محذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافاً إليه حيث)** مع جعلها مفسراً للفعل المحذوف لزم بطلان التفسير إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً فيه، وما استند إليه من أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً منظور فيه؛ لأن الظاهر من كلامهم أن امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال، وقد تقدم للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج إذا عن الاستقبال عند إنشاده، قول الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه(2)

أنه قال: وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً فقيد هذا الحكم بباب الاشتغال، وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، وجعلوا أحداً في مثل وإن أحد من المشركين استجارك فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر، مع أنه لا يصح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر، ثم ولو سلم عموم هذا الحكم ولم يقيد بباب الاشتغال لأمكن جعل حيث مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها وهي نفحت، وريدة فاعلاً بمحذوف يفسره السياق لانفحت بخصوصه.

(قال أبو الفتح في كتاب «التمام» ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها اهـ ورأيت بخط الضابطين) قول الشاعر:

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٢٥. اهـ.

(2) تقدم تخريجه.

٢٠٣ - أما تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعَاً نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لاَمِعَا

بفتح الثاء من «حيث» وخفض «سهيل»، و«حيث» بالضم و«سهيل» بالرفع، أي موجود، فحذف الخبر.

وإذا اتَّصلت بها «ما» الكافة ضُمِّنَتْ معنى الشرط وجَزَمَتِ الفعلين كقوله [من الخفيف]:

٢٠٤ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً في غابِرِ الأَزْمَانِ

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان.

(أما ترى حيث سهيل طالعاً نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً)[1] مضبوطاً (بفتح ثاء حيث وخفض سهيل)، وأعربت إذا أضيفت إلى المفرد قال شارح «اللباب»: وطالعاً مفعول ثان لترى أو حال من سهيل إن جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله:

ونفيت عنه مقام الذيب[2]

وإن لم يجعل صلة يكون حالاً من سهيل والعامل معنى الإضافة أي: مكاناً مختصاً بسهيل حال كونه طالعاً، ويجوز أن يكون حيث في البيت باقياً على الظرف، وحذف مفعولا ترى نسياً منسياً كأنه قيل: أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعاً. اهـ قلت: جعل المضاف إليه مع أن العامل معنى الإضافة غير مرضي عندهم، وكذا القول بزيادة حيث، والأولى أن تجعل الحال من ضمير يعود إلى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه، أي: تراه طالعاً **(وحيث بالضم وسهيل يتلوه بالرفع أي: موجود فحذف الخبر)** وهذا نظير ما خرجنا عليه قول الفقهاء حيث أن كذا واجب مثلاً بفتح الهمزة، أي: من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كما في البيت **(وإذا اتصلت بها ما الكافة)** عن الإضافة لها **(ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله:**

حيثما تستقيم يقدر لك اللّـ ـه نجاحاً في غابر الأزمان)[3]

وهذا البيت) المسمى مثله عند العروضيين بالمدرج؛ لكونه أدرج أول عجز في آخر صدر، وأول العجز منه الهاء من الله **(دليل على مجيئها للزمان عندي)** وكأن ذلك من جهة قوله: في

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في نفح الطيب ٥/ ٣٨١، واللباب ٢/ ٧٨.

(٢) جزء بيت من الوافر، تمامه ذعرت به القطار ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين، وهو للشماخ بن ضرار في ديوانه ص٣٢١، وجمهرة اللغة ص٩٤٩.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النجاة ص ٧٣٦، وخزانة الأدب ٧/ ٢٠.

ـــ حرف الخاء المعجمة ـــ

● **(خلا)** على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً للمستثنى، ثم قيل: موضعها نَصْبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تتعلَّق بما قبلَها من فعل أو شبهه على قاعدة أحْرُفِ الجر، والصَّواب عندي الأولُ؛ لأنها لا تُعَدِّي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا تُوَصِّلُ معناها إليها، بل تُزيل معناها عنها، فأَشْبَهَتْ في عدم التعدية الحروفَ الزائدة؛ ولأنها بمنزلة «إلاّ» وهي غيرُ متعلقة.

والثاني: أن تكون فعلاً متعدّياً ناصباً له، ....

غابر الأزمان فصرح بالزمان، وليس بقاطع فإن الظرف المذكور إما لغو متعلق بيقدر وإما مستقر صفة لنجاحاً، وذلك لا يوجب أن يراد بحيث الزمان أيضاً؛ لاحتمال أن يكون المراد أينما تستقيم يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل، والنجاح الظفر بالمقصود والغابر المستقبل أو الماضي من الأضداد، والمراد في البيت الأول، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(حرف الخاء المعجمة)

(خلا على وجهين:

أحدهما أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى) نحو: قام القوم خلا زيد **(ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام)** أي: إنها لا تتعلق بشيء، وموضعها أي: موضع مجرورها نصب؛ لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب المستثنى في قولك: قام القوم إلا زيداً، **(وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الأول؛ لأنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء أي: لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها)**، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن معنى التعدية ما ذكره، وإنما معناه جعل المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه، وأما الاستدلال بأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع أحكامه، ألا ترى أن إلا التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر، وهذا الحرف يعمله.

(والثاني أن يكون فعلاً متعدياً ناصباً له) أي: للمستثنى، واحترز بقوله متعدياً أي بنفسه عن أن يكون فعلاً قاصراً يتعدى بواسطة من قولك: خلت الدار من الأنيس؛ فإن هذا المعنى ليس مراداً في الاستثناء، وإنما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يتعدى بنفسه، كقولهم: افعل هذا

وفاعلها على الحدّ المذكور في فاعل «حاشا»، والجملة مستأنفة أو حاليَّة، على خلافٍ في ذلك، وتقول «قَامُوا خلاَ زيداً»، وإن شئت خفضتَ إلاَّ في نحو قول لبيد [من الطويل]:

٢٠٥ ـ ألاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ [وَكُلُّ نَعِيمٍ ـ لاَ مَحَالَةَ ـ زَائِلُ]

وذلك لأن «ما» في هذه مصدرية؛ فدخولُها يُعَيّن الفعليّة، وموضع «ما خلا» نَصْبٌ، فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدرُ الصريحُ في نحو: «أرْسَلَهَا الْعِرَاكَ»؛ ....

وخلاك ذم، **(وفاعلها)** أي: فاعل خلا المتعدي الناصب للمستثنى **(على الحد المذكور في فاعل حاشا)** فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميراً عائد إلى البعض، أي: قام القوم خلا بعضهم زيداً، وقد تقدم البحث فيه **(والجملة)** الاستثنائية المذكورة **(مستأنفة أو حالية)** ينبىء هذا الاحتمال فيها **(على خلاف في ذلك)** مذكور في الباب الثاني، **(وتقول: قاموا خلا زيداً)** بنصب زيد **(وإن شئت خفضت)**، فقلت: خلا زيداً **(إلا في نحو قول لبيد)** رضي الله تعالى عنه:

(ألا كل شيء ما خلا الله باطل) وكل نعيم لا محالة زائل[1]

الباطل الذاهب الفاني وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] فهنا يجب نصب المستثنى، **(وذلك؛ لأن ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية)** المقتضية للنصب وينفي الحرفية المقتضية للجر، **(وموضع ما خلا نصب، فقال السيرافي: على الحال)** من الفاعل مثلاً في قولك: قام القوم ما خلا زيداً، والمعنى متجاوزين زيداً، فإن قيل: الحال نكرة والمصدر المسبوك المحكوم له بالتعريف **(كما يقع المصدر الصريح)** المقترن بأداة التعريف **(في نحو: أرسلها العراك)** حالاً يشير إلى قول لبيد يصف حماراً وأتنه:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال[2]

قال صاحب الصحاح العراك الدلك ويقال: أورد إبله العراك إذا أوردها جميعاً، ويذدها بإعجام الذال الأولى وإهمال الثانية أي: يطردها ونغص بالكسر نغصاً إذا لم يتم مراده، والدخال في الورد أن يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ما عساه أن يكون قد فاته، ولقائل أن يقول: لا يلزم من اغتفار مجيء الحال مقترنة بأل اغتفار

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٨٦، وخزانة الأدب ٣/ ١٩٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٥، والإنصاف ٢/ ٨٢٢.

وقيل: على الظرف لنيابتها وصِلَتها عن الوقت؛ فمعنى «قَامُوا ما خَلاَ زَيْداً» على الأول: قاموا خَالِينَ عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وَقْتَ خُلوِّهم عن زيد، وهذا الخلافُ المذكورُ في محلّها خافضةً وناصبةً ثابتٌ في «حاشا» و«عدا»، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصابِ «غير» في «قامُوا غَيْرَ زيدٍ». وزعم الجَرْمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جنّي أنه قد يجوز الجرّ على تقدير «ما» ....

مجيئها مصدراً معرفاً بالإضافة إلى الضمير، إذ أل في ذلك جنسية فمدخولها نكرة في المعنى بخلاف فيه، وأيضاً فمجيء الحال معرفة قليل قابل للتأويل فلا ينبغي ارتكاب مثله في تركيب كثير، **(وقيل)**: موضع ما خلا نصب **(على الظرف على نيابتها وصلتها)** بالنصب على أنه مفعول معه، أي: نيابتها مع صلتها **(عن الوقت)**، وجر الصلة بالعطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض يأباه أكثر البصريين، والقول بأن النصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر؛ فإن الحين كثيراً ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينوب عنه، نحو: آتيك قدوم الحاج، وأكرمك مادر شارف أي: حين قدوم الحاج وحين مادر شارف ثم حذف الحين وناب القدوم وما در شارف عنه، **(ومعنى قاموا ما خلا زيداً على)** القول **(الأول)** وهو قول السيرافي **(قاموا خالين عن زيد)** وهذا يتراأى منه أنه جعل خلا الاستثنائية قاصرة تتعدى بواسطة الحرف، وليس كذلك، فكان ينبغي أن يقول خالين زيداً أي متجاوزين زيداً كما ذكرناه قبل، **(وعلى)** القول **(الثاني وقت خلوهم عن زيد)** وهذا كالأول فالصواب وقت خلوهم زيداً أي: تجاوزهم إياه، **(وهذا الخلاف المذكور في محلها)** أي: في محل خلا حال كونها **(خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا، وقال ابن خروف)** موضع ما خلا نصب **(على الاستثناء)** لا على الحال كما يقول السيرافي، ولا على الظرف كما يقول غيره **(كانتصاب غير في قاموا زيد)**، ولعل السبب في تأخير قول ابن خروف: عن قوله، وهذا الخلاف الخ كونه لم يظفر بنقل عنه صريح في حاشا وعدا جميعاً، وقد وجدت النص لابن خروف في مساواة عدا خلا فيما ذكره، فانظر هل يوجد له نص في حاشا أيضاً.

(وزعم الجرمي) بفتح الجيم **(والربعي)** بفتح الموحدة **(والكسائي والفارسي وابن جني)** بإسكان الياء وليس منسوباً، وإنما هو معرب كني كذا رأيت في شرح «المفصل» للفخر الإسفندري، وكذا رأيته في هذه البلاد في نسخة من «الكشاف» صحيحة مضبوطاً بإسكان الياء، وصرح في الحاشية بتصحيح الضبط المكتوب في الأصل، ولم أر أحداً من الطلبة إلا يشدد الياء ظناً أنها ياء النسبة، وكان محل التنبيه على هذه الفائدة أول موضع ذكر فيه ابن جني، ولكن لم أتذكر ذلك إلا في هذا المحل فأثبته فيه ،**(أنه قد يجوز الجر)** بعد ما خلا بناء **(على تقدير ما**

زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وإن قالوه بالسماع فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

ـــ حرف الراء ـــ

● (ربَّ) حرف جر، خلافاً للكوفيِّين في دعوى اسميَّته، وقولُهم إنه أخبر عنه في قوله [من الكامل]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

ممنوعٌ، بل «عارُ» خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

زائدة) فلا يؤثر منعاً من الجر الذي كان ثابتاً قبل الزائدة، ولم ينقل ابن مالك في «التسهيل» هذا الحكم إلا عن الجرمي فقط، **(فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده)** أي: بعد الجار، فإن قلت: لم يقل بينهما مع أنه أحسن، قلت: لئلا يرد مثل لأمر ما جدع قصير أنفه، **(نحو عما قليل فبما رحمة من الله، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)** فثبت أن لا معمول على قولهم على كل تقدير.

(حرف الراء)

(رب حرف) جار **(خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته، وقولهم: إنه أخبر عنه في قوله:**

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار)[1]

فرب مبتدأ مضاف إلى قتل وخبره عارٍ، وذلك دليل على اسميته **(ممنوع بل عار خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور)**، والأصل رب قتل هو عار حصل، **(أو خبر للمجرور)** وهو قتل؛ **(إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي)** ورب في حكم الزائد، فلا يضر جره للمبتدأ ويبقى الكلام على هذا التقدير في مسوغ الابتداء بالنكرة، وحكى الرضي عن الأخفش موافقة الكوفيين على اسميتها وهو ظاهر، فإن قلت: لو كانت اسماً لأعربت لعدم الموجب لبنائها، قلت: يمكن أن يقال فيها ما قيل في كم: إن سبب بنائها تضمنها لمعنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، وسيأتي فيه كلام في حرف الكاف، قال الرضي: إنما حمل البصريين على ارتكاب جعلها حرفاً

---

(١) تقدم تخريجه.

. . . .

مع أنها في التقليل مثل كم في التكثير، ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كإفادة كم أنهم لم يروها تنجر بحرف ولا بإضافة كما تنجر كم، فلا يقال: برب رجل ولا غلام رجل.

واستشكل حرفيتها بأمور:

منها نحو: رب رجل أكرمته؛ فإن حرف الجر هو مايوصل الفعل إلى المفعول الذي هو لولا هو لم يصل إليه، وأكرمت يتعدى بنفسه، واعتذر عنه صاحب «المغني» بأن الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر هنا واجباً ضعف فقوي بالجار، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] ويرده أن العادة أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط، دون غيرها من حروف الجر.

ومنها مثل: رب رجل كريم أكرمته؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى المفعول بحرف الجر وإلى ضميره معاً، فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بأن أكرمته صفة والعامل محذوف، قال الرضي: وهو عذر بارد؛ لأن معنى رب رجل كريم أكرمت وأكرمته واحد، والأول جواب ولا خلاف أنك إذا قلت في جواب من قال: أكرمت رجلاً: رب رجل كريم أكرمته، لم يحتج معنى الكلام إلى شيء آخر يقدر مثل بنبئت وتحققت، قال: وإن اعتذروا بأن الضمير في أكرمته للمصدر أي: أكرمت الإكرام كان أبرد؛ لأن ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال، بخلاف رب رجل كريم لقيته، وإن قالوا: إن أكرمته مفسر لأكرمت المقدر كما في زيداً ضربته جاء الإشكال الأول، مع أنه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل آخر، نحو بزيد جاوزته.

ومنها نحو: رب رجل كريم جاءني في جواب من قال: ما جاءك رجل، ولا شك أن جاءني هو جواب رب؛ إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر فيكون كقولك بزيد مر، والضمير في مر لزيد وكقولك: زيداً ضرب، والضمير للمنصوب وذلك ممتنع قال: ويقوي عند مذهب الأخفش بالكوفيين أعني: كونها اسماً، فرب مضافة إلى النكرة فمعنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس، وإعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولك: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد، فإنهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة، ولم يصرح بسبب بناء رب عنده، فإن قال: لتضمنها معنى حرف النفي من حيث إن القلة تجري مجرى النفي، فيلزمه بناء أقل المراد به النفي في قولهم: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد، فإن قال: لتضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف، كما ذكره ابن الحاجب في كم الخبرية فهو لا يرضيه كما سيأتي، ويمكن أن يقال: سبب البناء

وليس معناه التَّقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التَّكثير دائماً، خلافاً لابن دُرُسْتويهِ وجماعةٍ، بل **ترد للتَّكثير كثيراً وللتقليلِ قليلاً.**

فمن الأول ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢]، وفي الحديث: «يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وسُمِعَ أعرابيٌّ يقول بعد انقضاء رمضان: «يا رُبَّ صائِمِهِ لنْ يَصُومَهُ، وَيا رُبَّ قَائِمِهِ لَنْ يَقومَهُ»، وهو مما تمسَّك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرّد بمعنى الماضي، ....

مشابهة الحرف وضعاً وذلك متحقق في بعض لغاتها، وهو ما كانت الباء فيه مخففة فحملت المشددة الباء عليها طرداً للباب، (**وليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة**) ولا للتقليل في أكثر الأوقات خلافاً لقوم، ولا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافاً لجماعة، ولا الإثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع، وإنما ذلك مستفاد من السياق خلافاً للآخرين، وقد فات المصنف عد هذه الأقوال الثلاثة (**بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً**) وهذا اختيار ابن مالك، وليس فيه إفصاح بأن ذلك بحسب الوضع أو لا، وقال الرضي: التقليل هو أصلها ثم استعملت في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة.

(**فمن الأول**) وهو ورودها للتكثير قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] أي: تكثير ودادتهم الإسلام لما يشاهدونه من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب، وقول أهل التقليل إنما قلل؛ لأن أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التمني خلاف الظاهر، (**وفي الحديث «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»**[1]) وهو مسوق لإفادة أن ذلك كثير لا قليل، (**وسمع أعرابي يقول: بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه يا رب قائمه لن يقومه**) وهذا يحرض على الصيام والقيام، والمعنى: أن كثيراً ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده، وكثيراً ممن قامه لا يقوم مثله بعد؛ لاخترام المنية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه إن أدركتموه، فغرضه تعلق بالتكثير لا بالتقليل، (**وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي**) ووجهه أن الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالغرض؛ إذ الأعرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر، فعلم

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل. (١١٢٦)، والترمذي، كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم (٢١٩٦).

وقال الشاعر [من الطويل]:

٢٠٦ ـ فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

وقال آخر [من المديد]:

٢٠٧ ـ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

ووجه الدليل أن الآية والحديثَ والمثالَ مَسُوقة للتخويف، والبيتين مَسُوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً ....

أن الصائم في عبارته مراد به الزمن الماضي وهو مجرد من أل، ولا يجوز أن تكون الهاء في محل جر بإضافة اسم الفاعل؛ لأنه قد تقرر بما أسلفناه أنه بمعنى الماضي، فلو كان مضافاً لكانت إضافته محضة؛ إذ هو حينئذٍ صفة مضافة إلى غير معمولها فتفيد التعريف، فيمتنع أن يكون مدخولاً لرب واللازم باطل، (**وقال الشاعر**:

فيا رب يوم قد لهوت وليلة ... بآنسة كأنها خط تمثال)(١)

اللهو اللعب وقد يكنى به عن الجماع، والآنسة التي تأنس ولا تنفر، والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية أوّلاً والتي بعد الميم مثلثة، ولا يتعلق قوله بآنسة بلهوت الملفوظ به؛ للزوم الفصل بالأجنبي وهو المعطوف، وإنما يتعلق بمحذوف أي: لهوت فيها بآنسة وهذه الجملة صفة لليلة، وحذف الرابط للصفة الأولى ومتعلق اللهو أي: رب يوم لهوت فيه بآنسة وليلة لهوت فيها بآنسة (**وقال آخر**:

ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات)(٢)

أوفيت أشرفت والعلم الجبل، والشمالات جمع شمال وهي الريح المعروفة، (**وتوجيه ذلك**) أي: توجيه الاستدلال بهذه الأمور المذكورة على التكثير، وفي بعض النسخ ووجهه أي: الدليل (**أن الآية والحديث والمثال**) المحكي عن الأعرابي (**مسوقة للتخويف**) والتحذير، والأحسن مسوقات إذ الأجذاع منكسرات أحسن من منكسرة، ومن ثم ورد ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] بعد ذكر الأربعة الحرم، (**والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٤، والدرر ٤/ ١١٨، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٨.

(٢) البيت من البحر المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، والأغاني ١٥/ ٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٤، ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ).

منهما التقليل.

ومن الثاني قولُ أبي طالب في النبي ﷺ [من الطويل]:

٢٠٨ ـ وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَىٰ عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

منهما) بضمير الاثنين أي: من التخويف والافتخار **(التقليل)**، وأقول: الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال، لا يوصل إليه إلا بشق الأنفس فالظفر به مع هذه الحالة يناسب الافتخار، وحينئذٍ فقول المصنف: إن التقليل لا يناسب الافتخار إن قصده كلياً منعناه، وإن قصده جزئياً باعتبار البيتين اللذين أنشدهما وأمثالهما فلا تعقب عليه، إذ ما وقع به الافتخار في البيت الأول هو لهوه بامرأة جميلة، وما افتخر به صاحب البيت الثاني هو إيفاؤه في جبل عال ورفع ريح الشمال لثوبه، وكل مما في الأول والثاني ليس أمراً عزيز المثال لا يحصل إلا بشق النفس، والافتخار بمثل ذلك لا يكون إلا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول في الجملة.

(ومن الثاني) وهو ورودها للتقليل **(قول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم:**

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل)[1]

وهذا مبني على أن أبيض مجرور برب مضمرة، والظاهر أنه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت:

وما ترك قوم لا أبالك سيدا يحوط الزمار غير ذرب مواكل

وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد، فلا يكون مما المصنف بصدده ويحوط يكلأ ويرعى، والذمار بكسر الذال المعجمة ما يحق عليه حمايته، والذرب بذال معجمة فراء فموحدة على زنة كتف سكنت راؤه تخفيفاً وهو الحاد، والمواكل المتكل على أصحابه، ويستسقى مبني للمفعول وثمال وعصمة منصوبان ويجوز رفعهما على أنهما خبرا محذوف، والثمال بكسر المثلثة الذي يكفي الناس بأفضاله، والعصمة ما يعتصم به أي: يتمسك ويمتنع، والأرامل جمع أرمل وأرملة، قال ابن السكيت: الأرامل المساكين من رجال ونساء، قال: ويقال لهم وإن لم يكن فيهم نساء، وقد يقال: الاستقساء إنما كان بعد الهجرة فما معنى قول أبي طالب يستسقى الغمام بوجهه، وجوابه أن الخطابي روى بسنده خبراً فيه أن قريشاً تتابعت عليهم

---

(١) تقدم تخريجه.

وقول الآخر [من الطويل]:

٢٠٩ ـ أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ
وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْقَضِي لأَوَانِ
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

أراد عيسى وآدَم عليهما السلامُ والقمَرَ. ونظيرُ «ربَّ» في إفادة التكثير «كم» الخبريّة، ....

سنو جدب في حياة عبد المطلب، فارتقى هو ومن حضره من قريش أبا قبيس، فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد صلوات الله عليه وسلامه فرفعه على عاتقه ـ وهو يومئذٍ غلام قد أيفع وقد كرب ـ ثم دعا فسقوا في الحال، فقد شاهد أبو طالب ما دله على ما قال ذكره السهيلي في «الروض الأنف»، وقد أوردته في تعليقى على «البخاري» **(وقول الآخر)**:

(ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان
وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لأوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معاً وثمان[(١)]

أراد) بالمولود الذي لا أب له **(عيسى و)** بذي الولد الذي لا أبوين له **(آدم عليهما الصلاة والسلام)** وبذي الشامة القمر، وأصل لم يلده: لم يلده بكسر اللام وإسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيهاً لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعاً لفتحة الياء، أو بالضم اتباعاً لضمة الهاء والشامة الخال، وانظر وصفها بالغراء فإنه غير مناسب؛ وذلك لأن الغراء تأنيث الأغر وهو الأبيض وشامة القمر سوداء، وهي المعبر عنها بالكلف وكذا وصفها بمجللة غير مناسب؛ فإن معناها التي عمته بالتغطية وليس هذا شأن الشامة، وفي شرح «الشافية» للجاربردي أنشد هذا البيت هكذا:

وذي شامة سوداء في حر وجهه مخلدة لا تنجلي لزمان[(٢)]

وهو ظاهر وحر الوجه ما بدا من الوجنة، وهي ما ارتفع من سن الخد وهو في البيت استعارة، **(ونظير رب في إفادة التكثير كم الخبرية)** وفي باب كم من كتاب سيبويه: ومعناها معنى

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٩/ ٢٨.
(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٩/ ٢٨.

وفي إفادته تارةً وإفادة التقليل أخرى «قَدْ»، على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى، في حرف القاف، وصِيَغُ التصغير، تقول: «حُجَيْر» و«رُجَيْل»، فتكون للتقليل، وقال [من الطويل]:

٢١٠ ـ فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ ... بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلاَ

وقال لبيد [من الطويل]:

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

إلا أن الغالب ....

رب، وفيه أيضاً: واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب؛ لأن المعنى واحد إلا أن كم اسم ورب غير اسم، وبهذا استدل ابن مالك على أن رب للتكثير قال: ولا معارض لهذا النص في كتاب سيبويه، وعورض بأن من عادته في الكتاب إذا تكلم في الشواذ أن يقول: ورب شيء هكذا يريد أنه قليل نادر، **(وفي إفادته تارة وإفادة التقليل)** تارة **(أخرى قد على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التصغير تقول: حجير ورجيل؛ فتكون للتقليل، وقال:**

فويق جبيل شامخ لن تناله ... بفتنة حتى تكل وتعملا)[1]

فالتصغير في كل من فويق وجبيل راجع إلى التقليل، ولا يجوز أن يراد به التحقير لمنافاة وصفه بما ذكر للحقارة، والشامخ العالي المرتفع وقنة الجبل بضم القاف أعلاه، وما أحسن قول القائل:

علا فما يستقر المال في يده ... وكيف يمسك ماء قنة الجبل[2]

والكلال الإعياء **(وقال لبيد رضي الله تعالى عنه:**

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دويهية تصفر منها الأنامل)[3]

والمراد بالدويهية الموت تصغير داهية، فالظاهر أنه للتعظيم لا للتقليل، وقول القائل: الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه تعسف، **(إلا أن الغالب**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٧، وسمط اللآلي ص ٤٩٢، ولسان العرب ١٢/ ٤٩٢ (قلزم).

(٢) البيت من البحر البسيط. ولم أجده.

(٣) تقدم تخريجه.

في «قَدْ» والتصغير إفادتهما التقليل، و«رُبَّ» بالعكس.

وتنفردُ «رُبَّ» بوجوب تصديرها، ووجوب تنكيرِ مجرورها، ونَعْته إن كان ظاهراً، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يُطَابق المعنى إن كان ضميراً، ....

في قد والتصغير إفادتهما للتقليل، ورب بالعكس)؛ إذ الغالب إفادتهما التكثير؛ وقد عرفت ما في ذلك.

(وتنفرد رب) من سائر حروف الجر (بوجوب تصديرها)، واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبراً لأن في قوله:

أماوي إني رب واحد أمه قتلت فلا أثر لدي ولا قتل[1]

وهذا كما تراه ظاهر فإن ما في البيت لا تنافي المصدرية، بدليل صحة قولك: إن زيداً ما قام وزيد لأبوه قائم، وقد تابعه بعض شراح «التسهيل» على هذا الغلط، (ووجوب تنكير مجرورها) وهذا هو المعروف، وأجاز بعض النحويين تعريفه بأل وأنشد قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبل فيهم[2]

بجر الجامل وصفته فإن صحت روايته كذلك حمل على زيادة أل، فإن قلت: لا نزاع في صحة مثل رب رجل وأخيه، والثاني معرفة قطعاً، قلت: اغتفروه من حيث إن رب لم تباشره، والثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل، فإن قلت: قد حكى الأصمعي: رب أخيه ورب أبيه، قلت: هو من الندور بمكان فلا يرد، (ونعته إن كان ظاهراً) وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين، وفي «البسيط» أنه مذهب البصريين، وخالف في ذلك الأخفش والفراء والزجاج وابنا طاهر وخروف، قال ابن مالك: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح، (وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً)، فتقول: ربه رجلين وربه رجالاً، وربه امرأة استغناء بتثنية تميزه وجمعه، وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو: ربهما رجلين وربهم رجالاً وربها امرأة، حكوا ذلك نقلاً عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم أجازوا ذلك قياساً وليس كما قال، كذا في «الجنى الداني»، وهل هذا الضمير معرفة جرى

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لحاتم الطائي في الدرر ٤/ ١١٩، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٢٦.

(٢) صدر بيت من البحر الخفيف، عجزه: وعناجيج بينهن المهار، وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه ص ٣١٦، والأزهية ص ٩٤، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧١، والجنىٰ الداني ص ٢٤٨.

وغَلَبة مُعَدَّاها، ومُضِيّه، وإعمالها محذوفةً بعد الفاء كثيراً، ....
وبعد الواو أكثر، وبعد «بَل» قليلاً، وبدونهنّ أقلّ، كقوله [من الطويل]:

٢١١ ـ فمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ]

وقوله [من الطويل]:

وأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ [ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ]

مجرى النكرة أو هو نكرة؟ قولان ذهب إلى الأول كثير منهم الفارسي، وإلى الثاني قوم منهم الزمخشري وابن عصفور، **(وغلبة حذف معداها)** أي: الفعل الذي تعديه كأن يقال لك: ما لقيت رجلاً عالماً؟ فتقول في الجواب: رب رجل عالم أي: قد لقيت.

قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر، **(ومضيه)** وسيذكر المصنف مثال وقوعه مستقبلاً، **(وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً)** كما قال ابن مالك، واستشكله ابن قاسم أنه لم يرد إلا في اثنين كما قال بعضهم، ولعله أراد بالنسبة إلى بل، **(وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً وبدونهن أقل كقوله)** أي: قول امرىء القيس:

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) فألهيتها عن ذي تمائم محول[1]

الطروق الإتيان ليلاً والمرضع التي لها ولد رضيع، وإذا بنيت على الفعل أنثت فتقول: أرضعت فهي مرضعة، وألهيتها شغلتها، والتمائم جمع تميمة وهي العوذة، وأحول الصبي فهو محول إذا تم له حول أي: سنة، وإنما خص الحبلى والمرضع؛ لأنهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفاً بهم، يقول: قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بأنفسهما متخلصين مني، وقد حكى ابن عصفور وابن مالك إجماع النحويين على أن الجر في ذلك برب المحذوفة لا بالفاء **(وقوله:**

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه) ثمال اليتامى عصمة للأرامل[2]

وقد مر إنشاده والتنبيه عليه على أن الظاهر كون أبيض منصوباً لا مجروراً برب، وشاهد النحاة المشهور قوله:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

٢١٢ - بَـلْ بَـلَـدٍ ذِي صُـعُـدٍ وَآكَـامْ

وقوله [من الخفيف]:

رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـهْ [كِدْتُ أَقْـضِي الْـحَيَـاةَ مِـنْ جَلَـلِـهْ]

وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ ....

وقـاتـم الأعـمـاق خـاوي الـمـخـتـرق[1]

وسيأتي الكلام عليه في محله (**وقوله**:

بـل بـلـد ذي صـعـد وآكـام)[2]

الصعد بضم الصاد والعين المهملتين العقبات جمع صعود بفتح الصاد كعجز وعجوز، وفي «القاموس» أن الآكام على زنة الآجال جمع أكمة قال: وهي التل من القف من حجارة واحدة، أو هي دون الجبال أو الموضع يكون أشد ارتفاعاً مما حوله وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً، وفي «الصحاح» أن الآكام كالأعناق جمع أكم كعنق جمع آكام كجبال جمع أكم جمع أكمة، (**وقوله**:

رسـم دار وقـفـت فـي طـلـلـه) كـدت أقـضـي الـغـداة مـن جـلـلـه[3]

وقد تقدم الكلام عليه في جلل.

(**وبأنها**) وهذا عطف على بوجوب تصديرها من قوله فيما تقدم: وتنفرد رب بوجوب تصديرها أي، وتنفرد أيضاً بأنها (**زائدة في الإعراب**) أي: بحسب الإعراب، فلا تتعلق بشيء كما لا تتعلق الزائدة بشيء، وقد صرح بذلك في الباب الثالث، (**لا في المعنى**) فإنها بحسبه غير زائدة، لإفادتها التقليل أو التكثير، وهذا مثل قوله:

لـعـل الله فـضـلـكـم عـلـيـنـا[4]

---

(١) صدر بيت من الرجز، عجزه: مشتبه الأعلام لماع الخفق، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، والأغاني ١٠/ ١٥٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٦٠.

(٢) الرجز لرؤبة، انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٢٤٧.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) صدر بيت من البحر الوافر، عجزه: بشيء أن أمكم شريم. وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧، والجنى الداني ص ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢.

فمحلُّ مجرورها في نحو: «ربَّ رجلٍ صالح عندي» رَفْعٌ على الابتدائيّة، وفي نحو: «رُبَّ رجل صالح لَقِيتُ» نصب على المفعوليَّة، وفي نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لقيتُهُ» رفع أو نصب، كما في قولك: «هٰذَا لَقِيتُه» ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو: «مَرَرْتُ بزيد وعمراً» إلا قليلاً، قال [من الطويل]:

٢١٣ ـ وَسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وَسُنَّماً ذَعَرتُ بِمِدْلاَحِ الْهَجِيرِ نَهُوضِ

فعطف «سُنَّماً» على محل «سِنّ»، والمعنى ذعرت بهذا الفرسِ ....

حيث تكون لعل حرفاً جاراً فإنها زائدة بالنسبة إلى الإعراب، حيث لا تتعلق بشيء وهي مرادة من جهة المعنى، وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه، نحو: لولاي ولولاك ولولاه لا تتعلق بشيء ومعناها مراد، ثم مقتضى هذا الكلام أن لا تكون رب معدية للفعل فينافي ذلك قوله أولاً: وغلبة حذف معداها، **(فمحل مجرورها في نحو: رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية)** وعندي هو الخبر، **(وفي نحو: رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية)** أي: على أنه مفعول به، وناصبه من قولك لقيت، **(وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع على الابتداء)** ولقيته هو الخبر **(أو نصب)** على أنه مفعول بفعل محذوف على شريطة التفسير أي: لقيت لقيته، **(كما في هذا لقيته)** فإنه يحتمل الوجهين لكن يفترقان في أن هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدماً على المفعول؛ إذ لا مانع، منه ورب صالح لقيته لا يجوز تقدير الناصب مقدماً؛ لاستلزامه خروج رب عن الصدرية وهو باطل، فيجب تقديره مؤخراً **(ويجوز مراعاة محله كثيراً)**؛ لأن جاره وهو رب في حكم الزائد، **(وإن لم يجز مررت بزيد وعمراً إلا قليلاً قال)** الشاعر:

(وسن كسنيق سناء وسنما ذُعرت بمدلاح الهجير نهوض)(1)

وعن الأصمعي أنه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف في حواشي «التسهيل»، **(فعطف سنما)** وهي بسين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم، والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر من كلام المصنف، **(على محل سن)** وهو بسين مهملة مكسورة فنون مشددة، والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه، **(والمعنى ذعرت)** بالذال المعجمة أي: أخفت **(بهذا الفرس)** الذي وصفه بقوله: مدلاح الهجير نهوض، وكأن المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الفرس الكثير العرق، ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة، وإنما رأيت في «القاموس» أن الدلح على وزن الصرد

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٧٦، وجمهرة اللغة ص ٨٦١، وله أو لأبي داود الإيادي في الدرر ١٢٩/٤.

ثوراً وبقرةً عظيمةً، وسنيق: ....
اسم جبل بعينه، وسَنَاء: ارتفاعاً.

وزعم الزجّاج وموافقوه أن مجرورها لا يكونُ إلاَّ في محلِّ نصب، والصوابُ ما قدَّمناه.

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالبُ أن تكفَّها عن العمل، وأن تُهَيِّئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنىً، كقوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

ومن إعمالها قولُه [من الخفيف]:

٢١٤ ـ رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

الفرس الكثير العرق، والهجير شدة الحر، والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها، **(ثور أو بقرة عظيمة)** كالجبل في العظم والضخامة **(وسنيق)** بسين مهملة مضمومة، فنون مشددة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة، فقاف **(جبل بعينه)**، وفي «القاموس»: والسنيق كقبيط بيت مجصص جمعه سنيقات، وسنانيق وكوكب أبيض وأكمة وموضع **(وسناء)** بالمد **(ارتفاعاً وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب)** دائماً فحيث لا يكون في اللفظ ما يصلح لعمل النصب قدروه وهو تكلف لا داعي إليه، **(والصواب ما قدمناه)** من أنه تارة يكون في محل رفع قطعاً وتارة في محل نصب قطعاً وتارة يحتمل الأمرين، **(وإذا زيدت ما بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وأن يكون الفعل)** الذي صدرت به تلك الجملة الفعلية **(ماضياً لفظاً، ومعنى كقوله:**

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات)[1]

فإن هذا إخبار عن حال ماضية فأوفى ماض لفظاً ومعنى، **(ومن إعمالها)** مع زيادة ما بعدها **(قوله:**

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء)[2]

---

(١) البيت من البحر المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، والأغاني ١٥/ ٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤، وأوضح المسالك ٣/ ٧٠.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢، وجواهر الأدب ص ٣٦٩.

ومن دخولها على الجملة الاسمية قولُ أبي دُوَاد [من الخفيف]:

٢١٥ ـ رُبَّما الْجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ وَعَناجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ

وقيل: لا تدخلُ المكفوفةُ على الاسميَّة أصلاً، وإن «ما» في البيت نكرة موصوفة، و«الجامل»: خبر لِـ «هو» محذوفاً، والجملة صفة لـ «ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، وقيل: هو مؤوَّل بالماضي، عَلَى حدِّ قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] وفيه تكلُّف، ....

فجر ضربة برب مع وجود ما الزائدة، وطعنة مجرور أيضاً بالعطف على ضربة، والنجلاء بالمد الواسعة البينة الاتساع، فإن قلت: بين إنما تضاف إلى متعدد، وبصرى بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه، قلت: المضاف إليه بين محذوف، والتقدير بين أماكن بصرى فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه، **(ومن دخولها على)** الجملة **(الاسمية قول أبي داود)** بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو، فألف وهو شاعر من إياد:

(ربما الجامل المؤبل فيهم) والعنا جيج بينهن المهار[(١)]

الجامل القطيع من الإبل مع راعيها والمؤبل المعد للقنية، يقال إبل مؤبلة إذا اتخذت للقنية، والعناجيج بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل، واحدها عنجوج كعصفور، والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة، وقد سبق أن بعض النحاة أنشد هذا البيت بجر الجامل شاهداً على أن رب قد تجر المعرفة، **(وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً)** وإنما تدخل على الفعلية خاصة، ونسب هذا القول إلى سيبويه والجمهور، وعليه فيحتاج إلى تأويل هذا البيت، وقد خرجوه على ما ذكره المصنف بقوله: وإن ما في البيت نكرة موصوفة، والجامل خبر لهو محذوفاً والجملة صفة لما، أي: رب شيء هو الجامل على ذلك خرجه الفارسي وابن عصفور، قال ابن مالك: والصحيح أن ما في البيت زائدة كافة، هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية، **(ومن دخولها على الفعل المستقبل)** قوله تعالى: (﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ) لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، **(وقيل هو مؤوّل بالماضي على حد قوله تعالى:** ﴿وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [العاديات: ١٠] **وفيه تكلف؛**

---

(١) تقدم تخريجه.

لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل، والدليلُ على صحّة استقبال ما بعدها قولُه [من الوافر]:

٢١٦ ـ فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

وقوله [من مجزوء الكامل]:

٢١٧ ـ يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً يَا لَهْفَ أَمِّ مُعَاوِيَهْ

وفي «رُبَّ» ستَّ عشرة لغة: ضمّ الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التَّأنيث ساكنةً أو محرَّكة ومع التجرُّد منها؛ فهذه اثنتا عشرة، والضمّ والفتح ....

لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل) وهذا ظاهر، **(والدليل على استقبال ما بعدها قوله:**

فإن أهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان)[1]

فجاء الفعل بعدها مفتتحاً بحرف التنفيس، والمهذب بالذال المعجمة المطهر الأخلاق والرخص براء مفتوحة فحاء معجمة ساكنة فصاد مهملة الناعم، والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما ألف أطراف الأصابع، **(وقوله)** أي قول من يقول وإلا فالظاهر التأنيث؛ لأن الشعر لأم معاوية:

(يا رب قائلة غداً يا لهف أم معاوية)[2]

فأعمل مجرورها في ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل، وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على أنه لا يلزم وصف المحرور برب، وقد يقال: الموصوف محذوف، أي: يا رب امرأة قائلة، **(وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد)** للباء **(والتخفيف)** لها **(والأوجه الأربعة)**، وهي ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء، وفتحها مع تخفيف الباء ثابتة **(مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة)** بالفتح، **(ومع التجرد منها)** أي: من تاء التأنيث الساكنة والمحركة **(فهذه اثنتا عشرة)** لغة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة، **(والضم)** للراء **(والفتح)** لها

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لجحدر بن مالك في أمالي القالي ١/ ٢٨٢، والجنى الداني ص ٤٥٢، وخزانة الأدب ١١/ ٢٠٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٧.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في الجنى الداني ص ٤٥١، والدرر ٤/ ١٣٣.

مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

* * *

(مع إسكان الباء) مخففة، **(وضم الحرفين)** الراء والباء **(مع التشديد)** للباء، **(و)** مع **(التخفيف)** لها، فهذه أربع لغات تضم إلى الاثنتي عشرة كما قال أوّلها، وبقي عليه لغة أخرى حكاها ابن قاسم في «الجنى الداني»، ربتا وهي مما يقوي القول باسمية رب فتأمله.

المحتويات

شرح الدماميني

على مغني اللبيب

للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني

المتوفى سنة ٨٢٨ هجرية

صححه وعلق عليه

أحمد عزو عناية

الجزء الثاني

الناشر

مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

THE ARABIC HISTORY
Publishing & Distributing

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت – لبنان – شارع دكاش – هاتف ٥٤٠٠٠٠ – ٥٤٤٤٤٠ – فاكس ٨٥٠٧١٧ – ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel: 540000 - 544440 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

E-mail-darcta@cyberia.net.lb

شرح الدماميني

على مغني اللبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

ـ حرف السين المهملة ـ

● **السين المفردة**: حرف يختصُّ بالمضارع، ويُخَلِّصه للاستقبال، وينْزِلُ منه منزلَة الجزء؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من «سَوفَ» خلافاً للكوفيّين،

(حرف السين المهملة)

(**السين المهملة حرف يختص به المضارع**) فلا يوجد في غيره أصلاً (**ويخلصه للاستقبال**) بعد أن كان قبل وجوده صالحاً له للحال، فإن قلت: يقدح في ذلك قول الشاعر:

فـإنـي لـسـت خـاذلـكـم ولـكـن　　سـأسـعـى الآن إذ بـلـغـت مـنـاهـا[1]

فإن الآن للزمن الحاضر فيدفع الاستقبال، قلت: قد اعتذر عنه بأن مراده بالآن التقريب قال في «الجنى الداني» وقد لا يحتاج إلى التأويل بالتقرب بل يقال: إنه مقدر بمن كأنه قال: سأسعى من الآن قلت: فيستحيل المعنى حينئذٍ؛ لأن السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداؤه زماناً خالياً، وما هو إلا بمنزلة أن يقال سأسير غداً من الآن مريداً بالآن حقيقته من غير تأويل، واستحالته ظاهرة (**ويتنزل منه منزلة الجزء**) فكأنه بعض أجزاء المضارع (**ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به**) وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه، فتخلف العمل هنا لهذا العارض (**وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين**) فإنهم ادّعوا أن السين في نحو: سيقوم زيد مأخوذ من سوف، فالتنفيس في الحقيقة إنما هو بسوف، ولكن حذف ما عدا صدرها تخفيفاً ورجح ابن مالك مذهبهم بأنا قد اجتمعنا على أن سف وسو وسي فروع سوف، فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص، قال وقال بعضهم: لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسويف بهما سواء، وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت كل واحدة أصلاً برأسها، وزيفه ابن مالك بأنها دعوى مردودة بالقياس والسماع.

أما القياس فهو أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي إنما يقصد به مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي أن لا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان، وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى.

وأما السماع فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد، قال الله

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الجنىٰ الداني ص ٥٩، ورصف المباني ص ٣٩٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٨٢.

ولا مُدَّة الاستقبالِ معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين، ومعنى قول المُعربين فيها **«حرف تنفيس»** حرف توسيع، وذلك أنها تَقْلب المضارع من الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. وأوضح من عبارتهم قول الزمخشريّ وغيره **«حرف استقبال»**. وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١] الآية، ....

تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦] وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢] وكأن المصنف ارتضى ما ذهب إليه ابن مالك من أن التنفيس المستفاد منهما غير متفاوت فقال: **(ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين)** وقد نوقش ابن مالك بأن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي شيئاً؛ لجواز أن يكون كل منهما مختصاً بحكم مقابل لحكم مقابله مع كونهما مشتركين في حكم واحد، مع أنه قاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت إلى ما قاسه، وأيضاً قاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي المطلق الخالي منها، وليس ذلك بصحيح فإن الماضي إذا كان خالياً من الأداة كقد مثلاً دل على المضي المطلق، وإذا اقترن بها دل على المضي القريب من الحال، وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فإنه يختلف معناه بحسب خلوه عن الأداة واقترانه بها.

وأما دليله السماعي فليس بقاطع لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخياً لطائفة من المؤمنين، وبالسين غير متراخ كثيراً لطائفة أخرى؛ إذ ليس ثم ما يدل على أن كلتيهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين **(ومعنى قول المعربين فيها)** اقتداء بسيبويه **(حرف تنفيس)** أي: هي حرف تنفيس أو السين حرف تنفيس، هذه الجملة معمول القول وقوله: **(حرف توسيع)** خبر المبتدأ المتقدم الذي هو المضاف من قوله: معنى قول المعربين على حذف مبتدأ أي: هي حرف توسيع، والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه، وهي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط أي: قول المعربين هي حرف تنفيس معناه هي حرف توسيع، والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال: نفست الخناق إذا وسعته **(وذلك أنها نقلت)** من النقل وفي بعض النسخ: تقلب من القلب **(المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أي: الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال)** وقد أسلفنا أن أولئك المعربين اقتدوا في ذلك بسيبويه إمام النحاة **(وزعم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى:** ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١] **الآية)** يعني قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩١] والمراد بهؤلاء الآخرين على ما في «الكشاف» وغيره قوم من أسد وغطفان، كانوا إذا أتوا المدينة أسلموا وعاهدوا يأمنوا المسلمين فإذا رجعوا

واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢] مُدَّعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] قال: فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى.

وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويُّون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ غيرُ مُوافَقٍ عليه، قال الزمخشريّ: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟

قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشَد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى.

ثم لو سُلِّم فالاستمرارُ إنما استُفيدَ من المضارع، كما تقول: «فُلانٌ يَقْري الضيفَ ويَصْنَع الجميلَ» تريد أن ذلك دأبه، ....

إلى قومهم كفروا ونكثوا عهدهم، وقضية ذلك أن يكون المراد الإخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخرين على تلك الحالة **(واستدل)** هذا الزعم **(عليه)** أي على مجيء السين للاستمرار في بعض الأحيان **(بقوله تعالى:** ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] **مدعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال: فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى)** كلام هذا الزاعم **(وهذا الذي قاله)** من أن السين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال **(لا يعرفه النحويون، وما استند إليه)** في إثبات زعمه بهذه الآية **(من أنها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه، قال الزمخشري فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع)**؛ لما يتقدمه من توطين النفس، وأن الجواب العتيد قبل الحاجة إليه أقطع للخصم وأرد لشغبه، وقبل الرمي براشي السهم **(انتهى)** كلام الزمخشري، وهو نص في نزول الآية قبل قولهم ووافقهم جدي صاحب «الانتصاف» على ذلك قال: ولهذا أدرج النظار في أثناء مناظراتهم العمل بالمقتضي الذي هو كذا السالم عن معارضة كذا، فيسلفون رد المعارض قبل ذكر الخصم له، وهذه الآية أحسن ما يستدل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى **(ثم ولو سلم)** ولا محل للواو هنا، والظاهر أنها زائدة، فإن قلت: لعلها للعطف أي: ثم لا نسلم أنها في الآية للاستمرار ولو سلم **(فالاستمرار إنما استفيد من المضارع)** لا من السين قلت: يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل **(كما تقول: فلان يقري الضيف)** بفتح الياء من يَقري مضارع قرى الضيف إذا أحسن إليه **(ويصنع الجميل يريد أن ذلك دأبه)** أي: عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة وإسكان الهمزة.

والسين مفيدة للاستقبال، إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل. وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادت أنه واقِعٌ لا محالة؛ ولم أرَ من فهم وَجْه ذلك، ووجْهُه أنها تفيد الوَعْدَ بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوَعْدَ أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه. ....

قال الجوهري: وقد تفتح وكلام المصنف مقتضٍ لإفادة المضارع الاستمرار، سواء كان مبنياً كما في هذا المثال أو لم يبن عليه كما في الآية، ووجهه أن إفادته للاستمرار إنما هي من اقتضاء المقام، فحيث اقتضاه حمل عليه سواء بني على مبتدأ أو لم يبن عليه، ويدل عليه قولهم في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧] أن المضارع فيه للاستمرار، وقرره التفتازاني على وجهين:

أحدهما أن يكون معناه أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، قال: فإن المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار.

وثانيهما أن يكون الفعل امتناع الإطاعة يعني: أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره، قال: لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت، يجوز أن يفيد المنفي والداخل عليه لو استمرار الامتناع، كما أن الجملة الاسمية تفيد تأكيد الثبوت ودوامه، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] رداً لقولهم إنا آمنا على أبلغ وجه وآكده إلى هنا كلامه (**والسين مفيدة للاستقبال**) فيكون المراد مِن سيقول السفهاء استمرار قولهم في الزمن المستقبل؛ (**إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل**) وفيه نظر لانتقاضه بنحو ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾ [الحجرات: ٧] إذ لا استمرار فيه بالنسبة إلى الزمن الماضي، ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كلياً وإنما يريد أن الاستمرار في سيقول السفهاء أن يكون في المستقبل، فلا يرد النقض (**وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة**) ونقل عنه بعض الشارحين لكلامه أنه قال: دلالة السين على التأكيد من جهة كونها في مقابلة لن، قال سيبويه: لن أفعل نفي سأفعل قلت: وفي «الصحاح» أن الخليل زعم أن السين جواب لن (**ولم أر من فهم وجه ذلك**) وقد عرفت أن فيما نقل عن الزمخشري في خارج «الكشاف» إشارة إلى توجيه ما قاله فيه (**ووجهه أنها**) أي أن السين (**تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد**) نحو: سأكرمك (**أو الوعيد**) نحو: سيعاقب الظالم (**مقتض لتوكيده وتثبيت معناه**)؛ لأنه إخبار على إخبار والمتعلق واحد، وهذا ظاهر حيث تدخل على المحبوب فإنه وعد، وأما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد فكيف تفيد تأكيده وهي للوعد المباين للوعيد؟ وكأنه أراد بالوعد الذي تفيده السين مجرد الإخبار بوقوع ما تدخل عليه، لا الوعد

وقد أَوْمَأَ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]: ومعنى السين أن ذلك كائنٌ لا محالَةَ وإن تأخَّر إلى حينٍ؛ وصرّح به في سورة براءة فقال في: ﴿أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: السين مُفيدة وجودَ الرحمة لا محالة، فهي تؤكِّد الوعد كما تؤكِّد الوعيد إذا قلت «سأنتقم منك».

● (**سوف**) **مُرادفة للسين**، أو أوْسَعُ منها على الخلافِ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمُطَّرِد، ويقال فيها: «سَفَ» بحذف الوَسَطِ، و «سَوْ» بحذف الأخير، ....

المقابل للوعيد فتأمل (**وقد أومأ**) أي: أشار وهو مهموز الآخر قال الجوهري: ولا تقل: أوميت (**إلى ذلك في سورة البقرة فقال في** ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] **معنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة فقال في**) قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (﴿أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١] **السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد البعض، كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك**) يوماً تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك، ونحوه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦] ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥] ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢] انتهى، والذي رأيته الآن في نسخة معتمدة من «الكشاف» كما تؤكد الوعيد في قولك سأنتقم منك اهـ.

(سوف)

(**مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف**) المتقدم بين البصريين والكوفيين (**وكأن القائل بذلك**) أي: بأن الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين (**نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى**) قال الزمخشري: ومما طن أذني من ملح العرب أنهم يسمون مركباً من مراكبهم الشقدف، وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل أردت المحمل العراقي؟ فقال: أليس اسم ذلك الشقدف قلت بلى قال: فهذا اسمه الشقنداف يزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى (**وليس**) لهذا الذي نظر إليه هذا القائل (**بمطرد**) ألا ترى أن حذراً يدل على المبالغة دون حاذر مع أن الثاني أكثر حروفاً من الأول وقد يقال: لا يعنون اطراده إلا فيما إذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى، كغرث وغرثان وصد وصديان ورحيم ورحمان، لا كحذر وحاذر للاختلاف (**ويقال فيها: سف محذوف الوسط**) كما قالوا في منذ مذ بحذف وسطها حكى هذه اللغة في سوف الكوفيون (**وسو بحذف الأخير**) وأنشدوا شاهداً عليه قول الشاعر:

و «سَيْ» بحذفه وقَلْبِ الوسط ياء مبالغةً في التخفيف، حكاها صاحبُ المحكم.

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وبأنها قد تُفْصَلُ بالفعل المُلْغَى، كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟

فإن أهلك فسو تجدون بعدي وإن أسلم يطب لكم المعاش[١]

قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة، ورد بأن الكسائي نقل عن أهل الحجاز سو أفعل بحذف الفاء في غير ضرورة فدل على أنها لغة **(وسي بحذفه)** أي: حذف الأخير **(وقلب الوسط)** وهو الواو **(ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم.**

وتنفرد) سوف **(عن السين بدخول اللام عليها، نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ)** رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥] ولا تدخل اللام في السين قيل: لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة، ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات، نحو: لسيتكلم فتثقل الكلمة ولذلك سكن آخر الفعل في نحو: ضربت، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك قال في «الجنى الداني» وقد سمع وقوع السين في موضع لم تسمع فيه سوف، وهو خبر عسى في قوله:

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفىء غلات الكلى والجوائح[٢]

وسيأتي هذا البيت في عسى **(وبأنها)** أي: وتنفرد سوف عن السين بأنها **(قد تفصل)** عن مدخولها **(بالفعل الملغى كقوله:**

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء)[٣]

الأصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري بالفعل الملغى بل بالجملة الذي ألغى عمل فعلها، وهي إخال ولا يجوز مثل ذلك في السين وهو دليل على أشدية اتصالها بالنسبة إلى سوف.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٨، والدرر ٥/ ١٢٧، ورصف المباني ص ٣٩٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ١٠٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لقسام بن رواحة في خزانة الأدب ٩/ ٣٤١، والدرر ٢/ ١٤٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٠، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ١٥٣.

(٣) تقدم تخريجه.

● (سِيّ) من «لاَ سِيَّمَا» ـ اسمٌ بمنزلة «مِثْلٍ» وَزْناً وَمَعْنًى، وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته سِيَّانِ، وتستغني حينئذٍ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل في قوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ

واستغنوا بِتَثْنِيته عن تَثْنِية «سَوَاء»، فلم يقولوا سَوَاآنِ إلا شاذًّا كقوله [من الطويل]:

١ ـ فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا ... سَوَاءَيْنِ فاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا

وتشديدُ يائه ودخولُ «لا» عليه ودخولُ الواو على «لا» واجبٌ، قال ثعلب: مَنِ استعمله على خلاف ما جاء في قوله [من الطويل]:

(سي)

(من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزناً ومعنى وعينه في الأصل واو) بدليل أمثلة الاشتقاق نحو: استويا وتساويا وهما مستويان ومتساويان وسواء، إلا أنه اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء أو تقول: قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها **(وتثنية)** أي: وصاحب تثنية أي: مثناة **(سيان ويستغنى)** بالبناء للفاعل أي: يستغنى سي **(حينئذٍ)** أي: حين إذ يثنى **(عن الإضافة كما استغنت عنها مثل)** عند التثنية **(في قوله)**:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... **(والشر بالشر عند الله مثلان)**(١)

والشر مبتدأ خبره بالشر وعند الله متعلق به، ومثلان خبر مبتدأ محذوف أي: هما مثلان **(واستغنوا بتثنيته)** أي: تثنية سي حيث قالوا: سيان **(عن تثنية سواء، فلم يقولوا سواآن إلا شاذاً كقوله)**:

فيا رب إن لم تجعل الحب بيننا ... سواأين فاجعلني على حبها جلدا(٢)

الجلد بفتح الجيم وإسكان اللام هو الشديد الصلب، يقال: جلد الرجل بالضم جلداً بالفتح وجلادة أي صلب فهو جلد **(وتشديد يائه ودخول لا عليه، ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله)** أي قول امرىء القيس:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص ٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣١، ولسان العرب ١٤/ ٤١٠ (سوا)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٣٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٢١٠.

٢ ـ [أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا] ولاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فهو مُخْطِىء، ا هـ.

وذكر غيره أنه قد يُخَفَّف، وقد تحذف الواو، كقوله [من البسيط]:

٣ ـ فِهْ بالْعُقُودِ وبالأَيمَانِ، لاَ سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

وهي عندَ الفارسيّ نصبٌ على الحال؛ فإذا قيل «قاموا لا سيَّما زيد» فالناصبُ قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخولُ الواو، ....

ألا رب يوم منهم لك صالح (ولا سيما يوم بدارة جلجل)[1]

فهو مخطىء اهـ) كلام ثعلب، ودارة جلجل: اسم لغدير معين، يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان أحسن تلك الأيام **(وذكر غيره أنه قد يخفف)** بحذف يائه الأولى فيكون محذوف العين كسه، ولا يجعل محذوف اللام كيد ودم، فإن قلت: لم لم يجعل من الثاني ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد بعارض الحذف؛ لأنها قد صارت آخر الاسم؟ قلت: لأن ذلك تكلف لا موجب له **(وقد تحذف الواو)** الواقعة قبل لا **(كقوله:**

فه بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب)[2]

فاجتمع فيه الأمران تخفيف سي وحذف الواو، وفه فعل أمر من وفي يفي والهاء إنما ينطق بها في الوقف، فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها في الوصل عند الإنشاء، والمسألة مشهورة في علم الخط، وقد استعملها أبو العلاء المعري مخففة لكن مع إثبات الواو حيث قال:

وللماء الفضيلة كل حين ولا سيما إذا اشتد الأوار[3]

الأوار بضم الهمزة حر العطش **(وهو)** أي: سي الواقع بعد لا **(عند الفارسي نصب)** أي منصوب والظرف متعلق به، يعني أنه منصوب عند الفارسي **(على الحال فإذا قيل: قاموا لا سيما زيداً فالناصب قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو)** لأن الحال حينئذٍ مفردة والواو لا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠، والجنى الداني ص ٣٣٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٨، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٧، والدرر ٣/ ١٨٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٥.

(٣) البيت من البحر الوافر، ولم أجده.

ولوجب تكرارُ «لا» كما تقول: «رأيت زيداً لا مِثْلَ عمرٍو ولا مثل خالدٍ»؛ وعندَ غيره هو اسمٌ لـ «لا» التَّبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُّ والرفعُ مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كانَ نكرةً، وقد روي بهنّ:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ

والجرُّ أرْجَحُها، وهو على الإِضافة، و «ما» زائدة بينهما مثلها في: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، والرفع على أنه خبرٌ لمضمرٍ محذوف، و «ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، ....

تدخل عليها، لا تقول: قام زيد وضاحكاً وقد ثبت دخول الواو حيث قالوا: قام القوم ولا سيما زيد فدل ذلك على بطلان النصب على الحال في هذا الكلام **(ولوجب تكرار لا)**؛ لأنها إذا دخلت مفرداً خبراً أو صفة أو حالاً وجب تكرارها، وقد فرض كون الحال في المثال المذكور مفردة فيجب التكرار **(كما تقول: رأيت زيداً لا مثل عمرو ولا مثل خالد)** والواقع أن لا في ذلك التركيب غير متكرر، فدل أيضاً على بطلان النصب على الحال في ذلك، قلت: وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين في حرف الميم عند كلامه على ما الزائدة، ويمكن أن يجاب عنهما.

أما عن الأول فبأن سيا عند دخول الواو لا يكون منصوباً على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف، والجملة حال فلم يلزم حينئذٍ دخول واو الحال على اسم مفرد.

وأما عن الثاني فبأن لا تكررت معنًى لا لفظاً والتكرار اللفظي غير مشترط على ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ أنه في معنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً، ووجه ذلك هنا أن قولك: قام القوم لا مماثلين زيداً في معنى قولك: قاموا لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا أولى بالحكم **(وعند غيره هو اسم للا التبرئة)** كما هو عنده كذلك إذا دخلت الواو على ما قررناه **(ويجوز في الاسم الذي بعدها)** وهو التالي لما **(الجر والرفع مطلقاً)** فيهما أي: سواء كان ذلك الاسم المجرور أو المرفوع معرفة أو نكرة **(والنصب أيضاً)** لا مطلقاً بل **(إذا كان نكرة، وقد روي بهن)** يوم من قول امرىء القيس **(ولا سيما)** يوم في البيت الذي تقدم إنشاده **(فالجر أرجحها وهو على الإضافة)** أي: إضافة سي إلى يوم كأنه قال: ولا مثل يوم **(وما زائدة بينهما)** أي بين المضاف والمضاف إليه **(مثلها في أيما الآجلين)** فإن أياً مضاف إلى الأجلين وما زائدة بينهما.

(والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف، وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة) وهذا من باب التنازع، فإن كلاً من موصولة وموصوفة يطلب هذا المعمول، وهو قوله بالجملة فأعمل

والتقدير: ولا مثل الذي هو يومٌ، أو لا مثل شيء هو يوم، ويضعفه في نحو: «ولا سِيَّما زيد» حذف العائد المرفوع مع عَدَمِ الطُّولِ، وإطلاق «ما» على مَنْ يعقل؛ وعلى الوجْهَيْنِ ففتحة «سيّ» إعراب؛ لأنَّه مضاف، ....

الثاني على المختار وحذف من الأول أي: وما موصولة بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة **(والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم)** وهذا مع المتقدم من قبيل اللف والنشر المرتب **(ويضعفه في نحو: لا سيما زيد)** لا في نحو زيد المتقدم على غيره في الفصل **(حذف العائد المرفوع مع عدم الطول)** أي: مع عدم طول الصلة، وهو في غير أي الموصولة شاذاً، أما مع الطول كالمثال الذي ذكرناه فلا شذوذ **(وإطلاق ما على من يعقل)** والتزم حذف العائد، والتزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود، وقد مر الكلام على ذلك في أي **(وعلى الوجهين)** وجه الجر ووجه الرفع أي: وإذا بنينا على هذين الوجهين **(ففتحة سي إعراب؛ لأنه مضاف)** إما إلى الاسم المجرور بعد ما أو إلى نفس ما موصولة، أو موصوفة وخبر لا محذوف فمعنى قولك: جاءني القوم ولا سيما زيد أي: ولا مثل زيد موجود، أو ولا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذي جاؤوني، أي: هو كان أخص بي وأشد إخلاصاً بي في المجيء.

قال الرضي: وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة، لكثرة استعمالها فقيل: سيما ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها، وقد ينحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصاً، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق، وذلك كما وقع في باب الاختصاص من نقل نحو أيها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص؛ لجامع بينهما معنوي فصار في نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل، كذلك لا سيما ههنا يكون باقياً على نصبه الذي كان له بحسب الأصل حين كان اسم لا التبرئة، مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصاً، فإذا قلت: أحب زيداً ولا سيما راكباً فهو بمعنى وخصوصاً راكباً فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر، أي: وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً، وكذا في نحو: أحبه ولا سيما وهو راكب، وكذا قولك أحبه ولا سيما إن ركب أي: وخصوصاً إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصاً أي: إن ركب أخصه بزيادة المحبة، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي: اختصاصاً فيكون معناه واختصاصاً راكباً أي: ويختص بفضل محبتي راكباً.

وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكر عن الأخفش أعني قوله: إن فلاناً لكريم لا سيما إن أتيته قاعداً أي: يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال قعود، ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما إذا جعلته بمعنى المصدر، وعدم مجيئها إلا أن مجيئها أكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا، ويجوز أن

والنَّصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مِثْلٍ في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، و «ما»: كافَّة عن الإضافة، والفتحة بناءٌ مثلها في «لا رَجُل»، وأما انتصاب المعرفة نحو: «ولا سيما زيداً» فمنَعُه الجمهور؛ وقال ابن الدهَّان: لا أعرف له وجهاً، ووَجَّهه بعضُهم بأن «ما» كافّة، وأن «لا سيما» نزلت منزلة «إلاّ» في الاستثناء، ورُدَّ بأن المستثنى مُخْرَج، وما بعدها داخل من باب أوْلىٰ؛ وأُجيب بأنه مخرج مما أَفْهمَه الكلامُ السابق من مُسَاواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً.

يكون عطفاً والأول أولى وأعذب إلى هنا كلامه.

قلت: ولا أعرف أحداً ذهب إلى ما ذكره من أن لا سيما منقول من باب لا التبرئة إلى باب المفعول، وقال ابن قاسم: وما يوجد في كلام بعض المصنفين من قولهم: لا سيما والأمر كذا تركيب غير عربي، والرضي قد أجازه فتأمله **(والنصب على التمييز)**؛ لأن سيما بمعنى مثل، فهو مبهم يحتاج إلى التمييز فيقع بعده **(كما يقع التمييز بعد مثل في نحو** ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ **وما كافة)** لسي **(عن الإضافة والفتحة بناء)**؛ لأنه حينئذٍ مفرد غير مضاف ولا مشبه بالمضاف **(مثلها في لا رجل.**

وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيداً فمنعه الجمهور) لفقدان ما يقتضي النصب.

(وقال ابن الدهان لا أعرف له وجهاً) وقد يوجه بأن ما تامة بمعنى شيء، والنصب بتقدير الرأي، ولا مثل أرى زيداً **(ووجه بعضهم بأن ما كافة وأن لا سيما تنزلت منزلة إلا في الاستثناء)** فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد إلا الاستثنائية، لكن يقدح فيه اقترانها بالواو، ولا يقال: جاء القوم وإلا زيداً والقول بزيادتها ضعيف **(ورد بأن المستثنى مخرج وما بعدها)** أي: بعد لا سيما **(داخل من باب الأولى، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا)** يكون معنى جاءني القوم ولا سيما زيداً جاؤوني لكن زيداً جاءني مجيئاً وهو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه، وليس مساوياً لهم في ذلك الحكم **(فيكون الاستثناء منقطعاً)** وفيه تأمل، لأن زيداً مخرج من المستثنى الشامل له لولا الإخراج وهذا معنى الاتصال، ولا يرد أن حكم المستثنى في الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه، وهو هنا موافق إذ المجيء ثابت للكل؛ لأن الحكم على رأيه هو ما أفهمه الكلام السابق من المساواة أي: إن القوم ساوى بعضهم بعضاً في المجيء فأخرج زيد منهم بهذا الاعتبار، أي: ثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره، وهذا خلاف الحكم الأول والله أعلم.

• **(سواء) تكون بمعنى مُسْتوٍ** ويوصَف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين، والأفْصَحُ فيه حينئذٍ أن يقصر مع الكسر، نحو: ﴿مَكاناً سِوًى﴾ [طه: ٥٨]، وهو أحد الصِّفات التي جاءت على «فِعَلٍ»، كقولهم: «ماءٌ رِوًى»، و «قوم عِدًى»، وقد تُمدُّ مع الفتح، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ».

وبمعنى **الوسط**، وبمعنى **التام**، **فتُمَدُّ فيهما مع الفتح**، نحو قوله تعالى: ﴿فِي سَوَآءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، وقولك «هٰذا دِرْهَم سَوَاءٌ».

وبمعنى **القَصْدِ**، فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله [من الكامل]:

٤ ـ فَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وفَارِسِ الأَحْزَابِ

ذكره ابن الشجريّ.

وبمعنى **مكانٍ أو غير**، على خلافٍ في ذلك، فتمد مع الفتح ....

(سواء)

(يكون بمعنى مستو فيقصر مع الكسر نحو) قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وقرأه الباقون بالضم، ومكان بدل من المكان المحذوف أولاً أي: مكان موعد، وجوز نصب مكان بالموعد إذ هو مصدر ولا حذف، أو يفعل يدل عليه المصدر، واستشكل أبو البقاء وصاحب «التقريب» و«الانتصاف» النصب بالمصدر لأنه وصف وغاية ما يقال فيه، إن عمله في الظرف من الاتساع، وسوى صفة لمكاناً ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة، وهو من الاستواء كما قال المصنف؛ لأن المسافة من الوسط إلى الطرفين مستوية **(ويمدمع الفتح نحو)** قول العرب: **(مررت برجل سواء والعدم)** فعطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيد، أو غيره وهو قليل **(وبمعنى الوسط وبمعنى التام فيمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى)**: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥] أي: في وسطها **(وقولك: هذا درهم سواء)** أي: تام **(وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر، وهذا أغرب معانيها كقوله:**

فلا صرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الأحزاب[١]

ذكره ابن الشجري وبمعنى مكان أو غير على خلاف في ذلك) يجيء قريباً **(فيمد مع الفتح،**

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٢، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤١٦ (سوا)، ومجمل اللغة ٣/ ٩٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣٦٧.

وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، ويقع هذا صفة واستثناءً كما تقع «غير»، وهو عند الزجاجي وابن مالك كـ «غير» في المعنى والتصرّف، فتقول: «جَاءَني سِوَاكَ» بالرفع على الفاعليَّة، و «رأيتُ سواك» بالنصب على المفعولية؛ و «ما جاءني أحد سواك» بالنصب أو الرفع وهو الأرجح. وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة. وعند الكوفيين وجماعةٍ أنها تَرِدُ بالوجهين؛ ورُدَّ من

ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان) المد والقصر **(مع الكسر، ويقع هذا)** الذي بمعنى مكان أو غير في جميع لغاته المذكورة، وفي بعض النسخ: وتقع هذه بالتأنيث على إرادة الكلمة **(صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند)** أبي القاسم **(الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف، فيقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية، ورأيت سواك بالنصب على المفعولية، وما جاءني أحد سواك بالنصب)** على الاستثناء **(والرفع)** على البدلية **(وهو الأرجح)**؛ لأنه في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه والبدل في مثله هو الأرجح **(وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب)** فإذا قلت: جاء القوم سوى زيد فكأنك قلت: مكان زيد **(لا تخرج عن ذلك)** أي: عن النصب على الظرفية **(إلا في الضرورة)** كقوله:

ولـم يـبـق سـوى الـعـدوا ... ن دنـاهـم كـمـا دانـوا[1]

العدوان بضم العين الظلم الصراح، ودناهم أي: جزيناهم كما دانوا أي: كما جازوا، ومنه قولهم: كما تدين تدان أي: كما تجازي تجازى بفعلك وبحسب **ما** عملت وكقول الآخر:

تـجـانـب عـن أهـل الـيـمـامـة يـافـتـي ... ومـا قـصـدت عـن أهـلـهـا لـسـوائـكـا[2]

وعليه قول الشاعر:

وإذا تـبـاع كـريـمـة أو تـشـتـرى ... فـسـواك بـائـعـهـا وأنـت الـمـشـتـري[3]

---

(1) البيت من البحر الهزج، هو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٢٦٠، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١، والدرر ٣/ ٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨١. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ١٠٥.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٩، والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ٢٥٤.

(3) البيت من البحر الكامل، وهو لابن المولىٰ محمد بن عبد الله في الدرر ٣/ ٩٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٦١، وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٤٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٥٣.

نَفى ظرفيّتها بوقوعها صلة، قالوا: «جاء الذي سِوَاك»؛ وأجيب بأنه على تقدير «سوى» خبراً لـ «هو» محذوفاً أو حالاً لـ «ثبت» مضمراً كما قالوا: «لا أفعله ما أنَّ حِرَاء مكانه»؛ ولا يمنع الخبريَّة قولُهم: «سَوَاءك» بالمد والفتح، لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبنيّ كما في «غير».

قال ابن مالك: وقد صرح سيبويه أيضاً أنها بمعنى غير، وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير، فإن الظروف في العرف ما ضمن معنى في أسماء الزمان والمكان وليس سوى ذلك فلا يصح كونه ظرفاً، ولو سلم أنه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية، وكيف والشواهد قائمة على خلافه نظماً ونثراً، وأكثر من الإتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «سألت الله تعالى أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم»(١) وقول بعض العرب: أتاني سواك حكاه الفراء (**وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين**) فتارة ترد ظرفاً، كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير ما قاله الزجاجي وابن مالك فهي إذن ثلاثة أقوال (**ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا: جاء الذي سواك**) كما تقول جاء الذي مكانك (**وأجيب بتقدير سوى خبراً لهو محذوفاً**) والتقدير: جاء الذي هو سواك أي: غيرك، لكن هذا التخريج شاذ لأن فيه حذف عائد غير أي مع انتفاء طول الصلة (**أو حالاً**) معمولة (**لثبت مضمراً**) وذو الحال الضمير العائد على الموصول، وهو فاعل ثبت أي: جاءني الذي ثبت حالة كونه سواك أي: غيرك (**كما قالوا: لا أفعله ما أن حِرَاء مكانه**) أي ما ثبت أن حراً مكانه، فالتشبيه في حذف ثبت لكنه في الأول حذف هو ومرفوعه، وفي الثاني حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الأول سواك تقريره: أن يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواك المد، وفتح الهمزة ولو كان سواء خبراً لهو لامتنع النصب؛ إذ هو غير ظرف بالفرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله: (**ولا يمنع الخبرية قولهم**) في المثال المذكور جاءني الذي (**سواك بالفتح والمد، لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما في غير**) حيث قال الشاعر:

لذ بقيس حيث يأبى غيره تلفه بحراً مفيضاً خبره(٢)

بفتح غير على أنه مبني لإضافته إلى الضمير وهو فاعل بالفعل المذكور.

---

(١) أخرج نحوه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (٢٨٨٩)، والترمذي، كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثاً في أمته (٢١٧٦)، وأبو داود، كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٥٢).

(٢) البيت من البحر الرمل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٠٧/٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦١/٣.

تنبيه - يخبر بـ «سواء» التي بمعنى «مُسْتَوٍ» عن الواحد فما فوقه، نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣] لأنها في الأصل مَصدَر بمعنى الاستواء، وقد أجيز في قوله ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] كونُها خبراً عمّا قبلها، أو عمّا بعدها، أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث؛ وأبطلَ ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعملُ فيه ما قبله، والثانيَ بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجبُ التقديم؛ فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل «زَيْدٌ أَيْنَ هُوَ» مَنَعْناه وقلنا له: بل مثل «كَيْفَ زَيْدٌ» لأن ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إذا لم يُقَدَّر بالمفرد لم يكن خبراً، لعدم تحمله ضميرَ «سواء»؛ .....

(تنبيه يخبر بسواء التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه) ولو قال: عن غير لواحد لكان صواباً إذ لا يقال زيد سواء بمعنى مستو إذ الاستواء كالاختصام أمر نسبي لا يتعقل إلا مع التعدد **(نحو ليسوا سواء)** أي: ليس أهل الكتاب مستوين(؛ **لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء)** فروعي أصلها فلم تثن ولم تجمع كالمصدر إذا أخبر به عن غير الواحد نحو الزيدان عدل والزيدون عدل **(وقد أجيز في قوله تعالى)**: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] **(كونها)** أي كون سواء **(خبراً عما قبلها)** أي عن الذين: كفروا **(أو)** خبراً **(عما بعدها)** وهو أأنذرتهم **(أو مبتدأ وما بعدها)** وهو أأنذرتهم **(فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون)** بفتح العين، ولك فيه الصرف على رأي الأكثرين ومنعه على رأي الفارسي؛ لشبهه بالأعجمي.

(الأول) وهو كون سواء خبراً عما قبلها وأأنذرتهم فاعلاً بها **(بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله)** وفاعلية أنذرتهم بسواء مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه، وليس العامل هنا مما يعلق عن العمل.

(و) أبطل **(الثاني)** وهو كون سواء خبراً مقدماً وأنذرتهم مبتدأ مؤخراً **(بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم)** ولم يقدم هنا، بل هو مؤخر **(فيقال له: وكذا الخبر)** يجب تقديمه إذا اشتمل على الاستفهام، فيلزم بطلان كون سواء مبتدأ وأنذرتهم خبره، وأنت لم تبطل هذا بل اخترته **(فإن أجاب بأنه)** أي: بأن الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في صدرها؛ لعدم خروج الاستفهام عما يستحقه من التصدر في جملته **(مثل زيد أين هو؟ منعناه وقلنا)**، لا نسلم أنه مثله **(بل هو مثل كيف زيد)** أي: مما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه؛ **(لأن أنذرتهم إن لم يقدر مفرداً)** بل أبقي على جملته من غير تأويل **(لم يكن خبراً لعدم تحمله ضمير سواء)** الذي هو مبتدأ والجملة إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير أو ما يقوم مقامه، وكلاهما مفقود هنا فإن قلت: وتأويل الجملة بالمفرد على الأول والثاني فيصح

وأما شُبْهته فجوابُها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: «علمت أَزَيْدٌ قائم» وقد أبقى عليه استحقاق الصَّدْريَّة بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مُرَاد هنا، إذ المعنى علمت ما يجاب به قولُ المستفهم أزيد قائم، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام ألبتة، لا من ....

وقوعها فاعلاً أو مبتدأ مشكل أيضاً؛ لأنه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، برفع تسمع وعدم تقدير الحرف السابك وهو الحرف المصدري، وادعاء الشذوذ هنا باطل، لأن هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال، قلت: سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري يكون آلة لسبك إنما يكون شاذاً إذا لم يطرد في باب، أما إذا اطرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً، مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنك إذا نصبت تشرب نصبته بأن مقدرة فيصير اسماً معطوفاً في الظاهر على فعل، وهو ممتنع إلا عند التأويل فاحتجنا إلى أن نتصيد من الفعل الأول مصدراً من غير سابك، ولا يعد مثل هذا شاذاً لاطراده في بابه وكذا إضافة اسم الزمان مثلاً إلى الجملة نحو: جئت حين جاء زيد، أي: حين مجيء زيد فأولت الجملة بالمفرد من غير أن يكون هناك حرف مصدري، وليس بشاذا أيضاً لاطراده في بابه، وهنا في باب التسوية أولت الجملة بالمفرد تأويلاً مطرداً بدون أداة، فلم يعد شاذاً.

فإن قيل: جعلوا الجملتين الواقعتين بعد سواء في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، ولا شك أن أم لأحد الأمرين، وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعدداً فالجواب أن الدلالة على أحد الأمرين منسلخة عن أم، كما أن معنى الاستفهام منسلخ عنها وعن الهمزة، وكلاهما هنا لمجرد معنى الاستواء، فإن قيل: لو تجردتا لمعنى الاستواء لكان الإخبار بسواء تكراراً خالياً عن الفائدة بمنزلة قولك: المستويان مستويان، فالجواب أن الاستواء الذي تجردت الهمزة وأم لمعناه هو الاستواء الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام، أي: عن الاستواء في علم المستفهم، والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق لذا الكلام، كأنه قيل: المستويان في علمك مستويان في عدم النفع.

(وأما شبهته) أي: شبهة ابن عمرون القائلة لا يعمل في الاستفهام ما قبله **(فجوابها أن الاستفهام ليس هنا على حقيقته)** فيعمل فيه ما قبله، وذلك لأن همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة، وصار الكلام معها خبراً محضاً **(فإن أجاب بأنه كذلك في علمت أزيد قائم)** ضرورة أن العلم بالشيء والاستفهام عنه متنافيان **(وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية قلنا: بل الاستفهام مراد هنا إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم)** وقد مر ذلك في الكلام على أم، ويأتي أيضاً في الباب الثاني **(وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة، لا من**

قِبَلِ المتكلِّم ولا غيره.

ـ حرف العين المهملة ـ

● **(عَدَا)** مثل «خَلاَ»، فيما ذكرناه من القسمين، وفي حكمها مع «ما» والخلاف في ذلك، ولم يَحْفظ سيبويه فيها إلا الفعليَّة.

قبل المتكلم ولا غيره) فافترقا وذهب الرضي إلى رأي آخر في المسألة فقال: بأن سواء خبر مبتدأ محذوف أي: الأمران سواء والهمزة مع ما بعدها بيان للأمرين، والفعلان في معنى الشرط والجملة الاسمية دالة على الجزاء، أي: إن أنذرتهم أولم تنذرهم، فالأمران سواء.

قال: وإنما أفادت الهمزة فائدة إن الشرطية بجامع استعمالهما فيما لم يتيقن حصوله، وجعلت أم بمعنى أو لاشتراكهما في إفادة أحد الأمرين، قال: ويرشدك إلى أن سواء هنا في موقع جزاء الشرط أن قولنا سواء علي أقمت أم قعدت، وقولنا لا أبالي أقمت أو قعدت واحد، ولا أبالي ليس خبراً للمبتدأ بل المعنى إن قمت أو قعدت فلا أبالي بهما، واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعد سواء ولا أبالي وما يؤدي مؤداهما؛ لأن المراد التسوية في الشرط بين أمرين، فلا بد فيما يقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة، ولهذا ألزم تكرار الشرط ولم يصح لا أبالي أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب.

(حرف العين المهملة)

(عدا مثل خلا فيما ذكرنا من القسمين) وهما كونها حرفاً جاراً للمستثنى، نحو: جاء القوم عدا زيدٍ بالخفض وكونهما فعلاً متعدياً ناصباً له نحو: جاؤوا عدا عمراً بالنصب **(وفي حكمها)** أي حكم خلا **(مع ما)** حيث يتعين النصب عند وجودها من حيث إنها مصدرية، فدخولها ينفي الحرفية فتتعين الفعلية فيجب النصب نحو: جاؤوني ما عدا زيداً **(و)** في **(الخلاف في ذلك)** فتكون عند السيرافي في محل نصب على الحال وعند غيره على الظرف، وكذا الخلاف في أنها حيث تكون جارة هل هو نصب عن تمام الكلام، أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، ويأتي أيضاً بحث المصنف هناك واختياره أنها لا تتعلق بشيء كالحرف الزائد، ويرد عليه هنا ما أوردناه عليه ثم حذو القذة بالقذة **(ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية)** ولذلك إذا نصبت ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله:

● (عَلَى) على وجهين:

أحدهما: **أن تكون حرفاً**، وخالف في ذلك جماعة، فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً، ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران:

أحدهما قوله [من الطويل]:

٥ ـ تَحِنُّ فَتُبدِي ما بها مِنْ صَبَابَةٍ وأُخفِي الذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي

أي: لَقضى عَلَيَّ، فحذف «عَلَى» وجعل مجرورَها مفعولاً، ....

تمل الندامى ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع[1]

لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد، فوجب المصير إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة.

(على)

(على وجهين:

أحدهما أن تكون حرفاً وخالف في ذلك جماعة فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران أحدهما قوله:

تحن فتبدى ما بها من صبابة وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني[2]

أي لقضى علي) أي: أهلكني **(فحذفت وجعل مجرورها مفعولاً)** يعني: ولو كانت اسماً لم تحذف ويجعل الاسم المضافة هي إليه مفعولاً، فإن قلت: غاية ما فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو كثير فلم لا يرتكب إذاً؟ قلت: لأن القائل باسميتها يجعلها ظرفاً كفوق والظرف لا يحذف، ويقام المضاف إليه مقامه، فإن قلت: بل هو كثير مثل لا آتيك خفوق النجم، وسأجيئك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج، أي: وقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج، فحذف الوقت وأقيم المضاف إليه مقامه، قلت: كثرة ذلك إنما هي في الظروف الزمانية، وأما الظروف المكانية فإنما يفعل بها ذلك قليلاً مثل جلست قرب زيد أي:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٠٧، والجنى الداني ٥٦٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٣٣٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٨/ ١٣٠، والدرر ٤/ ١٣٦، ولرجل من بني حلاف في تخليص الشواهد ص ٥٠٤، وللكلابي في لسان العرب ٧/ ١٩٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ١٧٠.

وقد حَمَلَ الأخْفَشُ على ذلك: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: على سرّ، أي: نكاح، وكذلك: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، أي: علىٰ صراطك.

والثاني: أنهم يقولون: «نَزَلْتُ عَلَى الَّذِي نَزَلْتَ»، أي: عليه، كما جاء: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه.

ولها تسعة معانٍ:

مكان قربه، فلا يخرج مثل قضاني عليه، وقوله في البيت تحن بالحاء المهملة أي: تشتاق والصبابة بفتح الصاد المهملة رقة الشوق وحرارته، والأسى يحتمل أن يضبط هنا بضم الهمزة جمع أسوة قال في «الصحاح» والأسوة بالكسر والضم لغتان، وهو ما يأتسي به الحزين أي: يتعزى به وجمعها أسى وأسى، ثم سمي الصبر أسى **(وقد حمل الأخفش على ذلك)** قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ لشدة رغبتكم فيهن فاذكروهن (﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أي: على سر أي نكاح ويحتمل أن يكون السر على بابه صفة لمصدر محذوف أي: وعداً سراً؛ لأن المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن؛ لأن مساوتهن في الغالب بما يستحيا من المجاهرة به، ويظهر على هذا أن الاستثناء منقطع في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ فأما على الأول فهو متصل مفرغ في الظرف أي: ولا تواعدوهن على نكاح وقتاً من الأوقات أن تقولوا أي: إلا وقت قولكم قولاً معروفاً **(وكذلك لأقعدن لهم صراطك المستقيم أي: على صراطك)** وقال الزمخشري، لأقعدن لهم صراطك المستقيم: لأعترضن لهم على طريق الإسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة، وانتصابه على الظرف كقوله:

كما عسل الطريق الثعلب[1]

وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أي: على الظهر والبطن هذا كلامه، قال اليمني: فيه إشكال، لأن حكم موقت المكان كحكم غير الظروف، فلا تحذف في والبيت شاذ قال: وعذره ما قال الزجاج، ولا اختلاف بين النحويين في أن على محذوفة، ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أي: على الظهر والبطن انتهى، قلت: هذا بأن يكون قدحاً أشبه منه بأن يكون عذراً فإن تصريحه بأن انتصابه على الظرفية كما في البيت منادٍ بأن على ليست مقدرة، فكيف يكون قول الزجاج بأن على محذوفة عذراً له؟!.

(والثاني أنهم يقولون: نزلت على الذي نزلت أي: عليه كما جاء ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] **أي: منه ولها تسعة معان:**

---

(١) تقدم تخريجه.

أحدها: الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢] أو على ما يقرُبُ منه، نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] وقوله [من الطويل]:

٦ ـ [تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا] وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

وقد يكون الاستعلاء معنويًا، نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤]، ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الثاني: المصاحبة كـ «مَعَ»، نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

الثالث: المجاوزة كـ «عَنْ»، كقوله [من الوافر]:

أحدها الاستعلاء إما على المجرور بنفسه وهو الغالب نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢] **أو على ما يقرب منه**) لا على المجرور نفسه (**نحو** ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]) أو أواجد على المكان الذي هو قريب من النار هادياً يدلني على الطريق، فالهدى مصدر وضع موضع الهادي، فإما أن يؤول بذي هدى، أو يجعل الهادي نفس الهدى كما يقال في عادل: عدل (**وقوله**):

تشب لمقرورين يصطليانها (**وبات على النار الندى والمحلق**)[1]

وقد تقدم إنشاد في أول حرف بالباء، والكلام عليه وهذا استعلاء مجازي (**وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو ولهم علي ذنب، ونحو فضلنا بعضهم على بعض**) وهذا استعلاء حقيقي أيضاً إذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسياً، بل وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسياً أو معنوياً إذا كان بالنسبة إلى مجرورها.

(**الثاني**) من معانيها التسعة (**المصاحبة نحو** ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]) ونحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] أي: مع حبه ومع ظلمهم.

(**الثالث**) من معانيها (**المجاوزة كعن كقوله**:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، والأغاني ٩/ ١١١، وخزانة الأدب ٧/ ١٤٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١١٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٦٦.

٧ - إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي عَنِّي، ويحتمل أن «رَضِيَ» ضُمِّنَ معنى «عَطَفَ»، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو «سَخِطَ»، وقال [من المنسرح]:

٨ - فِي لَيْلَةٍ لاَ تَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا

أي: عَنَّا، وقد يقال: ضمِّن «يَحْكي» معنى «يَنِمُّ».

والرابع: التعليل كـ «اللام»، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إيّاكم، ....

إذا رضيت علَيّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها[1]

أي:) رضيت **(عني)** مثل رضي الله عنهم ورضوا عنه **(ويحتمل أن رضي ضمن معنى عطف)** فعدي بعلى كما يعدى بها عطف، نحو عطفت على الفقير **(وقال الكسائي: حمل)** رضي **(على نقيضه وهو سخط)** وحمل النقيض على النقيض غير عزيز في كلامهم كحمل النظير على النظير **(وقال)** الشاعر مما يستشهد به على استعمال على بمعنى المجاوزة:

(في ليلة لا ترى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها[2]

أي): يحكى **(عنها)** كما تقول: حكيت عن زيد هذا الأمر **(وقد يقال: ضمن يحكي معنى ينم)** فعدي بعلى كما يعدى ينم بها نحو: فلان ينم عليك، قلت: ومن ورودها للمصاحبة قول أبي سفيان في حديث هرقل: فوالله لولا الحياء من أن يأثروا علي كذباً لكذبت عنه، فعلى فيه بمعنى عن كما أن عن فيه بمعنى على، فتعارض الحرفان ويحتمل التضمين.

(الرابع) من معانيها **(التعليل كاللام نحو** ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] **أي: لهدايته إياكم)** ويحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري، والتقدير: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، واعترضه المصنف في حواشي «التسهيل» بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي على

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧، والأزهية ص ٢٧٧، وخزانة الأدب ١٣٢١٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٧٩.

(٢) البيت من البحر المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٣/ ١٦٤، ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٤٥.

وقوله [من الطويل]:

٩ ـ عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إذَا أنَا لَمْ أَطْعُنْ إذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس: الظرفية كـ «في»، نحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّياطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: في «زَمَنِ ملكه، ويحتمل أنَّ ﴿تَتْلُواْ﴾ مضمّن معنى «تَتَقوَّل»، فيكون بمنزلة: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحاقة: ٤٤].

السادس: موافقة «مِنْ»، نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففون: ٢].

الصفا والمروة: الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى، قلت: فيه نظر؛ لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني، ثم قال: وأيضاً فعلى الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الأولى، قلت: قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل (**وقوله:**

علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت)[١]

أي: لأي شيء تقول، والرمح يحتمل النصب بتقول على إجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه، ويحتمل الرفع على أنه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول، فإن قلت: يدفع هذا قوله عاتقي إذ لو أراد الحكاية لقال: عاتقك قلت: هو من الحكاية بالمعنى نحو: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الصافات: ٣١] ويطعن بضم العين هنا، وأما في طعن يطعن إذا ذهب فبالضم والفتح، والكر الرجوع.

(**والخامس**) من معانيها (**الظرفية كفي نحو** ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾) ﴿مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة (**ونحو** ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] **أي: في زمن ملكه، ويحتمل أن تتلوا ضمن معنى تتقول، فيكون بمنزلة** ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾) ﴿بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤] أي: لو ادعى علينا شيئاً لم نقله.

(**السادس**) من معانيها (**موافقة من نحو** ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطفقين: ٢]) أي: اكتالوا منهم، ويحتمل التضمين أيضاً أي: إذا حكموا على الناس في الكيل، أو إذا اكتالوا محتكمين على الناس.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٦، والدرر ٢/ ٢٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٦. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٥٤٣.

السابع: موافقة الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] وقد قرأ أُبَيٌّ بالباء، وقالوا: ارْكَبْ على اسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة: للتعويض، أو غيره.

فالأول كقوله [من الرجز]:

١٠ - إنَّ الكَرِيمَ، وَأَبِيكَ، يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يوماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتكل عليه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبلَ الموصولِ تعويضاً له، قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم ابتدأ مستفهماً فقال: على من يتكل؟ ......

(والسابع) من معانيها **(موافقة الباء نحو** ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ**)** عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي بأن لا أقول أي: أنا جدير وخليق بقول الحق **(وقد قرأه أبي بالباء)** فكانت قراءته تفسيراً لقراءة الجماعة، وخرجت على أن المعنى أنا حقيق عليّ قول الحق أي: واجب على قول الحق أن أكون قائله والقائم به **(وقالوا)** أي: العرب **(اركب على اسم الله)** أي: بسم الله والمعنى اركب متبركاً باسم الله، أو مستعيناً به.

(الثامن: أن تكون زائدة للتعويض) من كلمة على محذوفة **(أو لغيره، فالأول)** وهو كونها زائدة للتعويض **(كقوله:**

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل[(١)]

أي: إن لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه، وزاد على قبل الموصول تعويضاً) عن على المحذوفة **(قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد شيئاً)** وتم الكلام **(ثم ابتدأ مستفهماً فقال على من يتكل؟)** فعلى ليست بزائدة بل هي متعلقة بيتكل المؤخر، ومن استفهامية، وفي «الكشاف» عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الشعراء: ٢٢١] ما نصه فإن قلت: كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام، ألا ترى إلى قولك أعلى زيد مررت، ولا تقول على أزيد مررت قلت: ليس معنى التضمين أن الاسم دل على معنيين معاً معنى الاسم ومعنى الحرف، وإنما معناه أن الأصل أمن فحذف حرف الاستفهام، واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل، والأصل أهل قال:

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم[(٢)]

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٠٥.

(٢) عجز بيت من البسيط، صدره: سائل فوارس يربوع بشدتنا، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥، والجنى =

وكذا قيل في قوله [من البسيط]:

١١ ـ وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ، فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

إن الأصل: فانظرْ لنفسِك، ثم استأنف الاستفهام. وابن جنّي يقول في ذلك أيضاً: إن الأصل: فانظر من تَثِقُ به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً، وقيل: بل تَمَّ الكلام عند قوله: «فانظر»، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: بمن تثق؟

والثاني كقولِ حُمَيد بن ثَوْر [من الطويل]:

فإذا أدخلت حرف الجر من فقدر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول: أعلى من تنزل الشياطين، كقولك أعلى أزيد مررت إلى هنا كلامه، قلت: استشكله صاحب «الفرائد» بقولهم: من أين جئت؟ ومن أين أنت وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴿١٨﴾﴾ [عبس: ١٨] وقولهم: فيم وبم وحتام ونحوها، ثم قال: ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقديم حرف الجر وقولهم: له صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركناً في الكلام كقولك: أين زيد لا يجوز أن تقول: زيد أين، أو مفعولاً من المفاعيل كقولك أزيداً ضربت لا تقول: ضربت أزيداً ولا ضربت مني ولا ضربت أين، قال اليمني: وللزمخشري أن يقول: إن الهمزة التي تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلمات التي أوردوها، والله تعالى أعلم بالصواب **(وكذا قيل في قوله:**

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق[(١)]

إن الأصل فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام) يؤاتيك مهموز الفاء، ولك هنا إبدال الهمزة واواً أي: لا يعاطيك ويعاملك بما يرضيك فيما ناب، أي: فيما أصاب من حدث أي: نازلة من نوازل الدهر **(فابن جني يقول في ذلك أيضاً)** أي: يعتقد فيه **(أن الأصل فانظر من تثق به فحذف الشاعر الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً عن الباء المحذوفة)** كما قال هناك سواء **(وقيل)**: لا حذف ولا زيادة ولا تعويض **(بل تم الكلام عند قوله: فانظر ثم ابتدأ مستفهماً فقال بمن تثق)** على حد القول الثاني المتقدم.

(والثاني) وهو كونها زائدة لغير التعويض **(كقول حميد)** بالتصغير **(ابن ثور)** بالثاء المثلثة.

= الداني ص ٣٤٤ والدرر ٥/ ١٤٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣٩٦.

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني ٢/ ٤١٩، والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧، وبلا نسبة في الدرر ٤/ ١٠٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٤٠.

١٢ ـ أَبَى اللَّهُ إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ   عَلَى كُلِّ أفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن «رَاقَهُ الشيء» بمعنى: أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد تَعْلُو وترتفع.

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: «فُلان لا يَدْخُلُ الجنَّة لِسُوءِ صَنيعهِ على أنه لا يَيْأَس من رحمة الله تعالى»، وقوله [من الطويل]:

١٣ ـ فَوالـلَّـهِ لا أنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُ   بِجَانِبِ قُوسىَ، مَا بَقِيتُ عَلَى الأرْضِ

(أبى الله إلا أن سرحة مالك   على كل أفنان العضاه تروق)[١]

السرحة الشجرة العظيمة الطويلة والأفنان الغصون جمع فنن كفرس، والعضاة كل شجر يعظم وله شوك واحدها عضاهة. وعضهة وعضة بحذف الهاء الأصلية، وعلى في البيت زائدة وليست عوضاً عن شيء **(قاله ابن مالك: وفيه نظر، لأن راقة الشيء بمعنى أعجبه ولا معنى له هنا)**؛ لأن على إذا كانت زائدة يكون مجرورها مفعول تروق التي بمعنى تعجب، ولا شك أن حاصل البيت على هذا أن شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجر العضاه، وهذا لا معنى له **(وإنما المراد)** أن شجرة مالك **(تعلو وترتفع)** على سائر غصون العضاه، فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بعلى قلت: وفي «الصحاح» أن حميداً كنى بالسرحة في البيت عن امرأة، وإذا كان كذلك أمكن أن تكون أفنان العضاه كناية عن نسوة أخر فيصح إسناد الإعجاب إليهن، فيبقى تروق على معناه من غير تضمين، وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل إلى الجزم بكونه دليلاً على زيادة على، وفي الحديث «من حلف على يمين»[٢] فادعى بعضهم زيادة على فيه أي: من حلف يميناً، والمحققون على أنها فيه غير زائدة وأن اليمين مجاز عما يتعلق بها، ويتلبس من الأمر المحلوف عليه.

(التاسع) من معاني على **(أن تكون للاستدراك والإضراب كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى وقوله)** أي قول ابن خراش:

(فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته   بجانب قوسي ما بقيت على الأرض)[٣]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤١، وأدب الكاتب ص ٥٢٣، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٧٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٧٨.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر (٢٣٥٧).

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان الحماسة ١/ ٣٢٦.

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ، وَإِنَّمَا نُوَكَّلُ بالأدنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله [من الطويل]:

١٤ ـ بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

ثم قال [من الطويل]:

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدٍّ

أبْطَلَ بـ «على» الأُولى عمومَ قوله: «لم يُشْفَ ما بنا»، فقال: بلى إن فيه شفاءً مَّا، ثم أبْطَلَ بالثانية قولَهُ: «على أن قربَ الدارِ خيرٌ من البعد».

على أنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي)[١]

رزئته بالبناء للمفعول أي: أصبت به وقوسي بفتح القاف موضع ببلاد السراة، قال الإمام المرزوقي: والباء من قوله بجانب قوسي تتعلق بقتيلاً، والظاهر أنه لا يعني قتيلاً الملفوظ به؛ لأن وصفه مانع من إعماله وإنما يعني قتيلاً محذوفاً أي: رزئته حالة كونه قتيلاً بجانب قوسي، وتعفو تدرس ويذهب أثرها، والكلوم الجراح جمع كلم كفلس (**أي: على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد**) وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الأدواء؟ فقال: ما يحضرك وإن برح بك ما غاب، والضمير من أنها ضمير القصة وتعفو الكلوم الخبر (**وقوله:**

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد)[٢]

أي: تداوينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا عنها، فلم يحصل الشفاء بشيء من ذلك لكن القرب خير من البعد (**ثم قال:**

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود

أبطل بعلى الأولى من قوله

على أن قرب الدار خير من البعد

عموم قوله لم يشف ما بنا فقال: بلى أن فيه) أي: في قرب الدار (**شفاء ما ثم أبطل بالثانية**) من قوله على أن قرب الدار ليس بنافع إلى آخره (**قوله على أن قرب الدار خير من البعد،**

---

(١) البيتان في البحر الطويل، وهما لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١/١٩٨، وخزانة الأدب ٥/٤٠٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣، والخصائص ٢/١٧٠. وانظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/١٥٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص ٨٢، وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٥٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/٤٠٨.

وتَعَلُّقُ «على» هذه بما قبلها عند مَنْ قال به كتعلُّقِ «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصَلَتْ معناه إلى ما بعدَها على وجه الإِضْرَاب والإِخراجِ، أو هي خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيقُ على كذا؛ وهذا الوجه اختاره ابن الحاجِب، قال: ودلَّ على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.

والثاني من وجهي «على»: أن تكون اسماً بمعنى «فَوْق»، وذلك إذا دخلت عليها «مِنْ» كقوله [من الطويل]:

١٥ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا [تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ]

وتعلق على هذه) المفيدة للاستدراك والإضراب **(بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج)** وينبغي للمصنف أن يقول: بأن على هذه لا تتعلق بشيء كما قال بذلك في حاشا بناءً على أنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه وهو عكس معنى التعدية، وقد أسلفنا رده في خلا **(وهي)** ومجروها **(خبر لمبتدأ محذوف أي: والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.**

والثاني من وجهي على أن تكون اسماً بمعنى فوق) وهل هي في هذه الحال معربة أو مبنية؟ حكى ابن قاسم فيها خلافاً وجزم ابن الحاجب ببنائها قال: لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه، وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم ببناء عن إذا وقعت اسماً، فلو كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسماً، قلت: للمخالف أن يفرق بأن في عن مشابهة الحرف في الوضع، لكونه وضع على حرفين فبنيت لذلك لا لما ذكره، بخلاف على قال: وأيضاً فلو كانت معربة في الاسمية لوجب أن تبقى ألفها في قولك: من عليه فتقول: من علاه كما تقول: من رجاه، وإنما يقلبون الألف في الآخر فيما ثبت أنه غير متمكن كقولك: لديه وعليه وإليه، وأما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء في مثل قولك: من رجاه ومن عصاه **(وذلك إذا دخلت عليها من كقوله)** يصف قطّاة:

(غدت من عليه بعدما تم ظمؤها) تصل وعن قيض ببيداء مجهل[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر٣/ ١٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٥٦٢.

وزادَ الأخفشُ موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورُها وفاعل متعلّقها ضميرَيْنِ لِمُسَمَّى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقول الشاعر [من المتقارب]:

١٦ ـ هَوِّنْ عَلَيْكَ، فإنَّ الأمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا

لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتّصل في غير باب «ظَنَّ» و «فَقَدَ» وَ «عَدِمَ»، ....

الظمأ بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم ما بين الوردين يستعمل في الإبل ولكنه استعاره للقطاة وتصل بكسر الصاد المهملة يصوت جوفها من شدة العطش، والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة القشر الأعلى من البيض، والبيداء بالمد وفتح أوله القفر الذي يبيد من دخله، أي: يهلك والمجهل بالفتح المفازة لا أعلام فيها يعني: غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها يصوت جوفها من شدة العطش، وعن قيض معطوف على عليه، والتقدير: ومن عن قيض أي: من جانبه فتكون عن اسماً أيضاً **(وزاد الأخفش موضعاً آخر)** تكون على فيه اسماً **(وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها)** بفتح اللام أي: وفاعل الفعل الذي تتعلق هي به **(ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى:** ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] **و)** نحو: **(قول الشاعر:**

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها)(1)

أي: بيد الله بمعنى القدرة والشاعر استعمل الكف مريداً به هذا المعنى، ولا أعرف أنه ورد فعلى في الآية والبيت اسم لا حرف؛ **(لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل)** أي: الفعل الذي فاعله ضمير متصل **(إلى ضميره المتصل)** أي: إلى المفعول الذي هو ضمير متصل **(في غير باب ظن)** نحو ظننتني **(وفقد وعدم)** حملاً على وجد، لأنهما ضدان فلو جعلت على في الآية والبيت حرفاً للزم تعدي فعل الأمر الذي فاعله ضمير متصل للمخاطب إلى مفعوله الذي هو ضمير متصل أيضاً، وهو كاف المخاطب وليس الأمر هذا من باب ظن وأخويه، فبطل الحمل على الحرفية لإفضائها إلى هذا المحذور، وتعين الحمل على الاسمية لسلامته من ذلك.

واعلم أن رأى البصرية قد تجري مجرى ظن وفقد وعدم حملاً على رأي القلبية، وإنما لم

---

(1) البيت من البحر المتقارب، وهو للأعور الشني في الدرر ٤/ ١٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٢، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٨. اهـ انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٣٥٧.

لا يقال «ضَرَبْتُني» ولا «فَرِحْتُ بي».

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصَحَّ حلُولُ «فَوْقَ» محلّها، ولأنها لو لزمت اسميّتها لما ذكر لزم الحكم باسميّة «إلى» في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢]، ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥]، ....

يجز ذلك في الأفعال القلبية بحيث (**لا يقال: ضربتني وفرحت بي**)؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به أن يكون متأثراً منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فإن اتحدا معنىً كره اتفاقهما لفظاً، فلهذا لا يقال: ضرب زيد زيداً وأنت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا: ضربتني ولا ضربتك وإن تخالفا لفظاً؛ لاتحادهما معنى ولاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل، فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا: ضرب زيد نفسه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد، كأنه غيره لغلبة مغاير المضاف للمضاف إليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر.

وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظاً؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، وحمل فقد وعدم على وجد لأنهما ضداه كما أسلفنا قال الشاعر:

ندمت على ما كان مني فقدتني ... كما يندم المغبون حين يبيع[1]

وقال الآخر:

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ... وعما ألاقي منهما متزحزح[2]

(**وفيه**) أي: فيما قاله الأخفش (**نظر لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها**) ولا شك أنه لا يصح أن يقال: هون في فوقك وكذا الآية، وهذا النظر قاله أبو حيان أيضاً، وقد يقال: لا نسلم أن ما كان بمعنى شيء يصح حلوله في محل ذلك الشيء (**ولأنه لو لزمت اسميتها لما ذكر**) من أنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل (**لزم الحكم باسمية إلى في نحو:** ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦]) ونحو: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢] ونحو: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥] وفي كلامه حذف العاطف في غير محله إن جعلت الواو من المتلو،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمجنون ليلى في الأغاني ٢/ ٢٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لجران العود في ديوانه ص ٤٠، وشرح المفصل ٧/ ٨٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢١.

وهذا كلُّه يتخرَّج إما على التعلُّق بمحذوف كما قيل في اللام في «سَقْياً لَك»، وإمّا على حذفِ مضافٍ، أي: هَوِّن عَلَى نَفْسِكَ، واضمم إلى نفسك، وقد خرَّجَ ابنُ مالك على هذا قولَه [من البسيط]:

١٧ ـ وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حبًّا إِلَيَّ هُمُ

فادَّعَى أن الأصل: يزيدون أنفسَهم، ثم صار: يزيدونهم، ثم فُصِلَ ضمير الفاعل للضرورة وأُخِّرَ عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنّه أن الضميرين لمسمًّى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يُصاحبُ قوماً فيذكر قومَه لهم إلا ويزيد هؤلاءِ القومُ قومَه حبّاً إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم؛ والقصيدةُ في حماسة أبي تمام، ....

ووجه لزوم الحكم بالاسمية في ذلك وجود العلة التي بسببها حكم باسمية على في الآية، والبيت المتقدمين والفرض أنه لا يقول بذلك **(وهذا كله يتخرج إما على التعليق)** بصيغة التفعيل بياء بعد العين، وفي بعض النسخ التعلق بصيغة التفعل كالمتكلم **(بمحذوف)** فلا يلزم المحذور المذكور **(كما قيل في اللام في سقياً لك)**: إنها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف، والتقدير إرادتي لك **(وإما على حذف مضاف أي: هون على نفسك واضمم إلى نفسك)** فلم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير إلا إلى ظاهر، ولا محذور فيه لكن يلزم جواز نحو ضربتني وفرحت بي على هذا التقدير **(وقد خرج ابن مالك على هذا)** الوجه الأخير وهو حذف المضاف قوله:

(وما أصاحب من قوم فأذكرهم وإلا يزيدهم حباً إلي هم[1]

فادعى أن الأصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة، وأخر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين) المنصوب والمرفوع **(لمسمى واحد)** بل هما لمسميين متغايرين **(فإن مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم، القصيدة في حماسة أبي تمام)** حبيب بن أوس الطائي، وأقول قدّر المصنف ما لا دليل عليه في البيت؛ لأنه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقدر ثناءهم على قومه؛ ليكون ذلك سبباً لزيادتهم إياه حباً في قومه، وهو في غنية عن ذلك إذ يجوز أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوماً فذكر قومه، أي: تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباً إليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه، ففيه إشارة إلى فضل قومه على كل

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٩٠، وتخليص الشواهد ص ٨٣. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٢٠٠.

ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله [من البسيط]:

١٨ ـ قَدْ بِتُّ أَحْرُسُني وَحْدِي، وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالْهَامِ

لأن ذلك شعر؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنباري إن «إلى» قد تَرِدُ اسماً، فيقال: «انْصَرَفْتُ مِنْ إليك» كما يقال «غَدَوْتُ من عليك» لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣] إغراء، والمعنى خُذْ جَنَاحك، أي: عصاك؛ لأن «إلى» لا تكون بمعنى «خُذْ» عند البصريين، ولأن «الْجَنَاحَ» ليس بمعنى «العصَا» إلا عند الفرّاء وشذوذٍ من المفسّرين.

من يصاحبه من الأقوام فتأمل وفي «الصحاح» وذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته وأذكرته غيري وذكرته بمعنى.

(**ولا يحسن تخريج ذلك**) الذي تلوناه من الآيات الشريفة (**على ظاهره**) من غير أن يكون هناك حذف مضاف (**كما قيل في قوله**:

قد بت أحرسني وحدي ويمنعني صوت السباع به يضبحن والهام)[1]

أنه عدى أحرس المسند لضمير المتكلم إلى ضميره المتصل وهو الياء، مع أنه ليس من باب ظنّ وفقد وعدم، ويضبحن يصوتن والهام طير الليل والواحدة هامة؛ (**لأن بابه الشعر**) فقط فلا يخرج النثر عليه فضلاً عن التنزيل، ولأن هذا في الشعر فقد يسهل فيه مثل هذا (**ولا على قول ابن الأنباري**) بنون بعد الهمزة تليها موحدة (**إن إلى قد ترد اسماً**) مثل ما ترد على اسماً (**فيقال: انصرفت من إليك كما يقال غدوت من عليك؛ لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ**) فكيف يخرج أفصح الكلام عليه (**ولا على قول ابن عصفور إن إليك في واضمم إليك غزاه**) بمعنى خذ (**والمعنى خذ جناحك أي: عصاك؛ لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين**) وإنما تكون بمعنى أتنحى في قولك: إلي وبمعنى تنح في قولك إليك (**ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين**) والمشهور أنها بمعنى اليد؛ لأن يد الإنسان بمنزلة جناحي الطائر والمعنى هنا واضمم يدك إلى صدرك ومعنى واضمم يدك إلى جناحك في سورة طه أدخل يمناك تحت يسراك.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٩، اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣١١.

● (عن) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جر، وجميع ما ذكر لها عشرةُ معانٍ:

أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريّون سواه، نحو: «سافرتُ عن البلد» و «رَغِبْتُ عن كذا»، و «رَمَيْتُ السهمَ عن القوس» وذُكِرَ لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثاني: البدل، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [محمد: ٣٨] وفي الحديث: «صُومِي عَنْ أمِّكِ».

(عن)

(على ثلاثة أوجه:

أحدها أن تكون حرفاً جاراً وجميع ما ذكر لها عشرة معان.

أحدها المجاوزة) بالزاي وهو أشهر معانيها، والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر الفعل المتعدي بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر، وعلى ذلك فقس (ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت عن القوس، وذكر لها في هذا المثال) الأخير (معنى آخر) وهو الاستعلاء (وسيأتي) قريباً.

(الثاني البدل نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]) أي بدل نفس (وفي الحديث «صومي عن أمك»[(١)]) أي بدل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صومي نائبة عن أمك، وقد حمل عليه بعضهم قوله:

كيف تراني قالياً مجني قد قتل الله زياداً عني[(٢)]

أي قتل زياداً بدلي ويحتمل التضمين أي: صرفه الله عني بالقتل، والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (١١٤٨)، وابن حبان في صحيحه ١٠/ ٢٤٠، والنسائي في الكبرى ٢/ ١٧٤.

(٢) البيت من بحر الرجز، وهو للفرزدق، ذكرهُ ابن منظور في لسان العرب كيف تراني قالباً مجني أقلب أمري ظهره للبطن قد قتل الله زياداً عني ٤/ ٥٢٠ (ظهر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢/ ٢٩١.

الثالث: الاستعلاء، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [القصص: ٣٢] وقول ذي الأصبع [من البسيط]:

١٩ - لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ ... عَنِّي، وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي: لله درّ ابن عمّك لا أفضَلْت في حسبِ عليّ ولا أنتَ مالِكي فتسوسني، وذلك لأن المعروف أن يقال: «أفضلت عليه» قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢]، أي: قدَّمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلُّقُها بحال محذوفة، أي منصرفاً عن ذكر ربي؛ وحكى الرماني عن أبي عبيدة ....

(**والثالث: الاستعلاء نحو**: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]) أي: على نفسه ويحتمل التضمين، والمعنى فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل، أو فإنما يصدر البخل عن نفسه لأنها مكان البخل ومنبعه (و) نحو (**قول ذي الأصبع**) بصاد وعين مهملة واحد الأصابع:

(**لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني ولا أنت دياني فتخزوني**[1]

أي لله در ابن عمك) فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوذاً، والدر في الأصل مصدر در اللبن يدر دراً ويسمى اللبن دراً، وقيل: أريد بالدر في مثله الخير؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير؛ لأنه من غالب أقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرون به الصيفان (**لا أفضلت في حسب**) وهو ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه أو هو الدين (**عليّ ولا أنت مالكي**) وهذا تفسير دياني (**فتسوسني**) وهذا تفسير تخزوني بالخاء المعجمة والزاي، وذلك الذي قلناه من أن عن في البيت بمعنى على؛ (**لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه**) بمعنى علوت عليه في الفضل، ويحتمل التضمين بأن يكون المعنى لا تجاوزت في الفضل عني (**قيل: ومنه** ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢] **أي قدمته عليه**) وهذا فيه جمع بين تضمين أحب معنى الإيثار والتقديم، وجعل عن بمعنى على وهو بعيد (**وقيل هي**): أي عن المذكورة في الآية (**على بابها**) للمجاوزة وليست للاستعلاء (**وتعلقها بحال محذوفة أي منصرفاً من ذكر ربي، وحكي الرماني عن أبي عبيدة**)

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٢٧٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٣٩.

أن «أحببت» من «أَحَبَّ البعير إِحْبَاباً» إذا بَرَكَ فلم يَثُر؛ فـ «عَنْ» متعلِّقة به باعتبار معناه التضمُّني، وهي على حقيقتها، أي إني تثبطتُ عن ذكر ربي، وعلى هذا فـ «حبّ الخير» مفعولٌ لأجله.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]؛ ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركي» أي: ما نتركها صَادِرِيَن عن قولك، وهو رأي الزمخشري؛ وقال في ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]: إن كان الضمير للشَّجرة فالمعنى حَمَلَهُمَا على الزلَّة

بالتصغير وهاء التأنيث (**أن أحببت من أحب البعير أحباباً؛ إذا برك فلم يثر، فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني**) وهو التثبط (**وهي على حقيقتها**) وهو معنى المجاوزة (**أي إني تثبطت عن ذكر ربي**) وشغلت عنه (**وعلى هذا فحب الخير مفعول لأجله**) ونقل الزمخشري هذا القول ولم يرتضه قال في «الكشاف» أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن، كأنه قال: أثبت حب الخير عن ذكر ربي أو جعلت حب الخير مجزياً، أو مغنياً عن ذكر ربي، وذكر أبو الفتح الهمداني في كتاب «التبيان» أن أحببت بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء إذا حبا، وليس بذاك والخير المال كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠] ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العاديات: ٨] والمال الخيل التي شغلته أو سمي الخيل خيراً كأنها نفس الخير لتعلق الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»(١) وقال في زيد الخيل حين قدم عليه وأسلم «ما وصف لي رجل فرأيته إلا كان دون ما بلغني إلا زيد الخيل»(٢) وسماه زيد الخير، وسأل رجل بلالاً رضي الله تعالى عنه عن قوم يستبقون من السابق منهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له: الرجل أردت الخيل فقال: وإنما أردت الخير، إلى هنا كلامه.

(**والرابع**) من معاني عن (**التعليل نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾** [التوبة: ١١٤]) أي: لأجل موعدة ويحتمل أن يكون المعنى إلا صادراً عن موعدة (**ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾** [هود: ٥٣] ويجوز أن يكون حالاً من ضمير تاركي أي: ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزمخشري وقال في ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا) فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] (**إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها، وحقيقته أصدر الزلة**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الجهاد ماض مع البر والفاجر (٢٨٥٢)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها الخير.. (١٨٧٣)، والترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل من ارتبط فرساً.. (١٦٣٦)، وأحمد (٥٠٨٣).

(٢) ذكره ابن هشام في السير النبوية ٥/ ٢٧٤.

بسببها، وحقيقتهُ أَصْدَر الزلَّة عنها؛ ومثله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢] وإن كان للجنَّة فالمعنى نَحَّاهما عنها.

الخامس: مُرَادفة «بعد»، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣]، بدليل أنَّ في مكان آخر ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة، وقال [من الرجز]:

٢٠ - وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ [قَفْرٍ بِهِ الأعْطَانُ لَمْ تُسَهَّلِ]

السادس: الظرفيّة، كقوله [من الطويل]:

عنهما ومثله وما فعلته عن أمري) أي: وما أصدرت ما فعلته عن اجتهادي ورأيي، وإنما فعلته بأمر الله تعالى **(وإن كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها)** وأذهبهما كما تقول: زل عن مرتبته وزل عني ذاك، إذا ذهب عنك.

(والخامس) من معانيها **(مرادفة بعد)** وإطلاق القول بالمرادفة مشكل؛ لأن بعد اسم بقين فلو رادفتها عن لكانت اسماً إذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين، ولو كانت اسماً لامتنع عن هذا المعنى عن الحرفية **(نحو** ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤]**)** أي: بعد قليل ونحو **(**﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦] **بدليل أن في مكان آخر من بعد مواضعه)** فدل على أن عن في الآية الأولى بمعنى بعد الواقعة في الثانية، وهذا لا يدل على المدعى لثبوت الفرق بين الموضعين، فمعنى الأولى مجرد الإمالة والإزالة عن مواضعه بتفسيره على غير ما أنزل، وتأويله بالتأويلات الباطلة ومعنى الثاني إمالته عن مواضعه التي وضعه الله فيها بمحوه منها، فيتركونه بغير مواضع بعد أن كان في مواضع **(ونحو** ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: ١٩] **أي: حالة بعد حالة)** وهذا أيضاً قابل للتخريج على وجه يفي به عن على معناها بأن يكون التقدير: لتركبن طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله **(وقال**

ومنهل وردته عن منهل)[1]

وهذا أيضاً يمكن تخريجه على أن يكون المعنى وردته صادراً عن منهل آخر وهو ظاهر.

(والسادس) من معانيها **(الظرفية كقوله:**

---

(١) الشطر من البحر الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١/ ٢٤١ بلفظ: بمنهل تجبينه عن منهل، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٧١٩ (وأل)، والمخصص ١٤/ ٦٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٤٥٣.

٢١ ـ وآسِ سَرَاةَ الحيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ، وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

الرباعة: نجوم الحمالة، قيل: لأن «وَنيَ» لا يتعدَّى إلا بـ «في»، بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]، والظاهر أن معنى «وَني عن كذا» جاوزه ولم يدخل فيه، و «وني فيه»: دخل فيه وَفَتر.

السابع: مرادفة «مِن»، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]، الشاهد في الأولى ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧].

وآس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا)[(١)]

آس السراة أي: أنلهم من مالك واجعلهم في أسوة، يقال أساه بماله مواساة والسراة قال الجوهري: جمع سرى وهو جمع عزيز، وفي «القاموس» اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيجيء بعضهم من بعض **(والرباعة)** بكسر الراء **(نجوم الحمالة)** بفتح الحاء المهملة، وهي ما يتكفل به من دية أو غرامة **(قيل)** وعن في البيت بمعنى في أي: ولا تك وانياً في حمل الرباعة **(بدليل)** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢] فعدى فعل الوني بفي فيحمل ما في البيت عليه **(والظاهر)** الفرق بين التعديتين فلا يتأتى الحمل، وذلك **(أن معنى ونى عن كذا جاوزه، ولم يدخل فيه)** فيكون معنى ما في البيت؛ لأنك متجاوز عن الحمل غير داخل فيه **(و)** معنى **(وني فيه دخل فيه وفتر)** وليس هذا المراد من البيت، بأن يكون خطاباً لمن تحمل وفتر في الإعطاء، وإنما هو لمن لم يتحمل أن يتحمل فالمعنيان متغايران، فكيف يحمل أحدهما على الآخر؟!.

(والسابع) من معانيها **(مرادفة من نحو)** قوله تعالى: (﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥] **الشاهد في عن الأولى)** ولا شاهد فيها لجواز التعلق بمحذوف أي: يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] وهذه كالأولى أي: يتقبل أحسن ما عملوا صادراً عنهم **(بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾** [المائدة: ٢٧]) ولو قال المصنف هنا الآية ليشير إلى أن في بقيتها دليلاً لكان حسناً، وبدليل: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] وهنا حذف عاطف، وليس من

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٧٩، والدرر ٤/ ١٤٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣٥٩.

الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم: ٣]، والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يَصْدُر قولُه عن هَوًى.

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثَّله برَمَيْتُ عَنِ الْقَوْس، لأنهم يقولون أيضاً: «رَمَيْتُ بالْقَوسِ»، حكاهما الفرَّاء، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يُقال ذلك، إلا إذا كانت القوسُ هي المرميّة؛ وحُكي أيضاً «رميتُ عَلَى القوس».

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله [من الطويل]:

٢٢ ـ أَتَـجْـزَعُ إنْ نَـفْـسٌ أَتَـاهَـا حِـمَـامُـهَـا ... فَـهَـلاَّ الَّـتي عَـنْ بَـيْـنِ جَـنْـبَـيْـكَ تَـدْفَـعُ

محاله ولا يخفاك بعد ما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره؛ لأن من متعلقة بفعل التقبل فيه، وفيه ما سلف بتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما مر.

(**والثامن**) من معانيها (**مرادفة الباء نحو**: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣ ـ ٤] (**والظاهر أنها**) للمجاوزة (**على حقيقتها، أو أن المعنى وما يصدر قوله عن هوى**) وكأنه أشار بالتنكير إلى أن أل في الآية جنسية، فمدخولها في حكم النكرة واستدل بالآية من لم ير الاجتهاد لا نفياً ولا إثباتاً؛ لأن الضمير في أن هو للقرآن.

(**والتاسع**) من معانيها (**الاستعانة**) كالباء (**قاله ابن مالك، ومثله برميت عن القوس؛ لأنهم يقولون أيضاً رميت بالقوس حكاهما الفرّاء**) ولكن ليس في حكايتهما ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من الحرفين على معناه المعروف له، فرميت بالقوس على معنى أن القوس آلة للرمي فالباء للاستعانة ورميت عن القوس على معنى أصدرت الرماية عن القوس، فعن للمجاوزة (**وفيه**) أي: وفيما حكاه الفراء عن العرب من أنه يقال: رميت بالقوس إذا كانت آلة الرمي (**رد على الحريري في إنكاره**) في «درة الغوّاص» (**أن يقال ذلك**) أي: رميت بالقوس (**إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى**) الفراء (**أيضاً رميت على القوس.**

العاشر) من معانيها (**أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:**

أتـجـذع إن نـفـس أتـاهـا حـمـامـهـا ... فـهـلا الـتي عـن بـيـن جـنـبـيـك تـدفـع)[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو لزيد بن رزين في جواهر الأدب ص ٣٢٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٣١٣.

قال ابن جنّي: أراد: فهلاً تدفع عن التي بين جنبيك، فحُذِفت «عن» من أول الموصول، وزيدت بعده.

الوجه الثاني: أن تكون حرفاً مَصْدَرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو: «أعجبني أن تَفْعَلَ»: عَنْ تَفْعَلَ، قال ذو الرمّة [من البسيط]:

٢٣ ـ أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ... مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

يقال: «ترسَّمْتُ الدار» أي: تأمّلتها، وسَجَم الدمْعُ: سال، وسَجَمَتْهُ العينُ: أسالَتْهُ، وكذا يفعلون في «أنَّ» المشددة؛ فيقولون: أَشْهَدُ عَنَّ محمداً رسُولُ الله، وتسمى عَنْعَنَةَ تميم.

الثالث: أن تكون اسماً بمعنى «جانب»، ....

الحمام بكسر الحاء قضاء الموت وقدره (**قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت عن من أوّل الموصول وزيدت بعده**) وظاهر كلام المصنف أن شرط زيادتها التعويض، وإلا لم يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في «التسهيل» ووقع في تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في تفسيره قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١] فقيل: عن علمها وقيل من الأنفال، وقيل: عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود، وأصل الخلاف أنه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاف؟ فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب إلى أنها زائدة، وليس هناك تعويض.

(**الوجه الثاني**) من أوجه عن الثلاثة (**أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في أعجبني أن تفعل عن تفعل، قال ذو الرمة**:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ... ماء الصبابة من عينيك مسجوم[1]

يقال توسمت الدار أي: تأملتها) قال الجوهري: والخرقاء صاحبة ذي الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة (**وسجم الدمع سال وسجمته العين أسالته، وكذلك يفعلون في أن المشددة فيقولون: أشهد عن محمداً رسول الله، وتسمى عنعنة تميم.**

الثالث) من أوجه عن (**أن تكون اسماً بمعنى جانب**) وعليه سؤال معروف، وهو أن الكلمة إنما تعد حرفاً واسماً إذا اتحد أصل معنييهما، والجانب ليس بمعنى المجاوزة، وجوابه أن

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٧١، والجنى الداني ص ٢٥٠، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٦، وشرح المفصل ١٠/١٦. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/٢٠٤.

وذلك يتعيّن في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «مِنْ»، وهو كثير كقوله [من الكامل]:

٢٤ ـ فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

ويحتملُه عندي: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧] فتقدَّر معطوفة على مجرورِ «من»، لا على «من» ومجرورها؛ ....

الزمخشري ذكر في «المفصل» أن معنى جلس عن يميني أنه جلس متراخياً بدنه عن بدني في المكان الذي بحيال يميني، فعلى هذا معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب، وموضع متجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه، فيكون المراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة فيتحد أصل معنيي عن (**وذلك متعين في ثلاثة مواضع**:

أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير كقوله:

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي)[1]

الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن، قال عمرو بن معد يكرب:

ظللت كأني للرماح دريئة ... أقاتل عن أبناء حزم وفرت[2]

قال الأصمعي: هي مهموزة كذا في «الصحاح» (**ويحتمله عندي ثم** ﴿لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧] **فتقدير**) عن (**معطوفة على مجرور من**) الأول أو الثاني على الخلاف المعروف (**لا على من ومجرورها**) كما هو ظاهر كلام الجماعة، قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قيل من بين أيديهم ومن خلفهم بحرف الابتداء عن أيمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة؟ قلت: المفعول فيه عدي إليه الفعل نحو تعديه إلى المفعول به فكما اختلفت حروف التعدية في ذاك اختلف في هذا، وكانت لغة فيؤخذ ولا يقاس وإنما يفتش عن صحة موقعها فقط، فلما سمعناهم يقولون: جلس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ج٧/ ٣٠٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٧٣، ولسان العرب ١/ ٧٤ (درأ)، وبلا نسبة في كتاب العين ٨/ ٥٩، ومجمل اللغة ٢/ ٢٦٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٥٤٣.

و «مِنْ» الداخلةُ على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره. قالوا فإذا قيل: «قَعَدْتُ عَنْ يَمِينِهِ» فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ «مِنْ» تعيَّن كونُ «القُعُود» ملاصِقاً لأوّل الناحية.

والثاني: أن يدخل عليها «على»، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله [من الطويل]:

٢٥ ـ على عَنْ يَميني مَرَّت الطَّيْرُ سُنَّحاً [وكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ؟]

شماله، قلنا: معنى على يمينه أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه، ومعنى عن يمينه أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له، ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره ونحوه من المفعول به قولهم: رميت عن القوس وعلى القوس ومن القوس؛ لأن السهم يبعد عنها ويستعليها إذا وضع على كبدها للرمي ويبتدي الرمي منهما، وكذلك قالوا: جلست بين يديه وخلفه؛ لأنهما ظرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه؛ لأن الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول: جئته من الليل تريد بعض الليل، هذا كلامه وانظر قوله: إن المفعول فيه اختلفت فيه حروف التعدية كاختلافها في المفعول به فهو محل وتأمّل.

(ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك) ولكن يلزم زيادتها في الإيجاب داخلة على المعرفة، وغير الأخفش من البصريين يأبون ذلك لكن ابن مالك يقول بمذهب الأخفش والكوفيين في المسألة **(ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها؛ فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية)**؛ لأن ابتداء الغاية يقتضيه.

(والثاني) من المواضع التي تتعين فيها الاسمية **(أن تدخل عليها على)** فلا تكون حرفاً، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا للتأكيد في الضرورة، وليس هذا منه **(وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله:**

على عن يميني مرت الطير سنحاً)[١]

ولم أر من أنشده تاماً والسنح جمع سانح كركع وراكع، والسانح ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره، والعرب تتفاءل بالأول وتتشاءم بالثاني.

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل، عجزه: وكيف سنوح واليمين قطيع، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٣، وخزانة الأدب ١٠/١٥٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠. اهـ، انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٣٦٥.

الثالث: أن يكونَ مجرورُها وفاعلُ مُتعلِّقها ضَمِيرينِ لمسمًّى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقوله امرىء القيس [من الطويل]:

٢٦ ـ وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حُجُرَاتِهِ
[وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ]

وقول أبي نُوَاس [من البسيط]:

٢٧ ـ دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءُ
[وَدَاوِنِي بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ]

وذلك لئلا يؤدّي إلى تعدي فعل المضمر المتَّصِل إلى ضميره المتَّصل، وقد تقدَّم الجوابُ عن هذا. وممَّا يدلُّ على أنها ليست هنا اسماً أنه لا يصحُّ حلولُ الجانب محلَّهَا.

(والثالث) من محل تعين اسميتها **(أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها)** بفتح اللام **(ضميرين لمسمى واحد، قاله الأخفش وذلك كقول امرىء القيس؛**

دع عنك نهبا صيح في حجراته) ولكن حديثاً ما حديث الرواحل[1]

الحجرات بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع حجرة، مثل جمرة وجمرات **(وقول أبي نواس)** بواو لا همزة.

(دع عنك لومي فإن اللوم إغراء) وداوني بالتي كانت هي الداء[2]

فهي من ذلك اسم لا حرف **(وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل)** في غير باب ظن وما حمل عليه، كما تقول فرحت بي وفرحت بك وهو ممتنع **(وقد تقدم الجواب عن هذا)** في على، وهو إما على التعليق بمحذوف أي: دع عنك تركاً ناشئاً عنك، وإما أن يخرج على تعلق الحرف بمضاف أي: دع عن نفسك **(ومما يدل على أنها ليست هنا اسماً أنها لا يصح حلول الجانب محلها)** وقد مرت المنازعة في مثله بأن ما كان بمعنى شيء لا يلزم أن يصح حلوله محله.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠، وبلا نسبة في الجنىٰ الداني ص ٢٤٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٤٧٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه ١/ ٢١، وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ١٨٤ (شفع). اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣١.

● (عَوْضُ) ظَرْفٌ لاستغراق المستقبل مثل «أبداً» إلا أنه يختصُّ بالنفي، وهو مُعْرَب إن أضيف، كقولهم: «لا أفْعَلُهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ»، مبنيٌّ إن لم يُضف، وبناؤه إمّا على الضمّ كـ «قبْلُ»، أو على الكسر كـ «أمْسِ»، أو على الفتح كـ «أيْنَ». وسُمِّيَ الزمانُ «عَوْضاً» لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويُعوِّض، واختلف في قول الأعشى [من الطويل]:

٢٨ ـ رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ، تَحَالَفَا   بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

(عوض)

(ظرف) موضوع **(لاستغراق)** الزمن **(المستقبل مثل أبداً إلا أنه مختص بالنفي)** وهذا في غالب الأمر وإلا فقد يستعمله معرباً في الاستقبال بلا نفي يقال: افعل ذاك من ذي عوض أي: فيما يستقبل وقد يستعمل مبنياً في المضي بلا نفي أيضاً كقوله:

ولولا دفاعي من عفاق ومشهدي(1)

هوى بعقاق عوض عنقاء مغرب

في «الصحاح» العقاق كالقلاص الحوامل من كل حافر، ولا أدري هل هذا هو المراد هنا أو لا؟ والعنق الداهية وهي في الأصل طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم **(وهو معرب إن أضيف كقولهم: لا أفعله عوض العائضين)** فإن قيل: سيأتي أن في عوض لغة بالفتح عند عدم الإضافة، فمن أين لنا في هذه الفتحة الموجودة عند الإضافة أنها فتحة إعراب لا فتحة بناء؟ قلت أجاب المصنف عنه في حواشي «التسهيل» بأنا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الإضافة واختلافهم فيه بدونها **(مبني إن لم يضف)** لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى.

(وبناؤه إما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كأين، وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء عوّضه جزء آخر) هكذا قال ابن جني في «التنبيه» على شكل الحماسة، إنما سموا الدهر عوض، لأنه من التعويض وذلك أنه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر من بعده، فكان الثاني عوض من الأول **(وقيل: بل؛ لأن الدهر في زعمهم)** بضم الزاي وفتحها وكسرها، والمراد به هنا القول الباطل **(يسلب ويعوض واختلف في قوله الأعشى:**

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة   إلى ضوء نار في بقاع تحرق

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ١٢٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٠٨.

فقيل: ظرف لنتفرق، ....

تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق[١]
رضيعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق)[٢]

وقد مر إنشاد البيتين الأولين في حرف الباء، وأن المراد بالمقرورين الندى والمحلق، وما أحسن عطفه على الندى ففيه إشارة إلى أنهما متصاحبان متشاركان في الإلفة، حتى كأنهما من جنس واحد ضجيعان لا يفارق أحدهما الآخر، بل قد أثبت لهما في البيت الثالث الأخوة المقتضية للالتئام والتضامن وحسن الإلفة.

قال شارح «اللباب» ورضيعي لبان حال من الندى والمحلق، ولا بد في قوله ثدي أم من تقدير حرف جر أي: من ثدي أم وهو يتعلق برضيعي، قلت لا حاجة إلى تقدير الجار فإن رضع يتعدى بنفسه، يقال رضع الصبي أمه ورضع ثديها فتقدر ناصباً للثدي أي: رضعا ثدي أم ولا إشكال، قال: ويجوز أن يقرأ بالكسر على أنه بدل من لبان، واللبان بكسر اللام لبن المرأة خاصة، قيل: وعنى بأسحم داج الليل والباء ظرفية أي: تحالفا في ليل شديد السواد، وقيل: هو الرحم أي: تحالفا في ظلمة الأحشاء قبل الولادة، وقيل: هو الرماد أي: تحالفا عند الرماد اهـ قلت: وقيل: إن المراد بالأسحم الداجي زق الخمر وللعرب عادة في التعاقد عند الشراب بذلك **(فقيل: ظرف لنتفرق)** وقد يقال: هذا مبني على أن لا ليس لها الصدر، وأما على القول بأن لها الصدر مطلقاً أو إذا وقعت في نحو جواب القسم وهو الصحيح فلا يتأتى تعليق عوض بنتفرق، وقد يجاب عن ذلك بما قاله الرضي: وهو أن الجملة القسمية قد تحذف لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً عليها نحو لا أفعله عوض قال: وإنما كان كذلك لكثرة استعمال عوض في القسم مع أن معناه أبداً أو البتة، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم، ولأجل فائدته قد يقدم على عامله قائماً مقام الجملة القسمية، وإن كان عامله مقترناً بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه كنون التأكيد، وما يقال عوض لآتينك وعوض ما آتيك لغرض سد مسده القسم هذا كلامه، وعليه فيمكن أن يقال: إن قوله لا نتفرق جواب لقسم محذوف سد مسده عوض، فلا ضير إذن في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير إن جعل هذا الجواب كقسم مقدر مع وجود فعل قسمي ملفوظ به، يمكن أن يكون هذا جواباً له خلاف الظاهر.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، والأغاني ٩/ ١١١، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٠، والإنصاف ١/ ٤٠١. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٥٢.

وقال ابن الكلبي: قَسَم، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل، بدليل قوله [من الوافر]:

٢٩ ـ حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعِيرِ

والسعير: اسم لصنم كان لعنزة، انتهى. ولو كان كما زعَمَ لم يتَّجِه بناؤه في البيت.

(وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله:

حلفت بمائرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السعير)[(١)]

مائرات صفة لمحذوف أي: بدماء مائرات أي: متموّجات والأنصاب جمع نصب بضم النون وإسكان الصاد المهملة، وقد تضمان وهو ما نصب ليعبد من دون الله **(والسعير اسم لصنم كان لعنزة)** بعين مهملة ونون وزاي مفتوحات، وهو أبو حي من ربيعة يقال له: عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار **(اهـ)** كلام ابن الكلبي **(ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت)** ويمكن أن يصحح كلام ابن الكلبي بأن يكون معنى قوله: إن عوض قسم أنه ساد مسد القسم كما تقدم، فأطلق عليه أنه قسم بهذا الاعتبار وبناؤه حينئذٍ متجه؛ لأنه ظرف مقطوع عن الإضافة وتقديمه على عامله لغرض جعله قائماً مقام الجملة القسمية، فإن قلت: قوله وهو اسم صنم يأبى ذلك قلت: إنما يأباه أن لو كان الضمير عائداً على عوض بقيد كونه ظرفاً سد مسد القسم، وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط، ويكون هذا من باب الاستخدام المعروف في فن البديع، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره المعنى الآخر، أو يراد بأحد ضمير فيه أحد المعنيين ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر، والأول كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا[(٢)]

وما نحن فيه من هذا القسم كما أشرنا إليه والله أعلم.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لرشيد بن رميض العنزي في لسان العرب ٣٦٦ (سعر)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٥٧٢.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لمعود الحكماء (معاوية بن مالك) في لسان العرب ١٤/ ٣٩٩ (سما)، وللفرزدق في تاج العروس (سما)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣/ ٩٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٩٩.

● (عسى) **فعلٌ مطلقاً**، لا حَرْفٌ مطلقاً خلافاً لابن السرَّاج وثَعْلب، ولا حين يتَّصل بالضمير المنصوب كقوله [من الرجز]:

(عسى)

(فعل مطلقاً) لكنه فعل غير منصرف لتضمنه معنى الحرف أي: إنشاء الطمع والرجاء كلعل والإنشاآت في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها، وأما الفعلية نحو بعت والاسمية نحو أنت حر فمعنى الإنشاء عارض فيهما، وحكى ابن ظفر في شرح «المقامات» عسيت أعسى قال الليلي وعلى هذا فيقال: عاس، وقال العماني في شرح «الفصيح» وزعم بعضهم أنه يقال: عسى يعسو وعسى يعسى فيكون على هذا متصرفاً، ومما اعتقب الباء والواو على لامه وفي «حلى العلى» لعبد الدائم القيرواني لا يقال: من عسيت يفعل ولا فاعل إلا أن أبا زيد حكى عس، قال وقد قال المعري:

فـإن مـثـلـي بـهـجـران الـقـريـض عـس[1]

قال الليلي إنما عس هنا بمعنى خليق.

قال المصنف: وقد وقع هذا الوهم بعينيه لابن مالك في «التسهيل» وذلك لأنه قال في باب التعجب: شذ قولهم ما أعساه بكذا وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به، وهذا أشد في الغلط؛ لأنه معترف بالمعنى مع توهمه أن الفعل جامد وأنه عسى التي للمقاربة **(لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب)** وحكاه الرضي عن الزجاج، قال وزعم أنه حرف لما رأى من عدم تصرفه، وكونه بمعنى لعل قال: وإيصال الضمير المرفوع به يدفع ذلك إلا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو علي في ليس، قلت: يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد قوليه إلى أن ليس حرف محتجاً بأنها لو كانت فعلاً محققاً من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت، وأجيب بأن ذلك لمفارقته إخوانه في عدم التصرف، قال الفارسي: وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما فلشبهه بالفعل؛ لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى ما كان وكونه رافعاً وناصباً كما ألحق الضمير بهات فقيل: هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل، لقوّة مشابهته للأفعال لفظاً فينقل ذلك إلى عسى حذوا القذة بالقذة **(ولا)** حرف **(حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:**

---

(١) البيت من البحر البسيط، ولم أجده.

٣٠ ـ [تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أناكا]، يـا أَبَتـا، عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي، ومعناه التَّرَجِّي في المحبوب والإشفاق في المكْروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وتستعمل على أوجه:

أحدها: أن يقال: «عَسى زَيْدٌ أن يقومَ» واختُلِف في إعرابه على أقوال:

أحدها ـ وهو قول الجمهور ـ أنه مثل: «كان زيد يقوم»، واستشكل بأن الخبر ......

يـا أبـتـا عـلـك أو عـسـاكـا[1]

خلافاً لسيبويه)؛ فإنه في هذه الحال عامل عمل لعل (**حكاه عنه السيرافي**) قال ابن قاسم: وضعف بأن فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد قلت: وليس بذاك (**ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق**) أي: الخوف (**في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى**: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٦]) فالأولى للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي: إن ما كرهتموه ينبغي أن تترجوه فهو خير، وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر، وذلك أنهم كرهوا الغزو وفيه إحدى الحسنيين، إما الظفر والغنيمة وإما الشهادة والجنة، وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والأجر، والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب أن معناه رجاء دنو الخير فإذا قلت: عسى مريضي أن يشفى دل على أنك ترجو قرب شفائه، ونازع الرضي في ذلك قائلاً ليس عسى متعيناً بالوضع للطمع في حصول مضمونه مطلقاً سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقاً (**ويستعمل على أوجه**:

أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم، واختلف في إعرابه على أقوال:

أحدها وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم) فيكون عسى فعلاً ناقصاً ناسخاً للابتداء، وزيد مرفوع بها على أنه اسمها وأن يقوم في محل نصب بها على أنه الخبر (**واستشكل بأن الخبر**

---

(١) الشطر من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٣٦، والجنى الداني ص ٤٤٦. اهـ.

في تأويل المصدر، والمخبَر عنه ذات، ولا يكون الحدثُ عينَ الذات؛ وأجيبُ بأمور، أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي عسى أمرُ زيدٍ القيام، أو قبل الخبَر أي: عسى زيدٌ صاحبَ القيام، ومثله ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ولكنَّ صاحبَ البر مَنْ آمن بالله، أو ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن بالله؛ والثاني أنه من باب: «زَيْدٌ عَدْل، وَصَوْم»، ومثلُه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]؛ والثالث أنَّ «أنْ» زائدة لا مصدريّة، وليس بشيء، لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

والقول الثاني: أنها فعل متعدٍّ بمنزلة «قارَبَ» معنًى ....

في تأويل المصدر) وهو حدث **(والمخبر عنه)** وهو زيد **(ذات، ولا يكون الحدث عين الذات وأجيب بأمور:**

أحدها أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم أي: عسى أمر زيد القيام) فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا إشكال **(أو قبل الخبر أي: عسى زيد صاحب القيام)** فيكون من قبيل الإخبار عن الذات بوصف صادق عليها، كما في زيد قائم فلا إشكال أيضاً **(ومثله)** في حذف المضاف من الأول أو الثاني **(﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾** [البقرة: ١٧٧] **أي: ولكن صاحب البر)** من آمن بالله، فحذف المضاف من الأول **(أو لكن البر من آمن بالله)** فحذف المضاف من الثاني غير أن هذا الجواب فيه تكلف، إذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوماً من الدهر لا في الاسم، ولا في الخبر والتنظير بالآية ليس في موقعه لأنها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة، والمتكلم فيه تركيب كلي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات؛ إذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه، وفي أمثاله نحو: عسى عمرو أن يذهب، وعسى خالد أن يجيء وعسى بكر أن يتوب إلى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر، فإذاً حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد.

(والثاني أنه من باب زيد عدل وصوم، ومثله ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]**)** وهذا إن أريد أنه من الإخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة، فتخريج الآية على ذلك غير جيد، لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة، فلا ينتفي أصل المعنى وقد تقدم البحث فيه.

(والثالث أن أن زائدة لا مصدرية) فيرتفع المحذور إذ الأخبار في ذلك كما في زيد يقوم **(وليس بشيء؛ لأنها قد نصبت)** والزائد لا ينصب وهذا إنما يتمشى على قول غير الأخفش، وإلا فهو يراها ناصبة كما تقدم **(ولأنها لا تسقط إلا قليلاً)** وليس هذا شأن الزائد، وللخصم أن يقول: كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته.

(والقول الثاني) في إعراب مثل عسى زيد أن يقوم **(أنها فعل فتعد بمنزلة قارب معنى**

وعملاً، أو قاصِرٌ بمنزلة «قَرُبَ مِنْ أن يفعل»، وحُذِفَ الجارُّ توسُّعاً، وهذا مذهبُ سيبويه والمبرد.

والثالث: أنها فعلٌ قاصِر بمنزلة «قرُبَ»، و «أن يفعل»: بدلُ اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيّين، ويردُّهُ أنه حينئذٍ يكونُ بدلاً لازماً تتوقَّفُ عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرابع: أنها فعلٌ ناقص كما يقول الجمهور، و «أنْ» والفعلُ بدلُ اشتمال كما يقول الكوفيّون، وأنَّ هذا البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنمَا نُمْلِي لَهُمْ خيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب، واختارَهُ ابنُ مالك.

وعملاً) فزيد فاعل أيضاً بعسى، وأن يقوم مفعول به كما في قولك قارب زيد القيام **(أو)** فعل **(قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل)** فزيد فاعل أيضاً بعسى ومن أن يفعل متعلق به **(وحذف الجار توسعاً)** كما في قولك: عجبت أن يفعل أي: من أن يفعل **(وهذا مذهب سيبويه والمبرد)** قال الرضي: وفيه نظر إذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً كما مر.

(و) القول **(الثالث أنها فعل قاصر بمنزلة قرب وأن والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين، ويردّه أنه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل)** ولهم أن يقولوا: أي مانع يمنع من أن البدل قد يكون لازماً مع وقوع مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب إذا كان ظاهراً، والبدل أولى بذلك؛ لأنه المقصود قال الرضي: والذي أرى أن هذا يعني قول الكوفيين وجه قريب، فيكون في نحو: يا زيدون عسى أن تقوموا قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى أيضاً يساعد ما ذهبوا إليه، لأن عسى بمعنى يتوقع ويرجى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال؛ لأن فيه إجمالاً وتفصيلاً كما مر في باب البدل، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشأن، ولم يحك عنهم أن عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف.

(و) القول **(الرابع أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين)** اللذين يطالبهما هذا الفعل الناقص **(كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى،** ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] **بالخطاب)** في تحسبن وفتح السين منه، وقد مر الكلام عليه في أن المفتوحة المخففة **(واختار ابن مالك**

الاستعمال الثاني: أن تُسند إلى «أنْ» والفعل، فتكون فعلاً تامّاً، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكن سَدَّت «أنْ» وصلتها في هذه الحالة مسدَّ الجزأين كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢]، إذ لم يقل أحد: إن«حَسِبَ» خرجَتْ في ذلك عن أصلها.

الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرّد، أو المقرون بالسين، أو الاسمُ المفرد، نحو: «عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ»، و «عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ»، و «عَسى زيد قائماً» والأول قليل كقوله [من الوافر]:

الاستعمال الثاني) من الأوجه التي تستعمل عليها أن تسند إلى أن والفعل نحو: عسى أن يقوم زيد، **(فتكون فعلاً تاماً هذا المفهوم من كلامهم)** قال المصنف في حواشي «التسهيل» اعلم أن ظن لم تحتج إلى المفعولين في نحو: ظننت زيداً قائماً من حيث هما مفعولان، بل من حيث إن وضعها للدلالة على التعلق بالشيء على صفة، وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين فتارة يكون هذان الشيآن مفعولين كالمثال، وتارة يكون في ضمن مفعولين واحد نحو: ظننت أن زيداً قائم وبهذا تعلم صحة قول سيبويه في أنه لا يحتاج إلى تقدير شيء آخر، وكذلك القول في عسى فإنها موضوعة لرجاء شيء على صفة، فتارة لا يدخل عليهما عامل سواها فتؤثر في لفظ أولهما، ومحل ثانيهما وتارة تدخل أن عليهما فتؤثر فيهما، وتكتفي عسى بهما فإن قيل: فأجز عسى قيام زيد وظننت قيام زيد، لما ذكرت فقد يقال: إنه لما كان المضاف إليه غير معتمد لذاته، وإنما يؤتى به لغيره، وكانت هذه الأفعال مستدعية في المعنى لاسمين ينعقد بينهما ما أريد بهما من المعنى شرطوا استقلال كل منهما بنفسه، وأن لا يكون أحدهما كالتتمة للآخر فتكون كأنها إنما طلبت شيئاً واحداً كما أن قام غلام زيد إنما طلب شيئاً واحداً، وجاء الآخر تتمة لذلك إلى هنا كلامه **(وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكنها سدت أن وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في** ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢] **إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت في ذلك عن أصلها، فكذلك عسى لا تخرج عن أصلها)** في مثل وعسى أن تكرهوا بل يقال في الموضعين: سدت أن وصلتها مسد الجزأين، ولا فرق بين الاستعمالات الباقية.

(الثالث والرابع والخامس أن يأتي بعدها) الفعل **(المضارع المجرد)** من أن حملاً لها على كاد **(أو المقرون بالسين)** لمشاركتها لأن في الدلالة على الاستقبال **(أو الاسم المفرد)** لتضمن عسى معنى كان فأجريت في الاستعمال **(نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائماً)** وهذه الأمثلة على ترتيب ما ذكره من الاستعمالات الثلاثة الممثل لها **(والأول قليل كقوله:**

٣١ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

والثالث أقَلّ كقوله [من الرجز]:

٣٢ ـ أكْثَرْتَ في اللَّوْمِ مُلِحًّا دَائما لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صَائِما

وقولهم في المثل: «عسى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً» كذا قالوا، والصوابُ أنهما مما حذف فيه الخبر، أي: «يكون أَبْؤُساً»، و «أكون صائماً»، لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي، ....

(عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب)[1]

الكرب بفتح الكاف وإسكان الراء الحزن يأخذ بالنفس وكذا الكربة والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء كشف الغم، وينبغي أن يجعل فرج مبتدأ مخبراً عنه بقوله وراءه والجملة في محل نصب على أنها خبر يكون، واسمها ضمير يعود إلى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون، ووراءه خبرها لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعاً لأجنبي عن الاسم، وهو وهم نبه عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس منها.

(والثالث أقل كقوله:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً)[2]

العذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة الملامة، والإلحاح الملازمة والدوام **(وقولهم: في المثل)** المشهور **(عسى الغوير أبؤسا)** وأصله فيما قيل: إن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق إليها ومعه الرجال، وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير بؤساً أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، وهو بغين معجمة وواو وراء مصغر والأبؤس جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب **(كذا قالوا والصواب أنهما)** أي: الشعر والمثل **(مما حذف فيه الخبر أي: يكون أبؤساً وأكون صائماً لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي)** وقضية هذا أن يقدر المحذوف أن يكون، وأن أكون بإثبات أن، لأن ذلك هو الاستعمال الأصلي

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٣٢٨/٩، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٨، وخزانة الأدب ٣١٦/٩.

(٢) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٦/١٢.

ولأن المرجو كونُهُ صائماً، لا نفس الصائم.

والثاني نادرٌ جداً كقوله [من الطويل]:

٣٣ - عَسَى طيِّىءٌ مِن طَيِّىءٍ بَعْدَ هٰذِهِ سَتُطْفِىءُ غَلاَّتِ الْكُلَى وَالْجَوانِحِ

و «عسى» فيهنّ فعلٌ ناقص بلا إشكال.

والسادس: أن يقال: «عَسَايَ»، و «عَسَاكَ»، و «عَساه» وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: .

لعسى، واستعمال الفعل بعدها مجرداً من أن قليل فإن قلت: إنما لم يقدرها فراراً من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة قلت: لا ضير فهو كتقدير سيبويه من لد شولاً بقوله من لد إن كانت شولاً.

(والثاني: نادر جداً كقوله:

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفىء غلات الكلى والجوانح)[1]

أي: لعل البطن المغلوب من طيء في القتال ينصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة، وهذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المعجمة، وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كلوة، والجوانح الأضلاع وقد تقدم الكلام عليهما **(وعسى فيهن)** أي: هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس **(فعل ناقص بلا إشكال و)** الاستعمال.

(السادس أن يقال: عساني وعساك وهو قليل) ثبت في أكثر النسخ عساني بإثبات نون الوقاية، وثبت في بعضها بحذفها.

فأما الأولى فجريان الأقوال الثلاثة الآتية فيها ظاهر.

وأما القولان المصرحان بفعليتها فلاستدعاء كونها فعلاً دخول نون الوقاية.

وأما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث إن الحرفية لا تنافي دخول النون، وقد أجراها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الأمرين دخول النون كلعلني، وعدم دخولها كلعلي، وأما نسخة عساي بدون نون فجريان القول بالحرفية فيها ظاهر.

وأما القول بالفعلية فيأتي على ما حكاه الرضي من أنه جاء عساي حملاً على لعل قال: والأكثر عساني.

(وفيه) أي: قولهم: عساني وعساك وعساه **(ثلاثة مذاهب:**

---

(١) تقدم تخريجه.

أحدها أنها أجريت مجرى «لعلَّ» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أُجريت «لعلَّ» مجراها في اقتران خبرها بـ «أنْ»، قاله سيبويه. والثاني: أنها باقية على عملها عَمَلَ «كان» ولكن استُعير ضميرُ النصب مكانَ ضميرِ الرفع، قاله الأخفش، ويردّه أمران: أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضميرٍ إنما ثَبَتَ في المنفصل، نحو: «ما أنا كأنْتَ، ولا أنْتَ كأنا»، وأما قولُه [من الرجز]:

٣٤ ـ يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا [وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا]

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك؛ ....

أحدها أنها) أي: أن عسى أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر، كما **(أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن)** نحو: «ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»[1] فتعارضت الكلمتان في أن أخذت كل واحدة منهما حكماً من أحكام الأخرى **(قاله سيبويه.**

و) المذهب **(الثاني أنها)** أي: أن عسى **(باقية على عملها عمل كان)** الناقصة في رفع الاسم ونصب الخبر **(ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع)** فمعنى عساي عسيت بضم التاء، ومعنى عساك عسيت بفتحها ومعنى عساه عسى هو **(قاله الأخفش ويرده أمران:**

أحدهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في الضمير المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا) ولم يثبت ذلك في الضمير المتصل فيكون في هذا القول خروج عما ثبت في كلامهم، فلا يصار إليه **(وأما قوله:**

يا ابن الزبير طال ما عصيكا[2]

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً) على معنى أنه أتى بحرف عوضاً عن حرف آخر **(لا من باب إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك)** أي: ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحيل، باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت (٦٩٦٧)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة (١٧١٣)، والترمذي كتاب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التشديد على من يُقضىٰ له بشيء ليس له (١٣٣٩).

(٢) شطر من الرجز، وهو لرجل من حمير في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨ كالتالي: يا ابن الزبير طالما عصيكا وطال ما عنيتنا إليها لنضربن بسيفنا قضيكا، وشرح شواهد المغني ٤٤٦. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٢٦٤.

والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله [من الطويل]:

٣٥ - فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا   تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والثالث: أنها باقية على إعمالها عملَ «كان»، ولكن قُلِبَ الكلام، فجُعِل المخبر عنه خبراً وبالعكس، قاله المبرِّد والفارسيّ، وَرُدَّ باستلزامه في نحو قوله [من الرجز]:

[تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا]   يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يُجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدَّعاهُما أن الإِعراب قُلِبَ والمعنى بحاله.

رفع، وإنما ضمير الرفع الذي هو التاء أبدل كافاً على حد الإبدال المعروف عند أهل التصريف، وحينئذٍ فلا دليل في البيت للأخفش.

(والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها   تشكي فآتي نحوها وأعودها)[1]

ووجه الرد أن ضمير النصب لو كانت مستعاراً لضمير الرفع لزم أن يكون الواقع بعد ذلك منصوباً، لكونه الخبر فظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة، وإنما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها نار كأس، مثل لعلها جارية زيد، قلت: والبيت يحتمل وجهين:

أحدهما أن يكون نار كأس اسم عسى، والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة.

والثاني أن يكون ضمير النصب نائباً عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم، على ما حكاه ثعلب كما سيجيء قريباً وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد.

(و) المذهب **(الثالث أنها باقية على إعمالها عمل كان)** الناقصة **(ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه)** الذي كان حقه الرفع **(خبراً)** فنصب (و) أتى **(بالعكس)** فجعل الخبر الذي كان حقه النصب مخبراً عنه فرفع **(قاله المبرد والفارسي، باستلزامه في نحو قوله:**

يا أبتاه علك أو عساكا[2]

الاقتصار على فعل ومنصوبه) وإنما يقع الاقتصار على الفعل ومرفوعه **(ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى؛ إذ مدعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله)** على أن الفارسي

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع ٢/ ١٥٩، وشرح التصريح ١/ ٢١٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٢٩، والجنىٰ الداني ص ٤٦٩ اهـ، انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٢٨٦.

(٢) تقدم تخريجه.

السابع: «عَسى زَيْدٌ قائمٌ» حكاه ثعلب، ويتخرّج هذا على أنها ناقصة، وأنَّ اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر.

* * *

تنبيه - إذا قيل «زَيْدٌ عسى أن يقوم» احتمل نقصانُ «عسى» على تقدير تحمُّلها الضمير، وتمامها على تقدير خلوّها منه؛ وإذا قلت «عسى أن يقومَ زيد» احتمل الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في «يقوم» لا في «عسى»، ....

قال في «التذكرة» على ما نقله ابن قاسم: إن هذا البيت على حد إني عسيت صائماً في أن الفاعل مضمر في الفعل، والكاف هو الخبر كما أن صائماً هو الخبر، وإن خالفه في أنه معرفة وصائماً نكرة قال ابن قاسم: وهذا تخريج غريب الاستعمال.

(**السابع: عسى زيد قائم حكاه ثعلب، ويتخرج هذا على أنها ناقصة وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر**.

تنبيه: إذا قيل زيد عسى أن يقوم احتمل) هذا التركيب (**نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير**)، إذ يكون الضمير المرفوع الذي تحملته اسمها وأن يقوم خبرها، فتكون ناقصة (**وتمامها على تقدير خلوها منه**)؛ إذ تكون حينئذٍ مسندة إلى أن والفعل فتكون تامة، ويظهر أثر الاحتمالين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار هند عست أن تفلح، والزيدان عسيا أن يفلحا والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عسين أن يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الأفصح، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

(**وإذا قلت: عسى أن يقوم زيد احتمل الوجهين أيضاً**) وهما نقصان عسى وتمامها (**ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى**) فإن قدرت يقوم محتملاً لضمير لزم أن يكون زيد اسم عسى وأن يقوم خبرها فتكون ناقصة، وإن قدرته خالياً من ضمير لزم أن يكون رافعاً لزيدون وأن تكون عسى مسندة إلى أن يقوم زيد.

فتكون تامة فإن قلت: قد حكموا في باب المبتدأ بمنع تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها مسند إلى ضمير مفرد عائد إلى المبتدأ، مثل زيد قام فكيف ساغ هنا جعل أن يقوم خبراً مقدماً مع أن فاعله ضمير مفرد يعود إلى اسم عسى وهو المبتدأ في الأصل قلت: المسألة مختلف في إجازتها عند دخول الفعل الناسخ، فمنهم من منع كما منع في باب المبتدأ فلا يجيز كأن يقوم زيد على أن يكون زيد اسم كان، ويقوم خبرها تقدم على الاسم، ومنهم من أجاز كابن

اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازَعَا «زيداً»؛ فيحتمل الإضمار في «عسى» على إعمال الثاني؛ فإذا قلت: «عَسى أَنْ يضْربَ زَيْدٌ عَمْراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى»، لئلاً يلزم الفصلُ بين صلةِ «أنْ» ومعمولها وهو «عمراً» بالأجنبيّ وهو «زيد»؛ ....

عصفور ومن وافقه، قال ابن عصفور: وهو الصحيح واحتجوا بأن المانع في باب المبتدأ كون الفعل المقدم عاملاً لفظياً، والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى من المعنوي، ولا شك أن النواسخ عوامل لفظية فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازماً؛ لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول، فربما تعمل الأول وربما تعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع، قلت: إنما علل بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه العلة، وهي خشية التباس المبتدأ بالفاعل لكن إجازتهم التنازع في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] مبني على ما قاله ابن عصفور، وهو ظاهر قول ابن مالك في «التسهيل» ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافاً لقوم، وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الترجمة التي نصها بيان مكان المقدر أن خبر كان مقدم مع كونه فعلاً على الصحيح إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية، وسيأتي الكلام على ذلك في محله إن شاء الله تعالى **(اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيداً)** والرابط حينئذٍ عمل الفعل الأول في محل الفعل الثاني، وما دخل عليه مثل: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] **(فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني)** فإن قلت: ما هذا الاستثناء، ومن أي: شيء هو؟ قلت: هو متصل والمستثنى منه عام محذوف، والتقدير: ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى كل وقت أن تقدر العاملين تنازعاً، فهو استثناء مفرغ في الإيجاب لصحة المعنى، نحو قرأت إلا يوم كذا، ثم حذف الظرف بعد إلا وأنيب المصدر عنه كما في أجيئك قدوم الحاج، واللهم معترض وانظر موقعها هنا؛ فقد وقع في «النهاية» إن اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يراد به النداء المحض كقولهم: اللهم ارحمنا.

والثاني: أن يذكره المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع يقول لك القائل: أقام زيد؟ فتقول: أنت اللهم لا.

والثالث: أن تستعمل دليلاً على الندوة وقلة وقوع المذكور كقولك: أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعني، ألا يرى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل. اهـ وظاهر أن المعنى الأول والثاني لا يتأتيان هنا، وفي تأتي الثالث في هذا المحل نظر.

(وإذا قلت عسى أن يضرب زيد عمراً فلا يجوز كون زيد اسم عسى؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة أن) وهي يضرب **(ومعمولها وهو عمراً بالأجنبي وهو زيد)** ضرورة أنه معمول لعسى لا

ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩].

● (عَلُ) بلام خفيفة ـ اسمٌ بمعنى «فَوْق»، التزموا فيه أمرين؛ أحدهما: استعماله مجروراً بـ «مِنْ»؛ والثاني: استعمالُه غيرَ مضافٍ، فلا يقال: «أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السطح» كما يقال: «مِنْ عَلْوِه، ومن فَوْقِه». وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهريّ وابن مالك، وأما قولُه [من الرجز]:

٣٦ ـ يـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـيَ لاَ أُظَـلَّـلُـهْ أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأضْحَى مِنْ عَلُهْ

فالهاء للسكت، بدليل أنَّه مبنيّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

ليضرب، وأجنبيته ظاهرة (**ونظير هذا المثال قوله تعالى:** ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]) فلا يجوز كون ربك اسم عسى للزوم المحذور المذكور، وهو لزوم الفصل بالأجنبي بين يبعث ومعموله الذي هو مقاماً كما مر سواء.

(عل)

(**بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين:**

أحدهما استعماله مجروراً بمن.

والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح، كما يقال من علوه) بضم العين وكسرها (**ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك**) قال في «الصحاح» ويقال أتيته من عل الدار بكسر اللام أي: من عال، ولما كان البيت الآتي قد يستدل به لهؤلاء الجماعة من حيث أنه استعمل عل مضافاً للضمير أجاب عنه المصنف بأن قال (**وأما قوله:**

يـا رب يـوم لـي لا أظـلـلـه أرمض من تحت وأضحى من عمله)[1]

أرمض فعل مضارع من قولهم رمض اليوم يرمض بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع أي: اشتد حره وأضحى أيضاً مضارع أي: أبرز للشمس بفتح الحاء وماضيه ضحى بكسرها وضحى بفتحها (**فالهاء**) من عمله (**للسكت**) فهي حرف وليست ضميراً أضيف إليه على (**بدليل أنه مبني**) على الضم (**ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً**) وكان الكسر حينئذٍ يجب لجره بمن قلت: ويمكن أن يكون للبناء وجه وهو إضافته لمبني كما مر له في سواك وكما سيأتي في غير

---

(١) لم أجده.

ومتى أُريد به المعرفة كان مبنيًا على الضم تشبيهاً له بالغايات كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقيَّة نفسه، لا فوقيَّة مطلقة، والمعنى أنه تُصيبه الرَّمضاء من تحته وحَرُّ الشمس من فوقه.

ومثلُه قولُ الآخر يصف فَرساً [من الرجز]:

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُ

ومتى أُريدَ به النكرة كان معرباً كقوله [من الطويل]:

٣٧ ـ مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمودٍ انحط من مكان ما عالٍ، لا من علوّ مخصوص.

(ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً بالغايات كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة) حتى يعرب **(والمعنى أنه تصيبه الرمضاء)** أي: الأرض التي اشتد حرها **(من تحته و)** يصيبه **(حر الشمس من فوقه، ومثله قول الآخر يصف فرساً:**

أقب من تحت عريض من عل)[1]

الأقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في «القاموس» **(ومتى أريد به النكرة كان معرباً)** لفقد موجب البناء **(كقوله)**:

مكر مفر مقبل مدبر معاً **(كجلمود صخر حطه السيل من عل**[2]

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ماء عال لا من علو مخصوص والمكر مفعل بكسر الميم وفتح العين من كر يكر، إذا عطف والمفر كذلك من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب، والصخر الحجارة واحدها صخرة والحط إلقاء الشيء من علو إلى سفل، يقول: هذا الفرس يكر إذا أريد منه الكر ويفر إذا أريد منه الفرار ومقبل إذا أريد

---

(١) شطر من الرجز لأبي النجم العجلي في الطرائف الأدبية ص ٦٨، والأزهية ص ٢٢، وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٩٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٤٣٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٧٤ (حطط)، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٥٢٥.

● (عَلَّ) بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة: لغة في «لَعَلَّ»، وهي أصلها عند مَنْ زعم زيادة اللام، قال [من المنسرح]:

٣٨ ـ لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وهما بمنزلة «عسى» في المعنى، وبمنزلة «أنَّ» المشدَّدة في العمل، وعُقَيْل تخفض بهما، وتجيز في لامهما الفتحَ تخفيفاً، ....

منه إقباله، ومدبر إذا أريد منه إدباره هذه الصفات فيه معاً أي: جميعاً بمعنى أنها مجتمعة في قوته لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد.

(عل)

(بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعل وهي): أي: عل **(أصلها)**: أي: أصل لعل **(عند من زعم زيادة اللام)** في أولها **(قال:**

لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه)[1]

وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الخرم بالراء في مستفعلن بعد خبنه، وذلك أن هذا البيت من البحر المسمى بالمنسرح، وأول أجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع، وقوله: لا تهين على زنة فاعلن فحذفت سينه بالخبن، ثم ميمه بالخرم فصار تفعلن على زنة فاعلن، ومثله شاذ عندهم كقوله:

قاتلوا القوم يا خزاع ولا يأخذكم في قتالهم فشل[2]

وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين على ما هو معروف **(وهما)** أي لعل وفرعها عل **(بمنزلة عسى في المعنى)** وهو الترجي **(وبمنزلة إن)** المكسورة **(المشددة في العمل)** نصباً للاسم ورفعاً للخبر **(وعقيل)** بضم العين على التصغير، وهي قبيلة من العرب **(تخفض بهما)** الاسم فتقول: لعل أبي عبد الله قائم وعل أبي حفص ذاهب **(وتجيز في لامهما الفتح تخفيفاً)** فتقول: لعل بفتح الآخر، وكذا عل والكسر على أصل التقاء الساكنين

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٢١، وأوضح المسالك ٤/ ١١١. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٢٢٢.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو للشداخ بن يعمر الكناني في ديوان الحماسة ١/ ٦٠، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٨٨.

والكسر على أصل التقاء الساكنين؛ ويصحُّ النصب في جوابهما عند الكوفيّين تمسكاً بقراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰواتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦] بالنصب، وقوله [من الرجز]:

٣٩ ـ عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

وسيأتي البحثُ في ذلك.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة أن الفعل قد يُجْزَم بعد «لعلّ» عند سقوط الفاء، وأنشد [من الطويل]:

(ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكاً بقراءة حفص ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] **بالنصب)** وقراءة الجماعة الباقين بالرفع **(وقوله:**

عل صروف الدهر أو دولاتها تدلننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها)[1]

صروف الدهر حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد، والدولة بفتح الدال المهملة وضمها بمعنى تكون في الحرب وغيره على ما قاله عيسى بن عمر، وبعضهم يفرق فيقول هي بالفتح في الحرب بمعنى غلبة إحدى الطائفتين للأخرى، وبالضم في المال يقال: صار الفيء بينهم دولة يتداولونه أي: يكون لهؤلاء مرة ولهؤلاء أخرى، واللمة الشدة كذا قال الفراء، وأنشد هذا البيت شاهداً عليه وقد عداه فيه إلى مفعولين، فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فنستريح مما نحن فيه فانظره، فلست على وثوق من صحته، والزفرات جمع زفرة وهي اسم لإدخال النفس والزفير مصدر زفر يزفر إذا أدخل نفسه، والشهيق إخراجه قال تعالى: ﴿لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ﴾ [هود: ١٠٦] وسكن الشاعر الفاء وحقها الفتح كثمرات جمع ثمرة إذ هو ثلاثي صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة **(وسيأتي البحث في ذلك)** وفي الباب الرابع في أقسام العطف، وقد ألم المصنف بشيء في حرف اللام عند الكلام على لعل **(وذكر ابن مالك في شرح «العمدة»)** والأصل والشرح من تصانيفه رحمه الله تعالى **(أن الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء، وأنشد)** شاهداً على ذلك قول الشاعر:

---

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤، والجنى الداني ص ٥٨٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩/ ١٧٥.

٤٠ ـ لَعَلَّ الْتِفَاتاً مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرُّحْمِ

وهو غريب.

● (عند): اسم للحضور الحسِّيِّ، نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، والمعنويّ، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، وللقرب كذلك نحو: ﴿عند سدرةِ المُنتهى عندها جَنَّةُ المأوى﴾ [النجم: ١٤ ـ ١٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧]؛ وكَسْرُ فائها أكثرُ من ضمِّها وفتحِها، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بـ «مِنْ»؛ وقول العامة: ....

(لعل التفاتاً منك نحوي مقدر يمل بك من بعد القساوة للرحم)[١]

وهو غريب) لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة، والرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾﴾ [الكهف: ٨١].

(عند)

(اسم للحضور) أي: لمكان الحضور (الحسي) أي: المدرك بالحس (نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]) إذ استقرار العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدرك له بحاسة البصر (والحضور المعنوي نحو ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]) فحضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمراً حسياً يدرك بالحاسة، وإنما هو أمر معنوي يدرك بالعقل (وللقرب كذلك) أي: ولمكان القرب مماثلاً للحضور في انقسامه إلى حسي ومعنوي (نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾) [النجم: ١٤ ـ ١٥] وكلاهما مثال للقرب الحسي إذ قرب المنزلة الأخرى من سدرة المنتهى؛ وقرب الجنة من السدرة كلاهما من الأمور التي تدرك بالحس (ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧]) وهذا مثال للقرب المعنوي، والمراد به علو القدر لاستحالة القرب الحسي بالنسبة إلى الله عز وجل؛ لأنه سبحانه وتعالى منزه عن الكون في مكان (وكسر فائها) وهي العين (أكثر من ضمها وفتحها) وهذا يقتضي أن كلاً من الضم والفتح كثير، وفي التسهيل وربما فتحت عينها أو ضمت فأشعر بالقلة، وحكى يعقوب ابن السكيت في إصلاح المنطق تثليث عينها ولا أذكر الآن هل تعرض إلى قلة بعض الثلاثة أو لا (ولا تقع إلا ظرفاً) نحو: جلست عندك (أو مجرورة بمن) نحو جئت من عند زيد (وقول العامة:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣٣٢.

«ذهبت إلى عِنْدِهِ» لحنٌ، وقول بعض المولدين [من مجزوء الرمل]:

٤١ ـ كـلُّ عِـنْـدٍ لَـكَ عِـنْـدِي لاَ يُـسَـاوِي نِـصْـفَ عِـنْـدِ

قال الحريريّ: لحن، وليس كذلك؛ بل كُلُّ كلمةٍ ذكرت مراداً بها لفظُها فسائِغٌ أن تتصرَّف تصرُّفَ الأسماءِ وأن تعرب ويحكى أصلها.

تنبيهان ـ الأول: قولُنا: «عند اسم للحضور» موافِقٌ لعبارة ابن مالك، والصواب اسم لمكان الحضور؛ فإنها ظرفٌ لا مصدر، ....

ذهبت إلى عنده لحن) لاستعمالهم إياها مجرورة بغير من، ذكر ذلك الحريري في «درة الغواص» وغيرها **(وقول بعض المولدين)** بفتح اللام المشددة أي: الشعراء الحادثين بعد العرب **(كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي قال الحريري:)** هو **(لحن)** لجره بغير من **(وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها)** سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً **(فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء)** وإن كان اللفظ الذي أريد بها لا يتصرف، ومن هنا خرج الجواب عن قول هذا الشاعر المولد كل عند حيث حرفها بجرها بغير من مع أن مسماها غير منصرف ولا يجر بمن **(وأن تعرب)** فتقول: ضرب فعل ماض، وليت حرف ينصب ويرفع، لكن إن أولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقاً أي: سواء كان ثلاثياً ساكن الوسط أو لا وإن أولته بالكلمة؛ فإن كان ثلاثياً متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً، وعلى الجملة فيعتبر عند الإعراب أحكام منع الصرف فتصرف عند فقدان ما يقتضي المنع، ويمنع عند وجود المقتضي له **(ويحكى أصلها)** على ما هو عليه فتقول مثلاً فعل ماض بفتح الباء، قال الرضي والأكثر الحكاية، قلت: يرد على المصنف الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقصد الإعراب؛ وذلك أن يجيب تضعيف ثانيها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو من وكم بخلاف ما إذا جعلت علماً لغير اللفظ، فإن ثانيها لا يضعف بل يقال: جاءني كم ورأيت منا بالتخفيف فيهما، جعلوه من باب ما حذف لامه نسياً وهو حرف علة كيد ودم فلم تصدق حينئذٍ تلك الكلية؛ لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفته لغيره من الأسماء في التصرف.

(تنبيهان:

الأول قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك) في «التسهيل» وليس بصواب **(والصواب اسم لمكان الحضور، فإنها ظرف لا مصدر)** وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقرينة، وهو جائز بالإجماع والكتاب والسنة وكلام العرب مما يشهد لذلك، فأي خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه، فإن قلت: ما القرينة قلت: كونه عد هذه الكلمة من الظروف المكانية

وتأتي أيضاً لزمانِهِ نحو «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولى» وجِئْتُكَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

الثاني: تُعَاقِبُ «عند» كلمتان: لَدَى مطلقاً، نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، و «لَدُن» إذا كان المحلُّ محلَّ ابتداءِ غاية، نحو: «جِئْتُ مِنْ لَدُنْهُ». ....

وجعلها منها، وإنما تكون منها إذا كان مدلولها مكاناً لا مصدراً.

(وتأتي) عند **(أيضاً لزمانه)** أي: لزمان الحضور **(نحو)** قوله عليه الصلاة والسلام **(«الصبر عند الصدمة الأولى»)**[1] أي: عند زمان الصدمة، وليس المراد مكانها **(ونحو)** قولك: **(جئتك عند طلوع الشمس)** وإرادة الزمان أوضح من الشمس.

التنبيه **(الثاني تعاقب عند كلمتان)** إحداهما **(لدى مطلقاً)** أي: سواء كان المحل محل ابتداء غاية، أو لم يكن **(نحو)** ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ﴾ [غافر: ١٨] أي: ممسكين بحناجرهم من كظم القربة شد رأسها، وهو حال من ضمير القلوب، وإنما جمع الكاظم جمع سلامة؛ لأنها وصفت بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء، أو هو محمول على أصحابها ونحو ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥]) ونحو (﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

و) الثانية **(لدن)** فتعاقب عند **(إذا كان المحل محل ابتداء غاية، نحو: خرجت من عنده ومن لدنه)** وفي لدن هذه لغات بفتح اللام وضم الدال، ولدن بفتحهما ولدن بضمهما ولدن بفتح اللام وكسر الدال، والنون فيهن مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، ولدن بفتح اللام وتثليث الدال مع حذف النون، فهذه ثماني لغات.

قال ابن الحاجب: والوجه في بناء لدن وأخوانه أن منها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليه، ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه؛ لأنها مثل عند وهو معرب بالاتفاق، وقال الرضي: الوجه في بناء لدن أن يقال إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه لازماً لمعنى الابتداء، فتوغل في مشابهة الحرف، وأما لدى ذات الألف فلا دليل على بنائها فينبغي أن تكون معربة، كعند وقد مر في حتى عد ابن الحاجب للدى من الأسماء غير المتمكنة

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة الأولى (١٣٠٢)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى (٩٢٦)، والترمذي، كتاب الجنائز عند رسول الله، باب ما جاء أن الصبر في الصدمة الأولى (٩٨٨).

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ولو جيء بـ «عند» فيهما أو بـ «لَدُن» لصلح، ولكن تُرِكَ دفعاً للتكرار، وإنما حَسُن تكرار «لدى» في ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] لتباعُدِ ما بينهما، ولا تصلح «لَدُنْ» هنا، لأنه ليس محلَّ ابتداء.

ويَفترِقْن من وجهٍ ثانٍ، وهو أنّ «لدن» لا تكون إلاَّ فضلة، بخلافهما بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤].

وثالث، وهو أن جَرَّها بـ «مِنْ» أكثر من نصبها؛ حتى إنها لم تجيء في التنزيل منصوبةً؛ وجَرُّ «عِنْد» كثيرٌ، وجَرُّ «لدى» ممتنِعٌ.

ورابع، وهو أنهما معربان، ....

فتأمله (**وقد اجتمعتا**) أي: كلمة عند وكلمة لدن ذات النون (**في قوله تعالى**: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] **ولو جيء بعند فيهما أو بلدن**) فيهما أيضاً (**لصح**) إذ هما بمعنى (**ولكن ترك**) المجيء بهما (**دفعاً للتكرار، وإنما حسن تكرار لدى في** ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤] (**لتباعد ما بينهما ولا تصلح لدن هنا**) أي: في آية آل عمران وما كنت لديهم(؛ **لأنه ليس محل الابتداء**) ولدن ذات النون لا تدخل إلا في محل ابتداء الغاية كما عرفت (**ويفترقن**) أي: عند ولدى ولدن (**من وجه ثان**) غير الأول الذي مضى (**وهو أن لدن**) ذات النون (**لا تكون إلا فضلة**) فلا تقع إلا في محل نصب على المفعولية، فإن قلت: يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل، فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره، قلت: إنما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الأخفش، والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض (**بخلافهما**) أي: بخلاف عند ولدى فإنهما قد يقعان فضلة نحو: جلست عندك ولديك، وقد يقعان عمدة (**بدليل**) قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢] وقوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤] فالظرف وقع فيهما خبراً للمبتدأ فهو عمدة، فإن قلت: إنما خبر المبتدأ في الحقيقة متعلق الظرف، وهو كان أو كائن، وعند ذلك يكون الظرف فضلة قلت: لما حذف الخبر وجوباً وقام الظرف مقامه أعطي حكمه.

(و) يفترقن أيضاً من وجه (**ثالث وهو أن جرها**) أي: جر لدن ذات النون (**بمن أكثر من نصبها**) وسياق الاستشهاد على وقوعها منصوبة (**حتى أنها لم تجيء في التنزيل منصوبة**) البتة، وإنما جاءت فيه مجرورة بمن، وانظر موقع هذه الغاية هنا (**وجر عند كثير، وجر لدى ممتنع**.

و) يفترقن أيضاً من وجه رابع وهو أنهما أي: عند ولدى ذات الألف (**معربان**) وقد نبهناك

وهي مبنيَّة في لغة الأكثرين.

وخامس، وهو أنها قد تُضاف للجملة كقوله [من الطويل]:

٤٢ ـ [صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ] لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

وسادس، وهو أنها قد لا تُضاف، وذلك أنهم حكوا في «غُدوَة» الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنصبَ على التمييز، ....

على ما في كلام ابن الحاجب مما يقتضي بناء لدى، حيث صرح بأنها اسم غير متمكن **(وهي)** أي: لدن **(مبنية في لغة الأكثرين)** وإعرابها لغة قيسية، وعليها جاءت قراءة من قرأ ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] بسكون الدال وكسر النون غير أنه أشم سكون الدال ضمة تنبيهاً على أن أصلها الضم، ونقل بعضهم عن الفارسي أن الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست إعراباً، بل هي لالتقاء الساكنين، وذلك أنه أسكن الدال تخفيفاً كتسكين ضاد عضد والنون ساكنة فالتقيا فكسر.

(و) يفترقن أيضاً من وجه **(خامس، وهو أنها)** أي: لدن ذات النون **(قد تضاف للجملة كقوله)**:

صريع غوان رافهن ورقنه **(لدن شب حتى شاب سود الذوائب)**(١)

بخلاف عند ولدى ذات الألف فإن شيئاً منهما لا يضاف إلى الجملة، والصريع المصروع أي: المطروح على الأرض غلبة وغوان جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت بزوجها أو بحسنها أو جمالها، وراقهن ورقنه أي: أعجبهن وأعجبنه، والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد، وكان حقها أن تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألفه بين همزتين، فأبدلوا الأولى واواً.

(و) يفترقن أيضاً من وجه **(سادس وهو أنها)** أي: أن لدن ذات النون **(قد لا تضاف، وذلك أنهم قد حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالإضافة)** وهو ظاهر لا إشكال فيه **(والنصب على التمييز)** وظاهره أنه تمييز عن لدن نفسها، وكأن وجهه أن مدلوله مبتدأ وقت مبهم، ففسر ذلك المبهم بغدوة.

وفي شرح «الكافية» للرضي غير هذا، وذلك أنه قال دال لدن قبل نون ساكنة بفتح وبضم

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للقطان في ديوانه ص ٤٤، وخزانة الأدب ٧/ ٨٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٤٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣٥٠.

والرّفع بإضمار «كان» تامّة.

ثم اعلم أن «عند» أمْكَنُ من «لدى» من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظَرْفاً للأعيان والمعاني، تقول: «هذا القولُ عندي صَوَابٌ، وعند فلانٍ علم به»، ويمتنع ذلك في «لدَى»، ذكره ابن الشجري في أماليه ومَبْرمان في حواشيه.

والثاني: أنك تقول «عندي مال» وإن كان غائباً، ولا تقول: «لَدَيَّ مال» إلا إذا كان حاضراً. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين «لدى» و «عند» وقولُ غيره أولى.

وقد أغناني هذا البحثُ عن عَقْد فصل لـ «لدنْ» ولـ «لدى» في باب اللاَّمِ.

ويكسر كما هو معروف في لغاتها، ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف، فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود خلاً فنصب غدوة تشبيهاً بالتمييز أو تشبيهاً بالمفعول في نحو ضارب زيداً، وغدوة بعد لدن لا تكون إلا منونة وإن كانت معرفة أيضاً، إما تشبيهاً بالتمييز فإنه لا يكون إلا نكرة وإما لأنا لو حذفنا التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة؟ **(والرفع بإضمار كان تامة)** تقول: أنا ببابك من لدن غدوة أي: من لدن كانت غدوة **(ثم إن عند أمكن من لدى)** أي: لها مكنة في التصرف أكثر من لدى فتستعمل في كل موضع تقع فيه لدى، ولا تستعمل لدى في كل موضع تقع فيه عند وذلك **(من وجهين:**

أحدهما أنها تكون ظرفاً للأعيان) نحو زيد عندي **(والمعاني تقول هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى)** فلا تكون ظرفاً للأعيان نحو زيد لدي **(ذكره ابن الشجري في «أماليه» ومبرمان)** بفتح الراء والميمين وإسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر **(في حواشيه.**

والثاني أنك تقول: عندي مال وإن كان غائباً ولا تقول لدي مال إلا إن كان حاضراً قاله الحريري) صاحب «المقامات» **(وأبو هلال العسكري)** بفتح المهملة **(وابن الشجري وزعم)** أبو العلاء **(المعري أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى وقد أغناني هذا البحث)** المذكور في هذا المحل المتعلق بلدن ولدى **(عن فصل آخر)** أعقده **(للدن ولدى في باب اللام)** والله الموفق للصواب.

ـــ حرف الغين المعجمة ـــ

● (غير): اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فُهِم المعنى وتقدَّمت عليها كلمة «ليس»، وقولهم: «لا غَيْر» لحن؛ ويقال: «قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا» برفع «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً، وبنصبها على إضمار الاسم: أي: ليس المقبوضُ غيرَهَا؛ و «لَيْسَ غَيْرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونيَّة ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ ....

(حرف الغين المعجمة)

(غير اسم ملازم للإضافة في المعنى) ويكون ذلك مع وجود إضافته بحسب اللفظ نحو غير لا يجرد **(ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم معناه)** أي: معنى المضاف إليه **(وتقدمت عليها)** أي: على كلمة غير **(كلمة ليس، وقولهم: لا غير لحن)** ونحن لا نسلم ذلك، فقد حكى ابن الحاجب لا غير، وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم جماعة من المحققين كالرضي وغيره، وفي «المفصل» أيضاً حكاية لا غير وليس غير قال الأندلسي: وأما لا غير فإن أبا العباس كان يقول: إنه مبني على الضم مثل قبل وبعد، وأما ليس غير فكذلك إلا أن غيراً في موضع المنصوب على خبر ليس، واسم ليس مضمر لا يظهر؛ لأنها هنا للاستثناء، وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح «التسهيل».

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسئل[(١)]

والظاهر أنه شاهد غريب، وقد اشتمل على ما منعه المصنف كما تراه، والعجب أنه رحمه الله يبوح هنا بأن هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه، وكأن مستند المصنف فيما ادعاه هنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب «القاموس» الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس، وإن كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع. اهـ، وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف **(ويقال: قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي: مقبوضاً وبنصبها على إضمار الاسم أي: ليس المقبوض غيرها، وليس غير بالفتح أي: من غير تنوين على إضمار الاسم وحذف المضاف لفظاً ونية ثبوته، كقراءة بعضهم ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ**

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدر ٣/ ١١٦، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ١٦٣.

بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤] بالكسر من غيرِ تنوين، أي: من قبلِ الغَلَب ومن بعده؛ و «لَيْسَ غَيْرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرّد والمتأخرون: إنها ضمّة بناء، لا إعراب، وإن «غير» شبّهت بالغايات كـ «قبل» و «بعد»، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً. وقال الأخفش: ضمّة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـ «قبل» و «بعد»، ولا مكان كـ «فوق» و «تَحْت»، وإنما هو بمنزلة «كلّ» و «بعض»؛ وعلى هذا فهو الاسم، وحُذِفَ الخبر. وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و «ليس غيراً» بالفتح والتنوين، و «ليس غَيْرٌ» بالضم والتنوين. وعليهما فالحركة إعرابية، لأن التنوين إما للتّمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤] **بالكسر من غير تنوين أي: من قبل الغلب ومن بعده**) وسيأتي من كلامه أن غير يجوز أن تضاف لمبني فتبنى، فمع الفتح في قولك: قبضت عشرة ليس غيرها لا يتعين خبراً لجواز أن يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء، ولذلك إذا قطعت عن الإضافة لفظاً وبقيت فتحتها لا يزال الاحتمال باقياً، كما إذا ذكر المضاف إليه (**وليس غير بالضم من غير تنوين**) هذا قد اختلف فيه (**فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء**) أي: إن الضمة التي على راء غير ضمة بناء (**لا إعراب، وإن غيراً شبهت بالغايات كقبل وبعد**) لشدة الإبهام الذي فيها كما في الغايات؛ لكونها جهات غير محصورة (**فعلى هذا يحتمل أن يكون**) غير (**اسماً**) أي: ليس غيرها مقبوضاً وأن يكون خبراً أي: ليس المقبوض شيئاً غيرها (**وقال الأخفش**) ضمة غير (**ضمة إعراب لا بناء**)؛ فإنه لا موجب للبناء (**لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد، ولا مكان كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض**) فلا يبنى عند حذف المضاف إليه (**و**) إذا بنينا (**على هذا فهو الاسم وحذف الخبر**) أي: ليس غيرها مقبوضاً لكن حذف المضاف لفظاً ونوي ثبوته؛ فلذلك لم تنون غير (**وقال ابن خروف: يحتمل**) في قولك: ليس غير بالضم (**الوجهين**) البناء كما قال المبرد والمتأخرون، والإعراب كما قال الأخفش فلكل من القولين وجه يمكن اعتباره (**وليس غيراً بالفتح والتنوين، وليس غير بالضم والتنوين و**) إذا بنينا (**عليهما فالحركة إعرابية**) ولا يجوز أن تكون بنائية(؛ **لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق المعربات، وإما للتعويض**) عن المضاف إليه المحذوف (**فكأن المضاف إليه مذكور**) ومع ذكره يتعين الإعراب، فإن قلت: قد مر لك الاعتراض عليه بأن غير قد تضاف لمبني فتبنى، والمضاف إليه المحذوف هنا ضمير العشرة أي: ليس غيرها؛ فإذا كان التصريح بالمضاف إليه الذي هو مبني لا يوجب الإعراب فكذا يكون الأمر مع حذفه، والإتيان بتنوين التعويض، فهلا أجريت ذلك الاعتراض هنا فإنه ممكن؟ قلت: ليس كذلك.

ولا تتعرَّف «غير» بالإِضافة، لشدة إبهامها، وتستعمل «غيرٌ» المضافةُ لفظاً على وجهين:

أحدهما ـ وهو الأصل ـ: أن تكون **صفة للنكرة**، نحو: ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو **لمعرفة قريبة منها**، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] الآية، لأن المعرَّفَ الجنسيَّ قريبٌ من النكرة، ولأن «غيراً» إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها، حتى زعم ابن السرّاج أنها حينئذٍ تتعرّف، ويردُّه الآيةُ الأولى.

أما أولاً فلأنه لا يلزم من تأثير الإضافة إلى المبني المذكور للبناء تأثيرها له عند كونه محذوفاً.

وأما ثانياً فلأنه قد علم بالاستقرار أن تنوين التعويض عن المفرد لا يكون إلا في معرب (**ولا تتعرف غير بالإضافة**) المعنوية (**لشدة إبهامها**) نحو رأيت رجلاً غيرك، وذلك لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى؛ إذ كل ما في الوجود ليس إلا ذاتاً موصوفة بهذه الصفة (**وتستعمل غير المضافة**) بالرفع صفة لغير المرفوعة على النيابة عن الفاعل (**لفظاً على وجهين**:

أحدهما وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو) قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧] أو المعرفة قريبة منها أي: من النكرة (**نحو** ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ **الآية**) يريد بقيتها وهو: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وإنما جاز وقوع غير الذي هو نكرة صفة للموصول الذي هو معرفة(، **لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة**) وذلك لأن المعرف باللام قد تقصد به الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الأفراد، وتدل القرينة على أن المراد به البعض فيصير في المعنى كالنكرة، وكذلك الاسم الموصول فيجوز حينئذٍ أن يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة (**ولأن غير إذا وقعت بين ضدين**) كما في هذه الآية؛ إذا المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم والضالين (**ضعف إبهامها**) فقربت من المعرفة، فجاز أن يوصف بها ما ليس متمكناً في التعريف (**حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف، ويرده الآية الأولى**) ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧] وإنما يتم الرد عليه إذا اعترف بأن غير الذي صفة لقوله صالحاً، وإلا فمن الجائز أن يقول: هو بدل فلا يتم الرد والذي يظهر من كلام صاحب «الكشاف» أنه مال إلى قول ابن السراج في المسألة، وذلك أنه قال: فإن قلت: كيف صح أن يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وإن أضيف إلى المعارف؟ قلت: الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله:

والثاني: أن تكون **استثناء**، فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلاّ» في ذلك الكلام، فتقول: «جاء القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ» بالنصب، و «ما جاءني أحَدٌ غَيْرُ زيد» بالنصب ....

ولـقـد أمـر عـلـى الـلـئـيـم يـسـبـنـي[1]

ولأن المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم، فليس في غير إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن تتعرف اهـ.

وحاصل جوابه أنا لا نسلم أن غير المغضوب على تقدير الوصفية صفة للمعرف بل هو صفة لما هو في المعنى كالنكرة؛ لأن الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه، ولو سلم أن الموصوف معرفة لا نسلم أن غيراً هنا نكرة، بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليه كما في قولنا: عليك بالحركة غير السكون لزوال ما يمنع تعرفه بالإضافة، وهو التوغل في الإبهام وهذا غير ما قرره المصنف فتأمله.

(والثاني أن يكون استثناء) ولكن لا بطريق الأصالة بل بطريق الحمل على إلا وتقرير ذلك كما ذكره الرضي أن أصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد وإما بالصفات نحو قولك: لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به، وقد علم أن ما بعد الأداة الاستثنائية مغاير لما قبلها نفياً وإثباتاً فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء، وهي إلا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر في محله، وحملت غير على إلا في بعض المواضع ومعنى الحمل أنه صار ما بعد إلا مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة كما بعد غير، ولا تعتبر مغايرته له نفياً وإثباتاً كما كان في أصلها وصار ما بعد غير مغايراً لما قبلها إثباتاً ونفياً كما بعد إلا ولا تعتبر مغايرته له ذاتاً أو صفة كما كانت في الأصل إلا أن حمل إلا على غير أكثر من العكس؛ لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فتقع غير في جميع مواضع إلا **(فتعرب بإعراب الاسم التالي لإلا في ذلك الكلام)** وذلك لأن أصل غير من حيث كونه اسماً جواز تحمل الإعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على إلا مشغول بالجر، لكونه مضافاً إليه في الأصل جعل إعرابه الذي كان يستحقه، لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق الأصالة **(فتقول: جاءني القوم غير زيد)** بالنصب لغير كما تقول: جاءني القوم إلا زيداً بالنصب حتماً؛ لأنه استثناء في كلام موجب بعد تمامه **(وما جاءني أحد غير زيد بالنصب)** على الاستثناء

---

(١) تقدم تخريجه.

والرفع. وقال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] يُقرأ برفع «غير»: إما على أنّه صفة لـ «القاعدون» لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ويؤيّده قراءة النصب وأن حُسْنَ الوصف في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسيّة والوقوع بين الضدّين؛ والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة لـ «المؤمنين» إلا خارج السبع، لأنه لا وَجْهَ لها إلاّ الوصف؛ وقُرىء: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩ وغيرها] بالجر صفة على

مرجوحاً لأن الكلام التام غير موجب **(والرفع)** على البدل راجحاً كما علم في موضعه **(وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] يقرأ برفع غير إما على أنه صفة للقاعدون؛ لأنهم جنس)** ولم يقصد بذلك قوم بأعيانهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة **(وإما على أنه استثناء، وأبدل على حد ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦])** وهذه القراءة لمن عدا نافعاً وابن عامر والكسائي **(ويؤيده)** أي: القول بأن الرفع على البدل أمران:

أحدهما **(قراءة النصب)** التي قرأ بها أولئك المستثنون نافع وابن عامر والكسائي؛ فإن النصب فيها على الاستثناء فيوافق في المعنى الرفع على البدل، ولقائل أن يقول: إنما يكون النصب مؤيداً للبدل أن لو تعين كونه على الاستثناء، وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذٍ جعل الرفع على الوصف، إذ الحال في المعنى صفة لذي الحال.

(و) الأمر الثاني **(أن حسن الوصف في غير المغضوب إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا)** والثاني صريح في أن العلة مجموع الأمرين فيكون كل واحد منهما جزء علة، وما تقدم له من قوله؛ لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة ولأن غير إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ظاهر في أن كلاً من الأمرين علة مستقلة، ففي الكلام تعارض وجوابه أن ما تقدم تعليل لجواز الوصف، وما ذكره هنا تعليل لجنسيته، فالمعلل متغاير فلا تعارض **(ولهذا)** أي: لكون الأمر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مفقوداً هنا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج القراآت **(السبع)** وفي بعض النسخ السبعة بهاء التأنيث، والمعنى عليها إلا خارج قراءة الأئمة السبعة بحذف المضاف، وجعل السبعة صفة للأئمة؛ **(لأنه لا وجه لها إلا الوصف)** والمحسن له مفقود كما عرفت وفي «المدارك» لمولانا حافظ الدين النسفي ما نصه: غير أولي الضرر بالنصب مدني وشامي وعلى لأنه استثناء من القاعدين، أو حال منهم وبالجر عن حمزة صفة للمؤمنين، وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه، ونسبة الجر إلى حمزة أحد السبعة إما سهواً أو اعتماداً على رواية غير مشهورة عنه، وقول قائل: لعل المراد بحمزة قارىء آخر غير حمزة المشهور فيه مالا يخفى **(وقرىء «مال لكم من إله غيره» بالجر صفة على**

اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء على أنه إبدال على المحلّ مثل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥].

وانتصابُ «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد «إلاّ» عندهم، واختاره ابن عصفور؛ وعلى الحاليّة عند الفارسيّ، واختاره ابن مالك؛ وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش.

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقوله [من البسيط]:

٤٣ - لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

اللفظ، وبالرفع) صفة **(على الموضع)** فإن إله المجرور بمن الزائدة مبتدأ فهو مرفوع بحسب الموضع **(وبالنصب على الاستثناء)** وهو مرجوح، لأن الكلام تام غير موجب **(وهي)** أي: قراءة النصب **(شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل لا إله إلا الله)** وهو ظاهر **(وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور)** منهم لكن بينهما فرق من حيث إن النصب بعد إلا بطريق الأصالة، ونصب غير بطريق العارية لا الأصالة كما مر **(وعلى الحالية عند الفارسي، واختاره ابن مالك)** فإذا قلت: قام القوم غير زيد فالمعنى أنهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفاءه عنه **(وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة)** لمشاركته إياها في الإبهام، ولا حاجة إلى هذا العذر لما تقدم من أن حركة غير لما بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارية، ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفاً على محل زيد؛ لأن المعنى ما جاءني إلا زيد **(واختاره ابن الباذش)** أبو عبد الله من نحاة المغرب بموحدة فألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في «القاموس» **(ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني كقوله:**

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال)[1]

ففتح غير مع كونه فاعلاً بيمنع وضمير منها عائد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٣/٤٠٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٤١٦.

وقوله [من الرمل]:

٤٤ ـ لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأبىٰ غَيْرَهُ تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَهُ

وذلك في البيت الأول أقوى، لأنه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمَّن غير معنى «إلاَّ».

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت إلى وجناء شملال

والوجناء الناقة الشديدة وقيل: العظيمة الوجنتين والشملال الخفيفة السريعة، والأوقال بواو وقاف إما جمع وقل بفتح الواو وهو الحجارة، أو بإسكانها وهو شجر المقل أو ثمرة، فيكون المعنى على الأول في غصون ذات حجارة في أرض نبتت فيها، وعلى الثاني في غصون ذات مقل نبتت هي في أرض تلك الشجرة، وعلى الثالث في غصون ذات ثمر مقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل، ومعنى البيت أنه لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها لصوت حمامة في تلك الغصون، فتفرقت يريد أنها حديدة الحس وهو محمود، أو أنها لما سمعت صوت الحمامة حنت إلى عطنها واشتاقت إلى وطنها، فلم تشرب، وكأن بعض الناس سأل فقال: كيف يقال إن غير أضيفت في البيت لمبني مع أن هذا المضاف إليه في تقدير معرب، وهو النطق فلم تضف في الحقيقة إلا لمعرب، فقلت: المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به، وأما الحرف المصدري وصلته فمبني ألا تراهم يقولون المجموع في موضع كذا، ومما يدل على ذلك أن هذا المضاف إليه وهو مجموع أن نطقت حمامة إذا قيل بأنه معرب، لم يخل أن يكون إعرابه لفظياً أو تقديرياً وكلاهما باطل.

أما الأوّل فظاهر وأما الثاني فلأن تقدير الإعراب إنما يكون في آخر المعرب، وهنا ليس كذلك قطعاً (**وقوله**:

لذ بقيس حين يأبى غيره تلفه بحراً مفيضاً خيره)[1]

يأبى يمتنع وفي بعض النسخ ينأى من النأي وهو البعد وتلفه بالفاء: أي تجده (**وذلك**) أي: البناء (**في البيت الأول أقوى**) منه في البيت الثاني؛ (**لأنه انضم فيه إلى الإضافة لمبني تضمن غير معنى إلا**)؛ إذ المعنى لم يمنع الشرب منها إلا أن نطقت حمامة، وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني، ولقائل أن يقول: التعليل بذلك غير صحيح لإفضائه إلى إفساد الحكم، وذلك لأن تضمن الحرف موجب للبناء لا مجوز، فلو اعتبر في البيت لوجب

---

(١) تقدم تخريجه.

تنبيهان ـ الأول: من مُشْكِلِ التراكيب التي وقعت فيها كلمةُ «غير» قولُ الْحَكَمِيِّ [من الرمل]:

٤٥ ـ غَـيْـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ   يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـمِّ وَالْـحَـزَنِ

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «غير» مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوعٌ يُغني عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصْفُ بعده مخفوضٌ لفظاً وهو في قوَّة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهمِّ والحزن، فهو نظير «ما مضروبٌ الزيدانِ»، والنائب عن الفاعل والظرفُ، قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك.

بناء غير، وليس كذلك؛ إذ بناؤها من قبيل الجائز لا الواجب فتأمله.

(تنبيهان:

الأول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول) أبي نواس **(الحكمي)** بفتح الحاء المهملة والكاف.

غـيـر مـأسـوف عـلـى زمـن   يـنـقـضـي بـالـهـم والـحـزن[1]

وفيه ثلاثة أعاريب:

أحدها أن غيراً مبتدأ لا خبر له بل لما أضيف إليه) وهو المبتدأ في الحقيقة **(مرفوع يغني عن الخبر)** وهذا كقولهم: يسد مسد الخبر، وفيه نظر نقرره إن شاء الله تعالى في محله من الباب الرابع **(وذلك؛ لأنه)** أي: لأن غيراً في معنى النفي والوصف الواقع **(بعده مخفوض لفظاً)** بإضافة غير إليه **(وهو في قوّة المرفوع بالابتداء)** فحركة الرفع التي على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصالة، لكنه لما كان مشغولاً بحركة الجر لأجل الإضافة جعلت حركته التي كانت له بطريق الأصالة من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العارية، كما مر في غير الاستثنائية **(وكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهم والحزن)** وهما مترادفان، وقد مر الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول الشرح **(فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري، وتبعه ابن مالك)** فقال في «التسهيل»: وأجري في ذلك غير قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب، لكنه جعله محتملاً وصرح بأن الثاني أحسن.

---

(١) البيت من البحر المديد، وهو لأبي نواس في الدرر ٢/ ٦، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٤٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢١٩.

والثاني: أن «غير» خبرٌ مقدَّم، والأصل زَمَنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، ثم قُدِّمت «غير» وما بعدها، ثم حُذف «زمن» دون صفته، فعاد الضميرُ المجرور بـ «على» على غير مذكور فأُتِي بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني، وتبعه ابن الحاجب.

فإن قيل: فيه حذفُ الموصوفِ مع أن الصفة غيرُ مفردة وهو في مثل هذا ممتنع.

قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقوله [من الوافر]:

٤٦ ـ أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعُ الـثَـنَـايَـا [مَـتـى أَضَـعِ الْـعِـمَـامَـةَ تَـعْـرِفُـونِـي]

أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمور، وقوله [من الرجز]:

(والثاني أن غير خبر مقدم، والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتي بالاسم الظاهر مكانه، قال ابن جني وتبعه ابن الحاجب) فإن قلت: يلزم على هذا الإعراب محذور وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص، فهو كقولك: مر برجل وهو ممتنع قلت: المجرور هنا قائم مقام ضمير يعود على زمن المتقدم المحذوف: أي: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص بصفته المذكورة وهي قوله ينقضي بالهم والحزن، فكذا ما قام مقامه **(فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا)** المحل **(ممتنع)** وذلك أن الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور بمن أو في **(قلنا)**: هذا الذي ذكرته من الامتناع عند فقد الشرط المذكور إنما هو **(في النثر وهذا)** الذي وقع الكلام فيه وهو بيت أبي نواس **(شعر فيجوز فيه كقوله:**

أنـا ابـن جـلا وطـلاع الـثـنـايـا مـتـى أضـع الـعـمـامـة تـعـرفـونـي)[1]

(أي: أنا ابن رجل جلا الأمور) أي: كشفها وأوضحها فالفعل متعد، ويحتمل أن يكون المعنى جلا أمره أي: اتضح فالفعل لازم، والطلاع الكثير الطلوع والثنايا جمع ثنية، وهي العقبة أي: أنا رجل مقتحم الأمور العظيمة لست بمجهول ولا خامل، وسيأتي كلام في هذا البيت **(وقوله)**:

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤، والأصمعيات ص ١٧، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٤٣.

٤٧ ـ [ما لك عندي غيرُ سهم وحجَرْ وغيرُ كبداء شديدةِ الوتَرْ
تَرْمِي بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

أي: بكفَّيْ رجلٍ كان.

والثالث: أنه خبر لمحذوف، و «مأسوف»: مصدر جاء على مفعول كـ «المعسور» و «الميسور»، والمراد به اسمُ الفاعل، والمعنى: أنا غيرُ آسِفٍ على زمنٍ هذه صفته، قاله ابن الخشّاب، وهو ظاهر التعسُّفِ.

التنبيه الثاني: من مشكل أبيات المعاني قول حسّان [من الطويل]:

٤٨ ـ أَتَانَا، فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ، نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِيَا

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديد الوتر[1]

(ترمي بكفي كان من أرمى البشر

أي: بكفي رجل كان) والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف، ويروى مكان ترمي جادت أي: صارت جيدة.

(والثالث) من الأعاريب **(أنه)** أي: أن غير **(خبر لمحذوف ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب، وهو ظاهر التعسف)** أي الأخذ على غير الطريق من جهة جعل مأسوف مصدراً وهو قليل، وأنا أقول: إن ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين من كلام العرب فلا نزاع في قبوله ولا تعسف حينئذٍ؛ إذ ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ لقرينة وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضاً كزيد عدل وعمرو صوم، وإن لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدراً فهذا الإعراب غير مقبول البتة والله أعلم.

(التنبيه الثاني من أبيات المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه) يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(أتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة الليل هاديا)[2]

---

(١) البيت من البحر الرجز، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٦٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١١٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٤٦١. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣٢٧.

فيقال: سواه هو غيره؟ فكأنه لم نعدل غيره بغيره.

والجواب أن الهاء في «بغيره» للسِّوَى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغيرُ السوى هو نفْسُه عليه الصلاة والسلام، فالمعنى فلم نعدل سواه به.

ــ حرف الفاء ــ

الفاء المفردة: حرف مُهْمَل؛ خلافاً لبعض الكوفيِّين في قولهم: إنها ناصبة في نحو: «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا»، وللمبرّد في قوله: إنها خافضة في نحو:

فَمِـثْـلِـكِ حُـبْـلَـى قَـدْ طَـرَقْـتُ وَمُـرْضِـعٍ [فَـأَلْـهَـيْـتُـهَـا عَـنْ ذِي تَـمَـائِـمَ مُـحْـوِلِ]

فيمن جرّ «مثلاً» والمعطوفَ، والصحيحُ أن النَّصب بـ «أَنْ» مضمرة كما سيأتي،

والمراد أن هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه، ولذلك قال من أبيات المعاني أي: من الأبيات التي يسأل عن معناها لإشكالها، وغير في بيت أبي نواس الحكمي من التراكيب المشكلة بحسب الإعراب فإشكاله باعتبار أمر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى، فقال: إن ذلك من مشكل التراكيب وهذا من أبيات المعاني (**فيقال: سواه هو غير فكأنه قال: فلم نعدل غيره بغيره**) وهو مشكل (**والجواب أن الهاء في بغيره للسوى**) فاختلف معاد الضميرين، والإشكال إنما نشأ من اتحاد المعاد (**فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه عليه الصلاة والسلام، والمعنى لم نعدل سواه به**) ويظهر لي وجه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد معاد الضميرين، وهو أن يقال: المراد بالسوى العدل والإنصاف لا معنى غير، وهو أمر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره، فالمعنى حينئذٍ لم يعدل عدله شيء غيره ولا غبار عليه، والله الموفق للصواب.

(حرف الفاء)

(**الفاء المفردة حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنها ناصبة**) بنفسها للفعل المضارع (**في نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله: إنها خافضة في نحو**) قول امرىء القيس:

(**فـمـثـلـك حـبـلـى قـد طـرقـت ومـرضـع**[1]

في من جر مثلاً والمعطوف) كما تقدم في رب (**والصحيح أن النصب بأن مضمرة كما**

---

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لأمرىء القيس، عجزه: فألهيتها عن ذي تمائم محولِ، انظر خزانة الأدب ٢/ ٢٧٤، طبقات تحول الشعراء ١/ ٤٢.

وأن الجرّ بـ «رُبّ» مضمرة كما مرّ.

وتَرِد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثَةَ أمور:

أحدها: **الترتيب**، وهو نوعان: معنوي كما في «قام زَيْدٌ فَعَمْرٌو»، وذِكْرِيٌّ وهو عطف مُفَصَّل على مُجمَل، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ونحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] ونحو: ....

سيأتي) وظاهر كلامه أو صريحه أن الفاء حينئذٍ عاطفة للمصدر المسبوك من أن وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، فتقدير زرني فأكرمك ليكن زيارة منك فإكرام مني، واستشكله الرضي بأن فاء العطف لا تكون للسببية إذا عطفت جملة على جملة، واختار هو أن تجعل الفاء للسببية لا للعطف قال: وإنما صرفوا بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب؛ لأنهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية، والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال أو الاستقبال ظاهر في الحال، فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفاً إذ المضارع المنصوب بأن مفرد، وقيل ما بعد الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً **(وأن الجر برب مضمرة كما مر)** الكلام عليها في حرف الراء **(وترد)** الفاء **(على ثلاثة أوجه:**

أحدها أن تكون عاطفة وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها الترتيب وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو) فإن قيام عمرو في نفس الأمر وقع بعد قيام زيد.

(وذكري) وهو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب اللفظ. والذكر، لا أن المعنيين ترتبا في الوقوع بحسب نفس الأمر **(وهو عطف مفصل على مجمل)** وإنما كان كذلك؛ لأن موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الإجمال، وقد تكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها لا أن مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤] فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره **(نحو ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾** [البقرة: ٣٦]) وهذا إنما هو على أحد القولين في معاد ضمير عنها، وهو القول بأنه الجنة وأما على القول بأنه الشجرة فتكون الفاء من القسم الأول، وهو ما يفيد الترتيب المعنوي **(نحو ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾** [النساء: ١٥٣] ونحو:

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] الآية، ونحو: «تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ».

وقال الفراء: إنها لا تُفيد الترتيبَ مُطْلقاً، وهذا ـ مع قوله إن الواو تفيدُ الترتيب ـ غريبٌ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. وأجيب بأن المعنى أرَدْنَا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكريّ. ....

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] **الآية)** يعني قوله: ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥] وكأن المصنف يشير بإيراد هذه الآية في أمثلة عطف المفصل على المجمل إلى عدم الاحتياج لما ارتكبه الزمخشري في «الكشاف» فإنه قال أريد بالنداء إرادة النداء ولو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء في قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣-٤] بغير فاء فأشار المصنف إلى أنه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء؛ فإن هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل قال جدي صاحب «البحر» و«الانتصاف» ويجوز وجه آخر لطيف المأخذ رقيق الحاشية، وهو أن يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده، فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متغايران **(نحو)** ما وقع في بعض الأحاديث **(«توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه»)** أي: وغسل رجليه، وقد استشكل بعضهم هذا بأن المعطوف بالفاء إنما هو بعض المفصل، وهو قوله غسل وجهه وبقية الفصل معطوفة بالواو، وهذا ممنوع بل المعطوف بالفاء هو مجموع ما وقع بعدها لا بعضه، وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل: في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخيرتين على مجموع الصفتين الأوليين **(وقال الفراء: لا تفيد الترتيب وهذا مع قوله إن الواو تفيد الترتيب غريب)**؛ فإنه مخالف لقول الجمهور في الموضعين، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝﴾ فإن مجيء البأس لا يكون بعد الإهلاك **(وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها)** ومجيء البأس وقع بعد الإرادة فتكون للترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو **(أو بأنها للترتيب الذكري)** فلا يلزم كون مضمون العطف واقعاً بعد زمان مضمون المعطوف عليه؛ إذ المقصود الترتيب في الذكر فقط وهو حاصل فيكون من قبيل عطف المفصل على المجمل؛ لأن مجيء البأس في حال البيات والقيلولة تفصيل للإهلاك المجمل، وحمل الزمخشري الآية على الوجه الأول فقال: معنى أهلكناها أردنا إهلاكها، كقوله: إذا قمتم إلى الصلاة وقال في جاءها بأسنا: فجاء أهلها، ثم سأل هل يقدر حذف المضاف الذي هو الأهل قبل قرية أو قبل الضمير في أهلكناها، وأجاب بأن المضاف إنما يقدر للحاجة، ولا حاجة فإن القرية تهلك كما يهلك

وقال الجَرْمي: لا تفيد الفاء الترتيبَ في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله [من الطويل]:

٤٩ - [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

وقولهم: «مُطِرْنَا مَكَانَ كَذَا فمَكان كَذا»، وإن كان وقوعُ المطر فيهما في وقت واحد.

الأمر الثاني: التعقيبُ، وهو في كل شيء بِحَسَبِهِ، ....

أهلها، وإنما قدرناه قبل الضمير في جاءها لقوله أو هم قائلون هذا كلامه، يريد أنه إنما يقدر المضاف لضرورة طلب الراجع، ولولا هو لكنا في غنية عن تقديره لصحة إطلاق الإهلاك على القرية حقيقة، كما يصح إطلاقه على الأهل كذلك، وقال صاحب «الفرائد» إرادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الأهل هنا، فإن كان المراد من ذكر القرية هنا الأهل بدليل أو هم قائلون امتنع أن يكون مفهوم القرية مراداً، وأجيب بأن إرادة الحقيقة والمجاز إنما يلزم إذا أريد بالقرية أهلها ونفسها معاً وليس كذلك، فإنما نقدر المضاف في الثاني لا في الأول، فعلى هذا توجه الإهلاك إلى الأهل أصالة ليستلزم إهلاك القرية على سبيل الكناية، وكأنه قيل وكم من قرية أردنا إهلاكها فأهلكنا أهلها، فتبقى معطلة خاوية على عروشها فتكون عبرة، فالضمير في أهلكناها وفي فجاءها راجع إلى القرية، وفي أو هم راجع إلى أهل المقدر في فجاءها بأسنا **(وقال الجرمي)** بفتح الجيم **(لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع، ولا في الأمطار بدليل قوله)**:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى **(بين الدخول فحومل)**

السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل، حيث يستدق من طرفه، واللوى بكسر اللام، والقصر رمل يعوج ويلتوي والدخول بفتح الدال المهملة موضع، وحومل موضع آخر فالفاء هنا بمعنى الواو أي: بين الدخول وحومل **(وقولهم: مطرنا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد)** فتكون الفاء في هذا أيضاً كالواو وسيأتي الجواب عن ذلك.

(الأمر الثاني التعقيب) ومعناه كون ما بعد الفاء واقعاً بعقب ما قبلها من غير مهملة وتراخ **(وهو في كل شيء بحسبه)** يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أن المعتبر ما يعد في العادة مرتباً من غير مهملة؛ فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة، وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فيستعمل الفاء، وقد يستبعد الزمان

---

(١) تقدم تخريجه.

ألا ترى أنه يقال «تَزَوَّجَ فلانٌ فَوُلِدَ لَهُ»، إذا لم يكن بينهما إلا مُدَّةُ الحمل، وإن كانت مُتطاولة، و«دَخلْتُ البَصْرَة فبَغْدَادَ» إذا لم تُقِمْ في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقيل: الفاء في هذه الآية للسببيّة، وفاء السببيَّة من المُهْلة. وقيل: تقع الفاء تارةً بمعنى «ثُمَّ»، ومنه الآية، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ ....

القريب بالنسبة إلى طول زمان أمر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه، قلت: والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأول سواء استقصر في العرف أو لا إنما هو بطريق المجاز، وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيباً وإن طال الزمن استعمال حقيقي (**ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما**) أي: بين التزوج والولادة (**إلا مدة الحمل، وإن كانت مدة متطاولة و**) يقال: (**دخلت البصرة فبغداد؛ إذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين**) بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما يعد في العرف أجنبياً من السفر من هذه إلى تلك (**وقال الله تعالى**: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾) ومعلوم أن اخضرار الأرض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ (**وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية**) لا للعطف (**وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة**) العظيمة، وبهذا أجاب ابن الحاجب في «أمالي القرآن» واستدل التفتازاني على عدم دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قال للقطع بأنه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ، قلت: الحق أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب، وذلك لأن السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ، ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء، كما لم يجز دخول ثم والواو، نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب، لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز، ومنه إن يسلم فهو يدخل الجنة إذ الإسلام ليس سبباً تاماً لدخول الجنة، بل لا بد من استمرار حكمه فمجموع الإسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة، واستدلال التفتازاني بآية الجمعة غير متجه؛ لأن السعي يجب عقيب النداء وجوباً موسعاً فلا يلزم إيقاعه على الفور، كالظهر يجب في أول الوقت ولا يجب أداؤه فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت، فكيف يتجه هذا الاستدلال (**وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية المتلوة**) آنفاً ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ أي: ثم تصبح (**وقوله تعالى**: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾) أي: قطعة دم والمعنى ثم أحلنا النطفة البيضاء علقة

﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، فالفاءات في «فخلقنا العلقة مضغة»، وفي «فخلقنا المضغة، وفي «فكسونا» بمعنى «ثم»، لتراخي مَعطوفاتها؛ وتارة بمعنى الواو، كقوله [من الطويل]:

٥٠ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وَزَعَمَ الأصمعيّ أن الصَّواب روايته بالواو، لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو»؛ وأجيبَ بأن التقدير: بين مواضعِ الدخولِ فمواضعِ حَوْمَل، كما يجوز «جلستُ بين العلماء فالزهَّاد». وقال بعض البغداديّين: الأصْلُ «ما بين» فحذف «ما» دون «بين»، كما عكَس ذلك من قال [من البسيط]:

٥١ ـ يَا أحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْناً إلى قَدَمِ   [وَلاَ حِبَالَ مُحِبٌ واصِلٍ تَصِلُ]

حمراء ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ أي: لحماً قدر ماء يمضغ ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾ أي: فصيرناها عظاماً وقرأ ابن عامر وأبو بكر عظماً بالإفراد ﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ أي: فأنبتنا اللحم فصار لها كاللباس (**فالفاآت**) أي: فكل واحدة من الفاآت الثلاث (**في فخلقنا العلقة، وفي فخلقنا المضغة، وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها**) عن المعطوف عليه، وقد ورد في الحديث ما يقتضي التراخي (**وتارة بمعنى الواو كقوله:**

بسقط اللوى بين لدخول فحومل

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز بين زيد فعمرو، وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل) فالإضافة في التحقيق إنما وقعت لمتعدد لا ترتيب فيه، فجاز ذلك (**كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد**) لتحقق شرط إضافة بين، وهو كون المضاف إليه دالاً على التعدد بدون ترتيب (**وقال بعض البغداديين: الأصل ما بين فحذف ما دون بين ما عكس ذلك من قال:**

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم)

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صدر بيت من البسيط، عجزه: ولا جبال محب واصل تصل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٧، والدرر ٦/٧٣، وشرح شواهد المغني ١/٤٦٤.

أصله: ما بين قرنٍ؛ فحذف «بين» وأقام قرناً مقامها، ومثله: ﴿مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. قال: والفاء نائبة عن «إلى»، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة «بين» إلى «الدَّخول» لاشتماله على مواضع، أو لأنَّ التقدير: بين مواضع الدَّخول، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريبٌ، وقد يُسْتَأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [من الطويل]:

٥٢ ـ وأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْباً إِلىٰ بَدَا إلـيَّ، وَأَوْطـانِـي بِـلاَدٌ سَـوَاهُـمَـا

إذ المعنى: شغباً فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده [من الطويل]:

القرن الخصلة من الشعر أي: يا أحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها (**أصله ما بين قرن فحذف بينا وأقام قرناً مقامها**) وهذه دعوى لا دليل عليها، ويجوز أن تكون ما زائدة وقرناً تمييز والمغيا محذوف أي: يا أحسن الناس قرناً وما بعد إلى قدم أو على إسقاط الخافض أي: من قرن إلى قدم (**ومثله**) قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ (﴿مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ **قال: والفاء نائبة عن إلى**) أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وهذا لا يتعين فقد قال الزمخشري: وما هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شيوعاً وعموماً نحو أعطني كتاباً ما، أو صلة للتأكيد نحو ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ وانتصب بعوضة بأنها عطف بيان لمثلاً أو مفعول ليضرب ومثلاً حال عن النكرة مقدمة عليه، أو انتصبا مفعولين بجري ضرب مجرى جعل (**ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحة إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع أو؛ لأن التقدير بين مواضع الدخول**) ولم يتعرض إلى الاعتذار عن إضافة بين إلى بعوضة، وقرن على هذا القول فتأمله (**وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه**) وهو استعمال إلى للعطف بمنزلة الفاء (**في قوله**:

وأنـت الـتـي حـبـبـت شـغـبـاً إلـى بـدا إلـي وأوطـانـي بـلاد سـواهـمـا[1]

إذ المعنى شغبا) بشين وغين معجمتين وموحدة على زنة فلس (**فبدا**) بموحدة مفتوحة فدال مهملة على مثال قفا وعصا وهما موضعان أما شغب فمنهل بين طريق مصر والشام، وأما بدا فموضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبيد البكري في المعجم، وهي قرية الزهري الفقيه (**ويدل على إرادة الترتيب قوله بعد هذا**:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٣٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٢، ولكثير أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٦٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ١٠٥.

حَلَلْتِ، بِهٰذا حَلَّةً، ثُمَّ حَلَّةً بِهٰذا، فَطَابَ الْوَادِيانِ كِلاَهُمَا

وهذا معنى غريب: لإلى لم أرَ مَنْ ذكره.

والأمر الثالث: السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة؛ فالأول نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ والثاني نحو: ﴿لآكِلونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُون فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤]؛ وقد تجيء في ذلكَ لمجرّد الترتيب نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦ ـ ٢٧]، ونحو: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾ [ق: ٢٢]، ونحو: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]، ونحو: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٣﴾ [الصافات: ٢ ـ ٣].

حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما)[1]

وفي بعض النسخ بعد حلة **(وهذا معنى غريب لإلى لم أر من ذكره)** وحقهم أن لا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل، فأنا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول؛ لاحتمال أن تكون أن فيه للمعية كما يقول الكوفيون، أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك، والمعنى وأنت التي أحببت شغباً مع بدا، أو مضموماً إلى بدا، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخرة يقتضي أن المكان الأول حبب إليه أولاً بسبب حلولها فيه، وأن الثاني حبب إليه بعد ذلك لحلولها به إذ من الجائز أن يكون حب المكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه أن إلى فيه بمعنى الفاء؛ لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بثم لا بالفاء.

(والأمر الثالث السببية وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة) فيكون ما قبلها سبباً لما بعدها، وقد يقع على خلاف ذلك فتدخل على العلة وهو على خلاف الأصل لاستحالة تأخر العلة عن المعلول، إلا أنه قد خولف هذا الأصل بشرط أن يكون للعلة دوام، لأنها إذا كانت.

وهذا آخر ما انتهى إليه العلامة العمدة الدماميني ولم يكمل الكتاب لتعذره بالوفاة إلى رحمة الله تعالى، رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة **(محمد)** وآله والحمد لله وحده.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير في ديوانه ص ٣٦٣، وبلا نسبة في تاج العروس (بدو). اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ١٠٤.

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدلّ على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله [من السريع]:

٥٣ - يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الـ ... صَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ[1]

أي: الذي صَبَحَ فَغَنِمَ فآبَ.

والثاني: أن تدلَّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: «خذ الأكْمَلَ فالأفْضَلَ، واعْمَلِ الأحْسَنَ فالأجْمَل».

والثالث: أن تدلَّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو: «رَحِمَ اللّٰهُ المحلِّقينِ فالْمُقَصِّرِينَ» ا هـ.

البيت لابن زيّابة، يقول: يا لهف أبي على الحارث إذ صَبَحَ قومي بالغارة فغنم فآب سليمان أن لا أكون لقيتُه فقتلته، وذلك لأنه يريد: يا لهف نفسي.

والثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطةً للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجوابُ **جملة اسمية** نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ونحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨].

الثانية: أن تكون **فعلية كالاسمية**، وهي التي فعلُها جامِد، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسى رَبِّي أَنْ يُؤتِيَنِي﴾ [الكهف: ٣٩ - ٤٠]، ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

الثالثة: أن يكون **فعلها إنشائيا**، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الملك: ٣٠]، فيه أمران: الاسمية والإنشائية، ونحو: «إنْ قام زيد فوالله لأقومَنَّ»، ونحو: «إنْ لم يَتُبْ فَيَا خُسْرَهُ رَجُلاً».

والرابعة: أن يكون **فعلُها ماضياً** لفظاً ومعنى، إما حقيقة نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ

(١) البيت من البحر السريع، وهو لابن زيابة في خزانة الأدب ٥/١٠٧، والدرر ٦/١٦.

سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ونحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [يوسف: ٢٦ ـ ٢٧]، و«قَدْ» هنا مقدّرة، وإمّا مجازاً نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] نزل هذا الفعل لِتَحقُّقِ وقوعهِ منزلةَ ما وقع.

الخامسة: أن **تقترن بحرف استقبال**، نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

السادسة: أن **تقترن بحرف له الصَّدْر**، كقوله [من الوافر]:

٥٤ ـ فـإنْ أَهْـلِـكْ فَـذِي لَـهَـبٍ لَـظَـاهُ ... عَـلَـيَّ تَـكَـادُ تَـلْـتَـهِـبُ الْـتِـهَـابَـا[١]

لما عرفت من أن «رُبَّ» مقدَّرة، وأنها لها الصَّدْر، وإنما دخلت في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] لتقدير الفعل خبراً لمحذوف؛ فالجملة اسمية.

وقد مر أن «إذا» الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله [من البسيط]:

٥٥ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... [والـشَّـرُّ بِـالـشَّـرِّ عِـنْـدَ الـلَّـهِ مِـثْـلَانِ][٢]

وعن المبرّد أنه منع ذلك حتّى في الشعر، وزعم أن الرواية:

مَـنْ يَـفْـعَـلِ الْـخَـيْـرَ فَـالـرَّحْـمٰـنُ يَـشْـكُـرُهُ

وعن الأخفش أن ذلك واقعٌ في النَّثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠] وتقدّم تأويله.

وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللُّقطة: «فإنْ جاءَ صاحِبُها وإلا اسْتَمْتِعْ بها».

تنبيه ـ كما تربط الفاءُ الجوابَ بشرطه كذلك تربط شبهَ الجواب بشِبْه الشرط، وذلك في نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، وبدخلوها فَهِمَ ما أراده المتكلّم من ترتُّبِ لزومِ الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره.

وهذه الفاء بمنزلة **لام التَّوطئة** في نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] في

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لربيعة من مقروم في خزانة الأدب ١٠/٢٦، ٢٨ وشرح شواهد المغني ص ٤٦٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ١٦٤.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص ١٠٩ والخصائص ٢/٤٨٩، وتاج العروس مادة (الفاء).

إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القَسَم، وقد قرىء بالإثبات والحذف قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

الثالث: أن تكون زائدة دخولُها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتَها في الخبر مطلقاً، وحكى «أخُوكَ فَوُجِدَ» وقيّد الفراءُ والأعلم وجماعةٌ الجوازَ بكون الخبر أمراً أو نهياً؛ فالأمر كقوله [من الطويل]:

٥٦ ـ وَقَائِلَةٍ: خَوْلَانُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ [وَأُكْرُومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هِيا](١)

وقوله [من الخفيف]:

٥٧ ـ أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأيِّ ذَاكَ تَصِيرُ(٢)

وحَمَل عليه الزَّجاج ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾ [ص: ٥٧]، والنهي نحو: «زيدٌ فلا تَضْرِبْه» وقال ابن بَرْهان: تزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً كقوله [من الكامل]:

٥٨ ـ [لا تجزعي إن مُنفِسٌ أهْلَكْتُهُ] فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي(٣)

انتهى. وتأوّل المانعون قوله: «خولان فانكح» على أن التقدير: هٰذِهِ خولانُ، وقوله: «أنت فانظر» على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف «انظر» الأول وَحْده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظر؛ والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخَبَرُ ﴿حَمِيمٌ﴾ وما بينهما معترض، أو ﴿هَٰذَا﴾ منصوب بمحذوف يفسره ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ مثل ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] وعلى هذا فـ «حميم» بتقدير: هو حميم.

ومن زيادتها قوله [من الكامل]:

٥٩ ـ لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جُرْمُهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ(٤)

لأن الفاء لا تدخل في جواب «لمّا»، خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٣١٥ ـ ٤٥٥ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ مادة (خلا).

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٨٤، والأغاني ٢/ ١٢٦، والدرر ٢/ ٣٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٢ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١.

(٤) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨، وشرح شواهد المغني ص٤٧٣.

نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] فالجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، فقيل: جواب «لمّا» الأولى «لمّا» الثانية، وجوابها، وهذا مردود لاقترانه بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ جواب لهما، لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف؛ أي أنكروه.

مسألة ـ الفاء في نحو: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] جوابٌ لـ «أمّا» مقدَّرة عند بعضهم، وفيه إجحاف؛ وزائدة عند الفارسيّ، وفيه بُعْد؛ وعاطِفَة عند غيره. والأصل: تَنَبَّه فاعبد الله، ثم حُذِف «تنبه»، وقُدِّم المنصوب على الفاء إصلاحاً للَّفظ كيلا تقعَ الفاء صَدْراً، كما قال الجميعُ في الفاء في نحو: «أمّا زيداً فاضربْ»، إذ الأَصْلُ مهما يكنْ من شيءٍ فاضرب زيداً، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

* * *

مسألة ـ الفاء في نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ» زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة؛ وعاطفة عند مَبْرَمان وأبي الفتح؛ وللسببيّة المَحْضَةِ كفاء الجواب عند أبي إسحاق؛ ويجب عندي أن يُحْمَل على ذلك مثل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]. ونحو: «ائتني فإني أكرمك»، إذ لا يُعطف الإنشاءُ على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطُهَا ليسهل دعوى زيادتها.

* * *

مسألة ـ ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢] قدَّر أنهم قالوا بعد الاستفهام: «لا»، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو «هذا».

وقال الفارسي: التَّقدير: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة؛ وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول ـ وهو «ما» المصدرية ـ دون صلتها، وذلك رديء؛ وجملة ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٢] عطف على ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢] على التقدير الأول، وعلى «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسي؛ وبعدُ فعندي أن ابن الشجري لم يتأمَّل كلام الفارسي، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: «لا»، فقيل لهم فكرهتموه فاكْرَهوا الغيبة واتقوا الله، فـ «اتقوا» عطف على «فاكرهوا»، وإن لم يذكر «كما» في ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ

﴿ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] والمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أن «ما تأتينا فَتُحَدِّثُنا» معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن «كيف» مذكورة، اهـ.

وهذا يقتضي أن «كما» ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب.

تنبيه ـ قيل: الفاء تكون **للاستئناف**، كقوله [من الطويل]:

٦٠ ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ [وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ][١]

أي: فهو ينطق، لأنها لو كانت للعطف لَجُزِم ما بعدها، ولو كانت للسببيَّة لَنُصِب، ومثلُه: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع، أي فهو يكون حينئذٍ، وقولُه [من الرجز]:

٦١ ـ الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ، إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لا يَعْلَمُهْ
٦٢ ـ زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهْ، يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ[٢]

أي: فهو يعجمه. ولا يجوز نصبُه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيقُ أن الفاء في ذلك كلّهِ للعطف، وأن المعتمد بالعَطْف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشِّعْرِ قولُه يُريد، وإنما يُقدِّر النحويُّون كلمةَ «هو» ليبيّنوا أن الفعل ليس المعتَمَدَ بالعطف.

● (في): **حرف جرّ**، له عشرة معانٍ:

أحدها: **الظرفية**، وهي إما مكانيّة أو زمانيّة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿آلم غُلِبَتِ الرُّومُ في أدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ في بِضْعِ سِنينَ﴾ [الروم: ١ ـ ٤]، أو مجازيَّة، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ومن المكانيّة «أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ في إصْبَعِي، وَالْقَلَنْسُوَةَ فِي رأسي» إلا أن فيهما قلباً.

الثاني: **المصاحبة**، نحو: ﴿ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم، وقيل: التَّقدير: ادخلوا في جملة أمم، فحُذِف المضاف. ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩].

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧، والأغاني ٨/ ١٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٥٤ والدرر ٤/ ٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥ والدرر ٦/ ٨٦.

(٢) البيت من الرجز، وهو للحطيئة في الأغاني ٢/ ٢٨٩، والمزهر ٢/ ٤١٦، ولرؤبة في لسان العرب مادة (عجم).

والثالث: **التَّعليل**، نحو ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾ [النور: ١٤]، وفي الحديث: «أن امرأة دَخلَتِ النَّارَ في هِرَّة حَبَسَتْها».

الرابع: **الاستعلاء**، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]. وقال [من الطويل]:

٦٣ - هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ في جِذْع نَخْلَةٍ ... [فَلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا][(١)]

وقال آخر [من الكامل]:

٦٤ - بَطَلٌ كأَنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ ... [يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ][(٢)]

والخامس: **مرادفة الباءِ**، كقوله [من الطويل]:

٦٥ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوارِسٌ ... بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأباهِرِ وَالْكُلَى[(٣)]

وليس منه قوله تعالى: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] خلافاً لزاعمه؛ بل هي للسببيّة، أي: يكثركم بسبب هذا الجَعْلِ؛ والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفيَّة المجازيَّة. قال: جعل هذا التدبير كالمَنبع أو المعدن للبثّ والتَّكْثير مثل: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

السادس: **مرادفة «إلى»**، نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

السابع: **مرادفة «مِنْ»**، كقوله [من الطويل]:

٦٦ - ألاَ عِمْ صَبَاحاً أيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الْخَالِي؟[(٤)]

٦٧ - وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلاثِينَ شَهْراً في ثَلاثَةِ أَحْوَالِ؟[(٥)]

وقال ابن جنّي: التقدير: في عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في لسان العرب (شمس)، ولامرأة من العرب في الخصائص ص ٢/ ٣١٣، ولسان العرب مادة (فيا)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٩٤.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢١٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٥ - ٤٩٠ وجمهرة اللغة ص ٥٢١ - ١٣١٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٢، ورصف المباني ص ٣٨٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لزيد الخيل في لسان العرب ١٥/ ١٦٧ مادة (فيا)، والمخصص ١٤/ ٦٦، وتاج العروس مادة (فيا).

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٧، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٤٨، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥.

(٥) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٧، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥، وخزانة الأدب ١/ ٦٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٣، ورصف المباني ص ٣٩١.

وهذا نظير إجازته «جَلَسْتُ زيداً» بتقدير «جلُوسَ زَيدٍ» مع احتماله لأن يكون أصله: إلى زيد. وقيل: «الأحوال» جمعُ «حالٍ» لا حَوْلٍ»، أي: في ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياحِ، ومرور الدهور. وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، فـ «في» بمعنى «مع».

الثامن: **المُقَايسة** ـ وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ـ نحو: ﴿فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

التاسع: **التعويض**، وهي الزَّائدة عوضاً من «في» أخرى محذوفة كقولك: «ضربْتُ فيمن رَغِبْتَ»، أصله: ضربت من رغبت فيه؛ أجازهُ ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله:

«فـانْـظُـرْ بِـمَـنْ تَـثِـقُ»

على حمله على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر: **التوكيد**، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد [من الرجز]:

٦٨ ـ أَنَـا أَبُـو سَـعْـدٍ، إِذَا الـلَّـيْـلُ دَجَـا، يُـخَـالُ فـي سَـوَادِهِ بَـرَنْـدَجَـا[1]

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾ [هود: ٤١].

ـــ حرف القاف ـــ

● (قد) على وجهين: حرفيّة وستأتي، واسميّة، وهي على وجهين: اسم فِعْل وسيأتي، واسم مرادف لـ «حسب»، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنيّة وهو الغالب لشبهها بـ «قَدِ» الحرفيَّة في لفظها، ولكثير من الحروف في وَضْعِهَا، ويقال في هذا: «قَدْ زَيدِ دِرْهَمٌ» بالسكون، و«قَدْنِي» بالنون، حِرْصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يَبْنُونَ.

ومعربة وهو قليل، يقال: «قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»، بالرفع، كما يقال: «حَسْبُهُ دِرْهَمٌ»، بالرفع، و«قَدِي دِرْهَمٌ» بغير نون كما يقال: «حَسْبِي»، والمستعملة اسمَ فعل مُرادِفة لـ «يكفي»، يقال: «قَدْ زَيْداً درهمٌ»، و«قَدْنِي درهمٌ»، كما يقال: «يكفي زيداً درهمٌ»، و«يكفيني درهم».

---

(١) البيت من الرجز، وهو لسويد اليشكري في الأغاني ١٣/ ١١٤، والإصابة ٣/ ٢٧١.

وقوله [من الرجز]:

٦٩ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي [لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ][1]

تحتمل «قد» الأولى أن تكون مرادفة لـ «حسب» على لغة البناء، وأن تكون اسمَ فعلٍ؛ وأما الثانية فتحتمل الأولَ وهو واضح، والثاني على أنّ النون حذفت للضرورة، كقوله [من الرجز]:

٧٠ - [عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ] إذ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي[2]

ويحتمل أنَّها فعلِلم يذكر مَفْعُولُه فالياء للإِطلاق، والكسرة للساكِنَيْنه.

وأما الحرفيّة فمُختصَّة بالفِعل المتصرِّف الخبريّ المُثْبَتِ المجرَّد من جازم وناصب وحرفِ تنفيسٍ، وهي معه كالجزء؛ فلا تُفْصَل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم كقوله [من الطويل]:

٧١ - أَخَالِدُ قَدْ واللَّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً، وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[3]

وقول آخر [من الوافر]:

٧٢ - فَقَدْ واللَّهِ بَيَّنَ لي عَنَائي بِوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ[4]

وَسُمِعَ «قد لَعَمْري بِتُّ ساهِراً» و«قد واللَّهِ أَحْسَنْتَ».

وقد يُحذف الفعلُ بعدها لدليلٍ كقول النابغة [من الكامل]:

٧٣ - أَفِدَ الترحُّلُ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ[5]

أي: وكأنْ قد زالت.

ولها خمسة معانٍ:

---

(١) البيت من الرجز، وهو لحميد بن ثور في لسان العرب، مادة (لحد)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١/ ٤٠١ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣١.

(٢) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب، ولسان العرب مادة (ليس)، والفائق ٣/ ٣٣٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو ملفق من بيتين أو لهما للفرزدق وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله والبجلي، وهو لأخي يزيد في شرح شواهد المغني ص ٤٨٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (٧٦) وشرح شواهد المغني (٨٢).

(٤) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٠، ورصف المباني ص ٣٩٣.

(٥) البيت من البحر الكامل، وهو للنابغة الذبياني في الأغاني ١١/ ١١، والبيان والتبيين ص ٣٥١. ولسان العرب، مادة (قدد).

أحدها: التوقُّعُ، وذلك مع المضارع واضح كقولك: «قَدْ يَقْدُمُ الغَائِبُ الْيَوْمَ» إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومَه.

وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون. قال الخليل: يُقال «قَدْ فَعَلَ» لقوم يَنْتظرون الخبر، ومنه قول المؤذِّن: «قد قَامَتِ الصلاة»؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك. وقال بعضهم: تقول: «قَدْ رَكِبَ الأميرُ» لمن ينتظِرُ ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١] لأنَّها كانت تتوقَّعُ إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكرَ بعضُهم كونَها للتوقُّع مع الماضي، وقال: التوقُّعُ انتظارُ الوقوعِ، والماضي قد وقع.

وقد تبيّن بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعلَ الماضي كان قبلَ الإخبار به مُتَوَقَّعاً، لا أنه الآن متوقَّعٌ. والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها قد لا تفيد التوقُّع أصلاً، أما في المضارع فلأن قولك: «يقدم الغائب» يفيد التوقُّع بدون «قد»؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقِّع له، وأما في الماضي فلأنه لو صحّ إثبات التوقّع لها، بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقَّع، لصحَّ أن يقال في «لا رَجُلَ» بالفتح إن «لا» للاستفهام لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد «لا» مستفهَم عنه من جهةِ شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقَّع كذلك. وعبارة ابن مالك في ذلك حَسَنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقَّع، ولم يقل إنها تفيدُ التوقُّع، ولم يتعرَّض للتوقع في الداخلة على المضارع ألبتة، وهذا هو الحقّ.

الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريبَ والماضيَ البعيدَ، فإن قلت «قَدْ قَامَ» اختصَّ بالقريب.

وانبنى على إفادتها أحكام:

أحدها: أنها لا تدخل على «ليسَ» و«عسى» و«نِعْم» و«بِئسَ» لأنهن للحال؛ فلا معنى لذكر ما يُقَرّبُ ما هو حاصل؛ ولذلك علّة أخرى، وهي أن صِيَغَهُنَّ لا يُفِدْنَ الزمانَ، ولا يتصرَّفْنَ، فأشبهنَ الاسم، وأما قول عَدِيّ [من الكامل]:

٧٤ ـ لَوْلا الْحَيَاءُ، وأنَّ رَأْسِيَ قَدْ عَسَا ... فِيهِ الْمَشِيبُ، لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ[1]

فـ «عسى» هنا بمعنى «اشتدَّ»، وليست «عسى» الجامدة.

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لعدي بن الرقاع في الأغاني ٩/ ٣٥٤، وبلا نسبة في كتاب اللامات ص ١٢٩.

الثاني: وجوب دخولها، عند البصريّين إلاّ الأخفش، على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة، نحو: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ في سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وأَبنائنا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، أو مُقدَّرة، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف: ٦٥]، ونحو: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠] وخالفهم الكوفيُّونَ والأخفش؛ فقالوا: لا تحتاجُ لذلك، لكثرة وقوعها حالاً بدون «قَدْ» والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

الثالث: ذكره ابن عصفور، وهو أن القَسَمَ إذا أجيب بماض متصرّفٍ مُثْبَتٍ، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام و«قد» جميعاً، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وإن كان بعيداً جيء باللام وَحْدَها كقوله [من الطويل]:

٧٥ ـ حَلَفْتُ لَها باللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ   لَنَامُوا، فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِي(١)

ا هـ. والظّاهر في الآية والبيت عكسُ ما قال، إذ المراد في الآية: فضّلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متّصف به مذ عَقَلَ، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومُقْتَضَى كلامِ الزمخشري أنها في نحو: «وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كذَا» للتوقُّع لا للتقريبِ؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] في سورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهمْ لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلاّ مع «قد»، وقَلَّ عنهم نحو قوله: «حَلَفْتُ لها باللَّه ـ البيت»، قلت: لأن الجملة القَسَميّة لا تُساق إلا تأكيداً للجملة المُقْسَم عليها التي هي جوابها، فكانت مَظنَّةً لمعنى التوقُّع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم، ا هـ.

ومُقْتَضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنّما تُفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور، وأن من شرط دخولها كونَ الفعلِ متوقَّعاً كما قدمنا؛ فإنه قال في تسهيله: وتدخل على فعلٍ ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لقربه من الحال ا هـ.

الرابع: دخول لام الابتداء في نحو: «إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ»، وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: «إنَّ زَيْداً لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم، نحو:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٧١ ـ ٧٣، والدرر ٢/ ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٧، ورصف المباني ص ١١٠.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، فإذا قَرُب الماضي من الحال أشْبَه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فَجَازَ دُخُولُها عليه.

المعنى الثالث، التقليل، وهو ضربان: تقليلُ وقوعِ الفعل، نحو: «قد يَصْدُقُ الْكَذوبُ»، و«قد يَجُود البخيل» وتقليلُ متعلَّقه، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، أي: ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه. وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتَّحقيق، وأن التقليل في المثالين الأوَّلين لم يستفد من «قد»، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحْمَل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً، إذ آخر الكلام يناقضُ أوَّله.

الرابع: التكثير، قاله سيبويه في قول الهُذلي [من البسيط]:

٧٦ ـ قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ [كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ][١]

وقال الزمخشري في ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]: رُبَّما نرى، ومعناه تكثير الرؤية. ثم استشهد بالبيت. واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض [من البسيط]:

٧٧ ـ قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُني جَرْدَاءُ مَعْرُوفَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ[٢]

الخامس: التحقيق، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ⑨﴾ [الشمس: ٩]، وقَدْ مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. قال الزمخشري: دخَلَت لتوكيد العلْم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد. وقال غيره في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا﴾ [البقرة: ٦٥]: «قد» في الجملة الفعليّة المجاب بها القَسَمُ مثلُ «إنَّ» واللام في الجملة الاسميّة المجاب بها في إفادة التوكيد. وقد مضى نقلُ القول بالتقليل في الأولى، والتَّقريب والتوقُّع في مثل الثانية، ولكنَّ القول بالتحقيق فيهما أظْهَرُ.

والسادس: النفي، حكى ابن سِيده «قَدْ كُنتَ في خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ» بنصب تعرف، وهذا غريب؛ وإليه أشار في التَّسهيل بقوله: وربما نُفِي بـ «قَدْ» فنُصِبَ الجوابُ بعدها، ا هـ.

ومَحْمِلُه عندي على خلافِ ما ذُكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: «هُوَ رَجُل

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٤، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٣ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦، ورصف المباني ص ٣٩٣، ولسان العرب ١٣/ ١٧ مادة (أسن).

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لأمرىء القيس في ديوانه ص ٢٢٥، وسر صناعة الإعراب ص ٢١، ولأمرىء القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصاري في شرح شواهد المغني ٢/ ٤٩٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥٨ وخزانة الأدب ٦/ ١٠٥.

صادِق»، ثم جاء النَّصب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوب النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله [من الوافر]:

٧٨ ـ [سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ] وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[1]

وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾ [الأنبياء: ١٨].

مسألة ـ قيل: يجوز النَّصب على الاشتغال في نحو: «خَرَجْت فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» مطلقاً؛ وقيل: يمتنعُ مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها إلا الجُمَلُ الاسميّة. وقال أبو الحسن وتَبعهُ ابن عصفور: يجوز في نحو: «فإذا زَيْدٌ قدْ ضَرَبَهُ عَمروٌ» ويمتنع بدون «قد» ووجهه عندي أن التزام الاسميَّة مع «إذا» هذه إنما كان للفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها.

● **(قَطّ)** ـ على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراق ما مَضَى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطَّاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختصّ بالنفي، يقال: «ما فَعَلْتُه قطّ»، والعامة يقولون: «لا أفعله قَطّ»، وهو لحن. واشتقاقُه من «قَطَطْتُه»، أي: قطعته، فمعنى: «ما فعلته قطُّ»: ما فعلتهُ فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال. وبُنِيت لتضمنها معنى «مُذْ» و«إلى»، إذ المعنى: مُذْ أن خُلِقتُ إلى الآن، وعلى حركةٍ لئلاّ يلتقي ساكنان، وكانت الضَّمةَ تشبيهاً بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاءِ الساكنين، وقد تُتْبَع قافُه طاءه في الضمّ، وقد تخفَّف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثاني: أن تكون بمعنى «حسْبُ»، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطَّاء، يقال: «قَطِي»، و«قَطْك»، و«قطْ زيد درهم» كما يقال: «حسبي»، و«حَسْبُك»، و«حَسْبُ زيدٍ دِرهم»، إلا أنها مبنيَّة لأنها موضوعة على حرفينِ، و«حَسْب» معربة.

والثالث: أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى «يكفي»، فيقال: «قَطْني» ـ بنون الوقاية ـ كما يقال: «يكفيني».

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني، حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في «لَدُنْ» و«مِن» و«عَنْ» كذلك.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٨/ ٥٢٢، والدرر ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، وبة نسبة في الدرر ٥/ ١٣٠، ورصف المباني ص ٣٧٩.

ـــ حرف الكاف ـــ

● **الكاف المفردة** ـ جارّة وغيرها. والجارّة حرف واسم.

والحرفُ له خمسةُ معانٍ:

أحدها: **التشبيه**، نحو: «زيْدٌ كالأسد».

والثاني: **التعليل**، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيّدَ بعضُهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بـ «ما» كحكايةِ سيبويه: «كما أنه لا يعلم فَتَجاوَزَ الله عنه»، والحقّ جوازه في المجرَّدة من «ما»، نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فَلاَحهم، وفي المقرونة بـ «ما» الزائدة كما في المثال، وبـ «ما» المصدريَّة، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] ـ الآية. قال الأخفش: أي: لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم فاذكروني؛ وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] وأجاب بعضُهم بأنه مِن وضعِ الخاصّ موضعَ العام؛ إذ الذِّكْر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسانُ؛ فهذا في الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ١٧٧] والكافُ للتشبيه، ثم عُدِلَ عن ذلك للإعلام بخصوصيَّة المطلوب. وما ذكَرْنَاه في الآيتين من أنَّ «ما» مَصْدريّة قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافَّة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ.

اختلف في نحو قوله [من الطويل]:

٧٩ ـ وَطَرْفَكَ إِمّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[(١)]

فقال الفارسي: الأصل: «كيما» فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلُّف، بل هي كاف التعليل و «ما» الكافّة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ «كي» في المعنى، وزعم أبو محمد الأسْوَد في كتابه المُسمَّى «نزهة الأديب» أن أبا علي حَرَّفَ هذا البيتَ، وأن الصواب فيه:

٨٠ ـ إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَحْسِبُوا... البيت[(٢)]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠ والدرر ٤/ ٧٠، ولجميل بثينة ص ٩٠، ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٨ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٢، ورصف المباني ص ٢١٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠.

والثالث: **الاستعلاء**، ذكره الأخفش والكوفيّون، وأن بعضهم قيل له: «كيف أَصْبَحْتَ؟» فقال: «كخيرٍ»، أي: على خير، وقيل: المعنى: بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي: كصاحب خير.

وقيل في «كُنْ كمَا أَنْتَ»: إن المعنى: على ما أنت عليه، وللنحويّين في هذا المثال أعاريبُ:

أحدها: هذا، وهو أن «ما» موصولة، و «أنت»: مبتدأ حُذِفَ خبره.

والثاني: أنها موصولة، و «أنت» خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، أي: كالذي هو لهم آلهة.

والثالث: أن «ما» زائدة مُلْغاة، والكاف أيضاً جارَّة كما في قوله [من الطويل]:

٨١ - وَنَنْصُرُ مَوْلانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ(١)

و «أَنت»: ضمير مرفوع أُنيب عن المجرور، كما في قولهم: «مَا أَنَا كأَنْتَ»، والمعنى: كن فيما يُسْتَقْبل مماثلاً لنفسك فيما مضى.

والرابع: أن «ما» كافّة، و «أنت»: مبتدأ حُذِف خبره، أي: عليه أو كائن، وقد قيل في: ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]: إن «ما» كافة، وزعم صاحبُ المستوفى أن الكاف لا تُكَفُّ بـ «ما»، وردَّ عليه بقوله [من الوافر]:

٨٢ - وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ(٢)

وقوله [من الطويل]:

٨٣ - أَخٌ ماجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهدٍ، كما سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ(٣)

وإنما يصحُّ الاستدلال بهما إذا لم يثبت أنَّ «ما» المصدريّة تُوصَلُ بالجملة الاسمية.

الخامس: أن «ما» كافة أيضاً، و «أنت»: فاعل، والأصل: كما كنت، ثم حذف

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن براقة في أمالي القالي ٢/ ١٢٢، والدرر ٤/ ٢١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٧، والدرر ٦/ ٨١.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٨.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لنهشل بن حري في الدرر ٤/ ٢٠٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٦٨، وجواهر الأدب ص ١٣٢.

«كان» فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدريَّة.

تنبيه ـ تقع «كما» بعدَ الجملِ كثيراً صفةً في المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدرٍ أو حالاً، ويحتملهما قولُه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، فإن قَدَّرْتَه نعتاً لمصدرٍ فهو إما معمول لـ «نعيده»، أي: نُعيدُ أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه، أو لِـ «نطوي»، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل؛ وإن قدَّرته حالاً فذُو الحالِ مفعول نعيده، أي: نعيده مماثلاً للذي بدأنا، وتقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، و «مثل» في المعنى نعتٌ لمصدرٍ قال المحذوف، أي: كما أن كذلك نعت له، ولا يتعدَّى عاملٌ واحد لمتعلِّقين بمعنى واحد، لا تقول: «ضربتُ زيداً عمراً»؛ ولا يكون «مثل» تأكيداً لكذلك، لأنه أبْيَنُ منه، كما لا يكون «زيد» من قولك: «هذا زيدٌ يفعل كذا» توكيداً لهذا لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمر كذلك، لِمَا يُؤدِّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: «مثل» بَدَل من «كذلك»، أو بيان، أو نصب بـ «يعلمون»، أي: لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فـ «مثل» بمنزلتها في «مِثْلُكَ لاَ يَفْعَلُ كذَا» أو نصب بقال، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي: قاله. وردَّ ابن الشجري ذلك على مكي بأن قال: قد استوفى معموله وهو «مثل»، وليس بشيء، لأن «مثل» حينئذٍ مفعول مطلق أو مفعول به لـ «يعلمون» والضمير المقدَّر مفعول به لقال.

والمعنى الرابع: **المبادرة**، وذلك إذا تّصلت بـ «ما» في نحو: «سَلِّمْ كما تَدْخُلُ»، و «صَلِّ كمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ»، ذكره ابن الخبَّاز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جداً.

والخامس: **التوكيد**، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تُقَدَّر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المُحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيدِ نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: «مِثْلُكَ لا يَفْعَلُ كذا»، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نَفَوْه عمن هو على أَخَصِّ أوصافه فقد نَفَوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد «مثل»، كما زيدت في ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، ا هـ.

والقولُ بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادةُ الاسم لم تثبت، وأما ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم﴾ [البقرة: ١٣٧] فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءةُ ابن عباس ﴿بِمَا آمَنتُمْ بِهِ﴾، وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي: إيماناً مثلَ إيمانكم به، أي بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن. وقيل: «مثل» للقرآن، و «ما» للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم، وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أن الكاف و «مثلاً» لا زائِدَ منهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصِّفة، وقيل: الكاف اسم مؤكّد بـ «مثل»، كما عَكَسَ ذلك مَنْ قال [من الرجز]:

٨٤ - [وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ] فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ(١)

وأما الكاف الاسميّة الجارّة فمرادفة لـ «مثل»، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحقّقين إلا في الضرورة، كقوله [من الرجز]:

٨٥ - بِيضٌ ثَلاَثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ(٢)

وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسيّ: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: «زيد كالأسد» أن تكونَ الكاف في موضع رفع، و «الأسد» مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المُعربين كثيراً، قال الزمخشري في: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]: إن الضمير راجع للكاف من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيورِ، انتهى. ووقع مثل ذلك في كلام غيره.

ولو كان كما زَعمُوا لَسُمِع في الكلام مثل «مررتُ بكالأسَدِ».

وتتعيّن الحرفية في موضعين؛ أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٦.

(٢) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة مادة (همم)، ولسان العرب مادة (همم)، وأوضح المسالك ٣/ ٥٤.

٨٦ ـ مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعا، فَهُوَ الذي كالَّيْثِ وَالْغَيْثِ مَعَا[(١)]

خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وهذا تخريج للفصيح على الشاذ، وأما قوله [من مشطور السريع]:

٨٧ ـ [لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ غَيْرُ رَمَادٍ وَخِطَامِ كِنْفَيْنْ

٨٨ ـ وَغَيْرُ وَدٍّ جَازِلٍ أَوْ وَدْيَنْ] وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[(٢)]

فيحتمل أن الكافين حرفان أُكِّد أوَّلُهما بثانيهما كما قال [من الوافر]:

٨٩ ـ فَلاَ وَاللَّهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[(٣)]

وأن يكونا اسمين أكّد أيضاً أولهمَا بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً.

وأما الكاف غير الجارّة فنوعان: مضمر منصوبٌ أو مجرور نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، وحرفُ مَعْنًى لا محلّ له ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو «ذَلِكَ»، و «تِلْكَ»، وللضمير المنفصلِ المنصوب في قولهم: «إيَّاكَ»، و «إيّاكما» ونحوهما، هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء الأفعال، نحو: «حَيْهلك»، وَ «رُوَيْدَكَ»، و «النَّجَاءَكَ»، ولـ «أرأيتَ» بمعنى: أخْبِرْني، نحو: ﴿أَرَأَيْتَكَ هٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكَسَ ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردُّه صحّة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قَطُّ مرفوعة. وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصحّ الاقتصار على المنصوب في نحو: «أرأيْتَكَ زَيْداً ما صَنَعَ» لأنه المفعول الثاني، ولكنّ الفائدة لا تتمّ عنده، وأما ﴿أرأيتك هذا الّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فالمفعول الثاني محذوف، أي: لِمَ كَرَّمْتَهُ علي وأنا خيرٌ منه؟ وقد تلحق ألفاظاً أُخَرَ شذوذاً، وحمل على ذلك الفارسيُّ قولَه [من الوافر]:

---

(١) لم أجده.

(٢) البيتان من مشطور السريع، وهو لحطام المجاشعي في تهذيب اللغة مادة (ثفا)، ولسان العرب مادة (ثفا).

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/٣٠٨ ـ ٣١٢ والدرر ٥/١٤٧، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢ ـ ٣٣٢.

٩٠ - لِسَانُ السُّوءَ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِنْتَ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا[(١)]

لئلاّ يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون «أن» وصِلَتها بدلاً من الكاف سادًّا مسدَّ المفعولين كقراءة حمزة ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب.

● (كي) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» كقوله [من البسيط]:

٩١ - كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ، وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ، وَلَظَى الْهَيْجاءِ تَضْطَرِمُ[(٢)]؟

أراد: كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم «سَوْ أَفْعَلُ» يريد: سوف.

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل مَعْنًى وعملاً، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: «كَيْمَهْ» بمعنى: لِمَه، وعلى «ما» المصدريّة في قوله [من الطويل]:

٩٢ - إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ، فإِنَّمَا يُرَجَّى الْفَتى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[(٣)]

وقيل: «ما» كافّة، وعلى «أن» المصدريّة مضمرة نحو: «جِئْتُكَ كي تُكْرِمَني» إذا قدّرت النَّصب بـ «أنْ».

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [الحديد: ٢٣] ويؤيّده صحّة حلول «أنْ» محلّها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك: «جِئْتُكَ كي تكرمني»، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةََۢ﴾ [الحشر: ٧] إذا قدّرت اللام قبلها، فإن لم تقدّر فهي تعليليّة جارّة، ويجب حينئذٍ إضمارُ «أنْ» بعدها. ومثلهُ في الاحتمالين قولُه [من الطويل]:

٩٣ - أَرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي [فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ][(٤)]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢٥، والدرر ١/ ٢٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٦.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٦، والدرر ٣/ ١٣٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٧.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لرشيد بن رميض الغنوي في لسان العرب ٨/ ٤١٤ مادة (يفع)، وتاج العروس ٢٢/ ٤٣٢ مادة (ديفع).

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو بلانسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٠، وأوضح المسالك ٤/ ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ١٦، ٨/ ٤٨١، ورصف المباني ص ٢١٦ ـ ٣١٦.

فَكَيْ إمّا تعليليّة مُؤَكِّدة للاّم، أو مصدريّة مؤكَّدة بـ «أنْ»، ولا تظهر «أن» بعد «كي» إلاّ في الضرورة كقوله [من الطويل]:

٩٤ ـ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟[١]

وعن الأخفش أن «كَيْ» جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ «أن» ظاهرة أو مضمرة، ويردُّه نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾ [الحديد: ٢٣] فإن زعم أن «كي» تأكيد للام كقوله [من الوافر]:

٩٥ ـ [فَلاَ واللَّه لا يلفى لما بي وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[٢]

رُدَّ بأن الفصيحَ المقيسَ لا يُخَرَّجُ على الشاذ، وعن الكوفيِّين أنها ناصبة دائماً، ويردُّه قولهم «كَيْمَهْ» كما يقولون: «لمه»، وقول حاتم [من الطويل]:

٩٦ ـ وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا، وَأَخْرَجْتُ كَلْبي وَهُوَ في الْبَيْتِ دَاخِلُهْ[٣]

لأن لام الجرّ لا تفصلُ بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأول بأن الأصل: «كَيْ يَفْعَلَ ماذا» ويلزمهم كثرةُ الحذف، وإخراجُ «ما» الاستفهامية عن الصَّدْرِ، وحذفُ ألفِها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت؛ نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: ٢٢]: «فيذهب كيما فيعود ظَهْرُهُ طبقاً واحداً»، أي: كيما يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه.

تنبيه ـ إذا قيل «جئت لتكرمَني» بالنصب فالنصبُ بـ «أنْ» مضمرة، وجَوَّز أبو سعيد كون المضمر «كي»، والأولى أولى؛ لأنَّ «أنْ» أمْكَنُ في عمل النصب من غيرها؛ فهي أقْوَى على التجوُّز فيها بأن تعمل مضمرة.

● (كَمْ) على وجهين: **خبرية** بمعنى «كَثِير»، **واستفهاميَّة** بمعنى أي عدد. ويَشْتَرِكانِ في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وأما قول بعضهم في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يس: ٣١]: أُبدلت «أنَّ» وصلتها من «كم» فمردود، بأن عامل البدل هو عامل المُبْدَل منه، فإن قدر عامل المبدل منه «يَرَوْا» فـ «كَمْ» لها الصَّدْرُ فلا يعمل فيها ما قبلها،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، والدرر ٤/ ٦٧ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١، وخزانة الأدب ص ١٢٥، ورصف المباني ص ٢١٧.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٢٨٢.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر ديوان الحماسة ٢/ ٣٢٤.

وإن قدّر «أهلكنا» فلا تسلّط له في المعنى على البدل؛ والصَّواب أن «كم» مفعول لِـ «أهلكنا»، والجملة إما مفعولة لِـ «يروا» على أنه عُلِّق عن العمل في اللفظ، و «أنَّ» وصلتها مفعول لأجله؛ وإما مُعْتَرِضة بين «يَرَوْا» وما سدَّ مَسَدَّ مفعوليهِ وهو «أنَّ» وصلتها؛ وكذلك قول ابن عصفور في: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]: إن «كم» فاعل مردودٌ بأن «كم» لها الصدر، وقولُه إن ذلك جاء على لغةٍ رديئة حكاها الأخفشُ عن بعضهم أنه يقول «ملكْتَ كم عبيد» فيخرجها عن الصدريَّة خطأ عظيم؛ إذ خَرَّجَ كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلّق عن العمل والفعل قلبيّ، نحو: «ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ»؛ وجوّز أبو البقاء كونَه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر.

ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبريّة محتمل للتّصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مُخْبِر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيهِ لأنه مُسْتخبر.

الثالث: أن الاسم المبْدَل من الخبريَّة لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: «كم عَبِيد لي خمسون بل ستون»، وفي الاستفهامية: «كم مالكَ أَعشرون أم ثلاثون».

الرابع: أن تمييز «كم» الخبريَّة مفرد أو مجموع، تقول: «كَمْ عَبْدٍ ملَكْتَ» و «كم عبيدٍ ملكت»، قال [من مجزوء المديد]:

٩٧ ـ كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ وَنَعِيمِ سُوقَةٍ بَادُوا[١]

وقال الفرزدق [من الكامل]:

٩٨ ـ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشَارِي[٢]

---

(١) البيت من مجزوء المديد، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٤٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٥١١، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٥.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١، والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٣، وأوضح المسالك =

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلاَّ مفرداً، خلافاً للكوفيين.

الخامس: أن تمييز الخبريّة واجبُ الخفض، وتمييز الاستفهاميَّة منصوب، ولا يجوز جَرُّه مطلقاً خلافاً للفرَّاء والزجاج وابن السرّاج وآخرين، بل يشترط أن تجر «كم» بحرف جرّ، فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرّ خلافاً لبعضهم، وهو بـ «مِنْ» مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجَّاج.

وتلخص أن في جرّ تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جُرَّت هي بحرف جرّ نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ» جاز وإلاّ فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبريّة إذا كان الخبرُ مفرداً، وروي قول الفرزدق [من الكامل]:

٩٩ ـ كَم عَمَّةً لَك يَا جَرِيرُ وَخَالَةً فَدْعاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بالخفضِ على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميميَّة، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكُّم، أي: أخْبِرْني بعدد عمّاتك وخالاتِك اللاَّتي كنَّ يخدِمْنَنِي فقد نسيته، وعليهما فـ «كم»: مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملاً على لفظ «كم»، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصِفَ بـ «لك» وبـ «فَدْعاء» محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص «الخالة» بوصفها بـ «الفَدع» كما حذف «لَكَ» من صفة «خالة» استدلالاً عليها بـ «لك» الأولى، والخبر «قد حلبت» ولا بدَّ من تقدير: قد حلبت أخرى؛ لأن المُخْبَر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى، ونظيره: «زَيْنَبُ وَهِنْدٌ قامَتْ»، و «كم» على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتمييز محذوف، أي: كم وَقْتٍ أو حَلْبة.

● (كأيٍّ): **اسم مركَّب من كاف التشبيه و «أيٍّ» المنوّنة،** ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشْبَهَ النونَ الأصلية، ولهذا رُسِمَ في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتُوَافِقُ «كأي» «كم» في خمسة أمور: **الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم**

= ٤/ ٢٧١، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨ ـ ٤٨٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٣١، ولسان العرب ١٢/ ٥٢٨ مادة (كمم).

التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب، نحو: ﴿وَكَأَيٍّ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، **والاستفهام أخرى**، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّ عليه بقول أبي كعبٍ لابن مسعود رضي الله عنهما: «كأيّ تقرأ سُورَةَ الأحْزَابِ آية» فقال: ثلاثاً وسبعين.

وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها: **أنها مركّبة**، و «كم» بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف و «ما» الاستفهامية، ثم حُذِفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: **أن مميّزها مجرور بمن غالباً**، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويَرُدُّه قولُ سيبويه «وكأي رجلاً رأيت» زعَمَ ذلك يونس، و «كأي قد أتانَا رجلاً» إلا أن أكثر العرب لا يتكلّمون به إلا مع «مَنْ»، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، و ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥]، و ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠] ومن النصب قولُه [من الخفيف]:

١٠٠ ـ أُطْرُدِ الْيَأسَ بِالرَّجا، فَكَأَيٍّ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[1]

وقوله [من الطويل]:

١٠١ ـ وَكَائِنْ لنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً ... قَدِيماً، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ[2]

والثالث: أنها **لا تقع استفهامية** عند الجمهور، وقد مضى.

والرابع: أنها **لا تقع مجرورة**؛ خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا «بكأيٍّ تبيع هذا الثوب».

والخامس: **أن خبرها لا يقع مفرداً**.

* * *

● **(كذا)** ترد على ثلاثة أوجهٍ:

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢٧٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٣ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٧.

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه و «ذا» الإشارية، كقولك: «رأيتُ زَيْداً فَاضِلاً وَرَأيْتُ عَمْراً كذَا»، وقوله [من مجزوء الوافر]:

١٠٢ ـ وَأسْلَمَنِي الزَّمانُ كَذَا فَلاَ طَرَبٌ وَلاَ أُنْسُ[١]

وتدخل عليها ها التنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢].

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: «قيل لبعضهم: أمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟ فقال: بَلَى وِجَاذاً» فنصب بإضمار «أعرف»، وكما جاءَ في الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتَذْكُرُ يوم كذا وكذا؟ فَعَلْتَ فيه كذا وكذا».

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبَة مَكْنيًا بها عن العدد، فتوافق «كَأيّ» في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها ليس لها الصَّدْر، تقول: «قبضت كذا وكذا دِرْهماً».

الثاني: أن تمييزها واجبُ النصب، فلا يجوز جرُّه بـ «مِنْ» اتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيّين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال «كذا ثَوْبٍ، وَكَذَا أثْوَابٍ» قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فُقَهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: «له عندي كذا دِرْهَم» مائة، وبقوله «كذا دَرَاهِمَ» ثلاثة، وبقوله: «كذا كذا درهماً» أحَدَ عَشَرَ، وبقوله «كذا درهماً» عشرون، وبقوله: «كذا وكذا درهماً» أحد وعشرون، حملاً على الْمُحَقّقِ من نظائرهنّ من العدد الصَّريح، ووافقهم على هذه التفاصيل ـ غير مسألتَي الإضافة ـ المبرّدُ والأخفشُ وابنُ كَيْسَان والسيرافي وابن عصفور. ووهم ابن السيِّدِ فنقل اتّفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومَنْ ذكره معه.

الثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله [من الطويل]:

١٠٣ ـ عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى، بَعْدَ بُؤْسَاكَ، ذاكِراً
كَذَا وَكَذا لُطْفاً، بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ[٢]

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٤٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨١، والدرر ٤/ ٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٧.

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: «كذا درهماً»، ولا «كذا وكذا درهماً» وذكَر ابن مالك أنه مسموع ولكنَّه قليل.

* * *

● (كَلاً) مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، قال وإنما شُدِّدَتْ لامُهَا لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثَرِ البصريين **حرفٌ معناه الرَّدْعُ والزَّجْرُ**، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقْفَ عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: مَتَى سمعتَ «كلاَّ» في سورة فاحكم بأنها مكّية، لأن فيها معنى التَّهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتُوّ كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكيَّة إنما يكون عن اختصاص العتوّ بها، لا عن غَلَبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتُوٍّ سابق، ثم لا يظهر معنى الزَّجر في «كلاَّ» المسبوقة بنحو: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ [الانفطار: ٨]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾﴾ [المطففون: ٦]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة: ١٩]، وقولُهم: المعنى: انْتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العَجَلة بالقرآن، تعسُّفٌ، إذ لم يتقدَّم في الأوَّلين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين «كلاً» وذكْر العَجَلة، وأيضاً فإن أوّل ما نزل خمسُ آياتٍ من أول سورة العلق ثم نزل: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾﴾ [العلق: ٦]، فجاءت في افتتاح الكلام، والواردُ منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلّها في النصف الأخير.

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومَنْ وافقهما أنَّ معنى الرَّدْع والزَّجْر ليس مستمرًا فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصحّ عليه أن يُوقف دونها ويُبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومُتَابعيه، قالوا: تكون بمعنى «حقًّا»؛ والثاني لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحيّة؛ والثالث للنَّضْرِ بن شميل والفرَّاء ومَنْ وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة «إِي»، و «نَعَمْ»، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾ [المدثر: ٣٢]، فقالوا: معناهُ: إي والقمر.

وقولُ أبي حاتم عندي أوْلىٰ من قولهما، لأنه أكثرُ اطّراداً؛ فإنَّ قول النَّضْرِ لا يتأتَّى في آيتي المؤمنين والشُّعراء على ما سيأتي؛ وقول الكسائي لا يتأتّى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففون: ١٨]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾ [المطففون: ٧]، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففون: ١٥]، لأن «أنَّ» تكسر بعد «ألا» الاستفتاحيّة، ولا تكسر بعد

«حقًّا»، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأنَّ تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم؛ وأما قول مكي: إنّ «كلاً» على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى «حقًّا» فبعيدٌ؛ لأن اشتراكَ اللفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليلٌ، ومخالفٌ للأصل، ومُحْوِجٌ لتكلّف دعوى علّة لبنائها، وإلا فلم لا نُوِّنَتْ؟

وإذا صَلَحَ الموضع للرَّدع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرْجَحُ حَمْلُها على الرَّدع لأنه الغالب فيها، وذلك نحو: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمٰنِ عَهْداً؛ كلاً سَنكْتُبُ مَا يَقُول﴾ [مريم: ٧٨ ـ ٧٩]، ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨١ ـ ٨٢].

وقد تعيَّن للرَّدع أو الاستفتاح، نحو: ﴿ربِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، لأنها لو كانت بمعنى «حقًّا» لما كُسِرت همزة «إنَّ»، ولو كانت بمعنى «نَعَمْ» لكانت للوَعْد بالرجوع لأنّها بعد الطلب، كما يقال: «أكرم فلاناً»، فتقول: «نعم»، ونحو: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: ٦١ ـ ٦٢]، وذلك لكسر «إن»، ولأن «نعم» بعد الخبر للتَّصديق.

وقد يمتنع كونها للزَّجر، نحو: ﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾ [المدثر: ٣١ ـ ٣٢] إذ ليس قبلها ما يصحّ ردُّه.

وقولُ الطبري وجماعة إنّه لما نزل في عَدَد خَزَنة جهنم: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدثر: ٣٠] قال بعضهم: اكْفُوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فنزل ﴿كَلَّآ﴾ زجراً له قولُ متعسّف؛ لأن الآية لم تتضمّن ذلك.

* * *

تنبيه ـ قُرِىء ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢] بالتّنوين، إما على أنه مصدر «كَلَّ» إذا أعْيا، أي: كلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من «الكلّ» وهو الثقل، أي: حملوا كَلاًّ؛ وجوّز الزمخشري كونَه حرفَ الردع ونُوِّنَ كما في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤]؛ وردّهُ أبو حيان بأن ذلك إنما صَحَّ في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ لأنه اسم أصله التنوين فَرُجِعَ به إلى أصله للتّناسب، أو على لغة مَنْ يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه «مفاعل» أو «مفاعيل»، ا هـ.

وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوّز كون التنوين بدلاً من حرف الإِطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وَصَلَ بنيّة الوقف، وجزم بهذا الوجه في

﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٦] وفي قراءة بعضهم ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾﴾ [الفجر: ٤] بالتنوين، وهذه القراءة مُصَحَّحَةٌ لتأويله في «كلا»، إذ الفعل ليس أصله التّنوين.

● **(كأَنَّ): حرفٌ مركب عند أكثرهم**، حتى ادَّعَى ابن هشام وابن الخباز الإِجماعَ عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في «كأنَّ زَيْداً أسد»: إن زيداً كأسدٍ، ثم قُدِّم حرفُ التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «أنَّ» لدخول الجار عليه، ثم قال الزجّاج وابن جنّي: ما بعد الكاف جَرٌّ بها.

قال ابن جنّي: وهي حرف لا يتعلَّق بشيء، لمفارقته الموضِعَ الذي تتعلَّق فيه بالاستقرار، ولا يُقَدَّر له عامل غيره، لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد، لإِفادته التشبيه.

وليس قولُه بأبْعَدَ من قول أبي الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلَّق دائماً.

ولمَّا رأى الزجاج أن الجارَّ غيرَ الزائد حَقُّه التعلُّقُ قَدَّرَ الكاف هنا اسماً بمنزلة «مثل»، فلزمه أن يقدّر له موضعاً، فقدَّره مبتدأ، فاضطر إلى أن قَدَّر له خبراً لم يُنْطَقْ بِهِ قطُّ، ولا المعنى مُفْتَقِر إليه، فقال: معنى «كأنَّ زيداً أخوك»: مثل أُخُوَّةِ زيدٍ إيَّاك كائنٌ.

وقال الأكثرون: لا موضع لِـ «أنَّ» وما بعدها؛ لأن الكاف و «أنَّ» صارَا بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر، لأن ذاك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارىء في حال التركيب الإسنادي.

والمخلِّصُ عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم.

وفي شرح الإِيضاح لابن الخبَّاز: ذَهَب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلامُ غير عام، والإِجماعُ على أنه تامٌّ، اهـ. وقد مضى أن الزجّاج يراه ناقصاً.

وذكروا لِـ «كأنَّ» أربَعَةَ معانٍ:

أحدها ـ وهو الغالب عليها، والمتفق عليه ـ **التشبيه**، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لِـ «كأنَّ»، وزعم جماعة منهم ابن السيِّدِ البَطَلْيَوْسِيُّ أنه لا يكون إلا إذا كان خَبَرُها اسماً جامداً، نحو «كأنَّ زَيْداً أسَدٌ» بخلاف «كأنَّ زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم» فإنّها في ذلك كله للظَّنِّ.

والثاني: **الشك والظن**، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه «كأنّك بالشتاء مُقْبِلٌ»، أي: أظنّه مقبلاً.

والثالث: **التَّحقيق**، ذكره الكوفيُّون والزجّاجي، وأنشدوا عليه [من الوافر]:

١٠٤ - فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ[1]

أي: لأنّ الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً، لأنه ليس في الأرض حقيقة.

فإن قيل: فإن كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ عن العلّة مقدَّر، ومثله: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١].

وأجيب بأمور، أحدها: أن المراد بالظرفيّة الكَوْنُ في بطنها، لا الكَوْنُ على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعرَّ بطن مكة مع دَفْن هشام فيه لأنه له كالغيث.

الثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خَلَّف من يسدُّ مسدَّه، فكأنه لم يمت.

الثالث: أن الكاف للتعليل، و «أنَّ» للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

والرابع: **التقريب**، قاله الكوفيون، وحَمَلوا عليه «كأنك بالشتاء مُقْبِل، وكأنك بالفَرَج آتٍ، وكأنك بالدُّنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزَلْ» وقول الحريري [من الهزج]:

١٠٥ - كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ [إِلَى اللَّحْدِ وَتَنْغَطُّ][2]

وقد اختلف في إعراب ذلك؛ فقال الفارسي: الكاف حرفُ خطابٍ، والباء زائدة في اسم «كأنَّ». وقال بعضهم: الكافُ اسم «كأنّ»، وفي المثال الأول حَذْفُ مضافٍ، أي كأن زمانك مقبل بالشِّتاء، ولا حَذْف في «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعليّة خبر، والباء بمعنى «في»، وهي متعلّقة بـ «تكن»، وفاعل «تكن» ضمير المخاطب. وقال ابن عصفور: الكاف والياء في «كأنك» و «كأنّي» زائدتان كافّتانِ لِـ «كأنّ» عن العمل كما تكفُّها «ما»، والباء زائدة في المبتدأ. وقال ابن عمرون: المتّصل بـ «كأنّ» اسمُها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: «كأنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ» بالواو، ورواية

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه ص ٩٣، والاشتقاق ص ١٠١، وبلا نسبة في الدرر ٢/١٦٣، وفي الجنى الداني ص ٥٧١، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٥، ولسان العرب ١٢/٤٦١ مادة (قثم).

(٢) البيت من البحر الهزج، انظر: خلاصته الأثر ٤/٢٥٠.

بعضهم: «ولم تكن، ولم تزل» بالواو؛ وهذه الحالُ متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ۝٤٩﴾ [المدثر: ٤٩]، وكـ «حتى» وما بعدها في قولك: «ما زلت بزيد حتى فَعَل». وقال المطرزي: الأصل كأني أبصرك تنحطّ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة ـ زعم قوم أن «كأنَّ» قد تنصب الجزأين، وأنشدوا [من الرجز]:

١٠٦ ـ كأنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا[1]

فقيل: الخبر محذوف، أي: يَحْكيان؛ وقيل: إنما الرواية: «تخال أذنيه»؛ وقيل: للرواية «قَادِمَتَا أَوْ قَلَمٰا مُحَرَّفا» بألفاتٍ غير منوّنة، على أن الأسماء مُثَنَّاة، وحذفت النون للضَّرورة. وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فَلَحَّنَهُ أبو عمرو والأصمعي، وهذا وَهَم، فإن أبا عمرو توفّي قبل الرشيد.

* * *

● (كُلّ): **اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكّر**، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥؛ والأنبياء: ٣٥؛ والعنكبوت: ٥٧]، **والمعرَّفِ المجموع**، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ۝٩٥﴾ [مريم: ٩٥]، **وأجزاء المفرد المعرَّف**، نحو: «كُلُّ زيدٍ حَسَن» فإذا قلت: «أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيدٍ» كانت لعموم الأفراد، فإن أضَفْتَ الرغيف إلى «زَيْد» صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذَكوان ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] بترك تنوين ﴿قَلْبُ﴾ تقديرُ «كل» بعد قلب ليتم أفراد القلوب كما عمّ أجزاء القلب.

وترد «كلّ» ـ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها ـ على ثلاثة أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدلّ على كَمَالِهِ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنًى، نحو: «أطعمنا شاة كلَّ شاةٍ»، وقوله [من الطويل]:

---

(١) الرجز يُنسب للعماني الراجز، انظر: خزانة الأدب، الشاهد / ٨٤٢/٢.

١٠٧ ـ وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[١]

والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيّون: أو لنكرةٍ محدودةٍ، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتُها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٠]. قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله [من البسيط]:

١٠٨ ـ كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ، لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ،
يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ[٢]

وخالفه أبو حيان، وزعم أن «كل» في البيت نعتٌ مثلُها في «أطعمنا شاة كل شاة» وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأن التي يُنْعَتُ بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النَّكرة بها قولُه [من السريع]:

١٠٩ ـ نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ
لاَ نَلْتَقِي إلاَّ عَلَى مَنْهَجِ[٣]

وأجاز الفرَّاء والزمخشري أن تُقْطَع «كل» المؤكَّد بها عن الإضافة لفظاً تمسُّكاً بقراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨]. وخَرَّجَها ابن مالك على أن «كلاً» حال من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف، وقطْع «كل» عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصير نكرةً فيصحّ كونه حالاً؛ والأجْوَدُ أن تُقَدَّر «كلاً» بدلاً من اسم «إنَّ»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ لأنه مفيد للإحاطة مثل «قُمْتُمْ ثلاثتكم».

والثالث: أن لا تكون تابعة، بل تالية للعوامل؛ فتقع مضافة إلى الظاهر، نحو:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، وشرح المغني ٢/ ٥١٧، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر ١/ ١٤٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣١٥، والدرر ٥/ ١٣١، ورصف المباني ص ٣٤٢.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٨، ولكثير عزة في الدرر ٦/ ٣٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٨٨.

(٣) البيت من البحر السريع، وهو للعرجي في الأغاني ٢/ ٣٢٥، وخزانة الأدب ٥/ ٢٣٥، وشرح شواهد المغني ص ٥١٩.

﴿كلُّ نَفسٍ بِمعا كَسَبَتْ رَهينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، وغير مضافة، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩].

وأما أَوْجُهُها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضَتِ الإشارة إليها.

الأول: أن تُضَافَ إلى الظَّاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميعُ العوامِلِ، نحو: «أكرمْتُ كلَّ بني تميم».

والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجْهُه أنهما سِيَّان في امتناع التأكيد بهما. وفي تذكرة أبي الفتح أنَّ تقديم «كل» في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤] أحسن من تأخيرها، لأن التقدير كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى مُنزَّلة منزلَةَ ما لا يباشره، فلما قُدِّمت أشبهت الْمُرْتَفِعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

الثالث: أن تُضَاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن لا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فيمن رفع «كلاًّ»، ونحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥] لأن الابتداء عامل معنويّ، ومن القليل قوله [من الطويل]:

١١٠ - يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ ... فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلُ[١]

ولا يجب أن يكون منه قول علي رضي الله عنه [من الطويل]:

١١١ - فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَى كانَ كُلُّنَا ... عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمٰنِ وَالْحَقِّ والتُّقَى[٢]

بل الأولى تقدير «كان» شأنيّة.

واعلم أن لفظ «كلّ» حكمُهُ الإفرادُ والتَّذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكرٍ وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير مفرداً ومذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ﴾ [الإسراء: ١٣]، وقول أبي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم [من الرجز]:

١١٢ - كُلُّ امْرِىءٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ، ... وَالْمَوتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ[٣]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٧٥، وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٧٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ١١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢١.

(٣) البيت من بحر الرجز، انظر: البيان والتبيين ١/ ٤٧٧، والمستقصى في أمثال العرب ١/ ١٢١.

[من البسيط]:

١١٣ - كلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلامَتُهُ يَوْماً عَلَى آلةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ(١)

[من الطويل]:

١١٤ - أَلا كلُّ شَيْءٍ، مَا خَلاَ اللَّهَ، باطِلُ وكلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ(٢)

وقول السموأل [من الطويل]:

١١٥ - إذَا الْمَرءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رداءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ(٣)

ومفرداً مؤنَّثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥؛ والأنبياء: ٣٥؛ والعنكبوت: ٥٧] ومثنى في قول الفرزدق [من الطويل]:

١١٦ - وكلُّ رَفِيقَيْ كلِّ رَحْلٍ - وَإِنْ هُمَا تَعَاطَىٰ الْقَنا قَوْمَاهُما - أَخَوَانِ(٤)

وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى وإعراباً، فلنشرحه.

قوله: «كل رَحْلٍ» «كلّ» هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] فيمن أضاف، و «رَحْل»: بالحاء المهملة، و «تعاطى»: أصله: «تَعَاطَيَا» فحذف لامه للضرورة، وعَكْسهُ إثبات اللام للضرورة فيمن قال [من المتقارب]:

١١٧ - لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا [أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ](٥)

إذا قيل: إن «خَظاتَا» فعل وفاعل، أو الألف من «تَعَاطىٰ» لامُ الفعلِ، ووحّد الضمير لأن الرفيقيْن ليسا باثنينِ مُعيَّنينِ، بل هما كثيرٌ كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٥، وشرح المغني ٢/ ٥٢٤، ولسان العرب ١/ ٣٠١ مادة (حدب).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٧، والدرر ١/ ٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨٩، والدرر ٣/ ١٦٦، ورصف المباني ص ٢٦٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للسموأل في ديوانه ص ٩٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٣١، وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي المعروف بالجلاح الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩، وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، والدرر ٥/ ١٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٦.

(٥) البيت من البحر المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٤٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٠ - ٥٧٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠.

[الحجرات: ٩]، ثم حمل على اللفظ، إذ قال: «هما أَخَوَان» كما قيل: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، وجملة «هما أخوان» خبر «كلّ»، وقوله: «قَوْماً» إمَّا بدل من «الْقَنَا» لأن قومهما من سببهما إذ معناهُ: تقاومهما، فحُذِفت الزَّوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي: تعاطيا القَنا لمقاومةِ كلٍّ منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨] لأن تعاطي القنا يدلُّ على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كلّ الرفقاء في السفر إذا اسْتُقْرُوا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السَّفر والصحبة، وإن تعاطى كلٌّ واحد منهما مغالبة الآخر.

ومَجْمُوعاً مذكراً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وقول لبيد [من الطويل]:

١١٨ ـ وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[1]

ومُؤنثاً في قول الآخر [من الطويل]:

١١٩ ـ وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا، سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ، هَيِّنَةَ الْخَطْبِ[2]

ويُروى:

وكل مصيباتٍ تُصِيبُ فإنَّها

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه ـ من وجوبِ مراعاة المعنى مع النكرة ـ نَصَّ عليه ابنُ مالك، وردَّه أبو حيَّان بقول عنترة [من الكامل]:

١٢٠ ـ جَادَتْ عَلَيْهِ كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ[3]

فقال: «تَرَكْنَ» ولم يقل: «تركتْ»؛ فدلّ على جواز «كلُّ رَجُلٍ قائمٌ، وقائمون».

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجمهرة اللغة ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩ ـ ١٦٠، والدرر ٦/ ٢٨٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٩٤ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢ ـ ٢/ ٥٣٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص ٦٦، والدرر ٥/ ١٣٦، وشرح شواهد المغني ص ٥٣٨، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٧٤.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٩٦، وجمهرة اللغة ٨٢ ـ ٩٧، والدرر ٥/ ١٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٨١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠.

والذي يَظْهر لي خلافُ قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبةُ الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو: «كلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ»، أو إلى المجموع واجب الجمع كبيت عنترة؛ فإن المراد أن كل فرد من الأَعْيُنِ جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول «جاد عليَّ كُلُّ مُحْسِنٍ فأغْنَانِي» أو «فأغْنَوْني» بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمِعَ الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله [من الرجز]:

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرْ

وعليه أجاز ابنُ عصفور في قوله [من الطويل]:

١٢١ ـ وَمَا كلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ... وَمَا كلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ(١)

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حذِفَتْ نُونه للإضافة، ويحتمل ذلك قولُ فاطمة الخزاعية تبكي إخْوتَها [من المديد]:

١٢٢ ـ إخْوَتِي، لاَ تَبْعَدُوا أَبَداً، ... وَبَلَى وَاللَّهِ قَدْ بَعِدُوا(٢)

١٢٣ ـ كُلُّ مَا حَيٍّ، وَإِنْ أَمِرُوا، ... وارِدُ الْحَوْضِ الَّذي وَرَدُوا

وذلك في قولها: «أمروا»، فأما قولها: «وردُوا» فالضَّمير لـ «إخوتها»، هذا إن حملْتَ «الحيَّ» على نقيض «الميت» وهو ظاهر، فإن حَمَلْتَهُ على مُرَادف القبيلة فالجمع في «أمروا» واجب مثله في: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وليس من ذلك ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: ٥] لأن القرآن لا يُخَرَّجُ على الشاذ، وإنما الجميع باعتبار معنى الأمَّة؛ ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: ٢٧]، فليس الضّامِر مفرداً في المعنى لأنه قَسيم الجمع وهو: ﴿رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧]، بل هو اسم جمع كـ «الجاملِ» و «الباقرِ» أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر؛ ونظيره ﴿وَلَا تَكُونُوٓا أَوَّلَ

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٥، والحيوان ٥/ ٦٠١، وشرح الإيضاح ص ٦٣٦، ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني ص ٥٤٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٦٩ والدرر ٥/ ٢٦٦.

(٢) البيتان من البحر المديد، وهما لفاطمة بنت أحجم أو الأحزم الخزاعية في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٣ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩١٢.

كَافِرٍ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، فإن ﴿كَافِرٍ﴾ نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى، أي: أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل ﴿كَافِرٍ﴾ بالإفراد.

وأشْكَلُ من الآيتين قولُه تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٧ - ٨] ولو ظفر بها أبو حيَّان لم يعدِلْ إلى الاعتراضِ ببيتِ عنترة.

والجوابُ عنها أنَّ جملة ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ مُسْتَأْنفة أخبر بها عن حال «الْمُسْتَرِقِينَ»، لا صفة لـ «كلّ شيطان»، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذٍ فلا يلزم عَوْدُ الضمير إلى «كلّ»، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المُستفاد من الكلام.

وإن كان «كلّ» مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاةُ لفظها ومراعاةُ معناها، نحو: «كلهم قائم، أو قائمون»، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٣ - ٩٥]. والصَّواب أن الضميرَ لا يعودُ إليها من خبرها إلا مفرداً مذكَّراً على لفظها، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [مريم: ٩٥] الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام: «يا عِبادي كُلُّكم جائِعٌ إلاَّ مَنْ أطْعَمْتُه» الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كلُّ النَّاس يَغْدُو فَبائعٌ نَفْسَه فَمُعْتِقُها أوْ مُوبِقُها»، و «كلُّكُم رَاعٍ وكُلُّكُمْ مَسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ»، و «كُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ». ومن ذلك: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دلَّ عليه المعنى لا اللَّفظ، أي أن كلّ أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما قدَّرْنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنّما لم يقدّر ضمير ﴿كَانَ﴾ راجعاً لكلّ لئلاّ يخلو ﴿مَسْـُٔولًا﴾ عن ضمير فيكون حينئذٍ مسنداً إلى ﴿عَنْهُ﴾ كما توَهَّمَ بعضهم، ويردُّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدَّمان على عامِلِهما؛ وأمّا ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾ [مريم: ٩٤] فجملة أجيب بها القَسَم، وليست خبراً عن كل، وضميرُها راجع لمَنْ، لا لكل، ومَنْ معناها الجمع.

فإن قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً؛ فقال أبو حيّان: يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ومراعاة المعنى، نحو: ﴿وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤]. والصواب أن المقدَّر يكون مفرداً نكرة؛ فيجبُ الإفراد كما لو صرّح بالمفرد، ويكون جمعاً معرّفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو

ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حالِ المحذوف فيهما، فالأوّل نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١]، إذ التقدير كلُّ أحد؛ والثاني، نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤]، أي: كلهم.

مسألتان ـ الأولى: قال البيانيون: إذا وقعَتْ «كلّ» في حَيِّزِ النفي كان النفي مُوَجَّهاً إلى الشُّمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوتَ الفعلِ لبعض الأفراد، كقولك: «ما جاء كلّ القوم، ولم آخذ كلَّ الدراهم، وكل الدراهم لم آخذ» وقوله [من البسيط]:

مَـا كـلُّ رَأيِ الْـفَـتَـى يَـدْعُـو إِلَـى رَشَـدِ

وقوله [من البسيط]:

١٢٤ ـ ما كلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ [تأتِي الرِّيَاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ](١)

وإن وقع النفيُ في حيِّزها اقتضى السّلْبَ عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام ـ لما قال له ذو اليدين: «أنسيتَ أم قُصِرَتِ الصلاة» ـ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، وقول أبي النجم [من الرجز]:

١٢٥ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَـيَّ ذَنْبـاً كُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ(٢)

وقد يُشْكِل على قولهم في القِسْمِ الأوّل قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].

وقد صرح الشّلوبين وابن مالك في بيت أبي النّجم بأنه لا فَرْقَ في المعنى بين رَفْع «كلّ» ونَصْبه؛ وردَّ الشّلوبينُ على ابن أبي العافية إذ زعم أن بينهما فرقاً، والحقّ ما قاله البيانيّون، والجواب عن الآية أن دلالةَ المفهوم إنما يُعَوَّل عليها عند عدم المعارِضِ، وهو هنا موجود؛ إذ دلَّ الدليلُ على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

الثانية: «كل» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥]، منصوبة

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٣٦٦، وتاج العروس ١/١١٩ في شرح خطبة المصنف.

(٢) البيت من الرجز وهو لأبي الخيار في التبيان في إعراب القرآن ١/٢١٨، ودلائل الإعجاز ١/٢١٥، والإيضاح ١/٢٩، والدرر الكامنة ٦/٤٠، وبلا نسبة في الخصائص ٣/٦١.

على الظرفية باتّفاق، وناصبها الفعلُ الذي هو جوابٌ في المعنى مثل: ﴿قَالُوا۟﴾ في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما»؛ فإنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدريًا والجملة بعده صلة له؛ فلا محلّ لها، والأصل كل رزق، ثم عَبَّر عن معنى المصدر بـ «ما» والفعل، ثم أُنيبَا عن الزمان، أي كلَّ وقتِ رزقٍ، كما أُنيب عنه المصدرُ الصريحُ في «جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ».

والثاني: أن تكون اسماً نكرةً بمعنى «وَقْتٍ»؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفضٍ على الصفة؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي: كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مُبْعد، وهو ادِّعَاءُ حذفِ الصفة وجوباً، حيث لم يرد مُصَرَّحاً به في شيءٍ من أمثلة هذا التركيب. ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو: «أَعْجَبَنِي ما قمت»: إن «ما» اسمٌ، والأصل: ما قمته، أي: القيام الذي قمتَه، وقوله في «يا أيها الرّجل»: إن «أيًّا» موصولة والمعنى: يا مَنْ هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يُلْفَظ بهما قطّ، وهو مُبْعِد عندي أيضاً لقول سيبويه في نحو: «سِرْتُ طَوِيلاً»، و «ضربت زيداً كثيراً»: إن «طويلاً» و «كثيراً» حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي: سِرْته وضربته، أي: «السَّير» و «الضرب»، لأن هذا العائد لم يتلفّظ به قط.

فإن قلت: فقد قالوا: «وَلاَ سِيَّمَا زَيْدٌ» بالرَّفع، ولم يقولوا قطُّ: «ولا سيما هو زيد».

قلت: هي كلمةٌ واحدة شَذُّوا فيها بالتزام الحذف، ويُؤْنِسُكَ بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إِطلاقَ «ما» على الواحد ممَّن يعقل، وحَذْف العائد المرفوع بالابتداء مع قِصَرِ الصلة.

وللوجه الأول مُقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ﴾ [هود: ٣٨]، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟﴾ [نوح: ٧]، وأنَّ «ما» المصدريَّة التوقيتيَّة شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتَّبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون شرطيّة مثلها في «مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ» لأمرين: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

وإذا قلت: «كلَّمَا اسْتَدْعَيْتُكَ فإن زُرْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ»، فـ «كلّ» منصوبة أيضاً على

الظرفيَّة، ولكن ناصبها محذوفٌ مدلول عليه بجرّ المذكور في الجواب، وليس العاملَ المذكورَ لوقوعه بعد الفاء و «إن»؛ ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلّده الأبّذِيُّ: إن «كُلاًّ» في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرُها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: «كلُّ رَجُلٍ يأتيني فله درهم»؛ وقدَّرا في الكلام حذف ضميرين، أي: كلّما استدعيتك فيه فإن زُرْتَني فعبدي حُرٌّ بعده؛ لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما مدفوع بأنه لم يُسْمع «كل» في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله [من الوافر]:

١٢٦ ـ أبتْ لي هِمَّتي وأبى بلائي وأخْذي الحمدُ بالتمني الربيحِ

١٢٧ ـ وإقْحامي على المكروهِ نَفْسِي وضَرْبي هامةَ البطلِ المُشيحِ

١٢٨ ـ وَقَوْلي كُلّما جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي(١)

وليس هذا ممّا البَحْثُ فيه، لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل.

● **(كِلاَ، وكِلْتَا): مفردان لفظاً مُثَنّيَان مَعْنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة معرفة دالَّة على اثنين،** إما بالحقيقة والتَّنصيص نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإما بالحقيقة والاشتراك، نحو: «كِلانَا» فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله [من الرمل]:

١٢٩ ـ إنّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ(٢)

فإنّ «ذلك» حقيقةٌ في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] وقولنا: «كلمة واحدة» احتراز من قوله [من البسيط]:

١٣٠ ـ كِلاَ أَخِي وَخَليلي وَاجِدِي عَضُداً [وَسَاعِداً عِنْدَ إِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ](٣)

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهولعمرو بن الإطنابة في المزهر في علوم اللغة ٢/ ٢٦٦، والكامل ٣/ ١٨٢.

(٢) البيت من البحر الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعري في ديوانه ص ٤١، والأغاني ١٥/ ١٣٦، والدرر ٥/ ٢٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٩ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٧.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٤٠، والدرر ٣/ ١١٢ وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٩.

فإنه ضرورة نادرة؛ وأجاز ابنُ الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: «كِلاَيَ وَكِلاكَ مُحْسِنَانِ»؛ وأجازَ الكوفيُّون إضافتها إلى النكرة المختصَّة نحو: «كِلاَ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ مُحْسِنَانِ»، فإنّ «رجلين» قد تخصَّصَا بوصفهما بالظرف. وحَكوا «كِلْتَا جَارِيَتَيْنِ عنْدَكَ مَقْطُوعة يَدُهَا» أي: تاركة للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ «كلا» و «كلتا» في الإفراد نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله [من البسيط]:

١٣١ ـ كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي[(١)]

ومثل أبو حيان لذلك بقول الأسْوَد بن يَعْفُر [من الكامل]:

١٣٢ ـ إنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ، كِلاَهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ، يَرْقُبَانِ سَوَادِي[(٢)]

وليس بمتعيّن، لجواز كون «يرقبان» خبراً عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبراً أول أو اعتراضاً، ثم الصواب في إنشاده «كلاهُمَا يُوفي المخارم»؛ إذ لا يقال إن المنية توفي نفسها.

وقد سئلْتُ قديماً عن قول القائل: «زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائمٌ، أو كلاهما قائمان» أيّهما الصَّواب؟ فكتبت: إن قُدِّر كلاهما توكيداً قيل: «قائمان»، لأنه خبر عن «زيد» و «عمرو»؛ وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد؛ وعلى هذا فإذا قيل: «إنَّ زيداً وعَمْراً» فإن قيل «كليهما» قيل: «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان؛ ويتعيّن مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محبٌّ لصاحبه» لأن معناه كل منهما. وقوله [من الطويل]:

١٣٣ ـ كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا[(٣)]

● (كيف): ويقال فيه «كَيْ» كما يقال في «سَوْف»: «سَوْ»، قال [من البسيط]:

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للفرزدق في أسرار العربية ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٦٦، والخصائص ٣/ ٣١٤، والدرر ١/ ١٢٢، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب ٩/ ١٥٦ مادة (سكف) وبلا نسبة في الإنصاف ص ٤٤٧، والخزانة ٤/ ٢٩٩.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٥، شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٣.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للأبيرد الرياحي في الأغاني ١٣/ ١٢٧، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٣ وللمغيرة بن حبناء التيمي في الدرر ٥/ ٢٤، ولعبد الله بنمعاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٥، وبل نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٨.

١٣٤ ـ كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلاَكُمُ وَلَظَى الْهَيْجاءِ تَضْطَرِمُ؟[1]

وهو اسم، لدخول الجارّ عليه بلا تأويل في قولهم: «عَلَى كَيْف تَبِيعُ الأحمريْنِ»، ولإبدال الاسم الصَّريح منه نحو: «كيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحِيحٌ أمْ سَقيمٌ؟» وللإخبار به مع مُبَاشرته الفعلَ في نحو: «كَيْفَ كنتَ؟» فبالإخبار به انْتَفَتِ الحرفيَّة، وبمُباشرة الفعل انتفتْ الفعليَّة.

وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون **شرطاً**: فتقتضي فعلين مُتَّفِقَي اللفظ والمعنى، غير مجزومين، نحو: «كَيْفَ تصنعُ أصنعُ»، ولا يجوز: «كيف تجلس أذهب» باتّفاق، ولا «كيف تَجْلِسْ أجْلسْ» بالجزم عند البصريين إلا قُطْرُباً، لمخالَفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ. وقيل: يجوز مطلقاً، وإليه ذهبَ قطْرُب والكوفيُّون. وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ «ما». قالوا: ومن ورودها شرطاً ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [الروم: ٤٨]، وجوابها في ذلك كلّه محذوف لدلالةِ ما قَبْلَها، وهذا يُشْكِل على إطْلاَقِهم أنَّ جوابَها يجبُ مماثلته لشرطها.

والثاني، وهو الغالب فيها: أن تكون **استفهاماً**، إمّا حقيقيًا نحو: «كيفَ زَيْدٌ» أو غيره، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] الآية، فإنه أُخرج مُخْرَجَ التعجُّب.

وتقع خبراً قبل ما لا يَسْتغني، نحو: «كيف أنتَ» و «كيفَ كُنْتَ» ومنه «كيف ظَنَنْتَ زيداً»، و «كيف أعلمته فرسك»، لأن ثاني مفعولَيْ «ظنّ» وثالث مفعولات «أعلَم» خبرانِ في الأصل، وحالاً قبلَ ما يستغني، نحو: «كيْفَ جاءَ زَيْداً؟» أي: على أي حالة جاء زيد. وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأن منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١] إذ المعنى: أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ ربك، ولا يتّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء: ٤١] أي: فكيف إذا جئنا من كلِّ أمَّةٍ بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن «إذا»، كذا قيل؛ والأظهر أن يقدر بين «كيف» و «إذا»، وتقدّر «إذا» خالية عن معنى الشَّرط؛ وأما ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٥، وجواهر الأدب ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ١٠٦/٧، والدرر ٣/ ١٣٥.

عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٨] فالمعنى: كيف يكون لهم عهدٌ وحالهُم كذَا وكذا، فـ «كيف»: حالٌ مِنْ «عهد»، إما على أنَّ «يكون» تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط حالٌ من ضمير الجمع.

وعن سيبويه أنّ «كيف» ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف. وبَنَوا على هذا الخلاف أموراً:

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: في أيّ حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: «كيف زيد»: أصحيح زيد، ونحوه، وفي نحو «كيف جاءَ زيد»: أراكباً جاء زيد، ونحوه.

والثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: «على خير» ونحوه، ولهذا قال رُؤْبة ـ وقد قيل له: كيف أصبحتَ ـ: «خَيْرٍ عافَاكَ اللّهُ» أي على خير، فحذف الجار وأبقى عمله؛ فإن أجيبَ على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم. وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إن «كيف» ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك: «على أي حال» لكونها سؤالاً عن الأحوال العامّة سُميت ظرفاً، لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازاً ا هـ.

وهو حسن، ويؤيّده الإِجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيم ـ بالرفع ـ ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

تنبيه ـ قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾ [الغاشية: ١٧] لا تكون «كيف» بدلاً من الإِبل، لأن دخول الجار على «كيف» شاذّ، عَلَى أنه لم يسمع في «إلى»؛ بل في «على»، ولأن «إلى» متعلّقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدّم عليه، ولأن الجملة التي بعدَها تصيرُ حينئذٍ غيرَ مرتبطةٍ، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر مُعَلق، وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال، والمعنى إلى الإِبل كيفِيَّة خلقها؛ ومثله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]؛ ومثلهما في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قولُه [من الطويل]:

١٣٥ ـ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً، وَبِالشَّامِ أُخْرَى، كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ[١]

أي أشكو هاتينِ الحاجتين تعذُّرَ التقائهما.

مسألة ـ زعم قوم أن «كيف» تأتي عاطفة، فمن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العِلل، وأنشد عليه [من الطويل]:

١٣٦ ـ إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَنَاتُهُ، وَهَانَ عَلَى الأَدْنَى، فَكَيْفَ الأَبَاعِدِ[٢]

وهذا خطأ، لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبريَّة، ثم يحتمل أن «الأباعد» مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حالُ الأباعِدِ، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] أو بتقدير: فكيف الهوانُ على الأباعد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء، ثم أقحمت «كيف» بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولويَّة بالحكم.

* * *

ـ حرف اللام ـ

● **(اللام المفردة)** ثلاثة أقسام: **عامِلة للجرّ، وعامِلة للجَزْمِ، وغيرُ عاملة**. وليس في القسمةِ أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيّين، وسيأتي.

فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو: «لزيد»، و«لعمرو»، إلاّ من المستغاث المباشر لِـ «يا» فمفتوحة، نحو: «يا لله». وأما قراءة بعضهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وغيرها كثير. بضمها فهو عارض للإتباع، ومفتوحة مع كل مُضْمَر نحو: «لَنَا»، و«لَكُمْ»، و«لَهُمْ»، إلا مع ياء المتكلِّم فمكسورة.

وإذا قيل: «يا لَكَ»، و«يَا لِي» احتمل كلٌّ منهما أن يكون مستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً من أجله، وقد أجازهما ابن جنّي في قوله [من الطويل]:

١٣٧ ـ فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى
[وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى][٣]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٤٠٨، ونفخ الطيب ١/٦٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/١٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٧، وهمع الهوامع ٢/١٣٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/١٨٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٦١.

وأوجب ابن عصفور في «يا لي» أن يكون مستغاثاً من أجله، لأنه لو كان مستغاثاً به لكان التَّقدير: يا أدعو لي، وذلك غير جائز في غير باب «ظننت» و«فَقَدْتُ» و«عَدِمْت»؛ وهذا لازم له، لا لابن جني، لما سأذكره بعدُ.

ومن العرب من يفتح اللام الدَّاخلة على الفعل ويقرأ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وللام الجارَّة اثنان وعشرون معنى:

أحدها: **الاستحقاق**، وهي الواقعة بين مَعْنًى وذاتٍ، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وغيرها كثير، و«العزة لله»، و«الملك لله»، و«الأمر لله»، ونحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففون: ١]، و﴿لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ١١٤ والمائدة: ٤١]، ومنه «للكافرين النار» أي عذابُها.

والثاني: **الاختصاص**، نحو: «الجنة للمؤمنين»، و«هذا الحَصير للمسجد»، و«المنبر للخطيب»، و«السَّرْج للدابَّة»، و«القميصُ للعبد»، ونحو ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، وقولك: «هذا الشعر لحبيب»، وقولك: «أدم لك ما تدوم لي».

والثالث: **الملك**: نحو: ﴿ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وغيرها، وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويُرَجِّحُه أنَّ فيه تقليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: «هذا المال لزيدٍ والمسجد» لَزِمَ القولُ بأنها للاختصاص مع كون «زيد» قابلاً للملك، لئلا يلزم استعمالُ المشترك في معنييه دفعة، وأكثرهم يمنعه.

الرابع: **التمليك**، نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: **شبه التمليك**، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢ والشورى: ١١].

السادس: **التعليل**، كقوله [من الطويل]:

١٣٨ ـ وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي [فَيَا عَجَباً مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ](١)

وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قريش: ١] وتعلّقها بـ «فليعبدوا»؛ وقيل: بما

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١١، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٨، وتهذيب اللغة ١/٢١٨، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٩ ـ ٤٤٧.

قبله، أي: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [الفيل: ٥ وقريش: ١]، ورُجِّح بأنهما في مصحف أُبيٍّ سورةٌ واحدةٌ، وضعف بأن «جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ» إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت؛ وقيل: متعلّقة بمحذوف تقديرُه، اعجبوا، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ⑧﴾ [العاديات: ٨] أي: وإنه من أجل حبِّ المال لبخيل، وقراءة حمزة ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الآية [آل عمران: ٨١]، أي: لأجل إيتائي إيّاكم بعضَ الكتابِ والحكمة ثم لمجيء محمَّد ﷺ، مصدِّقاً لما معكم لتؤمنن به. فـ «ما»: مصدريَّة فيهما، واللام تعليليّة، وتعلَّقت بالجوابِ المؤخّر على الاتّساع في الظّرف، كما قال الأعشى [من الطويل]:

١٣٩ ـ رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ[1]

ويجوز كون «ما» موصولاً اسميّاً.

فإن قلت: فأين العائد في ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾؟ [آل عمران: ٨١].

قلت: إن ﴿لِمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] هو نفسُ ﴿لِمَا آتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] فكأنه قيل: مصدق له؛ وقد يضعف هذا لقلّته نحو قوله [من الطويل]:

١٤٠ ـ [فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كلِّ مَوْطِنٍ] ... وأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[2]

وقد يُرجَّحُ بأن الثواني يُتَسامح فيها كثيراً، وأما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة، و«ما» شرطيّة، أو اللام للابتداء، و«ما» موصولة، أي: الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني.

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤] بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمرو» وتعلّقها بمحذوف، وهو فعلٌ من جملة مستقلّة، أي: أدعوك لعمرٍو، أو اسمٌ هو حال من المنادى، أي: مَدْعُوًّا لعمرٍو، قولان، ولم يَطّلع ابن عُصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول.

ومنها اللام الدّاخلة لفظاً على المضارع في نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وانتصابُ الفعل بعدها بـ «أنْ» مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور، لا بـ

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، والأغاني ٩/ ١١١، وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٠، وهمع الهوامع ١/ ٢١٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للمجنون في الدرر ١/ ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٧ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٧، وهمع الهوامع ١/ ٨٧.

«أَنْ» مضمرةً أو بـ «كي» المصدريّة مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كَيْسَان، ولا باللاّم بطريقِ الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيّين، ولا بها لنيابتها عن «أَنْ» خلافاً لثعلب؛ ولك إظهار «أَنْ» فتقول: «جِئْتُكَ لأَنْ تُكْرِمَني»، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعلُ بـ «لا» نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، لئلاً يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

فرع

أجاز أبو الحسن أن يُتَلَقَّى القَسَم بلام «كي»، وجعل منه ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢]، فقال: المعنى لَيُرْضُنَّكم، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ «يحلفون»، والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

١٤١ ـ إِذَا قلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ، حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا[1]

والجماعة يأبون هذا؛ لأنَّ القَسَم إنما يجاب بالجملة، ويروون البيت «لَتُغْنِنَّ» بفتح اللام، ونون التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النُّون إن كان ياءً تلي كسرة كقوله [من البسيط]:

١٤٢ ـ وَابْكِنَّ عَيْشاً تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذلك الْبَلَدِ[2]

وقدّروا الجوابَ محذوفاً واللامَ متعلِّقة به، أي: ليكون كذا ليرضوكم، ولتشربَنَّ لتغنيَ عني.

السابع: **توكيد النفي**، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقَةً بـ «ما كان» أو بـ «لم يكن» ناقصتَيْنِ مسندتين لما أسند إليه الفعلُ المقرونُ باللام، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، ويُسمّيها أكثرهم لامَ الجحود لملازمتها للجَحْدِ أي النّفي. قال النحاس: والصوابُ تسميتها لام النفي، لأن الجَحْد في اللغة إنكار ما تعرفُه، لا مطلق الإنكار، ا هـ.

ووجه التَّوكيد فيها عند الكوفيّين أن أصل «ما كان ليفعل»: ما كان يفعل، ثمَّ أُدخلت اللام زيادةً لتقوية النفي، كما أُدخلت الباء في «ما زيدٌ بقائم»، لذلك؛ فعندُهم أنها حرفٌ زائد مؤكِّد، غير جارّ، ولكنَّه ناصب، ولو كان جارًّا لم يتعلّق عندهم بشيءٍ

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة مادة (ضلع).

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٥، والدرر ٥/ ١٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١.

لزيادته، فكيف به وهو غيرُ جارٍ؟ ووجهُهُ عند البصريّين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونَفْيُ القصد أبلَغُ من نفيه، ولهذا كان قوله [من الكامل]:

١٤٣ ـ يا عَاذِلاَتِي لاَ تُرِدْنَ مَلاَمَتِي إنّ العَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ[1]

أبْلَغَ من «لا تَلُمْنَنِي» لأنه نهي عن السّبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جرٍّ متعلّق بخبر «كان» المحذوف، والنصب بـ «أنْ» مضمرةً وجوباً.

وزعم كثيرٌ من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، في قراءة غيرِ الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، أنّها لام الجحود.

وفيه نَظر؛ لأنّ النافي على هذا غير «ما» و «لم»، ولاختلاف فاعلي «كان» و «تزول»، والذي يظهر لي أنها لام «كَيْ»، وأنّ «إنْ» شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرُهم لشِدّته معدًا لأجل زوالِ الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجعُ من فلان وإنْ كان مُعَدًّا للنوازل.

وقد تُحذف «كان» قبل لام الجحود كقوله [من الوافر]:

١٤٤ ـ فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مُقَاوَمَةً، وَلا فَرْدٌ لِفَرْدِ[2]

أي: فما كان جمع، وقول أبي الدّرداء رضي الله عنه في الرّكعتين بعد العصر: «ما أنا لأدَعَهُمَا».

والثامن: **موافقة «إلى»**، نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝﴾ [الزلزلة: ٥]، ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

والتاسع: **موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقي**، نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]، وقوله [من الطويل]:

١٤٥ ـ [ضَمَمْتُ إلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ] فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ[3]

والمجازي، نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١١٠، تذكرة النحاة ص ٥٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٦.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لمالك الأشتر في فصل المقال ص ٣١٣.

لعائشة رضي الله عنها: «اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ». وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم».

والعاشر: **موافقة «في»** نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقولهم: «مَضَى لِسَبِيله»؛ قيل: ومنه ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: ٢٤]، أي: في حياتي؛ وقيل: للتعليل، أي: لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون **بمعنى «عند»**، كقولهم: «كَتَبْتُهُ لخمسٍ خَلَوْنَ». وجعل منه ابن جنّي قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثاني عشر: **موافقة «بعد»** نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وفي الحديث: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وأفْطِرُوا لِرُؤْيته»، وقال [من الطويل]:

١٤٦ ـ فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيلةً مَعَا[1]

والثالث عشر: **موافقة «مع»**، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت.

والرابع عشر: **موافقة «مِنْ»**، نحو: «سمعت له صُرَاخاً»، وقول جرير [من الطويل]:

١٤٧ ـ لَنَا الْفَضْلُ في الدُّنْيَا، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ، وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ[2]

والخامس عشر: **التبليغ**، وهي الجارّة لاسم السّامع لقولٍ أو ما في معناه، نحو: «قلت له»، و «أذِنْتُ له»، و «فَسّرْتُ له».

والسادس عشر: **موافقة «عَنْ»**، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] قاله ابن الحاجب. وقال ابن مالك وغيرهُ: هي لام التعليل؛ وقيل: لام التبليغ، والْتَفَتَ عن الخطاب إلى الغيبة؛ أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً، أي: قالوا لطائفةٍ من المؤمنين لما سمعوا بإسلامِ طائفةٍ أخرى. وحيث دخلت

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمتم بن نويرة في ديوانه ص ١٢٢، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٢، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٣، ولسان العرب ١٢/ ٥٦٤ مادة (لوم).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص١٤٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٠، والدرر ٤/ ١٦٩، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١.

اللام على غير المقول له فالتأويلُ على بعض ما ذكرناه، نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]، وقوله [من الكامل]:

١٤٨ ـ كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا، حَسَداً وَبُغْضاً: إِنَّهُ لَدَمِيمُ(١)

السابع عشر: **الصيرورة**، وتسمى **لام العاقبة ولام المآل**، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وقوله [من الطويل]:

١٤٩ ـ فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا، كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ

وقوله [من المتقارب]:

١٥٠ ـ فَإِنْ يَكُنِ الْمَوْتُ أَفْنَاهُمُ، فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ(٢)

ويحتمله ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاة الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨]، ويحتمل أنها لام الدعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، ومثله في الدعاء: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: ٢٤]، ويؤيّده أن في آخر الآية ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ [يونس: ٨٨].

وأنكر البصريون ومَنْ تابعهم لامَ العاقبة، قال الزمخشريّ: والتحقيق أنها لام العلّة، وأن التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانُه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً وحَزَناً، بل المحبة والتبنيّ، غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرتَه شُبِّه الداعي الذي يُفْعَل الفعلُ لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسَد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر: **القَسَم والتعجُّب معاً**، وتختص باسم الله تعالى كقوله [من البسيط]:

١٥١ ـ لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ [بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ](٣)

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٧ والدرر ٤/ ١٧٠، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٦٠، ولسان العرب ١٢/ ٢٠٨ مادة (دمم).

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو لخويلد في أساس البلاغة مادة (ملح).

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤. وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، في لسان العرب مادة (ظين)، وتاج العروس مادة (ظين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣، والجنى الداني ص ٩٨.

والتاسع عشر: **التعجب المجرَّد عن القَسَم**، وتستعمل في النداء كقولهم: «يا لَلْمَاء» و «يا لَلْعُشْبِ» إذا تعجّبوا من كثرتهما، وقوله [من الطويل]:

١٥٢ ـ فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ، بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ، شُدَّتْ بِيَذْبُلِ(١)

وقولهم: «يا لَكَ رَجُلاً عالماً»، وفي غيره، كقولهم: «لله دَرُّه فارساً، ولِلَّهِ أَنْتَ»، وقوله [من الطويل]:

١٥٣ ـ شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَٱفْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هٰذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا(٢)

المتمم عشرين: **التَّعدية**، ذكره ابن مالك في الكافية، ومَثَّل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]، وفي الخلاصة؛ ومَثَّل له ابنه بالآية، وبقولك: «قلت له افعل كذا»، ولم يذكُرْهُ في التسهيل ولا في شَرْحه، بل في شرحه أنَّ اللام في الآية لشبه التَّمليك، وأنها في المثال للتبليغ، والأولىٰ عندي أن يمثّل للتَّعْدية بنحو: «ما أَضْرَبَ زيْداً لِعَمْرٍو، وما أَحَبَّهُ لبكرٍ».

الحادي والعشرون: **التوكيد**، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدِّي ومفعولِهِ، كقوله [من الطويل]:

١٥٤ ـ ومَنْ يَكُ ذا عَظْمٍ صَلِيبٍ، رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ، فَالدَّهْرُ كَاسِرُهْ(٣)

وقوله [من الكامل]:

١٥٥ ـ وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ(٤)

وليه منه ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] خلافاً للمبرّد ومَنْ وافقه، بل ضُمِّنَ «ردف» معنى «القرب» فهو مثل: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١].

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهولامرىء القيس في ديوانه ص ١٩، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٩، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للأعمش في ديوانه ص ١٨٥، وشرح المغني ٢/ ٥٧٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٨ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لنصيب في البيان والتبيين ٣/ ٧٠ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٩، ولتوبة بن الحمير في المؤتلف والمختلف ص ٦٨، وبلا نسبة في البيان والتبيين ٤/ ٩١.

(٤) البيت من البحر الكامل وهو لابن ميادة في الأغاني ٢/ ٢٨٨، والدرر ٤/ ١٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٢ ـ ١٥٧.

واختُلِف في اللام من نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقول الشاعر [من الطويل]:

١٥٦ - أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَها، فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[1]

فقيل: زائدة، وقيل: للتَّعليل؛ ثم اختلف هؤلاء، فقيل: المفعولُ محذوف، أي: يريد الله التبيين ليبيِّن لكم ويهديكم: أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأَمَرنا بما أمرَنا به لنسلم، وأريدُ السلوّ لأنسى. وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدَّر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي: إرادةُ الله للتَّبيين، وأمْرُنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها اللام المسمّاة **بالْمُقْحَمَة**، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: «يا بُؤْسَ لِلحَرْبِ»، والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال [من مجزوء الكامل]:

١٥٧ - يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا[2]

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرْجَحُهما الأوَّل، لأن اللام أقرب، ولأن الجارّ لا يعلَّق.

ومن ذلك قولهم: «لاَ أَبا لِزَيْدٍ، ولا أخا لَه، ولا غُلاَمَيْ له» على قول سيبويه إن اسم «لا» مضاف لما بعد اللام، وأما على قول مَنْ جَعَلَ اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل «أبا» و «أخا» على لغة من قال [من الرجز]:

١٥٨ - إنّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [قَدْ بَلَغَا في المجد غَايَتَاهَا][3]

وقولهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ»، وجعل حذف النون على وجه الشذوذ، كقوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٠٨، والأغاني ٤/ ٢٦٧ - ٢٦٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٩ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٦ واللامات ص ١٣٨.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/ ٤٦٨ - ٤٧٣، والمؤتلف المختلف ١٣٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٧، وجواهر الأدب ص ٢٤٣.

(٣) البيت من الرجز، وهو لابن الوردي في خزانة الأدب ٢/ ٣٣٦، وبلا نسبة في سرصناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥، ووفيات الأعيان ٥/ ٤١٣.

بيضُكِ ثِنْتَا وبيضي مِائَتَا

فاللامُ للاختصاص، وهي متعلّقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسمّاة **لام التقوية**، وهي الْمَزِيدة لتقوية عامل ضَعُفَ: إما بتأخُّرِهِ نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بكونه فَرْعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦، وهود: ١٠٧]، ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [المعارج: ١٦]، وقوله [من الطويل]:

١٥٩ ـ إذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسي لهُ أَكِيلاً، فإنِّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي[1]

وفيه نظر؛ لأن «عدواً» و «أكيلاً» ـ وإن كانا بمعنى «مُعادٍ» و «مؤاكل» ـ لا ينصبان المفعول، لأنهما موضوعان للثُّبوت، وليسا مُجارِيَيْنِ للفعل في التحرُّك والسكون، ولا مُحَوَّلَان عمّا هو مُجازٍ له، لأن التحويل إنما هو ثابت في الصِّيَغ التي يراد بها المبالغة، وإنما اللاّم في البيت للتعليل، وهي متعلّقة بـ «التمسي»، وفي الآية متعلِّقة بمستقر محذوف صفة لـ «عدو»، وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التأخُّر والفرعيّة في: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾﴾ [المدثر: ٣٦]، فإن كان «النذير» بمعنى «المنذر» فهو مثل ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وإن كان بمعنى «الإنذار» فاللام مثلها في «سَقْياً لزَيْدٍ» وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تزاد لام التَّقوية مع عامل يتعدَّى لاثنين، لأنها إن زيدت في مفعولَيْهِ فلا يتعدَّى فعل إلى اثنين بحرف واحد؛ وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيحٌ من غير مرجِّح، وهذا الأخير ممنوع، لأنه إذا تقدَّم أحدُهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدَّم لم يلزم ذلك. وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة «كلّ»: إنه من هذا، وإن المعنى: الله مُوَلٍّ كلَّ ذي وجهةٍ وجهتَهُ، والضمير على هذا للتَّولية، وإنما لم يجعل كلاًّ والضمير مفعولين، ويستغني عن حذف ذي ووجهته لئلاّ يتعدَّى العامل إلى الضمير وظاهره معاً؛ ولهذا قالوا في الهاء من قوله [من البسيط]:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥، ولقيس بن عاصم المنقري في الأغاني ١٤/ ٦٥، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٣٠١ مادة (رأي).

١٦٠ ـ هٰذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وقُرْآنَا[(١)]

إن الهاء مفعول مُطْلَق لا ضمير القرآن. وقد دخلتِ اللاَّم على أحدِ المفعولين مع تأخُّرهما في قول لَيْلىٰ [من الطويل]:

١٦١ ـ أَحَجَّاجُ لاَ تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُمُ، ولاَ اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا[(٢)]

وهو شاذ، لقوة العامل.

ومنها **لام المُسْتَغَاث** عند المبرّد، واختاره ابن خروف، بدليل صحّة إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا؛ فقال ابن جني: متعلّقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال نحو قوله [من الطويل]:

١٦٢ ـ كأنَّ قُلُوبَ الطير رَطْباً ويابساً لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي[(٣)]

وقال الأكثرون: متعلّقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضّائع وابن عصفور، ونَسَبَاه لسيبويه، واعترض بأنه متعدٍّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضُمِّن معنى الالتجاء في نحو: «يا لزيد»، والتعجب في نحو: «يا للدواهي»؛ وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنّه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعدّيه باللام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيَّان، وفيه نظر؛ لأن اللام المقوّية زائدة كما تقدّم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلت: وأيضاً فإن اللاَّم لا تدخل في نحو: «زَيْداً ضربته» مع أن الناصب ملتزمُ الحذف.

قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عِوَض منه كان بمنزلة ما لم يُحذف.

فإن قلت: وكذلك حرف النّداء عوض من فعل النّداء.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو برواية صدره رواية مختلفة لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢١٦ ولسان العرب ١٣/ ٣٩٤ مادة (عنن)، ولكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٤، ولأوس بن ثغراء في خزانة الأدب ٩/ ٤١٨، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٩٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٢٢، والدرر ٤/ ١٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٨، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١١.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢٩.

قلت: إنما هو كالعِوَض، ولو كان عوضاً ألبتة لم يَجُز حَذْفُه، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم يُنَزَّلْ منزلته من كل وجه.

وزعم الكوفيُّون أن اللام في المُستغاث بقيَّةُ اسم وهو «آل»، والأصل: يا آل زيد، ثم حُذِفت همزة «آل» للتَّخفيف، وإحدى الألفين لالتِّقاء الساكنين، واستدلُّوا بقوله [من الوافر]:

١٦٣ - فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لا[1]

فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نَفِرُّ، فحذف ما بعد «لا» النافية، أو الأصل: يا لفُلاَن ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال: «ألاَ تَا»، فيقال «ألاَ فَا» يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا.

تنبيه - إذا قيل «يا لَزَيْدٍ» بفتح اللام فهو مستغاثٌ، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف، فإن قيل «يَا لَكَ» احتمل الوجهين، فإن قيل «يَا لِي» فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله [من الطويل]:

١٦٤ - فَيَا شَوْقُ مَا أبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوى

وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى، وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى[2]

وقال ابن عُصْفور: الصّواب أنه مستغاث لأجله، لأن لامَ المُستغاث متعلِّقة بـ «أدعو»؛ فيلزم تَعدِّي فعل المضمر المتَّصِل إلى ضميرِهِ المتَّصل؛ وهذا لا يُلزم ابنَ جني، لأنه يرى تعلُّق اللام بـ «يا» كما تقدّم، و «يا لا» تتحَمَّلُ ضميراً كما لا تتحمَّله «ها» إذا عملت في الحال في نحو ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] نعم هو لازم لابن عصفور، لقوله في «يا لَزيد لِعمرو» إن لام «العمرو» متعلِّقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لِعمرو؛ وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلُّقَهَا باسم محذوف تقديره: مَدْعُوًّا لعمرو؛ وإنما ادَّعيا وجوبَ التقدير لأن العامل الواحد لا يصلُ بحرفٍ واحد مرَّتين؛ وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفانِ معنى نحو: «وهبْتُ لَكَ دِيناراً لتَرْضَى».

تنبيه - زادوا اللام في بعض المفاعيل المُسْتغنية عنها كما تقدَّم، وعكسوا ذلك

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٢/٦ والدرر ٣/٤٦، وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٧٦ - ٢/٣٧٥ ولسان العرب ١٥/٤٩١ مادة (يا)

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/١٨٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٦١.

فحذفُوها من بعض المفاعيلِ المُفْتَقِرَة إليها كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [آل عمران: ٩٩]، ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [المطففون: ٣]؛ وقالوا: «وَهَبْتُكَ ديناراً»، و«صِدْتُكَ ظَبْياً»، و«جَنَيْتُكَ ثَمَرَةً»، قال [من الكامل]:

١٦٥ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً [وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ](١)

وقال [من الخفيف]:

١٦٦ ـ فَتَوَلَّى غُلامُهُمْ ثُمَّ نَادَى: أَظَلِيماً أَصِيدُكُمْ أَمْ حِمَارا(٢)

وقال [من الوافر]:

١٦٧ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فأَنْصِتُوهَا [فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ](٣)

في رواية جماعة، والمشهور «فَصَدِّقُوها».

الثاني والعشرون: **التَّبيين**، ولم يُوَفوهَا حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تُبَيِّن المفعولَ من الفاعل، وهذه تتعلّق بمذكور، وضابطُها: أن تقع بعد فعلِ تعجُّبٍ أو اسم تفضيل مُفْهِمين حُبًّا أو بغضاً، تقول: «ما أَحَبَّنِي، وما أَبْغَضَنِي»، فإن قلت: «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما؛ وإن قلت «إلى فلان» فالأمر بالعكس، هذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكرهذا المعنى في معاني «إلى» أيضاً لِمَا بينَّا، وقد مضى في موضعه.

الثاني والثالث: ما يُبَيِّن فاعليّةً غير ملتبسة بمفعوليّة، وما يُبيِّن مفعوليَّة غير ملتبسة بفاعليَّة، ومصحوب كلّ منهما إمّا غير معلوم ممّا قبلها، أو معلوم، لكن استُؤْنِفَ بيانه تقويةً وتوكيداً له، واللام في ذلك كلّه متعلقة بمحذوف.

مثال المبيّنة للمفعوليّة: «سَقْياً لزيد، وجَدْعاً له»؛ فهذه اللامُ ليست متعلّقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدَّرين، لأنهما متعدِّيان، ولا هي مُقَوِّية للعامل لضعفه بالفرعيَّة إن قُدِّر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنه الفعل؛ لأن لام التقوية صالحة

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي زيد في لسان العرب مادة (عسقل)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٣٦٦، والخصائص ٣/٥٨، ومعجم العين مادة (عسقل).

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٥٩٦.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو للجيم بن صعب في شرح التصريح ٢٢/٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/٢٩٦ ولسان العرب ٦/٣٠٦ مادة(رقش)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٣١، والخصائص ٢/١٧٨.

للسُّقوط، وهذه لا تسقط؛ لا يقال: «سَقْياً زيداً» ولا «جَدْعاً إياه» خلافاً لابن الحاجِب ذكره في شرح المفصّل؛ ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلّق بالاستقرار، لأن الفعل لا يُوصَفُ فكذا ما أقيم مُقَامه، وإنما هي لام مُبَيّنة للمدعُوّ له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياقٍ أو غيره، أو مؤكِّدة للبيان إن كان معلوماً؛ وليس تقديرُ المحذوف «أعني» كما زعم ابن عصفور، لأنّه يتعدّى بنفسه، بل التقدير: إرادتي لزيد.

وينبني على أن هذه اللام ليست متعلّقة بالمصدر أنه لا يجوز في «زَيْدٌ سَقْياً له» أن ينصب «زيد» بعامل محذوف على شريطةِ التفسير، ولو قلنا إن المصدرَ الحالَّ محلَّ فعل دون حرف مصدريّ يجوز تقديمُ معموله عليه؛ فتقول: «زيداً ضَرْباً» لأن الضَّمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته. وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨] كونَ «الذين» في موضع نصب على الاشتغال فوهَمٌ.

وقال ابن مالك في شرح بابِ النَّعت من كتاب التَّسهيل: اللام في «سَقْياً لك» متعلّقة بالمصدر، وهي للتَّبْيين، وفي هذا تَهافُت، لأنَّهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتَّبْيين فإنما يُريدون بها أنها متعلِّقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثالُ المبيِّنة للفاعلية «تَبًّا لزيد، ووَيحاً له» فإنهما في معنى: خَسِرَ وهَلَكَ. فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلُّها الرفع، ولا تَبيين، لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تَبًّا له ووَيْحٌ» فنصبتَ الأول ورفعتَ الثاني لم يجز، لتخالف الدَّليل والمدلول عليه، إذ اللام في الأول للتَّبْيين، واللام المحذوفة لغيره.

واختُلِف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٥ ـ ٣٦]، فقيل: اللام زائدة، و«ما» فاعل. وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى «البعث» أو «الإِخراج» فاللام للتَّبيين. وقيل: «هيهات» مبتدأ بمعنى البعد، والجارّ والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] فيمن قرأ بهاءٍ مَفْتُوحَة وياءٍ ساكنة وتاءٍ مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فـ «هيت»: اسْمُ فعل، ثم قيل: مسمّاه فعل ماض أي: تهيّأت، فاللام متعلِّقة به كما تتعلّق بمُسَمّاه لو صرح به؛ وقيل: مسمّاه فعل أمر بمعنى «أقبل» أو «تعال»، فاللام للتَّبيين، أي: إرادتي لك، أو أقول لك. وأمَّا مَنْ قرأ: ﴿هِئْتُ﴾ مثل «جِئْتُ»، فهو فعل بمعنى: تهيّأت، واللام متعلِّقة به. وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التّاء ضمير المخاطَب، فاللام للتَّبيين مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهيئه تَيَسُّرُ

انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾ [يوسف: ٢٣]، فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثُبوتها واتّجاهها. ويحتمل أنها أصل قراءة هشام ﴿هِيْتَ﴾ بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه ـ الظاهر أن «لها» من قول المتنبي [من البسيط]:

١٦٨ ـ لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَـهَـا الْـمَـنَـايَـا إِلَـى أَرْوَاحِـنَـا سُـبُـلاَ[(١)]

جار ومجرور متعلّق بـ «وجدت»، لكن فيه تَعَدّي فعل الظّاهر إلى ضميره المتّصل كقولك: «ضربه زيد» وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدّر صفة في الأصل لِـ «سُبُلا» فلما قدّم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: «إلى أرواحنا» كذلك، إذ المعنى: سُبُلاً مسلوكة إلى أرواحنا. ولك في «لها» وجه غريب، وهو أن تقدّره جمعاً لِـ «حَصاة وحَصًى»، ويكون «لها» فاعلاً بـ «وجدت»، و«المنايا» مضافاً إليه، ويكون إثبات اللّهوات للمنايا استعارة، شبهت بشيءٍ يبتلعُ الناس، ويكون أقام «اللُّهَا» مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم.

وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتُها الكسر، وسُلَيم تَفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد تُسكَّن بعد «ثُم»، نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩] في قراءة الكوفيّين وقالون والبزي، وفي ذلك رد على من قال: إنه خاصّ بالشعر.

ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبيّة للجزم بين كَوْنِ الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، أو التماساً كقولك لمن يساويك: «لِيَفْعَلْ فُلاَنٌ كَذَا»، إذا لم تُرِد الاستعلاءَ عليه. وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿ٱتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أي: فيمدّ ونحمل، أو التّهديد، نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وهذا هو معنى الأمر في ﴿ٱعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، وأما ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] فيحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديدَ فيكون مجزوماً، ويتعيَّن الثاني في اللام الثانية في قراءة مَنْ سكَّنها، فيترجَّح بذلك أن تكون اللام الأُولى كذلك، ويؤيّده أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٦]؛ وأما ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ﴾ [المائدة: ٤٧] فيمن قرأ

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبي في خزانة الأدب ١/١٣٦، والإيضاح ص ٣٧٤.

بسكون اللام فهي لام الطلب، لأنه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام ـ وهو حمزة ـ فهي لام التعليل، لأنه يفتح الميم.

وهذا التَّعليل إما معطوف على تعليلٍ آخر مُتَصَيَّد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور؛ ومثله ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا﴾ [الصافات: ٦ ـ ٧]، لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينةً وحفظاً، وإما متعلّق بفعل مقدّر مؤخّر، أي: ليحكم أهلُ الإنجيل بما أنزل الله أنزله؛ ومثله: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [الجاثية: ٢٢]، أي: وللجزاء خلقهما؛ وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، أي: وأرَيْناهُ ذلك؛ وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١]، أي: وخلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوعُ فعلِ الطَّلبِ فاعلاً مُخَاطباً استغنى عن اللام بصيغة «افْعَلْ» غالباً، نحو: «قُمْ» و«اقْعُدْ»؛ وتجب اللام إن انْتَفَت الفاعليّة، نحو: «لِتُعْنَ بحاجتي»، أو الخطاب، نحو: «لِيَقُمْ زَيْد»، أو كلاهما، نحو: «لِيُعْنَ زَيْدٌ بحاجتي». ودخول اللام على فعلِ المتكلم قليلٌ، سواء أكان المتكلّم مفرداً، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: قومُوا فَلأُصَلِّ لكم»، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]. وأقلُّ منه دخولُها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨]، وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ».

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملُها كقوله [من الطويل]:

١٦٩ ـ فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي ومُدَّتِي، وَلٰكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ[1]

وقوله [من الوافر]:

١٧٠ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا[2]

أي: «لِيَكُنْ» و«لِتَفْدِ»، و«التَّبال»: الوبَال، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل «تَقْوى».

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١١٢، ورصف المباني ص ٢٥٦، وسر صناعة الأعراب ص ٣٩٠، وشرح شواهد المغني ص ٥٩٧.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥، وله وللأعش في خزانة الأدب ٩/١١ وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٥/٦١، وبلا نسبة في شرح شواهد الفصل ٧/٣٥.

ومنع المبرد حَذْفَ اللام وإبقاء عملها حتّى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يُعْرَف قائله، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «يَغْفِرُ لَكَ»، و«يَرْحَمُكَ اللَّهُ» وحُذِفت الياء تخفيفاً، واجتُزِىء عنها بالكسرة كقوله [من الوافر]:

١٧١ ـ [فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ] دَوَامِي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[1]

قال: وأما قوله[من الطويل]:

١٧٢ ـ عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشي،

لَكِ الْوَيْلُ، حُرَّ الْوَجْهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكَى[2]

فهو على قُبْحِه جائز؛ لأنه عَطْفٌ على المعنى إذ «اخمشي» و«لْتَخْمِشي» بمعنى واحد.

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائيُّ في الكلام، لكن بشرط تقدُّم «قُلْ»، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموها؛ ووافَقَه ابنُ مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري كقوله [من الرجز]:

١٧٣ ـ قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا[3]

أي: لِتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة لتمكُّنِهِ من أن يقول: «إيذن»، اهـ.

قيل: وهذا تخلُّص من ضرورةٍ لضرورةٍ، وهي إثبات همزة الوَصْل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما بيتان لا بيت مُصَرَّع؛ فالهمزة في أول البيت لا في حَشْوه؛ بخلافها في نحو قوله [من السريع]:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمضرس بن ربعي في شرح أبيات سيبويه ١/٢٦، ولسان العرب ١٣/ ٨١ مادة (ثمن)، وله وليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغني ص ٥٩٨ ولسان العرب ٥/ ٣٢٠ مادة (جزز) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٠، وخزانة الأدب ١/ ٢٤٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتم بن نويرة في ديوانه ص ٨٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٩ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٣٢، ورصف المباني ص ٢٢٨.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢٥، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤ ـ ١٠٦.

١٧٤ ـ لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلا خُلَّةً إتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[١]

والجمهورُ على أن الجزم في الآية مثلُه في قولكَ: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ». وقد اختُلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطَّلَبِ، لِمَا تَضَمَّنه من معنى «إن» الشرطيّة كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

والثاني للسيرافي والفارسي، أنه بالطلب لنيابته مَنَابَ الجازم الذي هو الشرط المقدَّر، كما أن النَّصب بـ «ضَرْباً» في قولك «ضَرْباً زَيْداً» لنيابته عن «اضْرِبْ»، لا لتضمنه معناه.

والثالث للجمهور، أنه بشرطٍ مُقَدَّر بعد الطلب.

وهذا أرْجَحُ من الأوّل، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً إن تضمينَ الفعل معنى الحرف إمَّا غيرُ واقعٍ أو غيرُ كثيرٍ.

ومن الثاني، لأن نائبَ الشيء يؤدِّي معناه، والطلبُ لا يؤدِّي معنى الشَّرط.

وأبطل ابنُ مالك بالآية أن يكونَ الجزمُ في جواب شرطٍ مقدّر، لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلَّف أحَدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع.

وأجاب ابنُه بأن الحكم مُسْنَد إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد؛ فيحتمل أن الأصل: يُقِمْ أكثرهم، ثم حُذِف المضافُ وأنيبَ عنه المضافُ إليه فارتفع واتَّصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلِصينَ منهم، وكلُّ مؤمنٍ مُخْلِص قال له الرسولُ أقِمِ الصلاة أقامها.

وقال المبرّد: التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب «أقيموا» المقدّر، لا في جواب «قُلْ».

ويردُّه أن الجواب لا بدَّ أن يخالف المُجاب: إما في الفعل والفاعل، نحو: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ»، أو في الفعل، نحو: «أسْلِم تَدْخُلِ الجنة»، أو في الفاعل، نحو: «قُمْ أَقُمْ». ولا يجوز أن يتوافَقَا فيهما، وأيضاً فإن الأمر المقدَّر للمُواجهة، ويُقيموا للغيبة.

---

(١) البيت من البحر السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرادس في تخليص الشواهد ص ٤٠٥، الدرر ٦/ ١٧٥ ـ ٣١٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٠، شرح ديوان المرزوقي ص ٧٥.

وقيل: «يُقيموا» مبنيّ؛ لحلوله محل «أقيموا»، وهو مبني، وليس بشيء.

وزعم الكوفيُّون وأبو الحسن أن لام الطلب حُذِفَتْ حذفاً مستمرّاً في نحو: «قم» و«اقعدْ» وأن الأصل: «لِتَقُمْ» و«لِتَقْعُد»، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حَرْفُ المضارعة.

وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنًى حَقُّه أن يُؤَدَّى بالحرف، ولأنه أخو النَّهي ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِع لتقييد الحدث بالزَّمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله [من الخفيف]:

١٧٥ ـ لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ [كَيْ لِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسلمينَا][1]

وكقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، وفي الحديث: «لتأخُذوا مَصَافَّكم»؛ ولأنك تقول «اغزُ»، و«اخشَ»، و«ارمِ» وَ«اضربَا»، و«اضربُوا» و«اضربِي»، كما تقول في الجزم؛ ولأن البناء لم يُعْهد كونُه بالحذف؛ ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجرَّدة عن الزمان كـ «بعت» و«أقسمت» و«قبلت»؛ وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرُّدَهَا عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو: «قُمْ»، لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل فعليَّتُهُ، فإذا أُدعى أن أصله: «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل.

وأما اللام غير العاملة فسبع:

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيدُ مضمون الجملة، ولهذا زَحْلَقُوها في باب «إنَّ» عن صَدْر الجملة كراهِيَةَ ابتداء الكلام بمؤكِّدَيْن، وتخليصُ المضارع للحال. كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣]، فإن «الذهاب» كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدُّمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثرُهُ؛ والجواب أنَّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلةَ الحاضر المُشاهَد، وأن التقدير: قَصْدُ أن تذهبوا، والقصد حال، وتقديرُ أبي حيان: قَصْدُكم أن تذهبوا، ورَدُّوهُ بأنه يقتضي حذف الفاعل، لأن ﴿أَن تَذْهَبُواْ﴾ [يوسف: ١٣] على تقديره منصوب.

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢٥، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤ ـ ١٠٦

وتدخل باتّفاقٍ في موضعين، أحدهما: المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، والثاني بعد «إنّ». وتدخلُ في هذا الباب على ثلاثةٍ باتفاق: الاسم، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، والمضارع لشبهه به، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، والظرف، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝﴾ [القلم: ٤]؛ وعلى ثلاثةٍ باختلافٍ:

أحدها: الماضي الجامد، نحو: «إنَّ زَيْدَاً لعَسَى أنْ يَقُومَ»، أو «لَنِعْمَ الرجل»، قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالَفَه الجمهور.

والثاني: الماضي المَقْرون بـ «قَدْ»، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالَفَ في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني، وقالا: إذا قيل: «إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ» فهو جوابٌ لِقَسمٍ مقدَّر.

والثالث: الماضي المتصرِّف المجرَّد من «قد»، أجازه الكسائي وهشام على إضمارِ «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتَى تقدَّم فعلُ القلب فُتِحت همزة «أنّ» كـ «علمت أنَّ زَيْداً لَقَامَ» والصواب عندهما الكسر.

واختُلف في دخولها في غير باب إن على شيئين:

أحدهما خبر المبتدأ المتقدِّم، نحو: «لَقَائِمٌ زَيْدٌ»، فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وإن كان في أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

الثاني: الفعلي، نحو: «ليَقُومُ زيد»، فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي «الماضي الجامد»، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]، وبعضهم المتصرِّف المقرون بـ «قَدْ»، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَاتِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧]؛ والمشهورُ أن هذه لام القَسمِ. وقال أبو حيان في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾ [البقرة: ٦٥]: هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التَّوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسَمٌ مقدَّر وأن لا يكون، ا هـ.

ونصَّ جماعةٌ على منع ذلك كله. قال ابن الخباز في شرح الإيضاح: لا تدخل لامُ الابتداء على الجمل الفعليَّة إلا في باب «إنَّ»، ا هـ.

وهو مقتضى ما قدَّمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضاً قول الزمخشري. قال في تفسير ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]: لام الابتداء لا تدخلُ إلاّ على المبتدأ والخبر؛ وقال في ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدِّرها

لامَ القسم، لأنها عنده ملازمة للنون؛ وكذا زعمَ في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥] أن المبتدأ مقدر، أي: ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدَّر بعدها ففاسِد من جهات:

إحداها: أن اللام مع الابتداء كـ «قَدْ» مع الفِعْل و«إنَّ» مع الاسم، فكما لا يُحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم.

والثانية: أنه إذا قُدِّر المبتدأ في نحو: «لسوف يقوم زيد» يصير التَّقدير: لَزيْد سوفَ يقومُ زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.

والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام، اهـ.

وفي الوجهين الأخيرين نظر، لأنَّ تكرار الظاهر إنما يَقْبُحُ إذا صرح بهما، ولأن النحويين قَدَّرُوا مبتدأ بعد الواو في نحو: «قمت وأصُكُّ عَيْنَه»، وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، وبعد اللام في نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]، وكل ذلك تقديرٌ لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعة في ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]: إن التقدير لَهُما ساحرانِ، فحُذِف المبتدأ وبَقِيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو: «لَقائِمٌ زيدٌ».

وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تَكَلُّفَيْنِ لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخَلْعُ اللام عن معنى الحال، لئلاّيجتمع دليلاَ الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، ونَظَّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في «يا لله»، وقوله إن لام القَسَم مع المضارع لا تُفارِق النون ممنوع، بل تارةً تجبُ اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ومع كون الفعل للحال نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]. وإنّما قدّر البصريُّون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قَصَدَ الحال أن يُقْسِم إلا على الجملة الاسمية، وتارةً يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي نحو: ﴿تاللَّهِ تَفْتَؤُ﴾ [يوسف: ٨٥]، وتارة يجبان، وذلك فيما بقي نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

* * *

مسألة ـ للام الابتداء الصَّدرية، ولهذا عَلَّقَتِ العاملَ في «علمتُ لَزَيْد منطلق»،

ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: «زَيْدٌ لأنا أُكْرِمُه»، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: «لَزَيْدٌ قَائم»، والمبتدأ في نحو: «لَقَائِمٌ زَيْدٌ» فأما قولُه [من الرجز]:

١٧٦ - أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ][(١)]

فقيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء والتقدير لهي عجوز؛ وليس لها الصَّدْرية في باب «إن» لأنها فيه مُؤَخَّرَةٌ من تقديم، ولهذا تسمى اللام المُزَحْلِقة، والمزحلَقَة أيضاً، وذلك لأن أصل «إنَّ» زيداً لَقائم» «لإن زيداً قائم»، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخَرُوا اللام دون «إن» لئلا يتقدم معمولُ الحرف عليه، وإنما لم نَدَّع أن الأصل «إنَّ لَزَيْداً قائم» لئلا يحول ما له الصدرُ بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدّمة على «إنَّ» في نحو قوله [من الطويل]:

١٧٧ - [ألا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى] لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمِ[(٢)]

ولاعتبارهم حكم صَدْرِيَّتها فيما قبل «إن» دون ما بعدها، دليلُ الأول أنها تمنع من تسلّطِ فعل القلب على أن ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١] بل قد أثَّرَتْ هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي [من الكامل]:

١٧٨ - فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وإخَالُ إنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ[(٣)]

الأصل: إني لَلاَحق، فحُذِفت اللام بعدما عَلَّقت «إخالُ». وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نُسِخ لفظه وبقيَ حكمه. ودليلُ الثاني أن عمل «إن» يتخطّاها، تقول: «إنَّ في الدار لزيداً»، و«إنَّ زيداً لقائم»، وكذلك يتخطّاها عملُ العامل بعدها، نحو: «إنَّ زَيداً طَعَامَكَ لآكِلٌ». ووهم بدر الدين ابن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديات: ١١].

* * *

تنبيه - «إنَّ زيداً لقام، أو ليقومَن» اللام جوابُ قسم مقدَّرٍ، لام الابتداء، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها؛ فإن قلت: «لقد قام زيد» فقالوا: هي لام

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٣٧٨، وجمهرة اللغة مادة (بر).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة /أتن/.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي ذؤيب في لسان العرب، مادة (نصب)، وفي تاج العروس مادة (نصب)، واتفاق المباني ص ١٨٩.

الابتداء، وحينئذٍ يجبُ كسرُ الهمزة، وعندي أن الأمرين محتملان.

* * *

فصل

وإذا خُفِّفت «إنَّ»، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝﴾ [الطارق: ٤]، فاللام عند سيبويهِ والأكثرين لامُ الابتداء أفادت - مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع لِلْحال - الفرقَ بين «إنِ» المخففة من الثقيلة و«إن» النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أَن كانت جائزة، اللَّهم إلا أن يدلَّ دليلٌ على قصد الإثبات، كقراءة أبي رجاء: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥] بكسر اللام، أي: لِلَّذِي، وكقوله [من البسيط]:

١٧٩ - إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ   لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ تَوْدِيعِ(١)

ويجب تركُها مع نفي الخبر كقوله [من الطويل]:

١٨٠ - إنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ،   وَإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ(٢)

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنَّها لام غير لام الابتداء، اجتُلِبت للفرق. قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننتُ أن فلاناً نحويٌّ مُحْسن، حتى سمعتُه يقول: إن اللام التي تصحب «إن» الخفيفة هي لامُ الابتداء، فقلت له: أكثر نحويِّي بغداد على هذا، ا هـ.

وحجّةُ أبي عليٍّ دخولُها على الماضي المتصرِّف، نحو: «إنْ زَيْدٌ لَقَامَ»، وعلى منصوبِ الفعل المؤخَّر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وكلاهما لا يجوز مع المشدّدة.

وزعم الكوفيُّون أن اللام في ذلك كله بمعنى «إلاّ»، وأن «إنْ» قبلها نافية، واستدلّوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله [من البسيط]:

١٨١ - أمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ،   وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ(٣)

---

(١) البيت من البحر البسيط، ولم أجده. (٢) البيت من البحر الطويل، ولم أجده.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في كتاب العين ٨/ ٣٩٧.

وعلى قولهم يُقال: «قَدْ عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً» بكسر الهمزة لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تُعَلِّق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتَحُ.

القسم الثاني: اللام الزائدة، وهي الدَّاخلة في خبر المبتدأ في نحول قوله [من الرجز]:

١٨٢ ـ أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ][1]

وقيل: الأصل: لهي عجوز، وفي خبر «أنّ» المفتوحة كقراءة سعيد بن جُبَير: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة، وفي خبر «لكن» في قوله [من الطويل]:

١٨٣ ـ [يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي] وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[2]

وليس دخولُ اللام مقِيساً بعد «أنَّ» المفتوحة خلافاً للمبرّد، ولا بعد «لكنّ» خلافاً للكوفيّين، ولا اللام بعدَهما لام الابتداء خلافاً له ولهم. وقيل: اللامان للابتداء على أنَّ الأصل: «لكنْ إنّني»، فحُذفت همزة «إنَّ» للتخفيف، ونون «لكن» لذلك لثقلِ اجتماع الأمثال، وعلى أن «ما» في قوله [من البسيط]:

١٨٤ ـ [أمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ[3]

استفهام، وتمَّ الكلام عند «أبان» ثم ابتُدِىء: لمن أعلاج، أي بتقدير: لهو من أعلاج، وقيل: هي لام زيدت في خبر «ما» النافية، وهذا المعنى عكسُ المعنى على القولين السابقين.

ومِمّا زيدَتْ فيه أيضاً خبرُ زَال في قوله [من الطويل]:

١٨٥ ـ وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى، لَدُنْ أنْ عَرَفْتُهَا،

لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ[4]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤، وجواهر الأدب ص ٨٧، وخزانة الأدب ١٦/١، والدرر ٢/ ١٨٥.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٤٣، وخزانة الأدب ٣٢٨/١٠، والدرر ١٨٨/٢ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٧.

وفي المفعول الثاني لِـ «أرى» في قول بعضهم «أرَاكَ لَشاتِمي»، ونحو ذلك. قيل: وفي مفعول «يدعو» من قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣] وهذا مردود، لأنَّ زيادة هذه اللام في غاية الشُّذوذ فلا يليقُ تخريج التنزيل عليه. ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدهما هذا، وهو أنَّها زائدة، وقد بينَّا فساده؛ والثاني أنها لام الابتداء، وهو الصَّحيح. ثم اختلف هؤلاء، فقيل: إنها مقدّمة من تأخير، والأصل: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقربُ من نفعه، فـ «مَنْ»: مفعول، و«ضره أقرب»: مبتدأ وخبر، والجملة صلة لمن؛ وهذا بعيد، لأنَّ لام الابتداء لم يُعْهَد فيها التقدُّمُ عن موضعها. وقيل: إنها في موضعها، وإن «مَنْ» مبتدأ، و«لبئسَ المولى» خبرها، لأن التقدير: لبئسَ المولى هو، وهو الصَّحيح؛ ثم اختلف هؤلاء في مطلوب «يَدْعُو» على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا مطلوب لها، وأنَّ الوقفَ عليها، وأنها إنما جاءت توكيداً لـ «يدعو» في قوله: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾ [الحج: ١٢]، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرَّتين؛ إذ الأصل عدمُ التوكيد، والأصل أن لا يُفْصَلَ المؤكّد من توكيده ولا سيَّما في التوكيد اللفظيّ.

والثاني: أنَّ مطلوبه مُقَدَّم عليه، وهو: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ﴾ [الحج: ١٢] على أن ذلك موصول، وما بعده صلةٌ وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد؛ وهذا الإعرابُ لا يستقيمُ عند البصريين، لأنَّ «ذا» لا تكونُ عندَهُمْ موصولَةً إلاَّ إذا وقعت بعد «ما» أو «مَن» الاستفهاميَّتَيْنِ.

والثالث: أنَّ مطلوبه محذوفٌ، والأصلُ يعدوه، والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضَّلال البعيد مَدْعُوّاً.

والرابع: أن مَطْلوبهُ الجملة بعده، ثم اختلَف هؤلاءِ على قَوْلَين: أحدهما: أن «يدعو» بمعنى «يقول»، والقول يقع على الجمل. والثاني: أن «يدعو» مَلْموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب. ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أن معناه «يظنّ» لأن أصل «يدعو» معناه يُسَمّي، فكأنه قال: يُسمّي مَنْ ضرُّه أقربُ من نفعهِ إلٰهاً، ولا يصدر ذلك عن يقينِ اعتقاد، فكأنه قيل: يظنُّ، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدّرنا؛ والثاني: أن معناه يزعُم، لأن الزعم قول مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولُكَ: «لَئِن قامَ زَيدٌ أقم، أو فأنَا أقوم»، أو «أنت ظالم لئن

فعلت»، فكل ذلك خاصٌّ بالشعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

الثالث: لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لام جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولام جواب «لولا»، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ولام جواب القسم، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وزَعَم أبو الفتح أن اللام بعد «لَوْ» و «لَوْلاَ» و «لَوْمَا» لام جواب قَسَم مقدَّر، وفيه تَعَسُّف. نعم الأولى في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] أن تكون اللام لام جواب قسَم مقدر، بدليل كون الجملة اسميَّة، وأما القول بأنها لامُ جواب «لو» وأن الاسميَّة استعيرت مكان الفعليَّة كما في قوله [من الوافر]:

١٨٦ - وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ   مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[1]

ففيه تعسُّف. وهذا الموضع مما يدلّ عندي على ضعف قول أبي الفتح، إذ لو كانت اللامُ بعد «لو» أبداً في جواب قَسَم مقدَّر لكثر مجيء الجواب بعد لو جملة اسمية نحو: «لَوْ جَاءَنِي لأَنَا أُكْرِمُهُ» كما يكثر ذلك في باب القسم.

الرَّابع: اللامُ الدَّاخِلَة على أداةِ شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَم قبلها، لا على الشرط، ومن ثَمَّ تُسمّى اللام المُؤْذِنة، وتسمى المُوطِّئة أيضاً؛ لأنها وَطَّأت الجواب للقسم، أي مَهَّدَتْه له، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢]. وأكثر ما تدخل على «إنْ»، وقد تدخل على غيرها، كقوله [من الكامل]:

١٨٧ - لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ،   وَلَتُجْزَيَنَّ إذا جُزِيتَ جَمِيلا[2]

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] أن لا تكون مُوطِّئة و «ما» شرطية: بل للابتداء و «ما» موصولة، لأنه حَمْلٌ على الأكثر.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٣٢٠ وخزانة الأدب ١٢٠/٥، والدرر ١٥٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص١٣٧، وخزانة الأدب ٣٣٨/١١، والدرر ٢٤٠/٤.

وأغرب ما دخلت عليه «إذ»، وذلك لشبهها بـ «أنْ»، وأنشد أبو الفتح [من الكامل]:

١٨٨ - غَضِبَتْ عَلَيَّ لأَنْ شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ، فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ[(١)]

وهو نظيرُ دخولِ الفاء في: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، شُبِّهت «إذ» بـ «إنْ» فدخلت الفاء بعدَها كما تدخل في جواب الشرط؛ وقد تُحذف مع كون القسم مقدراً قبلَ الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقول بعضهم: ليس هُما قَسَم مقدَّر وإن الجملة الاسميَّة جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله [من البسيط]:

١٨٩ - مَنْ يَفعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ][(٢)]

مردود؛ لأنَّ ذلك خاصّ بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] فهذا لا يكون إلا جواباً لِلْقَسم، وليست موطِّئة في قوله [من الطويل]:

١٩٠ - لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ، كَمَا أَرَى، تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَى فَلَلْمَوتُ أَرْوَحُ[(٣)]

وقوله [من الطويل]:

١٩١ - لَئِنْ كانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيومَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا[(٤)]

وقوله [من البسيط]:

١٩٢ - أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفِدَا، قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كانَ الرَّحِيلُ غَدَا[(٥)]

بل هي في ذلك كلِّه زائدة كما تقدَّمت الإشارة إليه؛ أمّا الأوّلان فلأنَّ الشرطَ قد أُجيبَ بالجملةِ المقرونة بالفاءِ في البيت الأول، وبالفعلِ المجزوم في البيت الثاني؛ فلو

---

(١) البيت من الكامل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٩١، وله أو لأعرابي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٣٣٨، والدرر ٤/ ٢٤١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وله ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩ - ٥٢ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩ - ٥٢ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٢١٩، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٨، وشرح شواهد المغني ص ٦٠٩.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لزهير بن جناب في إصلاح المنطق ص ٣١٦، والأغاني ١٨/ ٣٠٧ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٩٩ وسرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

(٥) البيت من البسبط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٩١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٠، وشرح المفصل ١١/ ٣٢٨.

كانتِ اللام للتَّوطِئة لم يُجَب إلاّ القَسم؛ هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفرّاء، فزعم أن الشَّرْطَ قد يُجَاب مع تقدُّم القسم عليه؛ وأما الثالث فلأن الجوابَ قد حُذف مدلولاً عليه بما قبل «إنْ»، فلو كان ثَمَّ قَسَم مقدَّر لزم الإِجحاف بحذف جوابين.

الخامس: لام «أل» كـ «الرَّجُل»، و «الحارِث»، وقد مضى شرحها.

السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدَّلالة على البعد أو على توكيده، على خلافٍ في ذلك، وأصْلُها السكون كما في «تِلْكَ» وإنما كُسِرت في «ذَلِكَ» لالتقاء الساكنين.

السابع: لام التعجُّب غير الجارَّة، نحو: «لَظَرُفَ زَيْدٌ وَلَكَرُمَ عَمْرو»، بمعنى: ما أظْرَفه! وما أكْرَمَه! ذكره ابن خَالَوَيْهِ في كتابه المسمّى بالجمل؛ وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما لامُ جواب قَسَم مقدر.

● **(لا)**: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون **عاملة عمل «إنّ»**، وذلك إن أُريد بها نفيُ الجنسِ على سبيل التَّنصِيص، وتُسمّى حينئذٍ تبرئة، وإنما يظهر نصبُ اسمها إذا كان خافضاً، نحو: «لا صَاحِبَ جُودٍ مَمْقُوتٌ»، وقول أبي الطيب [من الطويل]:

١٩٣ ـ فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ٱبْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَدٍ إلاّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ[1]

أو رافعاً، نحو: «لا حَسَناً فِعْلُه مذموم»، أو نَاصباً، نحو: «لا طَالِعاً جبلاً حاضر» ومنه: «لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا» وقول أبي الطيب [من المنسرح]:

١٩٤ ـ قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ، فَلاَ أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوِّدُهَا[2]

ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عاملة عملَ «ليس».

وتخالف «لا» هذه «إنّ» من سبعة أوجه:

أحدها: **أنها لا تعمل إلا في النكرات.**

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبْنَى، قيل: لتضمُّنه معنى «مِن» الاستغراقية؛ وقيل: لتركيبه مع «لا» تركيبَ «خمسَةَ عَشَرَ»، وبناؤه على ما يُنْصَب به لو

(١) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٤٧، وتاج العروس مادة (لا).

(٢) البيت من المنسرح، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ١٩، وتاج العروس مادة (لا).

كان معرباً؛ فيُبنى على الفتح في نحو: «لا رَجُلَ، ولا رجال»، ومنه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣]؛ وعلى الياء في نحو: «لا رَجُلَيْنِ»، و «لا قَائِمينَ»، وعن المبرّد أن هذا معربٌ لبعده بالتثنية والجمع عن مشابَهةِ الحرف؛ ولو صحَّ هذا للزمَ الإعرابُ في «يا زَيْدَانِ»، وَ «يا زَيْدُونَ» ولا قائل به؛ وعلى الكسرة في نحو: «ولا مُسْلِمَات» وكان القياس وجوبُهَا ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرْجَحُ، لأنها الحركة التي يستحقُّها المركب، وفيه رَدٌّ على السيرافي، والزجّاج إذْ زَعَمَا أن اسم «لا» غير العامل معرب، وأن ترك تنوينه للتَّخْفِيف.

ومثلُ «لا رجل» عند الفرّاء «لا جَرَم»، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، والمعنى عنده: لا بُدَّ من كذا، أو: لا مَحَالَةَ في كذا، فحُذِفت «مِنْ» أو «في»؛ وقال قطرب: «لا» رَدٌّ لما قبلها، أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدىء ما بعده، و «جَرَم»: فعل، لا اسم، ومعناه وَجَبَ وما بعده فاعل. وقال قوم: «لا» زائدة، وجَرَمَ وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب؛ وردَّه الفراء بأن «لا» لا تزاد في أول الكلام؛ وسيأتي البحث في ذلك.

والثالث: أن **ارتفاعَ خبرها عند إفراد اسمها**، نحو: «لا رَجُلَ قائم» بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفشُ والأكثرون؛ ولا خلافَ بين البصريين في أن ارتفاعَهُ بها إذا كانَ اسمُها عاملاً.

الرابع: أن **خبرَها لا يتقدَّمُ على اسمها** ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنه **يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها قبلَ مُضِيّ الخبر وبعدها**؛ فيجوز رفع النَّعت والمعطوف عليه، نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيها»، و «لا رَجُلَ وامْرَأَةٌ فيها».

السادس: أنه **يجوز إلغاؤها إذا تكرَّرت**، نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بالله»؛ ولك فتحُ الاسمينِ، ورفعُهما، والمُغَايَرَةُ بينهما، بخلاف نحو قوله [من المنسرح]:

١٩٥ ـ إنَّ مَحَلاً وَإنَّ مُرْتَحَلاَ وإن فِي السَّفْرِ إنْ مَضَوْا مَهَلاَ[1]

فلا مَحيدَ عن النصب.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢ ـ ٤٥٩ والدرر ٢/ ١٧٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٧.

والسابع: أنه **يكثر حذف خبرها إذا علم**، نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، وتميم لا تذكره حينئذٍ.

الثاني: أن تكون عاملةً عمل «ليس»، كقوله [من مجزوء الكامل]:

١٩٦ ـ مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيـرَانِـهَـا فَـأنَـا ابْـنُ قَـيْـسٍ لاَ بَـرَاحُ[1]

وإنما لم يُقدِّروها مُهْلة والرفع بالابتداء، لأنها حينئذٍ واجِبَة التَّكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: **أن عملها قليل**، حتى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود.

الثانية: **أن ذكر خبرها قليل**، حتى إن الزجّاج لم يَظْفر به فادَّعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأنَّ خبرها مرفوع، ويردُّه قوله [من الطويل]:

١٩٧ ـ تَعزَّ فلا شَيْءٌ عَلَى الأَرضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى الـلَّـهُ وَاقِـيَـا[2]

وأما قوله [من الطويل]:

١٩٨ ـ نَصَرْتُكَ إذ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ، فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاة حَصِينا[3]

فلا دليل فيه كما توهَّم بعضهم؛ **لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً** و «غير أستثناء.

الثالثة: **أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني وابن الشجري**، وعلى ظاهر قولهما جاء قولُ النابغة [من الطويل]:

١٩٩ ـ وَحلّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أنَا باغِياً سِـوَاهَـا وَلاَ عَـنْ حُـبِّـهـا مُـتَـرَاخِـيَـا[4]

وعليه بنى المتنبي قوله [من الطويل]:

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن ناشب، أو لسعد بن مالك في تاج العروس مادة (لا).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٨٩، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، وجواهر الأدب ص ٢٣٨ والدرر ٢/١١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٣، وجواهر الأدب ص ٢٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧١، والأشباه والنظائر ٨/١١٠، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، وخزانة الأدب ٣/٣٣٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧.

٢٠٠ ـ إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى
فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا[1]

تنبيه ـ إذا قيل: «لا رَجُلَ في الدار» بالفتح تعيَّن كونُها نافيةً للجنس، ويقال في توكيده «بل امرأة»؛ وإن قيلَ بالرفع تعيَّن كونها عاملةً عملَ «ليس»، وامتنع أن تكون مُهْمَلة، إلا إذا تكرَّرت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوَحْدَة، ويقال في توكيده على الأول «بل امرأة» وعلى الثاني «بل رجلان، أو رجال».

وغَلِطَ كثير مِن الناس، فزعموا أن العامِلَة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية لِلوَحْدَة لا غير، ويَرُدُّ عليهم نحوُ قولِهِ [من الطويل]:

٢٠١ ـ تَعَزَّ فَلاَ شيء عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[2]

وإذا قيل: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمل كونُ «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إنَّ»، ثم أُلغيت لتكرارها، فيكون ما بعدَها مرفوعاً بالابتداء؛ وأن تكون عاملةَ عمل «ليس»، فيكون ما بعدَها مرفوعاً بها. وعلى الوجهين فالظَّرفُ خبر عن الاسمين إن قُدِّرت «لا» الثانية تكراراً للأولى وما بعدَها معطوفاً؛ فإن قدِّرت الأولى مهملةً والثانية عاملةً عمل «ليس» أو بالعكس، فالظَّرف خبرٌ عن أحدهما، وخبر الآخر محذوفٌ كما في قولك: «زيدٌ وعمرو قائم»، ولا يكون خبراً عنهما، لئلاّ يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارُد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيتٍ ولا مَصابِيحَ» بالفتح ـ احتمل كونُ الفتحة بناءً مِثْلُها في «لا رِجَالَ»، وكونها علامة للخفض بالعطف، و «لا» مُهْمَلة. فإن قُلْتَهُ بالرفع احتمل كونُ «لا» عاملة عمل «ليس»، وكونها مهملة والرَّفع بالعطف على المَحَلّ.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ [يونس: ٦١] فظاهر الأمر جواز كون «أصغر» و «أكبر» معطوفَيْنِ على لفظ «مثقال» أو على محلّه، وجواز كون «لا» مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عملَ «ليس»؛ ويُقَوِّي العطفَ أنه لم يُقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿عَٰلِمِ الْغَيْبِ لَا

(١) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٤١٩، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩، والجنى الداني ص ٢٩٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٠٨.

(٢) تقدم تخريجه.

يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبا: ٣] الآيَةَ، إلاَّ بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ «مثقال»، ولكن يُشْكل عليه أنه يفيد ثبوتَ العُزوب عند ثُبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت: «ما مَرَرْتُ برَجُلٍ إلاّ في الدَّارِ» كان إخباراً بثبوت مُرُورك برجلٍ في الدار؛ وإذا امتنع هذا تعيَّنَ أن الوقف على ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]، وأن ما بعدها مستأنف؛ وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ، وأن الوقف على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، وأنه إنما لم يجيء فيه الفتحُ إتباعاً للنقل؛ وجوَّز بعضُهم العطفَ فيهما على أن لا يكون معنى «يعزب»: يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدَّمها إثباتٌ كـ «جاء زيدٌ لا عمرو»، أو أمرٌ كـ «اضْرِبْ زيداً لا عمراً». قال سيبويه: أو نداء، نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمّي»؛ وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم.

الثاني: أن لا تقترنَ بعاطفٍ، فإذا قيل: «جاءني زيدٌ لا بل عمرو» فالعاطف «بل»، و «لا» رَدٌّ لما قبلها، وليست عاطفة. وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمروٌ» فالعاطفَ الواو، ولا توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانعٌ آخر من العطف بلا، وهو تقدُّم النفي، وقد اجتمعا أيضاً في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

والثالث: أن يتعاند مُتعاطِفَاها، فلا يجوز «جاءني رجلٌ لا زيد» لأنه يَصْدق على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة»، ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجّاجي، أجاز: «يقومُ زيدٌ لا عمرو»، ومنع «قام زيدٌ لا عمرو»، وما منَعَهُ مسموعٌ، فَمَنْعُهُ مدفوعٌ، قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٢٠٢ - كـأنَّ دِثَـاراً حَـلَّـقَـتْ بِـلَـبُـونِـهِ عُـقَـابُ تَـنُـوفَـى لا عُـقَـابُ الْـقَـوَاعِـلِ[1]

دِثار: اسمُ راعٍ، وحَلّقت: ذهبت، واللَّبُون: نوق ذوات لَبَن، وتنوفى: جبل عالٍ، والقواعل: جبالٌ صغار. وقوله إن العامل مُقَدَّر بعد العاطف، ولا يقال: «لا قام عمرو» إلاّ على الدُّعاء مردودٌ بأنه لو توقفت صحّةُ العطفِ على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع «ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٤، وجمهرة اللغة ص ٩٤٩، وخزانة الأدب ١١/١٧٧ - ١٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠/٣٨٨، وشرح الأشموني ٢/٤٢٧.

الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نَعَمْ»، وهذه تُحْذف الجملُ بعدها كثيراً، يقال: «أجاءك زيد» فتقول: «لا»، والأصل: لا لم يجيء.

والخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملةً اسمية صَدْرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً، وجب تكرارها.

مثال المعرفة ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، وإنما لم تكرَّر في «لا نَوْلَكَ أَنْ تَفعَل» لأنه بمعنى: لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في «يَذَرُ» حملاً على «يَدَع» لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل في «يَذَر» الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يَوْجَل.

ومثالُ النَّكرة التي لم تعمل فيها لا ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات: ٤٧]، فالتكرار هنا واجبٌ، بخلافه في ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣].

ومثال الفعل الماضي ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١]؛ وفي الحديث «فإنَّ الْمُنْبَتَّ لا أَرْضاً قَطَعَ وَلا ظَهْراً أَبْقى»، وقول الهذلي: «كيف أغرم مَنْ لا شَرِبَ ولا أكل، ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلَّ»؛ وإنما تُرِكَ التَّكرار في «لا شَلَّتْ يَدَاك»، و «لا فَضَّ الله فَاكَ»، وقوله [من الطويل]:

٢٠٣ ـ أَلاَ يَا ٱسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلا زَالَ مُنْهلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[1]

وقوله [من المنسرح]:

٢٠٤ ـ لا بَارَكَ اللَّه في الْغَوانِيَ هَلْ يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ؟[2]

لأن المراد الدُّعاء، فالفعل مستقبَل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قَصْد المُضيّ إلا أنه ليس دعاء قولُك: «والله لا فَعَلْتُ كذا» وقول الشاعر [من البسيط]:

٢٠٥ ـ حَسْبُ الْمُحِبِّينَ في الدُّنْيا عَذَابُهُمْ تَاللَّهِ لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ[3]

وشذّ ترك التَّكرار في قوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٩٩، وتخليص الشواهد ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ والدرر ٢/ ٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٥، وجواهر الأدب ص ٢٩٠.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣، والدرر ١/ ١٦٨، وشرح شواهد المغني ص ٦٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو لمؤمل بن أميل في خزانة الأدب ٨/ ٣٣٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٨٨.

٢٠٦ ـ لا هُمَّ إنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ

٢٠٧ ـ وَكَانَ في جَارَاتِهِ لاَ عَهْدَ لَهْ، وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّىءٍ لاَ فَعَلَهْ[(١)]

زنى: بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله «زنأ» بالهمز بمعنى «ضَيَّق»، وروي بتشديدها، والأصل: زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأناب «على» عن الباء، وقال أبو خِرَاشٍ الهذلي وهو يطوف بالبيت [من الرجز]:

٢٠٨ ـ إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا، وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[(٢)]

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ [البلد: ١١] فإن «لا» مكرّرة في المعنى؛ لأن المعنى: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعم مسكيناً؛ لأنَّ ذلك تفسير للعَقَبة، قاله الزمخشري. وقال الزجّاج: إنّما جاز لأن ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: ١٧] معطوف عليه وداخل في النفي. فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن، انتهى. ولو صحَّ لجاز «لا أكَلَ زيد وشرب». وقال بعضهم: «لا» دعائيّة، دُعاء عليه أن لا يفعل خيراً، وقال آخر: تَحْضيض، والأصل فألا اقتحم، ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبرٍ أو صفةٍ أو حالٍ، نحو: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ»، و «جاءَ زيد لا ضاحكاً ولا باكياً»، ونحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُوم لا بَارِدٍ وَلا كَرِيم﴾ [الواقعة: ٤٣ ـ ٤٤]، ﴿وَفَاكِهَة كَثِيرة لا مَقْطُوعَة وَلاَ مَمْنوعَة﴾ [الواقعة: ٣٢ ـ ٣٣]، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وإن كان ما دخلَتْ عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارُها، نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠]، وإذا لم يَجبْ أن تُكرر في «لا نَوْلَكَ أن تَفعَل» لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فأنْ لا يجب في المضارع أحَقُّ.

ويتخلَّص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابنُ مالك، لصحّة

---

(١) البيتان من الرجز، وهما للحارث بن العيف العبدي في المستقصى ١/٣٧، ولشهاب بن العيف في العباب مادة (زني)، وللعفيف العبدي في اللسان، مادة (زنى).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأمية بن أبي الصلت في الأغاني ٤/ ١٣٥، وطبقات فحول الشعراء ١/٢٦٧، ولأبي خراش الهذلي في لسان العرب مادة (جمم)، وبلا نسبة في المحكم والمحيط الأعظم مادة (جمم)، والإنصاف ١/٧٦.

قولك: «جاء زَيْدٌ لا يتكلَّم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصَدَّر بدليل استقبال.

تنبيه ـ من أَقسام «لا» النافية المعترضَةُ بين الخافض والمخفوض، نحو: «جِئْتُ بِلاَ زَادٍ»، و «غَضِبْتُ من لا شيءٍ»، وعن الكوفيِّين أنها اسم، وأن الجارّ دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإِضافة، وغيرهم يراها حرفاً، ويُسمِّيها زائدة كما يُسمُّون «كان» في نحو: «زَيْدٌ كَانَ فَاضِلٌ» زائدة، وإن كانت مفيدةً لمعنى هو المُضيّ والانقطاع؛ فعُلِم أنهم قد يريدون بالزَّائِد المعترِضَ بينَ شيئينِ مُتَطَالِبَيْنِ، وإن لم يصحَّ أصلُ المعنى بإسقاطه كما في مسألة «لا» في نحو: «غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ»؛ وكذلك إذا كان يفوتُ بفواته معنى كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا» المقترنة بالعاطفة في نحو: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرو»، ويسمّونها زائدة، وليست بزائدة ألبتَّة، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمل أن المراد نفي مجيء كلٍّ منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ «لا» صار الكلام نصًّا في المعنى الأوَّل، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلاَ الامْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢] لمجرَّد التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

تنبيه ـ اعتراضُ «لا» بين الجارّ والمجرور في نحو «غضبت من لا شيءٍ»، وبين النَّاصِبِ والمنصوب في نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وبين الجازِمِ والمجزوم في نحو: ﴿إِن لاَ تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وتَقَدُّمُ معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] الآية، دليلٌ على أنها ليس لها الصَّدْر، بخلاف «ما»، اللهم إلا أن تقع في جواب الْقَسَمِ؛ فإن الحروف التي يُتَلَقَّى بها القسمُ كلها لها الصَّدْر ولهذا قال سيبويه في قوله [من البسيط]:

٢٠٩ ـ آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ][1]

إن التقدير: على حبِّ العراق؛ فحذف الخافض ونصبَ ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعل من باب «زيداً ضربته» لأنَّ التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لـ «آليت» فإن معناهُ: حلفت، وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، والصواب الأول.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص ٩٥، وتلخيص الشواهد ص ٥٠٧، وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤، وبلا نسبة فس أوضح المسالك ٢/ ١٨٠.

الثاني من أوجه «لا»: أن تكون موضوعة لطلب التَّرْكِ، وتختصّ بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقبالَهُ، سواء كان المطلوبُ منه مخاطَباً، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، أو غائباً، نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، أو متكلِّماً، نحو: «لا أَرَيَنَّكَ ههنا» وقوله [من البسيط]:

٢١٠ - لا أعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا [مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارِ](١)

وهذا النوع مما أُقيم فيه المسبَّب مُقَام السبب، والأصل لا تكن ههنا فأراكَ، ومثله في الأمر ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]، أي: وأَغْلِظُوا عليهم ليجدوا ذلك؛ وإنما عدل إلى الأمر بالوُجْدَان تنبيهاً على أنه المقصود بالذات، وأما الإِغلاظ فلم يُقْصَد لذاته، بل ليجدوه؛ وعكسه ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ٢٧]، أي: لا تَفْتَتِنوا بفتنةِ الشيطان.

واختلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] على قولين:

أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل لا تتعرَّضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرُّض إلى النهي عن الإِصابة، لأنَّ الإِصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإِصابة خاصة بالمتعرِّضين، وتوكيد الفعل بالنون واضحٌ لاقترانهِ بحرف الطّلب مثل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ولكن وقوع الطلب صفةً للنكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنةً مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قوله [من الرجز]:

٢١١ - حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ(٢)

الثاني: أنها نافية، واختلَفَ القائلونَ بذلك على قولين: أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول، لأنّ الجملة خبريّة، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً، مثله في قوله [من الطويل]:

٢١٢ - فَلاَ الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا وَلا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ(٣)

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٣.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنمر بن ت ولب في ديوانه ص ٣٨٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٩٨.

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفَصل، وهو فيهما سماعيّ، والذي جَوَّزَه تشبيه «لا» النافية بـ «لا» الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامَّة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكرهُ الزمخشريّ؛ لأنها قد وُصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصَّة بهم؟

والثاني: أن الفعل جوابُ الأمر، وعلى هذا فيكونُ التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذّاً، وممَّن ذكر هذا الوجه الزمخشريّ، وهو فاسِد، لأن المعنى حينئذٍ: فإنكم إن تتَّقوها لا تُصيب الذين ظلموا منكم خاصة؛ وقوله: إن التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردودٌ، لأنَّ الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب. ألا ترى أنك تقدِّر في «ائتني أكرِمْكَ»: إن تأتني أُكْرِمْك. نعم، يصحّ الجوابُ في قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الآية، إذ يصحّ: إن تدخلوالا يحطمنكم، ويصح أيضاً النهيُ على حد «لا أَرَيَنَّكَ ههنا»، وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجمة حالاً، أي: ادخلوها غير محْطُومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعي، وعلى النهي قياسيّ.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبيّة للجزم بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان للتحريم كما تقدّم، أو للتَّنزيه، نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وكونها للدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٢١٣ ـ يَقولُونَ لاَ تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي، وَأَيْـنَ مَـكَـانُ الْـبُـعْـدِ إِلاَّ مَـكَـانِـيَـا؟[١]

وقول الآخر [من الوافر]:

٢١٤ ـ فَلاَ تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو، فَـإِنَّـكَ لَـنْ تَـذِلَّ وَلَـنْ تُـضَـامَـا[٢]

ويحتمل النهي والدُّعاء قول الفرزدق [من الطويل]:

٢١٥ ـ إذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ لَـهَـا أَبَـداً مَـا دَامَ فِـيـهَـا الْـجُـرَاضِـمُ[٣]

---

(١) البيت من الطويل، لمالك بن الريب في ديوانه ٤٦، وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٨، ولسان العرب ٣/ ٩١ مادة (بعد).

(٢) البيت من الوافر، وهو لرجل من بكر بن وائل، في نوادر أبي زيد ص ٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الأزهية ص ١٥٠، وليس في ديوانه وللوليد بن عقبة في شرح التصريح ٢/ ٢٤٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٠.

أي العظيم البطن؛ وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غيرَ مُسْتَعْلٍ عليه: «لا تَفْعَلْ كذا». وكذا الْحُكْمُ إذا خرجَتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تُطِعْني».

وليس أصل «لا» التي يُجْزَمُ الفعل بعدها لامَ الأمر فزيدت عليها ألف خلافاً لبعضهم، ولا هي النافية والجزمُ بلام أمر مقدَّرة خلافاً للسهيلي.

والثالث: «لا» الزائدة الداخلة في الكلام لمجرَّد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِي﴾ [طه: ٩٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ويوضحه الآية الأخرى. ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، ومنه ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: ليعلموا، وقوله [من الطويل]:

٢١٦ ـ وَتَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لاَ أُحِبَّهُ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ[١]

وقوله [من الطويل]:

٢١٧ ـ أَبىٰ جُودُهُ لا الْبُخْلَ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ
نَعَمْ، مِنْ فَتًى لا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهْ[٢]

وذلك في رواية من نصبَ «البخل»؛ فأمَّا من خفضَ فـ «لا» حينئذٍ اسمٌ مضافٌ، لأنه أريد به اللَّفظ. وشَرْح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قولِ القائل: «أعطِني» أو «هَلْ تُعْطِني» كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: «أتَمْنعني عَطَاءك» أو «أتَحْرِمُني نَوَالَكَ» كانت للكَرم. وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجْعَلَ اسماً مفعولاً، و«البخل» بدلاً منها، قال الزجَّاج. وقال آخر: «لا» مفعول به، و«البخل» مفعولٌ لأجله، أي: كراهية البخل مثلُ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: كراهية أن تضلّوا. وقال أبو عليّ في الحجة: قال أبو الحسن: فَسَّرَته العربُ: أبي جودُه البخل، وجعلوا «لا» حَشْواً، ا هـ.

وكما اختُلف في «لا» في هذا البيت أنافية أمْ زائدة، كذلك اختُلِف فيها في مواضع من التنزيل، أحدها: قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١] فقيل: هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيّها على قولين:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٧٩، والأزهية ص ١٥٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٧٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٤٥.

أحدهما: أنه شيء تقدّم، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البَعْثِ، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استُؤْنِف القَسم؛ قالوا: وإنما صَحّ ذلك لأن القرآن كله كالسُّورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝٦﴾ [الحجر: ٦] وجوابه: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القلم: ٢].

والثاني: أن منفيّها «أقسم»، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء، واختاره الزمخشري، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٦]، فكأنّه قيل: إن إعظامَه بالإقسام به كلا إعظام، أي: أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك؛ وقيل: هي زائدة.

واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم القيامة لا يُتْرَكُونَ سُدًى، ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله [من المتقارب]:

٢١٨ ـ فَلاَ وَأَبِيكِ، ابْنَةَ العَامِرِيِّ، لاَ يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرّ[1]

ورد بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾ [البلد: ١] الآيات؛ فإن جوابه مُثْبَت وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ ۝٤﴾ [البلد: ٤]، ومثله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ الآية [الواقعة: ٧٥]؛ والثاني: أنها زيدت لمجرّد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] ورُدَّ بأنها لا تزاد لذلك صَدْراً، بل حَشْواً، كما أن زيادة «ما» و«كان» كذلك، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ونحو: «زيدٌ كانَ فَاضِلٌ»، وذلك لأن زيادةَ الشيء تُفيد اطراحَه، وكونه أولَ الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَـٰرِقِ وَٱلْمَغَـٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ [الواقعة: ٧٥]، لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لا تُشْرِكُوا بِهِ

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٥، وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٧٣.

﴿شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ١٥١]، فقيل: إنّ «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصلُ القول في الآية أن ﴿مَآ﴾ خبريَّة بمعنى «الذي» منصوبة بـ «أتْل»، و ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ صلة، و ﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلِّقة بـ «حرَّم»، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجَّاج كونَ ﴿مَآ﴾ استفهاميَّة منصوبة بـ «حرَّم»، والجملة محكية بـ «أتْل»؛ لأنه بمعنى «أقول»، ويجوز أن يعلَّق «عليكم» بـ «أَتْل»، ومَنْ رجح إعمال أول المتنازعَيْن ـ وهو الكوفيّون ـ رجَّحه على تعلُّقه بـ «حرَّم»، وفي «أنْ» وما بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضعِ نصب بدلاً من ﴿مَآ﴾، وذلك على أنها موصولة لا استفهاميَّة؛ إذا لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضعِ رفع خبراً لِـ«هو» محذوفاً.

أجازهما بعض المُعربين. وعليهما فـ «لا» زائدة، قاله ابن الشجري، والصواب أنها نافية على الأول، وزائدة على الثاني.

والثالث: أن يكون الأصل: أُبيِّن لكم ذلك لئلاّ تشركوا، وذلك لأنهم إذا حَرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلَّه الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غَيْرَ الله بمنزلته.

والرابع: أن الأصل أوصيكم بأن لا تشركوا، بدليل أنَّ ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الأنعام: ١٥١] معناه وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس: أن التقدير: أتل عليكم أن لا تشركوا، فحذف مدلولاً عليه بما تقدَّم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجّاج.

والسادس: أن الكلام تَمَّ عند ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] ثم ابتُدىء: عليكم أن لا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وأن لا تقتلوا، ولا تقربوا، فـ «عليكم» على هذا اسمُ فعل بمعنى: الْزَمُوا.

و «أنْ» في الأوجه الستّة مصدريّة، و «لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع: أن «أنْ» مفسِّرة بمعنى «أيْ»، و «لا»: ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً، وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.

الموضع الثالث: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فيمن فتح الهمزة؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسي: «لا» زائدة، وإلا لكان عذراً للكفَّار، وردَّه الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، يجب ذلك في قراءة الفتح؛ وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحّاس: حُذِف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون؛ وقال الخليل في قولٍ له آخر: «أنَّ» بمعنى «لعلّ» مثلُ «ائتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً»، ورجّحه الزجّاج وقال: إنهم أجمعوا عليه؛ وردّه الفارسي فقال: التوقُّع الذي في «لعلّ» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجَّح به الزَّجاج كون «لا» غير زائدة؛ وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيّده أن ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و ﴿يدريكم﴾ بمعنى.

وكثيراً ما تأتي «لعلَّ» بعد فعل الدِّراية نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾ [عبس: ٣]، وأن في محصف أُبيّ ﴿وما أدراكم لعلها﴾. وقال قوم: «أنَّ» مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم وَيَئِسَ من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي: أنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذٍ، ونظيره: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ ـ ٩٧]. وقيل: التقدير: لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي: لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، واختاره الفارسي.

واعلم أن مفعولَ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ الثاني ـ على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى «لعلّ» ـ محذوف، أي: إيمانهم، وعلى بقيّة الأقوال «أنَّ» وصِلَتُهَا.

الموضع الرابع: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء: ٩٥]، فقيل: «لا» زائدة والمعنى: ممتنع على أهل قرية قدَّرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قِيَام الساعة، وعلى هذا فـ «حرام» خبر مقدَّم وجوباً لأن المخبَر عنه أن وصلتها؛ ومثله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١] «لا» مبتدأ، و «أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوَّزهُ أبو البقاء، لأنه ليس بوصف صَرِيح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام. وقيل: «لا» نافية، والإعرابُ إمَّا على ما تقدّم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وَإما على أن «حرام» مبتدأ حُذِفَ خبره؛ أي: قبول أعمالهم، وابتُدىء بالنكرة لتقيّدها بالمعمول؛ وإمّا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعملُ الصالح حَرَام عليهم. وعلى الوجهين فـ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ تعليلٌ على إضمار اللام، والمعنى: لا يرجعون عما هم فيه، ودليلُ المحذوف ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿فَمَن

يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، ويؤيّدهما تمام الكلام قبل مجيء «أن» في قراءة بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادٗا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ۝٧٩ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ﴾ [آل عمران: ٧٩ ـ ٨٠]، قُرِىء في السبعة برفع ﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾ ونصبه، فمن رفعه قطعَه عمّا قبله. وفاعلُهُ ضميره تعالى أو ضمير الرسول. ويؤيّد الاستئنافَ قراءةُ بعضهم ﴿ولن يأمركم﴾ و ﴿لَا﴾ على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤۡتِيَهُ﴾ كما أن ﴿يَقُولَ﴾ كذلك، و ﴿لَا﴾ على هذه زائدة مؤكّدَةٌ لمعنى النفي السابق؛ وقيل: على ﴿يَقُولَ﴾ ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في ﴿لَا﴾ وجهين:

أحدهما: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وتَرْك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتَّخذوا الملائكة والنبيّين أرباباً.

والثاني: أن تكونَ غيرَ زائدة، ووَجّهه بأن النبيَّ عليه الصلاةُ والسلام كان يَنْهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهْلَ الكتاب عن عبادة عُزَيْر وعيسى، فلما قالوا له: أنتَّخذكَ ربًّا؟ قيل لهم: ما كان لبشرٍ أن يَسْتَنْبئه الله ثم يأمر النَّاسَ بعبادته وينهاهم عن عبادةِ الملائكة والأنبياء، هذا ملخّص كلامه، وإنما فسّر «لا يأمر» بـ «ينهى» لأنها حالَتُهُ عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعمُّ من النهي والسكوت، والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقّون أن يُعْبَدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ﴾ على القراءتين الْتِفاتٌ.

تنبيه ـ قرأ جماعة ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنفال: ٢٥] وخرَّجها أبو الفتح على حذف ألف ﴿لَا﴾ تخفيفاً، كما قالوا: «أمَ واللّهِ»، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدَّر ﴿لَا﴾ في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

● **(لات)**: اختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: **أنها كلمة واحدة فعل ماضٍ**، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نَقص، من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ﴾ [الحجرات: ١٤] فإنه

يقال: «لاَتَ يَلِيتُ»، كما يقال: «أَلَتَ يَألت»، وقد قُرىء بهما، ثم استُعملت للنفي كما أن «قَلّ» كذلك، قاله أبو ذر الخشني. والثاني: أنَّ أصلها «لَيِسَ» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء.

والمذهب الثاني: أنها **كلمتان**: «لا» النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في «ثُمَّتَ» و «رُبَّتَ»، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

والثالث: أنها **كلمة وبعض كلمة**، وذلك أنها «لا» النافية والتاء زائدة في أول «الحين»، قاله أبو عبيدة وابنُ الطراوة.

واستدلَّ أبو عبيدة بأنه وَجدها في الإمام ـ وهو مصحف عثمان رضي الله عنه ـ مختلطة بـ «حين» في الخط، ولا دليل فيه، فكَمْ في خط المُصْحف من أشياء خارجة عن القياس.

ويشهد للجمهور أنه يوقَفُ عليها بالتاء والهاء، وأنها رُسمت منفصلة عن «الحين»، وأن التاء قد تُكسر على أصل حركة اَلتقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري: «وقُرىء بالكسر على البناء كجَيْرِ» ا هـ، ولو كانتْ فعلاً ماضياً لم يكن للكسرِ وجه.

الأمر الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها **لا تعمل شيئاً**؛ فإن وليها **مرفوع فمُبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعولٌ** لفعلٍ محذوف. وهذا قولٌ للأخفش والتقدير عنده في الآية: لا أرَى حينَ مناصٍ، وعَلى قراءة الرفع: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم.

والثاني: أنها **تعمل عملَ** «إنَّ»، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش.

والثالث: أنها **تعمل عمل «ليس»**، وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

واختلف في معمولها، فنص الفَرَّاء على أنها لا تعمل إلا في لفظة «الحين»، وهو ظاهر قول سيبويه؛ وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في «الحين» وفيما رَادَفه. قال الزمخشري: زيدت التاء على «لا»، وخُصَّتْ بنفي الأحيان.

* * *

تنبيه ـ قُرِئ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بخفضِ «الحين»، فزعم الفرّاء أن «لات» تستعمل حرفاً جارًا لأسماء الزمان خاصة، كما أن «مذ» و «منذ» كذلك، وأنشد [من الخفيف]:

٢١٩ ـ طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ [فَأَجَبْنَا أَنْ لاتَ حِينَ بَقَاءِ][1]

وأُجيب عن البيت بجوابين:

أحدهما: أنه على إضمار «مِن» الاستغراقيّة، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:

٢٢٠ ـ ألا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً [يَدُلّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ][2]

فيمن رواه بجرِّ «رجلٍ».

والثاني: أن الأصل «ولاتَ أوانُ صُلحٍ» ثم بُني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـ «نزالِ» وزناً، أوَ لأنه قُدِّرَ بناؤه على السكون، ثم كُسِر على أصل التقاء الساكنين كـ «أمسِ»، و «جَيْرِ»، ونُوِّنَ للضرورة، وقال الزمخشري: للتعويض كـ «يومئذٍ»، ولو كان كما زَعَمَ لأُعرب، لأن العوض ينزل منزلةَ المعوَّض منه، وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح، وبالثاني وتوجيهه أن الأصل «حِينَ مناصِهِم» ثم نُزِّل قطعُ المضافِ إليه من «مناص» منزلةَ قطعهِ من «حينَ»، لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قال الزمخشري: وجعل التنوينَ عوضاً عن المضاف إليه، ثم بنى «الحين» لإضافته إلى غيرِ متمكِّن، ا هـ.

والأَوْلى أَن يقال: إن التّنزيل المذكور اقتضى بناء «الحين» ابتداء، وإن «المناص» معرب وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمانٍ، فهو كـ «كل» و «بعض».

● (لو) على خسمة أوجه:

أحدها: لو المستعملة في نحو «لَوْ جَاءَنِي لأَكْرَمْتُهُ» وهذه تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: **الشرطية**، أعني عقد السببيَّة والمسببيَّةِ بين الجملتين بعدها.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠، والإنصاف ص ١٠٩ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣ ـ ١٨٥ وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٤٩، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس (أو قنعاس) المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١ والطرائف الأدبية ص ٧٣، وشرح شواهد المغني ص٢١٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩ ـ ١٨٣.

والثاني: **تقييد الشرطيّة بالزمن الماضي**، وَبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إنْ» فإنّ تلك لعَقْدِ السببيّة والمسببيّة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ «إنْ» سابقٌ على الشرط بـ «لوْ»، وذلك لأنَّ الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضي، عكس ما يتوهّم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: «إنْ جِئتَنِي غَداً أكْرَمْتُك» فإذا انقضى الغدُ ولم يجيء قلت «لَوْ جِئتَنِي أمْسِ أكْرَمْتُكَ».

الثالث: **الامْتِناع**، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفيّة إفادتها إياه، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها لا تفيده بوَجْه، وهو قول الشَلَوْبين، زعم أنها لا تدلّ على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التَّعْليق في الماضي، كما دلّت «إنْ» على التعليق في المستقبل؛ ولم تدلَّ بالإجماع على امتناعٍ ولا ثبوتٍ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الْخَضراوي.

وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريّات، إذ فَهمُ الامتناع منها كالبديهي، فإنَّ كل من سمع «لَوْ فَعَل» فهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردُّد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى، تقول: «لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجيء»، ومنه قوله [من الطويل]:

٢٢١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

٢٢٢ ـ وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي(١)

وقوله [من الطويل]:

٢٢٣ ـ فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ، وَلٰكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ(٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣]، أي: ولكن لم أشأ ذلك فحقّ القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩، وإصلاح المنطق ص ٢١، والإنصاف ١/ ٨٤، وجمهرة اللغة ص ١٢١، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧ والدرر ٢/ ٢٠٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٣٦، والدرر ٥/ ١٠١ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٢، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٦.

أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣]، أي: فلم يُريكموهم كذلك، وقول الحماسي [من البسيط]:

٢٢٤ ـ لَوْ كنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[1]

ثم قال [من البسيط]:

٢٢٥ ـ لٰكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسوا مِنَ الشرِّ في شَيْءٍ وَإِنْ هانَا[2]

إذ المعنى: لكنني لستُ من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشرّ، وإن هان، وإن كانوا ذوي عَدَد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزلةِ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القولُ الجاري على ألسنة المعربين، ونصّ عليه جماعة من النَّحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوٓا﴾ [الأنعام: ١١١]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقول عمر رضي الله عنه: «نِعْم العَبْدُ صُهَيْبٌ، لو لَمْ يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ».

وَبَيانُه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضُه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحَشْر كل شيء عليهم، وفي الثانية نَفَاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكَوْن السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمدّ البحر؛ ويلزم في الأثر ثبوتُ المعصية مع ثبوت الخوف، وكلُّ ذلك عكسُ المرادِ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١ ـ ٤٤٣ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨، وللعنبري في لسان العرب ٧/ ٣٩٣ مادة /لقط/.

(٢) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف أحد شعراء بلعنبر في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٠.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصَّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مُساوياً للشرط في العموم كما في قولك: «لَوْ كانت الشَّمْسُ طَالِعَةً كانَ النَّهارُ مَوْجُوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسبَّبه، وإن كان أعمَّ كما في قولك: «لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوْجوداً»، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القَدْرِ المساوي منه للشَّرط، وهذا قول المحققين.

ويتلخَّص على هذا أن يقال: إنَّ «لو» تدلُّ على ثلاثة أمور: عَقْدِ السببية والمسببيَّة، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارةً يُعقل بين الجزأين ارتباطٌ مناسِب وتارةً لا يُعقل.

فالنوع الأول على ثلاثة أقسام: ما يوجب فيه الشَّرع أو العقل انحصار مسببيّة الثاني في سببيّة الأول، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ونحو: «لو كانتِ الشَّمسُ طالِعةً كان النَّهارُ مَوجُوداً»، يلزم فيه من امتناع الأول امتناعُ الثاني قطعاً، وما يُوجب أحدهما فيه عدمَ الانحصار المذكور، نحو: «لَو نَامَ لانتقض وُضُوءُه»، ونحو: «لو كانت الشمسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوْجُوداً»، وهذا لا يلزم فيه من امتناعِ الأوَّلِ امتناعُ الثاني كما قدّمنا؛ وما يُجَوِّز فيه العقلُ ذلك، نحو: «لو جاءني أكرمتُه»، فإن العقل يجوّز انحصار سببِ الإكرام في المجيء، ويُرجِّحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول، وأنه المتبادِر إلى الذِّهن، واستصحابُ الأصل؛ وهذا النوع يدل فيه العقلُ على انتفاء المسبّب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، ويدلُّ الاستعمالُ والعُرْف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان:

أحدهما: ما يُراد فيه تقريرُ الجواب وُجد الشرطُ أو فُقد ولكنه مع فَقْده أولى، وذلك كالأثر عن عمر، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوتِ الخوف أولى؛ وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين؛ أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلَّ مفهومُ الموافقة على عدم المعصية، لأنه إذا انتفتِ المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارَض هذان المفهومانِ قُدِّم مفهوم الموافقة؛ الثاني: أنه لما فُقدت المناسبة انتفتِ العلِّية، فلم يجعل عدم الخوف علّة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معلَّل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإِعظام، وذلك مستمرٌّ مع الخوف، فيكون عدم

المعصية عند عدم الخوف مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى الخوف مَعاً، وعلى ذلك تتخرَّج آية لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تَنْفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلَّتها وعدم بعضها أولى؛ وكذا ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى؛ وكذا ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾ [الأنفال: ٢٣] فإن التولي عند عدم الإسماع أولى؛ وكذا ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فإن «الإِمساك» عند عدم ذلك أولى.

والثاني: أن يكون الجوابُ مقرَّراً على كل حال من غير تعرُّض لأولوية، نحو: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٨]، فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلّة أخرى مستمرَّة على التقديرين؛ والمقصود في هذا القِسْم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلاً لكنه ليس المقصودَ.

وقد اتَّضح أن أفسدَ تفسيرٍ لـ «لو» قَوْلُ من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيّدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدلّ على انتفاء تَالٍ، ويلزمُ لثبوته ثبوتُ تاليه، ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقضاً.

فأما الإِشكال فإن اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معلَّلاً بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإِمساك خشية الإنفاق ليس معلَّلاً بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طُبِعوا عليه من الشُّحّ؛ وكذا التولّي وعدم الاستجابة ليسا معلَّلين بالسماع، بل بما هم عليه من العتوّ والضلال؛ وعدمَ معصية صهيب ليست معلَّلة بعدم الخوف بل المهابة؛ والجوابُ أن تقدَّر اللام للتوقيت مثلها في ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي أن الثاني يَثْبُت عند ثبوت الأوَّل.

وأما النقض فلأنها لا تدلّ على أنها دالَّة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع»، فإنه دليلٌ على أنه لم يقع.

نعم في عبارة ابن مالك نقص؛ فإنها لا تُفيد أن اقتضاءَها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: «لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليهِ واستلزامه لتاليه» كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان ـ الأول ـ اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المرويّ عن عُمر رضي

الله عنه، وقد وقع مثلُه في حديث رسول الله ﷺ وفي كلام الصدّيق رضي الله عنه، وقَلَّ من يتنبّه لهما؛ فالأول قوله عليه الصلاة والسلامُ في بِنْتِ أبي سَلَمَةَ «إنها لَوْ لم تَكُنْ رَبِيبَتِي في حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إنّها لابنَة أخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ»، فإن حِلَّها له عليه الصلاة والسلام منتفٍ عنه من جهتين: كونها ربيبته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرّضاعة، كما أن معصية صهيب منتفية من جهتَي المخافة والإجلال، والثاني قوله رضي الله عنه لما طول في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع «لوْ طَلَعَتْ مَا وَجَدَتْنَا غَافِلِين» لأن الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم ألبتَّة لا غافلين ولا ذاكرين.

الثاني ـ لهجَت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٣] وتوجيهه أن الجملتين يتركّب منهما قياس، وحينئذٍ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا، وهذا مستحيل، والجوابُ من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولّوا؛ والثاني أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم؛ والثالث بتقدير كونه قياساً متّحِدَ الوسط صحيحَ الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولّوْا بعد ذلك الوقت.

الثاني من أقسام «لو»: أن تكون **حرفَ شرطٍ في المستقبل**، إلا أنها لا تجزم، كقوله [من الطويل]:

٢٢٦ ـ وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِن الأرض سَبْسَبُ[1]

٢٢٧ ـ لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي، وإن كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ[2]

وقول توبة [من الطويل]:

٢٢٨ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ، وَدُونِي جَنْدَلٌ وصَفَائِحُ

٢٢٩ ـ لسلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشة، أَوْ زَقَا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صائحُ[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨، وشرح شواهد المغني ص ٦٤٣، وهو للمجنون في ديوانه ص ٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٢٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تاج العروس مادة /لو/.

(٣) البيتان من الطويل، وهما لتوبة بن الممير في الأغاني ١١/ ٢٢٩، أمالي المرتضى ١/ ٤٥٠، والدرر اللوامع ٥/ ٩٦ ولرؤبة في همع الهوامع ٢/ ٦٤.

وقوله [من الكامل]:

٢٣٠ ـ لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إلاّ مَظْهِراً خُلُقَ الكِرَام، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيماً[1]

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، أي: ولْيَخْش الذين إن شارَفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أوَّلْنا «التَّرْك» بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجَّهُ إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات، ومثله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الشعراء: ٢٠١] أي: حتى يشارفوا رؤيَتَه ويقاربوها، لأن بعده ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الشعراء: ٢٠٢]، وإذا رأوه ثم جاءَه لم يكن مجيئهُ لهم بغتة وهم لا يشعرون؛ ويحتمل أن تُحْمَلَ الرُّؤْية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنُّونه عذاباً مثل: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴿٤٤﴾﴾ [الطور: ٤٤]، أو يعتقدونه عذاباً، ولا يظنُّونه واقِعاً بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتةً بعد رؤيته. ومن ذلك: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، أي: إذا قارب حضوره، ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١] لأن بلوغ الأجل انقضاءُ المدّة، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابن الحاجّ في نقده على «المقرب» مجيء «لو» للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع «إنْ».

وكذلك أنكره بدرُ الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قولُ أكثر المحقّقين، قال: وغاية ما في أدلّة مَن أثبتَ ذلك أن ما جُعِلَ شرطاً لِـ «لوْ» مستقبلٌ في نفسه، أو مُقَيَّد بمستقبل، وذلك لا يُنافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحْوِج إلى إخراج «لو» عما عُهد فيها من المضيّ، ا هـ.

وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نَقْلُه عن أكثر المحقّقين، فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكِتٌ عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

والثاني: أن قوله: «وذلك لا ينافي ـ إلى آخره» مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قَرَّره هو وغيره من مُثْبِتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناعِ

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥، وجواهر الأدب ص ٢٦٧، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦.

الشرط، ولم نَر أحداً صَرَّح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع «لولا»، فيقولون: «لولا» حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في «لو»، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء مُسبَّبة؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أُخر. ويدلُّ على هذا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فإنها مَسُوقة لنفي التعدُّد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لأنه خلافُ المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدُّدٌ في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حاله، وذلك جائز أن يفعله الإِلٰه الواحد سبحانه. اهـ.

وهذا الذي قاله خلافُ المتبادِرِ في مثل «لَوْ جِئْتَني أكرمتك»، وخلاف ما فسروا به عبارتهم، إلاّ بدر الدين، فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولاً بخلافه؛ وإلاّ ابن الخباز، فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: «المقصود نفي التعدُّد لانتفاء الفساد» مسلَّمٌ، ولكن ذلك اعتراض على مَنْ قال: إن «لو» حرف امتناع لامتناع، وقد بينَّا فساده.

فإن قال: إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم.

قلنا: فما تصنع بـ «لو جِئْتَني لأكرمتك»، و﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فإنَّ المراد نفي الإِكرام والإِسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه في شرح الدرّة وقد تَلاَ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]: يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ؛ لأن نَفْي اللازم يوجبُ نفيَ الملزوم، ووجود الملزوم يوجبُ وجودَ اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة، اهـ.

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرَّفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وجدت وُجِدَ، ومتى انتفَت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾ الآية [النساء:

٩]؛ إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذُرِّية ضعافاً لخفت عليهم، ولكنك لم تشارف ذلك فيما مضى؛ وممَّا لا يمكن ذلك فيه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وكون «لو» بمعنى «إنْ» قاله كثير من النحويين في نحو: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف: ٩] ومثلها [التوبة: ٣٣]، ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، ونحو «أعطُوا السائل ولو جاء على فَرَسٍ»، وقوله [من البسيط]:

٢٣١ ـ قَوْمٌ إِذا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم دُونَ النِّساءِ ولو بَاتَتْ بِأَطْهَارِ(١)

وأما نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠]، وقول كعب رضي الله عنه: [من البسيط]:

٢٣٢ ـ [لَقَدْ أَقُومُ مَقَاماً لَوْ يَقُومُ بِهِ] أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ(٢)

فمن القسم الأول، لا من هذا القسم، لأن المضارع في ذلك مُراد به المضيّ، وتحرير ذلك أن تعلم أن خاصية «لو» فرضُ ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثم انتفى شرطُها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلّقها غير واقع. وخاصيّة «إنْ» تعليقُ أمرٍ بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة له على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله: «ولو باتت بأطهار» يتعيَّن فيه معنى «إنْ»، لأنه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل، أما استقبالُه فلأن جوابه محذوف دلَّ عليه «شَدُّوا»، و«شَدُّوا» مستقبلٌ لأنه جوابُ إذا، وأما احتماله فظاهر؛ ولا يمكن جعلها امتناعيّة، للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقّق ثبوت الطُّهر لا امتناعه، وأما قوله: «ولو تلتقي ـ البيت»، وقوله: «ولو أن ليلى ـ البيت» فيحتمل أن «لو» فيهما بمعنى «إنْ»، على أنّ المراد مجرّد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل؛ ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أنَّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ٨٤، وحماسة البحتري ٣٤، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥، ورصف المباني ص ٢٩١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٦.

مضى، فهي بمعنى «إنْ»، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قُصِدَ فرضُه الآن أو فيما مضى، فهي الامتناعية.

والثالث: أن تكون **حرفاً مصدرياً** بمنزلة «أنْ» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «وَدَّ» أو «يَوَدُّ»، نحو: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]. ومن وقوعها بدونهما قولُ قُتَيْلَةَ [من الكامل]:

٢٣٣ ـ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ(١)

وقول الأعشى [من البسيط]:

٢٣٤ ـ وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنَ التَّأَنِّي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا(٢)

وقول أمرىء القيس [من الطويل]:

٢٣٥ ـ تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا وَمَعْشَراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي(٣)

وأكثرُهم لم يُثْبِت ورود «لو» مصدرية، والذي أثبته الفرّاء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]: إنها شرطية، وإن مفعول ﴿يَوَدُّ﴾ وجواب ﴿لَوْ﴾ محذوفان، والتَّقدير: يودّ أحدهما التعميرَ لو يُعَمر ألف سنة لَسَرَّه ذلك، ولا خَفَاء بما في ذلك من التكلُّف.

ويشهد للمُثْبِتين قراءةُ بعضهم: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] بحذف النون، فعطف «يدهنوا» بالنَّصب على «تُذهن» لما كان معناه: أن تُذهِنَ.

ويشكل عليهم دخولُها على «أنّ» في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ﴾ [آل عمران: ٣٠].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت النضر في الأغاني ١/ ٣٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٩، والدرر ١/ ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٢٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في شرح الأشموني٣/ ٥٩٨، وللقطامي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٠، ولم أجده في ديواني الشاعرين.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣، وجمهرة اللغة ص ٧٣٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٨، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٩٢.

وجوابه أن «لو» إنّما دخلت على فعلٍ محذوف مُقَدَّر بعد «لو» تقديره: تودّ لو ثَبَتَ أن بينها.

وأَوْرد ابن مالك السؤال في ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢] وأجابَ بما ذكرنا، وبأن هذا من بابِ توكيد اللَّفظ بمرادفه نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١]، والسؤال في الآية مدفوع من أصله، لأن «لو» فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر، لأن توكيدَ الموصولِ قبل مجيء صلته شاذٌّ كقراءة زيد بن علي: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] بفتح الميم.

والرابع: أن تكون للتمنّي، نحو «لَوْ تأتِينِي فَتُحَدِّثَنِي» قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي: فليت لنا كرة، ولهذا نصب ﴿فَنَكُونَ﴾ في جوابها كما انتصب ﴿فَأَفُوزَ﴾ في جواب ليت في ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] ولا دليل في هذا، لجواز أن يكون النصب في ﴿فَنَكُونَ﴾ مثله في ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] وقول مَيْسون [من الوافر]:

٢٣٦ ـ ولُبْس عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيني ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

واختلف في «لو» هذه؛ فقال ابن الضَّائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشرط، ولكن قد يُؤْتَى لها بجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية أُشربت معنى التمنّي، بدليل أنهم جَمَعُوا لها بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله [من الوافر]:

٢٣٧ ـ فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِر عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبَر بالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ

٢٣٨ ـ بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ؟[2]

وقال ابن مالك: هي «لو» المصدرية أغنَتْ عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قولَ الزمخشري: وقد تجيء «لو» في معنى التمنّي في نحو: «لَوْ تأتيني فتحدثني»، فقال: إنْ أراد أن الأصل: «وددت لو تأتيني فتحدثني»، فحذف فعل التمنّي لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإِشعار بمعنى التمنّي فكان لها جواب كجوابها فصحيحٌ، أو أنها

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، والدرر ٤/ ٩٠ ولسان العرب مادة (مسن)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٧٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٩٢.

(٢) البيتان من الوافر، وهما للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص ١٦٩، وجمهرة اللغة ص ٣٠٦ ـ ٧١٢ وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٩.

حرفٌ وُضع للتمنّي كـ «ليت» فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنّي كما لا يجمع بينه وبين «ليت»، ا هـ.

الخامس: أن تكون **للعرض**، نحو: «لوْ تنزلُ عندنا فتُصِيبَ خيراً» ذكره في التسهيل.

وذكره ابن هشام اللَّخْمِي وغيره لها مَعْنَىً آخَرَ: وهو التَّقليل، نحو: «تَصَدَّقُوا ولو بِظِلْفٍ مُحْرَق»، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، وفيه نظر.

وهنا مسائل

إحداها أن «لو» خاصّة بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوع معمول لمحذوف يُفسِّره ما بعده، أو اسم منصوبٌ كذلك؛ أو خبر لـ «كان» محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعدَهُ خبر؛ فالأول كقولهم: «لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْني»، وقول عمر رضي الله عنه «لو غَيْرُكَ قالَها يا أبا عبيدة» وقوله [من الكامل]:

٢٣٩ ـ لو غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ أدّى الْجِوارَ إلى بَني الْعَوَّامِ[(١)]

والثاني نحو: «لو زيداً رأيتُه أكرمته» والثالث نحو: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتماً من حديد»، و «اضْرِبْ ولو زيداً»، و «ألا ماءَ ولو بارداً»، وقوله [من البسيط]:

٢٤٠ ـ لا يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ، وَلو ملكاً، جُنُودُهُ ضَاقَ عَنها السَّهْلُ وَالجَبَلُ[(٢)]

واختُلف في: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فقيل: من الأول، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فحُذِف الفعلُ الأوّل فانفصَلَ الضمير؛ وقيل: من الثالث، أي: لو كنتم تملكون، ورُدَّ بأن المعهود بعد «لو» حذفُ «كان» ومرفوعها معاً؛ فقيل: الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحُذِفا، وفيه نظر، للجمع بين الحذفِ والتوكيد.

والرابع نحو قوله [من الرمل]:

٢٤١ ـ لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كالغصَّانِ بالْماءِ اعْتِصَاري[(٣)]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٩٢، وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤، والدرر ٥/ ٩٨، وبلا نسبة في اللامات ص ١٢٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو للعين المنقري في خزانة الأدب ١/ ٢٥٧، والدرر ٢/ ٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٢، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣، والأغاني ٢/ ٩٤، وجمهرة اللغة ص ٧٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٨، والدرر ٥/ ٩٩.

وقوله [من البسيط]:

٢٤٢ ـ لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلاَمٌ لما عَرَضُوا   دُونَ الَّذي أنا أرْمِيه وَيَرْمِينِي[(١)]

واختلف فيه، فقيل: محمولٌ على ظاهره وإن الجملة الاسميّة وليتها شذوذاً كما قيل في قوله [من الطويل]:

٢٤٣ ـ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفيعُها[(٢)]

وقال الفارسي: هو من النوع الأوّل، والأصل لو شَرِقَ حلقي هو شرِقٌ، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً، وقال المتنبي [من الطويل]:

٢٤٤ ـ ولو قَلَمٌ أُلْقيتُ في شِقِّ رأسِهِ   من السُّقْمِ ما غَيَّرتُ من خطِّ كاتبِ[(٣)]

فقيل: لحن، لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقي قلم؛ وأقول: روي بنصب «قلم» ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوْجَهُ بتقدير: لو لابَسْتُ قلماً، كما يقدر في نحو: «زيداً حبست عليه» والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي: ولو حصل قلم، أي: ولو لوبس قلم، كما قالوا في قوله [من الطويل]:

٢٤٥ ـ إذا ابنُ أبي مُوسى بِلالاً بَلَغْتِه   فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ[(٤)]

فيمن رفع «ابناً» إن التقدير: إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون «ألقيتُ» صفة لقلم، و «من» الأولىٰ تعليليّة على كل حال متعلّق بـ «ألقيت»، لا بـ «غيرّت» لوقوعه في حيّز «ما» النافية، وقد تُعلَّق بـ «غيرّت» لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

المسألة الثانية: تقع «أنَّ» بعدها كثيراً، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٥٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥ ولابن الدمنية في ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: خلاصة الأثر ١/ ٢٨٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٤٢، وخزانة الأدب ٣/ ٣٢ ـ ٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٠، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد ص ١٧٩.

بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦]، وقوله [من الطويل]:

٢٤٦ ـ وَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدنىٰ مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[1]

وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تَحتاجُ إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسنَد والمسنَد إليه؛ واختصَّت من بين سائرِ ما يؤوَّل بالاسم بالوقوع بعد «لو»، كما اختصّت «غُدْوَة» بالنّصب بعد «لدُنْ»، و «الحين» بالنصب بعد «لات»، قيل: على الابتداء والخبر محذوف؛ ثم قيل: يقَدّر مقدّماً، أي ولو ثابتٌ إيمانُهم، على حد ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١]؛ وقال ابن عُصفور: بل يقدَّر هنا مؤخَّراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد «أما»، كقوله [من البسيط]:

٢٤٧ ـ عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي[2]

وذلك لأن «لعلّ» لا تقعُ هنا، فلا تشتبه «أنّ» المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى «لعلّ»، فالأَوْلى حينئذٍ أن يُقدَّر مؤخراً على الأصل، أي: ولو إيمانُهم ثابت.

وذهب المبرّد والزجَّاج والكوفيُّون إلى أنه على الفاعليّة، والفعل مقدَّر بعدها، أي: ولو ثَبَتَ أنهم آمنوا، ورُجِّح بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري: ويجب كونُ خبر «أنَّ» فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، ورَدّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتقّ لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله [من البسيط]:

٢٤٨ ـ ما أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْ أنَّ الفتى حَجَرٌ،
تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومُ[3]

وقوله [من الطويل]:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢١٣، والدرر ٢/ ٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١، وهمع الهوامع ١/ ١٠٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٢٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١، وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٥ مادة / أمق/.

٢٤٩ ـ وَلَو أَنَّهَا عصفُورةٌ لَحَسِبْتُها مَسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وَأَزْنَما[(١)]

وردَّ ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاءَ اسماً مشتقاً، كقوله [من الرجز]:

٢٥٠ ـ لو أنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلاَحِ أدركهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ[(٢)]

وقد وجدت آية في التَّنزيل وقعَ فيها الخبَر اسماً مشتقًّا، ولم يتنبَّه لها الزمخشري، كما لم يتنبَّه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منَع من ذلك، ولا ابن مالك وإلاَّ لما استدلَّ بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ووجدت آية الخبرُ فيها ظرف لغو وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦٨﴾﴾ [الصافات: ١٦٨].

المسألة الثالثة: لغلَبة دخول «لو» على الماضي لم تجزِمْ، ولو أُريد بها معنى «إن» الشرطية؛ وزعم بعضهم أن الجزم بها مطَّرِد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري، كقوله [من الرمل]:

٢٥١ ـ لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ[(٣)]

وقوله [من البسيط]:

٢٥٢ ـ تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[(٤)]

وقد خرج هذا على أن ضمَّة الإعراب سُكِّنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو ﴿وَيَنصُرْكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، و ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٩]، والأول على لغة من يقول: «شَا يَشَا» بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: «العألم» و «الخأتم»، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنسَأْتَهُ﴾ [سبا: ١٤] بهمزة ساكنة؛ فإن الأصل ﴿مِنسَأَتَهُ﴾ بهمزة مفتوحة «مِفْعَلَة» من «نَسَأه» إذا أخّره، ثم أبدِلت الهمزة ألفاً ثم الألف همزةً ساكنة.

المسألة الرابعة: جواب «لو» إما مضارع منفيّ بـ «لم» نحو: «لو لم يخف الله لم

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٢، وله أو للبعيل في حماسة البحتري ص ٢٦١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣، وجمهرة اللغة ص ٨٢٨.

(٢) البيت من الرجز، وهو للبيد في ديوانه ص ٣٣٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٤، والدرر ٢/ ١٨١، ولسان العرب مادة (لعب)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٢، ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ١/ ٣٢٩.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤، ولأمرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣، وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠، والدرر ٥/ ٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو للقيط بن زرارة في لسان العرب ١٢/ ٧٥ مادة /تيم/ والعقد الفريد ٦/ ٨٤، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤١١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤.

يَعْصِهِ»، أو ماض مُثْبَت، أو منفي بـ «ما»، والغالبُ على المثبت دخول اللام عليه، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، ومن تَجرُّده منها ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، والغالب على المنفي تجرُّده منها، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، ومن اقترانه بها قوله [من الوافر]:

٢٥٣ ـ ولَوْ نُعْطَى الْخيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... وَلٰكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[(١)]

ونظيره في الشُّذوذ اقترانُ جواب القَسَم المنفي بـ «ما» بها، كقوله [من الطويل]:

٢٥٤ ـ أما وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى، ... لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِي لَما غِبْتَ عَنْ قَلْبِي[(٢)]

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقروناً بـ «قَدْ» وهو غريبٌ، كقول جرير [من الكامل]:

٢٥٥ ـ لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الْحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا[(٣)]

ونظيرهُ في الشُّذوذ اقترانُ جواب «لولا» بها، كقول جرير أيضاً [من البسيط]:

٢٥٦ ـ كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمانيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي[(٤)]

قيل: وقد يكونُ جوابُ «لو» جملة اسميَّة مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقيل: هي جواب لقسمٍ مقدَّر، وقول الشاعر [من الكامل]:

٢٥٧ ـ قَالَتْ سَلاَمَةُ: لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ ... أَنْ تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا

٢٥٨ ـ لَوْ كانَ قَتْلٌ يَا سَلاَمُ فَرَاحَةٌ، ... لٰكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوسَرَا[(٥)]

* * *

● (لولا): على أربعة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تدخل على جملتين: اسميَّة ففعليَّة لربطِ امتناعِ الثَّانيةِ بوجودِ الأولى،

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٥، الدرر ٥/ ١٠١، شرح الأشموني ٣/ ٦٠٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمسعود بن بشر في أمالي القالي ٢/ ١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٦، وبلا نسبة من الدرر ٤/ ٢٣٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في الدرر ٥/ ١٠٣، وشرح شواهد الوافية ص ٥٣، وليس في ديوانه.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٧٤٥، وجواهر الأدب ص ٢١٧، والدرر ٦/ ١١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢.

(٥) انظر المعجم المفصل٣/ ١١٤.

نحو: «لولا زَيْدٌ لأكرمتُك»، أي: لولا زيدٌ موجودٌ؛ فأمّا قوله عليه الصلاةُ والسَّلام: «لولاَ أن أَشُقَّ عَلَى أمَّتِي لأمَرْتُهُمْ بالسِّواكِ عِنْدَ كلِّ صَلاَةَ» فالتقدير: لولا مخافةُ أن أشقّ على أُمَّتي لأمرتهم، أي أمْرَ إيجابٍ، وإلاّ لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقّة، والموجود الأمر.

وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ «لولا» لنيابتِهَا عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمِي ذلك، بل رَفْعه بالابتداء؛ ثم قال أكثرُهم: يجب كونُ الخبر كوناً مُطْلَقاً محذوفاً، فإذا أُريد الكونُ المُقَيَّد لم يَجُز أن تقول: «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه، بل تجعل مَصْدَره هو المبتدأ؛ فتقول: «لولا قيامُ زيد لأتيتُك»، أو تُدْخِل «أنَّ» على المبتدأ فتقول: «لَوْلاَ أنَّ زَيْداً قائم»، وتصير «أنَّ» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبرَ له، أو فاعِلاً بـ «ثبت» محذوفاً، على الخلاف السَّابق في فصل «لو».

وذهب الرُّمّاني وابن الشَّجري والشَّلوبين وابنُ مالك إلى أنه يكون كوناً مُطْلقاً كالوجود والحصول فيجبُ حذفُهُ، وكوناً مقيَّداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعْلَم، نحو: «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بالإِسْلاَمِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ»، ويجوز الأمران إن عُلِم؛ وزعمَ ابن الشجري أن مِنْ ذكره: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [النور: ٢٠، ٢١]، وهذا غير متعيّن، لجواز تعلُّق الظَّرف بالفضل، ولَحَّنَ جماعةٌ ممن أطلق وجوبَ حذفِ الخبر المعرّيَّ في قوله في وصفِ سيف [من الوافر]:

٢٥٩ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ[1]

وليس بجيّد؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمالٍ على أن الأصل: أنْ يمسكه، ثم حذفت «أنْ» وارتفع الفعلُ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرَّج أيضاً قولُ تلك المرأة [من الطويل]:

٢٦٠ - فَوَاللَّهِ لَوْلاَ اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ لَزُعْزِعَ مِنْ هٰذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُه[2]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في أوضح المسالك ١/ ٢٢١، والدرر ٢/ ٢٧، ورصف المباني ص ٢٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٠٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣، ورصف المباني ص ٢٤١ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٤، وشرح شواهد المغني ص ٦٦٨.

وزعمَ ابنُ الطَراوة أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ويردُّه أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمرٌ، فحقُّه أن يكون ضميرَ رفعٍ، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وسُمِعَ قليلاً «لولايَ»، و «لولاكَ»، و «لولاهُ» خلافاً للمبرد.

ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضميرِ مختصَّة به، كما اختصَّت «حتى» والكاف بالظاهر، ولا تتعلق «لولا» بشيء، وموضع المجرورِ بها رَفْعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوف.

وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، «ولولا» غير جارّة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا، إذ قالوا: «ما أنا كأنْتَ، ولا أنْتَ كأنا»، وقد أسْلَفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالِها بالأسماء الظاهرة؛ فإذا عُطِف عليه اسمٌ ظاهر، نحو: «لولاكَ وزيد» تعيَّن رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر.

الثاني: أن تكون للتَّخصيص والعَرْض؛ فتختصّ بالمضارع أو ما في تأويله، نحو: «لولا تَسْتَغْفِرون الله»، ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، والفرق بينهما أن التحضيض طلبٌ بحثٌّ وإزعاج، والعَرْض طلب بلين وتأدُّب.

والثالث: أن تكون للتَّوبيخ والتَّنديم، فتختصّ بالماضي، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ومنه ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦]، إلا أن الفعل أُخِّرَ، وقوله [من الطويل]:

٢٦١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[1]

إلا أن الفعل أُضْمِر، أي: لولا عَدَدْتم، وقول النحويين: «لولا تعدون» مردود؛ إذ لم يُرِدْ أن يَحُضَّهم على أن يَعُدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّه في الماضي، وإنما قال: «تعدّون» على حكاية الحال؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فُصِلَت من الفعل بـ «إذْ»، و «إذا» معمولَيْنِ له، وبجملةٍ شرطيّةٍ معترضة؛

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٠٧، وتخليص الشواهد ص ٤٣١، وخزانة الأدب ٣/ ٥٥ ـ ٥٧ والخصائص ٢/ ٤٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢.

فالأول نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ [الأنعام: ٤٣]؛ والثاني والثالث نحو: ﴿فلَولا إذَا بَلَغَتِ الْحُلقومَ وَأَنْتُمْ حِينئذٍ تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إليه منكم ولكن لا تُبصرون﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٥]، ﴿فَلَوْلا إنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧]، المعنى: فَهَلاً ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تُشاهِدونَ ذلك، و «لولا» الثّانية تكرارٌ للأولى.

الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ﴾ [الأنعام: ٨]. قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعَرْض، وأن الثانية مثل: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣].

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة «لم»، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]، والظاهر أن المعنى على التَّوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القُرَى المُهْلَكة تابَتْ عن الكفر قبل مجيءِ العذابِ فنفَعَها ذلك، وهو تفسيرُ الأخفش والكسائي والفرّاء وعليّ بن عيسى والنحّاس، ويؤيّده قراءة أبيّ وعبد الله: ﴿فهلاً كانَتْ﴾، ويلزم من هذا المعنى النفي، لأن التوبيخ يقتضي عدَم الوقوع، وقد يُتَوَهَّم أن الزمخشري قائلٌ بأنها للنفي لقوله: «الاستثناء منقطع بمعنى «لكن»، ويجوزُ كونُه متَّصِلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: «ما آمنت» ولعلَّه إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: «والجملة في معنى النفي»، ولم يقل: «ولولا للنفي»، وكذا قال في: ﴿لَوْلاَ إذْ جَاءَهُمْ بأسُنَا تَضرَّعوا﴾ [الأنعام: ٤٣]: معناه نفي التضرُّع، ولكنه جيء بـ «لولا» لِيُفَاد أنهم لم يكُنْ لهم عذر في تَرْك التضرُّع إلا عنادهم وقَسْوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زَيَّنها الشيطان لهم. ا هـ.

فإن احتجَّ محتجٌّ للهروي بأنه قُرِىء بنصب ﴿قَوْمِ﴾ على أصل الاستثناء، ورفعه على الإِبدال، فالجوابُ أنَّ الإِبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله [من البسيط]:

٢٦٢ ـ [وَبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ] عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ[1]

فرفع لما كان «تغيَّر» بمعنى: لم يبقَ على حاله. وأدقُّ من هذه قراءةُ بعضهم

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١١٤، وشرح التصريح ١/ ٣٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٥٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٨.

﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قليلٌ مِنْهُم﴾ [البقرة: ٢٤٩] لما كان «شربوا منه» في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجَبِ أرْجَحُ من النصب. وقد أجمعت السبعة على النصب في ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] فدلّ على أن الكلام مُوجَب، ولكن فيه رائحةُ غير الإيجاب، كما في قوله:

عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤيُ وَالْوَتِدُ

* * *

تنبيه ـ ليس من أقسام «لولا» الواقعةُ في نحو قوله [من الطويل]:

٢٦٣ ـ ألاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أنْ لا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ: بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي[(١)]

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم» والجواب محذوف، أي: لو لم ينازعني شُغلي لَزُرْتك. وقيل: بل هي «لولا» الامتناعيّة، والفعل بعدَها على إضمار «أنْ» على حدّ قولهم: «تَسْمَع بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاه».

● **(لوما): بمنزلة «لولا»**، تقول: «لوما زيد لأكرمتك»، وفي التنزيل: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. وزعم المالقي أنها لم تأتِ إلاّ للتحضيض، ويردُّه قول الشاعر [من الكامل]:

٢٦٤ ـ لَوْمَا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكِ فِي رِضَاكِ رَجَاء[(٢)]

● **(لم): حرف جزم لنفي المُضارع وقَلْبِهِ ماضياً**، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص: ٣] الآية. وقد يُرفع الفعل المضارع بعدها، كقوله [من البسيط]:

٢٦٥ ـ لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاء لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ[(٣)]

فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الإنشراح:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١١/٢٤٦ ـ ٢٤٧ وشرح أشعار الهذليين ١/٨٨، وشرح شواهد المغني ٢/٦٧١، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٠٧ والدرر ٢/٢٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٦٠٨ وشرح التصريح ١/٢٦٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٦.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في سرّ صناعة اللإعراب ٢/٤٤٨، والخصائص ١/٣٨٨.

١]، وقوله [من الرجز]:

٢٦٦ ـ فِي أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أفِرّ، أيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ[١]

وخُرِّجَا على أن الأصل «نَشْرَحَنْ» و «يُقْدَرَنْ» ثم حُذِفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها؛ وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ «لَمْ»، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. وقال أبو الفتح: الأصل: «يُقْدَرْ» بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة ـ وقد أجْرَتِ العربُ الساكنَ المجاور للمحرّك مجرى المحرّك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجارِ حكم مجاوره ـ أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تُبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقعُ الألف إلاّ بعد فتحة؛ قال: وعلى ذلك قولهم: «الْمَرَاة»، و «الْكَماة»، بالألف، وعليه خرَّج أبو علي قولَ عبدَ يغُوثَ [من الطويل]:

٢٦٧ ـ [وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ] كأنْ لم تَرَى قبْلِي أسِيراً يَمَانِيَا[٢]

فقال: أصله: «تَرْأَى» ـ بهمزة بعدها ألف ـ كما قال سُرَاقة البارقي [من الوافر]:

٢٦٨ ـ أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ [كِلانا عَالِمٌ بالتُّرَّهَاتِ][٣]

ثم حذفت الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله: «أيَوْمَ لم يُقْدَرَ»: نُقِلت حركة همزة أم إلى راء يُقْدَر، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحرِّكة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركةُ فتحةً إتباعاً لفتحة الراء، كما في: ﴿وَلاَ الضَّأَلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فيمن همزهُ، وكذلك القول في «المَرَاة والكَماة»، وقوله [من الطويل]:

٢٦٩ ـ [وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَة عَبْشَمِيَّةٌ] كَأَنْ لَمْ تَرَى قبْلِي أسِيراً يَمَانِيَا[٤]

ولكن لم تحرّك الألف فيهنَّ لعدم التقاءِ الساكنين.

---

(١) الرجز بدون نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٩٥٤/.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ١٦/٢٥٨، وخزانة الأدب ٢/١٩٦ وسر صناعة الإعراب ١/٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لسرقة البارقي في الأشباه والنظائر ٢/١٦، والأغاني ٩/١٣، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧ ـ ٨٢٦، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٥.

(٤) تقدم تخريجه.

وقد تُفصَل من مَجْزومها للضَّرورة بالظرف، كقوله [من الوافر]:

٢٧٠ ـ فَذَاكَ وَلَمْ ـ إذَا نَحْنُ ٱمْتَرَيْنَا ـ تَكُنْ فـي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ[١]

وقوله [من الطويل]:

٢٧١ ـ فأَضْحَتْ مَغَانيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا كأنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ[٢]

وقد يليها الاسمُ معمولاً لفعلٍ محذوف يُفسِّره ما بعده، كقوله [من الطويل]:

٢٧٢ ـ ظُنِنتُ فِقيراً ذَا غِنًى، ثُمَّ نِلْتُه فلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ واهِبِ[٣]

● **(لما)**: عَلَى ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ «لمْ» إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: **أنها لا تقترن بأداة شرط**، لا يقال: «إنْ لمَّا تقم»، وفي التنزيل: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾ [المائدة: ٧٣].

الثاني: **أن منفيَّها مستمرُّ النَّفي إلى الحال**، كقوله [من الطويل]:

٢٧٣ ـ فَإنْ كُنْتُ مَأكُولاً فكُنْ خيرَ آكِلٍ، وَإلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ[٤]

ومنفيّ لم يحتمل الاتصالَ، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، والانقطاعَ، مثل: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان» بل يقال: «لما يكن وقد يكون»، وَمَثَّل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله [من الرجز]:

٢٧٤ ـ وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إِلٰهي وَحْدَكَا لَمْ يَكُ شيءٌ يا إِلٰهي قَبْلَكَا[٥]

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥، وجواهر الأدب ص ٢٥٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦، وشرح شواهد المغني ص ٦٧٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٦٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥، والخصائص ٢/ ٤١٠، والدرر ٥/ ٦٣، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو للممزق العبدي (شأس بن نهار) في الاشتقاق ص ٣٣٠، وجمهرة اللغة ص ٨٣٣، وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٠، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٨١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥.

(٥) البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر ٥/ ٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤١.

وتبعه ابنهُ فيما كَتَب على التسهيل، وذلك وَهْمٌ فاحش.

ولامتدادِ النّفي بعدَ «لمّا» لم يَجُز اقترانُها بحرفِ التعقيب، بخلاف «لم». تقول: «قمتُ فلم تقم»، لأن معناه: وما قمتَ عقيبَ قيامي؛ ولا يجوز «قمت فلما تقم» لأن معناه: وما قمت إلى الآن.

الثالث: أن منفي «لمّا» **لا يكون إلا قريباً من الحال**، ولا يُشْتَرَط ذلك في منفي «لم»، تقول: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مُقيماً، ولا يجوز «لمَّا يكن». وقال ابن مالك: لا يُشْتَرط كونُ منفي «لمّا» قريباً من الحال مثل: «عَصَى إبْلِيسُ رَبَّه وَلَمَّا يَنْدَمْ»، بل ذلك غالِبٌ لا لازم.

الرابع: أن مَنْفيّ «لمّا» **مُتَوقَّع ثُبُوته**، بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذَوْقَهم له مُتَوَقَّع. قال الزمخشري في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في «لمّا» من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد، ا هـ. ولهذا أجازوا «لم يُقْضَ ما لا يكون» ومنعوه في «لمّا».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبَل، فأما بالنّسبة إلى الماضي فهما سِيَّانِ في نفي المتوقَّع وغيره. مثالُ المتوقَّع أن تقول: «ما لي قمتُ ولم تقم»، أو «ولمَّا تقم»، ومثالُ غير المتوقَّع أن تقول ابتداء: «لم تقم»، أو «لما تقم».

الخامس: أن منفي «لمّا» **جائز الحذف لدليلٍ**، كقوله [من الوافر]:

٢٧٥ ـ فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً، وَلَمَّا، فَنَادَيْتُ الْقُبورَ فلَمْ يُجِبْنَهْ[1]

أي: ولمّا أكُنْ بَدْأً قبل ذلك، أي: سَيّداً، ولا يجوز «وَصَلْتُ إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها، فأما قوله [من الكامل]:

٢٧٦ ـ احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي ٱسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الأعَازِبِ، إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ[2]

فضرورة.

وعلة هذه الأحكام كلّها أن «لم» لنفي «فَعَلَ»، و «لمّا» لنفي «قد فَعَلَ».

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٣/٤، وخزانة الأدب ١١٣/١٠ ـ ١١٧، والدرر ٢٤٥/٤، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١، وخزانة الأدب ٨/٩، والدرر ٦٦/٥ وشرح شواهد المغني ٦٨٢/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٤، وأوضح المسالك ٢٠٢/٤.

الثاني من أوجه «لمّا»: أن تختصَّ بالماضي، فتقتضي جملتين وُجِدت ثانيتُهما عند وجودِ أولاهما، نحو: «لما جاءَنِي أكرَمْتُه». ويقال فيها: **حرف وجود لوجود،** وبعضُهم يقول: **حرف وجوب لوجوب،** وزعم ابن السرّاج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جنّي، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إذْ»، وهو حسن، لأنها مختصّة بالماضي وبالإِضَافةِ إلى الجملة.

وردَّ ابنُ خروف على مُدَّعي الاسميّة بجواز أن يقال: «لما أكْرَمْتَنِي أمْسِ أكرمتُك اليوم»، لأنها إذا قُدِّرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

والجواب أن هذا مثلُ ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١٦] والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثَبَتَ أني كنت قلت، وكذا هنا المعنى لما ثبت اليومَ إكرامُكَ لي أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتّفاقاً؛ وجملة اسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائيّة أو بالفاء عند ابن مالك؛ وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور. دليلُ الأوّل: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]، والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، والثالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، والرابع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤]، وهو مؤوّل بـ «جادلنا»، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمَيْنِ فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب ﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقْبَلَ يجادلنا.

ومن مُشْكل «لمّا» هذه قولُ الشاعر [من الطويل]:

٢٧٧ ـ أقُولُ لِعَبْدِ اللّهِ لمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ(١)

فيقال: أين فِعْلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره وَهَى بمعنى «سَقَطَ»، والجوابُ محذوف تقديره: قلت، بدليل قوله: أقول، وقوله «شِم» أمْر من قولك: «شِمْتُ البَرْقَ» إذا نظرتَ إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد اللّهِ شِمْهُ.

والثالث: أن تكونَ حرفَ استثناء، فتدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤] فيمن شدَّد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو: «أنشدُكَ الله لمّا فَعَلْتَ»، أي: ما أسألُك إلاّ فعلك، قال [من الرجز]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣١٦، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٢.

٢٧٨ ـ قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنْ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أَوِ اثْنَيْنْ[1]

وفيه رد لقول الجوهري: إنَّ «لما» بمعنى «إلاّ غيرُ» معروف في اللغة.

وتأتي «لمّا» مركّبة من كلمات، ومن كلمتين.

فأما المركَّبة من كلمات فكما تقدم في: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١١] في قراءة ابن عامر وحمزة وحَفْص بتشديد نون «إنَّ» وميم «لمَّا»، فيمن قال: الأصل: لِمَنْ ما فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيفٌ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الأصل: «لَمًّا» بالتنوين بمعنى جَمْعاً، ثم حذف التنوين إجراءً للوصلِ مُجْرى الوقف، لأن استعمال «لمّا» في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المُنْصرِف في الوصف أبعد.

وأضعف من هذا قول آخر: إنه فَعْلَى من «اللَّمَم»، وهو بمعناه؛ ولكنَّه مُنِع الصرف لألفِ التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان «فَعْلىٰ» فهلاَّ كُتب بالياء، وهلاّ أَمَالَهُ مَنْ قاعدتهُ الإمالة. واختار ابن الحاجب أنها «لَمَّا» الجازمة حُذف فعلها، والتقدير: لما يُهْمَلُوا، أو لما يُتْرَكُوا، لدلالة ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، ثمّ ذكر الأشقياء والسُّعداء ومُجَازاتهم، قال: ولا أعرف وَجْهاً أشْبَه من هذا، وإن كانت النفوسُ تَسْتَبْعِده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحقُّ أن لا يُسْتَبْعَدَ لذلك، اهـ.

وفي تقديره نظر. والأَوْلى عندي أن يُقَدّر «لمَّا يُوَفُّوا أعمالهم» أي: أنهم إلى الآن لم يوفَّوْها وسيوفَّوْنها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما: أن بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أَن التوفية لم تقَعْ بعد وأنَّها ستقع؛ والثاني: أن منفيَّ «لمَّا» متوقَّعُ الثبوتِ كما قدَّمنا، والإِهمال غير متوقَّع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر بتخفيف ﴿أن﴾ وتشديد ﴿لِمَا﴾ فتحتمل وجهين؛ أحدهما: أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، ويأتي في «لمّا» تلك الأوجه؛ والثاني: أن تكون «أن» نافية، و ﴿كُلًّا﴾ مفعول بإضمار «أرى»، و «لمّا» بمعنى «إلاَّ».

---

(١) البيت من البحر الرجز، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٣، والدرر ٣/١٨٨، وشرح شواهد المغني ص ٦٨٣، ولسان العرب مادة (غنث)، وهمع الهوامع ١/٢٣٦.

وأما قراءة النحويّين بتشديد النُّون وتخفيف الميم وقراءة الحرميّين بتخفيفهما فـ «إنّ» في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإِعمال، وفي الثانية مخفَّفة من الثقيلة، وأَعلمت على أحد الوجهين، واللام من «لمّا» فيهما لام الابتداء، وقيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين «إن» النافية والمخفَّفة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف «إن» وإهمالها، و «ما» زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبين النونات في نحو: «اضْرِبْنَانِّ يا نسوة»، وقيل: وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية، وليس كذلك، لأن الصِّلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مَسُوقة لمجرَّد التَّوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] لا يقال: لعل «مَنْ» نكرة أي: لَفريقٌ ليبطئن؛ لأنّها حينئذٍ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصِّلة في اشتراط الخبريَّة.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله [من الكامل]:

٢٧٩ ـ لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[(١)]

وهو لغز، يقال فيه: أين جواب «لما»؟ وبم انتصب أدعَ؟ وجواب الأول أن الأصل «لَنْ» ثم أُدغِمت النون في الميم للتقارب، ووُصِلا خطًّا للإلغاز، وإنما حقُّهما أن يكتبا منفصلين، ونظيرُه في الإِلغاز قولُه [من الخفيف]:

٢٨٠ ـ عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ، فَقُلْنَا بَرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا[(٢)]

فيقال: كيفَ يكونُ التَّبريدُ سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل «بَلْ رِدِيهِ» ثم كتب على لفظه للإلغاز، وعن الثاني أن انتصابه بـ «لَنْ» و «ما» الظرفية وصلتها ظرفٌ له فاصل بينه وبين «لَنْ» للضرورة؛ فيسأل حينئذٍ: كيف يجتمع قوله: «لن أدع القتال» مع قوله: «لن أشهد الهيجاء»؟ فيجاب بأن «أشهد» ليس معطوفاً على «أدع»، بل نصبه بـ «أنْ» مضمرةً، و «أنْ» والفعل عطفٌ على القتال، أي: لن أدع القتال وشُهُودَ الهيجاء على حد قول مَيْسُون [من الوافر]:

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، والخصائص ٢/ ٤١١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٣١٩، ولسان العرب ٥/ ٢٨٦ مادة (وغر) والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٢٣، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٨/ ١٨٥.

٢٨١ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ][(١)]

* * *

● (لَنْ): **حرفُ نصب ونفي واستقبال**، وليس أصلُه وأصلُ «لم» «لا»، فأُبدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم» خلافاً للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس، نحو: ﴿لَنَسْفَعا﴾ [العلق: ١٥] و ﴿لِيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]؛ ولا أَصْلُ «لن»: «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: «زَيْداً لَنْ أَضْرِبَ»، خلافاً للأخفش الصَّغير، وامتناع نحو: «زَيْداً يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ» خلافاً للفرّاء، ولأَنَّ الموصولَ وصلته مفرد، و «لن أَفْعَلَ» كلام تام، وقولُ المبرّد إنه مبتدأ حُذف خبره أي لا الفعل واقع مردودٌ بأنه لم يُنْطَقْ به مع أنه لم يسد شيء مَسَدَّه، بخلاف نحو «لولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ» وبأن الكلام تامٌّ بدون المقدَّر، وبأنَّ «لا» الدَّاخلة على الجملة الاسمية واجبةُ التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإنّ الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد «لن» توكيدَ النفي خلافاً للزمخشري في كشَّافه، ولا تأبيدَه خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيّها باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر «الأبد» في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصلُ عدمُه.

وتأتي للدُّعاء كما أتت «لا» لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور؛ والحجّة في قوله [من الخفيف]:

٢٨٢ ـ لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ[(٢)]

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ۝١٧﴾ [القصص: ١٧] فقيل: ليس منه، لأن فعل الدُّعاء لا يسند إلى المتكلّم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: «يا ربِّ لا عَذَّبْتَ فلاناً»، ونحو: «لا عَذَّبَ اللَّهُ عَمراً» ا هـ. ويرده قوله:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٣، والدرر ٢/ ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٤ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨.

٢٨٣ ـ [لن تزالوا كذلكم] ثمّ لا زلـ ت لكُمْ خَالِداً خُلُود الْجِبَالِ[(١)]

وتلقّي القَسَم بها وبـ «لم» نادر جدّاً، كقول أبي طالب [من الكامل]:

٢٨٤ ـ وَاللّٰهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينا[(٢)]

وقيل لبعضهم: «أَلك بَنُونَ»؟ فقال: «نعم، وخَالِقِهِمْ لم تَقُمْ عن مثلهم مُنْجِبة»، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي: إنّ لي لَبَنِينَ، ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنّها قد تجزم، كقوله [من الطويل]:

٢٨٥ ـ أَيَادِي سَبَا، يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[(٣)]

وقوله [من المنسرح]:

٢٨٦ ـ لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُون بَابِكَ الْحَلَقَهْ[(٤)]

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

● (ليت): **جرف تمنٍ يتعلق بالمستحيلِ غالباً**، كقوله [من الوافر]:

٢٨٧ ـ فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ[(٥)]

وبالمُمْكِن قليلاً.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفرّاء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما، كقوله [من الرجز]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وبنى على ذلك ابن المعتزّ قوله [من البسيط]:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي طالب في الجنى الداني ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٦، والدرر ٤/ ٢٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٢٥٤، ولسان العرب ١/ ٩٤، مادة /سبا/،

(٤) البيت من المنسرح، وهو لأعرابي في الدرر ٤/ ٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨.

(٥) البيت من الوافر، وهو لأبي المتاهي في ديوانه ص ٣٢، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٤٨.

٢٨٨ ـ مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طَيْرٌ، فَقُلْتُ لَهَا: طُوبَاكِ، يَا لَيْتَنِي إِيَّاكِ، طُوبَاكِ[(١)]

والأول عندنا محمولٌ على حذف الخبر، وتقديره: أقبلَتْ، لا تكون، خلافاً للكسائي لعدم تقدّم «إنْ» و «لَوْ» الشَّرطِيَّتين، ويصحُّ بيتُ ابن المعتزّ على إنابة ضمير النَّصب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها «ما» الحرفيّة فلا تُزِيلُها عن الاختصاصِ بالأسماء، لا يقال: «ليتما قامَ زيدٌ» خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القَزْويني؛ ويجوزُ حينئذٍ إعمالُها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حَمْلاً على أَخَواتها، ورَوَوْا بالوجهين قول النابغة [من البسيط]:

٢٨٩ ـ قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[(٢)]

ويحتمل أنَّ الرفع على أن «ما» موصولة، وأنّ الإشارة خبرٌ لِـ «هو» محذوفاً، أي: ليتَ الذي هو هذا الحمام لنا؛ فلا يدلُّ حينئذٍ على الإهمال، ولكنه احتمالٌ مرجوحٌ، لأن حذفَ العائد المرفوع بالابتداء في صلةِ غير «أيٍّ» مع عَدَمِ طولِ الصِّلَة قليلٌ؛ ويجوزُ «ليتما زيداً ألقاه» على الإعمال، ويمتنعُ على إضمار فعلٍ على شريطةِ التفسير.

● (لَعلَّ): **حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر**، قال بعض أصحاب الفراء: وقد يَنْصبُهما، وزعم يونس أن ذلك لغةٌ لبعضِ العرب، وحكى: «لعلَّ أباكَ مُنْطلقاً» وتأويلُه عندنا على إضمار «يُوجَدُ»، وعند الكسائي على إضمارِ «يكون».

وقد مر أن عُقَيْلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله [من الطويل]:

٢٩٠ ـ [فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً]
لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[(٣)]

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أنَّ الأصل: «لعله لأبي المغوار منك جَوَابٌ قريب»، فحذف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام «لعلّ» الثانية

---

(١) البيت من البسيط، وهو لابن المعتز في ديوانه ٢/٤٠٩، وخزانة الأدب ١٠/٢٣٥، وتاج العروس ١٤٠/٤١٣ مادة (سوا).

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والأغاني ١١/٣١، والإنصاف ٢/٤٧٩، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢، ورصف المباني ص ٢٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٤٩، وخزانة الأدب ٦/١٥٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٦٩، وخزانة الأدب ١٠/٤٢٦، والدرر ٤/١٧٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧.

تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة. ومَنْ فتح فهو على لغة من يقول: «المالُ لَزَيْدٍ» بالفتح، وهذا تكلُّفٌ كثير، ولم يثبت تخفيف «لعلّ»، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجرَّ بـ «لعلّ» لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أن مجرور «لعلّ» في موضع رفع بالابتداء لتنزيل «لعلّ» منزلة الجار الزائد، نحو: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» بجامع ما بينهما من عدم التعلُّق بعامل، وقوله «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله «لَوْلاَيَ لكان كذا» على قول سيبويه إن «لولا» جارّة، وقولك: «رُبَّ رَجُلٍ يقول ذلك»، ونحوهُ قوله [من الوافر]:

٢٩١ ـ [فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ] وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[1]

على قولِ سيبويه إنّ «كان» زائدة، وقول الجمهور إنَّ الزائد لا يعملُ شيئاً، فقيل: الأصل «هم لنا» ثم وَصَل الضَّمير بـ «كان» الزائدة إصلاحاً للَّفظ، لئلا يقَع الضميرُ المرفوع المنفصِل إلى جانب الفعل؛ وقيل: بل الضميرُ توكيدٌ للمستتر في «لنا» على أن «لنا» صفة لـ «جيران»، ثم وصل لما ذكر؛ وقيل: بل هو معمول لِـ «كان» بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة و «لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنَّها تعملُ في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلْغَى، نحو: «زيد ظننت عالِمٌ».

وتتَّصل بلعلَّ «ما» الحرفية فتكفُّها عن العمل، لزوال اختصاصِها حينئذٍ، بدليل قوله [من الطويل]:

٢٩٢ ـ [أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ] لَعلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا[2]

وَجوَّزَ قومٌ إعمالها حينئذٍ حَمْلاً على «ليتَ»، اشتراكهما في أنهما يُغَيِّرَان معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأنَّ»، وبعضهم خصَّ «لعلَّ» بذلك، لأشدِّيَّة التَّشابه لأنها و «لَيْتَ» للإنشاء، وأما «كأن» فللخبر.

قيل: وأوَّلُ لحن سُمع بالبصرة [من الطويل]:

لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠، والأزهية ص ١٨٨، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧ ـ ٢٢١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ١/ ١٦٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠، والأزهية ص ٨٨، والدرر ١٢/ ٢٠٨ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدَّم في «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ».

وفيها عشر لغات مشهورة، ولها معانٍ:

أحدها: **التوقُّع**، وهو: تَرَجِّي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو: «لعل الحبيب قادمٌ، ولعل الرقيبَ حاصل»، وتختصُّ بالمُمكن، وقول فرعون: ﴿لعلي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، إنما قاله جَهْلاً أو مَخْرقةً وإفكاً.

الثاني: **التعليل**، أثبته جماعةٌ منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه: ٤٤]، ومَنْ لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي: اذهبا على رجائكما.

الثالث: **الاستفهام**، أثبته الكوفيّون، ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ونحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾ [عبس: ٣]. قال الزمخشري: وقد أشْرَبها معنى «ليت» مَنْ قرأ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] اهـ؛ وفي الآية بحث سيجيء.

ويقترن خبرها بـ «أنْ» كثيراً حَمْلاً على «عَسَى»، كقوله [من الطويل]:

٢٩٣ ـ [لَعَلَّكَ يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ] عَلَيْكَ مِنَ اللائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[1]

وبحرف التَّنفيس قليلاً، كقوله [من الطويل]:

٢٩٤ ـ فَقُولاَ لَهَا قَوْلاً رَقِيقاً لَعَلَّهَا سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ[2]

وخرَّج بعضهم نصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ على تقدير «أنْ» مع أبْلُغُ كما خفض المعطوف من بيت زهير [من الطويل]:

٢٩٥ ـ بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى، وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيا[3]

على تقدير الباء مع «مُدْرِكَ».

---

(١) البيت من الطويل، لمتم بن نويرة في ديوانه ص ١١٩، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٠٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٣٤٥.

(٣) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢ ـ ٤٩٦، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢.

ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري، وفي الحديث «وَمَا يُدْرِيك لعَلَّ اللَّهَ اطَّلعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، وقال الشاعر [من الطويل]:

٢٩٦ ـ وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بعْدَ صِحَّةٍ، لـعـلَّ مَـنَـايَـانـا تَـحَـوَّلْـنَ أبْـؤُسـا(١)

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٢٩٧ ـ أعِدْ نَظراً يا عَبْد قَيْسٍ لعلّمَا أضَاءتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْمُقَيّدا(٢)

فإن اعتُرِض بأن «لعلّ» هنا مكفوفة بـ «ما»، فالجواب أن شبهة المانع أن «لعلّ» للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لما في حَيِّزها. ومما يوضح بطلانَ قولِهِ ثبوتُ ذلك في خبر «ليت» وهي بنمزلة «لعلّ»، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠]، ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣].

تنبيه ـ من مشكل باب «ليت» وغيره قول يزيد بن الحكم [من الطويل]:

٢٩٨ ـ فَلَيْتَ كَفَافاً كَان خَيْرُكَ كلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي(٣)

وإشكالُه من أوْجُه، أحدها: عدمُ ارتباط خبر «ليت» باسمها، إذ الظاهر أن «كفافاً» اسمُ «ليت»، وأنَّ «كان» تامّة، وأنها وفاعلها الخبر؛ ولا ضمير في هذه الجملة. والثاني: تعليقه «عن» بـ «مرتوٍ». والثالث: إيقاعُه «الماءَ» فاعلاً بـ «ارتوى»؛ وإنما يُقال: ارتوى الشاربُ.

والجواب عن الأول أن «كفافاً» إنما هو خبر لـ «كان» مقدَّم عليها وهو بمعنى «كافّ»، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي: فلَيْتَك أو فليتَهُ: أي فليت الشأن، ومثله قوله [من الطويل]:

٢٩٩ ـ فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي ساعَةً [فَبِتْنَا، عَلَى مَا خَيَّلَتْ، نَاعِمَيْ بَالِ](٤)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٣١، والدرر ٢/ ٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٥، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠، والدرر ٢١/ ٢٠٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦، وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في الأغاني ١٢/ ٢٩٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٦، والإنصاف ١/ ١٨٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥.

و «خيرك»: اسم «كان»، و «كلهُ»: توكيد له، والجملة خبر «ليت»، وأما «وشرُّك» فيروى بالرفع عطفاً على «خيرك» فخبرُه إمّا محذوفٌ تقديرُهُ كفافاً؛ فـ «مرتوِ»: فاعل بـ «ارتوى»؛ وإما «مُرْتَوِ» على أنه سُكِّن للضرورة، كقوله [من الطويل]:

٣٠٠ ـ وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ، بِالْيَمَامَةِ دَارُه، وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ، اهْتَدَى لِيَا[١]

ورُوِيَ بالنصب: إما على أنه اسم لِـ «ليت» محذوفة، وسهَّل حذفَها تقدُّمُ ذكرها، كما سهل ذلك حذف «كل» وبقاء الخفض في قوله [من المتقارب]:

٣٠١ ـ أكلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[٢]

وإما على العطف على اسم «ليت» المذكورة إن قُدِّر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف، و «مرتوِ» على الوجهين مرفوعٌ: إما لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه عطفٌ على خبر «ليت» المذكورة.

وعن الثاني بأنه ضمّن «مُرْتَوِ» معنى «كافّ»، لأن المرتوي يكفُّ عن الشرب، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] لأن يخالفون في معنى يَعْدِلُون ويَخْرُجون، وإن عَلَّقته بـ «كفافاً» محذوفاً على وجه مَرَّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث أنه إما على حذفِ مضافٍ أي شارب الماء، وإما على جعل الماء مُرْتَوِياً مجازاً كما جعل صادياً في قوله [من الطويل]:

وَجُبْتُ هَجِيراً يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيا

ويروى «الماء» بالنصب على تقدير «مِنْ» كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] ففاعل «ارتوى» على هذا «مرتوِ»، كما تقول: ما شرب الماء شارب.

● (لكِنَّ) مشدَّدة النون ـ حرفٌ ينصب الاسم ويرفعُ الخبرَ، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها، وهو المشهور: أنه واحد، وهو **الاستدراك**، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدَها

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٨، وبلا نسبة فب الدرر ١/ ١٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٤٤.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، والدرر ٥/ ٣٩، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص١٩٩.

حكماً مخالفاً لحكم ما قبلَها، ولذلك لا بدّ أن يتقدَّمها كلامٌ مُناقِض لما بعدها، نحو: «مٰا هَذَا سَاكِناً لكنه متحرِّكٌ»، أو ضدّ له، نحو: «ما هذا أبْيَضَ لكنه أسود»، قيل: أو خلاف، نحو: «ما زيد قائماً، لكنه شارب» وقيل: لا يجوز ذلك.

والثاني: أنها تَرِدُ **تارةً للاستدراك وتارةً للتوكيد**، قاله جماعة منهم صاحب البسيط، وفسروا الاستدراك برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُه، نحو: «ما زيد شجاعاً، لكنه كريم»، لأن الشجاعة والكرم لا يكادانِ يفترقان، فَنَفْيُ أحدهما يُوهِمُ انتفاء الآخر، و «ما قام زيد، لَكِنَّ عمراً قام»، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومثَّلوا للتوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمتُه لكنَّه لم يَجِىءْ» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

والثالث: أنها **للتوكيد** دائماً مثل «إنَّ»، ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور. قال في المقرب: «إنّ» و «أنَّ» و «لكنَّ»، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى «لكنّ» التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك، ا هـ.

والبصريُّون على أنها بسيطة، وقال الفراء: أَصْلُهَا «لٰكِنْ أنَّ»، فطرحت الهمزة للتَّخفيف، ونون «لكنْ» للساكنين، كقوله [من الطويل]:

٣٠٢ ـ [فَلَسْتُ بآتِيهِ وَلاَ أسْتَطِيعُهُ] وَلاَكِ آسْقِنِي إنْ كان مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[1]

وقال باقي الكوفيين: مركَّبة من: «لا» و «إن»، والكاف الزائدة لا التشبيهيّة، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وقد يحذف اسمها، كقوله [من الطويل]:

٣٠٣ ـ فَلَوْ كُنتَ ضَبِّيًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي، وَلٰكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ[2]

أي: ولكنَّك زنجيٌّ، وعليه بيت المتنبي [من الطويل]:

٣٠٤ ـ وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلٰكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ[3]

وبيتُ الكتاب [من الطويل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص١١١، والأزهية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٤١٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، وأوضح المسالك ١/ ٦٧١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤، والدرر ٢/ ١٧٦. ولسان العرب مادة (شغر)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٤٨، والأشباه والنظائر ٨/ ٤٦.

٣٠٥ - وَلٰكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ[١]

ولا يكون الاسم فيهما «مَنْ»، لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله. ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيّين، احتجوا بقوله [من الطويل]:

٣٠٦ - .... وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[٢]

ولا يعرف له قائل، ولا تتمّة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام. أو على أن الأصل «لكن إنني» ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكنْ للساكنين.

* * *

● (لكِنْ) ساكنة النون - ضربان: **مخفّفة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء،** لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، **وخفيفة بأصل الوضع،** فإن وليها كلامٌ فهي **حرف ابتداء** لمجرّد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] وبدونها، نحو قول زهير [من البسيط]:

٣٠٧ - إنَّ ٱبْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ[٣]

وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملةٍ، وأنه ظاهرُ قول سيبويه؛ وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدَّمها نفي أو نَهْي، نحو: «ما قام زيدٌ لكن عمرو»، و «لا يقم زيد لكن عمرو»، فإن قلت «قام زيد» ثم جئت بـ «لكنْ» جعلتها حرف ابتداء فجئتَ بالجملة فقلت: «لكن عمرو لم يقم»، وأجاز الكوفيُّون «لكن عمرو» على العطف، وليس بمسموع.

الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويّين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت في الإنصاف ١/ ١٨١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٢.

(٢) عجز بيت من الطويل، صدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر٤/ ٣٨، والإنصاف ١/ ٢٠٩، والجنى الداني ص ١٣٢، ولسان العرب مادة (لكن).

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٦، والجنى الداني ص٥٨٩ والدرر ٦/ ١٤٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٨٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٧.

واختلف في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال: أحدها ليونس: إن «لكن» غير عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد؛ الثاني لابن مالك: إن «لكن» غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حُذِف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو»: ولكن قام عمرو، وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]: ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفردٍ مخالفٍ له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو»؛ والثالث لابن عصفور: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة لازمة؛ والرابع لابن كَيْسان: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسمع «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ» بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجارٍّ مقدر، أي: لكن مررتُ بطالحٍ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدُّم ذكره.

● (لَيسَ): **كلمة دالة على نفي الحال**، وتنفي غيره بالقرينة، نحو: «لَيْس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وقول الأعشى [من الطويل]:

٣٠٨ ـ لَـهُ نَـافِـلاَتٌ مَـا يُـغِـبُّ نَـوَالُـهَـا وَلَـيْـسَ عَـطَـاءُ الْـيَـوْمِ مَـانِـعَـهُ غَـدَا[١]

وهي **فعلٌ لا يتصرَّف**، وزنه «فِعَلَ» بالكسر، ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره «فَعِلَ» بالفتح لأنه لا يخفف، ولا «فَعُلَ» بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في «هَيُؤ»؛ وسُمع «لُسْتُ» بضمّ اللام، فيكون على هذه اللغة كـ «هَيُؤ».

وزعم ابن السَّراج أنه حرف بمنزلة «ما»، وتابعه الفارسي في الْحَلبيات وابن شُقَير، وجماعة؛ والصواب الأوّل، بدليل لَسْتُ وَلَسْتُما وَلَسْتُنَّ وَلَيْسَا وَلَيْسُوا وَلَيْسَتْ وَلَسْنَ.

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرجُ عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن تكون **حرفاً ناصباً للمستثنى** بمنزلة «إلاّ»، نحو: «أَتَوْني لَيْسَ زَيْداً» والصَّحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدَّم، واستتاره واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سَبَبَ قراءة سيبويه للنحو، وذلك أنه جاء إلى حَمّاد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «لَيْس

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٧ وشرح شواهد المغني ص ٥٧٧ وللأعشى أو للنابغة الجعدي في تخليص الشواهد ص ٢٢٧.

مِنْ أَصْحابي أَحَدٌ إلاَّ وَلَوْ شِئْتُ لأَخَذْتُ عَلَيهِ ليسَ أبا الدَّرْداءِ» فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لَحَنْتَ يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنَّ علماً لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

والثاني: **أن يقترن الخبر بعدها بـ «إلاّ»** نحو: «لَيْسَ الطِّيبُ إلا الْمِسْكُ» بالرفع، فإنَّ بني تميم يرفعونه حَمْلاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أَهْلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العَلاَء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال له: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نِمْتَ وَأَدْلَجَ الناسُ، ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهَبَا إلى أبي مهدي فَلَقِّناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقِّناه النصب فإنَّه لا ينصب، فأتَيَاهما وَجَهَدَا بكلٍّ منهما أن يرجعَ عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ الناس.

وخَرَّجَ الفارسيُّ ذلك على أَوْجُهٍ:

أحدها: أن في «ليس» ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال [من الطويل]:

٣٠٩ ـ أَلاَ لَيْسَ إلاَّ مَا قَضَى اللَّهُ كَائنٌ، وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعاً وَلاَ ضَرّا[١]

وأجاب بأن «إلا» قد تُوضع في غير موضعها مثل: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقوله [من المتقارب]:

٣١٠ ـ [أحلَّ له الشيبُ أثقالَهُ] وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارَا[٢]

أي إن نحن إلاَّ نظنُّ ظنًّا، وما اغترَّه اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التَّوكيدي، لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نَوْعِيٌّ على حذف الصفة، أي: إلاّ ظنًّا ضعيفاً وإلا اغتراراً عظيماً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٦، وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٩٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٤، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ص ٧٠٤.

والثاني: أن «الطيب» اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن «المسك» بدلٌ من اسمها.

الثالث: أنه كذلك، ولكن «إلا المسك» نعتٌ للاسم، لأن تعريفَه تعريفُ الجنس، فهو نكرة معنى، أي: ليس طيبٌ غيرُ المسك طِيباً.

ولأبي نزارٍ الملقَّب بملك النحاة توجيه آخر، وهو أن «الطيب» اسمُها، و «المسك» مبتدأ حُذِف خبره، والجملة خبر «ليس»، والتقدير: إلا المسكُ أفخرُهُ.

وما تقدَّم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدَّرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم: «لَيْس خلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وقوله [من البسيط]:

٣١١ ـ هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا، وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ(١)

ولا دليل فيهما: لجواز كون «ليس» فيهما شَأْنِيَّة.

الموضع الثالث: أن **تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين** كما مثلنا، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع: أن تكون **حرفاً عاطفاً**، أثبت ذلك الكوفيُّون أو البغداديُّون، على خلافٍ بين النَّقَلة، واستدلّوا بنحو قوله [من الرجز]:

٣١٢ ـ أيْنَ الْمَفَرُّ وَالإلٰهُ الطَّالِبُ، وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ، لَيْسَ الْغَالِبُ(٢)

وخرج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف؛ قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متَّصل عائد على الأشرم، أي لَيْسَهُ الْغالِبُ، كما تقول: «الصديق كانَهُ زيد» ثم حُذِف لاتّصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديرُه متصلاً لم يجز حَذْفُه، وفيه نظر.

ـــ حرف الميم ـــ

● **(ما)**: تأتي على وجهين: **اسمية، وحرفية**، وكل منهما ثلاثة أقسام. فأما أوجه الاسمية.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لهشام بن عقبة في الأزهية ص ١٩١، والأشباه والنظائر ٥/ ٨٥، والدرر ٢/ ٤٢، ولذي الرمة في شرح أبيات سيبوية ١/ ٤٢١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر ٦/ ١٤٦ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٨.

فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، **وتامّة**، وهي نوعان: عامّة أي: مقدّرة بقولك الشيء، وهي التي يتقدّمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى، نحو: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي؛ والأصل: فنعم الشيء إبداؤُها، لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حُذِف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع، وخاصّة وهي التي تقدمها ذلك، وتقدّر من لفظ ذلك الاسم، نحو: «غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا» و «دَقَقْتُه دقًّا نِعِمَّا»، أي: نعم الغسل ونعم الدقّ. وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبته جماعةٌ منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

والثاني: أن تكون نكرةً مجرّدة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان: **ناقصة، وتامة**.

فالناقصة هي الموصوفة، وتُقدَّر بقولك: «شيء»، كقولهم: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك»، أي: بشيء معجب لك، وقوله [من الطويل]:

٣١٣ - لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللبِيبُ، فَلاَ تَكُنْ ... لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا[١]

وقول الآخر [من الخفيف]:

٣١٤ - رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْـ ... ـرِ لَـهُ فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الْـعِـقَـالِ[٢]

أي: رب شيء تكرهه النُّفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون «ما» كافة، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً، أي: وصفاً فيه، أو الأصل: أمراً من الأمور، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصِّفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفة له؛ وقد قيل في: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]: إن المعنى نعم هو شيئاً يعظكم به. فـ «ما» نكرة تامّة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر؛ وقيل: «ما» معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك. وقال سيبويه في: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]: المراد: شيء لدّي عتيد، أي: مُعَدّ أي لجهنّم بإغوائي إياه، أو حاضر؛ والتفسيرُ الأول رأي

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠، وحماسة البحتري ص ٢٢٣، وخزانة الأدب ٦/ ١٠٨، ١١٣، والدرر ١/ ٧٧.

الزمخشري، وفيه أن «ما» حينئذٍ للشخص العاقل، وإن قدرت «ما» موصولة فـ «عتيد» بدل منها، أو خبر ثانٍ، أو خبر لمحذوف.

والتامة تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: **التعجُّب**، نحو: «ما أَحْسَنَ زَيْداً» المعنى: شيء حَسَّن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوّزه، وجوّز أن تكون معرفةً موصولة والجملة بعدها صلة لا محلّ لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها؛ وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وتقديره: شيء عظيم ونحوه.

الثاني: **باب «نِعْم» و «بِئْسَ»**، نحو: «غَسَلْته غَسْلاً نِعِمَّا»، وَ «دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا»، أي: نعم شيئاً، فـ «ما»: نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخّرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامّة كأمر.

والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإِخبار عن أحد بالإِكثار من فعل كالكتابة: «إنَّ زَيْداً ممَّا أَنْ يَكْتبَ» أي: أنه من أمرِ كتابةٍ، أي: أنه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة، فـ **«ما» بمعنى شيء**، و «أنْ» وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧] جعل لكثرة عجلته كأنه خُلق منها. وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامّة بمعنى الشيء أو الأمر، و «أن» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـ «إنّ»، ولا يتحصّل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

الثالث: أن تكون **نكرة مضمَّنة معنى الحرف**، وهي نوعان:

أحدها: **الاستفهامية**، ومعناها أي شيء، نحو: ﴿مَا هِىَۚ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿مَا لَوْنُهَاۚ﴾ [البقرة: ٦٩]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: ١٧]، ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُۖ﴾ [يونس: ٨١]، وذلك على قراءة أبي عمرو ﴿آلسِّحْرَ﴾ بمد الألف. فـ «ما»: مبتدأ، والجملة بعدها خبر، و«آلسحر»: إما بدل من «ما»، ولهذا قُرِن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسحر جئتم به، وإما بتقدير: أهو السحر، أو آلسحر هو؛ وأمّا من قرأ ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ على الخبر فـ «ما» موصولة و«السحر» خبرها، ويقوّيه قراءة عبد الله ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُۖ﴾.

ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: «فِيمَ»، و«إلاَمَ»، و«عَلاَمَ»، و«بِمَ»، وقال [من الطويل]:

٣١٥ ـ فَتِلْكَ وُلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ، فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ[(١)]

وربما تبعت الفتحةُ الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله [من الرمل]:

٣١٦ ـ يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ[(٢)]

وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، وثبتت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عِكرمة وعيسى ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] فنادر، وأما قول حسان [من الوافر]:

٣١٧ ـ عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ[(٣)]

فضرورة، والدمان كالرماد وزناً ومعنى، ويُروى «في رماد» فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٣١٨ ـ إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلاَنَا سَرَاتَكُمُ، أَهْلَ اللِّوَاءِ، فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ[(٤)]

ولا يجوز حمل القراءة المُتواتِرة على ذلك لضعفه؛ فلهذا رَدّ الكسائي قولَ المفسِّرين في ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ [يس: ٢٧] إنها استفهامية، وإنما هي مصدريَّة، والعجب من الزمخشري إذ جوّز كونها استفهاميَّة مع ردّه على مَنْ قال في ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩] إن المعنى: بأي شيء أغويتني، بأن إثبات الألف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكونَ بمعنى: الذي، وهو بعيد؛ لأن الذي غفر له هو الذنوب، ويبعد إرادة الاطّلاع عليها، وإن غُفِرت. وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] إنها للاستفهام التعجُّبي، أي: فبأيِّ رحمةٍ، ويردُّه ثبوتُ الألف، وأن خَفْضَ «رحمة»

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في الدرر ٦/٤٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٩ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الدرر ٤/٧٣، وشرح الأشموني.

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/٢١١، وخزانة الأدب ٦/١٠٠، والدرر ٦/٣١٠، وشرح المغني ٢/٧٠٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مجمل اللغة ٣/٢٦٨، ومقاييس اللغة ٣/٣٤٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٥٥، وخزانة الأدب ٦/١٠١ ـ ١٠٥ وتاج العروس مادة /لوي/.

حينئذٍ لا يتّجه، لأنها لا تكونُ بدلاً من «ما» إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانُه بهمزة الاستفهام، نحو: «ما صَنَعْت أَخَيْراً أم شرًّا»، ولأن «ما» النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تَستغني عن الوصف، إلا في بابَي التعجُّبِ و«نعم» و«بئس»، وإلاّ في نحو قولهم: «إني ممَّا أن أفعلَ» على خلافٍ فيهن، وقد مَرَّ، ولا عطف بيان؛ لهذا، ولأن «ما» الاستفهامية لا توصَفُ، وما لا يوصَفُ كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافاً إليه؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أيٍّ باتّفاق، و«كم» في الاستفهام عند الزجّاج في نحو: «بكم دِرْهَمٍ اشتريت»، والصحيحُ أن جرَّهُ بـ «مِنْ» محذوفة.

وإذا رُكِّبت «ما» الاستفهاميَّة مع «ذا» لم تحذف ألفها، نحو: «لِمَاذا جِئتَ»، لأن ألفها قد صارت حَشْواً.

* * *

وهذا فصلٌ عقَدْته في «لماذا»

اعلم أنها تأتي في العربيَّة على أوجه:

أحدها: أن تكون **«ما» استفهاميَّة و«ذا» إشارة**، نحو: «ما ذا التَّوَانِي؟» و«ما ذا الْوُقُوفُ»؟.

والثاني: أن تكون **«ما» استفهاميَّة و«ذا» مَوْصولة**، كقول لبيد [من الطويل]:

٣١٩ ـ أَلاَ تَسألانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وبَاطِلُ؟[1]

فـ «ما» مبتدأ، بدليل إبداله المرفوعَ منها، و«ذا»: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعدهُ، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فيمن رفع «العفو»، أي: الذي ينفقونه العفو، إذ الأصل أن تُجاب الاسميَّة بالاسميَّة والفعليَّة بالفعليَّة.

الثالث: أن يكون **«ماذا» كلُّه استفهاماً على التَّركيب** كقولك: «لماذا جئت؟»، وقوله [من البسيط]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤، والأزهية ص ٢٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٩، ورصف المباني ص ١٨٨.

٣٢٠ ـ يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بَالُ نِسْوتكم لاَ يَسحتَفِقْن إلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا؟[١]

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالنصب، أي: يُنْفِقون العفو.

الرابع: أن يكون «ماذا» **كلُّه اسمَ جنسٍ بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى «الذي»**، على خلاف في تخريج قول الشاعر [من الوافر]:

٣٢١ ـ دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي[٢]

فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول «دَعِي»، ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف: «ما» موصول بمعنى «الذي»، وقال الفارسي: نكرة بمعنى «شيء»، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا تكون «ماذا» مفعولاً لِـ «دعي»؛ لأن الاستفهام له الصدر؛ ولا لـ «علمتِ»، لأنه لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه؛ لأن «علمتِ» حينئذٍ لا محلّ لها، بل «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» موصول خبر، و«عَلِمْتِ» صلة، وعُلِّق «دعي» عن العمل بالاستفهام، انتهى.

ونقول: إذا قُدِّرت «ماذا» بمعنى «الذي» أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونُها مفعول «دعي»، وقوله: «لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل «ماذا» مبتدأ وخبراً؛ ودعواه تعليق «دعي» مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب؛ فإن قال: إنما أردت أنه قدّر الوقف على «دعي» فاستأنف ما بعده رَدَّه قولُ الشاعر: «ولكن» فإنها لا بدَّ أن يخالفَ ما بعدَها ما قبلها، والمخالِف هنا «دعي»، فالمعنى: دَعي كذا، ولكن ٱفعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد «دَعي»، لأنه لا يقال: مَنْ في الدار فإنَّني أُكْرمه ولكن أَخْبِرْني عن كذا.

الخامس: أن تكون **«ما» زائدة و«ذا» للإشارة**، كقوله [من الوافر]:

٣٢٢ ـ أَنَوْراً سَرْعَ مَاذَا، يَا فَرُوقُ، وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ[٣]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٧، والجنى الداني ص ٢٤٠، والدرر ١/ ٢٧٠ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١٣، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ولأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمالك بن رغبة الباهلي في لسان العربي ٥/ ٢٤٤ مادة /نور/.

«أنوراً» بالنون أي: أَنِفاراً، سَرْع: أصلُه بضمّ الراء فخُفِّف، يقال: سَرُعَ ذا خروجاً، أي: أسْرَعَ هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون «ذا» فاعل سَرْعَ، و«ما» زائدة، ويجوز كون «ماذا» كله اسماً كما في قوله [من الوافر]:

٣٢٣ ـ دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سأَتَّقِيهِ [وَلَكِنْ بالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي][١]

السادس: أن تكون «ما» استفهاماً و«ذا» زائدة، أجازهُ جماعة منهم ابن مالك في نحو: «ماذا صنعت»، وعلى هذا التَّقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: «لم ذَا جِئْتَ»، والتَّحقيق أن الأسماءَ لا تزاد.

* * *

النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانيّة، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقد جوزت في ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] على أن الأصل: وما يَكُن، ثم حذف فعل الشرط، كقوله [من الطويل]:

٣٢٤ ـ إنِ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لا نَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً، وإنْ صَبْراً فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ[٢]

أي: إن يكنِ العقل، وإن نحبس حبساً، والأرجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخبر، لا شرطيّة والفاء داخلة على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برّي وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أي: استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم، والمحتمل في ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤].

إلا أن «ما» هذه مبتدأ لا ظرفية، والهاء من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية و«فآتوهنَّ» الخبر، والعائد محذوف أي: لأجله، وقال [من الوافر]:

٣٢٥ ـ فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فِينَا فَلاَ ظُلْماً نَخَافُ وَلاَ افْتِقَارَا[٣]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٩٨، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧٦، والكتاب ١/ ٢٥٩.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧١٥.

استدلَّ به ابن مالك على مجيئِها للزمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر؛ أي للمفعول المطلق، فالمعنى: أيَّ كَوْنٍ تكون فينا طويلاً أو قصيراً.

وأما **أوجه الحرفية**:

فأحدها: أن تكون **نافية**، فإن دخلَتْ على الجملة الاسمية أعملها الحجازيُّون والتهامِيُّون والنجديُّون عَمَلَ «ليس» بشروط معروفة، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وعن عاصم أنه رفع «أُمهاتهم» على التميميّة، وندر تركيبها مَعَ النكرة تشبيهاً لها بـ «لا» كقوله [من الطويل]:

٣٢٦ - وَمَا بأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنا تَحِيَّةً ... قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابُهَا[1]

وإن دخلت على الفعليّة لم تعمل، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، فأما: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، فـ «ما» فيهما شرطيّة، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثانية؛ وإذا نفت المضارع تخلّصَ عند الجمهور للحال. ورَدَّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: ١٥] وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينةِ خلافِهِ.

والثاني: أن تكون **مصدرية**، وهي نوعان: زمانية، وغيرها.

فغيرُ الزمانية نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥، ١١٨]، ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤]، ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] وليست هذه بمعنى «الذي»، لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السَّقْي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدّر أجر السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلُّف لا مُحْوِج إليه، ومنه ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] و[التوبة: ٧٧]، ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، وكذا حيث اقترنت بكافِ التشبيه بين فعلينِ متماثلينِ.

وفي هذه الآيات رَدٌّ لقول السُّهيلي: أن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصاً، فتقول: «أعجبني ما تفعل» ولا يجوز «أعْجَبَني ما تخرج».

والزمانيّة، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أصله: مُدَّةَ دوامي حيًّا، فحُذِف الظرفُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تاج العروس مادة / ما/ .

وخلفَتْه «ما» وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح، نحو: «جِئتُكَ صَلاةَ العَصْرِ»، و«آتيكَ قُدُومَ الحاج»، ومنه ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله [من الطويل]:

٣٢٧ ـ أَجَارَتَنَا إِنَّ الخُطُوبَ تَنُوبُ وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ[1]

ولو كان معنى كونها زمانيّة أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسماً ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله [من البسيط]:

٣٢٨ ـ مِنَّا الَّذِي هُوَ ما إنْ طَرَّ شَارِبُهُ، وَالعَانِسُونَ، وَمِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ[2]

معناه: حين طرَّ، قلت: وزيدت «أنْ» بعدها لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

٣٢٩ ـ وَرَجِّ الفَتى لِلْخَيْرِ ما إن رأيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزِيدُ[3]

وبعدُ فالأولىٰ في البيت تقديرُ «ما» نافية، لأن زيادة «إنْ» حينئذٍ قياسية، ولأن فيه سلامَةً من الإخبار بالزمان عن الجثّة، ومن إثبات معنى واستعمال لِـ «ما» لم يثبتا له ـ وهما كونها للزمان مجرّدة، وكونها مضافة ـ وكأن الذي صَرَفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر «المُرْدِ» بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أمرَدُ، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العانسين ـ وهم الذين لم يتزوّجوا ـ لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب مَحمِيُّون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني. ـ وفي البيت ـ مع هذا العَيْب ـ شذوذان: إطلاقُ العانِس على المذكر، وإنما الأشهر استعمالُه في المؤنث، وجَمْعُ الصِّفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة.

وإنما عدلْتُ عن قولهم: «ظرفيّة» إلى قولي «زمانيّة» ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]، فإن الزمان المقدَّرَ هنا مخفوض، أي: كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يُسمّى ظرفاً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٥٧، وخزانة الأدب ٨/ ٥٥١، وشرح شواهد المغني ص ٧١٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص ٣٤١، ولسان العرب ٦/ ١٤٩ مادة /عنس/، ولأبي قيس بن رفاعة، أو قيس بن الأسلت في الدرر ١/ ١٣١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/ ١٨٩، وشرح شواهد المغني ص ٨٥ ـ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٧.

ولا تشارك «ما» في النيابة عن الزمان «أنْ» خلافاً لابن جنّي، وحَمَل عليه قوله [من الطويل]:

٣٣٠ ـ وَتَاللَّهِ مَا إنْ شَهْلَةٌ أُمُّ وَاحِدٍ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا[1]

وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَنٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، ومعنى التعليل في البيت والآيات مُمْكن، وهو متَّفق عليه؛ فلا مَعْدِلَ عنه.

وزعم ابن خَروف أن «ما» المصدريّة حرفٌ باتّفاق، ورَدَّ على مَنْ نقل فيها خلافاً، والصّواب مع ناقل الخلاف، فقد صرَّح الأخفش وأبو بكر باسميَّتِها، ويُرَجّحه أن فيه تخلُّصاً من دعوى اشتراكٍ لا داعيَ إليه؛ فإن «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتّفاق، وهي موضوعة لما لا يعقِل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التقدير: أعجبني الذي قمته؛ وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامُكَ؛ ويردُّ ذلك أن نحو: «جلست ما جلس زيدٌ» تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً «أعجبني ما قمته» لأنه عندهما الأصلُ، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن، لأن «قام» غير متعدٍّ؛ وهذا خطأ بيِّن، لأن الهاء المقدَّرة مفعول مطلق لا مفعول به. وقال ابن الشجري: أفسد النحويّون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] فقالوا: إن كانَ الضميرُ المحذوف للنبيّ عليه السلام، أو للقرآن، صحَّ المعنى وخَلَتِ الصلة عن عائِد، أو للتَّكذيب فسد المعنى، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، ا هـ.

وهذا سهوٌ منه ومنهم؛ لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكِّدٌ به، لأنه مفعولٌ مطلق، ولا مفعول به، والمفعول به محذوفٌ أيضاً، أي: بما كانوا يُكذّبون النبي أو القرآن تكذيباً ونظيره: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨].

ولأبي البقاء في هذه الآية أوْهامٌ متعدِّدة؛ فإنه قال: «ما» مصدرية صلتها «يكذّبون»، و«يكذّبون» خبر «كان»، ولا عائد على «ما»؛ ولو قيل باسميّتها، فتضمّنت مقالته الفصل بين «ما» الحرفية وصلتها بـ «كان»، وكون يكذّبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة «ما»، واستغناء الموصول الاسميّ عن عائد.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٧١٦.

وللزمخشري غلطة عكس هذه الأخيرة، فإنه جَوَّز مصدريّة «ما» في ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ﴾ [هود: ١١٦] مع أنّه قد عادَ عليها الضمير.

ونَدَر وَصْلُها بالفعلِ الجامد في قوله [من الطويل]:

٣٣١ ـ أَلَيْسَ أمِيري في الأمُورِ بِأَنْتُمَا بِمَا لَسْتُما أَهْلَ الْخِيَانَةِ والْغَدْرِ(١)

وبهذا البيت رجّح القول بحرفيّتها، إذ لا يتأتّى هنا تقدير الضمير.

الوجه الثالث: أن تكونَ زائدة، وهي نوعانِ: كافّة، وغيرُ كافّة.

والكافّة ثلاثةُ أنواعٍ:

أحدها: **الكافّة عن عمل الرفع**، ولا تَتَّصِل إلاّ بثلاثةِ أفعالٍ: «قَلَّ»، و «كَثُرَ»، و «طَال»، وعلّة ذلك شِبْههنّ بـ «ربَّ». ولا يدخُلْنَ حينئذٍ إلا على جملةٍ فعليّةٍ صُرِّح بفعلِهَا، كقوله [من الخفيف]:

٣٣٢ ـ قلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إلى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَاعِياً أو مُجِيبا(٢)

فأما قول الْمَرَّار [من الطويل]:

٣٣٣ ـ صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ، وقَلَّما وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ(٣)

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل وجه الضرورة أن حقّها أن يليَها الفعلُ صريحاً والشّاعر أولاها فعلاً مقدَّراً، وأن «وصال» مرتفع بـ «يدوم» محذوفاً مُفسَّراً بالمذكور؛ وقيل: وجهها أنه قَدَّم الفاعل، وردَّه ابن السيد بأن البصريّين لا يُجيزون تقديمَ الفاعل في شعر ولا نثر؛ وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله [من الطويل]:

٣٣٤ ـ [وَنُبِّئْتُ لَيْلَىٰ أرسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إلَيَّ] فَهَلاَ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا(٤)

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٣٢ وشرح شواهدالمغني ٧١٧.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٠٤ وشرح التصريح ١/ ١٨٥، وشرح شواهد المغني ص ٣٠٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦ والدرر ٥/ ١٩٠، وشرح المغني ٢/ ٧١٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥ ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦.

وزعم المبرّد أن «ما» زائدة، و «وصال»: فاعل لا مُبتدأ؛ وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدريَّة لا كافَّة.

والثاني: **الكافَّةُ عن عمل النصب والرفع** وهي المتَّصِلة بـ «إنّ» وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ونُسمّي المتلوَّة بفعل مُهَيِّئَةً؛ وزعم ابن دُرُسْتَوَيه وبعضُ الكوفيّين أن «ما» مع هذه الحروف اسمٌ مبهمٌ بمنزلة ضمير الشأن في التَّفخيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسِّرة له، ومخبرٌ بها عنه، ويردُّه أنها لا تصلُح للابتداء بها، ولا لدخولِ ناسخ غير «إنَّ» وأخواتها؛ وردَّه ابن الخبّاز في شرح الإيضاح بامتناع «إنما أَيْنَ زَيْدٌ» مع صحّة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سَهْو منه؛ إذ لا يفسَّر ضمير الشأن بالجمل غير الخبريّة اللهمَّ إلا مع «أن» الْمُخَفَّفة من الثَّقيلة فإنه قد يُفسَّر بالدعاء، نحو: «أما أن جَزَاكَ اللَّهُ خَيْراً»، وقراءة بعض السبعة ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، على أنّا لا نسلم أن اسم «أن» المخفَّفة يتعيّن كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدَّر ضمير المخاطب في الأول والغائبة في الثاني؛ وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥] إن التقدير: أنك قد صدقت؛ وأما ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]، ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّ مَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١] فـ «ما» في ذلك كله اسم باتّفاق، والحرف عامِل، وأما ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فمَن نَصَبَ «الميتة» فـ «ما»: كافّة؛ ومَنْ رفعها ـ وهو أبو رجاء العطاردي ـ فـ «ما»: اسم موصول، والعائد محذوف؛ وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] فمَنْ رفعَ «كيد» فـ «إنّ» عاملة و «ما» موصولة والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسميّ والحرفيّ، أي: إن الذي صنعوه، أو إن صنعهم؛ ومَنْ نصبَ ـ وهو ابن مسعود والربيع بن خَيْثم ـ فـ «ما» كافّة؛ وجزمَ النحويُّون بأن «ما» كافّة في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبَر، والعائد مستتر في «يخشى».

وأطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] وأما قول النابغة [من البسيط]:

٣٣٥ ـ قالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامَ لنا [إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ][1]

فمن نصبَ «الحمام»، وهو الأرجح عند النحويين في نحو: «ليتما زيداً قائم» فـ «ما»: زائدة غير كافَّةٍ، و «هذا»: اسمها، و «لنا»: الخبر، قال سيبويه: وقد كان رُؤْبة بنُ العجّاج ينشده رفعاً، ا هـ. فعلى هذا يحتملُ أن تكونَ «ما» كافّة، و «هذا» مبتدأ؛ ويحتمل أن تكون موصولة و «هذا» خبر لمحذوف، أي: ليت الذي هو هٰذا الحمام لنا؛ وهو ضعيف، لحذف الضميرِ المرفوع في صلة غير «أيّ» مع عدم الطول، وسَهُلَ ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعةٌ من الأصوليّين والبيانيين أن «ما» الكافَّة التي مع «إنَّ» نافية، وأن ذلك سبب إفَادتها للحَصْر، قالوا: لأن «إنَّ» للإثبات، و «ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجَّها معاً إلى شيءٍ واحد، لأنه تناقض؛ ولا أن يُحْكم بتوجه النفي للمذكور بعدها، لأنه خلاف الواقع باتّفاق، فتعيَّن صَرْفُه لغير المذكور وصَرْفُ الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنيٌّ على مقدَّمَتيْن باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست «إنَّ» للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل «إنَّ زيداً قائم»، أو نفياً مثل «إنَّ زيداً ليس بقائم»، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]؛ وليست «ما» للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما» و «لعلّما» و «لكنّما» و «كأنّما»، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسيّ في كتاب الشيرازيّات، ولم يقل ذلك الفارسيّ لا في الشيرازيّات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسيّ في الشيرازيّات: إن العرب عاملُوا «إنما» معاملةَ النفي و «إلا» في فصل الضمير كقول الفرزدق [من الطويل]:

٣٣٦ ـ [أَنَا الذَّائد الْحَامِي الذِّمَارِ]، وإنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلي[2]

فهذا كقول الآخر [من السريع]:

٣٣٧ ـ قَدْ عَلِمَتْ سَلْمىٰ وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلاَّ أَنَا[3]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ والأزهية ص ٨٩ ـ ١١٤ والأغالي ١١/ ٣١، والإنصاف ٢/ ٤٧٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٣، وتذكرة النحاة ص ٨٥، وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٥، والدرر ١/ ١٩٦، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، وبلا نسبة من الأشباه والنظائر ٢/ ١١١ ـ ١١٤.

(٣) البيت من السريع، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٦٧، والأغاني ١٥/ ١٦٩ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١١.

وقول أبي حيان: لا يجوزُ فصلُ الضميرِ المحصور بـ «إنما» وإن الفصل في البيت الأول ضرورة واستدلالُهُ بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ﴾ [سبا: ٤٦]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وَهمٌ، لأن الحصر فيهنّ في جانبِ الظّرف لا الفاعِل، ألا تَرى أنَّ المعنى: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذا الباقي.

والثالث: **الكافة عن عملِ الجرّ**، وتتَّصِلُ بأحرفٍ وظروفٍ.

فالأحرف أحدها «رُبَّ»، وأكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي، كقوله [من المديد]:

٣٣٨ ـ رُبَّمَا أوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ[1]

لأنَّ التَّكثيرَ والتَّقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ حَدُّه، والمستقبل مجهول، ومن ثَمَّ قال الرمّاني في ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢] إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حالٍ ماضية مجازاً مثل ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩، ويس: ٥١]، وقيل: التَّقدير: ربما كان يودُّ، وتكون «كان» هذه شأنية، وليس حذف «كان» بدون «إنْ» و «لو» الشرطيّتين سَهْلاً، ثم الخبر حينئذٍ ـ وهو «يَوَدُّ» ـ مخرَّجٌ على حكاية الحالِ الماضيةِ فلا حاجة إلى تقدير «كان».

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسيّ، ولهذا قال في قول أبي دؤاد [من الخفيف]:

٣٣٩ ـ رُبَّمَا الْجَامِلُ المؤبَّلُ فِيهِمْ   [وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ][2]

«ما»: نكرة موصوفة بجملة حُذِف مبتدؤها، أي: رُبَّ شيء هو الجامِل. الثاني: الكاف، نحو: «كُنْ كما أنْتَ»، وقوله [من الطويل]:

٣٤٠ ـ [أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ]   كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[3]

قيل: ومنه: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقيل: «ما» موصولة،

(١) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤ ـ ٢٦٥، والأغاني ١٥/٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/٤٠٤، والدرر ٤/٣٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي دواد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦، والأزهية ص ٩٤، وخزانة الأدب ٩/٥٨٦، والدرر ٤/١٢٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري في الدرر ٤/٢٠٩، وشرح التصريح ٢/٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٦٨.

والتقدير: كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تُكَفُّ الكاف بـ «ما»، وإنّ «ما» في ذلك مصدريَّة موصولة بالجملة الاسمية.

الثالث: الباء، كقوله [من الخفيف]:

٣٤١ ـ فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَاباً لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ(١)

ذكره ابن مالك، وأن «ما» الكافة أحدثَتْ مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التَّعليل في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن «ما» معها مصدريّة، وقد سَلَّم أن كلاً من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما»، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] وأن التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين؛ ثم المناسب في البيت معنى التَّكثير لا التقليل.

الرابع: «مِنْ»، كقول أبي حَيَّةَ [من الطويل]:

٣٤٢ ـ وَإِنَّا لَمِمَّا نَضرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً [عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ](٢)

قاله ابن الشجري، والظاهر أن «ما» مصدريّة، وأن المعنى مثله في ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وقوله [من الطويل]:

٣٤٣ ـ [أَلاَ أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ] وَضَنَّتْ عَلَينا، وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ(٣)

فَجَعْلُ الإنسان والبخيل مخلوقَيْنِ من العجل والبخل مبالغة.

وأما الظروف فأحدها «بعد»، كقوله [من الكامل]:

٣٤٤ ـ أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ(٤)

المُخْلِس ـ بكسر اللام ـ المختلط رَطْبُه بيابسه.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب ١٠/ ٢٢١، والدرر ٤/٢٠٣، ولميطع بن إياس في أمالي القالي ١/ ٢٧١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي حيّة النميري في ديوانه ص ١٧٤، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٥ ـ ٢١٦، والدرر ٤/ ١٨١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبعيث (خدش بن بشر) في لسان العرب ١٢/ ٨٧ مادة /جذم/، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٥، والخصائص ٢/ ٢٠٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١، والأزهية ص ٨٩، وأصلاح المنطق ص ٤٥، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤، وبلا نسبة في الأضداد ص ٩٧، ورصف المباني ص ٣١٤.

وقيل: «ما» مصدريَّة، وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنُوِّنَتْ.

والثاني «بين»، كقوله [من الخفيف]:

٣٤٥ ـ بَيْنَمَا نَحْنُ بالأَرَاكِ مَعاً إذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[1]

وقيل: «ما» زائدة، و «بَيْن» مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و «بين» مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: بَيْنَ أوقاتِ نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في «بين» مع الألف في نحو قوله [من الطويل]:

٣٤٦ ـ فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا، إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ[2]

والثالث والرابع «حيثُ»، و «إذ» ويُضمَّنان حينئذٍ معنى «إن» الشرطيّة فيجزمان فعلين.

وغير الكافة نوعان: عِوَض، وغير عِوَض.

فالعِوَض في موضعين:

أحدهما: في نحو قولهم: «أمَّا أَنتَ مُنطَلِقاً انطَلَقْتُ» والأصل: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً، فقُدِّم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار وكان للاختصار، وجيء بـ «ما» للتعويض، وأُدغمت النون للتّقارب، والعملُ عند الفارسي وابن جنّي لِـ «ما»، لا لِـ «كان».

والثاني: في نحو قولهم: «افعَلْ هٰذَا إمَّا لاَ» وأصله: إن كُنتَ لا تفعل غيره.

وغير العِوَض تقع بعد الرَّفع، كقولك: «شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وعَمْرٌو»، وقول مُهَلْهِل [من المنسرح]:

٣٤٧ ـ لَوْ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا زُمِّلَ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ[3]

وقد مضى البحث في قوله [من الوافر]:

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو لجميل بثينة في الأغاني٨/ ٩٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني ص ٣٧٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥٩ والدرر ٣/ ١١٩.

(٣) البيت من المنسرح، وهو للمهلهل في شعراء النصرانية ص ١٧٩، والأغاني ٥/ ٤٣، والدرر ٦/ ٢٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٤، بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٢٨.

٣٤٨ ـ أنــوراً سَــرْعَ مــاذا يَــا فَــرُوقُ [وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ][١]

وأن التقدير: أنِفاراً سَرعَ هذا، وبعد الناصب الرافع، نحو: «ليتما زيداً قائم»، وبعد الجازم نحو: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقول الأعشى [من الطويل]:

٣٤٩ ـ مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ٱبْنِ هَاشِمٍ تُرَاحِي وَتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى[٢]

وبعد الخافض حرفاً كان، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله [من الخفيف]:

٣٥٠ ـ رُبمـا ضَـرْبَـةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[٣]

وقوله [من الطويل]:

٣٥١ ـ وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا، وَنَعْلَمُ أنهُ، كَمَا النَّاسِ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[٤]

أو اسماً، كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، وقول الشاعر [من الكامل]:

٣٥٢ ـ نَامَ الْخَلِيُّ، وَمَا أُحِسُّ رُقَادِي وَالْهَمُّ مُحْتَضَرٌ لَدَيَّ وِسَادِي

٣٥٣ ـ مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ، وَلكِنْ شَفَّنِي هَمٌّ أرَاهُ قَدْ أصَابَ فُؤَادِي[٥]

وقوله [من الطويل]:

٣٥٤ ـ [ألاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُما] وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٦]

أي: ولا مثل يوم، وقوله: «بدارة» صفة لِـ «يوم»، وخبر «لا» محذوف. ومن رفع «يوم» فالتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، ثم إن المشهور أن «ما» مخفوضة، وخبر «لا»

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمالك بن زغبة الباهلي في لسان العرب مادة /نور/.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥، وشرح شواهد المغني ص ٥٧٧ ـ ٧٣٥.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢ ـ ٩٤، والاشتقاق ص ٤٨٦، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣، والدرر ٤/ ٢٠٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢، وأوضح المسالك ٣/ ٦٥.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهي لعمرو بن براقة، انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٣٥، واتفاق المباني واقتران المعاني ص ٢٣٧.

(٥) البيتان من الكامل، وهما للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٠٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٣ ـ ٧٢٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠، والجنى الداني ص ٣٣٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، والدرر ٣/ ١٨٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣، وشرح الأشموني.

محذوف، وقال الأخفش: «ما» معرفة، وجوابه أنه قد يُقَدر «ما» نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في «لا رَجُلَ قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ «لا» النافية؛ وفي الهيتيات للفارسي «إذا قيل: «قاموا لا سيما زيد»، فـ «لا» مُهْمل، و «سي» حال، أي: قاموا غير مماثلين لزيد في القيام»، ويردُّه صحَّة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار «لا»، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما مَنْ نصبه فهو تمييز ثم قيل: «ما» نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: «ما» حرف كافٌّ لِـ «سيّ» عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في «عَلى التَّمْرَةِ مثْلُها زيداً»؛ وإذا قلت: «لا سيِّما زيد»، جاز جَرُّ «زيد» ورفعه، وامتنع نصبه.

وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم: «مَا خَلاَ زَيْدٍ، وَمَا عَدَا عمْرٍو» بالخفض، وهو نادر.

وتُزاد بعدَ أداة الشرط، جازمَةً كانت، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]، أو غير جازمة، نحو: ﴿حَتَّى إذا ما جَاؤُوها شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهم﴾ [فصلت: ٢٠]، وبين المتبوعِ وتابعه في نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]. قال الزجّاج: «ما» حَرْف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، ا هـ، ويؤيّده سقوطُها في قراءة ابن مسعود و «بعوضة» بدل؛ وقيل: «ما» اسم نكرة صفة لِـ «مثلاً» أو بدل منه، و «بعوضة» عطف بيان على «ما». وقرأ رُؤْبة برفعِ «بعوضة»، والأكثرون على أن «ما» موصولة، أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البَصْريّين والكوفيّين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذٌّ عندَ البَصْريّين قياسٌ عند الكوفيّين. واختار الزمخشري كون «ما» استفهامية مبتدأ، و «بعوضة» خبرها، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة.

وزادها الأعشى مرَّتَيْن في قوله [من البسيط]:

٣٥٥ - إمَّا تَرَيْنا حُفاةً لاَ نِعَالَ لنَا، إنَّا كَذَلِكَ ما نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ[1]

وأمية بن أبي الصلت ثلاثَ مرات في قوله [من الخفيف]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعمش في ديوانه ص ١٠٩، والأزهية ص ٨٠ - ١٤٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٦.

٣٥٦ ـ سَلَعٌ مـا، ومِثْلُـه عَشَرٌ مـا عـائِلٌ مـا، وعـالـت الـبَـيْـقُـورَا[١]

وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيتُ أحداً يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سَنَةِ الْجَدْب عقَدُوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَع بفتحتين والعُشَر بضمة ففتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار وصَعِدُوا بها الجبالَ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال [من البسيط]:

٣٥٧ ـ أجَاعِلٌ أَنْتَ بَيْقُوراً مُسَلَّعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ[٢]

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أثْقَلَتِ البقر بما حَمَّلَتْهَا من السَّلَع والعُشَر.

* * *

وهذا فصل عقدته للتدريب في «ما»

قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝﴾ [المسد: ٢] تحتمل «ما» الأولى النافية، أي: لم يُغْنِ والاستفهاميَّة فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير أيَّ إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذٍ، إذ تقديرُه: أيُّ إِغْنَاءٍ أغْنَاهُ عنه ماله. وهو نظير «زيد ضَرَبْتُ» إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به. وأما «ما» الثانية فموصول اسمي أو حرفيّ، أي: والذي كسبه، لزِمَ التكرار لتقدُّم ذكر المال، ويُجاب بأنه يجوز أن يراد به الوَلَدُ؛ ففي الحديث: «أحَقُّ ما أكلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنَّ وَلَدَهُ مِن كَسْبِه»؛ والآية حينئذٍ نظيرُ ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم﴾ [آل عمران: ١٠]، وأمَّا ﴿وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ۝﴾ [الليل: ١١]، ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، فـ «ما» فيهما محتملة للاستفهاميَّة وللنافية، ويُرَجِّحها تعيّنها في ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، والأرجح في ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ [البقرة: ١٠٢] أنّها موصولة عَطْفٌ على «السحر». وقيل: نافية فالوقف على «السحر»؛ والأرجح في ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [يس: ٦]. أنها النافية بدليل ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤]، وتحتمل الموصولة. والأظهرُ في ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] المصدريّة، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة حذوف؛ والأصل: بما تُؤمر

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٦، والأزهية ص ١٨، والأشباه والنظائر ٦/ ١٠١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٢ ولسان العرب مادة /بقر/.

(٢) البيت من البسيط، وهو للورل الطائي في لسان العرب ٤/ ٧٣، /بقر/، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٨٧، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/ ٩٩، ومجمل اللغة ١/ ٢٨٢.

بالصدع به، فحُذِفت الباء فصار بالصّدْعِهِ فحذفت «أل» لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصَدْعِهِ، ثم حُذِف المضاف كما في ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] فصار به، ثم حُذِف الجارّ كما قال عمرو بن معد يكرب [من البسيط]:

٣٥٨ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ [فَـقَـدْ تَـرَكْـتُـكَ ذَا مَـالٍ وَذَا نَـشَـبِ][(١)]

فصار: تُؤمره، ثم حُذِفت الهاء كما حذفت في ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] وهذا تقرير ابن جنّي.

وأما ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] فـ «ما» شرطيّة، ولهذا جَزَمت، ومحلُّها النصب بِنَنْسخ وانتصابها إمّا على أنها مفعول به مثل ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] فالتقدير: أيّ شيء ننسخ، لا أيّ آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] وإما على أنها مفعول مطلق؛ فالتَّقدير: أيّ نَسْخ نَنْسَخ، فـ «آية» مفعول «ننسخ»، و «من» زائدة، ورَدَّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدريّة لا تعمل، وهذا سهوٌ منه، فإنه نفسه نَقَلَ عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدريّة.

وأما قوله تعالى: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] فـ «ما» محتملة للموصوفة أي شيئاً لم نمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدريّة الظرفية، أي أن مدّة تمكُّنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل على المفعول به على تضمين «مكنّا» معنى «أعطينا»، وفيه تكلُّف.

وأما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] فـ «ما» محتملة لثلاثة أوجه: أحدها: الزِّيادة، فتكون إمّا لمجرد تقوية الكلام مثلها في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فتكون حرفاً باتفاقٍ، وقليلاً في معنى النفي مثلها في قوله [من الطويل]:

٣٥٩ - [أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ] قَـلِـيـلٌ بِـهـا الأَصْـوَاتُ إلاَّ بُـغَـامُـهَـا[(٢)]

وإما لإفادةِ التَّقليل مثلها في «أَكَلْتُ أكْلاً مَّا»، وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه. ويزعم قوم أن «ما» هذه اسمٌ كما قدّمناه في ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤، والدرر ٥/١٨٦، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ٣١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠٤، وخزانة الأداب ٣/ ٤١٨، والدرر ٣/ ١٦٨، ولسان العرب مادة (بلد)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٨.

[البقرة: ٢٦]. والوجه الثاني: النفي، و «قليلاً»: نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف، أي: إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويردُّه أمران: أحدهما أن «ما» النافية لها الصَّدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير «قليلاً» نعتاً للظرف؛ لأنهم يتّسعون في الظرف، وقد قال [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

والثاني: أنهم لا يَجْمعون بين مَجَازين، ولهذا لم يُجِيزوا «دَخَلْتُ الأمْرَ» لئلاً يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدار». واستقبحوا «سِيرَ عليه طوِيلٌ» لئلاً يجمعوا بين جَعْل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف، بخلاف «سِيرَ عليه طوِيلاً» و «سير عليه سَيْرٌ طويل، أو زمن طويل».

والثالث: أن تكونَ مصدريَّة، وهي وصلتها فاعلٌ بـ «قليلاً»، و «قليلاً» حال معمول لمحذوفٍ دلَّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فأَخّروا قليلاً إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجَّح معناه على غيره.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] «ما» إمّا زائدة، فـ «مِنْ» متعلّقة بـ «فرطتم»، وإمَّا مصدرية فقيل: موضعها هي وصلتِها رفعٌ بالابتداء، وخبرُه «مِنْ قَبْلُ»، ورُدَّ بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلاتٍ ولا صفات ولا أحوالاً، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعةٌ من المحقِّقين؛ ويشكل عليهم ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الروم: ٤٢]؛ وقيل: نصب عطفاً على «أنَّ» وصلتها، أي: أَلم تعلموا أخذ أبيكم المَوْثِقَ وتفريطكم، ويلزم على هذا الإعراب الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع؛ فإن قيل: قد جاء ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]، ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١] قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهَّم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين.

وقوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] «ما» ظرفيَّة، وقيل: بدل من «النساء»، وهو بَعِيد. وتقول: «اصْنَعْ ما صَنعْتُ» فـ «ما» موصولة أو شرطيَّة، وعلى هذا فتحتاجُ إلى تقدير جواب، فإن قلت: «اصْنَعْ ما تَصْنَعُ» ٱمتنعَتِ الشرطيّة، لأن شرْط حذف الجواب مضيُّ فعل الشرط.

وتقول: «ما أَحْسَنَ ما كانَ زَيْدٌ»، فـ «ما» الثانية مصدريَّة، و «كان زيد» صلتها،

والجملة مفعول، ويجوز عند مَنْ جوَّز إطلاق «ما» على آحاد مَنْ يعلم أن تقدّرها بمعنى «الذي»، وتقدّر «كان» ناقصةً رافعةً لضميرها وتنصب «زيداً» على الخبريَّة، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى «الذي» مع رفع «زيد»، على أن يكون الخبر ضمير «ما»، ثم حذف والمعنى: ما أحسنَ الذي كانَه زيد! إلا أن حذفَ خبرِ «كان» ضعيف.

وممَّا يُسألُ عنه قولُ الشاعر في صفةِ فرسٍ صافن: أي ثانٍ في وقوفِهِ إحدى قوائمه [من الكامل]:

٣٦٠ ـ أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزالُ كأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلاَثِ كَسِيرا[١]

فيقال: كان الظاهر رفع «كسيراً» خبراً لـ «كأنَّ».

والجواب أنه خبر لِـ «يزال»، ومعناه كاسر، أي: ثانٍ، كـ «رحيم» و «قدير»، لا مكسور ضد الصحيح كـ «جريح» و «قتيل»، و «ما»: مصدرية، وهي وصلتها خبر «كأنَّ»، أي ألِف القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنَّهُ مخلوقٌ من قيامِه على الثلاث. وقيل: «ما» بمعنى «الذي» وضمير «يقوم» عائد إليها؛ و «كسيراً»: حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور؛ و «كأنَّ» ومعمولاها خبر «يزال»، أي: كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث، والمعنى الأول أَوْلَىٰ.

* * *

● (مِنْ): تأتي على خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادّعى جماعة أن سائِرَ معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]. قال الكوفيّون والأخفش والمبرّد وابن دُرُسْتُويه: وفي الزمان أيضاً؛ بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وفي الحديث «فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمْعَةِ إلى الْجُمْعَةِ»، وقال النابغة [من الطويل]:

٣٦١ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[٢]

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٨٧. وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٧٩، ولسان العرب ١٣/ ٢٤٨ مادة /صفى/.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهوللنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣١، ولسان العرب مادة (جرب)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧.

وقيل: التَّقدير: من مضيِّ أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، وردَّه السهيليّ بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثاني: التبعيض، نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وعلامتها إمكان سد «بعض» مسدّها، كقراءة ابن مسعود ﴿حَتَّى تُنفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

الثالث: بيان الجنس، وكثيراً ما تقعُ بعدَ «ما» و «مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما، نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نَصْب على الحال؛ ومن قوعها بعد غيرهما ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١]، الشّاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء؛ وقيل: زائدة، ونحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. وأنكرَ مجيء «مِن» لبيان الجنس قومٌ، وقالوا: هي في ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ و ﴿مِّن سُندُسٍ﴾ للتبعيض، وفي ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ للابتداء. والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجْسَ وهو عبادتها، وهذا تكلُّف.

وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسَّك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح: ٢٩] في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن «مِن» فيها للتَّبيين لا للتبعيض، أي: الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾﴾ [آل عمران: ١٧٢]، وكلّهم محسن ومُتَّقٍ، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فالمقول فيهم ذلك كلهم كُفّار.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله [من المتقارب]:

٣٦٢ - [تطاولَ ليلُك بالإثمِدِ ... وبات الخليُّ ولم تَرْقُدِ[(١)]

٣٦٣ - وبات وباتتْ له ليلةٌ ... كليلةِ ذي العائرِ الأرْمَدِ][(٢)]

٣٦٤ - وذلكَ مِنْ نَبَإٍ جاءَني ... [وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ]

---

(١) البيت من المتقارب، وهولامرىء القيس في ديوانه ص ١٨٥، والمستقصى ٢/ ٥٠، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠، وبلا نسبة في جمهرةاللغة ص ٧٧٥، وتاج العروس مادة /ثمد/.

(٢) البيتان من المتقارب، وهما لامرىء القيس في ديوانه ١٨٥، ولعمر بن معد يكرب في ديوانه ص٢٠٠، ولعمرو أو لامرىء القيس في سمط اللآلي ص ٥٣١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٥٤، وجمهرة اللغة ص ٧٧٥.

وقول الفرزدق في علي بن الحسين [من البسيط]:

٣٦٥ ـ يُغضِي حَياءَ وَيُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ، [فَمَا يُكَلَّمُ إلاّ حِينَ يَبْتَسِمُ][(١)]

الخامس: البدل: نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]، لأن الملائكة لا تكون من الإنس ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠]، أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، «وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الجدُّ» أي: لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بدل طاعتك أو بدل حظك، أي بدل حظه منك؛ وقيل: ضُمِّن «ينفع» معنى «يمنع»؛ ومتى عُلِّقت «مِنْ» بالجد انعكس المعنى، وأما ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] فليس من هذا خلافاً لبعضهم، بل «مِنْ» للبيان أو للابتداء، والمعنى: فليس في شيء من ولاية الله، وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة [من الرجز]:

٣٦٦ ـ [جَارِيَةٌ لم تَأْكُلِ المُرَقَّقا] وَلَمْ تَذُقْ من الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا[(٢)]

المراد بدل البقول؛ وقال غيره: توهَّم الشاعر أن الفُسْتُق من البقول، وقال الجوهري: الرواية «النَّقول» ـ بالنون ـ و «من» عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل النقول إلاّ الفستق، وإنّما المراد أنها لا تأكل إلا البقول، لأنها بَدَوِيَّة.

وقال الآخر يصف عامل الزَّكاة بالْجَوْرِ [من الكامل]:

٣٦٧ ـ أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلا[(٣)]

أي: بَدَلَ الفصيل؛ و «الأفيل»: الصغير لأنه يأفِلُ بين الإبل: أي يغيب. وانتصاب «أَفيلا» على الحكاية؛ لأنهم يكتبون «أدَّى فلان أَفيلا». وأنكر قوم مجيء «مِنْ» للبدل، فقالوا: التقدير في ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدلاً منها؛ فالمُفيد للبدليّة متعلّقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للحزين بن الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ١٥/ ٢٦٣، ولسان العرب ١٣/ ١١٤ مادة /حزن/، وللفرزدق في ديوانه٢/ ١٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٥١٣.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٨٠، ولأبي نخيلة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٥، ولسان العرب مادة (فستق)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٩، والجنى الداني ص ٣١١.

(٣) البيت من الكامل، وهوللراعي النميري في ديوانه ص ٢٤٢، وتذكرة النحاة ص ٣١١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٦، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٧٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٨.

السادس: مرادفة «عن»، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتُفِيد أن ما بعدَ ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يعلق معناها بـ «ويل»، مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، ولا يصحّ كونه تعليقاً صناعيّاً للفصْل بالخبَرِ، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأوَّل للتعليل، أي من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذكر قَسَتْ قلوبهم.

وزعم ابن مالك أنّ «مِن» في نحو: «زَيْدٌ أفضلُ مِن عمرو» للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمراً في الفَضْلِ، قال: وهو أَوْلىٰ من قول سيبويه وغيره: إنها لابتداءِ الارتفاع في نحو: «أفضلُ منه»، وابتداء الانحطاط في نحو: «شَرٌّ منه» إذ لا يقعُ بعدها «إلى»، ا هـ.

وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها «عَنْ».

السابع: مرادفة الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مرادفة «في»، نحو: ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، والظاهر أنها في الأولى لبيانِ الجنس مثلها في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦].

التاسع: موافقة «عند»، نحو: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠] قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفةُ «ربَّما»، وذلك إذا اتَّصلت بـ «ما» كقوله [من الطويل]:

٣٦٨ ـ وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً   عَلَى رأسِهِ تُلْقِي اللِّسانَ مِنَ الْفَمِ[1]

قاله السيرافي وابن خَروف وابن طاهر والأعلم، وخَرَّجوا عليه قول سيبويه: واْعلَمْ أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أن «مِنْ» فيهما ابتدائيَّة و «ما» مصدريَّة، وأنهم جُعِلُوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي حية في ديوانه ص ١٧٤، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٥ ـ ٢١٦، والدرر ٤/ ١٨١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٠ وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩.

الحادي عشر: مرادفة «على»، نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقيل: على التَّضمين، أي: منعناه منهم بالنَّصر.

الثاني عشر: الفصل، وهي الدَّاخلة على ثاني المتضادَّين، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإنَّ «مَازَ» وَ «مَيَّزَ» بمعنى «فَصَلَ»، والعلم صفةٌ توجب التَّمييز، والظاهر أنَّ «مِن» في الآيتين للابْتِداء، أو بمعنى «عن».

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه: «وتقول رأيتُه مِنْ ذلك الموضع» فجعلته غاية لِرُؤْيتك، أي: محلاً للابتداءِ والانتهاء؛ قال: «وكذا أخذته من زيد»؛ وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، والظاهر عندي أنها للابتداء، لأن الأخذ ابتُدِيء من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر: التَّنصيص على العموم، وهي الزَّائدة في نحو: «ما جاءني مِنْ رَجُل» فإنه قبلَ دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوَحْدة؛ ولهذا يصحُّ أن يقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول «من».

الخامس عشر: توكيد العُموم، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني من أحدٍ، أو من دَيَّارٍ» فإن «أحداً» و «دياراً» صِيغَتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها: تقدّم **نَفْي أو نَهْي أو استفهام بهل**، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، وتقول: «لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ»، وزاد الفارسي الشَّرْطَ، كقوله [من الطويل]:

٣٦٩ ـ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ منْ خَلِيقَةٍ ... وإنْ خَالَها تَخفى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[1]

وسيأتي فصل «مهما».

والثاني: **تنكير مجرورها**.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢، والجنى الداني ص ٦١٢، والدرر ٤/ ١٨٤، ٥/ ٨٢، وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥ـ ٥٨.

والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

* * *

تنبيهات

أحدها: قد اجتمعت زيادتُها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ولك أن تقدّر «كان» تامّة، لأن مرفوعها فاعل؛ وناقصة، لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصلُه المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك، فتُخْرِج بقيّة المفاعيل، وكأنه وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهنَّ في المعنى بمنزلة المجرور بـ «مع» وباللام بـ «في»، ولا تجامعهنَّ «من»، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وَجْهٌ، وقد خَرَّجَ عليه أبو البقاء ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فقال: «من» زائدة و «شيء» في موضع المصدر، أي تفريطاً، مثل: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، والمعنى تفريطاً وضرّاً؛ وقال: ولا يكونُ مفعولاً به، لأن «فَرَّطَ» إنما يتعدّى إليه بـ «في»، وقد عُدّي بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حُجَّة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذلك كلّ شيء صريحاً؛ قُلْت: وكذا لا حجّة فيها لو كان «شيء» مفعولاً به، لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] وهو رأي الزمخشريّ، والسِّياقُ يَقْتضيه.

الثالث: القياسُ أنها لا تُزاد في ثاني مفعولَيْ «ظنَّ»، ولا ثالث مفعولات «أعْلَمَ»، لأنهما في الأصل خبر؛ وشذَّت قراءةُ بعضهم: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨] ببناء «نُتخذ» للمفعول؛ وحَمَلَها ابن مالك على شذوذ زيادة «من» في الحال، ويظهر لي فسادُه في المعنى؛ لأنَّك إذا قلت: «ما كان لك أن تتخذَ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك» فأنت مُثْبِت لخذلانِهِ ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهملَ هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو: «ما زيد قائماً»، والتمييز في نحو: «ما طَابَ زيدٌ نفساً»، والحال في نحو: «ما جاء أحد راكباً»، وهم لا يُجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]: إنه يجوز كون ﴿ءَايَةٍ﴾

حالاً و ﴿مِّن﴾ زائدة كما جاءت آية حالاً في ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] والمعنى: أيّ شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً؛ ففيه تخريج التنزيل على شيء إنْ ثَبَتَ فهو شاذٌّ، أعني زيادة «مِن» في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتَّنظير بما لا يناسب؛ فإن ﴿ءَايَةً﴾ في ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] بمعنى علامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفادٌ من اسم الشرط لعمومه لا من آية.

ولم يشترط الأخفشُ واحداً من الشرطين الأوَّلين، واستدلَّ بنحو: ﴿وَلَقَدْ جاءك مِنْ نَبَإِ المرْسلين﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ولم يشترط الكوفيّون الأوّل، واستدلُّوا بقولهم: «قَدْ كان مِنْ مَطَرٍ»، وبقول عمر بن أبي ربيعة [من المتقارب]:

٣٧٠ - وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ... فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ[1]

وخرَّج الكسائي على زيادتها: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون»، وابن جنّي قراءة بعضهم: ﴿لَمَّآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] بتشديد «لمّا»، وقال: أصله: لَمِنْ ما، ثم أُدغم، ثم حُذفت ميم «مِنْ».

وجوَّز الزمخشري في ﴿۞ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ٢٨﴾ [يس: ٢٨] الآية، كونَ المعنى ومِنَ الّذي كنا منزلين، فجوَّز زيادتها مع المعرفة.

وقال الفارسيّ في ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣] يجوز كون «مِنْ» و «مِن» الأخيرتَيْن زائدتين؛ فجوّز الزيادة في الإيجاب.

وقال المخالِفون: التَّقدير: قد كان هو، أي: كائن من جنس المطر، و «فما قال هو» أي: قائلٌ من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس أي إن الشأن، ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأُ المرسلين ثم حُذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربيّة، لأن الصفة غير مفردة؛ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٧٥، والجنى الداني ص ٣١٨، وشرح شواهد المغني ٢/٧٣٨.

واختُلِف في «مِن» الداخلة على «قبل» و «بعد»؛ فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورُدَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزَّمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصِّلَيْنِ في الظرفيّة وإنما هما في الأصْل صفتانِ للزَّمان، إذ معنى «جئتُ قبلَك»: جئت زَمَناً قبل زمنِ مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما؛ وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبنيّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

* * *

مسألة

﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [الحج: ٢٢]، «من» الأولى للابتداء والثانية للتعليل، وتعلّقها بـ «أرادوا» أو بـ «يخرجوا»، أو للابتداء فـ «الغم» بدل اشتمال، وأُعيد الخافض، وحُذف الضمير، أي: من غم فيها.

* * *

مسألة

﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] «من» الأولى للابتداء، والثانية إمّا كذلك فالمجرور بدلُ بعضٍ وأُعيد الجار، وإمّا لبيان الجنس فالظَّرف حالٌ والمُنبَتُ محذوف، أي مما تُنبتُه كائناً من هذا الجنس.

مسألة

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، «من» الأولى مثلها في «زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو»، و «من» الثانية للابتداء على أنها متعلِّقة باستقرار مقدَّر، أو بالاستقرار الذي تعلَّقت به «عند»، أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى «عن»، على أنها متعلِّقة بـ «مِنْ» على جعل كتمانِهِ على الأداء الذي أوْجَبَهُ الله كتمانه عن الله، وسيأتي أن ﴿كَتَمَ﴾ لا يتعدّى بـ «مِنْ».

* * *

مسألة

﴿أتأتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ [الأعراف: ٨١ والنمل: ٥٥]، «من» للابتداء والظرف صفة لـ «شهوة»، أي: شهوة مبتدأة من دونهم، قيل: أو للمقابلة كـ «خُذْ هٰذَا

مِنْ دُونِ هذا» أي: اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدَّم، ويردُّه أنه لا يصحّ التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.

* * *

مسألة

﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] الآية، فيها «من» ثلاث مرّات؛ الأولى للتَّبيين لأن الكافرين نوعان كتابيُّون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.

* * *

مسألة

﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الواقعة: ٥٢]، ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ﴾ [النمل: ٨٣] الأولى منهما للابتداء، والثانية للتَّبيين.

* * *

مسألة

﴿نُودِىَ مِن شَـٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]، «من» فيهما للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بَدَلَ اشتمال لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطىء.

* * *

● (مَنْ): على أربعة أوجه:

شرطية، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

واستفهامية، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩].

وإذَا قِيلَ «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهي «مَن» الاستفهاميَّة أُشربت معنى النفي، ومنه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]؛ ولا يتقيّد جواز ذلك بأن يتقدَّمها الواو، خلافاً لابن مالك، بدليل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وإذا قيل: «مَنْ ذا لقيتَ؟» فـ «من»: مبتدأ و «ذا»: خَبَرٌ موصول، والعائد

محذوف؛ ويجوز على قول الكوفيّين في زيادة الأسماء كون «ذا» زائدة، و «مَن» مفعولاً، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في «مَنْ ذا لقيت» أن تكون «مَنْ» و «ذا» مركَّبتين كما في قولك: «ماذا صَنَعْتَ»، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وثعلبٌ في أماليه وغَيْرُهما، وخصوا جواز ذلك بـ «ماذا»؛ لأن «ما» أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأن التركيب خلافُ الأصْلِ، وإنما دلَّ عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم: «لما جِئتَ» بإثبات الألف.

وموصولة في نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها «رُبَّ» في قوله [من الرمل]:

٣٧١ ـ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطَعْ[1]

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ»، وقال حسان رضي الله عنه [من الكامل]:

٣٧٢ ـ فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[2]

ويروى برفع «غير»؛ فيحتمل أن «مَنْ» على حالها، ويحتمل الموصوليّة، وعليهما فالتقدير: على مَنْ هو غيرُنا، والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق [من البسيط]:

٣٧٣ ـ إِنِّي وَإِيَّاكَ، إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا، ... كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ[3]

أي: كشخص ممطورٍ بواديه.

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلاَّ في موضع يخصّ النكرات، ورُدَّ بهٰذين البيتينِ، فخرَّجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] فجزم جماعةٌ بأنها موصوفة

---

(١) البيت من الرمل، وهو لسويد ين أبي كاهل في الأغاني ١٣/ ٩٨، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٣ ـ ١٢٥، والدرر ١/ ٣٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٧٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٧٠، وتاج العروس مادة /من/.

(٢) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٠ ـ ١٢٣، والدرر ٣/ ٧، ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب مادة /مثنى/ ولحسان بن ثابت في الأزهية ص ١٠١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الأزهية ص ١٠٢، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١.

وهو بعيد، لقلّة استعمالها؛ وآخرون بأنها موصولة؛ وقال الزمخشري: إن قدرت «أل» في الناس للعهد فموصولة مثل: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، أو للجنس فموصوفة، مثل: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣] ويحتاج لتأمل.

* * *

تنبيهان

الأول ـ تقول: «مَنْ يُكرمني أكرمه» فتحتمل «مَن» الأوجه الأربعة، فإن قدّرتها شرطيّة جزمت الفعلين، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهاميّة رفعت الأوّل وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء، و «مَنْ» فيهنّ مبتدأ، وخبر لاستفهاميّة الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول: «مَن زَارَني زُرْتُهُ» فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها.

الثاني ـ زِيد في أقسام «مَنْ» قسمان آخران؛ أحدهما أن تأتي **نكرة تامة**، وذلك عند أبي علي، قالَهُ في قوله [من البسيط]:

٣٧٤ ـ [وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعلَانِ[1]

فزعم أن الفاعل مستتر، و «مَنْ» تمييز، وقوله: «هو» مخصوص بالمدح، فـ «هو» مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف، وقال غيره: «مَنْ» موصول فاعل، وقوله «هو» مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله [من الرجز]:

٣٧٥ ـ [أنا أبُو النَّجْمِ]، وشِعْرِي شِعْرِي، [للهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي][2]

والظرفُ مُتعلِّق بالمحذوف، لأنَّ فيه معنى الفعل، أي: ونِعْمَ مَنْ هو الثابت في حالتي السرِّ والعلانية.

قلت: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

الثاني: التَّوكيد، وذلك فيما زعمَ الكسائي من أنها تَرِدُ زائدةً كـ «ما»، وذلك سهل على قاعدة الكوفيِّين في أن الأسماءَ تزاد، وأنشد عليه [من الكامل]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٩٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤١٠، والدرر ١/ ٣٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٩٢.

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم في أمالي المرتضى ١/ ٣٥٠، وخزانة الأدب ١/ ٤٣٩، والخصائص ٣/ ٣٣٧، وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

٣٧٦ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا [حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا](١)

فيمن خفض «غيرنا»، وقوله [من الكامل]:

٣٧٧ - يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ(٢)

فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور، وقوله [من البسيط]:

٣٧٨ - آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ، قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا(٣)

ولنا أنّها في الأوَّلَيْنِ نكرةٌ موصوفة، أي: على قوم غيرها؛ ويا شاة إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة؛ و «عدداً»: إما صفة لِـ «من» على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العَدُّ: أي: والأثرون قوماً ذوي عدد، أي قوماً معدودين، وإما معمول لِـ «يعدّ» محذوفاً صِلَة أو صفة لِـ «من»، و «مَنْ» بدل من «الأثرون».

* * *

● (مَهْمَا) اسم؛ لعَوْدِ الضمير إليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وقال الزمخشري وغيره: عاد عَلَيها ضميرُ ﴿بِهِۦ﴾ وضميرُ ﴿بِهَآ﴾ حملاً على اللفظ وعلى المعنى، ا هـ. والأَوْلى أن يعودَ ضمير ﴿بِهَآ﴾ لآية، وزعم السهيلي أَنها تأتي حرفاً، بدليل قول زهير [من الطويل]:

٣٧٩ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ ٱمْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ، وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى ٱلنَّاسِ تُعْلَمِ(٤)

قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إنْ»، بدليل أنها لا محلَّ لها، وتبعه ابن يسعون، واستدلّ بقوله [من البسيط]:

٣٨٠ - قَدْ أُوبِيَتْ كلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ، مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ(٥)

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢١٣، والأزهية ص ٧٩، ١٠٣، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٠، وخزانة الأدب ٦/ ١٣٠ - ١٣٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣٢٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ١٠٣، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٨، والدرر ١/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني ص ٧٤٢.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤبة في خزانة الأدب ٨/ ١٦٣ - ١٦٦ والدرر ٥/ ٧٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٢.

قال: إذْ لا تكون مبتدأ لعدم الرّابط من الخبر وهو فعلُ الشرط، ولا مفعولاً لاستيفاءِ فعل الشَّرْط مفعولَهُ، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعيَّن أنها لا موضعَ لها.

والجواب أنها في الأول إمَّا خبر «تكن»، و «خليقة»: اسمها، و «من» زائدة، لأن الشرط غير مُوجب عند أبي علي، وإما مبتدأ، واسم «تكن» ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنَّث ضميرها لأنها الخليقة في المعنى، ومثله «ما جاءتْ حَاجَتَك» فيمن نصب «حاجتك»، و «من خليقة»: تفسير للضمير، كقوله [من الطويل]:

٣٨١ - [فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا] لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ(١)

وفي الثاني مفعول «تُصب»، و «أفقاً»: ظرف، و «من بارق»: تفسير لِـ «مهما» أو متعلق بـ «تصب»، فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تَشِم.

وقال بعضهم: «مهما» ظرف زمان، والمعنى: أي وقت تصب بارقاً من أفق، فقلب الكلام، أو في أفقٍ بارقاً، فزادَ «من»، واستعمل «أفقاً» ظرفاً، انتهى؛ وسيأتي أن «مهما» لا تُستعمل ظرفاً.

وهي بسيطة، لا مُركَّبة من «مَهْ» و «مَا» الشرطيَّة، ولا مِن «ما» الشرطية و «ما» الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتّكرار؛ خلافاً لزاعمي ذلك.

ولها ثلاثة معانٍ:

أحدها: **ما لا يعقِل غير الزمان مع تضمّن الشرط**، ومنه الآية، ولهذا فسرت بقوله تعالى: ﴿مِن ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وهي فيها إمَّا مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدّر لها عامل متعدٍّ كما في «زَيْداً مَرَرتُ به» متأخِّراً عنها، لأنَّ لها الصدرَ، أي: مهما تحضرنا تأتنا به.

الثاني: **الزمان والشرط**، فتكون ظرفاً لفعلِ الشرط. ذكرهُ ابن مالك، وزعم أن النَّحويين أهملوه، وأنشد لحاتم [من الطويل]:

٣٨٢ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا(٢)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس ص ٨، والأضداد ص ٩٣، وخزانة الأدب ١١/٦، والدرر ١/٢٨٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٢٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧، ولسان العرب ١٠/٣٩٧ مادة /برك/ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢٥.

وأبياتاً أخر، ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيراً وقليلاً وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيرُه، وشدَّد الزمخشري الإنكار على مَنْ قال بها، فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفها مَنْ لا يَدَ له في علم العربيَّة، فيضعها في غير موضعها، ويظنّها بمعنى «متى»، ويقول: «مَهما جئتني أعطيتك» وهذا من وضعه، وليس من كلام واضعِ العربيَّة، ثم يذهب فيفسِّر بها الآية فيلحد في آيات الله، انتهى. والقولُ بذلك في الآيةِ ممتنِع، ولو صحَّ ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـ «من آية».

الثالث: **الاستفهام**، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلُّوا عليه بقوله [من السريع]:

٣٨٣ ـ مَـهـمَـا لِيَ الـلَّـيْـلَـةَ مَـهْـمَـا لِـيَـهْ أوْدَى بِـنَـعْـلَـيَّ وَسِـرْبَـالِـيَـهْ[1]

فزعموا أن «مهما» مبتدأ، و«لي» الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً، و«أودى»: بمعنى هلك؛ و«نَعْلي»: فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] وغيرها، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير «مَهْ» اسم فعل بمعنى: «اكففْ» ثم استأنف استفهاماً بـ «ما» وحدها.

تنبيه ـ من المشكل قولُ الشاطبي رحمه الله [من الطويل]:

٣٨٤ ـ وَمَـهْـمَـا تَـصِـلْـهَـا أو بَـدَأْت بَـرَاءَةً [لـتـنـزيـلـهـا بـالـسَّـيْـفِ لَـسْـت مُـبَـسْـمِـلا]

ونقول فيه: لا يجوز في «مهما» أن تكون مفعولاً به لتصل لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرابط. فإن قيل: قَدِّرْ «مهما» واقعة على «براءة»؛ فيكون ضمير «تصلها» راجعاً إلى «براءة»، وحينئذٍ فـ «مهما» مبتدأ أو مفعول لمحذوف يُفسِّره «تصل»؛ قلنا: اسم الشرط عام، و«براءة» اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجهِ الذي بطل به ابتدائيَّة «مهما» يبطل كونها مشتغِلاً عنها العامل بالضمير.

وهذه بخلافها في قوله [من الطويل]:

٣٨٥ ـ وَمَـهْـمَـا تَـصِـلْـهَـا مَـعْ أَوَاخِـرِ سُـورَةٍ [فَـلا تَـقِـفَـنَّ الـدَّهْـرَ فـيـهَـا فَـتَـثْـقُـلاَ]

فإنها هناك واقعة على البسملة التي في أول كل سورة؛ فهي عامة؛ فيصحُّ فيها الابتداء أو النصب بفعل يُفسِّره «تصل»، أي: وأيّ بسملة تصل تصلها، والظرفية بمعنى: وأيّ وقت تصل البسملة، على القول بجواز ظرفيَّتها.

---

(١) البيت من السريع، وهو لعمرو بن ملقط في الأزهية ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٨ ـ ١٩، والدرر ٥/ ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٣٣٠ ـ ٧٢٤، وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥١ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤.

وأما هنا فيتعيَّن كونُها ظرفاً لِـ «تصل» بتقدير: وأيّ وقتٍ تصل براءة، أو مفعولاً به حُذِف بها؛ ولمّا خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر «براءة» بياناً له: إما على أنه بدلٌ منه، أو على إضمار: أعني؛ ولك أن تُعيده على ما بعده وهو «براءة»: إما على أنه بدل منه مثل «رأيته زيداً» فمفعول «بدأت» محذوف، أو على أن الفعلين تَنَازَعَاهَا فأعمل الثاني مُتَسعاً فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأول، على حد قوله [من الطويل]:

٣٨٦ ـ إذا كنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ[(١)]

* * *

● (مع): اسم؛ بدليل التنوين في قولك «معاً» ودخول الجارّ في حكاية سيبويه «ذهبت مِنْ معه»، وقراءة بعضهم ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وتسكينُ عينه لغة غَنْم وربيعة لا ضرورة خلافاً لسيبويه، واسميّتها حينئذٍ باقية، وقولُ النحَّاس «إنها حينئذٍ حرف بالإِجماع» مردود.

وتستعمل مضافة، فتكون ظرفاً، ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ:

أحدها: **موضوع الاجتماع**؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات، نحو: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

والثاني: **زمانه** نحو: «جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ».

والثالث: **مرادفة عند**، عليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان.

ومفرده، فَتُنوَّنُ، وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله [من الطويل]:

٣٨٧ ـ أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقَضَّبِ[(٢)]

وقيل: هي حالٌ، والخبر محذوف، وهي في الإِفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: «إذا قلت «جاءا جَمِيعاً» احتملَ أنَّ فعلهما في وقتٍ واحد أو في وقتين؛ وإذا قلت «جاءا مَعاً» فالوقت واحد» اهـ. وفيه نظر، وقد عَادَلَ بينهما مَنْ قال [من السريع]:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجندل بن عمرو في الدرر ٣/ ١٤٣، وشرح شواهد المغني ص ٧٤٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٢.

٣٨٨ ـ كُنتُ وَيَحيَىٰ كَيَدَيْ وَاحِدٍ ... نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرامَىٰ مَعَا[1]

وتُستعمل معاً للجماعة كما تُستعمل للاثنين، قال [من الطويل]:

٣٨٩ ـ [يُذكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الحزينَ بِبَثِّهِ] ... إذَا حَنَّتِ الأولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا[2]

وقالت الخنساء [من المتقارب]:

٣٩٠ ـ وَأَفْنَى رِجَالِي، فَبَادُوا مَعاً، ... فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفِزَّا[3]

* * *

● (متى): على خمسة أوجه: **اسم استفهام**، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، **واسم شرط**، كقوله [من الوافر]:

٣٩١ ـ [أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا] ... مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[4]

واسم **مرادف للوَسَطِ**، **وحَرْف بمعنى مِنْ أو فِي**، وذلك في لغة هُذيل يقولون: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه» أي منه، وقال ساعدة [من البسيط]:

٣٩٢ ـ أُخِيلُ بَرْقاً مَتَى حابٍ لَه زَجَلٌ ... إذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا[5]

أي من سحاب حاب، أي ثقيل المشي له تصويت، واختلف في قول بعضهم: «وضعته مَتَى كمّي»، فقال ابن سيده: بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى «وسط»، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصفُ السحاب [من الطويل]:

٣٩٣ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[6]

---

(١) البيت من السريع، وهو لمحمد المخزومي في ذيل أمالي القالي ص ١٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٦ ـ ٧٤٧، ولمطيع بن أبي إياس في الأغاني ١٣/ ٣٠٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧ ـ ٧٤٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للخنساء في ديوانها ص ٢٧٤ وشرح التصريح ٢/ ٤٨، شرح شواهد المغني ١/ ٢٥٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٠.

(٤) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤، والأصمعيات ص ١٧، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، والدرر ١/ ٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٢٧، وخزانة الأدب ٤٠٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١.

(٥) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ص ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٧٤٩، ولسان العرب مادة / جلح/ .

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي الهذلي في الأزهية ص ٢٠١، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٧ وجواهر الأدب=

فقيل: بمعنى «مِنْ»، وقال ابنُ سِيدَه: بمعنى «وسط».

* * *

● (مُنْذُ، ومُذْ)، لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسمٌ مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جرّ: بمعنى «مِنْ» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «من» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: «ما رأيته مُذْ يومِ الخميس، أو منذُ يومِنا، أو عامنا؛ أو مُذ ثلاثةِ أيام».

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرِّ «منذ» للماضي على رَفْعِه، وترجيح رفعِ «مذ» للماضي على جرّه، ومن الكثير في «منذُ» قوله [من الطويل]:

٣٩٤ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ]، وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أزْمَانِ[(١)]

ومن القليل في «مُذْ» قوله [من الكامل]:

٣٩٥ ـ [لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ] أقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ[(٢)]

والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: «مذ يَوْمُ الخميسِ، وَمُنْذ يَوْمانِ» فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسي: مبتدآن، وما بعدَهما خبر، ومعناهما الأمَدُ إن كان الزمانُ حاضراً أو معدوداً، وأولُ المدّة إن كان ماضياً. وقال الأخفش والزجّاج والزجّاجي: ظرفان مُخْبَر بهما عمّا بعدهما، ومعناهما «بين وبين» مضافين، فمعنى «ما لقيته مذ يومان» بيني وبينَ لقائه يومان؛ ولا خفاء بما فيه من التعسُّفِ. وقال أكثر الكوفيّين: ظرفان مضافان لجملة حُذِفَ فعلها، وبقي فاعلُها، والأصلُ: مذ كان يومانِ، واختاره السهيلي وابن مالك. وقال بعض الكوفيّين: خبرٌ لمحذوفٍ، أي: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناءً على أن «مُذ» مركَّبة من كلمتين «مِنْ» و«ذو» الطائيّة.

= ص٩٩، وخزانة الأدب ٧/ ٩٧ ـ ٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٦ والجنى الداني ص ٤٣ ـ ٥٠٥، وجواهر الأدب ص ٤٧ ـ ٣٧٨.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٨٩، والدرر ٣/ ١٤٢، وشرح التصريح ٢/ ١٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٦٨، والأزهية ص ٢٨٣، والأغاني ٦/ ٨٦، والإنصاف ١/ ٣٧١ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩.

الحالة الثالثة: أن يليهما الجملُ الفعليَّة أو الاسمية، كقوله [من الكامل]:

٣٩٦ ـ مَـا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ [فَـسَـمَـا فـأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبَـارِ][1]

وقوله [من الطويل]:

٣٩٧ ـ وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ [وَلِيداً وَكَهْلاً، حينَ شِبْتُ، وَأَمْرَدَا][2]

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمنٍ مضافٍ إلى الجملة؛ وقيل: مبتدآن؛ فيجبُ تقديرُ زمانٍ مضاف للجملة يكونُ هو الخبر.

وأصل «مُذْ»: «منذُ»، بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال «مُذُ» عند ملاقاة الساكن، نحو: «مُذُ اليوم»، ولولا أنَّ الأَصْل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مُذُ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن. وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأنه لا يُتَصَرَّف في الحرف ولا شِبْهِهِ، ويردُّه تخفيفُهم «إنَّ» و«كأنّ» و«لكنَّ» و«رُبَّ» و«قَطّ». وقال المالقي: إذا كانت «مُذ» اسماً فأصلها «منذ»، أو حرفاً فهي أصل.

ـ حرف النون ـ

● **النون المفردة** ـ تأتي على أربعةِ أوْجه:

أحدها: نُون التَّوكيد، وهي خَفِيفَةٌ وَثَقِيلةٌ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وهما أَصْلانِ عند البصريّين؛ وقالَ الكوفيُّون: الثَّقِيلة أصل، ومعناهُما التَّوكيد. قال الخليل: والتَّوكيد بالثَّقيلة أبلغ، ويختصَّانِ بالفِعْلِ، وأما قوله [من الرجز]:

٣٩٨ ـ أَرَيْـتَ إِنْ جَـاءَتْ بِـهِ أُمْـلُـودَا مُـرَجَّـلاً وَيَـلْـبَـسُ الْـبُـرُودَا]
أَقَـائِـلُـنَّ أَحْـضِـرُوا الـشُّـهُـودَا[3]

فضرورة سَوَّغها شِبْهُ الوَصْفِ بالفعلِ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٥، والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٣، وجواهر الأدب ص ٣١٧، وخزانة الأدب ١/ ٢١٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥، وتذكرة النحاة ص ٥٨٩، والدرر ٣/ ١٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠.

(٣) البيت من بحر، وهو الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣، وشرح التصريح ١/ ٤٢، ولرجل من هذيل في حاشية يس ١/ ٤٢، وخزانة الأدب ٦/ ٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤، ولسان العرب مادة (رأي).

ويؤكَّد بهما صِيَغ الأَمْرِ مطلقاً، ولو كان دُعائياً، كقوله [من الرجز]:

٣٩٩ ـ فـأَنْـزِلَـنْ سَـكِـيـنَـةً عَـلَـيْـنَـا [وَثَـبِّـتِ الأَقْـدَامَ إِنْ لاَقَـيْـنَـا][١]

إلاّ «أفعِلْ» في التعجب، لأن معناه كمعنى الفعلِ الماضي، وشذَّ قولُه [من الطويل]:

٤٠٠ ـ وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيا صُرَيْمَةً]، فَـأَحْـرِ بِـهِ بِـطُـولِ فَـقْـرٍ وَأَحْـرِيَـا[٢]

ولا يُؤكَّد بهما الماضِي مُطلقاً، وشذَّ قولُه [من الكامل]:

٤٠١ ـ دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً، لَـوْلاَكِ لَـمْ يَـكُ لِـلـصَّـبَـابَـةِ جَـانِـحَـا[٣]

والذي سَهَّله أنه بمعنى «اَفْعَلْ»، وأمَّا المُضارع فإن كان حالاً لم يؤكَّد بهما، وإن كان مستقبلاً أُكِّد بهما وجوباً في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقريباً من الوجوبِ بعدَ «إمّا» في نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]. وذكر ابن جني أنه قرىء ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله [من البسيط]:

يَـوْمَ الـصُّـلَـيْـفَـاءِ لَـمْ يُـوفُـونَ بِـالـجَـارِ

ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم، وجوازاً كثيراً بعد الطلب، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢] وقليلاً في مواضع، كقولهم [من الطويل]:

٤٠٢ ـ [إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ٱبْنُهُ] وَمِـنْ عِـضَـةٍ مَـا يَـنْـبُـتَـنَّ شَـكِـيـرُهَـا[٤]

الثاني: التنوين، وهو نونٌ زائدةٌ ساكنة تلحقُ الآخر لغيرِ توكيدٍ؛ فخرج نون «حَسَن» لأنها أصل، ونون «ضَيْفن» للطفيليّ لأنها متحرّكة، ونون «مُنْكسر» و«انْكَسَرَ» لأنها غير آخر، ونون ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] لأنها للتّوكيد.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن واحة رضي الله عنه في ديوانه ص ١٠٧، وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر ٥/ ١٤٨ وبلا نسبة في الأشباه ژالنظائر ٢/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ٧/ ١٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص٥٨، والدرر ٥/ ١٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٥٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٤٣، والدرر ٥/ ١٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٥ وشرح شواهد المغني ص ٧٦٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٠٣، وخزانة الأدب ٤/ ٥٢ ـ ٦/ ٢٨١ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣.

وأقسامه خمسة:

(١) **تَنوين التَّمكين**، وهو: اللاحقُ للاسم المعرَبِ المنصرف، إعلاماً ببقائه على أصله وأنّه لم يشبه الحرفَ فيُبْنى، ولا الفعلَ فيُمْنَع الصرف، ويُسمّى **تَنْوين الأمكنيَّة** أيضاً، **وتَنْوين الصَّرف**، وذلك كـ «زيدٍ» و«رَجُلٍ» و«رِجَالٍ».

(٢) **وَتَنوِين التَّنكير**، وهو: اللاَّحِق لبعض الأسماء المبنِيَّة فَرْقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ «صَهٍ» و«مَهٍ» و«إيهٍ»، وفي العَلَم المختوم بـ «وَيْهِ» بقياس، نحو: «جاءَني سِيبَوَيْه وسيبويهٍ آخر».

وأما تنوين «رجل» ونحوه من المُعْرَبات فتنوين تَمْكين، لا تنوين تنكير، كما قد يتوهّم بعض الطلبة، ولهذا لو سمَّيتَ به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

(٣) **وتَنْوين المُقَابَلة**، وهو: اللاَّحقُ لنحو: «مسلمات» جُعِلَ في مقابلة النون في «مُسْلِمينَ»، وقيل: هو عِوَض عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحة قد عُوِّض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني؟

وقيل: هو تنوينُ التمكين، ويردُّه ثبوتُه مع التَّسمية به كـ «عَرفاتٍ» كما تبقى نون «مُسْلِمينَ» مسمًّى به، وتنوين التَّمكين لا يُجامع العلَّتين، ولهذا لو سُمِّي بـ «مسلمة» أو «عَرَفَة» زال تنوينُها. وزَعم الزمخشريّ أن «عرفات» مصروفٌ، لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجَمْع، قال: ولا يصحّ أن يُقَدَّر فيه تاء غيرها، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنَّث تأبى ذلك، كما لا تقدر التاء في «بِنْتٍ» مع أن التاء المذكورة مُبْدَلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك؛ وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو «عرفات» في مَنْع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو «عَرَفة» و«مُسْلِمة»، لأنها لتأنيث معه جمعيّة، ولأنها علامة لا تتغيّر في وَصْلٍ ولا وَقْفٍ.

(٤) **وتَنْوين العِوَض**، وهو: اللاحق عِوَضاً من حرف أصليّ، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة.

فالأول كـ «جوارٍ» و«غَوَاشٍ»، فإنه عِوَض من الياء وفاقاً لسيبويه والجمهور، لا عِوَض من ضمّة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرّد، إذ لو صحّ لعوض عن حركات نحو: «حُبْلى»؛ ولا هو تَنْوين التمكين والاسمُ منصرفٌ خلافاً للأخفش، وقولُه لمَّا حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ «سَلام» و «كَلَام» فصُرِف مردودٌ، لأن حَذْفها عارِض للتخفيف، وهي مَنْوِيَّة، بدليل أن الحرف الّذي بقي أخيراً لم يحرَّك بحسب

العوامل، وقد وافق على أنه لو سمي بـ «كتف» امرأةٌ ثم سُكِّن تخفيفاً لم يَجُزْ صرفه كما جاز صرف «هِند»، وأنه إذا قيل في «جَيْأَل» علماً لرجل «جَيَل» بالنقل لم ينصرف انصرافَ «قَدَم» علماً لرجل، لأن حركة تاء «كَتِف» وهمزة «جَيَل» منويًّا الثبوتِ، ولهذا لم تقلب ياء «جَيَل» ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها.

والثاني: كـ «جَنَدِل»، فإن تنوينه عوض من ألف «جَنَادل»، قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأنه تنوينُ الصَّرف، ولهذا يجر بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي عَلَم الجمعية كذهاب الياء من نحو: «جَوارٍ» و «غَوَاشٍ».

والثالث: تنوين «كُلٍّ» و «بَعْضٍ» إذا قُطِعتا عن الإضافة، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١]، وقيل: هو تنوينُ التّمكين، رَجَعَ لزوالِ الإضافة التي كانت تُعارضه.

والرابع: اللاحق لـ «إذْ» في نحو: ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الحاقة: ١٦]، والأصل: فهي يومَ إذِ انشقَّت واهية، ثم حُذفت الجملة المضاف إليه للعِلْم، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكُسِرت الذال للساكنَيْنِ؛ وقال الأخفش: التنوين تنوينُ التَّمكين والكسرة إعراب المضاف إليه.

(٥) وتَنْوين الترنُّم، وهو: اللاحق للقوافي المُطْلَقة بَدَلاً من حرفِ الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشادِ تميم، وظاهر قولهم أنه [تنوين] مُحَصِّل للترنُّم، وقد صرَّح بذلك ابن يعيش كما سيأتي؛ والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقَطْع الترنُّم، وأن الترنُّم وهو التَّغَنِّي يحصل بأحْرُف الإطلاق لقبولها لمَدِّ الصوتِ فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنّموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختصّ هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله [من الوافر]:

٤٠٣ ـ [أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ] وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[١]

وقوله [من الكامل]:

٤٠٤ ـ أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ[٢]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣، وخزانة الأدب ١/ ٦٩ ـ ٣٣٨، والخصائص ٢/ ٦ والدرر ٥/ ١٧٦، وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١ ـ ٤٧٩، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥، وجواهر الأدب ص ١٣٩.

(٢) تقدم تخريجه.

وزاد الأخفش والعَرُوضيّون تنويناً سادساً، وسمَّوْه **الغالي**، وهو: اللاحق لآخر القوافي المقيَّدة، كقول رؤبة [من الرجز]:

٤٠٥ ـ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمّاعِ الْخَفَقْنْ[١]

وسُمِّي «غالياً» لتجاوُزه حَدّ الوزن، ويسمِّي الأخفش الحرَكَة التي قبله «غلوًّا»، وفائدته الفرق بين الوَقْف والوَصْل، وجَعَلَه ابن يعيش من نوع تنوين الترنّم، زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف أغَنُّ، قال: وإنما سُمِّي المغنِّي مغنّياً، لأنه يُغَنِّنُ صوته: أي يجعلُ فيه غُنَّة، والأصل عنده مغنِّن بثلاثِ نونات فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً؛ وأنكر الزجّاج والسيرافي ثبوتَ هذا التّنوين ألبتّة، لأنّه يكسر الوزن، وقالا: لعلَّ الشاعر كان يزيد «إن» في آخر كلِّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهَّم السامع أن النُّون تنوين؛ واختار هذا القول ابن مالك، وزعَم أبو الحجّاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه في المسمَّى تنوين الترنُّم أنه نون عوض من المدَّة، وليس بتنوين؛ وزعمَ ابن مالك في التحفة أنَّ تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيَّدة تنويناً مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختصّ بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنويناً سابعاً، وهو **تنوينُ الضَّرورة**، وهو: اللاحق لما لا ينصرف، كقوله [من الطويل]:

٤٠٦ ـ وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلاَتُ؛ إنَّكَ مُرْجِلِي[٢]

وللمنادى المضموم، كقوله [من الوافر]:

٤٠٧ ـ سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[٣]

وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين، لأن الاسم مبني على الضم.

وثامناً، وهو التنوين الشّاذُّ، كقول بعضهم: «هُؤلاءٍ قَوْمُكَ» حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف «قَبَعْثَرَى»، وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نونٌ

---

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (غلا)، وتاج العروس مادة (غلا).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١١، وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٥٠ والدرر ٣/ ٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣، والإنصاف ١/ ٣١١.

زيدت في آخر الاسم كنون «ضَيْفَن»، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأن الذي حكاه سمّاه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوَصْل دون الوقف، ونون «ضيفن» ليست كذلك.

وذكر ابن الخبّاز في شرح الْجُزولية أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاً من تنوين المنادى وتنوين صَرْف ما لا ينصرف قسماً برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تُسمّي رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمّى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوينُ الصرْف، لأن الذي كان قبل التَّسمية حكي بعدها.

الثالث: نون الإناث، وهي اسم في نحو: «النِّسْوَةُ يَذْهَبْنَ» خلافاً للمازني، وحرف في نحو: «يَذْهَبْنَ النِّسْوَةُ» في لغة مَنْ قال: «أَكَلوني البراغيثُ» خلافاً لمن زَعَمَ أنها اسمٌ وما بعدها بَدَل منها، أو مبتدأ مؤخَّر والجملة قبله خبره.

الرابع: نون الوقاية، وتسمى **نون العِمَاد** أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل، متصرِّفاً كان، نحو: «أَكْرَمِني» أو جامداً، نحو: «عَسَاني»، و «قاموا ما خَلاَنِي وما عَدَانِي وحَاشَاني» إن قُدِّرت فعلاً، وأما قوله [من الرجز]:

٤٠٨ ـ [عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ] إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي[1]

فضرورة، ونحو: ﴿تَأْمُرُونَنِي﴾ [الزمر: ٦٤] يجوز فيه الفكّ، والإِدغام، والنّطق بنون واحدة، وقد قُرِىء بهنّ في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل: النُّون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح.

الثاني: اسم الفعل، نحو: «دَرَاكِنِي» و «تَرَاكِنِي»، و «عَلَيْكَنِي» بمعنى «أدركْني» و «اُتركني، و «اْلزمني».

الثالث: الحرف، نحو: «إنّني» وهي جائزة الحذف مع «إنَّ» و «أنَّ» و «لكنَّ» و «كأنَّ»، وغالبة الحذف مع «لعلَّ»، وقليلتُهُ مع «ليت».

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ «مِنْ» و «عَنْ» إلا في الضرورة، وقبل المضاف إليها «لَدُنْ» أو «قَدْ» أو «قَط» إلا في القليل من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً، كقولهم: «بَجَلْنِي» بمعنى: حَسْبِي.

---

(١) تقدم تخريجه.

وقوله [من الوافر]:

٤٠٩ ـ وَمَـا أَدْرِي وَظَـنِّـي كُـلُّ ظَـنٍّ أَمُـسْـلِـمُـنِـي إِلـى قَـوْمِـي شَـرَاحِـي[1]

يريد: شراحيل، وزعم هشام أن الذي في «أَمُسْلِمُني» ونحوه تنوينٌ لا نون، وبنى ذلك على قوله في «ضاربني» أن الياء منصوبة، ويردُّه قول الشاعر [من الطويل]:

٤١٠ ـ وَلَيْسَ الْمُوافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً فَـإِنَّ لَـهُ أَضْـعَـافَ مَـا كَـانَ أَمَّـلا[2]

وفي الحديث: «غَيْر الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عليكم» والتنوين لا يجامعُ الألفَ واللام، ولا اسْمَ التَّفضيل، لكونِه غيرَ متصرِّف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه؛ وفي الصحاح أنه يقال: «بَجَلِي» ولا يقال: «بَجَلْنِي»، وليس كذلك.

* * *

● (نَعَمْ) بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: «نِعِمَ» و «شِهِد» بكسرتين، كما نُزِّلَتْ «بَلَى» منزلة الفعل في الإِمالة؛ والفارسيُّ لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس.

وهي **حرفُ تصديقٍ ووَعْدٍ وإعلام**؛ فالأول بعد الخبر كـ «قام زيد»، و «ما قام زيد»؛ والثاني بعد «افْعَلْ» و «لا تَفْعَلْ»، وما في معناهما، نحو: «هَلاَّ تفعل» و «هَلاَّ لم تَفْعَلْ»، وبعد الاستفهام في نحو: «هَلْ تُعْطِينِي؟»، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث؛ والثالث بعد الاستفهام في نحو: «هَلْ جاءك زيد؟» ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿أَإِنَّ لَنَا لَأَجْراً﴾ [الشعراء: ٤١]، وقول صاحب المقرب: «إنها بعد الاستفهام للوَعْدِ» غير مطَّرِد لما بيّناه قبل.

قيل: وتأتي للتَّوكيد إذا وقعت صدراً، نحو: «نَعَم هٰذِهِ أَطْلالُهُمْ»، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مُقَدَّر؛ ولم يذكر سيبويه معنى الإِعلام ألبتة، بل قال: وأما «نَعَمْ» فعِدَةٌ وتصديق، وأما «بَلَى» فيوجَبُ بها بعد النفي، وكأنه رأى أنه إذا

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٠ والدرر ١/ ٢١٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٣، وتذكرة النحاة ص ٤٢٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥، والدرر ١/ ٢١٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٧، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٧.

قيل: «هل قام زيد»، فقيل: «نعم» فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصحُّ أن تقول لقائل ذلك: صَدَقْتَ؛ لأنه إنشاءٌ لا خبر.

واعلم أنه إذا قيل: «قام زيد»، فتصديقُه «نَعَمْ»، وتكذيبه «لا»، ويمتنع دخول «بلى» لعدم النفي. وإذا قيل: «ما قام زيد»، فتصديقه «نعم»، وتكذيبه «بلى»، ومنه: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧]، ويمتنع دخولُ «لا»، لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. وإذا قيل: «أقامَ زَيْد» فهو مثل: «قام زيد»، أعني أنك تقول إن أثبتَّ القيام: «نعم»، وإن نفيته: «لا»، ويمتنع دخول «بَلَى»؛ وإذا قيل: «ألم يقم زيد» فهو مثل: «لم يقم زيد»، فتقول إذا أثبتَّ القيام: بلى، ويمنع دخول «لا»، وإن نفيته قلت: «نعم»، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قالُوا بَلَى﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل: «نَعَمْ» في جواب ﴿لست بربكم﴾، لكان كفراً.

والحاصل أن «بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، وأن «لا» لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن «نعم» تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِي﴾ [الزمر: ٥٩] مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ [الزمر: ٥٧] يدلُّ على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ: بلى قد هَدَيْتُكَ بمجيء الآيات، أي قد أرشدتك لذلك، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧].

وقال سيبويه، في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: ألست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجدُ بدّاً من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: «نعم»، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدِّمين والمتأخِّرين منهم الشَّلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرَّد، وإن كان مُرَاداً به التقريرُ فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رَعْياً للفظه، ويجوز عند أَمْنِ اللبس أن يجاب بما يجاب به الإِيجاب رَعْياً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخولُ أحد، ولا الاستثناء المفرَّغ، لا يقال: أليس أحدٌ في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ ـ وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك ـ نعم، وقول جَحْدَر [من الوافر]:

٤١١ ـ أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانَا، فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي

٤١٢ ـ نَعَمْ، وَأَرَى الْهِلاَلَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلاَنِي[1]

وعلى ذلك جرى كلامُ سيبويه، والمُخَطِّىء مُخْطىء.

وقال ابن عُصفور: أجْرَتِ العربُ التقريرَ في الجواب مُجْرى النفي المَحْض وإن كان إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: «أَلَمْ أُعْطِكَ دِرْهَماً» قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى، وذلك لأن المقرَّرَ قد يوافقك فيما تدَّعيه وقد يخالفك، فإذا قال: «نعم» لم يعلم هل أراد: نعم، لَمْ تُعطني على اللفظ، أو نعم أعْطيتْني على المعنى؛ فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يَلْتفتوا إلى المعنى، وأمّا «نعم» في بيت جَحْدر فجوابٌ لغير مذكور، وهو ما قدَّره في اعتقاده من أنَّ الليلَ يجمعه وأم عمرو؛ وجاز ذلك لأَمْنِ اللبس، لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو؛ أو هو جواب لقوله: «وأرى الهلال ـ البيت» وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: «فذاك بنا تداني» وهو أحسن. وأما قول الأنصار فجاز لزوالِ اللبْس، لأنه قد عُلم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يُحْمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير، ا هـ.

ويتحرَّر على هذا أنه لو أجيب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] بـ «نعمْ» لم يَكْفِ في الإقرار؛ لأن الله سبحانه وتعالى أوجب في الإقرار بما يتعلّق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المُراد من المُقرِّ؛ ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إِلهٌ إلاَّ الله» برفع «إِله»، لاحتماله لنفي الوحدة فقط؛ ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا: «نعم» لم يكن إقراراً كافياً. وجوّز الشلوبين أن يكون مُرَادُه أنهم لو قالوا: «نعم» جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً، إذ الأصلُ تطابُقُ الجوابِ والسؤال لفظاً، وفيه نظر، لأنّ التكفير لا يكون بالاحتمال.

ـــ حرف الهاء ـــ

● **الهاء المفردة** ـ على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، وتستعمل في مَوْضِعَي الجرّ والنّصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧].

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لجحدر بن مالك في أمالي القالي ١/ ٨٢٢، والجنى الداني ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣، وخزانة الأدب ١١/ ٢٠١، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦١.

والثاني: أن تكونَ حرفاً للغَيبة، وهي الهاء في «إيَّاهُ» فالحقُّ أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير «إيَّا» وحدها.

والثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرفٍ، نحو: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ونحو: «هٰاهُنَاهُ، ووَازَيْدَاه» وأصلها أن يوقف عليها، وربّما وُصلت بنية الوقف.

والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله [من الكامل]:

٤١٣ - وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ: هَذا الذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟[1]

والتحقيق أن لا تُعَدَّ هذه؛ لأنها ليست بأصليَّة، على أن بعضهم زعمَ أن الأصل «هٰذَا» فحذفت الألف.

والخامس: هاء التأنيث، نحو: «رَحْمَهْ» في الوقف، وهو قول الكوفيِّين، زعموا أنها الأصلُ، وأن التاء في الوصل بدلٌ منها، وعكَسَ ذلك البصريون، والتحقيق أن لا تعدَّ ولو قلنا بقول الكوفيِّين، لأنها جزء كلمة لا كلمة.

* * *

● **(ها)** على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً لفعل، وهو «خُذْ» ويجوز مدُّ ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوزُ في الممدودة أن يُسْتَغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريفَ الكاف؛ فيقال: «هَاءَ» للمذكر بالفتح، و «ها» للمؤنث بالكسر، و «هاؤُمَا»، و «هاؤُنَّ»، و «هاؤُمْ»، ومنه: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

والثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتُسْتعمل مجرورة الموضع ومنصوبته، نحو: ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس: ٨].

والثالث: أن تكون للتَّنبيه، فتدخل على أربعة:

أحدها: الإشارة غير المختصّة بالبعيد، نحو: «هٰذا»، بخلاف «ثَمَّ» و «هَنَّا» بالتشديد و «هُنَالك».

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٣، وجواهر الأدب ص ٣٣٤، ورصف المباني ص ٤٠٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٤.

والثاني: ضمير الرفع المخبرُ عنه باسم إشارة، نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقيل: إنما كانت داخلة على الإِشارة فقدِّمت، فرُدَّ بنحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]، فأجيب بأنها أُعيدت توكيداً.

والثالث: نعتُ «أيّ» في النداء، نحو: «يا أيها الرَّجُلُ»، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء؛ قيل: وللتعويض عما تضاف إليه «أيُّ»، ويجوز في هذه، في لغة بني أسد، أن تُحذَفَ ألفُها، وأن تُضم هاؤها إتباعاً، وعليه قراءة ابن عامر ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَيُّهُ الثقلان﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿أَيُّهُ السَّاحِرِ﴾ [الزخرف: ٤٩]، بضم الهاء في الوصل.

والرابع: اسم الله تعالى في القَسَم عند حذف الحرف، يقال: «ها اللَّهِ» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

* * *

(هل): حرف موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي، دون التصوُّر، ودون التَّصديق السلبي، فيمتنع نحو: «هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ» لأنّ تقديم الاسم يُشْعر بحصول التصديق بنفس النسبة؛ ونحو: «هَلْ زَيْدٌ قائم أمْ عَمْرٌو» إذا أريد بـ «أم» المتصلة، و «هَلْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ»؛ ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعة، وعكسهما «أم» المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهنّ لطلب التصور لا غير، وأعمُّ من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين.

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: **اختصاصُها بالتصديق**.

والثاني: **اختصاصها بالإيجاب**، تقول: «هل زيد قائم» ويمتنع «هل لم يقم» بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الإنشراح: ١]، ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقال [من البسيط]:

ألاَ طِـعَـانَ ألاَ فُـرْسَـان عَـادِيـة

والثالث: **تخصيصها المضارعَ بالاستقبال**، نحو: «هل تسافر؟» بخلاف الهمزة، نحو: «أتظنُّه قائماً» وأما قول ابن سِيدَه في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً، فسهو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، وقال زهير [من الطويل]:

٤١٤ ـ فَمَنْ مُبْلِغُ الأَحْلافِ عَنِّي رِسَالَةً وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ(١)

والرابع والخامس والسادس: **أنها لا تدخل على الشَّرْطِ، ولا على «إنّ»، ولا على اسم بعده فعل،** في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤].

والسابع والثامن: **أنها تقع بعد العاطف، لا قبله وبعد «أم»**، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وفي الحديث: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رباع»، وقال [من الخفيف]:

٤١٥ ـ لَيْتَ شِعْرِيَ هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ؟(٢)

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

التاسع: **أنه يرادُ بالاستفهام بِها النَّفي**، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ۝٦٠﴾ [الرحمٰن: ٦٠]، والباء في قوله [من الطويل]:

٤١٦ ـ [يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ] أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ؟(٣)

وصحّ العطف في قوله [من الطويل]:

٤١٧ ـ وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ(٤)

إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر.

فإن قلت: قد مرَّ لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠]، ألا ترى أن الواقع أنه سبحانَهُ لم يُصْفِهم بذلك؟

قلت: إنما مرَّ أنها للإنكار على مُدَّعِي ذلك، ويلزم من ذلك الانْتِفاء، لا أنها للنفي

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨، وخزانة الأدب ٣/ ٩، ولسان العرب ٩/ ٤٥٤/ مادة/ حلف/ .

(٢) البيت من الخفيف، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ص ١٩٨، والدرر ٦/ ٥٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧١، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣، والأزهية ص ٢١٠، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦، وجمهرة اللغة ص ٦٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٢، والدرر ٢/ ١٢٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٩، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨، والدرر ٥/ ١٣٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٧٤ والدرر ٦/ ١٥٤.

ابتداء، ولهذا لا يجوز «أقام إلاّ زيد» كما يجوز «هل قام إلا زيد» ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [الزخرف: ٦٦]. وقد يكون الإنكار مُقْتضياً لوقوع الفعل، على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى: ما كان يَنْبَغِي لك أن تفعلَ، نحو: «أتَضْرِبُ زيداً وهو أخوك؟».

ويتلخَّص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكارٌ على من ادعى وقوعَ الشيء، ويلزمُ من هذا النفيُ؛ وإنكارٌ على مَنْ أوقع الشيء، ويختصّان بالهمزة؛ وإنكارٌ لوقوع الشيءِ، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هَلْ» عن الهمزة.

والعاشر: **أنها تأتي بمعنى «قَدْ»**، وذلك مع الفعل، وبذلك فَسَّرَ قولَه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفرّاء والمبرّد قال في مقتضبه: «هل» للاستفهام، نحو: «هل جاء زيد»، وقد تكون بمنزلة «قد»، نحو قوله جل اسمه: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١] ا هـ.

وبالغ الزَّمخشري، فزعم أنها أبداً بمعنى «قد»، وأنَّ الاستفهام إنما هو مُسْتَفَادٌ من همزة مُقَدَّرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن «هَلْ» بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام، وقد جاء دخولُهَا عليها في قوله [من البسيط]:

٤١٨ - سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدّتِنَا أهَلْ رَأوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأكَمِ[(١)]

ا هـ. ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ «قَدْ»، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكَرَه في باب «أم» المتّصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عِدّة ما يكون عليه الكَلِمُ ما نصه: و «هل» هي للاستفهام، ولم يزد على ذلك. وقال الزمخشري في كشافه ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ [الإنسان: ١] أي: قد أتى، على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبلَ زمانٍ قريب طائفةٌ من الزمان الطَّويل الممتدّ لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسيّاً نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنسُ بدليل: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢] ا هـ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥، والجنى الداني ص ٣٤٤، والدرر ٥/١٤٦ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٢٧.

وفسَّرها غيره بـ «قَدْ» خاصة، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق؛ وقال بعضهم: معناها التوقع، وكأنه قيلَ لقومٍ يتوقّعون الخبرَ عما أتى على الإنسانِ وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين زمَنُ كونِهِ طيناً، وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعيّن مُرَادفةُ «هل» لـ «قد» إذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت؛ ومفهومه أنها لا تتعيَّن لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكَس قومٌ ما قاله الزمخشري، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلاً.

وهذا هو الصَّوابُ عندي؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

أحدها: تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، ولعلَّه إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليسَ باستفهامٍ حقيقيٍّ، وقد صرح بذلك جماعةٌ من المفسّرين، فقال بعضهم: «هل» هنا للاستفهام التقريري، والمقرَّرُ به من أنكر البعث، وقد علم أنهم يقولون: نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحْدَثَ الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنعُ عليه إحياؤُهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الواقعة: ٦٢]، أي: فهلا تذكرون فتعلمون أنهُ مَنْ أنشأ شيئاً بعد أن لم يكُنْ قادرٌ على إعادته بعد عَدَمِه؟ انتهى.

وقال آخَرُ مثل ذلك، إلا أنه فسَّر الحين بزمن التَّصوير في الرحم، فقال: المعنى ألم يأتِ على الناس حينٌ من الدهر كانوا فيه نُطفاً ثم عَلقاً ثم مُضَغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً. وكذا قال الزجَّاج، إلا أنه حملَ الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: المعنى ألم يأتِ على الإنسان حينٌ من الدهر كان فيه تُراباً وطِيناً إلى أن نُفخ فيه الروح؟ اهـ.

وقال بعضهم: لا تكونُ «هل» للاستفهام التقريريِّ، وإنما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النحويين أن «هَلْ» تكونُ بمنزلة «إنَّ» في إفادة التَّوكيد والتَّحقيق، وحملوا على ذلك ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴿٥﴾﴾ [الفجر: ٥] وقدّروه جواباً للقسم، وهو بعيد.

والدليلُ الثاني: قولُ سيبويه الذي شافَهَ العربَ وفَهِمَ مقاصدهم، وقد مضى أنَّ سيبويه لم يَقُلْ ذلك.

والثالث: دخول الهمزةِ عليها في البيت، والحرفُ لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة «أمْ هَلْ»، و «أم» هذه منقطعة بمعنى «بل»؛

فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيتُ شاذٌّ؛ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله [من الوافر]:

وَلاَ لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبـدًا دَوَاء

بل الذي في ذلك البيت أسهلُ، لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفَيْن، فهو كقوله [من الطويل]:

٤١٩ ـ فأَصْبَحَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ في عُلْوِ الْهَوى أمْ تَصَوَّبَا[1]

* * *

● (هو) وفروعه: تكون **أسماء** وهو الغالب، **وأحْرُفاً** في نحو: «زَيْد هُوَ الفَاضِلُ» إذا أعرب فَصْلاً وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش في نحو: «صَهْ» وَ «نَزَالِ»: أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو: «الضارب» إذا قدرناهما اسماً.

ـــ حرف الواو ـــ

● **(الواو المفردة)** انتهى مجموع ما يُذْكَر من أقسامها إلى أَحَدَ عَشَرَ:

الأول: العاطفة، ومعناها مُطْلق الجمع، فتعطِفُ الشيءَ على مُصَاحِبه نحو: ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَصْحَـٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحِقِه، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وقد اجتمع هذان في: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]؛ فعلى هذا إذا قيل «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معانٍ؛ قال ابن مالك: وكونُها للمعيّة راجحٌ، وللترتيب كثيرٌ، ولعكسهِ قليل، ا هـ.

ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارُبٌ أو تَرَاخ، نحو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، فإن الردّ بُعَيْدَ إلقائه في اليمِّ، والإرْسَالَ على رأس أربعين سنةٍ. وقولُ بعضهم «إنّ معناها الجمع المطلق» غيرُ سديدٍ، لتقييد الجمع بقيدِ الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد. وقولُ السِّيرافي «إن النحويّينَ واللغويّين أجمعوا على أنها لا تُفيد

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، والدرر ٤/ ١٠٥.

الترتيب» مردود، بل قال بإفادتها إيّاه قُطْرُب والرَّبَعِيُّ والفَرَّاء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفيَّة أنها للمعية.

وتنفردُ عن سائر أحْرُفِ العطف بخمسةَ عشرَ حكماً:

أحدها: **احتمالُ مَعْطوفِها للمعاني الثَّلاثة السابقة.**

والثاني: **اقترانها بـ «إمّا»** نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

والثالث: **اقترانها بلا** إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية، نحو: «ما قامَ زَيْدٌ ولا عَمْرٌو»، ولتفيد أن الفعل منفيٌّ عنهما في حالتَي الاجتماعِ والافتراق، ومنه: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ [سبأ: ٣٧]، والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضِهم على إضمارِ العامل، والمشهور أنه من عطف المفردات؛ وإذا فُقِدَ أحَد الشرطين امتنَع دخولُها، فلا يجوز نحو: «قام زيدٌ ولا عمرو»، وإنّما جاز ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] لأن في ﴿غَيْرِ﴾ معنى النفي، وإنما جاز قولُه [من البسيط]:

٤٢٠ ـ فاذْهَبْ، فأَيُّ فَتَى في النَّاسِ أَحْرَزَهُ ... مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلاَ جِيَلُ[1]

لأن المعنى لا فتى أحْرزَه، مثل: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]؛ ولا يجوز «ما اختصم زيدٌ ولا عمرو» لأنه للمعيّة لا غير، وأمّا ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢٢] فـ «لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائِد لأَمْنِ اللبس.

والرابع: **اقترانها بـ «لكنْ»**، نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

والخامس: **عطف المفرد السَّببيّ على الأَجْنَبيّ** عند الاحتجاج إلى الرَّبطِ، كـ «مَرَرْتُ برَجُلٍ قائم زيدٌ وَأخوهُ»، ونحو: «زَيْدٌ قائمٌ عَمْروٌ وَغُلامه»، وقولك في باب الاشتغال «زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأخاه».

والسادس: **عطف العقد على النيّف**، نحو: «أَحَدٌ وعِشْرُونَ».

والسابع: **عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها**، كقوله [من الوافر]:

---

(١) البيت من البحر السيط، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٣، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (قلا)، والخصائص ٢/ ٤٣٣.

٤٢١ ـ بَكَيْتُ، وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي؟[1]

والثامن: **عطف ما حَقُّه التثنية أو الجمع**، نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

٤٢٢ ـ إنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ[2]

وقول أبي نُؤاسٍ [من الطويل]:

٤٢٣ ـ أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوماً وَثَالِثاً، وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَرَحُّلِ خَامِسُ[3]

وهذا البيت يَتَساءل عنه أهلُ الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية لأن يوماً الأخير رابع وقد وُصِفَ بأن يوم الترحُّل خامس له، وحينئذٍ فيكون يوم الترحُّل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

التاسع: **عطف ما لا يُستغنى عنه** كـ «اخْتَصَمَ زَيْد وَعَمْرو»، و «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو». وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: «جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو»، ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب [من الطويل]:

٤٢٤ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذكرى حَبيب ومنزل بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ[4]

لا «فحومل»، وأُجيب بأن التقدير: بين نَواحي الدخول، فهو كقولك: «جَلَسْتُ بين الزَّيْدِينَ فَالْعَمْرِين»، أو بأن الدُّخُولَ مشتملٌ على أماكِن.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو: «سَواءٌ أقُمْتَ أم قَعَدْتَ»، فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

والعاشر والحادي عشر: **عطف العامّ على الخاصّ، وبالعكس**؛ فالأول نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]؛ والثاني نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٤، ولرجل من باهلة في الكتاب ١/ ٤٣١ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٦١ وأوضح المسالك ٣/ ٣١٣.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٦١، والدرر ٦/ ٧٤، وشرح التصريح ٢/ ١٣٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي نواس في ديوانه ٢/ ٧ وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، والدرر ٦/ ٧٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٨، والأزهية ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، وجمهرة اللغة ص ٥٦٧، وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٢، والدرر ٦/ ٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك٣/ ٣٥٩ والدرر ٦/ ٨٢.

ويشاركُها في هذا الحكم الأخير «حتى» كـ «مات الناسُ حتى العُلَماءُ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المُشَاةُ»؛ فإنها عاطفة خاصّاً على عام.

والثاني عشر: **عطفُ عاملٍ حُذف وَبَقِي معمولُه على عاملٍ آخر مذكُورٍ يَجْمَعُهما معنى واحد**، كقوله [من الوافر]:

٤٢٥ ـ [إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً] وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[1]

أي: وكَحَّلْن العيون، والجامع بينهما التَّحْسِين، ولولا هذا التَّقْيِيد لوَرَدَ «اشْتَرَيْتُه بدرهم فصاعداً» إذ التقدير: فَذَهَب الثمنُ صاعداً.

والثالث عشر: **عطف الشيء على مُرادفه**، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] ونحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ونحو: ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧] وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليلني منكم ذَوُو الأحْلاَمِ والنُّهىٰ»، وقول الشاعر [من الوافر]:

٤٢٦ ـ [وقَدَّدَتِ الأدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ] وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا[2]

وزعم بعضُهم أن الرواية «كذباً مبيناً» فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدر «الأحلام» في الحديث جمع «حُلُم» بضمتين؛ فالمعنى: لِيَلني البالغون العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في «أو»، وأن منه ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢].

والرابع عشر: **عطف المُقدَّم على متبوعه للضرورة**، كقوله [من الوافر]:

٤٢٧ ـ أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلاَمُ[3]

والخامس عشر: **عطف المخفوض على الجِوَارِ**، كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فيمن خفض «الأرجل»، وفيه بحث سيأتي.

* * *

---

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩، والدرر ٣/ ١٥٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥ والمقاصد النحوية ٣/ ٩١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢ والإنصاف ٣/ ٦١٠.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص١٨٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣، ولسان العرب مادة (مين)، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٢٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ٩٠، وخزانة الأدب في ٢/ ١٩٣، وبلا نسبة في لسان العرب مادة/ مشيع/ وتاج العروس مادة/ شيع/ .

تنبيه

زعم قوم أن الواو قد تَخْرج عن إفادةِ مطلقِ الجمع، وذلك على أوجه:

أحدها: أن تُسْتعمل بمعنى «أو»، وذلك على ثلاثة أقسام؛ أحدها: أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك: «الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»، وقوله [من الطويل]:

كـمـا الـنَّـاسِ مَـجْـرُومٌ عَـلَـيْـهِ وَجَـارِمُ

وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصوابُ أنها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواعُ مجتمعةٌ في الدخول تحتَ الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم، لكان استعمالُها فيه أكثر من استعمال الواو.

والثاني: أن تكون بمعنى «أو» في الإباحة، قاله الزمخشريّ، وزعم أنه يقال: «جَالس الْحَسَنَ وابْنَ سيرين» أي: أحدَهما، وأنه لهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ذلك «ثلاثة» و «سبعة»، لئلاً يتوهّم إرادة الإباحة، والمعروفُ من كلامِ النحويين أنه لو قال: «جالس الحسَنَ وابْنَ سيرين»، كان أمراً بمجالسةِ كلٍّ منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بـ «أو».

والثالث: أن تكون بمعناها في التَّخيير، قاله بعضُهم في قوله [من الطويل]:

٤٢٨ ـ وَقَـالـوا: نَـأَتْ فَـاخْـتَـرْ لَـهَـا الـصَّـبْـرَ والـبُـكَـا

فـقـلـت: الـبُـكَـا أَشْـفَـى إذاً لِـغَـلِـيـلِـي[1]

قال: معناه أو البكاء، إذ لا يجتمعُ مع الصبر. ونقول: يحتمل أن يكون الأصل: فاختر من الصبر والبكاء، أي: أحدهما، ثم حذف «مِنْ» كما في ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ويؤيّده أن أبا علي القالي رَواه بـ «مِنْ». وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة «وصِلْ واسْكُتَا»، فقالَ شارحو كلامه: المراد التخيير، ثم قال محقّقوهم: ليس ذلك من قِبَلِ الواو، بل من جهة أن المعنى: وَصِلْ إن شئت واسكُتَن إن شئت؛ وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازاً.

والثاني: أن تكونَ بمعنى باء الجر، كقولهم: «أنْتَ أعْلَم وَمَالُك» و «بْعِتُ الشَّاء شَاة ودِرْهَماً»، قاله جماعة، وهو ظاهر.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١١٤، وأمالي القالي ٢/ ٦٤ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨١.

والثالث: أن تكونَ بمعنى لامِ التعليل، قال الْخَارَزَنْجِيُّ، وحمل عليه الواوات الدَّاخِلَة على الأفعالِ المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [الشورى: ٣٤ ـ ٣٥]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، والصوابُ أنَّ الواو فيهنَّ للمعيَّة كما سيأتي.

والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يَرْتَفِعُ مَا بَعدَهما.

إحداهما: **واو الاستِئْنَاف**، نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥]، ونحو: «لاَ تأكلِ السَّمك وتَشْرَبُ اللبَن» فيمن رفع، ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] فيمن رفَع أيضاً، ونحو: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، إذ لو كانت واو العطف لانتصب ﴿نُقِرَّ﴾ ولانتصب أو انجزم «تشرب»، ولجزم ﴿نُقِرَّ﴾ كما قرأ الآخرون، ولَلَزِمَ عطفُ الخبر على الأمر، وقال الشاعر [من الطويل]:

٤٢٩ ـ عَلَى الْحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْماً إذَا قَضَى ... قَضِيَّتَهُ أنْ لا يَجُورَ ويَقْصِدُ[1]

وهذا مُتَعَيِّن للاستِئْناف، لأن العطفَ يجعلُه شريكاً في النفي، فيلزم التناقض وكذلك قولهم: «دَعْني ولاَ أعُود» لأنه لو نُصِب كان المعنى: ليجتمع تركُكَ لعقوبتي وتركي لما تَنْهاني عنه، وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال، فإذا تقيَّد تَرْكُ المنهيّ عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدِّب، ولو جزم فإمّا بالعطف ولم يتقدّم جازم، أو على أن تُقدَّر ناهية، ويرده أن المُقْتَضِي لتركِ التأديب إنما هو الخبر عن نفي العَوْد، لا نهيه نفسَه عن العَوْد، إذ لا تناقض بين النهي عن العَوْد وبين العَوْد بخلاف العَوْد والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: «أنا أنْهَاهُ وهو يفعل» ولا تقول: «أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً».

والثانية: **واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية**، نحو: «جاء زيد والشَّمْسُ طالعة» وتُسمَّى **واو الابتداء**، ويقدّرها سيبويه والأقدمون بـ «إذْ»، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادفُ الحرفُ الاسمَ، بل إنها وما بعدَها قَيْدٌ للفعلِ السابق، كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ «إذا» لأنَّها لا تدخل على الجمل الاسمية، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي اللحام التغلبي في خزانة الأدب ٨/ ٥٥٥ وشرح المفصل ٧/ ٣٨، ولعبد الرحمن بن أم الحكم في الكتاب ٣/ ٥٦، ولأبي اللحام أو لعبد الرحمن في لسان العرب مادة /قصد/.

﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، وسبَقَه إلى ذلك مكي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، ا هـ. والثلاثة بمعنى واحد؛ فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواءٌ.

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قوله [من الطويل]:

٤٣٠ ـ بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَىٰ بِهَا حِينَ سُلَّتِ[1]

ولو قدرتها عاطفة لانقلب المدح ذمًا.

وإذا سُبقت بجملة حالية احتملت ـ عند مَنْ يجيز تعدد الحال ـ العاطفة والابتدائية، نحو: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤].

الرابع والخامس: وَاوَانِ ينتصبُ ما بَعْدَهُما، وهما واوُ المفعول معه كـ «سِرْتُ والنِّيل»، وليس النَّصب بها خلافاً للجرجاني، ولم يأتِ في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] في قراءة السبعة ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ بقطع الهمزة و ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ بالنصب، فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكونَ عاطفةً مفرداً على مفرد بتقدير مضافٍ أي وأمر شركائكم، أو جملة على جملةٍ بتقدير فِعْل، أي: واْجْمَعُوا شركاءكم بوصل الهمزة، ومُوجِبُ التقدير في الوجهين أن «أَجْمَع» لا يتعلّق بالذوات، بل بالمعاني، كقولك: «أجْمَعُوا على قول كذا»، بخلاف «جَمَعَ» فإنه مشترك، بدليل ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ [طه: ٦٠]، ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهمزة: ٢]، ويقرأ ﴿فَٱجْمَعُوا﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع «الشركاء» عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعَطْفه على اسمٍ صريحٍ أو مُؤوّل؛ فالأول كقوله [من الوافر]:

٤٣١ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[2]

والثاني: شَرْطُهُ أن يتقدَّم الواوَ نفيٌ أو طلب، وسمَّى الكوفيُّون هذه الواو وَاوَ الصَّرْف، وليس النصب بها خلافاً لهم، ومثالُها ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله [من الكامل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ١٣٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٢، وشرح المغني ص ٧٧٨، ولسان العرب ١٢/ ٣٣٠ مادة /شيم/.

(٢) تقدم تخريجه.

٤٣٢ ـ [يا أيُّها الرجلُ المعلِّمُ غيره   هلاّ لنفسِكَ كان ذا التعليمُ

٤٣٣ ـ ابدأ بنفسِك فانهها عن غيِّها   فإذا انتهتْ عنهُ فأنتَ حكيمُ

٤٣٤ ـ فهناك يسمع ما تقول ويُشْتَفَى   بالقولِ منك وينفَعُ التعليمُ]

٤٣٥ ـ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   [عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ][(١)]

والحقُّ أن هذه واوُ العطف كما سيأتي.

السادس والسابع: وَاوانِ ينجرُّ ما بَعْدَهما.

إحداهما: **واو القسم**، ولا تدخل إلا على مُظْهر، ولا تتعلَّق إلا بمحذوف، نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ٢]، فإنْ تَلَتْها واوٌ أخرى، نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١﴾ [التين: ١] فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كلٌّ من الاسمين إلى جواب.

الثانية: **واو «رُبَّ»**، كقوله [من الطويل]:

٤٣٦ ـ وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   [عَلَيَّ بِأَنْواعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي][(٢)]

ولا تدخل إلا على مُنكرٍ، ولا تتعلق إلا بمؤخّر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجرَّ بـ «ربّ» محذوفة خلافاً للكوفيّين والمبرّد، وحُجّتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة [من الرجز]:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

وأُجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلِّم، ويوضح كونَها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال [من الطويل]:

٤٣٧ ـ وَوَاللّهِ لَوْلاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ   [وَلاَ كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ][(٣)]

والثامن: واوٌ دخولها كخروجها؛ وهي الزّائدة، أثبتها الكوفيُّون والأخفش وجماعة،

---

(١) الابيات من البحر الكامل، وهي لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، وفي شرح شذور الذهب ص ٣١٠، وبلا نسبة في المستطرف ١/ ٤٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىءالقيس في ديوانه ص ١٨ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٥.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لعيلان بن شجاع النهشلي في لسان العرب مادة (حبب)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٩.

وحُمِلَ على ذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] بدليل الآية الأخرى. وقيل: هي عاطفة، والزَّائدة الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ﴾ [الزمر: ٧١] وقيل: هما عاطفتان، والجوابُ محذوف، أي: كان كَيْتَ وكَيْتَ؛ وكذا البَحْثُ في ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤]، الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتانِ والجواب محذوف على القول الثاني؛ والزيادةُ ظاهرة في قوله [من الطويل]:

٤٣٨ ـ فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظاً، ويَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي؟[1]

وقوله [من الكامل]:

٤٣٩ ـ وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ في الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَـإِذَا وَأَنْـتَ تُـعِـيـنُ مَـنْ يَـبْـغِـيـنِـي[2]

والتاسع: واوُ الثَّمانية، ذكرَها جماعةٌ من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضُّعفاء كابن خَالَوَيْه، ومن المفسرين كالثَّعلبي، وزعموا أن العرب إذا عَدُّوا قالوا ستة، سبعة وثمانية، إيذاناً بأنَّ السبعة عددٌ تام، وأن ما بعدها عَدَدٌ مستأنفٌ واستدلُّوا على ذلك بآيات.

إحداها ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢]، إلى قوله سبحانه: ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقيل: هي في ذلك لعطفِ جُملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم؛ وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى: نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾ [الكهف: ٢٢] تكذيبٌ لتلك المقالة، ويُؤيّده قولُ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العِدَّة، أي: لم تبق عِدّةٌ عادٌ يُلْتفت إليها.

فإن قلت: إذا كان المراد التَّصديق فما وجه مجيء ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ﴾ [الكهف: ٢٢]؟

قلت: وجه الجملةِ الأُولى توكيدُ صحَّةِ التصديق بإثبات عِلْم المصدّق؛ ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلينَ تلك المقالَة الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لما كان التصديقُ في الآية خفياً لا يستخرجُه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك، ولهذا كان يقول: وأنا من ذلك القليل، هم سبعةٌ وثامنهم كلبهم.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعامر بن مجنون في حماسة البحتري ص ٧٥، ولابن الذئبة الثقفي في سمط للآلي ص ٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨١، وللأجرد في الشعر والشعراء ٢/ ٧٣٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي، وفي الأغاني ٢٣/ ٤٤٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٢.

وقيل: هي واوُ الحال وعلى هذا فيقَدَّر المبتدأ اسم إشارة، أي: هؤلاء سبعة، ليكون في الكلام ما يعمل في الحال؛ ويردّ ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع، ولهذا ردُّوا على المبرّد قوله في بيت الفرزدق [من البسيط]:

٤٤٠ ـ فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[1]

إن «مِثْلَهم» حال ناصبها خبر محذوف، أي: وإذْ ما في الوجود بشر مماثلاً لهم.

الثانية: آية الزمر، إذ قيل ﴿فُتِحَتْ﴾ في آية النار لأن أبوابها سبعة، ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣] في آية الجنّة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عَدَدٍ ألبتة، وإنما فيها ذكر «الأبواب»، هي جمع لا يدلّ على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مَرَّ أن الواو في ﴿وَفُتِحَتْ﴾ مُقْحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين؛ وقيل: هي واو الحال أي: جاؤوها مُفتَّحَة أبوابُها كما صُرِّح بـ «مفتحة» حالاً في ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠﴾ [ص: ٥٠] وهذا قول المبرّد والفارسي وجماعة؛ قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

الثالث: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] فإنه الوصْفُ الثامنُ، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهةِ أنّ الأمرَ والنهيَ من حيث هما أمرٌ ونهيٌ مُتَقابلان، بخلاف بقيّة الصفات، أو لأن الآمِرَ بالمعروفِ ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمرٌ بالمعروف؛ فأُشير إلى الاعتداد بكل منهما وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر؛ وذهب أبو البقاء، على إمامتهِ، في هذه الآية، مذهبَ الضعفاء، فقال: إنما دخلت الواو في الصِّفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام؛ ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بَعْدها لِمَا قَبْلَها.

الرابعة: ﴿وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم: ٥] في آية التحريم، ذكرها القَاضي الفاضلُ، وتبجَّح باسْتِخْرَاجِها، وقد سبقه إلى ذكرها الثّعلبي، والصوابُ أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميعِ الصفات السابقة، فلا يصحُّ إسقاطها، إذ لا تجتمع

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، والدرر ٢/ ١٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠.

الثيوبة والبكارة؛ وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط؛ وأما قول الثعلبي إن منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧] فسهو بَيِّن، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر، ثم إن ﴿وَأَبْكَارًا﴾ صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أول الصفات ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] لا ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥]، فإن أجاب بأن ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ وما بعده تفصيلٌ لـ «خيراً منكن» فلهذا لم تُعَدَّ قسيمةً لها، قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥] تفصيلٌ للصفات السابقة فلا نعدُّهما منهنَّ.

والعاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتِّصافَهُ بها أمرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشريُّ ومَنْ قَلَّدَه، وحملوا على ذلك مواضع الواوُ فيها كلُّها واوُ الحالِ نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] الآية، ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾ [الحجر: ٤]؛ والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌ بها، وهو تقدُّم النفي؛ والثاني عامٌّ في بقية الآيات وهو امتناع الوَصْفِيَّة؛ إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئها من النَّكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو: «في الدَّارِ قائماً رَجُلٌ» وعند جمودها، نحو: «هذا خَاتَمٌ حديداً»، و «مررت بماء قَعْدَةَ رَجُل»؛ ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌّ بها، وهو اقتران الجملة بـ «إلاّ»، إذ لا يجوزُ التفريغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحدٍ إلاَّ قائم» نصَّ على ذلك أبو علي وغيره؛ والثاني عامّ في بقيّة الآيات، وهو اقترانها بالواو.

والحادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو: «الرِّجَالُ قَامُوا»، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذ نُزِّلُوا مَنْزِلَتهم، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذّ قولُه [من الطويل]:

٤٤١ ـ شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحه   إذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَانَوْا فَتَصَوَّبُوا[1]

والذي جَرَّأه على ذلك قوله: «بنو» لا «بنات»؛ والذي سَوَّغ ذلك أن ما فيه من تَغْيِيرِ نظم الواحد شَبَّهه بجمع التكسير، فسهَّل مجيئَهُ لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيثُ فِعله،

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٤، وخزانة الأدب ٨/٧٨ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٧٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧٠.

نحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] مع امتناع «قامتِ الزيدون».

الثاني عشر: واو علامة المذكّرين في لغة طيِّىء أو أزد شَنُوءة أو بَلْحَارث، ومنه الحديث: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بالليل وملائكة بالنَّهَارِ»، وقوله [من المتقارب]:

٤٤٢ - يلُومُونَنِي فِي ٱشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... ـلِ أَهْلِي، فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ(١)

وهي عند سيبويه حرف دالٌّ على الجماعة كما أن التاء في «قالت» حرفٌ دال على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعليَّة؛ ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملةُ خبرٌ مقدَّم؛ وكذا الخلاف في نحو «قَامَا أَخَوَاكَ» و «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» إذ وصفت بالأكل لاَ بالقَرْص، وهذا سَهْو منه؛ فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة؛ وقالَ ابن الشجري: عندي أن «الأكل» هنا بمعنى العُدْوَان والظلم، كقوله [من الوافر]:

٤٤٣ - أَكَلْتِ بَنِيكِ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَّى ... وَجَدْتِ مَرَارَةَ الكَلأ الوَبِيلِ(٢)

أي: ظَلمْتِهم؛ وشبّهَ الأكل المعنويّ بالحقيقي؛ والأحْسَنُ في «الضبّ» في البيت أن لا يكونَ في موضع نصبٍ على حذف الفاعل؛ أي مثل أكلك الضبَّ، بل في موضع رفع على حذفِ المفعول: أي مثل أكل الضَّب أولادَه؛ لأنَّ ذلك أدخلُ في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل «الأكل» الثاني أن يكونَ معنويًا، لأن الضبَّ ظالم لأولاده بأكله إيَّاهم؛ وفي المثل: «أعقُّ مِنْ ضَبٍّ». وقد حمل بعضهم على هذه اللغة: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]؛ وحملُهما على غير هذه اللغة أوْلى لضعفها، وقد جُوِّز في ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿وَأَسَرُّواْ﴾، أو مبتدأ خبره إما ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام، أي: يقولونَ هل هذا، وأن يكون خبراً لمحذوف: أي هُم الذين، أو فاعلاً بـ «أسرّوا» والواو علامة كما قدَّمنا، أو بـ «يقول» محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿ٱسۡتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢]، وأن يكون منصوباً على البدَل من مفعول ﴿يَأۡتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٢] أو على إضمار «أذمّ» أو «أعني»، وأن يكون مجروراً على البدل من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾ [الأنبياء: ١]، أو من الهاء

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، والدرر ٢/ ٢٨٣ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو للعملس بن عقيل في الحيوان ٦/ ٤٩، والمعاني الكبير ص ٦٤٢ وبلا نسبة في الأغاني ١٢/ ٢٧١.

والميم في ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. فهذه أحَدَ عَشَرَ وجهاً، وأمَّا الآية الأولى فإذا قُدِّرت الواوانِ فيها علامتيْنِ، فالعلامَتانِ قد تنازَعا الظَّاهر؛ فيجب حينئذٍ أن تقدر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائبِ العربية، أعني وجوب استتار الضّمير في فعل الغائبين؛ ويجوز كون ﴿كَثِيرٌ﴾ مبتدأ وما قبلَهُ خبراً، وكونه بدلاً من الواو الأولى مثل «اللّهُمْ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرَّحيم» فالواو الثانية حينئذٍ عائدةٌ على متقدِّم رتبةً، ولا يجوز العكس، لأن الأولى حينئذٍ لا مُفسِّر لها.

ومنع أبو حيَّان أن يقال على هذه اللغة: «جَاؤوني مَنْ جَاءَكَ» لأنها لم تُسْمَع إلاَّ مع ما لفظُه جمعٌ، وأقول: إذا كان سببُ دخولها بيانَ أنَّ الفاعل الآتي جمع، كان لحاقها هنا أوْلَى، لأن الجمعيَّة خفيَّة.

وقد أوجب الجميعُ علامَةَ التأنيث في «قامت هند» كما أوجبوها في «قامت امرأة»، وأجازُوها في «غَلَتِ الْقِدْرُ، وانْكَسَرَتِ القَوْسُ»، كما أجازوها في «طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَنَفَعَتِ الْمَوْعِظَةُ».

وجوَّز الزمخشري في ﴿لَّا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾ [مريم: ٨٧] كونَ ﴿مَنِ﴾ فاعلاً والواو علامة.

وإذا قيل: «جَاؤوا زَيْدٌ وعَمرٌو وبَكْرٌ» لم يَجُز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في «جاءا» زيد وعمرو»، وقول غيره أولى، لما بيَّنَّا من أن المراد بيان المعنى، وقد رُدَّ عليه بقوله [من الطويل]:

٤٤٤ - [تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[1]

وليس بشيء، لأنه إنما يمنع التخريجَ لا التَّركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو: «قَامَ زَيْدٌ أو عمرو»، لأن القائم واحد، بخلاف «قام أخواك أو غُلاَمَاك» لأنه اثنان؛ وكذلك تمتنع في «قام أخواك أو زيد». وأمّا قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣] وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كِلاَهُمَا، أو أحدهما بدلُ بعضٍ، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً، لأن بدل

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦، والدرر ٢/ ٢٨٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠٦.

الكلّ لا يُعْطَف على بدلِ البعض، لا تقول: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وجهُهُ وأَخُوك» على أن «الأخَ» هو «زيد»، لأنك لا تعطفُ المبيِّن على المخصّص.

فإن قلت: «قام أخَواك وزيد» جاز «قاموا» بالواو، إن قدَّرته من عطف المفردات، و «قاما» بالألف إن قدَّرته من عطف الجمل، كما قال السهيلي في: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إنّ التقدير ولا يأخذه نوم.

والثالث عشر: واو الإنكار، نحو: «آلرجلُوهْ» بعد قول القائل: «قام الرجلُ»، والصواب أن لا تعدَّ هذه، لأنها إشباع للحركة، بدليل «آلرَّجُلاَه» في النصب و «آلرَّجُلِيه» في الجر، ونظيرها الواو في «مَنُو» في الحكاية، وفي «أَنْظُورُ» من قوله [من البسيط]:

٤٤٥ ـ [اللـه يـعـلـمُ أنّ فـي تـلـفّـتـنـا ... يـوم الـفـراقِ إلـى أحـبـابـنـا صـورُ

٤٤٦ ـ وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوى بَصَرِي] ... مِنْ حَيْـثُـمـا سَلَـكـوا أدْنُـو فَـأَنْـظُـورُ[1]

وواو القوافي، كقوله [من الوافر]:

٤٤٧ ـ [مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلوحٍ] ... سُقِيـتِ الْـغَـيْـثَ أَيَّـتُـهَـا الْـخِـيَـامُـو[2]

الرابع عشر: واو التذكّر، كقول مَنْ أراد أن يقول «يقوم زيد»، فنسِيَ «زيد» فأراد مَدَّ الصوت ليتذكّر، إذ لم يرد قطع الكلام: «يَقُومُو»، والصوابُ أن هذه كالتي قبلها.

الخامس عشر: الواو المُبْدَلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلَها كقراءة قُنْبُل ﴿إِلَيْهِ النشورُ وأمنتم﴾ [الملك: ١٥ ـ ١٦]، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنْتُم بِهِ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، والصوابُ أن لا تعدَّ هذه أيضاً، لأنها مُبْدَلة، ولو صحّ عَدُّها لصحَّ عَدُّ الواو مِن أحرف الاستفهام.

* * *

● **(وا)** على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ نداءٍ مختصّاً بباب النُّدْبة، نحو: «وَا زَيْدَاه»، وأجاز بعضُهم استعمالَه في النداء الحقيقي.

والثاني: أن تكون اسماً لِـ «أعجب»، كقوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩ والدرر ٦/ ٢٠٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨، والأغاني ٢/ ١٧٩، وجمهرة اللغة ص ٥٥٠، وخزانة الأدب ٩/ ١٢١.

٤٤٨ ـ وَا، بـأَبِـي أنـتِ وَفُـوكِ الأشْـنَـبُ كَـأَنَّــمـا ذُرَّ عَـلَـيْـهِ الـزَّرْنَـبُ[1]
أَوْ زَنْـجَـبِـيـلٌ، وَهُـوَ عِـنْـدِي أَطْـيَـبُ

وقد يقال «وَاها» كقوله [من الرجز]:

٤٤٩ ـ وَاهـاً لِـسَـلْـمـىٰ ثُـمَّ وَاهـاً وَاهَـا [هِـي الْـمُـنَـى لَـوْ أَنَّـنَـا نِـلْـنَـاهَـا][2]

و «وَيْ»، كقوله [من الخفيف]:

٤٥٠ ـ وَيْ، كـأنْ مَـنْ يَـكُـنْ لَـهُ نَـشَـبٌ يُحْبَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[3]

وقد تَلْحَقُ هذه كافُ الخطاب، كقوله [من الكامل]:

٤٥١ ـ وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِـيـلُ الْـفَـوَارِسِ: وَيْـكَ عَـنْـتَـرَ، أَقْـدِمِ[4]

وقال الكسائي: أصل «ويك»: و «ويلك» فالكاف ضمير مجرور، وأما ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [القصص: ٨٢]، فقال أبو الحسن: «وَيْ» اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و «أنَّ» على إضمار اللام، والمعنى أعجبُ لأن الله، وقال الخليل: «وَيْ» وحدها كما قال: «وَيْ كَأَنْ مَن يكُنْ» البيت، و «كأن» للتحقيق، كما قال [من البسيط]:

٤٥٢ ـ كَأَنَّنِي حِينَ أُمْسِي لاَ تُكَلِّمُنِي مُـتَـيَّـمٌ يَـشْـتَـهِـي مـا لَـيْـسَ مَـوْجُـودَا[5]

أي: إنني حين أمسي على هذه الحالة.

ـ حرف الألف ـ

والمراد به هنا الحرفُ الهاوي الممتنِعُ الابتداءُ به، لكونه لا يقبلُ الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة فقد مرَّ في صَدْر الكِتاب.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لراجز من بني تميم في الدرر ٥/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٨٣، ولسان العرب مادة (زرنب).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم في لسان العرب مادة (ويه)، وتاج العروس مادة (جرر).

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٦/ ٤٠٤، والدرر ٥/ ٣٠٥ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/ ٢٠٥ ولسان العرب (وا،ويا) وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٣، والخصائص ٣/ ٤١.

(٤) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢١٩، والجنى الداني ص ٢٥٣، وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦، وشرح شواهد المغني ص ٤٨١.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٢٠، والجنى الداني ص ٥٧١ والخصائص ٣/ ١٧٠.

وابن جنّي يرى أن هذا الحرف اسمه «لا»، وأنه الحرفُ الذي يُذْكر قبل الياء عند عَدِّ الحروف، وأنه لمّا لم يمكن أن يُتَلفَّظ به في أول اسمهِ، كما فُعل في أخواته إذ قيل: صاد جيم، تُوُصل إليه باللاَّم كما تُوصِّل إلى اللفظ بلام التَّعريف بالألف حين قيل في الابتداء «الغلام» ليتقارَضا، وأن قول المعلِّمين: «لام ألف» خطأ لأن كُلاً من اللام والألف قد مضى ذكرُه، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سَرْد أسماء الحروف البسائط.

ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم [من الرجز]:

٤٥٣ ـ أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كالْخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلاَيَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ[١]
تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لاَمَ أَلِفْ

وأجاب بأنه لعلّه تلقَّاه من أفواه العامة، لأنّ الخط ليس له تعلُّق بالفصاحة.

وقد ذكر للألف تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون **للإنكار**، نحو: «أَعَمْرَاه» لمن قال: «رأيت عمراً».

والثاني: أن تكُون **للتذكُّر** كـ «رأيت الرَّجُلاَ».

وقد مضى أن التحقيق أن لا يُعَدَّ هذان.

الثالث: أن تكون **ضمير الاثنين**، نحو: «الزيدان قَامَا»، وقال المازني: هي حرف، والضَّمير مستتر.

الرابع: أن تكون **علامة الاثنين**، كقوله [من البسيط]:

٤٥٤ ـ أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا، [أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ][٢]

وقوله [من الطويل]:

٤٥٥ ـ [تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[٣]

وعليه قول المتنبي [من الكامل]:

---

(١) البيت من بحر الرجز، انظر: الخصائص ٣/ ٢٩٧، وسُر صناعة الإعراب ٢/ ٦٥١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (تمر)، ولسان العرب ١٠/ ٢٩٠ انظر مادة /تمر/.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦، والدرر ٢/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠٦، والجنى الداني ص ١٧٥.

٤٥٦ ـ وَرَمَى، وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ، فَصَابَنِي سَهْمٌ يُعَذِّبُ، والسِّهَامُ تُرِيحُ[(١)]

الخامس: **الألف الكافَّةُ**، كقوله [من الطويل]:

٤٥٧ ـ فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأمْرُ أمْرُنَا إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ ليس تُنْصَفُ[(٢)]

وقيل: الألفُ بعضُ «ما» الكافة، وقيل: إشباعٌ، و «بين» مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله [من الكامل]:

٤٥٨ ـ بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ[(٣)]

السادس: أن تكون **فاصلة بين الهمزتين**، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠] ودخولُهَا جائز، لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة.

السابع: أن تكون **فاصلة بين النُّونَيْن** نون النسوة ونون التوكيد، نحو: «اضْرِبْنَانِّ»، وهذه واجبة.

الثامن: أن تكون **لمدِّ الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجَّبِ منه، أو المندوب**، كقوله [من المنسرح]:

٤٥٩ ـ يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى، بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ[(٤)]

وقوله [من الرجز]:

٤٦٠ ـ يَا عَجَبَا لِهَذِهِ الْفَلِيقَةْ، هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوَبَاءَ الرِّيقَةْ[(٥)]

وقوله [من البسيط]:

٤٦١ ـ حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا[(٦)]

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ٣٦٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني ص ٣٧٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥٩، ٦٠، ٦٨، والدرر ٣/ ١١٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٠٣، وبلا نسبة في تاج العروس مادة إذا.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي ذؤيب في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٩، والدرر ٤/ ١٢٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣.

(٥) البيت من الرجز، وهو لابن قنان في لسان العرب مادة (قوب)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤، وجمهرة اللغة ص ٩٦٥، والجنى الداني ص ١٧٧.

(٦) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٧٣٦، والدرر ٣/ ٤٢، وشرح التصريح ٢/ ١٦٤ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩.

التاسع: أن تكون **بدلاً من نونٍ ساكنةٍ**، وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب، فالأولى نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقوله [من الطويل]:

٤٦٢ ـ وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهَ فَاعْبُدَا[1]

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَه».

والثاني: كـ «رأيت زيداً»، في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تعدَّ الألف المُبْدَلة من نون «إذَنْ»، ولا ألف التكثير كألف «قَبَعْثَرى»، ولا ألف التأنيث كألف «حُبْلَى»، ولا ألف الإلحاق كألف «أرْطَى»، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله [من الرجز]:

٤٦٣ ـ مَا هَاجَ أَشْوَاقاً وَشَجْواً قَدْ شَجَا مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَا[2]

ولا ألف التَّثْنية كـ «الزيدان»، ولا أَلِف الإِشباع الواقعة في الحكاية، نحو: «مَنَا» أو في غيرها في الضَّرورة، كقوله [من الرجز]:

٤٦٤ ـ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ [الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ][3]

ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوَقْف وهي أَلف «أَنا» عند البصريّين، ولا أَلف التصغير، نحو: «ذَيَّا» و «اللَّذيَّا»، لما قدّمنا.

ـ حرف الياء ـ

● **(الياء المفردة)** تأتي على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون **ضميراً للمؤنَّثة**، نحو: «تَقُومِينَ»، و «قومي»، وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر؛ **وحرف إنكارٍ**، نحو: «أَزَيْدَنِيهْ»، **وحرف تذكار**، نحو: «قدي»، وقد تقدَّم البحثُ فيهما، والصوابُ أن لا يُعَدَّا كما لا تعدُّ ياءُ التَّصغير، وياء المضارعة، وياء الإِطلاق، وياء الإِشباع، ونحوُهُنَّ، لأنهن أجزاء للكلمات، لا كلمات.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٧، والأزهية ص ٢٧٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢/ ١٣، وتخليص الشواهد ص ٤٧، وتاج العروس، مادة (بلل)، ولرؤبة في معاهد التنصيص ١/ ١٤ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤.

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (سبسب)، ورصف المباني ص ١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٥.

● **(يا)**: حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقةً أو حُكْماً، وقد يُنَادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد. وقيل: بينهما وبين المتوسِّط، وهي أكثر أحرف النِّداء استعمالاً؛ ولهذا لا يُقدَّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ولا ينادى اسم الله عزّ وجلّ، والاسمُ المستغاثُ، و «أيُّها» و«أيتها» إلاّ بها، ولا المندوب إلاّ بها أو بـ «وا»، وليس نصبُ المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهنَّ أسماءً لِـ «أدعو» متحمّلة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً. وقولُ ابن الطَّراوة: النِّداء إنشاءٌ، و «أدعو» خبر، سَهْوٌ منه، بل «أدعو» المقدَّر إنشاء كـ «بعتُ» وَ «أَقْسَمْتُ».

وإذا وليَ «يا» ما ليسَ بمُنَادى كالفعل في ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥]، وقوله [من الطويل]:

٤٦٥ ـ أَلاَ يَا اسْقِيانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنْجَالِ، [وَقَبْلَ مَنَايا عَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ][(١)]

والحرف في نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، «يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، والجملة الاسميةِ، كقوله [من البسيط]:

٤٦٦ ـ يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالأقْوامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِين على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[(٢)]

فقيل: هي للنداء والمُنادى محذوف، وقيل: هي لمجرَّد التنبيه، لئلاّ يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها، وقال ابن مالك: إن وَلِيَها دُعاء كهذا البيت أو أَمْر، نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥] فهي للنِّداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾ [هود: ٤٨]، ونحو: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإلاّ فهي للتنبيه، والله أعلم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٦، وتذكرة النحاة ص ٦٨٧، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦، وشرح المفصل ٨/١١٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨، والإنصاف ١/١١٨، والجنى الداني ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وخزانة الأدب ١١/١٩٧، والدرر ٣/٢٥.

الباب الثاني من الكتاب
في تفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها

شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخَصُّ منها، ولا مُرَادِف لها الكلام: هو القَوْلُ المفيدُ بالقَصْدِ

والمراد بـ «المفيد»: ما دلَّ على معنى يحسُنُ السكوتُ عليه.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قامَ زيْدٌ»، والمبتدأ وخبره كـ «زيْدٌ قائِمٌ»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: «ضُرِبَ اللِّصُ»، و «أقائِم الزَّيْدَانِ»، و «كان زَيْدٌ قائماً»، و «ظننتهُ قائماً».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهَّمه كثير من الناس، وهو ظاهرُ قولِ صاحب المفصل، إنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويُسمَّى جُملة، **والصواب أنها أعَمُّ منه، إذ شرطهُ الإفادة، بخلافها**، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحةُ قولِ ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [الأعراف: ٩٥ - ٩٧]. إنَّ الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ معطوف على ﴿فَأَخَذْنَـٰهُم﴾، وردَّ عليه مَنْ ظَنَّ أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن مِنْ عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إلى ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ جملة، لأن الفائدة إنَّما تتمُّ بمجموعه.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقِّه أن يعدَّها ثمان جمل، إحداها ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، وأربعة في حيِّزِ «لو» ـ وهي: «آمنوا، واتّقوا، وفتحنا»، والمركَّبةُ من «أنَّ» وصلتها مع «ثَبَتَ» مُقدَّراً أو مع «ثابِت» مقدَّراً، على الخلاف في أنها فعليَّة أو اسميَّة، والسادسة ﴿وَلَـٰكِن كَذَّبُوا﴾، والسابعة ﴿فَأَخَذْنَـٰهُم﴾، والثامنة ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

فإن قلت: لعله بنى ذلك على ما ٱختارَهُ ونقلَهُ عن سيبويه من كونِ «أنَّ» وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت: إنّما مُرَادُهُ أن يُبيِّن ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أنَّ «أنَّ» وصلتها هنا فاعل يثبت.

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقِّه أن يعدَّها ثلاثَ جملٍ، وذلك لأنه لا يعدُّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة؛ لأنها حالٌ مرتبطة بعامِلها، وليست مستقلّة برأسها، ويعدُّ «لو» وما في حيِّزها جملةً واحدة: إما فعليّة إن قَدّر: ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتّقوا، أو اسميّة إن قدَّر: ولو أنّ إيمانهم وتَقْوَاهم ثابتان، ويعدُّ ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾ جملة، و ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ كلّه جملة، وهذا هو التَّحقيق، ولا يُنافي ذلك ما قدَّمناه في تفسير الجملة، لأن الكلامَ هنا ليس في مُطلق الجملة، بل في الجملة بقيدِ كونِها جملةَ اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً.

انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفية

فالاسميّة هي: التي صَدْرُها اسم، كـ «زيد قائم»، و «هيهات العَقِيقُ»، و «قائم الزيدان»، عند من جَوَّزه، وهو الأخفش والكوفيُّون.

والفعليَّة هي: التي صَدْرُها فِعْل، كـ «قام زيد»، و «ضُرِب اللصُّ»، و «كان زيد قائماً»، و «ظننته قائماً»، و «يقوم زيدٌ»، و «قُمْ».

والظرفيَّة هي: المُصَدَّرة بظرفٍ أو مجرورٍ، نحو: «أعِنْدَكَ زَيد»، و «أفي الدار زيد»، إذا قدرتَ «زيداً» فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرارِ المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما؛ ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك بـ «في الدار» من قولك: «زيد في الدار» وهو مبنيّ على أن الاستقرار المقدّر فعلٌ لا إسم، وعلى أنه حُذِفَ وحده وانتقلَ الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشريّ وغيرهُ الجملة الشرطية، والصوابُ أنها من قبيلِ الفعليّة لما سيأتي.

تنبيه ـ مُرادنا بصَدْرِ الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه، فلا عِبْرَةَ بما تقدَّم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان»، و «أزيد أخوك»، و «لعلَّ أباك منطلقٌ»، و «ما زيدٌ قائماً» اسميّة، ومن نحو: «أَقامَ زيد»، و «إن قَامَ زيد»، و «قَدْ قام زيد»، و «هَلاَّ قُمْتَ» فعليّة.

والمعتَبر أيضاً ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملةُ من نحو: «كَيْفَ جاءَ زيد» ومن نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ومن نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، و ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فعليّة، لأن هذه الأسماء في نيّة التأخير؛ وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله»، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١] فعليَّة لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل.

باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يُفصِّل فيه

لاحتماله الاسميَّة والفعليَّة، لاختلاف التقدير، أو لاختلافِ النحويّين.

ولذلك أمثلة:

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو: «إذَا قَامَ زَيْدٌ فأنا أُكْرِمُهُ»، وهذا مبنيّ على الخلاف السابق في عامل «إذا»، فإن قلنا جوابُها فَصَدْرُ الكلام جملة اسميّة، و «إذا» مُقَدَّمة من تأخير، وما بعد «إذا» مُتَمِّم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظيرُ ذلك قولك «يَوْمَ يُسَافِرُ زَيْدٌ أَنَا مُسَافِرٌ»، وعكسه قوله [من الوافر]:

٤٦٧ ـ فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ[1]

إذا قدَّرْتَ ألف «بَيْنا» زائدة «وبين» مضافة للجملة الاسمية؛ فإن صدر الكلام جملة فعليّة والظّرف مضاف إلى جملة اسمية؛ وإن قلنا العاملُ في «إذا» فعلُ الشرط، وإذا غير مضافة؛ فصَدْرُ الكلام جملة فعليَّة قُدِّم ظرفُها كما في قولك: «مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ».

الثاني: نحو: «أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ»، وَ «أَعِنْدَكَ عَمْرٌو» فإنَّا إن قدَّرنا المرفوعَ مبتدأً أو مَرْفُوعاً بمبتدإٍ محذوفٍ تقديره: «كائن» أو «مُسْتَقِرّ»، فالجملة اسميَّة ذاتُ خبرٍ في الأولى، وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية؛ وإن قدَّرناه فاعِلاً بـ «استقرّ» ففعليَّة، أو بالظَّرف فظرفيَّة.

الثالث: نحو «يَوْمان» في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُنذُ يَوْمَانِ»، فإن تقديرَهُ عند الأخفش والزَّجّاج: بيني وبين لقائهِ يومان، وعند أبي بكرٍ وأبي علي: أَمَدُ انتفاءِ الرؤية يومان، وعليهما فالجملةُ اسميّة لا محلَّ لها، و «منذُ» خبر على الأوَّل ومبتدأ على الثَّاني؛ وقال الكسائي وجماعة: المعنى: مُنْذُ كان يَوْمانِ، فـ «منذ» ظرف لما قبلها، وما بعدها جملةٌ فعلية فعلُها ماضٍ حذف فعلها، وهي في محلّ خفض؛ وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومانِ، و «مُنذُ» مركَّبة من حرفِ الابتداءِ و «ذو» الطائيّة واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محلَّ لها لأنَّها صِلة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لنصيب في ديوانه ص ١٠٤، ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٧٩٨/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦/٣، وخزانة الأدب ٧٤/٧.

الرابع: «مَاذَا صَنَعْتَ» فإنَّهُ يحتملُ معنيين؛ أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسميَّة قُدِّمَ خبرُها عند الأخفش ومبتدؤُها عند سيبويه؛ والثاني: أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ، فهي فعليَّة قُدِّمَ مفعولُهَا؛ فإن قلت: «مَاذَا صَنَعْتَهُ» فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالِها، وعلى الثاني تحتمل الاسميّة بأن تقدر «ماذا» مبتدأ، و «صنعته» الخبر، والفعليَّةَ بأن تقدر مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسيرِ، ويكون تقديرُهُ بعدَ «ماذا»، لأن الاستفهام له الصَّدْر.

الخامس: نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، فالأرجحُ تقديرُ «بشر» فاعلاً لِـ «يهدي» محذوفاً، والجملة فعليَّة، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقديرُ الاسمية في ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩] أرْجَحُ منه في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها للاسميَّة، وهي: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩] وتقديرُ الفعليّة في قوله [من البسيط]:

٤٦٨ ـ [فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً فأرَّقَنِي] فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ؟[1]

أكْثَرُ رُجْحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها الفعليّة.

السادس: نحو: «قَامَا أخوَاك» فإنّ الألف، إن قدرت حرفَ تثنيةٍ كما أن التاء حرف تأنيث في «قَامَتْ هِنْدٌ»، أو اسماً و «أخواك» بدل منها فالجملة فعليّة، وإن قدّرت اسماً وما بعدَها مبتدأ فالجملةُ اسميّة قُدِّم خبرها.

السابع: نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْد» فإن قدر «نعم الرجل» خبراً عن «زيد» فاسميّة، كما في «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل»، وإن قدر «زيد» خبراً لمبتدأ محذوفٍ فجملتان فعليَّة واسميَّة.

الثامن: جملة البَسْملة، فإن قدّر: ابتدائي باسم الله، فاسميّة، وهو قول البصريّين، أو: أبدأ باسم الله، ففعليّة، وهو قول الكوفيِّين، وهو المشهورُ في التفاسير والأعاريب؛ ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخّراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدّر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرْتَحِلُ، ويؤيّده الحديثُ «بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي».

التاسع: قولهم: «مَا جَاءَت حَاجَتُكَ»، فإنه يروى برفع «حاجتك» فالجملة فعليَّة، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن «جاء» بمعنى «صار»؛ فعلى الأوّل «ما» خبرها، و

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤، ٢٤٥، والدرر ١/ ١٩٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٠.

«حاجتك» اسمها، وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير «ما»، و أُنِّثَ حَمْلاً على معنى «ما»، و «حاجتك» خبرها.

ونظيرُ ما هذه ما في قولك: «مَا أَنتَ وَمُوسَى»، فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنَّصب، إلا أن الرَّفع على الابتدائيَّة أو الخبريَّة، على خلافٍ بين سيبويه والأخْفَش، وذلك إذا قدرت «موسى» عطفاً على «أنت»، والنصب على الخبرية أو المفعوليَّة، وذلك إذا قدّرته مفعولاً معه؛ إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ، أي: ما تكون، أو ما تصنع.

ونظيرُ ما هذه في هذين الوجهين على اختلافِ التقديرين «كيف» في نحو: «كَيْفَ أَنتَ ومُوسَى»، إلا أَنها لا تكونُ مبتدأ ولا مفعولاً به؛ فليس للرفع إلاَّ توجيه واحد، وأَما النصب فيجوز كونه على الخبريَّة أو الحالية.

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: «قعد عمرٌو وزيدٌ قام»، فالأَرْجَحُ الفعليَّة للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافُقَ الجملتينِ المتعاطفتين.

وممّا يترجّح فيه الفعليةُ نحو: «مُوسَى أَكْرِمْهُ»، ونحو: «زَيدٌ لِيَقُم»، و «عَمْرٌو لاَ يَذْهَبْ» بالجزم؛ لأن وقوعَ الجملة الطلبيَّة خبراً قليل، وأَما نحو: «زَيدٌ قام» فالجملة اسميَّة لا غير؛ لعدم ما يطلبُ الفعل. هذا قول الجمهور، وجوَّز المبرد وابنُ العريف وابنُ مالك فعليَّتها على الإِضمار والتفسير، والكوفيُّون على التقديم والتأخير، فإن قلت: «زَيْدٌ قَامَ وعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ» فالأولى اسميّة عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عندَ الجميع.

انقسام الجملة إلى صُغْرَى وكُبْرَى

الكُبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، و «زيْدٌ أبوه قائم»، **والصغرى هي: المبنية على المبتدأ**، كالجملة المُخْبَر بها في المثالَيْن.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارَيْن، نحو: «زَيْدٌ أَبُوهُ غُلاَمُهُ مُنْطَلِقٌ» فجموع هذا الكلام جملةٌ كُبرى لا غير، و «غُلامُهُ مُنْطَلِق» صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و «أَبُوهُ غُلاَمُهُ مُنْطَلِقٌ» كُبرى باعتبار «غلامُهُ منطلق» وصُغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله: ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضاً ثلاث مُبْتدآت، إذ لم يُقدَّر ﴿هُوَ﴾ ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدّر ضمير الشأن وهو الظَّاهر، ثم حُذفت همزة «أنا» حَذفاً اعتباطِيًّا، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نُقِلت حركتها ثم حُذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان ـ الأول: ما فَسَّرْتُ به الجملةَ الكُبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مُصَدَّرة بالمبتدأ تكون مصدَّرة بالفعل، نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الثاني: إنّما قلت: «صُغرى» و «كُبْرى» موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال «فُعْلَى أَفْعَلَ» بـ «أَلْ» أو بالإضافة؛ ولذلك لُحِّنَ مَنْ قال [من البسيط]:

٤٦٩ ـ كأنَّ صُغْرَى وَكُبْرى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ(١)

وقول بعضهم إن «مِن» زائدة وإنهما مُضَافان على حَدِّ قوله [من المنسرح]:

٤٧٠ ـ [يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ(٢)

يردُّه أنَّ الصَّحيح أن «مِنْ» لا تُقْحَم في الإيجاب، ولا مع تعريفِ المجرور، ولكن ربما استُعْمِل أفعَلُ التَّفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً، قال [من الطويل]:

٤٧١ ـ إذَا غَابَ عَنكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنتُمْ كِرَاماً، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلائِمُ(٣)

أي: لِئَام، فعلى هذا يتخرَّج البيت، وقول النحويّين: جملة صُغْرى وكُبْرى وكذلك قول العروضيين: فاصلة صُغْرى، وفاصِلَة كُبْرى.

وقد يحتمل الكلام الكُبرى، وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النمل: ٣٩] إذ يحتمل ﴿ءَاتِيكَ﴾ أن يكونَ فعلاً مُضارعاً ومَفْعولاً، وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومُضافاً إليه مثل ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ [هود: ٧٦]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ۝٩٥﴾ [مريم: ٩٦]، ويُؤيِّده أن أصلَ الخبر الإفراد، وأن حمزة يُميلُ الألف من ﴿ءَاتِيكَ﴾، وذلك ممتنع على تقدير انقلابِهَا من الهمزة.

الثاني: نحو: «زيد في الدَّار» إذ يحتمل تقدير «استقرَّ» وتقديرُ «مُسْتقِرّ».

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١٦٩، ولسان العرب ١١/ ٤٥٤ مادة /عطل/ وتهذيب اللغة ٢/ ١٦٧.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩، ووشرح المفصل ٣/ ٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في شرح التصريح ٢/ ١٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧، وليس في ديوانه، وتاج العروس مادة (عين)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٣.

الثالث: نحو: «إنما أنت سَيْراً» إذ يحتملُ تقديرَ «تسير» وتقدير «سائر»، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه» إذ يحتملُ أن يُقدَّر «أبوه» مبتدأ، وأَن يقدَّر فاعلاً بـ «قائم».

تنبيه ـ يتعيّن في قوله [من الطويل]:

٤٧٢ ـ أَلاَ عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ [فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ][1]

تقدير «رجوعه» مبتدأ «ومستطاع» خبره، والجملة في محل نصب على أنّها صفة، لا في محل رفع على أنّها خبر، لأن «ألا» التي للتمنّي لا خبرَ لها عند سيبويه، لا لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل: «ألا ماء»، كان ذلك كلاماً مؤلّفاً من حرف واسم، وإنما تَمَّ الكلام بذلك حملاً على مَعْناه وهو: أتمنَّى ماء؛ وكذلك يمتنعُ تقدير «مُستطاع» خبراً و «رجوعه» فاعلاً لما ذكرنا؛ ويمتنع أيضاً تقديرُ «مُستطاع» صفةً على المحلّ، أو تقديرُ «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنّها صفة على المحل إجراء لـ «ألاَ» مُجْرَى «ليت» في امتناع مُراعاة محلّ اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوَجْهَيْن، وخالفه في المسألتين المازني والمبرّد.

انقسام الجملة الكبرى
إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسميَّة الصَّدْر وفعليَّة العَجُز، نحو: «زَيْدٌ يقوم أبوه» كذا قالوا، وينبغي أن يُراد عكس ذلك في نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم» بناءً على ما قدَّمنا.

وذات الوجه نحو: «زَيْدٌ أبوه قائم»، ومثله على ما قدّمنا نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً يقومُ أَبُوهُ».

الجمل التي لا محلَّ لها مِن الإعراب

وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلَّ المفرد، وذلك هو الأصلُ في الجمل.

فالأولى: الابتدائية، وتُسمَّى أيضاً **المستأنفة**، وهو أوضح، لأن الجملةَ الابتدائيَّة تُطْلَقُ أيضاً على الجملةِ المصدَّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلّ، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، وخزانة الأدب ٤/ ٧٠، وشرح الأشموني ١/ ١٥٣.

أحدهما: الجملة المُفتَتَحُ بها النُّطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم»، ومنه الجمل المفتتح بها السُّور.

والثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، نحو: «مات فلان، رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ ـ ٨٤]، ومنه جملة العامل الملغى لتأخُره، نحو: «زَيْدٌ قائم أظنّ»، فأما العامل المُلْغى لتوسُّطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محلَّ لها، إلاّ أنها من باب جُمَل الاعتراض.

ويخصّ البيانيُّون الاستئنافَ بما كان جواباً لسؤال مقدَّر نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَال سلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]، فإنَّ جملةَ القولِ الثَّانية جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِلَتْ عن الأولى فلم تُعْطَف عليها؛ وفي قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] جملتان حُذِف خبرُ الأولى ومُبْتَدأُ الثانية، إذ التقديرُ: سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثَّانية ﴿ونَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥١ ـ ٥٢]، وقد استُؤنفت جُمْلتا القولِ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]؛ ومن الاستئنافِ البياني أيضاً قوله [من الكامل]:

٤٧٣ ـ زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلٰكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي[1]

فإن قوله «صدقوا» جوابٌ لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كَذَبُوا؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧]، فيمن فتح باء ﴿يُسَبَّحُ﴾.

تنبيهات ـ الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة.

أحدها: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفظاً مِنْ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٧ ـ ٨] فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً. وقيل: يحتمل أن الأصل «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام كما في «جئتك أن تكرمني» ثم حذفت «أن» فارتفع الفعل كما في قوله [من الطويل]:

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨١.

٤٧٤ ـ أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى [وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي](١)

فيمن رفع «أحضُر»، واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدّرة، أي: وحفظاً من كلِّ شيطان مارد مُقدَّراً عدمُ سماعه، أي: بعدَ الحفظ.

قلت: الذي يُقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبُها، كالمرور به في قولك: «مررْتُ برجُلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً»، أي مقدراً حال المُرورِ به أن يصيدَ به غداً، والشياطين لا يقدّرون عدم السماع ولا يُريدونه.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦] فإنه ربما يتبادر إلى الذِّهن أنه محكيّ بالقول، وليس كذلك، لأن ذلك ليس مَقُولاً لهم.

الثالث: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، بعدَ قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، وهي كالتي قبلَها، وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقفَ على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩] بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدأُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ١٩]، لأنَّ إعادةَ الخلق لم تقع بعدُ فيقرّروا برؤيتها، ويؤيّد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقبِ ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا في الأرضِ فانظُروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِىءُ الآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

الخامس: زعم أبو حاتم أنَّ مِنْ ذلك ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]، فقال: الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ جيد، ثم يتبدىء ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ على الاستئناف، وردَّه أبو البقاء بأن ﴿وَلَا﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارتِ الأرض كانت ذَلولاً. ويردُّ اعتراضَه الأولَ صحّةُ «مررْتُ برجلٍ يُصلّي ولا يلتفت»، والثانِي أنَّ أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائبِ هذه البقرة، وإنما وَجْهُ الردِّ أن الخبرَ لم يأتِ بأنَّ ذلك من عجائبها، وبأنهم إنّما كلّفوا بأمر موجود، لا بأمرٍ خارقٍ للعادة، وبأنه كان يجبُ تكرار «لا» في «ذَلول» إذ لا يقال: «مَرَرت برجلٍ لا شاعرٍ» حتى تقول «ولا كاتب» لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَا

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، وخزانة الأدب ١/ ١١٩، والدرر ١/ ٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠، ولسان العرب ١٣/ ٣٢ مادة (أنن).

﴿تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]، لأنَّ ذلك واقعٌ بعد الاستئناف على زعمه.

التنبيه الثاني: قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه، وهو نوعان:

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاسْتِئْنَافِ احتيجَ إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً، نحو: «زيد» من قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد».

والثاني: ما لا يحتاجُ فيه إلى ذلك، لِكَوْنِهِ جملةً تامّة، وذلك كثير جدًا، نحو الجملة المنفيَّة وما بعدَها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]. قال الزمخشريّ: الأحسنُ والأبلغُ أن تكونَ مستأنفات على وجهِ التعليل للنهي عن اتّخاذهم بطانةً من دون المسلمين، ويجوز أن يكون «لا يألونكم» و «قد بدت» صفتَيْن، أي: بطانةً غيرَ مانعتكم فساداً باديةً بغضاؤُهم. ومنع الواحِديُّ هذا الوَجْه، لعدم حرفِ العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يُقال: «لا تَتَّخِذْ صاحباً يُؤْذِيك أحبّ مفارقتك». والذي يظهر أن الصفة تتعدَّد بغيرِ عاطفٍ وإن كانت جملةً كما في الخبر، نحو: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمٰن: ١ ـ ٤]، وحصَلَ للإمام فخر الدين في تفسيرِ هذه الآية سَهْوٌ، فإنه سأل: ما الحكمة في تقديم «من دونكم» على «بطانة»، وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو «من دونكم» لا «بطانة»، فلذلك قدّم الأهمّ، وليست التِّلاوة كما ذكر؛ ونظير هذا أن أبا حيان فسَّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبُرًا﴾ بعد قوله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وإنما هي في سورة المؤمنين، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السَّهْو رجلانِ لخَّصا من تفسيره إعراباً.

التنبيه الثالث: من الجُمَل ما جرَى فيه خِلاَف، هل هو مُستَأْنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إنْ قامَ زَيْدٌ أَقُومُ»، وذلك لأن المبرد يرى أنَّه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخّر من تقديم، وأن الأصلَ: أقوم إن قامَ زيدٌ، وأنَّ جواب الشرط محذوفٌ، ويؤيّده التزامُهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضياً.

ويَنْبني على هذا **مسألتان**:

إحداهما: أنّه هل يجوز «زَيْداً إنْ أَتَانِي أُكْرِمُهُ» بنصب «زيداً»؟ فسيبويه يُجيزه كما تُجيزُ «زَيْداً أُكْرِمُهُ إنْ أَتَانِي»، والقياس أن المبرّد يمنعه، لأنه في سياقِ أداة الشَّرط، فلا يعمل فيما تقدَّم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعلِ المرفوع بفعلٍ معطوفٍ، هل يُجزمُ أم لا؟ فعلى

قول سيبويه لا يجوزُ الْجَزْم، وعلى قول المبرّد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظِ الفعل، والجزمُ بالعطف على محلِّ الفاء المقدَّرة وما بعدها.

الثاني: «مُذْ» و «مُنْذُ» وما بَعْدَهما في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ»، فقال السيرافي: في موضعِ نصبٍ على الحال، وليس بشيءٍ، لعدمِ الرابط؛ وقال الجمهور: مُسْتَأْنَفه جواباً لسؤالٍ تقديره عند مَنْ قدّر «مُذْ» مبتدأ: ما أَمد ذلكَ؟ وعند من قدَّرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟

الثالث: جملة أفعال الاستِثْناء «ليس» و «لا يكون» و «خَلاَ» و «عَدَا» و «حاشَا» فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القومُ خالِينَ عن زيد، وجوَّز الاستئناف، وأوجبَهُ ابنُ عصفور، فإن قلت: «جَاءَنِي رِجَالٌ لَيْسُوا زَيْداً» فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يُقال «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال.

الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائيَّة كقوله [من الطويل]:

٤٧٥ ـ [فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا] بِـدِجْـلَـةَ حَـتَّـى مَـاءُ دِجْـلَـةَ أَشْـكَـلُ[(١)]

فقال الجمهور: مُسْتأْنفَة، وعن الزجّاج وابنِ دُرُسْتُوَيْه أنَّها في موضع جرٍّ بـ «حتى»، وقد تقدَّم.

* * *

الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإِفادة الكلام تقوِية وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع.

أحدها: بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

٤٧٦ ـ شَجَاكَ ـ أَظُنُّ ـ رَبْعُ الظاعِنِينَا [وَلَـمْ تَـعْـبَـأْ بِـعَـذْلِ الْـعَـاذِلِـيـنَـا][(٢)]

ويروى بنصب «ربع» على أنه مفعولٌ أول، و «شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتِر راجع إليه، وقوله [من الطويل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣، والأزهية ص ٢١٦، والجنى الداني ص ٥٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، والدرر ٤/ ٣٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٤٦، والدرر ٢/ ٢٦١، وشرح شواهد الأشموني ١/ ١٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٧.

٤٧٧ ـ وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالْحَوادِثُ جَمَّةٌ ـ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ[١]

وهو الظاهر في قوله [من الوافر]:

٤٧٨ ـ أَلَمْ يَأْتِيكَ ـ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ـ بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٢]

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنَّ «يأتي» و «تنمي» تنازعا «ما»، فأُعمل الثاني وأُضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكنَّ المعنى على الأول أَوْجَهُ، إذ الأنباء من شأنها أن تَنْمي بهذا وبغيره.

الثاني: **بينه وبين مفعوله**، كقوله [من الرجز]:

٤٧٩ ـ وَبُدِّلَتْ ـ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ ـ هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ[٣]

والثالث: **بينَ المبتدأ وخبره** كقوله [من الطويل]:

٤٨٠ ـ وَفِيهِنَّ ـ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى ـ نَوَادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ[٤]

ومنه الاعتراض بجملة الفِعْل المُلْغَى في نحو: «زَيْدٌ أَظُنُّ قائم»، وبجملةِ الاختِصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبِيَاءِ لاَ نُورَثُ»، وقول الشاعر [من الرجز]:

٤٨١ ـ نَحْنُ ـ بَنَاتِ طَارِقْ ـ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ[٥]

وأمّا الاعتراض بـ «كان» الزائدة في نحو قوله: «أو نَبِيّ كان مُوسَى» فالصحيحُ أنها لا فاعل لها، فلا جُمْلة.

والرابع: **بين ما أصْلُه المُبتدأ والخبر**، كقوله [من الطويل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجويرية بن زيد الدرر ٤/ ٢٥، ولرجل من بني دارم في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣١، ولسان العرب ٢/ ٦٢٦ مادة/ هيم/ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، والدرر ١/ ١٦٢ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠.

(٣) البيت الرجز، وهو لأبي النجم في خزانة الأدب ٢/ ٣٩١، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠، والطرائف الأدبية ص ٥٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٢، وخزانة الأدب ٧/ ٢٦١، والخصائص ١/ ٣٣٩، والدرر ٤/ ١٩، وشرح شواهد المغني ص ٨٠٨.

(٥) البيت من منهوك المنسرخ، انظر: الأغاني ١٢/ ٣٩١، وأدب الكاتب ٧١.

٤٨٢ ـ وَإنّـي لَـرَامٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الْـتِـي لَـعَـلّـي ـ وإنْ شَـطَّـتْ نَـوَاهَـا ـ أَزُورُهَـا[1]

وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعلَّ»، وتقدير الصِّلة محذوفة، أي: التي أقول: لعلّي.

وكقوله [من الطويل]:

٤٨٣ ـ لَـعَـلَّـكَ ـ والْـمَـوْعُـودُ حَـقٌّ لِقَاؤُهُ ـ بَـدَا لَـكَ فِـي تِـلْـكَ الْـقَـلُـوصِ بَـدَاءُ[2]

وقوله [من الرجز]:

٤٨٤ ـ يَا لَيْتَ شِعْرِي ـ وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ ـ هَـلْ أغْـدُوَنْ يَـوْمـاً وأمْـرِي مُـجْـمَـعُ[3]

إذا قيل بأن جملةَ الاستفهام خبرٌ على تأويلِ «شِعْرِي» بـ «مشعوري»، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابطٍ؛ وأما إذا قيل بأن الخبرَ محذوفٌ أي: موجود، أو إن «ليت» لا خبر لها ههنا إذ المعنى: لَيْتَني أشعر، فالاعتراضُ بين الشّعر ومعموله الذي عُلق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي [من السريع]:

٤٨٥ ـ إنَّ الـثَّـمَـانِـيـنَ ـ وَبُـلِّـغْـتَـهَـا ـ قَـدْ أَحْـوَجَـتْ سَـمْـعِـي إلى تَـرْجُـمَـانْ[4]

وقول ابن هَرْمَةَ [من المنسرح]:

٤٨٦ ـ إن سُـلَـيْـمَـى ـ والـلَّـهُ يَـكْـلَـؤُهَـا ـ ضَـنَّـتْ بِـشَـيْءٍ مَـا كَـانَ يَـرْزَؤُهَـا[5]

وقول رؤبة [من الرجز]:

٤٨٧ ـ إنـي ـ وَأسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا ـ لَـقَـائِـلٌ يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا[6]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤، والدرر ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩، والأغاني ١٦/ ٧٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٣، والدرر ٤/ ٢٠، وشرح شواهد المغني ص ٨١٠، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٤٠.

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٦٣، وأمالي المرتضى ١/ ٥٥٩ والخصائص ٢/ ١٣٦ ولسان العرب مادة (جمع)، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧.

(٤) البيت من السريع، وهو لعوف بن محلم في الدرر ٤/ ٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١، وطبقات الشعراء ص ١٨٧، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٩.

(٥) البيتان من المنسرح، وهما لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ٥٥، وشرح شواهد المغني ص ٨٢٦، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ١٤٦ مادة / كلأ /.

(٦) البيت من الرجز، انظر: الخصائص ١/ ٣٤٠، وشرح شذور الذهب ص ٥٦٤.

وقول كُثَيِّر [من الطويل]:

٤٨٨ - وإنّي - وتَهْيامي بعَزَّةَ بَعْدَما ... تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ -

٤٨٩ - لَكالمُرْتَجِي ظِلَّ الغَمَامَةِ كُلَّمَا ... تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ[1]

قال أبو علي: «تَهْيامي بعزَّة» جملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: «إنّي وَحُبِّكَ لَضَنِينٌ بِكَ» فتكون الباء متعلّقة بالتَّهْيَام لا بخبر محذوف.

الخامس: **بين الشرط وجوابه**، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: ١٠١]، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، ونحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النساء: ١٣٥]، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظَّاهر أن الجواب ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، ولا يردُّ ذلك تثنية الضمير كما توهَّموا لأن «أو» هنا للتَّنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المُطابقة، نصّ عليه الأبدي، وهو الحقّ؛ أمّا قول ابن عصفور: إن تَثْنِية الضَّمير في الآية شاذّة فباطلٌ كبطلانِ قوله مثل ذلك في إفرادِ الضمير في ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] وفي ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عَنهما؛ وسَهَّلَ إفرادَ الضَّمير أمران: معنويٌّ وهو أن إرضاءَ الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصَّلاة والسلام، وبالعكس ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، ولفظيٌّ هو تقديمُ إفراد «أحق»، ووَجهُ ذلك أن اسمَ التَّفضيل المجرَّد من «أل» والإضافة واجبُ الإفراد نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] إلى قوله ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبة: ٢٤].

والثاني: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبرٌ عن اسم الله سبحانه، وحُذف مثلُهُ خبراً عن اسمه عليه الصَّلاة والسلام، أو بالعكس.

والثالث: أن ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ ليس في موضع جرٍّ أو نصبٍ بتقدير: بأن يرضوه، بل

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لكثير عزة في ديوانه ص ١٠٣، وخزانة الأدب ٥/ ٢١٤، والخصائص ١/ ٣٤٠، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٩، وشرح شواهد المغني ص ٨١٢.

في موضع رفع بدلاً من أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحَقُّ من إرضاء غيرهما.

والسادس: **بين القسم وجوابه**، كقوله [من الطويل]:

٤٩٠ ـ لَعَمري ـ وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ـ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطلاً عَلَيَّ الأقارعُ[1]

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤ ـ ٨٥] الأصْلُ: أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب «الحق» الأول ـ بعد إسْقاطِ الخافض ـ بـ «أُقسم» محذوفاً، و «الحق» الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص، وقُرِىء برفعهما بتقدير: فالحقُّ قسمي والحقُّ أقوله، وبجرّهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً، كقولك: «والله والله لأفعلَنّ»، وقال الزمخشريّ: جرّ الثاني على أن المعنى وأقولُ والحق، أي: هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورِها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجهٌ حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، ا هـ.

وقُرِىء برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحقّ أنا، والأول أوْلىٰ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧] الآية.

والسابع: **بين الموصوف وصفته** كالآية، فإن فيها اعتراضَيْن: اعتراضاً بين الموصوف وهو ﴿قَسَمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] وصفته وهو ﴿عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] بجملة ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٧٦]، واعتراضاً بين ﴿أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] وجوابه وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [الواقعة: ٧٧] بالكلام الذي بَيْنهما؛ وأمّا قولُ ابن عطيّة ليس فيها إلا اعتراضٌ واحد وهو ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ لأن ﴿وإنه لقَسَم عظيم﴾ توكيدٌ لا اعتراض فمردود؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدِّ جملة الاعتراض.

والثامن: **بين الموصول وصلته**، كقوله [من الكامل]:

٤٩١ ـ ذَاكَ الَّذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكاً [والحَقُّ يَدْمَغُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ][2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤ ـ ٣٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٦، ولسان العرب ٨/ ٤٢ مادة /جدع/.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٨٠، والدرر١/ ٢٨٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٦، ولسان العرب ١٣/ ٤٨٠ مادة /تره/.

ويحتمله قوله [من الطويل]:

٤٩٢ ـ وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي، وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا، أَزُورُهَا[1]

وذلك على أن تقدّر الصلة «أزورها» وتقدر خبر «لعلّ» محذوفاً، أي: لعلّي أفعل ذلك.

والتاسع: **بين أجزاء الصّلة**، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞ﴾ [يونس: ٧٦ ـ ٢٧] الآيات؛ فإن جملة ﴿وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞ﴾ معطوفة على ﴿كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فهي من الصّلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم، وجملة ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖ﴾ [يونس: ٢٧] خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿تَرۡهَقُهُمۡ﴾ لم يؤت به لتعريفِ «الذين» فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كَسْبهم السيّئات؛ ثم إنه ليس بمتعيّن، لجواز أن يكونَ الخبر ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] فلا يكون في الآية اعتراض؛ ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترِضَتان، وأن يكون الخبر ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ﴾ [يونس: ٢٧] فالاعتراضُ بثلاثِ جمل، أو ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ [يونس: ٢٧] فالاعتراض بأربع جُمل، ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ ليس مبتدأ، بل معطوف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ الأولى، أي: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾، والذين كسبوا السيّئات جزاء سيّئة بمثلها؛ فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٨٤﴾ [القصص: ٨٤]، وفي اللفظ قولهم «في الدَّارِ زَيْدٌ والْحُجْرَةِ عَمْرٌو»، وذلك من العطف على معمولي عَامِلَيْنِ مختلفَيْنِ عند الأخفش، وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحقّقين؛ وممّا يُرجِّح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في ﴿بِمِثۡلِهَا﴾ متعلّقة بالجزاء، فإذا كان «جزاء سيّئة» مبتدأ احتيج إلى تقديرِ الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو لَهُمْ، قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابطٍ بين هذه الجملة ومبتدئها وهو ﴿ٱلَّذِينَ﴾؛ وعلى ما اختَرْنَاه يكون «جزاء» عطفاً على «الحسنى»، فلا يحتاج إلى تقديرِ آخر؛ وأمّا قول أبي الحسن وابن كيسان إن ﴿بِمِثۡلِهَا﴾ هو الخبر، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بِحَسْبِكَ دِرْهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤، والدرر ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠.

والعاشر: **بين المتضايفين**، كقولهم: «هَذَا غُلامُ وَاللَّهِ زَيْدٍ»، و«لاَ أَخَا فَاعْلَمْ لِزَيْدٍ»، وقيل: «الأخ» هو الاسم والظَّرف الخبر، وإن «الأخ» حينئذٍ جاء على لغة القصر، كقوله «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطل»، فهو كقولهم: «لا عَصَا لَكَ».

الحادي عشر: بين الجار والمجرور، كقوله: «اشْتَرَيْتُهُ بِأَرَى أَلْفِ دِرْهَمٍ».

الثاني عشر: **بين الحرف الناسخ وما دخل عليه**، كقوله [من الوافر]:

٤٩٣ ـ كَأَنَّ، وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ، أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ[(١)]

كذا قال قوم، ويمكن أن تكونَ هذه الجملةُ حاليّة تقدَّمت على صاحبها، وهو اسم «كأن»، على حد الحال في قوله [من الطويل]:

٤٩٤ ـ كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحشْفُ الْبَالِي[(٢)]

الثالث عشر: **بين الحرف وتوكيده**، كقوله [من الرجز]:

٤٩٥ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[(٣)]

الرابع عشر: **بين حرف التنفيس والفعل**، كقوله [من الوافر]:

٤٩٦ ـ وَمَا أَدْرِي، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي، أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[(٤)]

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراضٍ آخر، فإن «سوفَ» وما بعدها اعتراض بين «أدري» وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: **بين «قد» والفعل**، كقوله [من الطويل]:

٤٩٧ ـ أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[(٥)]

---

(١) البيت من الوافر، زهو لأبي الغول الطهوي في الدرر ٤/ ٢٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٨، ونوادر أبي زيد، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧، ولسان العرب ١٤/ ١١١ مادة /ثغا/.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ولسان العر ب ١/ ٢٠٦ مادة /أدب/.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ٢٥ والدرر ٤/ ٢٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٣، والاشتقاق ص ٤٦. وجمهرة اللغة ص ٩٧٨، والدرر ٢/ ٢٦١، وشرح شواهد المغني ص ١٣٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو ملفق من بيتين أولهما للفرزدق، وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله الجبلي، وهو لأخي يزيد في شرح شواهد المغني ص ٤٨٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦، والجنى الداني ص ٢٦٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠ ـ ٤٨٨.

السادس عشر: **بين حرف النفي ومنفيه**، كقوله [من المنسرح]:

٤٩٨ ـ وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً   تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا[(١)]

وقوله [من الطويل]:

٤٩٩ ـ فَلاَ، وَأَبِي دَهْمَاءَ، زَالَتْ عَزِيزَةً   عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزَّنْدِ قَادِحُ[(٢)]

السابع عشر: **بين جملتين مستقلّتين**، نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣]، فإن ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾، أي: إنّ المأتيَّ الذي أمركم الله به هو مكان الْحَرْثِ، ودلالة على أنَّ الغَرَض الأصليّ في الإتيان طلبُ النَّسْلِ لا مَحْض الشَّهْوة، وقد تضمَّنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة؛ ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْماً عَلَى وَهْن وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فيمن قرأ بسُكونِ تاء ﴿وَضَعَتْ﴾، إذ الجملتان المُصَدَّرتان بـ «إني» من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الذي طَلَبَتْه كالأنثى التي وُهِبَتْ لها، وقال الزمخشريّ: هنا جملتان مُعترِضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦﴾ [الواقعة: ٧٦] انتهى، وفي التنظير نظر، لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة: لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يُعْتَرض بأكثر من جملتينِ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلاَلَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَم بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيراً مِنَ الّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٤ ـ ٤٦] إنْ قُدِّرَ ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ بياناً لِـ «الذين أُوتُوا»، وتَخْصيصاً لهم، إذا كان اللفظ عاماً في اليهود والنَّصارى، والمراد اليهود أو بياناً لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتانِ، وعلى التقدير الأول ثلاثُ جُمَل، وهي والله أعلم: وكفى بالله مرتين، وأمّا «يشترون» و «يريدون» فجملتا تفسيرٍ لمقدّر، إذ المعنى: ألَمْ تَرَ إلى قصّة الذين أوتوا، وإن علقت «مِنْ» بـ «نصيراً» مثل: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أو بخبر محذوفٍ على أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفة لمبتدأ

---

(١) البيت من المنسرخ، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ٥٦، وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧، والدرر ٢/ ٤٧، وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠ ـ ٨٢٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٧٤٣/ .

محذوف، أي: قوم يحرفون، كقولهم: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أقَامَ» أي: منا فريقٌ، فلا اعتراض ألبتة، وقد مرَّ أن الزمخشريَّ أجاز في سورة الأعراف الاعتراضَ بسبعِ جمل على ما ذكر ابن مالك.

وزعم أبو علي أنّه لا يُعترضَ بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [من الطويل]:

٥٠٠ ـ أرَانِي ولاَ كُفْرَانَ لِلَّهِ أيَّةً لِنَفْسِيَ قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ[(١)]

إن «أيّة» وهي مصدر «أوَيْتُ له» إذا رَحِمْتَه وَرَفَقْتَ به لا ينتصب به «أوَيْتُ» محذوفة، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابُهُ باسم «لا»، أي: ولا أكفر الله رحمةً مني لنفسي، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديّين، أجازوا «لا طالِعَ جَبَلاً»، أجروه في ذلك مُجْرَى المضاف، كما أجري مُجراه في الإعراب؛ وعلى قولهم يتخرج الحديث «لا مَانِعَ لِمَا أعْطَيْتَ وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ» وأما على قول البصريِّين فيجب تنوينهُ، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي علي بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رِجَالاً نُوحِي إلَيْهِمْ فاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣ ـ ٤٤]، وبقول زهير [من الوافر]:

٥٠١ ـ لَعَمْرُكَ، والخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ، وَفِي طُولِ المُعَاشَرَةِ التَّقَالِي[(٢)]

٥٠٢ ـ لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لا تُبَالِي[(٣)]

وقد يُجاب عن الآية بأنَّ جملةَ الأمر دليلُ الجوابِ عند الأكثرينَ، ونفسه عند قوم: فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدَّر للباء متعلِّق محذوف، أي: أرسلناهم بالبيّنات، لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يَعْمل ما قبل «إلاّ» فيما بعدها إلا إذا كان مستثْنًى، نحو: «ما قام إلاّ زَيْدٌ»، أو مُستثنى منه، نحو: «ما قام إلا زيداً أحدٌ»، أو تابعاً له، نحو: «ما قام أحَدٌ إلا زَيْداً فاضل».

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه ص ٨٦، ولكثير عزة في الدرر ٢/ ٢٢٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٤٢، وكتاب العين ١/ ٢٤٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزهير في ديوانه ص ٣٤٢، ولسان العرب ١١/ ٧٥ مادة /بول/.

مسألة ـ كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليّة، ويميزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبريّة كالأمْرِيَّة في ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣ ـ ٧٤]، كذا مَثَّلَ ابن مالك وغيره، بناءً على أنَّ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ متعلِّق بـ «تؤمنوا»، وأن المعنى: ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجُّونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم لأن ذلك لا يُغيِّر اعتقادهم بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المُشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أن الهدى بيدِ الله، فإذا قدَّره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلامُ قد تمّ عند الاستثناء، والمراد: ولا تظهروا الإيمانَ الكاذبَ الذي توقعونه وَجْهَ النهار وتَنْقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم، وذلك لأن إسلامَهُم كان أغْيَظَ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ من كلام الله تعالى، وهو متعلِّق بمحذوف مؤخَّر، أي: لكراهية أن يؤتى أحد دَبَّرتُم هذا الكيد.

وهذا الوجه أرجح لوجهين:

أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بهمزتين، أي: لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك.

والثاني: أنَّ في الوجه الأول عَمِلَ ما قبل «إلا» فيما بعدها، مع أنه ليس في المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُّعائية في قوله [من السريع]:

٥٠٣ ـ إنَّ الثَّمَانِينَ ـ وَبُلِّغْتَهَا ـ قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان[١]

وقوله [من المنسرح]:

٥٠٤ ـ إنَّ سُلَيْمَى ـ واللَّهُ يَكْلَؤُهَا ـ ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا[٢]

وكالْقَسَمِيَّة في قوله [من الرجز]:

إنِّي وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وكالتنزيهيَّة في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، كذا مثَّل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟﴾ [آل عمران: ١٣٥] كذا مثّل ابن مالك.

فأما الأولى فلا دليلَ فيها إذا قدر لهم خبراً، و «ما» مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدِّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: «لك عندي ما تختار»، تريد بذلك إيعاده أو التهكُّم به، بل إذا قدر ﴿لَهُم﴾ معطوفاً على ﴿لِلَّهِ﴾ و ﴿مَّا﴾ معطوفة على ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾؛ وذلك ممتنع في الظاهر، إذ لا يتعدّى فعلُ الضمير المتّصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنّ وفقد وعدم، نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فيمن ضم الباء، ونحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٧]، ولا يجوز مثل «زَيْدٌ ضَرَبَهُ» تريد ضرب نفسه، وإنما يصحّ في الآية العطف المذكور إذا قُدِّر أن الأصل: ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وذلك تكلّف. ومن العجب أن الفرّاء والزمخشريّ والحوفيّ قدّروا العطف المذكور، ولم يُقدِّروا المضاف المحذوف، ولا يصحّ العطف إلا به.

وأما الثانية فنصَّ هو وغيرهُ على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فُهِمَ مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبيّة وأن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع، أما قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

٥٠٥ ـ اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أنْ يَضْجَرَا][1]

إن الواو للحال، وإن «لا» ناهية، فخَطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يُسْبَك من «أنْ» والفعل على مصدرٍ متوهَّم من الأمر السابق، أي: ليكنْ منك طلب وعدمُ ضجر، أو جملةً على جملة، وعلى الأول ففتحة «تَضْجَرَ» إعرابٌ، و «لا»: نافية، والعطف مثله في قولك: «ائتِنِي ولا أجْفُوَكَ» بالنصب، وقوله [من الوافر]:

٥٠٦ ـ فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أنْدَى لِصَوْتِ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[2]

---

(١) البيت من السريع، وهو لبعض المولدين في الدرر ٤/ ١٢، وشرح التصريح ١/ ٣٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٤٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٦.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأعشى في الدرر ٤/ ٨٥، والرد على النحاة ص ١٢٨، وليس في ديوانه، وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٨٢.

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل: ولا تضجرَنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و «لا» ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني: أنه يجوز تصديرُها بدليل استقبال، كالتنفيس في قوله [من الوافر]:

٥٠٧ ـ وَمَا أدرِي وَسَوْفَ إخَالُ أدرِي [أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ][1]

وأما قول الحوفي في ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: إن الجملة حاليَّة فمردود، وكـ «لَنْ» في ﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وكالشَّرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُم الْقِتَالُ أَنْ لاَ تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ [المزمل: ١٧]، ﴿فَلَوْلاَ إِنْ كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧]، وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنه على كلِّ حال، إذ لا يصحّ أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانُها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

٥٠٨ ـ وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يَأتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[2]

وكجملة ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] في قولٍ وقد مضى، وكجملة ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرحمن: ٣٨] الفاصلةِ بين ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾ [الرحمن: ٣٧] وبين الجواب وهو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ﴾ [الرحمن: ٣٩]، والفاصلة بين ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾ [الرحمن: ٦٢] وبين ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الرحمن: ٧٠] وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَامَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ [الرحمن: ٧٤] في الأولى ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ﴾ [الرحمن: ٧٢] في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ، فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة.

الرابع: أنه لا يجوز اقترانها بالواو مع تصديرِها بالمضارع المُثْبَت، كقول المتنبي [من المنسرح]:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٣٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٨٨، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٧٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٣.

٥٠٩ ـ يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا، وَأَحْسَبُنِي ... أُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدَهَا[١]

٥١٠ ـ قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ، فَلاَ ... أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا[٢]

قوله «أفقدها» على إضمار «أنْ»، وقوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب.

تنبيه ـ للبيانيّين في الاعتراض اصطلاحاتٌ مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشريُّ يستعمل بعضها، كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]: يجوز أن يكون حالاً من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾ [البقرة: ١٣٣] أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكونَ معطوفة على ﴿نَعْبُدُ﴾، وأن تكون اعتراضيّة مؤكّدة، أي: مِنْ حالنا أنا مُخْلِصُون له التوحيدَ، ويردُّ عليه مثل ذلك مَنْ لا يعرف هذا العلم كأبي حيَّان توهُّماً منه أنه لا اعتراض إلاّ ما يقوله النحويّ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

الجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفضْلَة الكاشِفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضحها:

أحدها: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فجملة الاستفهام مفسّرة للنجوى، و «هل» هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾ [آل عمران: ٥٩]، فـ «خلقه» وما بعده تفسيرٌ لـ «مثل آدم»، لا باعتبار ما يُعْطِيه ظاهرُ لفظِ الجملة من كونه قدِّرَ جَسَداً من طين ثم كونَ، بل باعتبار المعنى، أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عَنْ مستمر العادة وهو التولُّد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١١]، فجملة «تؤمنون» تفسير لِـ «التجارة»، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل ﴿يَغْفِرْ﴾ [الصف: ١٢] بالجزم، كقولهم: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه» أي: ليتق الله وليفعل يُثَبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/١٨.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/١٩، وتاج العروس مادة / لا/.

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٤] وجوَّز أبو البقاء كونَها حاليّة على إضمار «قَدْ»، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [الأنعام: ٢٥] إن قُدِّرت «إذا» غير شرطيَّة، فجملة القول تفسير لـ «يجادلونك»، وإلا فهي جواب، «إذا»، وعليهما فـ «يجادلونك» حال.

* * *

تنبيه ـ المفسِّرة ثلاثة أقسام: مجرَّدة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بـ «أيْ»، كقوله [من الطويل]:

٥١١ ـ وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ [وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي][(١)]

ومقرونة بـ «أنْ» نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقولك: «كَتَبْتُ إليه أنِ افْعَلْ» إن لم تقدّر الباء قبل «أنْ».

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] فجملة «ليسجننّه» قيل: هي مفسِّرة للضمير في «بدا» الراجع إلى البَدَاءِ المفهوم منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقَسَم مقدَّر، وأنّ المفسّر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاء؛ لأنّ المفسّر هنا هو المعنى المتحصِّل من الجواب، وهو خبريّ لا إنشائيّ، وذلك المعنى هو سَجنُهُ عليه الصلاة والسلام؛ فهذا هو البَدَاء الذي بَدَا لَهُمْ.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كونُ الجملة الإنشائيه مُفَسِّرَةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضاً، نحو: «أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ أعطِهِ أَلْفَ دِينَارٍ».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدِّياً معنى جملة، نحو: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣] الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إنّ الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاهُ المعنى وأوجَبَتْهُ الصِّناعة لأجل الاستثناء المفرَّغ، لا أن التفسير أوْجَبَ ذٰلِكَ. ونظيره: «بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ كلامٌ وَاللّٰهِ لأفْعَلَنَّ كَذَا».

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣، والجنى الداني ص ٢٣٣، وجواهر الأدب ص ٢١٨، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، والدرر ٤/ ٣١.

ويجوز أن يكون ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] جواباً لـ «بدا»، لأنَّ أفعالَ القلوب لإِفادتها التحقيقَ تجابُ بما يُجاب به القَسَم، قال [من الكامل]:

٥١٢ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي [إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا](١)

وقال الكوفيُّون: الجملة فاعل، ثم قالَ هِشام وثَعْلب وجماعة: يجوز ذلك في كلّ جملة نحو: «يُعْجِبُنِي تقوم». وقال الفراء وجماعة: جوازُه مشروط بكونِ المسنَد إليها قلبيًا، وباقترانها بأداة مُعلِّقة، نحو: «ظَهَرَ لِي أقامَ زَيْدٌ»، و «عُلِمَ هَلْ قَعَدَ عَمْرٌو» وفيه نظر؛ لأن أداة التّعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوِّزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعدُ فعندي أن المسألة صحيحةٌ، ولكن مع الاستفهام خاصَّة دون سائر المعلّقات، وعلى أن الإِسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى؛ ألا ترى أنّ المعنى ظهر لي جوابُ «أقام زيد»، أي جوابُ قول القائل ذلك؟ وكذلك في «عُلم أقعد عمرو» وذلك لا بُدَّ من تقديره دَفْعاً للتناقض؛ إذ ظهور الشيء والعِلْم به مُنافِيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصحُّ فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يُرَاد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات.

السّابع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] زعم ابنُ عصفور أن البصريّين يقدّرون نائب الفاعل في «قيل» ضميرَ المصدرِ، وجملة النهي مفسِّرة لذلك الضمير، وقيل: الظَّرف نائب عن الفاعل؛ فالجملة في محل نصب، ويُرَدّ بأنه لا تتم الفائدة بالظَّرف، وبعدمه في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: ٣٢] والصواب أن النائبَ الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول؛ فكيف انقلَبتْ مفسرة؟ والمفعول به متعيّن للنيابة، وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عن جوابه أنّ التي يُراد بها لفظُها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجنَّة»، وفي المثل «زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ» ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابطٍ في نحو: «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبرُ المفردُ الجامدُ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١، والدرر ٢/ ٢٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨.

الـثـامـن: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ⑨﴾ [المائدة: ٩] لأنّ «وعَدَ» يتعدّى لاثنَيْنِ، وليس الثاني هنا: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] لأن ثاني مفعولَيْ «كَسَا» لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسِّرة له، وتقديره: خيراً عظيماً أو الجنة؛ وعلى الثّاني فوجه التّفسير إقامة السّبب مقام المسبّب، إذ الجنّة مسببّة عن استقرارِ الغفرانِ والأجر.

وقَوْلي في الضابط «الفضلة» احترزتُ به عن الجملة المفسِّرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال في نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، فقد قيل: إنها تكونُ ذاتَ محلٍّ كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بدَّ منه.

مسألة ـ قولنا إنَّ الجملة المفسِّرة لا محلَّ لها خالف فيه الشَّلوبين، فزعم أنها بحسب ما تُفسِّره؛ فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محلَّ لها، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ⑲﴾ [القمر: ٤٩]، ونحو: «زيد الْخُبْزَ يأكلهُ» بنصب «الخبز» ـ في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكِلُهُ، وقال [من الطويل]:

٥١٣ ـ فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ [وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا][(١)]

فظهر الجزمُ، وكأن الجملة المفسّرة عنده عطف بيان أو بَدل، ولم يُثْبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة، وقد بيّنت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسمّى في الاصطلاح جملة مفسِّرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يَثْبُت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عَطْف البيان، واختلف في المبدل منه. وفي البغداديات لأبي علي أن الجَزْم في ذلك بأداة شرطٍ مقدَّرة، فإنه قال ما ملخَّصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

٥١٤ ـ لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ [فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي][(٢)]

مجزومان في التقدير، وإنَّ انجزام الثاني ليس على البدليّة، إذ لم يثبت حذفُ المبدَل منه، بل على تكريرِ «إنْ»، أي: إنْ أهلكت مُنْفِساً إن أهلكته؛ وساغ إضمار «إنْ»،

(١) البيت من الطويل، وهو لهشام المري في خزانة الأدب ٣٨/٩، والدرر ٧٧/٥، وشرح أبيات سيبويه ٨٩/٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٦١٩/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢٩/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٩، وخزانة الأدب ٣١٤/١، وشرح شواهد المغني ٤٧٢/١، ولة نسبة في الأزهية ص ٢٤٨.

وإنْ لم يجز إضمارُ لام الأمر إلا ضرورة لاتِّساعهم فيها، بدليل إيلائهم إيَّاها الاسمَ، ولأن تقدَّمها مُقوٍّ للدّلالةَ عليها، ولهذا أجازَ سيبويه «بمن تَمْرُر أمْرُرْ»، ومنع «مَنْ تَضْرِبْ أنْزِلْ» لعدم دليلٍ على المحذوف، وهو عليه، حتى تقول «عليه»، وقال فيمن قال: «مَرَرْتُ برجلٍ صالح إنْ لا صالح فطالِح» بالخفض: إنه أسْهَلُ من إضمار «رُبَّ» بعد الواو؛ وربَّ شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في «ضَرَبَ غلامه زيداً»، فإنه ضعيف جدًا، وحسن في نحو: «ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ»، واستُغْنِ بجواب الأول عن جواب الثانية كما استُغْنِي في نحو: «أزَيْداً ظَنَنْتَهُ قائماً» بثاني مفعولَيْ «ظننت» المذكورة عن ثاني مفعولَيْ «ظننت» المقدَّرة.

الجملة الرابعة: المجاب بها القسم، نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢ ـ ٣]، ونحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ومنه ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، يُقدَّر لذلك ولما أشبهه القَسَمُ.

وممَّا يحتمل جواب القسم ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] وذلك بأن تقدرَ الواو عاطفةً على ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ [مريم: ٧٠]، فإنَّه وما قَبْله أجوبة لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وهذا مراد ابن عطيَّة من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي: هو جواب قسم، والواو هي المحصِّلة لذلك لأنها عاطفة؛ وتوهّم أبو حيان عليه ما لا يتوهّم على صغار الطَّلبة، وهو أن الواو حرف قسم، فَرَدَّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا بـ «إنْ».

تنبيه ـ من أمثلةِ جوابِ القسم ما يخفى، نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ۝٣٩﴾ [القلم: ٣٩]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤]، وذلك لأن أخذَ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجّاج، ويوضحه ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. وقال الكسائي والفرّاء ومَنْ وافقهما: التقدير: بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجارّ، ثم «أن» فارتفعَ الفعل؛ وجوَّزَ الفرّاء أن يكونَ الأصل النَّهي، ثم أُخرجَ مخرجَ الخبر، ويؤيّده أن بعده ﴿وَقُولُوا۟﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿وَأَقِيمُوا۟﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿وَءَاتُوا۟﴾ [البقرة: ٨٤].

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق [من الطويل]:

٥١٥ ـ تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[١]

فجملة النفي إمَّا جواب لِعَاهدتني كما قال [من الطويل]:

٥١٦ ـ أرَى مُخرِزاً عَاهَدْتُهُ لَيُوافِقَنْ فكَانَ كمَنْ أَغْرَيْتَهُ بِخِلاَفِ[٢]

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلُّها النصب، والمعنى شاهد للجوابيَّة، وقد يحتجّ للحاليّة بقوله أيضاً [من الطويل]:

٥١٧ ـ أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي، وَإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَام

٥١٨ ـ عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ[٣]

وذلك أنه عطفَ «خارجاً» على محلّ جملة «لا أشتم»، فكأنَّه قال: «حلفْتُ غيرَ شاتم ولا خارجاً»، والذي عليه المحقِّقون أن «خارجاً» مفعول مطلق، والأصل: ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلّم بزور، لا أنه حلف في حال اتّصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

مسألة ـ قال ثعلب: لا تقع جملة القَسَم خبراً، فقيل في تعليلِهِ: لأن نحو «لأفعلَنَّ» لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ فقيل: «زَيْدٌ لَيفعلن» صار له موضع، وليس بشيء، لأنه إنَّما مَنَعَ وقوع الخبر جملة قَسَمِيَّة، لا جملة هي جواب القسم، ومُرَاده أن القَسَم وجوابه لا يكونانِ خبراً، إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى؛ وجملتَا القَسم والجواب يمكن أن يكون لهما محلٌّ من الإعراب، كقولك: «قال زيدٌ أقسمُ لأفعلَنَّ»، وإنما المانعُ عنده إمّا كونُ جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً، لأنّ الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعَها صِلة؛ وإمّا كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩، وتخليص الشواهد ص ١٤٢، والدرر ١/ ٢٨٤، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٢، وشرح الأشموني ١/ ٦٩، ولسان العرب مادة (منه).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في موصل الطلاب ص ٦٧.

(٣) البيتان من الطويل، وهما للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٢، وأمالي المرتضى ١/ ٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٠.

بدَّ من احتمالها للصّدق والكذب، ولهذا منع قومٌ من الكوفيين ـ منهم ابن الأنباري ـ أن يُقال: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ وَزَيْدٌ هَلْ جاءك!».

وبعد فعندي أن كلاً من التعليلَيْن مُلغى.

أما الأول فلأنَّ الجملتينِ مرتبطَتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل. وزعم ابن عصفور أن السَّماع قد جاء بوَصْل الموصول بالجملة القَسَمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، قال: فـ «ما» موصولة لا زائدة، وإلاّ لزم دخولُ اللامِّ على اللام، انتهى. وليس بشيء، لأن امتناعَ دخول اللام على اللام إنَّما هو لأمرٍ لفظيّ، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف فاصلةً بين النونات في «اَذْهَبْنَانِّ» وبين الهمزتين في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، فإن قيل: تحتمل «مَن» الموصوفيّة، أي: لفريقاً ليبطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي: لقوم ليوفينهم؛ ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدّرت صفته؛ فإن قيل: فما وَجْهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غيرَ مَقْصودة، وإنَّما المقصودُ جملة الجواب، وهي خبريّة، ولم يُؤْتَ بجملة القسم إلا لمجرّدِ التوكيد، لا للتأسيس.

وأما الثاني فلأن الخبر الذي شَرْطُه احتمالُ الصِّدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيمُ الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإِفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفاتِ الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السَّماع ورد بما مَنَعَه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ۝٩﴾ [العنكبوت: ٩]، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقوله [من الكامل]:

٥١٩ ـ جَشَأَتْ فقلتُ: اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ
[وَإِذَا أَتَاكِ فَلاَتَ حِينَ مَنَاصِ](١)

وعندي لما استُدِلَّ به تأويلٌ لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كلّه ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب؛ فإذا قُدّر قبله قَسَم كان الجواب له؛ وكان خبر

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠.

المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً، للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله؛ ونظيرُه في الاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبل الشرط المجرَّد من لام التوطئة نحوُ: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] التقدير: والله ليمسّ لئن لم ينتهوا يمسَّنَّ.

تنبيه ـ وقع لمكي وأبي البقاءِ وَهم في جملة الجواب فأعربَاهَا إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢] إنّ «ليجمعنكم» بدل من «الرحمة»، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنَّه زعم أن اللام بمعنى «أن» المصدريّة، وأنّ من ذلك: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] أي: أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللاّم مصدريّة؛ وخلط مكي فأجازَ البدليّة مع قوله: إنّ اللام لامُ جواب القسم، والصواب أنَّها لامُ الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قُدِّر قسم، أو متَّصِلة به اتصال الجواب بالقسم إنْ أُجْرِي «بَدَا» مُجرى «أقسم» كما أُجري «عَلِم» في قوله [من الكامل]:

٥٢٠ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتأتِيَنّ مَنِيَّتِي إنَّ الْمَنَايا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا[1]

وأمّا أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] الآية، مَنْ فتح اللام ففي «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ أي: للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٨١]، واللام جواب القسم لأن أحد الميثاق قَسَمٌ، و ﴿جَآءَكُمْ﴾ عطف على ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾، والأصل ثم جاءكم به، فحُذِف عائد «ما»، أو الأصل مصدِّق له، ثم ناب الظَّاهِرُ عن المضمر، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلّقت به «مع».

والثاني: أنّها شرطيّة، واللام موطِّئة، وموضع «ما» نصب بـ «آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ مثل: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] اهـ. ملخصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ خبراً فيه الإِخبار عن الموصول قبل كمال صلته، لأن ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ﴾ عطف على الصلة.

---

(١) تقدم تخريجه.

الثاني: أن تجويزه كون ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ خبراً مع تقديره إيّاه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقّه أن يُقدِّره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً؛ وقد يقال: إنما أراد بقوله: «اللام جواب القسم لأن أخْذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دالّ على جملة قسَم مقدّرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمّي ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ خبراً لأنه الدالّ على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبرُ بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ ميثاق النبيّين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أنَّ وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكّدة دليلٌ قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كَوْن العائد ضمير «استقر» يقتضي عود ضميرِ مفردٍ إلى شيئين معاً؛ فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جَوَّز حذف العائد المجرور مع أنَّ الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانية فيكون كقوله [من الكامل]:

٥٢١ ـ وَلَوَ أنَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤادِها   فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلاَنَ الْجَنْدَلُ[١]

قلنا: قد جوّز على هذا الوجه عَوْد «به» المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سُمّي ضمير ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

مسألة ـ زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

٥٢٢ ـ إذَا قَالَ: قَدْنِي، قَالَ: بِاللَّهِ حَلْفَةً   لِتُغْنِيَ عَنّي ذَا إنَائِكَ أجْمَعَا[٢]

أنَّ «لِتُغني» جواب القسم، وكذا قال في: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١١٣] لأن قبله ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: ١١٢] الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٦٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٩، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، والدرر ٤/ ٢١٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩.

جملة، ولام «كَيْ» وما بعدها في تأويل المفرد، وأمّا ما استدلّ به فمتعلّق اللام فيه محذوف، أي: لتشربَنَّ لِتُغْني عني، وفعلنا ذلك لتصغي.

الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ «إذا» الفجائية، فالأوّل جواب «لو» و «لولا» و «لَمَّا» و «كيف»؛ والثاني، نحو: «إنْ تقُمْ أقُمْ، وإنْ قُمْتَ قُمْتُ». أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

* * *

الجملة السادسة: الواقعة صلةً لاسم أو حرفٍ، فالأول نحو: «جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوه» فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لهَا؛ وبلَغني عن بعضِهم أنه كان يُلَقِّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًا بأنهما ككلمة واحدة؛ والحق ما قدَّمْتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «لِيَقُمْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ، وَلأَلْزَمَنَّ أَيَّهُمْ عِنْدَكَ، وامْرُرْ بِأَيِّهِمْ هُوَ أفضلُ» وفي التنزيل ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، وقرىء ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] بالنصب، وروي [من المتقارب]:

٥٢٣ ـ [إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ[١]

بالخفض، وقال الطائي [من الطويل]:

٥٢٤ ـ [فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ] فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفانِيَا[٢]

وقال العقيلي [من الرجز]:

٥٢٥ ـ نَحْنُ الَّذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا [يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا][٣]

وقال الهذلي [من الوافر]:

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢، وشرح التصريح ١/ ١٣٥، وله أو لرجل من عسان في شرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦، ولغسان في الإنصاف ٢/ ٧١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠، وتخليص الشواهد ص ١٥٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم في الدرر ١/ ٢٦٨، وشرح التصريح ١/ ٦٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص ٦١، ولليلى أو لرؤبة أو لأبي حرب الأعلم في الدرر ١/ ٢٥٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٢.

هُـمُ الـلاَّؤُونَ فَـكُّـوا الـغُـلَّ عَـنِّـي[1]

والثاني نحو: «أَعْجَبَنِي أنْ مَا قُمْتَ» إذا قلنا بحرفيَّة «ما» المصدريّة، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]: إنّ «ما» مصدرية وصلتها ﴿يَكْذِبُونَ﴾ وحكمه مع ذلك بأن «يكذبون» في موضع نصب خبراً لـ «كان»، فظاهِرُهُ متناقضٌ، ولعل مرادَه أن المصدَرَ إنما ينسبك من «ما» و «يكذبون»، لا منها ومن «كان»، بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إن «كان» الناقصة لا مصدر لها.

* * *

الجملة السابعة: التابعة لما لا محلّ له، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال.

الجمل التي لها محل من الإعراب

الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رَفْعٌ في بابَي المبتدأ و «إنّ»، ونصبٌ في بابي «كان» و «كاد»؛ واختُلف في نحو: «زَيْدٌ اَضْرِبْهُ»، و «عَمْرو هَلْ جَاءَكَ» فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ على الخبريّة، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناءً على أن الجملة الإنشائيَّة لا تكون خبراً، وقد مرَّ إبطاله.

الجملة الثانية: الواقعة حالاً، وموضِعُها نَصْبٌ، ونحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، ونحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿۞ قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ۝١١١﴾ [الشعراء: ١١١]، ومنها: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ٢]، فجملة «استمعوه» حال من مفعول «يأتيهم»، أو من فاعل، وقُرِىء ﴿مُحْدَثٍ﴾ لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سُبِق بالنفي؛ فالحالانِ على الأول ـ وهو أن يكون «استمعوه» حالاً من مفعول «يأتيهم» ـ مثلُها في قولك: «ما لَقِي الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو مُصْعِداً إلاّ مُنْحَدِرَيْنِ» وعلى الثاني ـ وهو أن يكون جملة «استمعوه» حالاً من فاعل «يأتيهم» ـ مثلُهما في قولك: «ما لقي الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو رَاكِباً إلاَّ ضَاحِكاً»، وأما ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ فحالٌ من فاعل ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾، فالحالان متداخِلَتَانِ، و «لاهية»: حال من

---

(١) البيت من الوافر، وهو للهذلي في الأزهية ص ٣٠٠، وبلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٤.

فاعل ﴿يَلْعَبُونَ﴾، وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾، فيكُون من التعدُّدِ لا من التداخل.

ومن مُثُل الحاليّة أيضاً قولُه عليه الصَّلاة والسلام: «أقْرَبُ مَا يَكُون الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»، وهو من أقوى الأدِلَّةِ على أن انتصاب «قائماً» في «ضَرْبِي زَيْداً قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لِـ «كان» محذوفة، إذ لا يقترن الخبر بالواو؛ وقولك: «ما تَكَلَّمَ فُلاَنٌ إلاَّ قَالَ خَيْراً»، كما تقول: «ما تكلَّم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرَّغ من أحوال عامَّة محذوفة، وقولُ الفرزدق [من الطويل]:

٥٢٦ ـ بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ[١]

لأن تقديرَ العطف مفسد للمعنى، وقولُ كعب رضي الله عنه [من البسيط]:

٥٢٧ ـ [شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ] صَافٍ بِأَبطَحَ أَضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ[٢]

و «أضحى» تامة.

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلُّها النَّصب إن لم تَنُبْ عن فاعل، وهذه النيابة مختصَّة بباب القول، نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾﴾ [المطففين: ١٧] لما قدّمناه من أن الجملة التي يُرَاد بها لفظُها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّق، نحو: «عُلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ»، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] والصَّواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاءِ فيزداد في الجمل التي لها محلّ الجملَةُ الواقعة فاعلاً.

فإن قلت: وينبغي زيادتُها على ما قدّمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المعلّق بالاستفهام فقط، نحو: «ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ».

قلت: إنما أَجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضافٌ محذوف، لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٣١٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٢، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٨، ولسان العرب ١٢/ ٣٣٠ مادة /شيم/.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦١، ولسان العرب ١١/ ٣٦٧ مادة /شمل/.

أحدها: بَاب الحكاية بالقول أو مرادفه:

فالأول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وهل هي مفعول به أو مفعولٌ مطلق نَوْعِيٌّ كـ «القُرْفُصَاء» في «قَعَدَ القُرْفُصاء»، إذ هي دالَّة على نوعٍ خاصٍّ من القول؟ فيه مذهبان، ثانيهما اختيارُ ابنِ الحاجب، قال: والذي غرَّ الأكْثَرِين أنهم ظنُّوا أن تعلّق الجملة بـ «القول» كتعلّقها بـ «علم» في «علمت لزَيْدٌ مُنطَلِقٌ»، وليس كذلك، لأن الجملة نفس القول، والعِلْم غير المعلوم فافترقا، اهـ.

والصواب قولُ الجمهور، إذ يصحّ أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضَرَبْتُ زَيْداً» بأنه مضروب، بخلاف «القُرْفصاء» في المثال، فلا يصحّ أن يخبرَ عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود وأما تسمية النحويّين الكلامَ قولاً فكتسميتهم إيّاه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظ.

والثاني: نوعان: ما معهُ حرفُ التفسيرِ، كقوله [من الطويل]:

٥٢٨ ـ وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي، لٰكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي[1]

وقولك: «كَتَبْتُ إليه أنِ أفْعَلْ» إذا لم تقدّر باء الجرّ، والجملة في هذا النوع مفسِّرة للفعل فلا موضع لها؛ وما ليس معه حرفُ التفسير، نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، وقراءة بعضهم: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠] بكسرِ الهمزة، وقوله [من الرجز]:

٥٢٩ ـ رَجُلانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا[2]

رُوي بكسر «إنَّ» فهذه الجمل في محلّ نصب اتّفاقاً، ثم قال البصريّون: النصب بقول مقدَّر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور؛ ويشهد للبصريّين التصريحُ بالقول في نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥]، ونحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم: ٣ ـ ٤]؛ وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] إن الجملة الثانية في موضع

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣، والجنى الداني ص ٢٣٣، وجواهر الأدب ص ٢١٨، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، والدرر ٤/ ٣١.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١٨٣، والخصائص ٢/ ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣.

نصب بـ «يوصي»، قال: لأن المعنى: يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصحّ هذا على قول الكوفيّين؛ وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمالٌ، والثانية تفصيلٌ لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسِّرة ولا محلَّ لها، وهو الظاهر.

تنبيهات ـ الأول: من الجمل المحكيَّة ما قد يخفى؛ فمن ذلك في المحكيّة بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الصافات: ٣١]، والأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلُّم، لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال [من الطويل]:

٥٣٠ ـ أَلَمْ تَرَ أَنِّي، يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ، بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَا لِيَا[١]

والأصل ما لك؛ ومنه في المحكيّة بعد ما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿٣٧﴾ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [القلم: ٣٧ ـ ٣٨]، أي: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خُوطِبُوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل: إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣] إن «يدعو» في معنى يقول، مثلها في قول عنترة [من الكامل]:

٥٣١ ـ يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ[٢]

فيمن رواه «عَنْتَرُ» بالضمّ على النّداء، وإن ﴿مَّن﴾ مبتدأ، و ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ خبره، وما بينهما جملة اسميّة صلة، وجملة ﴿مَّن﴾ وخبرها محكيَّة بـ «يدعو»، أي: أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة؛ وقيل: «مَنْ» مبتدأ حُذِفَ خبره: أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدُّنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثنُ إلٰههُ، ثم عبَّر عن الوثن بمَنْ ضرُّه أقربُ من نَفْعِهِ تشنيعاً على الكافر.

الثاني: قد يقعُ بعد القول ما يحتملُ الحكاية وغيرها، نحو: «أَتَقُولُ مُوسَىٰ فِي الدَّارِ»، فلك أن تقدِّر «موسى» مفعولاً أول و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مُجْرَى الظن، ولك أن تُقَدِّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣ والمنصف ٣/ ١١٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢١٦، والأغاني ٩/ ٢١٢، والدرر ٣/ ٥٦ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١.

وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٤٠] الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائِهِ مُجرى الظنّ ومع هذا جيء بالجملة بعدَه محكيَّة.

الثالث: قد يقع بعد القول جملةٌ محكيّة ولا عملَ للقول فيها، وذلك نحو: «أَوّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ الله» إذا كسرت «إِنَّ»؛ لأن المعنى: أوّل قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي، زعَمَ أنَّها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقدّر «موجودٌ» أو «ثابت»، وهذا المقدَّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأنّ «أول قَوْلي إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإِخبار بأن ذلك الأوَّل ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقيَّة الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدّر «أول» زائداً، والبصريّون لا يجيزونه؛ وتبع الزمخشريّ أبا علي في التقدير المذكور، والصَّوابُ خلافُ قولهما، فإن فتحت فالمعنى حمدُ الله، يعني بأي عبارة كانت.

الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكيَّة به، وهي نوعان:

(١) محكيّة بقولٍ آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٩ ـ ١١١] بعد ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأعراف: ١٠٩]، لأنّ قولهم تمّ عند قوله: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٠]، ثم التقدير: «فقال فرعون»، بدليل ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، وقول الشاعر [من الرجز]:

٥٣٢ ـ قَالَتْ لَهُ، وَهْوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ، لاَ تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ[(١)]

التقدير: قالت له: أتذكرُ قولك لي إذ ألومك في الإِسراف في الإِنفاق، لا تكثري لومي، فحذف المحكيّة بالمذكور، وأثبت المحكيّة بالمحذوف.

(٢) وغير محكيّةٍ، وهي نوعان: دالَّة على المحكيّة، كقولك: «قال زَيْدٌ لِعَمْرو فِي حَاتِمٍ أَتَظنُّ حَاتِماً بخيلاً» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإِنكار التي هي من كلامك دونه؛ وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: ٧٧] وإن كان الأصل، والله أعلم: أتقولون للحقّ لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإِنكار؛ لأن جملة الإِنكار هنا محكيَّة بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني، وغير دالّة عليه نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ

(١) الرجز بلانسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٤.

قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، وقد مرّ البحث فيها.

الخامس: قد يوصل بالمحكيَّة غير محكيّ، وهو الذي يُسمِّيه المُحَدِّثُون مُدْرَجاً، ومنه ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدَّر لها قول.

الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب «ظنَّ» و «أعْلَم»؛ فإنها تقع مفعولاً ثانياً لِـ «ظنّ» وثالثاً لِـ «أعلم»، وذلك لأن أَصْلَهما الخبر، ووقوعه جملة سائغٌ كما مرَّ، وقد اجتمع وقوعُ خَبَرَيْ «كان» و «إنّ» والثاني من مفعولي باب «ظنّ» جملة في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

٥٣٣ ـ فَإِنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ[1]

الباب الثالث: باب التَّعليق، وذلك غير مختص بباب «ظنّ»، بل هو جائز في كلّ فعل قلبيّ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون **في موضع مفعولٍ مقيّد بالجار**، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾﴾ [الذاريات: ١٢]، لأن يقال: فكرتُ فيه، وسألتُ عنه، ونظرتُ فيه، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبةٌ له، على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّقُ فعلٌ غير «عَلِم» و «ظَنَّ» حتى يُضمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادَّةً مسدَّ المفعولين.

واختُلِف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤] فقيل: التَّقدير: ينظرون أيّهم يكفل مريم، وقيل: يتعرَّفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي: غير المقيَّد بالجارّ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق ألبتّة.

والثاني: أن تكون **في موضع المفعول المسرح**، نحو: «عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ»، وذلك لأنك تقول: «عرفت زيداً»، وكذا «علمت من أبوك» إذا أردت «علم» بمعنى «عرف»،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأضداد ص ١٠٧، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨، وخزانة الأدب ١١/٢٤٩، والدرر ٢/٢٤٢، وشرح أشعار الهذليين ١/٩٠.

ومنه قول بعضهم: «أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هٰهُنَا»، لأنّ «رأى» البصرية وسائرَ أفعال الحواسّ إنما تتعدَّى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع» المعلَّقة باسم عين، نحو: «سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرَأُ» فقيل: «سمع» متعدّية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علّقت بمسموع فمتعدِّية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢].

وليس من الباب ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] خلافاً ليونس، لأن «ننزع» ليس بفعل قلبيّ، بل «أيّ» موصولة لا استفهاميَّة، وهي المفعول، وَضمَّتُها بناء لا إعراب، و «أشد»: خبر لِـ «هو» محذوفاً، والجملة صلة.

والثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] لأن «أيًا» مفعول مطلق لِـ «ينقلبون»، لا مفعول به لِـ «يعلم»، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموعة الجملة الفعليّة في محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه [من الطويل]:

٥٣٤ ـ سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا[1]

والصوابُ فيه نصبُ «أيّ» الأولى على حد انتصابها في ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ﴾ إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورَفْعُ «أيّ» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلّقٌ عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً مَنْ هُوَ» فقيل جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً؛ وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين «عَرَف» معنى «علمَ»، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيبُ مَقيس؛ وقيل: بدلٌ من المنصوب، ثم اختلف؛ فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلّ، والأصل: عرفت شأن زيد؛ وعلى القول بأن «عرف» بمعنى «علم» فهل يقال: إن الفعل مُعَلّقٌ أم لا؟

قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمتُ زَيْداً لأَبُوهُ قائم» أو «ما أَبُوهُ قائم»، فالعامِل معلَّقٌ عن الجملة، وهو عامل في محلّها النصبَ على أنها مفعول ثانٍ، وخالفَ في ذلك بعضهم، لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكونَ في موضع نصب، وأن لا يؤثّر العامل في لفظها وإن لم يوجد مُعلّق، وذلك نحو: «علمتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم»؛

(١) البيت من الطويل، وهو بلانسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٣٨٤ ـ ٨٨٢.

واضطربَ في ذلك كلامُ الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العلم، لأنه طريقٌ إليه، فهو مُلابِس له، كما تقول: «اُنْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهاً، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتاً»، لأنّ النظر والاستماع من طريق العلم، ا هـ.

ولم أقف على تعليق النظر البَصَري والاستماع إلاّ من جهته؛ وقال في تفسير الآية في سورة الملك: ولا يسمَّى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل مَا يسدُّ مَسَدَّ منصوبَيْهِ جميعاً كـ «علمت أيّهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق الحال ـ بعد تقدُّم أحد المنصوبين ـ بين مجيء مَا لَهُ الصَّدْر وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقَا كما افترقَا في «علمت زيداً منطلقاً»، و «علمت أزيد منطلق».

* * *

تنبيه ـ فائدة الحكم على محلّ الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع، فتقول: «عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ». واستدلّ ابن عصفور بقول كُثَيِّر [من الطويل]:

٥٣٥ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[1]

بنصب «موجعات» ولك أن تَدّعي أن «البكَىٰ» مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل «ولا أدري موجعات»، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال و «موجعات» اسم «لا»، أي: وما كنت أدرِي قبل عزّة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء؛ ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحّاس رحمه الله: أقمتُ مدة أقول: القياسُ جوازُ العطف على محل الجملة المعلّقِ عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً، ا هـ.

وممن نصَّ عليه ابنُ مالك، ولا وجهَ للتوقُّف فيه مع قولهم: إن المُعلّق عامِل في المحل.

* * *

الجملة الرابعة: المُضاف إليها، ومحلّها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماءً، نحو: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٩٥، وخزانة الأدب ٩/١٤٤، وشرح التصريح ١/٢٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٤٧٥، وشرح شواهد المغني ص ٨١٣ ـ ٨٢٤.

[مريم: ٣٣]، ونحو: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٦]، ونحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المرسلات: ٣٥] ألا ترى أن «اليومَ» ظرفٌ في الأولى، ومفعول ثانٍ في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً لِـ «يخفى» من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦].

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: «إذْ» باتّفاق، و «إذا» عند الجمهور، و «لَمَّا» عند من قال باسميَّتِها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كانَ مستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجملة الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذْ» في الإضافة إلى الجملتين، فتقول «آتيك زَمَن يقدم الحاج»، ولا يجوز «زمن الحاجُّ قادم»؛ وتقول «أتيتك زَمَنَ قَدِمَ الحاجُّ، وزَمَنَ الحاجُّ قادم»، ورُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعليّة بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾، وبقول الشاعر [من الطويل]:

٥٣٦ ـ وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ (١)

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنّما يُشترط حَمْلُ الزَّمان المستقبل على «إذا»، إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يأتي هذا الجواب في البيت، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقّق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على «إذ»، لا على «إذا»، على حد ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ١٠٠].

الثاني: «حيث»، وتختصّ بذلك عن سائر أسماءِ المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يُشترط لذلك كونُها ظرفاً، وزعم المهدويُّ شارحُ الدُّرَيْدِيَّة ـ وليس بالمهدوي المفسّر المُقْرِيء ـ أن حيث في قوله [من الرجز]:

٥٣٧ ـ ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلَبِّينَ إِلَى ... حَيْثُ تَحَجَّى المأزِمانِ وَمِنَى (٢)

لما خرجَتْ عن الظرفيّة بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلّف تقديرَ رابطٍ لها، وهو فيه، وليس بشيء؛ لما قدّمنا في أسماء الزمان.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤، والدرر ٢/ ١٢٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٢) البيت من الرجز، وهو لابن دريد في ديوانه ص ١٢٠.

الثالث: **«آية» بمعنى «علامة»**، فإنها تُضاف جوازاً إلى الجملة الفعليّة المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما، كقوله [من الوافر]:

٥٣٨ ـ بـآيَـةِ يُـقْـدِمُـونَ الْـخَـيْـلَ شُـعْـثـاً [كـأَنَّ عَـلَـى سَـنَـابِـكِـهـا مُـدَامَـا][1]

وقوله [من الطويل]:

٥٣٩ ـ [أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً] بـآيَـةِ مَـا كَـانُـوا ضِـعَـافـاً وَلاَ عُـزْلاَ[2]

وهذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح إنما تُضاف إلى المفرد نحو: ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامكم، كما قال [من الوافر]:

٥٤٠ ـ [أَلاَ مَـنْ مُـبْـلِـغٌ عَـنِّـي تَـمِـيـمـاً] بـآيَـةِ مـا تُـحِـبُّـونَ الـطَّـعَـامَـا[3]

وفيه حذفُ موصولٍ حرفيّ غير «أنْ» وبقاء صلته، ثم هو غير متأتٍّ في قوله:

بـآيَـةِ مَـا كَـانُـوا ضِـعَـافـاً ولا عُـزْلاً

الرابع: **«ذو»** في قولهم «اذْهَبْ بِذِي تَسْلم» والباء في ذلك ظرفية، و «ذي» صفة لزمن محذوف؛ ثمَّ قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي: اذهب في وقتٍ صاحب سلامة، أي: في وقتٍ هو مَظِنَّةُ السّلامة؛ وقيل: بمعنى «الذي» فالموصوف معرفة، والجملةُ صلةٌ فلا محلّ لها، والأصل: اذهبْ في الوقتِ الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال «ذي» موصولة مختصٌّ بطيِّىء، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالبَ عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمع هنا إلا الإعراب، وأن حذفَ العائد المجرور هو والموصول بحرف متَّحد المعنى مشروطٌ باتحادِ المتعلّق، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والمتعلق هنا مُخْتَلِف، وأن هذا العائد لم يُذكر في وقت؛ وبهذا الأخير يضعف قولُ الأخفش في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ إن «أيا» موصولة و «النَّاسُ»

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٥، ولسان العرب ١٢/ ٢٩٢ مادة/سلم/ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠، والدرر ٥/ ٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شاس في ديوانه ص ٩٠، والدرر ٥/٣٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥، وبلا نسبة في المنطق ٢/ ١٠٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، والدرر ١/ ٩٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠.

خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي: يا مَنْ هُمُ الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ

فيمن رفع، أي: لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر؛ فلا يحسنُ الحملِ عليه.

والخامس، والسادس: «لَدُنْ»، و «رَيْثَ»، فإنهما يُضافان جوازاً إلى الجملة الفعليّة التي فعلُها متصرِّفٌ، ويشترط كونُه مثبتاً، بخلافه مع «آية».

فأما «لَدُن» فهي اسم لِمَبْدَأ الغاية، زمانيّة كانت أو مكانيّة، ومن شواهدها قولُه [من الطويل]:

٥٤١ ـ لَزِمْنَا لَدُنَ سَأَلْتُمُونَا وِفَاقَكُمْ فَلاَ يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلافِ جُنُوحُ[1]

وأما «رَيْثَ» فهي مصدر «رَاثَ» إذا أبطأ، وعُومِلَتْ معاملَة أسماءِ الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادرُ معاملة أسماء الزَّمان في التوقيت، كقولك: «جِئْتُكَ صَلاَةَ الْعَصْرِ»، قال [من الطويل]:

٥٤٢ ـ خَلِيلَيَّ رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمُذْكِرَاتِ عُهُودَا[2]

وزعم ابنُ مالك في كافيته وشَرْحِها أن الفعل بعدهما على إضمار «أَنْ»، والأول قوله في التسهيل وشرحه، وقد يُعْذَر في «رَيْثَ»، لأنها ليست زماناً، بخلاف «لَدُنْ»، وقد يُجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت؛ وفي الغرة لابن الدهّان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله [من الرجز]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً [فَإِلَى إِتْلاَئِهَا]

إن تقديره: من لَدُ أن كانت شَولاً، ولم يقدّر: من لدن كانت.

والسابع والثامن: «قول» و «قائل»، كقوله [من الخفيف]:

٥٤٣ ـ قَوْلُ يَا لَلرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ والشُّبَّانَا[3]

وقوله [من الكامل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ص ٨٣٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٣٧.

٥٤٤ ـ وَأَجَبْتُ قَائِلَ، كَيْفَ أَنْتَ، بِصَالِحٍ
حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي[(١)]

* * *

والجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تُصَدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: «إن تَقُمْ أقُمْ» أو محلاً كما في قولك «إنْ جِئْتَنِي أكْرَمْتُكَ»، مثالُ المقرونةِ بالفاء ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ولهذا قُرِىء بجزم «يذر» عطفاً على المحل؛ ومثال المقرونة بـ «إذا» ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، والفاء المقدّرة كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

٥٤٥ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ][(٢)]

ومنه عند المبرد، نحو: «إن قمتَ أقوم» وقول زهير [من البسيط]:

٥٤٦ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

وهذا أحد الوجهينِ عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليلَ الجوابِ لا عينه، وحينئذٍ فلا يجزم ما عُطِفَ عليه؛ ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زَيْداً إنْ أَتَانِي أكْرِمُهُ»، ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجًا بأنَّ الشيءَ إذا حلَّ في موضعه لا يُنْوى به غيره، وإلا لَجاز «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً»، وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء، وإذا نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» فمحلُّ الجزم محكوم به للفعل لا للجملة؛ وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: «إنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أَخَوَاكَ» على إعمال الأول، ولو كان محلّ الجزم للجملة بأسْرِها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

تنبيه ـ قرأ غير أبي عمرو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم؛ فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم ﴿أَصَّدَّقْ﴾ ويسمّى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣، والإنصاف ٢/ ٦٢٥، وجمهرة اللغة ١٠٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، والدرر ٥/ ٨٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨.

التوهُّم؛ وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو ﴿أَصَّدَّقَ﴾ ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بـ «إنْ» مقدّرة، وإنه كالعطف على ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب؛ ولا تُقَيَّد هذه المسألة بالفاء، لأنَّهم أنشدوا على ذلك قوله [من الوافر]:

٥٤٧ ـ فَأَبلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلّي أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوَيَّا(١)

وقال أبو علي: عطف «استدرج» على محلّ الفاء الداخلة في التقدير على «لعلّي» وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

٥٤٨ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ](٢)

في باب الشرط، وبعدُ فالتَّحقيق أنَّ العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المَنصوب بعدَ الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟ وسأوضح ذلك في بابِ أقسام العطف.

* * *

الجملة السادسة: التَّابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: **المنعوت بها**؛ فهي في موضع رفع في نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ونَصْبٍ في نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وجرٍّ في نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]. ومن مُثُل المنصوبة المحل ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] الآية؛ فجملة ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: ١١٤] صفة لِـ «مائدة»؛ وجملة ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ [التوبة: ١٠٣] صفة لـ «صدقة»؛ ويحتمل أن الأولى حال من ضمير «مائدة» المُستتر في ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ على تقديره صفة لها لا متعلّقاً بأنزل؛ أو من ﴿مَآئِدَةً﴾ على هذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير ﴿خُذْ﴾؛ ونحو: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥ ـ ٦]، أي: وليًّا وارثاً، وذلك فيمن رفع

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٥٠، والخصائص ١/ ١٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٧٤ مادة /علل/.

(٢) تقدم تخريجه.

﴿وَيَرِثُ﴾، وأما مَنْ جزمه فهو جوابٌ للدعاء، ومثل ذلك ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: ٣٤] قُرِئ برفع يصدق وجزمه.

والثاني: **المعطوفة بالحرف**، نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب»، إن قدّرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضعَ لها، أو قدّرت الواو واوَ الحال فلا تَبَعيّة والمحل نَصْب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، والأصلُ: فهي تُصبح، والضمير للقصَّة، و ﴿تصبح﴾ خبره، أو ﴿تصبح﴾ بمعنى أصبحت، وهو معطوف على ﴿أَنزَلَ﴾ فلا محل له إذاً، ا هـ.

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا مُحْوِجَ في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني تقديره الفعلَ المعطوف على الفعل المخبر به لا محلَّ له.

وجواب الأول أنه قد يكون قَدَّرَ الكلام مسْتأنفاً، والنحويُّون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ، كما قالوا في «وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ» فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إمَّا لِقَصْدِهم إيضاحَ الاستئناف، أو لأنه لا يُسْتَأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني أن الفاء نَزَّلت الجملتين منزلةَ الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضميرٍ واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعُهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر؛ فلا محلَّ له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يُدَّعىٰ أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: «زَيْدٌ يَطِيرُ الذُّبَابَ فَيَغْضَبُ» قد أُخْلِصت لمعنى السَّببيّة، وأُخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، في نحو: «أحْسَنَ إِلَيْكَ فُلاَن فَأَحْسِنْ إِلَيْه»، ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوُّزاً أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قالَ زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ وعَمْروٌ مُقِيمٌ» فليستِ الجملةُ الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتانِ معاً في موضع نصب، ولا محلَّ لواحدة منهما، لأن القول مجموعهما، وكل منهما جزء للمَقُولِ، كما أَنَّ جُزأي الجملة الواحدة لا محلَّ لواحد منهما باعتبار القول، فتأمله.

الثالث: **المبدلة**، كقوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [فصلت: ٤٣]، فـ «إنّ» وما عملت فيه بدلٌ من «ما»

وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢]، هذا كلّه إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول كل كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُونَ لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣] ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ﴾ [الأنبياء: ٣]، قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من «النجوى»، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله [من الطويل]:

٥٤٩ ـ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟[١]

جملة الاستفهام بدل من «حاجة» و «أخرى»، أي: إلى الله أشكو حاجتي تعذُّرَ التقائهما.

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النَّسَق والبدل خاصة.

فالأول نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوه» إذا لم تُقدّر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شَرطُه كونُ الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤] فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

٥٥٠ ـ أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا][٢]

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قولُه [من الطويل]:

٥٥١ ـ ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٨، وشرح التصريح ٢/ ١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي العطاء السندي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٠، وبلا نسبة في شرح المفصل.

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «والخطّيّ يخطر بيننا» بدل اشتمال، ا هـ. وليس متعيّناً، لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واوَ الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل «ذكرتك» على المذهب الصحيح في جواز تَرادُف الأحوال، وإما من فاعل «يخطر» فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المُثقفة السُّمْرَ» هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولك: «قلت لهم قوموا أوَّلُكم وآخِرُكم»، زعم ابن مالك أن التقدير، ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو: ﴿اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، و ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

تنبيه ـ هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قَرَّرُوا، والحقّ أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أما الأولى فنحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤] قال ابن خروف: «من» مبتدأ، و «يعذبه الله» الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع؛ وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]: إن ﴿قَلِيلٌ﴾ مبتدأ حُذِف خبره أي: لم يشربوا؛ وقال جماعة في ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ [هود: ٨١] بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو: «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خير منه»، لأن الجملة هنا حال من «أحد» باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد مضى ذكره؛ وكذلك الجملة في ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فإنها حال، وفي نحو: «ما علمت زيداً إلا يفعل الخير» فإنها مفعولٌ، وكلُّ ذلك قد ذُكِر.

وأما الثانية فنحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] الآية، إذا أعرب «سواء» خبراً، و «أنذرتهم» مبتدأ، ونحو: «تَسمَعُ بالمعيديّ خَيْرٌ من أن تراه» إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع، بل يقدر «تسمع» قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧]، وفي نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرفٌ سابك.

واختُلف في الفاعل ونائبه: هل يكونان جملةً أم لا؛ فالمشهور المَنع مطلقاً،

وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو: «يُعْجِبني قام زيد»، وفَصَّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعلُ قلبيًا ووجد مُعَلِّق عن الفعل نحو: «ظهر لي أقام زيد» صحَّ، وإلاَّ فلا؛ وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ۝٣٥﴾ [يوسف: ٣٥]، ومنعوا «يعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجَّا بقوله [من الطويل]:

٥٥٢ ـ وَمَا رَاعَنِي إلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ [وَعَهْدي بِهِ قَيْناً يَسِيرُ بِكِيرِ](١)

ومنع الأكثرون ذلك كلّه، وأوّلوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في «بدا» ضمير البَداء، و «تسمع» و «يسير» على إضمار «أنْ».

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا حوْلَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، وقول العرب «زَعَمُوا مطية الكذب»، فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيّنا في غير هذا الموضع.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المُعْرِبون على سبيلِ التقريب: **الجُمَل بعد النكِرات صفات، وبعد المعارفِ أحْوَال.**

وشرحُ المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يَسْتَلْزِمْها ما قبلَها: إن كانت مرتبطة بنكرةٍ محضة فهي صفة لها، أو بمعرفةٍ محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المُقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول ـ وهو الواقع صفةً لا غيرُ لوقوعهِ بعدَ النكرات المحضة ـ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ومنه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]، وإنما أعيد ذكر «الأهل» لأنه لو قيل: «استطعماهم» مع أن المراد وصف القرية لزم خلوّ الصفةِ من ضميرِ الموصوف؛ ولو قيل: «استطعماها» كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدّر بالجملة جواباً لِـ «إذا»، لأن تكرارَ الظّاهر يَعْرَى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنَّ الجواب في قصة الغُلاَم ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ﴾ [الكهف:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٤، وشرح المفصل ٤/ ٢٧.

٧٤] لا قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٤] لأن الماضي المقرون بـ «قدْ» لا يكون جواباً؛ فليكن ﴿قَالَ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني ـ وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

ومثال النوع الثالث ـ وهو المحتمل لهما بعد النكرة ـ ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، فلك أن تقدّر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها لأنها قد تخصَّصت بالوصف، وذلك بقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجازَ وصفَها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] إن «الأَوْلَيَانِ» صفة لِـ «آخران» لوصفه بـ «يقومان»، ولك أن تقدّرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿مُبَارَكٌ﴾، إلاّ أنه قد يضعف من حيث المعنى وَجْهُا الحال؛ أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالةِ الإنزال كما وقعت الإشارة إلى «البَعْل» في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وأما الثاني فلاقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال، وتقول «ما فيها أحَدٌ يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوالِ الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع ـ وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ـ ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]: فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة؛ فيصح تقدير ﴿يَحْمِلُ﴾ حالاً أو وصفاً، ومثله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] وقوله [من الكامل]:

٥٥٣ ـ وَلَقَدْ أمرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّة قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي][1]

وقد اشتمل الضابطُ المذكور على قيود.

أحدها: كون الجملة خبريّة، احترزت بذلك من نحو: «هٰذا عَبْدٌ بِعْتُكَه» تريد بالجملة الإنشاء، و «هذا عَبْدِي بِعْتُكَهُ» كذلك؛ فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكونُ نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرينِ آخرين إلا عند مَنْ منع تعدُّد الخبر مطلقاً،

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر ١/ ٧٨، وشرح التصريح ٢/ ١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١.

وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدُّده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوعَ الإنشاءِ خبراً، وهم طائفة من الكوفِيِّين.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائيَّة والخبريّة، فيختلف الحُكْمُ باختلافِ التقدير، وله أمثلة:

منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣]، فإن جملة ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدُّعَاءَ فتكون معترِضَةً، والإِخْبَارَ فتكون صفةً ثانية. ويضعف من حيثُ المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فذهبَ الجمهورُ إلى أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعةٌ منهم الأخفش: هي حالٌ من فاعلِ «جاء» على إضمار «قد»، ويؤيده قراءة الحسن ﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. وقال آخرون: هي صفة؛ لئلاً يحتاج إلى إضمار «قد»؛ ثم اختلفوا فقيل: الموصوفُ منصوبٌ محذوف، أي: قوماً حصِرَت صُدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى؛ وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدِّم ذكرهم؛ فلا إضمار ألبتة، وما بينهما اعتراض؛ ويؤيّده أنه قرىء بإسقاط ﴿أَوْ﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿جَآءُوكُمْ﴾ صفة لِـ «قوم»، ويكون ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جَآءُوكُمْ﴾ لأن المجيء مشتمل على الْحَصَرِ، وفيه بُعْد، لأن الحصَر من صفة الجائين؛ وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائيَّة معناها الدُّعاء، مثل: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] فهي مستأنفة، ورُدَّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتَّجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فإنه يجوز أن تقدَّر «لا» ناهِية ونَافِية، وعلى الأول فهي مَقُولة لقول محذوفٍ هو الصّفة، أي: فتنة مَقُولاً فيها ذلك، ويرجّحه أنَّ توكيد الفعل بالنون بعد «لا» الناهية قياسٌ، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وعلى الثاني فهي صفةٌ لِـ «فتنة»، ويرجِّحه سلامتهُ من تقدير.

القيد الثاني: صلاحيَّتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملةُ الصِّلة، وجملةُ الخبرَ، والجملةُ المحكيّة بالقول، فإنها لا يُستغنى عنها، بمعنى أن معقوليَّة القول متوقِّفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضى، واحترزت بذلك عن نحو: ﴿فَعَلُوهُ﴾ من قوله

تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، فإنه صفة لـ «كلّ» أو لـ «شيء»، ولا يصحُّ أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو: «أكْرِمْ كلَّ رجلٍ جاءَك» لعدم ما يعمل في الحال؛ ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كل شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: ٦٨]، يتعيَّن كون ﴿سَبَقَ﴾ صفة ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا الضَّمير المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكر بعد «لولا» كما لا يُذكر الخبر؛ ولا يكون خبراً، لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأول بقوله: «لَوْلاَ رَأْسُكَ مَدْهُوناً»، ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه [من الطويل]:

٥٥٤ ـ وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا [كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ][١]

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النور: ١٠]: إن «عليكم» خبر، فمردود، بل هو مُتعلِّق بالمبتدأ، والخبرُ محذوف.

القيد الرابع: انتفاءُ المانع، والمانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حاليَّة كانت متعيّنة لولا وجوده، ويتعيّن حينئذٍ الاستئنافُ، نحو: «زارني زيد سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعدَ المعرفةِ المحضة حالٌ، ولكن السين و«لَنْ» مانعان، لأن الحاليّة لا تُصدّر بدليل استقبال؛ وأما قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ۝٩٩﴾ [الصافات: ٩٩]: إن ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حال كما تقول «سأذهب مَهْدِيًّا» فسَهو.

والثاني: ما يمنع وصفيّة كانت متعيّنة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تَقْييد المتقدّم؛ فتتعيَّنُ الحاليّة بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله [من الطويل]:

٥٥٥ ـ مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي [فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ][٢]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للزبير بن العوام في تخليص الشواهد ص ٢٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥١، والدرر ٤/ ٧، وسمط اللآلي ص ١٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٣٥.

والمعارض فيهنّ الواو، فإنها لا تعترضُ بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشريّ ومَنْ وافقه.

والثالث: ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٧ ـ ٨]، وقد مضى البحثُ فيها.

والرابع: ما يمتنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزَيْن، وذلك نحو: «ما جاءني أحد إلاً قال خَيراً»، فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلاّ» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت «إلاّ» امتنعت الوصفية. ومثله ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وأما ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾ [الحجر: ٤] فللوصفيّة مانعان الواو و«إلاّ»؛ ولم يرَ الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك؛ وقال الأخفش: لا تفصل «إلاّ» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير: إلا رجل راكب، يعني أن «راكباً» صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إيّاها العامل؛ وقال الفارسيّ؛ لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم» فإن قلت: «إلا قائماً» جائز، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

٥٥٦ ـ وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّه سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُه[1]

فإن جملة «تخشى عليّ» حال من الضمير في «قائلة»، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يُوصَفُ قبل العمل، والله أعلم.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٢.

الباب الثالث من الكتاب
في ذكر أحكام ما يُشْبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور
ذكر حكمهما في التعلق

لا بُد من تعلقهما بالفعل، أو ما يُشْبهه، أو ما أُوِّلَ بما يُشْبهه، أو ما يُشِير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقديرَ في نحو: «زيد عندَك وعمرو في الدار»، ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: الناصبُ المبتدأ، وزعمَا أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنَه، نحو: «زيدٌ أخوك»، وينصبه إذا كان غيرهُ، وأن ذلك مذهبُ سيبويه، وقال الكوفيّون: الناصب أمرٌ معنويّ، وهو كونهُما مخالفين للمبتدأ.

ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين.

مثالُ التعلُّق بالفعل وما يشبهه قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

٥٥٧ ـ وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ   مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا(١)

وقد تُقَدَّرُ «في» الأولى متعلقةً بـ «المبيضّ»؛ فيكون تعلّق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلّق الأول بفعله، لأنه أَتمّ لمعنى التشبيه؛ وقد يجوز تعلّق «في» الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من «النار»، ويُبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثالُ التعلُّق بما أُوِّل بمُشْبِهِ الفعل قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: وهو الذي هو إلٰهٌ في السماء؛ فـ «في» متعلّقة بـ «إله»، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف، فتقول: «إلٰه واحد»، ولا يُوصَف به، لا يقال: «شيءٌ إلٰهٌ»، وإنما صَحَّ التعلُّق به لتأوُّله بـ «معبود»، و«إلٰه» خبر لِـ «هو» محذوفاً؛ ولا يجوز تقدير «إلٰه» مبتدأ مخبراً عنه بالظَّرف أو فاعلاً بالظرف، لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظَّرف صلة و«إلٰه» بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾

(١) البيت من بحر الرجز، انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٧٦.

معطوفاً كذلك، لتضمّنه الإبدالَ من ضمير العائد مرّتين، وفيه بُعْد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحملَ على الوَجْهِ البعيد يَنْبَغي أن يكونَ سببهُ التخلُّص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعاً فيما يحتاج إلى تأويلين فَلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ مبتدأ وخبراً، لئلاً يلزم فسادُ المعنى إن استؤنف، وخلُو الصلة من عائد إن عُطِف.

ومن ذلك أيضاً قولُه [من الطويل]:

٥٥٨ ـ وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا، وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ[1]

أصله «علقم عليه»، فـ «على» المحذوفة متعلّقة بـ «صبه»، والمذكورة متعلّقة بـ «علقم»، لتأوُّله بـ «صعب»، أو «شاقّ»، أو «شديد». ومن هنا كان الحذف شاذًا، لاختلاف متعلقَيْ جارِّ الموصول وجارِّ العائد.

ومثال التعلّق بما فيه رائحته قوله [من الرجز]:

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ[2]

وقوله [من الرجز]:

٥٥٩ ـ أَنَا ٱبْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ [وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِيَّ زُمَرْ][3]

فتعلق «بعض» و«إذ» بالاسمينِ العلَمَيْن، لا لتأوّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: «الشجاع» أو «الجواد». وتقول: «فلانٌ حاتم في قومِه» فتعلّق الظرف بما في «حاتم» مِن معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في اسْتِدْلاله على إعمال اسم الفاعل المصغّر بقول بعضهم: «أظنُّني مُرْتَحِلاً وَسُوَيِّراً فَرْسَخاً»، وعلى سيبويه في اَسْتِدْلاله على إعمال «فَعِيل» بقوله [من البسيط]:

٥٦٠ ـ حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ [بَاتَتْ طِرَاباً، وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ][4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/١٤٨، والمقاصد النحوية ١/٤٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧٧، وخزانة الأدب ٥/٢٦٦.

(٢) صدر بيت من الرجز، تمامة (ليس علي حسبي بضؤلان)، وهو لأبي النهال في لسان العرب مادة (أين) وتاج العروس مادة (أين)، وبة نسبة في الخصائص ٣/٢٧٠، وهمع الهوامع ٢/١٠٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/١٥٥ وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٩، ولسان العرب ١١/٤٧٥ مادة /عمل/

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/١٥٥، وللهذلي في لسان العرب مادة (عمل)، وبلا نسبة في المقتضب ٢/١١٥.

وذلك أن «فرسخاً» ظرف مكان و«مَوْهناً» ظرف زمان، والظرفُ يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المَفْعُول به، ويوضح كون «المَوْهِنِ» ليس مفعولاً به أنّ «كليلاً» من «كَلَّ»، وفعلُه لا يُعَدَّى؛ واعْتُذر عن سيبويه بأنّ «كليلاً» بمعنى: مُكِلّ، وكأن البرق يُكِلُّ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال: «أتْعَبْتَ يَوْمَكَ»، أو بأنّه إنما استشهد به على أن «فاعلاً» يُعْدَل إلى «فعيل» للمبالغة، ولم يستدلّ به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حَمْل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر [من البسيط]:

٥٦١ ـ [وَنِعْمَ مَزْكَأ مَنْ ضَاقَتْ مَذاهِبُهُ] وَنِـعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِـي سِـرٍّ وإِعْـلانِ[1]

يجوز كون «مَنْ» موصولة فاعلة بـ «نِعْمَ»، و«هو»: مبتدأ خبرُهُ «هو» أخرى مقدَّرة، و«في»: متعلّقة بالمقدّرة، لأن فيها معنى الفعل، أي: الذي هو مشهور، انتهى.

والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلازِم لحالةٍ واحدةٍ في سرٍّ وإعلان؛ وقَدَّرَ أبو علي «مَنْ» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر، وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٣] تَعلُّقُهُ باسم الله تعالى وإن كان عَلَماً، على معنى وهو المَعْبود، وهو المسمَّى بهذا الاسم؛ وأجيز تعلّقه بـ «يعلم»، وبـ «سرّكم» و«جهركم»، وبخبر محذوف قَدَّره الزمخشري بـ «عالم»، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقدَّراً بحرف مصدريٍّ وصلته، ولأنه قد جاء نحو: ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١٢٨]، والظرف متعلّق بأحد الوصفين قطعاً، فكذا هُنا؛ ورَدَّ أبو حيان الثالث بأن «في» لا تدلّ على عالِم ونحوهِ من الأكوان الخاصة؛ وكذا رَدَّ على تقديرهم ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]: مستقبلات لعدّتهن، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٣]، وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدَّليل المعنوي مع عدم ما يسدُّ مسدّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوبِ الحذف، لا لجوازه.

ومثال التعلُّق بالمحذوف ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ﴾ [الأعراف: ٧٣] و[هود: ٦١]، بتقدير: وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإِرسال، ولكن ذكر النبيّ والمرسَلِ إليهم يدلّ على

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بدون نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٧٦٧.

ذلك، ومثله: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [النمل: ١٢]، فـ «في» و«إلى» متعلّقان بـ «اذهبْ» محذوفاً ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣] وغيرها. أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، مثل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]، أو: وصيناهم بالوالدين إحساناً مثل: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، ومنه باء البسملة.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

مَنْ زعم أنه لا يدلُّ على الحَدَثِ مَنَع من ذلك، وهم المبرّد فالفارسي فابن جني فالجرجانيّ فابن برهان ثم الشّلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس».

واستدلّ لمثبتي ذلك التعلّق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢] فإن اللام لا تتعلّق بـ «عجباً»، لأنه مصدر مؤخّر، ولا بـ «أوحَيْنا» لفسادِ المعنى، ولأنه صلة لِـ «أنْ»، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه؛ ويجوز أيضاً أن تكونَ متعلّقة بمحذوف هو حال من «عجباً» على حد قوله [من مجزوء الوافر]:

٥٦٢ ـ لَـمـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ [يَـلُـوحُ كـأَنَّـهُ خِـلَـلُ][1]

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسيّ في قوله [من البسيط]:

٥٦٣ ـ وَنِـعْـمَ مَزْكـأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِـعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِـي سِـرٍّ وَإِعْـلانِ[2]

أن «مَنْ» نكرة تامة تمييز لفاعل «نِعْم» مستتراً، كما قال هو وطائفة في «ما» من نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] إن الظرف متعلّق بـ «نَعم»؛ وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن «هو» مبتدأ خبرهُ «هو» أخرى مقدّرة على حد:

«شِـعْـري شِـعْـرِي»

وإن الظرف متعلّق بـ «هو» المحذوفة لتضمّنها معنى الفعل، أي: ونعمَ الذي هو باقٍ على ودّه في سرِّهِ وإعلانه، وإن المخصوص محذوف، أي: بشر بن مروان، وعندي

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٠، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣.

(٢) تقدم تخريجه.

أن يقدّر المخصوص «هو»، لتقدّم ذكر «بشر» في البيت قبله، وهو [من البسيط]:

٥٦٤ ـ وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَو أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ؟[١]

فيبقى التّقدير حينئذٍ: هو هو هو.

هل يتعلّقان بأحْرُفِ المعاني؟

المشهور مَنْعُ ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفَصَّل بعضُهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حُذِفَ، جاز ذلك على طريق النِّيابة لا الأصالة، وإلاّ فلا، وهو قول أبي علي وأبي الفتح، زعَمَا في نحو: «يا لزيد» أن اللام متعلِّقة بـ «يا»، بل قالا في «يا عبد الله»: إن النَّصب بـ «يا» وهو نظير قولهما في قوله [من البسيط]:

٥٦٥ ـ أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ][٢]

إنَّ «ما» الزائدة هي الرّافعة الناصبة، لا «كان» المحذوفة.

وأمّا الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فقالَ بعضُهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه [من البسيط]:

٥٦٦ ـ وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلاَّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ[٣]

«غداة البين»: ظرف للنفي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأَغَنَّ.

وقال ابن الحاجب في: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] «إذ» بدل من «اليوم» و«اليوم» إما ظرف للنَّفع المنفيّ، وإمّا لما في «لن» من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفعُ، فالمنفيّ نفعٌ مطلق، وعلى الأوّل نفعٌ مقيَّد باليوم. وقال أيضاً: إذا قلت «ما ضَرَبْتُهُ للتأديبِ» فإن قصدت نفيَ ضرب مُعَلَّل بالتأديب فاللامُ متعلّقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضّرب المنفي؛ وإن قصدتَ نفي الضّرب على كل حال، فاللام متعلّقة بالنفي والتّعليلُ له، أي: أنّ انتفاء الضّرب كانَ لأجل التأديب؛ لأنه قد يؤدَّبُ بعضُ الناس بترك الضرب، ومثله في التعلّق بحرف النفي «ما

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٩١ مادة /زكأ/، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٨ ـ ١٠٣٨، وتاج العروس ١/٢٥٨ مادة /زكأ/.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرادس في ديوانه ص ١٢٨، والأشباه والنظائر ٢/١١٣، وخزانة الأدب ٤/١٣، والدرر ٢/٩١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٠، والدرر ٥/٣١١ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/٥٢٥، والشعر والشعراء ١/١٦٠.

أكْرَمْتُ المُسيءِ لتأديبه، وما أهنتُ المحسنَ لمكافأته»، إذ لو علّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد؛ ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القلم: ٢] الباء متعلّقة بالنفي، إذ لو علقت بـ «مجنون» لأفاد نفي جنون خاصّ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنونٌ هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص، ا هـ ملخَّصاً.

وهو كلام بديع، إلا أن جمهورَ النحويين لا يُوافقون على صحّة التعلّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدَّر أن التعلّق بفعل دلَّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمَةِ ربك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رَضي الله تعالى عنه، أن المختار تعلّق الظرف بمعنى التَّشبيه الذي تضمَّنه البيت، وذلك على أن الأصل: «ومَا كَسُعَاد إلاَّ ظبيٌ أَغَنُّ»، على التشبيهِ المعكوسِ للمُبالغة، لئلاً يكون الظّرف متقدّماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التَّشبيه، وهذا الوجه هو اختيارُ ابن عَمْرُون، وإذا جازَ لحرف التشبيه أن يعمل في الحالِ في نحو قوله [من الطويل]:

٥٦٧ ـ كأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا، الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي[1]

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعملهُ في الظرف أجْدَرُ.

فإن قلت: لا يلزم من صحّة إعمال المذكور صحة إعمال المقدّر، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا: «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً وَحَاتِمٌ جُوداً»، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تَمْييز، وهو الظَّاهِر، وأيًا كان فالحجَّة قائمة به، وقد جاءَ أبلغ من ذلك، وهو إعمالُه في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

٥٦٨ ـ تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا[2]

إذ المعنى: تُعيِّرنا أَنَّا فقراء، ونحن في حال صَعْلكتِنَا في حال مُلْكِكم.

فإن قلت: قد أوجَبْتَ في بيتِ كعب بن زهير، رضي الله عنه، أن يكونَ من عكس التَّشبيه لئلا يتقدَّم الحالُ على عامِلِها المعنويّ، فما الذي سَوَّغ تقدُّمَ «صعاليك» هنا عليه؟

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٤، ولسان العرب ١/ ٢٠٦ مادة /أدب/.

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٧، وتذكرة النحاة ص ١٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٧.

قلت: سَوَّغه الذي سوَّغ تقدُّم «بُسْراً» في «هٰذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطباً»، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدَّم عليه في نحو: «لَهُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِراً»، وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أنَّ هذا مُطَّرد ثمَّ لقوَّةِ التَّفضيل؛ ونادرٌ هنا لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرتهُ في البيت أجودُ ما قيل فيه؛ وفيه قولانِ آخران:

أحدهما: ذكره السَّخاوي في كتابه «سِفْر السعادة»، وهو أن «عَالَةً» من «عَالَنِي الشيء» إذا أَثْقَلَني، و«ملوكاً» مفعول: أي أننا نُثقِلُ الملوكَ بطَرْحِ كَلِّنا عليهم، و«نحن أنتم» أي: مثلكم في هذا الأمر؛ فالإِخبار هنا مثله في ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

والثاني قاله الحريريّ وقد سُئِل عن البيت، وهو أن التقدير: إنّا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِّىء في ذلك؛ وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو متّجه على بُعْدٍ فيه، وهو أن يكونَ «صعاليك» مفعول «عالة»؛ أي: إنا نَعُول صعاليكَ، ويكون «نحن» توكيداً لضمير «عالة»، و«أنتم» توكيد لضمير مُسْتتر في «صعاليك»؛ وحصَل في البيت تقديمٌ وتأخير للضَّرورة؛ ولم يتعرّض لقوله «ملوكاً» وكأنه عنده حال من ضمير «عالة»، والأولى على قوله أن يكون «صعاليك» حالاً من محذوف، أي: نَعُولكم صعاليكَ ويكون الحالان بمنزلتهما في «ليته مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، فإنهم نصّوا على أنه يكون الأول للثاني، والثاني للأول؛ لأن فَصْلاً أسهلُ من فصلين، ويكون «أنتم» توكيداً للمحذوف، لا لضمير «صعاليك» لأنه ضمير غيبة؛ وإنما جوَّزناه أولاً لأن «الصعاليك» هم المخاطبون، فيحتمل كونه رَاعَى المعنى.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يُستثنى من قولنا: «لا بد لحرف الجرّ من متعلق» ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء و«مِن» في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] و[الإسراء: ٩٦]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وذلك لأن معنى التعلّق الارتباط المعنويّ، والأصل أن أفعالاً قصُرَت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعِينَتْ على ذلك بحروفِ الجرّ، والزائد إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيداً، ولم يدخل للرَّبط.

وقولُ الحوفي إن الباء في ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ⁽٨⁾﴾ [التين: ٨] متعلقة وَهَمٌ. نعم يصح في اللام المقوّية أن يقال إنها متعلّقة بالعامل المقوّى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وَ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، لأنّ التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تخيّل في العامل من الضعف الذي نزّله منزلة

القاصر، ولا معدِّية محضة لاطِّراد صحة إسقاطها؛ فلها منزلةٌ بين المنزلتين.

الثاني: «لعَلَّ» في لغة عُقَيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليلِ ارتفاع ما بعدَهُ على الخبريَّة، قال [من الطويل]:

٥٦٩ ـ [فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً]
لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[١]

ولأنها لم تدخل لتَوْصِيلِ عامل، بل لإِفادة التوقُّع، كما دخلت «ليت» لإِفادة معنى التمنّي، ثم إنهم جَرُّوا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصَّة بالاسم أن تعمل الإِعراب المختص به كحروف الجر.

الثالث: «لولا» فيمن قال: «لَوْلاَي»، و«لَولاكَ»، و«لولاهُ» على قول سيبويه: إن «لولا» جارَّة للضمير؛ فإنها أيضاً بمنزلة «لعلّ» في أنّ ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداء؛ فإن «لولا» الامتناعيَّة تَسْتدعي جملتينِ كسائر أدواتِ التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارَّة، وأن الضمير بعدها مرفوعٌ، ولكنّهم استعاروا ضميرَ الجرِّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم «ما أنا كأنْتَ»، وهذا كقوله في «عَسَايَ»، ويردُّهما أنَّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإِعراب إنما تثبتُ في الكلام في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المَنُوبِ عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإِعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله [من البسيط]:

٥٧٠ ـ [وَمَا علينا إِذَا مَا كُنتِ جَارَتَنَا] أَنْ لاَ يِجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ[٢]

وعليه خَرَّجَ أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

٥٧١ ـ نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ[٣]

فادعى أن «نا» مرفوع مؤكِّدٌ للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»؛ ليتخلَّصَ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٤٢٦، والدرر٤/ ١٧٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧، وشرح شواهد المغني ص ٦٩١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بة نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩، وأوضح المسالك ١/ ٨٣، وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الحظيم في وملحق ديوانه ص ٢٣٦، ولسعد القرقرة في فصل المقال ص ٢١٠، ولسان العرب ٩/ ١٤٧.

بذلك من الجمع بين إضافة «أفعَلَ» وكونه بـ «من»، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع: «رُبَّ» في نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ، أو لقيت»؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حدّ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، ويقدّر النَّاصب بعد المجرور لا قبلَ الجارّ؛ لأن «رُبَّ» لها الصَّدْر من بين حروف الجرِّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادةِ التَّكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرمّاني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي حرف جرّ مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنها عَدَّت العاملَ المذكور فخطأ، لأنه يتعدّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول؛ وإن قالوا: عَدَّت محذوفاً تقديره «حَصَل» أو نحوه كما صرَّح به جماعة، ففيه تقديرٌ لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلْفَظْ به في وقت.

الخامس: كاف التشبيه، قاله الأخفش وابن عُصفور، مستدلَّيْنِ بأنه إذا قيل: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» فإنْ كان المتعلّق «استقرّ»، فالكاف لا تدلُّ عليه، بخلاف نحو «في» من «زيد في الدار»؛ وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارَّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، وهو «خلا» و«عدا» و«حاشا»، إذا خَفَضْنَ؛ فإنهنّ لتنحية الفعل عما دخَلْنَ عليه، كما أن «إلاّ» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم. ولو صحَّ أن يقال: إنها متعلّقة لصحّ ذلك في «إلاَّ»، وإنما خُفض بهنّ المستثنى ولم يُنْصب كالمستثنى بـ «إلاّ» لئلاّ يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً.

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حُكْمُ الجمَل؛ فهما صفتان في نحو: «رَأَيْتُ طائراً فَوْقَ غُصْن، أو عَلَى غُصْن»؛ لأنهما بعد نكرةٍ محضة، وحالان في نحو: «رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ، أو في الأفقِ»، لأنهما بعد معرفةٍ محضة؛ ومحتملان لهما في نحو: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ في أكْمَامِهِ، والثمرُ عَلَى أَغْصَانِهِ»، لأن المعرَّف الجنسيَّ كالنكرة، وفي نحو: «هٰذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه»، لأن النكرة الموصوفةَ كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع؛ فإن تَقَدَّمهما نفيٌ أو استفهام، أو موصوفٌ، أو موصولٌ، أو صاحِبُ خبر، أَو حَال، نحو: «ما في الدارِ أحدٌ»، و«أفي الدارِ زيدٌ»، و«مررتُ برجلٍ معه صقرٌ»، و«جاء الذي في الدارِ أبوهُ»، و«زيدٌ عندَكَ أخوه»، و«مررتُ بزيدٍ عليه جبّة»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرْجَحَ كونُهُ مبتدأً مُخبراً عنه بالظَّرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أنَّ الأرجحَ كونُهُ فاعلاً، واختارَهُ ابن مالك، وتوجيههُ أن الأصل عدم التَّقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجبُ كونُهُ فاعلاً، نقلهُ ابنُ هشام عن الأكثرين.

وحيث أُعرب فاعلاً فهل عاملُهُ الفعلُ المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهمَا عن «استقرّ»، وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني، لدليلَيْن: أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو: «زَيْدٌ في الدارِ جَالِساً»، ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع، ولقوله [من الطويل]:

٥٧٢ ـ [فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ] فَـإِنَّ فُـؤَادِي عِـنْـدَكِ الـدَّهْـرَ أَجْـمَـعُ[1]

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنّ» على مَحَله من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابنُ مالك المذهبَ الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكِنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرورُ نحو: «في الدار»، أو «عندك زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيّون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و«زيد» فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

* * *

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩، ولكثير عزة في ديوانه ص ٤٠٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٠١، وشرح الأشموني ١/ ٩٣.

تنبيهات ـ الأول: يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب [من المنسرح]:

٥٧٣ ـ ظَلْتُ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدِ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِهَا يَدُهَا[١]

أن تكون «اليدُ» فيه فاعلة بـ «نضيجة»، أو بالظَّرف، أو بالابتداء، والأوّل أبلغ، لأنه أشدُّ للحرارة، و«الخلب»: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بينَ الكبدِ والقلب، وأضافَ «اليدَ» إلى «الكَبِدِ» للملابسة بينهما؛ فإنهما في الشخص.

ولا خلاف في تعيّن الابتداء في نحو: «في داره زَيْدٌ» لئلاً يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت «في دارِه قيامُ زيدٍ» لم يجزها الكوفيّون ألبتة، أما على الفاعلية فَلِما قدّمنا، وأما على الابتدائية فلأنَّ الضمير لم يَعُدْ على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحقّ للتقديم إنما هو المبتدأ؛ وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ، لا فاعلاً، كقولهم: «في أكْفَانِهِ درج الميت»، وقوله [من الطويل]:

بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ

وإذا كان الاسم في نيّة التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرْجَحُ تعيين الابتدائيّة في نحو: «هل أفْضَلُ منك زيدٌ» لأن اسم التفضيل لا يرفعُ الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعليّة في لغةٍ قليلة.

ومن المشكل قوله [من الوافر]:

٥٧٤ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ [إذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لاَ][٢]

لأن قوله: «نحن» إن قُدِّرَ فاعلاً لزم إعمالُ الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل «أفعل» في الظاهرِ في غير مسألة الكحل وهو ضعيف؛ وإن قدِّر مبتدأ لزمَ الفصلُ به وهو أجنبي بين «أفعَل» و«مِنْ»؛ وخَرَّجه أبو علي ـ وتبعه ابن خروف ـ على أن لاوصفَ خبر لِـ «نحن» محذوفة، وقدّر «نحن» المذكورة توكيداً للضميرِ في أفعل.

---

(١) البيت من البحر المنسرح، انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٢١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٦، والدرر ٣/ ٤٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٠، ونوادرأبي زيد ص ٢١، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٧٦.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: **أن يقعا صفةً**، نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩].

الثاني: **أن يقعا حالاً**، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]؛ وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠] فزعم ابن عطية أن ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ هو المتعلّق الذي يقدر في أمثاله قد ظَهَر؛ والصَّواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرُّك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كَوْنٌ خاصٌّ.

الثالث: **أن يقعَا صلةً**، نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

الرابع: **أن يقعَا خبراً**، نحو: «زيدٌ عندَك، أو في الدَّارِ»، وربّما ظهر في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

٥٧٥ ـ لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ، وَإِن يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ[1]

وفي شرح ابن يعيش: متعلّق الظَّرف الواقع خبراً؛ صرَّح ابن جنّي بجواز إظهاره؛ وعندي أنه إذا حُذِف ونُقِل ضميره إلى الظَّرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أوّلاً فقلت: «زيدٌ استقرَّ عندك»، فلا يمنع مانع منه، ا هـ. وهو غريب.

الخامس: **أن يَرْفَعا الاسمَ الظّاهر**، نحو: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ونحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَـٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩] ونحو: «أعندكَ زيد».

والسادس: **أن يستعمل المتعلّق محذوفاً في مَثَل أو شبهه**، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حينئذٍ الآنَ»، أصله: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن، وقولهم لِلْمُعْرِسِ «بالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ» بإضمار: أعْرَسْتَ.

والسابع: أن يكون **المتعلّق محذوفاً على شريطةِ التفسير**، نحو: «أيَوْمَ الجمعة صُمْتَ فيهِ»، ونحو: «بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِه» عند من أجازَهُ مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/١٨، ٥/٣١٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧ والمقاصد النحوية ١/٥٤٤.

[الإنسان: ٣١]، والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاطَ الجار، وأن يُرْفَع الاسمُ بالابتداء أو يُنصب بإضمار «جاوزت» أو نحوه، وبالوجهين قُرِىء في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجِّحها العطف على الجملة الفعليّة؛ وهل الأولى أن يقدّر المحذوف مضارعاً، أي: ويعذب، لمناسبة «يدخل»، أو ماضياً، أي: وعذب لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر. والرَّفع بالابتداء؛ وأمَّا القراءة بالجرّ فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكَّدُ، مثل: «إنّ زَيْداً إنَّهُ فَاضِلٌ»؛ ولا يكونُ الجارّ والمجرور توكيداً للجارّ والمجرور، لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر، لأن الظاهر أقوى؛ ولا يكونُ المجرورُ بدلاً من المجرور بإعادةِ الجار، لأن العرب لم تُبْدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو»، وإنما جوّز ذلك بعض النحويّين بالقياس.

والثامن: **القَسَمُ بغير الباء**، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقولهم: «لله لا يؤخّر الأجل»، ولو صُرِّح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء.

هل المتعلّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصفٌ؟

لا خلاف في تعيينِ الفعل في باب القسمِ والصِّلة، لأن القسمَ والصِّلة لا يكونان إلا جملتين.

قال ابن يعيش: وإنما لم يَجُز في الصلة أن يُقال إن نحو «جَاءَ الذي في الدار» بتقدير «مستقر» على أنه خبر لمحذوف على حدّ قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، لقلّة ذاك واطّراد هذا، ا هـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رَجُلٌ في الدار فله درهمٌ»، لأن الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيني فلهُ درهمٌ»، وتمتنع في نحو: «رجُل صالحٌ فله درهم»، فأما قولُه [من الخفيف]:

٥٧٦ ـ كُلُّ أمْرٍ مُبَاعَدٍ أو مُدَانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي[1]

فنادر.

واختلف في الخبر والصِّفة والحال؛ فمن قَدَّر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنَّه الأصلُ

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧.

في العمل، ومن قدَّر الوصفَ فلأنَّ الأصلَ في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بدَّ من تقديره بالوصف؛ قالوا: ولأن تقليل المقدَّر أولى، وليس بشيء؛ لأن الحقَّ أنَّا لم نحذف الضمير، بل نَقَلْناه إلى الظرف؛ فالمحذوف فعلٌ أو وصفٌ وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدّر بحسب المفسّر؛ فيقدر الفعل في نحو: «أيَوْمَ الجمعةِ نعتكف فيه»، والوصف في نحو: «أيَوْمَ الجمعة أنتَ مُعْتَكِف فيه».

والحق عندي أنه لا يترجَّح تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سَأُبيّنه.

كيفيَّةُ تقديرِهِ باعتبارِ المعنى؟

أما في القَسَم فتقديرهُ: أُقسِم، وأمّا في الاشتغال فتقديرهُ كالمنطوقِ به، نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلمْ أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنَّه يجبُ أن لا يُقدَّر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعيّ كما في «زَيْداً مررتُ به»، أو معنويّ كما في «زَيْداً ضَرَبْتُ أخاه» إذ تقديرُ المذكور يقتضي في الأول تعدّي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع؛ إذ «الضرب» لم يقع بـ «زيد»؛ فوجب أن يقدر «جاوزتُ» في الأول، و«أهنتُ» في الثاني، وليس المانعان مع كل متعدٍّ بالحرف، ولا مع كل سببيّ؛ ألا ترى أنه لا مانع في نحو: «زَيْداً شَكَرْتُ له» لأن «شَكَر» يتعدّى بالجارّ وبنفسه؛ وكذلك الظرف، نحو: «يَوْمَ الجمعة صمتُ فيه»، لأن العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظروف بنفسه، مع أنّه يتعدّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: «زَيْداً أهَنْتُ أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقدَّر بحسب المعنى، وأما في البواقي، نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» فيقدر كوناً مطلقاً وهو «كائِن» أو «مستقرّ»، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو: «الصومُ اليوم»، أو «في اليوم»، و«الجزاءُ غَداً» أو «في الغد»، ويقدّر «كان» أو «استقرَّ» أو وصفهما إن أريد المضِيُّ، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضَرْبِي زيداً قائماً»: إن التقدير: إذ كان إن أريد المضيُّ أو: إذا كان، إن أريد المستقبل، ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدِّر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلّها، وإن كانت حقيقته الحال. وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] إنهم جُعِلوا

في النار الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره، لأنه لا يمتنع تقديرُ المستقبل، ولكن ما ذُكِر أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكَوْنِ الخاصّ كـ «قائم» و«جالس» إلاّ لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوفِ إلى الظرف والمجرور، وتوهَّم جماعةٌ امتناعَ حذفِ الكَوْنِ الخاص، ويُبْطِلُهُ أنّا متّفقون على جواز حذفِ الخبر عند وجودِ الدليل، وعدم وجودِ معمول، فكيف يكونُ وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إمّا أن يكون هو الدليل أو مقوّياً للدليل؟ واشتراطُ النحويّين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يتخرّج على ذلك قولُهم: «مَنْ لِي بِكذَا»، أي: من يتكفَّلُ لي به؟ وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أي: مستقبلاتٍ لعدّتهن؛ وكذا فَسَّره جماعةٌ من السَّلَف، وعليه عَوَّلَ الزمخشري، وردَّه أبو حيّان توهُّماً منه أن الخاصَّ لا يحذف، وقال: الصَّواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصلَ لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، ا هـ.

وقد بيَّنا فسادَ تلك الشبهة. وممّا يتخرّج على التعلّق بالكونِ الخاص قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والتَّقدير: مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهمّ إلا أن تقدّر مع ذلك مضافين، أي: قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلّف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لا بدَّ له من فاعل؛ وممّا يُبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المُضاف الذي تقدّره مع المبتدأ إلاّ بعد تمام الكلام، وإنما حُسْنُ الحذف أن يُعلم عندَ موضعِ تقديره نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ونظير هذه الآية قولُه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، أي: أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسنّ مقلوعة بالسنّ، هذا هو الأحسن؛ وكذلك الأرجَحُ في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝﴾ [الرحمٰن: ٥] أن يُقدَّر: بجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي جَرَيَانُ الشمس والقمر كائن بحسبان. وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. إن الظرف ليس متعلّقاً بالاستقرار، لاستلزامه إمّا الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفيّة المستفادة من في حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى؛ وإما حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري؛ فإنه زعم أن الاستثناء مُنقَطِع، والمخلِّصُ من هذين المحذورين أن يقدّر: قل لا يعلم مَنْ يذكر في السموات والأرض؛ ومن جوّز اجتماع الحقيقة والمجاز في

كلمة واحدة واحتجّ بقولهم: «القَلَمُ أحَدُ اللسَانَيْنِ»، ونحوه لم يَحْتَجْ إلى ذلك. وفي الآية وجه آخر، وهو أن يقدّر «مَنْ» مفعولاً به، و«الغيب» بدل اشتمال، و«الله» فاعل، والاستثناء مفرغ.

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدّر مُقَدَّماً عليهما كسائر العوامل مع مَعْمولاتِها، وقد يَعْرِض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول نحو: «في الدار زيد» لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني نحو: «إن في الدار زيداً» لأن «إنَّ» لا يليها مرفوعُها.

ويلزم من قدَّر المتعلّق فعلاً أن يقدّره متأخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ.

تنبيه ـ ردّ جماعة منهم ابن مالك على مَنْ قدَّر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَاۚ﴾ [يونس: ٢١]، وقولك: «أمَّا في الدَّارِ فَزَيْدٌ» لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعلُ، و«أمّا» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الواقعة: ٨٨]، وهذا على ما بيّناه غيرُ واردٍ، لأن الفعل يقدّر مؤخراً.

الباب الرابع من الكتاب في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها، وَيَقْبُح بالمعرِب جهلُها، وعدم معرفتها على وجهها

[ما يعرف به المبتدأ من الخبر]

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر.

يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: **أن يكونا معرفتين**، تساوَتْ رتبتهما، نحو: «الله ربنا»، أو اختلفت، نحو: «زَيْدٌ الفاضِلُ»، و«الفاضِلُ زيد» هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدّم، نحو: «القائمُ زيْدٌ».

والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف كـ «زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مَن القائم؟ فتقول: «زَيْدٌ الْقَائِمُ» فإن علمها وجهل النسبة فالمقدَّمُ المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتَيْن صالحتَيْن للابتداء بهما، نحو: «أفضلُ منك أفضلُ مني».

الثالثة: **أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً**، والأول هو المعرفة كـ «زَيْدٌ قائم»، وأمّا إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتّفاقاً، نحو: «خَزٌّ ثَوْبُكَ»، و«ذَهَبٌ خَاتمُكَ»، وإن كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو: «كَمْ مَالُكَ»، و«خَيْرٌ مِنكَ زَيْدٌ»، و«حَسْبُنَا الله»، ووجهه أن الأصل عدمُ التَّقديمِ والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخّرَ الأخصُّ منهما، نحو: «الفاضل أنت»، ويتَّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين. ويَشْهد لابتدائيّةِ النكرة قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وقولهم: «إنّ قريباً مِنكَ زَيْد»، وقولهم: «بحسبك زيد» والباء لا تدخلُ الخبر في الإيجاب، ولخبريّتها قولُهم: «ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ» بالرفع، والأصل: «ما حاجتك»، فدخل النّاسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ وأما مَنْ نصب فالأصل: ما هي حاجتك، بمعنى: أيُّ حاجةٍ هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على

الضمير فاستتر فيه؛ ونظيره أن تقول: «زَيْدٌ هو الفاضلُ»، وتقدّر «هو» مبتدأ ثانياً لا فَصْلاً ولا تابعاً؛ فيجوز لك حينئذٍ أن تُدْخِلَ عليه «كان»، فتقول: «زَيْدٌ كَانَ الْفَاضِلَ».

ويجب الحكم بابتدائيَّة المؤخَّر في نحو: «أبو حنيفة أبو يُوسُفَ». وقال [من الطويل]:

٥٧٧ ـ بَنُونَا بنو أبنائنا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[1]

رَعْياً للمعنى، ويضعف أن تقدّر الأول مبتدأ بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهمّ إلا أن يقتضي المقامُ المبالغة، والله أعلم.

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يكونا معرفَتَيْن، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلومُ الاسمُ والمجهول الخبر؛ فيقال: «كان زيدٌ أخا عمرٍو» لمن علم «زيداً» وجهل أُخُوَّته لِـ «عمرو»، و«كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخا لِـ «عمرو» ويجهل أن اسمه «زيد»، وإن كان يعلمهما ويجهل انتسابَ أحدِهما إلى الآخر: فإن كان أحدُهما أعرفَ، فالمختار جعله الاسمَ، فتقول: «كان زيدٌ القائمَ» لمن كان قد سمع بـ «زيد» وسمع برجلٍ قائم، فعرف كلاً منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوزُ قليلاً «كانَ القائمُ زيْداً».

وإن لم يكن أحدُهما أعرفَ، فأنت مُخيَّر، نحو: «كان زَيْد أخا عمرو» و«كان أخُو عمرو زيداً». ويُسْتَثْنى من مختلفي الرتبة، نحو: «هذا» فإنه يتعيّن للاسمية لمكان التنبيه المتَّصل به، فيقال: «كان هٰذَا أخاك، وكان هذا زيداً» إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتُدْخِل التنبيه عليه؛ فتقول «هٰأنَذَا» ولا يتأتى ذلك في باب النَّاسخ؛ لأن الضمير مُتَّصل بالعامل؛ فلا يتأتَّى دخول التنبيه عليه، على أنه سُمِع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا لِـ «أنْ» و«أنَّ» المقدَّرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك؛ فلهذا قرأت السبعة ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٦٦، وأوضح المسالك ١/ ١٠٦، وشرح الأشموني ١/ ٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨.

٢٥]، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٦] والرفع ضعيف كضعف الإِخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

الحالة الثانية: أن **يكونَا نكرَتَيْنِ**؛ فإن كان لكلٍّ منهما مُسَوِّغ للإِخبار عنها فأنت مُخيَّر فيما تجعلُه منهما الاسم وما تجعلُه الخبر؛ فتقول: «كان خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ شَرًّا مِنْ عَمْرٍو» أو تعكس؛ وإن كان المسوِّغ لإِحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو: «كَانَ خَيْرٌ مِنْ زَيد امْرأة».

الحالة الثالثة: **أن يكونَا مُخْتَلِفين**، فتجعل المعرفةَ الاسمَ، والنكرةَ الخبر، نحو: «كان زَيْدٌ قائماً»، ولا يعكس إلاّ في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٥٧٨ - قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا[1]

وقوله [من الوافر]:

٥٧٩ - كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[2]

وأما قراءة ابن عامر: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [الشعراء: ١٩٧] بتأنيثِ «تكن» ورفع «آية»، فإن قدّرت «تكن» تامّة فاللاّم متعلّقة بها وآية فاعلها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل من «آية»، أو خبر لمحذوف، أي: هي أن يعلمه؛ وإن قدرتها ناقصة، فاسمها ضمير القصة، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ مبتدأ و«آية» خبره، والجملة خبر «كان» أو «آية» اسمها، و«لهم» خبرها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل أو خبر لمحذوف، وأما تجويزُ الزَّجاجِ كَوْنَ «آية» اسمها و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ خبرها فردُّوه لِمَا ذَكَرْنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصَّصت بـ «لَهم».

ما يعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشتبه ذلك إن كان أحدُهما اسماً ناقصاً والآخرُ اسماً تاماً.

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التامّ إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلّم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميرَه المنصوب، وتُبْدِل من النّاقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبلَهُ، وإلاّ فهي فاسدة، فلا يجوز:

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧، والدرر ٣/ ٥٧، وشرح المغني ٢/ ٨٤٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤، والدرر ٢/ ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩.

«أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرٌو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل، فإنه لا يجوز: «أَعْجَبْتُ الثَّوْبَ»، ويجوز النصبُ، لأنه يجوز «أَعْجَبَنِي الثوبُ» فإن أوقعت «ما» على أنواع مَنْ يعقل جاز، لأنه يجوز: «أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ»، وإن كان الاسم الناقص «مَنْ» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

فروع: تقول «أَمْكَنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ» بنصبِ «المسافر»، لأنك تقول: «أمكنني السفر»، ولا تقول: «أمكنت السَّفَرَ»؛ وتقول «مَا دَعَا زَيْداً إِلَى الْخُرُوج»، و«ما كره زيدٌ من الخروج» بنصب «زيد» في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير «ما» مستتراً، وبرفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأنك تقول: «ما دَعَانِي إِلَى الْخُرُوج»، و«ما كَرِهْتُ منه»، ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز: «دَعَوْتَ الثَّوْبَ إلى الخروج»، و«كره من الخروج»؛ وتقول: «زِيدَ فِي رِزْقِ عَمْرٍو عِشْرُونَ دِيناراً» برفع «العشرينَ» لا غير، فإن قدمت «عمراً»، فقلت: «عَمْرٌو زِيدَ في رِزْقِهِ عِشْرُونَ»، جاز رفعُ «العشرين» ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، ويجب ذكر الجارّ والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعلُ متحملٌ للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: **أن العطفَ لا يكونُ مضمراً ولا تابعاً لمضمر**، لأنه في الجوامد نظير النَّعت في المشتق؛ وأمَّا إجازة الزَّمخشري في ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أن يكونَ بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: ١١٧] فقد مضى رَدُّه. نعم أجازَ الكسائي أن يُنْعت الضميرُ بنعتِ مدح أو ذمٍّ أو ترحُّم، فالأول نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ونحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ [سبأ: ٤٨]، وقولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ»؛ والثاني نحو: «مَرَرْتُ بِهِ الْخَبِيثِ»؛ والثالث نحو قوله [من الرجز]:

٥٨٠ ـ [قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرى كَوَانِسَا] فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا[1]

وقال الزَّمخشري في ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]: إن ﴿الْبَيْتَ

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢١، ورصف المباني ص٦٨٩، وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

﴿الْحَرَامَ﴾ عطفُ بيانٍ على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح؛ فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

وأما البدل فيكونُ تابعاً للمضمر بالاتفاق، نحو: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠]، ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ﴾ [الكهف: ٦٣]، وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] بدلاً من الهاء في «به» توهُّماً منه أن ذلك يخلّ بعائد الموصول، وقد مضى رَدُّه.

وأجاز النحويّون أن يكونَ البدلُ مضمراً تابعاً لمضمر، كـ «رَأَيْتُهُ إياه»، أو لظاهر، كـ «رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاه»، وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يُسْمَع، وإن الصواب في الأول قولُ الكوفيّين إنه توكيدٌ كما في «قمت أنت».

الثاني: **أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره**، وأما قول الزمخشري: إن ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطفٌ على ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ [آل عمران: ٩٧] فَسَهْوٌ؛ وكذا قال في ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ﴾ [سبأ: ٤٦]: إن ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ عطف على ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو: إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣]، ونحو: ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦].

الثالث: **أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل** نحو: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ ۝٤٣﴾ [فصلت: ٤٣]، ونحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ﴾ [الأنبياء: ٣]، وهو أصحُّ الأقوال في «عرفت زيداً أبو مَنْ هُوَ»، وقال [من الطويل]:

٥٨١ ـ لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكَلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أمْ لَسْتَ تَصْبِرُ؟[1]

الرابع: **أنه لا يكونُ تابعاً لجملة، بخلاف البدل**، نحو: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا﴾ [يس: ٢٠ ـ ٢١]، ونحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣] وقوله [من الطويل]:

٥٨٢ ـ أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا][2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٧، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٨.

الخامس: **أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩].

السادس: **أنه يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل** بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨] بنصب «كل» الثانية؛ فإنها قد اتّصل بها ذكرُ سبب الجثوّ، وكقول الحماسي [من الطويل]:

٥٨٣ ـ رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدكُمْ ... تُلاقُوا غَداً خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ[1]

٥٨٤ ـ تُلاقُوا جِيَاداً لاَ تَحِيدُ عَنِ الْوَغَى ... إِذَا مَا غَدَتْ فِي المَأزِقِ الْمُتَدَانِي

٥٨٥ ـ تَلاقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ ... عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ

وهذا الفرق إنّما هو على ما ذهبَ إليه ابنُ الطّراوة من أن عطفَ البيان لا يكون من لفظ الأول؛ وتبعَهُ على ذلك ابن مالك وابنُهُ، وحُجَّتُهم أن الشيء لا يُبَيِّن نفسه؛ وفيه نظر من أوجه:

أحدها: أنه يقتضي أن البدل ليس مبيّناً للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه «مَرَرْتُ بي المسكين، وبك المسكين» دون «به المسكين»، وإنما يفارق البدلُ عطفَ البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنِفت للتَّبيين، والعطفُ تَبْيينٌ بالمفرد المحض.

والثاني: أن اللفظ المكرَّر إذا اتّصل به ما لم يتّصل بالأول كما قدّمنا اتَّجه كونُ الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة؛ وعلى ذلك أجازوا في نحو قوله [من الرجز]:

٥٨٦ ـ يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ ... [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ][2]

و[من البسيط]:

٥٨٧ ـ يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ، لاَ أَبَا لَكُمُ، ... لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ[3]

إذا ضممتَ المنادى فيهما.

---

(١) الأبيات من البحر الطويل، وهي لوداك بن ثميل المازني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢١.

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، والدرر ٦/ ٢٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٢١٢، والأزهية ص ٢٣٨، والأغاني ٢١/ ٣٤٩، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، والدرر ٦/ ٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢.

والثالث: أن البيان يتصوّر مع كون المكرَّر مجرَّداً، وذلك في مثل قولك: «يا زَيْد زيد» إذا قلْته وبحضرتك اثنان اسم كلّ منهما «زيد»، فإنك لما تذكر الأوَّل يتوهّم كل منهما أنه المقصود، فإذا كرَّرته تكرَّر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرَّج قول النحويين في قول رؤبة [من الرجز]:

٥٨٨ ـ إنِّـي وَأَسْـطَارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا لَـقَـائِـلٌ: يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا[1]

إنَّ الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحلّ، وخَرَّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأوَّل فقط، فالثاني إمّا مصدر دُعَائيّ مثل: «سَقْياً لك»، أو مفعول به بتقدير: عليك، على أن المراد إغْرَاء نَصْر بن سَيَّار بحاجب له اسمه نصر على ما نَقَلَ أبو عبيدة، وقيل: لو قُدِّر أحدهما توكيداً لضُمَّا بغير تنوينٍ كالمؤكد.

السابع: **أنه ليس في نيَّةِ إحلالِهِ محلَّ الأول، بخلاف البدل**، ولهذا امتنع البدل وتعيَّن البيان في نحو: «يا زَيْدُ الحارثُ»، وفي نحو: «يا سعيد كُرْزٌ» بالرفع، أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم فإنّه بالعكس، وفي نحو: «أنا الضاربُ الرَّجُلِ زيدٍ»، وفي نحو: «زَيْدٌ أفضلُ النَّاس الرجالِ والنساءِ، أو النساء والرجالِ»، وفي نحو: «يا أيها الرجلُ غلام زيد»، وفي نحو: «أيُّ الرجلين زيد وعمرو جاءك»، وفي نحو: «جاءني كِلاَ أخويك زيدٍ وعمرٍو».

الثامن: **أنه ليس في التَّقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل**، ولهذا امتنعَ أيضاً البدلُ وتعيَّن البيان في نحو قولك: «هندٌ قام عمرو أخوها»، ونحو: «مررتُ برجلٍ قام عمرٌو أخوه»، ونحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً أخاه».

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: **أنه يُصاغ من المتَعَدِّي والقاصر**، كـ «ضارب» و«قائم» و«مسْتَخْرِج» و«مسْتَكْبِر»، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كـ «حَسَن» و«جَمِيل».

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٤، ولسان العرب مادة (نصر)، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩، ولذي الرمة في شرح شذور الذهب ص ٥٦٤، وليس في ديوانه وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٨٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧.

الثاني: **أنه يكونُ للأزمنة الثلاثة**، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي: الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: **أنه لا يكون إلا مُجَارياً للمضارع في حركاته وسكناته** كـ «ضَارب» و«يَضْرِب» و«مُنْطَلِق» و«يَنْطَلق»، ومنه «يَقُوم» و«قائم»، لأن الأصل «يَقْوُم»، بسكون القاف وضم الواو، ثم نَقَلُوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل «ذَاهِب» و«يَذْهَب» و«قاتل» و«يَقْتُل»، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عَرُوضي لا تصريفي، وهي تكون مُجَارية له كـ «مُنْطَلق اللسان»، و«مُطْمَئِنُّ النفسِ»، و«طاهر العِرْضِ»، وغيرَ مجارية وهو الغالب، نحو: «ظَرِيف»، و«جَمِيل»، وقولُ جماعة: «إنَها لا تكون إلا مجارية» مردودٌ باتّفاقهم على أن منها قوله [من المديد]:

٥٨٩ ـ مِــنْ صَــدِيــقٍ أَوْ أَخِــي ثِــقَــةٍ أَوْ عَــــدُوٍّ شَـــــاحِــــطٍ دَارَا[1]

الرابع: **أن منصوبه يجوز أنْ يتقدم عليه**، نحو: «زَيْدٌ عَمراً ضَاربٌ»، ولا يجوز: «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ».

الخامس: **أن معموله يكون سببيًا وأجنبيًا**، نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ وعَمْراً»، ولا يكون معمولها إلا سببيًا تقول: «زَيْدٌ حَسَن وَجْهه» أو «الوجه» ويمتنع «زَيْد حَسَن عَمْراً».

السادس: **أنه لا يخالفُ فِعْلَه في العمل**، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زَيْد حَسَن وَجْهه» ويمتنع «زَيْد حَسُنَ وَجْهَه» بالنصب، خلافاً لبعضهم؛ فأما الحديث: «أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماء» فـ «الدماء» تمييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل: تُهَرِيق، ثم قُلِبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، كقولهم: «جَارَاةٌ» و«نَاصَاة» و«بَقا» وهذا مردود، لأن شرط ذلك تحرُّك الياء كـ «جارية»، و«ناصية» و«بَقِيَ».

السابع: **أنه يجوز حَذْفُهُ وبقاء معموله**، ولهذا أجازوا «أنا زَيْد ضَارِبه»، و«هذا ضارب زيدٍ وعمراً»، بخفض «زيد» ونصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منوّن، وأما العطف على محل المخفوض فممتنِع عند مَنْ شَرَطَ وجودَ المحرِزِ كما سيأتي، ولا يجوز «مررْتُ برجلٍ حَسَن الوجهِ والفِعْلَ» بخفض «الوجه» ونصب الفعل، ولا «مررْتُ برجلٍ

---

(١) البيت من المديد، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠١، وشرح المغني ٢/ ٨٥٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢١، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٢.

وَجْهَهَ حَسَنِهِ» بنصب «الوجه» وخفض الصفة، لأنّها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولَها لا يتقدّمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: **أنه لا يقبح حذفُ موصوفِ اسم الفاعل وإضافته إلى مضافٍ إلى ضميره**، نحو: «مررتُ بقاتل أبيه»، ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع: **أنه يُفْصَل مرفوعه ومنصوبه**، كـ «زَيْد ضَارِب فِي الدَّارِ أَبُوهُ عمراً»، ويمتنع عند الجمهور «زَيْد حَسَنٌ في الحرب وَجْهه» رفعتَ أو نصبتَ.

العاشر: **أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع**، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجّاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الرجال «أعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى».

الحادي عشر: **أنه يجوز إتباعُ مجروره على المحل** عند مَنْ لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ﴾ [الأنعام: ٩٦]، ولا يجوز «هو حَسَنُ الْوَجْهِ وَالبَدَنَ» بجرّ «الوجه» ونصب «البدن»، خلافاً للفرّاء، أجاز، «هو قويُّ الرِّجْلِ وَاليَدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديُّون إتباعَ المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

٥٩٠ ـ فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَـفِـيـفَ شِـوَاءٍ أَوْ قَـدِيـرٍ مُـعَـجَّـلِ[(١)]

التقديرُ: المطبوخُ في القدر، وهو عندهم عطف على «صَفِيف»، وخُرِّج على أن الأصل «أو طابخ قدير»، ثم حذف المضاف، وأُبقي جر المضاف إليه كقراءة بعضهم: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بالخفض، أو أنه عطف على «صفيف» ولكن خفض على الجوار، أو على توهّم أن «الصفيف» مجرور بالإضافة، كما قال [من الطويل]:

٥٩١ ـ [بَدَا لِيَ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى] وَلاَ سَـابِـقٍ شَـيْـئـاً إِذَا كَـانَ جَـائِـيَـا[(٢)]

ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة، وافترقا في سبعة.

فأوْجُهُ الاتفاق أنهما **اسمان، نكرتان، فَضْلَتَانِ، منصوبتان، رافعتان للإبهام**.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢، وجمهرة اللغة ص ٩٢٩، وخزانة الأدب ١١/ ٤٧، والدرر ٦/ ١٦١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٥٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢، ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ مادة /نمش/.

وأما أوْجُهُ الافتراق فأحدها: **أن الحال يكون جملةً**، كـ «جاءَ زَيْدٌ يَضْحك»، **وظرفاً**، نحو: «رأيْتُ الهِلالَ بَيْنَ السَّحابِ»، **وجارًا ومجروراً**، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦٓ﴾ [القصص: ٧٩] والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: **أن الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها**، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، وقال [من الخفيف]:

٥٩٢ ـ إنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[1]

بخلاف التمييز.

والثالث: **أن الحال مُبَيِّنة للهيئات، والتمييز مبيِّن للذواتِ.**

والرابع: **أن الحال يتعدّد**، كقوله [من الطويل]:

٥٩٣ ـ عَلَيَّ إذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلَانَ حَافِيَا[2]

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في [من الطويل]:

تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلا

إنهما تمييزان، والصواب أن «رحماناً» [مفعول به] بإضمار أخصُّ أو أمْدَح، و«رحيماً» حال منه، لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلم وابن مالك: إن «الرحمٰن» ليس بصفة بل عَلَم، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، وقول قوم إنه حال.

وأما قول الزمخشري: إذا قلت: «الله رحمٰن» أتصرفه أم لا، وقول ابن الحاجب: إنه اختُلِف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين، لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرّداً من «أل»، وإنما حذفت في البيت للضرورة، وينبني على عَلَميّته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت، وأن «الرحيم» بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى، إذ لا يتقدَّم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سأله الزمخشري وغيرُه لِمَ قُدِّم «الرحمٰن» مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: «عالم نِحْرير»، و«جواد فَيَّاض»، غير متَّجه.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني في الأصمعيات ص ١٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣، ولسان العرب ٢/ ٩١ مادة /موت/ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحتري ص ٢١٤، ومعجم الأدباء ١٢/ ٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيراً غير تابع، نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٢]، ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠].

والخامس: **أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبههُ**، نحو: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقوله [من الطويل]:

٥٩٤ ـ [عَدسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ] نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ(١)

أي: وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأمّا استدلالُ ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

٥٩٥ ـ رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا(٢)

وقوله [من الطويل]:

٥٩٦ ـ إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا(٣)

فسهو؛ لأن «عطفاه» و«المرء» مرفوعانِ بمحذوف يُفسِّره المذكور، والناصبُ للتمييز هو المحذوف، وأما قوله [من البسيط]:

٥٩٧ ـ [ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا]
وَمَا ارْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا(٤)

وقوله [من المتقارب]:

٥٩٨ ـ أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَاراً(٥)

فضرورتان.

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ٧٠، وأدب الكاتب ص ٤١٧، وجمهرة اللغة ص ٦٤٥، وخزانة الأدب ٦/ ٤١ ـ ٤٢، والدرر ١/ ٢٦٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغني ص ٨٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٨.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طيّىء في شرح التصريح ١/ ٤٠٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٦.

السادس: أن **حقّ الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود**، وقد يتَعاكسان فتقع الحال جامدة، نحو: «هٰذا مَالُكَ ذَهَبا»، ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤] ويقع التمييز مشتقًّا، نحو: «للَّهِ دَرُّهُ فَارِساً»، وقولك: «كَرُمَ زَيْد ضَيْفاً» إذا أردت الثَّناء على ضيف «زيد» بالكرم، فإن كان «زيد» هو الضيف احتمل الحالَ والتمييزَ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال «مِنْ» عليه؛ واختُلف في المنصوب بعد «حبَّذا»، فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعي: حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العَلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز والمشتقّ حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به، كقوله [من البسيط]:

٥٩٩ ـ يَا حَبَّذَا الْمَال مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفِ [فـي أوجـه الـبـرّ إسـراراً وإعـلانـا](١)

فحال، وإلا فتمييز، نحو: «حَبَّذَا راكباً زيد».

السابع: أن **الحال تكون مؤكدة لعاملها**، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] وغيرها، ولا يقع التمييز كذلك، فأمّا ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ «شهراً»: مؤكد لما فُهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبيِّن، وأما ما اختاره المبرّد ومَنْ وافقه من «نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زيد» فمردود، وأما قوله [من الوافر]:

٦٠٠ ـ تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنَـا فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيـكَ زَادَا(٢)

فالصحيح أن «زاداً» معمول لِـ «تزود»: إما مفعول مطلق إنْ أُريد به التزوُّد، أو مفعول به إنْ أريد به الشيء الذي يتزوَّده من أفعال البرّ، وعليهما فـ «مِثْل» نعت له تقدم فصار حالاً، وأما قوله [من البسيط]:

٦٠١ ـ نِـعْـمَ الْـفَـتَـاةُ فَـتَـاةٌ هِـنْـدُ لَـوْ بَـذَلَـتْ رَدَّ الـتَّـحِـيَّـةِ نُـطْـقَـاً أَوْ بِـإِيـمَـاءِ(٣)

فـ «فتاة»: حال مؤكِّدة.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦، وصدره في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، والخصائص ١/ ٨٣، والدرر ٥/ ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغني ص ٥٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٧٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٨، والدرر ٥/ ٢٠٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢.

أقسام الحال

تَنقسم باعتبارات:

الأول: انقسامها باعتبارِ انتقالِ معناها ولزومهِ إلى قسمين: **متنقّلة** وهو الغالب، **ومُلازِمة**، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: **الجامِدَة غير المؤوَّلة بالمشتق**، نحو: «هٰذَا مَالُك ذَهَباً»، و «هٰذِهِ جُبَّتكَ خَزًّا» بخلاف نحو: «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ» فإنه بمعنى: متقابضَيْنِ، وهو وصف مُنْتَقِل، وإنما لم يؤوّل في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهَّم أن الحال الجامدة لا تكون إلاّ مُؤَوَّلَةً بالمشتق، وليس كذلك.

الثانية: **المؤكِّدة**، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، قالوا: ومنه ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١] لأن «الحق» لا يكون إلاّ مصدّقاً، والصواب أنه يكون مصدّقاً ومكذباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هُوَ الْحَقُّ صَادِقاً»، فهي مؤكّدة.

الثالثة: **التي دلَّ عامِلُهَا على تجدُّد صاحبها**، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو: «خَلَقَ اللّٰهُ الزَّرافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» الحالُ «أطول»، و «يديها»: بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] وهذا سهوٌ منه لأن «الكتاب» قديم.

وتقع الملازِمَةُ في غير ذلك بالسماع، ومنه: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] إذا أُعرب حالاً، وقولُ جماعةٍ إنها مؤكِّدة وَهْمٌ، لأن معناها غير مُسْتَفاد ممَّا قبلها.

الثاني: انقسامها ـ بحَسَب قَصْدِهَا لذاتها وللتَّوْطئة بها ـ إلى قسمين: **مَقْصُودة** وهو الغالب، **ومُوَطِّئة** وهي الجامدة الموصوفة، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويًّا»، وتقول: «جاءني زيد رَجُلاً مُحْسِناً».

الثالث: انقسامها ـ بحسب الزمان ـ إلى ثلاثة: **مُقَارنة**، وهو الغالب، نحو: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، **ومُقَدَّرةٍ**، وهي المستقبلة كـ «مررتُ برجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غداً» أي: مُقَدِّراً ذلك، ومنه ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، **ومَحْكيَّة**، وهي الماضية نحو: «جاء زَيْدٌ أَمْس رَاكِباً».

الرابع: انقسامها ـ بحسب التَّبيين والتوكيد ـ إلى قمسين: **مُبَيِّنة**، وهو الغالب،

وتُسمَّى **مُؤسِّسة** أيضاً، **ومؤكّدة**، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكِّدة لعاملها، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، ومؤكّدة لصاحبها، نحو: «جَاءَ القومُ طُرًّا»، ونحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: ٩٩]، ومؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: «زَيْدٌ أبُوك عَطُوفاً». وأهمل النحويون المؤكّدة لصاحبها، ومَثَّل ابن مالك، وولدُه بتلك الأمثلة للمؤكّدة لعاملها، وهو سَهْو.

ومما يُشكِل قولُهم في نحو: «جاء زَيْدٌ والشمسُ طالعة» أنّ الجملة الاسميّة حال، مع أنها لا تنحلُّ إلى مفرد، ولا تُبيِّن هيئةَ فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكّدة؛ فقال ابن جنّي: تأويلُها: جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئه، يعني فهي كالحال والنعت السببيّيْن، كـ «مرَرْتُ بالدار قائماً سُكّانُها، وبرجل قائم غِلْمَانُهُ»، وقال ابن عمرون: هي مؤوّلة بقولك: مُبَكِّراً، ونحوه؛ وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه؛ وأثبتَ مجيءَ المفعول معه جملة؛ وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] في قراءة من رفع «البحر»: وهو كقوله [من الطويل]:

٦٠٢ ـ وَقَدْ أَغْتَدِي، والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِها، بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[١]

و «جِئتُ والْجَيْشُ مُصْطَف»، ونحوهما من الأحوال التي حُكْمُها حكمُ الظرف، فلذلك عَرِيَتْ عن ضمير ذي المحال؛ ويجوز أن يقدر و «بحرها»: أي وبحر الأرض.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دَخَل عليها جارٌ أو مُضَاف فمحلُّها الجرُّ، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ①﴾ [النبأ: ١]، ونحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ»، و «غُلَامَ مَنْ جَاءَكَ»، وإلاّ فإن وقعت على زمان، نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] أو مكان، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ㉖﴾ [التكوير: ٢٦] أو حَدَثٍ، نحو: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مُطلقاً؛ وإلاّ فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة، نحو: «مَنْ أَبٌ لك»، فهي مبتدأ، أو اسم معرفة، نحو: «مَنْ زَيْدٌ»، فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط؛ وإلاّ فإن وقعَ بعدَها فعلٌ قاصر فهي مبتدأة، نحو: «مَنْ قام»، ونحو: «مَنْ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩، وإصلاح المنطق ٣٧٧، وخزانة الأدب ٣/١٥٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢.

يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»، والأصحُّ أنَّ الخبر فعلُ الشرط لا فعلُ الجواب؛ وإن وقع بعدها فعل مُتَعَدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعولٌ به، نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وإن كان واقعاً على ضميرها، نحو: «مَنْ رأيته»، أو متعلّقها، نحو: «مَنْ رَأَيْتَ أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوفٍ مُقدَّرٍ بعدها يُفسِّر المذكور.

تنبيه ـ إذا وقع اسمُ الشَّرطِ مبتدأ، فهل خبرُه فعلُ الشرط وحده لأنه اسمٌ تام، وفعل الشرط مشتملٌ على ضميره، فقولك: «مَنْ يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كلٌّ مِنَ النَّاسِ يَقُومُ»، أو فعلُ الجواب لأن الفائدة به تمّت، ولالتزامهم عَوْدَ ضميرٍ منه إليه على الأصحّ، ولأن نظيره وهو الخَبَر في قولك: «الذي يَأتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، أو مجموعُها لأنَّ قولك: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه» بمنزلة قولك: «كل من الناس إنْ يَقُمْ أقم معه»؟ والصَّحيح الأول، وإنما توقَّفت الفائدة على الجواب من حيثُ التعلُّق فقط، لا من حيث الخبرية.

مُسوِّغات الابتداء بالنكرة

لم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلاَّ على حصُول الفائدة، ورأى المتأخِّرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فَتَتَبَّعُوها، فمِن مُقِلّ مُخِلّ، ومِن مُكْثِرٍ مُورِدٍ ما لا يصلح أو مُعَدِّد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: **أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنًى**؛ فالأول نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقولك: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَني». ومن ذلك قولُهم: «ضَعِيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَة» إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خَلَفاً من موصوف والصواب ما بيّنت. وليست كل صفة تُحَصِّل الفائدة؛ فلو قلت: «رجلٌ من الناس جاءني» لم يجز؛ والثاني نحو قولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ»، أي منوان منه، وقولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ». و [من الكامل]:

٦٠٣ ـ قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى ... وَأَبِيَّ مَا لَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[1]

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمؤرخ السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧، ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢، ولسان الغرب ٥/ ٧٤ مادة / قدر/ .

إذ المعنى: شرٌّ أيُّ شرّ، وقَدَرٌ لا يغالَبُ، والثالث نحو: «رُجَيْلٌ جاءني»، لأنه في معنى: رجل صغير، وقولهم: «ما أَحْسَنَ زَيْداً» لأنه في معنى: شيء عظيم حَسَّن زيداً؛ وليس في هٰذين النوعينِ صفةٌ مقدّرة فيكونانِ من القسم الثاني.

والثاني: **أن تكون عاملة**: إما رفعاً، نحو: «قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» عند من أجازه، أو نصباً، نحو: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»، و «أَفْضَلُ مِنْكَ جاءني»، إذ الظرف منصوبُ المحل بالمصدر والوصف؛ أو جرًّا، نحو: «غلامُ امرأةٍ جاءني»، و «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ الله»؛ وشَرْط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرةً كما مثَّلْنَا، أو معرفةً والمضاف مما لا يتعرَّف بالإضافة، نحو: «مِثْلُكَ لاَ يَبْخَلُ»، و «غَيْرُكَ لاَ يَجُودُ». وأما ما عدا ذلك فإن المضافَ إليه فيه معرفة لا نكرة.

والثالث: **العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يَسُوغُ الابتداء به،** نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، أي: أمْثَلُ من غيرهما، ونحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣]؛ وكثيرٌ منهم أطلقَ العطف وأهملَ الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من الطويل]:

٦٠٤ ـ عِنْدِي ٱصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي
فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا ٱمْرُؤٌ سَمِعَا(١)

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوّغ؛ وإن سُلّم العطف فَثَمَّ صفة مقدَّرة يقتضيها المقام، أي: وشكوى عظيمة، على أنَّا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله؛ فإن الخبر هنا ظرفٌ مختص، وهذا بمجرده مُسَوِّغ كما قدَّمنا، وكأنه توهَّم أن التسويغ مشروط بتقدُّمه على النكرة؛ وقد أسلفنا أن التَّقديم إنما كان لدفعِ توهُّم الصفة، وإنما لم يَجِبْ هنا لحصولِ الاختصاصِ بدونه، وهو ما قَدَّمْناه من الصفة المقدَّرة، أو الوقوع بعد واو الحال؛ فلذلك جاز تأخُّر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

فإن قلت: لعلّ الواو للعطف، ولا صفة مقدّرة؛ فيكون العطف هو المسوِّغ.

قلت: لا يَسُوغُ ذلك، لأن المسوغ عطفُ النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣.

فإن قيل: يحتمل أنَّ الواو عطفَ اسماً وظرفاً على مِثْلَيْهما، فيكون من عطف المفردات.

قلنا: يلزم العطفُ على مَعْمولَيْ عامِلَيْن مختلفينِ، إذ «الاصطبارُ» معمولٌ للابتداء، والظرف معمولٌ للاستقرار.

فإن قيل: قَدِّرْ لكلٍّ من الظَّرفينِ استقراراً، واجعلِ التَّعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا: الاستقرارُ الأوَّل خَبر، وهو معمولٌ للمبتدأ نفسِهِ عند سيبويه، واختاره ابن مالك؛ فرجع الأمر إلى العطف على معمولَيْ عاملين.

والرابع: **أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً**، قال ابن مالك: أو جُمْلة، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وَ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، و «قَصَدَكَ غُلامُهُ رُجلٌ». وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاصُ، فلو قيل: «في دارِ رَجُلٍ رجلٌ» لم يَجُزْ، لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دار رجلٍ؛ فلا فائدة في الإِخبار بذلك، قالوا: والتقديمُ، فلا يجوز «رَجُلٌ في الدار»، وأقول: إنما وجب التقديمُ هنا لدفعِ توهُّم الصفة، واشتراطُهُ هنا يوهم أن له مَدْخَلاً في التَّخْصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس: **أن تكون عامّة**: إما بذاتها كأسماءِ الشَّرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو: «ما رَجُل فِي الدار»، و «هل رَجُل في الدار؟» و ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣]. وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوِّغ للابتداء هو الهمزة المُعَادَلة بـ «أمْ»، نحو: «أرَجلٌ في الدَّارِ أم امرأة؟» كما مثّل في الكافية، وليس كما قال.

والسادس: **أن تكون مُراداً بها صاحبُ الحقيقة من حيث هي**، نحو: «رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ امْرَأةٍ»، و «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرادة».

والسابع: **أن تكون في معنى الفعل**، وهذا شامل لنحو: «عَجَب لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجُّب، ولنحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: ١]، وضبطوه بأن يُراد بها الدعاء؛ ولنحو: «قائمٌ الزَيْدانِ» عند من جوَّزها؛ وعلى هذا ففي نحو: «ما قائم الزيدان» مسوِّغانِ كما في قوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [ق: ٤] مسوِّغان؛ وأمّا منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوِّغ فيه

للابتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفواتِ شرط الاكتفاءِ بالفاعل عن الخبر وهو تقدُّم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهرُ لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكفي مُطْلَق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: «زَيْد قائم أبوه» كونُ «قائم» مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه.

والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدُهما أنه يصحّ «زَيْد قائم أبوهُ أَمسِ»، والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحَّةِ نحو: «أقَائم الزَّيْدَان» كونَ الوصفِ بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن: **أن يكون ثبوتُ ذلك الْخبر للنَّكرة من خوارق العادة**؛ نحو: «شَجَرَةٌ سَجَدَتْ»، و «بَقَرَةٌ تَكَلَّمتْ»، إذ وقوعُ ذلك من أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد؛ ففي الإِخبار به عنها فائدة بخلاف نحو: «رَجُلٌ مات» ونحوه.

والتاسع: **أن تقع بعد «إذا» الفُجَائية**، نحو: «خَرَجْتُ فإذا أسدٌ»، أو «رَجُلٌ بالبابِ»، إذ لا توجِبُ العادة أن لا يخلُو الحالُ من أن يُفاجِئك عند خروجك أسدٌ أو رجل.

والعاشر: **أن تقعَ في أول جملة حالية**، كقوله [من الطويل]:

٦٠٥ ـ سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا   مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ(١)

وعلّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

٦٠٦ ـ الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهر وَاحِدَةً   وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي(٢)

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظيرُ هذا الموضع قولُ ابن عصفور في شرح الجمل: تُكسر «إنَّ» إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول جملةٍ حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]. ومن روى «مُدْيَةً» بالنّصب

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٨، وتخليص الشواهد ص ١٩٣، والدرر ٢/ ٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣، وشرح الأشموني ١/ ٩٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو للحماسي في تخليص الشواهد ص ١٩٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٨، وشرح الأشموني ١/ ٩٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٧.

فمفعول لحال محذوفة، أي: حامِلاً أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومَثَّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٦٠٧ - عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهاً عَلَيْنَا، وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ[(١)]

ولا دليل فيهما؛ لأن النَّكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدَّرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

ومما ذكروا من المسوِّغات: أن تكون النكرة محصورةً، نحو: «إنما فِي الدار رجل»، أو للتَّفصيل، نحو: «الناسُ رَجُلاَنِ رَجُلٌ أكرمته ورجلٌ أهنته»، وقوله [من المتقارب]:

٦٠٨ - فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرْ[(٢)]

وقولهم: «شَهْر ثَرًى وَشَهْر ترى وشهر مَرْعًى»، أو بعد فاء الجزاء، نحو: «إنْ مَضَى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ».

وفيهنّ نظر؛ أما الأول فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيحٌ قبل مجيء «إنما»، وأما الثانية فلاحتمال «رجل» الأول للبدليَّة والثاني عطف عليه، كقوله [من الطويل]:

٦٠٩ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[(٣)]

ويُسمى بَدَل التفصيل، ولاحتمال «شهر» الأول الخبرية، والتقدير: أشْهُرُ الأرض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب نَدٍ، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى؛ ولاحتمالِ «نسيت» و «أجُرُّ» للوصْفِيَّة والخبر محذوف، أي: فمنها ثوب نسيتُهُ وثوب

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه ص ٥٣، وأمالي القالي ١/ ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٥، والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٥.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩، والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦، والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص٩٩، وأمالي المرتضى ١/ ٤٦، وخزانة الأدب ٥/ ٢١١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٨.

أجرُّه؛ ويحتمل أنهما خبران وثمَّ صفتان مقدَّرتان، أي: فثوب لي نسيته وثوب لي أجرُّه، وإنما نسِيَ ثوبَهُ لشغل قلبه كما قال [من الطويل]:

٦١٠ ـ [وَمِثْلُكَ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طفْلَةٍ] لَعُوبٍ تُنَسِّينِي، إذَا قُمْتُ، سِرْبَالِي(١)

وإنما جر الآخَرَ ليعفي الآثَرَ عن القَافَةِ، ولهذا زحف على ركبتيه؛ وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخَرُ، ثم حذفت الصفة؛ ورأيت في كلام محمد بن حَبِيبَ ـ وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه ـ قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثَرَى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإِخبار عنه بالزمان.

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: «لَيْسَ زيد بقائم ولا قاعِدٍ» بالخفض، وشرطُهُ إمكان تَوَجُّهِ العاملِ إلى المعطوفِ، فلا يجوز في نحو: «مَا جَاءَني من امرأةٍ ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأن «مِن» الزائدة لا تعمل في المعارف.

وقد يمتنع العطفُ على اللفظ وعلى المحلّ جميعاً، نحو: «مَا زَيْد قائماً لكن ـ أو بل ـ قاعِدٌ»، لأنَّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجَبِ، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

والثاني: العطفُ على المحل، نحو: «لَيْسَ زَيْد بقائمٍ ولا قاعِداً»، بالنصب، وله عند المحقّقين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيدٌ بقائم»، و «ما جاءني من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب؛ و «مِنْ» فترفع، فعلى هذا فلا يجوزُ «مررتُ بزَيْدٍ وَعَمْراً» خلافاً لابن جنّي، لأنه لا يجوز «مَرَرْتُ زَيْداً»؛ وأما قوله [من الوافر]:

٦١١ ـ تَمرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ](٢)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٠، والأزهية ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ١/ ٦٦، ولسان العرب ١٥/ ٣٢٤ مادة / نسا/ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨، والأغاني ٢/ ١٧٩، وتلخيص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، والدرر ٥/ ١٨٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١.

فضرورة.

ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكونَ العاملُ في اللفظ زائداً كما مثّلنا، بدليل قوله [من الطويل]:

٦١٢ ـ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ[1]

وأجاز الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [هود: ٦٠] أن يكون ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ عطفاً على محل ﴿هَٰذِهِ﴾ لأن محلّه النصب.

الثاني: أن يكونَ الموضع بحقِّ الأصالة؛ فلا يجوز «هذا ضاربُ زَيْداً وأخيه» لأن الوصف المستوفي لشروطِ العمل الأصلُ إعمالُهُ لا إضافتُهُ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديّون تمسكاً بقوله [من الطويل]:

٦١٣ ـ [فَظَلَّ طُهَاةُ اللّحْمِ مَا بَيْنَ] مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[2]

وقد مرَّ جوابه.

والثالث: وجود المُحْرِزِ، أي الطَّالب لذلك المحل، وابتُني على هذا امْتناعُ مسائل:

إحداها: «إن زَيْداً وعمرو قائمان» وذلك لأنَّ الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء والابتداء هو التجردُ، والتجرُّد قد زال بدخول «إنّ».

والثانية: «إنَّ زَيْداً قَائم وعمرو» إذا قدرت «عمراً» معطوفاً على المحل، لا مبتدأ؛ وأجاز هذه بعضُ البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرِز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عامِلَيْن «إن» والابتداء على معمولٍ واحد وهو الخبر؛ وأجازهما الكوفيّون، لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن «أنَّ» لم تعمل عندهم في الْخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ ولكن شَرَط الفراءُ لصحّة الرفع قبل مجيء الْخبر خفاءَ إعراب الاسم، لئلا يتنافَر اللفظ؛ ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرطٍ بالاتّفاق في سائر مواضعِ العطف على اللفظ؛ وحجَّتهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] الآية، وقولهم: «إنَّكَ وَزَيْد ذَاهِبَانِ». وأجيب عن الآية بأمرين:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥، وأمالي المرتضى ١/ ١٧١، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١.

(٢) تقدم تخريجه.

أحدهما: أن خبر «إن» محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الْخبر ويشهد له قوله [من الطويل]:

٦١٤ ـ خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ، فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوى دَنِفَانِ؟[1]

ويضعفه أنه حَذْف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنّما الكثيرُ العكسُ.

والثاني: أن الْخبر المذكور لـ «إنَّ»، وخبر ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله [من الطويل]:

٦١٥ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقَدَّم، نحو: «لَقَائم زيد» ويضعفه تقديمُ الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، وعن المثال بأمرين: أحدهما أنه عطف على توهّم عدم ذكر «إنّ»، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي: إنك أنْتَ وزيد ذاهبان، وعليهما خرج قولهم: «إنَّهُمْ أَجْمَعُون ذاهبون».

المسألة الثالثة: «هذا ضارِبُ زيدٍ وعَمْراً» بالنصب.

المسألة الرابعة: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وعمرو» بالرفع أو «وَعَمْراً» بالنصّب، منعهما الْحُذّاق، لأن الاسمَ المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكونَ بـ «أَلْ» أو منوَّناً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسُّكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٦١٦ ـ [هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُجَدَّدا] فَلاَ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدُدَا[3]

وأجيب بأنّ ذلك على إضمار عامل يدلُّ عليه المذكور، أي: وجَعَلَ الشمسَ، ومهَدْتَ سؤددا، أو يكون سؤددا مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أو الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرّد من «أل» لا يعمل النصب، ويوضح لك مُضِيَّهُ قولُهُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٢، وتخليص الشواهد ص ٣٧٤، وشرح الأشموني ١/ ١٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، والدرر ٦/ ١٨٢، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧.

(٣) البيت من الطويل، ولم أجده.

تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ [القصص: ٧٣] الآية، وجوّز الزّمخشريُّ كونَ ﴿ٱلشَّمْسَ﴾ معطوفاً على محلّ ﴿ٱلَّيْلِ﴾، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمرّ في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيّته مع نصه في ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ④﴾ [الفاتحة: ٤] على أنه إذا حُمِل على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حُمِلَ على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله [من الرجز]:

٦١٧ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانا مَخَافَةَ الإفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا

[يحسن بيع الأصل والقيانا][1]

فيجوز أن يكون «اللَّيَّانا» مفعولاً معه، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذفِ مضاف، أي: ومخافة الليان؛ ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لأن «الليان» فعل لغير المتكلّم، إذ المراد أنه دَاينَ حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومَطْله، ولا بدَّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.

ومن الغريب قولُ أبي حيان: إن من شرط العَطْف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظُ وموضع؛ فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرط الأوّل الذي ذكرناه، ولا بدَّ منه.

والثالث: العطف على التوهُّم، نحو: «لَيْسَ زَيْد قَائِماً وَلاَ قَاعِدٍ» بالْخفض على توهُّم دخول الباء في الخبر، وشَرْطَ جوازه صحّةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حَسُنَ قولُ زهير [من الطويل]:

٦١٨ - بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[2]

وقولُ الآخر [من البسيط]:

٦١٩ - مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلاَ بَطَلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا[3]

ولم يحسن قولُ الآخر [من المتقارب]:

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥، وله أو لرؤبة في الدرر ٦/ ١٩٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣١٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٠٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٩.

٦٢٠ ـ وَمَا كُنْتَ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ[(١)]

لقلّة دخول الباء على خبر «كان»، بخلاف خبرَيْ «ليس» و «مَا»، والنَّيْرَب: النميمة، والمنمل: الكثير النميمة، والمُنْمش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقعَ في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلاً، وفي المركَّبات.

فأما المجزوم فقال به الخليلُ وسيبويه في قراءة غيرِ أبي عمرو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]، فإن معنى: «لولا أخّرتني فأصدق»، ومعنى «إنْ أخّرتني أَصَّدَّقْ» واحدٌ؛ وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محلّ «فأصَّدق»، كقول الجميع في قراءة الأخوين ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم؛ ويردُّه أنهما يُسَلِّمان أن الجزم في نحو: ائتِنِي أُكْرِمْكَ» بإضمار الشَّرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعدَ الفاء منصوب بـ «أَنْ» مُضْمَرة، و «أَنْ» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدّم، فكيف تكون الفاءُ مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطِفَيْن شرطٌ مقدّر؛ ويأتي القَوْلاَنِ في قول الهُذَلي [من الوافر]:

٦٢١ ـ فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيًّا[(٢)]

أي: نَوايَ. وكذلك اختُلِفَ في نحو: «قام القوم غير زيد وعمراً» بالنصب، والصواب أنه على التوهُّم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله لأن «غير زيد» في موضع «إلاّ زيداً» ومعناه، فشبَّهوهُ بقولهم [من الوافر]:

٦٢٢ ـ [مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَر فأَسْجِحْ]، فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[(٣)]

وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فهمهُ من إنشادِ هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ولو أراد ذلك لم يقل: إنهم شبَّهوه به.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩، ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ مادة / نمش/ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٥٠، والخصائص ١/ ١٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٧٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعقبة الأسدي في الإنصاف ١/ ٣٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠.

رجع القول إلى المجزوم ـ وقال به الفارسيّ في قراءة قُنبُل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِى﴾ وجزم ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾، فزعم أن «من» موصُولة، فلهذا ثبتت ياء «يتّقي»، وأنها ضُمِّنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر؛ وإنما جُزِم ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ على توهُّم معنى «مَنْ»؛ وقيل: بل وَصَل ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ بنيَّة الوقف كقراءة نافع ﴿وَمَحۡيَایۡ وَمَمَاتِی﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون ياء ﴿وَمَحۡيَایۡ﴾ وصلاً؛ وقيل: بل سُكِّن لتوالي الحركات في كلمتينِ كما في ﴿يَأۡمُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٦٩] و ﴿يُشۡعِرۡكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقيل: «مَنْ» شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفى بحذف الحركة المقدَّرة.

وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعونَ ذاهبون، وإنكَ وزيدٌ ذاهبان»، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال هم، كما قال [من الطويل]:

٦٢٣ ـ بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى،
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[1]

ومراده بالغَلَط ما عبر عنه غيره بالتوهُّم، وذلك ظاهر من كلامه؛ ويوضحه إنشادُه البيت؛ وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جَوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإِمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [هود: ٧١] فيمن فتح الباء؛ كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة قوله [من الطويل]:

٦٢٤ ـ مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[2]

اهـ. وقيل: على إضمار «وَهَبْنَا»، أي: ومن وراء إسحاق وَهَبْنَا يعقوبَ، بدليل ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا﴾ [هود: ٧١]، لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الإنصاف ص ١٩٣، والحيوان ٣/ ٤٣١، وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩، وشرح شواهد المغني ص ٨٧١.

مجرور عطفاً على «بإسحاق»، أو منصوب عطفاً على محلّه. ويردُ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطفِ والمعطوف على المجرورِ كـ «مررت بزيدٍ واليوم عمرو». وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝﴾ [الصافات: ٧] إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصافات: ٦]، وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدُّنيا زينةً للسماء، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا﴾ [الملك: ٥]؛ ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف: أي: وحفظاً من كل شيطانٍ زيّناها بالكواكب، أو وَحَفِظْنَاها حِفْظاً.

وأما المنصوب فعلاً فكقِراءة بعضهم: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] حملاً على معنى: ودوا أن تدهن؛ وقيل في قراءة حَفْص ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] بالنصب: إنه عطف على معنى «لعلّي أبلغ»، وهو: لعلّي أن أبلغ، فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ «أَنْ» كثيراً، نحو الحديث: «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»؛ ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد [من الوافر]:

٦٢٥ ـ لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ][1]

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه القراءةَ حجّةٌ على جواز النصبِ في جواب الترجّي حملاً له على التمنّي.

وأما في المركّبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾ [الروم: ٤٦]، إنه على تقدير: ليبشركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم وليكون كذا وكذا أَرسَلها. وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] إنه على معنى: أرأيت كالذي حاجَّ أو كالذي مرَّ؛ ويجوز أن يكون على إضمار فعلٍ: أي: أو أرأيت مثل الذي، فحُذِف لِدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ﴾ [البقرة: ٢٥٨] عليه؛ لأنَّ كليهما تعجُّب؛ وهذا التأويلُ هنا وفيما تقدَّم أولى، لأنَّ إضمار الفعل لدَلالة المعنى عليه أسْهَلُ من العطفِ على المعنى؛ وقيل: الكافُ زائدةٌ، أي: ألم ترَ إلى الذي حاجّ أو الذي مرّ؛ وقيل: الكاف اسم بمعنى «مِثْل» معطوف على «الذي»، أي: ألم تنظر إلى الذي حاجَّ أو إلى مثلِ الذي مرَّ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، والدرر ٤/ ٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣.

تنبيه - من العطفِ على المعنى عَلى قول البصريّين نحو: «لألْزَمَنّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقّي» إذ النصب عندهم بإضمار «أنْ» و «أنْ» والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدر مُتوهَّم، أن ليكونَنَّ لزوم مني أو قضاء منك لحقي؛ ومنه ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾ [الفتح: ١٦] في قراءة أبيّ بحذف النون؛ وأما قراءة الجمهور بالنُّون فبالعطف على لفظِ «تُقاتلونهم»، أو على القطع بتقدير: أو هم يُسْلمون؛ ومثله «ما تَأْتِينا فتُحدِّثَنَا» بالنّصب، أي ما يكُون منك إتيانٌ فحديث؛ ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي: ما تأتينا فكيف تحدّثنا؛ أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدّثاً، أي: بل غير محدِّث؛ وعلى المعنى الأوَّل جاء قولُه سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦] أي: فكيف يموتون؛ ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون؛ ويجوز رَفْعُهُ فيكون إمَّا عطفاً على «تأتينا»؛ فيكون كلٌّ منهما داخلاً عليه حرفُ النفي، أو على القطع فيكون موجَباً، وذلك واضح في نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عُطِفَ لَجُزِمَ «تنسى»، وفي قوله [من الخفيف]:

٦٢٦ - غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنا بِيَقِينٍ ... فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلا[1]

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلافَ ما أتى به لانتفاء اليقين عمّا أتى به؛ ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصيرُ منفيًا على حِدَتِهِ كالأول إذا جُزِم، ومنفيًا على الجمع إذا نُصِب، وإنما المراد إثباته؛ وأمّا إجازتُهم ذلك في المثال السّابق فمشكلة، لأن الحديثَ لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجَّه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدّثنا الآن، عوضاً عن ذلك؛ وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببيَّة وانتفاء الثاني لانتفاء الأوَّل، وهو أحد وجهَي النصب، وهو قليل، وعليه قولُه [من الكامل]:

٦٢٧ - فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً ... لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ[2]

أي: لو عرفَتِ الجزَع لجزعتْ، ولكنَّها لم تَعْرِفْه فلم تَجْزَعْ. وقرأ عيسى بن عمر

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لبعض الحارثيين في خزانة الأدب ٨/ ٣٥٨، والرد على النحاة ص ١٢٧، وللعنبري في شرح المفصل ٧/ ٣٦، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لمويلك المزموم، في خزانة الأدب ٨/ ٥٣١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٠٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٨٧.

﴿فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦] عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾ [فاطر: ٣٦]، وأجاز ابن خَروف فيه الاستئنافَ على معنى السببيّة كما قدّمنا في البيت، وقرأ السبعة: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المرسلات: ٣٦]، وقد كان النَّصبُ ممكناً مثله في ﴿فَيَمُوتُوا۟﴾، ولكن عُدِلَ عنه لتناسُبِ الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببيَّة، بل إلى مجرَّد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي، لأن المرادَ: بلا يؤذن لهم نفي الإذن في الاعتذار، وقد نُهُوا عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧] فلا يتأتّى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدرُ الدّين أنهُ مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة، لاقتضائه ثبوتَ الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك «ما تؤذينا فنحبُّك» بالرفع، ولصحَّة الاستئناف يُحْمَل ثبوتُ الاعتذارِ مع مجيء ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [الرحمٰن: ٣٩]، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسؤولون﴾ [الصافات: ٢٤]، وإليه ذهب ابن الحاجب؛ فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»، ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببيّة، ولا يتسّبب الاعتذار في وقتٍ عن نفي الإذن فيه في وقتٍ آخر؛ وقد صحّ الاستئناف بوجهٍ آخر يكون الاعتذارُ معه منفيّاً، وهو ما قدَّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنَفَ قد يكون على معنى السببيَّة؛ وقد صرَّح به هنا الأعْلَمُ، وأنه في المعنى مثل ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦]، وردَّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يَحْصُل ولا يحصُلُ اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبّب عنه الموت جَزْماً، ورَدَّ عليه ابنُ الضائع بأن النصب على معنى السببيّة في «ما تأتينا فتحدّثنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التَّحديثُ، والذي أقول: إن مجيءَ الرفع بهذا المعنى قليلٌ جدًا، فلا يحسنُ حَمْلُ التنزيل عليه.

تنبيه ـ «لا تأكلْ سَمَكاً وَتَشْرَب لَبَناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كلٍّ منهما؛ وإن نصبتَ فالعطفُ عند البصريّين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكن منك أكلُ سمكٍ مع شُرْبِ لبنٍ؛ وإن رفعتَ فالمشهور أنه نَهْيٌ عن الأول وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شُرْبُ اللبن، وتوجيهه أنه مستأنَفٌ، فلم يتوجّه إليه حرف النهي؛ وقال بدرُ الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجهِ النَّصب، ولكنه على تقدير لا تأكُل السَّمك وأنتَ تشربُ اللبن، ا هـ. وكأنه قَدَّرَ الواو للحال، وفيه بُعْد، لدخولها في اللفظِ على المضارع المثبَت، ثم هو مخالف لقولهم؛ إذ جعلوا لكلٍّ من أَوْجهِ الإِعراب معنًى.

عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس

منعه البيانيّون، وابن مالك في شرح باب المَفْعول معه من كتاب التَّسهيل، وابن عُصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣ - ٢٥] في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٠ - ١٣] في سورة الصف، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءَني زيد ومَنْ عَمْرو العاقلان» على أن يكون «العاقلان» خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله [من الطويل]:

٦٢٨ - وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟[1]

وقوله [من الطويل]:

٦٢٩ - تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحِّلْ أماقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ[2]

واستدل الصفار بهذا البيت، وقوله [من الطويل]:

٦٣٠ - وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فانْكِحْ فَتاتَهُمْ [وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا][3]

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أمَّا آية البقرة فقال الزَّمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطْلَب له مُشَاكِل، بل المرادُ عطف جملة ثَواب المؤمنين على جُمْلَةِ عذاب الكافرين، كقولك: «زَيْد يُعَاقَبُ بالْقَيْدِ وَبَشِّرْ فلاناً بالإطلاق»، وجوّز عطفه على ﴿ٱتَّقُواْ﴾، وأتَمُّ من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المُعْتَمد بالعطف جملةُ الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام مَنْظور فيه إلى المعنى الحاصِل منه، وكأنه قيل: والذينَ آمنوا وعَملُوا الصالحات لهم جَنَّاتٌ، فبشّرهم بذلك؛ وأما الجواب الثّاني ففِيه نظر، لأنه لا يصحّ أن يكون جواباً للشرط؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين على الإتيان بمثل القرآن، ويُجاب

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨، والدرر ٥/ ١٣٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٦٣، والجنى الداني ص ٧١، وخزانة الأدب ١/ ٣١٥، والدرر ٢/ ٣٦، والرد على النحاة ص ١٠٤.

بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشِّر غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا فبشّر هؤلاء المُعَانِدين بأنه لا حَظَّ لهم في الجنة.

وقال في آية الصفّ: إن العطف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لأنه بمعنى «آمِنوا»، ولا يقدح في ذلك أن المُخَاطَب بـ «تؤمنون» المؤمنون، وبـ «بشِّر» النبي عليه الصلاة والسلام، ولا أن يُقال في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾: إنه تفسير لِـ «التجارة» لا طَلَب، وإن ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب كما مرَّ في بحث الجمل المفسّرة؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا وأَقْعُدُ يا زيد»، ولأن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لا يتعيَّن للتفسير، سَلَّمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتَّجِرُوا تجارةً تُنْجِيكم من عذابٍ أليم كما كان ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] في معنى: انتَهُوا، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يُسَاق لإفادةِ المعنى الذي يَتَحَصَّل من المفسّرة، يقول: هل أدلّك على سبب نجاتك؟ آمِنْ بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ، لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السّكاكي: الأمران معطوفان على «قُلْ» مقدَّرة قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، وحَذْفُ القول كثيرٌ؛ وقيل: معطوفان على أمرٍ محذوف تقديرهُ في الأولى: فأنذرْ، وفي الثانية: فأبشرْ، كما قال الزمخشري في ﴿وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]: إن التقدير: فاحْذَرْني واهجرنِي، لدلالة ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] على التهديد.

وأما:

«وَهَـلْ عِـنْـدَ رَسْـمٍ دَارِسٍ مِـنْ مُـعَـوَّلِ»

فـ «هَلْ» فيه نافية، مثلها في ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وأما:

«هٰـذِهِ خَـوْلاَن»

فمعناه تنبّه لِـ «خولان» أو الفاء لمجرّد السببية مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلاً بذلك فهلاً استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢] ونحوه في التنزيل كثير.

وأما:

«وَكَـحِّـلْ أمـاقـيـك»

فيتوقّف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدّرٍ يدلُّ عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحّل، كما قيل في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٣٦].

وأما ما نَقلَهُ أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز «مَنْ عَبْدُ الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا على مَنْ أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط منْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النَّعت يُصحِّحها؛ فتصرَّف أبو حيان في كلام الصفار وفهم فيه، ولا حجّة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذلك أحدهما، لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم.

عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: **الجَواز مطلقاً**، وهو المفهوم من قول النحويّين في بابِ الاشتغال في مثل «قام زيدٌ وعَمْراً أكرمتُهُ» إن نصب «عمراً» أرجح، لأن تناسُب الجُمْلتين المتعاطفتينِ أوْلَى من تخالفهما.

والثاني: **المَنْع مطلقاً**، حُكي عن ابن جني أنه قال في قوله [من الرمل]:

٦٣١ ـ عَاضَهـا اللّـهُ غُـلاَمـاً بَـعْـدَ مَـا شَـابَـتِ الأصْـدَاغُ وَالـضِّـرْسُ نَـقِـدْ[1]

إن «الضّرس» فاعل بمحذوف يُفسِّره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمُهُ إيجابُ النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أُقدِّر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي علي، **أنه يجوز في الواو فقط**، نقله عنه أبو الفتح في سِر الصِّناعة، وبنى عليه مَنْعَ كونِ الفاء في «خرجت فإذا الأسَدُ حاضر» عاطفة.

وأضعفُ الثلاثة القول الثاني، وقد لَهِجَ به الرازي في تفسيره، وذكرَ في كتابه في مناقب الشافعي، رضي الله عنه، مجلساً جمعهُ وجماعةً من الحنفيَّة، وأنهم زَعموا أنَّ قول الشافعي «يحلُّ أكْلُ متروكِ التَّسمية» مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقال: فقلت لهم: لا دَليلَ فيها، بل هي حجّة للشافعي،

---

(١) البيت من الرمل، وهو للهذلي في لسان العرب ٣/٤٢٦ مادة /نقد/، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤٩، والخصائص ٢/٧١، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٣.

وذلك لأن الواو ليست للعطف؛ لتخالفِ الجُمْلَتَيْنِ بالاسميّة والفعليّة، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال؛ فتكون جملة الحال مقيّدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً ومفهومُه جوازُ الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسقُ قد فسَّره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فالمعنى: لا تأكُلوا منه إذا سُمِّي عليه غيرُ الله، ومفهومه: كلوا منه إذا لم يُسَمَّ عليه غيرُ الله، ا هـ. ملخَّصاً موضحاً. ولو أُبطِلَ العطف لتخالفِ الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

العطف على معمولَيْ عاملين

وقولهم: «على عَامِلَيْن» فيه تجوُّز، أجمعوا على جواز العطف على مَعْمولَيْ عامل واحد، نحو: «إن زَيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ»، وعلى مَعْمُولاتِ عامل، نحو: «أَعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً، وأبُو بكرٍ خالداً سعيداً منطَلِقاً»، وعلى مَنْع العطف على معمولي أكثر مِنْ عاملَيْن، نحو: «إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه لِعَمْرٍو وأخاكَ غلامُهُ بكْرٍ»؛ وأمَّا معمولاَ عامِلَيْن، فإن لم يكُن أحدهما جارًّا، فقال ابن مالك: هو مُمتنِع إجماعاً نحو: «كان آكلاً طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَكَ بكْر» وليس كذلك، بل نقل الفارسيُّ الجواز مُطْلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخْفَشَ، وإن كان أحدهما جارًّا فإن كان الجارُّ مؤخَّراً، نحو: «زَيْدٌ في الدار والحجرةِ عمرٌو، أو وعمرٌو الحجرةِ»، فنقل المهدويُّ أنه مُمْتنِع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند مَنْ ذَكَرْنَا؛ وإن كان الجارُّ مقدَّماً نحو: «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو» فالمشهور عن سيبويه المَنْع، وبه قال المبرّد وابن السرَّاج وهشام؛ وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجّاج؛ وفَصَّل قومٌ ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إنْ وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ كالمثالِ جاز، لأنه كذا سُمِع، ولأنَّ فيه تعادُلَ المتعاطِفَات، وإلا امتنع، نحو: «في الدارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ».

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرُها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ في السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ لآياتٍ لِلْمُؤْمِنين وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الجاثية: ٣ ـ ٥]، آيات الأولى منصوبة إجماعاً؛ لأنها اسم «أنَّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخَوَانِ بالنصب، والباقون بالرَّفع، وقد استدلّ بالقراءتين في ﴿ءَايَٰتٍ﴾ الثالثة على المسألة، أما الرفْعُ فعلى نيابة الواو منابَ الابتداء و«في»، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إنَّ» و«في».

وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «في» مقدّرة؛ فالعمل لها، ويؤيده أن في حرفِ عبد الله التصريح بـ «في»، وعلى هذا الواوُ نائبةٌ مَنَابَ عامِلٍ واحد، وهو الابتداء أو «إنّ».

والثاني: أن انتصابَ ﴿ءَايَٰتٍ﴾ على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدّرة.

والثالث: يَخُصُّ قراءةَ النصب، وهو أنه على إضمار «إنَّ» و«في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إنَّ» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله [من المتقارب]:

٦٣٢ ـ هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الأُمُورَ   بِكَفِّ الإِلٰهِ مَقَادِيرُهَا

٦٣٣ ـ فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا   وَلاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا[1]

لأن «قاصر» عطف على مجرورِ الباء، فإن كان مأمورُها عطفاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولَيْ عاملين، وإن كان فاعلاً بـ «قاصر» لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذٍ: فليس مَنْهِيُّها بقاصرٍ عنك مأمورُها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضميرُ في «مَأمورها» عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيَّاتِ، لدخولها في الأمور.

وأعلم أنّ الزمخشريَّ ممن منع العطفَ المذكور، ولهذا اتَّجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ١ ـ ٢]، فقال: فإن قلت: نصب «إذا» مُعْضِل؛ لأنك إذا جعلت الواوات عاطفة وقَعْتَ في العطف على عاملين، يعني أنَّ «إذا» عَطْفٌ على «إذا» المنصوبة بـ «أقسم»، والمخفوضات عطف على «الشمس» المخفوضة بواو القسم؛ قال: وإن جعلتهنَّ للقسم وقعت فيما اتَّفق الخليلُ وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكْرَهَا ذلك لئلاً يحتاج كل قَسَم إلى جواب يخصُّه، ثم أجاب بأن فعل القَسَم لما كان لا يُذْكر مع واو القسم بخلاف الباء صَارَتْ كأنها هي الناصِبة الخافِضة، فكان العطف على معمولي عامل.

---

(١) البيتان من المتقارب، وهما للأعور الشني في خزانة الأدب ٤/ ١٣٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧، والكتاب ١/ ٦٤.

قال ابن الحاجب: وهذه قوة منه، واستنباطٌ لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٨] فإن الجارَّ هنا الباء، وقد صرّح معه بفعل القسم؛ فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، ا هـ.

وبَعْد، فالحقّ جواز العطف على معمولَيْ عاملين في نحو: «في الدَّار زَيْدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو» ولا إشكال حينئذٍ في الآية.

وأخذ ابن الخبَّاز جوابَ الزمخشريِّ، فجعله قولاً مستقلاً، فقال في كتاب النهاية: وقيل إذا كان أحَدُ العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، ولهذا جاز في نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢] وما أظنه وَقَفَ في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يُقيِّد الحذفَ بالوجوب.

المواضع التي يعودُ الضميرُ فيها على متأخرٍ لفظاً ورتبة

وهي سبعة: أحدها: **أن يكونَ الضّمير مرفوعاً بـ «نِعْمَ» أو «بِئْسَ»**، ولا يفسر إلا بالتّمييز، نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَبِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو»، ويلتحق بهما «فَعُل» الذي يُرَاد به المدح والذمّ، نحو: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ [الكهف: ٥]، و«ظَرُفَ رَجُلاً زَيْدٌ»؛ وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضميرَ في الفعل: ويردّه «نِعْمَ رَجُلاً كانَ زَيْدٌ»، ولا يدخل النَّاسِخ على الفاعل، وأنه قد يحذف، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

الثاني: أنْ يكون مرفوعاً بأوّلِ المتنازِعَيْنِ المُعْمَلِ ثانيهما، نحو قوله [من الطويل]:

٦٣٤ ـ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءَ، إنَّنِي   لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَ مُهْمِلُ[1]

والكوفيُّون يمنعونَ من ذلك، فقال الكسائي: بحذفِ الفاعل، وقال الفرّاء: يُضْمر ويؤخر عن المفسِّرِ، فإن استوى العاملانِ في طلب الرَّفع وكان العطف بالواو، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، فهو عنده فاعلٌ بهما.

الثالث: أن يكون مُخْبَراً عنه فيُفَسِّرهُ خبره، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]. قال الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يُعْنَى به إلاّ بما يَتْلوه، وأصله: إن الحياةُ إلا

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، والدرر ١/ ٢١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٧٩.

حياتنا الدنيا، ثم وضع «هي» موضِعَ الحياة لأنّ الخبر يدلّ عليها ويُبَيِّنُهَا، قال: ومنه [من المتقارب]:

هِـيَ الـنَّـفْـسُ تَـحْـمِـلُ مَـا حُـمِّـلَـتْ

و«هي العربُ تقولُ ما شاءت». قال ابن مالك: وهذا من جيِّدِ كلامه، ولكن في تمثيله بـ «هي النفس» و«هي العرب» ضَعْف، لإمكانِ جَعْل «النفسِ» و«العربِ» بَدَلَيْن و«تحمل» و«تقول» خبرين؛ وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كونُ «هي» ضمير القصّة. فإن أراد الزمخشريّ أن المثالين يمكن حملُهما على ذلك لا أنه متعيّن فيهما، فالضّعف في كلام ابن مالك وحده.

الرابع: ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، والكوفي يُسمّيه **ضمير المَجْهول**.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسةِ أوجه:

أحدها: **عَوْدُهُ على مَا بَعْدَه لزوماً**؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدّم هي، ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسفُ بن السيرافي إذ قال في قوله [من الطويل]:

٦٣٥ ـ أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَـمِـيـماً بِـجَـوِّ الـشَّـامِ أَمْ مُـتَـسَـاكِـرُ[1]

فيمن رَفَعَ «سكران»، و«ابن المراغة»: إن «كان» شأنيّة، و«ابنُ المراغة سكرانُ»: مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»؛ والصّواب أن «كان» زائدة، والأشهر في إنشاده نصب «سكران» ورفع «ابن المراغة»؛ فارتفاع «مُتساكر» على أنه خبر لِـ «هو» محذوفاً، ويروى بالعكس؛ فاسمُ «كان» مستتر فيها.

والثاني: **أنّ مفسّرهُ لا يكونُ إلا جملة**، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيُّون والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ، نحو: «كَانَ قَائِماً زَيْدٌ»، و«ظننتُهُ قائماً عمرٌو»، وهذا إن سُمِعَ خرج على أن المرفوع مبتدأ، واسمُ «كان» وضمير «ظننته» راجعان إليه، لأنه في نية التقديم؛ ويجوز كونُ المرفوعِ بعد «كانَ» اسماً لها؛ وأجاز الكوفيون: «إنه قام» و«إنه

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١، وخزانة الأدب ٩/ ٢٨٨، والكتاب ١/ ٤٩، ولسان العرب ٤/ ٣٧٣ مادة /سكر/.

ضُرِبَ» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيًا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادانِ: التفسيرُ بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث: **أنه لا يُتْبَع بتابع؛ فلا يؤكّد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.**

والرابع: **أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.**

والخامس: **أنه مُلازَم للإفراد** فلا يُثَنَّى ولا يُجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث.

وإذا تقرّر هذا عُلم أنه لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكن غيره، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٧] إنَّ اسم «إنّ» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير «الشَّيطان»، ويؤيِّده أنه قُرِىء ﴿وَقَبِيلَهُۥ﴾ بالنصب؛ وضمير الشأن لا يُعطف عليه، وقول كثير من النحويين: إن اسم «أنَّ» المفتوحة المخفّفة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويُؤيّده قول سيبويه في ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥]: إن تقديره أنك، وفي «كتبْتُ إليه أن لا يفعل» أنه يُجْزَم على النهي، وينصب على معنى «لئلاَّ»، ويرفع على «أنك».

الخامس: أن يجر بـ «رُبّ» مُفَسَّراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نِعْم» و«بِئْسَ» في وجوب كون مفسّره تمييزاً وكونه هو مفرداً، وقال [من الخفيف]:

٦٣٦ ـ رُبَّـهُ فِـتْـيَـةً دَعَـوْتُ إِلَـى مَـا يُـورِثُ الْـحَـمْـدَ دَائِـمـاً فَـأَجَـابُـوا[1]

ولكنه يلزم أيضاً التَّذكير، فيقال: «رُبَّهُ امرأة» لا «رُبَّهَا»، ويقال: «نعمت امرأةً هند»، وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التَّأنيثِ والتَّثنيةِ والجمع، وليس بمَسْموع.

وعندي أن الزمخشري يفسّر الضمير بالتمييز في غير بابي «نعم» و«رُبَّ»، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ﴾ [البقرة: ٢٩] الضميرُ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ ضمير مبهم، و«سَبْعَ سموات» تفسيره، كقولهم: «رُبّه رجلاً»؛ وقيل: راجع إلى «السماء»، و«السماء» في معنى الجنس؛ وقيل: جمع «سماءة»؛ والوجه العربي هو الأول، ا هـ. وتؤول على أن مراده أن «سبع سموات» بدل، وظاهر تشبيهه بـ «ربّه رجلاً» يأباه.

السادس: أن يكون مُبْدَلاً منه الظَّاهرُ المفسّرُ له، كـ «ضربته زيداً». قال ابن عصفور: أجازهُ الأخفشُ ومَنَعَهُ سيبويه؛ وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩، والدرر ٤/ ١٢٨، وشرح الأشموني ١/ ١٨٧، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٤.

مالك؛ ومما خرَّجوا على ذلك قولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحيمِ». وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبونَ نعت الضمير، وقوله [من الرجز]:

٦٣٧ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا[(١)]

وقال سيبويه: هو بإضمار «أذمُّ»، وقولهم: «قَامَا أَخَوَاكَ»، و«قَامُوا إِخْوَتُكَ»، و«قُمْنَ نِسْوَتُكَ»؛ وقيل: على التَّقديم والتأخير؛ وقيل: الألف والواو والنون أحْرُفٌ كالتاء في «قَامَتْ هِنْد» وهو المختار.

والسابع: أن يكون متَّصِلاً بفاعلٍ مقدّم، ومفسّرهُ مفعولٌ مؤخّر، كـ «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْداً» أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيّين، ومن شواهِدِهِ قولُ حسان [من الطويل]:

٦٣٨ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[(٢)]

وقوله [من الطويل]:

٦٣٩ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ[(٣)]

والجمهور يُوجبون في ذلك في النثر تقديمَ المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ويمتنع بالإجماع نحو: «صَاحِبُهَا في الدار» لاتِّصال الضميرِ بغيرِ الفاعل، ونحو: «ضَرَبَ غُلاَمُهَا عَبْدَ هند» لتفسيره بغير المفعول؛ والواجب فيهما تقديمُ الخبر والمفعول؛ ولا خلاف في جوازِ نحو: «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ». وقال الزمخشري في: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا﴾ الآية، في قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالغيبة وضمّ آخر الفعل: إن الفعل مُسْنَد لِـ «الذين يفرحون» واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل: لا يحسبُنّهم الذين يفرحون بمَفَازة، أي: لا يحسبُنَّ أنْفُسَهم الذين يفرحون فائزين، و﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ توكيد؛ وكذا قال في قراءة هشام: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩] بالغيبة: إن التَّقدير: ولا يحسبنّهم، و«الذين» فاعل؛ وردّه أبو حيان باستلزامه عَوْدَ الضّمير على المؤخّر، وهذا غريب جدًّا، فإن هذا المؤخّر

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤٣، والاشتقاق ص ٨٨، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٩٠، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، والدرر ١/ ٢١٨، وشرح الأشموني ١/ ١٧٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥.

مقدّم في الرتبة؛ ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررتُ برجلٍ ذاهبة فرسُه مكسوراً سَرْجُها»، فقال: تقديم الحال هُنا على عامِلِها وهو «ذاهبة» ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسّره، ولا شك أنه لو قدّم لكان كقولك: «غُلامَهُ ضَرَبَ زيد».

ووقع لابن مالك سهوٌ في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التّقديم لكون العامل صفة، ولا خلافَ في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف؛ ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عَوْدَ الضمير إلى ما تقدَّم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخّر لفظاً ورتبة؛ أمّا الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] كونَ «ما» شرطيّة، لأن ﴿تَوَدُّ﴾ حينئذٍ يكون دليل الجواب، لا جواباً لكونه مرفوعاً، فيكون في نيّة التقديم، فيكون حينئذٍ الضمير في ﴿بَيْنَهُ﴾ عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب، لأن الضمير الآن عائد على متقدِّم لفظاً، ولو قدّم ﴿تَوَدُّ﴾ لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ»، لأن «زيداً» في نيّة التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرّق بينهما بما لا مُعَوَّل عليه؛ وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] إن فاعل «بدا» عائد على «السَّجْن» المفهوم من «ليسجننه».

شَرْح حال الضمير المسمَّى فَصْلاً وعِمَاداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونُه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥] الآية، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]، وأجاز الأخفش وقوعَه بين الحال وصاحِبِها، كـ «جاء زيدٌ هو ضاحكاً»، وجعل منه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، فيمن نصب ﴿أَطْهَرُ﴾، ولحّن أبو عمرو مَنْ قرأ بذلك، وقد خُرِّجَتْ على أن ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾ جملة، و﴿هُنَّ﴾ إما توكيد لضمير مُستتِرٍ في الخبر، أو مبتدأ و﴿لَكُمْ﴾ الخبر، وعليهما فـ «أطهر» حال، وفيها نظر؛ أما الأول فلأن «بناتي» جامِد غير مؤوّل بالمُشتق، فلا يتحمّل ضميراً عند البصريّين؛ وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدّم على عاملها الظرفي عندَ أكثرهم.

والثاني: كونه معرفةً كما مَثّلنا، وأجاز الفرّاء وهشام ومَنْ تابَعهما من الكوفيّين كونه

نكرة، نحو: «ما ظننتُ أحداً هو القائم»، و«كان رجل هو القائم»، وحملوا عليه: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢] فقدروا ﴿أَرْبَىٰ﴾ منصوباً.

ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفةً أو كالمعرفة في أنه لا يقبل «أل» كما تقدَّم في «خيراً» و«أقلّ»؛ وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثّلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحقَ المضارع بالاسم لِتَشابُهِهما، وجعل منه ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ؛ وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠] وابن الخباز، فقال في شرح الإيضاح: لا فرقَ بين كونِ امتناع «أل» لعارض كـ «أفعل مِنْ» والمضاف كمثلك و«غلام زيد»، أو لذاته كالفعل المضارع، ا هـ. وهو قول السهيلي. قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٥]: وإنما أتى بضميرِ الفصلِ في الأوّلين دون الثالث، لأن بعض الجهّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمروذ: أنا أُحيي وأُميت، وأما الثالث فلم يَدَّعِهِ أحد من الناس، ا هـ.

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ﴾ [سبأ: ٦]، فعطف ﴿يَهْدِىٓ﴾ على ﴿ٱلْحَقَّ﴾ الواقع خبراً بعد الفصل، ا هـ.

ويشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغةِ المرفوع، فيمتنع «زيد إيَّاه الفاضل، وأنت إيَّاك العالم»، وأما «إنَّك إيّاك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريِّين، وعلى التوكيد عند الكوفيِّين.

والثاني: أن يُطابِق ما قبله، فلا يجوز «كنت هو الفاضل»، فأما قولُ جرير بن الْخَطَفَى [من الوافر]:

٦٤٠ ـ وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا[1]

وكان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾ [الكهف: ٣٩]، فقيل: ليس هو فَصْلاً وإنما هو توكيد للفاعل؛ وقيل: بل هو فَصْلٌ، فقيل لمَّا كانَ صديقهُ بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير «الصديق» بمنزلة ضميره،

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٥/٣٩٧، والدرر ١/٢٢٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١١٠.

لأنه نفسه في المعنى؛ وقيل: هو على تقدير مضافٍ إلى الياء، أي: يرى مصابي، والمُصَابُ حينئذٍ مصدرٌ، كقولهم: «جَبَرَ اللَّهُ مُصَابَكَ» أي: مصيبتك، أي: يرى مصابي هو المصاب العظيم؛ ومثله في حذف الصفة: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] أي: نافعاً، لأن أعمالهم تُوزن، بدليل: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٩] و[المؤمنون: ١٠٣] الآية؛ وأجازوا «سيرَ بزيد سَيْرٌ» بتقدير الصفة، أي واحد، وإلاّ لم يُفِد؛ وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لَوْ أصِيبَ» بإسناد الفعل إلى ضميرِ «الصديق»، وإنَّ «هو» توكيد له، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقولُ عاقلٌ: يراني مُصَاباً إذا أصابتني مصيبة، ا هـ. وعلى ما قدَّمناه من تقدير الصفة لا يتَّجه الاعتراض؛ ويروى «يراه» أي يرى نفسه، و«تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ مفعولٌ لا مصدر. ولم يطَّلع على هاتين الروايتينِ بعضهم فقال: ولو أنه قال: «يراه» لكان حسناً، أي: يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصيب.

المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظيّ، وهو **الإعلام من أول الأمر بأن ما بعدَهُ خبرٌ لا تابع**، ولهذا سُمّي **فَصْلاً**، لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يَعْتَمد عليه معنى الكلام. وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذِكْرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، والضمائر لا توصف.

والثاني معنويّ، وهو **التَّوكيد**، ذكره جماعة، وبَنَوْا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»، وعلى ذلك سمّاه بعض الكوفيّين **دِعَامةً**، لأنه يُدْعَمُ به الكلام، أي: يُقَوّى ويُؤكّد.

والثالث معنوي أيضاً، وهو **الاختصاص**، وكثير من البيانيّين يقتصر عليه؛ وذكر الزمخشريّ الثلاثة في تفسير ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] وغيرها، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارِدَ بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة: في محله.

زعم البصريون أنه لا محلّ له، ثم قال أكثرهم: إنه حَرْفٌ، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء أفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و«أل»

الموصولة. وقال الكوفيون: له محل؛ ثم قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده. وقال الفراء: بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولَي «ظنّ» نصب وبين معمولي «كان» رفعٌ عند الفرّاء، ونصبٌ عند الكسائي، وبين معمولي «إنَّ» بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوْجه.

يحتمل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، ونحو: ﴿إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣] الفَصْليَّة والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥]، ونحو: «زَيْدٌ هُوَ العالم»، و«إنَّ عمراً هو الفاضلُ» الفَصْلية والابتداء، دون التَّوكيد لدخول اللام في الأولى ولِكَوْنِ ما قبله ظاهراً في الثانية، والثالثة، ولا يؤكّدُ الظاهر بالمضمر لأنه ضعيفٌ والظاهر قويٌّ؛ ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣] التوكيدَ، وقد يريد أنه توكيدٌ لضميرٍ مستتر في ﴿شَانِئَكَ﴾ لا لنفس شانئك. ويحتمل الثلاثة في نحو: «أنْتَ أَنْتَ الْفَاضِلُ»، ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩، ١١٦]، ومَنْ أجاز إبدال الضَّمير من الظاهر أجاز في نحو: «إنَّ زيداً هو الفاضل» البَدَليَّة؛ ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ [المزمل: ٢٠] كونَه بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جَرَّبْتُكَ فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ» الضميرانِ مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، ولو قَدَّرْتَ الأول فَصْلاً أو توكيداً لقلت: «أنت إياك».

والضَّمير في قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ﴾ [النحل: ٩٢] مبتدأ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفَصْل.

وفي الحديث: «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» إن قُدِّر في «يكون» ضمير لـِ «كلّ» فـ «أبواه» مبتدأ، وقوله: «هما» إما مبتدأ ثان وخبره «اللذان» والجملة خبر «أبواه»، وإما فَصْل، وإما بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال الضَّمير من الظاهر، و«اللذان» خبر «أبواه»؛ وإن قُدِّر «يكون» خالياً من الضَّمير فـ «أبواه» اسمُ «يكون»، و«هما» مبتدأ أو فَصْل أو بدل، وعلى الأول فـ «اللذان» بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء.

رَوابط الجملة بما هي خَبَرٌ عنه

وهي عشرة:

أحدها الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُرْبَطُ به مذكوراً كـ «زيد ضربتُه»، ومحذوفاً مرفوعاً، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، إن قدّر: «لهما ساحرانِ»، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، ولم يَقْرَأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب ﴿كُلًّا﴾ كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥] فساوى بين الجملَتَيْن في الفعليّة، بل بَيْنَ الجُمَل، لأن بعده و ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥] وهذا مما أغفلُوه، أعني التَّرجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحانَ النَّصب على الرَّفع في باب الاشتغال في نحو: «قامَ زيد وعمراً أكرمته» للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: «زَيْدٌ ضربتُهُ وأكرمتُ عمراً» ولا فرقَ بينهما، وقول أبي النجم [من الرجز]:

٦٤١ ـ [قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً] كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصحّ؛ لأن «ذنباً» نكرة، أو على المفعوليّة كان فاسداً معنًى، لما بيناه في فصل «كل»، وضعيفاً صناعَةً، لأن حقّ «كل» متّصلة بالضمير أن لا تُستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] قُرِىء بالنصب والرفع؛ وقراءة جماعة ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالرفع، ومجروراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم» أي: منه؛ وقول امرأة: «زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ» إذا لم نقل إن «أل» نائبة عن الضمير؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ۝٤٣﴾ [الشورى: ٤٣] أي: إن ذلك منه، ولا بُدَّ من هذا التقدير، سواءٌ أَقَدَّرنا اللام للابتداء و«مَنْ» موصولة أو شرطيّة، أم قدّرنا اللام مُوطِّئة و«مَنْ» شرطية. أما على الأول فلأن الجملة خبرَ؛ وأما على الثاني فلأنه لا بدَّ في جواب اسم الشرط المرتفعِ بالابتداء من أن يشتملَ على ضمير، سواء قلنا: إنّه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصَّحيح؛ وأما الثالث فلأنها جوابُ القسم في اللفظ، وجواب الشَّرط في المعنى. وقولُ أبي البقاء والحوفي: «إن الجملة جواب الشرط» مردودٌ، لأنّها اسمية، وقولهما: «إنها على إضمار الفاء» مردودٌ، لاختصاصِ ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

---

(١) تقدم تخريجه.

تنبيه ـ قد يوجد الضميرُ في اللفظ ولا يحصل الرَّبْطُ، وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو: «زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو فهو» أو «ثم هو».

والثانية: أن يُعَادَ العامل، نحو: زَيْدٌ قام عمرٌو وقام هو».

والثالثة: أن يكون بدلاً، نحو: «حُسْنُ الجاريةِ الْجَارِيَةُ أعْجبتني هو» فـ «هو»: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائدِ على «الجارية»، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى. وقياسُ قول مَنْ جعل العاملَ في البدل نفسَ العامل في المبدل منه أن تصحَّ المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال؛ فيجوز النصب والرَّفع في نحو: «زيد ضربت عمراً وأباه»، ويمتنعُ الرفع والنصب مع الفاء و«ثُمّ» ومع التصريح بالعامل؛ وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من «عمرو» لم يجوزا، على ما مرَّ من الاختلاف في عامل البدل، فإن قدرته بياناً جاز باتّفاق أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتّفاق «زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبّه» رفعت «زيداً» أو نصبته، لأن الصفةَ والموصوف كالشيء الواحد.

الثاني: الإشارة، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٢]، ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصوفاً والإشارة إشارة البعيد؛ فيمتنع نحو: «زَيْد قَامَ هذا» لمانِعَيْنِ، و«زيد قام ذلك» لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون ﴿ذَٰلِكَ﴾ فيها بدلاً أو بياناً. وجوّز الفارسي كونَه صفةً، وتبعَهُ جماعةٌ منهم أبو البقاء، وردَّه الحوفي بأن الصفة لا تكونُ أعرفَ من الموصوف.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثرُ وقوع ذلك في مقام التَّهويل والتَّفخيم، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝٢٧﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨] وقال [من الخفيف]:

٦٤٢ ـ لاَ أَرَى الـمَـوْتَ يَـسْـبِـقُ الـمَـوْتَ شَـيْءٌ
نَـغَّـصَ الـمَـوْتُ ذَا الْـغِـنَـى وَالْـفَـقِـيـرَا[1]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥، والأشباه والنظائر ٨/ ٣٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٨، وشرح شواهد المغني ٢/١٧٦، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٩٠،١١/ ٣٦٦.

والرابع: إعادته بمعناه، نحو: «زَيْدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كانَ أبو عبد الله كُنْيَةَ له، أجازَهُ أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ۝١٧٠﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وأجيب بمنع كون «الَّذين» مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، ولئن سُلِّمَ فالرابط العموم، لأن المصلحين أعمّ من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي: منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف أي: مأجُورُونَ؛ والجملة دليله.

والخامس: عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، وقوله [من الطويل]:

٦٤٣ ـ [أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرَ
سَبِيلٌ]، فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا[(١)]

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زَيْدٌ مات الناسُ»، و«عَمْروٌ كُلّ الناس يموتون»، و«خالد لا رَجُلَ في الدار»، أما المثالُ فقيل: الربط إعادة المبتدأ بمعناه بناءً على قول أبي الحسن في صحّة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فاعلَيْ «نِعْمَ» و«بِئْس» للعهدِ لا للجنس؛ وأما البيت فالرابطُ فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صَبْرَ له عنها، لأنَّهُ لا صبرَ له عن شيء.

والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذَاتُ ضميرٍ على جُمْلَةٍ خاليةٍ منه أو بالعكس، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله [من الطويل]:

٦٤٤ ـ وَإِنْسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ[(٢)]

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصلُه: يحسر الماء عنه، أي: ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيقٌ تقدَّم في موضعه.

والسابع: العطف بالواو، أجازه هشام وَحْدَه، نحو: «زَيْدٌ قَامَتْ هند وأكْرَمَهَا»، ونحو: «زَيْد قامَ وَقَعَدَتْ هند»، بناءً على أن الواو للجمع؛ فالجملتان كالجملة كمسألة

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤، والأغاني ٢/ ٢٣٧، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، والدرر ٢/ ١٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨، وأوضح المسالك ١/ ١٩٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢ والدرر ٢/ ١٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٢.

الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل؛ بدليل جواز: «هٰذَانِ قائم وقاعد» دون «هذان يقوم وقعد».

والثامن: شرط يشتملُ على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخَبر، نحو: «زَيْد يَقُومُ عَمْرو إنْ قَامَ».

التاسع: «أل» النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيِّين وطائفة من البصريِّين، ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١] الأصلُ: مأواه، وقال المانعون، التقدير: هي المأوى له.

والعاشرُ: كونُ الجملة نَفْسَ المبتدأ في المعنى، نحو: «هِجِّيرَى أبِي بَكْر لاَ إِلٰهَ إلاَّ اللَّهُ» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقِصَّة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧].

تنبيه ـ الرابطُ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤] إمّا النون على أن الأصل: وأزواجُ الذين، وإمّا كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التَّدريج، وتقديرُهما إما قبل «يتربّصْنَ»، أي: أزواجُهُمْ يتربّصن، وهو قول الأخفش؛ وإما بعده، أي: يتربصن بَعْدَهم، وهو قول الفرّاء؛ وقال الكسائي ـ وتبعه ابن مالك ـ الأصلُ: يتربَّصُ أزواجُهم، ثم جيء بالضمير مكان «الأزواج» لتقدّم ذكرهنّ فامتنع ذكر الضمير؛ لأن النون لا تُضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

الأشياء التي تحتاج إلى الربط

وهي أحدَ عَشَر:

أحدها: الْجُمْلَة المُخْبَرُ بها، وقد مضت، ومن ثَمَّ كانَ مردوداً قولُ ابن الطراوة في «لَوْلاَ زيدٌ لأكرمتكَ»: إن «لأكرمتك» هو الخبر؛ وقولُ ابن عطيّة في ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٥] إن ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ خبر «الحقّ» الأول فيمن قرأه بالرفع، وقولُه إنّ التقدير: أن أملأ مردود، لأن «أن» تُصَيِّرِ الجملة مُفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً. بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولاَ زيدٌ موجود، والحق قَسَمِي، كما في «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ».

والثاني: الجملةُ الموصوفُ بها، ولا يربُطها إلا الضَّمير: إما مذكوراً نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، أو مقدَّراً إما مرفوعاً، كقوله [من الكامل]:

٦٤٥ ـ إنْ يَقْتُلوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَـاراً عَـلَـيْـكَ، وَرُبَّ قَـتْـلٍ عَـارُ[1]

أي: هو عار، أو منصوباً، كقوله [من الوافر]:

٦٤٦ ـ حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَـا شَـيْءٌ حَـمَـيْـتَ بِـمُـسْـتَـبَـاحِ[2]

أي حَمَيْتُه، أو مجروراً، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] فإنه على تقدير فيه أربعَ مرات؛ وقراءة الأعمش ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] على تقدير فيه مرتين؛ وهل حُذِف الجارُّ والمجرور معاً أو حُذف الجارُّ وحدَهُ فانتصب الضمير واتَّصل بالفعل كما قال [من الطويل]:

٦٤٧ ـ وَيَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً [قَلِيلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ][3]

أي: شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن؛ وفي أمالي ابن الشَّجَري قال الكسائي: لا يجوز أن يكونَ المحذوفُ إلا الهاء، أي أن الجارّ أولاً، ثم حُذف الضمير؛ وقال آخر: لا يكون المحذوف إلاّ فيه؛ وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوزُ الأمران، والأقيسُ عندي الأول. ا هـ. وهو مخالف لما نقل غيره؛ وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يقدر في الآية الأولى ضمير، لا بل يقدر أن الأصل: يوماً يومَ لا تجزي، بإبدال «يوم» الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادّعى أن الجملة باقية على محلّها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث: الجملةُ الموصولُ بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ونحو: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وإما مقدَّراً نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ

---

(١) البيت من الكامل، وهو لثابت بن قطنة في ديوانه ص ٤٩، والحماسة الشجرية ١/ ٣٣٠، وخزانة الأدب ٩/ ٥٦٥، والدرر ٢/ ١٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٧٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في الدرر ٣/ ٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٤٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨ وخزانة الأدب ٧/ ١٨١.

﴿ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ونحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والحذفُ من الصِّلةِ أقوى منه من الصِّفة، ومن الصِّفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلُفُ الضميرَ، كقوله [من الطويل]:

٦٤٨ - فَيَا رَبَّ لَيْلَى أنتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ(١)

وهو قليل، قالوا: وتقديره: وأنتَ الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن يقدِّروا: في رحمتك، كقوله [من الطويل]:

٦٤٩ - وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي [وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ](٢)

وكأنهم كرهوا بناءَ قليلٍ على قليل؛ إذ الغالبُ «أنتَ الَّذِي فَعَلَ» وقولُهم: «فَعَلْتَ» قليلٌ، ولكنه مع هذا مَقِيسٌ؛ وأما «أنتَ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ» فقليلٌ غيرُ مقيس، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] إنه يجوز كون العطف بـ «ثم» على الجملة الفعليّة ضعيف؛ لأنه يلزمُهُ أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصِّلة صلة، فلا بدّ من رابط، وأما إذا قدّر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعةُ حالاً، ورابطها إمّا الواو والضّمير، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، أو الواو فقط، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، ونحو: «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ»، أو الضمير فقط، نحو: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]. وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بدَّ من تقدير الضمير، أي: طالعة وقت مجيئه؛ وزعمَ الزمخشري في الثالثة أنها شاذّة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾، ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، وقد يخلو منهما لفظاً فيقدّر

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في الدرر ١/ ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٧، وشرح التصريح ١/ ١٤٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمعشوقة ابن الدمينة في ديوانه ص ٤٢، ولأميمة امرأته في الأغاني ١٧/ ٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨١، وبلا نسبة في البيان والتبين.

الضمير، نحو: «مررت بالبُرِّ قَفيزٌ بدرهم»، أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهارُ وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

٦٥٠ ـ نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لاَ يَدْرِي[(١)]

الخامس: المفسِّرةُ لعاملِ الاسم المُشْتَغَلِ عنه، نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأَخاه، أو عمراً أَخَاه» إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قَدَّرْتَهُ بَدَلاً لم يصحّ نصبُ الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨]، «الذين»: مبتدأ، و«تعساً»: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره «تعساً» كما تقول: «زيداً ضَرْباً إيَّاه»، وكذا لا يجوز «زَيْداً جَدْعاً له»، ولا «عَمْراً سَقْياً له»، خلافاً لجماعةٍ منهم أبو حيان، لأن اللام متعلِّقة بمحذوف، لا بالمصدر لأنه لا يتعدّى بالحرف، وليست لام التَّقوية لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] إن قدِّرت ﴿مِّنْ﴾ زائدة فـ «كَمْ» مبتدأ أو مفعول لِـ «آتينا» مقدّراً بعده، وإن قدَّرتها بياناً لِـ «كَمْ» كما هي بيان لما في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] لم يَجُزْ واحد من الوجهين، لعدم الراجع حينئذٍ إلى «كَمْ»، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدَّم، مثل: «أَعِشْرِينَ دِرْهماً أَعْطَيْتُكَ». وجَوَّز الزمخشري في «كم» الخبرية والاستفهاميّة، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تُعَلِّق العامل عن العمل؛ وجَوَّز بعضُهم زيادة «من» كما قدّمنا، وإنما تزاد بعد الاستفهام بـ «هَلْ» خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَنْ لا يشترط كونَ الكلام غيرَ مُوجَبٍ مطلقاً، أو على قول مَنْ يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في «رطل من زيت»، و«خاتم من حديد» زائدة، لا مبيِّنة للجنس.

السادس والسابع: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلاَّ الضمير: ملفوظاً، نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، أو مقدَّراً نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منهم، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥]، أي: فيه؛ وقيل: إن «أل» خَلَف عن الضمير، أي: ناره، وقال الأعشى [من الطويل]:

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمسيب بن علس في ديوانه ص ٦١٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٨، وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٣ والدرر ٤/ ١٧، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢.

٦٥١ ـ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ[(١)]

أي: ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثَّوَاء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدَّر رابط للبدل ـ وهو ثواء ـ بالمبدل منه وهو «حَوْل»، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في «ثويته» للحَوْل على الاتِّساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء، لخلوّ الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: «مَرَرتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمرٌو» القطع بتقدير منهم، لأنّه لو أُتبع لكان بدلَ بعضٍ من غير ضمير.

تنبيه ـ إنما لم يحتج بدلُ الكل إلى رابط لأنه نفس المُبْدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمولُ الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» أو «وجهاً منه»، أو مقدّراً، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً» أي: منه؛ واختُلف في نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ» بالرفع؛ فقيل: التَّقدير منه. وقيل: «أل» خَلَف عن الضمير وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٤٩ ـ ٥٠] «جناتِ» بدلٌ أو بيان؛ والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطفُ البيان في النكرات؛ وقول الزمخشري إنه معرفة لأنَّ «عَدْناً» عَلَم على الإقامة بدليل ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُ﴾ [مريم: ٦١] لو صحَّ تعيّنت البدليّة بالاتفاق، إذ لا تُبيِّن المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما «عَدْن» مصدرُ «عَدَن»، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و﴿مُّفَتَّحَةً﴾ حال من «جنات» لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لِـ «حسن»؛ لأنه مُذكر، ولأن البدل لا يتقدَّم على النعت، و﴿الْأَبْوَابُ﴾ مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى، لضعف مثل «مَرَرْتُ بامرأةٍ حسنة الوجه»، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل: الأبواب منها أو أبوابها، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البدل بدلُ بعضٍ لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما مذكوراً، نحو: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، أو مقدّراً أو مَنُوباً عنه،

---

(١) البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٧، والأغاني ٢/٢٠٦، شرح شواهد المغني ٢/٨٧٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٩، ورصف المباني ص ٤٢٣.

نحو: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: منه، أو الأصلُ: في حجّة؛ وأما قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة: ٥٦] وقول الشاعر [من الوافر]:

٦٥٢ ـ فَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيَّ رِجَالِ بَادِيَةٍ تَرَانَا؟[1]

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن «المتَّقين» مساوون لمن تقدَّم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت مَحْذُوف وتقديره في الآية الأولى: يحبه، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ من ارتباطهما إمَّا بعاطفٍ كما في «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» أو عَمَلِ أوَّلهما في ثانيهما، نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴿٤﴾﴾ [الجن: ٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾﴾ [الجن: ٧] أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابيّة الشرط نحو: ﴿تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥]، ونحو: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، أو جوابيّة السؤال، نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] أو نحو ذلك من أوْجهِ الارتباط؛ ولا يجوز «قام قعد زيد»، ولذلك بطل قولُ الكوفيّين: إن من التنازع قولَ امرىء القيس.

كَفانِي ـ ولَمْ أَطْلُبْ ـ قَليلٌ مِنَ المَالِ

وإنه حجّةٌ على رُجْحَان اختيار إعمالِ الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتَرك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصوابُ أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبَي العاملين، فإن «كفاني» طالب لِـ «القليل»، و«أطلب» طالبٌ لِـ «الملك» محذوفاً للدليل، وليس طالباً لِـ «القليل»، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: ولم أطلب معطوفاً على «كفاني»، وحينئذٍ يلزم كونُه مثبتاً، لأنه حينئذٍ داخلٌ في حيّز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نَفاه بقوله:

ولَوْ أن ما أسعى لأدنى معيشة

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٧٦، ولسان العرب ٤/ ١٩٧ مادة /حضر/، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١١١، ولسان العرب ١٤/ ٦٨ مادة /بدا/.

وإنما لم يَجُز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباطَ حينئذٍ بينه وبين «كفاني»؛ فلا تنازع بينهما.

فإن قلتَ: لم لا يجوز التنازعُ على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعَوْتَهُ لأجابني غيرَ مُتوانٍ» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

قلتُ: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل، ووجَّه به قولَ الفارسي والكوفيّين إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حينئذٍ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنّي غير طالب له؛ فيكون انتفاء كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلب له؛ فيتوقَّف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قولُ بعضهم في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٥٩] إن فاعل «تبيَّن» ضميرٌ راجع إلى المصدرِ المفهومِ من «أن» وصلتها بناءً على أن «تبيّن» و«أعلم» قد تنازعاه كما في «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً»؛ إذ لا ارتباط بين «تبيّن» و«أعلم»، على أنه لو صحّ لم يحسن حملُ التَّنزيل عليه، لضعف الإضمارِ قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيّين لا يجيزونه ألبتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ «ضَرَبَنِي وضربت زيد» حتى إن البصريِّين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصوابُ أن مفعول «أطلب»: «الملك» محذوفاً كما قدّمنا، وأن فاعل «تبيَّن» ضمير مستتر: إما للمصدر، أي: فلما تبيّن له تبينٌ كما قالوا في ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] أو لشيء دل عليه الكلام، أي: فلما تبيّن له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره «إذا كانَ غداً فَأْتِنِي» أي: إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأُوَل، وإنما يربطُها الضميرُ الملفوظ به، نحو: «جاء زَيْدٌ نَفْسُه، والزيدانِ كلاَهُمَا، والقومُ كلّهم» ومن ثَمَّ كان مردوداً قولُ الهروي في «الذخائر»، تقول: «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و«جميعٌ» على التوكيد، وقول بعض مَنْ عاصرناه في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾ [البقرة: ٢٩]: إنّ «جميعاً» توكيد لِـ «ما»، ولو كان كذا لقيل: «جميعَه»، ثم التوكيد بـ «جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصوابُ أنه حال؛ وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨]: إن «كلا» توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من

ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: «قُمْتُم ثَلاَثَتُكُمْ»، وبدل الكل لا يحتاجُ إلى ضميرٍ، ويجوز لِـ «كلّ» أن تلي العوامل إذا لم تتَّصل بالضمير، نحو: «جَاءَني كلُّ الْقَوْم» فيجوز مجيئُها بدلاً، بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلاَّ في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة؛ وخَرَّجها ابنُ مالك على أن «كلاًّ» حال، وفيه ضَعْفَان: تنكير «كلّ» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مَرَرْتُ بِهِمْ كلاًّ» أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

واحترزت بذكر «الأول» عن «أجمع» وأخواته، فإنها إنما تؤكّد بعد «كل»، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠].

الأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة

وهي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو: «غلام زَيْدٍ».

الثاني: التخصيص، نحو: «غُلاَمُ امْرَأةٍ» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف؛ فإن «غلام رَجُلٍ» أخصُّ من «غلام»، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زَيْدٍ».

الثالث: التخفيف، كـ «ضارب زَيْدٍ»، و«ضاربا عَمْرٍو»، و«ضاربُو بكر» إذا أردت الحالَ أو الاستقبالَ؛ فإن الأصل فيهنّ أن يعملْنَ النصبَ، ولكن الخفض أخَفُّ منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدلُّ على أن هذه الإضافة لا تفيدُ التعريفَ قولُك: «الضاربا زَيْدٍ»، و«الضاربو زَيْد»، ولا يجتمع على الاسم تعريفان، وقولُه تعالى: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقولُه تعالى: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، وقولُ أبي كَبير [من الكامل]:

٦٥٣ ـ فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً [سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ][1]

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقولُ جرير [من البسيط]:

٦٥٤ ـ يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ [لاَقَىٰ مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا][2]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي الكبير الهذلي في جمهرة اللغة ص ٣٦٠، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٤، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٣، والدرر ٥/ ٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٢.

ولا تدخل «رُبَّ» على المعارف؛ وفي التحفة أن ابن مالك رَدَّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفاً»، فقال: بل تفيد أيضاً التَّخصيص، فإن «ضَاربَ زَيْدٍ» أخصُّ من «ضارب»، وهذا سَهْو؛ فإن «ضاربَ زَيْدٍ» أصله «ضاربٌ زَيْداً» بالنصب، وليس أصله ضارباً فقط؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإِضافة.

فإن لم يكن الوصفُ بمعنى الحال والاستقبال، فإضافته محضة تُفيد التعريفَ والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال.

وعلى هذا صَحَّ وَصْفُ اسم الله تعالى بـ «مالك يوم الدين». قال الزمخشري: أريدَ باسم الفاعل هنا: إما الماضي، كقولك: «هو مالكُ عبيدِهِ أمس»، أي: مالك الأمور يوم الدين، على حد ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿مَلَكَ يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وإما الزمان المستمرّ كقولك: «هو مالكُ العبيدِ»، فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد، اهـ. ملخَّصاً.

وهو حسن، إلا أنه نَقَضَ هذا المعنى الثاني عند ما تكلّم على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٦]، فقال: قرىء بجرّ الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبهمَا بإضمار جَعَل، أو عطفاً على محل الليل، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضيّ فتكون إضافته حقيقية، بل هو دال على جَعْل مستمرّ في الأزمنة المختلفة؛ ومثله ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰٓۖ﴾ [الأنعام: ٩٥] و﴿فَالِق الاصباح﴾ [الأنعام: ٩٦] كما تقول «زيد قادر عالم» ولا تقصد زماناً دون زمان، اهـ.

وحاصله أن إضافة الوصف إنّما تكون حقيقة إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حَدَثٍ مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقيّة، وكان عاملاً، وليس الأمر كذلك.

الرّابع: إزالة القُبح أو التجوُّز، كـ «مَرَرْت بالرَّجل الحَسَنِ الوَجْهِ» فإن الوجه إن رُفِعَ قَبُح الكلامُ، لخلو الصِّفة لفظاً عن ضمير الموصوف وإن نُصب حصل التجوُّز بإجرائك الوصفَ القاصرَ مُجْرَى المتعدِّي.

الخامس: تذكير المؤنث كقوله [من البسيط]:

٦٥٥ ـ إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[1]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لبعض المولدين، في المقاصد النحوية ٣/٣٩٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٦٣، وخزانة الأدب ٤/٢٢٧، وأوضح المسالك ٣/١٠٥.

ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ويبعده ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فذُكِّرَ الوصفُ حيث لا إضافة، ولكن ذكرَ الفرّاء أنهم التزموا التَّذكير في «قريب» إذا لم يرد قرب النسب قَصْداً للفرق؛ وأما قول الجوهري: «إن التَّذكير لكون التأنيث مجازيًا» فَوَهْم، لوجوب التأنيث في نحو: «الشَّمْسُ طالعة، والموعظة نافعة»، وإنما يفترقُ حكم المجازيّ والحقيقيّ الظاهِرَيْن، لا ٱلْمُضمَرين.

السادس: تأنيثُ المذكّر، كقولهم: «قُطِعَتْ بَعْضُ أصابِعِه»، وقُرِىءَ ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، ويحتمل أن يكون منه ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي: من الشَّفَا، ويحتمل أن الضَّمير لِـ «النار»، وفيه بُعْد، لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنْقَذُوا منها، وأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها؛ فالمعدود في الحقيقة الموصوف، وهو مؤنَّث، وقال [من الرجز]:

٦٥٦ ـ طُولُ اللَّيالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَـقَـضْـنَ كُـلِّـي وَنَـقَـضْـنَ بَـعْـضِـي[1]

وقال [من الوافر]:

٦٥٧ ـ ومَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي [وَلَـكِـنْ حُـبُّ مَـنْ سَـكَـنَ الـدِّيَـارَا][2]

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٦٥٨ ـ وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَـمَـا شَرِقَتْ صَـدْرُ الْقَـنَـاةِ مِنَ الـدَّمِ[3]

وإلى هذا البيت يُشير ابن حَزْم الظاهريُّ في قوله [من الطويل]:

٦٥٩ ـ تَـجَـنَّـبْ صَـدِيـقـاً مِـثْـلَ مَـا، وَاحْـذَرِالَّـذِي
يَـكُـونُ كَـعَـمْـرٍو بَـيْـنَ عُـرْبٍ وَأَعْـجَـمِ

٦٦٠ ـ فَـإِنَّ صَـدِيـقَ الـسُّـوءِ يُـزْرِي، وَشَـاهِـدِي
كَـمَـا شَـرِقَـتْ صَـدْرُ الْـقَـنَـاةِ مِـنَ الـدَّمِ

ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وبـ «عمرو» الكناية عن الرجل المريد أخْذَ ما ليس له كأخذ «عمرو» الواو في الخط.

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٤١٨، وأوضح المسالك ٣/١٠٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣١، وخزانة الأدب ٤/٢٧٧، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٧٣، والأزهية ص ٢٣٨، وخزانة الأدب ٥/١٠٦.

وشَرْطَ هذه المسألة والتي قبلها صلاحيَّةُ المضاف للاستغناء عنه؛ فلا يجوز «أمَةُ زَيْدٍ جَاءَ»، ولا «غُلامُ هِنْدٍ ذَهَبَتْ»، ومن ثَمَّ ردَّ ابنُ مالك في التوضيح قولَ أبي الفتح في توجيهه قراءةَ أبي العالية: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعه»، لأن المضاف لو سَقَط هنا لقيل: «نفساً لا تنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعليّة، ويلزم من ذلك تعدِّي فعل المتّصل إلى ظاهره نحو قولك: «زَيْدَ ظَلَم»، تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السابع: الظرفيّة، نحو: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وقوله [من الرجز]:

أَنَـا أَبُـو الْـمُـنْـهَـالِ بَـعْـضَ الأَحْـيَـانْ[1]

وقال المتنبّي [من الخفيف]:

٦٦١ ـ أَيَّ يَـوْمٍ سَـرَرْتَـنِـي بِـوِصَـالٍ لَـمْ تَـسُـؤْنِـي ثَـلاثَـةً بِـصُـدُودِ[2]

و«أيّ» في البيت استفهاميَّة يراد بها النفي، لا شرطيّة؛ لأنه لو قيل مكان ذلك: «إنْ سررتني» انعكس المعنى، لا يقال: يدلُّ على أنها شرطيّة أنّ الجملة المنفيّة إن اسْتُؤنفت ولم تُرْبط بالأولى فسد المعنى؛ لأنا نقول: الرَّبْطُ حاصل بتقديرها صفة لِـ «وصال»، والرابط محذوف، أي: لم ترعني بعدهُ، ثم حُذفَا دفعةً أو على التدريج؛ أو حالاً من تاء المخاطب، والرابط فاعلها، وهي حال مقدّرة، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها، أي: ما سررتني غيرَ مقدّر أنك تَرُوعُنِي، ومن روى ثلاثة بالرّفع فالحالية ممتنعة، لعدم الرابط.

الثامن: المصدريّة، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فـ «أي»: مفعول مطلق ناصبه «ينقلبون»؛ و«يعلم»: معلقة عن العمل بالاستفهام؛ وقال [من الطويل]:

٦٦٢ ـ سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَأَيُّ غَـرِيـمٍ لِـلـتَّـقَـاضِـي غَـرِيـمُـهَـا[3]

«أيّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إلا أنها هنا مفعولٌ به،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الخفيف، انظر: خزانة الأدب للحموي ١/ ١٩٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٤.

كقولك: «تداينت مالاً» لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تُضَفْ لمصدر؛ والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١].

التاسع: وجوب التصدير، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ»، والخبر في نحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يوم سَفَرُكَ»، والمفعول في نحو: «غُلاَمَ أَيِّهِمْ أَكْرَمْتَ»، ومن ومجرورها في نحو: «مِنْ غُلاَمِ أَيِّهِمْ أنت أَفْضَلُ»؛ ووجب الرفع في نحو: «عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ»، وإلى هذا يشير قول بعض الفُضَلاء [من الطويل]:

٦٦٣ ـ عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ، فَمَنْ غَدَا مُضَافاً لأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
٦٦٤ ـ وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ فَتَنْحَطَّ قَدْراً مِنْ عُلاكَ وَتُحْقَرَا
٦٦٥ ـ فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثم خَفْضُ مُزَمِّلٍ يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِياً وَمُحَذِّرَا(١)

والإشارة بقوله: «ثم خفض مُزَمِّل» إلى قول امرىء القيس [من الطويل]:

٦٦٦ ـ كأنّ أَبَاناً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أناسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ(٢)

وذلك أن «مُزَمَّلٍ» صفة لِـ «كبير»، فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته المخفوض.

والعاشر: الإعراب، نحو: «هٰذِهِ خَمْسَةُ عَشْرِ زَيْدٍ» فيمن أعربه، والأكثر البناء.

والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير» و«مثل» و«دُون»، وقد استُدلَّ على ذلك بأمور: منها قولُه تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] قاله الأخفش، وخُولف، وأُجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضميرُ المصدر، أي: وَحِيل هو، أي: الحولُ، كما في قوله [من الطويل]:

٦٦٧ ـ وَقَالَتْ: مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ(٣)

أي: ويعتلل هو، أي: الاعتلال، ولا بُدَّ عندي من تقدير «عليك» مدلولاً عليها

---

(١) الأبيات من البحر الطويل، انظر: نفح الطيب ٥/ ١٩٠.

(٢) الأبيات من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٥، وخزانة الأدب ٥/٩٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٢، وشرح شواهد المغني ص ٩٢، لعلقمة في ديوانه ص ٨٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٤٢.

بالمذكورة، وتكون حالاً من المُضْمر، ليتقيّد بها فتقيد ما لم يُفْده الفعل؛ وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف، أي: ومنا قومٌ دون ذلك، كقولهم: «مِنّا ظَعَنَ وَمِنّا أَقَامَ»، أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، ومنها قولُه تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن فتح «بينَ»، قاله الأخفش، ويؤيّده قراءة الرّفع؛ وقيل: «بين» ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي: لقد وقع التقطع، أو إلى الْوَصْلِ؛ لأن ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٤] يدلّ على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] على أن الفِعْلين تنازعاه، ويؤيّد التأويلَ قولُه [من الطويل]:

٦٦٨ ـ أَهُمَّ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ[1]

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فيمن فتح «مِثْلاً»؛ وقراءة بعض السلف ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَآ أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩] بالفتح، وقول الفرزدق [من البسيط]:

٦٦٩ ـ [فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ] إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات؛ فإنها تُثنّى وتجمع كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقول الشاعر [من البسيط]:

٦٧٠ ـ [مَنْ يَفْعَلِ الحسنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا] وَالشَّرُّ بِالشر عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ[3]

وزعم أنّ «حقاً» اسمُ فاعلٍ من «حَقَّ يحق»، وأصله: «حاقٌّ» فقُصِر، كما قيل: «بَرٌّ» و«سَرٌّ»؛ ففيه ضمير مستتر، ومثل: حال منه، وأن فاعل «يصيبكم» ضميره تعالى لتقدّمه في ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٨] ومثل: مصدر.

وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة، ومنها قوله [من البسيط]:

(١) البيت من الطويل، وهو لصخر بن عمرو السلمي، في الأصمعيات ص ١٤٦، وخزانة الأدب ١/٤٣٨، ولسان العرب ١٥/٣١٩، مادة /نزا/.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٩، وخزانة الأدب ٤/١٣٣، والدرر ٢/١٠٣، وشرح شواهد المغني ١/٢٣٧.

(٣) تقدم تخريجه.

٦٧١ ـ لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[1]

فغير: فاعل لِـ «يمنع» وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم: «غَيْرَانِ وأَغْيَارٌ» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ، وأما قول الجرجاني وموافقيه إن «غُلاَمِي» ونحوه مبنيّ فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك»، و«غلامَه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذْ»، نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]، و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] يُقرآن بجرّ «يوم» وفتحه.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناء أصليًّا كان البناء، كقوله [من الطويل]:

٦٧٢ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا
وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ؟[2]

أو بناءً عارضاً، كقوله [من الطويل]:

٦٧٣ ـ لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ[3]

رُوِيا بالفتح، وهو أرْجَحُ من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوحٌ عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريّون: يجب الإعراب، والصَّحيحُ جوازُ البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] بفتح «يوم»، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الانفطار: ١٩] بالفتح، وقال [من الطويل]:

٦٧٤ ـ إِذَا قُلْتُ هٰذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ[4]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، والدرر ٣/ ١٥٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، والدرر ٣/ ١٤٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٧ والدرر ٣/ ١٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣.

(٤) البيتان من البحر الطويل، وهما لبشر بن هذيل في ديوان المعاني ١/ ٨٩، ولموبال بن جهنم المذحجي في شرح المغني ٢/ ٨٨٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

وقال آخر [من الطويل]:

٦٧٥ - أَلَمْ تَعْلَمِي - يا عَمْرَكِ اللَّهُ - أَنَّنِي ... كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرامُ قَلِيلُ

٦٧٦ - وَإِنِّي لاَ أُخْزَى إِذَا قِيلَ: مُمْلِقٌ ... سَخِيٌّ، وَأُخْزَى أَنْ يُقَالَ: بَخِيلُ[(١)]

رُوِيا بالفتح.

ويحكى أن ابن الأخضر سُئِل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النصب في قول النابغة [من الطويل]:

٦٧٧ - أَتَانِي - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - أَنَّكَ لُمْتَنِي ... وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ

٦٧٨ - مَقَالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتَ: سَوْفَ أَنَالُهُ، ... وَذْلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ[(٢)]

فقال [من الطويل]:

٦٧٩ - [إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ ... وَلاَ تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي[(٣)]

فقيل له: الجواب، فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبنيّ اكتسب منهُ البناء؛ فهو مفتوح لا مَنصوب، ومحلّه الرفع بدلاً من «أنك لمتني»، وقد رُوي بالرفع. وهذا الجواب عندي غير جيّد، لعدم إبهامِ المضاف، ولو صحَّ لصحَّ البناء في نحو: «غُلاَمَك، وفَرَسه» ونحو هذا مما لا قائل به؛ وقد مضى أن ابن مالك مَنَع البناء في «مثل» مع إبهامها لكونها تُثَنَّى وتُجمع، فما ظنُّك بهذا؟ وإنما هو منصوبٌ على إسقاط الباء، أو بإضمارِ «أعني» أو على المصدريّة. وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مَقَالَة» إلى «أنْ قَدْ قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه؛ وجوابه أن الأصل: «مقالَةٌ» فحُذف التنوين للضرورة لا للإضافة، و«أنْ» وصلتها بَدَل من مقالة، أو من «أنك لمتني»، أو خبرٌ لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله: «مَقَالَةً أن» بإثبات التنوين ونَقْلِ حركة الهمزة، فأنشده الناسُ بتحقيقها، فاضطُرُّوا إلى حذف التنوين؛ ويروى «ملامة» وهو مصدر لِـ «لُمْتَني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمبشر بن هذيل، في ديوان المعني ١/ ٨٩، ولموبال بن جهم المذحجي في شرح المغني ٢/ ٨٨٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥.

(٢) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤، ولسان العرب ١٠/ ٤٤٠ مادة /سكك/.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لعدي بن زيد، انظر: نفح الطيب ٥/ ١٩١.

الأمورُ التي لا يكونُ الفعل معها إلاَّ قاصراً

وهي عشرون:

أحدها: كونُهُ على «فَعُل» بالضَّم كـ «ظَرُفَ» و«شَرُفَ»، لأنه وَقْفٌ على أفعالِ السَّجايا وما أشبهها مما يقومُ بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحوَّلُ المتعدِّي قاصراً إذا حُوِّل وزنُهُ إلى «فَعُل» لغرضِ المبالغة والتعجّب، نحو «ضَرُبَ» الرجلُ و«فَهُمَ» بمعنى: ما أضْرَبَه وأفهَمَه! وسُمع «رَحُبَتْكم الطَّاعة»، و«أن بشراً طَلُعَ اليَمَن»، ولا ثالثَ لهما، ووجههما أنهما ضُمِّنا معنى: «وَسِعَ» و«بَلَغَ».

والثاني و الثالث: كونه على «فَعَلَ» بالفتح أو «فَعِلَ» بالكسر وَوَصْفُهما على «فَعِيل»، نحو: «ذَلَّ» و«قَوِيَ».

الرابع: كونه على «أفْعَلَ» بمعنى: صار ذا كذا، ونحو: «أغَدَّ البعيرُ»، و«أحْصَدَ الزرع» إذا صارا ذَوَيْ غُدَّة وحَصَاد.

والخامس: كونه على «افْعَلَلَّ» كـ «اقْشَعَرَّ» و«اشْمَأزَّ».

السادس: كونه على «افوَعَلَّ» كـ «اكْوَهَدَّ» الفرخُ إذا ارتعد.

السابع: كونهُ على «افْعَنْلَلَ» بأصالة اللامين كـ «احْرَنْجَمَ» بمعنى: اجتمع.

الثامن: كونه على «افعَنْلَل» بزيادة أحد اللامين كـ «اقْعَنْسَسَ الجملُ» إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على «افْعَنْلَىٰ» كـ «احْرَنْبَى الديك» إذا انتفش، وشذّ قوله [من الرجز]:

٦٨٠ ـ قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي ... أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي[1]

ولا ثالث لهما، و«يغرنديني» ـ بالغين المعجمة ـ يَعْلُوني ويغلبني، وبمعناه «يَسْرَنْدِيني».

العاشر: كونه على «اسْتَفْعَلَ»، وهو دالّ على التحوُّل كـ «اسْتَحْجَرَ الطينُ»، وقولهم: «إن البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ».

الحادي عشر: كونه على وزن «انْفَعَل»، نحو: «انطَلَق» و«انْكَسَر».

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (سرد)، وجمهرة اللغة ص ١٢١٥، والخصائص ٢/ ٢٥٨، وشرح الأشموني ١/ ١٩٦.

الثاني عشر: كونه مُطَاوعاً لمتَعَدٍّ إلى واحد، نحو: «كَسَرتُهُ فانكَسَرَ»، و«أزْعَجْتُهُ فانْزَعَج».

فإن قلت: قد مضى عَدُّ «انْفَعَل».

قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظيَّة وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوعُ لا يلزم وَزْنُ «انفَعَل»، تقول: «ضاعفتُ الحسنات فتضاعَفَتْ»، و«علّمته فتعلَّم»، و«ثَلَمته فتثلَّم»، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوَع درجةً كـ «ألبَسْتُهُ الثوبَ فَلبسَه»، و«أقمته فَقَامَ»؛ وزعمَ ابن برّي أن الفعل ومطاوعه قد يَتَّفِقان في التعدِّي لاثنين، نحو: «استَخْبَرْتُهُ الخَبَرَ فأخْبَرَنِي الخَبَر»، و«استفهمته الحديثَ فأفهَمَني الحديثَ»، و«استَعْطَيْتُهُ دِرْهَماً فأعطاني درهماً»؛ وفي التعدّي لواحدٍ، نحو: «استَفْتَيْتُهُ فأفْتَاني»، و«اسْتَنْصَحْتُهُ فَنَصَحنِي»؛ والصَّواب ما قدّمته لك، وهو قولُ النحويّين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحَدُ الفعلينِ على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكونَ رباعيًا مَزِيداً فيه، نحو: «تَدَحْرَجَ»، و«احْرَنْجَمَ» و«اقْشَعَرَّ» و«اطمَأَنَّ».

الرابع عشر: أن يُضمَّن معنى فِعْلٍ قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: ٨٣]، ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]، وقولهم: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِده»، وقوله [من الطويل]:

٦٨١ ـ [وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا
إِلَى الضَّيْفِ] يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي[1]

فإنها ضُمِّنت معنى و«لا تَنْبُ»، و«يَخْرُجُون»، و«تحدثوا»، و«بارِكْ»، و«لا يُصْغُون»، و«استجاب»، و«يَعِثْ» أو «يُفْسِد».

والستة الباقية أن يدل على سَجِية كـ «لؤُمَ»، و«جَبُنَ»، و«شَجُعَ»، **أو على عَرَض** كـ «فَرِح» و«بَطِرَ»، و«أشِرَ»، و«حَزِنَ»، و«كَسِلَ»، **أو على نظافة** كـ «طَهُرَ» و«وَضُؤَ»، **أو**

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦، وأساس البلاغة ص ٢٩٦ مادة/ عذر/ وخزانة الأدب ٢/ ١٢٨، وشرح شواهد المفصل ٢/ ٣٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٣.

دنس كـ «نَجِسَ»، و«رَجس» و«أجْنَبَ»، **أو على لون** كـ «احْمَرَّ»، و«اَخْضَرَّ» و«أَدِمَ»، و«اَحْمَارَّ»، و«اَسْوَادَّ»، **أو حِلْية** كـ «دَعِجَ»، و«كَحِلَ»، و«شَنِبَ»، و«سَمِنَ»، و«هَزِلَ».

تنبيه ـ في فصيح ثعلب في باب المشدّد: «فُلانٌ يَتَعَهّدُ ضَيْعَته»، قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ولا يجوز عنده «يتعاهد»؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون مُتَعَدِّياً، ويردّه قولُه [من الطويل]:

٦٨٢ ـ تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً [عَلَيّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي][1]

وأجاز الخليلُ يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قُنْبَر أبا زيد عنها فمنَعها؛ وسأل يونسَ فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئِلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد»، فقال يونس: يا أبا زيد كم مِنْ علم استفدناه كنت أنْتَ سببهُ. ونقل ابن عصفور عن ابن السيِّد أنه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

٦٨٣ ـ بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاة وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ[2]

إن من رواه بجر «التعانق» مُخْطىء؛ لأن تـ«تَفَاعَلَ» لا يتعدّى ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدّياً إلى اثنين، فإنه يبقى بعد دخولها متعدّياً إلى واحدٍ، نحو: «عاطيْته الدراهم» و«تَعَاطَيْنَا الدَّراهم»؛ وإن كان متعدّياً إلى واحد، فإنه يصير قاصراً، نحو: «تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْروٌ»، إلاّ قليلاً، نحو: «جَاوَزْتُ زَيداً وتجاوزته»، و«عانقْته وتعانقته»، ا هـ. وإنما ذكر ابن السيد أن «تعانَق» لا يتعدّى، ولم يذكر أن «تَفاعَلَ» لا يكون متعدّياً؛ وأيضاً فلم يخصَّ الردّ برواية الجرّ، ولا معنى لذلك.

الأمور التي يتعدَّى بها الفعلُ القاصِر

وهي سبعة:

أحدُها: همزة «أفْعَلَ»، نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣، وجمهرة اللغة ص ٧٣٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨، والدرر ٣/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧.

﴿١٨﴾ [نوح: ١٧ ـ ١٨]، وقد ينقل المتعدِّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين، نحو: «ألبَسْتُ زيداً ثَوْباً، وأعْطَيْتُهُ ديناراً»، ولم يُنْقَلْ متعدٍّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثةٍ إلا في «رَأى»، و«عَلِم»، وقاسَهُ الأخفشُ في أخواتهما الثلاثة القلبيّة، نحو: «ظنّ»، و«حسِب»، و«زعَم»؛ وقيل: النقل بالهمزة كلّه سماعيّ؛ وقيل: قياسي في القاصِر والمتعدِّي إلى واحد؛ والحقُّ أنه قياسيٌّ في القاصر، سماعيٌّ في غيره، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويه.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في «جَلَسَ زيد ومشى وسار»: «جَالَسْتُ زَيْداً، وماشَيْتُهُ، وسَايَرْتُهُ».

الثالث: صَوْغه على فعَلْتُ بالفتح «افعُل» بالضم لإفادة الغَلَبة، تقول: «كَرَمْت زَيْداً»، بالفتح ـ أي: غلبته في الكرم.

الرابع: صَوْغُهُ على «اسْتفعَلَ» للطَّلب أو النسبة إلى الشيء، كـ «اسْتَخْرَجْتُ المالَ»، و«استحسنْتُ زيداً»، و«استقبحْتُ الظلم»، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «اسْتَكْتَبْتُهُ الكِتَابَ»، و«اسْتَغْفَرْتُ اللّهَ الذنْبَ»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمُّنه معنى «اسْتَتَبْتُ»؛ ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك؛ وهذا قولُ ابن الطراوة وابنُ عصفور، وأما قول أكثرهم: إن «استغفر» من باب «اختار» فمردود.

الخامس: تضعيفُ العين، تقول في «فَرِحَ زيد»: «فَرّحْتُهُ» ومنه ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾ [الشمس: ٩]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتَّعْدِية، لقوله: «سِرْتُ زَيْداً»، وقوله [من الطويل]:

٦٨٤ ـ [فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أنتَ سِرْتَهَا]
فَأَوّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا[1]

وفيه نظر؛ لأن «سِرْتُهُ» قليل، و«سيَّرته» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سرته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسُّعاً، وقد اجتمعتِ التّعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣]؛ وزعم الزمخشري أن بين التّعديتين فرقاً؛ فقال: لما نُزِّلَ القرآنُ

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٣٤٨/.

منجّماً والكتابان جملة واحدة جيء بـ «نَزَّل» في الأول و«أَنْزل» في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف «الحمد لله الذي أنزَلَ القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونَزّله بحسب المصالح منجّماً» لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدُّنيا وهو الإنزال المذكور في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١]، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وأما قول القفال: إن المعنى الذي أنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه، فتكلُّف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيلَهُ من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاثٍ وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فقرن نزل بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠]، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨] الآيَةَ، وهي آية واحدة.

والنقل بالتَّضعيف سماعيّ في القاصر كما مثَّلنا، وفي المتعدي لواحد، نحو: «عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ»، و «فَهَّمْتُهُ الْمسألة»، ولم يُسْمع في المتعدّي لاثنين. وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِمَ» المتعدّية لاثنين أن يُنْقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يُشهد له سماعٌ ولا قياس، وظاهِرُ قول سيبويه أنه سماعيّ مطلقاً؛ وقيل: قياسي في القاصِر والمتعدّي إلى واحد.

السادس: التضمين؛ فلذلك عُدّي «رَحُبَ» و «طَلُعَ» إلى مفعول لَمَّا تضمّنا معنى «وَسِعَ» وَ «بَلَغَ»، وقالوا: «فَرِقْتُ زيداً»، و ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠] لتضمُّنهما معنى «خاف» و «امتهن» أو «أهْلَكَ».

ويختص التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنه قد يَنْقُلُ الفِعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدّي «أَلَوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى «قَصرت» إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا آلوكَ نُصْحاً»، و«لا آلوكَ جَهْداً» لما ضُمِّن معنى: لا أمنعُكَ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨]. وعُدّي «أَخْبَرَ»، و «خَبَّرَ»، و «حَدَّث»، وَ «نَبَّأ» إلى ثلاثة لما ضُمِّنت معنى «أعْلَمَ» و «أرى» بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجارّ، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

السابع: إسقاطُ الجارّ توسّعاً، نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي:

على سرٍّ، أي: نكاح، ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، أي: عن أمره، ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، أي: عليه؛ وقَوْل الزجّاج: «إنه ظرف»، ردَّه الفارسيُّ بأنه مختصّ بالمكان الذي يرصد فيه؛ فليس مبهماً، وقوله [من الكامل]:

٦٨٥ - [لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[1]

أي: في الطريق، وقول ابن الطراوة: «إنه ظرفٌ» مردودٌ أيضاً بأنه غيرُ مبهم؛ وقوله: إنه اسم لكل ما يَقْبل الاستطراق فهو مُبهمٌ لصلاحيَّته لكل موضع مُنَازَعٌ فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع «أنَّ» و «أنْ»؛ وأهمل النحويون هنا ذكر «كَيْ» مع تجويزهم في نحو: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» أن تكون «كي» مصدرية، واللام مقدَّرة والمعْنَى: لكي تُكرمني. وأجازوا أيضاً كونَها تعليليّة و «أن» مُضمرة بعدها. ولا يُحذف مع «كي» إلاّ لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارّ غيرها، بخلاف أختيها. قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: بأنّ لهم، وبأنه ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، أي: في أن، أو: عن، على خلاف في ذلك بين المفسّرين، ومما يحتملهما قوله [من الطويل]:

٦٨٦ - ويَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِيَ خَالِدٌ وَيَرغَبُ أَنْ يرضَى صَنِيعَ الألائِمِ[2]

أنشدهُ ابن السيِّد، فإن قدّر «في» أولاً و «عن» ثانياً فَمَدْحٌ، وإن عكس فذمّ، ولا يجوز أن يقدَّرَ فيهما معاً «في» أو «عنِ»، للتناقض.

ومحلّ «أنّ» و «أنْ» وصلتهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليلِ وأكثر النحويين، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حُذِف منه؛ وجَوَّزَ سيبويه أن يكون المحلُّ جرًّا، فقال بعدما حكى قولَ الخليل: ولو قال إنسانٌ إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم: «لاَهِ أَبُوك»، وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرّ وأن سيبويه يرى أنه نصب فسَهْو.

ومما يشهدُ لمدَّعي الجر قولُه تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾

---

(١) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، والدرر ٣/ ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥.

(٢) البيت من الطويل، ولم أجده.

[الجن: ١٨]، ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، أصلهما: لا تدعو مع الله أحداً لأن المساجد لله، وفاعبدون لأن هذه.

ولا يجوز تقديمُ منصوبِ الفِعل عليه إذا كانَ «أنَّ» وصلتها، لا تقول «أنك فاضل وعرفت» وقوله [من الطويل]:

٦٨٧ - وَمَا زُرْتَ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ[1]

رَوَوْهُ بخفضِ «دين» عطفاً على محل «أن تكون»؛ إذ أصله: لأن تكون؛ وقد يُجاب بأنه عطفٌ على توهُّم دخولِ اللام؛ وقد يُعْتَرَض بأنَّ الحمل على العطف على المحل أظهرُ من الحمل على العطف على التوهُّم، ويُجاب بأن القواعدَ لا تثبتُ بالمُحْتَمَلات.

وهنا مُعَدٍّ ثامِن ذكره الكوفيُّون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كَسِيَ زيد»، بوزن «فَرِحَ»، فيكون قاصراً، قال [من الوافر]:

٦٨٨ - وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ[2]

فإذا فتحت السّين صار بمعنى «سَتَرَ» و «غَطَّى»، **وتعدّى** إلى واحد كقوله [من المتقارب]:

٦٨٩ - وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ[3]

أو بمعنى: أعطى كُسْوَةً وهو الغالب، فيتعدّى إلى اثنتين، نحو: «كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً»؛ قالوا: وكذلك «شَتِرَتْ عَيْنُهُ»، بكسر التاءُ، قاصِر بمعنى: انقلب جفنها، و «شَتَر الله عَيْنَه» بفتحها مُتَعَدٍّ بمعنى: قَلَبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: «شَتَرَه فَشَتِرَ»، كما يقال: «ثَرَمَهُ وثَلَمه فَثَلِمَ»، ومنه: «كَسَوْته الثوب فكَسِيَه»، ومنه البيت، ولكن حُذِف فيه المفعول.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه١/ ٨٤، والإنصاف ص ٣٩٥، وتخليص الشواهد ص ٥١١، وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥، والدرر ٥/ ١٨٣، والدرر ٥/ ١٨٣، ولسان العرب ١/ ٣٣٦ مادة / حنطب/.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لعمران بن حطان أو لعيسى بن الحبطى في الأغاني ١٨/ ٤٩، ولأبي خالد القناني في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٦، ولسان العرب مادة (كرم)، وبة نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٠.

(٣) البيت من التقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٦، ولسان العرب ٩/ ١٠٢ مادة / خيف/.

الباب الخامس من الكتاب
في ذكر الجهاتِ التي يدخل الاعتراضُ على المعرِبِ من جهتها

[الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها]

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يُرَاعي ما يقتضيه ظاهِرُ الصناعة ولا يُراعي المعنى، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركَّباً، ولهذا لا يجوزُ إعراب فواتِحِ السّور على القول بأنه من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بِعِلْمه.

ولقد حُكي لي أنَّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذٍ له بيتَ المُفَصَّل [من السريع]:

٦٩٠ ـ لا يُبْعِدِ اللّه التلبُّبَ والـ ... ـغاراتِ إذ قال الخميسُ: نَعَمْ[1]

فقال: «نَعَمْ» حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حسنُ لغة كنانة في «نَعَم» الجوابية وهي «نَعِمْ» بكسر العين، وإنما «نَعَم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي: هذه نَعَم، وهو محل الشاهد.

وسألني أبو حَيّان ـ وقد عَرَضَ اجتماعُنا ـ عَلاَمَ عُطف «بحقلّدِ» من قول زهير [من الطويل]:

٦٩١ ـ تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّر غَنِيمَةً ... بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبىٰ وَلاَ بِحَقَلَّدِ[2]

فقلت: حتى أعرف ما «الحَقَلّدِ»، فنظرناه فإذا هي سَيِّىء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهَّم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوبين: حُكي لي أن نحوياً من كبار طلبة الْجُزُولي سُئل عن إعراب

---

(١) البيت من السريع، وهو للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق ص ٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٩، وشرح المفصل ١/ ٩٤، ولسان العرب ١٢/ ٤٢٧ مادة/ عم/.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٢، ولسان العرب ٣/ ١٥٤ مادة/ حقلد/.

﴿كَلَٰلَةً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾ [النساء: ١٢] فقال: أخبروني ما «الكلالة»، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما عَلا ولا ابنٌ فما سفل؛ فقال: فهي إذاً تمييز؛ وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضَّمير واستتر، ثم جيء بـ «كلالة» تمييزاً، ولقد أصاب هذا النحويُّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حَذْفِهِ نَقْضٌ للغَرَضِ الذي حُذِفَ لأجله، وتراجُعٌ عمّا بُنيت الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: «ضُرِبَ أخوك رجلاً»، وأما قراءة مَنْ قرأ ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ـ٣٧] بفتح الباء ـ فالذي سَوَّغ فيها أن يُذْكَر الفاعل بعدما حُذِف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها.

وكإعراب هذا المعربِ «كلالة» تمييزاً قولُ بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

٦٩٢ ـ يَبْسُطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهاً رَحْبَا بَسْطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلْبَا[1]

إنّ الأصل: كما بَسَطَ كَلْبٌ ذراعيه، ثم جيء بالمصدر وأُسْنِدَ للمفعول فرُفع، ثم أضيف إليه، ثم جيءَ بالفاعل تمييزاً.

والصَّواب في الآية أنَّ ﴿كَلَٰلَةً﴾ بتقدير مُضاف، أي: ذا كَلالة، وهو إمّا حالٌ من ضمير ﴿يُورَثُ﴾ فـ «كان» ناقصة، و «يُورَثُ» خَبر، أو تامّة فـ «يورث» صفة؛ وإما خبر فـ «يورث» صفة؛ ومن فَسَّر «الكَلالة» بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حالٌ أو خَبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف؛ ومن فَسَّرها بالقَرَابة فهي مفعولٌ لأجله.

أما البيت فتخريجُهُ على القلب، وأصله: كَمَا بَسَطَ ذِرَاعه كَلْباً، ثم جيءَ بالمصدر وأُضيف للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب كلباً على المفعولِ المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مُوردٌ بعون الله أمثلةً متى بُني فيها على ظاهرِ اللَّفظ ولم يُنظر فِي مُوجَب المعنى حصَل فساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وَهَمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك معيَّناً.

فأحدها: قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة(صفح)، وكتاب العين ٥/٢٧، وتاج العروس مادة (صفح).

أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧] فإنه يتبادر إلى الذِّهن عطف ﴿أَن نَّفْعَلَ﴾ على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطفٌ على «ما»؛ فهو مَعْمُول لِـ «الترك» والمعنى: أن نتركَ أن نفعلَ، نعم مَنْ قرأ «تَفْعل» و «تشاء» ـ بالتاء لا بالنون ـ فالعطف على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾.

ومُوجِب الوهم المذكور أن المُعرب يرى «أنْ» والفعلَ مرّتين، وبينهما حرف العطف.

ونظيرُ هذا سواء أن يتوهم في قوله [من الكامل]:

٦٩٣ ـ لَنْ مَا رَأيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً ... أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[1]

أن الفعلين متعاطفان، حين يَرَى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بَيَّنْتُ في فصل «لَمّا» أن ذلك خطأ، وأنَّ «أدع» منصوب بـ «لَنْ»، وأشهد معطوف على القتال.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥] فإن المتبادر تعلُّقُ «مِنْ» بـ «خفْتُ»، وهو فاسد في المعنى، والصوابُ تعلُّقه بالمَوَالي، لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايَتَهم من بعدي وسُوءَ خِلافَتهم، أو بمحذوف هو حال من «الموالي» أو مضاف إليهم، أي: كائِنين من ورائي، أو فِعْلَ الموالي من ورائي؛ وأما مَنْ قرأ ﴿خِفَّتِ﴾ بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء ـ فـ «مِنْ» متعلّقة بالفعل المذكور.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإن المتبادر تعلُّقُ «إلى» بـ «تكتبوه»، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّيْن، وإنما هو حالٌ، أي: مستقرًا في الذمّة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فإن المتبادر انتصاب «مائة» بـ «أماته»، وذلكَ ممتنع مع بقائه على معناه الوضعيّ، لأن الإماتة سَلْب الحياة وهي لا تمتدّ، والصوابُ أن يُضَمَّنَ «أماتهُ» معنى «ألبثه»، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذٍ يتعلّق به الظرفُ بما فيه من المعنى العارض بالتَّضمين، أي: معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد؛ فلو صحَّ ذلك لَعَلَّقناه بما فيه من معناه

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في الاشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، والخصائص ٢/ ٤١١ وشرح الاشموني ٣/ ٥٥٢.

الوضعيّ، ويصير هذا التعلُّق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وفائدة التّضمين: أن يُدَلَّ بكلمةٍ واحدة على معنى كلمتَيْنِ، يدلُّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيره أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وينصِّرَانه» لا يجوز أن يعلق «حتى» بـ «يولد»، لأنَّ الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونُه على الفطرة؛ فالصواب تعليقُها بما تعلقت به «على»، وأن «على» متعلّقة بكائنٍ محذوفٍ منصوب على الحال من الضمير في «يُولَد»، و «يُولَد» خبر «كلّ».

الرابع: قولُ الشاعر [من الطويل]:

٦٩٤ ـ تَرَكْتِ بِنَا لَوْحاً، وَلَوْ شِئْتِ جَادَنَا بُعَيْدَ الْكَرَى ثَلْجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحُ[1]

فإن المتبادر تَعلُّق «بُعَيْدَ الْكَرَى» بـ «جاد»، والصوابُ تعلقهُ بما في «ثلج» من معنى «بارد»، إذ المراد وَصْفُها بأن ريقها يوجَدُ عقب الكرى بارِداً، فما الظنّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنّى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عَدَاهُ من الأوقات، و «اللَّوْحُ» ـ بفتح اللام ـ العطش.

الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢] فإن المتبادر تعلُّق «معَ» بـ «بلغ»؛ قال الزمخشري: أي فلمّا بلغ أن يَسْعَى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلّق «مَعَ» بـ «بلغ» لاقتضائه أنهما بلغَا معاً حدّ السعي؛ ولا بـ «السعي»، لأن صلة المصدر لا تتقدَّم عليه، وإنما هي متعلّقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحدّ الذي يقدرُ فيه على السعي، فقيل: مَعَ مَنْ؟ فقيل: مع أعْطَفِ الناس عليه وهو أبوه، أي: أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مُشْفِق.

السادس: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فإن المتبادر أن حيث ظرفُ مكانٍ، لأنه المعروف في استعمالها؛ ويردُّهُ أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحقَّ للرسالة، لا أن عِلمه في المكان؛ فهو مفعول به، لا مفعول فيه،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٦٦، وشرح شواهد المغني ص ٨٩٠، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٦٦.

وحينئذٍ لا ينتصب بـ «أعلم» على قول بعضهم بشرط تأويله بـ «عالم»، والصواب انتصابُهُ بـ «يعلم» محذوفاً دلَّ عليه «أعلم».

السابع: قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ «صرهنّ»، وهذا لا يصحّ إذا فُسِّرَ «صُرْهُنَّ» بـ «قطِّعْهُنَّ»، وإنما تعلّقه بـ «خُذْ»؛ وأما إن فُسِّر بأمِلْهُنَّ فالتعلُّق به؛ وعلى الوجهين يجب تقديرُ مضاف، أي: إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدَّى فعل المضمر المتَّصل إلى ضميره المتَّصل إلا في باب «ظنَّ»، نحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٧]. ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فيمن ضمّ الباء، ويجبُ تقدير هذا المضاف في نحو: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقوله [من المتقارب]:

٦٩٥ ـ هَــوِّنْ عَــلَــيْــكَ فَــإِنَّ الأُمُــورَ   بِــكَــفِّ الإِلَــهِ مُــقَــادِيــرُهَــا[1]

وقوله [من الطويل]:

٦٩٦ ـ وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَرَاتِهِ   [وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ][2]

قوله: «حَجَراته» بفتحتين أي: نواحيه، وقول ابن عصفور إن «عنْ» و «على» في ذلك اسمان كما في قوله [من الطويل]:

٦٩٧ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا   [تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ][3]

وقوله [من الكامل]:

٦٩٨ ـ فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي[4]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني في الدرر ٤/ ١٣٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٢ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس، انظر: الجمل في النحو ص ٨٧، والأغاني ٩/ ١١٣، ومجمع الأمثال ١/ ٢٦٨.

(٣) البيت من الطوبل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، والأزهية ص ١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، والدرر ٤/ ١٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥.

(٤) البيت من البحر الكامل، وهو لقطري بن فجاءة في ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، والدرر ٢/ ٢٦٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣.

دفعاً للمحذور المذكور وَهم؛ لأن معنى «على» الاسمية: «فَوْقَ»، ومعنى «عن» الاسمية: «جانب»، ولا يَتأتّيان هنا، ولأن ذلك لا يَتأتّى مع «إلى»، لأنها لا تكون اسماً.

الثامن: وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فإن المتبادر تعلّق «من» بـ «أغنياء» لمجاورته له، ويُفْسِده أنهم متى ظَنَّهُمْ ظانّ قد استغنوا من تعفُّفهم علم أنهم فقراء من المال؛ فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ «يحسب»، وهي للتعليل.

التاسع: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فإن المتبادِر تعلّق «إذ» بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي: ألَمْ تَرَ إلى قصّتهم أو خَبَرهم، إذ التعجُّب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر: قوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فإن المتبادر تعلُّقُ الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد، لاقتضائه أن مَنْ اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مُباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى؛ ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنًى من الثانية؛ وإنما سَهُلَ الفَصْلُ بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المفصولة، لأنه إذا ذكر أن الشّارب ليس منه اقتضى مفهومُهُ أن مَنْ لم يطعمه منه، فكان الفصلُ به كلا فَصْلٍ.

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ «اغسلوا»، وقد ردَّه بعضُهم بأن ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضَرَبْتُه إلى أن مات» ويمتنع «قَتَلْتُهُ إلى أن أمات»، وغَسْلُ اليدِ لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لأن «اليد» شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما؛ قال: فالصواب تعلّقُ «إلى» بـ «أسقطوا» محذوفاً، ويستفاد من ذلك دخولُ المرافق في الغسل، لأن الإسقاط قام الإجماعُ على أنه ليس من الأنامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد إلى أن يكون غيرَ داخلٍ، بخلاف «حتّى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلاً في المأمور بغَسْله.

وقال بعضهم: الأيدي في عُرْف الشرع اسمٌ للأكفّ فقط، بدليل آية السَّرقة؛ وقد صحّ الخبر باقتصاره ﷺ في التيمّم على مَسْح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم. قال: وعلى هذا فـ «إلى» غايةٌ للغَسْل، لا للإسقاط؛ قلت: وهذا إن سُلِّم

فلا بد من تقدير محذوفٍ أيضاً، أي: ومُدُّوا الغَسْلَ إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف.

الثاني عشر: قول ابن دُرَيْدٍ [من الرجز]:

٦٩٩ ـ إنَّ ٱمْرَأَ ٱلْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى فَـاعْـتَـاقَـهُ حِـمَـامُـهُ دُونَ الْـمَـدَى(١)

فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ «جرى»، ولو كان كذلك لكان الجريُ قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله:

فـاعـتـاقَـهُ حِـمـامُـهُ دونَ الـمـدى

وإنما «إلى مدى» متعلّقٌ بكونٍ خاصٍّ منصوب على الحال، أي: طالباً إلى مدى، ونظيرُه قولُه أيضاً يصف الحاج [من الرجز]:

٧٠٠ ـ يَنْوِي ٱلَّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ ٱلْعُلَى لَـمَّـا دَحَـا تُـرْبَـتَـهَـا عَـلَـى الْـبِـنَـى(٢)

فإن قوله: «على البِنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فَضَّل»، لا بأقربهما وهو «دَحَا» بمعنى: بَسَط، لفساد المعنى.

الثالث عشر: ما حكاه بعضُهم من أنه سمع شيخاً يُعْرِبُ لتلميذه ﴿قِيَمًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٢] صفة لِـ «عوجا»، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العِوَجُ قيما؟ وترحَّمْتُ على مَنْ وقف من القُرّاء على ألف التنوين في ﴿عِوَجَا﴾ وَقْفَةً لطيفة دَفْعاً لهذا التوهم؛ وإنما ﴿قِيَمًا﴾ حالٌ: إما من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيماً؛ وإمَّا من «الكتاب»؛ وجملة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة، لئلا يلزم العطفُ على الصلة قبل كمالها؛ وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى «الكتاب» لا إلى مجرور «على»؛ أو جملة النفي «وقيماً» حالان من «الكتاب»، على أن الحال يتعدَّدُ؛ وقياسُ قول الفارسي في الخبر إنه لا يتعدّد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك. لا يقال: قد صحّ ذلك في النعت، نحو: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، بل قد ثبت في الحال في نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] ثم قال سبحانه ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ [النساء: ٤٣]، لأن الحال بالخبر أشبه، ومن ثَمَّ اختلف في تعددهما، واتفق على تعدُّد النعت؛ وأما ﴿جُنُبًا﴾

---

(١) البيت من الرجز، وهو لابن دريد في ديوانه ص ١١٧، وتاج العروس مادة (دون).

(٢) البيت من الرجز، وهو لابن دريد في ديوانه ص ١٢٠.

فعطفٌ على الحال، لا حال؛ وقيل: المنفية حال، و ﴿قِيَمًا﴾ بدل منها، عكسُ «عَرَفْتُ زَيْداً أبو مَنْ هُوَ».

الرابع عشر: قولُ بعضهم في ﴿أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥] إنه صفة لِـ «غثاء»، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسّر «الأحوى» بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدّة الخضرة لكثرة الريِّ كما فُسِّر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ۝٦٤﴾ [الرحمٰن: ٦٢ ـ ٦٤] فجعله صفة لِـ «غثاء» كجعل «قيماً» صفة لِـ «عوجا»، وإنما الواجب أن تكون حالاً من «المَرْعَى» وأُخِّر لتناسب الفواصل.

الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فيمن رفع ﴿جَنَّٰتٍ﴾ إنه عطفٌ على «قِنْوَان»؛ وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأ بتقدير: وهناك جنَّات، أو ولهم جنَّات؛ ونظيره قراءة مَنْ قرأ ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢﴾ [الواقعة: ٢٢] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥﴾ [الصافات: ٤٥] أي: ولهم حور؛ وأما قراءة السبعة ﴿وَجَنَّٰتٌ﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ وهو من باب ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

السادس عشر: قول ابن السيِّد في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، إن ﴿مَنِ﴾ فاعل بالمصدر، ويردُّه أن المعنى حينئذٍ: ولله على الناس أن يحجَّ المستطيعُ؛ فيلزم تأثيمُ جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصناعة، لأنَ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌ، حتَّى قيل: إنه ضرورة كقوله [من البسيط]:

٧٠١ ـ أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ ... قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ[1]

فيمن رواه برفعِ «أفواه»، والحق جواز ذلك في النثر، إلاّ أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه رُوِيَ بالرفع مع التمكّن من النصب وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القواقيز» الفاعل، و «الأفواه» مفعول؛ وصحّ الوجهان لأن كلاً منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديثُ: «وحَجُّ الْبَيْتِ من استَطَاعَ إليه سبيلا»، ولا يتأتى فيه ذلك

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠، والأغاني ١١/ ٢٥٩، وخزانة الأدب ٤/ ٤٩١، الدرر ٥/ ٢٥٦، وشرح التصريح ٢/ ٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩١، ولسان العرب ٥/ ٣٩٦ مادة/ قفز/.

الإشكال، لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس؛ والمشهورُ في ﴿مَنِ﴾ في الآية أنها بدل من «الناس» بدلَ بعضٍ؛ وجوّز الكسائي كونَهَا مبتدأ؛ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطيّة فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج؛ وعليهن فالعموم مُخَصَّص إما بالبدل أو بالجملة.

السابع عشر: قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ [المائدة: ٣١] إن انتصاب ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ في جواب الاستفهام، ووجهُ فساده أن جواب الشيء مُسَبَّب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على ﴿أَكُونَ﴾، ومن هنا امتنع نصب ﴿تُصْبِحُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسببُ عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب لأن ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ في معنى: قَدْ رأيت، أي: أنه استفهام تقريريّ مثل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الانشراح: ١]؛ وقيل: النصبُ جائز كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: ٤٦]، ولكن قصد هنا إلى العطف على ﴿أَنزَلَ﴾ على تأويل «تصبح» بـ «أصبحت»، والصواب القولُ الأول، وليس ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ لما بيّنّاه.

الثامن عشر: قولُ بعضهم في ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، إن الأصل: اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير و «قرباناً» مفعولان، و «آلهة» بدل من «قرباناً»؛ وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أنّ «آلهة» هو المفعول الثّاني، وأن «قرباناً» حَال؛ ولم يبيِّن وجه فساد المعنى؛ ووجهُه أنهم إذا ذُمُّوا على اتّخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومُه الحثَّ على أن يَتَّخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت «أَتَتَّخِذُ فلاناً معلِّماً دوني؟» كنت آمراً له أن يتخذك معلِّماً له دونه، والله تعالى يُتقرَّب إليه بغيره، ولا يُتقرَّب به إلى غيره، سبحانه.

التاسع عشر: قول المبرّد في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] إن جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة دعائية؛ وردّه الفارسيُّ بأنه لا يُدْعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدُّعاء عليهم بأن يُسْلَبُوا أهليَّةَ القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً ألبتة.

المتمم العشرين: قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فيمن نوَّن «مائة» إنه يجوز كون «سنين» منصوباً بدلاً من «ثلاث»، أو

مجروراً بدلاً من «مائة»، والثاني مردود، فإنه إذا أقيم مقام «مائة» فسد المعنى.

الحادي والعشرون: قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]: إن اسم الله تعالى بدلٌ من «آلهة»، ويردُّه أن البدَل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج، و «ما قام أحدٌ إلا زيد» مفيدٌ لإخراج «زيد»؛ وأمّا الثاني فلأنه كلّما صدقَ «ما قام أحدٌ إلا زيد» صدقَ «قام زيدٌ»، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا مُوجَب له الحكمُ؛ أمّا الأول فلأن الجمعَ المُنكّر لا عموم له فيُستثنى منه، ولأن المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهة مُستثنى منهم الله لفسدَتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يَفسُدا، وإنما المراد أن الفساد يترتَّبُ على تقدير التعدُّد مطلقاً؛ وأمّا أنه ليس بموجب له الحُكْمُ فلأنه لو قيل: لو كانَ فيهما الله لفسدَتا لم يَسْتقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه «لَوْ كان مَعَنَا رجلٌ إلا زيد لغلَبْنا» لأن «رجلاً» ليس بعامٍ فَيُستثنى منه، ولأنه لو قيل: لو كان معنا جماعةٌ مستثنى منهم زيدٌ لغلبنا اقتضى أنه لو كانَ معهم جماعة فيهم زيد لَم يغلبوا، وهذا وإن كان معنىً صحيحاً إلاَّ أن المرادَ إنما هو أن زيداً وحدَه كافٍ.

فإن قيل: لا نُسلِّم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامَّين، لأنهما واقعان في سياق «لو»، وهي للامتناع، والامتناعُ انتفاء.

قلت: لو صحّ ذلك لصحّ أن يُقال: لو كانَ فيهما من أحدٍ، ولو جَاءني دَيَّارٌ، ولو جاءني فأُكْرِمه بالنَّصب لكان كذا وكذا، واللازم مُمْتَنِع.

الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كَلَّمْتُه فاه إلى فِيّ» إن انتصاب «فاه» على إسقاط الخافِض، أي: من فيه؛ وردَّه المبرد فقال: إنما يتكلَّم الإنسان مِنْ في نفسه لا مِنْ في غيره؛ وقد يكونُ أبو الحسن إنما قال ذلك في «كلَّمني فاهُ إلى فيَّ»، أو قاله في ذلك وحَمَله على القلب لفهم المعنى؛ فلا يرد عليه سؤال أبي العباس، فلنعدل إلى مثال غير هذا.

حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العَرْجِيِّ [من الكامل]:

٧٠٢ ـ أَظَلُومُ إنّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... رَدَّ السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ(١)

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١، والاشتقاق ص ٩٩، والأغاني ٩/ ٢٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٢٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٠.

إن الصواب «رَجُلٌ» بالرفع لِـ «إنّ» وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى ألبتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب.

رَوَوْا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بَذَلَ له مائةَ دينارٍ على أن يُقْرِئه كتاب سيبويه، فامتنعَ من ذلك مع ما كان بهِ من شدَّة احتياج، فلاَمَهُ تلميذُه المبرد، فأجابه بأن الكتابَ مشتملٌ على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكينُ ذميٍّ من قراءتها؛ ثم قُدِّر أن غَنَّتْ جارية بحضرة الواثق بهذا البيتِ، فاختلفَ الحاضرون في نصبِ «رجل» ورفعه، وأصَرَّتِ الجاريةُ على النصب، وزعَمَتْ أنها قرأَتْه على أبي عثمان كذلك. فأمرَ الواثق بإشخاصِهِ من البَصْرة، فلما حَضَر أوْجَبَ النصب، وشَرَحه بأن «مُصابكم» بمعنى: إصابتكم، و «رجلاً» مفعوله، و «ظُلْم» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيديُّ في معارضتي، فقلتُ له: هو كقولك: «إن ضَرْبَكَ زيداً ظلم» فاستحسنهُ الواثق، ثم أمر له بألفِ دينار، وردَّه مكرماً. فقال للمبرد: تركنا لله مائة دينار فَعوّضَنَا ألفاً.

الجهة الثانية: أن يراعي المعرِبُ معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحّته في الصناعة، وها أنا مُورِدٌ لك أمثلة من ذلك.

أحدها: قول بعضهم في ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [النجم: ٥١] إن «ثموداً» مفعولٌ مقدَّم، وهذا ممتنع، لأن لِـ «ما» النافية الصَّدْرَ، فلا يعمل فيما قبلها، وإنما هو معطوف على ﴿عَادًا﴾ أو هو بتقدير وأهلك ثموداً، وإنما جاء [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢] بتنوين «شرّ»، فـ «ما» بدلٌ من «شرّ»، بتقدير مضاف، أي: من شر شر ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول.

الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ۝١٠﴾ [غافر: ١٠] إنها ظرف للمَقْتِ الأول، أو للثاني، وكلاهما ممنوعٌ؛ أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة.

ونظيره قول مَنْ زعم في ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ [آل عمران: ٣٠] إنه ظرف لِـ «يحذركم»، حكاه مكي، قال: وفيه نظر، والصوابُ الجزمُ بأنه خطأ، لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة،

ولا يكون مفعولاً به لِـ «يحذركم» كما في ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨] لأن «يحذر» قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره: اذكروا أو احذروا.

وأما امتناع تعليقه بالأوّل ـ وهو رأي جماعة منهم الزمخشري ـ فلاستلزامِه الفَصْل بين المصدر ومعموله بالأجنبيّ، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

٧٠٣ ـ وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي غَداة أمره وَهْوَ ضَامِزُ[1]

إن الباء متعلقة بـ «قضائه»، لا بـ «وقوف» ولا بـ «ينتظرن»، لئلا يفصل بين «قضائه» و «أمره» بالأجنبي؛ ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أمره معمولاً لِـ «قضى» محذوفاً لوجود ما يعمل، ونظير ما لزم الزمخشريَّ هنا ما لزمَهُ إذ علق ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ [الطارق: ٩] بـ «الرجع» من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨﴾ [الطارق: ٨]، وإذ علّق «أياماً» بـ «الصيام» من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٨٣ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤]، فإنّ في الأولى الفَصلَ بخبر «إنَّ» وهو لِـ «قادر»، وفي الثاني الفصل بمعمول «كتب» وهو كما كتب.

فإن قيل: لعلَّه يقدر ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ صفة لِـ «الصيام»، فلا يكون متعلّقاً بـ «يكتب».

قلنا: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظيرُ اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]: إن «المسجد» عطف على «سبيل الله»، وإنه حينئذٍ من جملة معمول المصدر، وقد عطف ﴿كُفْرٌ﴾ على المصدرِ قبلَ مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثة مُتعلِّقة بمحذوف، أي: مَقْتكم إذْ تُدْعون، وصوموا أياماً، ويَرْجِعُه يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب «يوم» بـ «قادر»، لأن قدرته تعالى لا تتقيّد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيرُه في التعلُّق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] ألا ترى أن «اليوم» لو عُلِّق بـ «بشرى» لم يصحَّ من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسمٌ لِـ «لا»، وأما ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فعلى الخلاف في جواز تقدُّم منصوب «ليس» عليها.

والصواب أن خفض ﴿ٱلْمَسْجِدِ﴾ بباء محذوفةٍ لدلالةِ ما قبلَها عليها، لا بالعطف،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٧٧، وجمهرة اللغة ص ١٣٢١، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٥، ولسان العرب ٥/ ٣٦٥ مادة /ضمز/.

ومجموعُ الجارِّ والمجرور عطف على ﴿بِهِۦ﴾، ولا يكون خفض «المسجد» بالعطف على الهاء، لأنه لا يُعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي [من الطويل]:

٧٠٤ ـ وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ ... بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ(١)

وقد سأل أبو الفتح المتنبيَ عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعلق الباء بـ «وفاؤكما»، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتمّ؟ فأنشده قول الشاعر [من البسيط]:

٧٠٥ ـ لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادِ دَارَهَا ... تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا(٢)

أي أن «إياد» بدل من «مَنْ» قبل مجيء معمول «جعَلَت» وهو «دارها»، والصواب تعليق «دارها» وبـ «أنْ تسعدا» بمحذوف، أي: جَعَلتْ ووفيتما، ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسَلِّيني إذا كان بدمع ساجم، أي: هاملٍ، كما أن الربع إنما يكون أبْعثَ على الحزن إذا كان دارساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروفَ من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ»، باسم «لا»، وذلك باطل عند البصريّين، لأن اسم «لا» حينئذٍ مطول، فيجب نصبُه وتنوينُه، وإنما التعليقُ في ذلك بمحذوفٍ إلا عند البغداديّين، وقد مضى.

والرابع: وهو عكس ذلك: تعليقُ بعضهم الظَّرفَ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٨٣] بمحذوف: أي كائن عليكم، وذلك ممتنعٌ عند الجمهور، وإنما هو متعلّق بالمذكور وهو «الفَضْل»، لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجبُ الحذف، ولهذا لُحِّن المعرّي في قوله [من الوافر]:

٧٠٦ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا(٣)

---

(١) البيت من البحر الطويل، انظر: قرى الضيف ١/ ١٨٢، ودلائل الإعجاز ص ٧٩، والخصائص ٢/ ٤٠٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨١، ولسان العرب ١٣/ ٤١٩ مادة/ مننى/ بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في أوضح المسالك ١/ ٢٢١، والجني الداني ص ٦٠٠، والدرر ٢/ ٢٧، ورصف المباني ص ٢٩٥.

الخامس: قول بعضهم في ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]: إن الظَّرف كان صفة لِـ «أمة»، ثم قدم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزمُ منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو عليّ لا يُجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به؟ ومثلُه قول أبي حيّان في ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] إن ﴿أَشَدَّ﴾ حال كانَ في الأصلِ صفةً لذكراً.

السادس: قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] متعلّقة بـ «ناظرة»، ويردُّه أن الاستفهام له الصّدر؛ ومثلُه قولُ ابن عطيّة في ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]: إنّ «أنّى» ظرفٌ لِـ «قاتلهم الله»، وأيضاً فيلزم كون «يؤفكون» لا موقع لها حينئذٍ، والصوابُ تعلّقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسّرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]: إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلّقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصحُّ في العربيّة.

وقول بعضهم في ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ﴾ [الأحزاب: ٦١]: إن «ملعونين» حالٌ من معمول «ثُقِفوا» أو «أخذوا»، ويردُّه أن الشَّرط له الصّدْر. والصواب أنه منصوبٌ على الذم، وأما قول أبي البقاء إنه حال من فاعل ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ فمردودٌ، لأن الصَّحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفِ شيئان.

وقول آخر في ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: إنّ «في» متعلقة بـ «زاهدين» المذكور، وهذا ممتنِع إذا قدرت «أل» موصولة وهو الظاهر، لأن معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ «أعني» محذوفة، أو بـ «زاهدين» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف التي تعلّق به من «الزاهدين»؛ وأمّا إن قدرت «أل» للتعريف فواضح.

السابع: قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

٧٠٧ ـ ابعَدْ بَعِدْتَ بَياضاً لاَ بَيَاضَ لَهُ لأنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[1]

إن «مِن» متعلقة بـ «أسود»، وهذا يقتضي كونَه اسم تفضيل، وذلك ممتنِع في

---

(١) البيت من البحر البسيط، انظر: قرى الضيف ١/ ١٩٤.

الألوان، والصحيح أن «من الظلم» صفة لِـ «أسود»، أي: أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله [من الكامل]:

٧٠٨ ـ يَلْقَاكَ مُرْتَدِياً بأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالأَكْبُدُ(١)

«من دم» إمّا تعليل، أي: أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في «سَقْياً لك» إن اللام متعلّقة بـ «سقياً»، ولو كان كذا لقيل: سقياً إيّاك، فإن «سقَي» يتعدّى بنفسه.

فإن قيل: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

فلامُ التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨] كونُ «الذين» نصباً على الاشتغال، لأن «لهم» ليس متعلّقاً بالمصدر.

التاسع: قول الزَّمخشري في ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣]: إنه من اللّف والنشر، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون «النّهار» معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول «منامكم» وهو بالليل، وهذا لا يجوزُ في الشّعر، فكيف في أفصح الكلام؟

وزعم عصريٌّ في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] أن ﴿مِّنَ﴾ متعلّقة بـ «حَذَر» أو بـ «الموت»، وفيهما تقديمُ معمول المصدر؛ وفي الثاني أيضاً تقديمُ معمولِ المضافِ إليه على المُضاف؛ وحامله على ذلك أنه لو عَلّقه بـ «يجعلون» وهو في موضع المفعول له لزم تعدّد المفعول له من غيرِ عطف، إذا كان حذر الموت مفعولاً له؛ وقد أجيب بأن الأول تعليلٌ للجَعْل مطلقاً، والثاني تعليل له مقيداً بالأول، والمطلق والمقيد غَيْرَان، فالمعلّل متعدّد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانينِ والابتغاء فيهما.

العاشر: قول بعضهم في ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]: إن «ما» بمعنى «مَنْ»، ولو كان كذلك لرفع «قليل» على أنه خبر.

الحادي عشر: قول بعضهم في ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦]:

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ص ٢/ ٦٢، وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٠.

إن «هو» ضمير الشأن، و «أن يعمر»: مبتدأ، و «بمزحزحه»: خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر.

ونظيره قول آخر في حديث بَدْء الوحي «ما أنا بقارىء»: إن «ما» استفهامية مفعولة لِـ «قارىء»، ودخول الباء في الخبر يأبىٰ ذلك.

الثاني عشر: قول الزمخشري في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] فيمن رفع «يدرك»: إنه يجوز كونُ الشرط متَّصلاً بما قبله، أي: ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا؛ يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يبتدى ﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصُّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلا وفِعْلُ الشَّرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالم إن فَعَلْتَ» ولا تقول: «أنت ظالم إن لم تفعل» إلا في الشعر؛ وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول: إنه يقال: «آتيك إنْ تأْتِنِي» فنقَلَه من كتب الكوفيِّين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن المتقدِّم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابِنا، لأن الشَّرط له الصَّدْر.

الثالث عشر: قول بعضهم في ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]: إن ﴿أَعْمَٰلًا﴾ مفعول به، وردَّهُ ابن خروف بأن «خَسِرَ» لا يتعدَّى كنقيضه «ربح»، ووافقه الصفار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ١٢]، إذ لم يُرِد أنها خسرت شيئاً، وثلاثتُهم ساهونَ، لأن اسم التفضيل لا ينصبُ المفعولَ به، ولأن «خسر» متعدٍّ؛ ففي التنزيل: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢]، ﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]؛ وأما «خاسرة» فكأنه على النسب: أي ذات خُسْر؛ و «رَبح» أيضاً يتعدَّى فيقال: «ربح ديناراً». وقال سيبويه: «أعمالاً» مشبه بالمفعول به، ويردُّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تَلْحقه علامات الفروع إلا بشرط، والصواب أنه تمييز.

الجهة الثالثة: أن يُخرج على ما لم يَثْبُت في العربيّة، وذلك إنما يقع عن جهلٍ أو غفلةٍ، فلنذكر منه أمثلة.

أحدها: قول أبي عبيدة في ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥] إن الكاف حرف قسم، وإِن المعنى: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك، وقد شنَّع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القولَ وسكوتِهِ عنه، قال: ولو أن قائلاً قال «كالله لأفعلَنَّ» لاستحقَّ أن يُبْصقَ في وجهه.

ويُبْطِل هذه المقالَةَ أربعةُ أمور، أن الكاف لم تجىء بمعنى واو القسم، وإطلاق

«ما» على الله سبحانه وتعالى، ورَبْطُ الموصول بالظاهر وهو فاعل «أخرج»، وباب ذلك الشعر كقوله [من الطويل]:

٧٠٩ ـ [فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[١]

ووَصْله بأول السورة مع تَبَاعُدِ ما بينهما.

وقد يُجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾ [الشمس: ٥] وعنه أنه قال: الجواب ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ ويردُّ عدمُ توكيده؛ وفي الآية أقوال أُخر؛ ثانيها: أن الكاف مبتدأ، وخبره فاتَّقوا الله، ويفسده اقترانُه بالفاء، وخُلُوُّه من رابط، وتباعد ما بينهما؛ وثالثها أنها نعت مصدر محذوف، أي: يُجادلونك في الحقِّ الذي هو إخراجُك من بيتك جِدَالاً مثل جدالِ إخراجك، وهذا فيه تشبيهُ الشيء بنفسه. ورابعها ـ وهو أقرب مما قبله ـ أنها نعت مصدر أيضاً، ولكنّ التَّقْدير: قل الأنفالُ ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إيَّاك من بيتك وهم كارهون؛ وخامِسُها ـ وهو أقرب من الرَّابع ـ: أنها نعتٌ لِـ «حقًّا»، أي: أولئك هم المؤمنون حقًّا كما أخرجك؛ والذي سَهَّلَ هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية؛ وسادسها ـ وهو أقرب من الخامس ـ أنها خبرٌ لمحذوف، أي: هذه الحال كحال إخراجك، أي: أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغُزَاة مثلُ حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفي الآية أقوال أُخَرُ منتشرة.

المثال الثاني: قول ابن مهران في كتاب الشواذّ فيمن قرأ ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَّبَهَ﴾ [البقرة: ٧٠] بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد [من الكامل]:

تَتَقَطَّعت بِيَ دُونَكَ الأَسْبَابُ

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ﴾ بتاء الوَحْدَة، ثم أُدْغِمت في تاء «تشابهت»، فهو إدغام من كلمتين.

الثالث: قول بعضهم في ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]: إنَّ الأصل: وما لنا وأن لا نقاتل، أي: ما لنا وتَرْكَ القتالِ، كما تقول: «ما لك وزيداً» ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

---

(١) تقدم تخريجه.

الرابع: قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع ـ وهو كتابٌ خالف فيه أقوال النحويّين في أمور كثيرة ـ: إن «الذي» و «أن» المصدريَّةَ يتقارضان، فيقع «الذي» مصدرية، كقوله [من الطويل]:

٧١٠ ـ أتفْرحُ أكْبَادُ المُحِبِّينَ كالّذِي أَرَى كَبِدي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَفْرَحُ؟[(١)]

وتقع «أنْ» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زَيْدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ»، أي: من الذي يكذب، ا هـ.

فأما وقوع الذي مصدريَّة فقال به يونُسُ والفرَّاء والفارسيُّ، وارتضاه ابنُ خروف وابنُ مالك، وجعلوا منه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩].

وأما عكسُهُ فلم أعرفْ له قائلاً، والذي جَرَّأه عليه إشكالُ هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل «زيد» في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التَّركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلّ من يتنبَّهُ لإشكالها؛ وظَهر لي فيها توجيهان:

أحدهما: أن يكونَ في الكلام تأويلٌ على تأويل، فيؤوَّل «أنْ» والفعل بالمصدر، ويؤوَّلُ المصدر بالوصف، فَيُؤوَّل إلى المعنى الذي أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء. ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، إن التقدير: ما كان افتراء، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرَى: وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [المجادلة: ٣]: إن المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المَقُول: أي: يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العُلماء: إنَّ العَوْد الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العَوْدُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر، وبعدُ فهذا الوجهُ عندي ضعيف؛ لأن التفضيل على الناقص لا فَضْلَ فيه، وعليه قوله [من الطويل]:

٧١١ ـ إذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ ٱمْرَأً ذَا بَرَاعَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ المَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ[(٢)]

التوجيه الثاني: أن «أعْقَلَ» ضمن معنى «أبعد»، فمعنى المثال: زيد أبعدُ الناس من الكذب لفضله من غيره، فـ «من» المذكورة ليسَتِ الجارَّة للمفضول، بل متعلِّقة بـ

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ٤٦، وبلا نسبة الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، ولم أجده.

«أَفعل»، لما تضمّنه من معنى البُعْد، لا لما فيه من المعنى الوضعيّ، والمفضل عليه متروكٌ أبداً مع «أفضل» هذا لقصد التعميم.

ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلةً كثيرة من هذا الباب لتقفَ منها على العجب العجاب.

الجهة الرابعة: أن يخرج على الأُمور البعيدة والأوجهِ الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ، فإن كان لم يظهر له إلاً ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قَصَد بيان المحتمل أو تدريبَ الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظنّ إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعَسُّف، وإن أراد مجرد الإِغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديدٌ، وسأضرب لك أمثلة مما خَرَّجُوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها.

أحدها: قول جماعة في ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: ٨٠، ثم ٨٥ ـ ٨٨] إنه عطفٌ على لفظ ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ [الزخرف: ٨٥] فيمن خَفَضَ، وعلى محلِّها فيمن نَصَبَ، مع ما بينهما من التّباعد؛ وأبْعَدُ منه قولُ أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤٠ ـ ٤٤] إن خبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ [فصلت: ٤٤]؛ وأبْعَدُ من هذا قولُ الكوفيِّين والزجّاج في قوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١﴾ [ص: ١]: إن جوابه ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ﴾ [ص: ٦٤]؛ وقول بعضهم في ﴿ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]: إنه عطف على ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤، الأنبياء: ٧٢] وقولُ الزمخشري في ﴿وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ﴾ [القمر: ١ ـ ٣] فيمن جرّ ﴿مُّسۡتَقِرّٞ﴾: إنّ «كلاّ» عطف على ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾، وأبْعَدُ منه قوله في ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ﴾ [الذاريات: ٣٨]: إنه عطف على ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ﴾ [الذاريات: ٢٠]، وأبْعَدُ من هذا قولُه في ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ﴾ [الصافات: ١٤٩] إنه عطف على ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا﴾ [الصافات: ١١]. قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإنْ تباعدَتْ بينهما المسافة، انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله.

فأما ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: ٨٨] فيمن خفض، فقيل: الواو للقسَم وما بعدَهُ الجَواب، واختارَهُ الزمخشري؛ وأما من نصب، فقيل: عطف على ﴿سِرَّهُمۡ﴾ [الزخرف: ٨٠] أو على مفعول محذوف معمولٌ لِـ «يكتبون» أو لِـ «يعلمون»، أي: يكتبون ذلك، أو يعلمون

الحق، أو أنه مصدر لِـ «قال» محذوفاً، أو نصب على إسقاطِ حرفِ القسم، واختاره الزمخشري.

وأما ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤١] فقيل: «الذين» بدل من «الذين» في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ [فصلت: ٤٠]، والخبر ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾ [فصلت: ٤٠]، واختاره الزمخشريّ؛ وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حُذِف رابطه، ثم اختلف في تَعْيينه؛ فقيل: هو ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ﴾ [فصلت: ٤٣] أي في شأنهم؛ وقيل: هو ﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١] أي: كفروا به؛ وقيل: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [فصلت: ٤٢] أي: لا يأتيه منهم، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿لَّا يَأْتِيهِ﴾ من جملة خبر إنه.

وأما ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ص: ١] الآية؛ فقيل: الجواب محذوف، أي إنه لَمُعْجز، بدليل الثَّناء عليه بقوله ﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، أو ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ③﴾ [يس: ٣]، بدليل ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ص: ٤]، أو ما الأمرُ كما زعموا، بدليل ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤]، وقيل: مذكور؛ فقال الأخفش ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤]؛ وقال الفرَّاء وثعلب ﴿صٓ﴾ لأن معناها: صَدَقَ الله، ويردُّه أن الجواب لا يتقدَّم، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريبٌ، وقيل ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] الآية، وحُذِفت اللام للطول.

وأما ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا﴾ [الأنعام: ١٥٤] فعطف على ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وثم لترتيب الأخبار، لا لترتيب الزمان، أي: ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب.

وأما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣] فمبتدأ حُذِفَ خبره، أي: وكل أمر مستقر عند الله واقعٌ، أو ذكر، وهو ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]، وما بينهما اعتراض؛ وقولُ بعضهم الخبر ﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾ وخفض على الْجِوَارِ حملٌ على ما لم يثبت في الخبر.

وأما ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ﴾ [الذاريات: ٣٨] فعطفٌ على ﴿فِيهَآ﴾ من ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ㊲﴾ [الذاريات: ٣٧].

الثاني: قولُ بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]: إن الوقف على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، وإنَّ ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبيَّةَ التطوُّف بالصَّفَا والمَرْوة، ويردُّه أن إغراء الغائِب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يُهَدِّدَهُ: «عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي»، أي: ليلزم غيري، والذي فَسَّرَتْ به عائشةُ، رضي الله عنها، خلافُ ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير، رضي الله تعالى عنهم، مسطورة في صحيح البخاري، ثم

الإِيجاب لا يتوقّفُ على كون ﴿عَلَيْهِ﴾ إغراء، بل كلمة على تَقْتضي ذلك مطلقاً.

وأما قولُ بعضهم في ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]: إن الوقف قبل ﴿عَلَيْكُمْ﴾ وإن ﴿عَلَيْكُمْ﴾ إغراء فحسنٌ، وبه يتخلَّص من إشكال ظاهر في الآية مُحْوِج للتأويل.

الثالث: قولُ بعضهم في ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] إن ﴿أَهْلَ﴾ منصوبٌ على الاختصاص؛ وهذا ضعيف، لوقوعه بعدَ ضميرِ الخطاب مثل «بك اللَّهَ نَرْجُو الْفَضل»، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلُّم كالحديث «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبيَاء لا نُورَثُ» والصواب أنه مُنادَى.

الرابع: قولُ الزمخشريّ في ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] إنه يجوز كونُ ﴿تَجْعَلُوا﴾ منصوباً في جواب الترجي أعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١، ١٨٣] على حد النصب في قراءة حفص ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧]، وهذا لا يجيزه بَصْرِيّ؛ ويتأوّلون قراءة حفص: إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦]، أو على العطف على الأسباب، على حد قوله [من الوافر]:

٧١٢ ـ ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقرَّ عَيْنِي [أَحَبّ إلَيّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ][١]

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو: أن أَبْلُغَ، على حد قوله:

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً»

ثم إن ثبت قول الفرّاء إن جواب الترجِّي منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المُجْمَع عليها.

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] على أن الاستثناء مُنْقطِع، وأنه جاء على البَدل الواقع في اللغة التميميَّة، وقد مضى البحث فيها.

ونظيرُ هذا على العكس قولُ الكرماني في ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] إن ﴿مَن﴾ نصب على الاستثناء و ﴿نَفْسَهُ﴾ توكيد، فحمَلَ قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحدٌ إلا زيداً»، كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل «ما فيها أَحَدٌ إلا حمارٌ»، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين. ألا ترى

---

(١) تقدم تخريجه.

إلى إجماعهم على الرّفع في ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] وأن أكثرهم قرأ به في ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩ ـ ٢٠] لأنه منقطع؟ وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرماني «النفس» على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] إن الباء زائدة، و ﴿أَنفُسِهِنَّ﴾ توكيد للنون؛ وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتَّصل بالنفس أو العين أن يكون بعدَ التوكيدِ بالمُنفصِل: نحو: «قُمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ».

الخامس: قول بعضهم في ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]: إن اللام للأمْرُ، والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العِلّة والفعل منصوب؛ لضعف أمر المخاطب باللام كقوله [من الخفيف]:

٧١٣ ـ لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا[١]

السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع: إن أصله: أَحْسَنُوا، فحُذِفت الواوُ اجتزاءً عنها بالضمة، كما قال [من الوافر]:

٧١٤ ـ إذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أرَادُوا وَلاَ يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرَارا[٢]

واجتماع حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة، كقوله [من الطويل]:

٧١٥ ـ وَإِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ [هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أمَّ خَالِدِ][٣]

ليس بالسَّهل، والأولىٰ قولُ الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع، حتى إن أهلَ الكوفة يقيسونه، والاتفاقُ على أنه قياس مع «أيّ»، كقوله [من المتقارب]:

٧١٦ ـ [إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[٤]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢٥، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة من الإنصاف ١/ ٣٨٦، وخزانة الأدب ٥/ ٢٣١، الدرر ١/ ١٨٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة، في خزانة الأدب ٦/ ٧، ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ مادة/ فلج/ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢، وشرح التصريح ١/ ١٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠، وتخليص الشواهد ص ١٥٨، وشرح الأشموني ١/ ٧٧.

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: إن الأصل: أن يُتِمُّوا بالجمع فحسن؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» مثل ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢] ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أن» الناصبة حملاً على أختها «ما» المصدرية.

السابع: قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمّها: إنه على حد قوله [من الرجز]:

٧١٧ ـ [يا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ] إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[1]

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمَّة إتباع كالضمّةِ في قولك: «لم يَشُدُّ» و «لم يَرُدَّ»، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] إذا قُدِّر ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ جواباً لاسم الفعل، فإن قُدِّر استئنافاً فالضمَّة إعراب، بل قد امتنع الزمخشريّ من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مُضيّ فعل الشرط، فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠]: لا يجوز أن تكونَ «ما» شرطية لرفع «تودّ»، هذا مع تصريحه في المفصَّل بجواز الوجهين في نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدُ أَقُومُ»، ولكنه لمّا رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريجَ القراءة المُتفق عليها عليه. يوضح لك هذا أنه جوّز ذلك في قراءةٍ شاذّة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي، فقال قُرِىء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] برفع «يدرك»؛ فقيل: هو على حذف الفاء؛ ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو: أينما كنتم، كما حمل «ولا ناعب» في قوله [من الطويل]:

٧١٨ ـ [مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً] ولاَ نَاعِبٍ [إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا][2]

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين؛ وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً، والصوابُ ما بَيَّنْتُ لك، قال: ويجوز أن يتَّصل بقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩، النساء: ٧٧] ا هـ، وقد مضى ردُّه.

الثامن: قول ابن حبيب: إن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] خبر، و ﴿ٱلْحَمْدُ﴾

---

(١) البيت من بحر الرجز، وفي الجمل في النحو ص ٢١٨، وشرح ابن عقيل ٣٦/٤.

(٢) تقدم تخريجه.

[الفاتحة: ٢] متبدأ، و «لله» حال، والصوابُ أن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأ وخبر، و «بسم الله» على ما تقدَّم في إعرابها.

التاسع: قول بعضهم إن أصل «بسم» كسر السين أو ضمّها على لغة من قال: «سِمٌ» أو «سُمٌ»، ثم سُكّنت السين؛ لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم؛ والأولى قولُ الجماعة: إن السُّكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسماً بهمز الوصل.

العاشر: قولُ بعضهم في الرحيم من البسملة: إنه وُصلٌ بنيَّة الوقف، فٱلتقى ساكنان: الميم ولام الحمد، فكُسرت الميم لالتقائهما. وممن جوَّز ذلك ابن عطية؛ ونظيرُ هذا قولُ جماعةٍ منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنه وصل بنيّة الوقف؛ ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢] وقيل: هي حركة الهمزة نقلت. وكلُّ هذا خروجٌ عن الظاهر لغير داعٍ، والصوابُ أن كسرة الميم إعرابيَّة، وأن حركة الراء ضمة إعرابيَّة، وليس لهمزة الوصل ثُبوتٌ في الدَّرْج فتنقل حركتها إلا في ندور.

الحادي عشر: قولُ الجماعة في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سبا: ١٤]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى: علمت ضعفاء الجنّ أن لو كان رؤساؤهم، وهذا مَعْنى حسَن؛ إلا أنَّ فيه دعوى حذفِ مضافين لم يظهر الدليلُ عليهما؛ والأولى أنَّ ﴿تَبَيَّنَ﴾ بمعنى «وضح»؛ و «أنْ» وصلتها بدلُ اشتمال من «الجنّ»، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ.

الثاني عشر: قولُ بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾ [الإنسان: ١٨]: إن الوقف على ﴿تُسَمَّىٰ﴾ هنا، أي: عيناً مسماة معروفة، وإن ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ جملة أمرية أي: ٱسأل طريقاً مُوَصِّلة إليها؛ ودون هذا في البعد قول آخر: إنه عَلَم مركب كـ «تأبط شرّاً»؛ والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السَّلْسِ؛ ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصُرِف لأنه اسم لماء؛ وتقدُم ذكر العين لا يوجبُ تأنيثه، كما تقول: «هٰذِهِ وَاسِطٌ» بالصَّرف؛ ويبعد أن يقال: صُرِف للتناسب كـ ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥ ـ ١٦] لاتفاقهم على صرفه.

الثالث عشر: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ

﴿أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]: إن «زهرة» حال من الهاء في «به»، أو من «ما»، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله [من المتقارب]:

٧١٩ ـ [فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ] وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلا(١)

وإن جرّ «الحياة» على أنه بدل من «ما»، والصّواب أن ﴿زَهْرَةَ﴾ مفعول بتقدير: جعلنا لهم أو آتيناهم؛ ودليلُ ذلك ذكر التمتيع؛ أو بتقدير «أذمُّ»، لأن المقامَ يقتضيه؛ أو بتقدير «أعْني» بياناً لِـ «ما» أو للضمير، أو بدل من «أزواج»، إما بتقدير «ذوي زهرة»، أو على أنهم جُعِلوا نفس الزهرةِ مجازاً للمبالغة؛ وقال الفرّاء: هو تمييز لـ «ما» أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز؛ وقيل: بدل من «ما»، ورُدَّ بأن ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ [طه: ١٣١] من صلة ﴿مَتَّعْنَا﴾ فيلزم الفصلُ بين أبعاض الصلَة بأجنبي، وبأن الموصول لا يُتْبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يُقال: «مررتُ بزيدٍ أخاك» على البدل، لأن العامل في المبدل منه لا يتوجَّه إليه بنَفْسِهِ؛ وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الإبدالِ من العائد، وبعضُهم يمنعهُ بناءً على أن المبدل منه في نيّة الطَّرْح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير؛ وقد مرّ أَنّ الزمخشري مَنَعَ في ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أن يكونَ بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ ورَدَدْناه عليه؛ ولو لزم إعطاء منويِّ الطَّرْح حُكْمَ المطروحِ لزمَ إعطاءُ منويِّ التأخير حكمَ المؤخَر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ»، ويردّ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] والإجماع على جوازه.

تنبيه ـ وقد يكونُ الموضع لا يتخرَّجُ إلاّ على وجهٍ مرجوح، فلا حرجَ على مخرجه، كقراءة ابن عامِر وعاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكَان آخر الماضي، وإنابة ضمير المَصْدر مع أنه مفهومٌ من الفعل، وإنابة غيرِ المفعول به مع وجودِهِ؛ وقيل: مضارعٌ أصلهُ: «نُنْجِي» بسكون ثانية، وفيه ضعف، لأن النونَ عند الجميع تخفى ولا تُدغم؛ وقد زعم قول أنها أدغمت فيها قليلاً وأن منه «أترجّ» و «إجّاصة» و «إجّانة»؛ وقيل: مضارع وأصله: «نُنَجِّي» بفتح ثانية وتشديد ثالثة، ثم حُذفت النون الثانية؛ ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع «نَبَّأتُ» و «نَقَّبتُ» و «نَزَّلْتُ» ونحوهنّ إذا ابتدأتَ بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والأغاني ١٢/ ٣١٥، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، والدرر ٦/ ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣.

الجهة الخامسة: أن يترك بعضَ ما يحتمله اللفظ من الأوْجُهِ الظاهرة. ولْنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مُرَتَّبة على الأبواب ليسهل كَشْفها.

باب المبتدأ

مسألة ـ يجوزُ في الضّمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧، وآل عمران: ٣٥] ثلاثةُ أوْجُهٍ: الفَصْلُ وهو أرْجَحُهَا: والابتداءُ وهو أضعفها، ويختصُّ بلغة تميم، والتوكيد.

مسألة ـ يجوز في الاسم المُفْتَتح به من نحو قولك: «هٰذا أكْرَمْتُهُ» الابتداءُ والمفعوليّة، ومثله «كَمْ رَجُلٍ لقيته»، و «مَنْ أكرمته»، لكن في هاتين يُقدَّر الفعل مؤخَّراً، ومثلهما «رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لَقيته».

مسألة ـ يجوز في المرفوع من نحو: «أَفِي اللَّهِ شَكٌّ»، و «مَا فِي الدَّارِ زَيْد»، الابتدائيَّة والفاعليَّةُ، وهي أرْجَحُ لأن الأصلَ عدمُ التَّقديم والتأخير، ومثله كَلِمتا ﴿غُرَفٌ﴾ في سورة الزمر؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف؛ إذ «الغرف» الأولى موصوفة بما بعدها. وكذا «نار» في قول الخنساء [من البسيط]:

٧٢٠ ـ [وَإِنَّ صَخْراً لَتأتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ] كَأنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ[1]

ومثله الاسمُ التالي للوصف في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، و «أَقَائِمٌ زَيْدٌ» لما ذكرنا، ولأن «الأب» إذا قُدِّر فاعلاً كان خبر «زيد» مفرداً، وهو الأصل في الخبر؛ ومثله ﴿ظُلُمَٰتٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩] لأنَّ الأصلَ في الصّفة الإفراد؛ فإن قلت: «أقائمٌ أنت» فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيّون في ذلك، الابتدائيَّة، ووافقهم ابن الحاجب، ووهمَ إذ نقَل في أماليه الإجماع على ذلك؛ وحجَّتُهم أن المُضمر المرتفع بالفعل لا يجاورُه منفصلاً عنه؛ لا يقال: «قام أنا»؛ والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلاّ يجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كـ «قمتُ» أو «قمتَ»؛ ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل؛ فلذلك احتمل معه الفَصْلَ؛ ولأنَّ المرفوعَ بالوصف سَدَّ في اللفظ مَسَدَّ واجبِ

---

(١) البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٦، وجمهرة اللغة ص ٩٤٨، وتاج العروس ١٠/ ٢٩٢ مادة /صخر/.

الفصل وهو الخبر، بخلافِ فاعل الفعل. ومما يُقْطَع به على بُطْلاَن مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [مريم: ٤٦]، وقولُ الشاعر [من الطويل]:

٧٢١ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا [إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ][1]

فإن القول بأنَّ الضميرَ مبتدأ كما زعَم الزمخشريّ في الآية مُؤَدٍّ إلى فَصْلِ العامل من معموله بالأجنبيّ، والقول بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.

ويجوز في نحو: «ما في الدار زَيْدٌ» وجهٌ ثالث عند ابن عُصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكونَ المرفوعُ اسماً لِـ «ما» الحجازيَّة، والظرف في موضع نصب على الخبريَّة، والمشهورُ وجوبَ بطلانِ العمل عند تقدُّمِ الخبر ولو ظرفاً.

مسألة ـ يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زَيْدٌ ضُرِبَ في الدارِ أُخُوهُ» أن يكونَ فاعلاً بالظرف، لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير «زيد» المقدَّر في «ضُرِبَ»، وأن يكونَ نائباً عن فاعل «ضُرِبَ» على تقديرِهِ خالياً من الضميرِ، وأن يكون مبتدأ خبرُه الظرفُ والجملةُ حال. والفرّاء والزمخشريّ يَرَيانِ هذا الوجه شاذًّا رديئاً، لخلوّ الجملة الاسمية الحاليّة من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو: «جاء زيدٌ عليه جُبَّة»، وليس كما زعما؛ والأوْجُهُ الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] قيل: وإذا قُرِىء بتشديد «قتل» لزم ارتفاع «ربّيون» بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرفُ إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأن «النبي» هنا متعدِّد لا واحد، بدليل «كأين»، وإنما أُفرد الضمير بحسب لفظها.

مسألة ـ «زَيْدٌ نِعْم الرجُلُ» يتعيَّن في «زيد» الابتداءُ؛ و «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد» قيل: كذلك؛ وعليهما فالرّابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام أللجنسِ هي أم للعهد؛ وقيل: يجوزُ أن يكونَ خبراً لمحذوفٍ وجوباً، أي: الممدوحُ زيدٌ. وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجهٌ ثالث وهو أن يكون حُذِف خبَرُه وجوباً، أي: زيد الممدوح، ورُدَّ بأنه لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّه.

مسألة ـ «حبَّذا زيد» يحتمل ـ على القول بأن «حَبَّ» فعل و «ذا» فاعل ـ أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ «حبَّذا»، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف؛ ويجوز على

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨٩، وتخليص الشواهد ص ١٨١، والدرر ٢/ ٦٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٨.

قول ابن عُصفور السابق أن يكونَ مبتدأ حُذِف خبره، ولم يَقُلْ به هنا، لأنه يرى أن «حبّذا» اسم. وقيل: بدل من «ذا»، ويردُّه أنه لا يحلُّ محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه؛ وقيل: عطف، ويردُّه قوله [من البسيط]:

٧٢٢ ـ وَحبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ [تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا][1]

ولا تُبَيَّن المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل «حبَّذا» اسم للمحبوب فهو مبتدأ و «زيدٌ» خبر، أو بالعكس عند مَنْ يُجيزُ في قولك: «زيد الفاضِلُ» وجْهَينِ؛ وإذا قيل بأن «حبذا» كلّه فعلٌ فـ «زيد» فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص، كقوله [من الطويل]:

٧٢٣ ـ ألا حَبَّذَا ـ لَوْلاَ الْحَيَاءُ ـ ورُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ[2]

والفاعل لا يُحذف.

مسألة ـ يجوز في نحو ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] ابتدائيّة كل منهما وخبريّة الآخر، أي: شأني صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميلٌ أَمْثَلُ من غيره.

باب «كان» وما جرى مجراها

مسألة ـ يجوز في «كان» من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، ونحو: «زَيْدٌ كانَ لَهُ مالٌ» نقصانُ «كان»، وتمامُها، و زيادتُها هو أضعفها. قال ابن عصفور: بابُ زيادتها الشِّعْرُ، والظرفُ متعلّق بها على التّمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النُّقصان، إلا أن قدِّرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوعٌ لأنه خبرُ المبتدأ.

* * *

مسألة ـ ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١] يحتمل في «كان» الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية، لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، و «كيف»: حالٌ على التمام، وخبر لِـ «كان» على النُّقصان، وللمبتدأ على الزِّيادة.

---

(١) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٥، والدرر ٥/ ٢٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣، ولسان العرب ١/ ٢٩١ مادة/ حبب/ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لمرار بن هماس في الدرر ٥/ ٢٢٣، وشرح شواهد المغني ص ٨٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٢.

مسألة ـ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] تحتمل «كان» الأوْجُهَ الثلاثة؛ فعلى الناقصة الخبرُ إما لِـ «بشر» و «وحياً» استثناء مفرّغ من الأحوال؛ فمعناه: موحياً أو مُوحًى، أو من وراءِ حجابٍ، بتقدير: أو إرسالاً، أي: أو ذا إرسال، وإما وحياً والتفريغُ في الأخبار، أي: ما كان تكليمُهم إلا إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجُعل ذلك تكليماً على حذفِ مضافٍ، ولبشر على هذا تبيين، وعلى التّمام والزيادة فالتفريغُ في الأحوال المقدَّرة في الضمير المستتر في البشر.

* * *

مسألة ـ «أيْنَ كَانَ زَيْدٌ قائماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان، فالخبر إما قائماً و «أين» ظرفٌ له، أو «أين» فيتعلّق بمحذوفٍ و «قائماً» حال، وعلى الزيادة والتمام فـ «قائماً» حال، و «أين» ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لِـ «كان» إن قُدِّرت تامّة.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصانُ «عسى» فاسمُها مُستتر، وتمامُها فـ «أنْ» والفِعلُ مرفوعُ المحل بها.

* * *

مسألة ـ يجوز الوجهانِ في «عَسَى أن يقوم زيدٌ»، فعلى النُّقصان «زيدٌ» اسمُها وفي «يقوم» ضميره؛ وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله؛ ويتعيَّن التمام في نحو: «عَسَى أن يقومَ زيدٌ في الدار» و ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] لئلاّ يلزم فصل صلة «أنْ» من معمولها بالأجنبي وهو اسم «عَسى».

مسألة ـ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢] تحتمل «ما» الحجازيّة والتميمية؛ وأوْجَبَ الفارسيُّ والزمخشريّ الحجازيّة ظنّاً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه؛ لامتناع الباء في «كان زيد قائماً» وجوازها في [من الطويل]:

٧٢٤ ـ [وَإنْ مُدتِ الأيْـدِي إلـى الـزَّادِ] لَـمْ أكُـن
بِـأعْـجَـلِـهِـمْ [إذ أجْـشَـعُ الْـقَـوْمِ أعْـجَـلُ][1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص ٥٩، وتخليص الشواهد ص ٢٨٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤.

وفي «ما إنْ زَيْد بقائم».

* * *

مسألة ـ «لاَ رَجُل ولا امرأة في الدَّارِ» إن رفعتَ الاسمين فهما مُبْتدآنِ على الأرجح، أو اسمانِ لِـ «لا» الحجازيّة؛ فإن قلت: «لا زَيْد وَلاَ عَمْرو في الدار» تعيَّن الأول؛ لأن «لا» إنما تعمل في النكرات؛ فإن قلت «لا رجل في الدارِ» تعيَّنَ الثاني، لأن «لا» إذا لم تتكرّر يجب أن تعمل؛ ونحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] إن فَتَحْتَ الثلاثة فالظرف للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره؛ ويقدّر للآخرين ظرفان، لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد، فكيف عوامل؟ وإن رَفَعْتَ الأوَّلَيْن فإن قدَّرت «لا» معهما حجازيّة تعيّن عند الجميع إضمار خبرينِ إن قدرت «لا» الثانية كالأولى، وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكِّدة لها وقدرت الرفع بالعطف، وإنما وجبَ التقدير في الوجهين لاختلاف خَبَريِ الحجازية والتَّبرئة، بالنصب والرفع؛ فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما ـ على أنهما مهملتان ـ قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأوَّلَيْن أو للثالث كما تقدّر في «زَيْد وعمرو قائم» خبراً للأول أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعوليّة ـ من ذلك نحو: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]، أي: ظلماً ما أو خيراً ما، أي: لا تُنْقَصُونه مثل ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣]، ومن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٤]، أي: نقصاً أو خيراً؛ وأما ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٣٩] فمصدر، لاستيفاء «ضَرَّ» مفعوله؛ وأما ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] فـ «شيء» قبل ارتفاعه مصدر أيضاً، لا مفعول به، لأن «عفا» لا يتعدَّى.

ما يحتمل المصدريّة والظرفيّة والحاليّة ـ من ذلك «سِرْتُ طويلا» أي: سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً؛ أو سِرْتُه طويلاً، ومنه ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾﴾ [ق: ٣١] أي: إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة ـ أي: الإزلاف ـ في حالة كونِه غيرَ بعيدٍ، إلاّ أن هذه الحال مؤكّدة؛ وقد يجعل حالاً من «الجنة» فالأصل غير بعيدة؛ وهي أيضاً حالٌ مؤكّدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

ما يحتمل المصدريّة والحاليّة - «جاء زيد رَكْضاً»، أي: يَرْكُضُ رَكْضاً، أو عاملُه «جاء» على حدّ «قعدت جلوساً»، أو التقدير: جاء راكضاً، وقول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدريّة والحاليّة والمفعول لأجله - من ذلك ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] أي: فتخافون خوفاً وتطمعونَ طمعاً؛ وابن مالك يمنعُ حذفَ عاملِ المصدر المؤكّد إلا فيما استثني، أو: خائِفِينَ وطامِعِينَ، أو لأجل الخوف والطمع؛ فإن قلنا: «لا يشترط اتّحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل» وهو اختيار ابن خروف فواضح؛ وإن قيل باشتراطه فوجهه أنَّ ﴿يُرِيكُمُ﴾ بمعنى: يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإِراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذفت الزوائد.

وتقول: «جاء زيد رَغبة» أي: يرغَبُ رغبة، أو: مجيء رغبةٍ، أو راغباً، أو للرغبة؛ وابنُ مالك يمنع الأوّل، لما مرَّ؛ وابن الحاجب يمنع الثاني، لأنه يؤدّي إلى إخراج الأبوابِ عن حَقائقها، إذ يصح في «ضَرَبْتُه يَوْمَ الجمعةِ» أنْ يقدر «ضرب» يوم الجمعة؛ قلت: وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدْعُ إليه ضرورة، وقال المتنبي [من البسيط]:

٧٢٥ - أبْلَى الْهَوَى أَسَفاً يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي [وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ][1]

والتقدير: آسفُ أسَفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أَسَفٍ أو لأجل الأسف؛ فمن لم يشترط اتّحاد الفاعل فلا إشكال؛ وأما من اشترطه فهو على إسقاطِ لامِ العلّة توسُّعاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥، هود ١٩]، أو الاتّحاد موجود تقديراً: إما على أنّ الفعل المعلّل مطاوع «أبلى» محذوفاً، أي: فَبَلِيتُ أَسَفاً، ولا تقدير: فبَلِي بَدَني؛ لأن الاختلاف حاصل؛ إذ الأسَفُ فعل النفس لا البدن، أو لأن الهوى لما حصل بتسبُّبه كان كأنه قال: «أبليت الهوى بدني».

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه، نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْداً» يجوز كونُه عطفاً على المفعول وكونُه مفعولاً معه، ونحو: «أَكْرَمْتكَ وهذا» يحتملهما وكونَه معطوفاً على الفاعل، لحصول الفَصل بالمفعول؛ وقد أجيز في «حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهم» كونُ «زيد» مفعولاً معه، وكونُه مفعولاً به بإضمار «يَحْسب»، وهو الصحيح؛ لأنه لا يعمل في

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمتنبي، في ديوانه ٤/٣١٧، وأمالي الحاجب ص ٦٤٨.

المفعول معه إلا ما كانَ من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جرُّه؛ فقيل: بالعطف، وقيل: بإضمار «حسب» أخرى وهو الصّواب؛ ورفعُهُ بتقدير «حسب»، فحذفت وخَلَفها المضافُ إليه، ورووْا بالأوجه الثلاثة قوله [من الطويل]:

٧٢٦ ـ إذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[١]

باب الاستثناء

يجوز في نحو: «مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إلاَّ زَيْداً» كونُ «زيد» بدَلاً من المستثنى منه، وهو أرْجَحُها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكونُ «إلاّ» وما بعدَها نعتاً، وهو أضعفُها، ومثله «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إلا شَيئاً لا يُعْبَأُ بِهِ»، فإن جئت بـ «ما» مكان «ليس» بطل كونُه بدلاً، لأنها لا تعمل في الموجب.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «قَامَ القومُ حَاشَاكَ، وَحَاشَاه» كونُ الضمير منصوباً، وكونه مجروراً، فإن قلت: «حَاشَاي» تعيَّن الجر، أو «حَاشَاني» تعيّن النصب، وكذا القول في «خلاَ» و «عَدا».

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «ما أحَدٌ يَقُولُ ذٰلِكَ إلاَّ زَيْد» كوْن «زيد» بدلاً من «أحد» وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن يُنْصَب على الاستثناء؛ فارتفاعُه من وجهين، وانتصابه من وجه؛ فإن قلت: «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعاً قوله [من المنسرح]:

٧٢٧ ـ فِي لَيلَةٍ لا نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا[٢]

و «على» هنا بمعنى «عَن»، أو ضُمِّن «يحكي» معنى «يتمُّ» أو «يشنع».

ما يحتمل الحالية والتمييز، من ذلك «كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفاً» إن قدرت أنّ «الضيفَ» غيرُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٠، وشرح شواهد الإيضاح.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٣/ ١٦٤، وشرح شواهد المغني ص ٤١٧، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨.

«زيدٍ»، فهو تمييز محوَّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «مِنْ»؛ وإن قُدِّر نفسَه احتمل الحال والتمييز؛ وعند قصد التمييز فالأحسن إدخالُ «مِنْ»؛ ومن ذلك: «هٰذَا خَاتَمٌ حَديداً»، والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي: عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفضُ بالإضافة.

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو: «ضَرَبْت زيداً ضَاحِكاً»، ونحو: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وتجويز الزمخشري الوجهين في ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وَهْم، لأن «كافة» مختصّ بمن يعقل، ووهمهُ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] إذ قدّر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف ـ أي: إرسالةً كافة ـ أشدُّ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجَهُ عما التُزِمَ فيه من الحاليَّة، ووهمه من خطبة المفصل إذ قال «محيط بكافَّة الأبواب» أشدُّ وأشدُّ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة.

من الحال ما يحتملُ باعتبار عامله وجهَين، نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «قَائِماً ذَا زَيْدٌ» قال [من البسيط]:

٧٢٨ ـ ها بَيِّنًا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَٱصْغَ لَهُ ... [وَطَعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ][1]

وعلى الثاني يمتنع؛ وأما التّقديم عليهما معاً فيمتنعُ على كلِّ تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدُّدَ والتَّداخُل، نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، فالتعدُّد على أنْ يكون عامِلهما «جاء»، وصاحبهمَا «زيد»؛ والتداخل على أن الأوْلَى من «زيد» وعاملها «جاء»، والثَّانية من ضميرِ الأولى وهي العامل؛ وذلك واجبٌ عند من مَنَعَ تعدُّد الحال؛ وأما «لقيتُه مُصْعِداً مُنْحَدِراً» فمن التعدُّد، لكن مع اختلاف الصاحب؛ ويستحيلُ التداخل، ويجب كَون الأولى من المفعولِ والثَّانية من الفاعلِ تقليلاً للفَصْل، ولا يُحْمل على العكس إلا بدليل كقوله [من الطويل]:

٧٢٩ ـ خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ... عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[2]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٤، وخزانة ١١/ ٤٢٧، والدرر ٤/ ١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٤.

ومن الأول قولُه [من الوافر]:

٧٣٠ ـ عَـهِـدْتُ سُـعَـادَ ذاتَ هَـوىً مُـعَـنًّـى فَــزِدْتُ، وَعَــادَ سُــلْــوَانــاً هَــوَاهَــا[1]

باب إعراب الفعل

مسألة ـ «ما تأتينا فتُحدِّثنا» لك رَفعُ «تحدِّث» على العطف، فيكون شريكاً في النفي؛ أو الاستئناف فيكون مُثبتاً، أي: فأنت تحدِّثنا الآن بدلاً عن ذلك؛ ونصبه بإضمار أنْ وله معنيان: نفي السَّبب فينتفي المسبب، ونفي الثَّاني فقط؛ فإن جئت بـ «لَنْ» مكانَ «ما»، فللنصب وجهان: إضمار «أنْ» والعطف، وللرفعِ وجهٌ وهو القَطع؛ وإن جئت بـ «لمْ» فللنصب وجه وهو إضمار «أنْ»، وللرفع وجه وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف؛ فإن قلت: «ما أنتَ آتٍ فتحدّثنا» فلا جَزم ولا رفع بالعطف، لعدم تقدُّم الفعل، وإنما هو على القَطْع.

* * *

مسألة ـ «هَلْ تأتيني فأكرمك» الرَّفعُ على وجهينِ، والنصبُ على الإضمار؛ و «هل زيد أخوكَ فتكرمه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف؛ و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرَّفع على الاستِئْناف، والنصب إمّا على الجواب أو على العَطْف على التفات؛ وإضمارُ «أَنْ» واجبٌ على الأوّل وجائز على الثاني؛ وكالمثال سواء ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] إن سُلِّم كون «لو» للتمنّي.

* * *

مسألة ـ «ليتني أجدُ مالاً فأُنفق منه» الرّفعُ على وجهينِ، والنصبُ على إضمار «أنْ»؛ و «ليت لي مالاً فأنفق منه» يمتنعُ الرفع على العطف.

* * *

مسألة ـ «لِيَقُمْ زَيْدٌ فَنُكْرِمهُ» الرفعُ على القطع، والجزم بالعطف، والنصب على الإِضمار.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٩٠١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٠.

مسألة ـ نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩، غافر: ٨٢] يحتمل الجزم بالعطف، والنصب على الإضمار، مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: ٤٦]، ونحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] يحتمل (تتقوا) الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار «أنْ» على حد قوله [من الطويل]:

٧٣١ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ [وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْما](١)

باب الموصول

مسألة ـ يجوز في نحو: «مَاذا صَنَعْتَ، وماذا صنعته» ما مضى شرحه وقولُه تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، «ماذا»: مفعول مطلق، لا مفعول به؛ لأن «أجاب» لا يتعدَّى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء؛ وإسقاطُ الجارِّ ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حينئذٍ: ما الذي أجبتم به، ثم حُذِف العائد المجرور من غيرِ شرط حذفه؛ والأكثرُ في نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ» كونُ «ذا» للإشارة خبراً، و «لقيت»: جملة حالية. ويقلُّ كونُ «ذا» موصولة، و «لقيت» صلة، وبعضُهم لا يُجيزه، ومن الكثير ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إذ لا يدخل موصولٌ على موصولٍ إلا شاذًا كقراءة زيد بن علي ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] بفتح الميم واللام.

* * *

مسألة ـ ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] «ما» مصدريّة: أي: بالأمر، أو موصول اسمي: أي بالذي تُؤمره، على حدّ قولهم: «أَمَرْتُكَ الخير»؛ وأمَّا من قال «أمرتُك بكذا» وهو الأكْثَرُ فيشكل؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرفِ أن يكون الموصولُ مخفوضاً بمثله معنىً ومتعلقاً نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه؛ وقد يقال: إن ﴿فَاصْدَعْ﴾ بمعنى: أؤمر؛ وأما ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٠١] في الأعراف فيحتمل أن يكونَ الأصل بما كذبوه فلا إشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيّده التصريحُ به في سورة يونس؛ وإنّما جازَ مع اختلاف المتعلّق، لأن ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [يونس: ٧٤] بمنزلة «كذبوا» في المعنى؛ وأما ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] فقيل:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢١٤، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١، وشرح التصريح ٢/ ٢٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٠١.

«الذي» مصدريّة أي: ذلك تبشير الله؛ وقيل: الأصل يبشّر به، ثم حذف الجار توسُّعاً فانتصب الضمير ثم حُذف.

مسألة ـ يجوز في نحو: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] كونُ الذي موصولاً اسميّاً، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي: زيادة على العلم الذي أحسنه؛ وكونه موصولاً حرفِيّاً فلا يحتاجُ لعائدٍ، أي: تماماً على إحسانه؛ وكونه نكرةً موصوفةً فلا يحتاجُ إلى صلة، ويكون أحسن حينئذٍ اسمَ تفضيلٍ، لا فِعْلاً ماضياً، وفتحتُه إعرابٌ لا بناء، وهي علامةُ الجرّ؛ وهذان الوجهان كوفيّان، وبعضُ البصريّين يوافق على الثّاني.

* * *

مسألة ـ نحو: «أَعْجَبَنِي ما صنعت» يجوز فيه كونُ «ما» بمعنى «الذي»، وكونُها نكرة موصوفة؛ وعليهما فالعائد محذوف؛ وكونُها مصدريّة فلا عائد؛ ونحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] يحتملِ الموصولة والموصوفة، دون المصدريَّة، لأن المعاني لا يُنْفق منها؛ وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فإن ذهبت إلى تأويل ﴿مَّا تُحِبُّونَ﴾ ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ بالحب والرزق، وتأويل هذين بالمحبوبِ والمرزوقِ، فقد تعسَّفْتَ من غير مُحْوِجٍ إلى ذلك. وقال أبو حيان: لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة؛ ولا دليل في «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك» لاحتمالِ الزيادة؛ ولو ثبت نحو: «سَرَّنِي مَا مُعْجب لك» لثبت ذلك، انتهى. ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببيّة، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

* * *

مسألة ـ إذا قلت: «أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكَ» احتمل كون «مَنْ» موصولة أو موصوفة، وقد جوّزوا في ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، وضعَّف أبو البقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيبُ بأنها نزلت في عبد الله بن أُبيٍّ وأصحابه.

باب التوابع

مسألة ـ نحو: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ العَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١ ـ ١١٢؛ والشعراء: ٤٧ ـ ٤٨] يحتمل بدلَ الكلّ من الكلّ، وعطفَ البيان؛ ومثله ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ

﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فيمن فتحَ الهمزة؛ ويحتملُ هذا تقديرَ مبتدأ أيضاً، أي: هي أنَّا دمّرناهم.

* * *

مسألة ـ نحو: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١] يجوزُ فيه كونُ ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ صفةً لِـ «الاسم» أو صفةً لِـ «الربّ»؛ وأمّا نحو: «جَاءَنِي غُلاَمُ زيدٍ الظَّريف» فالصفة للمضاف، ولا تكونُ للمضاف إليه بدليلٍ، لأن المضافَ إليه إنَّما جيء به لغرضِ التَّخصيص، ولم يؤتَ به لذاته، وعَكْسُه [من المتقارب]:

وَكُـــلُّ فَـــتـــىً يَـــتَّـــقِـــي فَـــائِـــزٌ[١]

فالصّفة للمضافِ إليه، لأن المضاف إنما جيء به لقصدِ التّعميم، لا للحُكْمِ عليه، ولذلك ضعف قولُه [من الوافر]:

٧٣٢ ـ وَكُـــلُّ أَخٍ مُـــفَـــارِقُـــهُ أَخُـــوهُ   لَـــعَـــمْـــرُ أَبِـــيـــكَ إِلاَّ الْـــفَـــرْقَـــدَانِ[٢]

مسألة ـ نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] و «مررتُ بالرجلِ الذي فَعَلَ» يجوز في الموصول أن يكونَ تابعاً بإضمارِ أعني أو أمدح أو هو، وعلى التَبعيّة فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذّر، نحو: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لمزة الَّذِي جَمَعَ مَالا﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢] لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

باب حروف الجر

مسألة ـ نحو: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» تحتمل الكافُ فيه عند المُعْربين الحرفيّةَ فتتعلّق باستقرار؛ وقيل: لا تتعلّق، والاسميةَ فتكون مرفوعةَ المحلّ وما بعدَها جرٌّ بالإضافةِ، ولا تقدير بالاتّفاق؛ ونحو: «جَاءَ الَّذِي كَزَيْدٍ» يتعيَّن الحرفية، لأن الوَصْلَ بالمتضايفين ممتنع.

* * *

مسألة ـ «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» يحتمل «على» الوَجْهينِ، وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف.

---

(١) البيت من المتقارب، لم أجده.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٧٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ مادة /ألا/، ولحضري بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠، وحماسة البحتري، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١، ورصف المباني ص ٩٢.

مسألة ـ قيل في نحو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيۡلِ﴾ [الضحى: ١ ـ ٢]: إن الواو تحتمل العاطفة والقَسَمية، والصوابُ الأول، وإلا لاحتاجَ كلٌّ إلى الجواب، ومما يوضحه مجيء الفاء في أوائل سورتَيِ المرسلات والنازعات.

باب في مسائل مفردة

مسألة ـ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ﴾ [النور: ٣٦] فيمن فتح الباء يحتمل كونُ النائبِ عن الفاعل الظرف الأوّل ـ وهو الأوْلَى ـ أو الثاني أو الثَّالث؛ ونحو: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ﴾ [الزمر: ٦٨] النائب الظرف أو الوصف، وفي هذا ضعف، لضعف قولهم «سِيرَ عَلَيْهِ طويلٌ».

* * *

مسألة ـ «تَجَلّى الشَّمْسُ» يحتمل كون «تجلَّى» ماضياً تُرِكت التاء من آخره لمجازِيَّة التأنيث، وكونه مضارعاً أصله: «تَتَجَلَّى» ثم حُذِفت إحدى التاءين على حدّ قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، ولا يجوز في هذا كونُه ماضياً، وإِلا لقيل: «تَلَظَّتْ»، لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متَّصلاً. وبما ذَكَرْنا من الوجهينِ في المثال الأول تعلم فساد قول من استدلَّ على جواز نحو: «قامَ هِنْدٌ» في الشعرِ بقوله [من الطويل]:

٧٣٣ ـ تَمَنَّى ٱبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إلا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ][1]

لجوازِ أن يكونَ أصله: تَتَمَنّى.

* * *

الجهة السادسة: أن لا يراعي الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب؛ فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطونَ في آخَرَ نقيضَ ذلك الشيء، على ما اقتضَتْه حكمةُ لغتهم وصحيح أقيستهم؛ فإذا لم يتأمَّل المعرب اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ.

فلنورِد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأول: اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاقَ للنعت.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٣، والأزهية ص ١٧٧، والأغاني ١٥/ ٣٠٥، وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٠، والدرر ٦/ ٢٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢.

ومن الوَهَم في الأول قولُ الزمخشري في ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢ ـ ٣] إنهما عَطْفَا بيانٍ، والصَّواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أُجْرِيَا مُجْرَى الجوامد؛ إذ يُستعملاَن غير جاريينِ على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ، نحو قولنا: «إِلهٌ وَاحِدٌ»، و «مَلِك عَظِيم».

ومن الخطأ في الثاني قول كثيرٍ من النحويّين في نحو: «مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُلِ»: إن «الرجل» نعت، قال ابن مالك: أكثرُ المتأخِّرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهُّمُهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخَصَّ من متبوعِه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعتِ في المشتقّ، ولا يمتنع كونُ المنعوتِ أخَصَّ من النعت؛ وقد هُدِيَ ابن السيِّد إلى الحق في المسأَلة، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جني، ا هـ.

قلت: وكذا الزجّاج والسّهيلي، قال السهيلي: وأمّا تسمية سيبويه له نعتاً فتسامُح، كما سمّي التوكيد وعطف البيان صفة.

وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازُوا في ذلك الصفَةَ والبيان، ثم استَشْكَلَه بأن البيانَ أعْرَفُ من المبين وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب بأنه إذا قُدّرِ نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤوّل بقولك: الحاضر أو المشار إليه؛ وإذا قُدّرِ بياناً فاللام لتعريفِ الحضور؛ فيُساوي الإِشارة بذلك ويزيد بإفادته الجنسَ المعينَ فكان أخص؛ قال: وهذا معنى قول سيبويه ا هـ.

وفيما قاله نظر؛ لأن الذي يؤوّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإِشارة نفسه إذا وقع نعتاً، كـ «مررتُ بزيدٍ هَذَا»، فأما نعت اسم الإِشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعلُ معنى ما قبله تفسيراً له؟

وقال الزمخشريّ في ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]: يجوز كونُ اسم الله تعالى صفةً للإِشارة أو بياناً، و «ربّكم» الخبر، فجوَّز في الشيء الواحد البيانَ والصِفةَ، وجوّز كونَ العَلَم نعتاً، وإنما العلم يُنعت ولا يُنعت به، وجوّز نعت الإِشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.

النوع الثاني: اشتراطهم التعريفَ لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكيرَ للحال، والتمييز؛ وأفْعَلَ «مِنْ»، ونعتِ النكرة.

ومن الوَهَمِ في الأوَّلِ قولُ جماعةٍ في صديد من ﴿مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وفي

﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ من ﴿كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نوَّن «كفارة»: إنهما عَطْفَا بيانٍ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريِّين ومَنْ وافقهم؛ فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيُّون فيرَوْنَ أن عطفَ البيان في الجوامِدِ كالنعتِ في المشتَقّات، فيكون في المعارف والنكرات، وقولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة [من الطويل]:

٧٣٤ - [فَبِتُّ كأني سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ] مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعُ(١)

إنه نعتٌ لِـ «السمّ»، والصواب أنه خبر لِـ «السمّ»، والظرف متعلّق به، أو خبرٌ ثانٍ.

وليس من ذلك قولُ الزمخشريّ في ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦، غافر: ٣]: إنه يجوز كونُه صفةً لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصّفةِ المشبهة، وإضافتُهَا لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ معناه: شديد عِقَابُه، ولهذا قالوا: كلّ شيء إضافته غيرُ مَحْضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبّهة، لأنه جَعَله على تقدير «أل»، وجَعَلَ سبب حذفِها إرادة الازدواج؛ وأجازَ وصْفِيَّتَهُ أيضاً أبو البقاء، لكن على أن «شديداً» بمعنى «مشدّد» كما أن «الأذِينَ» في معنى «المُؤَذِّن»، أخرجه بالتأويل من بابِ الصفة المشبَّهةِ إلى باب اسم الفاعل؛ والذي قَدَّمه الزمخشريُّ أنه وجميعَ ما قَبْله أَبْدال؛ أمَّا أنه بدل فلتنكيره؛ وكذا المضافانِ قبلَهُ وإن كانَا من بابِ اسم الفاعل؛ لأنَّ المراد بهما المستقبل، وأما البواقي فللتناسب؛ ورَدٌّ على الزجّاج في جَعْله ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦، غافر: ٣] بدلاً وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر.

ومن ذلك قولُ الجاحظِ في بيت الأعشى [من السريع]:

٧٣٥ - وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ](٢)

إنه يُبْطِلُ قول النحويين «لا تجتمع «أل» و «مِنْ» في اسم التفضيل»، فجعل كلاً من «ألْ» و «مِنْ» معتدًا به جارياً على ظاهره؛ والصّواب أن تقدر «أل» زائدة، أو معرفة و «من» متعلّقة بـ «أكثر» منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنّها بمنزلتها في قولك: «أنت مِنْهُمُ الْفَارِسُ الْبَطَلُ»، أي: أنت من بينهم؛ وقولُ بعضهم: «إنها متعلقة

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٧، والدرر ٦/ ٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢، ولسان العرب ٤/ ٥٠٧ مادة/ طور/.

(٢) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٥، وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٢.

بليس» قد يُرَدُّ بأنها لا تدلُّ على الحدث عند من قال في أَخواتها إنها تدلّ عليه، ولأن فيه فَصْلاً بين أفعل وتمييزه بالأجنبيّ، وقد يجاب بأن الظّرف يتعلّق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك: انتفى، وبأن فَصْلَ التمييز قد جاء في الضرورة في قوله [من المتقارب]:

٧٣٦ ـ عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا(١)

و «أَفْعَل» أقوَى في العمل من «ثلاثون».

ومن الوهم في الثاني قولُ مكي في قراءة ابن أبي عَبْلة ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بالنصب: إن ﴿قَلْبِهِۦ﴾ تمييز، والصوابُ أنَّه مشبه بالمفعول به كـ «حسن وَجْهَه»، أو بَدَل من اسم «إن». وقولُ الخليل والأخفش والمازني في «إياي» و «إيَّاك»، و «إياهُ»: إن «إيّا» ضميرٌ أضِيفَ إلى ضمير؛ فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإِضافة؛ وقول بعضهم في «لا إِلٰه إِلا الله» إن اسم الله تعالى خبر «لا» التبرئة، ويردُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفيَّة، واسمُ الله تعالى معرفة مُوجبة؛ نعم يصحُّ أن يقال: إنه خبر لـ «لا» مع اسمها، فإِنّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه؛ وزعَمَ أن المركبَّة لا تعمل في الخبر، لضَعفِها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعَدَ منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك.

والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركَّبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رَجُلَ ظَرِيفاً» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زَيْدُ الْفَاضِلِ» بالرَّفع؛ وكذا البحثُ في «لا إِلٰهَ إلا هو» للتعريف والإِيجاب أيضاً، وفي «لا إله إلا إِلٰهٌ واحد» للإِيجاب؛ وإذا قيل: «لا مستحقاً للعبادة إلا إِلٰهٌ واحد، أو إلا الله» لم يتَّجهِ الاعتذار المتقدّم، لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التَّركيب. وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محلّ اسم «لا»، كما في قولك: «ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلاّ زَيْد». ويُشْكل على ذلك أن البدَل لا يصلحُ هنا لحلوله محلَّ الأول، وقد يجاب بأنه بَدَل من الاسم مع «لا»، فإنهما كالشَّيء الواحد، ويصحّ أن يخلفهما، ولكن يذكر الْخبر، حينئذٍ، فيقال: «اللّهُ مَوْجُود». وقيل: هو بدل من ضمير الْخبر المحذوف، ولم يتكلّم الزّمخشريُّ في كشّافه على المسألة اكتفاءً بتأليفٍ مفردٍ له فيها، وزعم فيه أن الأصل «اللّهُ إله» المعرفةُ مبتدأ، والنكرةُ خبر، على القاعدة، ثم قُدِّم الخبر، ثم أُدخِل النفيُ على

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦، وأساس البلاغة ص ٣٩٨ مادة/ كمل/، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٩، والدرر ٤/ ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٨.

الخبر والإيجاب على المبتدأ، ورُكّبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو «لا طَالِعاً جَبَلاً إلا زَيْد» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع، لتقدُّم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريفِ أحد الجزأين؛ فأما قولُه: «يجب كون المعرفة المبتدأ» فقد مر أن الإخبار عن النكرة المُخَصَّصَة المقدَّمة بالمعرفة جائز، نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦].

ومن ذلك قولُ الفارسي في «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفةٌ لِـ «رجل»، وتبعهُ على ذلك صاحبُ التَّرشيح، قال: ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفطار: ٨] أي: في أي صُورة مشيئتُه أي يشاؤها؛ وقول أبي البقاء في ﴿تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤] إنَّ «أنْ» وصلتَها بدل من «سواء»، وبدل الصّفة صفة، والحرف المصدريّ وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة. وقول بعضهم في ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢] إن «الذي» صفة.

والصواب أن «ما» في المثال شرطيّة حُذِف جوابُها، أي: فهو كذلك، والصفة الجملتان معاً.

وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء: «ما» شرطيّة أو زائدة، وعليهما فالجملة صفَة لِـ «صورة»، والعائد محذوف، أي: عليها، و «في» متعلقة بركبك، ا هـ. كلامه.

وكان حقه إذْ عَلَّقَ «في» بـ «ركبك» وقال الجملة صفة أن يَقْطع بأن «ما» زائدة، إذ لا يتعلّق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصوابُ أن يقال: إنْ قدّرت «ما» زائدة، فالصفة جملة «شاء» وحدها، والتقدير شاءها»، و «في» متعلّقة بـ «ركبك»، أو باستقرار محذوف هو حالٌ من مفعوله، أو بـ «عدَّلك»، أي: وضَعَك في صورة أي صورة؛ وإن قدّرت «ما» شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: عليها، وتكون «في» حينئذٍ متعلقة بـ «عدَّلك»، أي: عَدَّلَكَ في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده.

والصوابُ في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ.

وفي الثالث أن ﴿ٱلَّذِى﴾ بدلٌ، أو صفةٌ مقطوعة بتقدير «هو» أو «أذمّ» أو «أعني».

هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجازَ وصفَ النكرة بالمعرفة مطلقاً، ولمن أجازه بشرط وَصْفِ النكرة أو لا بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن ﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ صفة لِـ

﴿ءَاخَرَانِ﴾ في ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] الآية، لوصفهما بيقومَان، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ۝٣٦ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [النساء: ٣٦ ـ ٣٧].

ومن ذلك قولُ الزمخشري في ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾ [سبأ: ٤٦]: إن ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ عطف بيان على «واحدة»؛ وفي ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]: إنه عطفُ بيان على ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، مع اتِّفاق النحويينَ على أن البيان والمبيّن لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً، وقد يكون عَبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما؛ ويؤيّده قوله في ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]: إن ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾ عطفُ بيانٍ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ وتفسيرٌ له؛ قال: و «من»: تبعيضيّة حُذِف مبعضها، أي: أسكنوهنّ مكاناً من مَسَاكنكم مما تُطِيقون، ا هـ. وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يُعَاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يُسمِّي التوكيد صفة، وعطفَ البيان صفةً كما مرَّ.

النوع الثالث: اشتراطُهم في بعض ما التعريفُ شرطُه تعريفاً خاصّاً، كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في «أجْمَع»، وكنَعْتِ الإشارة و «أيّ» في النداء، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فَاعِلَيْ «نِعْم» و «بِئْس»، ولكنها تكون مباشرة له أو لما أُضيف إليه، بخلاف ما تقدّم فشرطُهَا المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قولُ الزمخشري في قراءة أبي ابن عَبْلة ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمَ أَهْلِ ٱلنَّارِ ۝٦٤﴾ [ص: ٦٤] بنصب «تخاصم»: إنه صفة للإشارة؛ وقد مضى أن جماعة من المحقّقين اشترطوا في نعت الإشارة اشتقاق كما اشترطوهُ في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصُم أيضاً عطفَ بيانٍ، لأن البيان يُشْبِه الصفةَ، فكما لا توصَفُ الإشارة إلاَّ بما فيه «أل» كذلك ما يُعْطَفُ عليها؛ ولهذا منع أبو الفتح في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] في قراءة ابن مسعود برفع ﴿شَيْخًا﴾ كَوْنَ ﴿بَعْلِي﴾ عطفَ بيان، وأوجب كونه خبراً، و «شيخ»: إما خبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ لمحذوف، أو بدلٌ من «بَعْلِي»، أو «بَعْلي» بدل و «شيخ» الخبر؛ ونظيرُ مَنْعِ أبي الفتح ما ذكرنا منعُ ابن السيِّد في كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك في التسهيل كونَ عطفِ البيان تابعاً للمضمر، لامتناع ذلك في النعت؛ ولكن أجاز سيبويه «يَا هٰذَانِ زَيْدٌ وعمرٌو» على عطف البيان، وتبعه الزيادي، فأجاز «مَرَرْتُ بِهٰذَيْنِ الطَّويلِ والقصيرِ» على البيان، وأجازه على البدل أيضاً، ولم يجزه على النعت، لأن نعت الإشارة لا يكونُ إلا طِبْقَهَا في اللفظ، وممّن نصَّ على مَنْع النعت في هذا سيبويه والمبردُ والزجّاج، وهو مقتضى القياس، ومَنْعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في النداء.

النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأوَّل قولُ الزمخشري في ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ [يس: ٦٦]، وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] وقول ابن الطراوة في قوله [من الكامل]:

٧٣٧ ـ [لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ] كمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(١)

وقول جماعة في «دَخَلْتُ الدار، أو المسجد، أو السُّوق» إن هذه المنصوبات ظروفٌ، وإنّما يكون ظرفاً مكانياً ما كَانَ مُبْهَماً، ويعرف بكونِهِ صالحاً لكل بقعة كـ «مكان» و «ناحية»، و «جهة»، و «جانب» و «أمام»، و «خَلْف».

والصوابُ أن هذه المواضعَ على إسقاط الجارّ توسعاً، والجار المقدر «إلى» في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] و «في» في البيت، و «في» أو «إلى» في الباقي؛ ويحتمل أن ﴿استبقوا﴾ ضُمِّنَ معنى «تبادروا»، وقد أجيز الوجهان في ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨، المائدة: ٤٨] ويحتمل ﴿سِيرَتَهَا﴾ أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلَ اشتمالٍ، أي: سنعيدها طَريقتها.

ومن ذلك قول الزجّاج في ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥] إن «كُلَّ» ظرف، وردّهُ أبو علي في «الأغفال» بما ذكرنا؛ وأجاب أبو حيان بأن ﴿ٱقْعُدُواْ﴾ ليس على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كلَّ مرصد، ويصح: أرصدوهم كل مرصد، فكذا يصحّ: قعدت كل مرصد، قال: ويجوز: قعدتُ مجلسَ زيد، كما يجوز: قعدتُ مقعدَه، اهـ.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادَّتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفَرْقُ أن انتصابَ هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع؛ وأما نحو: «قَعَدْتُ جُلُوساً» فلا دافع له من القياس؛ وقيل: التَّقدير: اقعدوا لهم على كل مرصد فحذفت «على»، كما قال [من الطويل]:

٧٣٨ ـ [تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ] وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي(٢)

---

(١) البيت من الكامل، وهو لساعد بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، والدرر ٣/ ٨٦، وشرح شواهد أشعار الهذليين ص ١١٢٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام، في خزانة الأدب ٨/ ١٣٠، والدرر ٤/ ١٣٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٢.

أي: لَقَضى عليَّ، وقياسُ الزجّاج أن يقول في ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] مثل قوله في ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، والصوابُ في الموضوعين أنهما على تقدير «على»، كقولهم: «ضُرِبَ زَيْدٌ الظهْرَ والبطن» فيمن نصبهما، أو أنَّ «لأقعدنَّ» و «اقعدوا» ضُمِّنا معنى «لألزَمَنَّ» و «الزَمُوا».

ومن الوَهْم في الثاني قولُ الحوفي في ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]. إن ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مُخْبرٌ بها عن «ظلمات»، و «ظلمات» غير مختصّ؛ فالصواب قولُ الجماعة إنه خبرٌ لمحذوف، أي: تلك ظلمات؛ نعم إن قُدِّر أن المعنى: ظلمات أيُّ ظلمات بمعنى ظلمات عِظام أو مُتكاثِفة، وتُركت الصفة لدلالة المقام عليها، كما قال [من الطويل]:

٧٣٩ ـ لَـهُ حَـاجِـبٌ فِـي كُـلِّ أَمْـرٍ يَـشِـيـنُـهُ [وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طالبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ](١)

صَحَّ، وقولُ الفارسي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]: إنه من باب «زيداً ضربته»، واعترضه ابن الشجري بأنَّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصّاً ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمشهورُ أنه عطف على ما قبله، و «ابتدعوها»: صفة؛ ولا بدَّ من تقدير مضاف، أي: وحبَّ رهبانية، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلُقُه الله عزَّ وجل؛ وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: ١٣] كونه كـ «زيداً ضربته»، ويجاب بأن الأصل «وصِفَة أُخْرَى»، ويجوز كون ﴿تُحِبُّونَهَا﴾ صفة، والخبر إما «نَصْرٌ»، وإما محذوف، أي: ولكم نعمة أخرى، و «نصر»: بدل أو خبر لمحذوف، وقول ابن ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي [من الرمل]:

٧٤٠ ـ فَـارِسـاً مَـا غَـادَرُوهُ مُـلْـحَـمـاً [غَـيْـرَ زُمَّـيْـلٍ وَلاَ نِـكْـسٍ وَكِـلْ](٢)

إنه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية، والظاهر أنه نُصب على المدح لما قدمنا، و «ما» في البيت زائدة؛ ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنه من باب الاشتغال.

النوع الخامس: اشتراطُهم الإِضمارَ في بعض المعمولات، والإِظهارَ في بعضٍ؛

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٣٨٩ مادة/ ذنب/، وأساس البلاغة ص ٤١٤ مادة /لمظ/، وتاج العروس ٢/ ٤٣٧ مادة / ذنب/.

(٢) البيت من الرمل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٣، وله أو لامرأة من بني الحارث في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥٠١.

فمن الأول مجرُور «لولا» ومجرور «وَحْدَ»، ولا يختصَّانِ بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لَوْلاَيَ»، و «لَوْلاَكَ»، وَ «لَوْلاَهُ» وَ «وَحْدِي»، وَ «وَحْدَكَ»، وَ «وَحْدَهُ»، ومجرور «لَبَّيْ»، وَ «سَعْدَيْ»، وَ «حَنَانَيْ»، ويشترط لهنَّ ضميرُ الخطاب، وشذ نحو قوله [من الطويل]:

٧٤١ ـ [دَعَوْنِي] فَيَا لَبَّيَّ إِذْ هَدَرَتْ لَهُمْ [شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي](١)

وقول آخر [من الرجز]:

٧٤٢ ـ إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي [زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي](٢)

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله [من المتقارب]:

٧٤٣ ـ [دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوراً] فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(٣)

ومن ذلك مرفوعُ خبرِ «كاد» وأخواتها إلاَّ «عسى»؛ فتقول: «كاد زَيْدٌ يَمُوتُ»، ولا تقول: يَمُوتُ أبوه؛ ويجوز «عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ أَبُوه» فيرفع السببيَّ، ولا يجوز رَفْعُه الأجنبيَّ، نحو: «عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ عَمْروٌ عِنْدَهُ».

ومن ذلك مرفوعُ اسم التفضيل في غير مسألة الكُحْل، وهذا شرطُه مع الإِضمار الاستتار، وكذا مرفوعٌ نحو: «قُمْ»، و «أَقُومُ»، و «نَقُومُ»، و «تَقُومُ».

ومن الثاني تأكيدُ الاسم المُظْهر، والنعت، والمنعوت، وعطف البيان، والمبين.

ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في «لَوْلاَيَ ومُوسَى»: إن «موسى» يحتمل الجرّ، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجرّ الظاهِرَ؛ فلو أعيدت لم تعملِ الجرّ، فكيف ولم تُعَدْ؟ هذه مسألة يُحَاجَىٰ بها فيقال: ضميرٌ مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسمٌ مجرور أعَدْتَ الجارَّ أم لم تُعِدْه، وقولي «مجرور» لأنه يصحُّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يَقْدَح في كون الاسم مجرَّداً من العوامل اللفظيّة؛ فكذا ما أشبه الزائد؛ وقول جماعة في قول هُدْبَةَ [من الوافر]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٩.

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨، وخزانة الأدب ٢/ ٩٢.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٨، وشرح شواهد المغني، ولسان العرب ١٥/ ٢٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٩٢.

٧٤٤ ـ عَسَى الْكَرْبُ الّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[(١)]

إن «فرجاً» اسم «كان»، والصوابُ أنه مبتدأ خبرُه الظرفُ؛ والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله [من البسيط]:

٧٤٥ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي   ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[(٢)]

فـ «ثوبي»: بدل اشتمال من تاء «جَعَلْتُ»، لا فاعل «يثقلني».

ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣] إنه يجوز كونُ «هو» توكيداً وقد مضى، وقولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] إذا قدّرت «أنْ» مصدرية، وأنها وصلَتَها عَطفُ بيانٍ على الهاء، وقولُ النحويين في نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩]: إنّ التقدير: ولا تخلفه أنت؛ لأنَّ مرفوعَ فعلِ الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوعَ الفعلِ المضارع ذي النون لا يكون غيرَ ضميرِ المتكلم، وجوَّزَ في قوله [من الوافر]:

٧٤٦ ـ نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي   ذَوُو الأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ

٧٤٧ ـ إِلَى حُفَرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ   وَأَعْلاَهُنَّ صُفَّاحٌ مُقِيمُ[(٣)]

كونَ «ذوو» فاعلاً بفعلِ غيبةٍ محذوفٍ، أي: يَأْوي ذوو الأَموال، وكونَه وما بعده توكيداً على حد «ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ».

تنبيه ـ من العواملِ ما يعملُ في الظَّاهر وفي المُضْمر بشرطِ استتارهِ وهو «نِعْم» و «بِئْس»، تقول: «نِعْمَ الرَّجُلاَنِ الزَّيْدَانِ»، وَ «نِعْمَ رَجلَيْنِ الزَّيْدَانِ»، ولا يقال «نعمَا» إلا في لُغيَّةٍ، أو بشرطِ إفراده وتذكيرهِ، وهو «رُبَّ» في الأصح.

النوع السادس: اشتراطُهم المفردَ في بعض المعمولات، والجملَةَ في بعض.

فمن الأول الفاعلُ ونائبهُ وهو الصَّحيح، فأما ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْآيَٰتِ

---

(١) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨، والدرر ٢/ ١٤٥، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٢٨، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لعمرو بن أحمد في ملحق ديوانه ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٥٩، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه ص ١٨٦، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٠٥.

(٣) البيتان من الوافر، وهما للبرج بن مسهر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨١، والمؤتلف والمختلف ص ٦٢.

لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فقد مرَّ البحثُ فيهما.

ومن الثاني خبر «أنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، وخبرُ القول المحكي نحو: «قَوْلِي لا إلٰه إلاَّ الله»، وخرج بذكر المحكيّ قولُكَ: «قَوْلي حَقٌّ»، وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] إذا قدّر ضمير «إنه» للشأن لزم كونُ «آثم» خبراً مقدَّماً و «قلبه» مبتدأ مؤخَّراً، وإذا قدّر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون «آثم» الخبر و «قلبُه» فاعل به، وخبرُ أفعالِ المقارَبةِ.

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إن ﴿مَسْحًا﴾ خبرُ ﴿فَطَفِقَ﴾، والصوابُ أنه مصدر لخبر محذوفٍ أي: يمسحُ مسحاً.

وجوابُ الشرط، وجوابُ القسم، ومن الوهم قولُ الكسائي وأبي حاتم في نحو: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] إن اللام وما بعدَهَا جواب، وقد مرّ البحثُ في ذلك، وقولُ بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨] إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديرَه: ذهبَتْ نفسُك عليهمْ حسرةً، بدليل: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨]، أو كمن هَدَاه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: ٨]، والتَّقدير الثاني باطل: ويجب عليه كونُ «مَنْ» موصولة، وقد يُتوهَّم أنَّ مثلَ هذا قولُ صاحب اللَّوامح ـ وهو أبو الفضل الرَّازي ـ فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] لا بُدَّ إضمار جملة معادلة، والتقدير: كمن لا يخلق اهـ.

وإنما هذا مبنيّ على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مُفصَّلِهِ الظرفَ من نحو: «زيد في الدار» جملة ظرفية؛ لكونه عندهم خَلفاً عن جملة مقدّرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك؛ فإن الظرف لا يكون جواباً، وإن قلنا إنه جملة.

النوع السابع: اشتراطُ الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

ومن الأول جملةُ الشرط غير «لَوْلا»، وجملة جواب «لو» و «لولا» و «لوما»، والجملتان بعد «لما»، والجملُ التالية أحْرُفَ التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر «أن» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري ومُتابعيه، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ١٠٣].

ومن الثاني الجملة بعد «إذا» الفُجَائيَّة، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوَهم في الأوَّل أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيِّين في نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]: إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لأنه خلافُ قولِ من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً؛ وأما إذا قال ذلك الأخفشُ أو الكوفي فلا يُعَدُّ ذلك الإعرابُ خطأ؛ لأن هذا مذهَبٌ ذَهَبُوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصوابُ خلاف قولهم في أصل المسألة؛ وأجازوا أن يكونَ المرفوعُ محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور؛ وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعلِ المذكور على التقديمِ والتأخير، مستدلّين على جواز ذلك بنحو قول الزبّاء [من الرجز]:

٧٤٨ ـ مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا ... [أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا](١)

فيمن رفعَ «مشيها» وذلك عند الجماعة مبتدأ حُذف خبره وبقي معمولُ الخبر، أي: مشيُها يكون وئيداً أو يوجدُ وئيداً؛ ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضميرِ المستتر في الظرف كما كان فيمن جرَّه بدل اشتمال من الجمّال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهاميَّة، ومتى أبدل اسمٌ من اسم استفهامٍ وجب اقترانُ البدلِ بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم من بيت الكتاب [من الطويل]:

٧٤٩ ـ [صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا] ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ(٢)

إن «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مفسَّراً بالمذكور؛ وقول آخر في نحو: «آتيك يومَ زيداً تلقاه»: إنه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأن الزمَنَ المبهَمَ المستقبل يحمل على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسميَّة؛ وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٦] فقد مضى أنّ الزمن هنا محمولٌ على «إذْ»، لا على «إذا»، وأنه لتحقُّقِه نُزِّل منزلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف؛ واليوم هنا بدلٌ من المفعول به وهو: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] فمردود، وإنما ذلك

---

(١) البيت من الرجز، وهو للزباء في لسان العرب مادة (وأد)، والأغاني ١٥/٢٥٦، وأوضح المسالك ٢/٨٦، وخزانة الأدب ٧/٢٩٥، والدرر ٢/٢٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ١٠/٢٢٦، والدرر ٥/١٩٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٤٥، والدرر ٦/٣٢١.

في اسم الزّمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتّى في قوله [من الطويل]:

٧٥٠ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ(١)

ومن الوهم أيضاً قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ما جزم بأنَّ ﴿مَّن﴾ شرطيّة: إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفة على ﴿كَانَ﴾ وما بعدَها، ويردُّه أنَّ جملة الشرط لا تكون اسميَّة، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قَدَّر «مَنْ» موصولة لم يصحَّ قولُه أيضاً، لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسميّة؛ لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشَّرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

٧٥١ - فَإِنْ لاَ مَالَ أُعْطِيهِ فَإِنِّي   صَدِيقٌ مِنْ غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحِ(٢)

وقول آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

٧٥٢ - وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إِلَيَّ، فَهَلاً نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا(٣)

إن ما بعد «إنْ»: «لا»، و «هَلاَّ» جملةٌ اسميّة نابَتْ عن الجملة الفعلية، والصوابُ أن التقدير في الأولى: فإن أكُنْ، وفي الثانية فَهَلاَّ كان، أي: الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم الزمخشري في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]: إن الجملة الاسمية جوابُ «لو»، والأولى أن تقدر الجواب محذوفاً، أي: لكان خيراً لهم، أو أن يقدر «لو» بمنزلة «ليت» في إفادة التمنّي؛ فلا يحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم ابنُ مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]: إن الجملة جوابٌ لِـ «ما»؛ والظاهرُ أن الجواب جملة فعليّة محذوفة، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيّد هذا أن جواب «لمّا» لا يقترن بالفاء.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ١٩٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٥٤، أو لإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٥/ ١٠٦، وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٩.

ومن الوهم في الثاني تجويزُ كثيرٍ من النحويين الاشتغالَ في نحو: «خَرَجْتُ فَإذا زَيْدٌ يَضرِبُهُ عَمْرٌو». ومن العجب أن ابنَ الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحثِ الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها. وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زَيْداً أضربه» أن يكون انتصابُ «زيداً» على الاشتغال كالنصب في «إنما زيداً أضربه»، والصوابُ أن انتصابه بـ «ليت»؛ لأنه لم يسمع نحو: «لَيْتَمَا قام زَيْدٌ» كما سُمع «إنما قام زيد».

تنبيه ـ اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [الزمر: ٦٣]: إن الجملة معطوفة على ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ [الزمر: ٦١] بأن الاسمية لا تُعْطَف على الفعليّة؛ وقد مرَّ أن تخالُفَ الجملتين في الاسميّة والفعليّة لا يمنع التّعاطف؛ وقال بعض المتأخّرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] إنه يجوز كونُ الجملة الاسميَّة بدلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]: هذا مردود، لأن الاسمية لا تُبْدَلُ من الفعلّية، ا هـ. ولم يَقُمْ دليل على امتناع ذلك.

النوع الثامن: اشتراطُهم في بعضِ الجُمل الخبريَّةَ، وفي بعضها الإنشائيَّة.

فالأول كثير كالصِّلة، والصِّفة، والحال، والجملة الواقعة خبراً لِـ «كان»، أو خبراً لِـ «إنّ» أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً للقَسَم غير الاستعطافي.

ومن الثاني جوابُ القَسَم الاستعطافي كقوله [من الوافر]:

٧٥٣ ـ بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيك لَيْلَى [قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا؟][1]

وقوله [من الطويل]:

٧٥٤ ـ بِعَيْشِكِ يَا سَلْمىٰ ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ [أَبى غَيْرَ ما يُرْضِيكِ في السِّرِّ وَالْجَهْرِ][2]

وما ورد على خلاف ما ذكر مُؤَوَّل، فمن الأول قولُه [من الطويل]:

٧٥٥ ـ وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا[3]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢، والأغاني ٢/ ٣٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٢٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤، والدرر ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠.

وتخريجه على إضمار القول، أي: قِبَلَ التي أقول لعلي، أو على أن الصلة «أزورها» وخبر «لعلّ» محذوف، والجملة معترضة، أي: لعلّي أفعلُ ذلك، وقوله [من الرجز]:

٧٥٦ - [حَتَّى إذا جَنَّ الظلامُ واخْتَلَطْ] جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ(١)

وقوله [من الرجز]:

فَإنَّمَا أنْتَ أخٌ لاَ نَعْدَمُهْ

وتخريجهما على إضمار القول، أي: أخ مقول فيه: لا جعلَنَا الله نعدمه، وبمَذق مقول عند رؤيته ذلك؛ وقولُ أبي الدرداء، رضي الله عنه، «وَجَدْتُ النَّاسَ اَخْبُرْ تَقْلُه»، أي: صادفت الناس مَقُولاً فيهم ذلك، وقوله [من الوافر]:

٧٥٧ - وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ(٢)

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تَذْكُرينني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، أي: فيمدّ، وقوله [من البسيط]:

٧٥٨ - إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا(٣)

وقوله [من الرجز]:

٧٥٩ - إنِّي إذَا مَا ٱلْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَهْ وَاضْطَرَبَ الْقَوْمُ اضْطِرَابَ الأَرْشِيَهْ(٤)

هُنَاكَ أَوْصِينِي وَلاَ تُوصِي بِيَهْ

ويَنْبَغي أن يستثنى من مَنْعِ ذلك في خبريْ «إنَّ» وضمير الشأن خَبَرُ «أن» المفتوحة إذا خُففت؛ فإنه يجوز أن يكونَ جملة دعائيَّةً، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءةِ مَن قرأ «أنْ» بالتخفيف و «غَضِبَ» بالفعل و «الله» فاعل؛ وقوله:

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الإيضاح ص ٥٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لبعض بني نهشل في خزانة الأدب ٩/٢٦٦، ونوادر أبي زيد ص ٣٠، ٥٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٢٤٦، والدرر ٢/٥٤، وسر صناعة الإعراب ١/٣٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/٢٤٧، والدرر ٢/١٧٠، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٤.

(٤) الرجز، وهو لسحيم لن وثيل اليربوعي في لسان العرب مادة (نجا)، وتاج العروس مادة (نجا) وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٢٤٧، وجمهرة اللغة ص ٢٣٥.

«أما أنْ جَزَاك الله خيراً» فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قولَ الجمهورِ في وجوبِ كون اسم «أَنْ» هذه ضميرَ شَأْنٍ فلا اَستثناءَ بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر: والخامسة أنها، وأمَا أنك، وأما ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨] فيجوز كون «أنْ» تفسيرية.

ومن الوهم في هذا الباب قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إن جملة الاستفهام حالٌ من «العظام»، والصَّوابُ أن «كيف» وحدها حال من مفعول «ننشز»، وأن الجملة بدل من «العظام»، ولا يلزمُ مِن جوازِ كونِ الحال المفردةِ استفهاماً جوازُ ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتِّفاق، نحو: «كَيْفَ زَيْدٌ»، واختلف في نحو: «زَيْدٌ كَيْفَ هُوَ»، وقول آخرين إن جملةَ الاستفهام حالٌ في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ» وقد مرَّ.

واعلم أن النظر البَصرِيَّ يُعَلِّقُ فعلهُ كالنَّظرِ القلبيّ، قال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١].

ومن ذلك قولُ الأمينِ المحلي فيما رأيتُ بخطّه: إن الجملة التي بعد الواو من قوله [من السريع]:

٧٦٠ ـ اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ [فَـآفَـةُ الـطَّـالِـبِ أنْ يَـضْـجَـرَا](١)

حالية، وإن «لا» ناهية؛ والصَّوابُ أنَّ الواو للعطف، ثم الأصحّ أن الفتحة إعراب مثلُهَا في «لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ» لا بناء لأجل نونِ توكيدٍ خفيفةٍ محذوفة.

النوع التاسع: اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يُوصَفَ، ولبعضها أن لا يوصف، فمن الأول مجرور «رُبَّ» إذا كان ظاهراً، و «أَيِّ» في النداء، و «الجمّاء» في قولهم «جاؤوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ» وما وُطِّىءَ به من خبرٍ أو صفةٍ أو حال، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ صالح»، وَ «مَرَرْتُ بزيدٍ الرجلِ الصَّالِحِ»، ومنه: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الروم: ٥٨] إلى قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقول الشاعر [من الطويل]:

---

(١) البيت من السريع، وهو لبعض المولدين في الدرر ٤/ ١٢، وشرح التصريح ١/ ٣٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٤٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٦.

٧٦١ - أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الْجَاهَ، أَمْ كُنْتُ آمْرَأً لاَ أُطِيعُهَا؟[1]

ومن ثَمَّ أَبْطَلَ أبو علي كَوْنَ الظَّرف من قولِ الأعشى [من الخفيف]:

٧٦٢ - رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ[2]

متعلّقاً بـ «أَسْرَى»؛ لئلا يخلُوَ ما عُطِف على مجرور «رُبَّ» من صفة؛ قال: وأما قوله [من الطويل]:

٧٦٣ - فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ[3]

فعلى أن صفةَ الثاني محذوفةٌ مدلولٌ عليها بصفة الأول، ولا يتأتى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا، لأن الإِراقة إتلافٌ، فقد تجعل دليلاً عليه.

ومن الثاني فاعِلاَ «نِعْم» و «بِئْس» والأسماء المتوغِّلة في شبه الحرف إلاّ «مَنْ» و «ما» النَّكرتين فإنهما يوصفان، نحو: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ، وبِمَا مُعْجِبٍ لَكَ»؛ وأَلْحَقَ بهما الأخفش «أيًا»، نحو: «مَرَرْتُ بأيٍّ مُعْجِبٍ لك»، وهو قويّ في القياس، لأنها معربة؛ ومن ذلك الضمير، وجوَّز الكسائي نَعْتَه إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح، نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ [سبأ: ٤٨]، ونحو: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] فقدّر ﴿عَلَّامُ﴾ نعتاً للضمير المُسْتَتِر في ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ و ﴿الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ نعتين لِـ «هو»، وأجاز غيرُ الفارسيّ وابن السَّراج نعت فاعِلَيْ «نِعْم» و «بِئْس» تمسكاً بقوله [من الكامل]:

٧٦٤ - نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحجرات نَارَ الْمَوْقِدِ[4]

وحَمَله الفارسي وابن السّراج على البدل، وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التَّخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذٍ مُنافٍ لذلك

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٧، وللمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٦٣ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥.

(٢) البيت من الخفيف وهو للأعشىٰ في ديوانه ص ٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ٥٧٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٤، والدرر ٤/ ١١٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١.

(٤) البيت من الكامل، وهو لزهير في ديوانه ص ٢٧٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٧١.

القَصْد، فأما إذا تُؤوّل بالجامعِ لأكملِ الخصالِ فلا مانِعَ من نعته حينئذٍ، لإمكانِ أن يُنْوَى في النَّعتِ ما نُوِيَ في المنعوت، وعلى هذا يُحْمل البيت، ا هـ.

وقال الزمخشريّ وأبو البقاء في ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ﴾ [مريم: ٧٤]: إن الجملة بعد «كم» صفة لها، والصوابُ أنها صفة لِـ «قرن»، وجمع الضمير حملاً على معناه، كما جُمِعَ وَصف «جميع» في نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢].

النوع العاشر: تخصيصُهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصفٍ ومصدرٍ، فإنه لا يوصَفُ قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول فإنه لا يوصف قبلَ تمامِ صلته ويوصَف بعد تمامِها، وتعميمهم الجوازَ في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في قول الحطيئة [من البسيط]:

٧٦٥ ـ أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ ... وَلَـنْ تَـرَى طَـارِداً لِـلـحُـرِّ كـالْـيَـاسِ[(١)]

إن «مِنْ» متعلّقة بـ «يأسًا»، والصواب أن تعلّقها بـ «يئست» محذوفاً، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا﴾ [المائدة: ٢]: لا يكون «يبتغون» نعتاً لِـ «آمّين»، لأن اسم الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من «آمّينَ»، ا هـ. وهذا قول ضعيف، والصحيحُ جوازُ الوصفِ بعد العمل.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النَّواسِخ أن يتَّصل بالناسخ، نحو: «كانَ قائماً زيد»، ومنع ذلك في البعض، نحو: «إنَّ زَيْداً قَائِم».

ومن الوهم في هذا قولُ المبرّد في قولهم: «إنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كانَ زَيْداً» إنه لا يجب أن يُحْمَلَ على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدّر «كان» ناقصة واسمها ضمير «زيد»، لأنه متقدّم رتبة، إذ هو اسم «إنَّ»، و «من أفضلهم»: خبر «كان»، و «كان» ومعمولاها خبر «إنّ»، فلزمه تقديم خبر «إنّ» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يُجِيزه أحد.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص ١٠٧، والأغاني ٢/ ١٥٤، وحاشية يس ٢/ ٦٣، والدرر ٥/٢٥١، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٦، ولسان العرب ٦/ ٢٣٠ مادة /نس/.

النوع الثاني عشر: إيجابُهم لبعضِ معمولاتِ الفعل وشِبْهه أن يتقدَّم كالاستفهام والشرط و «كم» الخبرية، نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ولهذا قدّر ضمير الشأن في قوله [من الخفيف]:

٧٦٦ ـ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ[1]

ولبعضها أن يتأخَّر: إمَّا لذاتِهِ كالفاعل ونائبه ومشبهه، أو لضعف الفعل كمفعول التعجُّب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً»، أو لعارضٍ معنويّ أو لفظيّ، وذلك كالمفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فإن تقديمه يُوهم أنه مبتدأ وأن الفعلَ مسندٌ إلى ضميره؛ وكالمفعول الذي هو «أي» الموصولة، نحو: «سأُكْرِمُ أَيُّهُمْ جَاءَنِي» كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أيّ» الشرطيّة والاستفهاميَّة، والمفعول الذي هو «أنَّ» وصلتها، نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ فَاضِلٌ»؛ كرهوا الابتداء بـ «أَنَّ» المفتوحة لئلا يلتبس، بـ «أنَّ» التي بمعنى «لَعَلّ»؛ وإذا كان المبتدأ أصلُه التَّقديمُ يجب تأخُّره إذا كان «أنَّ» وصلتها، نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١] فأنْ يجبَ تأخُّرُ المفعول الذي أصله التأخيرُ، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١] أحقُّ وأَوْلى، وكمعمول عاملٍ اقترَنَ بلام الابتداء أو القسَم، أو حرف الاستثناءِ، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول قولُ ابن عصفور في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]. إن «كم» فاعل «يَهْدِ»؛ فإن قلت: خرجه على لغةٍ حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صَدْريّة «كم» الخبرية، قلت: قد اعترف بِرَدَاءتها، فتخريج التَّنزيل عليها بعد ذلك رداءة؛ والصوابُ أن الفاعل مستتر راجِع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أَوَلَمْ يبين اللَّهُ لهم، أو إلى الهدى؛ والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجّاج؛ وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أن الفاعل لا يكون جملة، و «كم» مفعول «أهلكنا»، والجملة مفعول «يَهْدِ»، وهو معلّق عنها، و «كم» الخبرية تُعلِّق خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني قولُ بعضهم في بيت الكتاب [من الطويل]:

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو للأخطل في خزانة الأدب ١/ ٤٥٧، والدرر ٢/ ١٧٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

٧٦٧ ـ [صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[١]

إن «وصال» فاعل بـ «يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضاً [من الوافر]:

٧٦٨ ـ [فإنَّكَ لاَ تبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ] أَظَبْيٌ كَانَ أمَّكَ أمْ حِمَارُ[٢]

إن «ظبي» اسم «كان»، والصواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لِـ «كان» محذوفة مفسَّرة بـ «كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأولُ أولىٰ، لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعليَّة أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسمُ «كان» ضمير راجع إليه؛ وقول سيبويه: «إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأول، لأن «ظبياً» المذكور اسم «كان»، وخبره «أمَّكَ»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمك»، على أن ضمير النكرة عندهُ نكرة لا على أن الاسم مقدَّم.

وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن ﴿عَنْهُ﴾ مرفوعُ المحلّ بـ «مسؤولاً»، والصوابُ أن اسم «كان» ضمير المكلف وإن لم يَجْرِ له ذكر، وأن المرفوع بـ «مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن ﴿عَنْهُ﴾ في موضع نصب.

وقولُ بعضهم في قوله [من البسيط]:

٧٦٩ ـ آلَيتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [والْحَبُّ يأكله فِي القَرْيَةِ السُّوسُ][٣]

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود، لأن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه.

وقول الفرَّاء في ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] فيمن خفف «إنْ»: إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا، وإن نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم؛ وأما قوله

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في تخليص الشواهد ص ٢٧٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠، وخزانة الأدب ٧/ ١٩٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص ٩٥، وتخليص الشواهد ص ٥٠٧ والجنى الداني ص ٤٧٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٨٠.

تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝٦٦﴾ [مريم: ٦٦] فإن «إذا» ظرف لـ «أخرج»، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسُّعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

٧٧٠ - رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدي أُمّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ[1]

أي: لا نتفرّق أبداً، و «لا» النافية لها الصَّدْر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي: أئِذا ما متّ أبعث لسوف أخرج.

النوع الثالث عشر: مَنْعُهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حَذْف بعضها؛ فمن الأول الفاعل، ونائبه، والجار الباقي عمله، إلا في مواضع، نحو قولهم: «اللّه لأفعلَنَّ»، و «بِكَمْ دِرْهَم اشْتَرَيْتَ»، أي: والله، وبكم من درهم.

ومن الثاني أحد معمولي «لات».

ومن الوهم في الأولِ قولُ ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو: «قَامُوا لَيْسَ زَيْداً»، و «لا يَكُونُ زَيْداً»، و «ما خَلاَ زَيْداً»: إن مرفوعهنَّ محذوف وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير مَنْ تقدم، والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١] على «البنات» المفهومة من «الأولاد» في ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: لا يكون هو - أي القائم - زيداً، كما جاءَ «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمن، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشربُهَا وهو مُؤمن»، وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير «ليس» و «لا يكون»، تقول: «قَامُوا خَلاَ زيداً»، أي: جانَبَ هو - أي قيامُهم - زيداً.

ومن ذلك قولُ كثيرٍ من المُعْربين والمفسِّرين في فواتح السور: إنه يجوز كونُهَا في موضع جر بإسقاط حرف القسم.

وهذا مردود بأن ذلك مختصٌ عند البصريّين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهنَّ، ولا يصحُ أن يقال: قدّر ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] في البقرة، و ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢] في آل

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، وأدب الكاتب ص ٤٠٧، وجمهرة اللغة ص ٩٠٥، وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، والدرر ٣/ ١٣٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٣.

عمران جواباً، وحُذِفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله [من الطويل]:

٧٧١ ـ وَرَبِّ السَّمٰوَاتِ العُلَى وَبُرُوجِهَا وَالأرْضِ وَمَا فِيهَا المقَدَّرُ كَائِنُ[(١)]

وقول ابن مسعود: «والله الذي لا إلٰه غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة» لأن ذلك ـ على قلّته ـ مخصوصٌ باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثاني قولُ ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

٧٧٢ ـ حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ [وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ][(٢)]

إن «هَنَّا» اسم «لات»، و «حَنّت» خبرها بتقدير مضاف، أي: وَقْت حنّت، فاقتضى إعرابه الجمعَ بين معموليها، وإخراج «هنَّا» عن الظرفية، وإعمال «لات» في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولىٰ قول الفارسي إن «لات» مُهْمَلَة، و «هَنَّا» خبر مقدّم، و «حنّت» مبتدأ مؤخر بتقدير «أنْ» مثل «تَسْمَعَ بِالمعَيْدِيِّ خَيْر مِنْ أنْ تراه».

النوع الرابع عشر: تجويزُهم في الشعر ما لا يجوزُ في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتّصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً، وذلك بدلا الغلطِ والنسيان، زعَم بعضُ القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالباً عن تروٍّ وفكر.

النوع الخامس عشر: اشتراطُهم وجودَ الرابط في بعض المواضع، وفَقْدَه في بعض، فالأول قد مضى مشروحاً. والثاني الجملة المضاف إليها، نحو: «يَوْمَ قام زيد»، فأما قوله [من المتقارب]:

٧٧٣ ـ وَتَسْخَنُ لَيْلَةَ لاَ يَسْتَطِيعُ نُبَاحاً بِهَا الْكَلْبُ إلاّ هَرِيرَا[(٣)]

وقوله [من الوافر]:

٧٧٤ ـ مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامِ وُلِدْتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ[(٤)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة من الدرر ٤/٢٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو لشبيب بن جعيل في الدرر ١/٢٤٤، وشرح شواهد المغني ص ٩١٩، والمؤتلف والمختلف ص ٨٤، والمقاصد النحوية ١/٤١٨، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٣٠، وخزانة الأدب ٥/٤٦٣.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٥، وخزانة الأدب ١/٦٦، والدرر ٣/١٥٢.

(٤) البيت من البحر الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦١، والأغاني ٥/٦، وخزانة الأدب ٣/١٦٨، وللنمر بن تولب في الدرر ٣/١٥١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٢١٩.

فنادر، وهذا الحكم خَفِيَ على أكثر النَّحويِّين؛ والصوابُ في مثل قولك: «أعجبني يَوْمٌ ولدتُ فيه» تنوين «اليوم»، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أَجْمَع» وما يتصرف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قولهم: «جاء القومُ بأَجْمُعِهِمْ» فهو بضمّ الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك: «جَمْع»، على حد قولهم: «فَلْس» و «أفلُسٍ»، والمعنى: جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء زائدة مثلها في قوله [من الكامل]:

٧٧٥ ـ هٰذَا لَعَمْركم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ [لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ][1]

فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطُهم لبناء بعض الأسماء أن تُقْطع عن الإضافة كـ «قَبْل» و «بَعْد» و «غَير»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك «أيّ» الموصولة، فإنها لا تُبْنَى إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً، نحو؛ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

ومن الوهم في ذلك قولُ ابن الطراوة ﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، و «أيُّ» مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسْم المصحف ولإجماع النحويين.

الجهة السابعة: أن يَحْمِلَ كلاماً على شيء، ويشهد استعمالٌ آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

أحدها: قولُ الزمخشري في ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] إنه عطف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥] ولم يجعله معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١، الروم: ١٩] بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك.

الثاني: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] إن جملة ﴿يُضِلُّ﴾ صفة لِـ «مثلاً» أو مُسْتَأْنفة؛ والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر: ٣١].

الثالث: قول بعضهم في ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]: إن الوقف هنا على

(١) البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ مادة/ حيس/ ، وبلا نسبة أوضح المسالك ٢/ ١٦، ورصف المباني ص ٢٦٧.

﴿رَيْبَ﴾ ويبتدىء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ١ ـ ٢].

الرابع: قول بعضهم ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ۝٤٣﴾ [الشورى: ٤٣]: إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جُعِلاً من عَزْم الأمور مبالغةً، والصوابُ أنّ الإشارة للصّبر والغفران، بدليل ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ولم يقل: إنكم.

الخامس: قولهم في ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]: إن التقدير تَزْعُمُونهم شركاء، والأولى أنْ يقدر: تَزعمون أنّهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب على «زعم» أن لا يقع على المفعولَيْنِ صريحاً، بل على «أنّ» وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك.

ومثله في هذا الحكم «تعلم» كقوله [من الطويل]:

٧٧٦ ـ تَعَلَّمْ رَسُولَ اللّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي [وأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ][1]

ومن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

٧٧٧ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا][2]

وقوله [من الطويل]:

٧٧٨ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ][3]

وعكسهما في ذلك «هَبْ» بمعنى «ظنّ»؛ فالغالب تعدِّيه إلى صريح المفعولين، كقوله [من المتقارب]:

٧٧٩ ـ فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ، وَإِلاَّ فَهَبْنِي أَمْرَأً هَالِكَا[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو ملفق من بيتين لأسيد بن أبي إياس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٢٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٨، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر ١/ ٢١٤، وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٨، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨.

(٣) البيت من الطويلوهو لزياد بن سيار وهو تصحيف زبان بن سيار في خزانة الأدب ٩/ ١٢٩، والدرر ٢/ ٢٤٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٨.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تخليص الشواهد ص ٤٤٢، =

ووقوعُه على «أنَّ» وصلتها نادر، حتى زعم الحريريّ أنّ قول الخواص «هَبْ أنَّ زيداً قائم» لحنٌ، وذَهِلَ عن قول القائل: «هَبْ أنَّ أبَانَا كَانَ حِمَاراً» ونحوه.

السادس: قولهم في ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] إن ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ مستأنَفٌ أو خبر لِـ «إنّ»، وما بينهما اعتراض، والأولى الأول؛ بدليل ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠﴾ [يس: ١٠].

السابع: قولهم في نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٠...]: إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازيّة والتميميّة، والصوابُ الأولُ؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجيء في التنزيل مجرَّداً من الباء إلا وهو منصوب، نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

الثامن: قول بعضهم في ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾ [الزخرف: ٨٧]: إن اسم الله سبحانَهُ وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي: الله خلقهم أو خلقهم الله؛ والصّوابُ الحمل على الثاني، بدليل ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

التاسع: قول أبي البقاء في ﴿أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٩] إن الظرف حال، أي: على قَصْدِ تقوى، أو مفعول «أسّس»، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي، لتعيّنه في ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٨].

تنبيه ـ وقد يحتمل الموضع أكثرَ من وجه، ويوجد ما يرجّح كلاً منها؛ فينظر في أولاها، كقوله تعالى: ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدًا﴾ [طه: ٥٨ ـ ٥٩] فإنَّ «الموعد» محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، وللزمان يشهد له ﴿قَالَ مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩]، وللمكان ويشهد له ﴿مَكَانٗا سُوٗى﴾ [طه: ٥٨]، وإذا أعرب ﴿مَكَانٗا﴾ بدلاً منه لا ظرفاً لتخلفه تعيَّن ذلك.

الجهة الثامنة: أن يحمل المعربُ على شيء، وفي ذلك الموضع ما يَدْفَعُه. وهذا أصعب من الذي قَبْلَه، وله أمثلة:

أحدها: قولُ بعضهم في ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]: إنها «إنَّ» واسمها، أي: إن

= وخزانة الأدب ٩/ ٣٦، والدرر ٢/ ٢٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، ولسان العرب ١/ ٨٠٤ مادة /وهب/ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٨.

القصة، و «ذان»: مبتدأ، وهذا يدفعه رسمُ «إنَّ» منفصلة، وهذان متصلة.

والثاني: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]: إن اللام للابتداء و «الذين»: مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم ﴿وَلَا﴾، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [النساء: ١٨]، لا مرفوع بالابتداء؛ والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميِّت على الكفر لا تَوْبَة له لفوات زمن التكليف؛ ويمكن أن يُدَّعى لهما أنَّ الألف في «لا» زائدة كالألف في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١] فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿وَلَأَوْضَعُوا۟﴾ [التوبة: ٤٧]، والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرّده، بل ليسوّى بينها وبين ما قَبْلَها، أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتَّوبة بين مَنْ أخَّرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر، كما نُفي الإِثم عن المتأخر في ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] مع أن حُكْمه معلوم؛ لأنه آخِذ بالعزيمة، بخلاف المتعجّل فإنه آخِذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإِثم من يتعجَّل ومن لم يتعجل؛ وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديدٍ.

والثالث: قول ابن الطّراوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]: هم أشد: مبتدأ وخبر، و «أيّ» مضافة لمحذوفٍ، ويدفَعُه رسم «أيّهم» متَّصلة، وأن «أيًّا» إذا لم تُضَفْ أُعربت باتّفاق.

والرابع: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣]: إن «هم» الأولى ضمير رفع مؤكّد للواو، والثانية كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره؛ والصوابُ أن «هم» مفعول فيهما، لرسم الواو بغير ألف بَعْدَها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استَوْفَوْا، وإذا أَعْطَوْهُمْ أَخْسَرُوا؛ وإذا جعلت الضَّمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولُّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أَخسروا، وهو كلام متنافر، لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

الخامس: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ ـ ٣٣] إن «جنات» بدل من «الفضل»، والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد «زَيْداً ضَرَبْتُهُ».

السادس: قول كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: ٤٢]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصوابُ أن

المرادَ بـ «العباد» المخلصونَ لا عموم المملوكين، وأنَّ الاستثناءَ منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٥] ونظيره المثال الآتي.

السابع: قول الزمخشري في ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] إن مَنْ نَصَبَ قَدَّر الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١]، ومن رفع قدَّره من ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين: فإن المرأة تكون مُسْرًى بها على قراءة الرفع، وغيرَ مُسرّى بها على قراءةِ النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرًى بها، بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم وأنها التفتَتْ فرأت العذاب فصاحت فأصابها حَجَر فقتلها.

وبعدُ، فقولُ الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقَهُ غيرُه إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذ قُدِّر الاستثناء من ﴿أَحَدٌ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح؛ وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، فإن النصبَ فيها عند سيبويه على حدِّ قولهم: «زيداً ضربته»، ولم يَرَ خوف إلباس المفسّر بالصفة مرجحاً، كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يرى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر و «طُلْتُ» بالضم، أنه محتمل لِفعلي الفاعل والمفعول؛ ولا خلاف أن نحو: «تُضارُّ» محتمل لهما، وأن نحو: «مُخْتَار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو: «مشتريّ» في النسب؛ وقال الزجّاج في ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]: إن النحويين يجيزون كونَ الأوّل اسماً والثاني خبراً والعكس، وممّن ذكروا الجوازَ فيهما الزمخشري؛ قال ابن الحجاج: وكذا نحو: «ضَرَبَ مُوسىٰ عِيسَى»، كل من الاسمين محتمل للفاعليّة والمفعوليّة، والذي التزم فاعليّة الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناسِ والمشتركات. ا هـ.

والذي أجزمُ به أنّ قراءة الأكثرين لا تكونُ مرجوحة، وأن الاستثناءَ في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليلِ سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١] في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناءَ منقطع بدليل سقوطهِ في آية الحجر، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين؛ ويؤيّده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، ووجهُ الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدًيا نُوحُ إِنَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالحِلَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ

﴿ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤] واختار أبو شامة ما اخترتُه من أن الاستثناءَ منقطع، ولكنه قال: وجاء النصبُ على اللغة الحجازيَّة والرفع على التميميَّةِ، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمْتُه أولى؛ لضعف اللغة التميميّة، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره.

* * *

الجهة التاسعة: أن لا يتأمّل عند وجودِ المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها: نحو: «زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْناً»، و «عَمْرٌ أَحْصَى مَالاً» فإن الأوّل على أن «أحصى» اسمُ تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل: «أحْسَن وَجْهاً» والثاني على «أن» «أَحْصى» فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول مثل ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]: إنه من الأول، فإنّ «الأمد» ليس مُخصِياً بل مُحْصَى، وشرطُ التمييزِ المنصوبِ بعد «أَفْعَلَ» كونهُ فاعلاً في المعنى كـ «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً» بخلاف «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مالٍ».

الثاني: نحو «زَيْدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»، فإن الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو: «زَيْد رَجُل صَالح» فإن الثاني صفة لا غير، لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم العائد، ومثلهما «زَيْدٌ عَالِم يَفْعَلُ الْخَيْرَ وزَيْدٌ رَجُلٌ يَفعَلُ الخَيْرَ»، وزعم الفارسي أن الخبَر لا يتعدَّد مُختلفاً بالإفراد والجملة؛ فيُعيّن عنده كون الجملة الفعليَّةِ صفةً فيهما، والمشهور فيهما الجواز؛ كما أن ذلك جائزٌ في الصفات، وعليه قول بعضهم في ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥]: إن «يختصمون» خبر ثانٍ أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين؛ وأوْجَبَ الفارسيُّ في ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥؛ والأعراف: ١٦٦] كَوْنَ «خاسئين» خبراً ثانياً؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

الثالث: «رأيْتُ زَيْداً فَقِيهاً، ورَأَيْتُ الْهِلاَلَ طَالِعاً» فإن «رأى» في الأول عِلْمية، و «فقيهاً» مفعول ثانٍ، وفي الثاني بَصَرية، و «طالعاً» حال؛ وتقول: «تَرَكْتُ زَيْداً عالماً» فإن فسّرت «تركت» بـ «صيّرت» فـ «عالماً» مفعولٌ ثانٍ، أو بـ «خلّفت» فحال؛ وإذا حمل قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] على الأول فالظرف و «لا يبصرون» مفعولٌ ثانٍ، وتكرّر كما يتكرّر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني فحالان.

الرابع: ﴿ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٤٩] إن فَتحْتَ الغين فمفعول مطلق، أو ضَمَمْتها فمفعول به؛ ومثلهما «حَسَوْتُ حَسْوَةً، وحُسْوَة».

* * *

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر، لغير مُقْتَضٍ، كقول مكي في ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٦٤] الآية: إن الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿كَٱلَّذِى﴾ حالاً من الواو، أو لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حَذْفَ فيه.

وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب «الكلمة لفظ» أصله: الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجُمَل: إنه يجوز في «زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ» أن يحذف، مع قول وقول غيره: إنه لا يجوز حذفُ العائد في نحو: «جاء الَّذي هُوَ في الدَّار» لأنه لا دليلَ حينئذٍ على المحذوف، وردُّه على من قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

٧٨٠ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[(١)]

إن «بَشَر» مبتدأ، و «مثلهم»: نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأنَّ «مثلاً» لا يختصُّ بالمكان؛ فلا دليل حينئذٍ.

وكقول الزمخشري في قوله [من السريع]:

٧٨١ ـ لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةَ [اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ][(٢)]

إن النصب بإضمار فعل، أي: ولا أرى، وإنما النَّصْبُ مثله في «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ».

وقول الخليل في قوله [من الوافر]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩ وتخليص الشواهد ص ٢٨١، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، والدرر ٢/ ١٠٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠، ورصف المباني ص ٣١٢.

(٢) البيت من السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ص ٤٠٥، والدرر ٦/ ١٧٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١، ولسان العرب ٥/ ١١٥ مادة/ قمر/، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٢١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠، وشرح الأشموني ١/ ١٥١.

٧٨٢ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً [يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ][١]

إن التقدير «ألا تُرُوني رجلاً» مع إمكان أن يكونَ من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدها: أنّ «رجلاً» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفَصْلَ بالجملة المفسّرة بين الموصوف والصفة، ويُجاب بأنَّ ذلك جائز كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

الثالث: أن طلب رجل هذه صفتُه أهمّ من الدعاء له؛ فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

٧٨٣ ـ آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ][٢]

إن أصله: آليت على حب العراق، مع إمكان جعلهِ على الاشتغال وهو قياسيّ، بخلاف حذف الجار، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه، و «لا» النافية في جواب القَسَم لها الصدْر؛ لحلولها محلّ أدوات الصدور، كلامَ الابتداء و «ما» النافية، وما له الصدر لا يعملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ، وما لا يعملُ لا يفسّر عاملاً.

وإنما قال في ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]: إنه على تقدير «يا»، ولم يجعله صفةً على المحل؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميمُ المعوّضة عن حرف النداء أشبَه الأصوات؛ فلم يجز نعته.

وإنما قال في قوله [من البسيط]:

٧٨٤ ـ اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَىٰ عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَحْزَانَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

٧٨٥ ـ رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١، وشرح شواهد المغني ص ٢١٤، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، وخزانة الأدب ٤/ ٨٩.

(٢) تقدم.

(٣) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٤، والكتاب ١/ ٢٨١، ولسان العرب ٨/ ٩٩ مادة/ ذيع/ والبيت الأول في الخصائص ١/ ٢٩٦.

إن التّقدير: هو ربع، ولم يجعله على البدل من الطَّلل، لأن الربعَ أكثرُ منه، فكيف يُبْدَل الأكثر من الأقلّ؟ ولئلا يصيرَ الشعرُ مَعيباً لتعلّق أحد البيتين بالآخر، إذ البدلُ تابع للمُبْدَل منه، ويُسَمِّي ذلك علماء القوَافي تَضْميناً، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تُحْمَل على عامل مضمر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفعاً بإضمار «هي»، ونصباً بإضمار «اذكر»، فهذا موضعٌ أُلِفَ فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في «ما أَحْسَنَ زَيْداً» إن الخبر محذوفٌ، بناءً على أن «ما» معرفة موصولة أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قدر «ما» نكرة تامَّة والجملة بعدها خبراً ـ كما قال سيبويه ـ لم يحتج إلى تقدير خبر، لأنه رأى أن «ما» التامَّة غيرُ ثابتةٍ أو غير فاشية، وحَذْفُ الخبر فاشٍ؛ فترجَّحَ عنده الحملُ عليه.

وإنما أجاز كثيرٌ من النحويّينَ في نحو قولك: «نعم الرجل زَيْدٌ» كونَ «زيد» خبراً لمحذوف مع إمكان تقديرِهِ مبتدأ والجملة قبله خبراً، لأن «نِعْم» و «بِئْس» موضوعان للمدح والذم العامَّيْنِ؛ فناسَبَ مقامهما الإطناب بتكثيرِ الجمل، ولهذا يجيزون في نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] أن يكون ﴿الَّذِينَ﴾ نصباً بتقدير: «أمدح»، أو رفعاً بتقدير: «هم»، مع إمكان كونِهِ صفةً تابعة، على أنَّ التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهرُ قولِ سيبويه.

وأما قولهم: «نِعْم الرَّجُل عَبْدُ الله» فهو بمنزلة «ذهب أخوه عبد الله»، مع قوله: و إذا قال «عبد الله نعم الرجل»، فهو «عبدُ الله ذهَبَ أخوه» فسوَّى بين تأخير المخصوص وتقديمه. والذي غرَّ أكْثَرَ النحويين أنه قال: كأنه قال: «نعم الرجل»، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: عبد الله؛ ويردّ عليهم أنه قال أيضاً: وإذا قال «عبد الله» فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعْم الرجل، فقال مثل ذلك مع تقدّم المخصوص، وإنما أراد أنَّ تعلّق المخصوص بالكلام تعلّق لازم؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قَدَّمْتَ أو أخَّرت.

وجوّز ابن عصفور في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويردُّه أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سَدَّ شيءٌ مَسَدَّه، وذلك واردٌ على الأخفش في «مَا أَحْسَنَ زَيْداً».

وأما قول الزمخشري في قول الله عزَّ وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٤٤]: إنه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم

وقر؛ فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر «الذين»، مع إمكان أن يكون لا حَذْفَ فيه؛ فوجْهُه أنَّه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهمَّ إلاَّ أن يقدر عطف «الذين» على «الذين»، و «وقر» على «هدى»؛ فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يُجيزه، وعليه فيكون ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ نعتاً لِـ «وقْر» قدّم عليه فصار حالاً.

وأما قول الفارسي في «أوَّلُ ما أقولُ إنِّي أحْمَدُ الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوفٌ تقديره: ثابت؛ فقد خُولف فيه، وجعلتِ الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهمَّ الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدَّر الجملة منصوبةَ المحل، فبقي له المبتدأ بلا خبرٍ فقدَّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكي لنا اللفظ الذي يَفْتَتِحُ به قولَه.

خاتمة ـ وإذْ قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذكر **الحذف** فلنوجه القولَ إليه؛ فإنه من المهمات، فنقول:

ذكر شُروطِهِ ـ وهي ثمانية:

أحدها: وجود دليلٍ حاليٍّ، كقولك لمن رَفَعَ سوطاً: «زَيدا» بإضمار «اضربْ»، ومنه ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾ [هود: ٦٩، الفرقان: ٦٣] أي: سَلّمنا سلاماً، **أو مقاليّ**، كقولك لمن قال: مَنْ أضرب؟ «زيْداً»، ومنه ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]. وإنما يُحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثّلنا، أو أحَدَ رُكْنَيْها نحو: ﴿قَالَ سَلَـٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يُفيد معنًى فيها هي مبنيّة عليه، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتؤ؛ وأمَّا إذا كان المحذوف فَضْلة فلا يُشترط لحذفه وُجْدَان الدليل، ولكن يُشْترط أن لا يكونَ في حذفه ضرر معنويٌّ كما في قولك: «مَا ضَرَبْتُ إلاّ زَيداً» أو صناعيٌّ كما في قولك: «زَيْدٌ ضَرَبته»، وقولك: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُه زَيْدٌ»، وسيأتي شرحه.

ولاشتراطِ الدليل فيما تقدَّم امتنعَ حذفُ الموصوفِ في نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْيَضَ» بخلاف نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً كاتباً»، وحَذْفُ المضاف في نحو: «جَاءني غُلاَمُ زَيْدٍ» بخلاف نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وحَذْف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وحَذْف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن، لأنَّ ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حَذْفُه في باب «إنَّ»، نحو: «إنَّ بِكَ

زَيْدٌ مَأْخُوذ»، لأنَّ عدمَ المنصوب دليلٌ عليه، وحذف الجارِّ في نحو: «رَغِبْتُ في أن تفعل» أو «عن أن تفعل»، بخلاف «عجبت مِنْ أن تفعل»؛ وأما ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ٢٧] فإنما حذف الجار فيها لقرينة؛ وإنما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافِهِم في سببِ نزولها؛ فالخلافُ في الحقيقة في القرينة.

وكان مردوداً قولُ أبي الفتح: إنه يجوز «جَلَسْتُ زَيْداً» بتقدير مضاف، أي: جلوسَ زيد، لاحتمال أن المقدر كلمة «إلى»؛ وقولُ جماعة: إن بني تميم لا يُثْبتون خبر «لا» التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل؛ وأما نحو: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله» وقولك مبتدئاً من غير قرينة: «لاَ رَجُلَ يَفْعَلُ كَذَا» فإثباتُ الخبر فيه إجماع؛ وقول الأكثرين: إن الخبرَ بعد «لولا» واجبُ الحذف، وإنما ذلك إذا كان كَوْناً مطلقاً، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا»، يريد: لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه؛ وأمّا الأَكْوَانُ الخاصة التي لا دليلَ عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ»، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُوا عَهْدٍ بِالإِسْلاَمِ لأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». وقال الجمهور: لاَ يجوزُ «لا تَدْنُ مِنَ الأَسَد يَأْكُلْكَ» بالجزم، لأن الشرط المقدّر إن قدّر مثبتاً ـ أي فإِنْ تَدْنُ ـ لم يناسب فعلَ النهي الذي جعل دليلاً عليه، وإن قدِّر مَنْفِيًّا ـ أي: فلا تَدْنُ ـ فسد المعنى، بخلاف «لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَم» فإن الشَّرط المقدَّر منفيّ، وذلك صحيح في المعنى والصناعة؛ ولكَ أن تجيب عن الجمهور بأنَّ الخبرَ إذا كان مجهولاً وجَبَ أن يجعل نَفْس المخبر عنه عند الجميع من بابِ «لولا»، وعندَ تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيامُ زَيْدٍ» و «لا قِيامَ» أي: موجود، ولا يقال «لولا زيدٌ» ولا «لا رَجُلَ» ويراد: قائم؛ لئلا يلزم المحذور المذكور؛ وأما «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ» فلعله مما يروى بالمعنى؛ وعن الكسائي في إجازته الجزمَ بأنه يقدِّرُ الشَّرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينةِ المعنويّة على القرينةِ اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

* * *

تنبيهان ـ أحدهما: أن دليل الحذف نوعان: أحدُهما: غير صناعيّ، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ كما تقدّم؛ والثاني: صِنَاعِي، وهذا يختص بمعرفته النَّحويُّون، لأنه إنما عُرف من جهةِ الصِّناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١] إن التقدير: لأنا أقسم؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريِّين؛ وفي «قمْتُ وأصُكّ عَيْنه» إن التقدير: وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخلُ على المضارعِ

المُثْبَت الخالي من «قَدْ»؛ وفي «إنها لإبلٌ أم شاء» إن التقدير: أم هي شاء، لأن «أم» المنقطعة لا تعطِفُ إلاّ الجملَ؛ وفي قوله [من الخفيف]:

٧٨٦ ـ إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ[١]

إن التقدير: إنه أي الشأن، لأن اسم الشَّرط لا يعملُ فيه ما قبلَهُ، ومثلُهُ قولُ المتنبي [من الطويل]:

٧٨٧ ـ وَمَا كُنتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ[٢]

وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] إن التقدير: ولكن كان رسول الله، لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخولِ الواو عَلَيها، ولا بالواو لأنَّهُ مثبتٌ وما قبلها منفيّ؛ ولا يُعْطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكهُ في النَّفي والإثبات، فإذا قدّر ما بَعْدَ الواو جملةٌ صحَّ تخالفهما كما تقول «مَا قَامَ زيدٌ وقامَ عمرُو»، وزعم سيبويه في قوله [من الطويل]:

٧٨٨ ـ وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ[٣]

أن التقدير: ولكن أنا، ووجَّهوه بأنَّ لكن تُشبه الفعلَ فلا تدخلُ عليه، وبيان كونها داخلةً عليه أن «متى» منصوبةٌ بفعلِ الشرط، فالفعل مُقدَّم في الرتبة عليه؛ وردَّه الفارسي بأن المشبه بالفعل هو لكن المشدّدة لا المخفَّفة، ولهذا لم تعمل المخفَّفة لعدم اختصاصِها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلَتْ عليها الواو لأنّها حينئذٍ تخلُصُ لمعناها، وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني ـ شرطُ الدَّليل اللفظي أن يكونَ طبقَ المحذوف، فلا يجوز «زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو» أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنًى يُخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السّفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١]، والآخر بمعنى الإيلام بالمعروف؛ ومن ثَمَّ أجمعوا على جواز «زيدٌ قائم وعمرٌو، وإن زيداً قائم وعمرو»، وعلى منع «ليت زيداً قائمٌ وعمرو»، وكذا في لعلَّ وكأنَّ، لأن الخبر المذكور

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥، والإنصاف ص ١٨٠ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٤٨، والأشباه والنظائر ٨/ ٤٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٩، وخزانة الأدب ٩/ ٦٦، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤٣٥.

مُتَمَنًى أو مُترجًّى أو مشبّه به، والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنعُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] في قراءة مَنْ رفع، وذلك محمول عند البصريِّين على الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكتُه يصلُّون؛ وليس عطفاً على الموضع ويصلون خبراً عنهما، لئلا يتواردَ عاملانِ على معمولٍ واحد؛ والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣ - ٤] إن التقدير: بلى ليحسبنا قادرينَ، والحسبان المذكور بمعنى الظنّ، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردُّد في الادّعاء كُفْر، فلا يكون مأموراً به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

٧٨٩ - لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - إلاَّ ... وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا[1]

إن «ترى» المقدّرة الناصبة لـ «طيباً» قلبيّة لا بَصَرِيَّة، لئلاً يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمْدَحُ النِّساء بالخفَر والتصوُّن، لا بالتبذُّلِ، مع أن رأى المذكورة بصريّة.

قلت: الصَّواب عندي أن الصَّلاة لغةٌ بمعنى واحد، وهو العَطْفُ، ثم العطف بالنسبةِ إلى الله سبحانَه وتعالَى الرحمة، وإلى الملائكة الاسْتِغفار، وإلى الآدميّين دعاء بعضِهم لبعض؛ وأما قولُ الجماعة فبعيدٌ من جهات، إحداها: اقتضاؤُه الاشتراك والأصل عدمُه لما فيه من الإلباس، حتى إن قوماً نَفَوْهُ، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يُخَالِف الأصلَ كالمجاز قُدِّم عليه؛ الثَّانية: أنا لا نعرف في العربيّة فعلاً واحداً يختلفُ معناه باختلافِ المسند إليه إذا كانَ الإسنادُ حقيقيًا؛ والثالثة: أن الرحمة فعلُها مُتَعَدٍّ والصّلاة فعلُها قاصر، ولا يحسن تفسيرُ القاصرِ بالمتعدّي؛ والرابعة: أنه لو قيل مكان «صلّى عليه» دَعَا عليه انعكسَ المعنى، وحَقُّ المترادفين صحةُ حلول كل منهما محلَّ الآخر.

وأما آية القيامة فالصوابُ فيها قولُ سيبويه إن ﴿قَٰدِرِينَ﴾ حال، أي بلى نجمعها قادرين، لأن فعل الجمع أقربُ من فعلِ الحسبان، ولأن بلى إيجاب للمنفيّ وهو في الآية

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وبلا نسبة في شرح الأشباه والنظائر ٦/ ٣٥، والخصائص ٢/ ٤٢٩.

فعلُ الجمع؛ ولو سلم قولُ الفراء فلا يسلم أن الحسبانَ في الآية ظنٌّ، بل اعتقاد وجزْم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأمَّا قولُ المعربِ في البيت فمردود، وأحوالُ الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحالُ أهلِ المَدَر يخالف حالَ أهلِ الوبر، وحال أهل الوَبرِ مختلف، وبهذا أجاب الزمخشريُّ عن إرسال شعَيْب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لِسَقْي الماشية؛ وقال: العاداتُ في مثلِ ذلكَ متباينة، وأحوالُ العرب خلافُ أحوالِ العجم.

الشرط الثاني: أن لا يكون ما يُحْذَف كالجزء، فلا يُحْذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مُشْبِهُهُ. وقد مضى الردُّ على ابن مالك في مرفوعِ أفعالِ الاستثناء؛ وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو: «ضَرَبني وَضَرَبْتُ زيداً»: إن الفاعل محذوف لا مضمر؛ وقال ابن عطية في ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الجمعة: ٥]: إنَّ التقدير: بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في «بئس» ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره؛ وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: بئس مثلاً! وقد نصَّ سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم» و «بئس» لا يُحْذف، والصوابُ أن ﴿مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ فاعل، وحذف المخصوص، أي مثل: هؤلاء؛ أو مضاف، أي: مثل الذين كذبوا؛ ولا خلافَ في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] و «يا عبد الله»، و «زَيْداً ضربتُهُ».

الثالث: **أن لا يكون مؤكّداً**، وهذا الشّرط أول مَنْ ذكره الأخفشُ، منع في نحو: «الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: «نفسه» لأنَّ المؤكِّدَ مُريدٌ للطول، والحاذف مريدٌ للاختصار؛ وتبعه الفارسيّ، فرد في كتاب الأغفال قول الزجَّاج في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] إن التَّقْدير: إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذفُ والتوكيدُ باللام مُتَنافيان؛ وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في الخصائص، لا يجوز «الَّذِي ضَرَبْتُ نَفْسَه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو: «اقْعنْسَسَ»، لما فيها جميعاً من نَقْضِ الغرض وهو الإلحاق بـ «احْرَنْجَمَ»؛ وتبعهم ابنُ مالك فقال: لا يجوز حذفُ عاملِ المصدر المؤكّد كـ «ضَرَبْتُ ضرباً» لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والمحذوف مُنَافٍ لذلك؛ وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، سألَ الخليل عن نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ وأَتاني أخوه أنفُسُهُمَا»: كيف ينطق بالتّوكيد؟ أجابه بأنه يرفعُ بتقدير: هما صَاحِبَاي أنْفُسُهما؛ وينصب بتقدير: أعْنِيهما أنفسَهما؛ ووافَقَهُما على ذلك جماعة، واستدلُّوا بقول العرب [من المنسرح]:

٧٩٠ ـ إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاَ [وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ](١)

و «إنَّ مَالاً وإِنَّ وَلَدا» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ «إنَّ»، وفيه نظر؛ فإن المؤكَّدَ نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر؛ وقال الصفار: إنما فرَّ الأخفشُ من حذفِ العائِدِ في نحو: «الذي رأيته نفسه زيدٌ» لأن المقتضِيَ للحذف الطولُ، ولهذا لا يُحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد»، فإذا فرّوا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حَذْفُ الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف لدليلٍ كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أَجادَ فيه.

الرابع: أن لا يؤدِّي حذفهُ إلى اختصارِ المُخْتَصر؛ فلا يُحْذَف اسمُ الفعلِ دون معمولِهِ؛ لأنه اختصارٌ للفعل؛ وأما قول سيبويه في «زَيْداً فاقتله» وفي «شَأْنَكَ والحجَّ» وقوله [من الرجز]:

٧٩١ ـ يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ، دَلْوِي دُونَكَا [إنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا](٢)

إن التقدير: عليك زيداً، وعليك الحجّ، ودونَك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإِعراب، وإنما التَّقدير: خُذْ دَلْوِي، والزمْ زيداً، والْزمِ الحج، ويجوز في «دَلْوي» أن يكونَ مبتدأ و «دونك» خبره.

الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً؛ فلا يحذف الجارّ والجازم والنَّاصب للفعل، إلاَّ في مواضع قويت فيها الدَّلالة وكَثُر فيها استعمالُ تلك العوامل، ولا يجوز القياسُ عليها.

السادس: أن يكون عِوَضاً عن شيء؛ فلا تحذف ما في «أمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افْعَلْ هٰذَا إمَّا لا»، ولا التاء من «عِدَة» و «إقامة» و «استقامة»؛ فأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] فممَّا يجبُ الوقوفُ عنده، ومن هنا لم يحذف خبر «كان» لأنَّه عوضٌ أو كالعِوض من مصدرها، ومن ثَمَّ لا يجتمعان؛ ومن هنا قال ابن مالك: إن العربَ لم تُقَدِّرْ أحرفَ النداء عوضاً من «أدعو» و «أنادي»، لإِجازتهم حذفها.

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، والخصائص ٢/ ٣٧٣، والدرر ٢/ ١٧٣، ولسان العرب مادة (رحل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩، ورصف المباني ص ٢٩٨.

(٢) البيت من الرجز، وهو لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (ميح)، والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤.

السابع والثامن: أن لا يؤدّيَ حَذْفهُ إلى تَهْيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه، ولا إلى إعمالِ العامل الضعيف مع إمكانِ إعمال العامل القويّ؛ وللأمْرِ الأوَّل منعَ البصريُّون حَذْفَ المفعول الثاني من نحو: «ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زيد» لئلا يتسلَّطَ على «زيد» ثم يقطع عنه برفعهِ بالفعل الأول، ولاجتماع الأمرينِ امتنع عندَ البصريِّين أيضاً حَذْفُ المفعول في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُه» لأن في حذفه تسليط «ضربِ» على العمل في «زيد» مع قطعِهِ عنه، وإعمال الابتداء مع التمكُّن من إعمال الفعل؛ ثمّ حملوا على ذلك «زيد ما ضربتَهُ، أو هل ضرَبْتُهُ»، فمنعوا الحذفَ وإن لم يؤدِّ إلى ذلك؛ وكذلك منعوا رفعَ رأسها في «أَكَلْتُ السمكة حتَّى رَأْسَهَا» إلا أن يذكر الخبر، فتقول: مَأكول؛ ولاجتماعِهِما مع الإلباس مَنَع الجميعُ تقديمَ الخبَرِ في نحو: «زَيدٌ قام»؛ ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريِّين وهشام تقديمُ معمولِ الخبرِ على المبتدأ في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً» وإن لم يجز تقديمُ الخبر، فأجازوا «زَيْداً أَجَلَه أَحْرَزَ»، وقال البصريُّون في قوله [من الطويل]:

٧٩٢ ـ [قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[١]

إن «عطية» مبتدأ، و «إياهم» مفعول «عَوَّد»، والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن. وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور، فقال: هَرَبُوا من محذور ـ وهو أن يفصلوا بين «كان» واسمِها بمعمولِ خبرها ـ فوقعوا في محذورٍ آخَرَ، وهو تقديمُ معمولِ الخبر حيث لا يتقدَّم خبر المبتدأ وقد بينّا أن امتناعَ تقديم الخبر في ذلك لمعنًى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علّةِ امتناع تقديمِ المفعولِ على «ما» النافية في نحو: «ما ضَرَبْتُ زيداً»، فإنه لنفس العلَّة المقتضِية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النَّافية فيه حَشْواً.

تنبيه ـ ربما خُولف مقتضى هذين الشرطينِ أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام.

فالأول كقوله [من السريع]:

٧٩٣ ـ وخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا [بِالْحَقِّ، لاَ يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ][٢]

وقوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١، وخزانة الأدب ٩/ ٦٢٨، والدرر ٢/ ٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ص ١٤٤.

(٢) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في المقرب ١/ ٨٤.

٧٩٤ - [قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً] كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[(١)]

وقيل: هو في صيغ العموم أسهلُ، ومنه قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥، الحديد: ١٠].

والثاني كقوله [من مجزوء الكامل]:

٧٩٥ - بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهُ[(٢)]

فإن فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شعاعه» مع قطعهِ عن ذلك بإعمال «يُعْشي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

٧٩٦ - عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُوَاتَهُمُ فَكُنْتَ مالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ[(٣)]

إنه يروى «غُواتهم» بالأوجه الثلاثة؛ فإن ثبتت روايةُ الرفع، فهو من الوارد في النَّوع الأول في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجرّ والنصب، وقد رُوِيَا.

بيان أنه قد يُظَنّ أن الشيء من باب الحذف، وليس منه

جَرَتْ عادة النحويّين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقْتِصاراً، ويريدون بالاختصارِ الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغيرِ دليل ويمثّلونه بنحو: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [البقرة: ٦٠] أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدَّى إلى اثنين «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أي تكُنْ منه خيلة.

والتَّحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلَّق الغرضُ بالإعلام بمجرّدِ وقوع الفعل من غير تَعْيينِ مَنْ أوقعه أو من أُوقِع عليه؛ فيُجَاء بمصدره مُسْنَداً إلى فعل كونٍ عام؛ فيقال: حَصَل حريقٌ أو نَهبٌ.

وتارة يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعِل للفِعل؛ فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنوى؛ إذ المنويُّ كالثَّابت، ولا يُسمَّى محذوفاً، لأن الفعلَ ينزل لهذا القصد منزلةَ ما لا مَفْعُول له، ومنه: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿هَلْ يَسْتَوِى

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٥/ ٣١٥، وشرح التصريح ١/ ٣٢٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٤، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦.

(٣) البيت من البسيط، ولم أجده.

ﱡﭐﭐالَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَﱠ [الزمر: ٩]، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]، إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياءَ والإماتة، وهل يستوي من يتَّصِفُ بالعِلْم ومن ينتفي عنه العلم، وأوْقِعُوا الأكْلَ والشرب، وذَرُوا الإسراف، وإذا حصلَتْ منك رؤيةٌ هنالك؛ ومنه على الأصحّ ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] الآية، ألا ترى أنَّه عليه الصلاة والسلام إنَّما رحمهما إذ كانتَا على صفة الذِّياد وقومهما على السّقي، لا لكون مَذُودهما غَنَماً ومَسْقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهم: ﴿لَا نَسْقِي﴾ [القصص: ٢٣] السقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قدَّر: يَسْقُون إبلَهم، وتذودان غَنَمهما، ولا نَسْقِي غَنَمنا.

وتارةً يُقْصَدُ إسنادُ الفعلِ إلى فاعله وتعليقُه بمفعوله؛ فيذكران، نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقولك: «ما أحْسَنَ زَيْداً»؛ وهذا النوعُ إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝٣﴾ [الضحى: ٣]، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، وقال [من الوافر]:

٧٩٧ ـ حَمَيْتَ حِمى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[1]

بيان مكان المُقدَّر

القياسُ أن يقدَّر الشيء في مكانه الأصليّ، لئلاّ يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه.

فيجب أن يقدّر المفسر في نحو: «زيداً رأيته» مقدَّماً عليه؛ وجوَّز البيانيُّون تقديره مؤخَّراً عنه، وقالوا: لأنه يفيدُ الاختصاصَ حينئذٍ؛ وليس كما توهَّموا، وإنما يُرْتكب ذلك عند تعذُّرِ الأصل، أو عند اقتضاءِ أمرٍ معنويّ لذلك.

فالأول نحو: «أيُّهُمْ رَأَيْتَهُ» إذ لا يعملُ في الاستفهام ما قَبْلَه، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] فيمن نصَب، إذ لا يلي «أمّا» فعلٌ؛ وكنا قَدَّمنا في نحو: «في الدار زيد» أن متعلّق الظرف يقدَّر مؤخَّراً عن «زيد»، لأنه في الحقيقة الخبرُ، وأصلُ الخبر أن

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٨٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢، وسر صناعة الأعراب ١/ ٤٠٢.

يتأخَّر عن المبتدأ، ثم ظهرَ لنا أنه يحتمل تقديره مقدَّماً لمعارضةِ أصلٍ آخر، وهو أنه عاملٌ في الظرف، وأصلُ العاملِ أن يتقدَّم على المعمول، اللهمَّ إلا أن يقدَّر المتعلق فعلاً فيجب التأخير، لأن الخبرَ الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا. وإذا قلت: «إنَّ خَلْفَكَ زَيْداً» وجب تأخير المتعلق، فعلاً كان أو اسماً، لأن مرفوع «إنَّ» لا يسبق منصوبَهَا؛ وإذا قلت: «كانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ» جازَ الوجهانِ، ولو قدّرته فعلاً، لأن خبرَ «كان» يتقدّم مع كونه فعلاً على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني نحو متعلق باء البَسْملة الشريفة، فإن الزمخشريَّ قدَّره مؤخَّراً عنها، لأن قريشاً كانت تقول، باسم اللات والعُزَّى نَفْعل كذا، فيؤخِّرون أفعالَهم عن ذكر ما اتَّخذُوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتَّقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقدَ ذلك في اسم الله تعالى، فإنَّه الحقيقُ بذلك، ثم اعترض بـ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١ ـ ٣]، وأجاب بأنها أول سورةٍ أُنزلت، فكان تقديمُ الأمر بالقراءة فيها أهمَّ؛ وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلّقة بـ «اقرأ» الثاني. واعترضَهُ بعضُ العصريّين باستلزامه الفَصْلَ بين المؤكّد وتأكيده بمعمولِ المؤكّد. وهذا سهوٌ منه، إذ لا توكيدَ هنا، بل أمَرَ أولاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقيَّدة، ونظيره: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ [العلق: ١ ـ ٢] ومثل هذا لا يُسمِّيه أحد توكيداً. ثم هذا الإشكال لازِم له على قوله إنّ الباءَ متعلّقة بـ «اقرأ» الأول لأنَّ تقييدَ الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييدُ الأول؛ ثم لو سلم ففَصْلُ الموصوف من صفته بمعمولِ الصِّفة جائزٌ باتّفاق، كـ «مَرَرتُ بِرَجُلٍ عَمْراً ضَارِبٍ»؛ فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد في ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] مع أنّهما مفردان، والجمل أحْمَلُ للفصل، وقال الراجز:

٧٩٨ ـ [يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا، تَحْمِلُنِي الذلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[١]

٧٩٩ ـ إذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعَا]، إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعَا[٢]

تنبيه ـ ذكروا أنه إذا اعْتَرَضَ شرطٌ على آخَرَ نحو: «إنْ أكَلْتِ إنْ شَرِبْتِ فَأنْتِ طَالِقٌ»، فإن الجواب المذكور للسَّابق منهما، وجوابُ الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأوّل وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن الشَّرط والقَسَم؛ ولهذا قال مُحقّقو

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٦٩، ولسان العرب مادة (كتع).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأعرابي في خزانة الأدب ٥/ ١٦٨، وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٦، وتاج العروس مادة (كتع).

الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تَطْلُقُ حتى تقدّم المؤخّر وتؤخّر المقدم، وذلك لأن التقدير حينئذٍ إن شربتِ فَإن أكلتِ فأنت طالق، وهذا كلُّه حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وفيه نظر: إذ لم يتوَالَ شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر [من البسيط]:

٨٠٠ ـ إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا تُذْعَرُوا تَجِدُوا   مـنّـا مَـعَـاقِـلَ عِـزٍّ زانَـهـا كَـرمُ[1]

وقول ابن دريد [من الرجز]:

٨٠١ ـ فـإن عَـثـرتُ بَـعْـدَهـا إن وألَـتْ   نَـفْـسِـيَ مِـنْ هَـاتَـا فَـقُـولاَ لاَ لَـعَـا[2]

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدَّم على الشرطينِ ما هو جوابٌ في المعنى للشرط الأول؛ فينبغي أن يُقَدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل: إن أردت أن أنْصَحَ لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان اللَّهُ يريد أن يغويكم؛ وأمّا أنْ يقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يقدّر بعد ذلك مقدّماً إلى جانبِ الشرط الأوَّلِ فلا وَجْهَ له، والله أعلم.

بيان مقدار المُقدَّر

يَنْبَغي تقليلُه ما أمكن، لتَقِلَّ مخالفةُ الأَصْل.

ولذلك كان تقديرُ الأخفشِ في «ضَرْبِي زَيْداً قائماً»: ضَرْبُه قائماً، أَوْلىٰ من تقدير باقي البصريّين: حاصلٌ إذا كانَ ـ أو إذ كانَ ـ قائماً، لأنه قَدَّر ٱثنينِ وقدَّروا خمسة، ولأنَّ التقديرَ من اللفظِ أولى.

وكان تقديره في «أنْتَ مِنِّي فرسخان» بُعْدُكَ مني فَرْسخان، أولى من تقديرِ الفارسي: أنت منّي ذو مسافةِ فرسخين؛ لأنه قدَّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقديرِ شيءٍ آخر يتعلّق به الظرفُ، والفارسيّ قدر شَيْئَين يحتاجُ معهما إلى تقديرِ ثالث.

وضعف قولُ بعضهم في ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] إن التقدير: حبُّ عبادةِ العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٢، وخزانة الأدب ١١/ ٣٥٨، والدرر ٥/ ٩٠ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٦.

(٢) البيت من الرجز، ولم أجده.

وضعف قولُ الفارسي ومن وافقه ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] الآية: إن الأصل: واللاء لم يحضن فعدَّتُهن ثلاثةُ أشهر، والأولىٰ أن يكون الأصل: واللاء لم يحضن كذلك.

وكذلك ينبغي أن يقدّر في نحو: «زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلاً وَبِخَالِدٍ سُوءاً وَبَكْرٌ» أي كذلك، ولا يقدّر عين المذكور، تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصل في الخبرِ الإفراد، ولأنّه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدّم لثقل التكرار.

ولك أن لا تقدّر في الآية شيئاً ألبتة؛ وذلك بأن تجعلَ الموصولَ معطوفاً على الموصولِ، فيكون الخبر المذكور لهما معاً؛ وكذا تصنع في نحو: «زَيْد في الدَّارِ وَعَمْرو». ولا يتأتّى ذلك في المثال السابق، لأن إفرادَ فاعلِ الفعل يأباه؛ نعم، لك أن تَسْلَم فيه من الحذف، بأن تقدِّرَ العطف على ضمير الفعل لحصولِ الفَصْل بينهما.

فإن قلت: لو صحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السَّابق، لصحّ «زَيْد قائمانِ وعَمْرو» بتقدير: زيد وعمرو قائمان.

قلت: إن سُلّم مَنْعُه فلقبحِ اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحنُ بصدده، ولكن يَشْهد للجواز قولُه [من الطويل]:

٨٠٢ ـ وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا[1]

وقد جوّزوا في «أنتَ أعلم وزيد» كَوْنَ «زيد» مبتدأ حُذِف خبرُه، وكونه عطفاً على «أنت»؛ فيكون خبراً عنهما.

باب كيفيَّة التَّقدير

إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماءٍ متضايفة أو موصوفة، وصفة مضافة، أو جارّ ومجرور مضمر عائد على ما يحتاجُ إلى الرّابط، فلا تقدّر أنَّ ذلك حُذِفَ دفعةً واحدة، بل على التدريج.

فالأول نحو: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: كَدوَرَان عين الذي.

والثاني كقوله [من الطويل]:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١٧/٦، وشرح الأشموني ص ٣٩٢.

٨٠٣ ـ إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا   نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ[(١)]

أي: تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّعِ نسيمِ الصَّبا.

والثالث كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣] أي: لا تجزي فيه، ثم حُذفت «في»، فصار لا تجزيه، ثم حُذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً. هذا قولُ الأخفشِ؛ وعن سيبويه أنهما حُذِفا دفعةً واحدة. ونقل ابن الشجري القولَ الأوَّلَ عن الكسائي، واختاره. قال: والثاني قول نحويٍّ آخر، وقال أكثر أهل العربيَّة منهم سيبويه والأخفش: يجوزُ الأمران، ا هـ. وهو نقلٌ غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدّر في «ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً» ضربُه قائماً، فإنه من لفظِ المبتدأ وأقلّ تقديراً، دون «إذ كان، أو إذا كان»؛ ويقدّر «أَضْرِبْ» دون أهِنْ في «زَيْداً أَضْرِبْه».

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور مَعْنى أو صِنَاعة قُدِّر ما لا مانعَ له.

فالأول نحو: «زَيْداً اَضرِبْ أخاه» يقدّر فيه «أَهِنْ» دون «اضربْ»، فإن قلت: «زَيْداً أهن أخاه» قدرتَ: «أهنْ».

والثاني نحو: «زيداً امْرُرْ به» تقدّر فيه «جَاوِزْ» دون «أَمْرُرْ»، لأنه لا يتعدَّى بنفسه؛ نَعَمْ، إن كان العامل مما يَتَعَدَّى تارةً بنفسه وتارةً بالجار نحو «نصح» في قولك: «زَيدا نَصَحْت له» جاز أن يقدّر: نصحت زيداً؛ بل هي أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يقدَّر فيه مثلُ المذكور لمانعٍ صناعيّ قوله [من الرجز]:

٨٠٤ ـ يا أيُّهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَا   [إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا][(٢)]

إذا قدّر «دلوي» منصوباً فالمقدّر: خُذْ، لا دُونَكَ، وقد مضى، وقوله [من الطويل]:

٨٠٥ ـ [أَكَرَّ وأحمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ]   وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا[(٣)]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥ بلفظ: (إذا التفتت نحوي تضوع ريحها...) وخزانة الأدب ٣/ ١٦٠، ورصف المباني ص ٣١٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٣، ولسان العرب مادة (ضوع).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩، والأصمعيات ص ٢٠٥، وخزانة الأدب ٧/ ١٠، وشرح الأشموني.

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمُ تفضيلٍ محذوف، لأنّا فَرَرْنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدَّر؟ وقولك: «هٰذَا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسِ دِرْهَماً» التقديرُ: أعطاه، ولا يقدّر اسم فاعل، لأنك إنما فَرَرْتَ بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرَّدِ من «أل». وقال بعضُهم في قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ [طه: ٧٢]: إن الواو للقَسَم، فعلى هذا دليلُ الجوابِ المحذوف جملةُ النفي السّابقة، ويجب أن يقدر: والذي فطرنا لا نؤثرك، لأن القَسَم لا يجاب بـ «لَنْ» إلاّ في الضرورة كقول أبي طالب [من الكامل]:

٨٠٦ ـ واللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا[1]

وقال الفارسي ومُتابِعوه في ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] التقدير: فعدتهنّ ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً، لأنه لو صُرِّح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تعاد الجملة الثانية.

إذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيُّهما أولى؟

قال الواسطي: الأولى كونُ المحذوفِ المبتدأ، لأن الخبر محطُّ الفائدة. وقال العبدي: الأولى كونُه الخبرَ، لأن التجوُّزَ في أواخر الجملة أسهل، نَقَلَ القولين ابنُ إياز.

ومثال المسألة ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] أي: شَأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميل أَمْثَلُ من غيره؛ ومثلُه ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣] أي: الذي يطلب منكم طاعةٌ معلومة لا يُرْتَابُ فيها، لا إيمان باللسان لا يُواطئه القلبُ؛ أو طاعَتُكم معروفة، أي: عُرِف أنها بالقول دون الفعل؛ أو طاعة معروفة أَمْثَلُ بكم من هذهِ الأيمان الكاذبة.

ولو عَرَضَ ما يوجبُ التعيين عُمل به، كما في «نِعْمَ الرّجُلُ زَيْد» على القول بأنّهما جملتان؛ إذ لا يُحذف الخبرُ وجوباً إلا سَدَّ شيءٌ مَسَدَّه؛ ومثله «حَبَّذَا زَيْد» إذا حُمِل على الحذف؛ وجزَم كثيرٌ من النحويّين في نحو «عَمْرُكَ» «لأفعَلَنَّ»، و «أيْمُنُ اللّهِ لأفعَلَنَّ» بأنَّ

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي طالب في الجنى الداني ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٣/٢٩٦، والدرر ٤/٢٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٦.

المحذوفَ الخبرُ؛ وجوّز ابنُ عصفور كَوْنَهُ المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجبُ فيه حذفُ الخبر، لعدم تعيُّنه عنده لذلك، قال: والتقدير إمّا قَسَمِي أيمُنُ اللَّهِ، أو أيْمُنُ الله قَسَمٌ لي، ا هـ. ولو قدرت أيْمُنُ اللَّهِ قسمي، لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخِّرة عن معرفة يجب كونُها الخبرَ على الصَّحيح.

إذا دار الأمر بين كونِ المحذوفِ فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى

لأن المبتدأ عينُ الخبرِ؛ فالمحذوفُ عينُ الثابت؛ فيكون الحذفُ كَلاَ حذفٍ، فأما الفعل فإنه غيرُ الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخر يُشْبهه، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته.

فالأول كقراءة شُعْبة: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [النور: ٣٦] بفتح الباء؛ وكقراءة ابن كثير: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَاكَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] بفتح الحاء؛ وكقراءة بعضهم: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ببناء «زُيِّنَ» للمفعول، ورفع «القتل» و «الشركاء» ـ وكقوله [من الطويل]:

٨٠٧ ـ لِيُبْكَ يَزِيدُ، ضَارعٌ لِخُصُومَةٍ [ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطَّوائحُ][1]

فيمن رواه مبنيًا للمفعول، فإن التقدير: يُسَبِّحُه رجال، ويوحِيهِ الله، وزَيَّنَه شركاؤهم، ويَبْكيه ضارع، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتُها في رواية مَنْ بَنَى الفعلَ فيهنَّ للفاعل.

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فلا يقدّر: ليقولن اللَّهُ خلقهم، بل: خلقهم الله؛ لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع، وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وفي مواضع

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ١/٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، ولنهشل بن حري في خزانة الأدب ١/٣٠٣، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/٢٨٦.

آتية على طريقته، نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]، ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩].

إذا دَارَ الأمرُ بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً فكونُه ثانياً أوْلى

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤] فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخّرين؛ وقال سيبويه واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولى.

الثانية: نون الوقاية مع نونِ الإناث في نحو قوله [من الوافر]:

٨٠٨ - [تَـرَاهُ كـالـثَّـغَـامِ يُـعَـلُّ مِـسْـكـاً] يَـسُـوءُ الـفَـالِـيَـاتِ إذَا فَـلَـيْـنِـي[(١)]

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مُجْمَع عليه؛ لأن نونَ الفاعل لا يليقُ بها الحَذْفُ، ولكن في التسهيل أنَّ المحذوفَ الأُولى، وأنَّه مذهبُ سيبويه.

الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ ۝٦٣﴾ [آل عمران: ٦٣] يُضْعِف كونَ ﴿تَوَلَّوْا﴾ فعلاً مضارِعاً؛ لأن أحْرُفَ المضارعة لا تُحذف، ا هـ. وهذا فاسد؟ لأن المحذوفَ الثانية، وهو قولُ الجمهور، والمخالفُ في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيلَ مشتملٌ على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

الرابعة: نحو: «مَقُول» و «مَبِيع»، المحذوفُ منهما واوُ «مَفْعول»، والباقي عينُ الكلمة، خلافاً للأخفش.

الخامسة: نحو: «إقَامَةٍ» وَ «اسْتِقَامَةٍ»، المحذوفُ منهما ألف الإِفعال والاسْتِفْعال والباقي عينُ الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة: نحو [من الرجز]:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٨٠، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، والدرر ١/ ٢١٣، ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ مادة مادة/ فلا/، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥، وجمهرة اللغة ص ٤٥٩، ولسان العرب ٢/ ٢٤٦.

٨٠٩ ـ يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ][(١)]

بفتحهما، و [من المنسرح]:

٨١٠ ـ [يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[(٢)]

وهذا هو الصحيح، خلافاً للمبرد.

السابعة: نحو: «زَيْد وعمرو قائم»، ومذهب سيبويه أن الحذفَ فيه من الأول لسلامتهِ من الفَصْل، ولأنَّ فيه إعطاء الخبر للمجاورِ، مع أن مذهبه في نحو [من الرجز]:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ

أن الحذف من الثاني. قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمُضَاف الثاني بين المتضايفَين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً ممّا ذهب؛ وأمّا هنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبرُ يحذف بلا عوضٍ، نحو: «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، ا هـ. وقيل أيضاً: كلٌّ من المبتدأَيْنِ عاملٌ في الخبر؛ فالأولىٰ إعمالُ الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يُقال بذلك في مسألة الإضافة.

تنبيه ـ الخلافُ إنما هو عند التردُّد، وإلا فلا تردُّدَ في أن الحذف من قوله [من المنسرح]:

٨١١ ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[(٣)]

وقوله [من الطويل]:

٨١٢ ـ خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ؟ فإنِّي وأَنْتُمَا، وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى، دَنِفَانِ[(٤)]

ومن الثاني في قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ

---

(١) البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩، ولسان العرب مادة (عمل)، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، وتخليص الشواهد ص ٢٠٥، والدرر ٥/ ٣١٤، ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في الدرر ١/ ١٤٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٢، وتخليص الشواهد ص ٣٧٤ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦.

﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]، إذ لو كان الجوابُ للثاني لجُزم، فقلنا بذلك في نحو: «إنْ أكلْتِ إنْ شَربْتِ فَأنْتِ طَالِق»، وفي ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩]، ونحو: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]، ثم قال تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥]، وانبنى على ذلك في المثال أنها لا تطلق حتى تؤخِّر المقدَّم وتقدِّم المؤخَّر، إذ التقدير: إن أكلتِ فأنت طالقٌ إنْ شربتِ؛ وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه؛ كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنْتَ ظالم إن فعلتَ» ما تقدم على اسم الشرط، بل قال جماعة: إنه الجوابُ في الصناعة أيضاً.

ومن ذلك قوله [من الطويل]:

٨١٣ ـ [فَمَن يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ] فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[1]

وقد تكلّفَ بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظِّم نفسَه، وأنّ «راضٍ» خبر عنه، ولا يحفظ مثل «نَحْنُ قائم» بل يجب في الخبر المُطَابَقة نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الصافات: ١٦٥ ـ ١٦٦]، وأما ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] فأفرد، ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

ذكر أماكن من الحذف يتمرَّن بها المُعرب

حَذْفُ الاسم المضاف ـ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم﴾ [النحل: ٢٦] أي: أمره، لاستحالة الحقيقي؛ فأما ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] فالباء للتَّعدية، أي: أذهبَ الله نورهم.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعيّ إلى ذاتٍ، لأن الطلبَ لا يتعلّق إلا بالأفعال، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي: استمتاعهنّ، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، أي: أكْلُها، ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ﴾ [النساء: ١٦٠] أي: تناوُلها، لا أكْلها، ليتناول شربَ ألبانِ الإبل، ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨] أي: منافعها، ليتناول الركوبَ والتَّحميلَ، ومثله ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَـٰمُ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن ذلك ما علق فيه الطلبُ بما قد وَقَع، نحو: ﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، فإنهما قولانِ قد وقَعَا فلا يتصوّر فيهما نَقْضٌ ولا وفاء،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦ والدرر ٦/ ١٨٢، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧، ولسان العرب ٥/ ١٢٥ مادة/ قير/.

وإنما المرادُ الوفاء بمقتضاهما؛ ومنه ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم، والتقدير في حبّه، بدليل ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] أو في مراودَته، بدليل ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يوسف: ٣٠] وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَ القرية وأهل العير، ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبًا﴾ [الأعراف: ٨٥] أي وإلى أهل مدين بدليل ﴿أَخَاهُمۡ﴾؛ وقد ظهرَ في ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ﴾ [القصص: ٤٥]، وأما ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] فقدّر النحويون «الأهل» بعد «من» و «أهلكنا» و «جاء»؛ وخالفهم الزمخشريّ في الأولين، لأن القرية تهلك، ووافقهم في ﴿فَجَآءَهَا﴾ لأجل ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]، أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ﴿لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أي رحمته ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: ٥٠] أي: عذابه، بدليل ﴿وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة: ٣٠] أي: يضاهي قولُهم قولَ الذين كفروا، وقال الأعشى [من الطويل]:

٨١٤ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا   [وبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا][1]

فحذف المضاف إلى «ليلة» والمضاف إليه «ليلة» وأقام صفتَهُ مقامَهُ، أي: اغتماضَ لَيلةِ رجلٍ أرْمَدَ؛ وعكسه نيابة المصدر عن الزمان «جئتُكَ طُلوعَ الشَّمْسِ» أي: وقتَ طلوعها، فناب المصدرُ عن الزَّمان، وليس من ذلك «جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاج» خلافاً للزمخشري، بل المقْدَمُ اسمٌ لزمنِ القدوم.

تنبيه ـ إذا احتاج الكلامُ إلى حذفِ مضافٍ يمكن تقديره مع أول الجزءين ومع ثانيهما فتقديرُه مع الثاني أولى، نحو: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونحوه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فيكون التقدير: الحجُّ حجُّ أشهرٍ، والبر برُّ مَنْ آمن، أولىٰ من أن يقدر: أَشْهُرُ الحج أشهرٌ، ولكنَّ ذا البر من آمن، لأنكَ في الأول قدَّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أَوْلىٰ.

---

(١) البيت من البحر الطويل، انظر: الخصائص ٣/ ٣٢٢.

حذف المضاف إليه

يكثُر في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادَى نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، وفي الغايات، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أي: من قبل الغَلَب ومن بعده؛ وفي «أيٍّ» و «كُلٍّ» و «بَعْضٍ»، و «غيرٍ» بعد «لَيْسَ»، وربَّما جاء في غيرهِنّ، نحو: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨، المائدة: ٦٩] فيمن ضمّ ولم ينوّن، أي: فلا خوف شيءٍ عليهم؛ وسُمِع: «سَلَامُ عَلَيْكُمْ» فيحتمل ذلك، أي: سلام الله، أو إضمار «ألْ».

حذف اسمين مضافين

﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] أي: فإن تعظيمَها من أفعالِ ذوي تقوى القلوب؛ ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي: من أثر حافرِ فرس الرسول، ﴿كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: كدوران عين الذي، وقال رؤبة [من الطويل]:

٨١٥ ـ [فأدْرَكَ إرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا] وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا(١)

أي: ذا مَسَافَةِ إصبعٍ.

حذف ثلاث متضايفات

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أي: فكان مقدارُ مسافةِ قربِهِ مثلَ قَابِ قوسين؛ فَحُذِفَ ثلاثة من اسم «كان»، وواحد من خبرها، كذا قَدَّره الزمخشريّ.

تنبيه ـ لِـ «القاب» معنيان: القَدْر، وما بين مَقْبِضِ القوس وطرفَيْها؛ وعلى تفسير «الذي» في الآية بالثاني فقيل: هي على القلب، والتقدير قابَي قوسٍ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر «القوس».

حذف الموصول الاسميّ

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشَرَطَ في بعض كتبه كونَهُ معطوفاً على موصولٍ آخر، ومن حُجَّتهم ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقولُ حسان [من الوافر]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكلحبة اليربوعي في خزانة الأدب ٤/٤٠١، ولسان العرب ١٢/١٢٧ مادة/ حرم/ وللأسود بن يعفر في ملحق ديوانه ص ٨٦.

٨١٦ ـ أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَوَاءُ؟[١]

وقول آخر [من الخفيف]:

٨١٧ ـ ما الّذي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ[٢]

أي: والذي أنزل، ومَنْ يمدحه، والذي أطاع هواه.

حذف الصلة

يجوز قليلاً لِدَلاَلَةِ صلةٍ أخرى، كقوله [من الطويل]:

٨١٨ ـ وَعِنْدَ الّذِي وَالّلاتِ عُدْنَكَ إحنَةٌ عَلَيْكَ، فَلاَ يَغْرُرْكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ[٣]

أي: الذي عادك، أو دلالة غيرِها كقوله [من مجزوء الكامل]:

٨١٩ ـ نَحْنُ الأُولىٰ فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[٤]

أي: نحن الأولى عُرِفُوا بالشجاعة، وقال [من الرجز]:

٨٢٠ ـ بَعْدَ اللّتَيَّا واللّتَيَّا وَالّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ[٥]

فقيل: يقدَّر مع «اللتَيَّا» فيهما نظيرُ الجملةِ الشرطيةِ المذكورة؛ وقيل: يقدَّر اللتيا دَقَّت واللتيَّا دقّت؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطيّة، وقيل: يقدر مع «اللتيَّا» فيهما: «عَظُمَتْ»، لا «دقَّت»، وإنه تصغير تعظيم، كقوله [من الطويل]:

٨٢١ ـ [وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[٦]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٦، وتذكرة النحاة ص ٧٠، والدرر ١/ ٢٩٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ص ٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٨٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٢٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٠، وهمع الهوامع ١/ ٨٨.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩، والدرر ١/ ٢٩٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ مادة/ أولى وألاء/.

(٥) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢٠، ولسان العرب مادة (نقر)، وبلا نسبة في تاج العروس مادة (لتا).

(٦) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجمهرة اللغة ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩

حذف الموصوف

قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨، ص: ٥٢] أي: حُور قاصرات ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبا: ١٠ ـ ١١] أي: دُروعاً سابغات، ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، أي: ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي، ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] أي دين الملة القيمة، ﴿وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٠] أي: ولدار السَّاعة الآخرة، قاله المبرد؛ وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥؛ والحديد: ٢٠] ومنه ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩] أي: حبّ النبت الحصيد، وقال سُحَيم [من الوافر]:

٨٢٢ ـ أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... [مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي][1]

قيل: تقديره: أنا ابن رجلٍ جلاَ الأمور، وقيل: جَلاَ عَلَمٌ محكيّ على أنه منقول من نحو قولك: «زيدٌ جلا»، ونظيره قوله [من الرجز]:

٨٢٣ ـ نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ... ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ[2]

فـ «يزيد»: منقول من نحو قولك: «المالُ يزيدُ» لا من قولك: «يزيد المال»، وإلاّ لأعرب غيرَ منصرف، فكان يفتح، لأنه مضافٌ إليه.

واختُلِف في المقدّر مع الجملة في نحو: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ»، فأصحابُنا يقدّرُون موصوفاً: أي فريقٌ، والكوفيُّون، يقدرون موصولاً، أي: «الذي» أو «مَنْ»، وما قدَّرْناه أقْيَسُ، لأن اتّصال الموصول بصلته أشدُّ من اتّصال الموصوف بصفته لتلازمهما، ومثلُه «ما مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيتُهُ» نقدره بـ «أحد»، ويقدرونه بـ «مَنْ» ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩] أي: إلاّ إنسان، أو: إلاّ منْ، وحكى الفراء عن بعض قُدَمائهم أن الجملة القَسَمية لا تكون صلة، وردّه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

والدرر ٦/ ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ولسان العرب ٣/ ١٤ مادة/ خوخ/.

(١) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤، والأصمعيات ص ١٧، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، والدرر ١/ ٩٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠، وبلا نسبة في أوضح

حذف الصفة

﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك؛ وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة؛ فلا فائدة فيه حينئذٍ ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي: سلطت عليه، بدليل ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٤٢] الآية ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، وإلا لكان مفهومه كفراً ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨]، وقال [من المتقارب]:

٨٢٤ ـ [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَأ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ(١)

وقال [من الوافر]:

٨٢٥ ـ [وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هٰذَا مَهَاةٌ] وَلَيْسَتْ دارُنَا هَاتَا بِدَارِ(٢)

أي: من أختها السابقة، وبدار طائلة، ولم أُعْطَ شيئاً طائلاً؛ دَفْعاً للتناقض فيهن ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨] أي: نافع، ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أي: ضعيفاً.

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعَهُ العاطِف، نحو: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومَنْ أنفقَ من بعده. دليلُ التقدير أن الاستواء إنّما يكونُ بين شيئين، ودليلُ المقدّر ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟﴾ [الحديد: ١٠]، ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢]، أي: بين أحَدٍ وأحَدٍ منهم؛ وقيل: «أحد» فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تَقْدير؛ ورُدَّ بأنه يَقْتضي حينئذٍ أن المُعَرَّض بهم وهم الكافرون فرَّقوا بين كلِّ الرسل، وإنّما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيرِهِ في النبوَّة؛ وفي لزومِ هذا نظر، والذي يظهر لي وَجه التَّقدير، وأن المقدَّر بين «أحد» وبين «الله» بدليل

المسالك ١/ ١٢٤، ولسان العرب مادة (زيد).

(١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، والدرر ٦/ ٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥١، ولسان العرب ١/ ٧٢ مادة/ درأ/.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١٢، والمخصص ١٥/ ١٠٧، وأساس البلاغة مادة

﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٠]، ونحو: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد؛ وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ﴾ [الأنعام: ١٣] أي: وما تحرك؛ وإذا فسّر «سكن» بـ «استقرّ» لم يحتج إلى هذا، ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فإن أُحصرتم فحللتم، ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فَحلق ففدية، ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، أي: إيمانها وكسبها؛ والآيةُ من اللفِّ والنشر؛ وبهذا التقدير تندفع شبهةَ المعتزلة كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سَوَّى اللَّهُ تعالَى بين عَدَمِ الإيمان وبين الإيمان الذي لم يَقْتَرِنْ بالعمل الصَّالح في عدم الانتفاع به؛ وهذا التأويل ذكره ابن عطيّة وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها كقوله [من الطويل]:

٨٢٦ ـ [دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ، إنّي لأمْرِهِ مُطِيعٌ] فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا[1]

أي: أم غيّ، وقد مرَّ البحث فيه.

حذف المعطوف عليه

﴿أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فضرب فانفجرت؛ وزعم ابن عُصفور أن الفاء في ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ هي فاء «فضرب»، وأن فاء ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ حُذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليسَ بشَيْءٍ؛ لأن لفظ الفاءَيْن واحد، فكيف يحصل الدليل؟ وجَوَّز الزمخشري ومَنْ تبعه أن تكونَ فاء الجواب، أي: فإنْ ضَرَبْتَ فَقَدِ انفجرت، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضرب مثل ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، إلاّ إن قيل: المراد فقد حكمنا بترتُّب الانفجار على ضربك؛ وقيل في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤، آل عمران: ١٤٢]: إنّ «أمْ» متّصلة، والتقدير: أعلمتم أن الجنّة حفّتْ بالمكارِه أم حسبتم.

حذف المبدل منه

قيل في ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ [النمل: ١١٦]، وفي ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا

/مهمة/ وتخليص الشواهد ص ١٢١، وخزانة الأدب ٥/٣٦١ وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد ص ١٤٠، وخزانة الأدب ١١/٢٥١،

فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]: إنّ «الكذب» بدل من مفعول «تصف» المحذوف، أي: لما تصفه؛ وكذلك في ﴿رَسُولًا﴾ بناءً على أن «ما» في ﴿كَمَآ﴾ موصول اسميّ، ويردُّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أُولي العلم؛ والظاهرُ أن «ما» كافّة، وأظهر منه أنها مصدريّة، لإبقاء الكافِ حينئذٍ على عمل الجرّ؛ وقيل في ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ إنه مفعول إمّا لِـ «تقولوا» والجملتان بعد بدلٌ منه، أي: لا تقولوا الكذبَ لِمَا تصفُه ألسنتُكم من البهائم بالحلّ أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي: فتقولون الكذب، وإما لِـ «تصف» على أن «ما» مصدريَّة والجملتان محكيَّتا القول، أي: لا تحلِّلوا وتُحرِّموا لمجرد قولٍ تنطقُ به ألسنتكم؛ وقرىء بالجر بدلاً من ﴿مَآ﴾ على أنها اسمٌ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لِـ «كذوب» صفة للفاعل؛ وقد مرَّ أنه قيل في «لا إلٰه إلا الله»: إنَّ الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكّد وبَقاء توكيده

قد مَرَّ أن سيبويه والخليل أجازاه، وأن أبا الحسن ومَنْ تبعه منعوه.

حذف المبتدأ

يكثر ذلك في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝ نَارُ ٱللَّهِ﴾ [الهمزة: ٥ ـ ٦] أي: هي نار الله ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة: ١٠ ـ ١١]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨]، الآيتين، ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

وبعد فاء الجواب، نحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦، والجاثية: ١٥] أي: فعملُه لنفسه وإساءتُه عليها، ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فهُمْ إخوانُكم ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت: ٤٩]، ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أي: فالشاهد، وقرأ ابن مسعود ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨].

وبعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]، ﴿إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢] الآيات، ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ﴾ [الأنبياء: ٥].

وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى، نحو: ﴿التَّٰئِبُونَ الْعَٰبِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، ونحو: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨، ١٧١].

ووقع في غير ذلك أيضاً، نحو: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَٰدِ ۝١٩٦ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٦ ـ ١٩٧]، ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَٰثَةٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقد صرح به في ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا» وسيبويه يصرِّح به.

حذف الخبر

﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَالْمُحْصَنَٰتُ مِنَ الْمُؤْمِنَٰتِ وَالْمُحْصَنَٰتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] أي: حلٌّ لكم، ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائم؛ وأما ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل؛ لصحّة كونِ «أعلم» خَبراً عنهما؛ وأما «أنتَ أعلم وَمَالك» فمشكل لأنه إن عُطِف على «أنت» لزم كون «أعلم» خبراً عنهما؛ أو على «أعلم» لزم كونُهُ شريكه في الخبرية، أو ضمير «أعلم» لزم أيضاً نسبةُ العِلْم إليه والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فَصْل، وإعمالُ «أفعل» في الظاهر؛ وإن قدر مبتدأ حُذِفَ خبرَهُ لزم كونُ المحذوف «أعلم»، والوَجْهُ فيه أن الأصل: بمالك، ثم أُنيبت الواوُ منابَ الباء قصداً للتّشاكُل اللفظيّ، لا للاشتراكِ المعنويّ، كما قُصِد بالعطف في نحو: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار؛ ونظيره «بِعْتُ الشّاءَ شَاةً وَدِرهَماً» والأصل: شاة بدرهم؛ وقالوا: «النَّاسُ مَجزِيُّونَ بأَعْمَالِهِمْ، إن خَيْرٌ فَخَيْرٌ» أي إن كان في عملهم خير، فحذفت «كان» وخبرها، وقال [من الكامل]:

٨٢٧ ـ لَهفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ من خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْس مُجِيرُ(١)

أي: ليس له، وقالوا: «مَن تأنَّى أصابَ أو كادَ، ومَن اسْتَعْجَلَ أخطأَ أو كاد»، وقالوا: «إنّ مالاً وَإنّ وَلَداً»، وقال الأعشى [من المنسرح]:

والدرر ٦/ ١٠٢، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣، وشرح شواهد المغني ص ٢٦.

(١) البيت من الكامل، وهو للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح ١/ ٢٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٧، وللتميمي الحماسي في الدرر ٢/ ٦٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٢ وأوضح المسالك

٨٢٨ - إنَّ مــحــلاً وَإن مُــرْتَــحَــلاَ [وَإنَّ فِي الـسَّـفْـرِ إذْ مَـضَـوْا مَـهَـلاَ][(١)]

أي: إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها وقد مرّ البحث في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١] مستوفًى؛ وقال تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، أي: علينا، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لهم، وقال الحماسي [من مجزوء الكامل]:

٨٢٩ - مَـن صَـدّ عَـن نِـيـرَانِـهَـا فـأنَـا ابـنُ قَـيـسٍ لاَ بَـرَاحُ[(٢)]

وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يذكر، وقال آخر [من الطويل]:

٨٣٠ - إذَا قِيلَ سِيرُوا إنّ لَيْلَى لَعَلَّهَا، جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرنِ أَعْضَبُ[(٣)]

ما يحتملُ النوعين

يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢، والمجادلة: ٣]، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: فالواجبُ كذا، أو فعلَيْهِ كذا، أو فعليكم كذا.

ويأتي في غيره نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] أي أمري، أو أمثَلُ، ومثله ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] أي أمرنا أو أمثَلُ، ويدل للأول قوله [من الطويل]:

٨٣١ - فَـقَـالـت: عَـلَـى اسْـمِ الـلَّـهِ، أَمْـرُكَ طَـاعَـةٌ
[وَإنْ كُـنْـتُ قَـدْ كُـلِّـفْـتُ مَـا لَـمْ أُعـوَّدِ][(٤)]

وقد مَرَّ تجويزُ ابن عصفور الوجهينِ في «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ»، و «أَيْمُنُ اللَّهِ لأفْعَلَنّ» وغيرُه جَزَم بأن ذلك من حَذْفِ الخبر؛ وفي «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وغيره جزم بأنه إذا جُعِل على الحَذْفِ كان من حذف المبتدأ.

١/ ٢٨٧، وشرح الأشموني ١/ ١٢٦.

(١) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، والدرر ٢/ ١٧٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧، ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ مادة/ رحل/.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن ناشب، أو لسعد بن مالك في تاج العروس مادة/ لا/.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (عفا) وتاج العروس مادة (عفا).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٠، والأغاني ١/ ١٨٥، وخزانة الأدب

حذف الفعل وحده أو مع مُضْمرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ، أو معهما

يَطرِّدُ حذفه مُفسَّراً، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعلُ انفصلَ الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان؛ وعن البصريّين أنه لا يجوز «لَوْ زَيدٌ قَامَ» إلا في الشعر أو النُّدور، نحو: «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»، وقيل: الأصل: لو كنتم، فحذف «كان» دون اسمها، وقيل: لو كُنتم أنتم، فحُذِفا مثل «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتماً مِن حَدِيدٍ»، وبقي التوكيد.

ويُكْثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١] أي: ليقولن خلقهنّ الله، ﴿وإذا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾ [العنكبوت: ٣٦٠].

وأكثر من ذلك كلِّه حذف القول، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤] حتى قال أبو علي: حَذف القول من حديث البحر قُل وَلاَ حَرَج.

ويأتي حذف الفِعل في غير ذلك، نحو: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وَأْتُوا خيراً؛ وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، و «خيراً»: نعت لمصدرٍ محذوف، أي: انتهاءً خيراً، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩]، أي: واعتقدوا الإيمان من قبلِ هجرتهم؛ وقال [من الرجز]:

٨٣٢ ـ عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً [حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيناهَا][1]

فقيل: التقدير وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضمَّن «علفتها» معنى «أَنَلْتُها» و «أعطيتُها»، وألْزِمُوا صحة نحو «علفتها ماءً بارداً وتبناً» فالتزموه مُحْتَجِّينَ بقول طرفة [من الطويل]:

٨٣٣ ـ [أَعَمْرو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ]

لَهَا سَبَبٌ تَرعى بِه الْمَاءَ والشَّجَرْ[2]

وقالوا: «الحمدُ للَّهِ أهْلَ الْحَمْدِ» بإضمار «أمدح»؛ وفي التنزيل ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ

٤/ ١٨١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٠١.

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (زجج)، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٠، وشرح شواهد المغني

ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤] بإضمار «أذمّ»؛ ونظائره كثيرة، وقالوا «أمّا أنتَ مُنطَلِقاً انطلَقتُ» أي: لأن كنتَ منطلقاً انطلقت؛ وقالوا: «لا أكلِّمُهُ مَا أنّ حِرَاء مَكانَه، وَمَا أن في السّماء نَجماً»، أي: ما ثَبَتَ، ويروى «نجمٌ» بالرفع، فـ «أنّ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى «عَرَض»، وأصله: «عَنّ».

حذف المفعول

يكثر بعد «لو شئت»، نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، أي: فلو شاء هدايَتكُمْ؛ وبعد نفي العِلْم ونحوه، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، أي: أنهم سفهاء، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ۝٨٥﴾ [الواقعة: ٨٥]، وعائد على الموصول، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافر]:

٨٣٤ ـ [حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ] وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[1]

وعائد المخبَرِ عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

٨٣٥ ـ [قَدْ أصْبَحَتْ أُمُّ الخيَارِ تَدَّعِي] عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أصْنَعِ[2]

وقوله [من المتقارب]:

٨٣٦ ـ [فَأقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ] فَثَوبٌ لَبِسْتُ وَثَوبٌ أجُرّ[3]

وجاءَ في غير ذلك، نحو: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢، والمجادلة: ٤]، ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حَذْفُ المقول وبقاء القول، نحو: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧٧] أي: هو سحر، بدليل ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: ٧٧]، ويكثر حذفه في الفواصل، نحو: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، ويجوز حذف مفعولَيْ أعطى نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [الليل: ٥]، وثانيهما فقط، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، وأوّلهما فقط، خلافاً للسهيليّ، نحو: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩].

٩٢٩/٢.

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩، والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠، وخزانة الأدب

حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كانَ قولاً أغنَى عنه المَقُولُ، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤] أي: قائلين ذلك؛ ومثله ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة: ١٢٧] ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي: وإسماعيل يقول، كَما أنَّ القولَ حُذِف خبراً للموصول في ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾ [الزمر: ٣]، ويحتمل أنّ الخبرَ هنا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣] فالقول المحذوف نصبٌ على الحالِ أو رفعٌ خبراً أوّل، أو لا مَوضِع له، لأنه بدل من الصلة؛ هذا كله إن كان ﴿ٱلَّذِينَ﴾ للكفّار، والعائد الواو، فإن كان للمعبودينَ عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف ـ أي اتّخذوهم ـ فالخبر ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وجملة القول حال أو بدل.

حذف التمييز

نحو: «كَمْ صُمْتَ»، أي: كم يوماً؛ وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدثر: ٣٠]، ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وهو شاذٌ في باب «نِعم»، نحو: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعة فَبِهَا وَنِعْمَتْ»، أي: فبالرخصة أخَذَ ونعمت رخصةً.

حذف الاستثناء

وذلك بعد «إلاّ» وغير المسبوقَيْنِ بـ «ليس»، يقال: «قَبَضْتُ عشرةً لَيْسَ إلاّ، أو ليس غير»، وقد تقدَّم؛ وأجاز بعضهم ذلك بعد «لم يكن»، وليس بمسموعٍ.

حذف حرف العطف

بابُه الشعرُ، كقول الحطيئة [من البسيط]:

٨٣٧ ـ إنَّ امْـرَأً رَهْـطُـه بِـالـشَّـامِ مَـنْـزِلُـهُ   بِـرَمْـلِ يَـبْـرِيـنَ جـاراً شَـدَّ مَـا اغْـتَـرَبَـا[1]

أي: ومنزله برمل بيرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة؛ وحكى أبو زيد: «أكلْتُ خبزاً لحماً تَمْراً»، فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب؛ وحكى أبو الحسن «أعْطِهِ دِرْهَماً دِرْهَمَيْنِ ثَلاثَةً»، وخُرِّج على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات؛ إحداها ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ

١/ ٣٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦.

﴿٨﴾ [الغاشية: ٨]، أي: ووجوه، عطف على ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾﴾ [الغاشية: ٢]، والثانية ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، فيمن فتحَ الهمزة، أي: وأنّ الدِّينَ، عَطْفٌ على ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفينِ المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع؛ وقيل: بدل من «أن» الأولى وصلتها، أو من القسط، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حُوِّل للمبالغة؛ والثالثة ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ [التوبة: ٩٢]، أي: وقلت: وقيل: بل هو الجواب، و ﴿تَوَلَّوا۟﴾ [التوبة: ٩٢] جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تَوَلَّوا۟﴾ حال على إضمار «قَدْ»؛ وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قُلْتَ﴾ استئنافاً، أي: إذا ما أتوك لتحملهم تولّوا، ثم قدر أنه قيل: لم تولوا باكين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢] ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف فاء الجواب

هو مُخْتَصٌّ بالضرورة، كقوله [من البسيط]:

٨٣٨ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ](١)

وقد مرَّ أن أبا الحسن خَرَّج عليه ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

حذف واو الحال

تقدّم في قوله [من الكامل]:

٨٣٩ ـ نَصَفَ النَّهارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ ... [ورفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي](٢)

أي: انتصف النهار والحالُ أن الماء غامر هذا الغائص.

حذف «قَدْ»

زعم البصريُّون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرةً، نحو: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ [الأنعام: ١١٩]، أو مضمرة، نحو: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. وخالفهم الكوفيُّون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقعِ خبراً لِـ «كان»، كقوله عليه

(١) تقدم تخريجه.

الصلاة والسلام لبعض أصحابه «أَلَيْس قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا»، وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٤٠ ـ وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاقَيْنَا جُذَاماً وَحِمْيَرا[١]

وخالفهم البصريّون. وأجازَ بعضهم «إن زَيداً لقام» على إضمارِ «قَدْ»؛ وقال الجميع: حَقُّ الماضي المثبت المُجاب به القَسَم أن يُقْرَن باللام، و «قَدْ»، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وقيل في ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾ [البروج: ٤] إنه جواب للقَسَم على إضمار اللام و «قَدْ» جميعاً للطول، وقال [من الطويل]:

٨٤١ ـ حَلفْتُ لَها باللَّهِ حَلفة فَاجرٍ لنَامُوا، فَمَا إن مِن حَديثٍ وَلا صَالِ[٢]

فأضمر «قَدْ» وأما ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ۝٥١﴾ [الروم: ٥١] فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو، لأن «ظلّوا» مستقبل، لأنه مرتَّبٌ على الشَّرط وسادّ مسدَّ جوابه؛ فلا سبيل فيه إلى «قَدْ» إذ المعنى: ليظُّنَّ، ولكن النُّون لا تدخل على الماضي.

حذف «لا» التبرئة

حكى الأخفش «لاَ رجُلَ وَامرَأَةَ» بالفتح، وأصله: ولا امرأة، فحذفت «لا»، وبقي البناء للتركيب بحالِهِ.

حذف «لا» النافية وغيرها

يطرِّدُ ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وقوله [من الطويل]:

٨٤٢ ـ فقُلتُ: يَمينُ اللَّهِ أبرَحُ قَاعداً [وَلَوْ قَطعُوا رَأسي لَديكِ وَأوْصَالِي][٣]

ويقلّ مع الماضي كقوله [من المتقارب]:

---

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزفر بن الحارث الكلاني في تخليص الشواهد ص ٤٣٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢، والأزهية ص ٥٢، والجنى الداني ص ١٣٥، وخزانة الأدب ١٠/ ٧١، والدرر ٢/ ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٨، والخصائص ٢/ ٢٨٤،

٨٤٣ ـ فَإن شِئتِ آليتُ بَينَ الْمَقَا م وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الأَسْوَدِ
٨٤٤ ـ نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقلي مَعِي أَمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ[١]

ويسهّله تقدّم «لا» على القسَم، كقوله [من الوافر]:

٨٤٥ ـ فَلاَ وَاللَّهِ نَادَى الْحَيُّ قَوْمِي [هُدُوًّا بالمساءَةِ والعِلاطِ][٢]

وسُمع بدون القسم، كقوله [من الطويل]:

٨٤٦ ـ وَقُولي إذَا مَا أطلقُوا عَن بَعِيرِهِم: يُلاقونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ[٣]

وقد قيل به في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: لئلاّ؛ وقيل: المحذوف مُضَاف، أي: كراهةَ أن تضلوا.

حذف «ما» النافية

ذكر ابن معطي ذلك في جواب القسم، فقال في ألفيّته [من الرجز]:

٨٤٧ ـ وَإنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيّاً بِلاَ أوْ مَا كَقَوْلِي وَالسَّمَا مَا فَعَلاَ
٨٤٨ ـ فَإنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إنْ أُمِنَ الإلْبَاسُ حَالَ الْحَذْفِ

قال ابنُ الخباز: وما رأيت في كتب النحو إلاّ حذف «لا»، وقال لي شيخُنا: لا يجوز حذف «ما»، لأن التصرُّف في «لا» أكثر من التصرُّف في «ما»، انتهى.

وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

٨٤٩ ـ فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَما نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ مُتَقَارِبِ[٤]

وقال: أصله: ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة.

والدرر ٤/٢١٢، وشرح شواهد المغني ١/٣٤١.

(١) البيتان من المتقارب، وهما لأمية بن عائذ الهذلي في خزانة الأدب ١٠/٩٤، والدرر ٤/٢٣٥ وشرح أشعار الهذليين ٢/٤٩٣، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/٩٣١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمتنخل الهذلي في خزانة الأدب ١٠/٩٤، والدرر ٤/٢٤٣، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٩، ولسان العرب ٧/٣٥٤ مادة/علط/.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٦٧، وخزانة الأدب ١٠/٩٩ وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٩، والمقاصدالنحوية٢/٣٩٥.

حذف «ما» المصدرية

قاله أبو الفتح في قوله [من الوافر]:

٨٥٠ - بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثاً [كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا][1]

والصواب أنّ «آية» مضافة إلى الجملة كما مرّ، وعكسه قول سيبويه في قوله [من الوافر]:

٨٥١ - [أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيماً] بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا[2]

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدريّة.

حذف «كي» المصدرية

أجازهُ السيرافي نحو: «جئتُ لتكرمني»، وإنّما يُقدِّر الجمهور هنا «أنْ» بعينها، لأنها أمُّ الباب؛ فهي أَوْلى بالتجوُّز.

حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أن أحداً أجازهُ، إلا أنَّ السهيلي قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ [الكهف: ٢٣] الآية: لا يتعلق الاستثناء بفاعل، إذ لم يَنْهَ عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك، ولا بالنهي، لأنك إذا قلت أنت مَنْهِيٌّ عن أَنْ تقومَ إلاَّ أن يشاء الله فلستَ بمنهيّ؛ فقد سَلَّطته على أن يقومَ ويقول: شاء الله ذلك؛ وتأويلُ ذلك أنَّ الأصل إلاَّ قائلاً إلاَّ أن يشاء الله، وحذف القول كثير، ا هـ. فتضمّن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً؛ والصَّوابُ أن الاستثناء مُفَرَّغ، وأن المُسْتثنى مصدر أو حال، أي: إلا قَوْلاً مصحوباً بأنْ يشاء الله، أو إلاَّ متلبساً بأن يشاءَ الله؛ وقد علم أنه لا يكونُ القولُ مَصْحوباً بذلك إلاَّ مع حرفِ الاستثناء، فطَوَى ذكره لذلك؛ وعليهما فالباء محذوفة من «أَنْ». وقال بعضهم: يجوز أن يكونَ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٤] كلمة تأييد، أي: لا تقولنَّه أبداً، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، لأن عَوْدَهم في ملّتهم ممّا لا يَشاؤه اللّهُ سبحانه. وجَوَّزَ الزمخشريّ أن يكون المعنى: ولا تقولنَّ ذلك إلا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/ ٢٩٦.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ولسان العرب مادة (سلم)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠.

أن يشاءَ اللَّهُ أَنْ تقوله بأن يأذن لك فيه، ولما قاله مُبْعِد، وهو أن ذلك معلوم في كلِّ أمرٍ ونهيٍ، ومُبْطِل، وهو أنه يَقْتضي النَّهي عن قول إنّي فاعلٌ ذلك غداً مطلقاً، وبهذا يردُّ أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناءَ منقطع، وقول من زَعَم أن ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كنايةٌ عن التأبيد.

حذف لام التوطئة

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، بخلاف ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

حذف الجارّ

يكثر ويَطَّرِد مع «أَنَّ» و «أَنْ»، نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾ [الحجرات: ١٧]، أي: بأن؛ ومثله ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ [المائدة: ٨٤]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]، أي: ولأن المساجد لله ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥] أي: بأنكم.

وجاء في غيرهما نحو: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] أي: قدَّرنا له، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥] أي: يبغون لها، ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي: يخوفكم بأوليائه.

وقد يُحذف مع بقاءِ الجرّ، كقول رؤبة ـ وقد قيل له: كيفَ أصبحت ـ: «خَيْرٍ عَافَاكَ الله»، وقولهم: «بكم دِرْهم اشتريت»، ويقال في القسم: «اللَّهِ لأفعلنَّ».

حذف «أن» الناصبة

هو مطَّرِد في مواضع معروفة، وشاذٌّ في غيرها، نحو: «خُذِ اللصَّ قبل يأخُذَك»، و «مُرْهُ يَحْفرهَا»، و «لا بُدَّ من تتبعها»، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

٨٥٢ ـ [فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ] وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[1]

---

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، والدرر ١/ ٩٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، وله أو لعمرو بن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ مادة/ خبس/، ولعامر بن الطفيل في الأنصاف ٢/ ٥٦١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩ والدرر

وقال المبرّد: الأصل: أفعَلُها، ثم حُذفت الألف ونُقِلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه، لأنه أضمر أنْ في موضِعٍ حَقُّها أن لا تدخل فيه صريحاً وهو خبر «كاد»، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفع الفعل بعدَ إضمار: أنْ سَهُلَ الأمر، ومع ذلك فلا يَنْقاسُ؛ ومنه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، و «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه» وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

٨٥٣ ـ أَلاَ أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَىٰ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[1]

وقُرىء ﴿أَعْبُدَ﴾ بالنصب كما رُوي «أحضُرَ» كذلك، وانتصاب ﴿غَيْرَ﴾ في الآية على القراءتين لا يكون بـ «أعبد» لأن الصّلة لا تعمل فيما قبلَ الموصول، بل بـ «تأمروني»، و ﴿أَنْ أَعْبُدَ﴾ بدل اشتمال منه، أي: تأمروني بغير الله عبادتِهِ.

حذف لام الطلب

هو مطَّرِد عندَ بعضهم في نحو: «قُلْ لَهُ يَفْعَلْ»، وجعل منه ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا﴾ [الإسراء: ٥٣]، وقيل: هو جوابٌ لشرطٍ محذوف، أو جوابٌ للطلب، والحقُّ أنَّ حذفها مختصٌّ بالشعر كقوله [من الوافر]:

٨٥٤ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ [إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ][2]

حذف حرف النِّداء

نحو: ﴿أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨]، وشذَّ في اسمي الجنس والإشارة في نحو: «أَصْبِحْ لَيْلُ» وقوله [من الطويل]:

١/ ١٧٧.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ولسان العرب مادة (أنن)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١١٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥، وله أو للأعشى في خزانة الأدب

٨٥٥ ـ [إذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبي]:
بِمِثْلِكَ هٰذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ[١]

ولحَّن بعضُهم المتنبيَّ في قوله [من الكامل]:

٨٥٦ ـ هٰذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا [ثُمَّ انْثَنَيْت وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا][٢]

وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: برزت هذه البَرْزَةَ، ورَدَّه ابن مالك بأنه لا يُشَارُ إلى المصدر إلاَّ منعوتاً بالمصدرِ المشارِ إليه كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضربَ»، ويردُّه بَيْتٌ أنشده هو: وهو قوله [من الكامل]:

٨٥٧ ـ يَا عَمْرُو، إنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ[٣]

حذف همزة الاستفهام

قد ذُكر في أوَّل الباب الأوَّل من هذا الكتاب.

حذفُ نونِ التوكيد

يجوز في نحو: «لأفْعَلن» في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٨٥٨ ـ فَلاَ وَأَبِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعاً، وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ[٤]

ويجب حذف الخفيفة إذا لَقِيَهَا ساكن، نحو: «اضرِبَ الغُلاَمَ» بفتح الباء، والأصل اضرِبَنْ، وقوله [من المنسرح]:

٨٥٩ ـ لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[٥]

١١/٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٠٩، والإنصاف ٢/ ٥٣٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧.

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢، والدرر ٣/ ٢٤، وشرح التصريح ٢/ ١٦٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٠١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٤٤، ولمقرب ١/ ١٧٧.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢، ولسان العرب ١/ ٢٢١ مادة/ أدب/، ومعجم ما استعجم ص ١١٧٣ مادة/ مؤتة/.

(٥) البيت من البحر المنسرح، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ولسان

وإذا وُقِف عليها تالية ضمَّةً أو كسرةً ويُعاد حينئذٍ ما كانَ حُذِف لأجلها، فيقال في «اضرِبُنْ يَا قوم»: «اضربوا»، وفي «اضرِبِنْ يا هِنْدُ»: «اضربي»، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله [من المنسرح]:

٨٦٠ ـ اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[1]

وقيل: ربما جاء في النثر، وخَرَّج بعضُهم عليه قراءة من قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بالفتح، وقيل: إنَّ بعضهم ينصبُ بـ «لمْ» ويجزم بـ «لَنْ»، ولك أن تقول: لعلَّ المحذوف فيهما الشديدة؛ فيُجاب بأنَّ تقليلَ الحذف والحملَ على ما ثبَتَ حَذْفه أَوْلى.

حذف نون التثنية والجمع

يحذفان للإضافة، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، و ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، ولشبه الإضافة، نحو: «لاَ غُلاَمَيْ زيد»، و «لاَ مُكْرِمي لعَمْرٍو»، إذا لم تقدَّر اللام مُقْحَمَة؛ ولتقصيرِ الصِّلة، نحو: «الضَّارِبَا زَيْداً، و «الضَّارِبُو عَمرًا»، وللام السَّاكنة قليلاً، نحو: ﴿لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨] فيمن قرأَهُ بالنَّصب، وللضرورة، نحو قوله [من الطويل]:

٨٦١ ـ هُمَا خُطَّتَا: إمَّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ، وَإمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أجْدَرُ[2]

فيمن رواه برفع «إسار ومنَّة»، وأمَّا من خفض فبالإضافة، وفَصَلَ بين المتضايفين بـ «إمّا»؛ فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة، واختلف في قوله [من الخفيف]:

٨٦٢ ـ [رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ] لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ[3]

فقيل: الأصل ضاربين ضاربي القباب، وقيل للقبابِ كقوله [من الطويل]:

العرب مادة (قنس)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٦٥.

(١) البيت من المنسرح، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠ والدرر ٥/ ١٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣، ولسان العرب ٦/ ١٨٣ مادة/ قنس/ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٦٥، وجمهرة اللغة ص ٨٥٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ص ٨٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩ والدرر ١/ ١٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥، ولسان العرب ٧/ ٢٨٩ مادة/ خطط/ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٢.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٥٩، وخزانة الأدب ٨/ ٦١، والدرر ١/ ١٣٦،

٨٦٣ ـ إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأصَابِعُ[(١)]

وقيل: «ضاربين» مُعْرَب إعراب «مساكين»، فنصبُهُ بالفتحةِ، لا بالياء.

حذف التنوين

يُحذفُ لزوماً لدخولِ «أل»، نحو: «الرَّجُل»، وللإضافة، نحو: «غُلاَمك»، ولشبهِها، نحو: «لاَ مَالَ لِزَيْدٍ»، إذا لم تُقدَّر اللام مُقْحَمة؛ فإن قُدِّرت فهو مضاف، ولمانع الصرف، نحو: «فَاطِمَة»، وللوقف في غير النصب، وللاتِّصال بالضمير، نحو: «ضَاربك» فيمن قالَ إنه غيرُ مضاف، فأما قوله [من الوافر]:

٨٦٤ ـ [وَمَا أدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ] أَمُسْلِمُنِي إلَى قَوْمٍ شَرَاحِي[(٢)]

فضرورة، خلافاً لهشام، ثم هو نونُ وقايةٍ لا تَنْوين، كقوله [من الطويل]:

٨٦٥ ـ وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً [فَإنَّ لَهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أمَّلاَ][(٣)]

إذ لا يجتمعُ التنوينُ من «ألْ»، ولكَوْنِ الاسم علماً موصوفاً بما اتَّصل به وأضيف إلى علم، من «ابن» و «ابنة» اتفاقاً، أو «بنت» عند قومٍ من العرب، فأما قوله [من الرجز]:

٨٦٦ ـ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ [كَرِيمَةٌ أخْوَالُهَا وَالْعَصَبَهْ][(٤)]

فضرورة؛ ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً، كقوله [من المتقارب]:

٨٦٧ ـ فَألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلا[(٥)]

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطِفين في التنكير؛ وقرىء ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢]، ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٤٠] بترك تنوين «أحد» و «سابق»، وبنصب «النَّهار».

واختُلِف لِمَ تُرِك التنوين في نحو: «قَبضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غَيرُ»، فقيل: لأنه مبني كـ

وشرح الأشموني ١/ ٣٧.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠، وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، والدرر ٤/ ١٩١، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٧٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥، والدرر ١/ ٢١٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٧.

(٤) البيت من بحر الرجز، وهو بدون نسبة في ٢/ ٢٢٨.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والأغاني ١٢/ ٣١٥ والأشباه والنظائر

«قبلُ» و «بَعْدُ»؛ وقيل: لنيّة الإضافة، وإنّ الضّمة إعرابٌ وغير متعيّنة لأنها اسمُ «ليس»، لا محتملة لذلك وللخبرية؛ ويردُّه أن هذا التركيبَ مطَّرِد، ولا يُحذف تنوينُ مضافٍ لغير مذكور باطّراد، إلا إنْ أشْبَهَ في اللفظ المضاف، نحو: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالَها»، فإن الأول مضاف للمذكور، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً.

حذف «أل»

تُحْذَفُ للإضافة المعنويَّة، وللنداء نحو: «يَا رَحْمٰنُ»، إلاّ من اسم الله تعالى، والجمل المحكية؛ قيل: والاسم المشبّه به، نحو: «يا الْخَلِيفَة هَيْبَةً»، وسُمع «سَلاَمُ عَلَيْكُمْ» بغير تنوينٍ؛ فقيل: على إضمارِ «أل»؛ ويُحتمل عندي كونُه على تقديرِ المضاف إليه، والأصل سلاَمُ اللَّهِ عليكم؛ وقال الخليل في «ما يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كذا»، هو على نية «أل» في «خير»؛ ويردُّه أنه لا تجامع من الجارَّة للمفضول؛ وقال الأخفش: اللام زائدة، وليس هذا بقياس، والتركيب قياسيّ، وقال ابن مالك: «خير» بدل، وإبدال المشتقّ ضعيف، وأولى عندي أن يُخرَّج عن قوله [من الكامل]:

٨٦٨ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي[(١)]

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة: حذف لام جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وحذف لام «لقد»، يحسن مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩]، وحذف لام «لأفعلَنّ» يختصُّ بالضرورة، كقول عامر بن الطُّفَيْل [من الكامل]:

٨٦٩ ـ وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ، فَإِنَّهُ فِرْغٌ، وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ[(٢)]

حذف جملة القَسَم

كثير جداً، وهو لازم مع غيرِ الباء من حروفِ القسم، وحيثُ قيل: «لأفْعَلَنّ»، أو «لَقَدْ فَعَلَ»، أو «لَئِنْ فَعَلَ»، ولم يتقدّم جملة قسم فَثَمَّ جملة قسم مقدَّرة، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ

٦/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، والدرر ٦/ ٢٨٩.

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر ١/ ٧٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٦٠، والدرر ٤/ ٢٢٦،

عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١] الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]؛ واختُلِف في نحو: «لَزَيْدٌ قائم»، ونحو: «إنّ زَيْداً قَائِم، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقَسَم أو لا؟

حذف جواب القَسَم

يجب إذا تقدَّم عليه أو اكْتَنَفَه ما يُغْنِي عن الجواب؛ فالأول نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ والله»، ومنه «إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمته»، والثاني نحو: «زَيْدٌ واللّهِ قائم». فإن قلت: «زيد والله إنه قائم، أو لقائم» احتملَ كون المتأخِّر عنه خبراً عن المتقدِّم عليه، واحتمل كونه جواباً وجملةُ القسَمِ وجوابهِ الخَبر.

ويجوز في غير ذلك، نحو: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١﴾ [النازعات: ١] الآيات، أي: لتُبْعثُنَّ، بدليل ما بعده، وهذا المقدّر هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ [النازعات: ٦] أو عامله: اذكُر؛ وقيل: الجواب ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦] وهو بعيدٌ لبعده؛ ومثله ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، أي: لنهلكن، بدليل ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ق: ٣٦] أو إنّك لمنذر، بدليل ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ﴾ [ق: ٢] وقيل: الجواب مذكور؛ فقال الأخفش ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾ [ق: ٤] وحذفت اللام للطُّول مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩]. وقال ابن كيسان ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨] الآية، الكوفيّون ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟﴾ [ق: ٢] والمعنى: لقد عجبوا؛ بعضهم ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾ [الزمر: ٢١، وق: ٣٧]، ومثله ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١﴾ [ص: ١]، أي: إنه لمعجز، أو ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٢؛ يس: ٣] أو ما الأمر كما يزعمون، وقيل: مذكور؛ فقال الكوفيُّون والزّجاج ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص: ٦٤] وفيه بُعْد، الأخفش ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤] الفرّاء وثعلب ﴿صٓ﴾ [ص: ١] لأن معناها صدق الله؛ ويردُّه أن الجواب لا يتقدَّم، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] وحُذفت اللام للطول.

حذف جملة الشرط

هو مُطّرد بعد الطلب، نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، أي: فإن تتبعوني يحببكم الله ﴿فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ﴾ [مريم: ٤٣]، ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

وجاء بدونه نحو: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، أي: فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدةِ فإيّاي فاعبدون في غيرها ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ

هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٧] أي: إن صدقتم فيما كنتم تعِدُونَ به من أنفسكم فقد جاءَكم بيِّنَة، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم؛ وإنما جعلت هذه الآية من حَذفِ جملة الشرط فقط ـ وهي من حذفها وحذف جُملةِ الجواب ـ لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقامَ الجوابَ، وذلك يسمّى جواباً تجُوزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، أي: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويردُّه أن الجواب المنفي بـ «لَمْ» لا تدخل عليه الفاء.

وجعَل منه أبو البقاء ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢﴾ [الماعون: ٢]، أي: إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

وحذفُ جملة الشرط بدونِ الأداة كثيرٌ، كقوله [من الوافر]:

٨٧٠ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[1]

أي: وإلاّ تطلقْها.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجبٌ إن تقدّم أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب: فالأول نحو: «هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ»، والثاني نحو: «هو إن فعل ظالم»، ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ومنه «واللَّهِ إن جَاءَني زيدٌ لأكْرِمنَّه»، وقولُ ابن معطي:

اللَّفْظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلامُ

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهو حذفُ الجوابِ مع كونِ الشَّرط مُضارعاً، وإما الجوابُ الجملة الاسميَّة وجملتا الشّرط والجواب خبر ففيه ضرورةٌ أيضاً، وهي حذف الفاء كقوله [من البسيط]:

٨٧١ ـ مَنْ يَفعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشرُّ بالشرِّ عند اللَّهِ مِثْلاَنِ][2]

وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢.

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٩٠، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، والدرر ٨٧٥، وخزانة الأدب ٢/ ١٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٥.

ووهم ابن الخبّاز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية، أي: فافعلْ. ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١] الآية، أي: لما آمنوا به، بدليل ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠]. والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر، ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]، أي: لارتدعْتم وما ألهاكم التّكاثر، ﴿وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١] أي: ما تُقُبِّلَ منه، ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] أي: لأدرككم، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٤٥)﴾ [يس: ٤٥]، أي: أعرضوا، بدليل ما بعده ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩]، أي: تطيرتم، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]. أي: لنفد، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ (١٠)﴾ [النور: ١٠]، أي: لهلكتم، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠]، قال الزمخشري: تقديره: ألستم ظالمين، بدليل ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠]، ويردُّه أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخَّرة عن الهمزة، نحو: «إن جِئْتُكَ أَفَمَا تُحْسِنُ إليَّ»، ومقدَّمة على غيرها، نحو: «فهل تحسن إلي».

تنبيه - التحقيقُ أن من حذفَ الجواب مثل ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] لأن الجوابَ مسبَّبٌ عن الشَّرط، وأَجَل الله آتٍ سواء أُوجِد الرجاءُ أم لم يُوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت؛ ومثله ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ﴾ [طه: ٧]، أي: فاعلم أنه غنيٌّ عن جهرك ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ﴾ [طه: ٧]، ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾ [الحج: ٤٢، وفاطر: ٤]، أي: فتصبَّرْ، ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، أي: فاصبروا، ﴿فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: ٢١] أي: يفعل الفواحشَ والمُنكرات، ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾ [النور: ٢١]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٦]، أي: يَغْلِب، ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، أي: فلا تؤذوهم بقولٍ ولا فعل؛ فإن اللَّهَ يَسْمَعُ ذلك ويعلمه ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ [هود: ٥٧] أي: فلا لوم عليَّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ [هود: ٥٧].

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطّرادٍ في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: «أقام زيد؟» فتقول: «نَعَمْ»، و «ألم يقم زيد؟»

فتقول: «نَعَمْ»، إن صَدَّقْت النفي، و «بَلَى»، إن أبطلته، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

٨٧٢ ـ قالوا: أَخِفْتَ؟ فَقُلْتُ: إنَّ، وخِيفَتِي
مَا إنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي[١]

فإنّ «إنَّ» هنا بمعنى «نَعَمْ»، وأما قوله [من مجزوء الكامل]:

٨٧٣ ـ وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنَّه[٢]

فلا يلزم كونُه من ذلك، خلافاً لأكثرهم، لجواز أن لا تكون الهاءُ للسكت، بل اسماً لِـ «إنّ» على أنها المؤكّدة والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

الثاني: بعد «نِعْمَ» و «بِئْسَ» إذا حُذِف المخصوص، وقيل: إن الكلام جملتانِ، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤].

والثالث: بعد حروف النداء في مثل ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] إذا قيل: إنه على حذف المنادى، أي: يا هؤلاء.

الرابع: بعد «إن» الشرطية، كقوله [من الرجز]:

٨٧٤ ـ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى وإنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً؟ قَالَتْ: وإنْ[٣]

أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس: في قولهم: «افعَلْ هَذَا إمَّا لا»، أي: إن كنت لا تفعل غيره فافعلْه.

حذفُ أكثر مِن جملة

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن [من الخفيف]:

٨٧٥ ـ إنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلالَ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِينَ الْخَوَالِي[٤]

أي: إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناهُ منك؛ وقالوا في قوله

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٢١٥، وشرح شواهد المغني ص ٩٣٦.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص ٦٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٤، وجمهرة اللغة ص ٦١.

(٤) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨، ورصف المباني ص ١٠٦.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١١٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٧، والمقاصد

تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣]: إن التقدير: فضربوه فَحَيِيَ فقلنا: كذلك يحيي الله؛ وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥] الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسفَ لاستعبرَهُ الرُّؤيا، فأرسلوه فأتاه وقال له: يا يوسف؛ وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَدَمَّرْنَـٰهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦]، إن التقدير: فأتَيَاهم فأبلغاهم الرسالة فكذّبوهما فدمّرناهم.

تنبيه ـ الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقْتَضَته الصِّناعة، وذلك بأن يجدَ خبراً بدونِ مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاءٍ أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوفٍ عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ونحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، ونحو: «خَيْرٍ عافاك الله». وأمّا قولهم في نحو: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] إن التَّقدير: والبرد، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾﴾ [الشعراء: ٢٢] إن التقدير: ولم تعبدني، ففضُولٌ في فن النحو، وإنما ذلك للمفسّر؛ وكذا قولهم: يُحذف الفاعلُ لعظمتهِ وحقارةِ المفعول، أو بالعكسِ، أو للجهلِ به أو للخوفِ عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنَّه تطفُّلٌ منهم على صناعةِ البيان؛ ولم أذكرْ بعض ذلك في كتابي جَرْياً على عادتهم، وأُنْشِدُ متمثِّلاً [من الطويل]:

٨٧٦ ـ وَهَل أنا إلاّ مِنْ غَزِيَّةَ: إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ[1]

بل لأني وضعتُ الكتاب لإفادةِ مُتعاطي التفسير والعربيَّة جميعاً، وأما قولهم في «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ»: إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي: والناقة، فلازمٌ لهم؛ ليطابق الخبر المخبرَ عنه؛ وقيل: هو على حذف مضاف، أي: أَحدُ طليحَيْن، وهذا لا يتأتّى في نحو: «غلامُ زَيْدٍ ضَرَبْتَهُمَا».

النحوية ٤/٤٦١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٤.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٧، والأصمعيات ص ١٠٧، والأغاني

الباب السادس من الكتاب
في التحذير من أمور اشتهرَتْ بين المُعربين، والصَّوابُ خِلاَفُها

وهي كثيرة، والذي يَحْضُرني الآنَ منها عشرونَ موضعاً.

أحدها: قولهم في «لَوْ» «إنها حرفُ امتناعٍ لامتناع»، وقد بيَّنا الصوابَ في ذلك في فصلِ «لو»، وبَسَطْنَا القولَ فيه بما لم نُسْبَقْ إليه.

والثاني: قولهم في «إذا» غير الفجائيّة: «إنها ظرف لما يُسْتَقْبَل من الزّمان، وفيها معنى الشرط غالباً»، وذلك مَعِيبٌ من جهات:

إحداها: أنهم يذكرونَه في كلِّ موضع، وإنما ذلك تفسيرٌ للأداةِ من حيث هي، وعلى المُعْرِب أن يبيِّنَ في كل موضع: هل هي متضمِّنة لمعنى الشَّرْط أم لا؟ وأحسن مما قالوه أن يُقال، إذا أُريدَ تفسيرُها من حيث هي: ظرفٌ مستقبل خافضٌ لشرطهِ منصوبٌ بجوابه صالح لغير ذلك.

والثانية: أن العبارة التي تُلْقَى للمتدرِّبين يُطلب فيها الإِيجازُ لتخفَّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعيةٌ إلى تَكْرارها، وكان أخصر من قولِهم لما يُسْتَقبل من الزمان أن يقولوا: مُسْتَقبل.

والثالثة: أن المراد أنها ظرفٌ موضوعٌ للمستقبل، والعبارة مُوهِمة أنها محلّ للمُسْتقبل، كما تقول: اليوم ظرفٌ للسفر؛ فإن الزمان قد يُجْعل ظرفاً للزَّمان مجازاً كما تقول: كتَبْتُه في يوم الخميس في عامِ كذا، فإنَّ الثاني حال من الأوَّل، فهو ظرف له على الاتِّساع، ولا يكونُ بدلاً منه؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقلِّ على الأصحّ، ولو قالوا: «ظرفٌ مستقبل» لسَلِموا من الإِسهاب والإِيهام المذكورين.

والرابعة: أن قولهم: «غالباً» راجع إلى قولهم: «فيه مَعنى الشرط» كذا يُفَسِّرونه، وذلك يَقْتَضي أنَّ كونه ظرفاً وكونَهُ للزَّمان وكَوْنَه للمستقبل لا يتخلّفْنَ، وقد بينَّا في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك.

الثالث: قولُهم: «النعتُ يتبعُ المنعوت في أربعةٍ من عشرة»، وإنما ذلك في النعت الحقيقيّ، فأما السببيّ فإنما يتبع في اثنينِ من خمسة: واحد من أوجهِ الإِعراب، وواحد

من التعريفِ والتَّنكير، وأما الإفرادُ والتذكيرُ وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: «مررت برجلينِ قائِم أَبَواهُما، وبرجالٍ قائم آباؤُهم، وبرجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قَائم أبوها»؛ وإنما يقول: «قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا»، و «قَائِمينَ آباؤهم»، مَنْ يقول: «أَكلوني البَراغيث»؛ وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] غير أن الصِّفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفرد، وأن تُكسَّرَ، وهو أرجح على الأصح، كقوله [من الطويل]:

٨٧٧ ـ بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُوداً عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ[1]

وصحّ الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر والحال.

والرابع: قولهم في نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]: «إنّ «رغداً» نَعتُ مصدرٍ محذوف»؛ ومثله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

٨٧٨ ـ وَٱشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ في مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضا[2]

أي: أكْلاً رغداً، وذكْراً كثيراً، واشتعالاً مثل اشتعالِ النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحقِّقين خلافُ ذلك، وأن المنصوبَ حالٌ من ضمير مصدرِ الفعل؛ والأصل: فكلاه، واشتعله، أي: فكُلا الأكلَ واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً»، ولا يقولون: طويل، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصَّة بجنسه، تقول: «رَأَيْتُ كَاتِباً» ولا تقول: «رأيت طويلاً»، لأن الكتابة خاصَّة بجنس الإنسان دون الطول.

وعِندي فيما احتجُّوا به نظر؛ أما الأول فلجواز أنَّ المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازَيْنِ: حَذْف الموصوف، وتصيير الصِّفة مفعولاً على السَّعَةِ؛ ولهذا يقولون: «دَخَلْتُ الدَّارَ» بحذفِ «في» توسُّعاً؛ ومنعوا «دَخَلْتُ الأمْرَ» لأن تعلُّق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز؛ وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: «سيرَ عليه زَمَنٌ طويل»، فإذا حذفوا الزمان قالوا: «طويلاً»، بالنصب لما ذكرنا؛ وأما الثاني فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنَّما يتوقَّف على وُجْدَان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ: ١٠ ـ ١١] أي: دروعاً سابِغَاتٍ؛ وممّا

١٠/٩، وخزانة الأدب ٢٧٨/١١، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي في ديوانه ص ١٤٠، والأضداد ص ٤٢، وشرح شواهد المغني ٩٤٠/٢، ولسان العرب ٣٣٧/١٢ مادة /صرم/.

يَقْدَح في قولهم مجيء نحو قولهم: «اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ»، أي: الشملة الصماء، والحالية مُتَعَذِّرة لتعريفه.

والخامس قولهم: «الفاء جواب الشرط»، والصَّواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

والسادس: قولهم: «العطف على عاملين»، والصواب: على معمولَيْ عامِلَيْن.

والسابع: قولهم: «بل حرف إضراب»، والصواب: حرف استدراك وإضراب؛ فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة، لكِن سواء.

والثامن: قولهم في نحو: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنه جواب لشرط مقدَّر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلِّمين.

والتاسع: قولهم في المضارع في مثل «يَقُومُ زَيْد»: فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصبٍ وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلولِه محلّ الاسم، وهو قول البصريِّين، وكأن حامِلَهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بَالُهم يبحثون على تصحيحِ قول البصريِّين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرَّبوا قالوا خلاف ذلك؟

والعاشر: قولهم «امتنع نحو: «سَكْرانَ» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: «عثمان» للعلمية والزيادة» وإنما هذا قولُ الكوفيّين، فأما البصريُّون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبِهة لألفَي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعَدَّ موانعُ الصَّرف ثمانية لا تسعةً، وإنما شُرِطَتِ العلميّة أو الصفة لأن الشبه لا يتقوَّم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيِّين أن يمنعوا صَرْفَ نحو «عِفْرِيت» ـ علماً ـ فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتها بأعيانهما، سألناهم عن علّة الاختصاص؛ فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث؛ فيرجعونَ إلى ما اعتبره البصريون.

والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]: «إن الواو نائبة عن «أو» ولا يُعْرَف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعضُ ضُعَفاء المعربين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بـ «الرسالة الْمُعْرِبة عن شرَف الإعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن دَرْك الحق، فاعلموا أن الأعداد التي تُجْمَع قسمان: قسم يؤتى به ليضمّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول، نحو: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾

[البقرة: ١٩٦]، ﴿ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقسم يُؤتى به لا ليُضمّ بعضهُ إلى بعض، وإنما يراد به الانفراد، لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولةُ كهذه الآية وآية سورة فاطر، وقال: أي: منهم جماعة ذوو جناحين جناحين، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذوو أربعة أربعة؛ فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر [من الطويل]:

٨٧٩ ـ وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ[1]

ولم يقولوا: «ثُلاث» و «خُمَاس» ويريدون: «ثمانيةً»، كما قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولئجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم، فقال [من الوافر]:

٨٨٠ ـ أحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ ... لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي[2]

وقال الزمخشري: فإن قلت: الذي أطلقَ للنَّاكح في الجمع أن يجمعَ بين اثنين أو ثلاثٍ أو أربع، فما معنى التَّكرير في مَثْنَى وثُلاثَ وَرُبَاعَ؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجبَ التَّكرير ليُصيبَ كلّ ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أُطلق له؛ كما تقولُ للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمينِ درهمينِ، وثلاثةً ثلاثة، وأربعةً أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت: لِمَ جاء العطفُ بالواو ودون «أو»؟ قلت: كما جاء بها في المثالِ المذكور، ولو جئت فيه بـ «أو» ولأعْلَمْتَ أنه لايسوغُ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليسَ لهم أن يجمعوا بينها فيَجْعلوا بعضَ القسمة على تثنيةٍ، وبعضها على تَثْلِيثٍ، وبعضها على تربيع؛ وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّتْ عليه الواو؛ وتحريرُه أن الواو دلَّتْ على إطلاقِ أن يأخذ الناكحون من أرادوا نِكَاحها من النساء على طريقِ الجمع، إن شاؤوا مختلفينَ في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قولُ مَنْ أثبت واوَ الثَّمانية، وجعل منها ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختُلِف فيها هنا، فقيل: عاطفة خبرٍ هو جملة على خبرٍ مفرد، والأصل: هم سبعة وثامِنُهم

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جؤبة الهذلي في لسان العرب ١٤/ ٧٦ مادة (بغا).

كلبهم؛ وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإنّ في الكلامِ تقريراً لكونهم سبعة؛ وكأنه لما قيل سبعة قيل: نعم وثامِنُهم كلبهم، واتصل الكلامان؛ ونظيره ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً﴾ [النمل: ٣٤] الآية، فإن ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ليس من كلامهم، ويؤيّده أنه قد جاءَ في المقالتينِ الأُولَيينْ ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢] ولم يَجىءْ مثلُه في هذه المقالة؛ فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً؛ ولا يُرَدُّ ذلك بقوله تعالى: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢] لأنه يمكن أن يكونَ المراد ما يعلم عِدّتهم أو قصّتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليلٌ من أهل الكتاب الذين عَرَفُوه من الكتُب؛ وكلامُ الزمخشريّ يقتضي أنَّ القليل هم الذين قالوا سبعة؛ فيندفع الإشكال أيضاً، ولكنّه خلاف الظاهر؛ وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيدِ لُصُوقِ الاسم بالصفة، كـ «مَررتُ برَجُلٍ وَمَعَه سَيْفٌ»؛ فأما الواو الأولى فلا حقيقةَ لها؛ وأما واو الحال فأين عاملُ الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة، فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] قلنا: العامل المعنوي لا يُحْذف.

الثاني عشر: قولهم: «المؤنَّثُ المجازيُّ يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصَّواب تقييده بالمسند إلى المؤنَّث المجازي، ويكون المسند فعلاً أو شبهه، ويكونُ المؤنَّث ظاهراً، وذلك: نحو: «طَلَعَ الشَّمْسُ، ويَطْلُعُ الشَّمْسُ، وأطَالِعٌ الشَّمْسُ»، ولا يجوز: هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا، أو هو، ولا يجوز في غير ضرورة «الشَّمْسُ طَلَعَ» خلافاً لابن كَيْسَان، واحتجَّ بقوله [من المتقارب]:

٨٨١ ـ [فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا] وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[1]

قال: وليس بضرورة لتمكُّنه من أن يكون «أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا» بالنقل، ورُدَّ بأنا لا نُسِلّم أن هذا الشاعر مِمّن لغتُه تخفيفُ الهمزة بنقل أو غيره.

الثالث عشر: قولهم: «يَنُوب بعضُ حروف الجرّ عن بعض» وهذا أيضاً ممّا يتداولونه ويستدلُّون به؛ وتصحيحُه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوبُ»، وحينئذٍ فيتعذَّرُ استدلالُهم به، إذ كل موضع ٱدَّعَوْا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلِّم أن هذا مما وقعت فيه النّيابة؛ ولو صحّ قولهم لجاز أن يقال: «مررتُ في «زيدٍ»، و «دخلتُ من عمرو»، و

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٧٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٦.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جويمن في تخليص الشواهد ص ٤٨٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، والدرر

«كتبتُ إلى القلم»، على أن البصريّين ومَنْ تابَعهم يرون في الأماكن التي ٱدعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه، وأن العامل ضُمّن معنى عامل يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأن التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

الرابع عشر: قولهم: «إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيرَ الأولى، وإذا أُعيدت معرفة أو أُعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثَّاني عين الأول»، وحملوا على ذلك ما رُوي «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ». قال الزجّاج: ذُكِر «العسرُ» مع الألف واللام ثم ثُنّي ذكره؛ فصار المعنى: إن مع اليسر يسرين، ا هـ.

ويشهد للصورتين الأُولَيين أنك تقول: «اشتريتُ فرساً ثم بعتُ فرساً»، فيكون الثَّاني غير الأول؛ ولو قلت: «ثم بعتُ الفرس»، لكان الثاني عين الأول، وللرابع قول الحماسي [من الهزج]:

٨٨٢ ـ صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إخْوَانُ

٨٨٣ ـ عَسَى الأيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا[1]

ويُشْكِلُ على ذلك أمور ثلاثة.

أحدها: أنَّ الظاهر في آية ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الانشراح: ١] أن الجملة الثانية تكرارٌ للجملة الأولى، كما تقول: «إنَّ لزيد داراً إن لزيد داراً» وعلى هذا فالثانية عَيْنُ الأولى.

والثاني: أنَّ ابن مسعود قال: لو كان العسرُ في جُحْرٍ لطلبه اليُسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين، مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرّة واحدة؛ فدلَّ على ما ادَّعيناه من التأكيد، وعلى أنه لم يَسْتَنِدْ تكرُّر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فَهِمَه ممّا في التنكير من التفخيم فتأوَّله بيسر الدارين.

والثالث: أن في التّنزيل آياتٍ تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] الآية، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، والله إلهٌ واحد سبحانَهُ وتعالى؛ وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، فالصلح الأوَّل خاصّ، وهو الصلح بين الزَّوجين، والثاني عام، ولهذا يُستَدلّ بها على استحباب كلِّ صلحٍ جائز،

٦/ ٢٦٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣.

(١) البيتان من الهزج، وهما للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٣٢، وحماسة البحتري ص ٥٦،

ومثله ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، والشيء لا يكون فوق نفسه؛ وعلى الثالث قولُه تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فإن الملك الأول عام، والثاني خاص؛ ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمٰن: ٦٠] فإن الأولّ العمل والثاني الثّواب؛ ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] فإن الأولى القاتلة، والثانية المقتولة؛ وكذلك بقية الآية. وعلى الرابع ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [النساء: ١٥٣]، وقوله [من الطويل]:

٨٨٤ ـ [بِلادٌ بِهَا كُنَّا وكنّا مِنَ أَهْلِهَا] إذِ النَّاسُ نَاسٌ والزَّمَانُ زَمَانُ(١)

فإن الثاني لو ساوَى الأول من مفهومه لم يكن في الإِخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله [من الرجز]:

٨٨٥ ـ أَنَا أَبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي [لِلَّهِ دَرِّي مَا أجَنَّ صَدْرِي](٢)

أي: وشعري لم يتغيَّر عن حالته.

فإذا ادُّعِيَ أن القاعدة فيهنَّ إنما هي مستمرّة مع عدم القرينة، فأمَّا إن وجدت قرينة فالتعويل عليها؛ سَهُلَ الأمْرُ.

وفي الكشّاف «فإن قلت: ما معنى «لن يغلبَ عسرٌ يسرين؟» قلت: هذا حَمْلٌ على الظاهر، وبناءً على قوّةِ الرجاء، وأن وَعْدَ اللّهِ لا يُحْمَلُ إلا على أبلغِ ما يحتملُه اللفظ؛ والقولُ فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكونَ تكريراً للأولى كتكرير ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾ [المرسلات: ١٥] لتقريرِ معناها في النفوس، وكتكرير المفرد في نحو: «جاء زيد زيد»، وأن تكون الأولى عِدَة بأن العسر مردوفٌ باليسر لا مَحَالَةَ؛ والثانية عِدَة مُسْتأنفة بأن العُسْر متبوعٌ باليسر لا محالَة؛ فهما يُسْرَانِ على تقديرِ الاستئناف، وإنما كان العسر واحداً لأن اللام إن كانت فيه للعهدِ في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأن حكمَهُ حكمُ «زيد» في قولك «إنَّ مع زيد مالاً إن مع زيد مالاً»؛ وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً؛ وأمَّا اليسر فمنكَّرٌ متناوِلٌ لبعضِ الجنس، فإذا كانَ الكلامُ الثاني مستأنَفاً فقد تناوَلَ بعضاً آخر، ويكون الأول ما تيسَّر لهم من الفتوحِ في زمنه عليه الصلاة والسلام، والثاني ما تيسَّر في أيام الخلفاء؛ ويحتمل أن المراد بهما يُسْرُ الدُّنيا ويسر الآخرة مثل:

وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٤.

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل بن عاد في الأغاني ٢١/ ١٠٥، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٧، ولسان العرب ٦/ ١١ مادة /أنس/.

﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] وهما «الظَّفَرُ والثواب» ا هـ. ملخَّصاً.

وقال بعضهم: الحقُّ أنَّ في تعريف الأول ما يُوجِب الاتّحاد، وفي التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعيّن، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا فوسَّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وُعِدَ عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خيرٌ له من الأولى؛ فالتقدير: إن مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا وإن مع العسر في الدُّنيا يُسْراً في الآخرة؛ للقطع بأنه لا عُسْرَ عليه في الآخرة، فتحقَّقنا اتحاد العسر، وتيقنَّا أن له يسراً في الدنيا ويسراً في الآخرة.

الخامس عشر: قولهم: «يجب أن يكونَ العاملُ في الحال هو العامل في صاحبها»، وهذا مشهور في كتبِهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

أحدها: قولك: «أعْجَبَنِي وَجْهُ زَيْدٍ متبسماً، وَصَوْتُهُ قَارِئاً»، فإن صاحبَ الحال معمولٌ للمضاف أو للجارِّ مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

والثاني: قوله [من مجزوء الوافر]:

٨٨٦ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ][1]

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عندَهُ مرفوعٌ بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلّق به الظرفُ.

والثالث: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢] فإن ﴿أُمَّةً﴾ حال من معمولٍ إن وهو ﴿أُمَّتُكُمْ﴾، وناصب الحال حرف التَّنبيه أو اسم الإشارة، ومثله ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال [من البسيط]:

٨٨٧ ـ هَا بَيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغَ لَهُ [وطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ][2]

العامِل حرفُ التنبيه، ولك أن تقول: لا نُسلِّم أن صاحب الحال طَلَلَ، بل ضميرهُ المستتر في الظرف، لأن الحال حينئذٍ حالٌ من المعرفة، وأما جوابُ ابن خروفٍ بأن الظرف إنما يتحمَّلُ الضَّمير إذا تأخَّر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقِهِمْ ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

٨٨٨ - [ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ] عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ][1]

إنَّ الأَوْلىٰ حَمْلَه على العطف على ضميرِ الظَّرف، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ وقد اعتُرِض عليه بأنه تخلّصٌ عن ضرورةٍ بأخرى، وهيَ العطفُ مع عدم الفَصْل، ولم يعترض بعدم الضمير، وجوابه أنَّ عدمَ الفصل أسْهَلُ، لوروده في النثر كـ «مررت برجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ»، حتى قيل: إنه قياسٌ. وأما جوابُ ابن مالك بأن الحمل على «طلل» أولى لأنه ظاهر، فإنما يصحُّ لو ساوى الظاهرُ الضميرَ في التعريف، وأما البواقي فاتّحادُ العاملِ فيها موجودٌ تقديراً؛ إذ المعنى: أشِيرُ إلى أُمَتِكم وإلى صراطي، وتُنبّه لِصَريح النصح بَيِّناً؛ وأما مسألتا المضافِ إليه فصَلاَحيَّة المضاف فيهما للسقوطِ جَعَل المضاف إليه كأنَّه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحادُ العاملِ تحقيقاً أو تقديراً.

السادس عشر: قولهم «يُغَلَّب المؤنثُ على المذكَّر في مسألتين؛ إحداهما: «ضَبُعَان» في تثنية «ضَبُع» للمؤنَّث، و «ضِبْعان» للمذكَّر؛ إذ لم يقولوا: «ضِبْعَانَانِ»؛ والثانية: التأريخ؛ فإنهم أرَّخُوا بالليالي دون الأيام» ذكر ذلك الجرجاني وجماعة، وهو سَهْوٌ، فإن حقيقة التَّغليب: أن يجتمع شيئانِ فيجري حُكْمُ أحدِهما على الآخر، ولا يجتَمِع الليل والنهار، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظِ أحدهما على الآخر، وإنما أرَّخَتِ العربُ بالليالي لسبقها؛ إذ كانت أشْهُرُهم قمريّة، والقمر إنما يطلع ليلاً؛ وإنما المسألة الصَّحيحة قولك: «كتبتُه لثلاثٍ بينَ يوم وليلة»، وضابطها: أن تكونَ مَعَنَا عَدَدٌ مميّز بمذكّر ومؤنَّث، وكلاهما مما لا يَعقل، وفُصِلاً من العدد بكلمة «بين»، قال [من الطويل]:

فَطَافَتْ ثَلاَثاً بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ

السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤] إن «السموات» مفعولٌ به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسمُ المفعول بلا قَيْد، نحو: قولك «ضَرَبْتُ ضَرْباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك: «به»، كـ «ضربت زيداً»، وأنت لو قلت: السَّمٰوَات مفعول كما تقول «الضَّرْب» مفعول كان صحيحاً، ولو قلت «السموات» مفعول به كما تقول «زيد» مفعول به لم يصحّ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٩٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٣، وبلا نسبة في لسان العرب

وقد يعارَضُ هذا بأن يُصَاغ لنحو «السموات» في المثال اسمٌ مفعول تام، فيقال: فالسموات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعولُ به ما كان موجوداً قبلَ الفعل الذي عَمِلَ فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعلُ به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجادِهِ، والذي غرَّ أكثر النَّحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلَقَ بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهَّمُوا أن المفعولَ المطلق لا يكونُ إلاَّ حَدَثاً؛ ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى لظهرَ لهم أنه لا يختصُّ بذلك، لأن الله تعالى مُوجِد للأفعالِ والذوات جميعاً، لا مُوجِدَ لهما في الحقيقةِ سواهُ سبحانَهُ وتعالى؛ وممَّن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه.

وكذا البحث في «أنشأت كتاباً» و «عمل فلانٌ خيراً»، و ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصّل وغيره أن المفعولَ المطلق يكونُ جملة، وجعل من ذلك نحو: «قال زيدٌ عمرٌو منطلق» وقد مضى رَدُّه؛ وزعم أيضاً في «أنبأتُ زَيْداً عمراً فاضِلاً» أن الأول مفعول به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبأ، قال: بخلاف الثاني والثالث في «أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلم، لا نفسه، وهذا خطأ؛ بل هما أيضاً مُنبَأ بهما، لا نفس النبأ؛ وهذا الذي قاله لم يَقُلْه أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح.

الثامن عشر: قولهم في «كاد»: إثباتُهَا نَفْي، ونَفْيها إثبات، فإذا قيل: «كادَ يَفْعَلُ» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل «لم يَكَدْ يَفْعَل» فمعناه أنه فعله، دليل الأول ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، وقوله [من الخفيف]:

٨٨٩ ـ كـادَتِ الـنَّـفْـسُ أَنْ تَـفِـيـضَ عَـلَـيْـه ... [إِذْ غَـدَا حَـشْـوَ رَيْـطَـةٍ وَبُـرُودِ][1]

ودليل الثاني ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقد اشتهر ذلك بينهم حتّى جعله المعرِّيُّ لغزاً، فقال [من الطويل]:

٨/ ١٩١ مادة/ شيع/ وتاج العروس ٢١/ ٣٠٤.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦، وأوضح المسالك ١/ ٣١٥، وخزانة الأدب ٩/

٨٩٠ ـ أَنَحْوِيَّ هٰذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ
جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

٨٩١ ـ إذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ
وإن أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ(١)

والصواب أن حُكْمَها حكمُ سائرِ الأفعال في أنَّ نَفْيها نفي وإثْبَاتها إثبات، وبيانه: أن معناها المُقَارَبة، ولا شكَّ أن معنى «كاد يفعل»: قارَبَ الفعلَ، وأن معنى «ما كاد يَفْعَلُ»: ما قارب الفعلَ؛ فخبرها منفيٌّ دائماً، أما إذا كانت منفيَّة فواضح، لأنه إذا انْتَفت مُقَارَبَةُ الفعلِ انْتَفى عقلاً حصولُ ذلك الفعل، ودليلهُ ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور: ٤٠]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لَمْ يَرَهَا» لأن من لم يَرَ قد يقاربُ الرؤية، وأما إذا كانتِ المُقاربة مُثبتة فلأن الإخبارَ بقربِ الشَّيء يقتضي عرفاً عدمَ حصولِهِ، وإلا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربةِ حصوله؛ إذ لا يحسنُ في العرف أن يُقال لمن صلّى: «قاربَ الصلاة»، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة؛ ولا فرقَ فيما ذكرناه بين «كادَ» و «يكادُ»؛ فإن أُوردَ على ذلك ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] مع أنهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١] فالجواب أنه إخبار عن حالِهم في أوّل الأمر؛ فإنهم كانوا أولاً بُعَدَاء من ذبحها، بدليل ما يُتلى علينا من تَعَنُّتِهِمْ وتكرُّرِ سؤالهم؛ ولمَّا كثُرَ استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربةُ الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك تَوَهَّم أن الفعلَ بعينه هو الدالُّ على حصولِ ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

التاسع عشر: قولهم في السين و «سوف»: حرف تنفيسٍ، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوْضح، ومعنى التَّنفيس التوسيع؛ فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسعِ وهو الاستقبال.

وهنا تنبيهان ـ أحدهما: أن الزمخشري قال في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [التوبة: ٧١]: إن السّينَ مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا مَحَالة، فهي مؤكِّدة للوعد، واعترضه بعضُ الفضلاء بأن وجودَ الرحمة مستفادٌ من الفعل، لا مِن السين، وبأن الوجوبَ المشار إليه بقوله: «لا مَحالة» لا إشعار للسين به؛ وأجيب بأن السين موضوعة للدَّلالة على الوقوعِ مع التأخُّر،

---

(١) ٣٤٨.

فإن كان المقام ليسَ مقامَ تأخُر لكونه بِشَارَةً تمحَّضَتْ لإِفادة الوقوع، وبتحقّق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

الثاني: قال بعضهم في ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١]: السين للاستمرار، لا للاستقبال مثل: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ فإنَّها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢] الآية، ولكن دخلت السِّين إشعاراً بالاستمرار، ا هـ.

والحقُّ أنها للاستقبال، وأنَّ ﴿يَقُولُ﴾ بمعنى: يستمرُّ على القول، وذلك مستقبل؛ فهذا في المضارع نظيرُ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء: ١٣٦] في الأمر، هذا إن سُلم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلافُ المفهوم من كلام الزمخشري؛ فإنه سأل: ما الحكمة في الإِعلام بذلك قبل وقوعه؟

تمام العشرين: قولهم في نحو: «جلست أمَامَ زيدٍ»: إن «زيداً» مخفوضٌ بالظرف، والصواب أن يقال: مخفوضٌ بالإِضافة؛ فإنه لا مدخلَ في الخفض لخصوصيَّةِ كون المضافِ ظرفاً.

خاتمة ـ ينبغي للمُعْرِب أن يتخيَّر من العبارات أوْجَزَها وأجْمَعَهَا للمعنى المراد؛ فيقول في نحو: «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ لم يُسمَّ فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يُسمَّ فاعله، لطولِ ذلك وخفائه؛ وأن يقولَ في المرفوع به: «نائبٌ عن الفاعل»، ولا يقول: «مفعول ما لم يُسمَّ فاعله»، لذلك ولصدقِ هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» ألا ترى أنه مفعول لِـ «أُعطِي»، و«أُعطي» لم يسمّ فاعلُه؟ وأما النائب عن الفاعل فلا يُصدق إلا على المرفوع؛ وأن يقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضي وحَدَث الآتي ولتحقيق حَدَثِهما؛ وفي «أما»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد؛ وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً؛ ويزيد في «لَمَّا» الجازمة: متّصلاً نَفْيُهُ متوقعاً ثبوتُهُ؛ وفي الواو: حرف عطف لمجرَّد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق؛ وفي «حتّى»: حرف للجمع والغاية؛ وفي «ثم»: حرف عطف للترتيب والمُهْلة وفي الفاء: حرف عطف للتَّرْتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور.

الباب السابع من الكتاب
في كيفيَّة الإِعراب والمُخاطَب بمعظمِ هذا الباب المبتدئون

[في كيفيّة الإعراب]

اعلم أن اللفظ المعبَّر عنه إن كانَ حرفاً واحداً عُبِّر عنه باسمه الخاصّ به، أو المشترك، فيقال في المتصِّل بالفعل من نحو: «ضَرَبْتُ»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يُقال: ت فاعل، كما بلغني عن بعضِ المعلّمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسميّة فإنها مُلازِمة للإضافة، فاعتمدت على المضافِ إليه، ولهذا إذا تكلمتَ على إعرابها جئتَ باسمها فقلت في نحو قوله [من البسيط]:

٨٩٢ ـ وَمَا هَدَاكَ إلى أرْضٍ كَعَالِمَهـا، [وَلاَ أَعَـانَـكَ فِـي عَـزْمٍ كَـعَـزَّامِ]

الكاف فاعل، ولا تقول: ك فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو: «مُ اللّهِ»، و«ق نَفْسَكَ» و«شِ الثَّوْبَ»، و«لِ هٰذَا الأمْرَ» أن تنطق بلفظها فتقول: مُ مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن، وتقول: قِ فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهنّ الأصل؛ وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كانَ اللفظُ على حَرْفَينِ نُطِق به؛ فقيل: «قَدْ» حرفُ تحقيقٍ، و«هَلْ» حرف استفهام، و«نا» فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبّر عنه بقولك: الضمير؛ لئلا تنطق بالمتّصلِ مستقلاً؛ ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهيَةَ الإطالة؛ وعلى هذا فقولهم: «ألْ» أقْيسُ من قولهم: الألف واللام، وقد استعمَلَ التعبيرَ بهما الخليلُ وسيبويه.

وإن كان أكْثَرَ من ذلك نُطِق به أيضاً: فقيل: «سوف» حرفُ استقبال؛ و«ضرب» فعل ماضٍ، و«ضَرَب» هذا اسمٌ؛ ولهذا أُخبر عنها بقولكَ: «فعلٌ ماضٍ، وإنما فُتِحت على الحكاية؛ يدلُّكَ على ما ذكرنا أنَّ الفعلَ ما دلَّ على حدثٍ وزمان، و«ضرب» هنا لا تدلُّ على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عَنِ الفاعلِ في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل؛ ومما يوضِّحُ لك ذلك أنك تقولُ في زيد من «ضرب زيد»: «زيد» مرفوع بـ «ضَرَبَ»، أو فاعل بـ «ضَرَبَ»؛ فتُدخل الجارَّ عليه؛ وقال لي بعضهم: لا دليلَ في

ذلك، لأن المعنى: بكلمة «ضرب»؛ فقلتُ له: وكيف وقع «ضَرَبَ» مُضافاً إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت فإذَا كانَ اسماً فكيف أخبرتَ عنه بأنه فعل؟ قلت هو نظيرُ الإِخبارِ في قولك: «زيد قائم»؛ ألا ترى أنك أخبرتَ عن «زيدٍ» باعتبارِ مُسمّاه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرتَ عن «ضرب» باعتبار مسمَّاه، وهو «ضرب» الدال على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظٌ مسماه لفظٌ كأسماء السُّوَر وأسماء حروف المعجم؛ ومن هنا قلت: حرف التعريف «أل»، فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نقلت اللفظَ من الحرفيَّة إلى الاسمية أجْرَيْتَ عليه قياسَ همزات الأسماء، كما أنك إذا سمَّيْتَ بـ «اضْرِبْ» قطعت همزته؛ وأما قولُ ابن مالك: إن الإِسناد اللفظيَّ يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختصُّ به الاسمُ هو الإِسناد المعنويُّ؛ فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضُهم: كيف تتوهَّمُ أن ابن مالك اشتبه عليهِ الأمرُ في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف تَوَهَّم ابن مالك أن النَّحويِّين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، وإن الحرفَ لا يُخْبَر به ولا عنه؛ وممَّن قَلَّدَ ابنَ مالكٍ في هذا الوهم أبو حيان.

ولا بد للمتكلِّم على الاسم أن يذكر ما يَقْتضي وَجْهَ إعرابِه كقولك: مبتدأ، خبر، فاعِل، مضاف إليه؛ وأمَّا قولُ كثيرٍ من المُعْرِبين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء؛ لأنَّ هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعْلم به موقعُهَا من الإِعراب.

وإن كان المبحوثُ فيه مفعولاً عُيِّن نوعه؛ فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحُهُمْ على أنه إذا قيل: «مَفْعول» وأُطلق لم يُرَدْ إلاَّ المفعول به، لما كان أكْثَرَ المفاعيل دَوْراً في الكلام خفّفوا اسمه؛ وإنما كان حق ذلك أن لا يَصْدُقَ إلاَّ على المفعولِ المطلق، ولكنَّهم لا يُطلقونَ على ذلك اسم المفعول إلا مقيَّداً بقيدِ الإِطلاق؛ وإن عيّن المفعول فيه ـ فقيل: زمانٌ أو مكانٌ ـ فَحَسَنٌ، ولا بدَّ من بيان متعلّقه كما في الجارّ والمجرور الذي له متعلّق؛ وإن كانَ المفعولُ به متعدِّداً عينت كلَّ واحد فقلت: مفعول أول، أو ثانٍ، أو ثالث.

وينبغي أن تعيّن للمبتدىء نوع الفعل؛ فتقول: فعل ماضٍ، أو فعلٌ مضارع، أو فعلُ أمرٍ، وتقول في نحو: «تَلَظَّى»: فعل مضارع أصله: «تَتَلَظَّى»؛ وتقول في الماضي: مبنيّ على الفتح؛ وفي الأمر: مبني على ما يجزم به مضارعه؛ وفي نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ مبني

على السكون لاتصاله بنون الإناث؛ وفي نحو ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾: مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد؛ وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلولهِ محلَّ الاسم؛ وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار «أنْ»، ومجزوم بكذا، ويبيّن علامة الرفع والنصب والجزم؛ وإن كان الفعلُ ناقصاً نَصَّ عليه فقال مثلاً: «كان» فعلٌ ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر؛ وإن كان المعرب حالاً في غير محلّه عيّن ذلك: فقيل في «قائم» مثلاً من نحو: «قائم زيد»: خبر مقدّم، ليعلم أنه فارَقَ موضعه الأصليّ، وليُتَطلب مبتدأه؛ وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠]: «الذين» مفعول مقدَّم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خَبَرٌ موطىء؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وقوله [من البسيط]:

٨٩٣ ـ كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَـوْلاَ مُـخَـاطَـبَـتِـي إِيَّـاكَ لَـمْ تَـرَنِـي[(١)]

ولهذا أُعيد الضمير بعد «قوم» و «رجل» إلى ما قبلهما، ومثله الحال الموطِّئة في نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

وإن كان المَبْحوث فيه حرفاً بيّن نوعُه ومعناه وعَمَله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: «إنّ» حرفُ توكيدٍ تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر؛ «لَنْ»: حرفُ نفي ونصب واستقبال؛ «أنْ»: حرف مصدريّ ينصب الفعل المضارع؛ «لَمْ»: حرف نَفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً، ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل، أَلَهَا محلّ من الإعراب أم لا؟

فصل

وأول ما يُحْتَرز منه المبتدىء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليّ بالزائد، ومثاله أنه إذا سمِع أنّ «أل» من علاماتِ الاسم، وأن أحرفَ «نأيت» من علاماتِ المضارع، وأنَّ تاء الخطاب من علاماتِ الماضي، وأنَّ الواو والفاء من أَحْرف العَطْف، وأنَّ الباء واللام من أحرفِ الجرّ، وأن فعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُه مضموم الأول، سَبَقَ وَهْمُه إلى أن «ألفيت» و «ألهبت» اسمان، وأن «أكرمتُ» و «تعلَّمت» مضارعان، وأن «وعظ» و «فسخ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو: «بيت» و «بين» و «لهو» و «لعب» كلٌ منهما جارّ ومجرور، وأن نحو: «أُدَحْرِج» مبنيٌّ لم

---

(١) البيتان من البحر الخفيف، ولم أجدهما.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٣١٩، والجنى الداني ص ٥٣، وخزانة الأدب ٦/٦٢، ورصف

يُسَمَّ فاعلُهُ؛ وقد سمعت مَنْ يُعرب ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾ [التكاثر: ١] مبتدأ وخبراً، فظنهما مثل قولك: «المنطلقُ زيد». ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ بحذف الألف كما تحذف أولَ السورة في الوصل فيقال ﴿لَخَبِيرٌ ٱلْقَارِعَةُ﴾، وذُكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى [من الكامل]:

٨٩٤ ـ أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ(١)

وقال: كيف ضَمَّ التاء من «تَبِيتُ» وهي للمخاطب لا للمتكلم؟ وفتحها من أَبِيتَ وهو للمتكلّم لا للمخاطب، فبيَّنت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطابَ في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلُّم في الثاني مستفاد من الهمزة، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني منصوب بِـ «أن» مضمرةً بعد واو المصاحبة على حدّ قول الحطيئة [من الوافر]:

٨٩٥ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ(٢)

وحكى العسكريّ في كتاب التَّصحيف أنه قيل لبعضهم: ما فعَلَ أبوك بحمارِهِ؟ فقال: باعِهِ، فقيل له: لِمَ قلت بَاعِهِ؟ قال: فلِمَ قلتَ أنتَ بحمارِهِ؟ فقال: أنا جرَرْته بالباء، فقال: فلمَ تجرُّ باؤُكَ وبائي لا تجر؟

ومثله من القياس الفاسد ما حكَاهُ أبو بكر التاريخي في كتاب «أخبار النحويّين» أن رجلاً قال لسَمَّاكٍ بالبصرة: بكم هذه السَّمَكة؟ فقال: بدرهمانِ، فضحك الرجل، فقال السَّماك: أنت أحْمَقُ، سمعت سيبويه يقول: ثمنُهَا درهمانِ.

وقلت يوماً: تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] فقال بعض مَنْ حضر: هذه الواو في أوّلها.

المباني ص ١٤٩.

(١) البيت من الكامل، وهو للشريف الرضي في ديوانه ١/ ٤٩٧، وحاشية الشيخ ياسين ١/ ١٨٤، والدرر ٤/ ٨٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٥٤، والدرر ٤/ ٨٨، وشرح شواهد المغني ص ٥٩٠، وبلا

وقلتُ يوماً: الفُقَهاء يلحنون في قولهم «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢].

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]. إن «ثُمّ» بمعنى: هنالك.

وقال جماعة من المُغْرِبين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنونٍ واحدة: إنَّ الفعل ماضٍ، ولو كانَ كذلك لكانَ آخره مفتوحاً، و «المؤمنين» مرفوعاً.

فإن قيل: سكنتِ الياء للتَّخفيف، كقوله [من البسيط]:

٨٩٦ ـ هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِي لَكُمُ [ماضي العَزِيمةِ ما في حُكْمِهِ جَنفُ][(١)]

وأُقيم ضميرُ المصدر مقامَ الفاعل.

قلنا: الإسكانُ ضرورةٌ، وإقامةُ غير المفعول به مقامَهُ مع وجودهِ ممتنعة، بل إقامةُ ضميرِ المصدر ممتنعة، ولو كان وَحْدَه؛ لأنه مبهم.

ومما يشتبه نحو: ﴿تَوَلَّوْا﴾ بعد الجازِم والنَّاصب، والقرائنُ تبين؛ فهو في نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩] ماضٍ؛ وفي نحو: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٣]، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤] مضارع؛ وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] الأول أمر، والثاني مضارع، لأن النهي لا يدخل على الأمر، و ﴿تَلَظَّىٰ﴾ في ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الليل: ١٤] مضارع، وإلاّ لقيل: «تَلَظَّت»، وكذا «تَمَنَّى» من قوله [من الطويل]:

٨٩٧ ـ تَمَنَّى ٱبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ][(٢)]

ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب [من المتقارب]:

٨٩٨ ـ [فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَت وَدْقَهَا] وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[(٣)]

نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٨.

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٧٥، ولسان العرب ٨/ ١٩٥ مادة/ صدع/.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة وفي ديوانه ص ٢١٣، والأزهية ص ١١٧، والأغاني ١٥/ ٣٠٥، وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٠ والدرر ٦/ ٢٧٠.

وهذا حَمْلٌ على الضَّرورة من غيرِ ضرورة.

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقولَ في نحو: «مَرَرْتُ بِقَاضٍ» إن الكسرة علامةُ الجرّ، حتى إنّ بعضهم يستشكل قولَه تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، وقد سألني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت: فهلا استشكلت ورود الفاعل مجروراً، وبينتُ له أن الأصل: «زَانِيٌ» بياء مضمومة، ثم حُذِفت الضمة للاستثقال، ثم حُذفت الياء لالتقائها ساكنةً هي والتنوين؛ فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمَّة مقدرة على الياء المحذوفة؛ ويقال في نحو: «مَرَرْتُ بِقَاضٍ»: جار ومجرور، وعلامة جرّه كسرة مقدَّرة على الياء المحذوفة، وفي نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٢]: و «الفجر»: جارّ ومجرور، و «ليال» عاطف ومعطوف، وعلامة جرِّهِ فتحة مقدَّرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحة مع خفَّتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل؛ ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ» كما حُذفت في «يَعِدُ»، ولم تُحذف في «يَوْجَلُ»، لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة، لأن ماضيَه «وَجِلَ» بالكسر، فقياسُ مضارعه الفتح، وماضيها «فَعَلَ» بالفتح، فقياسُ مضارعهما الكسر، وقد جاء «يَعِدُ» على ذلك، وأما «يَهَبُ» فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق.

ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن في: «يا غُلامَا»: يا غُلامَ، بحذف الألف وإن كانت أَخَفَّ الحروف، لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو: «المُصْطَفَيْنَ» و «الأعْلَيْنَ» إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن ينظر أولاً في نونه، فإن وجدَها مفتوحةً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝٤٧﴾ [ص: ٤٧] حكم بأنه جَمْع، وفي الآية دليلٌ ثانٍ، وهو وصفه بالجمع، وثالث وهو دخول «مِن» التبعيضيَّة عليه بعد ﴿وَإِنَّ هُمْ﴾، ومحالٌ أن يكون الجمعَ من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس [من الطويل]:

٨٩٩ ـ تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا(١)

ومن ذلك أن يُعْرِبَ الياء والكاف والهاء في نحو: «غُلامِي أَكْرَمني»، و «غلامُكَ أكرمك»، و «غلامُه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب؛ فليعلم أنهنَّ إذا اتَّصلْنَ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في أدب الكاتب ص ٤٦٦، وشرح شواهد المغني ٣/٩٥١، والممتع

بالفعل كنّ مفعولات، وإن اتصلنَ بالاسم كنّ مضافاً إليهنّ؛ ويُستَثْنى من الأول، نحو: «أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ»، و «أبصرك زيداً» فإن الكاف فيهمَا حرفُ خطاب؛ ومن الثاني نوعان: نوع لا محلَّ فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك»، و «تلك»، و «إيّايَ»، و «إيَّاكَ»، و «إيَّاه»، فإنهنَّ أحرف تكلُّم وخطاب وغيبة؛ ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو: «الضّارِبكَ» و «الضّاربه» على قول سيبويه؛ لأنه لا يُضاف الوَصْفُ الذي بـ «أَلْ» إلى عارٍ منها؛ ونحو قولهم: «لا عَهْدَ لِي بِألأم قَفاً مِنْهُ وَلاَ أَوْضَعَه» بفتح العين، فالهاء في موضع نصبٍ كالهاء في «الضاربه» إلاَّ أن ذلك مفعول، وهذا مشبَّه بالمفعول؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً، وليست مضافاً إليها وإلا لخفض «أَوْضَع» بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبْيَضَ الْوَجْهِ لاَ أَحْمرَه» فإن فتحتَ الراء فالهاء منصوبة المحل، وإن كسرتها فهي مجرورته، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

٩٠٠ ـ [فإنْ يَكُنِ النِّكاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ[1]

فيمن رواه بجرِّ «مطر»؛ فالضمير منصوبٌ على المفعوليَّة، وهو فاصِلٌ بين المتضايفين.

تنبيه ـ إذا قلت: «رُوَيْدَكَ زَيْد» فإن قدرت: «رُوَيْداً» اسم فعلٍ فالكافُ حرف خطاب، وإن قدّرته مصدراً فهو اسمٌ مضافٌ إليه، ومحلّه الرفع، لأنه فاعل.

والثاني: أن يَجْري لسانه على عبارةٍ اعتادَها فيستعملُها في غير محلّها، كأن يقول في «كنت»، و «كانوا» في الناقصة: فعل وفاعل؛ لما أُلِف من قول ذلك في نحو: «فعلتُ» و «فعلوا»، وأما تسميةُ الأقدمينَ الاسمَ فاعلاً والخبرَ مفعولاً فهو اصطلاحٌ غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصُورة الجميلةَ دُمْيَة، والمبتدىء إنما يقولهُ على سبيل الغلط؛ فذلك يُعاب عليه.

والثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويُهْمِل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعلَهُ، أو مبتدأ ولا يتعرّض لخبره، بل ربما مرَّ به فأعربه بما لا يستحقّه ونسيَ ما تقدّم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَطَآيِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

في التصريف ١/ ٨٤.

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، وأمالي الزجاجي ص ٨١،

أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] الآية. «قد أهمَّتهم»: صفة لِـ «طائفة»، و «يظنّون»: صفة أخرى، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسُهم ظانّين، أو استئناف على وجهِ البيان للجملة قبلها، و «يقولون»: بدل من «يظنّون»، فكأنه نسي المبتدأ؛ فلم يجعل شيئاً من هذه الجملِ خبراً له.

قلت: لعلّه رأى أن خبره محذوف، أي: ومعكم طائفة صِفَتُهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأُولى خبر، وأن الذي سوَّغ الابتداءَ بالنكرة صفة مقدَّرة، أي: وطائفة من غَيْرِكم، مثل «السَّمْنُ مَنوانِ بِدِرْهَم» أي: مِنْه، أو اعتماده على واو الحال كما جاءَ في الحديث: «دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ».

وسألت كثيراً من الطلبةِ عن إعراب «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلاَهُ» فيقولون: «مَوْلاه» مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر؛ والصَّوابُ أنه الخبر، والمفعول العائدُ المحذوف: أي سأله؛ وعلى هذا فيقال: أحقُّ ما سأل العبدُ رَبُّه، بالرفع؛ وعكسه «إنَّ مُصابَكَ المَوْلى قَبِيحٌ» يذهب الوَهْمُ فيه إلى أن «المولى» خبر، بناء على أن المصابَ اسمُ مفعول، وإنما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة، بدليلِ مجيء الخَبرِ بعده، ومن هنا أخطأ مَنْ قال في مجلس الواثقِ بالله في قوله [من الكامل]:

٩٠١ ـ أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[1]

إنه برفع «رجل»، وقد مضت الحكاية.

تنبيه ـ قد يكونُ للشيء إعرابٌ إذا كان وحده؛ فإذا اتَّصل به شيء آخر تغير إعرابُه، فينبغي التحرُّز في ذلك.

من ذلك «مَا أَنتَ، ومَا شَأنُكَ» فإنَّهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيداً» فإن جئتَ به فـ «أنت» مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع؟ أو ما تكون، فلما حُذِفَ الفعل برز الضَّمِير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لِـ «كان»، و «شأنك» بتقدير: ما يكون، وما فيهما في موضع نصب خبراً لِـ «يكون»، أو مفعولاً لِـ «تصنع». ومثل ذلك «كَيْفَ أَنتَ وَزَيْداً» إلا أنك إذا قدرت تصنع كان «كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلفُ إعرابُ الشيء باعتبار المحلِّ الذي يحل فيه، وسألت طالباً: ما

وخزانة الأدب ٢/ ١٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٢.

حقيقة «كان» إذا ذكرت في قولك: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً؟» فقال: زائدة، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً»، وليس في السؤالِ تعيينُ ذلك، والصوابُ الاستفصال؛ فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبَر؛ لأنها قد جَرَتْ مَجْرَى الحروف، كما أن «قَلَّ» في «قَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ» لمَّا استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل؛ هذا قول الفارسي والمحققين؛ وعند أبي سعيد هي تامّة وفاعلها ضمير الكون؛ وعند بعضهمْ هي ناقصة، واسمُها ضمير «ما»، والجملة بعدها خبرها. وإن ذُكِرت بعد فِعْل التعجُّبِ وجبَ الإتيانُ قبلها بـ «ما» المصدريَّة، وقيل: «مَا أحسَنَ ما كانَ زَيْدٌ» و «كان» تامة؛ وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسماً موصولاً، وأن ينصَبَ «زيد» على أنه الخبر، أي أنه الخبر، أي: ما أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ بأن «مَا أَحْسَنَ زَيْداً» مُغْنٍ عنه.

الباب الثامن من الكتاب
في ذكر أمور كُليّة يتخرج عليها
ما لا ينحصر من الصُّوَرِ الجزئية

وهي إحدى عَشَرَةَ قاعدةً.

القاعدة الأولى

قد يُعطى الشيءُ حكمَ ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما.

فأما الأول فله صور كثيرة:

إحداها: **دخول الباء في خبر «أنَّ»** في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] لأنه في معنى: أو ليس الله بقادرٍ، والذي سَهَّل ذلك التقدير تباعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٩].

ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] وغيرها لما دخله من معنى اكْتَفِ بالله شهيداً، بخلاف قوله [من الوافر]:

٩٠٢ ـ قليلٌ مِنكَ يَكْفِيني، ولٰكِنْ [قليلُكَ لاَ يُقَالُ لَهُ قليلُ](١)

وفي قوله [من البسيط]:

٩٠٣ ـ [هُنَّ الْحَرَائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ] سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ(٢)

لِمَا دخله مِن معنى: لا يتقربن بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وصل إليَّ كتابُكَ فقرأت به» على حد قوله:

* لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ *

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٠٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري ص ١٢٢، وأدب الكاتب ص ٥٢١ ولسان العرب ٤/٣٨٦ مادة/ سور/، والمعاني الكبير ص ١١٣٨، وللقتال الكلابي في ديوانه ص ٥٣، وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب

لأنه عارٍ عن معنى التقرُّب.

والثانية: **جواز حذف خبر المبتدأ** في نحو: «إنَّ زَيْداً قائمٌ وعَمْرٌو» اكتفاء بخبر «إنّ»، لما كان «إنّ زيداً قائم» في معنى: «زيد قائم»؛ ولهذا لم يجز «لَيْتَ زَيْداً قائم وعمرو».

والثالثة: **جواز «أنا زَيْداً غَيْرُ ضَارِب»** لما كان في معنى: أنا زيداً لا أضربُ، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف؛ فكذا لا يتقدَّم معموله، لا تقول: «أنا زَيْداً أوّلُ ضاربٍ، أو مثلُ ضارِبٍ» ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٩٠٤ - فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلغٍ تَوَلّهُ وَلاَ تَتَّخِذْ يَوْماً سِوَاهُ خَلِيلا(١)

وقوله [من البسيط]:

٩٠٥ - إنَّ امْرَأً خَصَّنِي يَوْماً مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ(٢)

ويحتملُ أن يكونَ منه ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر: ٩ - ١٠]؛ ويحتمل تعلق ﴿عَلَى﴾ بـ«عسير»، أو بمحذوفٍ هو نعتٌ له، أو حال من ضميره.

ولو قلت: «جاءني غَيْرُ ضاربٍ زيداً» لم يجز التقديم؛ لأن النافي هنا لا يحلُّ مكان غيره.

والرابعة: **جواز «غَيْرُ قائم الزَّيْدَان» لما كان في معنى: ما قائمٌ الزيدان**، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكونَ ذا خبرٍ أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر. ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:

٩٠٦ - غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ(٣)

وهو أحسنُ ما قيل في بيت أبي نُوَاس [من الرمل]:

٩٠٧ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ(٤)

٩/ ١٠٧.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في الدرر ٢/ ١٨٣، ولسان العرب مادة (خصص)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٤، ورصف المباني ص ١٢١.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٦، وشرح ابن عقيل ص ١٠١.

(٤) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في الدرر ٢/ ٦، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٤٥،

والخامسة: **إعطاؤهم «ضَارب زَيْدٍ الآن أو غداً» حكم «ضارب زيداً» في التَّنكير**؛ لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوهُ على الحال، وخفضوه بـ «رُبَّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضُهم تقديمَ حالِ مجرورهِ عليه، نحو: «هَذَا مَلْتُوتاً شاربُ السَّوِيقِ» كما يتقدَّم عليه حالُ منصوبِهِ، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضيُّ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.

والسادسة: **وقع الاستثناء المُفرَّغ في الإيجاب** في نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] لما كان المعنى: وإنها لا تسهلُ إلاّ على الخاشعين، ولا يريدُ اللَّهُ إلاّ أن يُتِمَّ نوره.

السابعة: **العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب** في نحو [من الطويل]:

٩٠٨ - [فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ] أبَـىٰ الـلَّـهُ أَنْ أَسْـمُـو بِـأُمٍّ وَلاَ أَبِ[١]

لما كان معناه: قال الله لي: لا تَسْمُ بأمٍّ ولا أب.

الثامنة: **زيادة «لا» في قوله تعالى**: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] قال ابن السيد: المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قالَ لكَ لا تَسْجد؛ والأقرب عندي أن يقدَّر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني: ما الذي أمرك، يُوضِّحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة، بخلاف النافية.

التاسعة: **تَعَدِّي «رضي» بـ «على»** في قوله [من الوافر]:

٩٠٩ - إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ [لَـعَـمْـرُ الـلَّـهِ أَعْـجَـبَـنِـي رِضَـاهَـا][٢]

لما كان «رضي عنه» بمعنى: أقبل عليه بوجهِ وُدِّه؛ وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو «سَخِطَ».

العاشرة: **رفع المُسْتثنى على إبدالهِ من الموجب في قراءة بعضهم**: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]؛ وقيل: «إلا» وما بعدها صفة؛ فقيل: إن الضميرَ يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان

وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤، وشرح الأشموني ١/ ٨٩.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعامر بن الطفيل في خزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥، والخصائص ٢/ ٣٤٢.

لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير؛ وقيل: «قليلٌ» مبتدأ حُذِف خبره، أي: لم يشربوا.

الحادية عشرة: **تذكير الإشارة** في قوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢] مع أن المشار إليه «اليَدُ» و«العَصَا» وهما مؤنَّثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكَّر؛ ومثله ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٣] فيمن نصب «الفتنةَ» وأنَّث الفعل.

الثانية عشرة: **قولهم: «عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ» برفع «زيد» جوازاً**، لأنه نفس «مَنْ» في المعنى.

الثالثة عشرة: **قولهم: إنَّ أحداً لا يقول ذلك»** فأوقع «أحداً» في الإثبات لأنه نفس الضمير المُسْتَتِر في «يقول»، والضمير في سياق النفي فكان أحد كذلك، وقال [من المنسرح]:

٩١٠ - فِي لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا[1]

فرفع «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه رجع إلى «أحداً»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العَلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كِتَابي فاحتقرَها»، فقال له: كيف قلت: أتته كتابي؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرُؤْبَة بن العجّاج لما أنشد [من الرجز]:

٩١١ - فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[2]

إن أردت الخطوط فقلْ: كأنها، أو السّواد والبلَق فقل: كأنهما؛ فقال: أردت ذلك، وَيْلَكَ.

وقالوا: «مَرَرْتُ برجُلٍ أَبِي عَشْرَةٍ نَفْسُه، وبقومِ عَرَبٍ كُلُّهم، وبقاعٍ عَرْفَج كُلُّهُ» برفع

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٣/ ١٦٤، ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ص ٤١٧، ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٦٣، ولسان العرب ٨/ ٤١١، وبلا

التوكيد فيهنَّ؛ فرفَعُوا الفاعل بالأسماء الجامدةِ؛ وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعَرْفَج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان ـ الأول: أنه وقعَ في كلامِهِمْ أبلغُ ممّا ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظٍ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلُهم اللفظَ المعدوم الصالحَ للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله [من الطويل]:

٩١٢ ـ بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[1]

وقد مضى ذلك.

والثاني: أنه ليس بلازم أن يُعْطَى الشيءُ حُكْمَ ما هو في معناه؛ ألا ترى أنَّ المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أنْ» أو «أنَّ» وصلتهما، وبالعكس؛ دليلُ الأوّل أنهم لم يُعْطُوه حكمهما في جوازِ حذف الجارّ، ولا في سَدِّهما مَسَدَّ جزءي الإسناد؛ ثم إنهم شركوا بين «أنَّ» و«أنْ» في هذه المسألة في باب «ظنَّ»، وخَصُّوا «أن» الخفيفة وصلتَها بسدِّها مسدهما في باب «عسى»، وخصّوا الشديدة بذلك في باب «لو»، ودليلُ الثاني أنهما لا يُعْطَيان حكمه في النيابةِ عن ظرفِ الزمان، تقول: «عجبتُ من قيامك»، و«عجبتُ أن تقومَ، وأنك قائم»، ولا يجوز: «عجبتُ قيامِكَ»، وشذّ قوله [من الطويل]:

٩١٣ ـ فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ[2]

فأجرى المصدر مجرى «أن يَفْعَلَ» في حذف الجار؛ وتقول: «حسبتُ أنه قائم، أو أن قَامَ» ولا تقول: «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر؛ وتقول: «عسى أن تقومَ»، ويمتنع: «عسى أنَّك قائم»؛ ومثلها في ذلك «لعلّ»، وتقول: «لو أنكَ تقومُ»، ولا تقول: «لو أنْ تقوم»: وتقول: «جئتك صَلاَةَ العَصْرِ»، ولا يجوز «جئتك أنْ تُصَلّي العصر» خلافاً لابن جنّي والزمخشري.

والثاني ـ وهو ما أُعطي حكم الشيء المُشْبِهِ له في لفظِهِ دونَ معناه ـ له صور كثيرة أيضاً:

نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٧٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ٨/ ٢٨٢ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ مادة/ نمش/.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٤/ ٧٦، وخزانة الأدب ٣/ ٦٣، وله أو للعرزمي

أحدهما: **زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفيَّة، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»**، لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

٩١٤ - وَرَجِّ الْفَتَى لِلخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ(١)

وقوله [من الوافر]:

٩١٥ - يُرَجِّي المرْءُ مَا إنْ لاَ يَراهُ،   وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ(٢)

فهذانِ محمولانِ على نحو قوله [من الكامل]:

٩١٦ - مَا إنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ   كَالْيَومِ هَانِيءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ(٣)

الثانية: **دخول لام الابتداء على «ما» النافية، حَمْلاً** لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

٩١٧ - لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْنِي   فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟(٤)

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لَمَا تصنَعُه حَسَنٌ».

الثالثة: **توكيد المضارع بالنُّونِ بعد «لا» النافية حَمْلاً** لها في اللفظ على «لا» الناهية، نحو: ﴿ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل: ١٨]، ونحو: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [ابراهيم: ٤٢]، ومَنْ أوَّلها على النهي لم يحتج إلى هذا.

الرابعة: **حذف الفاعل** في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] لما كان «أحْسِنْ بزيْدٍ» مشبهاً في اللفظ لقولك: «أمْرُرْ بزيْدٍ».

الخامسة: **دخول لامِ الابتداءِ بعدَ «إنَّ» التي بمعنى «نَعَم»**، لشبهها في اللفظ بـ «إنَّ»

في حماسة البحتري ص ٢٥٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٨٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٦.

(١) البيت من الطويل، هو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/ ١٨٩، وشرح شواهد المغني ص ٨٥، ولسان العرب ١٣/ ٣٥ مادة/ أنن/، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢، والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في الخزانة ٨/ ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨.

(٣) البيت من الكامل، وهو لدريدبن الصمة في ديوانه ص ٣٤، والأغاني ١٠/ ٢٢، وإصلاح المنطق ص ١٢٧، وشرح شواهد المغني ص ٩٥٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨.

(٤) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٥١، وتذكرة النحاة ص ٦٢٥، وبلا نسبة في رصف

المؤكَّدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وقد مضى البحث فيها.

السادسة: **قولهم: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» بضم «أيّة» ورَفْع صفتها** كما يقال: «يا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» وإنما كان حقُّهما وجوبَ النصب، كقولهم: «نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضّيْفِ»، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المُستعملة في النداء أُعطيت حكمها وإن انتفى مُوجِبِ البناء؛ وأما «نحن الْعُرْبَ» في المثال فإنه لا يكونُ مُنادى لكونه بـ «ألْ»، فأُعطي الحكم الذي يستحقُّه في نفسه؛ وأما نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنبِيَاءِ لا نُورَثُ» فواجبُ النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يُشبهه وهو المنادى.

السابعة: **بناء باب «حَذَامِ» في لغة الحجازِ على الكسر**، تشبيهاً لها بـ «دراكِ» و«نَزَالِ»، وذلك مشهورٌ في المعارف، ورُبَّما جاء في غيرها، وعليه وَجَّهَ قوله [من الرجز]:

٩١٨ - يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي　　وَالْفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافِ[(١)]

فالأصل: كفافاً، فهو حال، أو: تَرْكَ كفافٍ، فمصدر؛ ومنه عند أبي حاتم قولُه [من الكامل]:

٩١٩ - [جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: اقْصِرِي]
إِنِّي امْرُؤٌ صَرْعِي عَلَيْكِ حَرَامِ[(٢)]

وليس كذلك؛ إذ ليس لِفِعْلِهِ فاعل أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي: إن أصله «حَرَامِيّ»، كقوله [من الرجز]:

٩٢٠ - [أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ]　　وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ[(٣)]

ثم خُفِّف، ولو أقْوَى لكان أولى، وأما قوله [من الخفيف]:

٩٢١ - طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانِ　　فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[(٤)]

المباني ص ٢٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٦.

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٠، وخزانة الأدب ٢/٤٢، وتاج العروس مادة (كفف)، ولسان العرب مادة (كفف).

(٢) البيت من البحرالكامل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١١٦، وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٩.

(٣) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠، ولسان العرب مادة (دور)، وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٤، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٠٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠، والإنصاف ص ١٠٩، وتخليص الشواهد ص

فعلّةُ بنائهِ قَطْعهُ عن الإِضافة، ولكن علّة كسرِه وكونهِ لم يُسْلَكْ به في الضم مَسْلَكَ «قبل» و«بعد» شَبَهُهُ بـ «نزالِ».

الثامن: **بناء «حاشا» في** ﴿وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] لشبهها في اللفظ بـ «حاشا» الحرفيّة، والدليل على اسميَّتِها قراءة بعضهم: ﴿حَشًا﴾ بالتنوين على إعرابها، كما تقول: «تنزيهاً لله»، وإنما قلنا إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرفِ، ولا فعلاً إذ ليس بعدَها اسمٌ منصوبٌ بها؛ وزعم بعضُهم أنها فعلٌ لدخولها على الحرفِ، ولا فعلاً إذ ليس بعدَها اسمٌ منصوبٌ بها؛ وزعم بعضُهم أنها فعلٌ حُذِفَ مفعولُه، أي: جَانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتّى في كل موضع؛ يُقال لك: «أتفعلُ كذا؟» أو «أفعلْتَ كذا؟» فتقول: «حَاشَا لله»، فإنما هذه بمعنى: تَبرَّأت لله براءةً من هذا الفعل، ومَنْ نَوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا بابَ «حذام» لذلك.

التاسعة: قولُ بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم: «قَصَرنَا الصلاة مع رسول الله ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ» **فأوقع «قطُّ» بعد «ما» المصدريّة كما تقع بعد «ما» النافية.**

العاشرة: **إعطاء الحرفِ حكمَ مُقَارِبِهِ في المخرج** حتى أُدغم فيه، نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] و[الفرقان: ١٠]، و﴿لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠] وحتى اجْتمعا رويَّيْن، كقوله [من الرجز]:

٩٢٢ - بُنَـيَّ إِنَّ ٱلْـبِـرَّ شَـيْءٌ هَـيِّـنُ ... الْـمَـنْـطِـقُ الـطَّـيِّـبُ وَالـطُّـعَـيِّـمُ(١)

وقول أبي جهل [من الرجز]:

٩٢٣ - مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي ... بَـازِلُ عَـامَـيْـنِ حَـدِيـثٌ سِـنِّـي(٢)

لِـمِـثْـلِ هٰـذَا ولَـدَتْـنِـي أُمِّـي

وقول آخر [من الرجز]:

٩٢٤ - إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطا ... إِنِّي كَبِيرٌ لاَ أُطِيقُ الْعُنَّدَا(٣)

٢٩٥، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، والدرر ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ص ٧٣٤.

(١) البيت من الرجز، وهو لامرأة قالته لابنها في نوادر أبي زيد ص ١٣٤، ولجدة سفيان في تهذيب اللغة ١٥/ ٣٧٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٠، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥.

(٢) البيت من الرجز، وهو لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه ص ١٩٢، ولسان العرب مادة (نقم) ولأبي جهل في جمهرة اللغة ص ٦١٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٩٧.

ويُسمّى ذلك إكْفَاءً.

والثالث - **وهو ما أُعْطِي حُكْمَ الشيءِ لمشابهتِهِ له لفظاً ومَعْنى**، نحو اسم التفضيل و«أفعل» في التعجُّب؛ فإنهم منعوا أفعلَ التفضيل أن يرفعَ الظّاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجُّب وَزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغيرَ «أَفعل» في التعجُّب لشبهه بـ «أفعل» التفضيل فيما ذكرنا، قال [من البسيط]:

٩٢٥ - يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنا [مِنْ هُؤلَيّائِكُنَّ الضّالِ وَالسَّمُرِ][1]

ولم يسمع ذلك إلا في «أَحْسِن» و«أَمْلح»، ذكره الجوهريّ، ولكن النحويّين مع هذا قَاسُوه، ولم يحكِ ابن مالك اقتياسَهُ إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر الأنباريّ: ولا يُقال إلاّ لمن صَغُر سنّه.

القاعدة الثانية

أن الشيء يُعطى حكمَ الشيء إذا جَاوَره، كقول بعضهم: «هٰذا حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال [من الطويل]:

٩٢٦ - كأنَّ أبَاناً فِي عَرَانِينِ وَبْلِه [كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ][2]

وقيلَ به في ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ فيمن جرَّهما، فإن العطف على ﴿وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧] لا على ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]، إذ ليس المعنى أنَّ الولدانَ يطوفون عليهم بالحور؛ وقيل: العطف على ﴿جَنَّٰتِ﴾ وكأنه قيل: المقرّبون في جناتٍ وفاكهة ولحم طير وحور؛ وقيل: على ﴿وَأَكْوَابٌ﴾ باعْتِبَار المعنى؛ إذ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ﴾ [الواقعة: ١٧ - ١٨]: ينعمون بأكواب؛ وقيل في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض: إنه عطف على ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾ لا على ﴿رُءُوسِكُمْ﴾؛ إذ «الأرْجُل» مغسولةٌ لا ممسوحة، ولكنّه خُفض لمجاورة ﴿رُءُوسِكُمْ﴾؛ والّذي عليه المحقّقون أن خفضَ الجوار يكونُ في النعتِ قليلاً كما مثّلنا، وفي التوكيد نادراً، كقوله [من البسيط]:

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (عند)، وتاج العروس مادة (كفأ).

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، والدرر ١/ ٢٣٤، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح المغني ٢/ ٩٦٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٣٧.

٩٢٧ ـ يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[1]

قال الفرَّاء: أنشدَنيهِ أبو الجرّاح بخفضِ «كلِّهم»، فقلتُ له: هلا قلتَ: «كلَّهم» ـ يعني بالنَّصب ـ فقال: هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا، ثم اسْتَنشدتُهُ إيَّاه، فأنشدنيه بالخفض، ولا يكونُ في النسَق؛ لأن العاطف يمنعُ من التجاور؛ وقال الزمخشري: لما كانت «الأرجل» من بينِ الأعضاء الثلاثة مغسولة تغسل بصبِّ الماء عليها كانت مظنَّة الإسراف المذموم شرعاً، فعطف على الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوبِ الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها؛ وقيل ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ فجيءَ بالغاية إماطَةً لظنّ من يظنُّ أنها ممسوحة؛ لأن المسحَ لم تُضْرَبْ له غاية في الشريعة، انتهى.

تنبيه ـ أنكر السيرافي وابن جنّي الْخَفْض على الجوار، وتأوَّلاَ قولهم: «خَرِبٍ» بالجرّ على أنه صفة لِـ «ضبّ».

ثم قال السيرافي: الأصل: خَرِبِ الجُحْرُ منه، بتنوين «خَرِب»، ورفعِ «الجحر»، ثم حذف الضمير للعلم به؛ وحُوِّل الإِسناد إلى ضمير «الضبّ»، وخُفِضَ «الجحر» كما تقول: «مَرَرْتُ برجلٍ حسن الوَجْهِ» بالإضافة، والأصل: حسنٍ الوَجْهُ منه، ثم أُتي بضمير «الجحر» مكانه لتقدُّم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنّي: الأصل: خَرِبٍ جُحْرُه، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتارُ الضمير مع جريان الصِّفة على غير مَنْ هي له، وذلك لا يجوز عند البصريّين وإن أمِنَ اللبس، وقولُ السيرافي: إن هذا مثل «مَرَرْتُ برجل قائمٍ أَبَواهُ لا قاعِدَيْنِ» مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتيَ.

ومن ذلك قولُهم: «هَنَأني ومَرَأني» والأصل: أمرأني، وقولهم: «هُوَ رِجْسٌ نِجْسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتحة فكسرة، كذا قالوا: وإنما يتمّ هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نَجِسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذٍ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأمّا إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم رجس؛ إذ يقال «فِعْلٌ» بكسرةٍ فسكون في كل «فَعِلٍ» بفتحة فكسرة، نحو: «كَتِفٍ»، و«لَبِنٍ»، و«نَبِقٍ»، وقولُهم: «أَخَذَهُ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب ٥/ ٩٠، والدرر ٥/ ٦٠، وبلا نسبة في الأشباه

مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ» بضم دال «حَدُثَ»، وقراءة جماعة: ﴿سَلَسِلاً وَأَغْلَلاً﴾ [الفرقان: ٤] بصرفِ «سلاسل»، وفي الحديث: «ارجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»، والأصل: مَوْزورات بالواو لأنه من «الوِزْرِ»، وقراءة أبي حبة ﴿يُؤقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

٩٢٨ ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةُ، إذْ أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ[1]

بهمز «المُؤْقدين»، و«مُؤْسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في «وجوه»: «أُجوه»: وفي «وُقِّتت»: «أُقِّتَتْ»، ومن ذلك قولُهم في «صُوَّم»: «صُيَّم»، حملاً على قولهم في «عُصُوٌّ»: «عِصِيٌّ»، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك [من الرجز]:

قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الجَارِ

القاعدة الثالثة

قد يُشْرِبُون لفظاً معنى لفظٍ فيُعْطونه حُكْمَهُ، ويُسمَّى ذلك تضميناً.

وفائدته: أن تُؤدِّي كلمةٌ مؤدَّى كلمتين. قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: ولا تضمُّوها إليها آكلين، ا هـ.

ومن مُثُلِ ذلك قولُه تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] ضُمِّن الرفث معنى الإِفضاء، فعُدِّي بـ «إلى» مثل ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، وإنما أصل الرَّفث أن يتعدَّى بالباء، يقال: «أرْفَثَ فُلانٌ بامرأته»؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] أي: فلن تُحرَموه، أي: فلن تُحرموا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى ٱثنين لا إلى واحد؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: لا تنووا، ولهذا عُدِّي بنفسه لا بـ «على»؛ وقوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]، أي: لا يُصْغون؛ وقولُهم: «سَمِعَ الله لمن حَمِدَه» أي: ٱستجاب، فعُدِّي «يسمع» في الأوّل بـ «إلى» وفي الثاني باللام؛ وإنما أصلُه أن يتعدَّى بنفسه مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي يميز،

والنظائر ٢/ ١١، وشرح شواهد المغني ص ٩٦٢، ولسان العرب ٢/ ٢٩٢ مادة/زوج/.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٨٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢،

ولهذا عُدِّي بمن لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي يمتنعون من وطء نسائهم بالْحَلِف؛ فلهذا عُدّي بمن، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال «حلف من كذا» بل حلف عليه ـ قال: «من» متعلِّقة بمعنى: للذين، كما تقول: لي منك مَبَرَّةٌ، قال: وأما قول الفقهاء: «آلى من امْرأته» فغلَط أوقَعَهُمْ فيه عدمُ فهم المتعلّق في الآية، وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

٩٢٩ ـ حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤودَةٍ كَرْهاً، وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ[(١)]

وقال قبله [من الكامل]:

٩٣٠ ـ مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[(٢)]

مَزْؤودة: أي: مذعورة، ويُرْوى بالجر صفة لِـ «ليلة» مثل ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤﴾ [الفجر: ٤]، وبالنصب حالاً من «المرأة»، وليس بقويّ، مع أنه الحقيقة، لأن ذكر «الليلة» حينئذ لا كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضُمِّن «حَمَل» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لَدِّي بنفسه مثل ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقال الفرزدق [من الرجز]:

٩٣١ ـ كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِّي[(٣)]

أي: صَرَفُه عني بالقتل.

وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحْسِبُ لو جُمِعَ ما جاءَ منه لجاء منه كتابٌ يكون مِئِينَ أوراقاً.

القاعدة الرابعة

أنهم يُغَلِّبون على الشَّيءِ ما لغيره، لتناسبٍ بينهما أو اختلاط.

فلهذا قالوا: «الأبَوَيْنِ» في الأب والأمّ، ومنه ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وفي الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]،

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦.

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧، ولسان العرب ١١/ ١٧٦ مادة/ حمل/ وله أو لابن جمرة في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في الإنصاف ٢/ ٤٨٩، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٢، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧، ولسان العرب ١١/ ٦٨٨ مادة/ هبل/ .

(٣) البيت من الرجز، وهو للفرزدق في لسان العرب مادة (ظهر)، والخصائص ٢/ ٣١٠، وبلا نسبة في الأشباه

و«المشرِقَيْن»، و«المغربَيْنِ» ومثله «الخافقانِ» في المشرق والمغرب، وإنما الخافِقُ المغربُ؛ ثم إنما سُمّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مَخْفُوقٌ فيه؛ و«القمرينِ» في الشمس والقمر، قال المتنبي [من الكامل]:

٩٣٢ ـ وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرَتْنِيَ الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا[1]

أي: الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزيّ: يجوز أنه أراد قمراً وقمراً؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر. ا هـ.

وما ذكرناه أمدح، و«القمران» في العرف الشمسُ والقمرُ؛ وقيل: إن منه قول الفرزدق [من الطويل]:

٩٣٣ ـ أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[2]

وقيل: إنما أراد محمَّداً والخليل عليهما الصَّلاةُ والسلام؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المرادَ بالنجوم الصَّحابة؛ وقالوا: «العُمَرَيْنِ» في أبي بكر وعُمَر؛ وقيل: المراد عُمَر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويُرَدُّ بأنه قيل لعثمان رضيَ الله عنه: نسألك سيرة العمرين؛ قال: نعم؛ قال قتادة: أَعْتَقَ الْعُمَرَانِ فمن بينهما من الخلفاء أمهّات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر؛ وقالوا «العَجّاجَيْنِ» في رؤبة والعجّاج؛ و«المَرْوَتَيْنِ» في الصَّفا والمَرْوة.

ولأجلِ الاختلاط أُطلقت «مَنْ» على ما لا يعقل في نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، وفي ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل؛ فإنه يعمُّ الإنسان والطائر؛ واسمُ المخاطَبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] لأن «لعلَّ» متعلِّقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا»؛ والمذكرين على المؤنث حتى عُدَّت منهم في ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، والملائكة على إبليس حتى استُثْني منهم في ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] وغيرها؛ قال الزمخشري: والاسْتِثْناء متّصل، لأنه واحد من بين أظهرِ

والنظائر ١/٢٤٧.

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/٤، ومغني اللبيب ٢/٦٨٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٤١٩، والأشباه والنظائر ٥/١٠٧، وخزانة الأدب

الألوفِ من الملائكة؛ فغلبوا عليه في ﴿فَسَجَدُوٓا۟﴾ ثم استثني منهم استثناء أحدهم؛ ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التَّغليب ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] بعد ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾ [الأعراف: ٨٨]، فإنّه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملّتهم قطّ، بخلاف الذين آمنوا معه. ومثله ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام؛ فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام؛ ومعنى ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ يبثكم ويكثركم في هذا التدبير؛ وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد؛ فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثّ والتكثير؛ فلذا جيء بـ «في» دون الباء؛ ونظيره ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وزعم جماعة أن منه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، ونحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وإنما هذا من مراعاة المعنى؛ والأول من مراعاة اللفظ.

القاعدة الخامسة

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور:

أحدها: **وقوعه**؛ وهو الأصل.

والثاني: **مُشارفته**؛ نحو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أي: فشارفْن انقضاء العدة ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠]، أي: والذين يُشارفون الموت وتَرْكَ الأزواج يوصون وصيّة، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾ [النساء: ٩]، أي: لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو» ونظائرها؛ ومما لم يتقدّم ذكره قوله [من الطويل]:

٩٣٤ - إلى مَلِكٍ كادَ الجِبالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ، وَزَالَ الرَّاسِياتُ مِنَ الصَّخْرِ(١)

الثالث: **إرادته**؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ [البقرة: ١١٧] و[آل عمران: ٤٧]، ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ

٤/ ٣٩١، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (شرق).

﴿وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا﴾ [المجادلة: ١٢] الآية، ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وفي الصحيح: «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل».

ومنه في غيره ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦]، أي: فأردنا الإخراج ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] لأن «ثم» للترتيب؛ ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر؛ فإذا حمل «خلقنا» و«صوّرنا» على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل.

وقيل: هما على حذفِ مُضافين؛ أي: خلقنا أباكم ثم صوَّرنا أباكم؛ ومثله ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] أي: أردنا إهلاكَها، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨] أي: أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام، فتدلى فتعلَّق في الهواء، وهذا أولى من قول من أدعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكم من قريةٍ جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنى، وقال [من المنسرح]:

٩٣٥ ـ فَـارَقْـنـا قَـبْـلَ أنْ نُـفَـارِقَـهُ   لَـمَّـا قَـضَـى مِـنْ جِـمَـاعِـنَـا وَطَـرَا[1]

أي: أراد فراقنا.

وفي كلامهم عكس هذا؛ وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٠] بدليل أنه قُوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].

والرابع: **القدرة عليه**، نحو: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، أي: قادرين على الإعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإرادَة والقدرة، وهم يقيمون السبب مُقامَ المسبّب وبالعكس؛ فالأول نحو: ﴿وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، أي: ونعلم أخباركم؛ لأن الابتلاءَ الاختِبار، وبالاختبار يحصُل العمل؛ وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] الآية في قراءة غير الكسائي «يستطيع» بالغيبة و«رَبُّكَ» بالرفع، معناه: هل يفعل ربك؛ فعبَّر عن الفِعلِ بالاستطاعة لأنها شَرْطه، أي: هَلْ يُنْزِل علينا ربُّكَ مائدةً إن دَعوتَه. ومثله ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي: لن نؤاخذه، فعبَّرَ عن المؤاخذةِ بشرطها، وهو القُدْرة عليها؛ وأما قراءة الكسائي فتقديرُها هلى تستطيع سُؤَال

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤.

ربك، فحذف المضاف، أو: هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة أي استجابته، ومن الثاني ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] أي: فاتّقوا العِنادَ الموجب للنار.

القاعدة السادسة

أنهم يُعبِّرون عن الماضي والآتي كما يُعبِّرون عن الشيء الحاضر قَصْداً لإحضارِه في الذهن حتى كأنه مُشاهَدٌ حالَةَ الإخبار، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] لأن لام الابتداء للحال، ونحو: ﴿هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥] إذ ليس المراد تقريبُ الرجلين من النبي ﷺ، كما تقول: «هذا كتابُكَ فخذه»، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقتِ هكذا فحكيت؛ ومثله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] قصد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَتُثِيرُ﴾ إحضارَ تلك الصورة البديعة الدَّالة على القدرة الباهرة من إثارةِ السحاب، تَبْدُو أولاً قِطعاً ثم تتضامُّ متقلِّبة بين أطْوارٍ حتى تصيرَ رُكاماً؛ ومنه ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أي: فكان، ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾ [القصص: ٦]، ومنه عند الجمهور ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ أي: يَبْسُط ذراعيه، بدليل ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل: وقلبناهم؛ وبهذا التقرير يندفعُ قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبَلة وقت التدارؤ؛ وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية، ومثلُها قوله [من الرجز]:

٩٣٦ - جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي ... تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ[1]

ولولا حكاية الحال في قول حسان [من الكامل]:

٩٣٧ - يُغْشَوْنَ حَتَّى لاَ تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ ... [لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ][2]

---

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٥٤٥ /.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٨١، ولسان العرب مادة (رمض).

(٣) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، والدرر ٤/ ٧٦،

لم يصح الرفع؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالرفع.

القاعدة السابعة

أن اللفظَ قد يكونُ على تقديرٍ، وذلك المقدَّرُ على تقديرٍ آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]، فإن يُفترى مؤوَّل بالافتراء، والافتراء مؤول بمُفْتَرى، وقال [من الطويل]:

٩٣٨ ـ لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَان كُلُّ فَتَى نَدِي[1]

وقالوا: «عَسَى زيدٌ أن يقومَ» فقيل: هو على ذلك؛ وقيل: على حذف مضاف، أي: عسى أمْرُ زيدٍ، أو: عسى زيدٌ صاحبَ القيام؛ «أنْ» زائدة، ويردُّه عدم صلاحيَّتها للسُّقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائد لَا يعمل، خلافاً لأبي الحسن؛ وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة [من البسيط]:

٩٣٩ ـ حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً فِي نُفُوسِهِمُ، أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهْوَ مُخْتَارُ[2]

يجوز كونُ «أَنْ» زائدة، فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بـ «أَنْ» وقيل في ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [المجادلة: ٣] إن ﴿مَا قَالُوا۟﴾ بمعنى القول، و«القول» بتأويل «المَقُول»، أي: يعودون للمقول فيهن لفظُ الظهار وهُنَّ الزوجات؛ وقال أبو البقاء في ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]: يجوز عند أبي علي كونُ «ما» مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول، ا هـ.

وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك. وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا مَا خَلاَ زيداً، وما عدا زيداً» فـ «ما» مصدريّة، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء؛ قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفةً لتأوّلها بالنكرة ا هـ. والتأويل: خَالِينَ عن زيد، ومُتَجَاوزين زيداً؛ وأما قولُ ابن خروف والشلوبين إن «ما» وصلتها «نصب على الاستثناء» فغلَطٌ، لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٢.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩١.

(٢) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حمار (أو حمان) السكوني في الدرر ٤/ ٧٤، وشرح ديوان الحماسة

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يُغتَفر في الثَّوَانِي ما لا يُغتَفر في الأوائل، فمن ذلك «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلتِها بِدِرْهَم» و[من الطويل]:

٩٤٠ ـ أيُّ فَتَى هَيْجاء أنت وَجَارِهَا [إذا ما رجالٌ بالرِّحالِ استقلَّتِ][1]

و«رُبَّ رَجُلٍ وَأخيه» ﴿إن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]، ولا يجوز: كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا رُبَّ أخيه، ولا يجوز «إنْ يَقُمْ زيد قام عمرو» في الأصح، إلا في الشعر كقوله [من البسيط]:

٩٤١ ـ إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا[2]

إذ لا تضاف «كلّ» و«أيّ» إلى معرفة مُفْردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تجرُّ «رُبَّ» إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعلُ الشَّرطِ مضارعاً والجواب ماضياً، وقال الشاعر [من البسيط]:

٩٤٢ ـ إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا، أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[3]

فقال يونس: أراد: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسميّة على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهُّم؛ قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتُنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك؛ ويقولون: «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبَوَاهُ لا قاعِدَيْنِ»، ويمتنع «قَائِمَيْنِ لا قاعد أبواه»، على إعمال الثاني وربْطِ الأول بالمعنى.

القاعدة التاسعة

أنهم يَتَّسِعُونَ في الظرفِ والمجرورِ مَا لا يَتَّسِعون في غيرهما، فلذلك فَصَلُوا بهما الفعلَ الناقصَ من معموله نحو «كانَ فِي الدَّارِ ـ أَوْ عِنْدَكَ ـ زَيْدٌ جَالساً»، وفعلَ التعجُّب

للمرزوقي ص ٣٠١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٥٥.

(٢) البيت من البسيط، ولسان العرب وهو لقعنب ابن أم صاحب في سمط اللآلي ص ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥، ولسان العرب ٤/ ٤٣٤ مادة /شور/، وبلا نسبة في خزانة الأدب ص ٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعمش في ديوانه ص ١١٣، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، والدرر ٥/ ٨٠، وشرح

من المتعجَّبِ منه نحو «ما أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَ زَيْدٍ، وَمَا أَثْبَتَ عِنْدَ الحَرْبِ زَيْداً»، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله [من الطويل]:

٩٤٣ ـ فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُه[١]

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله [من البسيط]:

٩٤٤ ـ أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً [شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَخْتُومَا][٢]

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إِذَنْ» و«لَنْ» ومنصوبهما نحو: «هٰذَا غُلاَمُ والله زيدٍ، واشترَيته بوَالله دِرْهم»، وقوله [من الوافر]:

٩٤٥ ـ إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْب [تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ][٣]

وقوله [من الكامل]: ٩٤٦ ـ

٩٤٧ ـ لَنْ مَا رأَيتُ ابا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ الْقِتَالَ وأَشْهَدَ الْهَيْجَاء[٤]

وقدَّمُوهما خبرين على الاسم في باب «إنَّ»، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] و[النور: ٤٤]، ومعمولَيْن للخبر في باب «ما»، نحو: «مَا في الدار زَيدٌ جالساً»، وقوله [من الطويل]:

٩٤٨ ـ [بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً] فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَاتِي مُوَاتِيا[٥]

فإن كان المعمولُ غيرهما بطلَ عملُها، كقوله [من الطويل]:

٩٤٩ ـ [وَقَالوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى] وما كلَّ من وَافى مِنًى أَنا عَارِفُ[٦]

شواهد المغني ٢/ ٩٦٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٧٦.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣، والدرر ٢/ ١٧٢، وشرح الأشموني ١/ ١٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢، وأوضح المسالك ٢/ ٧٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧١، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، والدرر ٤/ ٧٠، وشرح شواهد المغني ص ٩٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٨.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) البيت من الطويل، ولم أجده.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ٢٨، وخزانة الأدب ٦/ ٢٦٨، وشرح شواهد المغني

ومعمولين لصلةِ «أل»، نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] في قولٍ، وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

وقيل: وعلى إن معمولاً لخبرها في نحو: أما بعد فإني أفعل كذا وكذا، وقوله [من البسيط]:

٩٥٠ ـ أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لم تأكُلهمُ الضَّبُع(١)

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ».

وأقول: أما مسألة «أمّا» فاعلم أنه إذا تَلاَها ظرف، ولم يَلِ الفاء ما يمتنع تقدم معمولِه عليه، نحو: «أمَّا في الدَّار ـ أو عندك ـ فزيدٌ جالس» جاز كونه معمولاً لِـ «أمّا» أو لما بعد الفاء؛ فإن تلا الفاء ما لا يتقدَّم معموله عليه، نحو: «أمَّا زَيْداً ـ أو اليوم ـ فإني ضارب»، فالعامل فيه عند المازني «أما» فتصحُّ مسألة الظرف فقط؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء؛ واحتجّ بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضُه فاصلاً بينها وبين «أما»؛ وجَوَّزَه بعضهم في الظرف دون المفعول به؛ وأما قوله: «أمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ» فليس المعنى على تعلُّقِهِ بما بعد الفاء، بل هو متعلّق تعلُّق المفعولِ لأجله بفعلٍ محذوف، والتقدير: ألهذا فخرتَ علي؟ وأما المسألة الأخيرة فمن أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكُنْ ذلك مختصاً عنده بالظرف.

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القَلْبُ. وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان رضيَ اللَّهُ تعالى عنه [من الوافر]:

٩٥١ ـ كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ(٢)

٢/ ٩٧٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٢.

(١) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرادس في ديوانه ص ١٢٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣، والاشتقاق ص ٣١٣، وخزانة الأدب ٤/ ١٣، والدرر ٢/ ٩١، وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦، ولسان العرب ٦/ ٢٩٤ مادة /خرش/ وبلا نسبة في أمالي بن الحاجب ١/ ٤١١ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦، وخزانة الأدب

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، وتأوّله الفارسي على أن انتصابَ المزاج على الظرفيَّة المجازيَّة، والأَوْلى رفعُ «المزاج» ونصبُ «العسل»؛ وقد رُوي كذلك أيضاً؛ فارتفاعُ «ماء» بتقدير: وخالَطَها ماءٌ؛ ويروى برفعهنَّ على إضمار الشأن؛ وأما قول ابن أسد إنَّ كان زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورةَ تَدْعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة [من الرجز]:

٩٥٢ ـ وَمَـهْـمَـهٍ مُـغْـبَـرَّةٍ أَرْجَـاؤُهُ كَـأَنَّ لَـوْنَ أَرْضِـهِ سَـمَـاؤُهُ[1]

أي: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التَّشبيه مبالغةً، وحذف المضاف، وقال آخر [من المتقارب]:

٩٥٣ ـ فَـإِنْ أَنْـتَ لاَقَـيْـتَ فِـي نَـجْـدَةٍ فَـلاَ تَـتَـهَـيَّـبْـكَ أَنْ تُـقْـدِمَـا[2]

أي: تتهيَّبْهَا، وقال ابن مقبل [من البسيط]:

٩٥٤ ـ وَلاَ تَـهَـيَّـبُـنِي الـمَـوْمَـاةُ أَرْكَـبُـهَـا إِذَا تَـجَـاوَبَـتِ الأَصْـدَاءُ بِـالـسَّـحَـرِ[3]

أي: ولا أتهيَّبُها، وقال كعب [من البسيط]:

٩٥٥ ـ كَـأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَـيْـهَـا إِذَا عَـرِقَـتْ وَقَـدْ تَـلَـفَّـعَ بِـالْـقُـورِ الْـعَـسَـاقِـيلُ[4]

«القُور»: جمع قارة، وهي الجبل الصغير، و«العساقيل»: اسم لأوائل السَّرَابِ، ولا واحد له، والتلفُّع: الاشتمال. وقال عُرْوَة بن الوَرْدِ [من الوافر]:

٩٥٦ ـ فَـدَيْـتُ بِـنَـفْـسِـهِ نَـفْـسِـي وَمَـالِـي وَمَـا آلُـوكَ إِلاّ مَـا أُطِـيـقُ[5]

وقال القُطَامي [من الوافر]:

٩٥٧ ـ فَـلَـمَّـا أَنْ جَـرَى سِـمَـنٌ عَـلَـيْـهَـا كَـمَـا طَـيَّـنْـتَ بِـالْـفَـدَنِ الـسَّـيَـاعَـا[6]

٩/ ٢٢٤، والدرر ٢/ ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩، ولسان العرب ١/ ٩٣ مادة /سبأ/.

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ص ٣، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨، ولسان العرب مادة (عمى).

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٨، وخزانة الأدب ١١/ ١٠٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٧٩، والأضداد ص ٢٠٢، وأمالي المرتضى ١/ ٢١٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٥٦.

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٤، ولسان العرب مادة (أوب)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٤٦.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعروة بن الورد في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢، وليس في ديوانه.

الفَدَن: القَصْر، والسِّياع: الطِّين، ومنه في الكلام «أدخَلْتُ القلنسوة في رأسي»، و«عرضت الناقة على الحوض»، «عرضتُها على الماء» قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري، وجعل منه ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠، ٣٤]. وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن «عرضت الحوضَ على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلبَ في واحد منهما، واختاره أبو حيان، ورَدَّ على قول الزمخشري في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبي [من الكامل]:

٩٥٨ ـ وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُه فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لاَ يَعْشَقُ[١]

أن أصله: كيف لا يموت مَنْ يعشق، والصَّواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سببَ للموت سوى العشق؛ ويُقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العُود في الحِرْباء»، أي: انتصبَ الحرباءُ في العود. وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقة: ٣٢]. إن المعنى: اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨]، وقد مضى تأويلهما. ونقل الجوهري في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أن أصله: قَابَيْ قوس، فقُلِبت التثنية بالإفراد، وهو حسن إن فُسِّر القابُ بما بينَ مَقْبض القوسِ وسِيَتِها أي: طرفها، ولها طرفان، فله قَابَانِ؛ ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي [من الطويل]:

٩٥٩ ـ إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرِّيْ فِعْلِهِ بِحَمُولِ[٢]

أي: فلستُ لشرِّ فعلَيْهِ.

قيل: ومن القلب ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا﴾ [النمل: ٢٨] الآية؛ وأُجيب بأن المعنى: ثم تَوَلَّ عنهم إلى مكانٍ يقرب منهم؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منكَ فانظر ماذا يرجعون، وقيل في ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ﴾ [القصص: ٦٦]: إن المعنى: فعميتم عنها، وفي ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] الآية فيمن جَرَّ بـ «على» بعد أن وصلتها على أن المعنى حقيق عليَّ بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع؛ وقيل: ضمّن حقيق معنى حريص، وفي ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]: إن المعنى لتنوء العصبة بها أي تنهض بها متثاقلة، وقيل: الباء للتعدية كالهمزة، أي لَتُنِيءُ العصبة؛ أي تجعلها تنهض متثاقلة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٤٠، وأساس البلاغة ص ٣٣٦ مادة/ فدن/ وجمهرة اللغة ص ٨٤٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، انظر: لسان العرب، مادة / شرر/ ،والقاموس المحيط، مادة / شرر/ .

القاعدة الحادية عشرة

من مُلَح كلامهم تَقَارُضُ اللفظَيْنِ في الأحكام، ولذلك أمثلة:

أحدها: إعطاء «غير» حكم إلاَّ في الاستثناء بها نحو: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] فيمن نصب غير، وإعطاء «إلا» حكم غير في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والثاني: إعطاء أن المصدرية حكم «ما» المصدريّة في الإِهمال كقوله [من البسيط]:

٩٦٠ ـ أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا[1]

الشاهد في «أن» الأولى، وليست مخفَّفة من الثقيلة، بدليلِ أن المعطوفة عليها، وإعمال «ما» حَمْلاً على أنْ كما رُوي من قوله عليهِ الصلاةُ والسلام «كمَا تَكُونُوا يَولّى عَلَيكم» ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية كما تكونون.

والثالث: إعطاء «إن» الشرطية حكم «لَوْ» في الإِهمال كما رُوي في الحديث «فإنْ لاَ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ»، وإعطاء «لَوْ» حكم «إنْ» في الجزم كقوله [من الرمل]:

٩٦١ ـ لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَة [لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ][2]

ذكر الثاني ابنُ الشجري، وخَرَّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شَايَشَا ـ بالألف ـ ثم أبدلت الألف همزة على قول بعضهم الْعَأْلَم والخأتم ـ بالهمزة ـ ويؤيده أنّه لا يجوزُ مجيءُ «إن» الشرطيَّة في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عمَّا مضى، فالمعنى لو شاء؛ وبهذا يقدح أيضاً في تخريج الحديث السَّابق على ما ذُكر، وهو تخريج ابن مالك؛ والظاهر أنه يتخرَّج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قُنْبُل ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات ياء يتقي وجزم يصبر.

والرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها كقوله [من الكامل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٩، ولسان العرب ٤/ ٤٠٠ مادة /شرر/.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٦، والجنى الداني ص ٢٢٠، وجزاهر الأدب ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية،

٩٦٢ ـ اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ[(١)]

وإهمال «متى» حكماً لها بحكم «إذا»، كقول عائشة رضي الله عنها: «وأنه مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِعِ الناس».

والخامس: إعطاء «لم» حكم «لَنْ» في عملِ النصب، ذكره بعضُهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تحلُّ لَنْ هنا، وإنما يصح ـ أو يحسن ـ حملُ الشيء على ما يحل محله كما قدمْنا؛ وقيل: أَصله «نَشْرَحَنْ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النونِ لغير مقتضٍ مع أن المؤكّد لا يليق به الحذف، وإعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله [من المنسرح]:

٩٦٣ ـ لَنْ يَخِبِ الآن مِنَ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَه[(٢)]

الرواية بكسر الباء.

والسادس: إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الإعمال وهي لغةُ أهلِ الحجاز، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإِهمال عند انتقاض النفي بإلاّ كقولهم «لَيْسَ الطِّيبُ إلاّ الْمِسْكُ» وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاء «عسى» حكم «لعلّ» في العمل كقوله [من الرجز]:

٩٦٤ ـ [تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَىٰ أَنَاكَا] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[(٣)]

وإعطاء «لعلّ» حكم «عسى» في اقترانِ خبرِها بأنْ، ومنه الحديث «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ».

والثامن: إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكسه عندَ أمنِ اللبس، كقولهم: «خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ، وكَسَرَ الزجَاجُ الْحَجَرَ»، وقال الشاعر [من البسيط]:

وخزانة الأدب ١١/٢٩٨، والدرر ٥/٩٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٨.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لأعرابي في الدرر ٤/٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٣٦، وشرح الأشموني ٣/٥٤٨.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢، وشرح أبيات سيبويه

٩٦٥ ـ مِثْلُ الْقَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَان أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[(١)]

وسمع أيضاً نصبهما كقوله [من الرجز]:

٩٦٦ ـ قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الأفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشجْعَمَا[(٢)]

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما تثنية حُذِفَتْ نونه للضرورة كقوله [من الطويل]:

٩٦٧ ـ هُمَا خُطّتا إمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بالْحُرِّ أَجْدَرُ[(٣)]

فيمن رواه برفع إسار ومنة، وسمع أيضاً رفعهما كقوله [من الخفيف]:

٩٦٨ ـ إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ[(٤)]

والتاسع: إعطاء «الْحَسَنِ الْوَجْه» حكم «الضارب الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه» في الجرّ.

والعاشر: إعطاء أفْعَل في التعجُّب حكم أفْعَل التفضيل، في جواز التصغير، وإعطاء أفْعَل التَّفضيل حكم أفْعَل في التعجُّب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مرَّ ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

٢/ ١٦٤.

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١٧٨، وتخليص الشواهد ص ٢٤٧، والدرر ٣/ ٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٣، وخزانة الأدب ١١/ ٤١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ص ٨٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩، والدرر ١/ ١٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥.

[خاتمة الكتاب]

وهذا آخر ما تيسَّر إيرادُه في هذا التأليف، وأسأل الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلدِ الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويَسَّرَ عليّ إتمام ما ألحقت به من الزَّوائد في شهر رجب الحرام، أن يُحَرِّم وَجْهي على النار، وأن يتجاوز عما تحمّلْتُهُ من الأوْزَارِ، وأن يُوقِظَنِي من رَقْدَةِ الغَفْلة قبل الفَوْت، وأن يَلْطُف بي عند مُعالجة سَكَرَاتِ الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبابي، وجميع المسلمين، وأن يُهْدِيَ أشرف صلواته وأزكى تحيَّاته إلى أَشرف العالَمين، وإمام العامِلينَ: محمد نبيّ الرَّحمة، الكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغُمَّة، وعلى آله وأصحابه الذين شَادوا لنا قَوَاعِدَ الإسلام، ومَهّدُوا الدين، وأن يسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، اللهمَّ صلِّ وَسَلِّم وبارك على حبيبنا محمد عَدَدَ الرمل والدقيق وعَدَدَ الموج الدفيق، وسلم تسليماً.

المحتويات